









# دَعْوَى التَّعْوِيزِ

مراحل الدّعى من تحرير الصحيفة إلى الطعن بالنقض

- تجهيز المستندات وتحرير الصحيفة ورفع الدّعى.
- أسباب التعويض والدور الهام للمسئولية الشّخصية.
- اثبات ونفى المسئولية من جانب طرفى الدّعى.
- الحكم بالتعويض وطرق الطعن فيه.
- مع التطبيقات العملية وأحدث أحكام النقص.

دكتور محمد المنجى  
المحامى بالنقض

(الطبعة الأولى ١٩٩٠)

توزيع / منشأة المعارف

جلال حزى وشركاه



اهداء

إلى زوجتي ...

أعزى هندة

تحت قبعة حمراء

المؤلف



## مقدمة

### (١) الأهمية النظرية والعملية لموضوع الكتاب :

تبدو الأهمية النظرية لموضوع الكتاب في أنه ثانی کتاب فی سلسلة الكتب الجديدة المتخصصة في مجال الدعاوى ، ضمن « موسوعة الدعاوى العملية » . ويتناول هذا الكتاب دراسة تأصيلية لدعوى التعويض بطريقة علمية وعملية فريدة . فهو يمسك بيد المحامي المبتدئ ويسير به خطوة خطوة في جميع مراحل الدعوى ، ولذلك كان عنوانه : « دعوى التعويض » - مراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن بالنقض .

ذلك أن الانسان كائن حي ، من طبيعته أن يسعى ويعمل ، لبناء الحضارة الانسانية على مر العصور ، ومن شأن هذا السعى والعمل أن يحتك بغيره ، ومن شأن هذا الاحتكاك أن يخطيء ، عملاً بالقول المأثور « من لا يعمل لا يخطيء » ، ومن شأن هذا الخطأ أن يصيب الغير بالضرر ، ومن العدالة تعويض المضرور عما أصابه من ضرر . فإذا عرفنا أن السعى والعمل والاحتكاك والخطأ والضرر هي أمور يومية (choses quotidiennes) ، ظهرت أهمية التعويض في حياة الناس من الناحية القانونية ، بحيث يمكن القول بأن كل فرد معرض لأن يطلب أو يطلب منه تعويض الضرر الذي أصابه أو أصاب الغير .

وإذا كانت المكتبة القانونية لدى القضاة والمحامين والمشتغلين بالقانون خالية من كتاب متخصص في دعوى التعويض ، يشرح مراحل الدعوى من أول تحرير الصحيفة الى الطعن بالنقض ، من حيث تجهيز المستندات وتحرير الصحيفة ورفع الدعوى ، ومن حيث بيان أنواع المسؤولية (العقدية والتقصيرية عن الأعمال الشخصية وعمل الغير وعن الأشياء) والدور الهام للمسئولية الشئئية ، ومن حيث اثبات ونفي عناصر المسؤولية (الخطأ والضرر وعلاقة السببية) من جانب طرفي الدعوى ، ومن حيث الحكم بالتعويض التمهيدى والابتدائى والاستثنائى والنقض ، اذا عرفنا كل ذلك أدركنا على الفور مدى الأهمية النظرية لدعوى التعويض كموضوع لهذا الكتاب .

وتبدو الاهمية العملية لموضوع الكتاب فى أن المؤلف يجمع فيه بين التأصيل والتفصيل . التأصيل من حيث عرض مراحل دعوى التعويض عرض علميا فريدا . تتسلسل فيه الأفكار القانونية تسلسلا منطقيًا . والتفصيل من حيث محاولته تغطية جميع جوانب الدعوى تغطية كاملة ترتبط بالواقع العملي أمام المحكمة . فيأخذ المؤلف بيد المحامى المبتدىء ويسيران معا جنبًا الى جنب . وخطوة خطوة من أول مرحلة تحرير صحيفة الدعوى الى مرحلة الطعن بالنقض .

## (٢) تقسيم الكتاب :

تقتضى الدراسة التأصيلية لدعوى التعويض تقسيم هذا الكتاب الى أربعة فصول . فيشمل **الفصل الأول** اجراءات رفع الدعوى من تجهيز المستندات ، وتحرير الصحيفة ، والمحكمة المختصة بنظر الدعوى ، سواء من حيث الاختصاص الولاىى أو النوعى أو المحلى أو القيمى . ورسوم وميعاد رفع الدعوى .

ويشمل **الفصل الثانى** أنواع المسئولية العقدية والتقصيرية ، سواء عن الأعمال الشخصية أو عن عمل الغير أو عن الأشياء ، ثم بيان الدور الهام للمسئولية الشيئية .

ويشمل **الفصل الثالث** اثبات ونفى عناصر المسئولية ( الخطأ والضرر وعلاقة السببية ) من جانب طرفى الدعوى

ويشمل **الفصل الرابع** الحكم بالتعويض ، من أول الحكم التمهيدى الى الحكم الابتدائى الى الحكم الاستثنائى ، وأخيرا مرحلة الطعن بالنقض . مع التطبيقات العملية وأحدث أحكام النقض .

وعلى ذلك نقسم هذا الكتاب الى أربعة فصول على النحو الآتى :

- الفصل الأول** : اجراءات رفع الدعوى
- الفصل الثانى** : أنواع المسئولية الموجبة للتعويض
- الفصل الثالث** : اثبات ونفى عناصر المسئولية
- الفصل الرابع** : الحكم بالتعويض وطرق الطعن فيه .

الفصل الأول  
إجراءات رفع الدعوى



### (٣) تمهيد :

المرحلة الأولى من مراحل دعوى التعويض هي اجراءات رفع الدعوى . وتشمل هذه المرحلة أربع خطوات تتسلسل حسب منطق الأمور ، تبدأ الخطوة الأولى بتجهيز مستندات الدعوى ، ثم تليها الخطوة الثانية تحرير صحيفة الدعوى ، والخطوة الثالثة هي تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى، اما الخطوة الرابعة فهي رسوم وميعاد رفع الدعوى .

وعلى ذلك نقسم هذا الفصل الى أربعة مباحث على النحو الآتى :

- المبحث الأول : تجهيز مستندات الدعوى .
- المبحث الثانى : تحرير صحيفة الدعوى .
- المبحث الثالث : المحكمة المختصة بنظر الدعوى .
- المبحث الرابع : رسوم وميعاد رفع الدعوى .



## المبحث الأول

### تجهيز مستندات الدعوى

#### (٤) تمهيد :

قلنا ان المرحلة الأولى من مراحل دعوى التعويض هي اجراءات رفع الدعوى . ولا شك أن أول خطوة في هذه المرحلة هي تجهيز مستندات الدعوى . والواقع أن هذه المستندات كثيرة ومتعددة بحسب وقائع كل دعوى ، وبحسب نوع المسؤولية التي يستند اليها من بين أنواع المسؤولية الموجبة للتعويض ، على النحو الذي سوف نراه في الفصل الثاني من هذا الكتاب .

ولذلك سوف نستعرض على التوالى المستندات المختلفة التى قلما تخلو أى دعوى من دعاوى التعويض من الاستناد اليها ، والتي يستند اليها المدعى فى اثبات عناصر المسؤولية وبالتالي ثبوت الحق فى التعويض ، أو التي يستند اليها المدعى عليه فى نفي عناصر المسؤولية وبالتالي انتفاء الحق فى التعويض . ويقتضى الاثبات والنفي تصنيف هذه المستندات فى مجموعتين :

**المجموعة الأولى :** وتشمل مستندات اثبات المسؤولية من جانب المدعى .  
**المجموعة الثانية :** وتشمل مستندات نفي المسؤولية من جانب المدعى عليه .

#### أولاً : مستندات اثبات المسؤولية من جانب المدعى :

#### (٥) - ١ - اعدار المدين كشرط لاستحقاق التعويض :

يحدث فى الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض اعلانا على يد محضر باعدار المدين كشرط لاستحقاق التعويض . عندئذ يثور التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الاعذار فى دعوى التعويض ؟

**المقصود باعدار المدين :**

تنص المادة ٢١٨ مدنى على أنه :

« لا يستحق التعويض الا بعد اعذار المدين ، ما لم ينص القانون على غير ذلك » .

يقصد « باعذار المدين » (mise en demeure) وضع المدين في وضع قانوني معين ، هو وضع المتأخر في تنفيذ الالتزام اذا لم يوف به فوراً . ذلك أن القاعدة في التشريع المصري أن مجرد التأخير الفعلي في تنفيذ الالتزام لا يكفي لقيام حالة التأخر في التنفيذ القانونية ، فلا يعتبر المدين متأخراً في التنفيذ على نحو تتوافر معه مسئوليته عن هذا التأخير الا باعذاره . بحيث اذا لم يقم المدين بتنفيذ التزامه فور هذا الاعذار ، ترتبت الآثار القانونية على هذا التأخير في التنفيذ .

ويترتب على اعذار المدين على هذا النحو عدة نتائج هامة :

١ - صيرورة المدين مسئولاً عن التعويض عن التأخير في التنفيذ بعد اعذاره .

٢ - قيام حق الدائن في اقتضاء التنفيذ العيني ( المادة ٢٠٤ مدني ) .

٣ - انتقال تبعة الهلاك من الدائن الى المدين ( المادة ٢٠٧ مدني ) (١) .

- شكل اعذار المدين :

تنص المادة ٢١٩ مدني على أنه :

« يكون اعذار المدين بانذاره أو بما يقوم مقام الانذار . ويجوز أن يتم الاعذار عن طريق البريد على الوجه المبين في قانون المرافعات . كما يجوز أن يكون مترتباً على اتفاق يقضى بأن يكون المدين معذراً بمجرد حلول الأجل ، دون حاجة الى أي إجراء آخر » .

الأصل أن يكون اعذار المدين بانذاره بموجب ورقة من أوراق المحضرين تتضمن التنبيه عليه بالوفاء . ولكن يجوز أن يتم بموجب أي ورقة رسمية أخرى ، ما دامت تكشف بوضوح عن رغبة الدائن في قيام المدين بتنفيذ التزامه مثل التنبيه الرسمي الذي يسبق التنفيذ ، ومحضر الحجز . ولا

(١) الدكتور السنهوري في الوسيط ج ٢ بند ٤٦٤ ص ٨٣٠ .

- الدكتور اسماعيل غانم في « احكام الالتزام » ط ١٩٦٧ بند ٤٢ .

- الدكتور محمود جمال الدين زكي في « الوجيز في الالتزامات » بند ٣٦٦ - ٣٧٠ .

- الأستاذ محمد كمال عبد العزيز في « التقنين المدني » في ضوء القضاء والفقه ج ١

ص ١٩٨٠ ص ٧٩٨ .

تكفي الورقة العرفية أو الخطاب المسجل لاعتذار المدين ، الا اذا كان متفقاً بين الطرفين على ذلك (٢) . وفي المسائل التجارية تكفي الورقة العرفية أو الاخطار الشفوي في الأحوال التي يكتفى فيها العرف التجاري بذلك (٣) .

أما مجرد توجيه انذار من الدائن الى المدين ، دون أن يتضمن دعوته الى الوفاء بالتزامه ، فلا يصدق عليه وصف الاعتذار القانوني المطلوب كشرط لاستحقاق التعويض ، الا اذا اتفق الطرفان على الاعفاء من الاعتذار .

•

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ... المقصود بالاعتذار هو وضع المدين موضع المتأخر في تنفيذ التزامه . والأصل في اعتذار أن يكون بانذار المدين على يد محضر بالوفاء بالتزامه الذي تخلف عن تنفيذه ، ويقوم مقام الانذار كل ورقة رسمية يدعو فيها الدائن المدين بالوفاء بالتزامه ، ويسجل عليه التأخير في تنفيذه ، على أن تعلن هذه الورقة الى المدين بناء على طلب الدائن .

لما كان ذلك وكان الانذاران الموجهان من الطاعن الى الشركة المطعون ضدها بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧ ، ١٩٧٠/٨/١٩ ( المرفقان بملف الطعن ) لم يتضمنا دعوة الطاعن للشركة المطعون ضدها الوفاء بالتزامها بتمكينه من تنفيذ باقى الأعمال المسندة اليه بمبنى الحقن والبتومين بالسد العالي ، والتي يدعى أن الشركة المطعون ضدها منعتة من تنفيذها .

واذا لم تشتمل صحيفة الدعوى كذلك على الاعتذار بالمعنى الذى يتطلبه القانون . وكان عقد المقاوله المحرر عن هذه الأعمال ( والمرفق بملف الطعن ) قد خلا من النص على الاعفاء من الاعتذار ، فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى رفض طلب التعويض لتخلف الاعتذار ، يكون قد صادف صحيح القانون ، (٤) .

### - تطبيقات عملية بخصوص اعتذار المدين :

#### ١ - لا يستحق التعويض الا بعد اعتذار المدين ،

(٢) الدكتور السنهورى فى المرجع السابق الموضع السابق .

- الدكتور اسماعيل غانم فى المرجع السابق بند ٤٣ .

- الدكتور جمال الدين زكى فى المرجع السابق بند ٣٦٧ .

- الدكتور سليمان مرقص فى « المسئولية المدنية » القسم الثانى ط ١٩٦٠ بند ٥٨٨ .

(٣) الدكتور اسماعيل غانم فى المرجع السابق بند ٤٣ .

(٤) نقض ١٩٨٤/٣/١٢ طعن ٤٨/١١٦٤ ق .

الا اذا نص العقد على الاعفاء من الاعذار :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« لا يستحق التعويض الا بعد اعذار المدين ، ما لم ينص على غير ذلك ( المادة ٢١٨ مدنى ) . فاذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعنة « المشتريّة » لم تعذر المطعون عليهم ( البائع والضامن له ) بالوفاء عند حلول الأجل المحدد لتوريد القطن ، وكان العقد المبرم بين الطرفين قد خلا من النص على الاعفاء من الاعذار ، وهو اجراء واجب لاستحقاق التعويض المتفق عليه ، فان الطاعنة لا تكون على حق فى المطالبة بهذا التعويض » (٥) .

٢ - لا ضرورة لاعذار المدين ( المادة ٢٢٠ (أ) مدنى )

اذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن بفعله :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« المقصود بالاعذار هو وضع المدين فى مركز الطرف المتأخر فى تنفيذ التزامه ، ولا موجب للاعذار متى أصبح التنفيذ غير ممكن بفعله » (٦) .

٣ - لا ضرورة لاعذار المدين ( المادة ٢٢٠ (ب) مدنى )

لاستحقاق التعويض فى المسئولية التقصيرية :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذا كان الحكم قد قضى باستحقاق المؤجر للتعويض ، مقابل حرمانه من منفعة أرضه ، فى المدة التالية لانتهاج الاجارة ، استنادا الى استمرار المستأجر فى الانتفاع بهذه الأرض ، بغير رضاء المؤجر الذى يعد غضبا ، فلا يصح النعى عليه بأنه قضى بالتعويض دون تكليف رسمى . اذ هذه مسئولية تقصيرية ، لا يلزم لاستحقاق التعويض عنها التكليف بالوفاء » (٧) .

٤ - لا ضرورة لاعذار المدين ( المادة ٢٢٠ (د) مدنى )

اذا أعلن اصراره على عدم الوفاء :

(٥) نقض ١٩٦٢/٥/٣ مجموعة أحكام النقض ١٣ - ٢ - ٥٨٣ - ٨٧ .

(٦) نقض ١٩٨٧/١٢/٢٠ طعن ٥٣/٢٦٠ ق - أشار اليه المستشار سعيد أحمد شعله فى

« قضاء النقض المدنى - دعوى التعويض » ط ١٩٨٨ ص ٥١ .

(٧) نقض ١٩٤٩/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٢٦٠ - ٨ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان القانون وان نص على التضمنات المترتبة على عدم الوفاء بكل المتعهد به أو بجزء منه ، أو المترتبة على تأخير الوفاء ، لا يستحق الا بعد تكليف المتعهد تكليفا رسميا بالوفاء ، الا انه متى كان ثابتا أن الوفاء أصبح متعذرا ، أو كان المتعهد قد أعلن اصراره على عدم الوفاء ، ففي هذه الأحوال وأمثالها لا يكون للتنبيه من مقتضى .

واذن فاذا أثبت الحكم أن المتعهد قد بدا منه عدم الوفاء بما تعهد به ، وأظهر للدائن رغبته في ذلك ، فانه اذا قضى للدائن بالتعويض الذي طلبه من غير أن يكون قد نبه على المدين بالوفاء تنبيهها رسميا ، لا يكون قد خالف القانون في شيء ، (٨) .

#### ٥ - النعي على الحكم بمخالفة المادتين ١٥٧ و ١٥٨ مدني

من وجوب اصدار المدين كشرط للتعويض ،

يكون غير منتج ولا مصلحة فيه

ما دام قد قضى للمضور بالتعويض فعلا ،

واقصر الطعن على طلب زيادة مبلغ التعويض :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كانت الطاعنة قد نعت على الحكم المطعون فيه ، مخالفته مقتضى المادتين ١٥٧ و ١٥٨ من التقنين المدني ، فيما توجبانه من اصدار المدين كشرط لاستحقاق التعويض . فان نعيها يكون غير منتج ولا مصلحة لها فيه ، مادام قد قضى لها بالتعويض فعلا ، واقصر طعنهما على طلب زيادة مبلغ التعويض المقضى به ، تبعا لتحديد التاريخ الذي يثبت فيه العجز عن توريد باقى القدر المبيع ، ويتعين فيه الشراء على حساب المطعون عليه ، (٩) .

#### (٦) - ٢ - صحيفة دعوى الغاء البروتستات :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة

(٨) نقض ١٩٤١/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٢٥٩ - ٥ .

- نقض ١٩٦٧/٢/١٤ مجموعة احكام النقض ١٨ - ١ - ٢٣٩ - ٤٣ .

(٩) نقض ١٩٥٩/١٠/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٢٣٦ - ٥ .

صحيفة دعوى الغاء البروتستات كمطالبة قضائية قاطعة للتقادم فى دعوى التعويض . عندئذ يثور التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذه الصحيفة ؟

تنص المادة ٣٨٣ مدنى على أنه :

« ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الى محكمة غير مختصة ، وبالتنبية وبالجزء ، وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليش أو فى توزيع ، بأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى احدى الدعاوى » .

فالأصل أن قطع التقادم لا يتناول إلا الحق الذى اتخذ شأنه الاجراء القاطع للتقادم ، وما التحق به من توابع مما يجب بوجوبه ويسقط بسقوطه . فان تغاير أو اختلف الحقان ، أو تغاير أو اختلف مصدرهما ، فان قطع التقادم بالنسبة الى أحدهما لا يقطع تقادم الآخر (١٠) . والمثال التقليدى فى هذا الصدد هو أن قطع المنتفع التقادم بالنسبة الى حقه فى ذمة المتعهد ، لا يقطع تقادم حق المشترط فى ذمة الأخير ( المادة ١٤٥ مدنى ) .

والاستثناء أنه فى الحالة التى تنشأ فيها دعويان مختلفان عن الحق ذاته ، فان قطع تقادم أحدهما يقطع تقادم الأخرى ، والمثال التقليدى فى هذا الصدد هو أن نقص قيمة المبيع قبل التسليم لتلف أصابه ، يخول المشتري اما طلب فسخ البيع ، واما طلب انقاص الثمن ، فاذا قطع المشتري تقادم احدى الدعويين ، ترتب على ذلك قطع تقادم الدعوى الأخرى ( المادة ٤٣٨ مدنى ) .

ومن أمثلة المطالبة القضائية التى لا تقطع التقادم فى التعويض دعوى الغاء البروتستات ، فهى لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض ، اذ اقتصر على احتفاظ الطاعن لنفسه بالحق فى المطالبة بالتعويض .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« يشترط فى المطالبة القضائية التى تقطع التقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد اقتضائه .

(١٠) نقض ١٩٧٦/٥/٢٦ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ١١٨٨ - ٢٢٦ .

- نقض ١٩٦٢/٤/٢٦ مجموعة أحكام النقض ١٣ - ٢ - ٥٠٦ - ٧٨ .

ولهذا فلا تعد صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة للتقادم الا في خصوص هذا الحق ، وما التحق به من توابعه ، مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه . فان تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما ، فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر .

لما كان ذلك ، وكانت صحيفة دعوى الغاء البروتستات لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض ، اذ اكتفى الطاعن فيها بأن يحتفظ لنفسه بالحق في مطالبة المطعون عليهما بالتعويض عما أصابه من توقييع هذه البروتستات . وكان هذا التعويض لا يعتبر من توابع طلب الغاء البروتستات الذي كان مطلوبا في الدعوى السابقة بالمعنى السالف تحديده ، اذ أنه لا يجب بوجوبه ولا يسقط بسقوطه ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هنا النظر ، فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، (١١) .

### (٧) - ٣ - صحيفة دعوى استرداد الأشياء المحجوزة :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة صحيفة دعوى استرداد الأشياء المحجوزة ، كمطالبة قضائية قاطعة للتقادم في دعوى التعويض . عندئذ يثور التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذه الصحيفة ؟

المقرر قانونا أن صحيفة دعوى استرداد الأشياء المحجوزة لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض ، لأن التعويض لا يعتبر من توابع طلب الملكية والاسترداد ، وبالتالي فان هذه الدعوى لا تقطع سريان التقادم بالنسبة للتعويض .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كانت صحيفة الدعوى التي رفعها المطعون ضدهما الأولان بصفتهم ، للحكم بأحقيتهم للأشياء المحجوز عليها واستردادها ، لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض الذي يطالبان به في دغواهما الحالية . »

وكان هذا التعويض لا يعتبر من توابع طلب الملكية والاسترداد ، الذي كان مطلوبا في الدعوى السابقة بالمعنى السالف تحديده ، اذ أنه يجب بوجوبه ولا يسقط بسقوطه ، بل ان التعويض لا يجب الا بسقوط طلب ..

الاسترداد ، فان تلك الدعوى لا يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة الى طلب التعويض ، (١٢) .

#### (٨) - ٤ - صحيفة الدعوى المستعجلة بايقاف قرار الفصل :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الدعوى المستعجلة بايقاف قرار فصل العامل من العمل ، كمطالبة قضائية قاطعة للتقادم في دعوى التعويض . عندئذ يثور التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذه الصحيفة ؟

المقرر قانونا أن الدعوى المستعجلة بايقاف قرار فصل العامل من العمل لا تقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق ، لأن هذه الدعوى عبارة عن اجراءات وقتية عاجلة يصدر قاضي الأمور المستعجلة الحكم فيها باجراء وقتي ، بما لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فصلا فيه ، وبالتالي فان هذه الدعوى لا تقطع سريان التقادم بالنسبة للتعويض ( المادة ٦٦ من قانون العمل ١٣٧/١٩٨١ ) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

إذا كان رفع المطعون ضده دعواه المستعجلة بايقاف قرار فصله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق ، لأن ما يطالب به العامل رب العمل في تلك الدعوى إنما هي اجراءات وقتية عاجلة يصدر قاضي الأمور المستعجلة الحكم فيها باجراء وقتي وفقا لنص المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ بما لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فصلا فيه .

ولما كانت الدعوى الحالية المقامة من المطعون ضده بطلب الأجر والتعويض عن الفصل بغير مبرر ، لا تعتبر استمرارا للاجراءات السابقة بشأن طلب وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها ، فان رفع الدعوى المستعجلة لا يمنع من رفع دعوى الموضوع التي لا يترتب على رفعها في هذه الحالة سقوط الطلب المستعجل ، (١٣) .

(١٢) نقض ١٩٧٦/٥/٢٦ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ١١٨٨ - ٢٢٦ .

(١٣) نقض ١٩٧٧/١٢/٣١ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ٢ - ١٩٢٥ - ٣٣١ .

## (٩) - ٥ - قرار مجلس التأديب :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة قرار مجلس التأديب المطالب بالتعويض عنه • عندئذ يثور التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا القرار ؟

**المقرر قانوناً أن مجالس التأديب لا تعتبر هيئات قضائية لا تسال الدولة عن تصرفاتها ، وإنما هي هيئات إدارية تمارس سلطات إدارية •**  
فإذا حدث أن أخطأ أحد المجالس التأديبية ، وأصدر قراراً تأديبياً وصم فيه شخصاً بعدم النزاهة والأمانة مثلاً ، وترتب على هذا القرار ضرراً أصاب ذلك الشخص ، كان من حقه مقاضاة مجلس التأديب عن قراره الخاطئ ، دون الاحتماء بعدم مسئولية المجلس عن التعويض ، ذلك أن القرار التأديبي الذي تصدره مجالس التأديب لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين على أساس قاعدة قانونية تتعلق بمركز قانوني خاص أو عام ، وإنما هو ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه ، شأنه في ذلك شأن كل قرار إداري •

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لا جناح على محكمة الموضوع ، إذ اعتبرت من عناصر التعويض ، ما نال المطعون ضده من ضرر ، بسبب قرار مجلس التأديب من وصمه بعدم النزاهة والأمانة ، لأن هذا المجلس لا يعتبر هيئة قضائية لا تسال الدولة عن تصرفاتها ، إنما هو مجرد هيئة إدارية تمارس سلطة إدارية ، لأن القرار التأديبي الذي تصدره مجالس التأديب لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين ، على أساس قاعدة قانونية تتعلق بمركز قانوني خاص أو عام ، وإنما هو ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه ، شأنه في ذلك شأن كل قرار إداري » (١٤) •

## (١٠) - ٦ - محضر جمع الاستدلالات في المخالفات :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة محضر جمع الاستدلالات في المخالفات • عندئذ يثور التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا المحضر في نطاق دعوانا ؟

### - تعريف محضر جمع الاستدلالات في المخالفات :

يمكن تعريف محضر جمع الاستدلالات بأنه المحضر الذي يحرره أحد مأموري الضبط القضائي ، الذين عددهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية - في سبيل الاطمئنان الى ما قد تسفر عنه الاستدلالات التي يقوم بها ، وأنها اتخذت وفق ما يوجبه القانون - لاثبات جميع الاجراءات التي يقوم بها ، من حيث وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها ، وان كان القانون لم يوجب تحرير المحضر في مكان اتخاذ الاجراءات ذاتها ، فهذا واجب تنظيمي لا بطلان على مخالفته (١٥) .

وتجرى العادة على أن يفتح المحضر باثبات اليوم والتاريخ والساعة ومكان تحرير المحضر ، ورتبة واسم ووظيفة محرر المحضر ، ويجب أن يشتمل المحضر على توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا فيه ، وإذا كان أحد الشهود لا يستطيع التوقيع تؤخذ بصمة اصبعه أو اصبع الابهام ( المادة ٢٤ اجراءات ) .

ولم يتطلب القانون تحرير المحضر بمعرفة كاتب ، فيجوز لمأمور الضبط أن يحرره بنفسه . وإذا حرر بمعرفة كاتب فانه لا يكون باطلا ، باعتباره محررا في حضرة مأمور الضبط وتحت بصره ، وإنما يجب على مأمور الضبط أن يوقع عليه ، اقرأرا منه بصمته (١٦) .

### - حجية محضر جمع الاستدلالات في المخالفات :

تنص المادة ٣٠٠ اجراءات جنائية على أنه :

« لا تنفذ المحكمة بما هو مدون في التحقيق الابتدائي أو في محاضر الاستدلالات ، إلا اذا وجد في القانون نص على خلاف ذلك » .

وتنص المادة ٣٠١ اجراءات جنائية على أنه :

« تعتبر المحاضر المحررة في مواد المخالفات حجة بالنسبة للوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون ، الى أن يثبت ما ينقيها » .

وبين من هاتين المادتين أن القاعدة العامة في الاثبات الجنائي هي

(١٥) نقض جنائي ١٩٦٥/١/١١ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ١ - ٣٦ - ٩ .

(١٦) الدكتور حسن المرصفاوي في « اصول الاجراءات الجنائية » ط ١٩٨١ ص ٢٦٨ .

حرية القاضي الجنائي في الاقتناع . وهو اعتراف قانوني بحرية القاضي الجنائي في تكوين اقتناعه (١٧) : « فالعبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون دليل . كما أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه ، طالما أن له مأخذ صحيح من أوراق الدعوى . كما أن لها أن تعول في تكوين معتقدها على أقوال متهم آخر متى اطمأنت إليها . ومن حقها كذلك أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عما قاله شهود النفي ، ما دامت لا تثق بما شهدوا به . وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ، طالما أنها لم تستند إليها في قضائها » (١٨) .

هذا ولا يرد على حرية القاضي الجنائي في الاقتناع سوى قيدان :

الأول : أن يتأسس على أدلة مقبولة . والثاني : أن يكون قائما على أدلة وضعية أى طرحت أمامه في الجلسة في حضور الخصوم (١٩) ، وبمعنى آخر فإن حرية القاضي في أن يستمد عقيدته من أى مصدر يطمئن إليه ، يتعين أن يكون لها أصل في الأوراق . فيجب أن يكون الدليل الذي يستند إليه القاضي مشروعاً . فإذا كان غير مشروع فلا يجوز الاستناد إليه ولو وجدت معه أدلة أخرى صحيحة ، إذ من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ، وتكون المحكمة عقيدتها منها مجتمعة . والخلاصة أنه يجب أن يبين القاضي مؤدى الأدلة التي بنى عليها قضاؤه (٢٠) .

وإذا كانت القاعدة هي عدم تقييد المحكمة الجنائية بما هو مدون في محاضر جمع الاستدلالات ، إلا إذا وجد في القانون نص على خلاف ذلك ( المادة ٣٠٠ إجراءات ) ، فإنه يستثنى من هذه القاعدة محضر جمع الاستدلالات المعهودة في مواد المخالفات ( وهي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة

---

(١٧) الدكتور محمد زكي أبو عامر في « الإثبات في المواد الجنائية » - محاولة فقهية وعملية لارساء نظرية عامة - ط ١ من ١٩٨٥ بند ٥٣ ص ١٥٧ .  
- الدكتور عبد الحميد الشواربي في « الإثبات الجنائي » في ضوء القضاء والفقه - النظرية والتطبيق ط ١ من ١٩٨٨ ص ١٤ .

(١٨) نقض جنائي ١٩٧٣/٣/٣٦ مجموعة أحكام النقض ٢٤ - ١ - ٤٢٧ - ٨٩ .

(١٩) الدكتور محمد زكي أبو عامر في المرجع السابق بند ٥٦ ص ١٧١ .

(٢٠) الدكتور عبد الحميد الشواربي في المرجع السابق ص ٧٤ .

التي لا يزيد مقدارها على مائة جنيه - المادة ١٢ عقوبات (٢١) ، فقد أضاف المشرع على هذه المحاضر الحجية بالنسبة للوقائع التي يثبتها مأمورو الضبط القضائي المختصين ( المادة ٢٣ اجراءات ) ، الا أن هذه الحجية بسيطة يجوز نفيها بكافة طرق الاثبات القانونية ( المادة ٣٠١ اجراءات ) .

**وتقول محكمة النقض بصدد قاعدة الحرية في الاثبات الجنائي :**

« حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها بالتزوير ، محل الاجراءات المدنية والتجارية ، حيث عينت الأدلة ووضعت قواعدها التي يلتزم القاضي بأن يجري في قضائه على مقتضاها .  
أما في المواد الجنائية فإن ما تحويه الأوراق ان هي الا عناصر اثبات ، تخضع في جميع الأحوال لتقدير القاضي الجنائي ، وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة . وللخصوم أن ينفدوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير .

ولا يخرج عن هذه القاعدة الا ما استثناه القانون وجعل له قوة اثبات خاصة ، بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه ، الى أن يثبت ما ينفيه تارة بالطعن بالتزوير كما هو الحال في محاضر الجلسات والأحكام ، وطورا بالطعن بالطرق العادية كمحاضر المخالفات بالنسبة الى الوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون ، الى أن يثبت ما ينفيها » (٢٢) .

**وتقول محكمة النقض بصدد محضر المخالفات :**

« لا يشترط القانون في مواد المخالفات ، أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم ، وتسمع فيها الشهود ، لأن المحاضر المخالفات بنص المادة ٣٠١ اجراءات جنائية حجية خاصة ، توجب اعتماد ما دون فيها الى أن يثبت ما ينفيه . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت ابتداء بوصف أنها جنحة واعتبرتها المحكمة مخالفة ، أو أنها رفعت في الأصل بوصف الواقعة مخالفة . اذ العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقعة ووصفها القانوني الذي تضيفه عليها المحكمة » (٢٣) .

(٢١) مدلة بالقرار الجمهوري بالقانون ١٩٨١/١٦٩ - الجريدة الرسمية العدد ٤٤ في ١٩٨١/١١/٤ .

(٢٢) نقض جنائي ١٩٦٧/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ٢ - ٧٩٧ - ١٦١ .

- نقض جنائي ١٩٧٢/١/١٠ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ١ - ٤٢ - ١٢ .

- نقض جنائي ١٩٦١/١/٩ مجموعة أحكام النقض ١٢ - ١ - ٥٨ - ٧ .

(٢٣) نقض جنائي ١٩٥٨/٥/١٣ مجموعة أحكام النقض ٩ - ٢ - ٥٤٠ - ١٣٦ .

- نقض جنائي ١٩٦٢/٣/١٢ مجموعة أحكام النقض ١٣ - ١ - ٢٢٣ - ٥٨ .

## (١١) - ٧ - محضر جمع الاستدلالات في الجنج :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة محضر جمع الاستدلالات في الجنج . عندئذ يثور التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا المحضر في نطاق دعوانا ؟

### - تعريف محضر جمع الاستدلالات في الجنج :

عرفنا محضر جمع الاستدلالات عموماً ، سواء في المخالفات أو الجنج ، بأنه المحضر الذي يحرره أحد مأموري الضبط القضائي من الذين عيّنهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - في سبيل الاطمئنان الى ما قد تسفر عنه الاستدلالات التي يقوم بها ، وأنها اتخذت وفق ما يوجبه القانون - لاثبات جميع الاجراءات التي يقوم بها ، من حيث اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها ، وان كان القانون لم يوجب تحرير المحضر في مكان اتخاذ الاجراءات ذاتها ، فهذا واجب تنظيمي لا بطلان على مخالفته على التفصيل السالف (٢٤) .

### - حجية محضر جمع الاستدلالات في الجنج :

تنص المادة ٣٠٢ اجراءات جنائية على انه :

« يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته . ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه في الجلسة . وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الاكراه أو التهديد به يهدر ولا يعول عليه » (٢٥) .

وبين من هذه المادة أن حجية محضر جمع الاستدلالات في الجنج تخضع للقاعدة العامة في الاثبات الجنائي ، وهي حرية القاضي الجنائي في الاقتناع على التفصيل السالف (٢٦) ، فلا تنقيد المحكمة الجنائية بما هو مدون في محاضر جمع الاستدلالات في مواد الجنج ، وإنما يجوز لها أن تأخذ به على اعتبار أنه ورقة من أوراق الدعوى التي يتناولها الدفاع وتدور حولها المناقشة بالجلسة ، وبمعنى آخر فإن ما يحتويه المحضر ان هو الا عنصر من

(٢٤) راجع البند ١٠ من ٢٢ .

(٢٥) مستبدلة بالقانون ١٩٧٢/٣٧ - الجريدة الرسمية العدد ٣٩ في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

(٢٦) راجع البند ١٠ من ٢٣ .

عناصر الاثبات ، يخضع في جميع الأحوال لتقدير القاضي الجنائي ، ويحتل  
الجدل والمناقشة كسائر أدلة الدعوى .

ونقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« من المقرر أن العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي  
واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه ، وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ  
بأي دليل أو قرينة يرتاح اليها » (٢٧) .

« من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بما تظن إليه من عناصر الاثبات ،  
ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها مأمورو الضبطية  
القضائية أو مساعدوهم ، ما دامت مطروحة للبحث أمامها بالجلسة » (٢٨) .

« لا يشترط في مواد الجرح والمخالفات إجراء أي تحقيق قبل المحاكمة .  
ويجوز للقاضي أن يأخذ بما هو في محضر جمع الاستدلالات ، على اعتبار أنه  
ورقة من أوراق الدعوى التي يتناولها الدفاع ، وتدور حولها المناقشة  
بالجلسة ، وذلك بغض النظر عما إذا كان محررها من مأموري الضبطية  
القضائية أو لم يكن » (٢٩) .

« دفاتر الأحوال هذه شأنها شأن محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها  
مأمور الضبط القضائي ، وهي عناصر اثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير  
القاضي وتحتمل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة » (٣٠) .

« للمحكمة أن تأخذ بما تظن إليه من عناصر الاثبات ، ولو كان ذلك  
من محاضر جمع الاستدلالات التي يجمعها مأمورو الضبطية القضائية أو  
مساعدوهم ، ما دامت مطروحة للبحث أمامها بالجلسة » (٣١) .

## (١٢) - ٨ - المحاضر الادارية المعررة بمعرفة

رجال الشرطة في الجرائم المخالفة للقانون عموماً ،

أو رجال المرور في الجرائم المخالفة لقانون المرور .

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة

(٢٧) نقض جنائي ١٩٨٢/٢/٢٨ مجموعة أحكام النقض ٣٣ - ١٦٥ - ٣٣ .

(٢٨) نقض جنائي ١٩٨٣/١/٩ مجموعة أحكام النقض ٣٤ - ٩٢ - ١٥٠ .

(٢٩) نقض جنائي ١٩٧٢/١/١٠ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ١ - ٤٢ - ١٢ .

(٣٠) نقض جنائي ١٩٦١/٣/١٣ مجموعة أحكام النقض ١٢ - ١ - ٣٣٦ - ٦٤ .

(٣١) نقض جنائي ١٩٥٢/٢/١٩ مجموعة أحكام النقض ٣ - ١ - ٤٩٣ - ١٨٨ .

من المحاضر الادارية المحررة بمعرفة رجال الشرطة فى الجرائم المخالفة للقانون  
عموما ، أو رجال المرور فى الجرائم المخالفة لقانون المرور • عندئذ يتعين  
التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذه المحاضر فى نطاق دعوانا ؟

تنص المادة ٢١ اجراءات جنائية على أن :

« يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها ،  
وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى » •

وتنص المادة ٢٤ اجراءات جنائية على أنه :

« (١) يجب على مأمورى الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات  
والشكوى التى ترد اليهم بشأن الجرائم ، وأن يبعثوا بها فورا الى النيابة  
العامة » •

(٢) ويجب عليهم وعلى مرؤسيهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ،  
ويجروا المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم ، أو التى  
يعلنون بها بأى كيفية كانت ، وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية  
اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة » •

(٣) ويجب أن تثبت جميع الاجراءات التى يقوم بها مأمورو الضبط  
القضائي فى محاضر موقع عليها منهم ، يبين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان  
حصلوها ، ويجب أن تشمل تلك المحاضر زيادة على ما تقدم توقيع الشهود  
والخبراء الذين سمعوا ، وترسل المحاضر الى النيابة العامة مع الأوراق  
والاشياء المضبوطة » •

وتنص المادة ٢٥ اجراءات على أنه :

« لكل من علم بوقوع جريمة ، يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها  
بغير شكوى أو طلب ، أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائي  
عنها » •

وتنص المادة ٢٦ اجراءات على أنه :

« يجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة ،

أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته ، بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ، أن يبلغ عنها فوراً للنيابة العامة ، أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، .

وتنص المادة ٧٩ من قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ ، المعدل بالقوانين ١٩٧٦/٧٨ و ١٩٨٠/٢١٠ و ١٩٨٢/١٢٧ و ١٩٨٣/٢٠ و ١٩٨٨/١ على أنه :

« تكون المحاضر المحررة من رجال الشرطة والمرور في الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، حجة بالنسبة لما ورد فيها من وقائع ، الى أن يثبت العكس » .

ويبين من هذه المواد أن المشرع فرض على مأموري الضبط القضائي ثلاثة واجبات هي : تلقي البلاغات ، وإجراء الاستدلالات ، وتحرير المحاضر عما يقومون به من أعمال (٣٢) .

#### أولاً : تلقي البلاغات :

أوجب المشرع على كل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ، أن يبلغ - سواء شفياً أو كتابياً - النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها ( المادة ٢٥ إجراءات ) . كما أوجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة ، أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته ، بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ، أن يبلغ عنها فوراً للنيابة العامة ، أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ( المادة ٢٦ إجراءات ) .

وإذا قدم البلاغ أو الشكوى وجب على مأمور الضبط القضائي أن يقبله ، فلا يجوز له أن يرفض تلقيه بآية حجة ، ورفضه يستوجب مسئوليته الإدارية ( المادة ٤١ من القرار الجمهوري بالقانون ١٩٧١/١٠٩ في شأن هيئة الشرطة ، المعدل بالقانون ١٩٨١/١١٦ ) . ولا يشترط أن يسفر البلاغ أو الشكوى عن جريمة فعلاً ، وإنما يكفي أن يتضمن أيهما مقارفة الجريمة . كذلك يجب على مأمور الضبط القضائي أن يبلغ فوراً الى النيابة العامة بالتبليغات والشكاوى التي ترد اليه بشأن الجرائم . ويجرى العمل على إخطار النيابة العامة بجرائم الجنايات والجناح الهامة فقط ( المادة ٢٤ إجراءات ) .

### ثانيا : اجراء الاستدلالات :

أوجب المشرع على مأمور الضبط القضائي في حالة علمه بأمر الجريمة من أى طريق أن يقوم بالبحث عن الجرائم ومركبيها ، وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى ، وبمعنى آخر يتعين عليه اتخاذ كافة الاجراءات التى توصله الى معرفة مرتكبيها ، وهو فى سبيل ذلك يجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى ( المادة ٢١ اجراءات ) .

واذا حدث أن قام مأمور الضبط القضائي - سواء بنفسه أو بواسطة أحد رؤوسيه توصلا للكشف عن جريمة - بالاتصال بمرتكب الجريمة على زعم معاونته فيها ، كالمساعدة فى تهريب مواد مخدرة ، فإن هذا الاجراء يعتبر اجراء مشروعا يجوز له اتيانه ، ولا يعد تحريضا على مقارفة الجريمة ، لأن الجريمة قائمة حتى لو استبعدنا الدور الذى يقوم به مأمور الضبط القضائي ، ويعتبر هذا الدور من بين الوسائل التى تؤدي الى كشف جريمة واقعة فعلا .

### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان مهمة مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ اجراءات هي الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ، ومن ثم فكل اجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا أثره ، مادام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها . وطالما بقيت ارادة الجاني حرة غير معدومة ، ومن ثم فلا تشريب على مأمور الضبط القضائي أن يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل ما يسلس لمقصوده فى الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة .

واذا كان الحكم قد أوضح - فى حدود سلطته التقديرية - ردا على الدفع بأن جلب المخدر تم بتحريض رجال الشرطة ، أن الدور الذى لعبه ضابط الشرطة لم يتجاوز نقل المعلومات الخاصة بموعد ابحار المركب بشحنة المخدر ووصوله وبعلاوات التسليم والتسلم ، توصلا للكشف عن الجريمة التى وقعت بمحض ارادة الطاعنين واختيارهم ، فان منعاهم على الحكم فى خصوص رفضه هذا الدفع يكون فى غير محله » (٣٣) .

(٣٣) نقض جنائي ١٩٧٦/٥/٢٣ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ٥٢٧ - ١١٧ .

- نقض جنائي ١٩٧٦/١٠/٢٥ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ٧٧٤ - ١٧٦ .

### ثالثا : تحرير المحاضر :

. اوجب المشرع على مأمور الضبط القضائي - في سبيل الاطمئنان الى ما قد تسفر عنه الاستدلالات التي يقوم بها وأنها اتخذت وفق ما يوجبه القانون - اثبات جميع الاجراءات التي يقوم بها في محاضر موقع عليها منه ، يبين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها . وان كن القانون لم يوجب تحرير المحضر في مكان اتخاذ الاجراءات ذاتها ، فهذا الواجب تنظيمي لا بطلان على مخالفته (٣٤) . وتجرى العادة على أن يفتح المحضر بآثبات اليوم والتاريخ والساعة ومكان تحرير المحضر ، ورتبة واسم ووظيفة محرر المحضر . ويجب أن تشمل تلك المحاضر توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا فيه ، واذا كان أحد الشهود لا يستطيع التوقيع تؤخذ بصمة أصبعه أو أصبع الأبهام . ( المادة ٢٤ اجراءات ) .

ولم يتطلب القانون تحرير المحضر بمعرفة كاتب ، فيجوز لمأمور الضبط أن يحضره بنفسه . واذا حرر بمعرفة كاتب فانه لا يكون باطلا ، باعتباره محررا في حضرة مأمور الضبط وتحت بصره ، وانما يجب على مأمور الضبط يوقع عليه ، اقرارا منه بصحته ، يستوى أن يكون هذا المحضر للاستدلالات أو للتحقيق (٣٥) .

أما عن مدى حجية المحاضر الادارية المحررة بمعرفة رجال الشرطة في الجرائم المخالفة للقانون عموما ، فالقاعدة هي جواز الأخذ بما ورد في محاضر جمع الاستدلالات ، على اعتبار أنه ورقة من أوراق الدغوى التي يتناولها الدفاع وتدور عليها المناقشة بالجلسة (٣٦) . أما المحاضر الادارية المحررة من رجال الشرطة والمروء في الجرائم المخالفة لقانون المرور ، فقد أضفى المشرع عليها حجية مؤقتة وجعل المحاضر المحررة في الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له حجة بالنسبة لما ورد فيها من وقائع الى أن يثبت العكس ( المادة ٧٩ من قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ المعدل ) .

- 
- نقض جنائي ١٩٧٠/٣/٢ مجموعة أحكام النقض ٢١ - ١ - ٣٣٤ - ٨٣ .
  - نقض جنائي ١٩٦٩/٣/١٧ مجموعة أحكام النقض ٢٠ - ١ - ٣٣٥ - ٧٣ .
  - نقض جنائي ١٩٦٨/٤/١٥ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٢ - ٤٣٨ - ٨٣ .
  - نقض جنائي ١٩٦٦/٢/١٤ مجموعة أحكام النقض ١٧ - ١ - ١٣٤ - ٢٤ .
  - (٣٤) نقض جنائي ١٩٦٥/١/١١ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ١ - ٣٦ - ٩ .
  - (٣٥) الدكتور حسن المرصفاوي في المرجع السابق ص ٢٦٨ .
  - (٣٦) نقض جنائي ١٩٧٢/١/١٠ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ١ - ٤٢ - ١٢ .

### (١٣) - ٩ - الحكم الجنائي الصادر بالبراءة على أساس أن الفعل لا يعاقب عليه القانون :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الحكم الجنائي الصادر بالبراءة ، على أساس أن الفعل لا يعاقب عليه القانون . عندئذ يثور التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الحكم في نطاق دعوانا ؟

تنص المادة ٤٥٦ اجراءات جنائية على أنه :

« يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية ، بالبراءة أو بالإدانة ، قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ، في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا ، فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة ، سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون » .

وتنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات ١٩٦٨/٢٥ على أنه :

« لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي ، الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله فيها ضروريا » .

ويبين من هاتين المادتين أن القاعدة أن الحكم الجنائي لا تكون له حجية في الدعوى المدنية ، الا اذا كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله .

وتطبقا لهذه القاعدة فان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة ، اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون ، سواء لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر ، لا تكون له حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية ، ولا يمنع المحكمة المدنية من البحث فيما اذا كان هذا الفعل : مع تجرده من صفة الجريمة ، قد نشأ عنه ضرر يصح أن يكون أساسا للتعويض المدني .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مؤدى حكم المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، والمادة ٤٠٦ من القانون المدني ( المطابقة لنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات ) أن الحكم

الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية ، الا اذا كان قد فصل فصلا لازما ، في وقوع الفعل المكون للأسس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله .

وأن الحكم الجنائي الصادر بالبراءة ، اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون ، سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر ، فإنه لا تكون له حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية ، وبالتالي فإنه لا يمنع المحكمة من البحث فيما اذا كان هذا الفعل مع تجرده صفة الجريمة قد نشأ ضرر يصح أن يكون أساسا للتعويض ، (٣٧) .

#### (١٤) - ١٠ - الحكم الجنائي الصادر بالبراءة لانتفاء الخطأ من جانب المتهم :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الحكم الجنائي الصادر بالبراءة ، لانتفاء الخطأ من جانب المتهم . عندئذ يثور التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الحكم في نطاق دعوانا ؟

المقرر قانونا أن حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة ، وعلى الأسباب القانونية المؤدية الى ذلك ، بخلاف الأسباب القانونية التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة ، حيث لا حجية لها أمام المحاكم المدنية .

فاذا قضى الحكم الجنائي ببراءة المتهم لانتفاء الخطأ من جانبه ، فيكفي هذا السبب لحمل قضائه بالبراءة ، فاذا تطرق بعد ذلك الى الكلام عن خطأ المجنى عليه ، فهذا تزيد لم يكن ضروريا في قضائه ، وبالتالي فلا حجية له أمام المحاكم المدنية .

واذا قضى الحكم الجنائي ببراءة المتهم تخلو الأوراق من الدليل القاطع على وقوع الخطأ من جانبه ، فيكفي هذا السبب لحمل قضائه بالبراءة ، فاذا تطرق بعد ذلك الى الكلام عن أن سبب الحادث وأنه كان وليد القوة القاهرة ،

(٣٧) نقض ١٩٧٤/٤/٣٠ مجموعة أحكام النقض ٢٥ - ٧٧٩ - ١٢٨ .

- نقض ١٩٦٦/٣/١٠ مجموعة أحكام النقض ١٧ - ٢ - ٥٥٨ - ٧٦ .

فهذا تزويد لم يكن ضروريا في قضائه ، وبالتالي فلا حجية له أمام المحاكم المدنية .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة ، وعلى أسبابه المؤدية اليه بالنسبة لما كان موضع المحاكمة ، دون أن تلحق الحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة .

واذ يبين من الحكم الصادر في قضية الجنتحة ، أنه وقد قضى ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ ، لانتفاء الخطأ في جانبه ، فذلك حسبه ، ويكون ما تطرق اليه عن خطأ المجنى عليه تزيدا لم يكن ضروريا في قضائه ، وبالتالي فلا حجية له أمام المحاكم المدنية » (٣٨)

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الحكم الصادر في الدعوى الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية ، كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله .

واذا كان الثابت من الحكم الجنائي الصادر في القضية رقم ..... سنة ١٩٧٣ جنح ناصر ، أنه قضى ببراءة السائقين المتهمين لخلو الأوراق من دليل قاطع على وقوع خطأ من أيهما ، وكانت هذه الأسباب كافية لحمل قضائه بالبراءة . فإن ما تزويد فيه من تقرير عن سبب الحادث ، وأنه كان وليد القوة القاهرة ، يكون غير لازم للفصل في الدعوى ، ولا يكتسب حجية أمام المحكمة المدنية .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف قد نفت في حدود سلطتها التقديرية السبب الأجنبي ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس » (٣٩)

(٣٨) نقض ١٩٧٨/٤/٢٥ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ٩ - ١٠٩٤ - ٢١٥ -

(٣٩) نقض ١٩٧٨/٥/٢٩ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ١٣٥٩ - ٢٦٤ -

(١٥) - ١١ - الحكم الجنائي الصادر برفض الدعوى المدنية  
لانتفاء الخطأ الشخصى من المتبوع ،  
لا يمنع من مسئوليته أمام المحكمة المدنية  
عن الضرر الذى أحدثه التابع بعمله غير المشروع:

يحدث فى الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة  
الحكم الجنائي الصادر برفض الدعوى المدنية ، لانتفاء الخطأ الشخصى من  
جانب المتبوع ، عندئذ يثور التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الحكم  
فى نطاق دعوانا ؟ .

المقرر قانوناً أن مطالبة المضرور بالتعويض المدنى أمام المحكمة الجنائية  
على أساس المسؤولية عن الأعمال الشخصية للمتبوع طبقاً للمادة ١٦٣  
مدنى . هذا الأساس تنقيد به المحكمة الجنائية ، فإذا تبين لها انتفاؤه ،  
تعين عليها أن تقضى برفض الدعوى المدنية ، دون بحث طلب التعويض على  
أساس آخر . ولكن هذا القضاء لا يمنع المضرور من العودة الى مطالبة المتبوع  
بالتعويض أمام المحكمة المدنية على أساس آخر ، هو مسئوليته عن الضرر  
الذى أحدثه التابع بعمله غير المشروع طبقاً للمادة ١٧٤ مدنى .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذا كان الثابت من الأوراق ، أن مطالبة الطاعنة بالتعويض المدنى  
أمام المحكمة الجنائية ، كان مبناها المسؤولية عن الأعمال الشخصية طبقاً  
للمادة ١٦٣ من القانون المدنى ، ولم تتناول المحكمة - وما كان لها أن  
تتناول وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بحث طلب  
التعويض على أى أساس آخر ، وقضت برفض الدعوى المدنية ، استناداً الى  
انتفاء ركن الخطأ فى حق الطاعنة .

فان ذلك لا يحول دون مطالبتها أمام المحكمة المدنية ، باعتبارها  
مسئولة عن الضرر الذى أحدثه تابعها بعمله غير المشروع طبقاً للمادة ١٧٤  
من القانون المدنى ، لاختلاف السبب فى كل من الطلبين .

واذ لم يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فان النعى عليه بمخالفة  
القانون يكون على غير أساس . ولا يغير من هذا النظر ، ما ورد بحكم المحكمة  
الجنائية من أن المتهم . . . وحده هو الذى إحضر العمال وأشرف عليهم حين  
قيامهم بالعمل ، الذى تسبب فى وقوع الحادث . إذ أن ذلك كان يصدد

نفي مسئولية الطاعة عن عملها الشخصي» (٤٠) .

## (١٦) - ١٢ - الحكم الجنائي الذي لم يفصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الحكم الجنائي الذي يفصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . عندئذ يثور التساؤل عن ملاحية ومدى حجية هذا الحكم في نطاق دعوانا ؟

المقرر قانوناً أنه إذا لم يقطع الحكم الجنائي بأن الحادث قد وقع نتيجة خطأ المتهم ، فإنه لا يكون قد فصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، لأن قوام الأولى : خطأ جنائي واجب الإثبات ، في حين أن قوام الثانية : خطأ مفترض ، ومن ثم فإن هذا الحكم لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية ، ولا يمنع من البحث فيما إذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة ، قد نشأ عنه ضرر يصح أن يكون أساساً للتعويض المدني .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد نصوص المادتان ٤٥٦ و ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ١٩٢٢ من قانون الإثبات ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الجنائي يكون له حججه في الدعوى المدنية ، كلما كان قد فصل فصللاً لازماً ، وفي وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . »

فاذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور ، فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ، ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها ، لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له .

ولما كان الثابت من الحكم الصادر في قضية اللجنة رقم ٤٢٤٥

سنة ١٩٧٠ قصر النيل ، أن الدعوى أقيمت ضد تابع الطاعنين ، لانه تسبب بإهماله فى قتل ولد المطعون عليهما ، بأن تركه يستعمل المصعد ، رغم ما به من خلل ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد حكمت محكمة الجنح ببراءته مما أسند اليه ، فان مؤدى ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل فى الأساس المشترك بين الدعوى المدنية الحالية ، لان قوام الأولى خطأ جنائى واجب الاثبات ومنسوب الى التابع ، فى حين أن قوام الثانية خطأ مفترض فى حق الطاعنين ، باعتبارهم حراسا للمصعد ، فمستوليتهم تتحقق ولو لم يقع منهم أى خطأ ، لانه مسئولية ناشئة عن الشيء ذاته ، وليست ناشئة عن الجريمة « (٤١) » .

### (١٧) - ١٣ - الحكم الجنائى الذى فصل فى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية :

يحدث فى الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الحكم الجنائى الذى فصل فى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . عندئذ يثور التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الحكم فى نطاق دعوانا ؟

المقرر قانونا أنه اذا قطع الحكم الجنائى بان الحادث قد وقع نتيجة خطأ المتهم ، فانه يكون قد فصل فصلا لازما فى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، ومن ثم فان هذا الحكم يحوز قوة الشيء المحكوم فيه امام المحكمة المدنية ، ويمتنع على المحكمة المدنية أن تعيد البحث فى هذه الأمور ، بل يتعين عليها أن تعتبر هذا القضاء وأن تلتزمه فى بحث الحقوق المدنية فى نطاق دعوى التعويض .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات ، والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات ( المقابلة للمادة ٤٠٦ من القانون المدنى الملغاة ) ، أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجيته فى الدعوى المدنية امام المحكمة

المدنية ، كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية في هذه الأمور ، فإنه يمتنع على المحاكم المدنية المتصلة بها أن تعيد بحثها ، ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها ، لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له .

وإذا كان اثبات من الحكم الجنائي - الصادر في جنحة عسكرية بإدانة المتهم لارتكابه جريمة اصابة خطأ وقيادة سيارة بجملة ينجم عنها الخطر - أنه قطع في أن الحادث وقع نتيجة خطأ المطعون عليه الثاني - المتهم - فإنه يكون قد فصل فصلا لازما في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية ، ولا يجوز للطاعن - المتبوع - بالتالي أن يتمسك بأن الحادث وقع نتيجة خطأ المضرور ، وأن هذا يدرأ المسؤولية عن المطعون عليه الثاني .

ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه ، أنه أثبت في مدوناته دفاع الطاعن ، من أن المجنى عليه ووالده قد شاركا بخطئهما في وقوع الحادث ، فإن قضاء المحكمة بتعويض قدره ٥٠٠ جنيها - بينما طالب المضرور بتعويض قدره ١٠٠٠ جنيها - مفاده أنها رأت من جانبها أن المبلغ الذي قدرته هو الذي يناسب الضرر الذي وقع نتيجة خطأ المطعون عليه الثاني ، وأنها أنقصت من مبلغ التعويض المستحق للمضرور ما تحمله بسبب الخطأ الذي وقع منه ومن والده . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون في غير محله ، (٤٢) .

### كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية ، كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله . »

فاذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور ، فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ، ويتعين عليها أن تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها ، لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له .

واذ كان الثابت من الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية أنها رفعت على حارس المزلقان بتهمة القتل الخطأ والتسبب فى حصول حادث للقطار . فقضت المحكمة بإدانتها ، وقد صار هذا الحكم انتهايا بتأييده . ولما كان الفعل غير المشروع الذى رفعت الدعوى الجنائية على أساسه هو بذاته الذى نشأ عنه اتلاف السيارة - والنشأ يستند اليه الطاعن فى دعواه المدنية الراحنة - فان الحكم الجنائى المذكور اذ قضى بإدانة حارس المزلقان لثبوت الخطأ فى جانبه ، يكون قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فيحوز فى شأن هذه المسألة المشتركة حجية الشيء المحكوم فيه امام المحكمة المدنية ، وتتقيد به هذه المحكمة ، ويمتنع عليها أن تعيد بحثه . . .

واذ لم يعتد الحكم المطعون فيه بحجية الحكم الجنائى فى هذا الخصوص ، فقضى على خلافه برفض دعوى الطاعن بمقولة « ان خطأ قائد السيارة يستغرق خطأ حارس المزلقان » ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، (٤٣) .

#### كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذا كان البين من مدونات الحكم الابتدائى ، المؤيد بالحكم المطعون فيه ، أن الاتهام فى قضية الجنحة قد وجه الى معاون المستشفى عن واقعة القتل والاصابة الخطأ ، بوصف أنهما كانتا ناشئتين عن اهماله وعدم احتياظه واخلاله اخلالا جسيما بما تفرضه عليه واجبات وظيفته ، بأن لم يقيم بوضع تحذير على باب المصعد ، بعدم استعماله ، رغم علمه بتعطله ، فاستقله المجنى عليهم وسقط بهم ... »

وهو اتهام يقوم على الاخلال بواجب من صميم ما تقضيه الحراسة على المصنعة كآلة ميكانيكية من بذل عناية خاصة ، لا سبيل لمساءلة الهيئة المطعون ضدها - هيئة التأمين الصحى - كشخص معنوى عنه ، الا من خلال شخص طبيعى يمثلها فى مباشرة الحراسة على المصعد المملوك لها . فان المسئولية عن حراسة المصعد تكون قد طرحت على المحكمة الجنائية ، فيما وجه لمعاون المستشفى من اتهام ، وفى الدعوى المدنية التى أقيمت عليه هو والهيئة المطعون ضدها تبعا للدعوى الجنائية .

واذ قضت تلك المحكمة برفضها قبلهما ، بعد أن ثبت لديها وجود السبب الأجنبي ، متمثلاً في خطأ المتهم الآخر وهو المفاول الذى عهد إليه اصلاآ المصعة ، فان حكما يجوز قوة الأمر المقضى ، ويخول دون معاودة رفع الدعوى قبل الهيئة المطعون ضدها ، لمطالبتها بالتعويض ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ، (٤٤) .

### (١٨) - ١٤ - الحكم الجنائى الذى قرر أو استبعد .

مساهمة المجنى عليه أو الغير فى الضرر ،  
القاضى المدنى يستطيع تأكيد نشوء الضرر  
من المتهم وحده

وأن يلزمه بدفع كل التعويض للمجنى عليه :

يحدث فى الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الحكم الجنائى الذى قرر أو استبعد مساهمة المجنى عليه أو الغير فى الضرر . عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الحكم فى دعوانا ؟

المقرر قانوناً أن حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية إنما تقتصر على المسائل التى كان الفصل فيها ضرورياً لقيامه ، وهى خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر . ويترتب على ذلك ، أن تقرير أو استبعاد الحكم الجنائى مساهمة المجنى عليه فى الخطأ هو من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالإدانة ، بحيث يستطيع القاضى المدنى أن يؤكد نشوء الضرر عن فعل المتهم وحده ، وأن يلزمه بدفع كل التعويض للمجنى عليه ، حتى ولو كان الحكم الجنائى قد قرر بأن المجنى عليه أو الغير ، قد أسهم فى أحداث الضرر .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات ، والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات ، أن الحكم الجنائى تقتصر حجيته أمام المحاكم المدنية على المسائل التى كان الفصل فيها ضرورياً لقيامه ، وهى خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر ، ومن ثم فإن استبعاد الحكم الجنائى مساهمة

المجنى عليه في الخطأ ، أو تقريره مساهمته فيه ، يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالأدانة .

ذلك أن تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجنى عليه أو نفيها ، لا يؤثر الا في تحديد العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى ، والقاضي غير ملزم ببيان الأسباب التي من أجلها قدر عقوبة معينة ، طالما أن هذه العقوبة بين الحدين المنصوص عليهما في القانون .

اذ كان ذلك ، فان القاضي المدني يستطيع أن يؤكد دائما ، أن الضرر نشأ عن فعل المتهم وحده دون غيره ، وأن يلزمه بدفع كل التعويض المستحق للمجنى عليه حتى ولو كان الحكم الجنائي قد قرر أن المجنى عليه أو الغير قد ساهما في احداث الضرر ، كما أن له أن يقرر أن المجنى عليه أو الغير قد أسهم في احداث الضرر ، رغم نفي الحكم الجنائي ثمة خطأ في جانبه . يراعى ذلك في تقدير التعويض اعمالا للمادة ٢١٦ من القانون المدني التي تنص على أنه «يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما ، اذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في احداث الضرر» (٤٥) .

## (١٩) - ١٥ - الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا أو الجزئية ( العادية أو الطوارئ ) :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا أو الجزئية ( عادية ) ، والعليا أو الجزئية ( طوارئ ) . عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الحكم في نطاق دعوانا ؟

المقرر قانونا أن الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا (عادية) ، هو الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة المنشأة في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف ( المادة الأولى من القانون ١٩٨٠/١٠٥ بإنشاء محاكم أمن الدولة ) . وتشكل هذه المحكمة من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة الاستئناف . ويجوز أن يضم الى عضوية المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاة

(٤٥) نقض ١٩٧٧/١٢/١ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ٢ - ١٧٣٨ - ٢٩٨ .

- نقض ١٩٨٠/١٢/٤ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٢ - ١٩٩٦ - ٣٧١ .

بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل ، ويصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية ( المادة ٢ ) . وتختص هذه المحكمة دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ( وهي الجنايات التي تمس نزاهة الوظيفة العامة - الرشوة المواد ١٠٣ - ١١١ عقوبات ، والجنايات التي تقع على المال العام والغدر - اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر المواد ١١٢ - ١١٩ ، وجنايات اتلاف الأشياء العمومية المواد ١٦٢ - ١٦٢ مكررا ، وجناية المباني المنصوص عليها بالمادة ٢٢ مكررا من القانون ١٩٧٦/١٠٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، المعدل بالقانون ١٩٨٣/٣٠ ( المادة ١/٣ ) ، والجنايات المنصوص عليها في البابين الثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ( المادة ٣ مكررا ) . وتنعقد هذه المحكمة في كل مدينة بها محكمة ابتدائية ، وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية ( المادة ٤ ) . وتكون أحكام هذه المحكمة نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها الا بطريق النقض وإعادة النظر ( المادة ١/٨ ) .

أما الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة الجزئية (عادية) ، فهو الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة المنشأة في مقر كل محكمة جزئية ( الإتهادة الأولى من القانون ١٩٨٠/١٠٥ بإنشاء محاكم أمن الدولة ) . وتختص هذه المحكمة دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الاسكان ١٩٧٧ المعدل بالقانون ١٩٨١/١٣٦ ( المادة ٣/٣ ) . وتكون أحكام هذه المحكمة نهائية بعد الطعن عليها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجناح المستأنفة ، ويجوز الطعن في الأحكام التي تصدرها هذه الدائرة بإشقص وإعادة النظر ( المادة ٢/٨ ) .

وأما الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) ، فهو الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة المنشأة بدائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف ، وتشكل من ثلاثة من المستشارين ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ومن ضباطين من الضباط القادة . وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الجناية ، والجرائم التي يعاقب عليها رئيس الجمهورية أو من يقوم بمقامه أيا كانت العقوبة المقررة لها ( المادة ٢/٧ من القرار الجمهوري بالقانون ١٩٥٨/١٦٢ بشأن حالة الطوارئ ، المعدل بالقوانين ١٩٧٢/٣٧ و ١٦٤/١٩٨١ ، ١٩٨٢/٥٠ ) . ويجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع للنظام قضائي خاص ، أو بالنسبة لقضايا معينة ، أن يأمر بتشكيل دوائر أمن

الدولة المنصوص عليها في المادة السابقة من ثلاثة من الضباط القادة ( المادة ٨ ) . ويجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه أن يحيل الى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ( المادة ٩ ) . ولا يجوز الطعن في هذا الحكم بأي وجه من الوجوه ، ولا يكون نهائيا الا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية ( المادة ١٢ ) .

والحكم الصادر من محكمة أمن الدولة الجزئية ( طوارئ ) ، هو الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة المنشأة بدائرة كل محكمة ابتدائية ، وتشكل من أحد قضاة المحكمة . ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية بأن يأمر بتشكيل هذه المحكمة من قاض واثني من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل . وتختص هذه المحكمة بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، والتي يعاقب عليها بالحبس والغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين ( المادة ٧ ) . ولا يجوز الطعن في هذا الحكم بأي وجه من الوجوه ، ولا يكون نهائيا الا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية ( المادة ١٢ ) (٤٦) .

## (٢٠) - ١٦ - الحكم الجنائي هو الحكم البات الذي استنفذ طرق الطعن العادية وغير العادية وهي المعارضة والاستئناف والنقض :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الحكم الجنائي النهائي الصادر من محكمة الجنب المستأنفة في الجنبه . عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الحكم في نطاق دعوانا ؟

تنص المادة ٢٨٧ من قانون المرافعات المدنية على أنه :

« (١) لا يجوز تنفيذ الأحكام جبرا ، ما دام الطعن فيها بالاستئناف جائزا ، الا اذا كان النفاذ المعجل منصوصا عليه في القانون أو مأمورا به في الحكم .

(٢) ومع ذلك يجوز بمقتضاء اتخاذ الاجراءات التحفظية ، .

تنص المادة ٢٤٤ من ذات القانون على أنه :

---

(٤٦) الأستاذ ياسين الشاذلي المحامي في « جرائم أمن الدولة وقانون الطوارئ والتشريعات المرتبطة بهما » مع المذكرات الايضاحية واللوائح التنفيذية طبقا لآخر التعديلات ، ط ١٩٨٧ .

« (١) لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم .  
(٢) ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنظر الالتماس ، أن تأمر بوقف التنفيذ ، متى طلب ذلك ، وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه . »

« (٣) ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ ، أن توجب تقديم كفالة ، أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المطعون عليه ، »

وتنص المادة ٢٥١ من ذات القانون على أنه :

« (١) لا يترتب على الطعن بطريق النقض وقف تنفيذ الحكم .  
(٢) ومع ذلك يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا ، إذا طلب ذلك في صحيفة الطعن ، وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه . ويعين رئيس المحكمة - بناء على عريضة من الطاعن - جلسة لنظر هذا الطلب ، يعلن الطاعن خصمه بها وبصحيفة الطعن وتبلغ للنياية .  
(٣) وإذا رفض الطلب ألزم الطاعن بمصروفاته .  
(٤) وعلى المحكمة إذا أمرت بوقف التنفيذ ، أن تحدد جلسة لنظر الطعن ، في ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر ، وإحالة ملف الطعن الى النيابة المتودع مذكرة بأقوالها خلال الأجل الذي تحدده لها ، »

وتنص المادة ٤٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه :

« لا يترتب على طلب إعادة النظر ايقاف تنفيذ الحكم ، الا اذا كان صادرا بالاعدام ، »

وتنص المادة ٤٥٤ من ذات القانون على أنه :

« (١) تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والمواقف المسندة فيها اليه ، بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالادانة .  
(٢) وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها الا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، »

وتنص المادة ٤٦٠ من ذات القانون على أنه :

« لا تنفذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية ، الا متى صارت نهائية ، ما لم يكن في القانون نص على خلاف ذلك ، »

وتنص المادة ٤٦٩ من ذات القانون على أنه :

« لا يترتب على الطعن بطريق النقض ايقاف التنفيذ ، الا اذا كان الحكم

صادرا بالاعدام ، أو كان صادرا باختصاص فى الحالة المبينة بلفقرة الأخيرة من المادة ٤٢١ ، .

ويبين من هذه المواد أن القاعدة العامة فى تنفيذ الأحكام سواء فى قانون المرافعات المدنية أو فى قانون الإجراءات الجنائية ، هى أن الحكم القابل للتنفيذ هو الحكم النهائى . ويكون الحكم نهائيا إذا استنفذ طرق الطعن العادية وهى المعارضة والاستئناف ، سواء كان صادرا من محكمة الدرجة الأولى فى حدود نصابها الانتهاي ، أو صادرا من محكمة الدرجة الثانية ، وسواء كان قابلا للطعن فيه بطرق الطعن غير العادية وهى النقض وإعادة النظر ، أو كان قد طعن عليه بذلك .

والدليل على ذلك أن الأحكام سواء كانت مدنية أو جنائية ، لا تنفذ إلا إذا صارت نهائية ، وأن الطعن بالنقض أو إعادة النظر لا يوقف التنفيذ بصريح النصوص المدنية والجنائية ( إلا إذا طلبه الطاعن ، وأمرت المحكمة المطعون أمامها بذلك ) ، وأن الاستثناء الوحيد الوارد على هذه القاعدة هو أن الحكم الجنائى النهائى الصادر بالاعدام ، لا يكون قابلا للتنفيذ ، إلا إذا صار باتا ، باستنفاد طرق الطعن غير العادية وهى النقض وإعادة النظر (٤٧) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« الأصل فى الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها ، ولم يستثن الشارع فى قانون الإجراءات الجنائية من هذا الأصل ، إلا ما نصت عليه المادة ٤٦٩ ، وما جاء فى الباب السابع من الكتاب الرابع بشأن الاشكال فى التنفيذ » (٤٨) .

(٤٧) الحكم الجنائى الابتدائى (Primaire) هو الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى (en premier ressort) . وهذا الحكم قد يكون غاييا فيقبل الطعن بالمعارضة ، أو حضوريا فيقبل الطعن بالاستئناف .  
- الحكم الجنائى النهائى (définitif) هو الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية (en dernier ressort) . وهذا الحكم قد يكون غاييا فيقبل الطعن بالمعارضة الاستئنافية ، أو حضوريا ويستنفذ طريق الطعن بالاستئناف ، أو تركت مواعيله تنقضى ، فيحوز قوة الشئ المحكوم فيه (passé en force de la chose jugée)  
- الحكم الجنائى البات (irrévocable) هو الحكم النهائى الذى استنفذ طرق الطعن الغير عادية وهى النقض وإعادة النظر .

- الدكتور أحمد أبو الوفا فى « إجراءات التنفيذ » ط ٩ من ١٩٨٦ بند ٢١ ص ٤٣ .  
- الدكتور محمود نجيب حسنى فى « شرح قانون الإجراءات الجنائية » ط ٢ من ١٩٨٨ بند ١٠١٩ من ٨٩٥ ، وبند ١٣١٥ من ١١٥٩ .

(٤٨) قض جنائى ١٨/٥/١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض ١٠ - ٢ - ٥٤٠ - ١١٩ .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية الى غير مدى ، بدعوى أن يجد المحكوم عليه سبيلا للطعن بالبطلان ، مما يتحتم معه القول بأن الشارع قد قصد بغير شك ، أن يجعل لطرق الطعن الممنوحة للمتهم ، والمذكورة في القانون على سبيل الحصر ، حدا يجب أن تقف عنده الأحكام ، ضمانا لحسن سير العدالة واستقرار الأوضاع النهائية التي انتهت اليها كلمة القضاء » (٤٩) .

وبناء على ما تقدم ، فانه كان يكفي أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الحكم الجنائي النهائي الصادر من محكمة الجنج المستأنفة ، أى الذى استنفد طرق الطعن العادية وهى المعارضة والاستئناف ، وبالتالي فان المضرور لا يطالب بتقديم دليل صيرورة الحكم الجنائي باتا ، الا فى الاستثناء الوحيد الوارد على القاعدة العامة فى تنفيذ الأحكام الجنائية النهائية ، وهو حالة صدور الحكم بالاعدام ، فهذا الحكم لا يكون قابلا للتنفيذ الا اذا صار باتا ، باستنفاد طرق الطعن غير العادية وهى النقض وإعادة النظر .

ولكن الدائرة الجنائية بمحكمة النقض ، قد جرت فى قضائها على أن الحكم الجنائي النهائي - الذى يحوز قوة الشيء المحكوم فيه - هو الحكم البات ، الذى استنفد طرق الطعن العادية وغير العادية ، أى المعارضة والاستئناف والنقض ، أو لفوات مواعييدها (٥٠) ، ولذلك فلا مفر من مطالبة المضرور بتقديم دليل صيرورة الحكم الجنائي باتا بالمعنى المذكور .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مؤدى نص المادة ٤٠٦ من القانون المدنى - قبل الغائها بقانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - ونص المادتين ٢٦٥ و ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، أنه لا يكون للحكم الجنائي قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية فيما لم تفصل فيه بعد ، الا فى الوقائع التى فصل فيها الحكم الجنائي ، وكان فصله فيها ضروريا .

ولا يكون للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم فيه - وعلى ما جرى به

(٤٩) نقض جنائي ١٩٦٠/٤/٢٦ مجموعة أحكام النقض ١١ - ٢ - ٨٣٠ - ٠٧٧ .

(٥٠) المستشار الدناصورى والدكتور الشواربى فى المرجع السابق ص ٨٧١ .

قضاء الدائرة الجنائية لهذه المحكمة - الا اذا كان باتا ، لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف والنقض ، اما لاستنفاد طرق الطعن فيه أو لفوات مواعييده . وتعد قاعدة التقيد بقوة الأمر المقضى للأحكام الجنائية من النظام العام ، وعلى المحاكم المدنية أن تراعيها من تلقاء نفسها ، فيما لو أخذت بقوة الأمر المقضى به جنائيا ، (٥١) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« وحيث أن هذا انعى مردود ، ذلك انه ولئن كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المراد بالعلم ببدء سريان التقادم التلاتى المقرر بنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى ، هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وشخص المسئول عنه ، باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ، ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتزم به دون ارادته ، مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، الا اذا كان التعويض مبناه جريمة أقيمت بشأنها الدعوى الجنائية . »

فقد نصت المادة ١٠٢ من قانون الاثبات بأن « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى ، الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله فيها ضروريا ، » .

وتقضى المادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية بأنه « اذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية ، يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية القائمة قبل رفعها أو فى أثناء السير فيها » .

وتقضى المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية بأن « يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشئ المحكوم به أمام المحكمة المدنية فى المدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا ، فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها الى فاعلها » .

فقد أقادت هذه النصوص مرتبطة ، أنه لا يكون للحكم الجنائى قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية ، فيما لم تفصل فيه بعد ، الا فى الوقائع التى فصل فيها الحكم الجنائى ، وكان فصله فيها ضروريا ، ولا يكون للحكم الجنائى قوة الشئ المحكوم به ، الا اذا كان باتا ، لا يجوز الطعن فيه

بالاستئناف أو بالنقض ، أما لاستئناف طرق الطعن فيه أو لفوات مواعيده .  
اذ تعد قاعدة التقيد بقوة الأمر الملقى للأحكام الجنائية من النظام العام ،  
وعلى المحاكم المدنية أن تراعيها من تلقاء نفسها ، فيما لو أخذت بقوة الأمر  
الملقى به جنائيا .

لما كان ذلك ، وكان التثبت من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن محكمة  
جنايات قنا أصدرت حكما بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٨ بإعدام المتهم ، الذي طعن  
عليه بطريق النقض . وعرضته النيابة العامة على هذه المحكمة ، التي  
أصدرت حكما بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٥ برفض الطعن . واذ احتسب الحكم  
المطعون فيه مدة التقادم المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون المدني  
منذ هذا التاريخ الأخير ، بحسب أن مدة تقادم الدعوى المدنية تظل موقوفة  
طوال مدة المحاكمة ، وإلى أن يصدر فيها حكما باتا ، فإنه يكون قد أصاب  
صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير  
أساس ، (٥٢) .

## (٢١) - ١٧ - الحكم الجنائي الغيابي بانقضاء الدعوى الجنائية لا يطالب المضرور فيه بتقديم نهائية الحكم الجنائي وانما يطالب باثبات الخطأ أمام المحكمة المدنية :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة  
الحكم الجنائي الغيابي بانقضاء الدعوى الجنائية ، عندئذ يتعين التساؤل عن  
ماهية ومدى حجية هذا الحكم في نطاق دعوانا ؟

تنص المادة ١٤ اجراءات جنائية على أنه :

« تنقضي الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة  
في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ،  
إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى ، »

وتنص المادة ١٥/١ من ذات القانون على أنه :

« تنقضي الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضي عشر سنين من يوم

(٥٢) نقض ١٩٨٥/٦/٩ طعن ١٤٢٤ و ١٤٨١/٥٢ ق .

- نقض ١٩٨٥/٣/١٧ طعن ١٩٦٢/٥٠ ق .

وقوع الجريمة ، وفي مواد الجنح يمضى ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات يمضى سنة ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، .

ويبين من هاتين المادتين وجوب التفرقة بين حالة انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم وحالة انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

### - حالة انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة :

قد تحرك انيابه العامة اندعوى الجنائية ضد المتهم ، ثم يتوفى فى الفروض الآتية :

- ١ - قبل محاكمة المتهم أصلا أمام محكمة أول درجة .
- ٢ - أثناء محاكمة المتهم أمام محكمة أول درجة ، وقبل صدور أى حكم .
- ٣ - بعد صدور حكم ابتدائي غيابي والمعارضة فيه أمام محكمة أول درجة .
- ٤ - بعد صدور حكم ابتدائي حضوري واستئنافه أمام محكمة ثاني درجة .
- ٥ - بعد صدور حكم استئنافي غيابي ، وحصول معارضة استئنافية فيه أمام محكمة ثاني درجة .

ففى كل هذه الفروض تقضى المحكمة الجنائية بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم أو الطاعن قبل صدور حكم استئنافي نهائي<sup>(٥٣)</sup> ، ولا يكون أمام المضرور فى دعوى التعويض سوى حكم جنائي غيابي بانقضاء الدعوى الجنائية . عندئذ لا يطالب المضرور بتقديم دليل نهائية الحكم الجنائي ، لأن هذا الأمر أصبح متعذرا عليه ، وإنما يطالب بإثبات الخطأ أمام المحكمة المدنية .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« من حيث انه يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه فى الميعاد ، قد توفى المحكوم عليه المرحوم ..... كالثابت من افادة رئيس القلم الجنائي المرفقة والمؤرخة ١٩٨٠/١٢/٦ . ولما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « تنقضى الدعوى

الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، اذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى ، فانه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم (٥٤) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان البين من ورقة تكليف الطاعن بالحضور لجلسة ١٩٨١/٢/٢٣ ، ومن مذكرة التحريات المقدمة من وحدة مباحث دير مواس ، انه توفي الى رحمة الله في غضون سنة ١٩٨٠ ، أي بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع الأسباب في الميعاد ، ومن ثم يتعين انقضاء الدعوى الجنائية لوفاة عنيد بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية (٥٥) . »

#### - حالة انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة -

قد تحرك النيابة العامة الدعوى الجنائية ضد المتهم ، ثم يتبين للمحكمة أنها قد انقضت بمضي المدة ، ففي هذه الحالة تقضي المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية ، بمضي عشر سنوات في الجنائية ، وثلاث سنوات في الجنحة ، وسنة واحدة في المخالفة ، ولا يكون أمام المضرور في دعوى التعويض سوى حكم جنائي غيابي بانقضاء الدعوى الجنائية . عندئذ لا يطالب المضرور بتقديم دليل نهائية الحكم الجنائي ، لأن هذا الأمر أصبح متعذرا عليه ، وانما يطالب بإثبات الخطأ أمام المحكمة المدنية .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الحكم بسقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة ، هو في الواقع وحقيقة الأمر ، حكم صادر في موضوع الدعوى ، اذ معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تتخلى عن نظر الموضوع ، وترد القضية الى محكمة الدرجة الأولى ، بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها (٥٦) . »

« القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط ، تاريخ وقوع الجريمة بالذات ، دون أن يؤثر في

(٥٤) نقض جنائي ١٩٨٠/١٢/١٤ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ١٠٩٧ - ٢١١ .

(٥٥) نقض جنائي ١٩٨١/٥/٢٥ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١٠٩٧ - ٩٤٧ .

(٥٦) نقض جنائي ١٩٥٩/٣/٣٠ مجموعة أحكام النقض ١٢ - ١٠٩٧ - ٣٧٧ - ٨٤٠ .

ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها ، (٥٧) .

« وقف السير في الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصنبح الحكم الغيابي الصادر ضد أحد المحكوم عليهم ( باعتبار الفاعل الأصلي ) نهائيا ، ومضى مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ اعلان الأخير بالحكم الغيابي ، وحتى عرض الأوراق على محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن دون معارضة المحكوم عليه في هذا الحكم ، أو اتخاذ أي إجراء قاطع للتقدم بطلب نقض الحكم ، والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة الطاعنين مما أسند اليهما ، (٥٨) .

## (٢٢) - ١٨ - الحكم الجنائي باعتبار المعارضة الجزئية كأن لم تكن يصير حكما نهائيا بفوات ميعاد استئنافه لا يطالب المضرور فيه بتقديم نهائية الحكم :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الحكم الجنائي باعتبار المعارضة الجزئية كأن لم تكن ، حيث يصير الحكم نهائيا بفوات ميعاد استئنافه ، عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الحكم في نطاق دعوانا ؟

تنص المادة ١/٣٩٨ اجراءات جنائية على أنه :

« تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجناح ، وذلك من المتهم أو من المسئول عن الحقوق المدنية ، في ظرف عشرة أيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي ، خلاف ميعاد المسافة القانونية . ويجوز أن يكون هذا الاعلان بملخص على النموذج الذي يقرره وزير العدل » .

وتنص المادة ٤٠١ من ذات القانون على أنه :

« (١) يترتب على المعارضة إعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المعارض ، أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي . ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه .  
(٢) ومع ذلك اذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر المعارضة ،

(٥٧) نقض جنائي ١٩٧٨/٤/٢٤ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ٤٧٧ - ٨٥ .

(٥٨) نقض جنائي ١٩٦٨/٥/١٣ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٥٤٣ - ١٠٦ .

تعتبر كأن لم تكن . وللمحكمة في هذه الحالة أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ، ولو مع حصول الاستئناف بالنسبة للتعويضات المحكوم بها ، وذلك على ما هو مقرر بالمادة ٤٦٧ .

(٣) ولا يقبل من المعارض بأية حال المعارضة في الحكم الصادر في غيبته ، .

**وتنص المادة ٤٠٦/١ من ذات القانون على أنه :**

« يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى ، أو إعلان الحكم الغيابى ، أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة في الحالات التي يجوز فيها ذلك ، .

ويبين من هذه المواد أن الحكم الجنائى الغيابى الصادر في المخالفات والجنح يكون قابلا للمعارضة الجزئية أمام ذات المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم ، سواء من المتهم المحكوم عليه أو من المسئول عن الحقوق المدنية ، في خلال العشرة أيام التالية لتاريخ إعلانهما بذلك الحكم ، وليس من تاريخ صدوره .

**فاذا حدثت المعارضة الجزئية على هذا النحو ، ثم لم يحضر المعارضة بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، وصدر الحكم باعتبار تلك المعارضة كأن لم تكن ، ففي هذه الحالة لا يكون أمام المتهم المحكوم عليه سوى سلوك طريق استئناف الحكم الغيابى ، بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته ، خلال العشرة أيام التالية لتاريخ صدور الحكم في المعارضة ، وليس من تاريخ إعلانه .**

**فاذا حدث أن فوت المستأنف ميعاد الاستئناف على هذا النحو ، صار الحكم الغيابى نهائيا ، ولا يطالب المضرور فيه بتقديم نهائية الحكم . ويكفيه في هذه الحالة تقديم شهادة من القلم الجنائى بالمحكمة التي أصدرته ، من واقع الجدول ، تفيد عدم استئناف الحكم الغيابى - بعدما قضى باعتبار المعارضة الجزئية فيه كأن لم تكن - وبالتالي صدوره نهائيا .**

**ومن الأخطاء التي تقع فيها بعض المحاكم المرفوع أمامها دعاوى التعويضات ، التقليل من شأن هذه الشهادة ومطالبة المضرور بتقديم جنكم استئنافى نهائى كدليل على النهائية .** فاذا شرج لها المراحل السالفة ، وهى أن الحكم الجنائى صدر غيابيا ، ثم غورض فيه ، ولم يحضر المعارض ، وقضى

فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ثم فوت المتهم أو المحكوم عليه ميعاد الاستئناف ، وبالتالي انسداد أمامه طريق الاستئناف ، ولا يكون أمام المضرور سوى الارتكان الى شهادة الجدول كدليل على النهائية ، عادت المحاكم المذكورة الى مطالبة المضرور بالتريث لعل المتهم يستأنف الحكم الغيابي بعد ميعاد الاستئناف القانوني ، مع تقديم دليل عذره ، اذ بذلك نكون قد كلفنا المضرور بأكثر مما يطيق ، لأنه ليس مطالباً بأن يظل تحت رحمة المتهم الذي أهمل في استئناف الحكم ، حتى يقدم دليل عذر ، قد تقبله أو لا تقبله المحكمة الاستئنافية .

### (٢٣) - ١٩ - الحكم الجنائي باعتبار المعارضة الاستئنافية كان لم تكن

يصير حكماً نهائياً عند هذا الحد ،  
المضرور غير مطالب بالانتظار تحت رحمة  
احتمال استئناف المتهم وتقديمه دليل عذره :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الحكم الجنائي باعتبار المعارضة الاستئنافية كأن لم تكن ، عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الحكم في نطاق دعوانا ؟

تنص المادة ٤١٨. إجراءات جنائية على أنه :

« يتبع في الأحكام الغيابية والمعارضة فيها أمام المحكمة الاستئنافية ، ما هو مقرر أمام محكمة أول درجة » .

ويبين من هذه المادة والمواد السابقة ١/٣٩٨ و ٤٠١ و ١/٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم الجنائي الغيابي الصادر في المخالفات والجنح يكون قابلاً للمعارضة الجزئية أمام ذات المحكمة الجنائية التي أصدرت الحكم ، سواء من المتهم المحكوم عليه أو من المستول عن الحقوق المدنية ، خلال العشرة أيام التالية لتاريخ إعلانهما بذلك الحكم ، وليس من تاريخ صدوره .

فاذا حدثت المعارضة الجزئية على هذا النحو ، ثم لم يحضر المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، قضت المحكمة باعتبار تلك المعارضة كأن لم تكن .

في هذه الحالة لا يكون أمام المحكوم عليه سوى سلوك طريق استئناف

الحكم الغيابي ، بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته ، خلال العشرة أيام التالية لتاريخ صدور الحكم في المعارضة ، وليس من تاريخ اعلانه .

فاذا حدث أن تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف ، قضت محكمة الدرجة الثانية غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

ففي هذه الحالة يكون الحكم الجنائي الاستئنافي الغيابي الصادر في المخالفات والجناح قابلا للمعارضة الاستئنافية أمام ذات المحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم ، وذلك من المستأنف سواء كان المتهم المحكوم عليه أو من المسئول عن الحقوق المدنية ، خلال العشرة أيام التالية لتاريخ صدور الحكم في الاستئناف وليس من تاريخ اعلانه . فاذا تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر المعارضة الاستئنافية ، وصدر الحكم باعتبار تلك المعارضة كأن لم تكن ، صار الحكم الغيابي نهائيا عند هذا الحد ، ولا يطالب المضرور بالانتظار تحت رحمة احتمال استئناف المتهم وتقديمه دليل عذره ، وبمعنى آخر لا يطالب المضرور بالتريث لعل المتهم يستأنف الحكم الغيابي الصادر في المعارضة الاستئنافية ، مع تقديم دليل عذره ، اذ بذلك نكون قد كلفنا المضرور بأكثر مما يطيق ، لأنه ليس مطالبا بأن يظل تحت رحمة المتهم الذي أهمل في الحضور أمام المحكمة الاستئنافية ، حتى يقدم دليل عذر ، قد تقبله أو لا تقبله المحكمة الاستئنافية .

## (٢٤) - ٢٠ - انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم أو الطاعن

بعد صدور حكم نهائي

لا يؤثر على المضرور في الدعوى المدنية :

يحدث في الحياة العملية أن تنقضي الدعوى الجنائية لوفاة المتهم أو الطاعن ، بعد صدور حكم استئنافي نهائي ، كان قد طعن فيه بطريق النقض . عندئذ يتعين التساؤل عن أثر هذه الوفاة على المضرور في الدعوى المدنية ؟

تنص المادة ٢/٢٥٩ اجراءات جنائية على أنه :

« واذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها ، لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها » .

ويبين من هذه المادة أنه اذا انقضت الدعوى الجنائية لوفاة المتهم أو

الطاعن بعد صدور حكم استئنافى نهائى ، كان قد طعن فيه بطريق النقض ، فان هذه الموافقة لا أثر لها بعد الحكم النهائى ، لأن حجية الحكم الذى صار نهائيا فى حق المحكوم عليه أثناء حياته ، لا يمكن أن يتأثر بوفاته .

#### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا ، واكتسابه قوة الشئ المحكوم فيه ، بعدم تقريره بالطعن فى الميعاد أو عدم تقديره أسباب الطعن فى الميعاد على الوجه الذى رسمه القانون ، لا يمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا ، لأن حجية الحكم الذى صار نهائيا فى حق المحكوم عليه أثناء حياته ، لا يمكن أن يتأثر بوفاته » (٥٩) .

#### وكذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على أنه « وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها ، لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها » ، ومفاد ذلك أنه اذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير فى الدعوى المدنية ، وتستمر المحكمة الجنائية فى نظرها اذا كانت مرفوعة اليها .

لما كان ذلك ، وكانت وفاة أحد طرفى الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها ، لا يمنع - على ما تقضى به المادة ١٣١ مرافعات - من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية . وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن ، وتقديم الأسباب فى الميعاد القانونى ، كما هو الحال فى الطعن الجالى ، ومن ثم فلا محل لإعلان ورثة الطاعن ، (٦٠) .

### (٢٥) - ٢١ - صدور قرار النيابة العامة

#### بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة

#### من تاريخ آخر اجراء صحيح فيها :

يجدث فى الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صدور

(٥٩) نقض جنائى ١٩٧٧/٤/١٠ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ٤٨١ - ١٠٠ .

(٦٠) نقض جنائى ١٩٨١/٥/٢٥ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ٥٣٧ - ٩٤ .

قرار النيابة العامة ، بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة ، من تاريخ آخر اجراء صحيح فيها . عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا القرار في نطاق دعوانا ؟

تتضمن هذه الصورة مشكلة من أهم مشاكل نهائية الحكم الجنائي التي تصادف المحامي في الحياة العملية . فقد يحدث أن يحضر مباحث سببارة نقل مثلا من محافظة أسوان ، ويرتكب حادث في محافظة الاسكندرية . وبعد عرضه على النيابة العامة تخطئ منبيله بضمان مالى أو بغيره ، ويعود الى بلده .

ثم تحرك النيابة العامة الدعوى العمومية ، ويصدر ضده حكم غيابي بالحبس مثلا . فى هذه الحالة يشترط اعلان الحكم الغيابي لشخص المحكوم عليه ، عن طريق قسم الشرطة الواقع فى دائرته الحادث ،

ويحدث فى الحياة العملية أن يظل المضرور مرهونا بسنوات طويلة لا يعلم مداها الا الله ، لأن المفروض أن ينتقل رجال مباحث القسم المختص من الاسكندرية الى أسوان لاعلان الحكم الغيابي لشخص المحكوم عليه ، حتى يتسنى حضوره للمعارضة فى الحكم فى ظرف العشرة أيام التالية لاعلانه بالحكم الغيابي ( المادة ٣٩٨ اجراءات ) ، أو حضوره للاستئناف فى ظرف العشرة أيام التالية لفوات ميعاد المعارضة ( المادة ٤٠٦ اجراءات ) ، وعملا لن يتحرك أحد ، فلن ينتقل رجال المباحث ، أو يعان المحكوم عليه بالحكم الغيابي .

فى هذه الحالة يكون من حق المضرور التقدم بطلب للنيابة العامة المختصة لاصدار قرارها بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة ، أى بمضى ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء صحيح فيها ( المادة ١٥ اجراءات ) ، مع حفظ الأوراق والتأشير بذلك فى جدول المحكمة ، حتى يتسنى للمضرور الحصول على شهادة من الجدول لتقديمها فى دعوى التعويض . ولا يجوز للنيابة العامة أن تحجم عن اتخاذ هذا الاجراء ، حتى لا يظل المضرور معلقا سنوات طويلة لا يعلم مداها الا الله .

## (٢٦) - ٢٢ - الحكم الصادر من محكمة الأحداث :

يحدث فى الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الحكم الصادر من محكمة الأحداث . عندئذ يثور التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الحكم فى نطاق دعوانا ؟

تنص المادة الأولى من قانون الأحداث ١٩٧٤/٣١ على أنه :

« يقصد بالحدث في حكم هذا القانون ، من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ، وقت ارتكاب الجريمة ، أو عند وجوده فى احدى حالات التعرض للانحراف » .

وتنص المادة ٧ من ذات القانون على أنه

« فيما عدا المصادرة واغلاق المحل ، لا يجوز أن يحكم على الحدث الذى لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة ويرتكب جريمة ، أية عقوبة أو تدبير مما نص عليه فى قانون العقوبات ، وإنما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية :

- ١ - التوبيخ .
- ٢ - التسليم .
- ٣ - الالتحاق بالتدريب المهنى .
- ٤ - الالتزام بواجبات معينة .
- ٥ - الاختبار القضائى .
- ٦ - الإيداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .
- ٧ - الإيداع فى احدى المستشفيات المتخصصة » .

وتنص المادة ١٥ من ذات القانون على أنه :

« (١) اذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ، وبلا تجاوز ثمانى عشرة سنة ، جريمة عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات . واذا كانت العقوبة الأشغال المؤقتة يحكم بالسجن » .

« (٢) . واذا كانت الجناية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر . واذا كانت عقوبتها السجن ، تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر . وفي جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة . ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث باحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لأحكام هذا القانون » .

« (٣) . لما اذا ارتكب الحدث جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس ، فللمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لها ، أن تحكم عليه بأحد التدابير المنصوص عليها فى المادة ٧ من هذا القانون » .

وتنص المادة ٢٦ من ذات القانون على أنه :

« (١) لا يجوز ختم الحدث الذي لا يتجاوز سنه خمس عشرة سنة حبسا احتياطيا ، وإذا كانت ظروف الدعوى تستدعي التحفظ على الحدث ، جاز الأمر بإيداعه إحدى دور الملاحظة ، وتقديمه عند كل طلب ، على ألا تزيد مدة الأمر بالإيداع الصادر من النيابة العامة على أسبوع ، ما لم تأمر المحكمة بتمديداتها .

(٢) ويجوز بدلا من الإجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، الأمر بتسليم الحدث إلى أحد والديه أو لمن له الولاية عليه ، للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب ، ويعاقب على الإخلال بالواجب المنصوص عليه في الفقرة السابقة بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها ، »

وتنص المادة ٤١ من ذات القانون على أنه :

« (١) إذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار أن سنه تجاوزت الخامسة عشرة ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها ، رفع رئيس النيابة الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه وفقا للقانون .

(٢) وإذا حكم على متهم باعتبار أن سنه تجاوزت الثامنة عشرة ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها ، رفع رئيس النيابة الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، لإعادة النظر فيه ، والقضاء بإلغاء حكمها ، وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها .

(٣) وفي الحالتين يوقف تنفيذ الحكم ، ويجوز التحفظ على المحكوم عليه ، طبقا للمادة ٢٦ من هذا القانون .

(٤) وإذا حكم على متهم باعتباره حدثا ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه تجاوز الثامنة عشرة ، يجوز لرئيس النيابة أن يرفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه ، على النحو المبين في الفقرتين السابقتين . »

وتنص المادة ٤٢ من ذات القانون على أنه :

« (١) للمحكمة - فيما عدا القديري المنصوص عليه في المادة ٨ - أن تأمر بعد إطلاعها على التقارير المقدمة إليها ، أو بناء على طلب النيابة العامة أو الحدث أو من له الولاية عليه أو من سلم إليه ، بإنهاء التدبير أو بتعديل نظامه أو بإبداله ، مع مراعاة حكم المادة ١٥ من هذا القانون .

(٢) وإذا رفض الطلب المشار إليه في الفقرة السابقة ، فلا يجوز

تجديده إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ رفضه .

(٣) ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن غير قابل للطعن . »

ويبين من هذه المواد أن المشرع عرّف الحدث بالالتجاء إلى عنقز السن ، وهو من لم تجاوز سنه ١٨ سنة ميلادية كاملة ، وقت ارتكاب الجريمة ، أو وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف ( المادتان الأولى والثانية من القانون ) .

وقد اختص المشرع الأحداث في المراحل العمرية المذكورة بعقوبات وتدابير خاصة تتفق مع نفسياتهم ومدى الأمل المرجو في إصلاح أحوالهم ، وإبعادهم عن نحو السجن المفسد ، واثمًا لتحقيق هذه الغاية أورد قواعد خاصة في شأن العقوبات والأحكام التي تصدر من محكمة الأحداث (٦١) .

### - القواعد الخاصة في شأن العقوبات :-

وتتلخص القواعد الخاصة في شأن العقوبات ، في أن الحدث الذي لا يتجاوز ١٥ سنة ، ويرتكب جريمة ، لا يجوز الحكم عليه بآية عقوبة مقيدة للحرية ، وإنما يستبدل بها أحد تدابير الدفاع الاجتماعي الآتية : التوبيخ ، التسليم ، إلحاق بالتدريب المهني ، إلزام بواجبات معينة ، الاختبار القضائي ، الإيداع في إحدى المؤسسات المتخصصة ( المادة ٧ ) .

أما الحدث الذي يزيد سنه على ١٥ سنة ولا يتجاوز ١٨ سنة ، ويرتكب جريمة ، عقوبتها الإعدام أو تقييد الحرية ، فيستبدل بها عقوبات أقل درجة على النحو الآتي :

- ١ - من الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . . إلى سجن لا يقل عن ١٠ سنوات .
- ٢ - من الأشغال الشاقة المؤقتة . . إلى سجن لا يقل عن ٣ سنوات .
- ٣ - من الأشغال الشاقة أو السجن . . إلى حبس لا يقل عن ٦ شهور .
- ٤ - من السجن . . إلى حبس لا يقل عن ٣ شهور .
- ٥ - من الحبس . . إلى الاختبار القضائي أو الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .
- ٦ - وفي جميع الأحوال ، لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة .
- ٧ - ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم بإحدى هذه العقوبات ، أن تحكم بالإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة .

---

(٦١) الدكتور حسن المرصفاوي في المرجع السابق بند ٣٠٨ من ٧١٩ .

### - القواعد الخاصة في شأن الأحكام :

وتتلخص القواعد الخاصة في شأن الأحكام، التي تصدر من محكمة الأحداث في أن هذه الأحكام ليست ثابتة، وإنما يجوز إعادة النظر فيها حسب الظروف، لتكون متفقة مع حالة الجاني على النحو الآتي :

١ - فإذا حكم على فرد باعتبار أنه حدث، وأن سنه تجاوزت الخامسة عشرة، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها، ففي هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم، ويجوز التحفظ على المحكوم عليه ( المادة ١/٢٦ )، ويجب على رئيس النيابة رفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه وفقاً للقانون ( المادة ١/٤١ و ٣ ) .

٢ - وإذا حكم على فرد باعتبار أنه حدث، وأن سنه تجاوزت الثامنة عشرة، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها، ففي هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم، ويجوز التحفظ على المحكوم عليه ( المادة ١/٢٦ )، ويجب على رئيس النيابة رفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه، والقضاء بإلغاء حكمها، وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها ( المادة ٢/٤١ و ٣ ) .

٣ - وإذا حكم على فرد باعتبار أنه حدث، وأن سنه لم تجاوز الثامنة عشرة، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه تجاوزها، ففي هذه الحالة يجوز لرئيس النيابة رفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه على النحو السالف ( المادة ٤/٤١ ) .

ويلاحظ أن المشرع في الحالتين الأولى والثانية أوجب على رئيس النيابة رفع الأمر للمحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه، في حين أنه جعله جوازيًا في الحالة الثالثة . وتعليل ذلك أن العدالة تضار من توقيع عقوبة أو إجراء على الجاني من غير النوع المقرر له قانوناً، في حين أنها لا تضار من توقيع عقوبة أو إجراء على غير الجاني من النوع المقرر قانوناً للحدث (٦٢) .

### (٢٧) - ٢٣ - الحكم الصادر من المحاكم العسكرية (بالجيش) :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الحكم الصادر من المحاكم العسكرية ( بالجيش ) . عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الحكم في نطاق دعوانا ؟

(٦٢) الدكتور حسن المرصفاوي في المرجع السابق البند المطابق من ٧٢٠٠ .

تنص المادة الأولى من قانون الأحكام العسكرية ١٩٦٦/٢٥ على أنه :

« الإدارة العامة للقضاء العسكرى هي إحدى إدارات القيادة العليا للقوات المسلحة ، ويتبع هذه الإدارة نيابة عسكرية ومحاكم عسكرية ، وفروع أخرى حسب قوانين وأنظمة القوات المسلحة » .

وتنص المادة ٤ من ذات القانون على أنه :

- ١ - يخضع لأحكام هذا القانون الأشخاص الآتئون بعد :
  - ١ - ضباط القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والإضافية
  - ٢ - ضباط الصف وجنود القوات المسلحة عموماً
  - ٣ - طلبة المدارس ومراكز التدريب المهني والمعاهد والكليات العسكرية
  - ٤ - أسرى الحرب
  - ٥ - أى قوات عسكرية تشكل بأمر من رئيس الجمهورية لتأدية خدمة عامة أو خاصة أو وقتية
  - ٦ - عسكريو القوات الحليفة أو الملحقون بها ، إذا كانوا يقيمون فى أراضي جمهورية مصر العربية ، إلا إذا كانت هناك معاهدات أو اتفاقات خاصة أو دولية تقضى بخلاف ذلك
  - ٧ - الملحقون بالعسكريين أثناء خدمة الميدان وهم :  
كل مدنى يعمل فى وزارة الدفاع (٦٣) أو فى خدمة القوات المسلحة على أى وجه كان ،

وتنص المادة ٥ من ذات القانون (٦٤) على أنه

« تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية :

- (١) الجرائم التى تقع فى المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو المنشآت التى يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت .
- (٢) الجرائم التى تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر أو وثائق أو أسرار القوات المسلحة » (٦٥) .

---

(٦٣) مدلة القانون ١٩٧٩/٤٦ حيث استبدلت عبارة «وزير القطاع» بعبارة «وزير الحربية» .

(٦٤) مدلة القانون ١٩٦٨/٥ .

(٦٥) مدلة القانون ١٩٦٨/٨٢ .

وتنص المادة ٦ من ذات القانون (٦٦) على أنه :

- « (١) تسرى أحكام هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وما يرتبط بها من جرائم ، والتي تحال الى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية .
- (٢) ولرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل الى القضاء العسكري أى من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، » .

وتنص المادة ٧ من ذات القانون على أنه :

« تسرى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتي :

- ١ - كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، متى وقعت بسبب تأدية أعمال ووظائفهم .
- ٢ - كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون . »

وتنص المادة ٤٣ من ذات القانون على أن :

« (١) المحاكم العسكرية هي :

- ١ - المحكمة العسكرية العليا .
- ٢ - المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا
- ٣ - المحكمة العسكرية المركزية .
- (٢) وتختص كل منها بنظر الدعاوى التي تُرفع اليها طبقا للقانون ، » .

وتنص المادة ٤٤ من ذات القانون على أن :

- « (١) تشكل المحكمة العسكرية العليا من ثلاثة ضباط قضاة برئاسة أقدمهم ، على ألا تقل رتبته في جميع الأحوال عن مقدم ، وممثل للنسابة العسكرية .
- (٢) ولا يجوز محاكمة أحد العسكريين أمام محكمة يكون رئيسها أحدث منه رتبة ، ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور في الجلسة » .

-----

وتنص المادة ٤٥ من ذات القانون على أن :

- « (١) تشكل المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا من قاض منفرد ، لا تقل رتبته عن مقدم ، وممثل للنيابة العسكرية .  
(٢) ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور في الجلسة » .

وتنص المادة ٤٦ من ذات القانون على أن :

- « تشكل المحكمة العسكرية المركزية من قاض منفرد ، لا تقل رتبته عن نقيب ، وممثل للنيابة العسكرية ، ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور في الجلسة » .

وتنص المادة ٤٧ من ذات القانون على أنه :

- « (١) يجوز في الأحوال الخاصة تشكيل المحكمة العسكرية العليا من خمسة ضباط ، والمحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا والمحكمة المركزية من ثلاثة ضباط » .

وتنص المادة ٥٠ من ذات القانون على أنه :

« تختص المحكمة العسكرية بالنظر في الآتي :

- ١ - كافة الجرائم التي يرتكبها أو يساهم فيها الضباط .
- ٢ - الجنايات الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا لهذا القانون » .

وتنص المادة ٥١ من ذات القانون على أنه :

- « تختص المحكمة العسكرية المركزية لها السلطة العليا ، بالنظر في كافة الجنايات الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا لهذا القانون ، والتي لا يزيد الحد الأقصى المقرر للعقوبة فيها عن السجن » .

وتنص المادة ٥٢ من ذات القانون على أنه :

- « تختص المحكمة العسكرية المركزية بالنظر في الجنح والمخالفات طبقا لهذا القانون » .

وتنص المادة ٨٤ من ذات القانون على أنه :

- « لا تصبح الأحكام النهائية الا بعد التصديق عليها ، على الوجه المبين في هذا القانون » .

ويبين من هذه المواد أن الحكم الصادر من المحاكم العسكرية (بالجيش) هو الحكم الصادر من هذه المحاكم بأنواعها الثلاثة ، سواء المحكمة العسكرية العليا ، أو المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة عليا ، أو المحكمة العسكرية المركزية ( المادة ٤٣ ) ، المشكلة على النحو المبين في القانون ( المواد ٤٤ - ٤٧ ) ، وتختص بالجرائم المبينة في القانون ( المواد ٤٨ - ٥١ ) ، ويخضع لاختصاصها ضباط القوات المسلحة ، سواء الرئيسية أو الفرعية أو الإضافية وضباط الصف وجنود القوات المسلحة عموما ، وطلبة المدارس ومراكز التدريب المهني والمعاهد والكليات العسكرية ، وكل مدني يعمل في وزارة الدفاع أو في خدمة القوات المسلحة على أي وجه كان ( المادة ٤ ) . ولا يقبل الادعاء بالحقوق المدنية أمام المحاكم العسكرية ، إلا أنها تقضى بالرد والمصادرة وفقا لأحكام القانون ( المادة ٤٩ ) .

ولا يصبح الحكم الصادر من المحاكم العسكرية نهائيا ، ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه في دعوى التعويض ، إلا بعد التصديق عليه ( المادة ٨٤ ) . والأصل أن يصدر التصديق على هذا الحكم من رئيس الجمهورية أو من يفوضه ، ويجوز للأخير أن يفوض من يرى من الضباط سلطة التصديق على الحكم ( المادة ٩٧ ) .

والأحكام التي يصدق عليها رئيس الجمهورية هي الأحكام الصادرة بإعدام ، والأحكام الصادرة على الضباط بالطرد من الخدمة عموما ، والأحكام الصادرة على الضباط العاملين بالطرد من القوات المسلحة ( المادة ٩٨ ) . ويكون للضابط المخول سلطة التصديق تخفيف العقوبات المحكوم بها أو إبدالها بعقوبة أقل منها ، أو إلغاء كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية ، أو إيقاف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها ، أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو الأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى بشرط أن يكون القرار الصادر في هذا الشأن مسببا ( المادة ٩٩ ) . وإذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة ، وقضى بالبراءة ، يجب التصديق عليه في جميع الأحوال . وإذا قضى بالإدانة ، يجوز للضابط المصدق أن يخفف العقوبة أو يوقف تنفيذها أو يلغيها على النحو السالف ، كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى ( المادة ١٠٠ ) .

أما عن قوة الحكم الصادر من المحاكم العسكرية ، فلا يجوز الطعن فيه بأي وجه من الوجوه ، أمام أية هيئة قانونية أو إدارية على خلاف القواعد

السابقة ( المادة ١١٧ ) ، ويكون لهذا الحكم القاضي بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المقضي طبقاً للقانون ، بعد التصديق عليه على النحو المبسّط ( المادة ١١٨ ) .

## ( ٢٨ ) - ٢٤ - الحكم الصادر من المحاكم العسكرية ( بالشرطة ) :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض ضرورة الحكم الصادر من المحاكم العسكرية ( بالشرطة ) ، عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الحكم في نطاق دعوانا ؟  
تنص المادة ٤٠ من قانون الأحكام العسكرية ( بالجيش ) ١٩٦٦/٢٥ على أنه :

« إذا كان هناك وجه لاقامة الدعوى ، فيجب على النيابة العسكرية أن تستصدر أمراً بالإحالة على الوجه التالي :

( ١ ) من رئيس الجمهورية ، أو من يفوضه ، أو من ضابط مرخص له بذلك ، بمقتضى تفويض من الضابط الذي أعطيت له السلطة في الأصل من رئيس الجمهورية أو من يفوضه ، وذلك بالنسبة للضباط .  
( ٢ ) ويجوز لمن يخول سلطة الإذن بالإحالة بالنسبة للضباط ، أن يفوض القادة الأدنى منه ، سلطة الإذن بالإحالة بالنسبة لضباط الصف والجنود .

( ٣ ) وفي غير هذه الحالات تتولى النيابة العسكرية رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة العسكرية المختصة . »

وتنص المادة الأولى من القرار الجمهوري ١٩٦٦/٤٥٦٧ - بالتفويض في بعض أحكام قانون الأحكام العسكرية ١٩٦٦/٢٥ - على أن :

« يفوض وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام فيما يلي :

١ - إصدار أمر الإحالة المنصوص عليه في المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، بالنسبة لأفراد هيئة الشرطة والأوضاع المبينة في القسم الخامس من الكتاب الأول من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

وتنص المادة ٢ من ذات القرار الجمهوري على أن :

« يفوض وزير الداخلية سلطة الفصل في التماس إعادة النظر ، في

أحكام المحاكم العسكرية ، وذلك بالشروط والأوضاع المبينة في القسمين السابع من الكتاب الأول من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، .  
وتنص المادة الأولى من قرار وزارة الداخلية ١٩٦٧/٢ بتنظيم المحاكم العسكرية على أنه :

« (١) تشكل المحاكم العسكرية بالنسبة الى أفراد هيئة الشرطة وعساكر الدرجة الثانية على النحو التالي :

- « (أ) - محاكم عسكرية عليا من خمسة ضباط .
- « (ب) - محاكم عسكرية مركزية لها سلطة عليا من ثلاثة ضباط .
- « (ج) - محاكم عسكرية مركزية من ثلاثة ضباط .
- « (د) ويتولى أحد الضباط تمثيل النيابة العسكرية أمام هذه المحاكم ويقوم بإمانة السر كاتب يتولى اثبات ما يدور في جلسة المحكمة .

وتنص المادة ٢ من ذات القرار على أن :

« تصدر أوامر تشكيل المحاكم المنصوص عليها في المادة السابقة من الضباط الأمر بالأحالة » .

وتنص المادة ٣ من ذات القرار على أن :

« يحلف ضباط المحاكم العسكرية اليمين المنصوص عليها في المادة ٥٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، قبل مباشرة اجراءات المحاكمة » .

وتنص المادة الأولى من قرار وزارة الداخلية ١٩٦٧/٣ في شأن أوامر الاحالة الى المحاكم العسكرية والتضديق على أحكامها على أن :

« تفوض بسلطة اصدار أمر الاحالة بالنسبة الى الكونستابلات والمساعدين وضباط الصف وعساكر الدرجتين الأولى والثانية والخبراء النظاميين على النحو الآتي :

( أ ) - لمدير مصلحة الشرطة ومدير مصلحة السجون كل في دائرة اختصاصه بالنسبة الى المحاكم العسكرية العليا .

(ب) - لنائب مدير الأمن العام أو وكيل المصلحة أو كبير المعلمين بكلية الشرطة ومعهد الدراسات العليا لضباط الشرطة أو وكيل الادارة التي لا تتبع مصلحة - كل في دائرة اختصاصه - بالنسبة الى المحاكم العسكرية

المركزية نها سلطة العليا ، والمحاكم العسكرية المركزية .  
(ج) المدير مصلحة الشرطة بالنسبة الى القوات التابعة لأكثر من جهة اختصاص واحدة .

وتنص المادة ٢ من ذات قرار وزارة الداخلية على أن :

« تفوض سلطة التصديق على أحكام المحاكم العسكرية المركزية لها سلطة العليا ، والمحاكم العسكرية المركزية بالنسبة الى الكونستابلات والمساعدين وضباط الصف وعساكر الدرجتين الأولى والثانية والخبراء النظاميين لمدير الأمن أو رئيس المصلحة أو مدير كلية الشرطة أو مدير معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ، ومدير الإدارة التي لا تتبع مصلحة ، كل في دائرة اختصاصه » .

ويبين من هذه المواد أن الحكم الصادر من المحاكم العسكرية (بالشرطة) هو الحكم الصادر من هذه المحاكم ، سواء المحكمة العسكرية العليا ، أو المحكمة العسكرية لها سلطة العليا ، أو المحكمة العسكرية المركزية ، المشكلة على النحو المبين في قرار وزارة الداخلية ( ١٩٦٧/٢ ) ، ويتخضع لاختصاصها أعضاء وأفراد هيئة الشرطة المنظمة بالقرار الجمهوري بالقانون ١٩٧١/١٠٩ ( المعدل بالقانون ١٩٨١/١١٦ ) ، وتختص بالجرائم المبينة في قانون الأحكام العسكرية ١٩٦٦/٢٥ .

ولا يصبح الحكم الصادر من المحاكم العسكرية ( بالشرطة ) نهائياً .  
ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه في دعوى التعويض ، الا بعد التصديق عليه ، على النحو الذي رأيناه في البند السابق .

(٢٩) - ٢٥ - الأمر بحفظ الأوراق لعدم الأهمية

ليس دليلاً على عدم صحة الواقعة

ولا يمنع المبرور من اللجوء للمحكمة الجنائية  
أو المدنية

للمطالبة بالتعويض بعد اثبات الخطأ :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض صورة الأمر بحفظ الأوراق لعدم الأهمية . عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الأمر في نطاق دعوانا ؟

تنص المادة ٦١ اجراءات جنائية على أنه :

« اذا رأت النيابة العامة أن لا مجال للسير في الدعوى ، تأمر بحفظ الأوراق » .

ويمكن تعريف الأمر بحفظ الأوراق بأنه الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الواقعة أو الشكوى الإدارية ، بناء على محضر جمع الاستدلالات ، دون أن يسبقه تحقيق قضائي ، فقد ترى النيابة العامة من مراجعة محضر جمع الاستدلالات أنه لا محل لطرح الواقعة على المحكمة ، وأنه من الأنسب حفظ الأوراق ، لأسباب تراها مناسبة لذلك النتيجة مثل غم الأهمية .

ويختلف الأمر بحفظ الأوراق عن القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، في أن الأول يصدر من النيابة العامة بناء على محضر جمع الاستدلالات ، بصفتها رئيسة الضبط القضائي . أما الثاني فلا بد أن يسبقه تحقيق ، وتصدره النيابة العامة بصفتها سلطة تحقيق (٦٧) . والعبرة في تحديد طبيعة أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة هي بحقيقة الواقع ، فأمر الحفظ الصادر منها بعد التحقيق ، هو أمر بالآ وجه لاقامة الدعوى .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« من المقرر أنه وإن كانت النيابة العامة قد أمرت بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الادارية وحفظها ، الا ان هذا الأمر منها هو في حقيقته - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أمر بالآ وجه لاقامة الدعوى ، لأنه صدر بعد تحقيق أجرته في الواقعة بناء على بلاغ الطاعنة ، اذ العبرة في تحديد طبيعة الأمر الصادر بحفظ الشكاوى هي بحقيقة الواقع ، لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به » (٦٨) .

وبخصوص الحجية فلا حجية لأمر الحفظ ، سواء بالنسبة لمن أصدره ، أو لمن صدر ضده . فهو لا يكون ملزما للنسبة العامة ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية ، وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية . وهو لا يكون ملزما للمجنى عليه أو المدعى بالحق المدني ، بل لهما تحريك الدعوى الجنائية مباشرة أو اقامة الدعوى المدنية ، ولا يمنع من المطالبة بالتعويض بعد اثبات الخطأ أمام المحكمة الجنائية أو المحكمة المدنية المرفوع أمامها الدعوى ، اذ أن أمر الحفظ ليس دليلا على عدم صحة الواقعة .

(٦٧) الدكتور حسن المرصقاوي في المرجع السابق بند ١٤٤ ص ٣٣٦ .

(٦٨) نقض جنائي ١٩٨٢/١/٢٤ مجموعة أحكام النقض ٤٣ - ٨٠ - ١٤

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى اداليا ، الذي لم يسببه تحقيق قضائي ، لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية ، وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية » (٦٩) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان كذب الوقائع المبلغ عنها ، ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب ، بحيث يجب للحكم بالادانة أن يثبت كذب البلاغ . ولا يصح القول بأنه اذا عجز المبلغ عن الاثبات ، فان بلاغه يعتبر كذبا . اذ العبرة في كذب البلاغ أو حجته هي بحقيقة الواقع .

وكان الأمر الذي تصدر الجهة الادارية بحفظ بلاغ قدم اليها ، أو بحفظ التحقيق الاداري الذي أجرته في شأنه ، لا ينهض دليلا على عدم صحة الواقع التي انطوى البلاغ عليه ، ولا يقيد المحكمة المطروحة أمامها بتهمة البلاغ الكاذب أو يحجبها عن واجبها في تمحيص الوقائع المبلغ عنها ، لتقدر بنفسها مدى صحتها أو كذبها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعتمد في اثبات كذب الوقائع المبلغ عنها ، الا على أن الطاعن لم يقدم دليل صحتها ، وأن الجهة الادارية أمرت بحفظ البلاغ المقدم اليها في شأنها ، فانه يكون معيبا بالقصور المبطل له » (٧٠) .

(٣٠) - ٢٦ - القرار بالإلا وجه لأقامة الدعوى الجنائية

لا يمنع المدعى بالحق المدني

من اللجوء للمحكمة المدنية

للمطالبة بالتعويض بعد اثبات الخطأ :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مسيئتهات دعوى التعويض بصورة

.....

(٦٩) نقض جنائي ١٩٧٢/٣/٥ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ١ - ٢٦٢ - ٦٣ .

- نقض جنائي ١٩٦٨/٤/٢٩ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٢ - ٤٩٠ - ٩٣ .

- نقض جنائي ١٩٥٩/٦/٢٢ مجموعة أحكام النقض ١٠ - ٤ - ٦٥٦ - ١٤٥ .

(٧٠) نقض جنائي ١٩٨٢/٣/١٦ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ٣٦٧ - ٧٤ .

القرار بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية . عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا اقرار فى نطاق دعوانا ؟

تنص المادة ١/٢٠٩ اجراءات جنائية على أنه :

« اذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى ، تصدر أمرا بذلك ، وتأمر بالافراج عن المتهم المحبوس ، ما لم يكن محبوسا بسبب آخر . ولا يكون الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى فى الجنايات ، الا من المحامى العام ، أو من يقوم مقامه » .

وتنص المادة ١/٢١٠ من ذات القانون على أنه :

« للمدعى بالحقوق المدنية الطعن فى الأمر الصادر من النيابة العامة ، بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، الا اذا كان صادرا فى تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه ، أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، ما لم تكن من الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات » .

وتنص المادة ٢١١ من ذات القانون على أنه :

« للنائب العام أن يلغى الأمر المذكور فى مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ، ما لم يكن قد صدر فرار من محكمة الجنايات أو من محكمة الجنجح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة ، بحسب الأحوال برفض الطعن المرفوع فى هذا الأمر » .

وتنص المادة ٢١٣ من ذات القانون على أنه :

« الأمر الصادر من النيابة العامة ، بأن لا وجه لاقامة الدعوى ،وفقا للمادة ٢٠٩ ، لا يمنع من العودة الى التحقيق ، اذا ظهرت أدلة جديدة . طبقا للمادة ١٩٧ » .

ويبين من هته المواد أنه بالنسبة للنيابة العامة فيقتصر أثر القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليها وحدها ، بمعنى أنه لا تجوز العودة الى التحقيق الا يتوافر حالة من الحالات المنصوص عليها فى المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

أما بالنسبة للمدعى بالحق المدنى فإنه وإن كان لا يملك تخريك الدعوى الجنائية مباشرة ، بعد أن أصدرت النيابة العامة قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، الا أنه يملك حق الطعن فى ذلك القرار أمام محكمة الجنجح المستأنفة

منعقدة في غرفة المشورة . فان ارتضى الأمر ، أو أيدته المحكمة بعد الطعن فيه ، فلن تضار حقوقه ، اذ لا يمنعه ذلك من اللجوء للمحكمة المدنية للمطالبة بالتعويض بعد اثبات الخطأ ، حيث لا يكون للقرار بأنه لا وجه لاقامة الدعوى حجية أمامها .

أما المجنى عليه في الدعوى الجنائية فهو لا يعتبر خصما في الدعوى . وليس من حقه التقدم بأية طلبات الى جهة التحقيق ، لأنه في حقيقته لا يعدو أن يكون شاهدا في الدعوى ، فهو يسوق الى المحقق المعلومات المتعلقة بالجريمة التي وقعت عليه ، وعلى هذا الأساس متى انتفت فيه صفة الخصومة ، فلا حجية للقرار الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى في مواجهته (٧١) .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« دل الشارع بما نص عليه في المواد ٧٦ ، ١٦٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢١٠/١ ، ٢١٣ ، ٢٣٢/٣ اجراءات جنائية على أن الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، له قوة الأمر المقضى ، بما يمنع معه تحريك الدعوى الجنائية من بعد صدوره . وهذا الأصل حكمه عام ينسحب فيه خطاب الشارع الى كافة أطراف الدعوى الجنائية .

فيسرى حظر تحريك الدعوى المذكورة بعد صدور الأمر المشار اليه على النيابة العامة - ما لم تظهر أدلة جديدة - ، وعلى المدعى بالحقوق المدنية . كما يمتد بالضرورة ومن باب أولى الى المجنى عليه الذي لم يدع بحقوق مدنية . وان كان الشارع قد اكتفى بالإشارة في المواد المتقدمة الى المدعى بالحقوق المدنية ، دون المجنى عليه ، التي استبعد منها بالتعديل المدخل على قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، فما ذلك الا على اعتبار أن المجنى عليه قد قعد عن الادعاء بالحقوق المدنية أثناء التحقيق ، فلا تقوم له صفة الخصم في الدعوى ويمتنع عليه بالتالى ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق استئناف الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامتها ، ومن ثم لا يكون له تحريك الدعوى ابتداء من بعد صدور ذلك الأمر من سلطة التحقيق .

والقول بغير ذلك فيه اهدار لقوة الأمر ، من طرف لم يتخذ لنفسه صفة في الدعوى . وهو ما يتفق مع ما هدف اليه الشارع ، من احاطة الأمر بأن لا وجه - متى صار باتا - بسياج من القوة يكفل له الاحترام ، ويمنع من معاودة طرح النزاع أمام القضاء .

---

(٧١) الدكتور حسن المرصقاوي في المرجع السابق جلد ٢٠٢ ص ٤٥٤ و ٤٥٥ .

ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ، أن المدافع عن الطاعن ، دفع فى أولى جلسات تلك المحاكمة بعدم قبول الدعوى لسابقة صدور قرار بأن لا وجه لاقامتها وعدم استئناف ذلك القرار ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بادانة الطاعن من دون أن يعرض لبحث توافر شرائط الدفع فى الواقع ، يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والاحالة (٧٢) .

### (٣١) - ٢٧ - شهادة المرور :

يحدث فى الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض شهادة المرور عندئذ يتعين اتسائل عن ماهية ومدى حجية هذه الشهادة فى نطاق دعوانا .

ويمكن تعريف شهادة المرور بأنها شهادة رسمية تصدر من ادارة المرور المرخصة للسيارة مرتكبة الحادث ، بناء على طلب صاحب الشأن ( المجنى عليه أو المضرور أو وكيلهما ) ، للحصول على شهادة رسمية موضعا بها بيانات السيارة فى تاريخ ارتكاب الحادث ، من حيث رقمها ونوع استعمالها وماركة صنعها ، ومن حيث التأمين عليها من عدمه ونوعه ورقم وثيقة التأمين واسم الشركة المؤمن لديها ، ومن حيث اسم مالك السيارة المؤمن له وعنوانه (٧٣) .

وتقتصر حجية شهادة المرور على ما ورد بها من البيانات الخاصة بالسيارة المطلوب بياناتها فى تاريخ الحادث ، باعتبارها ورقة رسمية أثبت فيها موظف عام ( ادارة المرور المختصة ) ، طبقا للأوضاع القانونية وفى حدود سلطته واختصاصه ما هو مدون بسجلات المرور وبخصوص السيارة المذكورة (المادتان ١٠ و ١١ من قانون الاثبات) . ولا تمتد هذه الحجية الى البيانات الخارجة عن هذه الحدود ، سواء فى اثبات وقوع أو عدم وقوع الحادث من هذه السيارة بالذات أو من هذا السائق بالذات ، لأن هذه الأمور يرجع فى أمر صحتها أو عدم صحتها الى القواعد العامة فى الاثبات (٧٤) .

(٧٢) نقض جنائى ١٩٦٧/١/٣٠ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ١ - ١١٧ - ٢١ .

(٧٣) راجع نموذج شهادة المرور ص ٧٢ .

(٧٤) نقض ١٩٧٧/٤/٢٧ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ١٠٨٤ - ١٨٦ .

## نموذج شهادة المرور

محافظة الاسكندرية

ادارة المرور

السكرتارية

### شهادة رسمية

بالنسبة للطلب المقدم من السيد / الأستاذ ..... المحامي

للحصول على شهادة رسمية موضحا بها : بيانات السيارة رقم .....  
أجرة اسكندرية في تاريخ / / ١٩ .....

لتقديمها الى محكمة الاسكندرية الابتدائية .

قد فحص ملف السيارة المذكورة فتبين الآتي :

انه بالاطلاع على السجل رقم ..... مروب الخاص بقاء السيارات ،  
وبالاطلاع على الصحيفة الخاصة بالسيارة رقم ..... أجرة اسكندرية ، تبين  
انها باركة .... ، وكان مؤمنا عليها تأميناً اجباريا في تاريخ الحادث  
( / / ١٩ ) بالوثيقة رقم .... لدى شركة ..... للتأمين ، واسم المؤمن  
له / ..... وعنوانه .... شارع .... قسم .... محافظة الاسكندرية .....

وقد تحررت هذه الشهادة بناء على طلب الطالب ، وتحت مسئوليته ،  
بعد سداد الرسم المقرر ومقداره ..... بالقسيمة رقم .... في / / ١٩ ،  
دون اذنى مسئولية على الحكومة بشئ ما لدى أى انسان كان ، فيما يتعلق  
بالوارد بها من بيانات أو بحقوق الغير .

تحريرا في / / ١٩

مدير ادارة مرور اسكندرية

## (٣٢) - ٢٨ - شهادة الوفاة :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض شهادة الوفاة ، مثل شهادة وفاة المجنى عليه في حوادث السيارات • عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذه الشهادة في نطاق دعوانا ؟

تنص المادة ٢٩ من قانون الأحوال المدنية ١٩٦٠/٢٦٠ على أنه :

« (١) يجب التبليغ عن الوفيات على النموذج المعد لذلك ، الى مكتب الصحة في الجهة التي حدثت فيها الوفاة ، اذ وجد بها مكتب • فاذا لم يوجد فيكون التبليغ الى العمدة او الى المختار خلال ٢٤ ساعة من وقت حصول الوفاة أو ثبوتها •

(٢) وعلى العمدة أو المختار اخطار مكتب الصحة فور تبليغه بالوفاة •  
(٣) ويجب أن يكون التبليغ مصحوبا ببطاقة المتوفى ان وجدت ، أو باقرار من المبلغ بعدم وجودها •

(٤) وعلى مكتب الصحة اخطار أمين السجل المدني ، الواقع في دائرة اختصاصه ، بالبيانات الخاصة بالوفاة ، خلال سبعة أيام من تاريخ إبلاغه بها ، على النموذج المعد لذلك ، مرافقا لها البطاقة أو الاقرار المشير اليه ، (٧٥) •

ويمكن تعريف شهادة الوفاة بأنها ورقة رسمية معدة لاثبات حصول الوفاة ، يتولى تحريرها موظف عام ( مكتب الصحة المختص ) ، ومهمته تدوين الوفيات بعد التحقق من شخصية المتوفى قبل القيد ، اذا كان التبليغ اليه مصحوبا بالبطاقة الشخصية أو العائلية للمتوفى •

وتقتصر حجية شهادة الوفاة على البيان الخاص بحصول الوفاة ، باعتبارها ورقة رسمية معدة أصلا لاثبات ذلك • ولا تمتد هذه الحجية الى البيانات الأخرى الخاصة بحالته الشخصية أو الاجتماعية مثل سن المتوفى ومحل ولادته وصناعته وجنسيته وديانته ومحل اقامته واسم ولقب والديه ووالدته ، فهذه البيانات يدونها الموظف المختص طبقا لما يدلى به ذوي الشأن • ويعني آخر فإن حجية شهادة الوفاة بالنسبة لتلك البيانات

(٧٥) الجريدة الرسمية العدد ١٦١ في ١٩/٧/١٩٦٠ •  
- النشرة التشريعية العدد السابع يوليو سنة ١٩٦٠ من ٢٤٨٩ و ٢٤٩٨ •

تنحصر فى مجرد صدورها على لسان هؤلاء ، دون صحتها فى ذاتها ، ومن ثم تجوز الاحالة الى التحقيق لاثبات ما يخالفها .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« شهادة الوفاة ورقة رسمية معدة لاثبات حصول الوفاة ، ومهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات تقتصر وفقا لنص المادة ٢٩ وما بعدها ، من قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ، على التحقق من شخصية المتوفى قبل القيد ، اذا كان التبليغ اليه غير مصحوب بالبطاقة الشخصية . أما البيانات الأخرى المتعلقة بسن المتوفى ومحل ولادته وصناعته وجنسيته وديانته ومحل اقامته واسم ولقب والده ووالدته ، فعلى الموظف المختص تدوينها طبقا لما يدلى به ذوى الشأن . ومن ثم فان حجية شهادات الوفاة بالنسبة لتلك البيانات ، تنحصر فى مجرد صدورها على لسان هؤلاء ، دون صحتها فى ذاتها ، وتجوز الاحالة الى التحقيق لاثبات ما يخالفها (٧٦) .

### (٣٣) - ٢٩ - اعلام الوراثة :

يحدث فى الحياة العملية أن تتضمن مستندات دعوى التعويض اعلام الوراثة ، مثل اعلام الوراثة بوفاة المجنى عليه فى حوادث السيارات ، عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الاعلام فى نطاق دعوانا ؟

ويمكن تعريف اعلام الوراثة بأنه اشهاد بتحقيق وفاة المورث ، وتحديد أسماء ودرجة قرابة ورثته الشرعيين ، وأنصباؤهم الشرعية فى الميراث الذى خلفه . وكذلك أصحاب الوصية الواجبة المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون ١٩٤٦/٧١ ( المادة ٣٥٥ من اللائحة الشرعية المرسوم بالقانون ١٩٣١/٧٨ المعدلة بالقانون ١٩٥٠/٧٢ ) .

ويصدر اعلام الوراثة من قاضى المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها اعيان التركة كلها أو بعضها الأكبر قيمة ، أو الواقع فى دائرتها محل اقامة المدعى عليه ( المادتان ٢٥ و ٣٥٥ من اللائحة الشرعية ) . وذلك بناء على طلب من طالب الاعلام الشرعى ، يكون مشتملا على تاريخ الوفاة ، ومحل اقامة المتوفى ووقتها ، وأسماء الورثة والموصى اليهم وصية واجبة أن وجدوا ومحل اقامتهم ، ومحل أموال التركة ( المادة ٣٥٦ من اللائحة الشرعية

المعدلة بالقانون ١٩٥٠/٧٢ ) . وعلى الطالب أن يعلن الورثة والموصى لهم وصية واجبة للحضور أمام المحكمة في الميعاد الذي يحدد لذلك . ويحقق القاضي الطلب بشهادة من يثق به . وله أن يضيف إليها التحريات الإدارية حسبما يراه . وإذا أنكر أحد الورثة أو الموصى لهم وصية واجبة ، ورأى القاضي أن الإنكار جدى ، وجب على الطالب أن يرفع دغواه بالطريق الشرعى ( المادة ٣٥٩ المستبدلة بالقانون ١٩٦٤/٦٨ ) .

أما عن حجية اعلام الورثة فهو حجة فى خصوص الوفاة والورثة والوصية الواجبة ان وجدت على النحو السالف ، ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف التحقيق الذى أجراه القاضي الذى أصدر الاعلام ( المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية المعدلة بالقانون ١٩٥٠/٧٢ ) .

#### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مؤدى المادة ٣٦١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أن المشرع أراد أن يضمن على اشهاد الوفاة والورثة حجية ، ما لم يصدر حكم على خلافه ، ومن ثم أجاز لذوى الشأن ممن لهم مصلحة فى الطعن على الاشهاد أن يطلبوا بطلانه ، سواء كان ذلك فى صورة دعوى مبتدأة أو فى صورة دفع ، (٧٧) .

ثانيا : مستندات نفى التعويض من جانب المدعى عليه :

#### (٣٤) المخالصة بالنزول عن التعويض :

يحدث فى الحياة العملية أن تتضمن مستندات نفى التعويض من جانب المدعى عليه مخالصة بالنزول عن التعويض . عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية تلك المخالصة فى نطاق دعوانا ؟

#### تنص المادة ٢١٥ مدنى على أنه :

« اذا استحال على المدين أن ينفذ التزامه عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبى لا يد له فيه . ويكون الحكم كذلك اذا تأخر المدين فى تنفيذ التزامه » .

(٧٧) نقض ١٩٦٤/٣/١١ مجموعة أحكام النقض ١٥ - ١ - ٣٤٠ - ٥٨ .

- نقض ١٩٦٦/٥/١١ مجموعة أحكام النقض ١٧ - ٣ - ١٠٨٣ - ١٤٧ .

- نقض ١٩٨١/٦/٢٣ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ١٩١٢ - ٣٤٥ .

وتنص المادة ١٦٣ مدني على أنه :

« كل خطأ سبب ضرراً للغير ، يلزم من ارتكبه بالتعويض » .

وتنص المادة ٣١٧ مدني على أنه :

« ينقضي الالتزام إذا أبرأ الدائن مدينه مختاراً ، ويتم الإبراء متى وصل إلى علم المدين ، ويرتد برده » .

ويبين من هذه المواد أنه بعد نشوء الحق للمضروب في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر ، سواء كان بناء على المسئولية العقدية ( المادة ٢١٥ مدني ) ، أو بناء على المسئولية التقصيرية ( المادة ١٦٣ مدني ) ، بصورها المختلفة : عن الأعمال الشخصية ( المادة ١٦٤ مدني ) ، أو عن عمل الغير ( المادتان ١٧٣ و ١٧٤ مدني ) ، أو عن الأشياء كحارس الحيوان ( المادة ١٧٦ مدني ) أو حارس البناء ( المادة ١٧٧ مدني ) أو حارس الشيء ( المادة ١٧٨ مدني ) ، فإن الضرر باعتباره دائئاً بالتعويض يملك النزول عن حقه في المطالبة بهذا التعويض ، وبمعنى آخر فإن الضرر يملك إبراء مدينه مختاراً من دين التعويض ، أي اسقاطه عنه (٧٨) . وقد يتم هذا النزول أو الإبراء أو الاسقاط بموجب مخالصة موقع عليها من المضروب . ويجب أن تتضمن المخالصة عبارات صريحة قاطعة في التزام المضروب بعدم مطالبة مدينه بأي حق مترتب على الضرر الذي أصابه مهما كان سببه .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« إذا كانت المخالصة التي تمسكت بها الطاعنة ، والتي أورد الحكم المطعون فيه نصها ، قد تضمنت عبارات صريحة قاطعة ، في التزام المطعون عليه بعدم مطالبة الطاعنة بأي حق مترتب على فصله من الخدمة مهما كان السبب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن المخالصة لا يستدل منها على التنازل عن التعويض ، يكون قد انحرف عن المعنى الظاهر بعبارات تلك المخالصة ويتعين نقضه » (٧٩) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

---

(٧٨) الدكتور جلال العلوي في « النزول عن الحقوق وغيرها من مراكز القانون الخاص » بحث منشور بمجلة الحقوق ص ١٣ ( ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ) العددان ٣ و ٤ ص ١٧١ .  
(٧٩) نقض ١٩٦٢/٢/١٥ مجموعة أحكام النقض ١٣ - ١ - ٢٤٦ - ٣٨ .

« اذا كان الحكم المطعون فيه ، بعد أن أثبت في بيانه لوقائع نصوص المخالصة التي يتمسك بها رب العمل ، قال أنه لا يمكن اعتبارها تنازلا من العامل عن حقه في المكافأة ، على الأساس الذي يحدده القانون ، لأن هذا التنازل يجب أن يكون صريحا . »

وكانت المخالصة التي نوه بها الحكم قد تضمنت عبارات صريحة وقاطعة في تنازل العامل عن حقه في حساب المكافأة على غير الأساس المبين في المخالصة ، وإبراء عاما للذمة رب العمل من كافة حقوقه التي لم تتضمنها المخالصة المذكورة المنهية لكل نزاع بين الطرفين ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا لمسخه ما تضمنته المخالصة مما يستوجب نقضه ، (٨٠) .

## المبحث الثانى تحرير صحيفة الدعوى

(٣٥) تمهيد :

قلنا أن المرحلة الأولى من مراحل دعوى التعويض هي اجراءات رفع الدعوى . وأن أول خطوة في هذه المرحلة هي تجهيز مستندات الدعوى ، على النحو الذى رأيناه فى المبحث الأول .

أما ثانياً خطوة في هذه المرحلة فهي تحرير صحيفة الدعوى . ولن نلجأ فى ذلك الى ملكة التأليف أو افتراض وقائع دعوى تعويض ، وإنما سوف نستخرج من أرشيف محكمة الاسكندرية الابتدائية والاستئنافية وقائع دعوى حقيقية ، نظرت بالفعل أمام أول وثانى درجة .

وعلى ذلك ، سوف نستعرض صحيفة دعوى التعويض مع بعض التصرف فى العرض لدواعى التنسيق ، ثم نعرض حافظة المستندات المقدمة من الطرفين المدعى والمدعى عليه فى الدعوى .

ويلاحظ أن عرض صحيفة دعوى التعويض سوف يتضمن السبب القانونى الذى يستند اليه المدعى من الأسباب القانونية الموجبة للتعويض ، الأمر الذى كان يقتضى سبق عرض هذه الأسباب فى الفصل الأول من الكتاب ، ولكن التقسيم التقليدى للموضوع اقتضى تأخير عرض الأسباب المذكورة الى الفصل الثانى من الكتاب ، لذلك لزم التنويه .

(٣٦) صحيفة دعوى تعويض عن قتل خطأ  
رقم ١٩٨١/٦٢٥٥ مدنى كلى اسكندرية :

## صخيفة دعوى تعويض عن قتل خطأ

..... إنه في يوم ١٩٧٨/١٠/٣٠ الموافق .....  
بناء على طلب السيد / أحمد عبد الحميد محمد شعبان عن نفسه ،  
وبصفته الولي الشرعي على أولاده القصر / أحمد ، متى ، هيام ، ومحلته  
المختار مكتب الاستاذ / ..... المحامي ..... شارع ..... قسم .....  
محافظة .....  
أنا ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت الى حيث اقامة :

١ - السيد / رئيس مجلس ادارة شركة الشرق للتأمين بصفته ويعلم  
٩ شارع صلاح سيالك قسم العطارين بالاسكندرية ، مخاطبا مع .....  
٢ - السيد / ابراهيم محمد أحمد كيلاني ( السائق ) ، يعلن  
٢٥ شارع الكامل فلمنج قسم الرمل بالاسكندرية ، مخاطبا مع .....  
٣ - السيد / مجدي محمد تاصف ( المالك ) ، يعلن ٣٣ شارع  
شميليون الأزارطة قسم باب شرقى بالاسكندرية ، مخاطبا مع .....  
وأعلنته بالآتي :

(١) بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ أثناء قيادة السائق / ابراهيم محمد أحمد  
كيلاني للسيارة رقم ٧٩٧٩ اجرة اسكندرية ، تسبب بخلطه واهماله في  
اصابة السيدة / عزيزة محمود عينو ( زوجة الطالب ووالدة القصر المشمولين  
بولايتهم ) وكانت اصابتها نتيجة للحادث جسيمة ، وقد اودت الاصابة  
بحياتها فيما بعد .

(٢) وقد قدم السائق المذكور للمحاكمة الجنائية ، وقيدت ضده  
الجنحة رقم ١٩٧٨/٢٧٤٥ جنح سيدي جابر بالاسكندرية ، وبجلسة  
١٩٧٩/٣/٢٥ قضى بادانته عما أسند اليه ، وذلك بالحبس ستة شهور مع  
الشغل . وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٤ سبق الحكم بمضي المدة .

(٣) ان السند القانوني الذي يستند اليه الطالبين في دعواهم ،  
او المسئولية الموجبة للتعويض ، هي المسئولية العقدية الناشئة عن عقد  
التأمين الاجباري من حوادث السيارات ، حيث يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية  
المدنية الناشئة عن الوفاة او عن أية اصابة بدنية تلحق أي شخص من

حوادث السيارات ، في الأحوال المنصوص عليها في قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ ، ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه ( المادة ٥ من قانون التأمين الاجبارى على السيارات ١٩٥٥/٦٥٢ ) (٨١) .

وان سقوط الحكم الجنائى يضى المدة لا يمنع الطالبين من اقامة الدعوى المدنية ، لطلب التعويض عما لحقهم من اضرار .

والمستقر عليه في قضاء النقض انه اذا كان الفعل الذى سبب الضرر الذى يستند اليه المضرور فى دعواه قبل المؤمن يكون جريمة ، ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها ، سواء كان هو بذاته المؤمن له او احد ممن يعتبر المؤمن له مسئولا عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فان سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود الى السريان الا منذ صدور الحكم الجنائى او انتهاء المحاكمة بسبب آخر ، لأن رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعا قانونيا يتعذر معه على المضرور مطالبة المؤمن بخقه ، مما ترتب عليه المادة ٢٨٢ مدنى وقف سريان التقادم ما دام المانع قائما ( نقض مدنى ١٩٦٩/٣/٢٧ مجموعة أحكام النقض ٢٠ - ١ - ٥٠٠ - ٨١ ) (٨٢) .

وعلى هذا فان المحاكمة الجنائية بالنسبة للمتهم المذكور ، لم تنته بصدور الحكم الغيابى فى ١٩٧٩/٣/٢٥ ، وانما انتهت بسقوط الحكم المذكور ، بمرور ثلاث سنوات على تاريخ صدوره فى ١٩٨٢/٢/٢٤ ، ومنذ هذا التاريخ يبدأ حق الطالبين فى اقامة دعواهم المدنية المناهضة بالتعويض المستحق عن الاضرار المترتبة على الفعل غير المشروع للسائق المذكور .

وحيث ان الثابت من الأوراق خطأ السائق المذكور ، المتمثل فى قيادته

(٨١) من أحكام النقض الحديثة :

- نقض ١٩٨١/٤/٢٣ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ١٢٣٤ - ٢٢٧ .

(٨٢) من أحكام النقض الحديثة :

- نقض ١٩٧٥/١/٢٣ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ١ - ٢٣٣ - ٥٣ .

- نقض ١٩٨١/٤/١ مجموعة أحكام النقض ٢٢ - ١ - ١٢٣٣ - ١٩٨٩ .

- نقض ١٩٨١/٧/١٧ مجموعة أحكام النقض ٢٢ - ٢ - ١٢٣٣ - ١٩٨٩ .

- نقض ١٩٨١/١١/١٦ مجموعة أحكام النقض ٢٢ - ٢ - ١٢٣٣ - ١٩٨٩ .

- نقض ١٩٨٩/١١/١٦ طعن ١٩٨٩/١١/٥١ ق .

- نقض ١٩٨٦/١٢/٢٦ طعن ١٩٨٦/١٢/٥٥ ق .

المسيارة برعونة واستهتار وبحالة ينجم عنها الخطر ، الأمر الذى أدى إلى وقوع الحادث ، والذى كان من نتيجته ، إصابة المجنى عليها باصابات جسيمة ، أدت فيما بعد إلى ازهاق روح زوجة الطالب .

وحيث أن التابت أن السيارة أداة الحادث ، مؤمن عليها فى تاريخ وقوعه لدى المعلن إليه الأول بصفته ، ومن ثم يلتزم بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، عملا بنص المادة ٥ من القانون ١٩٥٥/٦٥٢ الخاص بالتأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات .

والمستقر عليه فى قضاء النقض ، أن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور ، لا يستلزم سوى أن تكون السيارة التى وقع منها الحادث مؤمنا عليها لديها ، وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر ، سواء كان تابعا للمؤمن له أو غير تابع ، صرح له بقيادتها أم لم يصرح ( نقض مدنى ١٩٧٨/٦/٢٩ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ١٦١٢ - ٣١١ ) .

(٤) أن وفاة المجنى عليها قد الحق بالطالين ضررا ادبيا جسيما بالإضافة الى التعويض الموروث المستحق ، ذلك على التفصيل الآتى :

#### ١ - التعويض الأدبي :

ويتمثل فيما لحق بالطالين فى شعورهم واجساسهم الشخصى ، من حزن وأسى ولوعة لفراق المجنى عليها ، وهو ضرر ثابت يحق لهم التعويض عنه ( المادة ٢٢٢/٢ مدنى ) ( نقض مدنى ١٩٦٦/٣/٢٢ مجموعة أحكام النقض ١٧٠ - ١ - ٦٣٦ - ٨٨ ) .

والثابت أن جسارة الحادث واهمال المتسبب فيه الجسيم ، كان سببا فى زيادة آلام وأحزان ولوعة الطالين ، ولا شك أن هذا سوف يكون له أثره ، عند تقدير التعويض المستحق ، باعتباره من الظروف الملازمة ( المادة ١٧٠ مدنى ) .

والمستقر عليه فى قضاء النقض أن الاعتداد بجسارة الخطأ فى تقدير التعويض ، من الظروف الملازمة التى تدخل فى سلطة قاضى الموضوع ( نقض مدنى ١٩٦٤/٤/٣٠ مجموعة أحكام النقض ١٥ - ٢ - ٦٣٦ - ٩٩ ) ( ٨٣ ) . وإذا كانت المحكمة وهى بسبيل تقدير التعويض المستحق

عن هذا النوع من الضرر ، لا تستطيع أن تفصل بين شعورها الشخصي وشعور المضرور تجاه المسئول ، فهي بذلك تدرك بما لها من احساس مرهف ، مدى آلام وأحزان ولوعة الطالبين لفراق المجنى عليها ، بسبب اهمال ورعونة واستهتار المتسبب بخطئه في وفاتها .

ولا شك أن التعويض عن الضرر الأدبي ، وإن كان لا يزول ولا يمحى بتعويض مادي ، إلا أن من أصيب في عاطفته وشعوره الشخصي ، إذا حصل على تعويض مناسب ، ساعد ذلك على مواساته وتخفيف شجته ، وسوف ترى المحكمة في مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ( خمسة آلاف جنيه ) تعويضا مناسباً عن هذا النوع من الضرر .

## ٢ - التعويض الموروث :

المقرر قانوناً أنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه إذا تسببت وفاة المضرور عن فعل ضار من الغير ، فإن هذا الفعل لا بد أن يسبق الموت ولو بلحظة ، ويكون المضرور في هذه اللحظة أهلاً لكسب حقه في التعويض ، عن الضرر الذي لحقه ، وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفاقم . ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته ، فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ، ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول بجبر الضرر الذي سببه لمورثتهم الموت ، الذي أدى إليه الفعل الضار ، باعتباره من مضاعفاته . وإذا كان الموت حقاً على كل إنسان ، إلا أن التعجيل به بفعل الغير عن عمد أو خطأ ، يلحق المضرور ضرراً محققاً ، إذ يترتب عليه علاوة على ما يصاحبه من آلام ، حرمانه من الحياة في فترة كان يمكن أن يعيشها ، لو لم يعجل المسئول عن الضرر بوفاته ( نقض مدني ١٩٧٤/٤/٧ مجموعة أحكام النقض ٢٥ - ٦٠ - ١١ ) (٨٤) .

والثابت أن المجنى عليها قد عانت في اللحظات الأخيرة من عمرها ، من آلام مبرحة ، وأن الجاني قد أجهز عليها وعجل بوفاتها ، وحرمانها من حق الحياة أغل ما أنعم الله به على الإنسان ، وهي أضرار استقر قضاء النقض على

- نقض ١٩٧٢/٦/٨ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ٢ - ١٠٧٥ - ١٦٨ .

- نقض ١٩٨٣/١/١٢ مجموعة أحكام النقض ٣٤ - ٩ - ١٨٨ - ٤٧ .

- نقض ١٩٨٥/٦/٢٣ طعن ١٤٢٤ وآ ١٤٨١/٥١ ق .

(٨٤) من أحكام النقض الحديثة .

- نقض ١٩٨٠/١/٢٣ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٩ - ٢٥٥ - ٥٣ .

التعويض عنها على النحو السالف . والثابت كذلك أن الآلام الحسية وسكرات الموت ، لا تفرق بين انسان وآخر ، مهما علا شأن الأول وضعف حال الأخير ، ومن ثم يقدر لذلك مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ( خمسة آلاف جنيه ) .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ، قد انتقلت الى محل اقامة المعلن اليهم ، وأعلنتهم بأصل صحيفه هذه الدعوى ، وسلمت كل منهم صورة منها ، وكلفتهم بالحضور أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بمقرها الكائن بميدان التحرير بالاسكندرية ، بجلستها التي ستعقد غانا يوم الأربعاء الموافق ١٩٨١/١١/٢٥ أمام الدائرة (٩) مدنى كلى ابتداء من الساعة الثامنة صباحاً ، ليسمع المعلن اليهما الأول والثانى الحكم بالزامهما بالتضامن بأن يؤديا للطالبين مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ( عشرة آلاف جنيه ) والمصروفات والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

ولأجل العلم ...

### (٣٧) حافظة مستندات دعوى التعويض ١٩٨١/٦٢٥٥ المقدمة من المدعين :

١ - صورة رسمية طبق الأصل من المحضر ١٩٧٨/٢٧٤٥ ادارى .  
سيدى جابر المحرد بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣ ، بمعرفة المساعد أول / بهجت أحمد يونس بقسم سيدى جابر ، الذى أثبت ورود اشارة شرطة النجدة ، تفيد ابلاغ / أحمد محمد السيد تليفون ٤٠٨٦٣ ، وجود مصادمة وبها مصابة بطريق الحرية ٤٢٨ . وقد انتقل لكان البلاغ ، وقام باجراء المعاينة التى أسفرت عن الآتى :

- مكان البلاغ طريق الحرية أمام العقار ٤٣١ .

- وجدت السيارة رقم ٧٩٧٩ أجرة A تقف على الرصيف الأيمن ، أمام العقار ٤٣١ وبها تلفيات ، عبارة عن كسر البربريز الأمامى للسيارة ، ولا يوجد قائدها .

- خضر عريف المرور / محمود سامى أحمد ، المقيم بطريق الحرية ، وأرشد الى مكان الحادث ، حيث انه قام بتنقل السيارة الأجرة على الرصيف حتى لا تعوق حركة المرور ، وتبين ان السيارة كانت قادمة من جهة سيدى جابر فى اتجاه الرمل ، واصطدمت بالسيدة / عزيزة محمود عيتو ، التى

كانت تعبر الطريق ، والتي نقلت الى مستشفى الحضرة الجامعى . بالاسعاف رقم ٥٤٥ قيادة العامل / عبد الرازق محمود .

— وجد عرض نفس الطريق حوالى ١٠ عشرة خطوات ، والمسافة بين السيارة وخط المنتصف ثلاثة خطوات ، وبين السيارة والرصيف خمس خطوات .

— لا توجد آثار فرامل بمكان الحادث ، كما لم يوجد قائد السيارة الأجرة .

— حضر السيد / مصطفى محمود عينو صاحب محل بمكان الحادث ، وقرر شفاهة أنه شقيق المصابة ، وأنه لم يشاهد الحادث ، وأن شقيقته المذكورة كانت بطرفه بالمحل قبل الحادث ، وأنه لم يشاهد قائد السيارة .

— لم يتقدم أحد للشهادة .

— جارى الاستعلام من مستشفى الحضرة الجامعى عن حالة المصابة ، والافادة عندما يمكن استجوابها .

**وبسؤال السائق / ابراهيم محمد أحمد كيلانى ( ٣٨ سنة ، مقيم ٢٥ شارع الكامل بفلمنج قسم الرمل ) ، أفاد بأنه كان يقود السيارة ٧٩٧٩ أجرة اسكندرية بطريق الحرية ، قادما من سيدى جابر الى الرمل ، وكانت الست المصابة تريد عبور الطريق ، فضرب لها كلاكس ، فهي خافت وارتدت على السيارة فوق الكبود وكسرت البربريز الأمامى للسيارة . وأنه كان يسير بسرعة حوالى ٣٠ كيلو فى الساعة لوجود أمطار ، وأن المسافة التى كانت بينه وبين المصابة قبل الحادث حوالى ٣ أمتار . وأنه استعمل الكلاكس والفرامل ، ولكن السيارة انزحلت بسبب وجود المياه بالطريق ، ولم يكن بإمكانه تفادى الحادث . وبتوجيه الاتهام اليه بتسببه فى احداث اصابة المجنى عليها ، أجاب بحصوله غضب عنه ، وهى التى خافت ورمت نفسها على السيارة .**

**وبسؤال مالك السيارة / مجدى محمد ناصف ( ٢٩ سنة ، موظف بمؤسسة جون لاكنيس ، مقيم ٢١ شارع شمبليون شقة ٣٣ بالأزاريطة شرقى ، بطاقة شخصية ٣٦٧٨ الرمل ) عن سبب تسليمه السيارة للمدعو / ابراهيم محمد أحمد كيلانى لقيادتها بدون رخصة قيادة ، أفاد بأن السائق المذكور عندما تسلم السيارة كان يحمل رخصة برقم ٥٦ أجرة مطروح درجة ثالثة ، تنتهى فى ١٢/٥/١٩٧٨ ، وأنها فقدت فى الحادث .**

**وبسؤال المجنى عليها / عزيزة محمود عينو ( ٦٠ سنة ، زوجة ، مقيمة ٣٩ شارع الأشجار غيط العنب قسم كرموز ، أفادت بأنها كانت**

عابرة تعدي الشارع من اليمين الى اليسار ، وكان المرور واقف ، وجاءت السيارة الأجرة بسرعة وصدمتها ، ووقعت على الأرض ، وحدثت اصابتها ، ومشفتش نفسها الا في المستشفى . وأنها مصابة بكسر بالحوض ورجلها اليسرى وضلعها الأيسر ، وكدمات بالوجه بالعين اليسرى . وقد شاهد الحادث ولد شغال بأجزخانة رشدي يمكن الارشاد عنه . والسيارة كانت قادمة من البلد الى الرمل ، وحالة المرور كانت عادية بالطريق . وأنها فوجئت بالسيارة تصدم بها مرة واحدة . ولا تعرف قائد السيارة من قبل . - وقد ورد التقرير الطبي الخاص بالمصابة ، وتضمن اشتباه كسر بالساق الأيسر ، ومدة العلاج تقدر فيما بعد (٨٥) .

٢ - شهادة مرور رسمية مؤرخة ١٨/١٢/١٩٨٢ ، صادرة من ادارة مرور الاسكندرية ، المرخصة للسيارة مرتكبة الحادث ، بناء على طلب وكيل المدعين ، تضمنت الآتى : للحصول على شهادة رسمية موضحا بها بيانات السيارة في تاريخ ارتكاب الحادث .

انه بالاطلاع على انسجل ١١١ مرور الخاص بقيد السيارات ، وبالاطلاع على الصحيفة الخاصة بالسيارة رقم ٧٩٧٩ أجرة اسكندرية ، تبين أنها ماركه فيات ، وكان مؤمنا عليها تأمينا اجباريا في تاريخ الحادث (١٩٧٨/١٠/٣٠) بالوثيقة رقم ٢٣٦٧٧١ لدى شركة الشرق للتأمين ، واسم المؤمن له/مجدى محمد ناصف ٢١ شارع شامبليون شرقى (٨٦) .

٣ - شهادة رسمية مؤرخة ٦/٩/١٩٨٢ ، صادرة من نيابة سيدى جابر بالاسكندرية ، من واقع جدول الجنح ، بناء على طلب وكيل المدعين ، تضمنت الآتى :

انه بالاطلاع على الجدول تبين أن القضية رقم ٢٧٤٥ لسنة ١٩٧٨ جنح سيدى جابر مقيدة ضد :

**ابراهيم محمد احمد كيلانى**

لأنه فى يوم ١٩٧٨/١٠/٣٠ . . . . . بدائرة قسم سيدى جابر - تسبب خطأ فى اصابة/عزيزة محمود عينو ، وكان ذلك ناشئا عن

---

(٨٥) راجع محضر جمع الاستدلالات فى الجنح البند ١١ ص ٢٥ .

- راجع المحاضر الادارية المحررة بمعرفة الشرطة البند ١٢ ص ٢٦ .

(٨٦) راجع شهادة المرور البند ٣١ ص ٧١ .

اهماله ورعوثته ومخالفته القوانين والقرارات واللوائح ، بأن قاد سيارة بحالة ينشأ عنها تعريض الغير للخطر ، فصدت المجنى عليها وأصابها بالاصابات المبينة بالتقرير الطبى .

• - قاد سيارة بحالة تعرض الغير للخطر .

• وقدمت لجلسة ١٩٧٩/١/١٤ .

وبجلسة ١٩٧٩/٣/٢٥ حكمت المحكمة غاييا بحبس المتهم ستة شهور وكفالة ١٠٠ جنيه . وحفظ الحكم بمضى المدة فى ١٦/٨/١٩٨٢ (٨٧) .

٤ - شهادة وفاة المجنى عليها/عزيزة محمود عينو بتاريخ ١٩٨٠/٢/٣ ، صادرة من سجل واقعات مكتب سجل مدنى قبط العنب فى ١٠/٢/١٩٨٠ برقم ٨٥ (٨٨) .

٥ - اعلام وراثه عن وفاة المجنى عليها/عزيزة محمود عينو ، صادر من محكمة كرموز للأحوال الشخصية ، فى مادة الوراثة ١٩٨٠/٧٢ وراثات ، يفيد تحقق وفاة المجنى عليها بتاريخ ١٩٨٠/٢/٣ ، وانحصار ميراثها الشرعى فى زوجها/أحمد عبد الحميد شعبان ( المدعى ) . ويستحق ربع تركتها فرضا ، وفى ابنها/محمود محمد عبد الرحمن ويستحق باقى تركتها تعصيبا ، فقط من غير شريك ولا وارث سواهما ، ولم تترك وصية واجبة (٨٩) .

---

(٨٧) راجع الحكم الجنائى الطبايى بانقضاء الدعوى الجنائية البند ٢١ ص ٤٧ .

(٨٨) راجع شهادة الوفاة البند ٣٢ ص ٧٣ .

(٨٩) راجع اعلام الوراثة البند ٣٣ ص ٧٤ .

## المبحث الثالث

### المحكمة المختصة بنظر الدعوى

#### (٣٨) تمهيد :

قلنا ان المرحلة الأولى من مراحل دعوى التعويض هي اجراءات رفع الدعوى وأن أول خطوة في هذه المرحلة هي تجهيز مستندات الدعوى ، وفيها استعرضنا بعض المستندات التي يمكن أن تتضمنها تلك الدعوى ، من حيث تعريف المستند وبيان مدى حجته في اثبات أو نفي التعويض ، على النحو الذي رأيناه في المبحث الأول .

وقلنا أن ثاني خطوة في هذه المرحلة هي تحرير صحيفة الدعوى ، وقد استخرجنا من أرشيف محكمة الاسكندرية الابتدائية وقائع دعوى تقليدية للتعويض - تعويض عن قتل خطأ - نظرت أمام القضاء بالفعل ابتدائيا واستئنافيا على النحو الذي رأيناه في المبحث الثاني .

أما ثالث خطوة في هذه المرحلة ، فهي تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، سواء من حيث الاختصاص الولائي أو النوعي أو المحلي أو القيمي على النحو الذي سوف نراه في هذا المبحث .

#### (٣٩) الاختصاص الولائي بنظر الدعوى :

يقصد باصطلاح الاختصاص بصفة عامة ولاية القضاء ، وهو سلطة الحكم بمقتضى القانون في خصومة معينة . ويقابل الاختصاص عدم الاختصاص وهو فقدان هذه السلطة . واختصاص محكمة ما هو نصيبها من المنازعات التي يجوز لها الفصل فيها :

ويقصد بالاختصاص الولائي ( la juridiction ) نصيب كل جهة قضائية من ولاية القضاء ، سواء كانت جهة القضاء الادارى أو العبادى . وتحدد قواعد الاختصاص الولائي جهة القضاء الواجب رفع النزاع

أمامها(٩٠) . وتعلق أحكامه بالنظام العام ، فتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، مع إحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ( المادة ١١٠ مرافعات )(٩١) . ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض(٩٢) .

وتستعرض هنا بعض التطبيقات العملية لدعوى التعويض التي تختص بها جهة القضاء الإداري أي مجلس الدولة .

## ١ - طلبات التعويض عن القرارات الإدارية

تختص بها محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة .

تنص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ١٩٧٢/٤٧ على أنه :

« تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

٠ (أولاً) الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية.

( ثانيا ) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم .

( ثالثاً ) الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الادارية النهائية ، الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات .

( رابعاً ) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون ، بإلغاء القرارات الادارية الصادرة بحالتهم الى المعاش أو الاستിاداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي .

( رابعا ) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق  
التأديبي .

( خامساً ) الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية .

(سادسا) الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة .

\_\_\_\_\_

(٩٠) الدكتور أحمد أبو الوفا في « المرافعات المدنية والتجارية » ط١٤١٤ س ١٩٨٦ بتد

• ۲۲۹ ص ۲۲

(٩١) 'تقضى' ١٦٨٣/٢/١٧ مجموعة أحكام التقضى ٣٤ - ١ - ٤٨٦ - ١٥٧.

١٦٨١/١٢/٣٠ مجموعة أحكام القضاء ١٣٣٢ هـ ٢ - ١٤٩٦ - ١٤٩٥ هـ

(٩٢) نقص: ١٤/٤/١٩٧٦ مجموعة أحكام المنقضى ٢٧ - ١ - ١٣٨ ٤٧٧ ١٠٠

- نقض ١٩٧٥/٥/١٢ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ١ - ١٦٣ - ١٨٥ -

( سابعاً ) دعاوى الجنسية .

( ثامناً ) الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ، فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ، وذلك متى كان مرجع الطعن ، عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها .

( تاسعاً ) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

( عاشر ) طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في البنود السابقة ، سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية .

( حادي عشر ) المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الأشغال العامة أو التوريد أو بأي عقد إداري آخر .

( ثاني عشر ) الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

( ثالث عشر ) الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً .

( رابع عشر ) سائر المنازعات الإدارية .

ويشترط في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية ، أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح .

. وتنص المادة ١٣ من ذات القانون على أنه :

« تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة (١٠) ، عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية . كما تختص بالفصل في الطعون التي ترفع إليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية . ويكون الطعن من ذوي الشأن أو من رئيس هيئة مفوضي الدولة ، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم » .

وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أنه :

« تختص المحاكم الإدارية :

(١) بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود

شأنها ورابعاً من المادة (١٠) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث وما يعادلهم . وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

(٢) بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم .

(٣) بالفصل فى المنازعات الواردة فى البند الحادى عشر من المادة (١٠) ، متى كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

وبين من هذه المواد أن القاعدة هى اختصاص محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بطلبات التعويض عن القرارات الإدارية المنصوص عليها فى البنود التسعة الأولى من المادة العاشرة ، سواء رفعت إليها بصفة أصلية أو بصفة تبعية .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مؤدى البندين الخامس والعاشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، أن الاختصاص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية الغاء وتعويضاً معقود كأصل عام لجهة القضاء الإدارى ، (٩٣) .

كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مفاد البندين الثانى والعاشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السنطة القضائية ، خروج القرارات الإدارية من اختصاص المحاكم . أى كان الطلب أو النزاع المتعلق بالقرار الإدارى ، سواء بالغائه أو بوقف تنفيذه أو بطلب التعويض عن الأضرار الناشئة عنه .

فليس للمحاكم أى اختصاص بالطلبات المتعلقة بالقرارات الإدارية ، ولو عرض هذا النزاع بصفة تبعية لنزاع مما تختص به ، كما لا يكون لها عند الفصل فى المنازعات المدنية والتجارية البجته التى تقع بين الأفراد والحكومة أو الهيئات العامة ، أو عند الفصل فى المنازعات الأخرى ، التى خولها القانون حق النظر فيها - أن تؤول الأمر الإدارى أو أن توقف تنفيذه أو تتجاهله ولا تلتزم آثاره ، (٩٤) .

(٩٣) نقض ١٦٨٦/١٢/٢٣ طعن ٥١/٤٣٧ ق .

(٩٤) نقض ١٦٨٧/١/١٨ طعن ٥١/٣٨٩ ق .

## ٢ - التعويض عن احوالة الموظف الى المعاش قبل الأوان :

اختصاص القضاء الإداري بنظره :

تنص المادة ١٠ (رابعاً) من قانون مجلس الدولة ١٩٧٢/٤٧ على أنه :  
« تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل  
الآتية :

( رابعاً ) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات  
الإدارية الصادرة بأحوالهم الى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق  
التأديبي ، » .

وتنص المادة ١٣ من ذات القانون على أنه :

« تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل المنصوص عليها  
في المادة (١٠) ، عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية . » .

وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أنه :

« تختص المحاكم الإدارية :

(١) بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود  
ثالثاً ورابعاً من المادة (١٠) ، متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من  
المستوى الثاني والمستوى الثالث ومن يعادلهم ، وفي طلبات التعويض المترتبة  
على هذه القرارات . »

(٢) بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت  
المستحقة ، من ذكروا في البند السابق أو لورثتهم . » .

ويبين من هذه المواد أن القاعدة هي اختصاص القضاء الإداري - سواء  
محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية حسب الأحوال - بنظر طلب  
التعويض عن احوالة الموظف الى المعاش قبل الأوان .

أما في ظل قانون مجلس الدولة الأسبق ١٩٤٩/٩ كان الاختصاص  
بنظر الدعوى المرفوعة على الحكومة من موظف أحيل الى المعاش للمطالبة  
بتعويض الضرر الناشء عن مخالفة القانون ، بأحواله على المعاش قبل الأوان ،  
ينعقد للمحاكم المدنية .

وتقول محكمة النقض في حكم قديم :

« الدعوى المرفوعة على الحكومة من موظف احتيل على المعاش ، للمطالبه بتعويض الضرر الناشء عن مخالفة القانون ، بإحالة على المعاش قبل الاوان ، وطلب فيها له بمرتبه مدى حياته ، ممثلا في الفرق بين المعاش المربوط والمعاش المستحق ، اختصاص المحاكم المدنية بهذه الدعوى . جواز ان يكون التعويض بتقرير بمرتبه مدى حياة المضرور » القانون رقم ٦ لسنة ١٩٤٩ ، (٩٥) .

٣ - طلب التعويض عن ضرر ناتج عن  
اصابة أثناء العمل ومصروفات علاج  
يخرج بطبيعته ولفظه عن نطاق القرارات المتعلقة  
بالمرتبات والمعاشات والمكافآت  
يكون الاختصاص بنظرها للمحاكم المدنية صاحب الولاية العامة .  
وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« النص في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على اختصاص مجلس الدولة بالفصل في « المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم » (٩٦) . وفي المادة التاسعة منه على أن « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره ، في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المادة السابقة — بما فيها الفقرة الثانية — اذا رفعت اليه بصفة أصلية أو تبعية » (٩٧) .

من مقتضاه ان اختصاص المجلس بنظر طلبات التعويض ، مقصور على «القرارات المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت» ، واذ كان الثابت في الدعوى اشتغالها على طلب تعويض ضرر ناتج عن اصابة أثناء العمل ومصروفات علاج ، وهو مما يخرج بطبيعته ولفظه عن نطاق القرارات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، يكون الاختصاص بنظرها للمحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة .

وكان الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن « الدعوى لا تخرج

(٩٥) نقض ١٩٥٧/٥/٣٠ مجموعة أحكام النقض ٣ - ٢٢٩ - ٢٨ .

(٩٦) تقابل المادة ١٠ ( ثانيا ) من قانون مجلس الدولة الحالي ١٩٧٢/٤٧ .

(٩٧) تقابل المادة ١٠ ( عاشرا ) من قانون مجلس الدولة الحالي ١٩٧٢/٤٧ .

عن كونها مطلوبة بمكافأة مستحقة للمستأنف عليه نظير إصابته «...» فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه «(٩٨)» .

#### ٤ - لا يجوز الالتجاء مباشرة الى المحكمة لطلب التعويض

عن نزاع الملكية ( ق ١٩٥٤/٥٧٧ )

هذا الحظر مشروط باتباع الجهة نازعة الملكية

للإجراءات الواجب اتباعها لتقدير التعويض

عند عدم الالتزام بهذه الإجراءات .

يكون لصاحب الشأن الالتجاء للمحكمة المختصة بطلب التعويض :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« انه وإن كان مفاد أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ أنه لا يجوز لذوى الشأن الالتجاء مباشرة الى المحكمة لطلب التعويض ، سواء المستحق عن نزاع الملكية ، أو المقابل لعدم الانتفاع بالعقار ، فى المدة من تاريخ الاستيلاء حتى دفع التعويض المستحق عن نزاع الملكية ، إلا ان هذا الحظر مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الاجراءات التى اوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض .

فاذا لم تلتزم هذه الاجراءات ومضت المواعيد التى حددها لها القانون لتقدير التعويض ، دون أن يصل الى ذوى الشأن أى اخطار يفيد أنها سلكت فعلا الطريق الذى ألزمها القانون باتباعه لتقدير التعويض ، فإنه يكون لصاحب الشأن فى هذه الحالة ، أن يلجأ الى المحكمة المختصة بالتعويض المستحق له «(٩٩)» .

#### ٥ - قواعد الاختصاص الولائى من النظام العام

مجاورة محكمة الموضوع اختصاصها الولائى

بالفصل فى تعويض نزاع الملكية بدعوى مبتدأة

يكون للطاعنين التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذا كانت قواعد الاختصاص الولائى من النظام العام ، وكانت محكمة

(٩٨) نقض ١٩٦٧/١١/١٥ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ٤ - ١٦٨٤ - ٥٤ .

(٩٩) نقض ١٩٦٩/٣/٢٧ مجموعة أحكام النقض ٢٠ - ١ - ٤٨٦ - ٧٩ .

الموضوع قد تجاوزت اختصاصها الولائي ، بالفصل في تقدير التعويض المطالب به - عن نزع الملكية للمنفعة العامة - بدعوى مبتدأة ، مخالفة بذلك ما رسمه الشارع من طرق لتقدير التعويض ، ومن سبل للطعن في هذا التقدير ، والجهات المختصة بذلك ، فانه يكون للطاعنين التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، (١٠٠) .

٦ - لا يجوز الالتجاء مباشرة لمحكمة لطلب التعويض

في منازعات الري والصرف ( ق ١٩٨١/٧٤ )

الا بعد عرض النزاع على اللجنة القضائية المختصة ( م ٨٢ )

ثم الطعن في قرارها أمام المحكمة الابتدائية

اللجوء الى المحكمة المدنية مباشرة

يؤدي الى عدم قبول الدعوى دون التعرض لموضوعها :

ونقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان النص في المادة ٨٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف على أنه « تختص بالفصل في منازعات التعويض المنصوص عليها في هذا القانون ، لجنة تشكل بدائرة كل محافظة ، برئاسة قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية في المحافظة ، وعضوية وكيل تفتيش الري ، ووكيل تفتيش المساحة ، ووكيل مديرية الزراعة بالمحافظة أو من يقوم مقامهم ، وعضو من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي يندبه أمين الاتحاد الاشتراكي بالمحافظة ، ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور رئيسها وعضوين من أعضائها على الأقل ، وتصدر اللجنة قرارها خلال شهر من تاريخ أول جلسة » ويصدر القرار بأغلبية الأصوات ، وعند تساويها يرجح الجانب الذي منه الرئيس . ويكون قرار اللجنة قابلا للطعن أمام المحكمة الابتدائية المختصة ، ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار ، » .

يدل على أن الشارع قد ناط بتلك اللجنة وحدها ولاية الفصل ابتدائيا في التعويضات المنصوص عليها في هذا القانون ، وجعل من المحكمة المدنية جهة طعن في قرارات تلك اللجنة .

لما كان ذلك ، وكانت اجراءات التقاضي وقواعد الاختصاص الولائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يتعلق بالنظام العام ، فان

لبجاء صاحب اشدان مباشرة بصدد المنازعة فى التعويض المنصوص عليه فى قانون الرى وانصرف الى المحكمة المدنية مباشرة ، للحكم ابتداءيا فى دعواه ، رغم كونها جهة طعن ، مما يمس نظام اجراءات التقاضى ، التى فرضها المشرع فى هذه الحالة . فيتعين على المحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبول الدعوى ، دون أن تعرض لموضوعها أو أصل الحق فيها . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، يكون قد التزم صحيح القانون . ويكون النعى على غير أساس « (١٠١) » .

٧ - صدور قرار رئيس مجلس المدينة بالاستيلاء على عقار يجعله مشوبا بمخالفة صارخة للقانون بما يجرده من صفته الادارية ويغزو الاستيلاء على العقار غصبا واعتداء ماديا تختص به المحاكم العادية :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« للملكية حرمة ، وقد نصت المادة ٨٠٥ من القانون المدنى على أنه : لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه ، الا فى الأحوال التى يقررها القانون ، وبالطريقة التى يرسمها . »

ومن ثم فان القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالاستيلاء على العقار ، ولو كان قد صدر بموافقة المحافظ شفويا ، يكون قد صدر من شخص لا سلطة له اطلاقا فى اصداره ، ومشوبا بمخالفة صارخة للقانون ، بما يجرده من صفته الادارية ، ويسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الادارية ، ويغدو معه الاستيلاء على العقار غصبا واعتداء ماديا ، تختص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه « (١٠٢) » .

٨ - قرارات لجان اثمان وتعويضات ما يستولى عليه لضمان تمويل البلاد بالمواد التموينية الطعن عليها أمام المحاكم الابتدائية استثناء ( ق ١٩٤٥/٩٥ )

(١٠١) نقض ١٩٨٥/٣/٣٠ طعن ٥١/٢٢٤٧ ق .

- نقض ١٩٧٥/٥/١٢ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ١ - ٩٦٣ - ١٨٥ .

(١٠٢) نقض ١٩٦٩/٤/٢٤ مجموعة أحكام النقض ٢٠ - ٢ - ٦٦٨ - ١٠٨

عدم اختصاص تلك المحاكم بنظر الدعاوى  
التي ترفع بطلب تقدير التعويض ابتداء :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« قرارات لجان أثمان وتعويضات ما يستولى عليه ، لضمان تموين  
البلاد بالمواد التموينية . الطعن عليها أمام المحاكم الابتدائية المختصة  
استثناء ، لا يجوز التوسع فيه . القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . أثر ذلك ،  
عدم اختصاص تلك المحاكم بنظر الدعاوى التي ترفع اليها بطلب تقدير  
التعويض ابتداء ، (١٠٣) » .

٩ - تأخر تشكيل لجان تقدير أثمان وتعويضات  
ما يستولى عليه لضمان تموين البلاد بالمواد التموينية  
جواز التجاء ذوى الشأن الى المحاكم العادية  
بطلب تعويضهم :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« تأخر تشكيل لجان تقدير أثمان وتعويضات ، ما يستولى عليه لضمان  
تموين البلاد بالمواد التموينية . أثره . جواز التجاء ذوى الشأن الى المحاكم  
بطلب تعويضهم ، عما يصيبهم من ضرر نتيجة هذا التأخير ، (١٠٤) » .

١٠ - قضاء القاضى بإعادة وضع يد المظنون عليه على الأتيان  
ببطلان التنفيذ الذى تم نفاذا لقرار الاصلاح الزراعى  
لمخالفته للقواعد العامة فى ملكية المال الشائع  
لا يمنعه من نظر دعوى التعويض  
عن الأضرار الناشئة عن هذا التنفيذ :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« تنص الفقرة الخامسة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أن :  
يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ، ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد  
من الخصوم » اذا كان قد أفنى أو ترافع عن أحد الخصوم فى الدعوى أو كتب

(١٠٣) نقض ١٩٨٢/١١/١١ مجموعة أحكام النقض ٣٣ - ٢ - ٨٩١ - ١٦٣

(١٠٤) نقض ١٩٨٢/١١/١١ مجموعة أحكام النقض ٣٣ - ٢ - ٨٩١ - ١٦٣

فيها ، ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء ، أو كان قد سبق له نظرها قاضياً ، أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها ، .

ولما كان نظر المستشار . . . الاستئناف المرفوع من الطاعتين في دعوى أخرى ، وقضاؤه بإعادة وضع يد المطعون عليه على الأفيان ، تأسيساً على بطلان التنفيذ الذي تم - بتسليمها للطاعتين نقاداً لقرار لجنة الإصلاح الزراعي - لمخالفته للقواعد العامة في ملكية المال الشائع ، لا يمنعه من نظر الدعوى المائلة المرفوعة - من المطعون عليه - بطلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن هذا التنفيذ ، لاختلاف كل من الدعويين عن الأخرى ، وبالتالي لا يكون سبباً لعدم الصلاحية ، (١٢٥) .

#### ١١ - بخلو نصوص القانون ١٩٧٥/٩٠

( الخاص بالتقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة )

من أي نص يتعلق باختصاص جهة قضائية أخرى بالحكم في دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندي وهي مبلغ مالي محدد .

لا تعتبر منازعة إدارية يختص بها مجلس الدولة  
الاختصاص للمحاكم العادية ذات الولاية العامة :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كانت نصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، قد خلت من أي نص يتعلق باختصاص جهة قضائية أخرى ، بالحكم في دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندي ،

وكانت المطالبة بهذه المكافأة ، وهي مبلغ مالي محدد ، لا تعتبر منازعة إدارية يختص بها مجلس الدولة ، فإن الاختصاص بها يكون للمحاكم العادية ذات الولاية العامة ، (١٠٦) .

#### ١٢ - المطالبة بالتعويض على أسس المسؤولية التقصيرية

في القانون المدني

انحسار اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة

(١٠٥) نقض ١٩٧٦/٦/١ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ١٢٤٧ - ٢٣٨ .  
(١٠٦) نقض ١٩٨٢/١١/٢٨ مجموعة أحكام النقض ٣٣ - ٢ - ١٠٥٣ - ١٩٠ .

عن نظرها

مخالفة الحكم هذا للنظر خطأ يوجب نقضه :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ، بعد أن أورد في مادته الأولى حكمه بإنشاء لجان قضائية لضباط القوات المسلحة ، وبين في مادته الثانية تشكيل هذه اللجان ، نص في مادته الثالثة على أن « تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها ، بالفصل في المنازعات الإدارية المتعلقة بضباط القوة ، عدا العقوبات الانضباطية ، وما تختص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة ، المنعقدة بصفة هيئة قضائية وفقا لأحكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٧١ في شأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة » .

وأوردت المادة الرابعة منه ، بيان الأسباب التي يجب أن يبنى الطعن على واحد منها أو أكثر ، بالنسبة لطلب إلغاء القرارات الإدارية النهائية .  
وتناولت المواد التالية الأحكام المتعلقة بتقديم الطعون وتهيئتها للعرض على اللجنة القضائية المختصة ، ونظرها أمامها والفصل فيها وجهة التصديق على قرارات اللجان القضائية المشار إليها وسلطتها .

وبين من المراحل التشريعية لهذا القانون - ومن تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ، ومكتب لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية - أنه روى بإصداره أن تكون اللجان القضائية المبينة به ، بمثابة القضاء الإداري العسكري بالمقابلة للقضاء الجنائي العسكري ، وذلك اعمالا للمادة ١٨٣ من الدستور التي تنص على أن « ينظم القانون القضاء العسكري ويبين اختصاصاته ، في حدود المبادئ الواردة في الدستور » .

لما كان ذلك ، وكانت دعوى الطاعنين ، لا تعد من قبيل المنازعات الإدارية ، فهي ليست بطلب إلغاء قرار إداري أو التعويض عنه ، بل هي مطالبة منها بالتعويض استنادا الى أحكام المسؤولية التقصيرية المبين أحكامها في القانون المدني ، فإن مؤدى ذلك ، أن تنحصر عنه اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة المنصوص عليها في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، نقاضيا باختصاص هذه اللجان ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب

نقضه ، (١٠٧) .

١٣ - عدم اللجوء للمحاكم للطعن في قرار مجلس الشعب بصحة عضوية منافسه ، وعدم اللجوء للمحاكم لمؤاخذة عضو المجلس عن فكره ورأيه ، وإنما اللجوء للمحاكم للمطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي أصابته بسبب الأعمال غير المشروعة المخالفة للدستور والقانون إذا كان الاختصاص بذلك غير معقود بنص لأي جهة أخرى ولا يعتبر منازعة إدارية فهو باق للمحاكم على أصل ولايتها العامة :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« إذا كان المطعون ضده لم يلجأ إلى المحاكم ، للطعن في قرار مجلس الشعب بصحة عضوية منافسه ، الذي حاز حجية الأمر المقضي ، فإن هذه الحجية لا تتعدى إلى صحة إبداء الناخب لرأيه أو بطلانه أو الالتزام بأحكام الدستور في المواعيد والإجراءات المتعلقة بتحقيق الطعن ، وإحالتها إلى المجلس للفصل فيه ورفض طلب التأجيل . كما لم يلجأ للمحاكم لمؤاخذة عضو من أعضاء المجلس عن إبداء فكره ورأيه .

وإنما لجأ للمحاكم للمطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي أصابته ، بسبب أن هذه الأعمال المشار إليها غير مشروعة لمخالفتها للدستور وأحكام القانون . ولئن كان من بينها ما هو منسوب لمجلس الشعب ، وصدرت منه أثناء توليه لأعماله ، إلا أنها لم تتم على الوجه المبين بالدستور ، فقدت سند مشروعيتها وأضحيت أعمالاً غير مشروعة .

إذا ما تسبب عنها ضرر كان لمن أصابه للضرر ، الحق في التعويض عنه . ولما كان الاختصاص بذلك غير معقود بنص في الدستور أو القانون لمجلس الشعب ، أو لأي جهة أخرى استثناء ، ولا يعتبر منازعة إدارية ، فهو باق للمحاكم على أصل ولايتها العامة ، (١٠٨) .

## (٤٠) الاختصاص النوعي بنظر الدعوى :

(compétence attribution)

يقصد بالاختصاص النوعي

(١٠٧) . نقض ١٩٨٤/٣/٢٩ طعن ٥٠/٨٢٥ ق .

(١٠٨) . نقض ١٩٨٣/٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض ٣٤ - ١ - ٥٦١ - ١٢٤ .

الاختصاص الذى يرجع الى نوع الدعوى ، بقض النظر عن قيمتها .

والقاعدة ان الاختصاص النوعى بنظر دعوى التعويض ، انما ينعكس للمحاكم العادية اى المحاكم المدنية ، وذلك ايا كان نوع المسؤولية الموجبة لهذا التعويض ، سواء كانت المسؤولية العقدية (المواد ٢١٥ - ٢٢٢ مدنى) .  
أو المسؤولية التقصيرية بصورها الثلاث وهى : المسؤولية عن الأعمال الشخصية (المواد ١٦٣ - ١٧٢ مدنى) ، أو المسؤولية عن عمل الغير (المواد ١٧٣ - ١٧٥ مدنى) ، أو المسؤولية عن الأشياء بحالاتها الثلاث وهى : المسؤولية عن حارس الحيوان (المادة ١٧٦ مدنى) ، أو المسؤولية عن حارس البناء (المادة ١٧٧ مدنى) ، أو المسؤولية عن حارس الشيء (المادة ١٧٨) .

#### (٤١) الاختصاص المحلى بنظر الدعوى :

تنص المادة ٤٩ مرافعات على أنه :

- « (١) يكون الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
- (٢) فان لم يكن للمدعى عليه موطن فى الجمهورية ، يكون الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها محل اقامته .
- (٣) واذا تعدد المدعى عليهم كان الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها موطن أحدهم » .

(compétence locale)

ويقصد بالاختصاص المحلى

الاختصاص الذى يتحدد تبعاً لمحل الإقامة أو الموطن ، أى السكن أو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة . ويجوز أن يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن (المادة ٤٠ مدنى) . والموطن قد يكون موطناً قانونياً أو مختاراً (المادة ٥٦ مرافعات) ، وقد يكون موطناً عاماً أو خاصاً مباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة معينة ، فيكون المدعى بالخيار بين رفع الدعوى أمام محكمة الموطن العام أو الموطن الخاص بالتجارة أو الحرفة أو المهنة اذا كانت متعلقة بذلك (المادة ٤١ مدنى) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة ، يعتبر موطناً فيما يتعلق بأعمال إدارة هذه التجارة أو الحرفة وفقاً لنص المادة ٤١ من القانون

المدينى . واذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعن مهنته صاحب مكتب لسيارات النفل ، وان المجنى عليه كان يعمل مساعد ميكانيكى لديه ، وأن وفاته نتجت عن انقلاب سيارة نفل ، أثناء قطرها بسيارة اخرى . وأن البسيارتين مملوكتان للطاعن . فان مفاد ذلك أن الحادث نتج عن النشاط التجارى للطاعن ، ومن ثم يكون اعلانه في محله التجارى صحيحا في القانون ، (١٠٩) .

**القاعدة في الاختصاص المحلى أن المدعى فى دعوى التعويض هو الذى يسعى الى المدعى عليه فى أقرب محكمة الى موطنه ( المادة ٤٩ مرافعات ) .**  
والأساس الفقهي لهذه القاعدة ان الاصل براءة ذمة المدعى عليه ، وحتى يثبت العكس ، فانه يجب له الرعاية ، فيكون على المدعى أن يسعى الى المدعى عليه فى محكمة موطنه ، أى فى أقرب محكمة اليه (١١٠) .

ويلاحظ أن الاختصاص المحلى لا يتعلق بالنظام العام ، لأن الغاية المقصودة منه هى تيسير التفاضى على المواطنين ، ليصبح بقدر الامكان قريبا من موطن الخصوم أو النزاع ، ومن هنا يرعى المشرع فى الغالب مصلحة المدعى عليه ، ومن ثم لا تتعلق قواعد الاختصاص المحلى بالنظام العام (١١١) .  
ولذلك يجوز للخصوم الاتفاق على رفع دعوى التعويض أمام محكمة أخرى غير محكمة موطن المدعى عليه ، كأن تكون محكمة موطن المدعى . ويجب ابداء الدفع بعدم الاختصاص المحلى للمحكمة بنظر دعوى التعويض ، قبل ابداء أى طلب أو دفاع أو دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيه . ولا تجوز ابداء الدفع بعدم الاختصاص المحلى للمحكمة بنظر دعوى التعويض لأول مرة أمام محكمة الاستئناف أو النقض . ولا يجوز للمحكمة المرفوعة أمامها دعوى التعويض أن تتصدى للاختصاص المحلى من تلقاء نفسها اذا أغفل الخصوم بذلك ( المادة ١/١٠٨ مرافعات ) .

## (٤٢) الاختصاص القيمى بنظر الدعوى :

تنص المادة ١/٤٢ مرافعات على أنه :

« تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائيا فى الدعاوى المدنية

(١٠٩) نقض ١٩٧٨/٥/٢٥ مجموعة احكام النقض ٢٩ - ١ - ١٣٥٩ - ٢٦٤ .

(١١٠) الدكتور أحمد أبو الوفا فى المرجع السابق بند ٢٢٩ ص ٣٨٩ .

(١١١) الدكتور أحمد أبو الوفا فى المرجع السابق بند ٢٥٩ ص ٤٢٢ .

والتجارية ، التي لا تتجاوز قيمتها خمسمائة جنيه . ويكون حكمها انتهائيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسين جنيها .

وتنص المادة ٤٧ مرافعات على أنه :

« (١) تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتداءً في جميع الدعاوى المدنية والتجارية ، التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ، ويكون حكمها انتهائيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

(٢) وتختص كذلك بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع اليها ، عن الأحكام الصادرة ابتداءً من محكمة المواد الجزئية أو من قاضي الأمور المستعجلة .

(٣) كما تختص بالحكم في الطلبات الوقتية أو المستعجلة وسائر الطلبات العارضة . وكذلك في الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها .

ويبين من هاتين المادتين أن محكمة المواد الجزئية تختص بالحكم ابتداءً في دعوى التعويض التي لا تتجاوز قيمتها خمسمائة جنيه . ويكون حكمها انتهائيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسين جنيها ( المادة ١/٤٢ مرافعات المعدلة بالقانون ١٩٨٠/٩١ ) .

كما تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتداءً في دعوى التعويض التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية . ويكون حكمها انتهائيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسمائة جنيه ( المادة ١/٤٧ مرافعات المعدلة بالقانون ١٩٨٠/٩١ ) .

ويلاحظ أن الاختصاص القيمي من النظام العام ، ولذلك لا يجوز للخصوم الاتفاق على رفع دعوى التعويض أمام محكمة غير مختصة بها قيمياً ، ومثل هذا الاتفاق يكون باطلا ، لأنه لا يجوز للأفراد تفويت الأغراض التي وضعت قواعد النظام لتحقيقها . ويجوز للمدعى وللمدعى عليه الدفع بعدم الاختصاص القيمي بنظر دعوى التعويض في أي حالة تكون عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف أو النقض . ويجب على المحكمة المرفوعة أمامها دعوى التعويض أن تتصدى للاختصاص القيمي من تلقاء نفسها ولو أغفل الخصوم ذلك (١١٢) .

---

(١١٢) الدكتور أحمد أبو الوفا في المرجع السابق بند ٣١٥ ص ٣١٧ .

## المبحث الرابع

### رسوم وميعاد رفع الدعوى

#### (٤٣) تمهيد :

قلنا أن أول مرحلة من مراحل دعوى التعويض هي اجراءات رفع الدعوى . وأن أول خطوة في هذه المرحلة ، هي تجهيز مستندات الدعوى . وفيها استعرضنا بعض المستندات التي من الممكن أن تتضمنها تلك الدعوى، من حيث تعريف المستند وبيان مدى حجيته في اثبات أو نفي الحق في التعويض ، على النحو الذي رأيناه في المبحث الأول .

وقلنا أن ثاني خطوة في هذه المرحلة ، هي تحرير صحيفة الدعوى ، وقد استخرجنا من أرشيف محكمة الاسكندرية الابتدائية وقائع دعوى تعويض حقيقية ، نظرت أمام القضاء بالفعل ابتدائيا واستئنافيا على النحو الذي رأيناه في المبحث الثاني .

وقلنا أن ثالث خطوة في هذه المرحلة ، هي تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، سواء من حيث الاختصاص الولائي أو النوعي أو المحلي أو القيمي على النحو الذي رأيناه في المبحث الثالث .

أما رابع خطوة في هذه المرحلة ، فهي رسوم وميعاد رفع الدعوى ، وفيها نقف على الرسوم القضائية المقررة على دعوى التعويض ، ثم نتساءل عن ميعاد رفع الدعوى ، على النحو الذي سوف نراه في هذا المبحث .

#### (٤٤) رسوم دعوى التعويض :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه :

« يفرض في دعاوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب الفئات الآتية :

٢٪ لغاية ٢٥٠ جنيه .

٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيه حتى ٢٠٠٠ جنيه .

- ٤٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيه حتى ٤٠٠٠ جنيه .
- ٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيه .

وتنص المادة ٩ من ذات القانون على أنه :

« لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه ، فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك ، سوى الرسم على أساس ما حكم به . »

وتنص المادة ١٣ من ذات القانون على أنه :

« (١) وعلى قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر ، إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً . »

(٢) وتستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة ، إذا تبين لها عدم أداء الرسم ، وكل ذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة . »

وتنص المادة ٢٠ من ذات القانون على أنه :

« (١) إذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين ، وأثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان في محضر الجلسة أو أمرت بإحاقه بالمحضر المذكور وفقا للمادة ١٢٤ مرافعات - قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع - لا يستحق على الدعوى الا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية . وتحسب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة . ففي هذه الحالة تحصل الرسوم على قيمة المصالح عليه . وإذا كانت الدعوى مجهولة القيمة وتم الصلح على مسائل معلومة القيمة مما يمكن التنفيذ به دون حاجة الى قضاء جديد ، استحق الرسم النسبى على المسائل المذكورة ، فضلا عن الرسم الثابت . »

(٢) وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ألف جنيه ، ووقع الصلح على أقل من ذلك ، سوى الرسم على أساس ألف جنيه . »

(٣) وإذا لم تبين القيمة في محضر الصلح ، أخذ الرسم على أصل الطلبات ، ولو زادت على ألف جنيه . »

(٤) ولا يرد في حالة انتهاء النزاع صلحا شيء من الرسوم في الدعوى المنخفضة القيمة . »

وتنص المادة ٢٠ مكررا من ذات القانون على أنه :

« إذا ترك المدعى المحسومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر

الدعوى ، وقبل بدء المرافعة ، فلا يستحق على الدعوى الا ربع الرسم  
المسدد ، .

وتنص المادة ٧٥ ( ثانيا ) من ذات القانون على أنه :

« يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتى :

( أولا ) على المبالغ التى يطلب الحكم بها ، .

وأخيرا تنص المادة الأولى مكررا من القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء  
صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية (١١٣) ،  
على أنه :

« يفرض رسم خاص أمام المحاكم ومجلس الدولة ، يعادل نصف  
الرسوم القضائية الأصلية المقررة فى جميع الأحوال ، ويكون له حكمها .  
وتؤول حصيلته الى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات  
القضائية ، .

ويبين من استعراض نصوص مواد قانون الرسوم القضائية فى المواد  
المدنية على النحو السالف ، أن رسوم دعوى التعويض تقدر على النحو الآتى :

١ - أنه على قلم كتاب المحكمة المختصة أن تستبعد دعوى التعويض ،  
إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملا .

ويجب على المحكمة المختصة أن تستبعد دعوى التعويض من جدول  
الجلسة ، إذا تبين لها عدم أداء الرسم . ولكن يلاحظ أن عدم أداء الرسم  
المستحق على دعوى التعويض لا يترتب عليه البطلان ، وإنما الأثر القانونى  
المرتتب على ذلك ، هو عدم قبول صحيفة الدعوى من جانب قلم الكتاب .  
وإذا حدث قبولها على هذه الحالة ، فإنه يجب على المحكمة استبعاد التوقف  
واستبعاد الدعوى من جدول الجلسة المنظورة أمامها ، دون الارتكان الى أن  
عملية تحصيل الرسوم هى من اختصاص قلم الكتاب .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« على المحكمة - طبقا للمادة الثالثة عشر من القانون رقم ٩٠ لسنة

---

(١١٣) - مضافة بالقانون ١٩٨٥/٧٨ - الجريدة الرسمية العدد ٢٠٠ تأييد فى ١٦/٥/١٩٨٥

- ملحق المصاحفة تشريعات عام ١٩٨٥ ص ٢٠٠

١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية - أن تستبعد القضية من جدول الجلسة ، إذا لم تسدد الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها (١١٤) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه البطلان ، لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا يبنى عليها بطلان هذا العمل ، ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة .

واذ تقضى المادة ١٣/٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ( المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ) بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم ، ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أداء الرسم . فان الحكم المطعون فيه ، وقد انتهى الى أن تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قلم الكتاب لا يكون معيبا بالبطلان ، (١١٥) .

٢ - أنه يفرض رسم نسبي في دعاوى التعويض حسب الفئات الآتية:

- ٢٪ لغاية ٢٥٠ جنية .
- ٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنية حتى ٢٠٠٠ جنية .
- ٤٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنية حتى ٤٠٠٠ جنية .
- ٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنية .

٣ - أنه جرى العمل على عدم تحصيل الرسوم النسبية على دعوى التعويض على أكثر من ألف جنية . أما إذا حكم في الدعوى بأكثر من ألف جنية ، فيسوى الرسم على أساس ما حكم به . ومعنى ذلك أن رسوم دعوى التعويض التي يجب رفعها عند رفع الدعوى لا تتجاوز مبلغ ثلاثين جنيها ( أي رسم نسبي ٣٪ من مبلغ الـ ١٠٠٠ ج = ٣٠ ج ) .

٤ - أنه في جميع الأحوال يفرض رسم خاص بصندوق الخدمات

---

(١١٤) نقض ١٩٧٠/٥/٢٨ مجموعة أحكام النقض ٢١ - ٢ - ٩٢٣ - ١٤٩ .  
(١١٥) نقض ١٩٧٣/٢/٦ مجموعة أحكام النقض ٢٤ - ١٠ - ١٤٤ - ٢٧ .  
- نقض ١٩٧٣/١٢/٢٩ مجموعة أحكام النقض ٢٤ - ٣ - ١٢٨٨ - ٢٢٨ .

الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ، يعادل ٥٠٪ من الرسوم القضائية الأصلية المقررة على دعوى التعويض .

٥ - انه اذا تم التصالح بين المدعى والمدعى عليه في الجلسة الأولى لنظر دعوى التعويض ، وقبل بدء المرافعة أمام المحكمة المختصة ، فلا يستحق على الدعوى الا ربع الرسم المسدد ( المادة ٢٠ مكررا من القانون ١٩٤٤/٩٠ المضافة بالقانون ١٩٦٤/٦٦ ) .

٦ - انه اذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين ، وأثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفين في محضر الجلسة ، أو أمرت بالحاقه طبقا للمادة ١٠٣ مرافعات - قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدي في الموضوع - فلا يستحق على دعوى التعويض الا نصف الرسوم الثابتة او النسبية . وتحسب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الطلب ، ما لم يتجاوز المتصالح عليه بالكامل ، أي تحصل الرسوم على قيمة الطلب أو قيمة المتصالح عليه أيهما أكبر .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أي استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند انتهائها صلحا ، مشروط بالألا يسبق اثبات المحكمة لهذا الصلح حكم قطعي فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدي في الموضوع » (١١٦) .

اذا تضمنت دعوى التعويض طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد ، مثل مطالبة العامل المفصول بأجره ومكافأة نهاية خدمته والتعويض عن فصله التعسفي من العمل ، هـذه الطلبات جميعها ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد العمل ، ومن ثم يكون تقدير رسوئها جميعا باعتبار قيمتها جملة .

اما اذا تضمنت دعوى التعويض المرفوعة من العامل المفصول السالفة ، طلبا آخرًا ناشئًا عن سبب قانوني مختلف غير عقد العمل - كأن يطلب التعويض عن اتهامه الكيدي بالتبديد المنبئ يستند الى سبب مغاير ،

هو العمل غير المشروع - ففي هذه الحالة تقدر قيمة هذا الطلب باعتبار قيمته على حدة ، وفقا للمادة ١/٣٨ مرافعات .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الأجر ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جميعها طلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد العمل . وطلب التعويض عن الاتهام الكيدي يستند الى سبب مغاير هو العمل غير المشروع ، فتقدر قيمة الدعوى به وفقا للمادة ٣٨ من قانون المرافعات باعتبار قيمته وحده . كما أن تقديرها في الاستئناف يخضع لذات الأساس طبقا للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن قيمة طلب التعويض من الاتهام الكيدي هو ٢٠٠ ج٠م ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في خصوص هذا الطلب ، استنادا الى صدوره انتهائيا طبقا للمادة ٤٧ من قانون المرافعات لعدم تحاوز قيمته مائتين وخمسين جنيها ، فانه لا يكون قد خالف القانون (١١٧) ، » .

### (٤٥) ميعاد رفع دعوى التعويض :

تنص المادة ١٧٢ مدنى على أنه :

- « (١) تسقط بالتقادم دعوى التعويض ، الناشئة عن العمل غير المشروع ، بانقضاء ثلاث سنوات ، من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر ، وبالشخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى ، فى كل حال ، بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع .
- (٢) على أنه اذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة فى الفقرة السابقة ، فان دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية » .

القاعدة العامة أن المشرع لا يتدخل بتحديد مواعيد معينة لرفع الدعاوى ، وبالتالي تظل هذه المواعيد مفتوحة أمام المدعين كيفما يشاءون ، ما لم تسقط الحقوق ذاتها التى تحميها تلك الدعاوى . والاستثناء أن المشرع قد يتدخل بتحديد ميعاد معين لرفع دعوى معينة لاعتبارات معينة ، والا سقط

الحق في رفعها ، مثل دعوى الشفعة التي يشترط رفعها في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ( المادتان ٩٤٢ و ٩٤٣ مدني ) .  
ويقتضى ذلك ، استعراض دعاوى التعويض الوارد بشأنها مواعيد خاصة .  
وبالتالي تقادمها ، ويكون مفهوما ان ما عداها يخضع لاطلاق القاعدة العامة .

## (٤٦) تقادم دعوى التعويض :

(١) تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع  
بانقضاء ٣ سنوات من يوم العلم بالضرر والمسئول عنه  
او ١٥ سنة على وقوع العمل غير المشروع :

وتخضع دعوى التعويض عن العمل غير المشروع للاستثناء الخاص .  
بتحديد ميعاد معين لرفعها ، وذلك على التفصيل الآتي :

١ - انه يجب رفع دعوى التعويض خلال ثلاث سنوات ، من اليوم الذي يعلم فيه الضرر بأمرين مجتمعين معا : الأول : يوم علم المضرور بالضرر الحادث ، والثاني : يوم علم المضرور بالمسئول عن هذا الضرر .  
ولا يغني العلم بأحدهما عن الآخر ، والا سقط الحق في رفعها بالتقادم .  
وتقضى المحكمة في هذه الحالة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني .  
( المادة ١١٥ مرافعات ) .

٢ - انه يجب رفع دعوى التعويض خلال خمس عشرة سنة ، من يوم وقوع العمل غير المشروع ، سواء علم أو لم يعلم المضرر بالأمرين المذكورين أحدهما أو كليهما .  
والا سقط الحق في رفعها بالتقادم . وتقضى المحكمة في هذه الحالة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني ( المادة ١١٥ مرافعات ) .

٣ - انه اذا كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية ما زالت قائمة ولم تنقض بعد ، فان دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية ، دون الاعتداد بالمواعيد السابقة .

## - تطبيقات عملية في دعوى التعويض عن العمل غير المشروع :

١ - التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني يسرى  
على العمل الشخصي وعمل الغير والعمل الناشئ عن الأشياء :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« عقد المشرع لمصادر الالتزام فصولاً خمسة ، حيث خصص الفصل الثالث منها للمصدر الثالث من مصادر الالتزام ، جاعلاً عنوانه العمل غير المشروع ، ثم قسم هذا الفصل الى ثلاثة فروع ، رصد الفرع الأول منها للمسئولية عن الأعمال الشخصية ، والفرع الثاني للمسئولية عن عمل الغير ، والفرع الثالث للمسئولية عن الأشياء . مما مفاده ان احكام العمل غير المشروع تنطبق على أنواع المسئولية الثلاث .

واذ تحدث المشرع عن تقادم دعوى المسئولية المدنية ، فقد أورد نص المادة ١٧٢ من القانون المدني عاماً منبسطاً على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل عن المشروع بصفة عامة . واللفظ متى ورد عاماً ، ولم يرقم الدليل على تخصيصه ، وجب عمله على عمومته ، واثبات حكمه قطعاً لجميع أفرادها . ومن ثم تقادم دعوى المسئولية عن العمل الشخصي ودعوى المسئولية عن الأشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول قانوناً عنه . ولا يؤثر فى ذلك كون المسئولية الأولى تقوم على خطأ ثابت ، وكون الثانية تقوم على خطأ مفترض لا يقبل اثبات العكس ، اذ أن كليهما مصدره الفعل غير المشروع ، الذى تترتب عليه المسئولية ، والتى لا يتأثر نقادم دعواها بطريقة اثبات الخطأ فيها .

ولا وجه للتحدى بمرور نص المادة ١٧٢ فى موضعها من مواد المسئولية عن الأعمال الشخصية ، لقول بقصره على تقادم دعوى تلك المسئولية ، اذ أن الثابت من الأعمال التحضيرية أن المشرع حين عرض لاحكام العمل غير المشروع ، عرض لها فى قسمين رئيسيين أفرد أولهما للمسئولية عن الأعمال الشخصية مضمناً اياه القواعد العامة للمسئولية ومنها التقادم ، وأفرد ثانيهما لأحوال المسئولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء ، ولا مراء فى أن القواعد العامة تنطبق على جميع أنواع المسئولية (١١٨) .

٢ - القيود المفروضة على النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية .

لا تمس بحق المجنى عليه فى طلب التعويض

أمام المحاكم المدنية ، ما لم يسقط هذا الحق بالتقادم :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« النص فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية على أنه .....  
توفى المادة ٢٧٢ من القانون المدني على أنه ..... يدل على أن اشتراط

تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص ، في الفترة المحددة :  
بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها - ومن بينها  
جريمتا السب والقذف - هو في حقيقته مجرد قيد ورد على حرية النيابة  
العامة في استعمال الدعوى الجنائية . يترتب على تخلفه عدم قبول الدعوى  
الجنائية التي ترفع عن هذه الجرائم ، والدعوى المدنية المرفوعة بالتبع لها  
أمام المحاكم الجنائية ، دون المساس بحق المجنى عليه في طلب التعويض  
عنها أمام المحاكم المدنية ، التي لا تسقط الا بانقضاء ثلاث سنوات ، من اليوم  
الذي يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث وبشخص من أحدثه . فاذا لم يعلم  
بذلك ، فانها تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير  
المشروع (١١٩) .

**٣ - المناط في بدء سريان مدة التقادم  
هو العلم بيوم وقوع الضرر والمسئول عنه  
لا يوم تحديد قيمته بصفة نهائية :**

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« تنص المادة ١٧٢/١ من القانون المدني على أنه « تسقط بالتقادم  
دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، بانقضاء ثلاث سنوات ،  
من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه .  
وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع  
العمل غير المشروع » .

مما مفاده أن المناط في بدء سريان مدة التقادم طبقا لهذه المادة ،  
هو علم المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه ، لا باليوم الذي تحدث  
فيه قيمة الضرر بصفة نهائية (١٢٠) .

**٤ - المراد بالعلم لبدا التقادم في المادة ١٧٢ مدني  
هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر والمسئول عنه  
لا وجه لافتران نزول المضرور عن حقه  
وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني :**

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

---

(١١٩) نقض ١٩٨٣/٣/٢٤ مجموعة أحكام النقض ٣٤ - ١ - ٧٤٦ - ١٥٨ .  
(١٢٠) نقض ١٩٧٦/١٢/١٤ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ٢ - ١٧٤١ - ٣٢٠ .  
- نقض ١٩٨٣/١/٢٣ مجموعة أحكام النقض ٣٤ - ١ - ٢٨٢ - ٦٤ .

«: المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص علم المضرور بالضرر يحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، هو من المسائل المتعلقة بالواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، متى كان استخلاصه سائفا ، ومن شأنه أن يؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم . وأن التقادم المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني ، لا يبدأ الا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط فيه المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه ، باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ، ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على المسئول ، مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضي مدة التقادم .»

ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور ، وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني ، الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه (١٢١) .

#### هـ - علم المضرور بالعامّة المستديمة التي تخلفت لديه

لا يثبت الا بتقرير القومسيون الطبي

لا من تاريخ صدور الحكم النهائي :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المراد بالعلم لبدء سريان التقادم الثلاثي ، المقررة بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني ، هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه ، باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ، ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون ارادته ، مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضي مدة التقادم .»

لما كان ذلك ، فان مدة التقادم سائلة الذكر ، لا تبدأ الا من التاريخ

(١٢١) نقض: ١٩٨١/١١/٢٦ - مجموعة أحكام النقض: ٤٢ - ٢٦١١ - ٢٨٤ .

- نقض ١٩٧٥/٥/٢٠ مجموعة أحكام النقض: ٤٦ - ١٨٠٤ - ١٩٤٤ .

- نقض ١٩٧٦/٦/١ مجموعة أحكام النقض: ٤٧ - ١٢٤٧ - ٢٢٨ .

- نقض ١٩٧٨/٦/٥ مجموعة أحكام النقض: ٢٩ - ١ - ١٤٠١ - ٢٧١ .

- نقض ١٩٨٣/١/٢٢ مجموعة أحكام النقض: ٣٤ - ٢ - ٣٨٢ - ١٦٤٢ .

- نقض ١٩٨٤/٥/٢٩ طعن ٥١/٢٧٦ ق .

- نقض ١٩٨٥/١/١٧ طعن ٥٢/١٦٥٥ ق .

- نقض ١٩٨٦/٣/٢٧ طعن ٥١/٢٠٦٦ ق .

- نقض ١٩٨٧/١٢/٣ طعن ٥٢/٥٠ ق .

الذى يتحقق فيه علم الضرر الذى يطلب بتكملة التعويض عنه .  
ولا محل للاحتجاج فى هذا الخصوص ، بما تنص عليه المادة ١٧٠ من القانون  
المدنى من أن القاضى يقدر مدى التعويض ، عن الضرر الذى لحق المضرور  
طبقا لأحكام المادتين ٢٣١ و ٢٢٢ مراعىا فى ذلك الظروف الملابسة . فان لم  
يتيسر له وقت الحكم ، أن يعين مدى التعويض تعيينا نهائيا ، فله أن يحتفظ  
للمضرور بالحق فى أن يطالب خلال مدة معينة بأعادة النظر فى التقدير .

ذلك أن هذه المادة لا شأن لها بسقوط دعوى التعويض الناشئة عن  
العمل غير المشروع ، وانما هى تتحدث عن تحقق الضرر ، ووضعت المعايير  
الخاصة بتقدير القاضى ، لمدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور .  
واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وانتهى الى أن علم المطعون عليه  
بالعاهة المستديمة التى خلفت لديه عن أصابته ، لم يثبت الا بتقرير  
القومسيون الطبى المؤرخ ١٩٦٧/٥/٩ ، واحتسب مدة الثلاث السنوات من  
هذا التاريخ ، لا من تاريخ صدور الحكم النهائى الصادر من محكمة الجنج ،  
بالتعويض المؤقت المحكوم به للمطعون عليه ، فانه لا يكون قد اخطأ فى تطبيق  
القانون « (١٢٢) » .

#### ٦ - التقادم الثلاثى لدعوى التعويض ( ١٧٢ مدنى )

لا يبدأ الا من تاريخ علم المضرور يقينيا

عبء اثبات هذا العلم يقع على عاتق المتمسك بالتقادم :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« لما كان التقادم الثلاثى لدعوى التعويض ، الناشئة عن العمل غير  
المشروع - وعلى ما جرى به نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى - لا يبدأ  
الا من تاريخ علم المضرور علما يقينيا بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه ،  
وكان عبء اثبات هذا العلم ، يقع على عاتق المتمسك بهذا التقادم ،  
وهو ما لا يكفى فى ثبوته مجرد علم المضرور بوقوع العمل غير المشروع ،  
وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم دليله ، ومن  
ثم فلا يقبل تعييبها فيما ردت به عليه . »

لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم لدى محكمة الموضوع ، دليلا على  
العلم اليقيسى للمطعون ضدهما بشخص المسئول عن الضرر ، حتى يبدأ به  
سريان مدة التقادم الثلاثى ، فان النعنى بهذا السبب على ما أقام عليه الحكم

المطعون فيه قضاءه ، برفض الدفع بالتقادم الثلاثي ، يكون - أيا كان وجه الرأي فيه - غير منتج (١٢٣) .

٧ - استخلاص علم الضرور من المسائل المتعلقة بالواقع  
الا أن محكمة النقض تبسط رقابتها  
متى كانت الأسباب لا تؤدي عقلا للنتيجة :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لئن كان استخلاص علم الضرور بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه ، من المسائل المتعلقة بالواقع ، والتي يستقل بها قاضي الموضوع الا أن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها ، متى كانت الأسباب التي بني عليها الحكم المطعون فيه ، ليس من شأنها أن تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهى اليها ، أو لا تصلح ردا عليه (١٢٤) » .

٨ - سقوط الحق في مطالبة سائق السيارة ( التابع )  
ينبنى عليه سقوطه بالنسبة لمالك السيارة ( المتبوع ) :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مسئولية مالك السيارة التي أحدثت الضرر ، هي مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه قائد السيارة - المطعون ضده الأول - وموداها أن يكون مالك السيارة كفيلا متضامنا لقائد السيارة ، في أداء التعويض الذي يحكم به عليه » .

ولما كان مما لا يجوز أن يسوى في الحكم بين الكفيل المتضامن ، لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يجعله مدينا أصليا ، بل يبقى التزامه تبعيا ، فينقضى حتما بانقضاء التزام المدين ، ولو كان ذلك بالتقادم الذي وقف سريانه بالنسبة للكفيل .

واذ كان الحكم المطعون فيه ، قد قضى على سند صحيح من القانون ، بسقوط الحق في مطالبة قائد السيارة مرتكب الحادث بالتعويض بالتقادم ،

---

(١٢٣) نقض ١٦٨٥/٢/١٧ طعن ٥١/١٦٥٥ ق .

- نقض ١٦٨٧/١٢/٣ طعن ٥٤/٥٠ ق .

(١٢٤) نقض ١٦٨٧/١٢/٣ طعن ٥٤/٥٠ ق .

- نقض ١٦٧٦/٦/١ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ١٢٤٧ - ٢٣٨ .

وهو المدين الأصلي ، بما ينبني عليه حتما وبطريق اللزوم بالنسبة لمالك السيارة - باعتباره كفيلا متضامنا - فإنه لا جدوى من بحث تمثيل المطعون ضدهما الثاني والثالث بشخصيهما للشركة مالكة السيارة من عدمه ، لأن التزام هذه الشركة انقضى تبعا لانقضاء التزام المدين الأصلي المطعون ضده الأول (١٢٥) ، .

#### ٩ - مطالبة المتدخل لنفسه بحق ذاتي يجعله تدخله هجوميا يسرى عليه ما يسرى على الدعوى من أحكام ومنها سقوط الحق بالتقادم :

ونقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« نطابق التدخل الانضمامي - على ما يبين من المادة ١٢٦ مرافعات - مقصور على أن يبدى المتدخل ما يراه من أوجه الدفاع لتأييد طلب الخصم الذي تدخل إلى جانبه ، دون أن يطلب القضاء لنفسه بحق ما . فإن طلب المتدخل الحكم لنفسه بحق ذاته ، يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة ، فإن تدخله - على هذا النحو - تدخلا هجوميا ، يجري عليه ما يجري على الدعوى من أحكام ، ومن بينها سقوط الحق في اقامتها في الأحوال التي ينص عليها القانون . والعبرة في وصف نوع التدخل هي بحقيقة تكييفه القانوني ، لا بالوصف الذي يسبغه عليه الخصوم . »

اذ كان ذلك ، وكانت الدعوى قد رفعت ابتداء من المطعون ضده الأول ، على الطاعن والمطعون ضده الثالث ، بطلب الزامهما بأن يدفعوا له متضامين تعويضا عن وفاة ابنه ، وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، تدخلت المطعون ضدها الثانية - والدلة المجنى عليه - في الخصومة ، وطلب الاثنان الحكم لهما على المتبوع (الطاعن) والتابع (المطعون ضده الثالث) - على وجه التضامن بينهما بالتعويض - سالف الذكر . فإن التدخل تكون قد طلبت لنفسها بحق ذاتي ، هو نصف مبلغ التعويض المطلوب ، في مواجهة أطراف الخصومة الأصليين ، ويكون هذا التدخل - بحسب ما استقرت عليه الطلبات في الدعوى - تدخلا هجوميا يسرى عليه ما يسرى على الدعوى نفسها من أحكام .

واذ كيف الحكم المطعون فيه ، بأنه تدخل انضمامي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، بما ترتب عليه أن حجبت المحكمة نفسها ، عن

بحث ما أيداه البطاعن من دفاع جوهرى ، بشأن سقوط حق المتدخلية فى المطالبة بالتعويض ، بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم الجنائى نهائيا (١٢٦) ، .

١٠ - الأثر الكاشف للحكم بىطلان العقد يزيد العقد فى خصوص التزامات طرفيه التعاقدية منذ إبرامه ، لكن لا أثر له فى خصوص سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذى أدى للحكم بالبطلان :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان الأثر الكاشف للحكم بىطلان العقد ، الذى يرتد بهذا البطلان الى يوم صدور ذلك العقد ، وان كان يزيل العقد فى خصوص التزامات طرفيه التعاقدية منذ إبرامه ، الا أنه لا أثر لذلك فى خصوص بدء سريان التقادم دعوى التعويض ، عن العمل غير المشروع الذى أدى للحكم بهذا البطلان ، لأن العبرة فى بدء سريان هذا التقادم ، ليست بافتراض وقوع الضرر وعلم المضرور به والمسئول عنه منذ إبرام العقد ، قياسا على ذلك الأثر الكاشف للحكم بالبطلان ، بل ان العبرة فى ذلك - وعلى ما جرى به نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى - هى بوقوع الضرر فعلا وبالعلم الحقيقى به وبالمسئول عنه ، وهو ما لا يتحقق بالفعل الا يوم صدور ذلك الحكم .

واذ عول الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - فى رفض الدفع بالتقادم ، الى احتسابه بدءا من تاريخ صدور الحكم بىطلان عقد شراء المطعون ضده الأرض ، وهو يوم ١/٦/١٩٨٠ ، ورتب على ذلك قضاءه بالتعويض ، فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو شابه قصور مبطل ، ويكون النعى عليه على غير أساس (١٢٧) ، .

١١ - مطالبة الزوج بالتعويض عن الضرر الأدبى لوفاة شقيقه ثم وفاته هو وقضاء المحكمة الجنائية باعتباره تاركا لدعواه المدنية . القضاء بالتسرك لا يمس الحق المرفوع عنه الدعوى ، ولا يمنع من رفع الدعوى به من جديد :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

(١٢٦) نص ١٩٧٦/٣/١٥ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ٦٤٦ - ١٢٦ .

(١٢٧) نقض ١٨٧/٣/٢٦ طعن ١٨٣٢/٥٣ ق .

« إذ كان الثابت أن المرحوم ٠٠٠٠ زوج المطعون ضدها الثالثة ، كان قد طالب بالتعويض عن الضرر الأدبي ، الذي لحقه بوفاة شقيقه المجنى عليه ، في اللجنة رقم ١٣٤٣ لسنة ١٩٦٧. روض الفرج ، أبان نظرها أمام المحكمة الجنائية ، فانه اذ توفي بعد ذلك ، انتقل حقه في التعويض الى ورثته ، وضمنهم زوجته المذكورة ، دون أن ينال منه قضاء المحكمة الجنائية باعتماره تاركاً لدعواه المدنية . »

ذلك أن المورث قد تمسك بحقه في التعويض قبل وفاته ، والقضاء بالترك - بصريح نص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات سواء السابق أو الحالي - لا يمس الحق المرفوع به الدعوى ولا يمنع من رفع الدعوى به من جديد (١٢٨) . »

**١٢ - الحكم بالتعويض المؤقت يحيط بالمسؤولية التقصيرية في مختلف عناصرها وله حججته بين الخصوم ، مما يسوغ استبدال التقادم الطويل بالتقادم القصير :**

وققول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدني - فيما نص عليه فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة ، اذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى - تستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين ، متى عززه حكم يثبت ، ويكون له من قوة الأمر المقضى فيه ما يحسنه . »

واذ كان الحكم بالتعويض المؤقت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وان لم يحدد الضرر في مده ، يعرض للمسؤولية التقصيرية بما يثبتها ، ولدين التعويض بما يرسيه ، غير معين المقدار ، مما يرتبط بالمنطوق أو ثبوت ارتباط ، فتمتد اليه قوة الأمر المقضى . ومتى توافرت لأصل الدين هذه القوة ، فهي بظاهر النص حسبه في استبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير ، ولو لم يكن قابلاً بعد للتنفيذ الجبري . »

وليس يسوغ في صحيح النظر أن يقتصر الدين الذي أرساه الحكم ، على ما جرى به المنطوق رمزا ودلالة عليه ، بل يمتد الى كل ما يتسع له محله من عناصر تقديره ، ولو بدعوى لاحقة لا يرفعها المضرور بدين غير

الدين ، بل يرفعها بذات الدين يستكملة بتعيين مقداره ، فهي بهذه المثابة فرع من أصل تخضع لما يخضع له ، ويتقادم بما يتقادم به ، ومدته خمس عشرة سنة (١٢٩) .

### ١٣ - إذا لم يعلم المضرور ومحدثه

فالدعوى تسقط بمضي ١٥ سنة من العمل غير المشروع .  
وإذا استتبع العمل الضار قيام دعوى جنائية بجانب المدنية فالمدنية لا تسقط الا بسقوط الجنائية ( ٢/١٧٢ ) .  
وإذا كانت الجنائية تسقط بمدة أطول  
سرت هذه المدة في شأن سقوط المدنية :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد نص المادة ١٧٢ من القانون المدني ، أن دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، تسقط بانقضاء ثلاث سنوات ، من اليوم الذي يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث وشخص محدثه . فإذا لم يعلم بذلك ، فإن تلك الدعوى تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة ، على وقوع العمل غير المشروع .

وإذا علم المضرور بالضرر ومحدثه ، وكان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب الدعوى المدنية ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية . فإذا كانت الدعوى الجنائية تسقط بمدة أطول ، سرت هذه المدة في شأن سقوط الدعوى المدنية .

وإذا كانت مدة تقادم دعوى التعويض قد بدأت في السريان ، من التيسوم الذي علم فيه المضرور بحادث الضرر والشخص المسئول عنه ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الجاني ، ولم يشأ المضرور أن يطالب بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية ، فإن مدة التقادم في هذه الحالة تقف بحكم القانون طوال مدة المحاكمة الجنائية ، ولا يعود التقادم الثلاثي الى السريان الا عند صدور الحكم الجنائي بإدانة الجاني ، أو عند انتهاء المحاكمة لأي سبب آخر . ويكون للمضرور بعد ذلك - وقبل أن تكتمل مدة التقادم الثلاثي أن يرفع دعواه المدنية بالتعويض أمام المحاكم المدنية .

(١٢٩) نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ٤ - ٢٣٩٨ - ٤٣٧ .

- نقض ١٩٧٩/٢/٢٨ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ١ - ٦٤١ - ١٢٠ .

- نقض ١٩٧٩/١/٣١ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ١ - ٤٥٥ - ٨٧ .

واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بأن الدعوى المطروحة متعلقة بجنائية اختلاس فهي - على إطلاقها - تسقط بعشر سنوات من تاريخ وقوع تلك الجناية ، ورتب على ذلك رفض الدفع بالتقادم وانقضاء التعويض ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (١٣٠) ، .

١٤ - عدم رفع الضرر دعوى التعويض في الميعاد  
لا يعيبه استناده لإعلان الدعوى من آخرين في الميعاد ،  
لأن الالتزام بالتعويض يقبل التجزئة بين مستحقيه :  
وتقوم محكمة النقض في هذا الصدد :

« دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر ، وبالشخص المسئول عنه ، عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني ، ويقف سريان مدة التقادم أثناء محاكمة المسئول جنائياً ، الى أن يصدر في الدعوى الجنائية حكم نهائي في موضوعها ، سواء من محكمة الجنايات أو من محكمة الجناح المستأنفة ، فعندئذ يعود سريان التقادم .. »

واذ كان الحكم النهائي بإدانة المطعون ضده الأول ، قد صدر من محكمة الجناح المستأنفة بتاريخ ١٩٦٢/٦/٧ ، ولم يرفع الطاعن دعواه للمطالبة بالتعويض خلال السنوات الثلاث التالية ، فلا يعيبه استناده لإعلان رفع الدعوى من آخرين في الميعاد في ١٩٦٥/٦/٦ ، كما يستفاد من الشهادة المقدمة بحافظته ، وهو ما أشارت اليه محكمة أول درجة في أسبابها ، لأن الالتزام بالتعويض يقبل التجزئة بين مستحقيه (١٣١) ، .

(٢) تقادم دعوى التعويض عن عقد العمل  
بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد :

تنص المادة ٦٩٨ مدني على أنه :

« (١) تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، بانقضاء .. »

١٣٠) نقض ١٩٧٥/٥/٢٥ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ١ - ١٠٦٨ - ٢٠٣ .

- نقض ١٩٧٥/٦/١٧ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ١ - ١٢٢١ - ٢٣٣ .

- نقض ١٩٧٥/١١/٤ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ٢ - ١٣٥٩ - ٢٥٩ .

- نقض ١٩٨٥/٢/١٧ طعن ٥٠/٩٦٢ ق .

١٣١) نقض ١٩٧٧/١٢/١٤ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ٢ - ١٧٩٨ - ٣٠٧ .

سنة ، تبدأ من وقت انتهاء العقد ، الا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المئوية في جملة الايراد ، فان المدة فيها لا تبدأ الا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل الى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد .

(٢) ولا يسرى هذا التقادم الخاص ، على الدعوى المتعلقة بانتهاك حرمة الأسرار التجارية أو بتنفيذ نصوص عقد العمل ، التي ترمى الى ضمان احترام هذه الأسرار .

ويبين من هذه المادة أن دعوى التعويض الناشئة عن عقد العمل تتقادم بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مؤدى نص المادتين ٦٩٨/٣٨٨ من القانون المدني ، أن الدعاوى الناشئة عن عقد العمل تسقط بالتقادم ، بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ، الا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المئوية في جملة الايراد ، فان المدة فيها تبدأ من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل الى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد (١٣٢) » .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« دعوى التعويض عن اخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجور ، هي من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، وتخضع لحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدني ، ولا محل للتحدي في هذا الخصوص بمدة تقادم العمل غير المشروع ، لأن المادة ٦٩٨ سالفة الذكر ، تعتبر استثناء من نص المادة ١٧٢ من القانون المدني ، التي تقضى بأن تتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بمضي ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه المضرور بالضرر ومحدثه ، أو بمضي خمسة عشر عاماً من يوم وقوع العمل غير المشروع (١٣٣) » .

---

(١٣٢) نقض ١٩٨٥/١/٢١ طعن ٤٧/٣٠٨ ق .

(١٣٣) نقض ١٩٧٢/١/١٩ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ١ - ٦٧ - ١٢ .

(٣) تقادم دعوى التعويض عن إصابات العمل  
بانقضاء خمس سنوات من تاريخ الإصابة :

تنص المادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي ١٩٧٥/٧٩ (١٣٤) على أنه :

« (١) مع مراعاة حكم الفقرة الأولى من المادة (٢٥) (١٣٥) يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون ، فى ميعاد أقصاه خمس سنوات ، من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق ، والا انقضى الحق فى المطالبة بها . »

(٢) وتعتبر المطالبة -بأى من المبالغ المتقدمة ، شاملة للمطالبة بباقي المبالغ المستحقة ، وينقطع سريان الميعاد المشار اليه ، بالنسبة الى المستحقين جميعاً ، اذا تقدم أحدهم بطلب فى الموعد المحدد . »

(٣) ويجوز لمدير عام الهيئة المختصة أو من ينيبه ، أن يتجاوز عن الإخلال بالميعاد المشار اليه فى الفقرة الأولى ، اذا كان ذلك ناشئاً عن أسباب تبرره ، وفى هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق . »

(٤) ويتوقف إداء المعاش الذى لا يتم صرفه لمدة سنتين ، على أن يعاد الصرف بالكامل عند تقديم طلب من صاحب الشأن . »

وينبثق من هذه المادة أنه يجب التفرقة بين دعوى التعويض الناشئة عن عقد العمل ، وهذه تتقادم بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد ، على النحو الذى رأيناه فى البند السابق ، وبين دعوى التعويض الناشئة عن إصابات العمل ، فقد كانت تخضع قديماً لأحكام القانون ١٩٥٠/٨٩ بشأن إصابات العمل ، أما الآن فانها تخضع لأحكام قانون التأمين الاجتماعي ١٩٧٥/٧٩ . »

لم يضع المشرع قاعدة خاصة لسقوط الحق فى التعويض عن إصابات العمل ، ولذلك يجب الرجوع فى هذا الشأن الى القاعدة العامة التى تنص على سقوط الحقوق التأمينية بوجه عام المنصوص عليها فى المادة ١٤٠ تأمين

(١٣٤) هذه المادة معدلة بالقانون ١٩٧٧/٢٥ ، ويضل بالتعديل اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١٠

(١٣٥) هذه العبارة مصححة بالقانون ١٩٨٠/٩٣ ، وكانت قبل التصحيح « مع مراعاة

حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥ » .

اجتماعي . فهي نقضى بسقوط الحق في التعويض الاجتماعي ، كحق تأميني . مثل التعويض عن اصابات العمل ، بانقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق ، أي من تاريخ حدوث الإصابة . فإذا لم يقدم العامل المصاب طلب صرف التعويض عن اصابته في موعد غايته خمس سنوات من تاريخ حدوث الإصابة ، سقط حقه في التعويض عنها بالتقادم ، ما لم يقرر مدير عام الهيئة المختصة أو من ينوبه التجاوز في التأخير عن هذا الميعاد وقبول الأعذار المبررة التي يقدمها (١٣٦) . وإذا تقدم أحد المستحقين في هذا التعويض بطلبه ، فإنه يقطع سريان التقادم لمصلحة جميع المستحقين . ولم يشترط القانون شكلا معيناً لهذا الطلب ، بل ان صحيفة الدعوى الموجهة لهيئة التأمينات الاجتماعية للمطالبة بالتعويض عن اصابات العمل يتحقق بها معنى الطلب الكتابي (١٣٧) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني على أنه « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل » ، بانقضاء سنة ، تبدأ من وقت انتهاء العقد . . . يدل على أن المشرع أخضع لهذا التقادم الحول الخاص ، الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقط ، أما التعويض عن اصابات العمل - وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل - فليس ناشئاً عن عقد العمل ، بل هو تعويض قانوني ، رسم الشارع معاله ووضع له معياراً ، يدور ويتحرك مع الأجر والإصابة وما ينجم عنها ، فلا يسرى عليه ذلك التقادم (١٣٨) » .

(١٣٦) الدكتور حسن عبد الرحمن قدوس في « التعويض عن اصابات العمل » ط ١ ص ١٩٨٩ بند ٣٨٨ ص ٤٤٤ .  
المستشار أحمد شوقي المليجي في « الوسيط في التشريعات الاجتماعية » ط ٢ ص ١٩٨٤ ص ١٠٨٥ .

(١٣٧) نقض ١٩٧٤/١٢/٧ مجموعة أحكام النقض ٢٥ - ١٣٦١ - ١٣٢٠ .  
- نقض ١٩٧٩/١١/١٣ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٣ - ٣٠ - ٣٤٣ .  
- نقض ١٩٨١/١/٢٥ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ٢٨٩ - ٦٠ .  
- نقض ١٩٨٤/١/٢٣ طعن ٤٨/١٦٣١ ق .  
(١٣٨) نقض ١٩٧٧/٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ٥٧٨ - ١٠٦ .  
- نقض ١٩٨٧/٦/٣٠ طعن ٥٤/٢٨٢ ق .

(٤) تقادم دعوى التعويض عن اصابة او وفاة  
افراد القوات المسلحة بسبب الخدمة او العمليات الحربية  
بالقضاء ٣ سنوات من تاريخ استحقاقه :

تنص المادة ٩٦ من القرار الجمهوري بالقانون ١٩٦٤/١١٦ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة على أنه :

« (١) كل استحقاق قرره هذا القانون ، لا يطالب بصرفه خلال ثلاث سنوات من تاريخ استحقاقه ، او تاريخ آخر صرف له ، يسقط الحق فيه ، ما لم يثبت أن عدم المطالبة بالصرف كانت لأسباب تبرره . »

(٢) ويجوز لمدير ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة ، التجاوز عن التأخير في المطالبة ، اذا تبين له وجود أسباب تبرره . »

(٣) ويوقف صرف المعاش او المكافاة ، عند مغادرة صاحب المعاش اراضي الجمهورية دون الحصول على اذن من السلطات المختصة . ويجوز أن يعاد اليه بعد عودته للجمهورية ، من تاريخ مراجعته للجهة التي يصرف منها المعاش ، دون صرف متجمد عن مدة غيابية ، وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الأولى (١٣٩) . »

وبين من هذه المادة إن دعوى التعويض عن اصابة او وفاة افراد القوات المسلحة بسبب الخدمة او العمليات الحربية ، انما تقادم بالقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق ، أي من تاريخ حدوث الإصابة او الوفاة ، فإذا لم يقدم المصاب من افراد القوات المسلحة طلب صرف التعويض عن إصابته في موعد غايته ثلاث سنوات من تاريخ حدوث الإصابة او الوفاة ، سقط حقه في التعويض عنها . بالتقادم ، مما لم يقرر بمدير عام ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة التجاوز في التأخير حين هذا الميعاد وقبول الأعذار المبررة التي يقدمها .

ويقتصر التقادم السالف على التعويض المستحق طبقاً للقرار الجمهوري بالقانون ١٩٦٤/١١٦ بشأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ، ولا يتعداها إلى التعويض المستحق طبقاً للقانون المدني ، فلا يحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي

لحقه ، اذ ان هذا الحق يظل مع ذلك قائما وفقا لاحكام القانون المدني ، اذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري ، بشرط ألا يجمع الضرر بين التعويضين .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤- تضمن القواعد التي تنظم المعاشات والتكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة ، عند الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي بسبب الخدمة أو العمليات الحربية ، وهي أحكام يقتصر تطبيقها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ، ولا تتعداها الى التعويض المستحق طبقا لاحكام القانون المدني ، فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه ، اذ ان هذا الحق يظل مع ذلك قائما وفقا لاحكام القانون المدني ، اذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري ، إلا أنه لا يصح للمضرة أن يجمع بين التعويضين » .

« تنص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، على أنه لا يجوز لكافة الجهات القضائية ، النظر في دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لاحكامه ، عندما تكون الإصابة أو الوفاة بسبب الخدمة أو العمليات الحربية (١٤٠) . ومفاد ذلك أن الحظر من نظر دعاوى التعويض الذي نصت عليه المادة المذكورة ، يقتصر على الدعاوى التي تستند الى الحالات المنصوص عليها في ذلك القانون ، ولا يتعداها الى غيرها من دعاوى التعويض ، التي ترفع طبقا لاحكام القانون المدني ، ومن ثم لا يحول هذا النص دون سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني (١٤١) » .

(٥) تقادم دعوى التعويض عن التأمين الاجباري على السيارات بانقضاء ٣ سنوات من وقت حدوث الواقعة :

تنص المادة ٥ من القانون ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أنه :

---

(١٤٠) قضت المحكمة العليا بعدم دستورية هذه المادة في الدعوى ٤/٣ قضائية دستورية بجلسة ١٩٧٤/١/١٩ - الجريدة الرسمية العدد ١٩ في ١٩/٥/١٩٧٤ - النشرة التشريعية العدد الخامس مايو ١٩٧٤ ص ٢٦٥١ -

(١٤١) نقض ١٩٨٢/٦/٢ مجموعة أحكام النقض ٣٣ - ٢ - ٦٤٧ - ١١٤ -

« (١) يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية ، الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية ، تلحق أى شخص من حوادث السيارة ، اذا وقعت فى جمهورية مصر ، وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ (١٤٢) . ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض ، مهما بلغت قيمته . ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه . »

(٢) وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن لتقادم ، المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى . »

وتنص المادة ٧٥٢ مدنى على أنه :

« (١) تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، بانقضاء ثلاث سنوات ، من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى . »  
(٢) ومع ذلك لا تسرى هذه المادة :

( أ ) فى حالة اخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه ، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر ، الا من اليوم الذى علم فيه المؤمن بذلك . »

(ب) فى حالة وقوع الحادث المؤمن منه ، الا من اليوم الذى علم فيه ذور الشأن بوقوعه . »

وبين من هاتين المادتين أن دعوى التعويض عن التأمين الاجبارى على السيارات بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ حدوث الواقعة التى تولدت عنها الدعوى ، أى من تاريخ وقوع الحادث الموجب للتعويض . فاذا لم يطالب المضرور المؤمن ( شركة التأمين ) بالتعويض المستحق له فى موعد غايته ثلاث سنوات من تاريخ حدوث الإصابة أو الوفاة ، سقط حقه فى التعويض عنها بالتقادم ، لأن المضرور انما يستمد حقه المباشر قبل المؤمن ( شركة التأمين ) بموجب نص القانون من ذات العمل غير المشروع الذى أنشأ حقه قبل المؤمن له ( صاحب السيارة ) . وهذا التقادم تسرى فى شأنه القواعد العامة لوقف التقادم وانقطاعه ، طبقا لما أكدته المذكرة الايضاحية للقانون ٦٥٢/١٩٥٥ (١٤٣) . »

(١٤٢) الفى هذا القانون وحل محله قانون المرور الجديد ١٩٧٣/٦٦٠ .

(١٤٣) المستشار الذناصورى والدكتور الشواربى فى المرجع السابق من ٧٣١ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كان حق المضرور قبل المؤمن يتشعب من وقت وقوع الحادث ، الذى ترتبت عليه مسئولية المؤمن له ، مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن ، لأن المضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانونى ، من نفس العمل غير المشروع الذى أنشأ حقه قبل المؤمن له . وبذلك يستطيع المضرور ان يرفع دعواه المباشرة على المؤمن ، من وقت وقوع هذا الفعل الذى تسبب له الضرر ، مما يترتب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت . وهى فى هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، التى لا يبدأ سريان تقادمها الا من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض (١٤٤) » .

كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« لما كان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه اذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية ، الى جانب دعوى التعويض المدنية ، وانفصلت هذه الأخيرة عن الدعوى الجنائية ، بأن اختار المضرور الطريق المدنى دون الطريق الجنائى للمطالبة بالتعويض ، فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية .

فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائى فيها ، فإنه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض بمدتها الأصلية ، على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعا قانونيا فى معنى المادة ٣٨٢/ من القانون المدنى ، يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه فى التعويض ، سواء أجاز للمضرور اختصاص الملتزم بالتعويض أمام المحاكم الجنائية أو لم يجز له القانون ذلك .

ومن ثم يسرى هذا المبدأ على دعوى المضرور المدنية بالتعويض ، قبل المؤمن لديه ، قبل صدور القانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ أو بعد صدوره (١٤٥) .

(١٤٤) نقض ١٩٧٢/٤/٤ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ٢ - ٦٣٥ - ٩٩ .

(١٤٥) ينص القانون ١٩٧٦/٨٥ بتعديل بعض أحكام قانون الاجراءات الجنائية على اضافة

مادة ٢٥٨ مكررا بالنص الآتى :

« (١) يجوز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه ، لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة .

ذلك أن نص المادة المستحدثة بهذا القانون ، قد سوى بين حق المضرور في اقامة دعواه بالتعويض أمام المحاكم الجنائية ، سواء قبل التسبب في الضرر أو المسئول عن الحقوق المدنية أو المؤمن لديه ، دون أن ينقض مبدأ وقف التقادم خلال مدة المحاكمة الجنائية ، اذا اختار المضرور الطريق أمام المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض (١٤٦) ، .

**(٦) تقادم دعوى التعويض عن نزع الملكية  
بانقضاء ١٥ سنة من تاريخ الاستحقاق :**

تنص المادة الأولى من القانون ١٩٥٤/٥٧٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة على أنه :

« يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة والتعويض عنه ، وفقاً لأحكام القانون » .

وتنص المادة ٣٧٤ مدني على أنه :

« يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة ، فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون ، وفيما عدا الاستثناءات التالية » .

ويبين من هاتين المادتين أن دعوى التعويض عن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين تتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق ، أي من تاريخ حدوث نزع الملكية الموجب للتعويض . فإذا لم يطالب المنزوع ملكيته بالتعويض المستحق له في موعد غايته خمس عشرة سنة من تاريخ نزع ملكيته سواء للمنفعة العامة أو التحسين ، سقط حقه في التعويض عنه بالتقادم .

ذلك أن مصدر التزام الجهة نازعة الملكية للمنفعة العامة أو التحسين بتعويض المالك المنزوع ملكيته ليس هو العمل غير المشروع ، حتى تخضع المطالبة بالتعويض عنه للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني ، وإنما مصدر الالتزام بالتعويض هنا هو القانون ، وبالتالي تخضع المطالبة به لأحكام قانون نزع الملكية ، فيستحق المالك جميع

---

« أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية » .

(٢) وتسرى على المؤمن لديه ، جميع الأحكام الخاصة بالمسئول عن الحق المدنية ، المنصوص

عليها في هذا القانون .» .

(١٤٦) نقض ١٩٨٣/٥/١٧ مجموعة أحكام النقض ٣٤ - ٢ - ١٢١٠ - ٢٤٤ .

ما يرتبه ذلك القانون من حقوق بما في ذلك الحق في تعويض يعادل الثمن ومن ثم فلا تسقط المطالبة به الا بانقضاء خمس عشرة سنة عملا بالمادة ٣٧٤ من القانون المدني . .

وتقول محكمة النض في هذا الصدد :

« الملكية الخاصة مصونة بحكم الدساتير المتعاقبة - فلا تنزع الا للمنفعة العامة ، ومقابل تعويض عادل- وفقا للقانون ( المادة الخامسة من الدستور المؤقت الصادر في ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور ١٩٦٤ ، والمادة ٣٤ من دستور ١٩٧١ ) . وقد نصت المادة ٨٠٥ من القانون المدني على أنه « لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه ، الا في الأحوال التي يقررها القانون ، وبالطريقة التي يرسمها . ويكون ذلك مقابل تعويض عادل » . ونصت المادة الأولى من القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن « يجرى نزاع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة والتعويض عنه ، وفقا لأحكام هذا القانون » . . . .

ومؤدى هذا - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون مصدر التزام الجهة نازعة الملكية بتعويض الملاك هو القانون ، وليس العمل غير المشروع ، وذلك سواء التزمت تلك الجهة الاجراءات التي رسمها قانون نزاع الملكية أو التفتت عنها ، اذ أن نزاع الملكية دون اتخاذ الاجراءات الاجراءات القانونية ، يؤدي الى الاستيلاء على ملك صاحب الشأن ، ونقل حيازته للدولة ، التي تخصصه للمنفعة العامة ، فيتفق في غايته مع نزاع الملكية باتخاذ اجراءاته القانونية .

ومن ثم يستحق ذوو الشأن جميع ما يرتبه قانون نزاع الملكية من حقوق ، بما في ذلك الحق في تعويض يعادل الثمن ، ولا تخضع المطالبة به للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني ، وإنما يتقادم بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق عملا بالمادة ٣٧٤ من القانون المذكور (١٤٧) .

**(٧) دعوى المطالبة بقيمة العقار المقتصب لا تقادم**  
**ولكن المقتصب يستطيع دفعها بتملك العقار بالتقادم المكتسب :**

---

(١٤٧) نقض ١٩٧٧/٤/٢٧ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ١٠٦٧ - ١٨٣ .  
- نقض ١٩٧٦/١/٨٤ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ٢١٧ - ٥٣ .

- وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« دعوى الاستحقاق التي يرفعها المالك لاسترداد ملكه من غاصبه ، لا تسقط بالتقادم ، لكون حق الملكية حقا دائما . لا يسقط بعدم الاستعمال . ومطالبة المالك بقيمة العقد محل الغصب : تعتبر مطالبة بالزام المدين الغاصب بتنفيذ التزامه بالرد بطريق التعويض ، في حالة تبطل التنفيذ عينا ، ذلك أن التنفيذ الخيئي هو الأصل ، ولا يستعاض عنه بالتعويض النقدي ، الا اذا استحال التنفيذ العيني » .

لما كان ذلك ، فإن دعوى المطالبة بقيمة العقار موضوع الغصب ، لا تسقط بالتقادم ، وان كان الغاصب يستطيع أن يدفعها بتملك العقار بالتقادم المكسب (١٤٨) .

#### (٨) تقادم دعوى التعويض عن البيع الجبري الخطأ بانقضاء ثلاث سنوات باعتباره عملا غير مشروع :

ونقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان اصرار الطاعنة - مصلحة الضرائب - على بيع منقولات وعناصر المحل التجاري موضوع النزاع بالمزاد العلني ، يعتبر عملا غير مشروع ، يترتب عليه إلحاق الضرر بالمطعون ضدهما الأولين بصفتهم ، ومن ثم تبدأ مدة تقادم حقهما في المطالبة بتعويض هذا الضرر من تاريخ رسو المزاد على المطعون ضده الثالث بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٠ .

وكان المطعون ضدهما الأولان لم يرفعا الدعوى الحالية بالمطالبة الا في ١٨/١١/١٩٦٥ ، فان الدفع المبني من الطاعنة يستقوط حقهما فيه بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني يكون في محله (١٤٩) » .

#### (٩) تقادم دعوى التعويض عن مغالطة أمناء المخازن بانقضاء ١٥ سنة باعتباره اخلافا بالتزام قانوني :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« متى كاثبت الطاعنة - هيئة النقل العام لمدينة الاسكندرية -

(١٤٨) نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ٨٢٩ - ٢٤٥ .

(١٤٩) نقض ١٩٧٦/٥/٢٦ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ١١٨٨ - ٢٢٦ .

قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن أساس مسئولية المطعون عليه - قائد سيارة الهيئة - هو اخلال بالالتزامات التي تفرضها عليه وظيفته ، وهي التزامات ناشئة عن انقانون مباشرة .

وكان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني ، هو تقادم استثنائي ، خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، فلا يسرى على الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون ، وإنما يسرى في شأن هذه الالتزامات التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ، ما لم يوجد نص خاص يقضي بتقادم آخر .

وإذ لم يرد بنصوص القانون ما يجيز تطبيق نص المادة ١٧٢ المشار إليها ، بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة أمناء المخازن وأرباب العهد ، للواجبات المفروضة عليهم بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات التي تبناها القانون المذكور ، فإن هذه الدعوى لا تسقط الا بالتقادم العادي .

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، ونسب دعوى التعويض المرفوعة من الطاعنة - ضد قائد سيارتها عن التلفيات التي أحدثتها بالسيارة نتيجة خطئه - الى العمل غير المشروع ، فأجرى عليها التقادم الاستثنائي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ سالفة الذكر ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١٥٠) ، .

#### (١٠) تقادم دعوى التعويض المرفوعة من الحكومة ضد موظفيها وعمالها لاخلالهم بواجباتهم الوظيفية بانقضاء ١٥ سنة باعتبارها اخلافا بالتزام قانوني .

المقرر قانونا أن علاقة موظفي وعمال الحكومة بالدولة هي رابطة قانونية ، تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها بشأن الوظيفة . وأن واجباتهم الوظيفية تحكمها قواعد أساسية عامة ، تقسم على وجوب أداء الواجب الوظيفي المنوط بهم بعناية ودقة الرجل الحريص . وهذه القواعد الأساسية قد ترد في القانون مع ضوابطها ، وقد يخلو منها القانون ، دون أن يؤثر ذلك في وجوب التزام الموظف بها . ويعتبر مصدر التزام الموظف

بتلك القواعد وهو القانون مباشرة . وقد قنن المشرع هذه القواعد وحدد واجبات الموظفين والأعمال المحظورة عليهم ( الفصل العاشر من الباب الثاني من القانون ١٩٧٨/٤٧ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ) ، ولذلك فإن إخلال موظفي وعمال الحكومة بواجباتهم الوظيفية ، لا يستوجب مسئوليتهم المدنية طبقاً للقواعد العامة وبالتالي سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني ، إذ أنه تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، وإنما تتقادم دعوى التعويض المرفوعة من الحكومة ضدهم بالتقادم العادي ، أي بانقضاء ١٥ سنة ، باعتبارها إخلالاً بالتزام قانوني (١٥١) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« علاقة الدولة بالعاملين فيها هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رابطة قانونية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن ، وواجبات هؤلاء العاملين تضبطها قواعد أساسية عامة ، تقوم على وجوب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الحريص المتبصر وبدقته . وهذه القواعد الأساسية قد ترد في القانون مع ضوابطها ، وقد يخلو القانون منها ، دون أن يؤثر ذلك في وجوب التزام العاملين بالدولة بتلك القواعد التي يعتبر القانون هو المصدر المباشر لالتزامهم بها ، ويترتب على إخلالهم بتلك الالتزامات التي يفرضها عليهم عملهم بالدولة - إذا ما أضروا بها - مسئوليتهم عن تعويضها مسئولية مدنية - مصدرها القانون طبقاً للقواعد العامة ، وبغير حاجة إلى نص خاص يقرر ذلك » .

« التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني ، هو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن العمل غير المشروع ، فلا يسرى على الالتزامات التي تنشأ من القانون مباشرة ، وإنما يخضع تقادمها لقواعد التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من ذلك القانون ، ما لم يوجد نص خاص يقضي بتقادم آخر (١٥٢) » .

(١٥١) المستشار الدناصوري والدكتور الشواربي في المرجع السابق ص ٩٠٥ .

(١٥٢) نقض ١٩٧٣/١٢/١١ مجموعة أحكام النقض ٢٤ - ٣ - ١٢٤٣ - ٢١٦ .

- نقض ١٩٧١/٤/٢٠ مجموعة أحكام النقض ٢٢ - ٢ - ٤٩٥ - ٧٦ .

- نقض ١٩٦٩/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض ٢٠ - ٢ - ٩١٤ - ١٤٦ .

(١١) تقادم دعوى التعويض المرفوعة من شركات القطاع العام  
ضد موظفيها وعمالها لاخلالهم بواجباتهم الوظيفية  
بانقضاء ١٥ سنة باعتبارها اخلا لا بالتزام قانوني.

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« جرى قضاء هذه المحكمة على أن مؤدى نص المادة الأولى من نظام  
موظفي وعمال الشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨  
سنة ١٩٦١ ، والمادة الأولى من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس  
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ ، والمادة الرابعة من القرار الأول والمادة  
الثانية من القرار الثانى ، والفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، ان  
علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة فى ظل هذه النظم  
المتعاقبة ، هى علاقة تعاقدية لا تنظيمية ، يحكمها قانون عقد العمل ولائحة  
العاملين بالشركات باعتبارها جزءا متما لعهـد العمل . »

واذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن المطعون ضده  
كان يعمل مديرا اداريا وعضوا بمجلس ادارة الشركة الطاعنة ، وقت  
وقوع الفعل المطلوب التعويض عنه ، وكانت واجبات هؤلاء العاملين ، فيما  
نص عليه قانون العمل واللائحة ، توجب أداء العمل المنوط بهم بعناية  
الشخص الأمين ، دون مخالفة للتعليمات الادارية .

ويترتب على اخلالهم بتلك الالتزامات ، اذا ما اضرروا بصاحب العمل ،  
مسئوليتهم عن تعويضه ، مسئولية مصدرها عقد العمل ، مستكملا بقانون  
العمل واللائحة .

فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط دعوى الطاعنة - بمطالبة المطعون  
ضده بالتعويض - بالتقادم الثلاثى اعمالا لحكم المادة ١٧٢ من القانون  
المدنى ، يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه (١٥٣) .

(١٢) تقادم دعوى التعويض عن القرارات الادارية الخاطئة  
بانقضاء ١٥ سنة باعتبارها تصرفات قانونية :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« النص فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى ، على سقوط دعوى التعويض

الناشئة عن الفعل غير المشروع، بأنقضاء ثلاث سنوات، من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه، هو نص استثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم، وقد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام في القانون المدني، وهو العمل غير المشروع، بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة للحقوق الناشئة عن مصادر أخرى، إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك.

لما كان ذلك، وكانت علاقة رجال القضاء والنيابة بوزارة العدل، هي علاقة تنظيمية مضدتها القانون، وكانت مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن، لا تنسب إلى الفعل غير المشروع، وإنما تنسب إلى المصدر الخاص وهو القانون، باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية، ولا تسقط مساءلة الإدارة عنها عن طريق التعويض إلا بالتقادم العادي، ويكون الدفع بتقادم الحق في المطالبة بثلاث سنوات في غير محله (١٥٤).

## (٤٧) وقف تقادم دعوى التعويض :

- ١ - إذا كان الفعل غير المشروع - الذي نشأ عنه اتلاف السيارة، والذي يستند إليه المضرور في دعوى التعويض - قد نشأ عنه جريمة قتل المورث بطريق الخطأ ورفعت عنه الدعوى الجنائية، فإن تقادم دعوى التعويض يقف ولا يعود إلا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه، أن الفعل غير المشروع، الذي نشأ عنه اتلاف السيارة، والذي يستند إليه الطاعن في دعوى التعويض الحالية، قد نشأ عنه في ذاته جريمة قتل مورثها بطريق الخطأ، ورفعت عنها الدعوى الجنائية على مقارفتها تابع المطعون عليه.

فإن سريان التقادم بالنسبة للدعوى الحالية يقف، طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية، ولا يعود التقادم إلى السريان، إلا منته صدوره

الحكم الجنائي النهائي ، أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر (١٥٥) ،

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مؤدى نص المادة ١٧٢ من القانون المدني ، أنه إذا كان العمل الضار ، يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية .

فاذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية - بحكم القانون أو باختيار المضرور - فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية . فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصور حكم نهائي فيها بإدانة الجاني ، أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر .

فانه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية وهي ثلاث سنوات ، على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا ، في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني ، يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض (١٥٦) » .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« النص في المادة ١٧٢ من القانون المدني على أنه : « ١ - تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . ٢ - على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المقررة في الفقرة السابقة ، فإن دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية » . وفي الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من ذات القانون على أنه « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع ، يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ، ولو كان المانع أدبيا . » . يدل على أنه إذا كان العمل غير المشروع ، يستتبع قيام دعوى جنائية ،

---

(١٥٥) نقض ١٩٧٥/١/٢٣ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ١ - ٢٣٣ - ٥٣ .

... نقض ١٩٨١/١١/٢٦ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ٢ - ٢١١١ - ٣٨٤ .

(١٥٦) نقض ١٩٨١/١١/١٧ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ٢ - ٢٠٤٤ - ٣٧٠ .

... نقض ١٩٨١/٤/١ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ١٠٢٣ - ١٨٩ .

... نقض ١٩٨٥/١١/١٩ طعن ٥١/٨٩١ ق .

... نقض ١٩٨٦/١٢/١٦ طعن ٥٥/٢١٨٩ ق .

الى جانب دعوى التعويض المدنية ، فان الدعوى المدنية لا تسقط الا بشروط الدعوى الجنائية . فاذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية ، فان سريان التقادم بالنسبة للمضروب يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية . فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها ، بإدانة الجاني ، أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر ، فانه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية ، وذلك على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة ، مانعا قانونيا في معنى المادة ١/٣٨٢ من قانون البيان ، الذي يتعذر معه على المضروب المطالبة بحقه في التعويض .

ولا يغير من ذلك ، قيام الدعوى المدنية على أساس المسؤولية الشيئية الخطأ فيها مفترض . ذلك أن حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية ، لا يقتصر على ركن الخطأ وحده ، وإنما تشمل - على مقتضى المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية و ١٠٢ من قانون الاثبات ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما فصل فيه الحكم فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله . وفي خصوص هذه الدعوى ، فان وفاة المورث نتيجة صدمه بسيارة الطاعنة ، هو أساس مشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية (١٥٧) .

٢ - نشوء دعوى التعويض عن عقد الوديعة  
ورفض الدفع بالتقادم ، لأن سريانه كان موقوفا طيلة المدة  
التي استغرقها الفصل في النزاع حول قيام عقد الوديعة  
يجعل النعم عليه في غير محله :

ونقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كانت الدعوى الحالية قد رفعت في ١٦/٦/١٩٦٦ ، لمطالبة الطاعن بالتعويض عن الغاء ترخيص السيارة - المملوكة للمطعون عليه الاول - المودعة لديه ، اذ ساء لوحاتها المدنية الى المطعون عليه الثاني ، وتمكن بذلك من الغاء الرخص . كما أن امتناعه عن رد السيارة واستمراره في حبسها ، أدى الى الحيلولة دون التقدم بها الى قلم المرور ، لاعادة الترخيص لتسييرها واستغلالها ، ومن ثم فان الدعوى بهذه الصورة تكون ناشئة عن عقد

**الوديعة ، لأن مسؤولية الوديع تنشأ عن التزامه قانوناً برد الوديعة عينه للمودع متى طلب منه ذلك .**

ولما كان الحكم المطعون فيه ، قد أقام قضاءه برفض الدفع بالتقادم ، بناء على ما انتهى إليه ، من أن التقادم قد وقف سرياناً طيلة المدة التي استغرقها الفصل في النزاع بين الطرفين في الدعوى الأولى ، حول قيام عقد الوديعة ، وحق الطاعن في حبس السيارة المودعة لديه ، والذي لم يحسم نهائياً الا في ١٩٦٦/٢/٢٦ . وكان ما استخلصه الحكم — من قيام مانع لوقف التقادم في الدعوى الحالية — سائفاً ويكفى لحمله ، واذ قدمت صحيفة الدعوى الى قلم المحضرين في ١٩٦٦/٦/١٦ ، أي قبل انقضاء مدة التقادم ، فان النعي يكون في غير محله (١٥٨) .

**٣ - اذا كان اتهام طالب التعويض وقيام الدعوى الجنائية ضده لا يعتبر مانعاً يتعذر معه رفع دعواه بطلب الأجر والتعويض عن فصله بغير مبرر ، فانه لا يصلح أيضاً سبباً لوقف التقادم وفقاً للقواعد العامة :**

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كان اتهام المطعون ضده ، وقيام الدعوى الجنائية قبله ، وتقديره للمحاكمة بشأن هذا الاتهام ، لا يعتبر مانعاً يتعذر معه رفع دعواه ، بطلب الأجر والتعويض عن فصله بغير مبرر ، وبالتالي لا يصلح هو أيضاً سبباً لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقاً للقواعد العامة في القانون . »

وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن المطعون ضده فصل من عمله ، لدى الطاعنة في ١٩٦٧/١٢/١٩ ، بينما أقام دعواه الحالية بالمطالبة بالأجر والتعويض من التصل بغير مبرر في ١٩٧٠/١/٥ . بعد انقضاء سنة بدءاً من وقت انتهاء عقد العمل ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم ، كنص الميادة ٦٩٨ من القانون المدني ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١٥٩) . »

---

(١٥٨) نقض ١٩٧٧/٦/٧ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ١٣٧٨ - ٢٣٩ .

(١٥٩) نقض ١٩٧٧/١٢/٣١ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ٢ - ١٩٢٥ - ٣٣١ .

- نقض ١٩٦٧/٣/١ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ٢ - ٥٢٥ - ٨٠ .

#### ٤ - تقدير قيام المانع الموقوف لسريان التقادم موكول امره الى محكمة الموضوع :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق ، والذي يعتبر سببا لوقف سريان التقادم ، طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني ، هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع بغير معقب ، متى كان ذلك مبنيا على أسباب سائغة . »

واذ كان الحكم المطعون فيه ، قد أسس ما ارتآه من وقف - تقادم دعوى التعويض عن الاعتقال دون سبب - في الفترة من تاريخ الافراج عن المطعون عليه في ١٩٦٦/٦/١ ، حتى ثورة التصحيح في ١٩٧١/٥/١٥ ، على أسباب سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . وكان الذي قرره الحكم لا يقوم على علم قضائه الشخصي ، بل يقوم على الظروف العامة المعروفة للجميع ، عما كانت تجتازه البلاد والشعب في الفترة السابقة على ثورة التصحيح في ١٩٧١/٥/١٥ ، فان النعي يكون على غير أساس (١٦٠) ، . .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

اذ كان الحكم المطعون فيه ، بعد أن استخلص أن التقادم بالنسبة لدعوى المطعون عليه - بالتعويض للقبض عليه وحبسه بغير حق - قد وقف سريانه حتى تاريخ ثورة التصحيح في ١٩٧١/٥/١٥ ، وأن عودته للسريان - لا تكون الا من هذا التاريخ - واذ لم تكن مدة التقادم قد اكتملت ، في تاريخ نفاذ الدستور في ١٩٧١/٩/١١ ، فلا تسقط تلك الدعوى بالتقادم اعمالا لنص المادة ٥٧ منه (١٦١) ، .

#### (٤٨) انقطاع تقادم دعوى التعويض :

١ - دعوى المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفي

تسقط بانقضاء سنة من انتهاء العقد

باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . .

هذه المدة يرد عليها الوقف والانقطاع ،

رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع التقادم

(١٦٠) نقض ١٩٧٩/٢/١٥ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ١ - ٥٣٩ - ١٠٣٠ :

- نقض ١٩٧٧/٦/٧ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ١٣٧٨ - ٢٣٩ .

- نقض ١٩٨١/٤/١ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ١٠٢٣ - ١٨٩ .

(١٦١) نقض ١٩٧٩/٢/١٥ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ١ - ٥٣٩ - ١٠٣ :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« النص في المادتين ٦٩٨ ، ٣٨٣ من القانون المدني يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن دعوى المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفي تسقط بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ، باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، وأن رفع دعوى التعويض أمام محكمة غير مختصة يقطع مدة التقادم (١٦٢) » .

٢ - المطالبة بالتعويض أثناء نظر طلب وقف قرار الفصل  
هذه المطالبة تقطع مدة السنة المحددة لسقوط الدعوى .  
عدم قبول دعوى وقف قرار الفصل ،  
لا يمنع من أن ينتج الطلب الاحتياطي بالتعويض  
لآثره في قطع التقادم منذ إبدائه :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« إذا كان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع ، أنه طالب بالتعويض عن فصله ، أمام محكمة بنها للأمور المستعجلة بجلسة ١٩٧١/٤/٢٨ ، أثناء نظر طلب وقف قرار الفصل المطروح على تلك المحكمة ، وأن هذه المطالبة تقطع مدة السنة التي حجبها القانون لسقوط دعواه والتي لم تكن قد اكتملت بعد .. وكان قضاء محكمة الأمور المستعجلة بعدم قبول دعوى وقف قرار الفصل ، لا يمنع من أن ينتج الطلب الاحتياطي بالتعويض المبني أمامها لآثره في قطع التقادم منذ إبدائه » .

وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، ورتب على ذلك أن الطلب الاحتياطي بالتعويض أمام محكمة الأمور المستعجلة لا يقطع التقادم ، فإنه يكون قد خالف القانون . وقد حجب ذلك عن تحقيق دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، مما يكون معه فضلا عن مخالفة القانون قاصر التسبيب (١٦٣) ، » .

٣ - المطالبة القضائية بجزء من الحق تعتبر  
قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي هذا الحق  
ما دامت المطالبة الجزئية تدل ببلاتها على قصد صاحب الحق ،  
وكان الحقان غير متغايران بل يجمعهما مصدر واحد ،  
مثال المطالبة بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت  
تدل على قصد التمسك بكامل الحق في التعويض :

(١٦٢) نقض ١٩٨٠/١/١ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ١ - ٦٦ - ١٦ .

(١٦٣) نقض ١٩٨٠/١/١ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ١ - ٦٦ - ١٦ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المطالبة القضائية بجزء من الحق ، تعتبر قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي هذا الحق ، ما دام أن هذه المطالبة الجزئية ، تدل في ذاتها على قصد صاحب الحق في التمسك بكامل حقه ، وكان الحقان غير متغايرين ، بل يجمعهما في ذلك مصدر واحد » .

واذ كان المطعون ضدها الأولى ، قد أقامت الدعوى بطلب التزام المطعون ضده الثاني والطاعن متضامنين ، بأن يدفع لها مبلغ ٥١ جنيه ، على سبيل التعويض المؤقت ، وحكم لها بطلباتها ، فإن هذه المطالبة الجزئية - وقد دلت على قصد المطعون ضدها المذكورة في التمسك بكامل حقه في التعويض - يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة الى طلب التعويض الكامل ، ذلك أنه لا تغاير في الحقي لاتحاد مصدرهما (١٦٤) ، » .

#### ٤ - المطالبة القضائية القاطعة للتقادم يجب أن يتوافر فيها

- معنى الطلب الجازم بالحق المراد اقتضاؤه .
- صحيفة الدعوى المرفوعة بالحق ،
- لا تعتبر قاطعة للتقادم إلا في هذا الحق وتوابعه .
- إذا تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما ،
- فالطلب بأحدهما لا يكون قاطعا للتقادم بالنسبة للآخر :
- صحيفة الغاء البروتستات
- لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض إذا اقتضرت
- على احتفاظ الطاعن لنفسه بالحق في المطالبة بالتعويض :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم ، بالحق الذي يراد اقتضاؤه ، ولهذا فلا تملك صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة للتقادم ، إلا في خصوص هذا الحق ، وما التحقق به من توابعه ، مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه ، فإن تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما ، فالطلب بالحاصل بأحدهما ، لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر » .

(١٦٤) نقض ١٩٧٧/٦/٨ مجموعة أحكام النقض ٢٨٠ - ١ - ١٤١٣ - ٢٤٣ .

- نقض ١٩٥٩/١٢/١٠ مجموعة أحكام النقض ١٠ - ٣ - ٧٥٦ .

لما كان ذلك ، وكانت صحيفة دعوى البغاء البروتستانت ، لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض ، اذ اكتفى الطاعن فيها ، بأن يحتفظ لنفسه بالحق فى مطالبية المطعون عليهما بالتعويض ، عما أصابه من توقيع هذه البروتستانت ، وكان هذا التعويض لا يعتبر من توابع طلب الغاء البروتستانت ، الذى كان مطلوباً فى الدعوى السابقة بالمعنى السالف تحديده ، اذ أنه لا يجب بوجوبه ولا يسقط بسقوطه . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون (١٦٥) ، .

#### ٥ - صحيفة دعوى استرداد الأشياء المحجوزة

لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض

- لأن التعويض لا يعتبر من توابع طلب الملكية والاسترداد .
- هذه الدعوى لا تقطع سريان التقادم بالنسبة للتعويض :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذا كانت صحيفة الدعوى التى رفعها المطعون ضدهما الأولان بصفتهم ، للحكم بأحقيتهم للأشياء المحجوز عليها واستردادها ، لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض ، الذى يطالبان به فى دعواهما الحالية . وكان هذا التعويض لا يعتبر من توابع طلب الملكية والاسترداد ، الذى كان مطلوباً فى الدعوى السابقة ، بالمعنى السالف تحديده ، اذ أنه لا يجب بوجوبه ولا يسقط بسقوطه ، بل ان التعويض لا يجب الا بسقوط طلب الاسترداد ، فان تلك الدعوى لا يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة الى طلب التعويض (١٦٦) ، » .

#### ٦ - الدعوى المستعجلة بإيقاف قرار الفصل

لا تقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق

لأنها اجراءات وقتية عاجلة

- يصدر قاضى الأمور المستعجلة الحكم فيها بإجراء وقتى
- بما لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فصلاً فيه :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذ كان رفع المطعون ضده دعواه المستعجلة ، بإيقاف قرار فصله

(١٦٥) نقض ١٩٧٦/١٢/١٤ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ٢ - ١٧٤١ - ٣٢٠ .

(١٦٦) نقض ١٩٧٦/٥/٢٦ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ٦ - ١١٨٨ - ٢٢٦ .

- وعلى ما جرى به قضياء هذه المحكمة - لا يقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق ، لأن ما يطالب به المصالحات برب العيمل في تلك الدعوى ، إنما هي إجراءات وقتية عاجلة ، يصدر قاضي الأمور المستعجلة الحكم فيها بإجراء وقتي ، وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ( حالياً المادة ٦٦ من القانون ١٣٧/١٩٨١ ) ، بما لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فصلاً فيه .

ولما كانت الدعوى الحالية ، المقامة من المطعون ضده ، بطلب الأجر والتعويض عن الفصل بغير مبرر ، لا تعتبر استمراراً للإجراءات السابقة ، بشأن طلب وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها ، فإن رفع الدعوى المستعجلة لا يمنع من رفع دعوى الموضوع ، التي لا يترتب على رفعها في هذه الحالة سقوط الطلب المستعجل (١٦٧) .

#### ٧ - رفع دعوى تعويض أولى

والقضاء بوقفها حتى يصبح الحكم الجنائي نهائياً .  
رفع دعوى تعويض ثانية دون إشارة للأولى .  
مدخل فيها خصمين جديدين وبمقدار تعويض مخالف ،  
لا تريب على المحكمة إذا وصفت الثانية بأنها دعوى جديدة  
ولم ترتب أثراً على رفع الأولى  
بالنسبة لقطع التقادم الثلاثي في الثانية :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« إذ كان الثابت من مدونات الحكم ، أن المطعون ضده الأول بعد أن رفع الدعوى رقم ٠٠٠ مدني كلي الاسكندرية ، وقضى فيها بجلسة ١٩٧٣/٣/٦ بوقفها ، حتى يصير الحكم الجنائي نهائياً .

أقام الدعوى رقم ٠٠٠ مدني كلي الاسكندرية بصحيفة جديدة ، لم يشر فيها الى الدعوى الأولى ، ويقرر معافاة مستقل . فانها وان اتفقت مع الدعوى السابقة في موضوعها - وهو تعويض رافعها عن قتل ابنته بخطأ الطاعنة الثانية - التي قضى بإدانتها عنه ، الا أنه أدخل في الدعوى الأخيرة خصمين آخرين ، هما الطاعن الأول والمطعون ضدها الثانية ، وطالب بتعويض يخالف في مقداره التعويض السابق طلبه في الدعوى الأولى .

ومن ثم فلا تشريب على الحكم المطعون فيه ، ان هو أنزل على الدعوى الأخيرة الوصف القانوني الصحيح ، بأنها دعوى جديدة ، وليست تجديدًا للدعوى الأولى الموقوفة ونهج في ذلك نهجا مغايرا لقضاء الحكم المستأنف ، بما لمحكمة الاستئناف من سلطة مراقبة الحكم المذكور ، من حيث سلامة التطبيق القانوني لواقعة النزاع المطروحة عليها ، نتيجة لرفع الاستئناف ، وفهم الواقع في الدعوى واعطائها تكييفها القانوني الصحيح .

واذ لم يرتب الحكم المطعون فيه ، اثرا على رفع الدعوى الأولى ، بالنسبة لقطع التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني ، في دعوى التعويض الثانية ، وبالتالي فلم ير مجالا للفصل في دفاع الطاعنين . أمام محكمة الاستئناف - بانقضاء الخصومة في الدعوى الأولى بمضي المدة اعمالا للمادة ٩٤٠ من قانون المرافعات ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون (١٦٨) ، .

٨ - دعوى التعويض عن الضرر الشخصي المباشر تختلف عن  
دعوى التعويض عن الضرر الموروث موضوعا وسببا ،  
وان انتظمتا معا في دعوى واحدة ،  
لا تفقد كل منهما استقلالها .

رفض الدفع بالسقوط في الثانية تأسيسا على أن الأولى قطعت  
التقادم خطيا .

لاختلاف الأولى في موضوعها واطرافها عن الثانية :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات ، من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، عملا بالمادة ١٧٢ مدني . وأن التقادم يوقف أثناء محاكمة المسئول جنائيا ، الى أن يصدر في الدعوى الجنائية حكم نهائي في موضوعها . »

ومن المقرر أيضا - في قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم ، أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق المطالب به ، بحيث لا تعد صحيفة الدعوى بحق ما قاطعة للتقادم ، الا في خصوص هذا الحق ، وبالنسبة لنفس الخصم . ذلك أن الأصل في الاجراء

القاطع للتقادم ، أن يكون متعلقا بالحق المراد اقتضاؤه ، بحيث اذا تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما ، فإن الطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا للتقادم بالنسبة الى الحق الآخر .

كما أن الأصل في الآثار التي تترتب قانونا على اجراءات التقاضى ، أنها نسبية بين أطراف الدعوى بصفاتهم التي اتخذوها ، بحيث لا يتعدى الأثر المترتب على رفع الدعوى فى قطع التقادم ، كلا من طرفيها أى من رفعها ومن رفعت عليه .

وكان من المقرر أيضا ، أن الحق فى التعويض يقبل التجزئة من مستحقه (١٦٩) ، وأن دعوى التعويض عن الضرر الشخصى المباشر (١٧٠) ، تختلف عن دعوى التعويض عن الضرر الموروث موضوعا وسببا (١٧١) ، وإن انتظمتا معا فى دعوى واحدة ، لا تفقد كل منهما استقلالها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد أقام قضاءه برفض الدفع المبذول من الطاعنة بالسقوط ، على أن الدعوى رقم ٢٨١٣ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى اسكندرية المقامة من آخرين ... ضد الهيئة الطاعنة ، بطلب التعويض عن أضرار شخصية أصابتهما ، قد قطعت التقادم ، فى حين أن هذه الدعوى ( عن الضرر الشخصى ) ، تختلف فى موضوعها وأطرافها عن الدعوى الحالية ( عن الضرر الموروث ) ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، بما يقتضى نقضه (١٧٢) ، .

٩ - التعويض الموروث مستحق للمورث عن ضرر أصابه وتعلق الحق فيه بتركته وآل لورثته بوفاته .  
والتعويض المادى والأدبى مستحق للورثة عن ضرر حاق بأنفسهم نتيجة فقدان مورثهم وتعلق الحق فيه بأشخاصهم .  
المطالبة بالثانى لا تقطع التقادم فى الأولى :

(١٦٩) راجع رقم ٣ ص ١٢٨ .

(١٧٠) الضرر الشخصى المباشر يتمثل فيما يصيب الشعور والاحساس الشخصى من حزن

وأسى ولوعة ، من جرم فقدان المجنى عليه .

(١٧١) الضرر الموروث يتمثل يصيب المجنى عليه فى اللحظات الأخيرة من عمره ، من

آلام مبرحة نتيجة الاجهاز عليه والتعجيل بوفاته وحرمانه من حق الحياة أغل ما أنعم الله به على الانسان .

(١٧٢) نقض ١٩٨٤/١١/٦ طعن ٧٦٢/٤ ق .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن ، في التأمين الاجبارى عن حوادث السيارات ، تخضع للتقادم الثلاثى المنصوص عليه بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى ، وأن مدة الثلاث سنوات المقررة لهذا التقادم ، يبدأ سريانها من وقت وقوع الفعل المسبب للضرر » .

وأن مدة هذا انتقادم تطف طوال مدة المحاكمة الجنائية ، ويعود سريان هذه المدة بصدد الحكم الجنائى النهائى أو انتهاء المحاكمة . فاذا انقضت الدعوى الجنائية بسبب آخر ، فانه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية ، وهى ثلاث سنوات ، على أساس أن رفع الدعوى يكون على هذه الحالة مانعا قانونيا فى معنى المادة ١٦/٣٨٢ من القانون المدنى ، يتعذر معه على المضرور المطالبة بالحق فى التعويض .

وأنه يشترط فى المطالبة القضائية التى تقطع التقادم المسقط ، أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد اقتضاؤه . ولا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة له ، الا فى خصوص هذا الحق وما التحقق به من توابعه ، مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه . فان تباير الحقائق أو اختلافها فى المصدر أو الخصوم ، فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا . لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر .

واذا كان التعويض الموروث ، انما هو تعويض مستحق للمورث عن ضرر أصابه ، وتعلق الحق فيه بتركته ، وآل الى ورثته بوفاته . بينما التعويض المادى والأدبى ، هو ثمن ضرر حاق بالورثة أنفسهم ، نتيجة فقدان مورثهم ، وتعلق الحق فيه بأشخاصهم ، فان المطالبة به لا تقطع التقادم بالنسبة لذلك التعويض (١٧٣) .

١٠ - حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم .  
للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر أحد أسباب الانقطاع  
إذا طالعتها أوراق الدعوى لقيام أسبابه :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« حسب المحكمة أن يدفع أمامها بالتقادم ، حتى يتعين عليها - وعلى

كما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة ،  
بما يعترضها من انقطاع • إذ أن حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة  
«التقادم ، مما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع •

ومن ثم يكون للمحكمة - ولو من تلقاء نفسها - أن تقرر بانقطاع  
«التقادم ، إذا طاعتها أوراق الدعوى لقيام أسبابه (١٧٤) • -

---

(١٧٤) نقض ١٩٧٥/٦/١٧ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ١ - ١٢٢١ - ٢٢٣ •  
- نقض ١٩٦٤/١٢/٣ مجموعة أحكام النقض ١٥ - ٣ - ١١٠٦ - ١٦٢ •



الفصل الثاني

أنواع المسؤولية الموجبة للتقويض



## (٤٩) تمهيد :

قلنا أن المرحلة الأولى من مراحل دعوى التعويض هي اجراءات رفع الدعوى . وتشمل هذه المرحلة أربع خطوات تتسلسل حسب منطق الأمور، وهي : تجهيز مستندات الدعوى ، تحرير صحيفة الدعوى، المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، ورسوم ميعاد رفع الدعوى .

أما المرحلة الثانية من مراحل دعوى التعويض ، فهي أنواع المسؤولية الموجبة للتعويض . وهي : المسؤولية العقدية (responsabilité contractuelle) ( المواد ٢١٥ - ٢٢٢ مدني ) ، والمسؤولية التقصيرية (responsabilité delictuelle) ، بصورها سواء عن الأعمال الشخصية ( المواد ١٦٢ - ١٧٢ مدني ) ، أو عن عمل الغير ( المواد ١٧٣ - ١٧٥ مدني ) ، أو عن الأشياء بمعناها الواسع وحالاتها الثلاث ، سواء عن حارس الحيوان ( المادة ١٧٦ مدني ) ، أو عن حارس البناء ( المادة ١٧٧ مدني ) ، أو عن حارس الشيء ( المادة ١٧٨ مدني ) .

ولن نتناول دراسة كل نوع من أنواع المسؤولية الموجبة للتعويض بطريقة أكاديمية على النحو المتبع في كتب الفقه ، لان مجال مثل هذه الدراسة ليس في هذا الكتاب ، الذي يركز كل الجهد على الناحية العملية في المرافعات ، ومراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن بالنقض . ولذلك سوف نتناول هذا النواحي الفقهية بايجاز ، ثم نتوسع في التطبيقات العملية الخاصة بكل نوع أو صورة أو حالة من المسؤولية في نطاق دعوى التعويض .

وعلى ذلك نقسم هذا الفصل الى مبحثين على النحو الآتي :

**المبحث الأول : المسؤولية العقدية .**

**المبحث الثاني : المسؤولية التقصيرية .**



## المبحث الأول المسئولية العقدية

### (٥٠) تمهيد :

يعرف الفقه المسئولية العقدية (responsabilité contractuelle) بأنها جزاء عدم تنفيذ العقد . فالأصل هو وجوب استيفاء العيني للعقد ، اذا كان ذلك ممكنا وطبىه الدائن (المواد ١٦٩ - ٢٠٣ مدنى ) . مثال ذلك : ان يكون محل الالتزام مبلغا من النقود وهو ممكن دائما ، أو نقل حق عيني يستطيع قهر المدين عليه بدعوى صحة التعاقد .

ولكن يحدث فى بعض الأحيان أن يكون التنفيذ العيني للالتزام من الأمور غير الممكنة ، مثال ذلك : أن يكون محل الالتزام تسليم شىء هلك ، أو القيام بعمل من الضرورى القيام المدين به طواعية ، أو امتناع عن عمل سبق وقوعه . كذلك قد يكون التنفيذ العيني للالتزام من الأمور الممكنة ، لكن لا يطلبه الدائن ولا يعرضه المدين . فى هذه الأحوال لا يبقى الا التنفيذ بمقابل ، أى الرجوع بالتعويض على أساس المسئولية العقدية .

والأصل فى القانون المصرى أن مجرد عدم التنفيذ العيني للعقد ، لا يستتبع قيام المسئولية العقدية بصورة تلقائية ، بل يشترط أن يكون عدم التنفيذ راجعا الى فعل المدين أى الى خطئه . ولذلك لا تقوم المسئولية العقدية الا بتوافر أركانها الثلاثة وهى : الخطأ فى جانب المدين ، والضرر الذى يلحق الدائن ، وعلاقة السببية التى ترجع هذا الضرر الى الخطأ .

وكما قلنا لن نتناول دراسة المسئولية العقدية هنا بطريقة أكاديمية على النحو المتبع فى كتب الفقه ، لان مجال هذه الدراسة ليس فى هذا الكتاب ، الذى يركز كل الجهد على الناحية العملية فى المرافعات ، ومراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن بالنقض ، ولذلك سوف نعرض بإيجاز لنقطتين هما : شروط تحقق المسئولية ، وأركان المسئولية ، ثم نتوسع فى التطبيقات العملية الخاصة بالمسئولية العقدية ودعوى التعويض .

### (٥١) شروط تحقق المسؤولية :

عرفنا المسؤولية العقدية بأنها جزء ، عدم تنفيذ العقد ، أى جزء عدم التنفيذ العيني وهذا التعريف الموجز يحقق المسؤولية بشرطين أساسيين :

الأول : وجود عقد صحيح ينشئ التزاما بين الطرفين المتعاقدين ، أى بين المسئول والمضروب . والثانى : عدم تنفيذ هذا الالتزام بحيث يترتب عليه الضرر المؤدى للمسئولية الموجبة للتعويض .

#### فالشرط الأول : هو وجود عقد صحيح بين المسئول والمضروب :

الشرط الأول من شروط تحقق المسؤولية العقدية هو وجود عقد صحيح بين المسئول والمضروب . وهذا الشرط بدیهى . لأن المسؤولية العقدية لا توجد الا بوجود العقد ، الذى يتم بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن ادارتين متطابقتين ، بغرض ترتيب أثر قانونى ، هو انشاء التزام أو نقله أو تعديله أو زواله ( المادة ٨٩ مدنى ) .

ويؤدى البحث حول وجود العقد ، الى التعرض للعلاقات المجانية . والمثال التقليدى فى هذا الصدد هو النقل المجانى ، فطالما أن النقل بدون أجر فلا يوجد عقد . ولكن هذه القاعدة ليست مطلقة ، فالتبرع قد يكون عقدا ملزما ، والمقابل قد يكون شيئا آخر غير الأجر النقدي ، ومن ثم يكون العقد معاوضة .

ولا يكفى لقيام المسؤولية العقدية وجود العقد ، بل يجب أن يكون العقد صحيحا . لأنه اذا قضى بإبطال العقد زال وانعدم وجوده القانونى .

ويؤدى البحث حول صحة العقد ، الى التعرض للعقد الباطل بطلانا مطلقا ، والعقد الباطل بطلانا نسبيا . فالعقد الأول يكون مخالفا لنص فى القانون أو للنظام العام أو للآداب ( المادة ١٣٥ مدنى ) ، ويترتب عليه اهدار كل أثر للتعاقد بأثر رجعى ، فيعاد المتعاقدان الى الحالة التى كانا عليها قبل العقد . (المادة ١٤٢ مدنى) ، وبالتالى حرمان المضروب من التمسك بالمسئولية العقدية ، ولا يكون أمامه الا المسؤولية التقصيرية . أما العقد الثانى فيكون صحيحا منتجا لآثاره . والمثال التقليدى فى هذا الصدد هو العقد المشوب بنقص أهلية أحد المتعاقدين ، ولمن تفررت القابلية للإبطال لمصلحته ، أن يطالب بتنفيذ العقد ، وله أن يرجع على الطرف الآخر بالمسئولية العقدية عند عدم التنفيذ .

## والشرط الثانى : عدم تنفيذ الالتزام بحيث يترتب عليه الضرر المؤدى للمسئولية الموجبة للتعويض :

الشرط الثانى من شروط تحقق المسئولية العقدية هو عدم تنفيذ الالتزام الناشئ عن العقد ، بحيث يترتب عليه الضرر المؤدى للمسئولية الموجبة للتعويض . ذلك أننا قلنا أن المسئولية العقدية لا توجد الا بوجود العقد . فاذا تم تكوين العقد ، ثم أخل أحد المتعاقدين بالتزامه الناشئ عن التعاقد ، وترتب على هذا الإخلال ضرر للمتعاقد الآخر ، تحققت مسئوليته العقدية .

أما فى المدة السابقة على تكوين العقد ، فلا تقوم المسئولية العقدية فيها وإنما تكون المسئولية تقصيرية . والمثال التقليدى فى هذا الصدد هو مرحلة المفاوضات التى تمهد لإبرام العقد . إذ يجوز لكل من الطرفين العدول عن اتمام العقد ، دون أن يكون مسئولا عن ذلك . أما إذا كان عدم اتمام العقد راجعا الى سلوك سىء من أحد المتعاقدين سبب ضررا للمتعاقد الآخر ، الذى يكون قد اقتنع بجدية المفاوضات ، وتحمل فى سبيل اتمام العقد مزيدا من الجهد والوقت . وقد يتحقق الضرر فى الكسب الذى فاتته ، أثناء انشغاله بمفاوضات غير جدية ، الأمر الذى ترتب عليه ان ضاعت منه فرصة أخرى كان يمكنه فيها عقد صفقة أخرى وتحقيق كسب أوفر . وطالما أن العقد لم ينعقد فلا نكون فى مجال المسئولية العقدية ، وإنما نكون فى مجال المسئولية التقصيرية .

## (٥٢) أركان المسئولية :

تنص المادة ٢١٥ مدنى على أنه :

« إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا ، حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبى لا يد له فيه . ويكون الحكم كذلك اذا تأخر المدين فى تنفيذ التزامه » .

وقد قلنا أن الأصل هو وجوب التنفيذ العينى للعقد ، ولكن يحدث فى بعض الأحيان أن يكون هذا التنفيذ غير ممكن لاستحالته . وقلنا كذلك أن الأصل أن مجرد عدم التنفيذ لا يستتبع قيام المسئولية العقدية بصورة تلقائية ، بل يشترط أن يكون ذلك راجعا الى فعل المدين ، أى الى خطئه .

وتقوم المسؤولية العقدية على ثلاثة أركان هي : الخطأ والضرر وعلاقة السببية ما بين الخطأ والضرر . وسوف نتناول بإيجاز كل من هذه الأركان .

### الركن الأول : الخطأ العقدي :

يعرف الفقه الخطأ العقدي بأنه إخلال بالتزام عقدي ، أي إخلال أحد المتعاقدين بالتزامه الناشئ عن العقد . والالتزام العقدي الذي يعد الإخلال به خطأ في المسؤولية العقدية ، إما أن يكون التزاماً بتحقيق نتيجة (obligation de résultat) وإما أن يكون التزاماً ببذل عناية (obligation de moyen) وبمعنى آخر هو انحراف إيجابي أو سلبي في سلوك المدين يؤدي إلى ما خذته (١) . ومعيار هذا الانحراف هو في مجافاة مسلك المدين لمسلك الشخص العادي . وفكرة الشخص العادي هي فكرة مجردة يرجع في تحديدها إلى الرجل العادي في طائفة الناس التي ينتمي إليها المدين . مثال ذلك أن يكون المدين طبيباً ، عندئذ يقارن مسلكه بمسلك الطبيب العادي إذا وجد في مثل ظروفه ، لمعرفة ما إذا كان قد ارتكب خطأ من عدمه . وإذا كان المدين مهندساً ، عندئذ يقارن مسلكه بمسلك المهندس العادي إذا وجد في مثل ظروفه ، لمعرفة ما إذا كان قد ارتكب خطأ من عدمه .

وتحديد الخطأ العقدي يستدعي التفرقة بين نوعين من الخطأ هما : الخطأ غير العمدي والخطأ العمدي . فإذا كان خطأ المدين غير عمدي ، بأن لم يقصد عدم تنفيذ التزامه الناشئ عن العقد أضراراً بالدائن ، ففي هذه الحالة يجوز الاتفاق على إعفائه من أية مسؤولية تترتب على عدم التنفيذ . أما إذا كان خطأ المدين عمدياً ، بأن يقصد عدم تنفيذ التزامه الناشئ عن العقد أضراراً بالدائن ، فيكون قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً ، وفي هذه الحالة لا يجوز الاتفاق على إعفائه من المسؤولية أو التأمين عليها (المادة ٢/٢١٧ مدني) .

وقد يقع الخطأ العقدي من المدين المتعاقد نفسه ، أو من شخص آخر يسأل عنه المدين ، أو من شيء في حراسة المدين . ففي جميع هذه الحالات تقوم المسؤولية العقدية في حق المدين .

---

(١) الدكتور السنهوري في الوسيط ج ١ بند ٤٢٧ ص ٦٥٦ .  
— الدكتور أنور سلطان في المرجع السابق بند ٣١٤ ص ٢٩٨ .  
— المستشار الدناصوري والدكتور الشواربي في المرجع السابق ص ٣٩٠ .

**فاذا وقع الخطأ العقدي من المدين المتعاقد نفسه ، فيتعين التفرقة بين**  
التزامه بتحقيق نتيجة أو بذل عناية ، ففي الالتزام الأول يكفي أن يثبت  
الدائن عدم تحقق النتيجة ، حتى يفترض الخطأ في جانب المدين . أما في  
الالتزام الثاني فلا يكفي أن يثبت الدائن عدم بذل العناية ، حتى يفترض الخطأ  
في جانب المدين ، بل لا بد أن يقيم الدليل على خطأ المدين بإثبات قصور  
العناية التي بذلها عن عناية الشخص العادي ، على التفصيل الذي سوف نراه  
في الفصل الثالث من هذا الكتاب .

**والخطأ العقدي في المسؤولية عن فعل الغير ، يكون في حالة حلول الغير**  
محل المدين حلولا صحيحا في تنفيذ التزامه ، بناء على نص في القانون مثل  
النائب القانوني ، أو بناء على اتفاق مع المدين مثل التأجير من الباطن فيكون  
المستأجر الأصلي مسئولاً قبل المؤجر عن إهمال المستأجر من الباطن .

**والخطأ العقدي في المسؤولية عن الأشياء ، يكون في حالة إصابة راكب**  
في حادث تصادم سيارة ، فتقوم مسؤولية أمين النقل ، وهي مسؤولية عقدية  
لوجود عقد بينه وبين الراكب . ويكون أساس المسؤولية هنا ليس فعل أمين  
النقل الشخصي بل فعل الشيء .

### الركن الثاني : الضرر :

لم ينص المشرع صراحة على ركن الضرر في المسؤولية العقدية على النحو  
الذي فعله في المسؤولية التقصيرية ( المادة ١٦٣ مدني ) . ولكن يستفاد  
من المادة ٢٢١ مدني أن شرط وجود الضرر ضروري لقيام المسؤولية  
العقدية .

**وقد يكون الضرر ماديا أو أدبيا . والضرر المادي (Préjudice**  
**matériel)** هو الذي يصيب الشخص في ذمته المالية أو في جسمه .  
والضرر الأدبي (Préjudice moral) هو الذي يصيب الشخص في حساسيته  
كالآلم ، أو في شعوره كخدش الشرف ، أو في عاطفته كفقد عزيز عليه ،  
على التفصيل الذي سوف نراه في المبحث الثاني بعد هذا الفصل .

**ويجب تحقق الضرر الذي يطالب الدائن بالتعويض عنه ، سواء كان**  
**ضررا ماديا أو أدبيا ، أي يجب أن يكون الضرر محققا (Préjudice**  
**certain)** . والضرر يكون محققا إذا كان حالا أي وقع فعلا (Préjudice  
actuel) . أما إذا كان الضرر مستقبلا (Préjudice futur)  
فقد يكون محققا الوقوع أو ضررا محتملا (Préjudice eventuel)

فإذا كان الضرر محقق الوقوع فيجب التعويض عنه ، ولا يتعين في هذه الحالة انتظار وقوعه لرفع دعوى التعويض .

ويتحدد مدى التعويض عن الضرر بالتعويض عن الضرر المباشر المتوقع .  
فإن ضرر إما أن يكون مباشراً أو غير مباشر . والضرر المباشر إما أن يكون متوقفاً أو غير متوقع . والقاعدة العامة في المسؤولية المدنية سواء كانت عقدية أو تقصيرية أن التعويض يكون عن الضرر المباشر فقط على اختلاف بين المسئوليتين . ففي المسؤولية العقدية فالأصل أن يكون التعويض عن الضرر المتوقع وحده ، ولا يمتد إلى الضرر غير المتوقع إلا إذا كان عدم تنفيذ الالتزام راجعاً إلى غش المدين أو خطئه الجسيم ( المادة ٢٢١/٢ مدنى ) . أما في المسؤولية التقصيرية فيتناول التعويض الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع .

**وعلة قصر التعويض على الضرر المتوقع في المسؤولية العقدية ، هي أن هذه المسؤولية تقوم على العقد ، وأن إرادة المتعاقدين هي التي تحدد مدى الضرر الواجب التعويض عنه . وقد افترض المشرع أن هذه الإرادة قد اتجهت إلى جعل المسؤولية عن الضرر مقصورة على المقدار الذى يتوقعه المدين . ويكون هذا الافتراض بمثابة شرط اتفاقى يعدل فى مقدار المسؤولية ( والأصل فيها أن يكون التعويض عن الضرر كاملاً ، ولو كان غير متوقع ) وذلك بقصرها على مقدار معين هو مقدار الضرر المتوقع . أما فى حالتى الغش والخطأ الجسيم فإن المدين يازم بالتعويض عن كل الضرر المتوقع ، لأنه يرجع إلى الأصل بعد إبطال الشرط الاتفاقى الذى يعدل من مقدار المسؤولية (٢) .**

### الركن الثالث : علاقة السببية :

#### · ازدواج علاقة السببية فى نطاق المسؤولية العقدية :

فيجب أولاً أن تكون هناك علاقة سببية بين عدم تنفيذ الالتزام والخطأ . وتفصيل ذلك أننا قلنا أن الأصل أن مجرد عدم التنفيذ لا يستتبع قيام المسؤولية العقدية بصورة تلقائية ، بل يشترط أن يكون ذلك راجعاً إلى خطأ المدين ، أى أن تكون هناك علاقة سببية بين عدم التنفيذ والخطأ ، وأن علاقة السببية هنا يفترض وجودها إذا كان التزام المدين بتحقيق نتيجة ، بمعنى أنه إذا أثبت الدائن عدم تحقق النتيجة ، فيفترض أن ذلك

(٢) الدكتور السنهورى فى الوسيط ج ١ بند ٤٥٢ ص ٦٨٥ .

— الدكتور أنور سلطان فى المرجع السابق بند ٣٢٨ ص ٣١٣ .

مرجعه خطأ المدين . الا اذا أثبت المدين أن عدم التنفيذ أو التأخر فيه راجع الى سبب أجنبي ، أى اذا أثبت انتفاء الخطأ من جانبه ( المادة ٢١٥ مدني ) .

ويجب ثانيا أن تكون هناك علاقة سببية أخرى متميزة عن الخطأ . ومكونة للركن الثالث من أركان المسؤولية ، وهي السببية بين الخطأ والضرر ، وهذه السببية تنتفي باثبات أن الضرر قد نتج عن سبب أجنبي لا عن خطأ المدين ؛ ولذلك فان نفى هذه السببية لا ينفي خطأ المدين .

### (٥٣) تطبيقات عملية خاصة بالمسؤولية العقدية ودعوى التعويض :

١ - قعود المدين عن تنفيذ التزامه الوارد بالعقد يعد في حد ذاته خطأ موجب للمسؤولية :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مؤدى نص المادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٥ من القانون المدني ، أن الأصل هو تنفيذ الالتزام تنفيذا عينيا ، ولا يصار الى عوضه - وهو التنفيذ بطريق التعويض - الا اذا استحال التنفيذ العيني . وقعود المدين عن تنفيذ التزامه الوارد بالعقد يعد في حد ذاته خطأ موجب للمسؤولية » (٣) .

٢ - انتهاء الحكم الى اخلال المدين بالتزامه التعاقدى يكفى .  
النعى عليه بعدم بيان الخطأ الذى وقع فيه المدين  
في غير محله :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى . خطأ يرتب مسؤوليته . وانتهاء الحكم المطعون فيه الى أن الطاعن ( المدين ) قد أخل بما التزم به في العقد . إلنعى عليه بأنه لم يبين الخطأ الذى وقع فيه المدين . فى غير محله » (٤) .

(٣) نقض ١٩٨٧/١٢/٢٠ طعن ٥٣/٢٦٠ ق .

- نقض ١٩٨٣/٥/٢٥ مجموعة أحكام النقض ٣٤ - ٢ - ١٣١١ - ٢٥٨ .

(٤) نقض ١٩٨٦/٦/١٦ طعن ٥٠/٨٦٥ ق .

٣ - عدم تمسك المدين أمام محكمة الموضوع  
بأن الدائن لم يعذره بتنفيذ التزامه  
( المادتان ٢١٩ و ٢٢٠ مدنى )  
لا يجوز اثارة أمام محكمة النقض لأول مرة :  
وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« عدم تمسك المدين أمام محكمة الموضوع ، بأن الدائن لم يعذره  
بتنفيذ التزامه . اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض غير  
جائز » (٥) .

٤ - التزام الناقل بضمان وصول الأشياء سليمة  
هو التزام بتحقيق غاية .  
تلف أو هلاك الأشياء أثناء النقل يكفى لمسئوليته  
بغير حاجة لاثبات وقوع الضرر من جانبه .  
عدم ارتفاع المسؤولية الا باثبات السبب الاجنبى :  
وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« التزام الناقل بضمان وصول الأشياء المراد نقلها سليمة الى المرسل  
اليه . التزام بتحقيق غاية . ثبوت تلف هذه الأشياء أو هلاكها أثناء تنفيذ  
عقد النقل . كفاية ذلك لاثبات عدم قيام الناقل بالتزامه بقيام مسئوليته  
عن الضرر بغير حاجة لاثبات وقوع الضرر من جانبه . عدم ارتفاع هذه  
المسؤولية الا اذا أثبت أن الضرر يرجع فى ذات الأشياء المنقولة أو القوة  
القاهرة أو خطأ الغير » (٦) .

٥ - الالتزام التعاقدى يتسع ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة  
مما تقتضيه طبيعة التزام صاحب الفندق قبل النزىل ،  
شموله تقديم الايواء والمحافظة على حياة النزىل ،  
دخول وخروج أى شخص دون أن يشعر به أحد ،  
حتى أصبح النزىل سهل المال يرتب مسؤولية الفندق :  
وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

---

(٥) نقض ١٩٨٦/٦/١٦ طعن ٥٠/٨٦٥ ق .  
(٦) نقض ١٩٨٦/١/١٣ طعن ٥٠/١٦٤٣ ق .

« وحيث ان هذا النعى غير صحيح ، ذلك ان البين من الحكم المطعون فيه ، أنه بعد أن تحدث عن سكوت التشريع عن التزام صاحب الفندق بالمحافظة على سلامة النزيل ، وعرض لآراء الفقه بشأنه ، فنبذ رأى القائل بعدم وجود اى التزام على صاحب الفندق يتعلق بسلامة النزيل . كما رفض مسأيرة رأى القائل بالتزام صاحب الفندق بضمان سلامة النزيل ضمانا مطلقا ، لا يتم الوفاء به الا بتحقيق غايته ، انتهى الى أن التزام بذل العناية للمحافظة على سلامة النزيل ، أمر تفرضه طبيعة عقد الايواء وصادف هذا صحيح القانون . »

اد معاد النص في العقرة الثانية من المادة ١٢٨ من القانون المدنى على ان « لا يقتصر العقد على التزام المتعاقد بما ورد فيه ، ولكن يتناول ايضا ما هو من مستلزماته ، وفقا للقانون والعرف والعدالة ، بحسب طبيعته الالتزام » . ان الالتزام التعاقدى قد يتسع ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه طبيعته . فاذا اتفق على نزول مسافر فى فندق ، فان العقد لا يقتصر على التزام صاحب الفندق بتقديم مكان انزول ، وانما يلزمه أيضا بما تقتضيه طبيعة الالتزام بالايواء . ومن هذا القبيل ، وفق ما جرى به العرف بين الناس ، اتخاذ الحيلة واصطناع الحذر ، بما يرد عن النزيل غائلة ما يهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أمنه وراحته ، فيعصمه من الضرر على نحو ما يعصمه ايوأؤه الى مسكنه . »

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس من ان التزام مورته الطاعنين بالمحافظة على سلامة مورث المطعون ضدهم ، ابان جلوسه فى حجراته المخصصة له بفندقها ، هو التزام ببذل عناية ، تتمثل فى اتخاذ الاحتياطات المتعارف عليها ، التى تكفل المحافظة على سلامة النزلاء ، ويكفى الدائن فيه اثبات قيامه ليقع على عاتق المدين به اثبات أنه قد بذل عناية الشخص العادى فى شأنه . ثم بين أن الدليل قد قام من الأوراق : على أن صاحبة الفندق لم تبذل ليلة الحادث أية عناية فى اتخاذ اجراءات الاحتياط المتعارف عليها ، وأهمها مراقبة المترددين على الفندق ، بحيث بات من الممكن لأى شخص أن يدخل اليه وأن يخرج منه ، دون أن يشعر به أحد فأصبح النزيل سهل المنال . »

كما بين أن ما قال به الطاعنان من أن مورثتهما كانت قد اتخذت كافة الوسائل المألوفة ، التى تكفل أمن النزيل ، وقدموا الدليل عليه مما ثبت فى الأوراق ، من أنه كان ينفرد بغرفة فى الدور الرابع ، وجد بابها سليما وله

مفتاح يمكن استعماله من الداخل ، لا ينفي عنها أنها قصرت في بذل العناية اللازمة ، فانتفت الحاجة الى تكليف المطعون ضدهم باثبات الخطأ العقدي من قبل صاحبة الفندق ، كما انتفت الحاجة الى تكليف الطاعنين بنفيه بعد ما اكتفت المحكمة بما قام في الدعوى من عناصر وقدم فيها من أدلة .

فان الحكم لا يكون قد ناقض نفسه في طبيعة التزام صاحبة الفندق اذ كيفه بأنه التزام ببذل عناية ، ولا يكون قد خالف قواعد الاثبات ، اذ عالج عبء اثبات الخطأ العقدي ، ونفيه على أساس من طبيعة الالتزام ، الذي أدخل به المدين فيه ، ويكون قد صادف في الأمرين صحيح القانون ، (٧) .

**٦ - اثبات السمسار أن عدم اتمام الصفقة  
راجع خطأ العميل الذي وسطه  
يجعل له الحق في الرجوع عليه بالتعويض  
لاخلاله بالتزاماته التعاقدية في عقد السمسرة :**

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا أثبت السمسار أن عدم اتمام الصفقة ، يرجع الى خطأ من وسطه ، رغم توصله الى شخص قبل إبرام الصفقة ، بالشروط التي وصفها العميل ، وفي الأجل الذي حدده لها . فانه يحق للسمسار الرجوع على هذا العميل بالتعويض ، لاخلاله في تنفيذ التزاماته التعاقدية الناشئة عن عقد السمسرة ، (٨) .

**٧ - اذا عهد المالك الى المقاول بترميم المبنى  
وادی خطأ المقاول الى هدم المبنى  
المالك يكون مسئولاً عن هذا الخطأ قبل المستاجر  
لا محل لتعليق الحكم في دعوى المستاجر بالتعويض قبل المالك  
على الحكم في دعوى المالك بالتعويض ضد المقاول :**

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذ كان المدين مسئولاً عن خطأ الأشخاص ، الذين يستخدمهم في تنفيذ التزامه العقدي ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر ، أن المقاول الذي

(٧) نقض ١٩٨٠/١/٢٣ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ١ - ٢٥٥ - ٥٣ .

(٨) نقض ١٩٧٩/٢/٥ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ١ - ٤٧٦ - ٩٢ .

عهد اليه الطاعن - المالك - بتنفيذ عملية الترميم ، قد أخطأ في عمله ، خطأ ترتب عليه هدم المبنى .

فان الحكم المطعون فيه ، اذ اعتبر الطاعن مسئولاً أمام المطعون عليه - المستأجر - عن الخطأ الذي ارتكبه المقاول ، دون تعليق دعوى المطعون عليه ، على الفصل في الدعوى التي رفعها الطاعن ضد المقاول . لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، (٩) .

**٨ - العقد الإداري يرد عليه الفسخ برضاء الطرفين  
لجهة الإدارة في حالة عدم تنفيذ التعاقد لالتزاماته مصادرة التأمين  
وفرض جزاءات مالية دون الالتجاء للقضاء أو إثبات الضرر  
جواز اعفائها التعاقد من تطبيق هذه الاجراءات :**

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« العقد الإداري يرد عليه الفسخ برضاء الطرفين ، شأنه في ذلك شأن العقد المدني . واذ كان ذلك العقد تحكمه أصول القانون الإداري ، وهي تقضي بأنه يحق لجهة الإدارة ، في حالة عدم التنفيذ ، أن تصدر التأمين وتفرض على المتعاقد جزاءات مالية ، دون حاجة للالتجاء للقضاء للحكم بها ، ودون أن تلتزم بإثبات أن ضرراً قد أصابها .

الا أن لجهة الإدارة أن تقدر الظروف التي تم فيها الفسخ ، فتعفى المتعاقد من تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في العقود كلها أو بعضها ، بما في ذلك مصادرة التأمين وتوقيع الغرامة » (١٠) .

**٩ - قيام تفتيش الرى بأعمال تطهير المساقاة الخاصة  
وجوب مراعاته للأصول الفنية في تنفيذ الأعمال  
طلب الطاعن تعويضه عن الأضرار التي لحقت  
نتيجة عدم اتمام التطهير على النحو اللازم  
اغفال الحكم بحث هذا الدفاع الجوهري قصور :**

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« يتعين على تفتيش الرى في حالة قيامه بتطهير المساقى الخاصة ، أنه

(٩) نقض ١٦/٢/١٩٧٨ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ٤٩٧ - ٩٧ .

(١٠) نقض ٣/٦/١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ١٠ - ١١٤١ - ٢١٩ .

يراعى الأصول الفنية فيما يقوم به من أعمال . واذ كان الطاعن قد سبب بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بأرضه، وزواعته نتيجة لما يدعيه ، من أن تفتيش الري لم يتم بتطهير المسقاة الخاصة ، التي يروى منها أرضه النضهر اللارم ، في الوقت المناسب . وكان يبين من تقرير الخبير الهندسي ، المرفق بتقرير الخبير الزراعي ، أن جهة الري لم يتم بتطهير المسقاة الخاصة التي تروى منها أرض الطاعن ، كما يجب أن تطهر فنيا ، وأنها تقاعست في تطهيرها حسب الأورنيك الهندسي المقرر .

ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه ، أنه استند في قضائه برفض الدعوى ، إلى أن تفتيش الري قام بالتطهير وهو في الأصل غير مكلف به ، وهو على إطلاقه قول خاطيء يخالف نص المادة الثانية عشرة من قانون الري والصرف ، هذا إلى أن الحكم ، وإن حصل أن التطهير تم في الموعد المناسب ، إلا أنه أغفل الرد على ما أثاره الطاعن في دفاعه ، من أن التطهير لم يتم على الوجه اللازم ، وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور يبطله ، (١١) .

#### ١٠ - جواز الاستناد إلى الخطأ العقدي

ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف

رغم سبق الاستناد إلى الخطأ التقصيري .

ولمحكمة الموضوع الاستناد للخطأ العقدي من تلقاء نفسها ،

ولا يعتبر ذلك تغييرا لسبب الدعوى :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« حق المضرور في التعويض إنما ينشأ ، إذا كان من أحدث الضرر أو تسبب فيه ، قد أخل بمصلحة مشروعة للمضرور ، في شخصه أو في ماله ، مهما تنوعت المسائل التي يستند إليها في تأييد طلب التعويض . فيجوز للمضرور - رغم استناده إلى الخطأ التقصيري الثابت أو المفترض - أن يستند إلى الخطأ العقدي ، ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

كما يجوز لمحكمة الموضوع - رغم ذلك - أن تستند في حكمها بالتعويض إلى الخطأ العقدي ، متى ثبت لها توافره ، لأن هذا الاستناد - وعلى

ما جرى به قضاء محكمة النقض - يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض ، ولا يعتبر تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها ، مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها ، (١٢) .

#### ١١ - تعهد المقاول بتنفيذ أعمال البناء في الموعد المتفق عليه

- هو التزام بتحقيق نتيجة .
- اثبات رب العمل اخلال المقاول بهذا الالتزام ،
- هو اثبات للخطأ الذي تتحقق به المسؤولية .
- لا تنتفى مسؤولية المقاول باثبات أنه
- قد بذل ما في وسعه من جهد لتنفيذ التزامه :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى ، يعتبر في ذاته خطأ يرتب مسؤولية ، التي لا يدرأها عنه ، الا اذا اثبت هو قيام السبب الأجنبي ، الذي تنتفى به علاقة السببية .

فاذا كان يبين من العقد ، أن المطعون ضده تعهد بتنفيذ جميع أعمال البناء المتفق عليها ، وتسليم المبنى معدا للسكنى في الموعد المتفق عليه . وكان هذا الالتزام هو التزام بتحقيق غاية ، فانه متى أثبتت الطاعنة اخلاله بهذا الالتزام ، فانها تكون قد أثبتت الخطأ الذي تتحقق به مسؤوليته . ولا يجدي في نفي هذا الخطأ ، أن يثبت هو أنه قد بذل ما في وسعه من جهد لتنفيذ التزامه ، فلم يستطع ، ما دامت الغاية لم تتحقق .

ومن ثم ، فاذا استلزم الحكم المطعون فيه ، لقيام مسؤولية المقاول المطعون ضده ، ثبوت وقوع خطأ أو إهمال منه في تأخير تسليم المبنى للطاعنة - مع أن هذا التأخير هو الخطأ بذاته - فان الحكم يكون مخالفا للقانون » (١٣) .

#### ١٢ - صدور اذن وزارة المالية بتصدير سلعة

- بناء على علاقة تعاقدية بينها وبين المصدر .
- قيام مصلحة الجمارك بالحيولة بين المصدر وتصدير السلعة .

(١٢) نقض ١٩٦٨/٤/٢ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٢ - ٦٨٩ - ١٠١ .

- نقض ١٩٦٦/١/٢٧ مجموعة أحكام النقض ١٧ - ١ - ٨٢ - ٢٤ .

(١٣) نقض ١٩٦٧/١٢/٢٨ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ٤ - ١٩١٦ - ٢٨٩ .

اعتبار ذلك اخلايا بالتزام التعاقدى  
عدم التزام المصدر بالوفاء بمقابل الاذن بالتصدير :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« متى كان وزير المالية والاقتصاد ، قد اعطى - بصفته الرئيس  
الأعلى لمراقبه التصدير والاستيراد - اذنا بتصدير سلعة ، بناء على علاقه  
تعاقديه بينه وبين من صدر له الاذن . واذا كان يتعين صدور الاذن ، حتى  
يستطيع صاحبه تدبير ما يلزم لتنفيذ مضمونه بالسعى للحصول على الكميه  
المطلوب تصديرها من السوق المحليه . »

فان مصلحه الجمارك - اذا ما حالت بعد ذلك ، بين من صدر له الاذن ،  
وبين التصدير ، فان وزير المالية والاقتصاد بصفته هذه ، يكون قد اخل  
بالتزامه التعاقدى ، بواسطة احدى المصالح التابعة له وهى مصلحه الجمارك ،  
بما يترتب عليه أن لا يكون من صدر له الاذن ، ملزما بالوفاء بمقابله للجهة  
التي أصدرته . »

ولا يقدح فى ذلك ، النص الوارد فى شروط التصدير ، الذى يقضى  
بأن « ثمن اذن التصدير يصبح مستحقا للحكومة بمجرد اصدارها له ، ولو  
لم يقم من صدر له الاذن بشحن البضاعة ، . اذ أن مفاد هذا النص - فى  
ضوء ما تقدم - أن يستحق ثمن الاذن للحكومة فى حالة عدم التصدير ، اذا  
كان سببه راجعا الى من صدر له الاذن ، أما اذا كان هذا السبب يرجع الى  
من أصدره ، فلا يستحق عنه مقابل ، (١٤) . »

١٣- استناد الحكم فى قضائه بالتعويض على الطاعنة

الى عدم ثبوت المبرر لفصل العامل المطعون عليه

يتحقق به خطؤها الموجب لمسئوليتها ،

دون حاجة الى اثبات سوء نيتها

أو اساءة استعمالها لحق الفصل :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذا كان الحكم المطعون فيه ، قد انتهى الى أن عقد استخدام المطعون  
عليه بدأ غير محدد المدة ، فلا محل للتحدى بنص المادة ٦٨٠ من القانون  
المادنى . »

أما النعى عليه بأنه لم يكلف المطعون عليه بإثبات أى خطأ أو سوء نية ، أو إساءة استعمال للحق فى جانب الطاعة ، اكتفاء بعدم وجود مبرر لعدم تجديد العقد مع المطعون عليه ، مع أن ذلك لا يؤدى الى نسبة أى خطأ للطاعن ، فانه فى غير محله .

ذلك أن استناد الحكم فى قضائه بالتعويض على الطاعة ، الى عدم ثبوت المبرر لديه فى فصل المطعون عليه ، يتحقق به خطأها الموجب لمسئوليتها ، دون ما حاجة بعد ذلك ، الى اثبات سوء نيتها أو إساءة استعمالها لحق الفصل « (١٥) » .

١٤- تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو غير خطأ هو من مسائل الواقع التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، الا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« انه وان كان تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض ، بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه ، هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض .

الا انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، ما دام هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدى اليه من وقائع الدعوى » (١٦) .

- 
- (١٥) نقض ١٩٦٠/١/٧ مجموعة أحكام النقض ١١ - ١ - ٢٥ - ٢ .  
(١٦) نقض ١٩٧٣/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض ٢٤ - ٢ - ٨٩٤ - ١٥٧ .  
- نقض ١٩٧٦/٦/٢٩ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ١٤٥٤ - ٢٧٦ .  
- نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ٨١٢ - ١٤٤ .  
- نقض ١٩٧٩/٤/٣٠ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٢ - ٢٣٦ - ٢٢٩ .  
- نقض ١٩٨٢/١/٢١ مجموعة أحكام النقض ٣٣ - ١ - ١٦٠ - ٣٠ .  
- نقض ١٩٨٣/١٢/٨ طعن ٤٩/٨٧٣ ق .  
- نقض ١٩٨٤/١/٥ من ٥٠/٣٢٦ ق .  
- نقض ١٩٨٤/١/١٩ طعن ٥٠/٨٢٧ ق .

### كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« بما كان قضاء هذه المحكمة ، جرى على أن تكييف الفعل المؤسّر عليه طلب التعويض ، بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه ، هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض . »

الآن أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، مادام هذا الاستخلاص سائغا ومستمداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى ، (١٧) .

### ١٥ - تحديد طبيعة المسؤولية

يعتبر وسيلة دفاع في دعوى التعويض  
ولا يعتبر تغييراً لسبب الدعوى أو موضوعها  
لأن سبب الدعوى هو الاخلال بمصلحة مشروعة للمضرور  
في شخصه أو في ماله مهما تنوعت المسؤولية :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« حق المضرور في التعويض انما ينشأ ، اذا كان من أحدث الضرر أو تسبب فيه ، قد أخل بمصلحة مشروعة للمضرور في شخصه أو في ماله : مهما تنوعت الوسائل التي يستند اليها في تأييد طلب التعويض . »

فيجوز للمضرور رغم استناده الى الخطأ التقصيري الثابت أو المفترض ، أن يستند الى الخطأ العقدي ، ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . كما يجوز لمحكمة الموضوع رغم ذلك أن تستند في حكمها بالتعويض الى الخطأ العقدي ، متى ثبت لها توافره ، لأن هذا الاستناد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض ، ولا يعتبر تغييراً لسبب الدعوى أو موضوعها ، مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها ، (١٨) .

- نقض ١٩٨٤/٥/٢٩ طعن ٥١/٣٧٩ ق .

- نقض ١٩٨٦/٤/٢٧ طعن ٥١/١٠٩٩ ق .

- نقض ١٩٨٧/٥/٧ طعن ٥٤/١٦٣٢ ق .

(١٧) نقض ١٩٨٧/١٢/٣٠ طعن ٥٤/١٢٧١ ق .

(١٨) نقض ١٩٦٨/٤/٢ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٢ - ٦٨١ - ١٠١ .

- نقض ١٩٦٨/٤/٢ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٢ - ٧١٩ - ١٠٢ .

- نقض ١٩٦٦/١/٢٧ مجموعة أحكام النقض ١٧ - ١ - ١٨٢ - ٢٤ .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان محكمة الموضوع لا تنقيد في تحديد طبيعة المسؤولية التي استند اليها المضرور في طلب التعويض ، او النص القانوني الذي اعتمد عليه في ذلك . اذ ان هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض ، لا نلزم بها المحكمة . بل يتعين عليها من تلقاء نفسها ، ان تحدد الأساس الصحيح للمسئولية ، وأن تقتضي الحكم القانوني المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض ، وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها .

ولا يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها ، اذ ان كل ما تولد به للمضرور حق في التعويض ، عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه ، يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض ، مهما اختلفت أسانيدهما » (١٩) .

١٦ - محكمة الموضوع تقتضي من تلقاء نفسها  
الحكم القانوني الصحيح المنطبق على الواقعة  
مهما كانت طبيعة المسؤولية التي استند اليها المضرور :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« انه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتعين على محكمة الموضوع في كل حال ، أن تقتضي من تلقاء نفسها ، الحكم القانوني الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض ، وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها ، باعتبار أن كل ما تولد به للمضرور حق في التعويض ، عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه ، انما هو السبب المباشر المولد للدعوى بالتعويض ، مهما كانت طبيعة المسؤولية التي استند اليها المضرور في تأييد طلبه ، أو النص القانوني الذي اعتمد عليه في ذلك .

لأن هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض ، التي يتعين على محكمة الموضوع أن تأخذ منها ، ما يتفق وطبيعة النزاع المطروح عليها ، وأن تنزل حكمه على واقعة الدعوى ، ولا يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها ، مما لا تملكه من تلقاء نفسها » (٢٠) .

(١٩) نقض ١٩٨١/٤/٢٩ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ١٣٢٨ - ٢٤٢ .

- نقض ١٩٧٨/٥/٢٩ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ١٣٥٩ - ٢٦٤ .

(٢٠) نقض ١٩٧٣/١٢/١١ مجموعة أحكام النقض ٢٤ - ٣ - ١٢٤٣ - ٢١٦ .

### كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع لا تتقيد في تحديد أساس المسؤولية في دعوى التعويض ، بما ذهب اليه المضرور في شأنها ، ولا بالنص القانوني الذي استند اليه ، إذ أن هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض ، لا تلتزم بها المحكمة .

بل يتعين من تلقاء نفسها ، أن تحدد الأساس الصحيح للمسؤولية ، وأن تنزله على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض ، دون أن يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها ، إذ أن كل ما تولد به للمضرور حق في التعويض ، عما أصابه من ضرر ، قبل من أحدثه أو تسبب فيه ، يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدھا ، (٢١) .

### ١٧ - نطاق التزام المدين في المسؤولية العقدية يقتصر على تعويض الضرر المتوقع وقت التعاقد في غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المدين في المسؤولية العقدية ، لا يلزم في غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم ، الا بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، وذلك عملا بالمادة ١/٢٢١ من القانون المدني . والضرر المتوقع يقاس بمعيار موضوعي لا بمعيار شخصي . بمعنى أنه هو ذلك الضرر ، الذي يتوقعه الشخص المعتاد ، في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين ، لا الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات (٢٢) .

### كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المدين في المسؤولية العقدية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يلزم طبقا لنص المادة ١/٢٢١ ، ٢ من القانون المدني بتعويض الضرر الذي

(٢١) نقض ١٩٨٤/٥/٢٩ طعن ٤٦/٩٥٢ ق .

- نقض ١٩٨٥/١٢/٥ طعن ٥٢/١٠٣٣ ق .

- أشار الى الحكمتين الأخيرتين المستشار سعيد شعله في كتابه « قضاء النقض المدني -

دعوى التعويض ط ١ س ١٩٨٨ ص ١٢١ » .

(٢٢) نقض ١٩٧٠/٣/٣١ مجموعة أحكام النقض ٢١ - ١ - ٥٣٨ - ٨٦ .

يمكن توقعه عادة وقت التعاقد . وهو يقاس بمعيار موضوعي لا بمعيار شخصي ، أى بالضرر الذى يتوقعه هذا المدين بالذات . وهذا الضرر الموجب للتعويض هو ما كان محققا ، بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه فى المستقبل حتميا ، (٢٣) .

### ١٨ - نطاق التزام المدين فى المسئولية العقدية يشمل تعويض الضرر المتوقع وغير المتوقع فى حالتى الغش والخطأ الجسيم :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« لئن كان أساس التعويض الذى يستحقه المستأجر ، فى حالة تعرض المؤجر له ، بما يخل بانتفاعه بالعين المؤجرة ، هو المسئولية العقدية ، التى تقضى قواعدها بتعويض الضرر المباشر المتوقع الحصول : إلا اذا كان المؤجر قد ارتكب غشا أو خطأ جسيما ، فيعوض المستأجر عندئذ عن جميع الأضرار المباشرة ، ولو كانت غير متوقعة الحصول (٢٤) .

### ١٩ - معيار الضرر المتوقع هو معيار موضوعي لا معيار شخصي :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« المدين فى المسئولية العقدية لا يلزم طبقا لنص المادة ٢٢١/١ ، ٢ من القانون المدنى ، بتعويض الضرر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد . ويشمل تعويض الضرر ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب . والضرر المتوقع انما يقاس بمعيار موضوعي لا بمعيار شخصي ، بمعنى أنه ذلك الضرر الذى يتوقعه الشخص المعتاد فى مثل الظروف التى يوجد بها المدين ، لا الضرر الذى يتوقعه هذا المدين بالذات (٢٥) .

### ٢٠ - يجب لاعتبار الضرر متوقعا أن يتوقعه الشخص العادى

(٢٣) نقض ١٩٨٠/٥/٢٩ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٢ - ١٥٨٧ - ٢٩٦ .

(٢٤) نقض ١٩٦٥/١١/١١ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٣ - ١٠١٨ - ١٥٩ .

(٢٥) نقض ١٩٧٠/١٢/٨ مجموعة أحكام النقض ٢١ - ٣ - ١٢٠٨ - ١٩٧ .

- نقض ١٩٧٠/١٢/٣١ مجموعة أحكام النقض ٢١ - ٣ - ٥٣٨ - ٨٦ .

**ولا يكفي توقع سبب الضرر فحسب ،  
بل يجب أيضا توقع مقداره ومداه :**

**وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :**

« يجب لاعتبار الضرر متوقعا ، أن يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية التى وجد فيها المدين وقت التعاقد • ولا يكفي سبب الضرر فحسب ، بل يجب أيضا توقع مقداره ومداه •

واذ كان لا يمكن للناقل العادى أن يتوقع مقدار الكسب ، الذى قد يفوت وزارة التموين ( الطاعنة ) ، نتيجة فرضها السعر الجبرى فى حالة فقد البضاعة ، لأنه لا يستطيع الالمام بالأسعار الجبرية التى تفرض فى البلاد التى يرسل إليها سفنه ، وما يطرأ عليها من تغير ، فانه لا يكون مسئولا عن فوات هذا الكسب ، وانما يسأل فقط عما فات الطاعنة من كسب ، بسبب زيادة سعر البضاعة الفاقدة فى السوق الحرة ، فى ميناء الوصول على سعر شرائها •

ولا يحول دون معرفة ما تساويه البضاعة الفاقدة فعلا فى السوق الحرة فى ميناء الوصول ، وجود سعر جبرى للبن فى هذا الميناء • اذ فى الامكان تحديد هذه القيمة بالاستهداء بقيمة البضاعة فى ميناء قريب لميناء الوصول ، به سوق حرة للبن ، وتماثل ظروفه ميناء الوصول •

مع ملاحظة أن الدائن هو الذى يقع عليه عبء اثبات الضرر الذى يدعيه • ومن ثم يجب القضاء له بالتعويض عما فاتته من كسب ، أن يثبت أن سعر البن فى السوق الحرة فى ميناء الوصول كان يزيد على سعر شرائه له • واذا اقتصر الحكم المطعون فيه فى تقدير التعويض على ما لحق الطاعنة من خسارة • وأغفل بحث ما يكون قد فاتها من كسب ، اذا ثبت أن سعر البن فى ميناء الوصول كان يزيد على سعر شرائها له ، فانه يكون مخطئا فى القانون ومشوبا بالنقصان ، (٢٦) •

**٢١ - تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائسة للمضروور  
مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع :**

(٢٦) نقض ١٩٧٣/٤/١٧ مجموعة أحكام النقض ٢٤ - ١ - ٦١٦ - ١٠٩ •

- نقض ١٩٧١/٢/٢٤ مجموعة أحكام النقض ٢٢ - ١ - ١٧٢ - ٣٠ •

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« البين منصوص المواد ١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل فى المسئالة المدنيه ، أن التعويض عموما يقدر بمقدار الضرر المباشر الذى أحدثته الخطأ . ويستوى فى ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى ، على أن يراعى القاضى فى تقدير التعويض الظروف الملايسة للمضروور . »

وتقدير الضرر ومراعاة الظروف الملايسة ، عند تقدير التعويض الجابر له ، مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع ، وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله ، (٢٧) .

**٢٢ - اعمال الحكم فى قضائه بالتعويض**  
**ما اتفق عليه العاقدان فى عقد البيع**  
**من تحديد قيمة التعويض مقدما ،**  
**لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون :**

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذا كان الحكم المطعون فيه ، انما اعمل فى قضائه بالتعويض ، ما اتفق عليه العاقدان فى عقد البيع . وما ورد فيه عن ضمان الضامن المتضامن مع البائع . وكان يجوز للمشتري الاتفاق على أن يعوضه البائع ، فى حالة حصول تعرض له فى انتفاعه بالمبيع . كما يحق للمتعاقدين أن يحددا مقدما قيمة التعويض ، بالنص عليه فى العقد ، فان الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، (٢٨) . »

**٢٣ - التأمين عن حوادث السيارات ( القانون ٦٥٢/١٩٥٥ )**  
**نطاقه . التزام المؤمن بتغطية المسئولية**  
**الناشئة عن فعل المؤمن له أو تابعه أو غيرها**  
**ممن يقود السيارة المؤمن عليها :**

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مفاد نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥

(٢٧) نقض ١٩٨٣/١/١٢ مجموعة أحكام النقض ٣٤ - ١ - ١٨٨ - ٤٧ .

(٢٨) نقض ١٩٧٢/٥/١٦ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ٢ - ٩٣٣ - ١٤٥ .

بشأن التأمين الاجباري ، عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات .  
أن نطاق التأمين من المسؤولية لا تقتصر على فعل المؤمن له وتابعه وحدهما ،  
وانبما . يمتد التزام المؤمن الى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له ، ولغير  
من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها . وفي هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن  
الرجوع على الغير الذي تولدت المسؤولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه  
للمضور .

ويؤيد هذا النظر ، عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة  
١٩٥٥ . بشأن السيارات وقواعد المرور ( حاليا القانون ١٩٧٣/٦٦ ) - والذي  
يحكم واقعة الدعوى - بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه : من امتداد  
تغطية المسؤولية الى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص  
على حد سواء ، وترتبطا على ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع  
مبلغ التعويض للمضور ، سوى أن تكون السيارة مؤمن عليها لديها ، وأن  
تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر ، (٢٩) .

---

(٢٩) نقض ١٩٨١/٤/٢٣ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ١٢٣٤ - ٢٢٧ .  
- نقض ١٩٨١/٥/٢١ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ٢ - ١٥٦٣ - ٢٨٢ .

## المبحث الثاني المسئولية التقصيرية

### (٥٤) تمهيد :

يعرف الفقه المسئولية التقصيرية (Responsabilité delictuelle) بأنها الالتزام بتعويض الضرر الذي أصاب الغير . . . وقد تناول المشرع المضرى هذه المسئولية تحت عنوان العمل غير المشروع فى الفصل الثالث من الباب الأول من القانون المدنى ( المواد ١٦٣ - ١٧٨ مدنى ) .

وكما قلنا من قبل لن نتناول دراسة المسئولية التقصيرية هنا بطريقة أكاديمية على النحو المتبع فى كتب الفقه ، لأن مجال هذه الدراسة ليس فى هذا الكتاب الذى يركز كل الجهد على الناحية العملية فى المرافعات ، ومراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن بالنقض ، ولذلك سوف نعرض بايجاز لنقطتين هنا : شرط تحقق المسئولية ثم الأسس القانونية للمسئولية .

### (٥٥) شرط تحقق المسئولية :

اختلفت فكرة المسئولية التقصيرية بفكرة المسئولية الجنائية فى الجماعات البدائية ، اذ كان للمضروب أن يقتص بنفسه من محدث الضرر عن طريق الأخذ بالثأر . وكان يجد فى هذا الجزاء عقابا للفاعل وتعويضا للضرر . ثم تطورت فكرة الأخذ بالثأر ، وحلت محلها فكرة الدية . وفى أول الأمر كانت الدية اختيارية ثم أصبحت اجبارية . كما كان تحديد مقدارها متروكا لاتفاق المضرور مع محدث الضرر ، بعد ذلك تدخلت الدولة فحددت مقدار الدية من ناحية ، ثم تولت بنفسها توقيع العقاب على بعض الجرائم من ناحية أخرى . وبذلك انفصلت فكرة المسئولية الجنائية ممثلة فى العقاب عن فكرة المسئولية التقصيرية ممثلة فى التعويض من حيث الأساس ومن حيث الجزاء . . .

فشرط المسئولية الجنائية هو الفعل الضار الذى يصيب المجتمع .

والجزاء هو الردع عن طريق العقوبة ، والعقوبة شخصية ، والذي يملك المطالبة بتوقيع العقوبة هو النيابة العامة باعتبارها ممثلة للمجتمع ، ولا تملك النيابة العامة الصلح أو التنازل في المسؤولية الجنائية لأنها حق للمجتمع .

وشرط المسؤولية التقصيرية هو الفعل الضار الذي يصيب الفرد ، والجزاء هو التعويض . وصاحب الحق فيه هو المضرور ، الذي يملك رفع دعوى التعويض ، كما يملك التصالح فيه أو التنازل عنه ، وإذا مات المستول جاز مطالبة ورثته بالتعويض .

والخلاصة أن شرط تحقق المسؤولية التقصيرية هو وقوع الفعل الخاطئ ، الذي يسبب ضرراً للغير ، والذي يلزم من ارتكبه بالتعويض ( المادة ١٦٣ مدني ) .

## (٥٦) الأساس القانوني للمسؤولية :

قلنا أن المسؤولية التقصيرية هي الالتزام بتعويض الضرر الذي أصاب الغير ( المادة ١٦٣ مدني ) . وتقوم هذه المسؤولية على مبدأ توزيع الأضرار . فالإنسان كائن جماعي يعيش داخل الجماعة ، وكل جماعة تقع فيها أضرار نتيجة احتكاك الأفراد في سعيهم لاشباع حاجاتهم . وإذا كان من المتعذر منع وقوع الأضرار كلية ، فلا يبقى سوى توزيعها ، حتى لا يبقى الضرر على عاتق المضرور وحده . فإذا نشأ هذا الضرر نتيجة انحراف سلوك من أحده ، سواء باهمال أو عدم احتياط ، كان مسئولاً عن تعويض الغير ، ومن ثم لا توجد المسؤولية التقصيرية إلا بوجود الخطأ ، وهذه هي النظرية التقليدية التي تؤسس المسؤولية التقصيرية على فكرة الخطأ .

ومن جهة أخرى ، فعلى من يباشر نشاطاً أن يتحمل نتيجته ، فيعوض الغير الذي أصابه ضرراً من ذلك النشاط ، حتى ولو كان سلوكه غير مشوب بأي خطأ ، فطالما أنه يفيد من مغنم نشاطه ، فيتعين عليه أن يتحمل مغارمه ، وهذه هي نظرية تحمل التبعية ، التي تؤسس المسؤولية التقصيرية على فكرة الخطأ المفترض .

ولما كان الالتزام بالتعويض يتأسس على الخطأ ، الذي يعتبر ركناً في المسؤولية لا توجد إلا بتواجده ، فإنه يقع على عاتق المضرور إقامة الدليل على وجود الخطأ ، الذي أدى إلى الضرر الذي أصابه ، ليحصل على التعويض عنه ، وفي صورة المسؤولية عن الأعمال الشخصية . ولكن هذا الإثبات

قد يكون عسيرا على المضرور في حالات معينة ، لذلك أقام المشرع قرائن قانونية على وجود الخطأ في حق من أحدث الضرر ، بحيث يعفى المضرور من عبء اثباته • وتتأسس هذه القرائن على حقائق الأشياء ، وترجع حكمتها الى تيسير حصول المضرور على حقه في التعويض ، وذلك في صورتى المسئولية عن عمل الغير والمسئولية عن الأشياء • .

**أشكال المسئولية التقصيرية ثلاثة هي :** المسئولية عن الأعمال الشخصية ( المواد ١٦٣ - ١٧٢ مدنى ) ، والمسئولية عن عمل الغير ( المواد ١٧٣ - ١٧٥ مدنى ) ، والمسئولية عن الأشياء • وحالات المسئولية الأخيرة ثلاث هي : مسئولية حارس الحيوان ( المادة ١٧٦ مدنى ) ، ومسئولية حارس البناء ( المادة ١٧٧ مدنى ) ، ومسئولية حارس الشيء ( المادة ١٧٨ ) •

وسوف نتناول صور وحالات المسئولية التقصيرية على النحو الآتى :

- **أولا : المسئولية عن الأعمال الشخصية**
- **ثانيا : المسئولية عن عمل الغير**
- **ثالثا : مسئولية حارس الحيوان**
- **رابعا : مسئولية حارس البناء**
- **خامسا : مسئولية حارس الشيء**

### **أولا : المسئولية عن الأعمال الشخصية**

#### **(٥٧) تمهيد :**

الصورة الأولى من صور المسئولية التقصيرية هي المسئولية عن الأعمال الشخصية • ويقصد بالمسئولية عن الأعمال الشخصية المسئولية التى تتحقق بمناسبة الأعمال الشخصية ، أى تلك التى تترتب على عمل يصدر من المسئول نفسه •

والمسئولية عن الأعمال الشخصية تقوم على فكرة الخطأ الواجب الإثبات ، بمعنى أنه لا يفترض الخطأ من جانب المسئول ، بل يكون على المضرور إثبات هذا الخطأ •

والمسئولية عن الأعمال الشخصية تقوم على فكرة الخطأ الواجب الإثبات ، بمعنى أنه لا يفترض الخطأ من جانب المسئول ، بل يكون على المضرور إثبات هذا الخطأ •

ويقتضى الكلام عن المسؤولية الشخصية أن نعرض لأركانها ، تم  
التطبيقات العملية الخاصة بالمسؤولية عن الأعمال الشخصية ودعوى  
التعويض .

## (٥٨) أركان المسؤولية :

تنص المادة ١٦٣ مدنى على أنه :

« كل خطأ سبب ضرراً للغير ، يلزم من ارتكبه بالتعويض » .

ويبين من هذه المادة أن أركان المسؤولية التقصيرية مثل المسؤولية  
العقدية ثلاثة هي : الخطأ والضرر وعلاقة السببية ما بين الخطأ والضرر .  
وسوف نتناول بإيجاز كل ركن من هذه الأركان .

### الركن الأول من أركان المسؤولية التقصيرية : الخطأ التقصيرى :

قلنا أن الفقه يعرف الخطأ العقدى بأنه إخلال بالتزام عقدى ، أى إخلال  
أحد المتعاقدين بالتزامه الناشئ عن العقد . وأن الالتزام العقدى الذى يعد  
الإخلال به خطأ فى المسؤولية العقدية ، أما أن يكون التزاماً بتحقيق نتيجة  
(Obligation de résultat) ، وأما أن يكون التزاماً ببذل عناية  
(Obligation de moyen) (٣٠) .

ويعرف الفقه الخطأ التقصيرى بأنه إخلال بالتزام قانونى ، أى إخلال  
الشخص بالتزام اليقظة والتبصر فى سلوكه حتى لا يضر بالغير . والالتزام  
القانونى الذى يعتبر الإخلال به خطأ فى المسؤولية التقصيرية هو دائماً  
التزام ببذل عناية . وبمعنى آخر هو الانحراف فى السلوك المألوف  
للشخص العادى مع ادراك لهذا الانحراف (٣١) . وهذا التعريف يبنى فكرة  
الخطأ على ركنين : الأول مادى وهو الانحراف ، والثانى معنوى وهو الإدراك .

### الركن الأول : الركن المادى : الانحراف :

الركن المادى فى الخطأ التقصيرى هو كل انحراف عن السلوك

---

(٣٠) راجع البند ٥٢ ص ١٥٣ .

(٣١) الدكتور السنهورى فى الوسيط ج ١ بقا ٥٢٧ ص ٧٧٨ .

— الدكتور أنور سلطان فى المرجع السابق بند ٤٠٣ ص ٢٧٥ .

— المستشار الدناصورى والدكتور الشواربى فى المرجع السابق ص ٦١ .

**المألوف للرجل العادى • والمعياري الذى يقاس به هذا الانحراف — بعيدا عن**  
الخلاف الفقهي — **هو معيار الشخص العادى ، الذى تجرده من ظروفه**  
الشخصية ، والذى يمثل جمهور الناس ، فلا هو خارق الذكاء شديد اليقظة  
غير تقع الى الذروة ، ولا هو محدود الفطنة حامل الهمة فينزل الى الخسيس •  
والخلاصة أنه ينظر الى المألوف من سلوك هذا الشخص العادى • ويقاس  
عليه سلوك الشخص المنسوب اليه التعدى ، فاذا كان لم يتجاوز في سلوكه  
عن المألوف من سلوك الشخص العادى ، فهو لم ينحرف وانتفى عنه الخطأ •  
أما اذا كان قد تجاوز في سلوكه عن المألوف من سلوك الشخص العادى ،  
فانه يكون قد انحرف وثبت عليه الخطأ وترتبت المسئولية فى ذمته (٣٢) •

**ويشترط فى الرجل العادى الذى يؤخذ سلوكه معيارا للخطأ ، ألا يقام**  
**وزن لظروفه الداخلية ، وهى تلك الظروف والخصائص التى يختص بها**  
**وحده ، وانما تجري الموازنة بين ميسلك الشخص المسئول والرجل العادى**  
**فى يقظته وذكائه فى الظروف الخارجية لهذا الرجل العادى •**

**والمثال التقليدى للظروف الخارجية ظروف الزمان ومدى وضوح**  
**الرؤية ، وظروف المكان ومدى حركة المرور فيه • فقيادة السيارة فى الليل**  
**هو ظرف زمنى عام يدخل فى الاعتبار ، عند تعرف الخطأ الذى وقع من**  
**القائد ، بمقارنة ما بدا منه — فى هذا الظرف — مع ما كان يبدو من الرجل**  
**العادى • وكذلك قيادة سيارة فى طريق عام مكتظ بالمارة أو كثير المنعطفات**  
**أو أرضه مبتلة ، هذه الأمور توجب الحيطة والحذر أكثر مما لو كان الطريق**  
**العام خال من المارة أو قليل المنعطفات أو أرضه جافة ، وبذلك يتسم هذا**  
**المعيار بالمرونة ويتكيف وفق الظروف الاجتماعية •**

**أما ظروف السن والجنس والحالة الاجتماعية — بعيدا عن الخلاف الفقهي**  
**— فقد يعتبر الظرف الواحد منها ظرفا داخليا بالنسبة الى شيء معين ؛ ثم**  
**ينقلب الى ظرف خارجى عام بالنسبة الى شيء آخر • وهذه النسبية تجعل**  
**المقياس أوفر مرونة وأكثر مطاوعة لمقتضيات الظروف • وتطبيقا لذلك ،**  
**فان الصبى الصغير الذى يلعب مع رفاقه لا ينبغي أن يقاس سلوكه بسلوك**  
**والشخص الناضج فى السن ، والمرأة التى تباشر عملا نسبائيا كالتوليد**  
**والتربية لا يقاس سلوكها فيه بسلوك الرجل ، والريفى الساذج الذى**

يعيش في قرية نائية لا يقيس سلوكه بسلوك الرجل المحضر المثقف . لذلك يجب أن يعتبر كل منهم منتبها إلى طبقة قائمة بذاتها ، ويتجرد من كل طبقة من هذه الطبقات الثلاث شخص عادي ، يكون سلوكه المألوف هو المقياس الذي يقاس به سلوك جميع الأفراد التي تنتمي إلى هذه الطبقة . فالمقياس المجرد للصبيان فيما يتعلق بأعمال الصبية هو صبي مثلهم ، يتجرد عن الظروف الداخلية الشخصية التي تتعلق بصبي بالذات ، والمقياس المجرد للنساء فيما يتعلق بالأعمال النسائية هو امرأة منهن ، تتجرد من الظروف الداخلية الشخصية التي تتعلق بامرأة بالذات . والمقياس المجرد للقرويين فيما يتعلق بالحياة الريفية هو قروي منهم ، يتجرد من الظروف الداخلية الشخصية التي تتعلق بقروي بالذات . وبالتالي تعتبر هذه الظروف بالنسبة للأعمال المذكورة ظروفًا خارجية عامة .

وعلى عكس ما تقدم ، فإن قيادة السيارات لا تدخل فيها هذه الظروف ، لأنها لا تدخل في أعمال الصبية ، ولا هي من الأعمال النسائية ، وليست محصورة في أهل الريف ، لذلك فإن ظروف السن والجنس والحالة الاجتماعية بالنسبة إلى قيادة السيارات تعتبر ظروفًا داخلية شخصية لا ظروفًا خارجية عامة (٣٣) .

ويلاحظ أن المقياس المجرد لا يقتصر على الخطأ غير العمدى أى الإهمال أو التقصير ، ولكنه يطبق أيضا على الخطأ العمدى . ولا يكفي لتطبيقه القول بأن الشخص العادي في سلوكه المألوف لا يقصد الإضرار بالغير ، فيكون الخطأ العمدى انحرافا عن هذا السلوك ، ذلك أن تعمد الإضرار بالغير لا يعتبر خطأ في جميع الأحوال . فالتاجر الذي ينافس تاجرا آخر منافسة شريرة ، لا يكون مسئولا حتى ولو تعمد الإضرار بمنافسه . إنما يكون مسئولا إذا هو انحرف في سلوكه عن السلوك المألوف للشخص العادي . ففي هذه الحالة أيضا يطبق المقياس المجرد ، ولا يعنى عنه قصد الإضرار بالغير .

### - الخطأ السلبي :

والركن المادى في الخطأ التقصيرى وهو الانحراف قد يأخذ مظهرًا إيجابيًا أى خطأ أو انحراف إيجابى (Faute par commission) أو مظهرًا سلبيا أى خطأ أو انحراف سلبى (Faute par omission)

(٣٣) الدكتور السنهورى فى الوسيط ج ١ بند ٥٢٩ من ٧٨٢ -

- المستشار الدناصورى والدكتور الشواربى فى المرجع السابق من ٦٤ -

والخطأ أو الانحراف السلبي هو الذى يأخذ الامتناع أو الترك ، وهو لا يتحقق الا حيث يدل الامتناع أو الترك على اهمال أو عدم احتياط . والعبرة فى ذلك هى بالظروف التى أحاطت بالشخص وقت وقوع الامتناع أو الترك موضع المؤاخذه ، وبالعبادات والتقاليد التى تسود البيئة التى يعمل فيها ، وبأحكام القانون السائد فى ذلك الوقت . وتطبيقا لذلك يعتبر الامتناع أو الترك خطأ فى الحالات الآتية :

١ - حالة وقوع الامتناع أو الترك بالمخالفة لما أمرت به القوانين واللوائح . فمن يغفل عن عمل يفرضه عليه قانون أو لائحة يعتبر مخطئاً ومسئولاً عن الضرر الذى يترتب على خطئه ، لأن الأعمال التى يفرض القانون أدائها ملحوظا فيها أن تكون لازمة لصيانة أرواح وأموال الناس . ومثال ذلك : قائد السيارة الذى لا يضىء مصابيح سيارته ليلا يكون مخالفا لما يقضى به قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ وتعديلاته ، الذى ينص على أن يكون استعمال الطريق العام فى المرور على الوجه الذى لا يعرض الأرواح أو الأموال للخطر ، أو يؤدى الى الاخلال بأمن الطريق أو يعطل أو يعوق استعمال الغير له ( المادتان ١ و ٢/٧٤ ) .

٢ - حالة وقوع الامتناع أو الترك بالمخالفة لما تستلزمه حماية الغير ، حتى ولو لم يكن ذلك مخالفا لقانون أو لائحة . مثال ذلك : صاحب العمل الذى يستوفى جميع الاشتراكات التى تفرضها عليه جهة الادارة ، ثم يتبين أن هذه الاجراءات غير كافية لحماية الغير ، وأن صاحب العمل لم يتخذ اجراءات أخرى تدعو اليها ضرورة وقاية الناس . وتعليل ذلك أن الاحتياطات التى تفرضها القوانين تمثل الحد الأدنى للحماية المطلوبة ، والقيام بها لا يكفى وحده لاعفاء صاحب العمل من كل مسئولية ، متى ثبت تقصيره فى القيام باحتياطات أخرى تدعو اليها طبيعة العمل وتستلزمها حماية الجمهور (٣٤) .

٣ - حالة الاهمال فى القيام بعمل ، يترتب عليه تمكين انسان من ارتكاب سرقة أو تزوير أو غش أو اضرار بالغير . مثال ذلك : صرف البنك شيكا مزورا متبصوبا لعميله ، دون أن يتحقق من صحة التوقيع الموجود عليه ، لأن وفاء البنك بقيمة الشيك لا يبرىء ذمته قبل العميل ، ولأن الورقة المزورة لا حجة لها على من نسبت اليه أيا كانت درجة إتقان التزوير بشرط عدم وقوع خطأ من جانب العميل ، مثل الاخلال بواجب المحافظة على

(٣٤) المستشار الدناصورى والدكتور الشواربى فى المرجع السابق ص ٦٨ .

الشيك ، ولا تحمل هو تبعة خطئه (٣٥) .

٤ - حالة المالك الذي يقصر في صيانة ملكه وتعهده بالعناية اللازمة ، اذا ترتب على تقصيره ضرر أصاب الغير . مثال ذلك : ترك المالك البناء دون صيانة فينهار جزء منه ويسقط على أحد المارة ، لأنه كان في استطاعته أن يدفع هذه الأسباب ويمنع أذاها عن الغير ، الا أنه آثر الامتناع والترك ،

### - مشروعية التعدي :

والأصل في الانحراف أو التعدي أنه يعتبر عملاً غير مشروع ، الا أن هناك حالات ترتفع فيها عنه هذه الصفة ، فلا يترتب على وقوعه أية مسئولية في جانب مورث الضرر . وهذه الحالات هي :

### ١ - حالة الدفاع الشرعي :

وتنص على هذه الحالة المادة ١١٦ مدني بقولها :

« من أحدث ضرراً وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو ماله ، أو عن نفس الغير أو ماله ، كان غير مسئول ، على ألا يجاوز في دفاعه القدر الضروري . وإلا أصبح ملزماً بتعويض تراعى فيه مقتضيات العدالة » .

ويبين من هذه المادة أن الدفاع الشرعي عن النفس أو المال من أسباب الإباحة ، التي تجعل التعدي عملاً مشروعاً لا تترتب عليه مسئولية فاعله ، ومثال ذلك : أن يضبط صاحب البيت لصاً يحاول الفرار بالمسروقات ، فيدفعه ليعطل مقاومته ، فيسقط اللص على الأرض ويصاب بكسور .

واشترط في حالة الدفاع الشرعي أربعة شروط هي :

١ - أن يوجد خطر جالٍ محقق يهدد الشخص في نفسه أو في ماله ، أو يهدد شخصاً من الغير في نفسه أو في ماله ، بشرط أن يكون هذا الشخص عزيزاً على الشخص الأول .

٢ - أن يكون الخطر الذي يقوم الشخص بدفعه عملاً غير مشروع ، أما إذا كان عملاً مشروعاً كالقبض على مرتكب جريمة ، فلا يجوز دفعه .

٣ - ألا يكون في استطاعة هذا الشخص دفع الاعتداء عن النفس أو المال بأي وسيلة أخرى مشروعة مثل الاستعانة برجال الشرطة .

٤ - ألا يجاوز الشخص في دفاعه القدر اللازم لدفع الاعتداء ، فإذا هو جاوز ذلك اعتبر مخطئا . وفي هذه الحالة تكون بصدد خطأ مشترك من الجانبين ، يؤدي الى الحكم بتعويض عادل يراعى فيه توزيع الضرر على عاتق الطرفين معا .

## ٢ - حالة تنفيذ أمر صادر من رئيس :

تنص المادة ١٦٧ مدني على أنه :

« لا يكون الموظف العام مسئولاً عن عمله الذي أضر بالغير ، إذا قام به تنفيذا لأمر صدر اليه من رئيس متى كانت اطاعة هذا الأمر واجبة عليه ، أو كان يعتقد أنها واجبة عليه ، وأثبت أنه كان يعتقد شروعية العمل الذي وقع منه ، أو كان اعتقاده مبنيا على أسباب معقولة ، وأنه راعى في عمله جانب الحيطة » .

ويبين من هذه المادة أن تنفيذ أمر صادر من الرئيس يرفع عن الرؤوس كل مسئولية ؛ ويشترط في هذه الحالة توافر ثلاثة شروط هي :

- ١ - أن يكون الرؤوس مرتكب العمل موظفا عموميا .
- ٢ - أن يكون قد قام بهذا العمل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس ، وأن تكون طاعة هذا الأمر واجبة ، وذلك اذا كان العمل مشروعاً .
- ٣ - أن يكون الرؤوس قد قام بالعمل ، وراعى فيه جانب الحيطة . والمعيار هنا هو معيار الموظف المعتاد في مثل موقفه .

## ٣ - حالة الضرورة :

تنص المادة ١٦٨ مدني على أنه :

« من سبب ضرراً للغير لئلا يتفادى به ضرراً أكبر ، محدقاً به أو بغيره ، لا يكون ملزماً إلا بالتعويض الذي يراه القاضي مناسيباً » .  
ويبين من هذه المادة أنه يشترط في حالة الضرورة توافر ثلاثة شروط هي :

- ١ - أن يكون هناك خطر جال يهدد بارتكاب فعل الضرورة في نفسه أو ماله ، أو في نفس ومال شخص عزيز عليه .
- ٢ - أن يكون مصدر هذا الخطر سبب اجتنبي عن الطرفين مرتكب فعل الضرورة والمضروب ، مثل فعل الطبيعة أو فعل الغير .

٣ - أن يكون الخطر المراد تفاديه أكبر من الضرر الذى أصاب الغير ،  
فاذا كان أقل منه ، أو مساو له ، فلا تقوم حالة الضرورة .

### الركن الثانى : الركن المعنوى : الادراك :

يقصد بالركن المعنوى فى الخطأ التقصيرى الادراك ، أى ادراك الشخص  
لما فى مسلكه من انحراف أو تعدى ، لذلك يشترط ضرورة توافر التمييز  
فى الفاعل حتى تتحقق مسئوليته ، لأن الشخص الذى لا يدرك ما يصدر  
عنه من فعل لا يجوز مساءلته لا مدنيا ولا جنائيا .

والرأى الغالب فى الفقه والقضاء يتطلب لقيام المسئولية التقصيرية  
توافر التمييز فى مرتكب الخطأ ، إلا أنه يسعى فى ذات الوقت الى التضييق  
من نطاق هذا المبدأ بوسائل شتى نزولا على اعتبارات العدالة ، من ذلك :

- ١ - امكان الرجوع على المكلف بالرقابة بالتعويض ، اذا كان لقديم  
التمييز شخص يرعاه .
- ٢ - ضرورة ثبوت انعدام التمييز انعداماً كاملاً وقت وقوع الضرر .
- ٣ - ألا يكون انعدام التمييز راجعاً الى فعل محدث الضرر ، كما لو  
كان راجعاً الى تعاطى مسكر أو مخدر (٣٦) .

### - درجة جسامه الخطأ :

الأصل ان كل خطأ مهما قل شأنه يصلح لأن يكون أساساً للمطالبة  
بتعويض الضرر الذى سببه ، لان نص القانون عام يوجب المسئولية على  
فاعل الخطأ مهما كان قدره . ذلك أن المشرع فى نطاق المسئولية التقصيرية  
لا يميز بين الخطأ العمدى والخطأ غير العمدى ، ولا بين الخطأ الجسيم والخطأ  
غير الجسيم ، فكل منها يوجب تعويض الضرر الناشئ عنه . وأنه يكفى لقيام  
المسئولية مجرد الاهمال فى اتخاذ ما توجبه الحيطة واليقظة ، ولكن جرى  
قضاء المجاكم على الخروج على هذه القاعدة فى حالتى النقل بالمجان والخطأ  
الفنى .

ففى حالة النقل بالمجان (Transport bénévole, gratuit)  
تجد أن الزأى الراجع فى الفقه والقضاء - بعيداً عن الخلاف الفقهي - يذهب

الى أن مسؤولية الناقل بالمجان هي مسؤولية تقصيرية لانتفاء أية رابطة تعاقدية بينه وبين الراكب المصاب ، وأنه يسأل حتى عن الخطأ اليسير فى حالة النقل بالمجان تطبيقا للقواعد العامة ( المادة ١٦٣ مدنى ) .

وفى حالة الخطأ الفنى مثل مسؤولية الطبيب ، نجد أن الرأى الراجع فى الفقه والقضاء - بعيدا عن الخلاف الفقهي - يذهب الى أن مسؤولية الطبيب عن خطئه فى الحالات التى لا تعاقد فيها مع المريض - كما هو الشأن فى المستشفيات الحكومية المجانية - هي مسؤولية تقصيرية ، يؤخذ فيها بمعيار الشخص العادى فى كل ما يقع من الطبيب من أخطاء حتى الخطأ اليسير ، بغير تفرقة بين الخطأ العادى والخطأ المهني ، فالطبيب يسأل عن الخطأ الذى لا يقع من الطبيب اليقظ الذى وجد فى نفس الظروف ، غاية الأمر أنه بالنسبة للخطأ الفنى يجب أن يكون المعيار فيه هو معيار شخص فنى كذلك من أواسط رجال الطب ، مع مراعاة طائفة الأطباء التى ينتمى اليها الطبيب المعالج وما اذا كان اختصاصيا أو غير اختصاصي .

### الركن الثانى من أركان المسؤولية التقصيرية : الضرر :

الركن الثانى من أركان المسؤولية التقصيرية هو الضرر ، ذلك أنه لا يكفى لتحقيق المسؤولية وقوع الخطأ ، بل يجب ان يسبب الخطأ ضررا . فاذا لم يحدث الضرر فلا تقوم المسؤولية ، وبالتالي تكون دعوى التعويض غير مقبولة لانعدام المصلحة فى رفعها . والضرر نوعان مادي وأدبي .

### ١ - الضرر المادى :

**الضرر المادى** (Damage matériel) هو الذى يصيب الشخص فى جسمه وماله . ويشترط فيه شرطان : الأول أن يكون ناشئا عن الإخلال بمصلحة مشروعة . والثانى أن يكون محققا .

### - الإخلال بمصلحة مشروعة للمضرور :

**الشرط الأول من شرطى الضرر المادى هو الإخلال بمصلحة مشروعة للمضرور** (Intérêt légitime) . وتشمل المصلحة المشروعة الإخلال بحق أو مصلحة مالية . ومثال الإخلال بحق : حالة قتل شخص فى حادث ، فيكون لمن يعولهم ممن يكونوا من أصحاب النفقة قانونا ، الرجوع على المسئول بدعوى التعويض ، على أساس الإخلال بحق لهم . ومثال الإخلال بمصلحة مالية : حالة قتل شخص فى حادث ، فيكون لمن كان يتولى الاتفاق عليهم

ممن لم يكونوا من أصحاب النفقة قانونا ، الرجوع على المسئول بدعوى التعويض ، على أساس الاخلال بمصلحة مالية لهم .

### - تحقق الضرر :

الشرط الثانى من شرطى الضرر المادى هو تحقق الضرر . بمعنى أنه يشترط فى الضرر الواجب التعويض عنه أن يكون محقق الوقوع (Préjudice certain) ، أى يكون قد وقع بالفعل أو سيقع حتما فى المستقبل . أما الضرر المحتمل الوقوع (Préjudice éventuel) ، وهو ما لم يقع ولا يعرف ما اذا كان سيقع فى المستقبل أم لا ، فلا تعويض عنه .

والضرر المحقق ان وقوع قد يكون حالا أى وقع فعلا مثل موت المضرور ، وقد يكون مستقبلا . والضرر المستقبلي - على عكس الضرر المحتمل - هو ضرر محقق الوقوع ، وان كان لم يقع بعد ، وبذلك يصلح أساسا لدعوى التعويض . . . والضرر المستقبلي قد يكون فى الامكان تقديره فورا ، وقد لا يكون فى الامكان ذلك . فاذا كان فى الامكان تقديره فورا حكم القاضى بتعويض كامل عنه . واذا لم يكن فى الامكان تقديره فورا ، مثل احداث المسئول بالمضرور اصابات نشأ عنها عاهة مستديمة يتعذر تحديد مداها فورا ، عندئذ يكون القاضى بالخيار بين الحكم بتعويض مؤقت على أن يحفظ للمضرور حقه فى التعويض النهائى عندما تستقر نسبة العاهة ، وبين تأجيل الحكم بالتعويض حتى هذا الوقت ( المواد ١٧٠ و ١٧١ و ٢٢١ و ٢٢٢ مدنى ) .

بعد أن فرقنا بين الضرر المستقبلي والضرر المحتمل ، نفرق كذلك بين تفويت الفرصة (Perte d'une chance) والضرر المحتمل ، ذلك أن الفرصة ذاتها وان كانت أمرا محتملا ، الا أن تفويتها أمر محقق ، ومن ثم تصلح أساسا لدعوى التعويض . ويراعى فى تقدير هذا التعويض مدى احتمال الكسب الذى ضاع على المضرور من جراء تفويت الفرصة عليه . . .

### ٢ - الضرر الأدبى :

الضرر الأدبى (Damage moral) هو الذى يؤذى الانسان فى شعوره او عاطفته فيسبب له المأ او حزنا . فهو - على عكس الضرر المادى - لا يمس مصلحة مالية للمضرور ، ومثال تشويه الجسم ، وخدش الشرف ، والاعتداء على السمعة ، والخط من الكرامة . . .

ويشترط فى الضرر الأدبى أن يكون متحققا غير احتمالى ( المادة ٢٢٢ مدنى ) .

والأصل هو وجوب تعويض كل من أصيب شخصيا بضرر أدبي .  
ولكن اذا كان الضرر الأدبي ناشئا عن موت المصاب . فيجب التفرقة بين  
الضرر الذى أصاب المتوفى نفسه وبين الضرر الذى أصاب ذويه . فالأول  
لا ينتقل الحق فيه بالميراث الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن  
أمام القضاء . والثانى يقتصر التعويض فيه على الأزواج والأقارب حتى الدرجة  
الثانية وهم : الوالد والوالدة والأولاد ، والجدة لأب أو لأم والاخوة والأخوات  
والأحفاد ( المادة ٢٢٢/٢ مدنى ) .

وينتقل الحق فى التعويض عن الضرر الأدبي باحدى طريقتين : الأولى ان  
يكون هناك اتفاق بين المضرور والمسئول بشأن التعويض من حيث مبدئه  
ومقداره . والثانية أن يكون المضرور قد رفع الدعوى للمطالبة بالتعويض  
فعلا أمام القضاء . وعلى ذلك فاذا توفى المضرور قبل الاتفاق مع المسئول  
أو قبل رفع دعوى التعويض ، فلا ينتقل الحق فى التعويض عن الضرر الأدبي  
الذى لحقه الى ورثته ، بل يزول هذا الحق بوفاة .

### الركن الثالث من أركان المسؤولية التقصيرية : علاقة السببية :

الركن الثالث من أركان المسؤولية التقصيرية هو علاقة بالسببية ما بين  
الخطأ والضرر (Lien de causalité) . وهو ركن ضرورى ومستقل عن  
ركن الخطأ والضرر ، لأنه من البديهي ألا يسأل مرتكب الخطأ الا عن  
الأضرار التى تعتبر نتيجة لخطئه .

وتظهر أهمية علاقة السببية فيما يتعلق بعـبء الإثبات ، لأنه اذا كان  
عبء اثبات السببية يقع على عاتق المضرور فى حالة قيام المسؤولية على الخطأ  
الواجب الإثبات ، فان نفى السببية يقع على عاتق المسئول فى حالات قيام  
المسئولية على الخطأ المفترض . فيكون على المسئول اثبات السبب الأجنبي ،  
أى اثبات أن للضرر سببا آخر غير خطئه ، ولذلك يتركز فى ركن السببية  
كل الأهمية فى دعاوى التعويض المرفوعة على أساس الخطأ المفترض .

### - تعدد الأسباب :

يلاحظ انه من أدق الأمور فى المسؤولية تحديد فكرة السببية ، لأن  
الضرر لا ينشأ عادة من سبب واحد ، بل من أسباب متعددة يكون خطأ  
المدعى عليه واحدا منها ، قالى أى حد يمكن القول فى هذه الحالة بقيام علاقة  
السببية بين هذا الخطأ والضرر . والمثال التقليدى فى هذا الصدد اذا أهمل  
صاحب السيارة فى اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة عليها فسُرقت مثله ،

ثم قادها السارق بسرعة كبيرة فدهس أحد المارة ، فهنا اشتراك سببان في احداث الضرر : الاول تقصير صاحب السيارة ، اذ لولا هذا التقصير لما سرقت منه ولما وقع الحادث . والثاني : خطأ السارق في القيادة ، اذ لولا السرعة الكبيرة التي قاد بها السيارة لما حدث الضرر . وهذا يدعو للتساؤل : عما اذا كان يعتد في هذه الحالة بالسببين معا أم بالسبب الثاني فقط ؟ الرأي الراجح - بعيدا عن الخلاف الفقهي - يذهب الى الاعتداد بالسبب المنتج وهو ما يؤدي عادة الى وقوع الضرر . ففي المثال السابق ، يعتبر خطأ صاحب السيارة في المحافظة عليها سببا عرضيا ، لانه ليس من المألوف أن يؤدي الى وقوع الضرر وهو دهس المصاب . أما خطأ السارق في القيادة فهو السبب المنتج الذي يتعين الوقوف عنده والاعتداد به ، لأن الوضع الطبيعي للأمور أن مثل هذا السبب هو الذي يؤدي الى مثل هذا الضرر .

#### - أثر تعدد الأسباب :

الفرض هنا هو اشتراك عدة أسباب في احداث الضرر والأخذ بها جميعا ( طبقا لنظرية تكافؤ الأسباب ) ، أي كاتت جميعها منتجة ( طبقا لنظرية السبب المنتج ) ، فيتعين تحديد أثر هذا التعدد بالنسبة لتوزيع المسؤولية ؟ والمثال التقليدي في هذا الصدد هو اشتراك خطأ المدعى عليه وخطأ المضرور في احداث الضرر ، كأن يعترض شخص في حالة سكر سيارة مسرعة فدهسته . في هذه الحالة لا يستطيع المضرور الهرب من مسؤوليته في الحاق الضرر بنفسه ، ولذلك لا يرجع على السائق الا ينصف التعويض .

أما اذا ساهمت القوة القاهرة مع خطأ المدعى عليه في وقوع الضرر ، كانت مسؤوليته كاملة ، لأن الحادث الذي تداخل مع خطئه في احداث الضرر لا يمكن نسبته الى شخص آخر حتى يتحمل معه هذه المسؤولية .

#### - الضرر المباشر :

الفرض هنا أن الفعل الواحد يؤدي الى سلسلة من الأضرار يعقب بعضها البعض ، فهل يسأل مرتكب الفعل عن هذه الأضرار جميعا ؟ أم يسأل عن الضرر الأول فقط دون الثاني أو الثالث وهكذا ؟ والمثال التقليدي في هذا الصدد هو اضطدام سائق السيارة بالمضرور واصابة ساقه ، ثم حدوث اهمال في علاج الجرح أدى الى بتر الساق مثلا . فهل يسأل المدعى عليه عن

الاصابة فقط ( الضرر المباشر ) أم عن البتر أيضا ( الضرر غير المباشر ) ؟  
الرأى الأرجح - بعيدا عن الخلاف الفقهي - هو مسئولية المدعى عليه عن  
الضرر المباشر فقط ، الذى كان نتيجة طبيعية للخطأ ، أى عن الاصابة فقط  
التي كانت نتيجة طبيعية للاصطدام ، دون البتر الذى حدث نتيجة الإهمال  
فى العلاج وكان فى استطاعة المضرور أن يتوقاه ببذل جهد معقول  
( المادة ١/٢٢١ مدنى ) .

## (٥٩) تطبيقات خاصة بالمسئولية عن الأعمال الشخصية ودعوى التعويض :

١ - المشرع فى المسئولية التقصيرية  
لا يميز بين الخطأ العمدى وغير العمدى  
ولا بين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير  
يكفى مجرد الخطأ بإهمال لقيام المسئولية :  
ويتلخص مبنى الطعن على الحكم فى الآتى :

« حيث ان ما ينص عليه الطاعن بالسببين الأول والثانى على الحكم المطعون  
فيه ، الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول :

ان الحكم أقام قضاءه بعدم مسئولية الشركة المطعون ضدها عن  
التعويض ، على أن ما سلكته من اجراءات التقاضى فى دعوى الافلاس ، وفى  
تنفيذ الحكم الصادر فيها ، لا يرقى الى مرتبة الخطأ العمد أو الجسيم ،  
الموجب لمسئوليتها قبله ، فى حين أنه يكفى لقيام هذه المسئولية ، طبقا  
للمادة ١٦٣ من القانون المدنى ، مجرد الخطأ بإهمال ولو كان يسيرا » .

وقالت محكمة النقض كلمتها فى الرد على هذا الطعن :

« وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر بنص  
المادة ١٦٣ من القانون المدنى أن « كل خطأ سبب ضررا للغير ، يلزم من  
ارتكبه بالتعويض » . وكان معنى الخطأ فى تطبيق هذا النص ، يشمل مجرد  
الإهمال والفعل العمد على حد سواء ، مما مفاده أن المشرع فى نطاق المسئولية  
التقصيرية لا يميز بين الخطأ العمدى وغير العمدى ، ولا بين الخطأ الجسيم  
والخطأ اليسير ، فكل منها يوجب تعويض الضرر الناشئ عنه ، وأنه يكفى  
لقيام المسئولية مجرد إهمال اتخاذ ما توجبه الحيلة والبقظة » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد اشترط لقيام مسئولية الشركة المطعون ضدها ، ان يرقى الخطأ الذي وقع من جانبها ، الى مرتبة الخطأ العملي أو الجسيم ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، بما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ، (٣٧) .

- ٢ - وفاء البنك بقيمة الشيك المزور ،  
لا يبرىء ذمته قبل العميل .  
لأن الورقة المزورة لا حجة لها على من نسبت اليه ،  
اذا كانت درجة اتقان التزوير .  
بشرط عدم وقوع خطأ من جانب العميل ،  
مثل الإخلال بواجب المحافظة على الشيك ،  
والا تحمل هو تبعه خطئه :

ويتلخص مبنى الطعن على الحكم فى الآتى :

« حيث ان الطعن اقيم على سببين ، ينمى بهما انطاعن ( البنك ) على الحكم المطعون فيه ، الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول :

أنه تمسك بصحيفة استئنافية ، بأنه قد ثبت لمحكمة أول درجة وقوع خطأ من المطعون ضده ، فى المحافظة على الشيكات المسلمة له من البنك ، بحيث تمكن مجهول من الحصول على أحد هذه الشيكات وتزويره وصرف قيمته . كما أخطأ اذ لم يخطر البنك بفقد الشيك . وكان يتعين على المحكمة أن تتعرض ، لبحث ما اذا كان هذا الخطأ من جانب المطعون ضده ، قد استغرق الخطأ المنسوب للبنك ، والذي قرر الحكم الابتدائى - المؤيد للحكم المطعون فيه - أنه يتمثل فى القيام بالوفاء بقيمة الشيك ، رغم عدم مطابقة توقيع المطعون ضده لديه ، للتوقيع الوارد على الشيك ، فى حين أن هذا يناقض ما قرره المحكمة ذاتها ، من أن قسم أبحاث التزييف والتزوير ، قد أثبت أن التزوير تم بطريق التقليد النظرى ، وهو ما تم اكتشافه بمعرفة أهل الخبرة . وأن موظف البنك المسئول عن مضاهاة التوقيعات ، ليس خبيراً فى الخطوط ، وكل مسئولية لا تتعدى القيام بالفحص الظاهر بالعين المجردة ، وهو ما يختلف عن الفحص المطلوب من أهل الخبرة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، لم يتعرض لهذا الدفاع الجوهري ، وإنما اكتفى باعتناق أسباب الحكم الابتدائي ، الذي طبق أحكام الخطأ المشترك ، على حالة لا تتوافر فيها أركانها ، فإنه يكون - فضلا عن خطئه في تطبيق القانون - مشوباً بالقصور في التسبيب .

### وقالت محكمة النقض كلمتها في الرد على هذا الطعن :

« حيث أن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه متى كان الأصل ، أن ذمة البنك المسحوب عليه - لا تبرأ قبل عميله ، إذا أوفى بقيمة الشيك المذيل بتوقيع مزور على الساحب ، باعتبار أن هذه الورقة تفقد صفة الشيك ، بفقدائها شرطاً جوهرياً لوجودها ، وهو التوقيع الصحيح للساحب .

ومن ثم فلا تقوم القرينة المقررة في المادة ١٤٤ من القانون التجاري ، التي تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه ، ويعتبر وفاء البنك بقيمة الشيك ، وفاء غير صحيح ، لحصوله لمن لا صفة له في تلقيه ، وبالتالي فإن هذا الوفاء - ولو تم بغير خطأ من البنك - لا يبرئ ذمته قبل العميل ، ولا يجوز قانوناً أن يلتزم هذا العميل ، بمقتضى توقيع مزور عليه ، لأن الورقة المزورة لا حجية لها على من نسبت إليه . ولهذا فإن تبعة الوفاء تقع على عاتق البنك أياً كانت درجة اتقان التزوير ، وذلك كله بشرط عدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه في البنك ، والا تحمل هو تبعة خطئه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسنابه بالحكم المطعون فيه - قد انتهى إلى ثبوت خطأ المطعون ضده ، متمثلاً في إخلاله بواجب المحافظة على مجموعة الشيكات المسلمة له من البنك ، فتمكن مجهول من الحصول على واحد منها وتزويره وصرف قيمته . فضلاً عن عدم قيامه باخطار البنك الطاعن بفقد الشيك في الوقت المناسب ، فإن الحكم يكون قد أثبت الخطأ في جانب المطعون ضده ، وخلص من ذلك إلى إلزام كل من البنك الطاعن والمطعون ضده بنصف قيمة الشيك موضوع النزاع ، في حدود ما حصله من وجود خطأ مشترك بين الطاعن والمطعون ضده ، ومن ثم فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، يكون على غير أساس » (٣٩) .

٣ - السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة المذينة  
في جريمة القتل الخطأ ليس لها حدود ثابتة ،  
وانما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملبسات الحال  
وظروف المرور وزمانه ومكانه ،  
حتى ولو كانت السرعة داخلية في الحدود المسموح بها .  
استخلاص ما اذا كانت السرعة في ظروف معينة  
تعد عنصرا من عناصر الخطأ من عدمه ،  
هي مسألة تقديرية متروكة لقاضي الموضوع :

ويتلخص مبنى الطعن على الحكم في الآتي :  
« وحيث ان الشركة الطاعنة آتفة البيان ( موبيل أويل بمصر ) تنعى  
بالوجه الرابع من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه ، القصور في التسبيب ،  
اذ استخلص ان السيارة الملاكى التي كان يقودها تابعها ، كانت تسير  
بسرعة فائقة ، من تخطيها السيارة الأوتوييس التي كانت تسير بسرعة  
٧٠ كم ، دون ان يبين السرعة المسموح بها في طريق السويس القاهرة ،  
أو برد على ما أثارته عن كيفية تمكن سائق السيارة الملاكى وهي مسرعة أن  
يقف بها ، دون أن تنقلب أو تترك آثارا لفراملها ، »

وقالت محكمة النقض كلمتها في الرد على هذا الطعن :  
« وحيث ان هذا النعى في غير محله ، ذلك لأن السرعة التي تصلح  
أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ ليس لها حدود ثابتة ،  
وانما هي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملبسات الحال وظروف المرور وزمانه  
ومكانه ، فيتسبب من هذا التجاوز الموت . ولا يضير من ذلك ، أن تكون  
السرعة داخلية في الحدود المسموح بها ، طبقا للقرارات والقواعد المنظمة  
للمرور ، ذلك أن استخلاص ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة  
تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد ، هي مسألة تقديرية متروكة لقاضي  
الموضوع ، متى كان استخلاصه سائغا بلا معقب عليه من محكمة النقض .

لما كان ذلك ، فان استناد الحكم المطعون فيه ، الخطأ لسائق السيارة  
الملاكى ، لأنه كان يسير بسرعة زائدة للأسباب السائغة التي أوردتها ، يكون  
بمناى عن رقابة محكمة النقض ، ويضحى النعى عليه بما ورد في هذا الوجه  
على غير أساس » (٤٠) .

٤ - تكييف الفعل أو الترك بأنه خطأ ،  
خضوعه لرقابة محكمة النقض .  
استخلاص علاقة السببية وتقدير جسامه الخطأ  
استقلال محكمة الموضوع به متى كان سائغا :  
ويتلخص مبنى الطعن على الحكم فى الآتى :

« وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الاول من أسباب الطعن ، على  
الحكم المطعون فيه ، الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون :  
ان مورثهم كان يعمل مديرا للشئون القانونية بالشركة المطعون ضدها  
الثانية ، ووقع حادث مقتله أثناء تأدية عمله بمقرها ، بسبب خطأ الشركة  
فى عدم توفير الأمن لموظفيها ، فهى لم تتخذ الاحتياطات التى من شأنها ان  
تمنع وقوع مثل هذا الحادث ، اذ كان الجانى من عمالها ، وفصل من عمله  
لانحرافه وتعدد جزاءاته ، التى كانت ترجع الى نزق وطيش ، واعتداء متكرر  
على الرؤساء وتهديدهم بالقتل والايداء ، ومن بين المبلغين عن التهديد أحد  
المجنى عليهم بالقتل فى الحادث » .

فكان على الشركة ان تحرص على حماية موظفيها من مثل هذا الجانى بعد  
فصله من العمل ، وأن تحول دون دخوله مقرها ، واقتحام مكاتب كبار  
العاملين فيها ، وهو يحمل سلاحا ناريا ، وذلك الاهمال والتقصير من جانب  
الشركة قد ثبت أيضا من الحكم القضائى الصادر فى الدعوى رقم ٢١٦٧  
لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة ، والقاضى بالزامها بالتعويض عن الضرر  
الذى أصاب ورثة المجنى عليهم فى الحادث » .

واذا كان الحكم المطعون فيه ، على الرغم من قيام الخطأ الجسيم ، الذى  
يسأل عنه رب العمل مسئولية تقصيرية ، لم يعتد بتوافر هذا الخطأ  
أو بقيام علاقة السببية بينه وبين وقوع حادث موت مورثهم ، فانه يكون قد  
أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه » .

وقالت محكمة النقض كلمتها فى هذا الصدد :

« وحيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك أنه من المقرر - وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة - أن تكييف الفعل أو الترك المؤسس عليه طلب  
التعويض ، بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه من مسائل القانون ، التى  
يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض » .

ومن المقرر كذلك أن استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر ،  
وتقدير مدى جسامته الخطأ من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع ،  
إلا أن محكمة النقض أن تبسط رقابيتها متى كان استخلاصه غير سائغ .

وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه ، أنه نفى قيام خطأ في جانب  
الشركة المطعون ضدها الثانية ، ثم عرض إلى نفى وصف الجسامة عن هذا  
الخطأ مع افتراض قيامه ، وبانتفاء علاقة السببية بينه وبين الحادث ،  
بما أورده من قول بأن :

« دخول العامل المفصول إلى مقر الشركة التي كان يعمل بها ، لا يعتبر  
خطأ تسأل عنه الشركة ، حتى يفرض انتفاء السبب المبرر لدخوله . .  
وبفرض أن هناك شبهات تحوم حوله ، من حيث اعتزامه إيذاء بعض  
موظفيها ، فإنها - أي الشركة - لا تملك ، وليس مفروضا فيها أن تملك ،  
القوة المادية التي تستطيع بها أن تقهره على عدم الدخول ، ذلك أن مسئوليتها  
تقف عند حد توفير الأمن لموظفيها ، فيما هو منوط بها ، مما يدخل في  
نشاطها الذي تمارسه . . . »

وإذا ساور بعض موظفي الشركة شك في أن العامل المفصول ، يعتزم  
تنفيذ بهديده بإيدانهم ، فقد كان عليهم أن يبلغوا هذا الأمر إلى الشرطة ،  
وأن ينخدوا الخيطة لحمايه أنفسهم . ومع افتراض أن الشرطة ثان عليها ، يصح  
أن يبلغ الأمر إلى الشرطة ، فإن تقاعسها لا يؤدي إلى مسئوليتها عن حادث  
قتل موظفيها ، ذلك أن عدم إبلاغ الشركة لاتخاذ ما يلزم لحماية الموظفين ،  
لا يعتبر هو السبب المؤدى حالا ومباشرة إلى قتل أولئك الموظفين . . . »

ولا يمكن القول أن الشركة لو قامت بتبليغ الشرطة ، واتخذت  
الاحتياطات لحراسة الموظفين ، لما وقع القتل . . . بمجرد وجود الحراسه  
في مقر الشركة ، لم يكن بالضرورة مؤديا لمنع القتل . . . ولو فرض جدلا  
أن عدم توفير الحراسة لموظفيها تقصير منها ، فليس هو الخطأ الجسيم ،  
لعدم جدوى الحراسة في منع القتل على وجه القطع . وما دام الأمر كذلك ،  
فلا وجه لمسئولية الشركة عن التعويض ، حيث يشترط لأعمالها في حق  
صاحب العمل توافر الخطأ الجسيم . . . »

ثم عكبت محكمة النقض على تقارير الحكم المطعون فيه بقولها :

« وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه غير سديد ، في تقريره بنفى  
الخطأ عن الأفعال المسندة إلى الشركة المطعون ضدها الثانية وغير سائغ »

سواء في القول بانتفاء وصف الجسامة عن الخطأ مع افتراض قيامه ، أو في استخلاصه انعدام رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين وقوع حادث مقتل مورث الطاعنين . ذلك أن المسلك المألوف في الظروف التي احاطت اقتراف جريمة القتل ، كانت توجب على الشركة من قبل وقوع الحادث ، توفير أساليب الأمن التي تكفل حماية موظفيها من الاعتداء عليهم أثناء تأدية أعمالهم .

واذ ثبت أن الشركة لم تتخذ شيئاً من أساليب الأمن قبل الحادث ، وأن دخول الجاني مقرها لم يصاحبه احتياط ويقظة لمسلكه وتصرفاته ، فكان وصوله الى مكاتب كبار العاملين بها سهلاً ميسراً ، ودون استيقاف أو تحقق من مبرر قدومه أو محاولة اعتراض سبيله ، فإن ذلك يعد اهمالاً وتقصيراً من الشركة المطعون ضدها ، يتحقق به قيام الخطأ في جانبها . هذا الخطأ الذي لم يكن سبباً عارضاً ، بل سبباً منتجاً ، أدى الى تمكن الجاني من تحقيق بغيته ، من دخول مقر الشركة والاجهاز على الرؤساء ، الذين تسببوا في فصله من العمل . وهو خطأ يعتبر جسيماً في معنى المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية ، الذي يحكم واقعة النزاع ، اذ لا يشترط قيام الخطأ الجسيم - على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - أن يكون متعمداً ، بل يكفي أن يكون خطأً غير عملي ويقع بدرجة غير يسيرة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، لم يعتبر ما وقع من الشركة المطعون ضدها الثانية في ظروف الحادث خطأ أدى الى مقتل مورث الطاعنين ، وكان نفيه وصف الجسامة عن هذا الخطأ ، استناداً الى اطلاق القول « بعدم جدوى الحراسة في منع القتل » ، ينطوي في ظروف الدعوى على استخلاص غير سائغ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً ، (٤١) .

٥ - الإبلاغ عن الجرائم حق عام  
الإنحراف به يحقق المسؤولية الموجبة للتعويض  
بشرط سوء النية وثبوت كذبه :

ويتلخص مبنى الطعن على الحكم في الآتي :

« حيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى بهما الطاعنان على الحكم المطعون فيه ، الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبب . وفى بيان ذلك يقولان :

« انه اعتبر أن قيامهما بإبلاغ الجهات المختصة بواقعة تقاضى خلو الرجل ومقدم الإيجار ، وتكرار هذا البلاغ بمثابة انحراف فى استعمال الحق . كما اعتبر أن نشوء الضرر عن استعمال الحق ، يجعل هذا الاستعمال غير مشروع ، ولو لم يكن القصد الإضرار بالغير ، فى حين أن الطاعنين قد استعملوا حقاً مشروعاً لهما هو حق الشكوى الى الجهات المختصة .

ولا يغير من ذلك حفظ الشكوى ، لأنها من المسائل التقديرية ، مما لا يجوز معه افتراض سوء القصد . هذا فضلاً عن أن الحكم اعتبرهما مسئولين عما نشرته دار التحرير والجمهورية ، وحملهما وزر ما نشر ، مفترضاً أنهما مصدره ، فى حين أنه قد يكون هناك مصدر آخر لهذا النشر ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ، والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبب . »

وقالت محكمة النقض فى هذا الصدد :

« وحيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك أن المادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى نصها على أن : « لكل من علم بوقوع جريمة ، يجوز للنيابة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ، أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى » .

مما مفاده أن إبلاغ النيابة العامة أو مأمورى الضبط القضائى ، بما يقع من تلك الجرائم ، يعتبر حقاً مقرواً لكل شخص ، ولا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما وضع له ، واستعماله ابتغاء مضارة الغير ، والا حقت المساءلة بالتعويض . . . . . وكان مؤدى ذلك ، أن الحكم المطعون فيه ، اعتبر أن تقديم البلاغ من زوج الطاعنة الثانية ثم تكراره من الطاعن الأول ، بمثابة انحراف فى استعمال الحق مقترناً بسوء القصد .

وإذا كانت المطالبة بالتعويض قوامها خطأ المسئول ، وكان تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ وتفى هذا الوصف عنه ، هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض . وكان مقتضى المادة الرابعة من القانون المدنى ، أن من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً ، لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر .

وكان هذا الذى اوردته الحكم المطعون فيه ، لا يصلح سند لتوافر الخطأ الموجب للمسئولية . ولا يكفى لاثبات انحراف الطاعنين ، عن حق الشكرى ، الذى يعتبر من الحقوق الميأحة للأفراد . ولا يترتب على استعماله أدنى مسئولية قبل المبلغ ، طالما لم يثبت كذب الواقعة المبلغ عنها ، وأن التبليغ قد تصدر عن سوء قصد . هذا الى أن الحكم المطعون فيه خلص الى اعتبار الطاعنين مسئولين عن التعويض ، استنادا الى مجرد نشر الوقائع آنفة الذكر فى جريدة الجمهورية ، دون أن يعرض الحكم الى نسبة هذا الفعل اليهما أو تداخلهما فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، مما يوجب نقضه ، (٤٢) .

٦ - تجاوز حق الدفاع بنسبة أمور شائنة للغير

لا يقتضيها الدفاع فى الدعوى ،

خطأ موجب للمسئولية ،

حتى ولو ثبتت صحة هذه الأمور :

ويتلخص مبنى الطعن على الحكم فى الآتى :

« وحيث ان الطاعن ينعى بالوجه السابع من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول :

ان الطعن فى اعمال الموظف ، لا يدخل تحت طائلة العقاب ، ما دام قد حصل بحسن نية ، دون أن يتعدى اعمال الوظيفة ، وبشرط اثبات حقيقة كل فعل استند اليه . واذا كان الثابت من الحكم الصادر فى دعوى المخاصمة بجواز قبولها ، أنه خلص الى أن خطأ المطعون ضده الأول ، بلغ من الجسامة درجة تكاد تصل الى حد الغش ، ويتمثل فى الجهل الفاحش بالمبادئ الأساسية فى القانون ، مما مفاده سلامة موقف الطاعن ، وثبوت الخطأ الجسيم المنسوب للمطعون ضده الأول ، فإن الحكم المطعون فيه اذ أقام قضاءه على ان ما صدر من الطاعن ، كان بقصد التشهير والتجريح ، لسلوكه كل الطرق التى رسمها القانون بغير حق ، لابعاد المطعون ضده الأول عن نظر قضاياه ، وأنه لا يقبل من الطاعن اثبات صحة ما قذف به ، ويتعين ادانته ولو كان يستطيع الاثبات ، يكون قد خالف القانون ، »

(٤٢) نقض ١٩٨١/٢/١٧ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ٥٣٩ - ١٠٣ -

- نقض ١٩٧٦/١١/٢٤ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ٢ - ١٦٣٦ - ٣٠٣ -

وقالت محكمة النقض بكلمتها في هذا الصدد :

« وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك انه وان كان الدفاع في الدعوى جقا للخصم ، الا ان استعماله مقيد ، بأن يكون بالقدر اللازم لاقتضاء حقوقه التي يدعيها والدود عنها ، فان هو انحرف في استعماله عما شرع له هذا الحق او تجاوزه ، بنسبة امور شائنة لغيره ماسة باعتباره وكرامته ، كان ذلك منه خطأ يوجب مسئوليته عما ينشأ عنه من ضرر ، ولو كانت هذه الامور صحيحة ، ما دام الدفاع في الدعوى لا يقتضى نسبتها اليه »

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن الطاعن - فيما رمى به المطعون ضده الأول - قد تجاوز حق الدفاع في الدعوى - وبغير نعى مقبول من الطاعن في هذا الخصوص - فان هذا الذي خلص اليه الحكم يتوافق به ركن الخطأ الموجب للمسئولية ، التي لا يدزؤها في هذا الخصوص اثبات صحة ما نسبته الطاعن الى المطعون ضده الأول ، من تجاوزا به حق الدفاع .  
واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر - ، يكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس ، (٤٣) .

#### ٧ - نطاق التزام المدين في المسئولية التقصيرية يشمل تعويض الضرر المباشر وغير المباشر سواء كان متوقعا أو غير متوقع :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كان يبين من الحكم الابتدائي ، المؤيد بالحكم المطعون فيه ، أنه وهو بسبيل تقدير ما يستحقه المطعون ضده من تعويض ، اتبع المعايير التي تتطلبها المسئولية العقدية . وكان تقدير التعويض على هذا الأساس أخف منه على أساس المسئولية التقصيرية . ذلك انه طبقا لنص المادة ٢٢١ من القانون المدني ، يقتصر التعويض في المسئولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول ، أما في المسئولية التقصيرية فيكون التعويض عن أي ضرر مباشر ، سواء كان متوقعا أو غير متوقع »

وكان الطاعن لم يبين وجه تضرره من خطأ الحكم في تقدير التعويض ، الذي ألزمه به على أساس المسئولية العقدية دون التقصيرية ، فان هذا

النعى - بفرض صبحته - يكون غير مبرر : اذ لا يتحقق به للطاعن الا مصلحة نظرية بحته تصلح اساسا للطعن ، (٤٤) .

٨ - عدم انحصار عمل موظفى الطاعنة على مجرد الاشراف الفنى وتجاوزه الى التدخل الايجابى فى تنفيذ العملية ،  
يؤدى الى مساءلتها عن الفعل الخاطى ،  
دون الاحتجاج باعمال شروط عقد المفاوضة  
التي تجعل المفاوض وحده المسئول عن الأضرار :  
وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان مقتضى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى ، أن علاقة التبعية تقوم على السلطة الفعلية ، التي تثبت للمتبع فى رقبة التابع وتوجيهه ، سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرها ، وسواء استعمل المتبع هذه السلطة أو لم يستعملها ، طالما كان فى استطاعته استعمالها .

لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أنه أقام قضاءه بمسئولية الطاعنة ( الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى ) عن خطأ المطعون عليه الثانى ( مفاوض الحفر ) ، على ما خلص اليه ، استنادا الى شروط المفاوضة وتقرير الخير ، من أن عمل موظفى الطاعنة ، لم يقتصر على مجرد الاشراف الفنى ، بل تجاوزه الى التدخل الايجابى فى تنفيذ العملية ، وهو ما تتوافر به سلطة التوجيه والرقابة فى جانب الطاعنة ، ويؤدى الى مساءلتها عن الفعل الخاطى الذى وقع من المطعون عليه الثانى باعتباره تابعا لها .

ولا وجه للاحتجاج بأن الحكم لم يعمل شروط عقد المفاوضة ، المبرم بين الطرفين ، فيما نص عليه من أن المفاوض هو وحده ، المسئول عن الأضرار التي تصيب الغير من أخطائه ، وذلك ازاء ما حصله الحكم من ثبوت السلطة الفعلية للطاعنة على هذا المفاوض فى تسيير العمل ، (٤٥) .

٩ - تضامن المسئولين عن العمل الضار لا يفترض  
ومشروط بأن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه

(٤٤) نقض ١٩٦٥/١١/١١ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٣ - ١٠٠٩ - ١٥٨ .

(٤٥) نقض ١٩٧٧/١/٣١ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ٢٢٢ - ٦٦ .

هو ذات الضرر الذى أسهم خطأ المسئولين فى حدوثه :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« بالتضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن ، ولكن ينبغى أن يرد الى نص فى القانون ، أو الى اتفاق صريح أو ضمنى » . واذ كانت المادة ١٦٩ من التقنين المدنى ، تقضى بتضامن المسئولين عن العمل الضار ، فى التزامهم بتعويض الضرر ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه ، هو ذات الضرر الذى أسهم خطأ المسئولين فى حدوثه ، دون أن يكون فى الوسع تعيين من أحدث الضرر حقيقة من بينهم ، أو تحديد نسبة مساهمة كل منهم فى حدوثه ، (٤٦) .

## ثانيا : المسئولية عن عمل الغير

### (٦٠) تمهيد :

قلنا ان للمسئولية التقصيرية ثلاث صور . وتكلمنا في البند أولا عن الصورة الأولى وهي المسئولية عن الأعمال الشخصية . وتكلم في البند ثانيا عن الصورة الثانية وهي المسئولية عن عمل الغير .

والمسئولية عن عمل الغير تقوم على فكرة الخطأ المفترض من جانب المسئول وتشمل هذه الصورة حالتين هما : مسئولية متولى الرقابة عمن هم في رقابته ( المادة ١٧٣ مدنى ) ٢٠ - مسئولية المتبوع عن التابع ( المادتين ١٧٤ و ١٧٥ مدنى ) .

وسوف نتناول دراسة كل حالة من هاتين الحالتين على التوالى .

### ١ - مسئولية متولى الرقابة :

### (٦١) تمهيد :

تنص المادة ١٧٣ مدنى على أنه :

« (١) كل من يجب عليه قانونا أو اتفاقا رقابة شخص فى حاجة الى الرقابة ، بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية أو الجسمية ، يكون ملزما بتعويض الضرر ، الذى يحدثه ذلك الشخص الغير بعمله غير المشروع . ويترتب هذا الالتزام ولو كان من وقع منه العمل الضار غير مميز . »

(٢) ويعتبر القاصر فى حاجة الى الرقابة اذا لم يبلغ خمس عشرة سنة ، أو بلغها وكان فى كنف القائم على تربيته . وتنتقل الرقابة على القاصر الى معلمه فى المدرسة أو المشرف فى الحرفة ، مادام القاصر تحت اشراف المعلم أو المشرف . وتنتقل الرقابة على الزوجة القاصر الى زوجها أو الى من يتولى الرقابة على الزوج .

(٣) ويستطيع المكلف بالرقابة أن يخلص من المسئولية ، اذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة ، وأثبت أن الضرر كان لابد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية . »

... ويبين من هذه المادة أن الحالة الأولى من حالتى المسئولية عن عمل الغير

(responsabilité du fiat d'autrui) ، هي مسئولية متولى الرقابة عنهم هم في رقابته . ويقتضى بحث هذه المسئولية أن نعرض بإيجاز لنقطتين هما : شروط تحقق المسئولية ، والأساس القانوني للمسئولية ، ثم نتوسع في التطبيقات العملية الخاصة بمسئولية متولى الرقابة ودعوى التعويض .

## (٦٢) شروط تحقق المسئولية :

تنص المادة ١/١٧٣ مدنى على أنه :

« كل من يجب عليه قانونا أو اتفاقا رقابة شخص فى حاجة الى الرقابة ، بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية أو الجسمية ، يكون ملزما بتعويض الضرر ، الذى يحدثه ذلك الشخص للغير بعمله غير المشروع . ويترتب هذا الالتزام ولو كان من وقع منه العمل الضار غير مميز » .

ويبين من هذه الفقرة أن مسئولية متولى الرقابة عنهم فى رقابته تتحقق بتوافر شرطين : الأول تولى شخص الرقابة على شخص آخر ، والثانى صدور عمل غير مشروع ممن هو تحت الرقابة .

### ١ - تولى شخص الرقابة على شخص آخر :

يقصد بتولى شخص الرقابة على شخص آخر ، أن يكون هناك التزام على شخص متولى الرقابة على شخص آخر . وهذا الالتزام مصدره اما القانون . كما هو الشأن بالنسبة للأب ، فهو ملزم قانونا بالرقابة على ابنه . واما الاتفاق كما هو الشأن بالنسبة لمدير مستشفى الأمراض العقلية ، فهو يتولى الرقابة على مريضاه . أما مجرد الرقابة الفعلية فلا تكفى لقيام هذه المسئولية .

ويلاحظ أن المشرع لم يحدد الأشخاص الذين يكونون فى حاجة الى الرقابة ، وانما اكتفى بالنص على أن الالتزام بالرقابة ، اما أن يرجع الى حالة القصر ، واما الى حالة الشخص العقلية أو الجسمية . الأمر الذى يستفاد منه أن هذه المسئولية لا تترتب اذا قامت الرقابة لسبب آخر غير هذين السببين .

### - الرقابة على القاصر :

يجب التفرقة فيما يتعلق بالرقابة على القاصر بين مرحلتين : الأولى

المرحلة السابقة على بلوغ القاصر ١٥ سنة ، والثانية المرحلة اللاحقة على بلوغ القاصر ١٥ سنة .

ففي المرحلة الأولى السابقة على بلوغ القاصر ١٥ سنة - وهي سن الحلم في الشريعة الإسلامية - يعتبر القاصر في حاجة الى الرقابة بصفة دائمة . وهذه الرقابة تكون أصلا لولي النفس من أب أو جد أو عم أو غيرهم . وقد تنتقل بالاتفاق الى الأم . وفي المرحلة الثانية اللاحقة على بلوغ القاصر ١٥ سنة ، وعندئذ يتعين التمييز بين فرضين : الفرض الأول وفيه يستقل الولد بمعيشته ، ويتحرر من قيود التربية ، سواء استمر أو لم يستمر مساكنا لمتولى الرقابة . وهنا ينقضى الالتزام بالرقابة ولا يسأل عنه أحد . والفرض الثاني وفيه يظل الولد في كنف متولى الرقابة ، سواء استمر أو لم يستمر مساكنا له ، وهنا يستمر الالتزام بالرقابة قائما حتى بعد بلوغ القاصر سن الرشد .

وتنتقل الرقابة على القاصر الى المدرس في الفصل أو الى مدير المدرسة في المدرسة اذا كان طالب علم ، أو الى المشرف في الحرفة اذا كان طالب حرفة ، وهذه الرقابة موقوتة بالفترة التي يكون فيها القاصر في المدرسة أو في الورشة ، فاذا انقضت تلك الفترة عادت الرقابة الى متولى الرقابة الأصلي .

وتنتقل الرقابة على الزوجة القاصر ممن كان قائما على تربيتها الى زوجها ، واذا كان الزوج نفسه في رقابة غيره ، انتقلت الرقابة عليها الى متولى الرقابة على الزوج .

### - الرقابة بسبب الحالة العقلية أو الجسمية :

الحالة الثانية من حالتى مسئولية متولى الرقابة ، هي الرقابة بسبب الحالة العقلية أو الجسمية . فالأصل أنه اذا بلغ الولد سن الرشد ، لم يعد أحد مسئولا عنه لا في البيت ولا في المدرسة ولا في الورشة ، حتى وإن استمر يعيش في كنف غيره . ولكن اذا أصيب الشخص بعد بلوغه سن الرشد بأية آفة عقلية مثل الجنون أو العته أو الغفلة أو اعتلت صحته فأعجزه المرض بشلل أو صرع أو فقد البصر ، عاد التزام الرقابة عليه . وهذا الالتزام يكون قانونيا على ولي النفس أو الزوج أو الزوجة ، أو اتفاقيا على مدير المستشفى أو الطبيب أو الممرض أو غيرهم ممن يشم الاتفاق على توليهم الرقابة عليه .

## ٢ - صدور عمل غير مشروع ممن هو تحت الرقابة :

يشترط لساءلة متولى الرقابة على أساس المادة ١٧٣ مدنى ، صدور عمل غير مشروع ممن هو تحت الرقابة ، وبمعنى آخر يجب أن يصدر ممن هو تحت الرقابة عمل غير مشروع يصيب الغير بضرر . فإذا تحققت مسئولية هذا الشخص ، قامت مسئولية متولى الرقابة على أساس الإهمال فى الرقابة أو سوء التربية والتأديب .

ويلاحظ أن مسئولية متولى الرقابة لا تقوم ، إلا إذا وقع العمل غير المشروع ممن هو تحت الرقابة . فإذا حدث العكس ، وكان المشمول بالرقابة فى مركز المضرور ، سواء لحقه الضرر من فعل نفسه أو من فعل أجنبى ، فلا تقوم مسئولية متولى الرقابة مثل مدير المدرسة على أساس قرينة الخطأ الواردة بالمادة ١٧٣ مدنى ، بل على أساس القواعد العامة فى المسئولية ، فيتعين اثبات الخطأ فى جانبه فى هذه الحالة .

كذلك يلاحظ أنه إذا كان المشمول بالرقابة غير مميز ، مثل الصغير دون السابعة والمجنون والمعتوه ، فهل تنتفى مسئوليته ، وبالتالي ترتفع مسئولية متولى الرقابة ، وذلك باعتبار أن الأصل فى المسئولية أنها تقوم على الخطأ ، وأن الخطأ يتطلب بجانب ركنه المادى وهو التعدى ، توافر ركنه المعنوى وهو التمييز ، والمشمول بالرقابة غير مميز ؟ .

استبعد المشرع مثل هذه النتيجة التى تتنافى وحكمة التشريع ، لأن من غير المستساغ رفع المسئولية عن متولى الرقابة ، فى الوقت الذى يكون فيه المشمول بالرقابة فى أشد الحاجة الى الرعاية لانعدام التمييز . ولذلك نص فى المادة ١٧٣ مدنى على أنه « ويترتب هذا الالتزام ، ولو كان من وقع منه العمل الضار غير مميز » . وقد استعمل المشرع فى هذا النص اصطلاح « العمل الضار » بدلا من اصطلاح « العمل غير المشروع » ، للتنبيه بالاكْتفاء بالركن المادى للخطأ وهو التعدى فى فعل المشمول بالرقابة (٤٧) .

## (٦٣) الأساس القانونى للمسئولية :

تنص المادة ١/١٧٣ مدنى على أنه :

---

(٤٧) الدكتور السنهورى فى الوسيط ج ١ البنود ٦٦٥ - ٦٦٩ ص ٩٩٥ - ١٠٠٤ .  
- الدكتور أنور سلطان فى المرجع السابق البنود ٤٩٤ - ٤٩٩ ص ٤٤٢ - ٤٤٥ .  
- المستشار الدناصورى والدكتور الشواربى فى المرجع السابق ص ٢٦٠ .

« كل من يجب عليه قانونا أو اتفاقا رقابة شخص في حاجة الى الرقابة، بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية أو الجسمية ، يكون ملزما بتعويض الضرر الذي يحدثه ذلك الشخص للغير بعمله غير المشروع . ويترتب على هذا الالتزام ولو كان من وقع منه العمل الضار غير مميز » .

ويبين من هذه الفقرة أن الأساس القانوني لمسئولية متولى الرقابة عنهم في رقابته هو الخطأ المفترض من جانبه . فإذا ارتكب المشمول بالرقابة عملا غير مشروع ، فيعتبر أن متولى الرقابة قد قصر في رقابته أو أساء تربيته .

ويلاحظ أن مسؤولية الرقابة تعتبر في الحقيقة والواقع مسؤولية شخصية ، وليست مسؤولية عن عمل الغير ، اذ ليس فيها خروج على القواعد العامة في المسؤولية الا من ناحية افتراض الخطأ في جانب متولى الرقابة . ولذلك فان قرينة الخطأ هنا لا يحتج بها الا المضرور في مواجهة متولى الرقابة، ولا يجوز التمسك بها في مواجهة المشمول بالرقابة ، بل يتعين اثبات الخطأ في جانبه .

ولما كانت مسؤولية متولى الرقابة مسؤولية شخصية - كما قلنا - فيمكنه دفع هذه المسؤولية ، اما بنفى الخطأ في جانبه ، واما بنفى علاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذي أصاب المضرور .

ويكون نفى الخطأ في جانب متولى الرقابة باثبات أنه قام بواجب الرقابة بما ينبغي من العناية ، وأنه اتخذ الاحتياطات المعقولة لتجنب الغير عمل المشمول بالرقابة ، وأنه اذا كان مكلفا بتربية المشمول بالرقابة فلم يقصر في واجب التربية وحسن التهذيب .

ويكون نفى علاقة السببية - وهى بدورها مفترضة - باقامة الدليل على أن الضرر كان لابد واقعا ، حتى ولو قام بواجب الرقابة بما ينبغي له من عناية وحرص ، مثل اثبات أن العمل غير المشروع وقع فجأة بحيث لم يكن هناك من سبيل الى منعه ، ومثل اثبات انقطاع الصلة بين خطئه المفترض والضرر الحادث ، أى ثبت قيام السبب الأجنبي كالقوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

ويلاحظ أنه اذا قامت مسؤولية متولى الرقابة بناء على مسؤولية المشمول بالرقابة ، فانه يجوز للمضرور الرجوع عليهما معا على وجه التضامن أو على أيهما حسبما يشاء . والغالب أن يرجع المضرور على متولى الرقابة باعتباره الملى عادة . فاذا دُفع متولى الرقابة التعويض ، كان له

الرجوع على المشمول بالرقابة ، اذا كان مميزا وقت ارتكابه العمل غير المشروع ، لأن مسئوليته فى هذه الحالة مسئولية تبعية ، أى أنه مسئول معه وليس مسئولا عنه . أما اذا كان المشمول بالرقابة غير مميز ، فليس لمتولى الرقابة الرجوع عليه بالتعويض الذى دفعه ، لأن مسئوليته فى هذا الفرض مسئولية أصلية وليست مسئولية تبعية ( المادة ١٧٥ مدنى ) (٤٨) .

## (٦٤) تطبيقات عملية خاصة بمسئولية متولى الرقابة ودعوى التعويض :

١ - التزام المدرسة بالمحافظة على التلاميذ فى اليوم المدرسى

هو التزام يبذل عناية بما تقدمه من علم ودراية ،

لا بتحقيق غاية هى علم اصابة احدهم .

انحرافها عن أداء واجبها واخلالها بالتزاماتها

يعد خطأ يستوجب مساءلتها عن الضرر الذى يلحق احدهم :

ويتلخص مبنى الطعن على الحكم فى الآتى :

« وحيث أن الطاعنين يتعنون على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من سبب الطعن الثانى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، اذ أن الحكم الابتدائى الذى أيدته لأسبابه ، انتهى الى أن مدير المدرسة والمدرس قد اهملا فى تثبيت العارضة ، وبالتالي لم يؤديا عملهما بدقة وعناية الرجل الحريص ، باعتبار أن مرتكبى الخطأ تابعين لها . واذا تطلب الحكم من تابعى الوزارة أن يسلكا سلوك الرجل الحريص المتبصر ، فإنه يكون قد خالف القانون ، لأن المعيار هنا هو سلوك الشخص العادى .

وقالت محكمة النقض كلمتها فى الرد على هذا النعى بالآتى :

« وحيث ان هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أقام قضاءه بمسئولية الطاعن الرابع والمطعون ضده الثانى على قوله : « الاستفادة من الظروف التى أحاطت باصابة المضرور اهمال - مدير المدرسة ومدرس التربية الرياضية بها - فى تثبيت عارضة هدف كرة اليد ، والسماح للطلبة بالاقتراب منها ، بعد أن تم تقسيم طلبة

(٤٨) الدكتور السنهوري فى الوسيط ج ١٠ البنود ٦٧٠٠ - ٦٧٤٠ من ١١٠٤ - ١٠٢٢ .

- الدكتور أنور سلطان فى المرجع السابق البنود ٥٠١ - ٥٠٢ من ٤٤٩ - ٤٤٧ .

- المستشار الدناصورى والدكتور الشواربى فى المرجع السابق من ٢٦٣ .

الفصل الى مجموعتين ، مما يستحيل معه الاشراف على المجموعة التي انضمت الى لعبة كرة اليد ، فخرجوا بذلك عن واجب تأدية العمل المنوط بهما بدقة وأمانة وعناية الرجل الحريص المتبصر ، مما يشكل ركن الخطأ في جانبهما .

وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أن مسؤولية مدير المدرسة أو المدرس ، وإن كانت لا تقوم في الأصل - على أنه ملتزم بتحقيق غاية ، هي ألا يصاب أحد من الطلبة أبان اليوم المدرسي ، إلا أنه يلتزم ببذل العناية الصادقة في هذا السبيل .

ولما كان الواجب في بذل العناية ، مناطه ما يقدمه المدرس أو مدير المدرسة اليقظ ، من أوسط زملائه علما ودراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله ، مع مراعاة تقاليد المهنة وأصولها الثابتة - وبصرف النظر عن المسائل التي اختلف فيها أهل هذه المهنة ، لينفتح باب الاجتهاد فيها . وكان انخراط مدير المدرسة أو المدرس عن أداء واجبه وإخلاله بالتزامه المحدد على النحو المتقدم ، يعد خطأ ، قد تداخل بما يؤدي الى ارتباطه بالضرر ارتباط السبب بالمشبب .

لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال الى أسبابه ، أنه أخذ الطاعن الرابع والمطعون ضده الثاني - من الواقع الذي حصله - بإهمالهما في تثبيت عارضة الهدف ، وفي الرقابة الواجبة على الطلبة - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم في وصفه عدم تثبيت عارضة الهدف والسماح للطلبة بالاقتراب منها ، بأنه خطأ من الطاعن الرابع والمطعون ضده الثاني ، يكون قد التزم بصحيح القانون . ولما تقدم يتعين رفض الطعن ، (٤٩) .

٢ - وقوع الفعل الضار من التلميذ بفناء المدرسة  
مسئولية ناظرة المدرسة متولية الرقابة عن التعويض ،  
عدم انتفاؤها باختيار مشرفين للاحظة التلاميذ ،  
بل تقوم بوصفها الرقابة الاولى بجانب المشرفين :  
ويتلخص مبنى الطعن على الحكم في الآتي :

« وحيث أن الطعن بني على ستة أسباب ، تنحى البطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول :

ان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، أقام قضاءه على أساس اسناد المسؤولية عن التلميذ الجاني اليها باعتبارها فاعلة المدرسة ، في حين أن هذا الحادث كان أثناء الحصة السادسة ، حيث خرج المجنى عليه من الفصل بتكليف من المشرفة على التلاميذ لأداء مهمة ، وتبعه الجاني الذي اعتدى عليه ، بأن قذفه بحجر أصاب عينه ، مما تكون الرقابة حينئذ على عاتق مدرس الفصل ، الذي أسندت اليه الحصة ، وبجانبه المشرفة التي تشارك مسؤولية الرقابة خارج وداخل الفصول . وكانت قد كلفت المجنى عليه بمهمة ، وأنه اعتدى عليه أثناء تنفيذه لها ، وذلك استنادا لحكم المادة ١٧٣ فقرة (٢) من القانون المدني ، مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وقالت محكمة النقض كلمتها في الرد على هذا النعي بالآتي :

« وحيث ان هذا النعي غير سديد - ذلك أن مسؤولية رئيس المدرسة بالرقابة لا ترتفع بمجرد اختيار مشرفين من المعلمين لملاحظة التلاميذ أثناء وجودهم بالمدرسة ، بل تقوم بوصفه رقيبها الأول ، يلزم بتعويض الضرر الذي يحدثه القاصر للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده بالمدرسة - إلى جانب مسؤولية هؤلاء المشرفين ، بناء على خطأ مفترض في واجب الرقابة بوصفه قائما بإدارة المدرسة .

واذ كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه ، قد أوضح في أسبابه « . . . » ولما كان يبين من أقوال المجنى عليه نجل المدعين ( المطعون عليهما الأول والثاني ) وأقوال كل من التلميذ . . . والمدعى عليها الثالثة ( الطاعنة ) بتحقيقات النيابة بالجناية المنضمة . . . أن الحادث وقع خارج الفصل المقيد به المجنى عليه ، وداخل فناء المدرسة وقبل انتهاء اليوم الدراسي . . . فان المدعى عليها الثالثة باعتبارها رئيسة المدرسة ، تكون هي - دون والده ومدرسه - متولية الرقابة عليه والمسئولة عن فعله غير المشروع ، وذلك لارتكابه هذا الفعل داخل المدرسة التي ترأسها وخارج الفصل المقيد به ، ويتحقق بذلك مسؤوليتها طبقا لحكم المادة ١٧٣ من القانون المدني ، على أساس الخطأ المفترض الذي يتمثل في الإخلال بواجب الرقابة . . . »

واذ كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح بحكم القانون ، متى ثبت أن الفعل الضار وقع من أحد المتولي رقابتهم خارج الفصل وفي فناء المدرسة وقبل انتهاء اليوم المدرسي ، فان النعي بهذا السبب يكون على غير أساس . واذا كان لا يتبين من الأوراق ، أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع ، بوجود مشرفة خارج وداخل الفضول ، فان النعي بذلك

يكون غير مقبول ، (٥٠) .

- ٣ - مسئولية متولى الرقابة أساسها الخطأ المفترض ،  
وهو خطأ يقبل اثبات العكس .  
نفيها باثبات المفاجأة في وقوع الفعل الضار .  
وجوب أن تكون المفاجأة قد بلغت حدا ،  
لا تجدى معه الرقابة في منع وقوعه :

ويتلخص مبنى الطعن على الحكم فى الآتى :

« وحيث ان الطاعنة تنعى بالأسباب الثانية والثالثة والرابعة الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب ، وفى بيان ذلك تقول :

ان الحكم المطعون فيه ، لم يبين العناصر القانونية التى على أساسها تنهض مسئوليتها فى رقابة الصغير ، من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، وأنه يفرض قيام مسئوليتها ، فان هذه المسئولية قابلة لاثبات العكس . وقد ثبت انتفاء هذه المسئولية ، بتوزيع الحصص السادسة على أحد المدرسين الذى استوقعته بما يفيد تكليفه بذلك . وأنها وقت الحادث كانت تقوم بعمل رسمى هام ومعها لجنة تصحيح . كما أن الضرر الذى حدث بالمجنى عليه كان لا بد واقعا ، دون أن يكون لرقابة المدرسة شأن فى وقوع أو عدم وقوع الفعل ، اذ الاعتداء وقع فجأة ، الا أن الحكم المطعون فيه الذى أحال الى الحكم الابتدائى ، أغفل استظهار هذا الدفاع الجوهرى ، بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب .

وقالت محكمة النقض بكلمتها فى الرد على هذا النعى بالآتى :

« وحيث ان هذا النعى فى جملته مردود ، بأن مسئولية المكلف بالرقابة عن الأعمال الغير مشروعة التى تقع ممن هم فى رقابته - وهى مسئولية مبنية على خطأ مفترض ، هو الاخلال بواجب الرقابة ، وهو خطأ يقبل اثبات العكس - لا ترفع فى حالة وقوع الحادث الذى سبب الضرر للغير فجأة ، الا اذا كان من شأن هذه المفاجأة نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض فى جانب المكلف بالرقابة ، وبين الضرر الذى أصاب المضرور - وهذا لا يتحقق الا اذا اثبتت محكمة الموضوع ان المفاجأة فى وقوع الفعل الضار بلغت حدا ما

(٥٠) نقض ١٩٨٠/٦/١٠ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٢ - ١٢٣٦ - ٣٢٣ .

- نقض ١٩٧٥/٣/١٠ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ١ - ٥٤٩ - ١١١ .

كانت تجلّى معه المراقبة فى منع وقوعه ، وأن الضرر كان لابد واقعا حتى ولو قام متولى الرقابة ، بما ينبغى له من حرص وعناية .

ولما كان الحكم المطعون فيه ، الذى أيد الحكم الابتدائى وتبنى أسبابه ، قد أورد « ولا يقدح فى ذلك ما قال به محاميهما فى مذكرته ، ولا ما قال به الحاضر عن المدعى عليه الثانى ( وزير التربية والتعليم ) من أنها قامت بواجب الرقابة على الوجه الأكمل ، وأن الحادث وقع بعد انتهاء اليوم الدراسى ، وأن الحاضـع للرقابة دائم الشجار مع زملائه والاحتكاك بهم ، وأن المدعى عليها المذكورة ( الطاعنة ) كانت بمكتبها مع لجنة التصحيح ، بعد أن وزعت الحصـة السادسة على مدرس غير مدرس الفصل ، ووقع على الدعتر الخاص بالتوزيع ، وأن المدرس المذكور هو متولى الرقابة .

ذلك أن القول بأن الحادث وقع بعد انتهاء اليوم الدراسى ، ينفى ما ورد بالتحقيقات سائلة الإشارة . والقول أن المدرس الموزع عليه الحصـة هو المكلف بالرقابة ، ينفى أن الحادث وقع خارج الفصل وداخل المدرسة . والقول بأن الحاضـع للرقابة دائم الشجار مع زملائه ، وكان الحادث لذلك لابد أن يقع ، ينفى أن ذلك أدعى الى رقبته ، وأن المدعى عليها ( الطاعنة ) لم تثبت أنها لم تسيء تربيته ، ولم تألف التفاضى عن هفواته ، بما يجعله يتعود الانحراف عن الجادة » .

مما مفاده أن الحكم المطعون فيه ، الذى أحال الى الحكم الابتدائى وأيده - رأى فى حدود سلطته التقديرية ، أن الحادث بالصورة التى وقع بها ، ما كان ليقع لو أن الطاعنة قامت بواجب الرقابة المفروض عليها ، ويكون الحكم المطعون فيه الذى تبينى هذه الأسباب ، لم يقصر فى الرد على دفاع الطاعنة ، وتناول هذا الدفاع وفنده فى كل جزئياته ، كما ناقش ما أرادت أن تنفى به الخطأ المفترض فى حقها ، وانتهى الى عجز الطاعنة عن اثبات ما ينفى مسئوليتها ، مما يكون قد التزم ضحيح حكم القانون ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب على غير أساس « (٥١) » .

٤ - مسئولية متولى الرقابة عن الأعمال غير المشروعة .

مبناها خطأ مفترض قابلا لاثبات العكس .

طلب الطاعن إجابة الدعوى للتحقيق لاثبات .

(٥١) نقض ١٩٨٠/٦/١٠ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٢٠ - ١٧٣٦ - ٢٢٣

- نقض ١٩٦٧/١/١٩ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ١ - ١٣٧ - ٢٣ -

عدم تقصيره في الرقابة ونفى علاقة السببية ،  
اغفال الحكم الرد على هذا الدفاع يعيبه بالقصور :

ويتلخص مبنى الطعن على الحكم في الآتي :

« حيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بطلانه  
لقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول :

انه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه لم يسيء تربية ابنه  
القاصر ، وانه قام بواجب الرقابة عليه ، بما يلزم من حرص وعناية ، فضلا  
عن تمسكه بنفى علاقة السببية بين الخطأ المفترض في جانبه ، والضرر الذي  
أحدثه ، تأسيسا على أن الفعل الذي سبب الضرر لابن المطعون عليه كان  
مفاجأة ، من شأنها أن تجعل وقوع الضرر مؤكدا ، حتى مع قيامه بواجب  
الرقابة ، وطلب إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات أوجه دفاعه ، الا أن الحكم  
المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع ، مع انه دفاع جوهري يتغير به وجه  
الرأى في الدعوى » .

وقالت محكمة النقض كلمتها في الرد على هذا النعى ولا تى :

« وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة  
٣/١٧٣ من القانون المدني ، أن مسئولية متولى الرقابة عن الأعمال غير  
المشروعة ، التي تقع ممن تجب عليه رقابتهم ، هي مسئولية مبناهما خطأ  
مفترض افتراضا قابلا لاثبات العكس ، ومن ثم يستطيع متولى الرقابة أن  
ينفى هذا الخطأ عن نفسه ، بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة بما ينبغى من  
العناية ، وأنه اتخذ الاحتياطات المعقولة له ، ليمنع من نيطت به رقابته من  
الاضرار بالغير ، وأنه بوجه عام لم يسيء تربيته ، فان فعل انتفى الخطأ  
المفترض في جانبه ، وإرتفعت عنه المسئولية . كما يستطيع أيضا أن ينفى  
مسئوليته بنفى علاقة السببية ، باثبات أن الضرر كان لا محالة واقعا ، ولو  
قم بما يفرضه عليه القانون من واجب الرقابة ، بما ينبغى من العناية .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ، أن الطاعن تمسك أمام  
محكمة الاستئناف بنفى مسئوليته عن الفعل الضار ، الذي وقع من ابنه  
القاصر ، مؤبسا ذلك على أنه لم يقصر في واجبه الرقابة بالفروض وعنايته  
بما ينبغى من العناية . وأنه لم يسيء تربيته ، فضلا عن تمسكه بنفى علاقة  
السببية بين الخطأ المفترض في جانبه ، وبين الضرر الذي أحدثه الفعل ، على  
أساس أن الفعل الذي سبب الضرر ، كان مفاجأة من شأنها أن تجعل وقوع  
الضرر مؤكدا ، حتى ولو لم يهمل في واجب الرقابة بما ينبغى من حرص

وعناية . وطلب إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات دفاعه ، وكان هذا الدفاع جوهريا قد يتغير به - أن صبح - وجه الراى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يعن بالرد عليه يكون معيبا بالقصور ، بما يستوجب نقضه فى خصوص هذا السبب « (٥٢) » .

٥ - تقدير الدليل حول قيام المدرسة بواجب الرقابة والمفاجأة فى وقوع الحادث هو مما تستقل به محكمة الموضوع علم جواز اثارة ذلك امام محكمة النقض :  
ويتلخص النعى على الحكم فى الآتى :

« وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثالث ، أن الحكم المطعون فيه شابه فساد فى الاستدلال ، ذلك أنه قضى بمسئولية الطاعن عن الضرر ، الذى أحدثه أحد التلاميذ بعمله غير المشروع ، على الرغم من أنه قد ثبت من الحكم ، أن ادارة المدرسة اتخذت كل ما فى طوقها من وسائل المراقبة ، وقامت بواجب الملاحظة المفروضة عليها قانونا دون تفريط ، وأن اللعبة التى كان يلعبها التلاميذ جائزة وغير ممنوعة ، وقد وقع الحادث بسرعة وبدون مقدمات بحيث لا يمكن تلافيه ، ولم تكن المراقبة مهما اشتدت لتحول دون وقوعه ، واذ لا تؤدى هذه الوقائع الى مسئولية الطاعن ، فإن الحكم يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال » .

وقالت محكمة النقض كلمتها فى الرد على النعى بالآتى :

« وحيث أن هذا النعى مردود ، بأنه يبين من الحكم المطعون فيه ، أنه رد على الدفاع الذى اثير فى الدعوى ، من قيام المدرسة بواجب الرقابة ووقوع الحادث مفاجأة بقوله « الواضح من التحقيقات المضمومة أن المستأنف المشرف - المطعون عليه الثانى - لم يشاهد كيفية وقوع الحادث ، بدليل أنه الذى أسرع للمصاب عقب سقوطه على الأرض ، شخص من خارج المدرسة يعمل بالمطافىء ، وهو - أى هذا الغريب - يدخل المدرسة بطريق الصدفة لمشاهدة ابنه ، فيرى المصاب واقعا على الأرض وحوله بعض الطلبة ، فيحمله الى مكان آخر ، ويطلب من البستانى أن يتصل بالاسعاف من المطافىء ، كل هذا ولا اثر للمستأنف المشرف ، الذى أقر فى تحقيق النيابة ، بأنه لم يحضر

لكان الحادث الا بعد نقل المصاب الى غرفة الفراش ، وذلك كله يقطع بأنه لا المشرف المستأنف ولا غيره من المشرفين كانوا يقومون بواجبهم وقت وقوع الحادث ، حتى يمكن للمستأنف القول بأن الحادث وقع على نحو مفاجيء لم يكن من المستطاع توقعه أو دفعه .

وان الواضح من أقوال الطلبة أنهم كانوا يلعبون لعبة اللسة في فريقين ، دون وجود أى اشراف ، وأنه حدثت مطاردة من المتهم للمجنى عليه ، استطاع فيها المتهم أن يلحق بالمجنى عليه ويعتدى عليه ، وهذه المطاردة فى حد ذاتها دليل على أن الحادث لم يقع على وجه مفاجيء ، ولو كان المستأنف أو غيره من المشرفين حاضرا أو قائما بواجباته ، لما جرؤ المتهم أن يسلك هذا المسلك ، ولمنع المتهم من الاستمرار فى مطاردة المجنى عليه ، خاصة وأن مثل هذا الحادث محتمل التوقع بين الطلبة ، خلال فترة اللعب إذا استشعروا نقص الرقابة أو انعدامها .

وفيما يتعلق بالشق القائل بأن المدرسة لم تقصر فى واجب الرقابة ، بتعيينها ثلاثة مدرسين للاشراف على الطلبة ، وأن المستأنف كان مشرفا من الناحية الغربية ، فانه مردود بأنه فضلا عما سبق استعراضه ، من أن الحادث وقع بطريقة تقطع بانعدام الرقابة وقت وقوعه ، وبعدم مشاهدة أحد من المشرفين كيفية وقوعه ، فان الثابت من محضر التحقيق الادارى المضموم ، أن العمل الاشرافى كان موزعا على المستأنف وحده ، وأن المشرفين الآخرين لم يكن العمل قد وزع عليهما بعد وقوع الحادث ، .

ومفاد ذلك ، أن محكمة الاستئناف رأت فى حدود سلطتها التقديرية ، أن الحادث بالصورة التى وقع بها ما كان ليقع ، لو أن الطاعن والمطعون عليه الثانى الذى عين مشرفا قاما بواجب الرقابة المفروض عليهما ، وانتهت بأسباب سائغة ، الى أن المفاجأة فى وقوع الحادث ، التى قال بها الطاعن لم تتحقق ، وبالتالي لم تنتف علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض فى جانبه ، وبين الضرر الذى أصاب المطعون عليه الأول .

لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم لهذا السبب يكون فى حقيقته جدلا فى تقدير الدليل ، بحول قيام المدرسة بواجب الرقابة ، والمفاجأة فى وقوع الحادث ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، مما يكون معه النعى فى غير محله ، (٥٣) .

٦ - محكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع  
في تكييفها للأفعال بأنها خطأ أو غير خطأ ،  
مثال بشأن مخالفة التعليمات الصحية المدرسية :

ويتلخص النعى على الحكم في الآتي :

« وحيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ،  
ويقول في بيان ذلك :

« أنه تمسك أمام محكمة الموضوع ، بأنه ثبت من التحقيقات التي أجريت  
في الحادث ، أن ناظر المدرسة قد أمر الطاعن بالامساك بالتلميذ المغمى عليه  
خشية سقوطه ، ثم أحضر ناظر المدرسة زجاجة بها محلول النوشادر ،  
وسلمها للطاعن مكشوفة بعد أن نزع سدادتها ، ليقربها من أنف هذا  
التلميذ . وما أن فعل الطاعن ما أمره الناظر به ، حتى دفع التلميذ الزجاجة  
المفتوحة ، فتناثر منها السائل فأصاب عين الطاعن اليسرى . وإن ما وقع من  
المطعون ضده الثاني على هذا النحو يتحقق به ركن الخطأ من جانبه ، بأن لم  
يتخذ ما يجب على الشخص العادي اتخاذه من الاحتياطات ، فقد خالف  
تعليمات قسم الصحة المدرسية ، التي تقضي بأن يستعمل محلول النوشادر  
عن طريق تخريك قطعة قطن مبللة به بالقرب من الأنف ، وقد أدى هذا  
الخطأ إلى الضرر الذي أصاب الطاعن بفقد عينه اليسرى ، وذلك أثناء تأدية  
وظيفته وبسببها ، مما ينبني عليه مساءلة وزارة التربية والتعليم عن تعويض  
هذا الضرر الذي حدث نتيجة خطأ تابعها .

غير أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع ، بأن المطعون ضده الثاني  
« ناظر المدرسة » لم يحم بأي عمل أدى مباشرة إلى حدوث إصابة الطاعن  
أو كان سبباً فيها ، وهو يعيبه بالخطأ في القانون ،

وقالت محكمة النقض كلمتها في الرد على هذا النعى بالآتي :

« وحيث ان هذا النعى شديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه  
باتتقاء الخطأ في جانب المطعون ضده الثاني على قوله « ثبت من جميع  
الأوراق التي تناولت الحادث ، أن إصابة المستأنف ( الطاعن ) لم يكن لها  
من سبب مباشر ، إلا تلك الحركة الإرادية التي صدرت من التلميذ ، أثناء  
النوبة العصبية التي أصابته ، ولم يثبت على الإطلاق في تلك التحقيقات أن  
ناظر المدرسة « المطعون ضده الثاني » أقدم على عمل أو امتنع عن عمل أدى  
مباشرة إلى وقوع الإصابة أو كان سبباً فيها ، فإن نسبة الخطأ أو الإهمال  
إليه يكون في غير موضعه . »

ولما كان لمحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع ، في تكييفها للأفعال الصادرة من المسمى عليه ، بأنها خطأ أو غير خطأ • وكانت التعليمات الصحية المدرسية - وعلى ما أورده الحكم المطعون فيه - تقضى بأن يكون استعمال محلول النوشادر ، عن طريق تحريك قطعة قطن مبللة به من القرب من فتحتي الأنف ، عند اللزوم مثل الاغماء • وأن المطعون ضده الثاني - ناظر المدرسة - قد خالف هذه التعليمات حسبما سجله هذا الحكم ، وذلك بأن سلم زجاجة محلول النوشادر مكشوفة - بعد أن نزع سداداتها - الى الطاعن ليقرّبها من أنف التلميذ المسمى عليه ، وكانت هذه المخالفة قد تسببت في تنثير المحلول من الزجاجة ، مما أدى الى اصابة الطاعن ، فان هذا المسلك من جانب المطعون ضده الثاني ، يعد انحرافا عن السلوك الواجب ، يتحقق به ركن الخطأ في جانبه ، واذ نفى الحكم المطعون فيه الخطأ عنه ، ولم يعتبر ما وقع منه في الظروف التي وقع فيها الحادث بعد ذلك ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون •

ولما كان الحكم قد خجّب نفسه بذلك ، عن بحث الأثر المترتب على هذا الخطأ الثابت في حق المطعون ضده الثاني ، على مسئولية هذا الأخير ومسئولية المطعون ضده الأول عن تعويض الضرر الذي لحق الطاعن ، فانه يتعين نقض الحكم لهذا السبب ، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ، (٥٤) .

٧ - مسألة الأب عن خطبا ابنه البالغ ٩ سنوات  
لتركه يلهو بلعبة « النبلة » بالطريق العام  
وصف الحكم هذه اللعبة بأنها خطيرة لا خطأ فيه :

ويتلخص النعى على الحكم فى الآتى :

« وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول :

« ان اللعبة التى أدت الى وقوع الحادث لعبة بسيطة « النبلة » ، درج الاطفال فى مصيف زاش البر على اغنادها فور الساعة واللهو بها ، وعلى الرغم من انها تتفق مع سن الاطفال ، الذين لا يتجاوزون العاشرة من عمرهم ، ومنهم ابن الطاعن ، فقد وصفها الحكم المطعون فيه بأنها خطيرة ، وهذا من

الحكم خطأ في التكييف يخضع لرقابة محكمة النقض ، لما يترتب عليه من قيام واجب على الأب يلزمه بأن يمنع ولده من مزاوله هذه اللعبة ، مع أنها لا تخرج عن نطاق وسائل اللهو المباحة التي يتعذر على الأب أن يمنع ابنه من اللهو بها .

وقالت محكمة النقض كلمتها في الرد على هذا النعى بالآتي :

« وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه ، بعد أن أحال بصدد وقائع الدعوى الى الحكم الابتدائي الذي جاء به « أنه بمطالبة الجناية المضمومة رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٥ أحداث دمياط ، يتضح أنه بتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، بينما كان ايهاب نجيب عوض ابن المدعى عليه ( الطاعن ) ، والذي كان يبلغ من العمر وقتذاك نحو تسع سنوات ، يلهو في مصيف رأس البر مع بعض الغلمان ، اذ به يقذف قطعة من البوص من نبلة كان يلعب بها ، نحو الغلام عادل خليل ، والذي كان سنه وقتذاك حوالي الأربعة عشر عاما ، قاصدا اثبات قدرته على التصويب نحو هدف معين ، فجاءت البوصة في عينه اليسرى وأحدثت به اصابته » .

أورد الحكم المطعون فيه بعد ذلك ، في خصوص ما يشير الطاعن بهذا السبب ما يأتي « ثبت من تحقيقات الحادث ، ومن اقرار الوالد في مذكرة دفاعه وصحيفة استئنافه ، أنه كان موجودا وقت الحادث وقبله ، وشاهد ابنه القاصر وهو يلهو بلعبة « النبلة » التي كانت أداة الفعل ، الذي ألحق الضرر بالمجنى عليه في الطريق - تراجع شهادة الطالب محمود محمد عبد الهادي في تحقيقات النيابة - ولم يحاول أن يمنع من ممارستها وهي بطبيعتها خطيرة ، وقد تحقق الخطر فعلا من استعمالها ، ومن ثم يكون قد قصر في واجب رقابة القاصر على وجه يكفل سلامة من يخالطونه أثناء اللعب ، وتقوم بذلك مسئوليته الافتراضية عن الضرر الذي وقع بفعل ابنه نزولا على حكم المادة ١/١٧٣ مدني » .

ولما كان مفاد ذلك من الحكم : أنه أقام قضاءه بمسائلة الأب عن خطأ ابنه ، الذي كان يبلغ من العمر تسع سنوات وقت الحادث ، على أساس أن الخطأ وقع في حضوره ، وأنه أهمل في رقابة ابنه ، اذ شاهده في الطريق قبل وقوع الحادث يلهو بلعبة « النبلة » - وهي أداة الفعل الذي سببت الضرر - دون أن يتخذ الحيطة لمنع من ممارسة هذه اللعبة ، بل تركه يلهو بها مع ما فيها من خطر ، وقد تحقق هذا الخطر فعلا ، اذ أصيب المطعون ضده في إحدى عينيه ، وكانت الظروف التي وقع فيها الحادث ، على النحو الذي أثبتته الحكم ، تؤدي الى ما انتهى اليه من وصف اللعبة ، التي

مارسها ابن الطاعن بأنها خطرة ، ما دام أن من شأنها - فى مثل هذه الظروف المتقدم بيانها التى حصلها الحكم - حدوث الخطر من مزاولتها .

لما كان ذلك ، وكانت مسئولية الوالد عن الأعمال غير المشروعة ، التى تقع من ابنه المكلف بتربيته ورقابته - وهى مسئولية مبنية على خطأ مفترض افتراضا قابلا لاثبات العكس - لا ترتفع الا اذا أثبت الوالد أنه لم يسيء تربية ولده ، وأنه قام بواجب الرقابة عليه بما ينبغى من العناية .

وكان يبين من الحكم المطعون فيه ، أنه وان أخذ بدفاع الطاعن بأنه قام بتربية ابنه تربية حسنة ، الا أنه لم يأخذ بدفاع الطاعن - وعلى ما سلف البيان وفى أسباب سائغة - بأنه قام بواجب الرقابة على ابنه بما يلزم من حرص وعناية ، واذا رتب الحكم على ذلك مسئولية الطاعن عن حصول الحادث ، فان النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون أو بالفساد فى الاستدلال فى هذا الخصوص يكون على غير أساس (٥٥) .

## ٢ - مسئولية المتبوع :

### (٦٥) تمهيد :

تنص المادة ١٧٤ مدنى على أنه :

- « (١) يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر ، الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان واقعا منه فى حال تأدية وظيفته أو بسببها .  
(٢) وتقوم رابطة التبعية ، ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية فى رقابته وفى توجيهه ، » .

ويبين من هذه المادة أن الحالة الثانية من حالتى المسئولية عن عمل الغير ، هى مسئولية المتبوع عن أعمال التابع (responsabilité du commettant du fait de son préposé) . ويقتضى بحث هذه المسئولية أن نعرض بإيجاز لنقطتين هما : شروط تحقق المسئولية ، والأساس القانونى للمسئولية ، ثم نتوسع فى التطبيقات العملية الخاصة بمسئولية المتبوع عن أعمال التابع ودعوى التعويض .

## (٦٦) شروط تحقق المسؤولية :

تتحقق مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع بتوافر شرطين : الأول قيام علاقة التبعية ، والثاني وقوع خطأ من التابع في حال تأدية الوظيفة أو بسببها .

### ١ - علاقة التبعية :

تنص المادة ٢/١٧٤ مدني على أنه :

« وتقوم رابطة التبعية ، ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه » .

ويبين من هذه الفقرة انه الشرط الأول لتحقق مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع هو قيام علاقة التبعية بين المتبوع والتابع ، وذلك بأن يكون للمتبوع سلطة فعلية في رقابة وتوجيه التابع ، أي أن يكون التابع في حالة خضوع للمتبوع (subordination) ، بحيث يكون للمتبوع سلطة عليه في الرقابة والتوجيه .

ولا يشترط وجود عقد صحيح بين المتبوع والتابع لتوافر علاقة التبعية . وقد ذهب القضاء الفرنسي الى قيام علاقة التبعية بالنسبة الى الزوجة أو الرفيقة أو الابن البالغ سن الرشد أو الصديق ، فيما يعهد اليهم الزوج أو الرفيق أو الأب أو الصديق - على التوالي - من أعمال ، بشرط توافر السلطة الفعلية عليهم حتى يعتبر تابعاً .

ولا تشترط حرية المتبوع في اختيار التابع لتوافر علاقة التبعية ، فليس من الضروري لقيام علاقة التبعية أن يكون المتبوع حراً في اختيار التابع ، وبعبارة أخرى تقوم علاقة التبعية ، ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه .

ولا يشترط تقاضي التابع أجراً لتوافر علاقة التبعية ، فتقوم علاقة التبعية حتى ولو لم يتقاضى التابع أجراً عن عمله ، أي سواء كان يعمل بالمجان أو بمأجر ، وسواء كان نوع الأجر بالمدة أو بالقطعة ، وسواء كان العمل دائماً أو عارضاً ، فتقوم علاقة التبعية إذا تواخرت للمتبوع سلطة فعلية على التابع في الرقابة والتوجيه .

ولا تشترط القدرة على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية لتوافر

علاقة التبعية ، بل يكفي أن يملك المتبوع هذه السلطة من الناحية الادارية ،  
فصاحب السيارة ولو كان يجهل القيادة متبوع لسائقها .

**فمناطق علاقة التبعية وجود السلطة الفعلية للمتبوع على التابع .**  
ويجب أن تنصب هذه السلطة الفعلية على الرقابة والتوجيه ، أى أن يكون  
للمتبوع سلطة توجيه التابع فى عمل معين بإصدار الأوامر له ، وسلطة  
رقابة تنفيذ هذه الأوامر . كل ذلك بشرط أن يقوم التابع بالعمل المعين  
لحساب المتبوع . وهنأما يتميز المتبوع عن متولى الرقابة . فالأب له الرقابة  
على ولده ، ولكنها رقابة عامة لا تتناول عملاً معيناً ، ولذلك لا يعتبر الابن  
تابعاً للأب ، والمشرف فى الحرفة له الرقابة والتوجيه على الصبية فى عمل  
معين ، ولكن الصبية يتدربون على هذا العمل لحساب أنفسهم ، ولذلك  
لا يعتبرون تابعين له .

**وإذا انعدمت السلطة الفعلية فى الرقابة والتوجيه ، انعدمت تبعاً لها  
مسئولية الشخص كمتبوع .** وان جاز أن تقوم على أساس الخطأ الشخصى  
الواجب الاثبات . وتطبيقاً لذلك لا يعتبر المقاول تابعاً لرب العمل ، لانه  
لا يملك عليه الرقابة والتوجيه ، ولا يعتبر سائق التاكسى تابعاً للراكب ،  
ولا يعتبر الوكيل تابعاً للموكل الا اذا كان خاضعاً لرقابته وتوجيهه .

**وقد يحدث فى الحياة العملية أن يعير المتبوع تابعه لشخص آخر ،**  
مثال ذلك أن يعير شخص سيارته الملاكى وسائقها لصديقه ، فى هذا المثال  
يظل المعير مسئولاً كمتبوع طالما استمرت له سلطة الرقابة والتوجيه ،  
أما اذا انتقلت هذه السلطة الى المستعير بأن كانت الاعارة لمدة طويلة مثلاً ،  
أصبح المستعير فى مركز المتبوع . وتعرف هذه الحالة باسم حالة المتبوع  
العرضى (commettant occasionnel) .

## ٢ - وقوع خطأ من التابع فى حال تادية الوظيفة او بسببها :

تنص المادة ١/١٧٤ مدنى على أنه :

« يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر ، الذى يحدثه تابعه بعمله غير  
المشروع ، متى كان واقعاً منه فى حال تادية وظيفته او بسببها ، » .

ويبين من هذه الفقرة أن الشرط الثانى لتحقيق مسئولية المتبوع عن  
أعمال التابع هو وقوع خطأ من التابع فى حال تادية الوظيفة او بسببها .

فيجب تحقق مسئولية التابع أولاً حتى تقوم بالتالى مسئولية المتبوع .  
وتتحقق مسئولية التابع بتحقيق أركانها الثلاثة من خطأ وضرر وعلاقة

السببية : فإذا لم يكون فعل التابع خطأ فلا تقوم مسئوليته ، ولا تترتب بالتالى مسئولية المتبوع . ويكلف الضرور باثبات خطأ التابع ، الا اذا كان هذا الخطأ مفترضا ، ومثال ذلك أن يكون التابع مدرسا في إحدى المدارس الحكومية ، عندئذ تقوم مسئوليته على أساس الخطأ المفترض فى جانب متولى الرقابة ( المادة ١٧٣/٢ مدنى ) ، وتترتب بالتالى مسئولية الحكومة باعتبارها متبوعة .

**ويجب وقوع الخطأ من التابع فى حال تأدية الوظيفة أو بسببها .**  
ويعتبر واقعا حال تأدية الوظيفة ، اذا ارتكبه التابع وهو يؤدى عملا من أعمال الوظيفة ، يستوى فى ذلك أن يكون الخطأ قد وقع بناء على تنفيذ أمر أو بغير أمر صادر من المتبوع ، يعلم أو بغير علم المتبوع ، اعترض أو لم يعترض عليه المتبوع ، ارتكبه التابع لباعث شخصى أو عن رغبة فى خدمة المتبوع . . الأمثلة القضائية على مسئولية المتبوع عن خطأ التابع كثيرة على النحو الذى سوف نراه فى التطبيقات العملية الخاصة بمسئولية المتبوع عن أعمال التابع ودعوى التعويض .

**ويعتبر الخطأ واقعا بسبب الوظيفة اذا كانت هناك علاقة سببية مباشرة بينه وبين الوظيفة ، بحيث لولاها لما وقع الخطأ .** فهنا يسأل المتبوع لوقوع الخطأ بسبب الوظيفة . ولا يكتفى القضاء باعتبار الخطأ واقعا بسبب الوظيفة ، أن تكون الوظيفة لازمة لوقوعه ، بل يذهب الى أبعد من ذلك ، ويعتبر الخطأ واقعا بسبب الوظيفة ، اذا كانت هى الداعية الى التفكير فيه ، من ذلك : تدخل خادم من تلقاء نفسه فى مشاجرة بين مخدمه وشخص آخر ، والاعتداء على ذلك الشخص بضرب أفضى الى موته ، واعتداء سائق الأتوبيس على راكب أبدى اعتراضا لعدم وقوف السائق فى إحدى المحطات الرسمية .

**ويلاحظ أن مسئولية المتبوع عن خطأ التابع بسبب الوظيفة تنتفى ، اذا كان الضرور يعلم أو كان فى استطاعته أن يعلم بمجاوزة التابع لحدود الوظيفة ، مثال ذلك : أن يقبل سائق سيارة ملاكى نقل شخص صادفه فى الطريق بأجر أو بالمجان ، ثم يضاب الراكب فى لحادثة خطأ ارتكبه السائق فى قيادتها . عندئذ لا يجوز للراكب الرجوع على صاحب السيارة بالتعويض ، لانه كان يعلم أو كان من المفروض أن يعلم بمجاوزة السائق لحدود وظيفته عندما دعاه للركوب .**

**ويلاحظ كذلك وجوب استبعاد الخطأ بمناسبة الوظيفة ، طالما أنه ليس واقعا فى حال تأدية الوظيفة أو بسببها .** ويعتبر الخطأ واقعا بمناسبة

الوظيفة ، أن تقتصر الوظيفة على تيسير ارتكاب الخطأ أو المساعدة على ارتكابه أو تهيئة الفرصة لوقوعه . ومثال الخطأ بمناسبة الوظيفة أن ينتهز سائق سيارة فرصة عبور خصمه الطريق فيدهسه ، أو يستخدم الخادم سكيناً لمخدومه في مشاجرة شخصية ويقتل خصمه . وعلة انتفاء مسئولية المتبوع في هذه الحالة ، أن الخطأ لم يقع من التابع بسبب الوظيفة ، لأن الوظيفة لم تكن ضرورية لوقوعه أو التفكير فيه ، ولكنها سهلت أو ساعدت على وقوعه ، وهذا ليس بكاف لمساءلة المتبوع .

ويلاحظ كذلك وجوب استبعاد الخطأ الأجنبي عن الوظيفة ، ذلك أنه إذا كان الخطأ الواقع من التابع بمناسبة الوظيفة ، لا يكفي لترتيب مسئولية المتبوع ، فمن باب أولى لا تقوم هذه المسئولية ، إذا كان الخطأ أجنبياً عن الوظيفة . مثال ذلك : وقوع حادث القتل خارج المصنع الذي يشتغل فيه القتل المطلوب التعويض عنه ، وفي غير أوقات العمل ، وأن مرتكبيه من عمال المصنع قد دبروه فيما بينهم خارج المصنع أيضاً عشية وقوعه ، فلا يصح اعتبار أنهم ارتكبوه أثناء تأدية وظيفتهم لدى صاحب المصنع ، وبالتالي لا يصح الزامه بالتعويض عنه ، مهما كان سببه أو الدافع إليه ، ما دامت العلاقة الزمنية والمكانية منعقدة بينه وبين العمل الذي يؤديه الجناة لمصلحة صاحب المصنع (٥٦) .

## (٦٧) الأساس القانوني للمسئولية :

تنص المادة ١/١٧٤ مدني على أنه :

« يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر ، الذي أحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان واقعاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها » .

ويبين من هذه الفقرة أن الأساس القانوني لمسئولية المتبوع عن أعمال التابع هو الخطأ المفترض فرضاً لا يقبل إثبات العكس ، أي أن قرينة المسئولية هنا قرينة قاطعة لا يجوز إقامة الدليل على عكسها ، ولذلك يستحيل على المسئول دفع هذه المسئولية ، ولا يكون أمامه سوى نفى مسئولية التابع بإقامة الدليل على وجود السبب الأجنبي .

(٥٦) الدكتور البشهرى فى الوسيط ج ١ البنود ٦٧٥ - ٦٨٦ ص ١٠١٢ - ١٠٣٩ -

- الدكتور أنور سلطان فى المرجع السابق البنود ٥٠٣ - ٥١١ ص ٤٤٧ - ٤٥٣ -

- المستشار الدناصورى والدكتور الشواربى فى المرجع السابق ص ٣٧٧ -

وتتحدد طبيعة مسئولية المتبوع - بعيدا عن الخلافات الفقهية الطويلة - بأنها مسئولية عن عجل الغير ، يمكن ردها الى فكرة الضمان ، فالمتبوع يعتبر كفيلا متضامنا في مواجهة الغير عن أعمال التابع . وهذا يفسر جواز رجوع المضرور على المتبوع قبل التابع ، لأن الكفيل المتضامن ليس له حق التجريد ، كما يفسر جواز رجوع المتبوع على التابع بما دفعه من تعويض ( المادة ١٧٥ مدني ) (٥٧) .

## (٦٨) تطبيقات عملية خاصة بالمسئولية المتبوع ودعوى التعويض :

- ١ - توسع محكمة النقض في نطاق مسئولية المتبوع بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع
  - ١ - حال تأدية الوظيفة أو بسببها
  - ٢ - حال كون الوظيفة هي السبب المباشر له
  - ٣ - حال كون الوظيفة ضرورية لا مكان وقوعه
  - ٤ - فكما استغل الوظيفة أو ساعدته أو سهلت له .
- أو هيات له بأي طريقة فرصة ارتكابه :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ١٧٤ من القانون المدني على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان واقعا في حال تأدية وظيفته أو بسببها » ، قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل اثبات العكس ، من جهة سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته . »

وأن القانون اذ حدد نطاق هذه المسئولية ، بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع خال تأدية الوظيفة أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسئولية مقتصرة على خطأ التابع ، وهو يؤدي عملا من أعمال وظيفته ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورية لا مكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضا كلما كان فعل التابع

---

(٥٧) الدكتور السنهوري في الوسيط ج ١ البنود ٦٨٧ - ٦٩٥ ص ١٠٣٩ - ٢٠٥١ .  
- الدكتور أنور سلطان في المرجع السابق البنود ٥١٢ - ٥١٦ ص ٤٥٣ - ٤٥٦ .  
- المستشار الدناصورى والدكتور الشواربي في المرجع السابق ص ٢٧٧ .

قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان فعله غير المشروع أو هيأت له بأى طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكبه التابع لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي ، وسواء أكان الباعث الذى دفعه اليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .

وكان تقدير قيام السببية بين خطأ التابع ووظيفته ، هو مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا معقب عليها فى ذلك ، متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه ، أنه أقام رابطة السببية بين خطأ التابع ووظيفته ، بأن هذه الوظيفة سهلت له الدخول من بوابة الشركة ، التى تؤدى الى مساكن موظفيها ، ومنها مسكن زوج المجنى عليها ، ولولا معرفة الحرس له بصفته أحد العاملين بالشركة ، ما كانوا يسمحوا له بالدخول ، ولسابقة معرفة سائر العاملين الذين يقطنون هذه المساكن ، بأن المتهم يتردد على تلك المساكن . ومنها مسكن زوج المجنى عليها - لصناعة الخبز لهم ، ورؤية عامل النظافة له - أى المتهم - واقفا بالقرب من مسكن المجنى عليها متربصاً حتى خرج زوجها والأولاد ، ومن اعتراف المتهم ذاته من أنه أجهز على ضحيته خشية افتضاح أمره وفقد وظيفته .

واذ خلاص الحكم من كل هذا الى أن وظيفة المتهم بالشركة هى التى سهلت له ارتكاب عمله غير المشروع ، ورتب على ذلك مسئولية الطاعة بصفتها متبوعة له ، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويضحى النعى عليه بهذه الأسباب على غير أساس (٥٨) .

٢ - قيام مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه على خطأ مفترض من جانب المتبوع  
فرضاً لا يقبل اثبات العكس ( المادة ١٧٤ مدنى ) ،  
مرجعه سوء اختيار لتابعه وتقصيره فى رقابته :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان الشارح اذ نص فى المادة ١٧٤/١ من القانون المدنى على أن

« يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر ، الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان وإقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، . قد أقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع ، فرضا لا يقبل اثبات العكس ، مرجعه سوء اختياره لتابعه ، أو تقصيره في رقابته أو توجيهه .

ولو لم تكن غاية المشرع من هذا الحكم ، أن يقصر مسؤولية المتبوع ، على الخطأ الذي يرتكبه التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، بل تتحقق المسؤولية أيضا ، كما كانت الوظيفة هي التي هيأت للتابع بأية طريقة ، فرصة ارتكاب الخطأ . ويدخل في نطاق ذلك استغلاله للعمل المناط به . يستوى في ذلك ، أن يكون الفعل المؤثم قد ارتكب لمصلحة المتبوع ، أو بسبب باعث شخصي . كما يستوى أن يكون الباعث متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها .

اذ تقوم المسؤولية في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته ، وجنوحه الى اساءة استخدامها ، وهو ما دفع الشارع الى أن يفترض سوء اختيار المتبوع لتابعه ، وتقصيره في مراقبته . فأوجب عليه ضمان خطئه بتقرير مسؤوليته ، ولأزم ذلك أن المسؤولية تقوم حتما في جانب المتبوع ، متى تحققت التبعية ، ووقع الفعل المؤثم من التابع ، وإرتبط العنصران بعلاقة السببية ، (٥٩) .

### ٣ - شرط قيام علاقة التبعية في حكم المادة ١٧٤ أن تكون للمتبوع سلطة فعلية في مراقبة وتوجيه التابع اقتصار العلاقة على الاشراف والتنسيق لا يكفي :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان المادة ٣ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن تختص المؤسسة العامة بسلطة الاشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الأداء بالنسبة الى الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، دون تدخل في شئونها التنفيذية . وحددت

(٥٩) نقض ١٩٨٧/١٠/٢٥ طعن ١٩٨٦/٥٣ ق .

- نقض ١٩٨٥/٦/٢ طعن ١٩٨٢/٥٢ ق .

- نقض ١٩٨١/٢/٣ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ٤١٥ - ٨١ .

- نقض ١٩٧٦/٣/١٨ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ٦٩٧ - ١٣٨ .

- نقض ١٩٧٤/١٢/٣١ مجموعة أحكام النقض ٢٥ - ١٥١٩ - ٢٥٧ .

المادتان ١٥ ، ١٦ من هذا القانون العلاقة بين المؤسسة العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، بصدد تنفيذ خطة التنمية . وأوردت المذكرة الايضاحية للقانون أن المقصود من الاشراف والرقابة والتنسيق ، أن المؤسسة لا شأن لها بالنسبة لوحداتها في الشؤون التنفيذية ، بل يسيطر بهذه الشؤون للشركة ، التي لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن المؤسسة طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون .

واذ اعتبرت محكمة الاستئناف المؤسسة الطاعنة ، مسئولة عن التعويض المقضى به ، دون أن تبين ماهية العلاقة بينهما ، وما اذا كان للمؤسسة المذكورة سلطة فعلية على المضرب في رقابته وتوجيهه ، وهو شرط قيام التبعية في حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالنقصان في التسبيب ، (٦٠) .

٤ - تتحقق مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه  
كلما ساعدته الوظيفة على اتيان فعله غير المشروع  
أو هيات له بأى طريقة فرصة ارتكابه ،  
سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي :  
وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذ حدد القانون نطاق مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ، بأن يكون العمل الضار غير المشروع ، واقعا من التابع حال تأدية الوظيفة أو بسببها . لم يقصد أن تكون المسئولية مقتصرة على خطأ التابع ، وهو يؤدي عملا من أعمال وظيفته ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورية لا يمكن وقوعه .

بل تتحقق المسئولية أيضا كلما كان فعل التابع ، قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته ، أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان فعله غير المشروع ، أو هيات له بأى طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي ، وسواء أكان الذي دفع اليه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، وسواء وقع الخطأ بعلم

(٦٠) نقض ١٩٧٩/٤/٣ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٢٦ - ٥ - ١٨٧ .

- نقض ١٩٨٤/٥/٢٩ طعن ١٩٧٩/٣٧٩ ق .

- نقض ١٩٧٨/٦/٦ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ١٤٠٦ - ٢٧٢ .

المتبوع أو بغير علمه» (٦١) .

٥- العبرة في تحديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع

هو بوقت نشوء الحق في التعويض

وهو وقت وقوع الخطأ ،

لا يغير من ذلك انتقال التابع الى متبوع آخر :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد نص المادة ١٧٤ من القانون المدني ، أنه تتحقق مسؤولية المتبوع عن التابع ، إذا ارتكب التابع في حالة تأدية وظيفته أو بسببها خطأ أحدث ضرراً . ولما كان مصدر الحق في التعويض ، هو العمل غير المشروع الذي أتاه المسئول ، ويترتب هذا الحق في ذمة المتبوع ، من وقت وقوع الضرر المترتب على ما ارتكبه هذا المسئول من خطأ . وتقوم مسؤولية المتبوع في هذه الحالة على واجب الاشراف والتوجيه للتابع .

فان العبرة في تحديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع ، هو بوقت نشوء الحق في التعويض ، وهو وقت وقوع الخطأ ، الذي ترتب عليه الضرر الموجب لهذا التعويض ، ولا يغير من ذلك انتقال هذا التابع الى رقابة وتوجيه متبوع آخر بعد ذلك» (٦٢) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن مؤدى نص المادة ١٧٤ من القانون المدني ، أن علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه ، بأن يكون للمتبوع سلطة فعلية ، طالت مدتها أو قصرت ، في إصدار الأوامر الى التابع ، في طريقة أداء عمل معين ، يقوم به التابع لحسابه

---

(٦١) نقض ١٩٧٦/٣/١٨ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ٦٩٧ - ١٢٨ .

- نقض ١٩٧٩/٥/٣١ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٢ - ٤٩٦ - ٢٧٧ .

- نقض ١٩٧٩/١٢/١٦ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٣ - ١٨١ - ٣٧٣ .

- نقض ١٩٨٣/١١/١٠ مجموعة أحكام النقض ٣٤ - ٢ - ١٥٧٨ - ٣٠٩ .

- نقض ١٩٨٥/١٠/٢٤ ظعن ٥٢/٢٠١١ ق .

- نقض ١٩٨٧/١٠/٢٥ ظعن ٥٣/١٩٨٦ ق .

(٦٢) نقض ١٩٧٩/١٢/١٣ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٣ - ٢٥٧ - ٣٨٦ .

- نقض ١٩٧٨/١٢/٦ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ٢ - ١٨٤٧ - ٣٥٦ .

- نقض ١٩٨٢/١١/٢٨ مجموعة أحكام النقض ٣٣ - ٢ - ١٠٦٥ - ١٩٢ .

المتبوع ، وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ، ومحاسبته على الخروج عليها ، حتى لو لم يكن المتبوع حراً في اختيار التابع .

وان العبرة في تحديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع ، بوقت نشوء الحق في التعويض ، وهو وقت وقوع الخطأ الذي ترتب عليه الضرر الموجب لهذا التعويض (٦٣) .

٦ - تبعية هيئة كهرباء مصر لوزير الكهرباء  
لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية  
وقوع عمل غير مشروع من أحد تابعي الهيئة  
يجعلها مسئولة عن تعويض الضرر  
الذي أحدثه هذا التابع دون وزير الكهرباء :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« تمثيل الدولة في التقاضي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو نوع من النيابة القانونية عنها ، وهي نيابة المرد في تعيين مداها وبيان حدودها ، إنما يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون ، والأصل أن الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته ، وذلك بالتطبيق للأصول العامة ، باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها ، والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية الى غير الوزير ، فيكون له حينئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي بينها القانون .

لما كان ذلك ، وكانت هيئة كهرباء مصر بمقتضى قانون انشائها ، تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ، ويمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها ، وكان لا يحول دون ذلك تبعيتها لوزير الكهرباء ، ما دامت قاصرة على مجرد الإشراف ، الذي لا تفقد معه الهيئة التابعة شخصيتها الاعتبارية ، فإن وقوع عمل غير مشروع من أحد تابعي تلك الهيئة ، يجعلها مسئولة عن تعويض الضرر ، الذي أحدثه هذا التابع دون وزير الكهرباء » (٦٤) .

(٦٣) نقض ١٦٨٧/١٢/٣٠ طعن ٥٤/١٢٧١ ق .

(٦٤) نقض ١٦٨٧/١٢/١ طعن ٥٣/٢٠٥٨ ق .

- نقض ١٦٨٠/١٢/١ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٢ - ١٦ - ٣٧٥ .

٧ - رفض الدعوى المدنية لانتفاء الخطأ في حق المسئول  
على أساس المسئولية عن الأعمال الشخصية طبقاً للمادة ١٦٣ ،  
لا يحول دون مطالبة ذلك المسئول عن الضرر  
الذي أحدثه تابعه بعمله غير المشروع  
على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه طبقاً للمادة ١٧٤ :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذ كان الثابت من الأوراق ، أن مطالبة الطاعن بالتعويض المدني أمام  
المحكمة الجنائية ، كان مبناها المسئولية عن الأعمال الشخصية ، طبقاً  
للمادة ١٦٣ من القانون المدني . ولم تتناول المحكمة - وما كان لها أن  
تتناول وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بحث  
طلب التعويض على أي أساس آخر . وقضت برفض الدعوى المدنية ، استناداً  
إلى انتفاء ركن الخطأ في حق الطاعنة . »

فإن ذلك لا يحول دون مطالبتها أمام المحكمة المدنية ، باعتبارها  
مسئولة عن الضرر ، الذي أحدثه تابعها بعمله غير المشروع ، طبقاً  
للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، لاختلاف السبب في كل من الطرفين .

واذ لم يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بمخالفة  
القانون يكون على غير أساس . ولا يغير من هذا النظر ، ما ورد بحكم  
المحكمة الجنائية من أن المتهم . . . وحده هو الذي أحضر العمال وأشرف  
عليهم ، حين قيامهم بالعمل الذي تسبب في وقوع الحادث . اذ أن ذلك كان  
يصدد نفي مسئولية الطاعنة عن عملها الشخصي ، (٦٥) .

٨ - مسئولية المتبوع تقوم على فكرة الضمان القانوني  
فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن ،  
كفالة مصدرها القانون وليس العقد .  
إذا أوفى المتبوع التعويض كان له الرجوع على تابعه  
لأنه مسئول عنه وليس مسئولاً معه ( ١٧٥ مدني )

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي - وعلى ما جرى

به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تبعية ، مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور ، وتقوم على فكرة الضمان القانوني ، فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن ، كقالة مصدرها القانون وليس العقد .

ومن ثم فإذا أوفى المتبوع التعويض ، كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر ، كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله ، لأنه مسئول عنه وليس مسئول معه .

وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني ، التي تقضي بأن للمسئول عن عمل الغير ، حق الرجوع عليه ، في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر ، ولم يقصد المشرع بتلك المادة ، أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه ، (٦٦) .

٩ - للمتبوع عند وفاته بالتعويض للدائن المضرور الرجوع على التابع بدعوى الحلول ( ٧٩٩ مدني ) ، التي ليست الا تطبيقا للقاعدة العامة ( ٣٢٦ مدني ) ، وللتابع أن يتمسك قبل المتبوع بانقضاء حق المضرور بالتقادم الثلاثي ( ١٧٢ مدني ) :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« للمتبوع عند وفاته بالتعويض للدائن المضرور ، أن يرجع على التابع بدعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني ، والتي ليست الا تطبيقا للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور ، والتي تقضي بأن الموفى يحل محل الدائن الذي استوفى حقه ، اذا كان الموفى ملزما بوفاء الدين عن المدين .

واذ كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى ، أن يتمسك في

---

(٦٦) نقض ١٩٧٩/٥/١٠ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٢ - ٣٠٧ - ٢٤٠ .

- نقض ١٩٨٢/١/١٤ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ١ - ١٠٧ - ٢١ .

- نقض ١٩٨٣/١/١٣ مجموعة أحكام النقض ٣٤ - ١ - ٢٠٢ - ٥٠ .

- نقض ١٩٨١/١١/١٢ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ٢ - ٢٠٣١ - ٣٦٨ .

- نقض ١٩٧٨/٥/٨ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ١١٨٠ - ٢٣٢ .

- نقض ١٩٧٠/٣/١٢ مجموعة أحكام النقض ٢١ - ١ - ٤٤٦ - ٧١ .

مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن ،  
فإن من حق التابع أن يتمسك قبل المتبوع الذي أوفى التعويض عنه  
للمضرور ، بانقضاء حق هذا الدائن المضرور قبله بالتقادم الثلاثي المقرر في  
المادة ١٧٢ من القانون المدني ، لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير  
المشروع ، على أساس أنه انقضى على علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص  
المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات ، دون أن يرفع المضرور عليه الدعوى  
بطلب التعويض ، على أساس أن رفعه الدعوى على المتبوع ، لا يقطع التقادم  
بالنسبة إليه .

والتقادم هنا لا يرد على حق المتبوع في الرجوع على التابع ، وإنما  
على حق الدائن الأصلي ، الذي انتقل إلى المتبوع بحلوله محلل الدائن  
« المضرور » فيه ، والذي يطالب به المتبوع تابعه ، ذلك بأن المتبوع حين  
يوفي التعويض للدائن المضرور ، فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس  
حقه ، وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع « (٦٧) » .

## ثالثا : المسئولية عن الأشياء

### (٦٩) تمهيد :

قلنا أن للمسئولية التقصيرية ثلاث صور : وتكلمنا في البند أولا عن الصورة الأولى وهي المسئولية عن الأعمال الشخصية . وتكلمنا في البند ثانيا عن الصورة الثانية وهي المسئولية عن عمل الغير بحالتها وهما : ١ - مسئولية متولى الرقابة عن هم في رقابته ( المادة ١٧٣ مدني ) ، ٢ - مسئولية المتبوع عن أعمال التابع ( المادتين ١٧٤ و ١٧٥ مدني ) . ونتكلم في البند ثالثا عن الصورة الثالثة وهي المسئولية عن الأشياء .

والمسئولية الناشئة عن الأشياء بمعناها الواسع تقوم على فكرة الخطأ المفترض في الحراسة . وتشمل هذه الصورة ثلاث حالات هي : ١ - مسئولية حارس الحيوان ( المادة ١٧٦ مدني ) ، ٢ - مسئولية حارس البناء ( المادة ١٧٧ مدني ) ، ٣ - مسئولية حارس الشيء ( المادة ١٧٨ مدني ) .

وسوف نتناول دراسة كل حالة من هذه الحالات على التوالي ، وتشمل خطة الدراسة ثلاث نقاط هي : شروط تحقق المسئولية ، ثم الأساس القانوني للمسئولية ، وأخيرا التطبيقات العملية الخاصة بكل حالة من المسئولية ودعوى التعويض .

### ١ - مسئولية حارس الحيوان :

#### (٧٠) تمهيد :

تنص المادة ١٧٦ مدني على أنه :

« حارس الحيوان - ولو لم يكن مالكا له - مسئول عما يحدثه الحيوان من ضرر ، ولو ضل الحيوان أو تسرب ، ما لم يثبت الحارس أن وقوع الحادث كان بسبب اجنبى لا يد له فيه » .

ويبين من هذه المادة أن الحالة الأولى من حالات المسئولية الناشئة

عن الأشياء بمعناها الواسع هي مسئولية حارس الحيوان (responsabilité du fait des animaux) . ويقتضى بحث هذه المسئولية أن نعرض بإيجاز لنقطتين هما : شروط تحقق المسئولية ، والأساس القانوني للمسئولية ، ثم نتوسع في التطبيقات العملية الخاصة بمسئولية حارس الحيوان ودعوى التعويض .

## (٧١) شروط تحقق المسئولية :

تنص المادة ١٧٦ مدنى على أن :

« حارس الحيوان - ولو لم يكن مالكا له - مسئول عما يحدثه الحيوان من ضرر ، ولو ضل الحيوان أو تسرب ... » .

وبين من هذه العبارة أن مسئولية حارس الحيوان تتحقق بتوافر شرطين : الأول تولى شخص حراسة الحيوان ، والثانى وقوع الضرر للغير بفعل الحيوان .

### ١ - تولى شخص حراسة الحيوان :

يقصد بحارس الحيوان من فى يده زمام الحيوان ، فتكون له السيطرة الفعلية على الحيوان فى رقابته وتوجيهه والتصرف فى أمره ، سواء كانت السيطرة شرعية (légale) أو غير شرعية (illégalé) ، فالمهم هو قيام السيطرة بالفعل .

والأصل أن حارس الحيوان هو المالك ، باعتبار أن فى يده زمام الحيوان ، فتكون له السيطرة الفعلية على الحيوان فى رقابته وتوجيهه والتصرف فى أمره . فالحراسة قرينة على الملكية ، بمعنى أنه اذا رجع الضرر على المالك ، فلا يقع عليه عبء اثبات أنه هو الحارس ، بل المالك هو الذى يقع عليه عبء اثبات أنه لم يكن هو الحارس وقت حدوث الضرر ، أى انتقال السيطرة الفعلية على الحيوان الى الغير .

ولكن ليس من الضرورى أن يكون حارس الحيوان هو مالكه ، فقد تنتقل الحراسة الى الغير بصفة شرعية كالمستأجر والمستعير ، أو بصفة غير شرعية كالسارق ، فتكون لهم السيطرة الفعلية فى الرقابة والتوجيه والتصرف فى أمر الحيوان ، عندئذ يصبح كل منهم هو الحارس .

وليس من الضرورى أن يكون حارس الحيوان هو حائزه ، فقد تنتقل حيازة الحيوان الى الغير دون أن تكون له السيطرة الفعلية فى الرقابة

والتوجيه والتصرف في أمره ، عندئذ يصبح هذا الغير هو الجائر ، مثل صاحب الاصطبل الذي يتولى المحافظة على الحيوان ، أو الطبيب البيطرى الذى يتولى علاج الحيوان .

ويقصد بالحيوان فى معنى المادة ١٧٦ مدنى سائر الحيوانات الموجودة فى حراسة الشخص ، سواء كانت مستأنسة أو متوحشة ، طليقة أو مقيدة ، يسهل حراستها أو يصعب رقابتها مثل النحل ، وذلك بشرطين : أن تكون هذه الحيوانات حية ، فلا يسأل الشخص عن الحيوانات الميتة . وألا تكون هذه الحيوانات ضارية ، فلا يسأل الشخص عن الحيوانات التى ليس له السيطرة الفعلية عليها فى الرقابة والتوجيه ، حتى ولو وجدت فوق أرضه . وإن كان من الجائر مساءلته على أساس الخطأ الواجب الإثبات .

## ٢ - وقوع الضرر للغير بفعل الحيوان :

يشترط لمساءلة الحارس على أساس المادة ١٧٦ مدنى وقوع الضرر للغير بفعل الحيوان ، وبمعنى آخر أحداث الحيوان ضررا للغير ، فيكون الحيوان هو المتسبب فى أحداثه ، سواء اتصل الحيوان بالمضروب اتصالا ماديا كأن يجمع حصان فيصيب أحد المارة أصابة مباشرة ، أو لم يتصل الحيوان بالمضروب اتصالا ماديا ، كأن يجمع حصان فيصيب أحد المارة بالدعر فيقع فيصاب أصابة غير مباشرة .

والقاعدة أن أى ضرر يلحقه الحيوان بالغير يرتب مسئولية الحارس على أساس المادة ١٧٦ مدنى . فلا تؤثر فى مسئولية الحارس طبيعة الضرر الحادث ، سواء كان هذا الضرر كدما أو جرحا أو ذعرا يولد حالة عصبية أو مرضا ينقله الحيوان الى حيوانات الغير . ويدخل فى معنى الغير هنا مالك الحيوان اذا لم يكن هو الحارس . أما الضرر الذى يلحقه الحيوان بنفسه ، فلا يخول المالك الرجوع على الحارس بالتعويض اذا كانت الحراسة لغيره ، الا على أساس الخطأ الواجب الإثبات (٦٨) .

## (٧٢) الأساس القانونى للمسئولية :

تنص المادة ١٧٦ مدنى على أن :

---

(٦٨) الدكتور السنيورى فى الوسيط ج ١ البنود ٦٩٧ - ٧٠٤ ص ١٠٥٢ - ١٠٦٣ .  
- الدكتور أنور سلطان فى المرجع السابق البنود ٥١٨ - ٥٢٥ ص ٤٥٦ - ٤٦٠ .  
- المستشار الدناصورى والدكتور الشواربى فى المرجع السابق ص ٣٢٦ .

« حارس الحيوان - ولو لم يكن مالكا له - مسئول عما يحدثه الحيوان من ضرر ، ولو ضل الحيوان أو تسرب ، ما لم يثبت الحارس أن وقوع الحادث كان بسبب أجنبي لا يد له فيه » .

ويبين من العبارة الأخيرة أن الأساس القانوني لمسئولية حارس الحيوان هو فكرة الخطأ المفترض في الحراسة (faute dans la garde) ، وهو خطأ مفترض ، لا يطالب المضرور بإقامة الدليل عليه ، بل يكفي أن يثبت أن الضرر قد حدث بفعل الحيوان على النحو السالف ، وإن المدعى عليه في دعوى التعويض هو الحارس . أما إذا كان المدعى عليه في دعوى التعويض هو المالك ، فيفترض أن الحيوان في حراسته ، إلا إذا أثبت أن الحراسة كانت لغيره .

والمقرر قانونا أن الخطأ المفترض في جانب حارس الحيوان لا يقبل اثبات العكس ، بمعنى أنه لا يجوز للحارس في سبيل نفي المسئولية عن نفسه ، أن يقيم الدليل على عدم حصول إهمال من جانبه ، أو على أنه اتخذ كافة الاحتياطات الضرورية لمنع الحيوان من إلحاق الضرر بالغير . ولا يكون أمامه - إذا أراد التخلص من هذه المسئولية - إلا أن يثبت انتفاء علاقة السببية ، بين خطئه المفترض والضرر الحادث ، أى يثبت وجود السبب الأجنبي ، مثل القوة القاهرة أو حادث فجائي أو خطأ المضرور أو خطأ الغير (٦٩) .

### (٧٣) تطبيقات عملية خاصة بمسئولية حارس الحيوان ودعوى التعويض :

- ١ - العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هي بسيطرة الشخص على الحيوان سيطرة فعلية لحساب نفسه ( المادة ١٧٦ مدني ) المدرب ( التابع ) لا يعتبر حارسا لأنه يعمل لحساب المالك ( المتبوع ) :  
وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

---

(٦٩) الدكتور السنهاوري في الوسيط ج ٢ البنود ٧٠٥ - ٧٠٦ من ١٠٦٣ - ١٠٦٥ .  
- الدكتور أنور سلطان في المرجع السابق البندين ٥٢٦ و ٥٢٧ من ٤٦٠ و ٤٦١ .  
- المستشار الدناصوري والدكتور الشواربي في المرجع السابق من ٣٢١ .

« ان حارس الحيوان بالمعنى المقصود فى المادة ١٧٦ من القانون المدنى ، هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه ، ويملك التصرف فى أمره . ولا تنتقل الحراسة من مالك الحيوان الى التابع المنوط به ترويضه وتدريبه .

ذلك أنه وان كان للتابع السيطرة المادية على الحيوان وقت تدريبه ، الا أنه يعمل لحساب متبوعه ولصالحته ، ويتلقى تعليماته فى كل ما يتعلق بهذا الحيوان ، فانه يكون خاضعا للمتبع ، مما تظل معه الحراسة لهذا الأخير .

اذ أن العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض ، هى بـسيطرة الشخص على الحيوان تسيطرة فعلية لحساب نفسه « (٧٠) .

## ٢ - مسئولية الطاعنة مالكة الحيوان

لا تتوقف على خطأ معين يثبت فى حقها ،

وانما تقوم على قرينة مظنة الخطأ وحدها ،

بعد أن نفت المحكمة القوة القاهرة وخطأ المجنى عليه :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسنابه بالحكم المطعون فيه ، اذ قضى بتقرير مسئولية الطاعنة ( وزارة الحربية والبحرية ) عن الضرر الناشئ عن إحدى الأفراس المملوكة لها ، قد أقام قضاءه على أن مورث المطعون عليها ، كان وكيلا عسكريا بالوزارة المذكورة ، ومن أخص أعمال وظيفته . القيام بالعمل الذى قام به ، وفقا لما قرره المجلس العسكرى الذى شكل عقب وقوع الحادث ، وأنه وقت اصابته كان فى طريقه للخروج من ساحة العرض ، بعد أن تم استعراض الخيول . وأن الحادث لم يقع بقوة القاهرة أو بسبب خطأ من جانب المصاب . »

وأن مسئولية الطاعنة وهى مالكة الحيوان ، لا تتوقف وفقا للمادة ١٥٣

مدنى قديم ( حاليا ١٧٦ ) ، على خطأ معين يثبت فى حقها ، وانما تقوم على

مظنة الخطأ وحدها ، وهى بمثابة قرينة قانونية تستلزم مساءلتها . فان

المحكمة تكون قد نفت فى حدود سلطتها الموضوعية ، وقوع الحادث بقوة

قاهرة ، أو بسبب خطأ من جانب مورث المطعون عليها ، وهى اذ قضت

بمسئولية الطاعنة عن الضرر الذي أصاب المطعون عليها بوفاة مورثها ، تكون قد استندت في هذا الشأن الى أسباب مسوغة لحكمها ، (٧١) .

**٣ - لا يكفي في المسؤولية الجنائية لحارس الحيوان  
ثبوت ملكيته له ، بل لابد من  
اثبات نوع من أنواع الخطأ في المحافظة على الحيوان ،  
ومنع أذاه عن الغير :**

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لا يكفي لمحاكمة شخص جنائياً ، عما يصيب الغير من أذى بفعل الحيوان ، أن يثبت أن ذلك الحيوان مملوك له ، لأن ذلك اذا كان يصح مبدئياً أن يكون سبباً للمسئولية المدنية ، فانه لا يكفي لتقرير المسؤولية الجنائية التي لا يصح أن يكون لها محل ، الا اذا ثبت على المالك نوع من أنواع الخطأ في المحافظة على حيوانه ، ومنع أذاه عن الغير . »

وفي هذه الحالة يجب بيان نوع هذا الخطأ في الحكم ، ووجه نسبته الى مالك الحيوان بالذات ، (٧٢) .

**٢ - مسؤولية حارس البناء :**

**(٧٤) تمهيد :**

تنص المادة ١٧٧ مدني على أن :

« (١) حارس البناء - ولو لم يكن مالكا له - مسئول عما يحدثه انهدام البناء من ضرر ، ولو كان انهداما جزئيا ، ما لم يثبت أن الحادث لا يرجع سببه الى اهمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه . »

(٢) ويجوز لمن كان مهددا بضرر يصيبه من البناء ، أن يطالب المالك باتخاذ ما يلزم من التدابير الضرورية لدرء الخطر ، فان لم يقم المالك بذلك ، جاز الحصول على إذن من المحكمة في اتخاذ هذه التدابير على حسابه . »

ويبين من هذه المادة أن الحالة الثانية من حالات المسؤولية الناشئة

---

(٧١) نقض ١٩٥٢/٢/١٤ مجموعة أحكام النقض ٣ - ١ - ٥٠٢ .

(٧٢) نقض جنائي ١٩٣١/٤/٢٣ مجلة المحاماة ١٢ - ٤ - ٢٦٣ - ١٤٣ .

عن الأشياء بمعناها الواسع هي مسئولية حارس البناء . (responsabilité du fait des bâtiments) . ويقتضى بحث هذه المسئولية أن تعرض بإيجاز لنقطتين هما : شروط تحقق المسئولية ، والأساس القانوني للمسئولية ، ثم نتوسع فى التطبيقات العملية الخاصة بمسئولية حارس البناء ودعوى التعويض .

## (٧٥) شروط تحقق المسئولية :

تنص المادة ١/١٧٧ مدنى على أن :

« حارس البناء - ولو لم يكن مالكا له - مسئول عما يحدثه انهدام البناء من ضرر ، ولو كان انهداما جزئيا . » .

ويبين من هذه العبارة أن مسئولية حارس البناء تتحقق بتوافر شرطين : الأول تولى شخص حراسة البناء ، والثانى وقوع الضرر للغير من تهمد البناء .

### ١ - تولى شخص حراسة البناء :

يقصد بحارس البناء من له السيطرة الفعلية على البناء والتصرف فى أمره . والأصل أن حارس البناء هو المالك ، فالحراسة قرينة على الملكية ، بمعنى أنه اذا رجع الضرر على المالك ، فلا يقع عليه عبء اثبات أنه هو الحارس ، بل المالك هو الذى يقع عليه عبء اثبات أنه لم يكن هو الحارس وقت حدوث الضرر ، فالمشتري بعد تسجيل العقد يعتبر مالكا للبناء ، ولكن اذا كان البائع لم يسلمه له بعد ، فتظل الحراسة للبائع . وعلى العكس تنتقل الحراسة الى المشتري ولو لم يكن قد سجل عقده ، اذا كان قد تسلم البناء .

### ٢ - وقوع الضرر للغير من تهمد البناء :

يشترط لمساءلة الحارس على أساس المادة ١٧٧ مدنى وقوع الضرر للغير من تهمد البناء .

ويقصد بالبناء هنا كل مجموع من المواد أيا كانت طبيعته من الطوب أو الحجارة أو الحديد أو الخشب ، اتصل بالأرض اتصال قرار بيد الإنسان ، سواء تم تشييد البناء لغرض دائم مثل العمارات والفيلات والقصور ، أو لغرض مؤقت مثل المعارض . ولكن لا تعتبر بنى العقارات بالتخصيص كالمصاعد ، لا سيما وأن مثل هذه الأشياء تخضع لحكم المادة ١٧٨ مدنى

الخاصة بالمسئولية عن الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة . كذلك لا تعتبر بناء الأشجار والأراضي اذا انهارت وأصابها الغير بالضرر .

ويقصد بتهدم البناء حدوث انفصال في أجزاء البناء ، سواء كان انفصالا كلياً ترتب عليه تهدم جميع البناء ، أو انفصالا جزئياً ترتب عليه تهدم بعض البناء . وعلى ذلك تعتبر تهدماً انهيار السقف أو الحائط أو سقوط السلم أو البلكون . والتهدم الذي يسأل عنه الحارس هو ما يرجع الى نقص في صيانة البناء أو الى قدمه أو الى عيب فيه . أما اذا تهدم البناء بفعل انفجار آلة موجودة فيه أو بفعل الحريق ، فلا يعتبر تهدماً في معنى المادة ١٧٧ مدني (٧٣) .

## (٧٦) الأساس القانوني للمسئولية :

تنص المادة ١/١٧٧ مدني على أن :

« حارس البناء - ولو لم يكن مالكا له - مسئول عما يحدثه انهدام البناء من ضرر ، ولو كان انهداماً جزئياً ، ما لم يثبت أن الحادث لا يرجع سببه الى إهمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه » .

وبين من العبارة الأخيرة أن الأساس القانوني لمسئولية حارس البناء هو فكرة الخطأ المفترض في صيانة أو اصلاح أو تجديد البناء . وهو خطأ مفترض ، لا يطالب المضرور بإقامة الدليل عليه ، بل يكفي أن يثبت أن الضرر قد أصابه من تهدم البناء على النحو السالف : وأن المدعى عليه في دعوى التعويض هو الحارس ، فيفترض أن البناء كان في حاجة الى صيانة أو اصلاح أو تجديد . غير أن هذه القرينة ليست قاطعة ، بمعنى أنه يجوز للحارس أن ينفي عن نفسه الخطأ ، بإثبات أن البناء لم يكن في حاجة الى صيانة أو اصلاح أو تجديد . فان عجز عن إثبات ذلك ، اعتبر التهدم راجعاً الى خطئه المفترض ، ولا يكون أمامه من سبيل لدفع المسؤولية بعد ذلك ، الا بإثبات السبب الأجنبي ، أي بنفي علاقة السببية بين خطئه المفترض والضرر الحادث .

ويلاحظ أن أعمال حكم المادة ١٧٧ مدني الخاص بفترض الخطأ في

(٧٣) الدكتور الشهورى في الوسيط ج ١ البنود ٧١١ - ٧١٧ من ١٠٦٩ - ١٠٧٤ .

- الدكتور أنور سلطان، في المرجع السابق البنود ٥٢٩ - ٥٣٣ من ٤٦٢ - ٤٦٤ .

- المستشار الدفصوري والدكتور الشواربي في المرجع السابق ص ٣٣٨ .

جانب حارس البناء ، انما يكون في مجال المسؤولية التقصيرية . أما اذا كان هناك عقد بين المستول والمضروب يوجب على الأول تأمين الثاني من أضرار تهدم البناء ، وجب الرجوع الى أحكام المسؤولية العقدية ، كما هو الشأن في علاقة المؤجر بالمستأجر . واذا لم يتضمن العقد كفالة سلامة المضروب في علاقة المتبوع بالتابع ، وجب الرجوع الى قواعد المسؤولية التقصيرية ، فيكون للتابع المضروب من تهدم البناء التمسك بحكم المادة ١٧٧ مدني (٧٤) .

## (٧٧) تطبيقات عملية خاصة بمسؤولية حارس البناء ودعوى التعويض :

- ١ - المقصود بحارس البناء من تكون له السيطرة الفعلية عليه لحساب نفسه أو لحساب غيره .  
أخراسة تكون للمالك ولا تنتقل بالإجارة أو الحيازة للمستأجر ، ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك .  
لا يحق للمالكة نفى مسئوليتها التقصيرية لقيام العلاقة التعاقدية بينها وبين المستأجر .  
حكم المادة ٥٦٨ يوجب إخطار المستأجر للمؤجر للصيانة لا يسرى على أحوال المسؤولية التقصيرية :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :  
« المقصود بحارس البناء ، هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه ، لحساب نفسه أو لحساب غيره . فالأخراسة تكون في الأصل للمالك ، ولا تنتقل بالإجارة أو الحيازة للمستأجر - ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك - إذ أن المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه ، وموالاته بأعمال الصيانة والترميم . فاذا قصر في ذلك ، كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير . »

ومن ثم فلا يحق للطاعنة مالكة العقار ، أن تنفي مسئوليتها التقصيرية عن تهدم العقار واحداث الضرر بقيام العلاقة التعاقدية بينها وبين المستأجرة - المطعون عليها الثالثة - واذا كان ما نصت عليه المادة ٥٦٨ من القانون المدني ، من وجوب قيام المستأجر بإخطار المؤجرة للقيام بأجزاء أعمال

---

(٧٤) الدكتور السنهوري في الوسيط ج ١ لينود ٧١٨ - ٧٢٢ من ١٠٧٥ - ١٠٧٨ .  
- الدكتور أنور سلطان في المرجع السابق البندين ٥٣٤ - ٥٣٥ من ٤٦٤ - ٤٦٥ .  
- المستشار الدناصوري والدكتور الشواربي في المرجع السابق ص ٣٤٠ .

«الصيانة» ، لا يسرى على أحوال المسؤولية التقصيرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعى عليه يكون على غير أساس ، (٧٥) .

**٢ - قيام مسؤولية حارس البناء على الخطأ المفترض  
غير القابل لإثبات العكس  
وانتفاؤها بنفى السببية بين الخطأ المفترض والضرر :**

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مسؤولية حارس البناء تقوم قانونا عند تهم البناء كليا أو جزئيا ، توهى تستند الى خطأ مفترض فى جانب الحارس ، باهمال صيانة البناء أو التجديد أو الإصلاح . وهو خطأ لا يقبل اثبات العكس ، بإقامة الدليل على قيامه بالصيانة أو التجديد أو الإصلاح .

وان كانت المسؤولية تنتفى بنفى علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر ، بإثبات أن وقوع التهم - ولو كان جزئيا - لا يرجع الى اهمال فى الصيانة أو قدم البناء أو عيب فيه ، وانما يرجع الى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه ، (٧٦) .

**٣ - اذا قامت علاقة تعاقدية  
وكان الضرر الذى اصاب أحد المتعاقدين  
يسبب اخلال الطرف الآخر بتنفيذ العقد  
كانت المسؤولية عقدية ،  
الا اذا كان الاخلال يكون جريمة  
أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً  
فبتحقق المسؤولية التقصيرية :**

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذ خص المشرع المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية كلا منهما ، بأحكام تستقل بها عن الأخرى ، وجعل لكل من المسئوليتين فى تقنينه ، موضعاً منفصلاً عن المسؤولية الأخرى . فقد أفصح بذلك عن رغبته ، فى إقامة نطاق محدد لأحكام كل من المسئوليتين .

(٧٥) نقض ١٩٨٠/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٢ - ١٩٧٨ - ٣٦٧ .

(٧٦) نقض ١٩٨٠/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٢ - ١٩٧٨ - ٣٦٧ .

فاذا قامت علاقة تعاقدية محددة بأطرافها ونطاقها ، وكان الضرر الذي أصاب أحد المتعاقدين ، قد وقع بسبب اخلال الطرف الآخر بتنفيذ العقد ، فإنه يتعين الأخذ بأحكام العقد ، وبما هو مقرر في القانون بشأنه ، باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هي التي تضبط كل علاقة بين الطرفين بسبب العقد، سواء عند تنفيذه تنفيذا صحيحا أو عند الاخلال بتنفيذه .

ولا يجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية ، التي لا يرتبط الضرر فيها بعلاقة عقدية سابقة ، لما يترتب على الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية في مقام العلاقة العقدية ، من اهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسؤولية عند تنفيذه ، بما يخل بالقوة الملزمة له .

وذلك ما لم يثبت ضد أحد الطرفين المتعاقدين ، أن الفعل الذي ارتكبه وادى الى الاضرار بالطرف الآخر يكون جريمة ، أو يعد غشا أو خطأ جسيما ، مما يتحقق معه المسؤولية التقصيرية ، تأسيسا على أنه أخل بالتزام قانوني ، إذ يمتنع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل في جميع الحالات ، سواء كان متعاقدا أو غير متعاقد (٧٧) .

#### ٤ - مسؤولية حارس البناء عن تدمره

هي مسؤولية تعاقدية قبل المستأجرين ( ٢١٥ مدني )  
وهي مسؤولية تقصيرية قبل الغير ( ١٧٧ مدني ) :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان المشرع قد جاء بنص المادة ١/١٧٧ من القانون المدني الخاص بمسؤولية حارس البناء ، ضمن النصوص المتعلقة بالمسؤولية عن العمل غير المشروع ، لحماية غير المتعاقدين ، في حالة تدمير البناء أو جزء منه .

أما من يربطه بحارس البناء عقد ايجار ، فإن أحكام هذا العقد ، ونصوص القانون المدني التي تنظم أحكام عقد الايجار ، تكون هي وحدها الواجبة التطبيق لتحديد مسؤولية المؤجر » (٧٨) .

---

(٧٧) نقض ١٩٨١/١/٢٧ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ٣٥٥ - ٧٠ .

- نقض ١٩٦٨/٤/١٦ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٢ - ٧٦٢ - ١١٠ .

(٧٨) نقض ١٩٨١/١/٢٧ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ٣٥٥ - ٧٠ .

- نقض ١٩٦٨/٤/١٦ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٢ - ٧٦٢ - ١١٠ .

٥ - تحدى مالك العقار بأن مسئوليته  
قبل تابع المستأجر عقدية وليست تقصيرية ،  
دفاع يخالطه واقع  
عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذ لم يثبت من الأوراق أن الطاعنة - المائكة - تمسكت أمام محكمة الموضوع ، بأن المضرور كان تابعا للمطعون عليها الأخيرة - المستأجرة - التى تربطها بها علاقة ايجارية ، وأن مسئوليتها لذلك تكون عقيدية وليست تقصيرية ، ومن ثم لا يقبل منها التحدى بهذا الدفاع الذى يخالطه واقع ، لأول مرة أمام محكمة النقض » (٧٩) .

٦ - تكيف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه ،  
خضوعه لرقابة محكمة النقض .  
أما استخلاص الخطأ الموجب لمسئولية حارس البناء ...  
فهو من سلطة محكمة الموضوع :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أن تكيف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض ، بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه ، هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، الا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية ، هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، مادام هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدي اليه من وقائع الدعوى .

واذ كان الحكم المطعون فيه ، أحال على أسباب حكم محكمة أول درجة ، والتى نفت الخطأ عن المضرور ، بمقولة أن ارتكابه على سائر اشرفه تصرف عادى مألوف ، اذ أنه ليس من القاطنين بالشقة التى سقطت شرفتها ، وإنما يتردد عليها بحكم وظيفته ، فلا يستطيع أن يعلم بأن الشرفة خربة ، وإن مونة البناء التى تتكون منها قد تحللت ، وهى أسباب سائغة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التى انتهت اليها ، مما يكون معه النعى جدلا موضوعيا ،

٢ لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ، (٨٠) .

٧ - صاحب البناء لا يعتبر مسئولاً جنائياً أو مدنياً عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء إذا عهد الى مقاول مختص بمثل هذا العمل ، والمقاول هو الذى يسأل عن نتائج خطئه :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان الأصل المقرر فى القانون ، أن من يشترك فى أعمال الهدم والبناء ، لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصى . فصاحب البناء لا يعتبر مسئولاً جنائياً أو مدنياً ، عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء ، بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، الا اذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته واشرفه الخاص ، فاذا هو عهد به كله أو بعضه الى مقاول مختص ، يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته ، فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه » .

« اذا كان الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه فى الحكم المطعون فيه ، قد أثبت بغير معقب ، أن صاحب البناء ( المطعون ضده ) ، ثبت بتنفيذ قرار التنظيم الى المتهم الثانى ، وهو المقاول الذى دين فى جريمة القتل الخطأ ، لأنه أهمل وحده فى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية السكان ، أثناء تنفيذ قرار الهدم ، مما أدى الى وقوع الحادث ، الذى نشأ عنه قتل المجنى عليه - وهو ما لا تنازع الطاعنة فيه - .

فان الحكم اذ خلاص من ذلك الى تبرئة المطعون ضده ، لعدم وقوع خطأ من جانبه ، وما يلزم عن ذلك من رفض الدعوى المدنية قبله ، وإدانة المقاول وحده ، يكون قد طابق صحيح القانون ، وذلك بصرف النظر عما تدعيه الطاعنة من ثبوت الخطأ فى جانب المالك ، مادام لم يسهم فى وقوع الحادث ، وما دام هو لم يشرف على تنفيذ المقول لعملية الهدم ، بما يوفر خطأ فى جانبه ، لأن خطأ المالك فى تراخيه عن تنفيذ قرار الهدم ، يكون حينئذ منقطع الصلة بالضرر الذى وقع ، (٨١) .

(٨٠) نقض ١٩٨٠/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٢ - ١٩٧٨ - ٣٦٧ .

- نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٣ - ٣٢٧ - ٤٠١ .

- نقض ١٩٧٦/٦/٢٩ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ١٤٥٤ - ٢٧٦ .

- نقض جنائى ١٩٦٨/٤/١٦ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٣ - ٩٠٤ - ١٧٩ .

(٨١) نقض جنائى ١٩٦٨/١١/٤ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٣ - ٩٠٤ - ١٧٩ .

### ٣ - مسئولية حارس الشيء :

#### (٧٨) تمهيد وإحالة :

تنص المادة ١٧٨ مدني على أنه :

« كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة ، أو حراسة آلات ميكانيكية ، يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه . هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة ، » .

ويبين من هذه المادة أن الحالة الثالثة من حالات المسؤولية الناشئة عن الأشياء بمعناها الواسع هي مسئولية حارس الشيء (responsabilité du *fat des choses inanimées*) . ولما كانت هذه المسؤولية تعتبر أهم حالات المسؤولية الناشئة عن الأشياء بمعناها الواسع على وجه الإطلاق في نطاق دعوى التعويض ، لذلك رأينا إظهارا للدور الهام للمسؤولية الشيئية في دعوى التعويض أن نخصص لها مبحثا مستقلا هو المبحث الثالث من هذا الفصل .

## المبحث الثالث

### الدور الهام للمسئولية الشيئية

#### (٧٩) تمهيد :

تلعب المسؤولية الشيئية - كصورة من صور المسؤولية التقصيرية - دورا هاما في دعوى التعويض . بل لعلها تعتبر - من الناحية العملية - أهم صور المسؤولية الموجبة للتعويض على وجه الاطلاق في نطاق دعوى التعويض .

ولذلك فقد اقتضى التنسيق في الفصل الثاني الخاص بأنواع المسؤولية الموجبة للتعويض ، الكلام عن المسؤولية العقدية في المبحث الأول ، ثم الكلام على صور المسؤولية التقصيرية - ما عدا مسؤولية حارس الشيء - في المبحث الثاني ، ثم تخصيص المبحث الثالث بأكمله للكلام بالتفصيل عن مسؤولية حارس الشيء ، وبيان الدور الهام للمسئولية الشيئية في نطاق دعوى التعويض .

ونتكلم عن دور المسؤولية الشيئية في ثلاثة بنود على النحو الآتي :

- النطاق الواسع للمسئولية الشيئية .
- الأساس القانوني للمسئولية الشيئية .
- التطبيقات العملية للمسئولية الشيئية .

#### (٨٠) النطاق الواسع للمسئولية الشيئية :

تنص المادة ١٧٨ مدني على أنه :

« كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة ، أو حراسة آلات ميكانيكية ، يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه ، هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة » .

ويبين من هذه المادة أن نطاق المسؤولية الشيئية يتحقق بتوافر شرطين : أولا : أن يتولى شخص حراسة شيء تتطلب حراسته عناية خاصة ، أو حراسة آلات ميكانيكية . ثانيا : أن يقع الضرر بفعل الشيء . . .

### الشرط الأول : تولى شخص حراسة شيء يتطلب عناية خاصة :

يُتحدد معنى حراسة الشيء هنا بإجتماع عنصرين : السيطرة الفعلية على الشيء ، والتصرف فى أمره . وعلى ذلك يمكن تعريف حارس الشيء بأنه هو من له السيطرة الفعلية على الشيء ، والتصرف فى أمره . والأصل أن تكون الحراسة للمالك ، ولذلك لا يكلف المضرور باثبات هذه الصفة فيه . غير أنه يجوز للمالك اثبات أن الشيء وقت وقوع الضرر كان فى حراسة غيره بالمعنى السالف .

فقد تنتقل حراسة الشيء من المالك الى غيره برضاه أو رغما عنه ، وقد تنتقل الحراسة الى الغير كاملة أو ناقصة . ومثال الحراسية الكاملة حراسة المشتري والموهوب له والمتبرع اليه ، حيث ينتقل اليهم العنصران السابقان السيطرة الفعلية على الشيء والتصرف فى أمره . ومثال الحراسة الناقصة حراسة المستأجر والمنتفع والمستعير والمودع عنده والدائن المرتهن رهن حيازى وأمين النقل ، حيث ينتقل اليهم عنصر واحد هو السيطرة الفعلية على الشيء ، دون التصرف فى أمره . والمثال التقليدى الجارى فى الحياة العملية على الحراسة الناقصة سائق السيارة وعامل المصعد ، حيث ينتقل اليهما العنصر الأول فقط وهو السيطرة الفعلية على السيارة أو المصعد ، دون العنصر الثانى وهو التصرف فى السيارة أو المصعد ، الذى يظل معقودا لمالك السيارة أو المصعد .

ويتحدد معنى الشيء هنا بالأشياء المادية غير الحية ، اذا كانت بطبيعتها أو بسبب ظروف محيطتها بها فى حاجة الى عناية خاصة .

ومن أمثلة الأشياء التى تعتبر بطبيعتها فى حاجة الى عناية خاصة : الأسلاك الكهربائية والمواد الكيماوية والمفرقات والأسلحة والأدوات الزجاجية .

ومن أمثلة الأشياء التى تعتبر فى حاجة الى عناية خاصة بسبب ظروفه ملابس : الأرض أو الجبال اذا انهار جزء منها ، والأشجار الضخمة أو العالية اذا مال جزعها لقدمها .

ومن أمثلة الأشياء التى تعتبر فى حاجة الى عناية خاصة بحكم القانون الآلات الميكانيكية ( المادة ١٧٨ مدنى ) .

### الشرط الثانى : وقوع الضرر بفعل الشيء :

يجب لتحقيق مسؤولية جارس الشيء ، أن يكون الضرر راجعا الى فعل

الشيء ويكون الضرر راجعا الى فعل الشيء بهذا المعنى ، اذا تدخل هذا الشيء في احداث الضرر تدخلا ايجابيا ( Intervention active )  
فالتدخل السلبي ( intervention passive ) لا يكفي لتحقيق مسئولية حارس الشيء طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدني ، بل يجب لتحقيق هذه المسئولية أن يكون تدخل الشيء تدخلا ايجابيا . والمثال التقليدي للتدخل الايجابي وجود صلة سببية بين الشيء والضرر ، أي بأن يكون الشيء هو مصدر الضرر .. ( la cause génératrice du dommage ) . وتتوافر صلة السببية كلما كان الشيء في وضئح أو في حالة تؤدي عادة الى احداث الضرر ، كما لو كانت السيارة مثلا في حالة حركة أو كانت واقفة في غير مكانها الطبيعي أو كانت مطفاة الأنوار ليلا .

والأصل هو إقتراض تدخل الشيء تدخلا ايجابيا في احداث الضرر للمضرور . ولكن هذا الفرض ليس قاطعا ، حيث يجوز للمسئول اثبات أن تدخل الشيء في احداث الضرر كان سلبيا ، فاذا أثبت ذلك انتفت قرينة الخطأ في جانبه ، وتعين لمسئولته اثبات وقوع خطأ منه طبقا للقواعد العامة في المسئولية .

وقد يحدث وقت وقوع الضرر ، أن يكون الشيء في يد انسان تحركه او تديره . عندئذ يثور التساؤل الآتي : متى يعتبر الضرر راجعا الى فعل الشيء ، ومتى يعتبر راجعا الى فعل الانسان ؟ للإجابة على هذا السؤال يمكن القول بأن المشرع ربط خطأ الحارس المفترض بحراسة الشيء ، وتطلب في الشيء أن تكون حراسته في حاجة الى عناية خاصة ، بحسب طبيعته أو بحسب ما يلابسها من ظروف أو بحكم القانون مثل الآلات الميكانيكية على النحو الوارد بالمادة ١٧٨ من القانون المدني ، فاذا حدث الضرر فيفترض أن ذلك راجعا الى تدخل ايجابي من الشيء ، ما لم يكن الحارس قد تعمسه احداث الضرر (٨٢) .

## (٨١) الأساس القانوني للمسئولية الشيئية :

يتضح الدور الهام للمسئولية الشيئية في الأساس القانوني الذي تقوم عليه هذه المسئولية . فهي تجنب المضرور الوقوع في المشاكل الناجمة

(٨٢) الدكتور السنهوري في الوسيط ج ١ البند ٧٢٣ - ٧٣١ ص ١٠٧٨ - ١٠٩٦ .

- الدكتور أنور سلطان في المرجع السابق البند ٥٣٦ - ٥٤٢ ص ٤٦٥ - ٤٧٠ .

- المستشار الدناصوري والدكتور الشواربي في المرجع السابق ص ٣٥٠ .

عن حجية الحكم الجنائي ونهائيته ، التي تزهن المضرور سنوات طويلة لا يعلم مداها الا الله ، حتى يصير الحكم الجنائي نهائيا وباتا ، وحتى تستقيم دعوى التعويض المرفوعة منه على النحو الذي أشرنا اليه في الكلام عن مستندات اثبات التعويض من جانب المدعى (٨٣) .

ذلك أن المسؤولية الشيئية تقوم للمضرور أساسا قانونيا سهلا وميسرا لدعواه ، لا يتطلب منه انتظارا لشيء ، وهو الخطأ في الحراسة (faute dans la garde) . فإذا ألحق الشيء ضررا بالمدعى فيفترض أن زمامه قد أفلت من حارسه . وهذا هو الخطأ المفترض الذي لا يكلف المضرور بإقامة الدليل عليه . بل يكفي أن يثبت أن الضرر قد وقع بفعل شيء تتطلب حراسته عناية خاصة ، سواء بحسب طبيعته مثل الاسلاك الكهربائية (٨٤) . أو بحسب ما يلبسه من ظروف ، أو بحكم القانون مثل الآلات الميكانيكية كالطائرات (٨٥) . فإذا أثبت ذلك ، فيفترض أن الشيء قد تدخل تدخل ايجابيا في احداث الضرر ، الا اذا أثبت الحارس أن تدخله كان سلبيا .

فالأساس القانوني للمسؤولية الشيئية هو الخطأ في الحراسة ، فكلما ألحق الشيء ضررا بالغير ، يفترض وقوع هذا الخطأ بإفلات زمام الشيء من يد الحارس . والخطأ هنا مفترض افتراضا لا يقبل اثبات العكس . وبمعنى آخر أنه لا يجوز للحارس في سبيل دفع المسؤولية عن نفسه ، إثبات أنه قام بواجب العناية ، حتى لا يفلت زمام الشيء من يده ، لأن هناك التزاما قانونيا على كل حارس ، بأن يبقى الشيء تحت سلطته الفعلية . وهذا الالتزام يعتبر التزام بتحقيق غاية لا يبذل عناية . فإذا لم ينفذ الحارس هذا الالتزام فقد تحقق الخطأ دون حاجة الى البحث عن سبب تحققه ، ولذلك لا يفيد الحارس شيئا اثبات أنه لم يقصر في تنفيذ هذا الالتزام .

ويلاحظ أن افتراض الخطأ في جانب حارس الشيء ، لا يعمل به الا في العلاقة بين المضرور والحارس ، فلا يحتج به اذا أحدث الشيء الضرر لذاته ،

(٨٣) راجع على وجه الخصوص البنود ٢٠ - ٢٥ .

(٨٤) نقض ١٩٧٨/٥/٢٣ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ١٣٠١ - ٢٥٤ .

- نقض ١٩٧٧/٣/١ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ٥٩١ - ١٠٩ .

- نقض ١٩٧٤/١٢/٣١ مجموعة أحكام النقض ٢٥ - ٢٥٥٧ - ٢٦٣ .

(٨٥) نقض ١٩٦٥/٣/٢٥ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ١ - ٣٩٢ - ٦٢ .

- نقض ١٩٥٨/٥/١٥ مجموعة أحكام النقض ٩ - ٢ - ٤٤١ - ٥١ .

كما لو اصطدم راكب دراجة أو أحد المشاة بسيارة واقفة في وضع طبيعي .  
كذلك لا يؤخذ بالخطأ المفترض اذا وجدت رابطة تعاقدية بين المسئول والمضروب (٨٦) . كما لو عرض طبيب أحد المرضى لآلة من آلات الأشعة فأصابه بضرر . فان مسئولية الطبيب في هذه الحالة تكون مسئولية عقدية لا مسئولية تقصيرية . وأخيرا لا يعمل بقرينة الخطأ المفترض في الحالات التي أقام فيها المشرع المسئولية على فكرة تحمل التبعية ، كما هو الشأن في مسئولية زب العمل عن حوادث العمل ( الفصل الثالث من قانون العمل ١٩٨١/٣٧ ) .

كذلك يلاحظ أن قرينة الخطأ المفترض ، وإن كان لا يستطاع نفيها ، إلا أنه من الممكن دفع المسئولية الشيئية بنفى علاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر ، ويكون ذلك باثبات السبب الأجنبي ، أي باثبات القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضروب نفسه (٨٧) .

## (٨٢) تطبيقات عملية خاصة بالمسئولية الشيئية

### ودعوى التعويض :

١ - المسئولية الشيئية تقوم على أساس الخطأ المفترض  
وتتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي على الشيء  
سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة  
لحساب نفسه :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« جرى نص المادة ١٧٨ مدني على أن « كل من تولى حراسة أشياء ، تتطلب حراستها عناية خاصة ، أو حراسة آلات ميكانيكية ، يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه » .

مما يدل على أن « الحراسة الموجبة للمسئولية ، على أساس الخطأ

(٨٦) نقض ١٩٨٥/٥/١٣ طعن ٥٠/٧٦٠ ق .

(٨٧) الدكتور السنهوري في الوسيط ج ١ البنود ٧٣٢ - ٧٣٦ من ١٠٩٦ - ١١٠٠ .

- الدكتور أنور سلطان في المرجع السابق البندين ٥٤٣ - ٥٤٤ من ٤٧٠ - ٤٧٢ .

- المستشار الدناصوري والدكتور الشواربي في المرجع السابق من ٣٦٤ .

المفترض طبقا لهذا النص ، انما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي على الشيء سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، ان الطاعن ( مجلس مدينة طنطا ) قد تهسك أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى ، تأسيسا على أن المؤسسة المصرية العامة للكهرباء هي المنوط بها حراسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا ، بالتطبيق لأحكام القرارات الجمهوريين رقمي ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ ...

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه برفض اندفع على قوله « ان أسلاك الكهرباء كانت في تاريخ الحادث ١٩٧٢/١١/٢٣ تتبع مجلس مدينة طنطا ، وأن القانون الذي أتبعها لمؤسسة الكهرباء صدر بعد حادث الوفاة » فان هذا الذي أورده الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن القرارات الجمهوريين سالف الذكر قد صدر أولهما في سنة ١٩٦٥ ، وثانيهما في سنة ١٩٦٩ ، أي قبل وقوع الحادث في ١٩٧٢/١١/٢٣ .

وقد أدى هذا الخطأ الى حجب محكمة الاستئناف عن بحث دفاع الطاعن ( مجلس مدينة طنطا ) ، وتحقيق ما اذا كانت حراسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا ، قد انتقلت بالفعل الى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء ، وأصبحت لها السيطرة الفعلية لحساب نفسها على أعمدة وأسلاك الكهرباء من عدمه ، وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور « (٨٨) » .

٢ - قيام مسؤولية حارس الشيء على الخطأ المفترض

غير القابل لاثبات العكس

دفعها باثبات وقوع السبب الأجنبي

وجود عيب في الشيء ( خلل في المصعد )

ولو كان خفيا لا يعد سببا أجنبيا :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« النص في المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن « كل من تولى حراسة أشياء ، تتطلب حراستها عناية خاصة ، أو حراسة آلات ميكانيكية ، يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر » ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه » .

يدل على أن الحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه ، على مقتضى هذا النص ، هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي ، الذي تكون له السيطرة الفعلية على الشيء قصداً واستقلالاً . ولا تنتقل منه إلى تابعه المنوط به رقابته ، لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء ، إلا أنه يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته ، فإنه يكون خاضعاً للمتبرع ، مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ، ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء » .

لأن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية في هذه الحالة ، هي بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه ، وتقوم المسئولية على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء ، افتراضاً لا يقبل اثبات العكس .

ومن ثم فإن هذه المسئولية لا تندرج عن هذا الحارس ، بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما ، وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيلة ، حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته - وإنما ترتفع هذه المسئولية ، إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر ، كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، بأن كان الفعل خارجاً عن الشيء ، فلا يكون متصلاً بداخلية أو تكوينه . فإذا كان الضرر راجعاً إلى عيب في الشيء ، فإنه لا يعتبر ناشئاً عن سبب أجنبي ، ولو كان هذا العيب خفياً ، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير ، (٨٩) .

٣ - المقصود بحارس الشيء من تكون له السيطرة الفعلية عليه سواء أداره بنفسه أو أداره الغير لحسابه .  
ثبوت أن شبكة الكهرباء مملوكة لمجلس المدينة

(٨٩) نقض ١٩٧٨/٤/٢٥ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ١٠٩٤ - ٢١٥ .

- نقض ١٩٧٨/٢/٩ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ٤٣٧ - ٨٦ .

- نقض ١٩٨٥/١/٢٩ طعن ٥١/٦٦٥ ق .

- نقض ١٩٨٥/١٢/٥ طعن ٥٢/١٠٣٣ ق .

**ولة السيطرة الفعلية عليها**  
**وجوب اعتباره الحارس المسئول عما تحدثه من ضرر**  
**حتى لو تولت مؤسسة الكهرباء تشغيله وصيانتة :**

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« النص فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة ، أو حراسة آلات ميكانيكية ، يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر » ، يدل على أن الحارس الذى يفترض الخطأ فى جانبه ، هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالاً . »

ولما كان الثابت فى الدعوى أن الشبكة الكهربائية داخل مدينة حوش عيسى مملوكة لمجلس المدينة - الطاعن - وهو الذى يسيطر عليها سيطرة فعلية ، ويتولى استعمالها واستغلالها لحساب نفسه . . . . .

وكان قيام المؤسسة المصرية العامة للكهرباء - طبقا للمادتين الأولى والثانية من القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ - بتوريد الطاقة الكهربائية لمجلس المدينة وصيانة وتشغيل الشبكة الكهربائية داخل هذا المجلس ، مقابل جعل مالى تتقاضاه منه شهريا ، ليس من شأنه أن يخرج تلك الشبكة الكهربائية من السلطة الفعلية للمجلس ، فان هذا المجلس يكون هو الحارس لها ، وبالتالي مسئولا عن الضرر الذى تحدثه ، مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقا لنص المادة ١٧٨ سالفة الذكر ، (٩٠) .

٤ - إذا عهدت الشركة لمقاول بسد فتحات فى المبنى

مرور أحد عمال المقاول على سلك كهربائى

مسند على حائط فصعقه .

الحراسة على السلك تكون وقت الحادث معقودة للشركة

باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على المبنى والسلك

ولأن عملية المقاول لا شأن لها بالأسلاك الكهربائية :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« نصت المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن « كل من تولى حراسة

أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة ، أو حراسة آلات ميكانيكية ، يكون مسئولا عما تبذره هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، . ومن ثم فإن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقا لهذا النص ، . إنما تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء ، بسيطرة فعلية لحساب نفسه . . . . .

ولما كان الثابت في الدعوى ، أن الشركة الطاعنة عهنت الى مقاول بسد فتحات في أبواب بهمان مملوكة لها . وفي يوم الحادث ، كان مورث المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته - وهو أحد العمال التابعين للمقاول - يقوم بعمله . وأثناء مروره صعقه سلك كهربائي مسند على حائط في المبنى ، فإن الحراسة على هذا السلك ، تكون وقت الحادث معقودة للشركة ، باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على البناء والسلك الكهربائي الموجود فيه .

ولم تنتقل هذه الحراسة الى المقاول ، لأن عملية البناء التي أسندت اليه ، لا شأن لها بالأسلاك الكهربائية الموجودة في المبنى أصلا ، وبالتالي تكون الشركة هي المسئولة عن الضرر الذي لحق بمورث المطعون عليه الأول ، مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقا لنص المادة ١٧٨ سالفه الذكر . ولا تنتفى عنها هذه المسئولية ، الا اذا أثبتت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه ، (٩١) .

٥ - اذا عهد مرفق مياه القاهرة لمقاول لوضع أنابيب المياه مرور أحد عمال المقاول على الأسلاك الكهربائية في إحدى الخفر قصعته ،

الحراسة على الأسلاك تكون وقت الحادث معقودة للمرفق ، باعتبارها صاحب السيطرة الفعلية على الأنابيب والأسلاك . فيكون مسئولا عن الضرر الذي أحدثته حتى ولو نص في عقد المقاولة على عدم مسئولية المرفق :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض ، طبقا لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني ، إنما تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء ، سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه .

ولما كان الثابت فى الدعوى ، أن مرفق مياه القاهرة عهد الى مكاول  
بالقيام بأعمال الحفر فى الطرق ، فى مناطق ممينه بالقاهرة لوضع أنابيب  
المياه ، ثم ردم الحفر ورفع المتخلفات الناتجة عن هذه الأعمال . وكان من  
نتيجة هذا الحفر ، أن اكتشفت الأسلاك الكهربائية ، وأصبحت غير عازلة  
للتيار الكهربائى . وفى يوم الحادث سقط ابن الطاعن فى احدى الحفر ،  
فصعقه التيار ومات لساعته .

واذ كانت الحراسة على الحفر التى أجراها المكاول فى الطريق ، وعلى  
الأسلاك الكهربائية التى كشفت عنها ، منوطة بمرفق مياه القاهرة ، باعتبار  
أنه صاحب السيطرة الفعلية عليها ، وعلى أنابيب المياه التى قدمها للمكاول .  
وتظل هذه الحراسة للمرفق المذكور ، ولا تنتقل الى المكاول ، اذ العقد المبرم  
بينهما ، هو من عقود الأشغال العامة ، يمارس المرفق العام بمقتضاه ، سلطته  
فى الرقابة والتوجيه والإشراف على هذه الأعمال تحقيقا للمصلحة العامة ،  
ويقوم فيه المكاول بالعمل لحساب المرفق .

وكانت الحفر التى أجراها المكاول ، والأسلاك الكهربائية التى كشفت  
عنها ، هى من الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة ، فيكون المرفق  
المذكور مسئولا عن الضرر ، الذى أحدثته بالطاعن ، مسئولية أساسها خطأ  
مفترض طبقا لنص المادة ١٧٨ سالفه الذكر ، ولا تنتفى عنه هذه المسئولية ،  
إلا اذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقرر أن  
مرفق مياه القاهرة ، قد تخلى عن سيطرته الفعلية على أعمال الحفر فى مكان  
الحادث الى المكاول ، لأنه نص فى عقد المكاولة ، على أنه مسئول وحده عن  
الاصابات والأضرار التى تحدث أثناء سير العمل ، وأنه التزم بإحاطة الحفر  
بوالخنادق بحواجز من الجبال ، وأن المرفق لا يكون مسئولا الى أن يتم له  
استلام العمل نهائيا ، ورتب الحكم على ذلك ، قضاءه بعدم مسئولية المرفق ،  
لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، (٩٢) .

٦ - اذا عهدت الوزارة للمجنى عيه لتدريب طلبة كلية الطيران ،  
سقوط الطائرة بعد أن حلق بها للتدريب ومصرغه .  
الحراسة على الطائرة تكون وقت الحادث معقودة للوزارة ،

(٩٢) نقض ١٩٧٤/١٢/٣١ مجموعة أحكام النقض ٢٥ - ١٥٥٧ - ٢٦٣ .

- نقض ١٩٦٥/٣/٢٥ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ١ - ٣٩٦ - ٦٢ .

باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على الطائرة ،  
فتكون مسئولة عن الضرر الذي أحدثته ،  
تأسيسا على الخطأ المفترض طبقا للمادة ١٧٨ مدنى :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« حارس الأشياء الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى ، هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالاً . ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء ، لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله ، إلا أنه اذ يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته ، فإنه يكون خاضعا للمتبوع ، مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ، ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء ، كما لو كان هو الذى يستعمله ، ذلك أن العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض ، هى بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه .

فاذا كانت الوزارة الطاعنة هى المالكة للطائرة ، وقد أعدتها لتدريب طلبة كلية الطيران ، وعهدت الى مورث المطعون ضدها وهو تابعها ، بمهمة تدريبهم واختبارهم . وأنه فى يوم الحادث خلق بها مصطحبا أحد الطلبة لاختباره ، فسقطت به ولقى مصرعه .

فإن الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الحادث ، معقودة للطاعنة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ، ولم تنتقل الى مورث المطعون ضدها ، وبالتالي تكون الطاعنة مسئولة عن الضرر الذى لحق به ، مسئولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى ، ولا تنتفى عنها هذه المسئولية ، إلا اذا أثبتت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد لها فيه ، (٩٣) .

٧ - شرط تحقق مسئولية حارس الشيء وقوع الضرر بفعل الشيء  
وجوب تدخل الشيء تدخلا ايجابيا فى احداث الضرر  
دفع الحارس المسئولية بأن تدخل الشيء كان سلبيا  
ووقوع الضرر بخطأ المتوفى

دفاع جوهرى يجب أن تواجهه المحكمة :

وتتلخص وقائع القضية فى الآتى :

ان المطعون عليه ( والد الطفل المتوفى ) أقام ضد الطاعن بصفته (البلدية) الدعوى رقم ٢٦٦ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى بنها ، طالبا الزامه بأن يدفع له مبلغ ألف من الجنيهات والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

مقيما دعواه على ما قرره من أنه بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ سقط نجله البالغ من العمر تسع سنوات ، فى حوض المياه المتخلفة من المذبح بسلخانة بندر بنها فمات ، وكان سقوطه بسبب اهمال عمال البلدي . وعدم اتخاذهم الاحتياطات الكافية ، بأن تركوا أحواض المياه المتخلفة بدون غطاء ، وأبواب السلخانة بغير حراسة ، كما تركوا فتحة فى سور السلخانة أمكن دخول المتوفى منها .

وطلب الطاعن بصفته (البلدية) رفض الدعوى ، تأسيسا على عدم وقوع خطأ من جانبه .

وبجلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى الى التحقيق ، ليثبت الطاعن بصفته أنه لم يرتكب خطأ أدى الى وقوع الحادث ، وأنه اتخذ جميع الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الآبار . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بجلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٧ ، بإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٢٠٠ ج والمصاريف المناسبة .

وقالت محكمة بنها الابتدائية فى حيثيات حكمها الآتى :

انه ثبت من محضر العوارض رقم ٢٩ سنة ١٩٥٥ بندر بنها ، أن ابن المطعون عليه قد توفى بأسفكسيا الغرق ، نتيجة سقوطه فى خزان المياه المتخلفة ، وأنه بين تلك الآبار بئر تجاور المذبح مباشرة ، وأن بسور السلخانة فتحة تسمح بمرور الشخص العادى ، وأن باب سور السلخانة مفتوح ولا يوجد أحد لحراسة الخزانات . وأن الغلام المجنى عليه دخل من فتحة السور لمشاهدة عملية الكسح فسقط فى الحوض ، لأن الأرض زلقة . وأن الطاعن مسئول عن حراسة الآبار التى سقط فيها المجنى عليه عملا بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى .

وأنه ثبت من تحقيق قضية العوارض ، ومن المعاينة ومن التحقيق الذى باشرته المحكمة ، أن سور السلخانة قد تهشم فى جزء منه نتيجة القدم ، فأهمل الطاعن وهو مالكة وحارسه صيانة السور أو إصلاحه .

فدخل المجنى عليه من هذا الجزء المتهدم ، وسقط في البئر المكشوف فمات . وأن هذا حدث نتيجة خطأ الطاعن . وقد كان الواجب يقتضيه أن يسارع الى اصلاح هذا التهدم الجزئى ، ولكنه لم يفعل . كما ثبت أن آبار الفضلات تحتاج الى صيانة وحراسة خاصة ، الا أن الطاعن لم يقيم بأى اجراء لصيانتها وحراستها ، فنتج عن هذا الخطأ الذى وقع منه سقوط المجنى عليه فى هذه الآبار فمات .

وأن المحكمة ترى تقدير التعويض بمبلغ ٢٠٠ ج ، مراعية فى ذلك سن المجنى عليه وحالة والده الاجتماعية ، وجانباً من الإهمال الذى وقع من الوالد نفسه ، بتركه ابنه الحدث يسير وحده فى الطريق .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥١ سنة ٧٤ ق القاهرة . وقضت المحكمة بجلسة ٤ من يناير سنة ١٩٥٤ برفض الاستئناف .

فطعن الطاعن فى هذا القضاء بالنقض . . .

**وقد أرست محكمة النقض القاعدة القانونية التى تحكم النزاع بقولها :**

« ومن حيث أنه مما ينعاه الطاعن على هذا الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى ذلك يقول :

انه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن التسلل الى السلخانات جريمة بنص المادة ٢٢ من لائحته الصادرة فى سنة ١٨٩٣ ، التى تحرم دخول السلخانات على أى شخص لا تعلق له بها . وأنه من ثم فإن تسلل اليها شخص ، وأصابه ضرر ، فإن تسلله يعتبر خطأ منه ، لا يمكن أن يكون سبباً فى مسئولية غيره . وأنه قد وقع الضرر بفعل المجنى عليه وخطاه ، ولم يتدخل الشئ الا تدخلا سلبيا محضاً ، فان ذلك كاف لدفع مسئولية حارسه . ولكن الحكم المطعون فيه رغم ثبوت الخطأ من جانب ابن المطعون عليه ، اعتبر الضرر ناشئاً عن فعل الشئ ، دون أن يتحقق من صحة ما تمسك به الطاعن ، من أن تدخل هذا الشئ كان تدخلا سلبياً . »

**ثم طبقت محكمة النقض القاعدة السالفة على وقائع القضية فقالت :**

« ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه ، أنه لم يقر من أسباب الحكم الابتدائى ، الا ما تعلق منها بتقرير مسئولية الطاعن على أساس المادة ١٧٨ من القانون المدنى ، التى تقرر مسئولية حارس الشئ ، التى

تتطلب حراسته عناية خاصة ، عما يحدثه هذا الشيء من ضرر للغير ، وهذا يفيد أنه أقام مسئولية الطاعن على هذا الأساس وحده .

ولما كان من شروط تحقق هذه المسئولية أن يقع الضرر بفعل الشيء ، مما يقتضى أن يتدخل الشيء تدخلا ايجابيا فى أحداث الضرر . وكان مما دفع به الطاعن هذه المسئولية ، وتمسك به أمام محكمة الموضوع ، أن تدخل الشيء لم يكن الا تدخلا سلبيا ، وأن الضرر لم يقع الا بخطأ المتوفى ، الذى دخل الى حيث توجد آبار الفضلات - فى مكان يحرم عليه بحكم اللوائح دخوله - بل ان الشارع يؤثم هذا الفعل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع الجوهرى ، ولم يناقشه ، فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه ، بغير حاجة لبحث باقى اسباب الطعن (٩٤) .

#### ٨ - احتراق الطائرة فى الجو ومصرع طيارها

دون أن يعرف سبب الحادث ،

أو اسناد عيب فى تركيب الطائرة ،

لا يلزم منه اعتبار شركة الطيران مرتكبة للخطأ ،

وتكون مسئوليتها عن التعويض منتفية :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« متى كانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاها برفض دعوى التعويض ، المؤسسة على المسئولية التقصيرية ، على أن وقوع الحادث للطائرة - والذى أودى بحياة طيارها - دون أن يعرف سببه ، لا يلزم منه اعتبار شركة الطيران مرتكبة لخطأ ، يقتضى الحكم عليها بالتعويض . اذ يتعين على المبرور أن يثبت وقوع الخطأ المعين ، الذى نشأ عنه الحادث . وارتبط معه برابطة السببية .

وأنه متى كان سبب احتراق الطائرة فى الجو غير معلوم ، ولا يمكن اسناده لعيب معين فى تركيب الطائرة ، فان مسئوليتها عن التعويض تعتبر منتفية - فان هذا التأسيس صالح لإقامة الحكم ، وكاف فى دفع مسئولية الشركة المذكورة (٩٥) . »

(٩٤) نقض ١٩٦٤/٢/٢ مجموعة أحكام النقض ١٥ - ١ - ٢٤٠ - ٤٢ .

(٩٥) نقض ١٩٥٨/٥/١٥ مجموعة أحكام النقض ٩ - ٢ - ٤٤١ - ٥١ .

٩ - انشاء مصنع للسماد يتصاعد منه ثاني أكسيد الكربون  
الذى تحمله الرياح الى اشجار الفاكهة فتساقط ثمارها ،  
لا تنفى مسئولية المصنع عما ينتج عنه من ضرر للغير ،  
ولا يعتبر ترخيص جهة الادارة باثباته سببا اجنبيا  
تنتفى به مسئولية المصنع :

وتتلخص وقائع الدعوى فى الآتى :

« ان مورث المطعون ضدهم يمتلك اطيانا زراعية ، بالقرب من مصنع  
للشركة ، ينتج سماد وسوبر فوسفات الجير ، وبداخل هذا المصنع يوجد  
مصنع آخر للشركة ، ينتج حامض الكبريتيك ، الذى يتفاعل عند اضافته  
الى فوسفات الجير ، فتصاعد أبخرته مع ثاني اكسيد الكربون ، من مداخن  
وفتحات المصنع ، وتحملها الرياح نحو اطيانه ، مما أدى الى جفاف اوراق  
اشجار الفاكهة المزروعة بها وتساقط ثمارها ... »

قضت محكمة اول درجة بتاريخ ١٦/١/١٩٦٤ بالزام الشركة الطاعنة ،  
بأن تدفع لمورث المطعون ضدهم مبالغ ٣٢٤١ جنيها و ٥٨٠ مليما . فاستأنفت.  
الطاعنة هذا الحكم ... وقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٦  
برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعننت الشركة الطاعنة  
فى هذا الحكم بطريق النقض .

تأسيسا على أنها تمسكت امام محكمة الاستئناف ، بانقضاء مسئوليتها  
عما يلحق بالمزارع المجاورة لمصنعها من اضرار ، وذلك انها راعت فى انشائه  
وتشغيله منذ سنة ١٩٣٦ ، كل المواصفات والشروط والقيود التى  
تطلبها القوانين فى الحال المقلقة للراحة او الضارة بالصحة ، واستصدرت  
ترخيصا من الجهات المختصة باثشاء وادارة المصنع . وأنها قامت بما  
ينبغى من العناية فى تشغيله .

الا أن الحكم المطعون فيه ، اعتبر مجرد وجود مصنعها وتشغيله  
موجبا لمسئولياتها ، عما يلحق الغير من ضرر ، اعمالا للخطأ المفترض  
فى المسئولية الشبئية ، فى حين أن الخطأ المفترض الذى تركز عليه تلك

المسئولية ، لا يقوم الا اذا افلت زمام الشيء من يد صاحبه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم ينسب اليها اى خطأ أو تقصير ، سواء عند اقامة المصنع أو تشغيله ، ولم يسند اليها افلات زمامه من يدها ، وكان ما تضمنه الحكم لا ينهض ردا كافيا على دفاعها ، فانه يكون قد أخطأ في القانون وشابه القصور في التسبيب .

### ثم قالت محكمة النقض ردا على هذا الطعن :

« وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المادة ١٧٨ من القانون المدني جرى نصها بالآتي : « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة ، أو حراسة آلات ميكانيكية ، يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه » . ومفاد ذلك أن المسؤولية المقررة في هذا النص ، تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء ، افتراضا لا يقبل اثبات العكس ، ومن ثم هذه المسؤولية لا تدرأ عن الحارس اثبات أنه لم يرتكب خطأ ما ، وأنه قام بما ينبغى من العناية والحيطه ، حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى يتولى حراسته ، وهى لا ترفع الا اذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعنة ، وبإطراح دفاعها بانتفاء وقوع أى خطأ من جانبها على قوله : « وهذا القول على الفرض الجدلى بصحته ، لا ينفى مساءلة الشركة عن الأضرار التى تنتج عن تشغيل مصنعها ، اعمالا للمسئولية الشئئية المقررة فى المادة ١٧٨ من القانون المدني ، اذ هى تتطلب حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة فتكون مسئولة عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، والخطأ هنا مفترض افتراضا لا يقبل اثبات العكس . فلا يجوز للشركة أن تنفى هذا الخطأ ، بإثبات أنها قامت بما ينبغى من العناية ، كما أنه لا تفيد فى هذا المقام ، بما ادعته من أن الجهات المسئولة ، لا تسمح بإنشاء وتشغيل المصانع ، الا بعد استيفاء مواصفات معينة . اذ لا تأثير لهذا البتة على توافر أو كان المسئولية .

لما كان ما قرره الحكم يصادف صحيح القانون ، ويتضمن الرد الكافى على دفاع الطاعنة ، ذلك أن مجرد الترخيص للطاعنة بإنشاء مصنعها لا ينهض سببا أجنبيا ، تنتفى مسئوليتها عما ينتج عنه من ضرر للغير ، بخان النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب .

يكون في غير محله ، ويتعين رفض الطعن (٩٦) ، .

١٠ - استبعاد مسؤولية حارس الشيء  
إذا قامت علاقة تعاقدية بين الحارس والمضروب :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مسؤولية حارس الشيء . أساسها . استبعادها . متى قامت  
علاقة تعاقدية بين الحارس والمضروب (٩٧) ، » .

١١ - نطاق اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض

أن تكون المسؤولية ناشئة عن جريمة ،  
وليست مؤسسة على مسؤولية حارس الشيء :

مبنى الطعن في خصوص المبدأ الحالي :

( وحيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، اذ دان الطاعن  
الأول (الابن) بجريمة القتل الخطأ ، والزم الطاعن الثاني (الأب) بالتضامن  
مع الأول بالتعويض - قد شابه بطلان وقصور في التسبيب وانطوى على  
خطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن الحكم المطعون فيه . . . ألزم الأخير  
(الأب) بالتعويض ، على أساس ما أسنده اليه من اهمال ، في حراسة  
مسدسه الذي وقع به الحادث ، بينما لا يصح - اعمالا لبص المادة ٢٥٣/٣  
من قانون الاجراءات الجنائية - مساءلته عن ذلك الا أمام المحاكم المدنية -  
وان كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حصله :

انه أثناء اقامة حفل ختان ، أخذ المتهم ( الطاعن الأول الابن ) ،  
سلاح والده ( الطاعن الثاني الأب ) ، المرخص له بحمله ، وأطلق منه  
عيارين ناريتين للابتهاج ، فأصاب أحدهما المجنى عليه وأرداه قتيلا ، وتم  
ضبط المتهم فور الحادث ، فاعترف أحدهما المجنى عليه وأرداه قتيلا ، وتم  
وبعد أن ساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو ، أدلة من  
شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها ، ودان المحكوم عليه بجريمة القتل  
الخطأ ، عرض للدعوى المدنية بقوله :

(٩٦) نقض ١٩٧٧/٦/٢٢ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ١٤٨٥ - ٢٥٨ .

(٩٧) نقض ١٩٨٥/٥/١٣ طعن ٥٠/٧٦ ق .

ان المدعين بالحق المدني ادعيا بمبلغ ألف جنيه قبل المتهم ووالده . .  
بأنه لما كان كل من ارتكب خطأ يلزم بتعويض من أصابه ضرر ، من جراء  
ذلك الخطأ . ومما لا شك فيه ان المدعين بالحق المدني ، قد أصابهما ضرر  
مادى وأدبى من فقد نجلهما وهو في مقتبل العمر . . . اذ أنه يفقده يتحقق  
الضرر المادى ، ويضاف الى ذلك ما أصابهما من ألم ولوعة وحسرة  
وهو الضرر الأدبى . ومن ثم يحق لهما أن يطالبسا بتعويض عن هذه  
الأضرار .

ولما كان المسئول عن الحقوق المدنية وهو والد المتهم ، مسئول  
باعتباره والده وهو قاصر ، فضلا عن مسئوليته عن حراسة مسدسة ،  
وهو آلة خطيرة تستلزم المحافظة عليها ، عناية خاصة . أما وقد أهمل  
فى وضعها فى المكان المناسب - لأنه يعد مسئولا على سبيل التضامن مع  
المتهم ، عن الضرر الذى لحق بالمدعين بالحق المدنى ، من جراء وفاة المجنى  
عليه ، .

ولما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٧٣ من القانون المدنى يجعل  
الوالد مسئولا عن رقابة ولده ، الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها  
وكان فى كنفه ، ويقيم من ذلك مسئولية مفترضة تبقى الى أن يبلغ سن  
الرشد . وكانت هذه المسئولية بالنسبة الى الوالد ، تستند الى قرينة  
الاخلال بواجب الرقابة ، أو الى افتراض أنه أساء تربية ولده ، أو الى  
الأمرين معا . ولا تسقط الا باثبات العكس ، وعبد ذلك يقع على كاهل  
المسئول ، الذى له أن ينقض هذه القرينة ، بأن يثبت أنه قام بواجب  
الرقابة ، وأن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ، ولو قام بهذا الواجب بما  
ينبغى من العناية ، وعلى المسئول وهو الوالد أن يثبت أيضا أنه لم يسئ  
تربية ولده .

#### وقالت محكمة النقض بصدد الطعن الحالى :

« لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ، أنه لم  
يجادل فى أساس مسئوليته هذه أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل منه  
اثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان نعى الطاعن الثانى (الأب) على الحكم بالخطأ حين  
استجاب لطلب التعويض ، على سند من أحكام المسئولية الناشئة عن اهماله  
فى حراسة مسدسه صحيحا ، لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل  
فى دعوى التعويض ، المؤسسة على المسئولية الناشئة عن الأشياء .

اذ الدعوى فى هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية فى جانب حارس الشيء ، وليست ناشئة عن الجريمة ، بل ناشئة عن الشيء ذاته . غير أنه لما كان استناد الحكم على هذه المسؤولية لا يعدو أن يكون تزييدا ، لم تكن المحكمة فى حاجة اليه . بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسؤولية ، مستمد من أوراق الدعوى ، هو مسؤولية الطاعن الثنائى (الأب) عن الأعمال التى يرتكبها ولده الناصر - فإن النعى بذلك يكون غير مجد . لما كان ما تقدم . فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ، مع مصادرة الكفالة والزام الطاعنين بالمصاريف المدنية اعمالا لنص المادته ١/٣٢٠ ، ٣٢١ من قانون الاجراءات الجنائية (٩٨) ، .

#### ١٢ - رفض الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية

على رب العمل بوصفه متبوعا .

لا يحول دون رفع دعوى جديدة عليه

بوصفه حارسا للشيء الذى وقع الحادث منه :

وتتلخص وقائع الدعوى .

فى أن الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها . . . أقامت الدعوى رقم ٤١٥٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ، على شركة مصر حلوان للغزل والنسيج - المطعون ضدها - طالبة الحكم بالزامها بأن تؤدى لها مبلغ ١٠٠٠٠ جنيها ، وقالت بيانا لها :

انه بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٤ تسبب . . . فى وفاة مورثها . . . بأن قاد سيارة النقل رقم ٣٤٠٣ المملوكة للمطعون ضدها ، فصدمه بها وأحدث به الاصابات التى أدت الى وفاته . وأنه حرر عن الواقعة المحضر رقم ١٥٠١ لسنة ١٩٧٣ جنح الزيتون ، الذى قضى فيه انتهائيا ببراءة المتهم ، ورفض الدعوى المدنية المؤسسة على المسؤولية التقصيرية . واذ يحق لها أن تطلب التعويض على أساس مسؤولية الحارس على الآلات الميكانيكية طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى ، فقد أقامت الدعوى للحكم بطلباتها .

بتاريخ ٢١/١٠/١٩٧٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى :

استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ،

بالاستئناف رقم ٣٤٩٦ لسنة ٩٣ ق ، طالبة الغاء والقضاء لها بطباتها .  
بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠ أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق ، وبعد أن  
سمعت الشهود حكمت بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٨ بالتأييد .

طعنت الطاعنة في هذا الحكم بالنقض . تأسيسا على مخالفة  
القانون ، وفي بيان ذلك تقول : إن الحكم الصادر من المحكمة الجنائية  
يرفض دعوى التعويض المرفوعة ضد قائد السيارة والمتبوع طبقا للمادة ١٦٣  
من القانون المدني ، لا يحوز أية حجية في دعوى التعويض - المستندة الى  
قواعد المسؤولية التي نصت عليها المادة ١٧٨ من القانون المدني - التي  
يرفعها المضرور على حارس الآلات الميكانيكية ، الا أن الحكم المطعون فيه  
رفض الدعوى ، على أساس أن سبب التعويض هو ذات السبب ، الذي  
أقيمت عليه دعوى التعويض أمام المحكمة الجنائية ، التي قضت المحكمة  
برفضها التزاما بحجية هذا الحكم ، مما يعيبه بمخالفة القانون .

وقالت محكمة النقض في هذا الصدد :

« وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان الحكم لا يحوز  
حجية الشيء المحكوم فيه ، أمام المحكمة في دعوى أخرى ، الا اذا اتحد  
الموضوع والسبب والخصوم بذوات صفاتهم في الدعويين . وكان الأصل  
في الدعوى المدنية ، التي ترفع تبعا للدعوى الجنائية ، على رب العمل  
بوصفه متبوعا ، أنها لا تطرح على المحكمة الجنائية خطأ شخصيا منسوباً  
للمتبوع ، وانما يسأل فقط باعتباره كفيلا متضامنا مع المتهم .

فإن الحكم الذي يصدر برفض هذه الدعوى ، لا يحول دون مطالبة  
المضرور لرب العمل ، باعتباره مسئولا عن خطئه الشخصي المفترض بوصفه  
حارسا للشيء ، الذي وقع به الحادث ، وذلك لتغير صفة المدعى عليه  
والسبب في الدعوى الأولى عنها في الدعوى الثانية .»

واذ خالف الحكم المطعون هذا النظر ، وقضى برفض دعوى الطاعنة  
بالتعويض ، المبنية على مسؤولية حارس الأشياء ، على سند من سبق  
الحكم برفض دعواها بالتعويض ، التي كانت قد أقامت على المطعون ضدها  
أمام المحكمة الجنائية ، بصفتها متبوعة لقائد السيارة التي بها وقع  
الحادث ، اعتدادا منه بحجية هذا الحكم ، فانه يكون قد خالف القانون  
مما يوجب نقضه لهذا السبب ، دون حاجة لبحث باقي أسباب  
الطعن (٩٩) .»

الفصل الثالث  
إثبات ونفي عناصر المسؤولية



### (٨٣) تمهيد :

يحدد فقه القانون عناصر المسؤولية في دعوى التعويض بثلاثة هي :  
الخطأ والضرر وعلاقة السببية . وهذه العناصر الثلاثة تكون المسؤولية عموماً  
أيما كان نوعها ، سواء كانت مسؤولية جنائية أو مسؤولية مدنية ، وفي  
المسؤولية المدنية سواء كانت مسؤولية عقدية أو مسؤولية تقصيرية بصورها  
وحالاتها المختلفة . ولكن تظهر الفروق بين مسؤولية وأخرى من ناحيتي  
التكييف القانوني والاثبات القانوني .

فمن ناحية التكييف القانوني نجد أن ركن الخطأ الموجب التعويض  
واحد ، فهو في المسؤولية الجنائية الخطأ الجنائي ، وهو في المسؤولية  
التقصيرية الخطأ التقصيري . ثم أنه في المسؤولية العقدية هو إخلال بواجب  
قانوني في ذمة المدين ، أي أثر لالتزام قائم من قبل ، فلا يتضمن إنشاء التزام  
جديد ، وإنما هو تنفيذ بمقابل للالتزام القائم . لذلك نص عليه المشرع ( في  
باب آثار الالتزام ( الباب الثاني من القانون المدني ) . ولكنه في المسؤولية  
التقصيرية هو إخلال بواجب عام مفروض على الكافة بعدم الإضرار بغير ،  
والإخلال به يعد عملاً غير مشروع ، يؤدي إلى إنشاء التزام جديد ، فهو مصدر  
من مصادر الالتزام ، لذلك نص عليه المشرع في الفصل الخاص بالعمل غير  
المشروع ( الفصل الثالث من الباب الأول من القانون المدني ) .

ومن ناحية الإثبات القانوني فركن الخطأ واجب الإثبات في حق المدين  
بالتعويض كقاعدة عامة في كافة أنواع المسؤولية ، ولكنه في المسؤولية  
عن عمل الغير والمسؤولية عن الأشياء هو خطأ مفترض في حق المدين .  
وأكثر من ذلك أنه غير قابل لإثبات العكس ، ولا يستطيع المدين نفيه إلا بنفي  
علاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر ، عن طريق إثبات السبب الأجنبي ،  
أي بإثبات القوة القاهرة أو الحادث الفجائي أو خطأ المضرور أو خطأ  
الغير .

لكل ذلك رأينا إرجاء الكلام عن إثبات ونفي عناصر المسؤولية عموماً  
إلى الفصل الثالث من هذا الكتاب ، حتى نتجنب التكرار ، إذا ما تكملنا عنها  
في الفصل الخاص بأنواع المسؤولية الموجبة للتعويض .

ويخضع إثبات ونفي المسؤولية في دعوى التعويض لطرق الإثبات  
القانونية التي نظمها المشرع في قانون الإثبات وهي : ١ - الأدلة الكتابية

(وتشمل المحررات الرسمية والمحررات العرفية وتحقيق الخطوط بالمضاهاة) .  
٢ - شهادة الشهود . ٣ - القرائن وحجية الأمر المقضي . ٤ - الاقرار  
واستجواب الخصوم . ٥ - اليمين . ٦ - الخبرة .

ويلاحظ أن أهمية هذه الطرق تختلف ما بين طريق وآخر في خصوص  
دعوى التعويض ، سواء من ناحية اثبات المسؤولية من جانب المدعى في دعوى  
التعويض ، أو من ناحية نفي المسؤولية من جانب المدعى عليه في دعوى  
التعويض ، لذلك سوف يشمل كلامنا بعض هذه الطرق الأكثر أهمية دون  
غيرها .

وعلى ذلك نقسم هذا الفصل الى مبحثين على النحو الآتى :

**المبحث الأول : اثبات المسؤولية من جانب المدعى .**

**المبحث الثانى : نفي المسؤولية من جانب المدعى عليه .**

## المبحث الأول

### اثبات المسؤولية من جانب المدعى

#### (٨٤) تمهيد :

الأصل فى قانون الاثبات أن على المدعى فى دعوى التعويض اثبات جميع أركان المسؤولية الموجبة للتعويض ، بأنواعها المختلفة ( جنائية أو مدنية عقدية أو تقصيرية ) ، والتقصيرية بصورها المختلفة ( عن الأعمال الشخصية أو عن عمل الغير أو عن الأشياء ) ، والمسؤولية عن الأشياء بحالاتها الثلاث ( حارس الحيوان أو حارس البناء أو حارس الشيء ) ( المادة الأولى من قانون الاثبات ) . ويكون اثبات المسؤولية عن طريق اثبات أركانها الثلاثة : الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر . وهذا الاثبات جائز بكافة طرق الاثبات القانونية باعتبار أن هذه الأركان جميعها وقائع مادية .

ولكن المشرع قد يتدخل فى مسألة الاثبات لاعتبارات تشريعية معينة ، فيعفى المدعى فى دعوى التعويض من عبء اثبات أحد الأركان السابقة عن طريق افتراض وجوده كما فى صورتى المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية عن الأشياء . وهذه القرينة قد تكون بسيطة أى قابلة لاثبات العكس كما فى الحالة الأولى من حالتى المسؤولية عن الغير ( مسؤولية متولى الرقابة ) ، وكما فى الحالة الثانية من حالات المسؤولية عن الأشياء ( حارس البناء ) . . . وقد تكون هذه القرينة قاطعة لا تقبل اثبات العكس كما فى الحالة الثانية من حالتى المسؤولية عن الغير ( مسؤولية المتبوع عن فعل التابع ) ، وكما فى الحالتين الأولى والثالثة من حالات المسؤولية عن الأشياء ( حارس الحيوان وحارس الشيء ) .

وكما قلنا تخضع دعوى التعويض لطرق الاثبات القانونية التى نظمها المشرع فى قانون الاثبات ١٩٦٨/٢٥ ، التى عدناها فى البند السابق ، والتى تختلف أهميتها ما بين طريق وآخر فى خصوص دعوى التعويض ، ذلك أن ركن الخطأ يثبت فى غالب الأحيان بشهادة الشهود الذين تواجدوا أثناء الحادث ، وبالتحقيق الجنائى ، وبالاتقال الى محل الواقعة لاجراء المعاينة ، وبالقرائن القانونية ، كذلك يثبت ركن الضرر وعلاقة السببية فى غالب

الأحيان بالمعينة المادية على الطبيعة أو بشهادة طبية أو بتقارير الخبراء التي تكتسب أهمية في اثبات المسؤولية ولذلك سوف يشمل كلامنا بعض هذه الطرق الأكثر أهمية دون غيرها في نطاق دعوى التعويض ، وذلك على النحو الآتي :

- **أولا :** اثبات المسؤولية بالأدلة الكتابية .
- **ثانيا :** اثبات المسؤولية بشهادة الشهود .
- **ثالثا :** اثبات المسؤولية بالقرائن .
- **رابعا :** اثبات المسؤولية بالاعتراف والاستجواب .
- **خامسا :** اثبات المسؤولية باليمين الحاسمة .
- **سادسا :** اثبات المسؤولية بالخبرة .
- **سابعا :** حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية .

### (٨٥) أولا : اثبات المسؤولية بالأدلة الكتابية :

تنص المادة ١٠ من قانون الإثبات ١٩٦٨/٢٥ على أن :

- (١) المحررات الرسمية هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ، ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن ، وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه .
- (٢) فإذا لم تكتسب هذه المحررات صفة رسمية ، فلا يكون لها الا قيمة المحررات العرفية ، متى كان ذوى الشأن قد وقعوها بامضاءاتهم أو باختامهم أو ببصمات أصابعهم ، .

وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أن :

- (١) يعتبر المحرر العرفي صادرا ممن وقع ، ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة .
- (٢) أما الوارث أو الخلف فلا يطلب منه الإنكار ، ويكفى أن يحلف يمينا بأنه لا يعلم أن الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة هي لمن تلقى عنه الحق .
- (٣) ومن احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه ، لا يقبل منه إنكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصابع ، .

القاعدة هي جواز اثبات المسؤولية في دعوى التعويض بكافة طرق الإثبات القانونية ، التي نظمها المشرع في قانون الإثبات ، ومن هذه الطرق الأدلة الكتابية سواء المحررات الرسمية أو المحررات العرفية .

ومن المحررات الرسمية أو العرفية الأكثر أهمية في الحياة العملية ،  
والتي يستند اليها المدعى كثيرا في دعوى التعويض : محاضر الشرطة ،  
التقرير الطبي ، شهادة المرور ، شهادة الوفاة ، اعلام الورثة .

#### ١ - محاضر الشرطة :

محاضر الشرطة هي من أهم الأدلة الكتابية التي يستند اليها المدعى في  
دعوى التعويض ، لاثبات المسئولية بأنواعها وصورها وحالاتها المختلفة .  
وهي تشمل عنصرين هامين في نطاق دعوى التعويض هما : أقوال الخصوم  
والشهود ، ثم المعاينة على الطبيعة .

وتكتسب أقوال الخصوم والشهود أهميتها في أن الادلاء بها يتم فور  
حصول الحادث ، حيث تكون مشاهدة أو رؤية الحادث ما زالت واضحة في ذهن  
الخصم أو الشاهد ، وقبل أن ينال النسيان من ذاكرته ، أو تمتد يد التأثير  
اليه لتغيير الحقيقة .

كذلك تكتسب المعاينة أهميتها في أنها تلتقط صورة فوتوغرافية للواقع  
المحسوس ، حيث تكون الأدلة المادية للحادث ما زالت موجودة على الطبيعة ،  
قبل أن ينال مرور الوقت من قوة دلالتها ، أو تمتد يد التغيير اليها بالاخفاء .

وتخضع محاضر الشرطة في صورها الرسمية والعرفية لتقدير المحكمة ،  
فيجوز لها أن تأخذ بها كلها أو تطرحها كلها ، ويجوز لها أن تأخذ بجزء منها  
دون الجزء الآخر ، ولا تثريب عليها في كل ذلك ، طالما اطمأنت لما أخذت  
به وانتابها الشك فيما أهدرته . كما أن أقوال الخصوم قد تتضمن اقرارا  
أو انكارا . أما الاقرار فانه اقرار غير قضائي يخضع لتقدير قاضي الموضوع ،  
فله أن يعتبره دليلا كاملا أو دليلا جزئيا أو حتى مبدأ ثبوت بالكتابة أو قرينة  
في الحالات التي يجوز الأخذ فيها بالقرائن ، بشرط أن يكون استنباطها  
ملائما (١) .

ومن أمثلة محاضر الشرطة : محضر جمع الاستدلالات في المخالفات (٢) ،  
ومحضر جمع الاستدلالات في الجنح (٣) ، والمحاضر الادارية المحررة بمعرفة  
رجال الادارة في الجرائم المخالفة للقانون عموما أو رجال المرور في الجرائم

---

(١) المستشار الدناصورى والدكتور الشواربى في المرجع السابق ص ٥٧٧ .

(٢) راجع البند ١٠ ص ٢١ .

(٣) راجع البند ١١ ص ٢٥ .

المخالفة لقانون المرور(٤) .

٢ - تطبيقات عملية خاصة بمحاضر الشرطة ودعوى التعويض :

١ - محاضر جمع الاستدلالات لا تعدو أن تكون مستندا من مستندات الدعوى ،  
تخضع لتقدير المحكمة . القول بأن المعاينة التي أجريت في محضر جمع الاستدلالات لها حجية ولا يجوز الطعن عليها الا بالتزوير خطأ :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« محاضر جمع الاستدلالات التي تقدم صورها الرسمية في الدعاوى المدنية ، لا تعدو أن تكون مستندا من مستندات الدعوى . من حق المحكمة أن تستخلص مما تضمنته من استجابات ومعاينات مجرد قرينة تستهدي بها للتوصل الى وجه الحق في الدعوى المعروضة عليها ، فلها أن تأخذ بها ولها أن تهدرها ، ولها أن تنتفى جزاء منها وتطرح سائره ، دون أن يكون لها تأثير عليها في قضائها .

ولئن كان ما قرره الحكم المطعون فيه من أن المعاينة الأولى التي أجريت في محضر جمع الاستدلالات لها حجية ، ولا يجوز الطعن عليها الا بالتزوير ، يعد بهذه المثابة خطأ في تطبيق القانون ،(٥) .

٢ - للقاضي استنباط القرينة التي يعتمد عليها من أي تحقيق قضائي أو إداري .  
لا يعيب الحكم تعويله على أقوال وردت بإحدى الشكاوى واتخاذها منها قرينة على التأجير من الباطن ، طالما كان استخلاصه سائغا :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« للقاضي استنباط القرينة التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته من أي تحقيق قضائي أو إداري ، ومن ثم فلا يعيب الحكم تعويله على أقوال وردت

(٤) راجع البند ١٢ ص ٢٦ .

(٥) نقض ١٩٧٨/١١/٨ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ٢ - ١٦٩٩ - ٣٢٦ .

بأحدى الشكاوى الادارية ، واتخاذها منها قرينة على التأجير من الباطن ، طالما :  
أن استخلاصه سائغا وله سند في الأوراق ، (٦) .

٣ - الاقرار الوارد على لسان الطاعن هو اقرار غير قضائي  
لا يشترط صدوره للمقر له ،  
بل يجوز استخلاصه من محضر جمع الاستدلالات  
ويخضع لتقدير القاضي :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن الاقرار الوارد بأحد الشكاوى  
الادارية ، يعد اقرار غير قضائي ، ويخضع لتقدير القاضي . ولا يشترط في  
الاقرار غير القضائي أن يكون صادرا للمقر له ، بل يجوز استخلاصه من أى  
دليل أو ورقة من مستندات الدعوى .

فانه لا على الحكم ان هو انتهى في استخلاص سائغ ، الى أن ما يثبت  
على لسان الطاعن في محضر جمع الاستدلالات من أن الأجرة المتعاقد عليها  
مؤقتة - يكشف عن صدق ما ذهب اليه المطعون عليها من أن النية انصرفت  
عند التعاقد ، الى أن قرار لجنة تقدير القيمة الايجارية هو المعتبر في تحديد  
الأجرة ، وأن ما ورد بالعقد من أجرة مسماة كان موقوتا بصدور هذا القرار ،  
الذى لم يتصل بعلمها عند ابرامها العقد ، بما ينفي مظنة ارتضاؤها النزول  
عن الحد الأقصى للأجرة ، (٧) .

## ٢ - التقرير الطبى :

التقرير الطبى هو من أهم الأدلة الكتابية التى يستند اليها المدعى كثيرا  
فى دعوى التعويض . وهو عبارة عن شهادة طبية ، قد تكون رسمية  
أو عرفية .

والشهادة الطبية الرسمية هى ورقة يثبت فيها موظف عام أو شخص  
مكلف بخدمة عامة ، ما شاهده من أضرار مادية على جسد المضرور ، أو لمسه  
من أضرار معنوية بنفسية المضرور ، وسببها والآلة المستعملة فى احداثها ،  
والمدة اللازمة لعلاجها ، وذلك وفقا للأوضاع القانونية وفى حدود سلطته  
واختصاصه ( المادة ١٠ اثبات ) . وتصدر هذه الشهادة فى العادة من

أحدى المستشفيات الحكومية ، بناء على طلب سلطات التحقيق لاثبات الحالة الصحية للمضروب ، وترفق بمحاضر الشرطة أو بتحقيقات النيابة ، وتقدم للمحكمة المختصة بطلب دعوى التعويض .

**والشهادة الطبية العرفية** هي ورقة صادرة من أحد الأطباء الاخصائيين، يثبت فيها ما شاهده من أضرار مادية على جسد المضروب ، أو لمسه من أضرار معنوية بنفسية المضروب ، وسببها والآلة المستعملة في أحداثها ، والمدة اللازمة لعلاجها . ولا يشترط في كتابتها أى شرط خاص ، لا من حيث الصياغة ، ولا من حيث طريقة تدوينها ، فكل عبارة دالة على المعنى المقصود تصلح بعد توقيعها ، بحيث تصلح أن تكون دليلا كتابيا (المادة ١٤ اثبات) . وتصدر هذه الشهادة في العادة من احدى المستشفيات أو العيادات الخاصة بناء على طلب المضروب ، لاثبات حالته الصحية ، وترفق بمحاضر الشرطة أو تقدم للمحكمة المختصة بنظر دعوى التعويض .

**ويخضع التقرير الطبى فى صورته الرسمية أو العرفية لتقدير المحكمة،** فيجوز لها أن تأخذ به كلية أو تطرحه كله ، ويجوز لها أن تأخذ بجزء منه دون الجزء الآخر ، ولا تشريب عليها فى كل ذلك ، طالما اطمأنت لما أخذت به وانتابها الشك فيما أهدرتة .

٣ - شهادة المرور - حاله (٨) :

٤ - شهادة الوفاة - حاله (٩) :

٥ - اعلام الوراثة - حاله (١٠) :

## (٨٦) ثانيا : اثبات المسئولية بشهادة الشهود :

تنص المادة ١٠ من قانون الاثبات على أنه :

« فى غير المواد التجارية اذا كان التصرف القانونى تزيد قيمته على مئتين جنيها ، أو كان غير محدد القيمة ، فلا تجوز شهادة الشهود فى اثبات كجوده أو انقضاؤه ، ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك » .

وتنص المادة ٧٠ من ذات القانون على أنه :

« (١) للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالاثبات بشهادة الشهود ،

(٨) راجع البند ٣١ ص ٧١ .

(٩) راجع البند ٣٢ ص ٧٣ .

(١٠) راجع البند ٣٣ ص ٧٤ .

فى الأحوال التى يجيز القانون فيها الاثبات بشهادة الشهود ، متى رأت فى ذلك فائدة للحقيقة .

(٢) كما يكون لها فى جميع الأحوال ، كلما أمرت بالاثبات بشهادة الشهود ، أن تستدعى للشهادة من ترى لزوما لسماع شهادته اظهارا للحقيقة .

قلنا أن القاعدة هى جواز اثبات المسؤولية فى دعوى التعويض بكافة طرق الاثبات القانونية ، التى نظمها المشرع فى قانون الاثبات ، ومن هذه الطرق شهادة الشهود . ولذلك يجوز للمحكمة المختصة بنظر دعوى التعويض أن تحيل الدعوى على التحقيق لاستيفاء عناصر اقتناعها ، واثبات الضرر الواقع على المضرور بشهادة الشهود ، فى الأحوال التى يجيز فيها القانون الاثبات بشهادة الشهود .

#### اثبات المسؤولية العقدية بشهادة الشهود :

المقرر قانونا انه يجوز اثبات المسؤولية العقدية بشهادة الشهود .  
وإذا قام نزاع حول وجود العقد ذاته ، فانه يتعين اثباته أولا ، باقامة الدليل على صحة التعاقد طبقا للقواعد العامة فى الاثبات ، التى توجب الكتابة فى التصرفات القانونية المدنية التى تزيد قيمتها على ٢٠ جنيها ، وتشمل جميع العقود والاتفاقات التى تنشئ الالتزام أو تنقل الحق العيني مثل : البيع والإيجار وغيرها . أما بالنسبة لاثبات المسؤولية ذاتها المترتبة على الإخلال بالعقد أو الاتفاق فهى جائزة بكافة طرق الاثبات القانونية بما فى ذلك شهادة الشهود .

#### اثبات المسؤولية التقصيرية بشهادة الشهود :

المقرر قانونا أنه يجوز اثبات المسؤولية التقصيرية بشهادة الشهود ، ذلك أن ركن الخطأ الذى تترتب عليه المسؤولية التقصيرية يكون فى الغالب مفعالا ماديا ، لا تسمح للمدعى فى دعوى التعويض أن يتهىئة الدليل الكتابي لاثباتها ، لذلك فلا مفر فى هذه الحالة من اللجوء الى شهادة الشهود وغيرها من أدلة الاثبات الأخرى . فيجوز للمضرور بسبب عمل من الأعمال الشخصية الصادرة من المسئول أو ممن هو فى رقابة متولى الرقابة أو من التابع ، أو بسبب حيوان أو تهدم بناء أو آلة أن يثبت الضرر الواقع عليه وبالتالي أركان المسؤولية التقصيرية بشهادة الشهود .

ويجوز للمحكمة أن تحيل دعوى التعويض للتحقيق بناء على طلب

**الخصوم ، أو من تلقاء نفسها ( المادة ٧٠ اثبات ) . وقضى بأن » لمحكمة الموضوع من تلقاء نفسها أن تأمر بالاثبات بشهادة الشهود ، طالما أنه جائز قانونا . والوقائع التي أحيلت للتحقيق وقائع مبادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات ، (١١) .**

**ولكن طلب احالة دعوى التعويض للتحقيق ليس حقا للخصوم ، بحيث يتحتم على المحكمة اجابته ، بل هو من الرخص المخولة لمحكمة الموضوع ، التي تملك عدم الاستجابة اليها ، متى وجدت في أوراق ومستندات الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها ، دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض .**

**وقد تطور قضاء محكمة النقض في هذا الخصوص ، فبدأت بالقول بعدم التزام محكمة الموضوع ببيان أسباب العدول عن التحقيق ، اذا كانت هي التي أمرت باتخاذ من تلقاء نفسها بقولها « مفاد نص المادة التاسعة من قانون الاثبات ، أن لمحكمة الموضوع أن تعدل عما أمرت به من اجراءات الاثبات ، على أن تبين أسباب هذا العدول متى رأت أنها أصبحت غير منتجة ، بعد أن وجدت فيما استجد في الدعوى بعد صدور الحكم بهذا الاجراء ما يكفي لتكوين عقيدتها ، اعتبارا بأن من العبث وضياغ الجهد والوقت ، الاصرار على تنفيذ اجزاء اتضح أنه غير مجد ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، الا أنه اذا كانت هي التي أمرت باتخاذ الاجراءات من نفسها ، فهي تملك العدول عنه دون ذكر أسباب العدول ، اذ لا يتصور - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يمس العدول في هذه الحالة أى حق للخصوم ، مما لا يلزم ذكر أى تبرير له ، (١٢) .**

**ثم أوجبت محكمة النقض بيان الأسباب المسوغة للرفض ، سواء كانت محكمة الموضوع هي التي أمرت بالتحقيق ، أو كان بناء على طلب الخصوم ، بقولها : « انه ولئن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الخصوم الى ما يطلبونه من احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود ، الا أنها ملزمة اذا رقيت هذا الطلب ، أن تبين في حكمها ما يستوعب رفضه . واذا كان ردها غير سائغ ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، (١٣) .**

(١١) نقض ١٩٧٥/٤/٣٠ مجموعة أحكام النقض ٣٦ - ١ - ٨٦٠ - ١٦٨ .  
(١٢) نقض ١٩٧٨/١٢/٦ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ٣٠ - ١٨٥٠ - ٣٥٧ .  
(١٣) نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ١ - ٨٧١ - ١٧٥ .

وتقدير الدليل المستمد من شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها ، هو بما يستقل به قاضي الموضوع حسبما يطمئن اليه وجدانه ، طالما لم يخرج في مدلوله عما تحتمله أقوال هؤلاء الشهود . فله أن يأخذ بأقوال أحد الشهود ويرجحها على أقوال شاهد آخر ، وله أن يطرح أقوال الشهود جميعا ، طالما كان في ظروف ومستندات الدعوى ما يؤيد ذلك . كما له أن يأخذ بمعنى للشهادة دون معنى آخر تحتمله ، طالما لم ينحرف بالشهادة عن مفهومها . ثم ان الجدل في تقدير المحكمة لشهادة الشهود وترجيح بينة على أخرى ، هو جدل موضوعي لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض (١٤) . وقضى بأن « الاطمئنان الى شهادة الشهود من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع لتعلقه بتقدير الدليل ، ومن ثم فان النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب ، يكون جدلا موضوعيا ، لا يجوز اثارته أمام هذه المحكمة » (١٥) .

ويلاحظ أن استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود مشروط بعدم الخروج عن مدلولها (١٦) . فاذا كان استخلاصه يتجافى مع مدلول هذه الأقوال ، فان الحكم يكون معيبا بالفساد في الاستدلال . وقضى بأنه « اذا كانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها ، بأن العقد المتنازع عليه وصية ، على ما استخلصته من أقوال شاهد المطعون ضدها ( البائعة ) ، وكان هذا الاستخلاص يتجافى مع مدلول هذه الأقوال ، اذ أنها جاءت خلوا مما يفيد اتجاه قصد المتصرف الى التبرع ، وإضافة التملك الى ما بعد موتها ، وهو ما يشترط اثباته لاعتبار العقد ساترا لوصية ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال » (١٧) .

### - تطبيقات عملية خاصة بشهادة الشهود ودعوى التعويض :

#### ١ - العمل القانوني التعاقدى هو الذى يطلب فيه الدليل الكتابي

أما عناصر التركة التي يخلفها المورث

من عقارات ومنقولات هي من قبيل الوقائع المادية

التي لا سبيل لاثباتها الا بالبينّة :

(١٤) الدكتور عبد الناصر العطار في « اثبات الملكية بالحيازة والوصية » ط ١ س ١٩٧٨

ص ٦ .

(١٥) نقض ١٩٧٢/٣/٢٣ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ١ - ٤٨١ - ٧٦ .

(١٦) نقض ١٩٧١/١/١٦ مجموعة أحكام النقض ٢٢ - ١ - ١١٨ - ٢١ .

(١٧) نقض ١٩٧١/١/٥ مجموعة أحكام النقض ٢٢ - ١ - ٣ - ١ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان ما يخلفه مورث ما لورثته ، مما كان في حيازته ماديا من عقار أو منقول ، وكذلك استيلاء وارث ما على شيء من مال الشركة عقارا كان أو منقولا ، كل ذلك من قبيل الوقائع ، التي لا سبيل لاثباتها الا بالبينة .  
وانما الذي يطلب فيه الدليل الكتابي هو العمل القانوني التعاقدى ، الذي يراد أن يكون حجة على شخص ليس عليه ، أو على من هو مسئول قانونا عنهم دليل قانوني يدل عليه . »

واذن فلا يصح الطعن في الحكم بمقولة أنه خطأ في قبول شهادة الشهود ، على وجود المبلغ المتروك وتحديدته ، مع أنه ليس في الدعوى دليل يفيد أن المورث ترك مالا نقدا أو يفيد أن المبلغ المتروك عن هذا المورث هو كذا غير اقرار من الطاعن نفسه ، (١٨) .

٢ - استناد المدعى عليه في براءة ذمته  
لا على تصرف قانوني ، بل على واقعة مادية  
هي استيلاء المؤجر على الزراعة بأعين المؤجرة  
وأن قيمة الزراعة تزيد على قيمة الأجرة  
لا تثريب على المحكمة في إحالة الدعوى للتحقيق  
حتى ولو زادت قيمة الأجرة على نصاب البينة :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كان المدعى عليه يستند في اثبات براءة ذمته ، لا على تصرف قانوني بل الى واقعة مادية ، هي استيلاء المؤجر على الزراعة التي كانت قائمة بأعين المؤجرة . »

وأن قيمة ما استولى عليه يزيد على قيمة الايجار المطالب به ، فانه لا تثريب على المحكمة ان هي أحالت الدعوى الى التحقيق لاثبات هذه الواقعة ، حتى ولو كان الايجار الذي يتمسك المستأجر ببراءة ذمته منه يزيد على نصاب البينة ، (١٩) .

(١٨) نقض ١٩٣٥/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٣٩ - ١١٠ .

(١٩) نقض ١٩٥٤/١٠/٢٨ مجموعة النوازل القانونية ٩ - ٤١ - ١١٥ .

٣ - الدعوى المرفوعة على سيد وخادمة  
بطلب التعويض عن عبث الخادم بالحل  
هي دعوى متضمنة دعويين :  
الأولى : أساسها الجريمة المنسوبة للخادم  
ويجوز اثباتها بأي طريق من طرق الإثبات .  
والثانية : موجهة للسيد وأساسها ارتكاب الخادم الجريمة  
حال تأدية وظيفته عنده ،  
وليس مطلوبا فيها اثبات عقد الوديعة  
ويجوز اثباتها بالبينة والقرائن :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الدعوى المرفوعة على سيد وخادمة ، بطلب الحكم عليهما متضامنين  
بأن يدفعوا الى المدعية مبلغا تعويضا لها عن عبث الخادم بحلى ، كانت فى  
علبة استودعتها السيد ، هي دعوى متضمنة فى الواقع دعويين :

الأولى أساسها الجريمة المنسوبة الى الخادم ، وفيها يدور الإثبات  
بينه وبين المدعية على وقوع الجريمة ، وإثبات الجريمة جائز قانونا بأي طريق  
من طرق الإثبات ، فهي دعوى غير متوقفة على عقد الوديعة ، ولا لها بالوديعة  
الا صلة عرضية ، من ناحية أن الجواهر التى وقعت عليها الجريمة كانت  
وديعة ، وهذا ليس من شأنه أن يغير من حقيقة الدعوى ، ولا من طريق الإثبات  
فيها .

والثانية موجهة الى السيد ، وأساسها أن الخادم الموجه اليه الدعوى  
الأولى ، قد ارتكب الجريمة فى حال تأدية وظيفته عنده ، وهذه ليس مطلوبا  
فيها اثبات عقد الوديعة على السيد . ومن ثم يجوز اثبات محتويات العلبة  
بالبينة والقرائن » .

٤ - اجابة محكمة أول درجة الخصم أكثر من مرة  
بالتأجيل لاعلان شهوده ، فلم يحضرهم وتخلف  
لا تثريب بعد ذلك على محكمة الاستئناف  
ان هي رفضت احالة الدعوى للتحقيق مرة أخرى ،  
ولا بعد ذلك اخلا لا بحق الدفاع .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« حيث ان هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في مدوناته التي لم يقدم الطاعن ما يخالفها - أنه « قد ثبت للمحكمة من مطالعة محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى ، أنه بجلسة ١٩٧٥/٤/٥ مثل وكيل المستأنف - الطاعن - أمام المحكمة ، وطلب أجلا لاعلان شهوده . وقد أجابته المحكمة الى هذا الطلب بالتأجيل لجلسة ١٩٧٥/٤/١٩ لاختار الشهود . وبالجلسة الأخيرة سمعت محكمة أول درجة شهادة شاهدي الإثبات ، ولا تثريب عليها في ذلك ، وذلك بحضور وكيل المستأنف المائل بجلسة التحقيق المذكورة ، والذي طلب بذات الجلسة أجلا لاحضر شهوده . ووافقت المحكمة على طلبه ، بأن أصدرت قرارها بتأجيل الدعوى لجلسة ١٩٧٥/٥/٢٤ لاحضر شهود النفى . وبالجلسة الأخيرة لم يحضر أحد ، ومن ثم أحال قاضى التحقيق الدعوى الى المرافعة بذات الجلسة . ثم أصدرت المحكمة بكامل هيئتها قرارها بشطب الدعوى .

ويبين مما تقدم أنه ليس هناك ثمة اخلال بدفاع المستأنف . ومؤدى هذا الذى حصله الحكم المطعون فيه ، وأقام عليه قضاءه أن محكمة أول درجة قد اجابت الطاعن الى طلبه تأجيل التحقيق الى جلسة أخرى ، حتى يعلن شهوده لسماعهم فيها ، ولكنه تخلف عن حضور تلك الجلسة ، وعن اعلان شهوده ، فلا على محكمة الاستئناف ان هى رفضت طلبه احالة الدعوى الى التحقيق مرة أخرى ، مما يكون معه النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب فى غير محله » (٢١) .

هـ - قاعدة عدم جواز الاثبات بالبيئة  
فى الأحوال التى يجب فيها الاثبات بالكتابة .  
ليست من النظام العام  
على من يريد التمسك بالدفع  
ابداؤه قبل البدء فى سماع شهادة الشهود :

وتتلخص مبنى الطعن على الحكم فى الآتى :

« وحيث ان الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول :

« ان الثابت من المستندات المقدمة أن العقار كان غير صالح أصلاً للاستعمال كمدرسة مما يقطع بانتفاء الضرر ، كما وأن المطعون عليه لم يقدم أى مستند يفيد أنه سبلم الطاعن أدوات المدرسة ومهماتهما ، ولا يحق اثبات مسؤولية الطاعن عنها استناداً الى أقوال الشهود ، لأن قيمتها تزيد على عشرة جنيهات ، عملاً بقواعد الاثبات التى كانت سارية .

وقالت محكمة النقض كلمتها فى هذا الصدد :

« وحيث ان هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه ، قد أورد فى أسبابه ، أن العقار كان فى حاجة الى ترميم ، عهد به الى مقاول أخطأ فيه ، وترتب على ذلك هدم المبنى وضياع منقولات المدرسة وأدواتها ، وما استتبع ذلك من انفساخ الايجار قبل انقضاء مدته ، وتوقف نشاط المدرسة . وكان اثبات حصول الضرر أو نفيه من الأمور الواقعية التى تقدرها محكمة الموضوع ، ولا معقب على حكمها من محكمة النقض ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز اثباته أمام هذه المحكمة .

ولما كان ذلك ، وكانت قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة ، فى الأحوال التى يجب فيها الاثبات بالكتابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام ، فعلى من يريد التمسك بالدفع ، بعدم جواز الاثبات بالبينة ان يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع ، قبل البدء فى سماع شهادة الشهود . فاذا سكّت عن ذلك عد سكوته تنازلاً منه عن حقه فى الاثبات بالطريق الذى رسمه القانون .

« وإذا كان الواقع أن محكمة أول درجة حكمت قبل الفصل فى الموضوع ، باخالة الدعوى الى التحقيق ، لينتبت المطعون عليه أن الطاعن هدم المدرسة حتى سطح الأرض ، على ما كان فيها ، ومقدار ما لحقته من جراء ذلك من ضرر ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يبد أى اعتراض على هذا الحكم . لا قبل سماع أقوال الشهود ، ولا بعد سماع أقوالهم ، بل سكّت عن ذلك الى أن صدر الحكم فى الدعوى ، مما يعتبر منه تنازلاً عن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ، ولا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القبانون يكون على غير أساس » (٢٢) .

(٢٢) نقض ١٩٧٨/٢/١٦ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ٤٩٧ - ٩٧ .

- نقض ١٩٨٢/٢/١٥ مجموعة أحكام النقض ٣٣ - ١ - ٢٣٤ - ٤٢ .

٦ - قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة  
فيما زاد على ٢٠ ج ( المادة ٦٠ اثبات ) ليست من النظام العام  
لا يجوز للخصم طلب احالة الدعوى للتحقيق  
اذا تمسك الخصم الآخر بعدم جواز ذلك :  
وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« قاعدة عدم جواز اثبات التصرفات القانونية المدنية الا بالكتابة ،  
فيما زادت قيمته على عشرين جنيها ، أو اثبات ما يخالف الكتابة الا بالكتابة .  
عدم تعلقها بالنظام العام . هذه القاعدة تسرى على جميع العقود المنشئة  
للتزام كالبيع وغيرها من العقود ، وبالتالي فلا يجوز لأحد طرفي العقد طلب  
احالة الدعوى للتحقيق ، لاثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي ،  
طالما أن الخصم الآخر قد تمسك بعدم جواز الاثبات بالبينة ، (٢٣) »

٧ - طلب احالة الدعوى الى التحقيق  
لايثبات أن التعويض الاتفاقي مبالغ فيه ،  
قضاء الحكم بالتعويض الاتفاقي  
دون أن يعرض لهذا الدفاع قصور :

ويتلخص مبنى الطعن على الحكم في الآتي :

« وحيث ان الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم  
المطعون فيه القصور ، وفي بيان ذلك تقول :

أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن مقدار التعويض الاتفاقي  
مغالي فيه ، وطلبت احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ذلك ، الا أن الحكم  
أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى ، بما يعيبه بالقصور .

وقالت محكمة النقض كلمتها في هذا الصدد :

« وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٢٤ من  
القانون المدني ، قد أجازت للقاضي أن يخفض مقداره الاتفاقي ، اذا ثبت أنه  
كان مبالغاً فيه الى درجة كبيرة . وكانت الطاعنة قد تمسكت في مذكرتها  
المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسة ١٩٨٢/١/٢٨ ، بأن مقدار التعويض

---

(٢٣) نقض ١٩٨٢/٣/٤ طعن ٤٨/١٦٦٤ ق . أهاز اليه المستشار الدناصورى والدكتور

الشواربى فى المرجع السابق ص ٥٦٧ .

الاتفاقي مبالغ فيه الى درجة كبيرة ، وطلبت احالة الدعوى لاثبات ذلك ، فان الحكم اذ قضى بالتعويض الاتفاقي ، دون ان يعرض لهذا الدفاع ، رغم أنه جوهرى قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى ، فانه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه ، (٢٤) .

٨ - اذا كان التصرف مدنيا بالنسبة لأحد الطرفين  
وتجاريا بالنسبة للطرف الآخر ،  
وجوب اتباع قواعد الاثبات المدنية ،  
بالنسبة لمن كان التصرف اليه مدنيا :

ويتلخص مبنى الطعن على الحكم فى الآتى :

« وحيث ان الطاعنة تنعى بالأوجه الثلاثة الأولى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض فى الأسباب ، وفى بيان ذلك تقول :

ان الاقرار الكتابي الصادر منها الى المطعون ضدها ، خاص بتصفية شركة تجارية كانت بينهما ، ومن ثم يكون الالتزام موضوع هذا المحرر تجاريا ، يجوز اثبات تمسكه بكافة طرق الاثبات .

واذا رفض الحكم المطعون فيه الاثبات بغير الكتابة ، على سند من هذا الالتزام ليس تجاريا بالنسبة للمطعون ضدها ، بينما يقرر فى موضع آخر من أسبابه أن ذلك المحرر اقرار غير قضائي ، ولا يعتبر حجة قاطعة ، وانما يخضع لتقدير المحكمة ، فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون ، وبالتناقض فى الأسباب مما يستوجب نقضه .

وقالت محكمة النقض كلمتها فى هذا الصدد :

« وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الثانية من القانون التجارى عندما عدت الأعمال التجارية بطبيعتها ، لم تورد بينها تكوين أو انتهاء الشركات ، كما لا يوجد نص قانوني خاص بذلك ، فمن ثم تكون من الأعمال التجارية بالتبعية ، لمن تتوافر شروطها بالنسبة اليه ، وكان الشريك الموصى فى شركة التوصية ليس تاجرا ، ولا شأن له بعملها التجارى ، فان اشتراكه فى تكوين الشركة واقتضائه نصيبه فى أرباحها أو ناتج تصفيتها ، لا يعتبر عملا تجاريا بالنسبة له .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة : أنه إذا كان التصرف حاصلًا بين شخصين ، وكان بالنسبة لأحدهما مدنيًا ، وبالنسبة للآخر تجاريًا ، فإن قواعد الإثبات في المواد المدنية هي التي تتبع على من كان التصرف مدنيًا بالنسبة له ، فلا تجوز حاجة الدائن إلا طبقًا لقواعد الإثبات المدنية ، إذا كان التصرف بالنسبة له تصرفًا مدنيًا ، ولو كان بالنسبة للمدين تصرفًا تجاريًا . . . « (٢٥) » .

## (٨٧) ثالثًا : اثبات المسؤولية بالقرائن :

تنص المادة ٩٩ من قانون الإثبات ١٩٦٨/٢٥ على أن

« القرينة القانونية تغني من تقررت لمصلحته عن أية طريقة أخرى من طرق الإثبات ، على أنه يجوز نقض هذه القرينة بالدليل العكسي ، ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك ، » .

وتنص المادة ١٠٠ من ذات القانون على أنه :

« يترك لتقدير القاضي استنباط كل قرينة ، لم يقررها القانون ، ولا يجوز الإثبات بهذه القرائن ، إلا في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود ، » .

قلنا أن القاعدة هي جواز اثبات المسؤولية في دعوى التعويض بكافة طرق الإثبات القانونية ، التي نظمها المشرع في قانون الإثبات ، ومن هذه الطرق القرائن

ويعرف الفقه والقضاء القرينة بأنها استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة ، بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة بيقين ، فإنها لا تصلح مصدرًا للاستنباط . وقد تكون القرينة منصوصًا عليها في القانون ، فتكون قرينة قانونية ، وقد يستنبطها القاضي وفق ما يرتاح إليه ضميره ، فتكون قرينة قضائية (٢٦) . وقد تعفى هذه القرينة المدعى في دعوى التعويض

(٢٥) . نقض ٢٣/١٢/١٩٨٢ مجموعة أحكام النقض: ٣٣ - ٢ - ١٢٣٩ - ٢٢٤ .

(٢٦) الدكتور أحمد أبو الوفا في « التعليق على قانون الإثبات » ج ١ ص ١٩٨٧ ص ٢٦٨ .

المستشار مصطفى هرجه في « قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية » ص ١٩٨٧

ج ٢ ص ١١١ .

- نقض ٢٧/٤/١٩٦١ مجموعة أحكام النقض ١٢ - ٢ - ٣٩٩ - ٥٦ .

من اثبات أحد أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر ، وذلك عندما يفترض القانون وجوده ، سواء كان هذا الافتراض قابلاً أو غير قابل لاثبات العكس .

### - افتراض الخطأ :

فقد يفترض القانون الخطأ في جانب المسئول . وهذا الافتراض قد يستند الى قرينة بسيطة فيقبل اثبات العكس وقد يستند الى قرينة قاطعة فلا يقبل اثبات العكس . أمثال القرائن القانونية على الخطأ القابل لاثبات العكس . مسئولية متولى الرقابة كالأب عن أعمال ولده ، والمعلم عن أعمال تلميذه ، والمشرف في الحرفة على أعمال صبيانته ( المادة ١٧٣ مدني ) ، ومسئولية حارس البناء ( المادة ١٧٧ مدني ) .

ومثال القرائن القانونية على الخطأ غير القابل لاثبات العكس ، حيث تكون القرينة قاطعة : مسئولية المتبوع عن أعمال التابع ( المادة ١٧٤ مدني ) ، ومسئولية حارس الحيوان ( المادة ١٧٦ مدني ) ، ومسئولية حارس الشيء ( المادة ١٧٨ مدني ) .

### - افتراض الضرر :

قد يفترض القانون الضرر في جانب المسئول . وهذا الافتراض قد يستند الى قرينة بسيطة فيقبل اثبات العكس ، وقد يستند الى قرينة قاطعة فلا يقبل اثبات العكس . ومثال القرائن القانونية على الضرر القابل لاثبات العكس الشرط الجزائي حيث لا يكون التعويض الاتفاقي مستحقاً ، اذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر ( المادة ١/٢٢٤ مدني ) . وهذا الشرط وان كان يرد عادة في شأن المسؤولية العقدية ، الا انه من المتصور وروده كذلك في شأن المسؤولية التقصيرية . ومثال ذلك : الاتفاق بين المضرور والمسئول على إعادة الشيء الى أصله مع وضع شرط جزائي . وتعليل ذلك أن المفروض عند وجود الشرط الجزائي ، أن اخلال المدين بالتزامه يلحق الضرر بالدائن . وأن المتعاقدين قد قدرا في هذا الشرط مدى هذا الضرر وقيمته . فهذه قرينة قانونية تعفى الدائن من عبء اثبات الضرر ، غير أنها قرينة بسيطة قابلة لاثبات العكس بمعنى أن للمدين أن يثبت أن الدائن لم يلحقه أي ضرر .

ومثال القرائن القانونية على الضرر غير القابل لاثبات العكس أنه لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير سواء كانت قانونية أو اتفاقية ، أن يثبت الدائن ضرراً لحقه من هذا التأخير ( المادة ٢٢٨ مدني ) : فاذا فرض

فى حالة قيام المسئولية التقصيرية أن اتفق المضرور مع المسئول على مقدار التعويض ، فان فوائده التأخير تستحق دون حاجة الى اثبات الضرر ، ولا يستطيع المدين نفى وجوده .

#### - افتراض علاقة السببية :

اذا قامت المسئولية على أساس الخطأ الواجب الاثبات ، وأثبت المضرور الخطأ والضرر قامت قرينة قضائية على توافر علاقة السببية (lien de causalité) بين الخطأ والضرر . وتعين على المسئول اقامة الدليل على وجود السبب الأجنبى اذا أراد نفى المسئولية عن نفسه .

واذا قامت المسئولية على أساس الخطأ المفترض ، قامت بالتالى قرينة على توافر علاقة السببية . غير انه يلاحظ الفرق بين قرينة الخطأ القانونية وقرينة السببية . فقرينة الخطأ قد تكون قابلة أو غير قابلة لاثبات العكس على النحو السالف ، فى حين أن قرينة السببية تقبل دائما اثبات العكس . مثال ذلك : مسئولية حارس الشئ قرينة الخطأ لا تقبل اثبات العكس ، ولكن قرينة السببية تقبل ذلك ، بمعنى أنه لا يجوز للمدعى عليه نفى المسئولية عن نفسه باثبات السبب الأجنبى على النحو سوف نراه فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

#### - القرائن القانونية والقرائن القضائية :

القرائن القانونية هى التى يكون منصوصا عليها فى القانون . ومثال القرائن القانونية القرائن المنصوص عليها فى المواد ١٣٦ و ١٣٧ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٦ و ١٧٨ و ١/٢٢٤ و ٢٢٨ و ٤٨٧ و ٢/٥٩١ و ٩١٧ و ٩٢٢ و ٩٦٤ مدنى .

أما القرائن القضائية فهى التى يستنبطها القاضى وفق ما يرتاح اليه مضميره . والأصل أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص القرائن القضائية من أى مصدر معقول ، يؤدى الى النتيجة التى تنتهى اليها .

فقد تستنبط محكمة الموضوع القرينة القضائية من الشكاوى الادارية . وقضى بأنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد فى استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها ، حتى ولو استخلصتها من تحقيق شكوى ادارية (٢٧) .

(٢٧) راجع البند ١٢ ص ٢٦ .

• نقض ١٩٨١/١٢/٢١ مجموعة أحكام النقض ٢٢ - ٢ - ٢٣٤٦ - ٤٢٨ .

• نقض ١٩٧٩/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٢ - ٦٢٠ - ٣٠٢ .

وقد تستنبط محكمة الموضوع القرينة القضائية من محضر جمع الاستدلالات • وقضى بأن محاضر جمع الاستدلالات التي تقدم صورها الرسمية في الدعاوى المدنية ، لا تعدو أن تكون مستندا من مستندات الدعوى ، من حق المحكمة أن تستخلص مما تضمنته من استجوابات ومعاينات مجرد قرينة تستهدي بها للتوصل الى وجه الحق في الدعوى المعروضة عليها ، فلها أن تأخذ بها ولها أن تهدرها ، ولها أن تنتقى جزءا منها وتطرح سائره دون أن يكون لها تأثير عليها في قضائها (٢٨) •

وقد تستنبط محكمة الموضوع القرينة القضائية من تحقيق قضائي أو إداري • وقضى بأنه للقاضي استنباط القرينة التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته من أي تحقيق قضائي أو إداري ، ومن ثم فلا يعيب الحكم تعويله على أقوال وردت بإحدى الشكاوى الإدارية واتخاذها منها قرينة على التأجير من الباطن ، طالما أن استخلاصه سائغا وله سند في الأوراق (٢٩) •

وقد تستنبط محكمة الموضوع القرينة القضائية من أقوال شهود سمعهم الخبير • وقضى بأنه لا على الحكم إذا هو اطمأن الى أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى ، دون حلف يمين ، بناء على طلب الطاعن ، فاتخذها دليلا على ثبوت الوقائع التي يجوز اثباتها (٣٠) •

وقد تستنبط محكمة الموضوع القرينة القضائية من أقوال شهود سمعوا في قضية أخرى • وقضى بأنه لا تثريب على المحكمة في تكوين عقيدتها من أقوال شهود سمعوا في قضية أخرى ، ان هي أخذت بهذه الأقوال كقرينة ، وكان الاثبات في الدعوى مما يجوز فيه قبول القرائن (٣١) •

(٢٨) راجع البندين ١٠ و ١١ ص ٢١ و ٢٥ •

- نقض ١٩٧٨/١١/٨ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ٢ - ١٦٩٩ - ٣٢٦ •

- نقض ١٩٧٦/٥/٥ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ١٠٦٣ - ٢٠٤ •

- نقض ١٩٨٢/١/٢١ مجموعة أحكام النقض ٣٣ - ١ - ١٦٠ - ٣٠ •

(٢٩) نقض ١٩٧٩/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٢ - ٦٢٠ - ٣٠٢ •

- نقض ١٩٧٦/٥/٥ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ١٠٦٣ - ٢٠٤ •

- نقض ١٩٨٢/١/٢١ مجموعة أحكام النقض ٣٣ - ١ - ١٦٠ - ٣٠ •

(٣٠) نقض ١٩٧٢/٥/١٨ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ٢ - ٩٦٣ - ١٥٠ •

(٣١) نقض ١٩٧٢/٥/١٠ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ٢ - ٨٤٣ - ١٣٤ •

- نقض ١٩٧٢/٥/١٣ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ٢ - ٩٠٥ - ١٤١ •

- نقض ١٩٨٤/٥/٢٤ طعن ١٠٨٨/٤٨ ق •

- نقض ١٩٨٤/١٢/٣٠ طعن ١٤٤٤/٥١ ق •

وقد تستنبط محكمة الموضوع القرينة القضائية من تقرير الخبرة ، وقضى بأنه لا تناقض بين تقدير المحكمة للملاحظات الحبير السابقة على قرينة وصفتها بأنها ملاحظات عابرة ، لا تؤثر على حيده في أداء مهمته ، وبين أن تستنبط المحكمة منها قرينة قضائية مع قرائن أخرى يتخذها الحكم قواما لقضائه في موضوع الدعوى ، لأن مثل هذه القرائن موكول أمرها الى تقدير قاضي الموضوع ، طالما أنها مستقاة من أصول ثابتة في الدعوى (٣٢) .

وقد تستنبط محكمة الموضوع القرينة القضائية من تقرير الطب الشرعي . وقضى بأنه متى كان الحكم المطعون فيه ، قد خلص استنادا الى تقرير الطب الشرعي ، الى أن الطاعن مصاب بعته يمنع من ادراك الأمور ادراكا كاملا وصحيحا ، فعاب عليه ان هو لم يأخذ أو لم يرد على بعض ما يسوقه الطاعن من قرائن مناهضة ، اذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة . ما دام أنه انتهى الى قيام حالة العته بدليل يحمل قضاءه ، لان أخذه بهذا الدليل يتضمن الرد المسقط لما يخالفه (٣٣) .

وقد تستنبط محكمة الموضوع القرينة القضائية من شهادة التمويل . وقضى بأن الأصل في تقديرات البلدية للعوائد التي تحصل على عقار ، لا يصح أن تكون أساسا لتحديد الأجرة القانونية ، مما مفاده أن ربط العوائد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يصلح كمجرد قرينة قضائية ، متروك تقديرها لمحكمة الموضوع دون التزام عليها بالأخذ بها (٣٤) .

وقد تستنبط محكمة الموضوع القرينة القضائية من وضع اليد . وقضى بأن وضع يد الشريك على جزء مفرز يعادل حصته في الملك الشائع للارتفاع بها ، أو مجرد وجود مسقى فاصلة بين وضع يده ووضع يد شركائه - لا يقطع في حصول القسمة بين الشركاء (٣٥) .

وقد تستنبط محكمة الموضوع القرينة القضائية من عقود القسمة . وقضى بأن عدد توقيع جميع الشركاء على عقدى القسمة ، وكونها لا تصلح

---

(٣٢) نقض ١٩٧٢/١٢/٩ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ٣ - ١٣٤٧ - ٢١١ .

(٣٣) نقض ١٩٧٧/١/٥ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ١٨٩ - ٤٥ .

(٣٤) نقض ١٩٧٨/٦/٧ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ١٤٢٨ - ٢٧٥ .

- نقض ١٩٧٦/٦/٢٢ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ٤٩٤ - ١٠٢ .

(٣٥) نقض ١٩٥٦/١٢/١٣ مجموعة أحكام النقض ٧ - ٣ - ٩٩٤ - ١٤١ .

- نقض ١٩٥٢/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٤٥٥ - ٧١ .

للاحتجاج بها على الطاعنين ، ليس من شأنه أن يخول دُون وُضْع يَدِ المَطْعُون عليهم - شركائهم في الملكية على الأَطْيَان موضوع العقدين - وضيعاً مؤدياً لكسب الملك ، ولا يمنع من أن يتخذ الحكم من هذين العقدين قرينة على ثبوت بوضع اليد ، تضاف إلى أقوال شاهدي الإثبات (٣٦) .

وقد تستنبط محكمة الموضوع القرينة القضائية من حكم صادر في دعوى أخرى بين خصوم آخرين . وقضى بأن بحجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية ، اقتصارها على طرفي الخصومة حقيقة أو تحكما - جواز الاستدلال بها كقرينة قضائية في دعوى أخرى بين خصوم آخرين (٣٧) .

ويلاحظ أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم . وقضى بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية ، التي يدلى بها الخصوم استدلالاً عن دعواهم ، كما أنها غير مكلفة بأن تورد كل حجج الخصوم وتفندھا ، طالما أنها أقامت قضاها على ما يكفي لحمله (٣٨) .

كذلك يلاحظ أن استنباط القرائن القضائية هو من إطلاقات محكمة الموضوع . وقضى بأن الأصل في القرائن أنها من إطلاقات محكمة الموضوع ، ألا أنه يشترط أن يكون استنباطها سائفاً ، وأن يكون استدلال الحكم به بسنده من الأوراق ، ومؤدياً إلى النتيجة التي بنى عليها قضاءه (٣٩) .

- 
- (٣٦) نقض ١٩٧١/٦/١٤ مجموعة أحكام النقض ٢٢ - ٢ - ٨٠٩ - ١٣٢ .
  - (٣٧) نقض ١٩٧٨/١١/٢٢ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ٤ - ١٧٣١ - ٢٣٤ .
  - نقض ١٩٦٩/٤/١٧ مجموعة أحكام النقض ٢٠ - ٢ - ٦٤٢ - ١٠٤ .
  - نقض ١٩٧٦/١/١٤ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ٢٠٢ - ٥٠ .
  - نقض ١٩٨٤/٥/٢٤ طعن ١٠٨٨/٤٨ ق .
  - (٣٨) نقض ١٩٧٤/١١/٢١ مجموعة أحكام النقض ٢٥ - ١٣٦٠ - ٢١٤ .
  - نقض ١٩٨٤/٣/١٣ طعن ٩٠٠/٥٠ ق .
  - نقض ١٩٨٤/١/١٢ طعن ١٣٩/٣٤ ق .
  - نقض ١٩٧٣/٤/١٠ مجموعة أحكام النقض ٢٤ - ٢ - ٥٧٧ - ١٠٢ .
  - نقض ١٩٧٠/١٢/٢٢ مجموعة أحكام النقض ٢١ - ٣ - ١٢٧٢ - ٢٠٨ .
  - نقض ١٩٦٨/٥/٢١ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٢ - ٩٦٧ - ١٤٤ .
  - نقض ١٩٦٨/٥/٩ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٢ - ٩٢٤ - ١٣٧ .
  - نقض ١٩٦٦/٣/١٥ مجموعة أحكام النقض ١٧ - ٢ - ٥٧٧ - ٧٩ .
  - (٣٩) نقض ١٩٧٩/١/٢٤ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ١ - ٣٥٧ - ٧٠ .

## (٨٨) رابعا : اثبات المسؤولية بالاعتراف والاستجواب :

تنص المادة ١٠٣ من قانون الاثبات ١٩٦٨/٢٥ على أن :

« الاعتراف هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه ، وذلك أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة » .

وتنص المادة ١٠٥ من ذات القانون على أنه :

« للمحكمة أن تستجوب من يكون حاضرا من الخصوم ، ولكل منهم أنه يطلب استجواب خصمه الحاضر » .

قلنا ان القاعدة هي جواز اثبات المسؤولية في دعوى التعويض بكافة طرق الاثبات القانونية ، التي نظمها المشرع في قانون الاثبات ، ومن هذه الطرق الاعتراف (aveu) والاستجواب (interrogatoire) .

ويعرف الفقه والقضاء الاعتراف القضائي بأنه اعتراف الخصم أمام القضاء ، بصحة واقعة قانونية مدعى عليه بها ، أثناء السير في الدعوى ، بما يؤدي الى اعفاء الخصم الآخر من اقامة الدليل على تلك الواقعة (٤٠) .

ويعرف الفقه والقضاء الاستجواب بأنه طريقة من طرق الاثبات في الدعوى ، تسأل فيها المحكمة أحد الخصوم - سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصم الآخر - عن بعض وقائع معينة ، لتصل من وراء الاجابة عليها ، الى تلمس الحقيقة الموصلة الى وجه الحق في الدعوى (٤١) . فقد يؤدي

- 
- نقض ١٩٨٤/٣/١٣ طعن ٥٠/٩٠٠ ق .
  - نقض ١٩٨٤/١/١٢ طعن ٤٧/٢٧٨ ق .
  - نقض ١٩٧٦/٤/١٤ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ٩٤٥ - ١٧٩ .
  - نقض ١٩٧١/٢/٢ مجموعة أحكام النقض ٢٢ - ١ - ١٥٤ - ٢٧ .
  - نقض ١٩٧٠/١٢/٢٢ مجموعة أحكام النقض ٢١ - ٣ - ١٢٧٢ - ٢٠٨ .
  - نقض ١٩٧٠/٢/٢٦ مجموعة أحكام النقض ٢١ - ١ - ٣٨١ - ٦٢ .
  - نقض ١٩٦٦/١٢/٨ مجموعة أحكام النقض ١٧ - ٤ - ١٨٤٥ - ٢٦٦ .
  - (٤٠) الدكتور أحمد أبو الوفا في المرجع السابق ص ٣٠٤ .
  - المستشار مصطفى هريجة في المرجع السابق ص ١٧٩ .
  - نقض ١٩٨١/٢/٩ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ .
  - (٤١) الدكتور أحمد أبو الوفا في المرجع السابق ص ٣٣٦ .
  - المستشار مصطفى هريجة في المرجع السابق ص ٢٠٩ .
  - نقض ١٩٦٥/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٣ - ١١٨٤ - ١٨٥ .

الاستجواب في دعوى التعويض الى اقرار المسئول صراحة بحق المضرور في التعويض المطالب به ، أو باقراره بوقائع معينة تعين القاضي على التحقق من قيام علاقة السببية بين الخطأ والضرر أو نفيها (٤٢) .

وقد رسم قانون المرافعات الاجراء الواجب اتباعه ، في حالة تغلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول أو امتناعه عن الإجابة بغير مبرر قانوني ، فأجاز للمحكمة أن تقبل الاثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي لم يكن يجوز فيها ذلك ( المادة ١١٣ اثبات ) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لا يجوز قانونا استجواب من ليس خصما في الدعوى ، كما لا يجوز للخصم المقرر استجوابه ، أن ينيب عنه في الإجابة على الاستجواب شخصاً آخر . وقد رسم قانون المرافعات للمحكمة ما يجب عليها اتباعه في حالة تغلف الخصم المطلوب استجوابه عن الحضور بنفسه ، وأجاز لها في حالة تخلفه عن الحضور بغير عذر مقبول ، أو امتناعه بغير مبرر قانوني ، أن تقبل الاثبات بشهادة الشهود والقرائن ، في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك . أما من لم يكن خصما في الدعوى ، فانه لا يجوز للمحكمة أن تسمع أقواله الا باعتباره شاهدا بعد أدائه اليمين ، وبعد صدور حكم منها بالتحقيق على النحو المبين في المادة ١٩٠ من قانون الاثبات » (٤٣) .

## (٨٩) خامسا : اثبات المسئولية باليمين الحاسمة :

تنص المادة ١١٤ من قانون الاثبات ١٩٦٨/٢٥ على أنه :

« (١) يجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة الى الخصم الآخر ، على أنه يجوز للقاضي أن يمنع توجيه اليمين ، اذا كان الخصم متعسفا في توجيهها .

(٢) ولمن وجهت اليه اليمين أن يردّها على خصمه ، على أنه لا يجوز الرد اذا انصب اليمين على واقعة لا يشترك فيها الخصمان ، بل يستقل به كل شخص من وجهت اليه اليمين » .

(٤٢) المستشار الدناصورى والدكتور الشواربى فى المرجع السابق ص ٥٨١ .

- المستشار الدناصورى والأستاذ حامد عكاز فى التعليق على قانون الاثبات ط ٣ .

س ١٩٨٤ ص ٥٦٢ .

(٤٣) نقض ١٩٦٥/١٢/٢ مجموعة احكام النقض ١٦ - ٣ - ١١٨٤ - ١٨٥ .

قلنا ان القاعدة هي جواز اثبات المسؤولية في دعوى التعويض بكافة طرق الاثبات القانونية التي نظمها المشرع في قانون الاثبات ، ومن هذه الطرق اليمين الحاسمة (serment décisoire)

ويعرف الفقه والقضاء اليمين الحاسمة بأنها : وسيلة اثبات ، يلجأ اليها الخصم الذي عجز عن اثبات ما يدعيه ، وفيها يختلص الى ضمير وذمة خصمه ، ويتضمن الاستشهاد بالله تعالى على قوله الصدق (٤٤)

ويتحدد نطاق تطبيق اليمين الحاسمة كوسيلة للاثبات بالمسائل المدنية البحتة ، أي التي لا تشكل جريمة جنائية ، مثل الاختلال بالتزام عقدي أو ارتكاب خطأ تقصيري غير معاقب عليه جنائياً . ففي هذا النطاق يجوز توجيه اليمين الحاسمة من أحد الطرفين الى الطرف الآخر ، بالشروط والقيود المنصوص عليها في قانون الاثبات . وتكون حجيتها قاصرة على طرفيها فقط ، أي الخصم الذي وجهها والخصم الذي وجهت اليه ، دون أن يتعدى أثرها الى باقي الخصوم في الدعوى . فإذا حلف اليمين من وجهت اليه ، كان مضمون اليمين حجة ملزمة أمام القاضي ، فإذا تضمن اليمين اقراراً بالحق المدعى به ، حكم القاضي بقبول الدعوى استناداً الى اقرار الحالف ، وإذا تضمن اليمين انكاراً للحق المدعى به ، حكم القاضي برفض الدعوى استناداً الى عدم قيام الدليل عليها وسقوط حق المدعى بتوجيه اليمين في أي دليل آخر (٤٥)

أما اذا كان موضوع اليمين يشكل جريمة جنائية ، أي كان موضوع الدعوى هو التعويض عن خطأ يكون جريمة ، فلا يجوز توجيه اليمين الحاسمة المدعى ( المضرور ) للمدعى عليه ( المسئول ) على عدم ارتكابه الجريمة ، لأن القاعدة في القانون المضرى هي عدم جواز التحليف على واقعة تكون جريمة جنائية ، تأسيساً على أنه لا يصح أن يكون النكول عن اليمين دليلاً على ارتكاب الجريمة ، ولا يجوز احراج مركز الخصم وتحليفه في دعوى مدنية ، على ما لا يجوز التحليف عليه في دعوى جنائية .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

(٤٤) الدكتور أحمد أبو الوفا في المرجع السابق ص ٢٤٣ .

- المستشار أحمد نشأت في « رسالة الاثبات » ط ٧٠ ص ١٩٧٢ ج ٢ ص ٦٩ .

- نقض ١٩٦٢/٤/١٢ مجموعة أحكام النقض ١٣ - ٢ - ٤٥٥ - ٦٨٠ .

(٤٥) المستشار الدناصورى والأستاذ عكاز في المرجع السابق ص ٥٦٨ .

« مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٥ من قانون الاثبات على أنه » لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام » ، وهو نص منقول عن صدر المادة ٤١١ من القانون المدني الملغاة ، ضمن الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من هذا القانون ( بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية ، ولم يكن له مقابل في القانون القديم ) .

ان الشارع ( وعلى ما يؤخذ من مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدني ) قد أقر الفقه والقضاء على ما قيدا به نطاق تطبيق اليمين الحاسمة ، ومنه ما رجح في القضاء المصري من عدم جواز التحليف على واقعة تكون جريمة جنائية ، تأسيسا على أنه لا يصح أن يكون النكول عن اليمين دليلا على ارتكاب الجريمة ، ولا يجوز احراج مركز الخصم وتحليفه مدنيا على ما لا يجوز التحليف عليه جنائيا .

ولما كان البين من الحكم المطعون فيه ، انه أقام قضاءه برفض الادعاء بتزوير عقد التخرج على دعامة واحدة ، هي أن الطاعن وجه يمينا حاسمة ، في واقعة اختلاس توقيع على بياض ، فحلفتها المطعون ضدها ، وكان اختلاس التوقيع على بياض جريمة مأخوذة بعقوبة التزوير في الأوراق العرفية ، وهي عقوبة الحبس مع الشغل طبقا للمادتين ٢١٥ ، ٢٤٠ من قانون العقوبات - لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فيها ، فان الحكم يكون قد أقام قضاءه على سند من اجراء باطل وقع على خلاف القانون ، بما يجيز الطعن عليه بالنقض ، ويوجب نقضه والغاء ما كان أساسا له من أحكام وأعمال لاحقة » (٤٦) .

## (٩٠) سادسا : اثبات المسؤولية بالخبرة :

تنص المادة ١٣٣ من قانون الاثبات ١٩٦٨/٢٥ على أنه :

« يجوز لمن يخشى ضياع معالم واقعة ، يحتمل أن تصبح محل نزاع أمام القضاء ، أن يطلب في مواجهة ذوى الشأن وبالطرق المعتادة ، من قاضي الأمور المستعجلة الانتقال للمعاينة ، وتراعى في هذه الحالة الأحكام المبينة في المواد السابقة » .

وتنص المادة ١٣٤ من ذات القانون على أنه :

« (١) يجوز للقاضي في الحالة المبينة في المادة السابقة ، أن يندب أحد الخبراء للانتقال والمعاينة وسماع الشهود بغير يمين ، وعندئذ يكون عليه أن يعين جلسة لسماع ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير وأعماله . »

(٢) وتتبع القواعد المنصوص عليها في الباب الخاص بالخبرة . »

قلنا أن القاعدة هي جواز اثبات المسؤولية في دعوى التعويض بكافة طرق الاثبات القانونية ، التي نظمها المشرع في قانون الاثبات ، ومن هذه الطرق الخبرة (expertise) عن طريق دعوى اثبات الحالة .

**فدعوى اثبات الحالة هي من الوسائل الهامة في اثبات المسؤولية الموجبة للتعويض ، بأنواعها المختلفة ( جنائية أو مدنية عقديه أو تقصيرية ) ، والتقصيرية بصورها المختلفة ( عن الأعمال الشخصية أو عن عمل الغير أو عن الأشياء ) ، والمسؤولية عن الأشياء بحالاتها المختلفة ( حارس الحيوان أو حارس البناء أو حارس الشيء ) ، إذ تستند المحاكم كثيرا الى تقارير الخبراء المقدمة فيها ، لاثبات أركان المسؤولية وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر .**

**فيجوز رفع دعوى اثبات الحالة كدعوى أصلية أمام قاضي الأمور المستعجلة لالتقاط صورة جغرافية للواقع المحسوس ، إذا توافرت شروط هذه الدعوى ، وهي الاستعجال متى كانت الواقعة المراد اثباتها يخشى أن تتغير معالمها بفعل الطبيعة أو اثبات ضرر قد يتعذر اثباته مستقبلا بمضي الزمن ، وكذلك عدم المساس بأصل الحق ، إذ تقتصر مأمورية الخبير على تحديد الضرر الذي أصاب المدعى بسبب المدعى عليه ، وتقدير التعويض الجابر للضرر ، إذا كان يتعذر تقديره مستقبلا عند رفع دعوى التعويض أمام محكمة الموضوع .**

أما إذا كانت القضية الجنائية ليس لها وجهها مدنيا ، بمعنى أنها تخرج برمتها من اختصاص المحاكم المدنية ، فإن قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بطلب اثبات الحالة ، وإنما الذي يختص بذلك هو القاضي الجنائي نفسه ، تبعا للدعوى الأصلية . أما إذا كان للقضية الجنائية وجهها مدنيا تختص به المحكمة المدنية ، مثل دعوى التعويض ، فإن القاضي المستعجل يختص بنظر دعوى اثبات الحالة التي ترفع خدمة لدعوى التعويض .

كذلك يجوز لمحكمة الموضوع المختصة بنظر دعوى التعويض - سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المدعى - إحالة الدعوى الى مكتب خبراء

وزارة العدل ، لمباشرة المأمورية التي تحددها له المحكمة ، وهي تحديد الضرر الذي أصاب المدعى بسبب المدعى عليه ، وتقدير التعويض الجابر للضرر .

### (٩١) سابعا : حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية :

تنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات ١٩٦٨/٢٥ على أنه :

« لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي ، إلا في الوقائع التي فصل فيها الحكم ، وكان فصله فيها ضروريا ، »

من أهم وسائل الاثبات في دعوى التعويض ، حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية ، وتظهر هذه الأهمية في أن غالبية الجرائم تنفرع عنها دعوى تعويض للمطالبة بجبر الضرر الذي أحدثته للمجنى عليه ، لذلك فإن هذه المادة تعبر عن القاعدة القانونية المشهورة الجنائي يقيد المدني . لأن المقرر قانونا أن العدالة لا تستسيغ أن تحكم المحكمة الجنائية بإدانة شخص في جريمة معينة ، ثم تأتي المحكمة المدنية وترفض دعوى التعويض الموجهة إليه ، لذلك رأى المشرع تفادي التعارض بين الأحكام الجنائية والأحكام المدنية ، بأن جعل للأحكام الجنائية حجية أمام المحاكم المدنية . فحتم على المحاكم المدنية أن توقف الفصل في الدعاوى الناشئة عن جرائم جنائية ، إذا رفعت الدعوى الجنائية قبل الفصل في الدعوى المدنية . واستقرت محكمة النقض على أن القاضي المدني يتقيد بكل ما فصل فيه الحكم الجنائي ، فصلا لازما : في تحقيق الفعل الذي يكون الأساس المشترك للدعوى الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ، وفي ادانة وعدم ادانة المتهم بارتكاب الفعل .

فاذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور الثلاثة ، تعين على المحاكم المدنية أن تعتبرها ، وتسير في بحث الحقوق المدنية المترتبة عليها على الأساس السالف ، بحيث يكون الحكم المدني متناسقا مع الحكم الجنائي .

وإذا قضت المحكمة الجنائية بالادانة ، أي بوقوع الفعل الذي يكون أساس الدعوى ، وبوصفه أنه جريمة معينة ، ونسبته الى المتهم ، فإنه يتعين على المحكمة المدنية أن ترتبط بهذا القضاء ، ولا يبقى أمامها سوى البحث في تقدير التعويض الجابر للضرر الذي أحدثته الجريمة للمجنى عليه .

ولكن حدود تقيد القاضي المدني بقضاء القاضي الجنائي ، هو بما فصل فيه من وقائع دون القانون ، بمعنى أن القاضي المدني لا يتقيد بالتكييف

القانونى الذى أسبغه القاضى الجنائى على هذه الوقائع من الناحية الجنائية ، فاذا حكم القاضى ببراءة سائق سيارة من تهمة القتل الخطأ ، لأن الوقائع التى ثبتت لا يمكن تكييفها من الناحية الجنائية بأنها خطأ معاقب عليه ، لا يتقيد القاضى المدنى بهذا التكييف الجنائى ، بل يلتزم التكييف المدنى ، الذى يفترض الخطأ فى جانب السائق على أساس المسئولية الشئئية ( المادة ١٧٨ مدنى ) .

كذلك من حدود تقيد القاضى المدنى بقضاء القاضى الجنائى ، الوقائع التى كان الفصل فيها ضروريا لقيام الحكم الجنائى ، فما لم يكن ضروريا من هذه الوقائع لا يتقيد به القاضى المدنى ، فاذا قال القاضى الجنائى بعدم وقوع ضرر على المجرى عليه ، ولم يكن وقوع الضرر ركنا فى الجريمة ، لا يتقيد القاضى المدنى بقول القاضى الجنائى ، وله أن يثبت فى حكمه أن المجرى عليه قد أصابه ضرر .

واذا قضت المحكمة الجنائية بالبراءة ، وجب التفرقة بين صورتين . الصورة الأولى : تأسيس البراءة على نفى نسبة الواقعة الى المتهم ، عندئذ يحوز الحكم حجية الأمر المقضى بشأن هذه السببية ، ويرتبط به القاضى المدنى ، الذى يتعين عليه القضاء برفض دعوى التعويض . والصورة الثانية : تأسيس البراءة على عدم كفاية الأدلة فى حق المتهم ، الاتجاه الحديث لمحاكمة النقض هو أن القاضى المدنى لا يتقيد بالحكم الجنائى ، ولا يمنع ذلك المحكمة المدنية من إعادة البحث فى الموضوع لعلها تستطيع اثبات ما يبرر حكمها ، لأن تقرير المحكمة الجنائية أنها لم تستطع اثبات الخطأ ، لا يجزم بعدم وقوعه ، ولا يتعارض مع قيام المحكمة المدنية باثباته ، فقالت : « الحكم ببراءة الماعل مما أسند اليه من اختلاس ، لعدم ثبوت ارتكاب الجريمة » . لا يمنع المحكمة المدنية من البحث فيما اذا كانت ذات الواقعة تعتبر اخلايا بالتزامات العامل الجوهرية تبرر فصله » (٤٧) .

أما اذا كان الحكم بالبراءة مبنا على أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، عندئذ يتقيد القاضى المدنى بهذا التكييف القانونى ، ولا يجوز له أن يقرر أن الواقعة تندرج تحت احدى الجرائم المنصوص عليها فى القوانين الجنائية ، ولكن هذا التكييف ، لا يمنعه من أن يقرر أن الواقعة تكون فعلا ضارا يستوجب التعويض فى نظر القانون المدنى . وقضى بجواز أن يكون هناك

خطأ مدني ، دون أن يوجد خطأ جنائي ، الحكم ببراءة العامل من الجريمة المسندة اليه ، غير مانع من اعتبار ما وقع منه اخلايا بالتزاماته الجوهرية» (٤٨) . وتطبيقا لذلك : فاذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بتهمة الاتلاف باهمال ( قبل تعديل المادة ٣٧٨ عقوبات بالقانون ١٩٨١/١٦٩ الذي جرم هذا الفعل ) ، فقضت المحكمة الجنائية بالبراءة على أساس انتفاء ركن العمد ، فان ذلك لا يمنع المضرورة من رفع دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية على أساس اصابته بضرر من هذا الفعل ، وقيام المسؤولية المدنية في حق المتهم (٤٩) .

---

(٤٨) نقض ١٩٧٣/٦/٢٣ مجموعة أحكام النقض ٢٤ - ٢ - ٩٦٢ - ١٦٧ .  
(٤٩) راجع البنود ١٣ - ٣٠ ص ٣١ - ٦٨ .



## المبحث الثانى نفي المسئولية من جانب المدعى عليه

### (٩٢) تمهيد :

تكلمنا فى المبحث الأول عن اثبات المسئولية من جانب المدعى ، أى اثبات عناصر المسئولية الموجبة للتعويض ، من خطأ وضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر . وقلنا أن القاعدة هى اثبات المسئولية فى دعوى التعويض بكافة طرق الاثبات القانونية ، التى نظمها المشرع فى قانون الاثبات ، وهذه الطرق هى الأدلة الكتابية ، وشهادة الشهود ، والقرائن ، والاعتراف والاستجواب ، واليمين الحاسمة ، والخبرة ، وحجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . واستعرضنا هذه الطرق بتفصيل أو ايجاز حسب أهمية كل طريقة دون غيرها فى نطاق دعوى التعويض .

ونتكلم فى المبحث الثانى عن نفي المسئولية من جانب المدعى عليه ، أى نفي عناصر المسئولية الموجبة للتعويض ، وذلك عن طريق انتفاء عناصر أو أركان المسئولية ، وتبدأ بانتفاء الخطأ ، أو انتفاء الضرر ، أو انتفاء علاقة السببية بين الخطأ والضرر . ثم ان انتفاء علاقة السببية يكون عن طريق اثبات السبب الأجنبى ، الذى يتمثل فى القوة القاهرة أو الحادث الفجائى أو خطأ المضرور أو خطأ الغير ، وذلك على النحو الآتى :

- أولا : انتفاء الخطأ .
- ثانيا : انتفاء الضرر .
- ثالثا : انتفاء علاقة السببية .

### (٩٣) أولا : انتفاء الخطأ :

قلنا أن الخطأ العقدى هو اخلال بالتزام عقدى ، أى اخلال أحد المتعاقدين بالتزامه الناشئ عن العقد ، والالتزام العقدى الذى يعد الاخلال به خطأ فى المسئولية العقدية ، اما أن يكون التزاما بتحقيق نتيجة ، واما أن يكون التزاما ببذل عناية . وقد يقع الخطأ العقدى من المدين المتعاقد نفسه ،

فإذا كان التزامه بتحقيق نتيجة افترض الخطأ في جانبه، وإذا كان التزامه ببذل عناية وجب إقامة الدليل على خطئه . وقد يقع الخطأ العقدي في المسؤولية عن فعل الغير عند حلول الغير محل المدين خلواً صحيحاً في تنفيذ التزامه ، بناء على نص في القانون أو اتفاق مع المدين . وقد يقع الخطأ العقدي في المسؤولية عن الأشياء مثل مسؤولية أمين النقل عن إصابة الراكب في حادث تصادم سيارة . وهذا الخطأ واجب الإثبات ، بمعنى أنه لا يفترض في جانب المدعى عليه ( المسئول ) ، بل يكون على الدائن ( المضرور ) عبء اثبات هذا الخطأ (٥٠) .

وقلنا أن الخطأ التقصيري هو إخلال بالتزام قانوني ، أي إخلال الشخص بالتزام اليقظة والتبصر في سلوكه حتى لا يضر بالغير ، وهو التزام ببذل عناية ، وبمعنى آخر هو الانحراف في السلوك المألوف للشخص العادي مع ادراك لهذا الانحراف . وهذا الإخلال أو الانحراف أو التباعد يعتبر في الأصل عملاً غير مشروع ، إلا في حالات الدفاع الشرعي أو تنفيذ أمر صادر من الرئيس أو الضرورة . وهذا الخطأ لا يقتصر على مسؤولية المدعى عليه الشخصية التي تقوم على الخطأ الواجب الإثبات ، بل تمتد إلى مسؤوليته عن عمل الغير ، باعتباره متولى الرقابة أو مسئولاً عن البناء التي تقوم على الخطأ المفترض القابل لاثبات العكس ، أو باعتباره متبوعاً التي تقوم على الخطأ المفترض غير القابل لاثبات العكس ، كذلك تمتد إلى مسؤوليته عن الحيوان والشئ التي تقوم على الخطأ المفترض غير القابل لاثبات العكس (٥١) .

وعلى ذلك إذا أثبت المضرور ( المدعى في دعوى التعويض ) الخطأ العقدي في المسؤولية العقدية على النحو السالف ، انتقل عبء نفي تلك المسؤولية إلى عاتق المسئول ( المدعى عليه في دعوى التعويض ) ، وذلك عن طريق اثبات انتفاء الخطأ من جانبه . فإذا كان التزامه بتحقيق نتيجة ، فالخطأ مفترض في جانبه من مجرد قعوده عن تنفيذ التزامه الوارد بالعقد ، إلا إذا أثبت العكس . وإذا كان التزامه ببذل عناية وأثبت المدعى الخطأ ، كان على المدعى عليه اثبات العكس .

**وإذا أثبت المضرور ( المدعى في دعوى التعويض ) الخطأ التقصيري في المسؤولية التقصيرية على النحو السالف ، انتقل عبء نفي تلك المسؤولية**

(٥٠) راجع البند ٥٢ ص ١٥٣ وما بعدها .

(٥١) راجع البند ٥٨ ص ١٧٦ وما بعدها .

الى عاتق المسئول ( المدعى عليه في دعوى التعويض ) ، وذلك عن طريق اثبات انتفاء الخطأ من جانبه . ففي مسئوليته عن أعماله الشخصية ، يستطيع أن يثبت أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه أو ماله ، أو عن نفس أو مال الغير ، وأنه لم يجاوز في دفاعه القدر الضرورى . ويستطيع أن يثبت أنه كان ينفذ أمرا صادرا اليه من رئيسه ، وأن طاعة هذا الأمر واجبة عليه ، وأن العمل الذى نفذه كان مشروعاً . ويستطيع أن يثبت أنه كان في حالة ضرورة ، وأن الخطر المراد تفاديه أكبر من الضرر الذى أصاب المضرور .

وفى مسئوليته عن عمل الغير ، يستطيع أن يثبت أنه قام بواجب الرقابة على من هو فى رقبته ، بما ينبغى من العناية ، وأنه اتخذ الاحتياطات المعقولة لتجنب المدعى المضرور عمل المشمل بالرقابة ، وأنه إذا كان مكلفاً بتربية المشمول بالرقابة فلم يقصر فى واجب التربية وحسن التهذيب .

أما مسئوليته عن التابع والحيوان والشيء فهى تقوم على الخطأ المفترض غير القابل لاثبات العكس ، ولذلك فإن المدعى عليه المسئول لا يستطيع أمام هذه القرينة القاطعة إقامة الدليل على عكسها ، وبالتالي يستحيل عليه دفع هذه المسئولية ، ولا يكون أمامه سوى نفي مسئولية التابع أو مسئوليته عن الحيوان أو الشيء بإقامة الدليل على وجود السبب الأجنبى على النحو الذى سوف نراه .

## (٩٤) ثانيا : انتفاء الضرر :

الطريق الثانى من طرق نفي المسئولية من جانب المدعى عليه فى دعوى التعويض هو نفي أو انتفاء الضرر ، ذلك أن المقرر قانوناً أنه لا يكفى بتحقيق المسئولية سواء كانت عقدية أو تقصيرية وقوع الخطأ ، بل يجب أن يسبب الخطأ ضرراً . فإذا لم يحدث الضرر فلا تقوم المسئولية ، وبالتالي تكون دعوى التعويض غير مقبولة لانعدام المصلحة فى رفعها ( المادة ٣ مرافعات ) .

واثبات انتفاء الضرر يكون ميسوراً أمام المدعى عليه فى دعوى التعويض فى الحالات التى لا يعهد فيها المشرع الى افتراض الضرر . أما فى حالات افتراض الضرر ، فيتعين التفرقة بين افتراض الضرر القائم على قرينة بسيطة والقائم على قرينة قاطعة .

ففى الحالة الأولى تكون قرينة الضرر بسيطة قابلة لاثبات العكس ، حيث يستطيع المدعى عليه فى التعويض الاتفاقى اثبات أن الدائن لم يلحقه

أى ضرر ( المادة ٢٢٤ / ١ مدني ) • أما في الحالة الثانية تكون قرينة الضرر قاطعة غير قابلة لإثبات العكس ، حيث لا يستطيع المدعى عليه في فوائد التأخير سواء كانت قانونية أو اتفاقية إثبات أن الدائن لم يلحقه ضرراً من هذا التأخير ، لأن هذه الفوائد تستحق دون حاجة إلى إثبات الضرر ولا يستطيع المدعي نفي وجوده ( المادة ٢٢٨ مدني ) •

ويلاحظ أن إثبات حصول الضرر أو نفيه من الأمور الواقعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، دون رقابة من محكمة النقض • وقضى بأن استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من مسائل الواقع التي تستقل به محكمة الموضوع ، بغير معقب ، ما دام استخلاصها سائغاً (٥٢) • وقضى بأنه إذا حصلت محكمة الاستئناف فهمها في انتفاء الضرر المزعوم ، ترتبه على تأخير الملتزم في الوفاء ، من عدم كفاية الدليل الذي استند إليه طالب التعويض ، ففهمها في ذلك متعلق بالواقع ، ولا تراقبها فيه محكمة النقض (٥٣) •

وقضى بأن عدم قول الحكم بانتفاء الضرر عن ملك المدعي ، بل قوله بأن الأضرار الثابتة بمحضر المعاينة التي أجرتها المحكمة ، أقل من جميع الوجوه من الأضرار التي كانت موجودة من قبل ، إقامة الحكم قضاءه برفض طلب التعويض ، لا يصح وصفه بقصور أسبابه (٥٤) • وقضى بأن ثبوت أن الضرر من جراء تنفيذ مشروع للرى ، كان مؤقتاً ثم زال سببه ، وأن المدعي سيفيد من المشروع في المستقبل ، فائدة عظيمة تعوض عليه الضرر حتماً ، القضاء بأنه ليس هناك محل للتعويض ، لا يكون قد أخطأ (٥٥) •

وقضى بأن تقدير الضرر ليشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب ، بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية لخطأ المسئول ، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في الاستطاعة توقيه ببذل جهد معقول (٥٦) • وقضى بأن تمسك الطاعنة بأن المطعون عليه لم يلحقه ضرر من فصله ،

• (٥٢) نقض ١٩٨٣/١٢/٨ طعن ٤٩/٢٨٣ ق •

• نقض ١٩٤٠/٤/٧ طعن ٩/٧٩ ق •

• (٥٣) نقض ١٩٣٤/١١/١ طعن ٤/١٠ ق •

• (٥٤) نقض ١٩٤٤/٢/٢٤ طعن ١٣/٧٦ ق •

• (٥٥) نقض ١٩٤٤/٥/٤ طعن ١٣/١٠١ ق •

• (٥٦) نقض ١٩٦٦/١١/٨ مجموعة أحكام النقض ١٧ - ٤ - ١٦٢٩ - ٢٣٠ •

لأسباب التي استندت إليها في دفاعها ، التفات الحكم عن هذا الدفاع وعدم العناية بتمحيصه أو الرد عليه ، مع أنه دفاع جوهري يحتمل أن يتغير معه وجه الرأي في الدعوى ، يجعل الحكم مشوباً بقصور يبطله (٥٧) .

## (٩٥) ثالثاً - انتفاء علاقة السببية

### بإثبات السبب الأجنبي :

تنص المادة ١٦٥ مدني على أنه :

« إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه ، كحادث مفاجيء أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير ، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ، ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك » .

ويبين من هذه المادة أن الطريق الثالث من طرق نفي المسؤولية من جانب المدعي عليه في دعوى التعويض هو نفي أو انتفاء علاقة السببية (lien de causalité) ، ذلك أن المقرر قانوناً أن المدعي عليه في دعوى التعويض الذي ارتكب الخطأ ، لا يسأل إلا عن الأضرار التي تعتبر نتيجة لخطئه .

وتظهر أهمية علاقة السببية كركن ثالث من أركان المسؤولية فيما يتعلق بعبة الإثبات . ولذلك يجب التفرقة بين حالات افتراض علاقة السببية وعدم افتراضها . فإذا قامت المسؤولية على الخطأ الواجب الإثبات (المسؤولية العقدية ، والمسؤولية التقصيرية عن الأعمال الشخصية) ، وأثبت المضرور الخطأ والضرر قامت قرينة قضائية على توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، وتعين على المسئول إقامة الدليل على وجود السبب الأجنبي .

وإذا قامت المسؤولية على الخطأ المفترض (مسؤولية متولى الرقابة ، ومسؤولية المتبوع ، ومسؤولية حارس الحيوان ، ومسؤولية حارس البناء ، ومسؤولية حارس الشيء) ، قامت بجانب قرينة الخطأ قرينة أخرى على توافر علاقة السببية .

ويلاحظ أن الفرق بين قرينة الخطأ القانونية وقرينة السببية ، أن قرينة الخطأ قد تكون قرينة بسيطة قابلة لإثبات العكس (مسؤولية متولى الرقابة ، ومسؤولية حارس البناء) ، وقد تكون قرينة قاطعة غير قابلة لإثبات

العكس ( مسئولية المتبوع ، ومسئولية حارس الحيوان ، ومسئولية حارس الشيء ) ، أما قرينة السببية فهي دائما قرينة بسيطة قابلة لاثبات العكس ، بمعنى أنه يجوز للمدعى عليه فى دعوى التعويض نفى المسئولية عن نفسه باثبات السبب الأجنبى ، أى باثبات القوة القاهرة ، أو الحادث الفجائى ، أو خطأ المضرور ، أو خطأ الغير .

## (٩٦) - ١ و ٢ - القوة القاهرة أو الحادث الفجائى :

المقرر قانونا أن سبب الدعوى عموما هو الحق المعتدى عليه ، وهو فى دعوى التعويض الضرر ، وعلى ذلك يجوز للمدعى عليه فى دعوى التعويض نفى المسئولية عن نفسه باثبات السبب الأجنبى ، الذى أدى الى وقوع الضرر . والصورتين الأوليتين من صور السبب الأجنبى هما : القوة القاهرة والحادث الفجائى .

ولا يميز المشرع المصرى بين القوة القاهرة والحادث الفجائى من حيث الآثار القانونية . ويجب أن يتوافر فيهما خاصيتان : عدم امكان التوقع واستحالة الدفع .

فيجب أن تكون القوة القاهرة أو الحادث الفجائى أمرا لا يمكن توقعه . لأنه اذا أمكن توقعه فيعتبر المدعى عليه فى دعوى التعويض مقصرا ، اذ لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لتلافى نتائجه . والمقصود بعدم امكان التوقع هو عدم امكان التوقع ثانية ، لا عدم امكان التوقع اطلاقا ، لأن المعنى الثانى يؤدى الى خروج حوادث كثيرة من دائرة القوة القاهرة كحوادث السيارات والزلازل والحرب اذ كل منها سبق وقوعه ، وعلى ذلك يكون المعيار هنا هو عدم امكان توقع الحادث بالرغم من سبق وقوعه ، بمعنى انه لا يستطيع توقع وقت حدوثه ثانية حتى من أشد الناس حيطة ، وهو معيار موضوعى .

ويجب أن تكون القوة القاهرة أو الحادث الفجائى أمرا مستحيل الدفع على المدعى عليه فى دعوى التعويض . والمقصود باستحالة الدفع هى الاستحالة المطلقة ، سواء كانت مادية أو معنوية . أما اذا كانت الاستحالة نسبية أى قاصرة على المدعى عليه فى دعوى التعويض دون غيره ، فلا يعتبر الحادث قوة القاهرة أو حادث فجائى ، ولا يعفى المدعى عليه من المسئولية ، وعلى ذلك يكون المعيار هنا هو معيار الشخص اليقظ (homme avisé) ، وهو معيار موضوعى .

وتظهر أثر القوة القاهرة أو الحادث الفجائى فى نفى المسئولية كلية عن

المدعى عليه فى دعوى التعويض ، بشرط أن تكون هى السبب الوحيد فى وقوع اضرار . أما اذا اشتركت القوة القاهرة أو الحادث الفجائى مع خطأ المدعى عليه فى وقوع الضرر ، فلا محل هنا لتوزيع المسئولية ، لان القوة القاهرة لا يمكن نسبتها الى شخص آخر يشترك مع المدعى عليه فى تحمل المسئولية ، وبناء عليه يتحمل المدعى وحده المسئولية كلها .

وإذا كان المقرر قانونا أن من أثر القوة القاهرة أو الحادث الفجائى نفى المسئولية كلية عن المدعى عليه فى دعوى التعويض ، اذا كانت هى السبب الوحيد فى وقوع الضرر ، الا أنه يجوز فى المسئولية العقدية الاتفاق على عكس ذلك ، فيجوز مثلا الاتفاق على تحميل المدين - الذى يعتبر فى مركز المؤمن - مسئولية عدم تنفيذ التزامه ، حتى ولو كان ذلك راجعا الى فعل قوة القاهرة أو حادث فجائى ( المادة ١/٢١٧ مدنى ) .

- تطبيقات عملية خاصة بدعوى التعويض :

- ١ - مسئولية حارس الشئ تقوم على خطأ مفترض وقوعه افتراضا لا يقبل اثبات العكس ( المادة ١٧٨ مدنى )  
المسئولية لا تدرأ عن الحارس باثبات عدم ارتكابه الخطأ أو قيامه بما ينبغى من العناية والحيلة .  
وانما ترتفع باثبات أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى هو القوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مفاد نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى ، أن المسئولية المقررة فى هذا النص ، تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ ، افتراضا لا يقبل اثبات العكس . . . »

ومن ثم فان هذه المسئولية لا تدرأ عن الحارس ، باثبات أنه لم يرتكب خطأ ما ، وأنه قام بما ينبغى من العناية والحيلة ، حتى لا يقع الضرر من الشئ الذى يتولى حراسته ، وهى لا ترتفع الا اذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يكلفه فيه ، وهذا السبب لا يكون الا قوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير (٥٨) .

---

(٥٨) نقض ١٩٨٧/٤/٢٨ طعن ٥٤/٣٢١ ق .

- نقض ١٩٨٣/٣/٢٩ طعن ٤٩/١٣٧١ ق .

- نقض ١٩٨١/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض ٣٤ - ٢ - ٢٢١٢ - ٤٠٢ .

- نقض ١٩٧٧/٦/٢٢ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ١٤٨٥ - ٢٥٨ .

٢ - السبب الأجنبي الذي يسوقه حارس الشيء  
لدفع مسئوليته يجب أن يكون محددًا  
لا تجهيل فيه ولا إبهام ، سواء كان  
قوة قاهرة أو حادث فجائي أو خطأ المصاب أو خطأ الغير :  
وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« انه وإن جاز لحارس الأشياء أو الآلات الميكانيكية في حكم المادة ١٧٨ مدني ، نفي مسئوليته المفترضة عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، بإثبات أن ما وقع كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ،

الا أنه يشترط أن يكون السبب الذي يسوقه لدفع مسئوليته محددًا ، لا تجهيل فيه ولا إبهام ، سواء أكان ممثلاً في قوة قاهرة أم حادث فجائي أم خطأ المصاب أم خطأ الغير » (٥٩) .

٣ - مسئولية حارس الأشياء قيامها على خطأ مفترض  
لا يقبل إثبات العكس ( المادة ١٧٨ مدني )  
جواز نفيها بإثبات وقوع الضرر بسبب أجنبي  
وجود عيب خفي في الشيء لا يعد سبباً أجنبياً :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مسئولية حارس الشيء قيامها على خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس . المادة ١٧٨ مدني . جواز نفيها بإثبات وقوع الضرر بسبب أجنبي . وجود عيب في الشيء ولو كان خفياً ، لا يعد سبباً أجنبياً . هذا السبب لا يكون الا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير » (٦٠) .

٤ - يشترط في القوة القاهرة  
عدم إمكان توقعها واستحالة دفعها  
هذان الشرطان يستمدان من واقع الدعوى :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« يشترط في القوة القاهرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

(٥٩) نقض ١٩٦٥/٣/٢٥ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ١ - ٣٩٦ - ٦٢ .

(٦٠) نقض ١٩٧٨/٤/٢٥ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ١٠٨٤ - ٢١٥ .

عدم امكان توقعها ، واستحالة دفعها ، وهذان الشرطان يستمدان من واقع  
الدعوى ، (٦١) .

٥ - القوة القاهرة تكون حربا أو زلزالا أو حريقا  
أو أمرا إداريا واجب النفاذ  
شرط استحالة التوقع واستحالة الدفع .  
فينقضى بها التزام المدين في المسؤولية العقدية  
وتنتفى بها علاقة السببية في المسؤولية التقصيرية  
فلا يكون هناك محل للتعويض في الحالتين :  
وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« القوة القاهرة بالمعنى الوارد في المادة ١٦٥ من القانون المدني ،  
تكون حربا أو زلزالا أو حريقا ، كما تكون أمرا إداريا واجب التنفيذ ، بشرط  
أن يتوافر فيها استحالة التوقع واستحالة الدفع . وينقضى بها التزام المدين  
من المسؤولية العقدية ، وتنتفى بها علاقة السببية بين الخطأ والضرر في  
المسؤولية التقصيرية ، فلا يكون هناك محل للتعويض في الحالتين » (٦٢) .

٦ - بحسب المحكمة رفض دعوى التعويض  
أن يثبت نشوء الضرر بسبب أجنبي  
ليس عليها أن تتحرى وقوع خطأ المضرور أو الغير :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« بحسب المحكمة أن تكون قد أقامت حكمها برفض دعوى التعويض  
المؤسسة على المسؤولية التقصيرية - على ما ثبت لها من أن الضرر الذي  
لأصاب المضرور ، قد نشأ عن سبب أجنبي لم يكن للمدعى عليه يد فيه .  
وليس على المحكمة بعد ذلك أن تتحرى وقوع خطأ من المضرور أو خطأ  
من الغير » (٦٣) .

٧ - مجرد الترخيص للطاعة بإنشاء مصنع وتشغيله  
لا ينهض سببا أجنبيا تنتفى به مسؤوليتها

(٦١) نقض ١٩٨٧/١٢/١٧ طعن ٥٤/٨٢٨ د .

(٦٢) نقض ١٩٧٦/١/٢٩ مجموعة أحكام النقض ١٧ - ١ - ٣٤٣ - ٧٤ .

(٦٣) نقض ١٩٥٨/٥/١٥ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٢٦٦٠ - ٢٠ .

عما ينتج عنه من ضرر للغير :  
وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :  
« ان مجرد الترخيص للطاعنة بإنشاء مصنعها وتشغيله ، لا ينهض  
سبباً أجنبياً ، تنتفى به مسئوليتها عما ينتج عنه من ضرر للغير » (٦٤) .

٨ - قضاء المحكمة الجنائية ببراءة التابع  
لعدم قيام الدليل على ثبوت الخطأ في جانبه  
اضافتها أن الحادث كان وليد القوة القاهرة  
تزيد لا يكتسب حجية أمام المحكمة المدنية  
نفي هذه المحكمة قيام السبب الأجنبي عند الفصل  
في دعوى التعويض عن المسؤولية الشيئية لا خطأ :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« قضاء المحكمة الجنائية ببراءة التابع لعدم قيام الدليل على ثبوت  
الخطأ في جانبه ، اضافتها أن الحادث كان وليد القوة القاهرة ، تزيد  
لا يكتسب حجية أمام المحكمة المدنية . نفي المحكمة قيام السبب الأجنبي ،  
عند الفصل في دعوى التعويض عن المسؤولية الشيئية لا خطأ » (٦٥) .

### (٩٧) - ٣ - خطأ المضرور :

قلنا أن سبب الدعوى عموماً هو الحق المعتدى عليه ، وهو في دعوى  
التعويض الضرر . وعلى ذلك يجوز للمدعى عليه في دعوى التعويض نفي  
المسؤولية عن نفسه باثبات السبب الأجنبي ، الذي أدى الى وقوع الضرر .  
والصورة الثالثة من صور السبب الأجنبي هي خطأ المضرور ، ذلك أنه  
يحدث في كثير من الأحيان أن يكون لخطأ المضرور دخل في وقوع الضرر .  
فإذا كان خطأ المضرور هو السبب الوحيد في وقوع الضرر انعدمت رابطة  
السببية بالنسبة للمدعى عليه ، وبالتالي تنتفى مسئوليته باثبات السبب  
الأجنبي في صورة خطأ المضرور .

أما إذا اشترك خطأ المضرور مع خطأ المدعى عليه في أحداث الضرر ،  
فيتعين لكى يعتد بفعل المضرور أن تتوافر فيه عناصر الخطأ ، فإذا انتفى

(٦٤) نض ١٩٧٧/٦/٢٢ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ١٤٨٥ - ٢٥٨ .

(٦٥) نض ١٩٧٨/٥/٢٩ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ١٣٥٩ - ٢٦٤ .

عنه وصف الخطأ فلا محل للأخذ به عند تحديد مسئولية المدعى عليه . والمثال  
التقليدي على اشتراك خطأ المضرور مع خطأ المسئول في احداث الضرر ،  
عبور الطريق في حالة سكر ، فاذا دهست سيارة بسرعة شخصا ثملا ،  
اشترك خطأ المضرور مع خطأ المسئول في وقوع الضرر .

### - أثر خطأ المضرور على مسئولية المدعى عليه :

لتحديد أثر خطأ المضرور على مسئولية المدعى عليه في دعوى التعويض ،  
يجب التفرقة بين فرضين : الأول : استغراق أحد الخطأين للخطأ الآخر ،  
الثاني : استقلال كل من الخطأين عن الخطأ الآخر .

#### الفرض الأول : استغراق أحد الخطأين للخطأ الآخر :

القاعدة انه اذا استغرق أحد الخطأين الخطأ الآخر ، فلا يعتد بالخطأ  
الأقل جسامة ، سواء كان خطأ المضرور أم خطأ المدعى عليه في دعوى  
التعويض . ويستغرق أحد الخطأين الآخر في حالتين : الأولى : أحد الخطأين  
يفوق الآخر جسامة ، والثانية : أحد الخطأين نتيجة للخطأ الآخر .

#### الحالة الأولى : أحد الخطأين يفوق الخطأ الآخر جسامة :

يعتبر أحد الخطأين قد فاق الآخر جسامة في صورتين : الأولى : كون  
أحد الخطأين متعمدا ، والثانية : رضا المضرور بالضرر .

#### الصورة الأولى : كون أحد الخطأين متعمدا :

اذا كان أحد الخطأين متعمدا ، فانه قد يستغرق الخطأ الآخر . والخطأ  
المتعمد قد يكون خطأ المدعى عليه ، وقد يكون خطأ المضرور .

فاذا كان الخطأ المتعمد هو خطأ المدعى عليه في دعوى التعويض ،  
قامت مسئوليته كاملة ، وامتنع عليه الاحتجاج بخطأ المضرور ، والمثال  
التقليدي هنا هو تعمد سائق سيارة أن يدهس خصمه ، الذي كان يعبر  
الطريق في حالة سكر .

واذا كان الخطأ المتعمد هو خطأ المضرور ، فتنتفى مسئولية المدعى  
عليه في دعوى التعويض ، لانعدام رابطة السببية ، والمثال التقليدي هنا هو  
إلقاء شخص بنفسه بقصد الانتحار أمام سيارة بسرعة ، لأن خطأ سائق  
السيارة في القيادة بسرعة كبيرة ، قد استغرقه خطأ المضرور الذي قصده  
إلحاق الضرر بنفسه .

### والصورة الثانية : رضاء المضرور بالضرر :

رضاء المضرور بالضرر قد يصل فى بعض الحالات الى حد استغراق خطأ المدعى عليه . فهذا الرضاء من شأنه نفي مسئولية المدعى عليه فى دعوى التعويض . والمثال التقليدى هنا هو قبول صاحب سفينة نقل مهربات أو ممنوعات فتصادر السفينة ، عندئذ لا يرجع بالتعويض على صاحب المهربات أو الممنوعات .

### الحالة الثانية : أحد الخطأين نتيجة للخطأ الآخر :

إذا كان أحد الخطأين نتيجة للخطأ الآخر ، فلا يعتد الا بالخطأ الواقع أولاً . وعلى ذلك إذا كان خطأ المضرور نتيجة خطأ المدعى عليه فى دعوى التعويض ، قامت مسئولية المدعى كاملة . والمثال التقليدى هنا هو اصطحاب سائق سيارة صديقاً له ، ثم على سبيل الدعاية قاد السيارة بسرعة كبيرة أفزعت الصديق ، الذى أتى بحركة خاطئة أصابه منها الأذى ، عندئذ يسأل سائق السيارة مسئولية كاملة .

وإذا كان خطأ المدعى عليه فى دعوى التعويض نتيجة خطأ المضرور ، انتفت مسئولية المدعى عليه لانعدام رابطة السببية . والمثال التقليدى هنا هو أن يتحول أحد المارة فجأة من أحد جانبي الطريق الى الجانب الآخر ، فيدهسه سائق سيارة .

وتنص المادة ٢١٦ مدنى على حكم الفرض الأول بحالاته وصوره بقولها :

« يجوز للقاضى أن ينقص مقدار التعويض ، أو ألا يحكم بتعويض ما . إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك فى أحداث الضرر أو زاد فيه ، » .

ويبين من هذه المادة أنها تعالج ثلاثة احتمالات هي :

١ - احتمال عدم انقاص القاضى لشيء من التعويض ، وذلك فى حالة استغراق خطأ المدعى عليه فى دعوى التعويض خطأ المضرور ، لانه طالما أن الانقاص جوازى للقاضى ، فقد لا ينقص من التعويض شيئاً ، إذا وجد أن خطأ المدعى عليه قد استغرق خطأ المضرور .

٢ - احتمال عدم الحكم بشيء من التعويض ، وذلك فى حالة استغراق خطأ المضرور خطأ المدعى عليه فى دعوى التعويض .

٣ - احتمال انقاص القاضى مقدار التعويض ، وذلك فى حالة الخطأ المشترك ، وعدم استغراق أحد الخطأين للخطأ الآخر .

**الفرض الثاني : استقلال كل من الخطأين عن الخطأ الآخر :**

**تنص المادة ١٦٩ مدني على انه :**

« اذا تعدد المسئولون عن عمل ضار ، كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ، وتكون المسئولية فيما بينهم بالتساوي ، الا اذا عين القاضي نصيب كل منهم في التعويض » .

ويبين من هذه المادة أنها تتكلم عن حكم توزيع المسئولية ، ذلك أنه اذا لم يستغرق أحد الخطأين الخطأ الآخر ، فنكون امام خطأ مشترك (faute commune) . والمثال التقليدي هنا هو أن تدهس سيارة مسرعة شخصاً في حالة سكر . فالأصل أن كلا من الخطأين يعتبر سبباً متكافئاً أو منتجاً في احداث الضرر ، ولذلك لا يتحمل المدعى عليه في دعوى التعويض كامل المسئولية ، بل توزع بينه وبين المضرور على أساس جسامه كل خطأ ، الا اذا تعذر على القاضي تحديد ذلك ، فيوزع المسئولية بين المضرور والمدعى عليه ( أو المدعى عليهم ) بالتساوي أى على عدد الرؤوس .

**- تطبيقات عملية خاصة بدعوى التعويض :**

**١ - في توزيع المسئولية يستنزل القاضي من التعويض ما يقابل الفعل الذي ساهم به المضرور ويعتبر الفعل الذي وقع من الغير :**

**وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :**

« الأصل أن الضرر المترتب على فعل مضمون ومهدر ، يسقط فيه ما يقابل المهدر ، ويعتبر ما يقابل المضمون ، فينبغي إذن أن يستنزل من التعويض ، ما يقابل الفعل الذي ساهم به المضرور في الضرر ، ويعتبر الفعل الذي وقع من الغير » (٦٦) .

**٢ - وجود خطأ مشترك بين عامل المصعد والمصابة لا يمحو حق المصابة في التعويض ، وان كان يؤثر في تقدير المبلغ الذي يقضى لها به ، وهذا تقرير موضوعي لا خطأ فيه :**

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« متى كان الحكم المطعون فيه ، أثبت أن الاصابات التي لحقت بالمطعون عليها ، كانت نتيجة مباشرة لخطأ عامل المصعد ، وأنه وإن كان ثمة خطأ مشترك بين عامل المصعد والمصابة ، إلا أن هذا الخطأ ليس من شأنه أن يمحو حق المصابة في التعويض ، وإن كان يؤثر في تقدير المبلغ الذي يقضى لها به ، فإن هذا الذي قرره الحكم هو تقرير موضوعي لا خطأ فيه » (٦٧) .

٣ - مجرد ركوب شخص مع صديق له ،  
في سيارة مصرعة يقودها هذا الصديق ،  
ومجرد قيام هذا الراكب - تحت تأثير الفرع -  
بحركة ما التماسا للنجاة فأضر بنفسه  
لا يعتبر اشتراكا في خطأ القائد  
إلا أن مساهمة هذا الراكب بالاتفاق مع قائد السيارة  
على اجراء مسابقة بها يجعله مخطئا كالمسابقين :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« انه اذا كان مجرد ركوب شخص مع صديق له ، في سيارة يقودها هذا الصديق ، مسرعا في سيره بها ، هو مما لا يعتبر في بعض الصور اشتراكا في الخطأ ، الذي وقع فيه قائد السيارة .

واذا كان لمجرد قيام هذا الراكب - تحت تأثير الفرع - بحركة ما التماسا للنجاة فأضر بنفسه ، لا يعتبر كذلك اشتراكا في خطأ القائد .

فانه لا شك في أن مساهمة هذا الراكب في الاتفاق مع قائد السيارة ، على اجراء مسابقة بها ، هي مما يجعله مخطئا كالمسابقين ، وهشتركا معهم في خطئهم ومستولا عما يحدث من جراء ذلك » (٦٨) .

٤ - الغاء محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي  
بتعويض ورثة المجنى عليه الذي دهسه القطار ،  
على أساس أن خطأ المجنى عليه بلغ من الجسامة  
مبلغا ترتفع به مسئولية غيره ،

(٦٧) نقض ١٩٥٤/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٧٧ - ٥٩ .

(٦٨) نقض ١٩٣٩/١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٧٧ - ٦٠ .

لأن قتله كان نتيجة مباشرة لمجازفته ،  
بعبور شريط السكة الحديد قبل وصول القطار ،  
فخانه التقدير ودهمته القاطرة •  
لا يصح اعتبار المجنى عليه مخطئا ذلك الخطأ الجسيم  
الا اذا ثبت امكان رؤيته القطار فعلا ،  
في وقت كان يسمح له باجتناّب المرور على الشريط  
والحكم لم يستظهر في أسبابه ثبوت هذه الحقيقة :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا ألغت محكمة الاستئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية ،  
القاضي بتعويض لورثة المجنى عليه ، الذي دهسه قطار السكة الحديد ، وراح  
ضحية خطأ السائق لعدم تنبيهه المارة ، وخطأ المصلحة لعدم اتخاذها  
الاحتياطات اللازمة لحمايتهم •

وكان الحكم الاستئنافي قد أسس على أن خطأ المجنى عليه قد بلغ من  
الجسامة مبلغا ترتفع به مسئولية غيره ، لأن قتله انما كان نتيجة مباشرة  
لمجازفته ، اذ قدر أنه يستطيع أن يعبر شريط السكة الحديد ، قبل أن يصل  
اليه القطار ، فخانه التقدير ودهمته القاطرة •

فانه اذا لوحظ أنه لا يصح اعتبار المجنى عليه مخطئا ذلك الخطأ  
الجسيم ، الا اذا ثبت أنه كان يرى القطار فعلا ، في وقت يسمح له باجتناّب  
المرور على الشريط ، ثم لوحظ أن الحكم لم يستظهر في أسبابه هذه  
الحقيقة ، مع أن المحكمة الابتدائية قد أثبتت في حكمها ، أن المعاينة التي  
قامت بها ، دلت على تعذر رؤية المجنى عليه للقطار قبل وصوله الى محل  
الحادث • وأنه لم يكن في مقدوره أن يتنبه الى قدومه •

اذا لوحظ ذلك كله ، فانه يظهر أن هذا الحكم لم يقيم على الأسباب  
التي تكفي لتبرير قضائه • وليس يشفع لقصور هذه الأسباب ، ما قاله  
نقلا عن شاهدين قررا في التحقيق ، أنهما كان في مقدورهما رؤية القطار ،  
لو أنهما كانا في مكان المجنى عليه ، فان ما قرره من ذلك لا يؤدي عقلا لثبوت  
رؤية المجنى عليه في مكان واحد ، وهو المكان الذي أثبتت معاينة المحكمة  
الابتدائية تعذر رؤية القطار منه » (٦٩) •

٥ - دفع حارس الشيء مسئوليته  
بأن تدخل الشيء لم يكن الا تدخلا سلبيا ،  
وأن الضرر لم يقع الا بخطأ المتوفى ،  
الذى دخل الى حيث توجد آبار الفضلات •  
عدم مواجهة الحكم لهذا الدفاع الجوهرى ومناقشته ،  
يعيبه ويستوجب نقضه :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« يشترط لتحقيق مسئولية حارس الأشياء فى المادة ١٧٨ من القانون  
المدنى ، أن يقع الضرر بفعل الشيء ، مما يقتضى أن يتدخل الشيء تدخلايجابيا  
فى احداث الضرر •

فاذا دفع الحارس هذه المسئولية أمام محكمة الموضوع ، بأن تدخل  
الشيء لم يكن الا تدخلا سلبيا ، وأن الضرر لم يقع الا بخطأ المتوفى ، الذى  
دخل الى حيث توجد آبار الفضلات - مما يحرم عليه بحكم اللوائح دخوله ،  
بل ان الشارع يؤثم هذا الفعل - فان الحكم المطعون فيه اذ لم يواجه هذا  
الدفاع الجوهرى ولم يناقشه ، يكون معيبا بما يستوجب نقضه » (٧٠) •

٦ - خطأ المضرور يقطع رابطة السببية ،  
متى استغرق خطأ الجانى ،  
وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة •  
تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة وعدم توافرها  
من المسائل الموضوعية :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن خطأ المضرور يقطع رابطة السببية ،  
متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة •

وأن تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من  
المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع ، بغير معقب عليها ،  
ما دام تقديرها سائغا ، مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها الثابت فى  
الأوراق » (٧١) •

---

(٧٠) نقض ١٩٦٤/٢/٢٠ مجموعة أحكام النقض ١٥ - ١ - ٢٤٠ - ٤٢ •

(٧١) نقض ١٩٨٥/٢/٢٥ طعن ٥١/٢٣١١ ق •

٧ - لا يجوز لمالك السيارة الرجوع بدعوى الضمان الفرعية على شركة التأمين ، اذا كان قد سمح بقيادتها لمن لا يحوز رخصة قيادة :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مؤدى نص المادتين ١٦ و ٣/٢ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، والبند الخامس فقرة ج من الشروط العامة الملحقة بنموذج وثيقة التأمين ، الذي صدر به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنفيذ حكم المادة الثانية من القانون المذكور - أن لشركة التأمين أن ترجع على مالك السيارة المؤمن له ، لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضروب في حوادث السيارات ، في حالة ما اذا كان قائد السيارة مرتكب الحادث ، قد قادها بموافقة المؤمن له ، بدون رخصة تجيز قيادته لها . »

كما أن للمؤمن أن يدفع دعوى الضمان ، التي يقيمها مالك السيارة قبله ، بعدم التزامه بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه في هذه الحالة .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الشركة الطاعنة - شركة التأمين - قد تمسكت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، بأن المطعون عليها الأولى سمحت للمطعون عليه الثاني بقيادة السيارة ، دون أن يكون مرخصا له بذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ، الذي يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، واكتفى بالاحالة الى أسباب حكم محكمة أول درجة ، التي لم تتناول هذا الدفاع ، اذ لم يسبق اثارته أمامها ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور ، (٧٢) .

#### (٩٨) - ٤ - خطأ الغير :

قلنا أن سبب الدعوى عموما هو الحق المعتدى عليه ، وهو فى دعوى التعويض الضرر ، وعلى ذلك يجوز للمدعى عليه فى دعوى التعويض نفى المسؤولية عن نفسه باثبات السبب الأجنبى ، الذى أدى الى وقوع الضرر . والصورة الرابعة من صور السبب الأجنبى هي خطأ الغير .

ويشترط للاعتداد بفعل الغير في تحديد مسؤولية المدعى عليه في دعوى التعويض ، أن يكون هذا الفعل خطأ سواء كان واجب الاثبات أو مفترضا . فاذا لم يكن فعل الغير خطأ على النحو السالف ، فلا أثر له على مسؤولية المدعى عليه .

كذلك يشترط في الغير ألا يكون من الأشخاص الذين يسأل عنهم المدعى عليه ، أى ألا يكون المدعى عليه في مركز المتبوع أو متولى الرقابة بالنسبة للغير ، والا امتنع عليه الاحتجاج بخطأ تابعه أو من هو في رقابته .

وقد يؤدي خطأ الغير الى نفي مسؤولية المدعى عليه في دعوى التعويض كلية ، اذا كان مستغرقا لخطأ الآخر ، والمثال التقليدي هنا أن يصادم الغير بسيارته عمدا سيارة المجنى عليه ، فيؤدي الى انقلابها واصابة المضرور .

وقد يؤدي خطأ الغير الى التخفيف من مسؤولية المدعى عليه في دعوى التعويض ، اذا كان مشتركا مع خطأ الآخر دون أن يستغرقه ، والمثال التقليدي هنا هو تصادم سيارة المدعى عليه مع سيارة الغير واصابة المضرور بجرح .

وقد لا يؤثر خطأ الغير في نفي أو التخفيف من مسؤولية المدعى عليه . اذا كان خطأ الآخر مستغرقا لخطأ الغير ، عندئذ لا يعتد بخطأ الغير ، وتقوم مسؤولية المدعى عليه كاملة .

ويلاحظ أنه اذا استقل خطأ الغير عن خطأ المدعى عليه في دعوى التعويض ، اعتبر أن كلا من الخطأين سببا متكافئا أو منتجا للضرر ، وهذه هي حالة تعدد المسئولين ، حيث يكون كل مسئول متضامنا مع الباقيين في تعويض المضرور ، ويكون لمن يدفع كامل التعويض ، الرجوع على الباقيين بنصيب يحدده القاضي تبعا لجسامة خطأ كل منهم . أما اذا استحال تحديد نصيب كل منهم في المسؤولية قسم التعويض بينهم بالتساوي ( المادة ١٦٩ مدني ) .

- تطبيقات عملية خاصة بدعوى التعويض :

١ - فعل الغير لا ينفي أو يخفف مسؤولية

المدعى عليه عن أعماله الشخصية

الا اذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذاته ،

وأحدث وحده الضرر أو ساهم فيه :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« من المقرر قانونا أن فعل الغير أو المضرور لا يرفع المسؤولية عن

الأعمال الشخصية أو يخفف منها ، الا اذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذاته ، وأحدث وحده الضرر أو ساهم فيه ، (٧٣) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذ كان المستأجرون قد أسسوا دعواهم على أنه ، الى جانب خطأ المالك يقوم خطأ آخر هو خطأ محافظ القاهرة بصفته « المطعون عليه الثاني » ، أدى الى انهيار المنزل والحاق الضرر بهم . وكان الحكم المطعون فيه بعد أن نفى المسؤولية عن المطعون عليه الثاني ، اعتبر الخطأ الذي أثبتته في جانب المالك هو السبب في احداث الضرر .

وكانت هذه المحكمة قد نقضت الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه بنفى المسؤولية عن محافظ القاهرة ، وأحالت القضية في هذا الخصوص الى محكمة الاستئناف للفصل في هذه المسؤولية . وكان من شأن تحقق هذه المسؤولية لو ثبتت التأثير في مسؤولية المالك ، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن فعل الغير يرفع المسؤولية عن الأعمال الشخصية أو يخفف منها ، اذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذاته وأحدث وحده الضرر أو ساهم فيه .

اذا كان ذلك ، فان نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى المحافظ يستتبع نقضه بالنسبة الى المالك ، (٧٤) .

**٢ - يشترط في خطأ الغير  
الذى يعفى الناقل من المسؤولية اعفاء كاملا  
الا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه  
وان يكون هذا الخطأ وحده هو الذى سبب الضرر :**

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« يشترط في خطأ الغير ، الذى يعفى الناقل من المسؤولية اعفاء كاملا ، ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه ، وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذى سبب الضرر للراكب ، (٧٥) .

(٧٣) نقض ١٩٦٨/٤/٢ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٢ - ٦٨٩ - ١٠١ :

(٧٤) نقض ١٩٧٣/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض ٢٤ - ٢ - ٨٩٤ - ١٥٧ .

٣ - بحسب المحكمة رفض دعوى التعويض  
أن يثبت نشوء الضرر بسبب أجنبي ،  
ليس عليها أن تتحرى وقوع خطأ المضرور أو الغير :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« بحسب المحكمة أن تكون قد أقامت حكمها برفض دعوى التعويض  
المؤسسة على المسؤولية التقصيرية • على ما ثبت لها من أن الضرر الذي  
أصاب المضرور ، قد نشأ عن سبب أجنبي لم يكن للمدعى عليه يد فيه ،  
وليس على المحكمة بعد ذلك أن تتحرى وقوع خطأ من المضرور أو خطأ من  
الغير » (٧٦) •

---

(٧٥) نقض ١٩٧٩/٣/٧ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ١ - ٧٤٢ - ١٢٦ •  
(٧٦) نقض ١٩٥٨/٥/١٥ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٦٩٠ - ٢٠ •

الفصل الرابع

الحكم بالتقويض وطرق الطعن فيه



## (٩٩) تمهيد :

يتضمن الفصل الرابع المرحلة الرابعة من مراحل دعوى التعويض ، وهي مرحلة الحكم بالتعويض وطرق الطعن فيه . والأحكام المتصور صدورها في هذه المرحلة الرابعة بقصد اثباتها والسير نحو الفصل فيها هي : الحكم التمهيدي في الدعوى ، والحكم الابتدائي في الدعوى ، والحكم الاستثنائي في الدعوى ، والطعن بالنقض .

وسوف نتكلم عن كل حكم من هذه الأحكام في مبحث مستقل ، يشمل التطبيقات العملية الخاصة بكل حكم ، ثم العودة الى دعوى التعويض الحقيقية التي حررنا معا صحيفتها في المبحث الثاني من الفصل الأول الخاص بإجراءات رفع الدعوى ( ١٩٨١/٦٢٥٥ مدني كلي اسكندرية ) ، وذلك لنتابع معا سير هذه الدعوى في مرحلة الحكم كنموذج عملي حي بعيدا عن الافتراض أو الحيال .

وعلى ذلك تقسم هذا الفصل الى المباحث الأربعة الآتية :

- المبحث الأول : الحكم التمهيدي في الدعوى .
- المبحث الثاني : الحكم الابتدائي في الدعوى .
- المبحث الثالث : الحكم الاستثنائي في الدعوى .
- المبحث الرابع : مرحلة الطعن بالنقض .



## المبحث الأول الحكم التمهيدى فى الدعوى

### (١٠٠) تمهيد :

يقصد بالحكم التمهيدى تحقق الواقع فى الدعوى ، عن طريق التقاط صورة جغرافية للواقع المحسوس ، بغرض انارة الطريق أمام محكمة الموضوع على ضوء أقوال الخصوم المتعارضة (١) ، وتجلية رأى فى المسائل الفنية التى يصعب على القاضى استقصائها بنفسه (٢) .

وتملك محكمة الموضوع تحقيق الواقع فى دعوى التعويض بكافة طرق الاثبات القانونية التى نظمها المشرع فى قانون الاثبات ، وأجاز الاستناد اليها فى الدعوى ، سواء بالأدلة الكتابية أو بشهادة الشهود أو بالقرائن أو بالاقرار والاستجواب أو اليمين الحاسمة أو الخبرة على النحو الذى رأيناه فى الفصل الثالث الخاص باثبات ونفى عناصر المسؤولية .

ونتكلم فى هذا المبحث عن الخطوة الأولى من المرحلة الرابعة وهى الحكم التمهيدى فى دعوى التعويض الحقيقية ١٩٨١/٦٢٥٥ مدنى كلى اسكندرية ، التى حررنا معا صحيفتها فى المبحث الخاص بتحرير صحيفة الدعوى (٣) ، وذلك لنقف على دفاع شركة التأمين المدعى عليها ورددها على ما جاء بصحيفة الدعوى ، ودفاع مالك السيارة الخصم المدخل فى الدعوى ، ونختتم هذا المبحث بالحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى ، ثم التطبيقات العملية الخاصة بدعوى التعويض .

### (١٠١) رد شركة التأمين ( المدعى عليها فى الدعوى )

على صحيفة دعوى التعويض ١٩٨١/٦٢٥٥ :

### (١٠٢) دفاع مالك السيارة الخصم المدخل فى الدعوى :

(١) الدكتور أحمد أبو الوفا « نظرية الأحكام فى قانون المرافعات » ط ٦ س ١٩٨٦ بند

٣٧٥ ص ٥٤٨ .

(٢) نض ١٩٨١/٤/٧ مجموعة أحكام النض ٣٢ - ١ - ١٠٧٣ - ٢٠٠ .

(٣) راجع المبحث الثانى من الفصل الأول البند ٣٦ ص ٧٨ .

## محكمة الاسكندرية الابتدائية

### ( الدائرة ٩ المدنية )

#### مذكرة

يدافع شركة الشرق للتأمين . . . . . ( المدعى عليها )  
ضد أحمد عبد الحميد محمد شعبان . . . . . ( المدعى )  
فى الدعوى ١٩٨١/٦٢٥٥ مدنى كلى اسكندرية - جلسة الأربعاء ١٩٨٣/١٢/٧

#### ( أولا ) الدفاع

ليس من شك فى أن المدعى قد فاته التوفيق فى اقامة دعواه بطلب التعويض عن وفاة زوجته المرحومة / عزيزة محمود عينو ، اذ وفاتها لم تكن نتيجة للحادث الواقع بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠ ، اذ الثابت من الأوراق وظروف الحادث وقيد ووصف الاتهام الموجه الى المتهم ، ومن الحكم الجنائى الذى يتقيد به القاضى المدنى ، أن المجنى عليها قد أصيبت فى الحادث بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، وان الحكم الجنائى صدر بإدانة السائق المتسبب فى اصابه المجنى عليها مورثة المدعى ، وليس فى موتها .

كما ثابت بيقين أن الوفاة حدثت بعد مرور أكثر من سنتين من وقت الحادث ، اذ أنها توفيت بتاريخ ١٩٨٠/٢/٣ ، ولم يقدم المدعى ما يفيد أن الوفاة كانت نتيجة هذا الحادث ، ذلك لأن باب دفاعهم موصد أمامهم ، لانه من غير المعقول أن تكون اصابتها بمجرد اشتباه بكسر فى الساق اليسرى ، هى التى أدت الى وفاتها : ومن ناحية أخرى فان المجنى عليها رحمها الله ، لم تدع مدنيا أثناء نظر الدعوى الجنائية ، كما أنها لم ترفع الدعوى المدنية ، مما يؤكد نزولها عن حقها فى التعويض عن الأضرار الأدبية التى لحقتها من جراء هذا الحادث ، لانه من المؤكد أنه لم يتخلف لديها أى عاهة أو نسبة عجز يكون قد أثبتتها الطبيب الشرعى المختص . لذلك فانه لا يجوز للورثة المطالبة بتلك الأضرار الأدبية التى لحقت مورثتهم نتيجة اصابتها ( وليس موتها ) ، طالما أنها لم تطالب بالتعويض عن تلك الأضرار حال حياتها ، وبالتى استمرت أكثر من عامين بعد وقوع الحادث ، وهذا ما انتهت اليه محكمتنا العليا .

وصفوت القول هو انتفاء رابطة السببية بين الخطأ والضرر، مما يستوجب.  
القضاء برفض الدعوى •

### ( ثانيا ) الطلبات

نلتمس من عدالة المحكمة القضاء برفض الدعوى والزام رافعه:  
بالمصروفات ومقابل المحاماة •

## محكمة الاسكندرية الابتدائية

( الدائرة ٩ مدنى كلى )

### مذكرة

يدفع مجدى محمد ناصف . . . . . ( خصم مدخل فى الدعوى )  
ضد أحمد عبد الحميد محمد شعبان وآخر . . . . . ( مدعى )  
فى الدعوى ١٩٨١/٦٢٥٥ مدنى كلى اسكندرية - جلسة الأربعاء ١٩٨٣/١٢/٧

### ( أولا ) الوقائع

نحيل بشأنها الى ما جاء بعريضة الدعوى الأصلية والدعوى الفرعية  
منعنا من التكرار ، حرصا على وقت عدل المحكمة الموقرة .

### ( ثانيا ) الدفاع

**أولا : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة  
بالنسبة للقصر / أحمد ومنى وهيام المشمولين بولاية المدعى :**

الثابت بعريضة الدعوى الأصلية أن المدعى / أحمد عبد الحميد محمد  
شعبان قد أقامها عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر / أحمد  
ومنى وهيام ، على زعم أنهم أولاد المرحومة / عزيزة محمود عينو .

ولكن بالرجوع الى مادة الوراثة المقدمة ضمن حافظة مستندات المدعى  
بجلسة ١٩٨٢/١١/٢٤ ( المستند ٢ ) ، يتضح منها انحصار ميراث المتوفاة  
فى زوجها المدعى / ويستحق ربع تركتها فرضا ، وفى ابنها البالغ / محمود  
محمد عبد الرحمن ويستحق باقى تركتها تعصيبا ، من غير شريك ولا وارث  
سواهما ، ولم تترك من يستحق وصية واجبة .

وتأسيسا على ذلك تكون الدعوى قد أقيمت من غير ذى صفة بالنسبة  
للأولاد القصر ، الذين ليسوا أولادا للموثة المتوفاة ، حسبما هو ثابت  
بالاعلام الشرعى سالف البيان ، ولا يكون للمدعى حقا مترتبا على ميراثه  
الشرعى من زوجته المتوفاة الا فى حدود ربع التركة ، الأمر الذى نلتمس معه  
الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها . من غير ذى صفة بالنسبة للأولاد  
القصر .

**ثانيا : انعدام رابطة السببية بين الخطأ المنسوب لقائد السيارة  
مرتكبة الحادثة موضوع الدعوى وواقعة الوفاة**

التي تمت بقضاء الله وقدره .  
حيث خلت الأوراق من وجود دليل مادي واحد ،  
ليثبت أن الوفاة كانت نتيجة مباشرة للخطأ المنسوب لقائدة السيارة ،  
أن كان هناك خطأ ، وهو ما لم نسلم به :

المقرر قانوناً أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ  
أو الإصابة الخطأ ، تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ، ومساءلته عنه ،  
طالما كانت تتفق مع السير العادي للأمور ، بمعنى أن يكون الخطأ متصلاً  
بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب ، بحيث لا يتصور وقوع الجرح  
أو القتل بغير قيام هذا الخطأ .

وبالرجوع الى الواقعة موضوع الدعوى الماثلة نجد أن المدعى قد  
استند في دعواه الى واقعة وفاة المجنى عليها ، على سند من القول أنها ألحقت  
به ضرراً أدبياً جسيماً ، بالإضافة الى التعويض الموروث المستحق ، حيث يقدر  
ذلك بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، شارحاً أن الضرر الأدبي يتمثل فيما لحقه من  
حزن وأسى ولوعة لفراق المجنى عليها ، وأن التعويض الموروث يتمثل في أن  
المجنى عليها قد عانت في اللحظات الأخيرة من عمرها من آلام مبرحة ، وأن  
الجاني عجل بوفاتها وحرمها من حق الحياة ؛

فاذا كان ذلك ، وكانت الواقعة موضوع الدعوى الماثلة قد حدثت في  
١٩٧٨/١٠/٣٠ ، حسبما هو ثابت بالمحضر رقم ٢٧٤٥ لسنة ١٩٧٨ جناح  
سيدي جابر ( مستند ٢ من حافظة المدعى المقدمة بجلسة ١٩٨١/١١/٢٥ ) .

وبالرجوع الى التقرير الطبي الذي اطلع عليه محرر المحضر بمناسبة  
انتقاله الى مستشفى زاريمان لسؤال المجنى عليها ، يتضح أنه ورد به  
اشتباه كسر بالساق الأيسر .

وبالرجوع الى الصورة الرسمية من الحكم الصادر في الجئحة ( والمقدم  
بالمستند رقم ٣ من ذات الحافظة ) ، وهو غيابي لم يعلن به المتهم قائد السيارة  
حتى الآن ، يتضح أنه قد جاء بأسبابه ، أن المتهم قد تسبب خطأ في  
إصابة / عزيزة محمود عنيو ، ولم يثبت بالحكم أن المنسوب الى المتهم هو  
قتل خطأ .

وبالرجوع الى الاعلام الشرعى ( المقدم ضمن حافظة مستندات المدعى ) ،  
يتضح أن وفاة المجنى عليها كانت بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٣ ، فتكون رابطة  
السببية منتفية بينها وبين الخطأ المنسوب للمتهم في ١٩٧٨/١٠/٣٠ .  
ولا يرجح بأي منطق أن تكون الفترة الزمنية بين الواقعة المنسوبة لقائد

السيارة ، وبين واقعة الوفاة ، صالحة لأن تكون ركيزة تربط بين الخطأ ورابطة السببية في واقعة الوفاة ، حيث أنه - وكما سبق البيان - أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ ، تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ، بحيث يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب . وفي الواقعة الماثلة لا يتصور وقوع الوفاة بسبب الخطأ المنسوب لقائد السيارة ، والذي تحدد في حينه باصابة اشتباه كسر في الساق اليسرى للمجنى عليها ، وكان ذلك في ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، فلا يجوز للمدعى أن يزعم أن واقعة الوفاة التي تمت في ١٩٨٠/٢/٣ هي سبب مباشر للحادث ، الذي مر عليه عامان ، الأمر الذي نلتمس معه الحكم برفض الدعوى لانتفاء رابطة السببية ، بين الخطأ المنسوب لقائد السيارة وواقعة الوفاة سند الدعوى في دعواه .

**ثالثاً : عدم قبول الدعوى الأصلية المقامة من المدعى**

**ضد المؤمن ( شركة الشرق للتأمين )**

**لعدم توافر الشروط المنصوص عليها بالقانون ١٩٥٥/٦٥٢**

**فيما يتعلق بالاصابة الخطأ المنسوبة لقائد السيارة**

**وليست القتل الخطأ :**

الثابت بعريضة الدعوى أنها أقيمت على سند من المادة ٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، التي تقرر حق المضرور في الرجوع على المؤمن بالدعوى المباشرة ، في شأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات . ذلك أن المشرع رغبة منه في حماية المضرور ، رتب له حقاً مباشراً في مطالبة المؤمن بالتعويض المستحق له في ذمة المؤمن له ، مما يقتضاه أن مسؤولية المؤمن قبل المضرور ، لا تقوم الا اذا تحققت مسؤولية المؤمن له ، بحيث اذا حكم بعدم مسؤولية هذا الأخير ، انتفت بالتالي مسؤولية المؤمن ولا يستطيع المضرور بعد ذلك أن يرجع عليه بالدعوى المباشرة .

وتشترط المادة ٥ من القانون المذكور لالزام شركة التأمين بمبلغ التعويض ، أن يكون محكوم به بحكم قضائي نهائي ، دون اعمال قاعدة نسبية الأحكام ، باعتبار أن شركة التأمين لم تكن ممثلة في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي ، لان التزامها بتغطية مبلغ التعويض ، ليس مصدره حجية الأحكام ، وانما مصدره المادة السالفة .

ومن الشروط المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة السالفة ، أن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة.

مدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات ، اذا وقعت فى جمهورية مصر  
وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون المذكور ، ويكون  
التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ،  
ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه ، وبذلك تكون المادة  
السالفة قد أفصحت عن انه لا يشترط لالزام شركة التأمين ، سوى أن تكون  
السيارة مؤمنا عليها لديها ، وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر بحكم  
قضائى نهائى .

وحيث ان الثابت بالأوراق ، أن الحكم الصادر ضد قائد السيارة فيما  
يتعلق بالاصابة الخطأ - كما جاء بعريضة الدعوى - أنه قضى غيابيا ضد  
قائد السيارة بجلسة ١٩٧٩/٣/٢٥ ٠٠٠ وطبعا لنص المادة ٢٨/٥٢٨ إجراءات  
فانه تسقط العقوبة المحكوم بها فى الجئحة بمضى خمس سنوات ، وبذلك  
يكون الحكم الغيابى هو حكم غير حائز لحجية الأمر المقضى فيه ، ولا يجوز  
أن يكون سندا وأساسا يبرم به حكم أو ينعقد له قضاء بالنسبة لركن  
الخطأ . ولا ينال من ذلك الشهادة المقدمة من المدعى ( بالمستند رقم ١ من  
حافطة مستنداتها بجلسة ١٩٨٢/١١/٢٤ ) ، ذلك أن العبرة بالنص الأمر ،  
الذى لا يجوز مخالفته .

وحيث ان الشهادة المقدمة من المدعى ، قد تم تحريرها فى ١٩٨٢/٩/٦ ،  
وقيدت الدعوى المائلة بجدول المحكمة فى ١٩٨١/١٠/١٩ ، أى قبل  
صيورة الحكم الجنائى نهائيا غير حائز لقوة الأمر المتضى فيه ، فتكون الدعوى  
المباشرة المقامة على شركة التأمين غير مقبولة ، لعدم توافر الشروط المنصوص  
عليها فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ،  
الأمر الذى نلتبس معه الحكم بعدم قبول الدعوى الأصلية .

#### رابعا : اخراج الخصم المدخل فى دعوى التعويض

( المدعى عليه فى الدعوى الفرعية )

لعدم توافر شروط قانون التأمين الاجبارى

عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات :

مؤدى نص المادتين ١٦ و ٣ من القانون رقم ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن  
التأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية عن حوادث السيارات ، والبند الخامس  
فقرة ج من الشروط العامة الملحقه بنموذج وثيقة التأمين الصادر به قرار  
وزارة المالية والاقتصاد ١٩٥٥/١٥٢ الخاص بتنفيذ حكم المادة الثانية  
من القانون المذكور أن لشركة التأمين أن ترجع على مالك السيارة المؤمن  
له ، لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضرور فى حوادث السيارات ،

في حالة ما اذا كان قائد السيارة مرتكبة الحادث قد قادها بموافقة المؤمن .  
بدون رخصة تجيز قيادتها .

وحيث ان الثابت بالمستند رقم ١ المقدم بحافظة الخصم المدخل (المدعى عليه في الدعوى الفرعية ) بجلسة ١٩٨٣/١٢/٧ انه لم يسمح لقائد السيارة بقيادتها الا بعد ان أكد له انه يحمل رخصة قيادة تحت رقم ٥٦ مطروح درجة ثلاثة تنتهى في ١٩٧٨/١٢/٥ ، حيث تحصل منه على اقرار يقر بموجبه انه تسلم السيارة بحالة جيدة وصالحة للعمل منذ ١٩٧٨/١٠/٣ ، وأنه مسئول مسئولية كاملة عما يحدث لها من تلفيات وخلافه .

وقد قرر الخصم المدخل بذلك بمناسبة سؤاله بمحضر جمع الاستدلال ، وقدم الاقرار السالف الذى تأثر عليه بالنظر والارفاق . وهو ما أقر به قائد السيارة نفسه بذات المحضر ، من انه يحمل رخصة تحت رقم ٥٦ أجرة . مطروح درجة ثلاثة ، سارية المفعول حتى ١٩٧٨/١٢/٥ ، وأنه تركها .  
بالسيارة مرتكبة الحادث .

وتأسيسا على ذلك ، فلا يكون لشركة التأمين حق الرجوع على المؤمن له مالك السيارة ، فيما عسى أن يحكم به عليها ، الأمر الذى نلتمس معه الحكم برفض الدعوى الفرعية واخراج المدعى عليه فيها من الدعوى .  
بلا مصاريف .

### ( ثالثا ) الطلبات

أولا : الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة بالنسبة .  
للقصر ، تأسيسا على ما هو ثابت بالاعلام الشرعى الذى لم يرد به أنهم ضمن .  
ورثتها .

ثانيا : الحكم بعدم قبول الدعوى لانعدام رابطة السببية ، بين الخطأ المنسوب الى قائد السيارة ، وواقعة الوفاة التى استند اليها المدعى فى .  
دعواه .

ثالثا : الحكم بعدم قبول الدعوى فيما يتعلق بالتعويض عن الاصابة .  
الخطأ ، لعدم توافر أهم الشروط الواردة بالمادة ١/٥ من القانون ٦٥٢ /  
١٩٥٥ ، وهو عدم صدور حكم نهائى يثبت توافر ركن الخطأ فى حق قائد .  
السيارة .

**وابعا :** الحكم برفض الدعوى واخراج المدعى عليه فيها من الدعوى  
بلا مصاريف ، لعدم توافر شروط اقامتها بالنسبة للشركة المؤمنة ، ولعدم  
ثبوت تصريح مالك السيارة بقيادتها بدون ترخيص ، على النحو الثابت  
بالمستند المقدم بجلسة ١٩٨٣/١٢/٧ .

وفي جميع الأحوال نلتبس الزام المدعى بالمصروفات شاملة أتعاب  
المحاماة (٤) .

---

(٤) قدم مالك السيارة/مجدى محمد ناصف ( الخصم المتدخل فى الدعوى ) مذكرة ثانية  
بدفاعه لجلسة ١٩٨٤/٥/١٦ تمسك فيها بدفاعه السابق ، تم أكد على الطلبين ( ثانيا )  
و ( ثالثا ) بمذكرته الأولى بجلسة ١٩٨٣/١٢/٧ .

## (١٠٣) منطوق الحكم التمهيدى بحالة الدعوى للتحقيق :

### المحكمة

بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٨ أصدرت محكمة الاسكندرية الابتدائية ( الدائرة ٩ مدنى كلى ) حكما تهديدا - قبل الفصل فى الموضوع - بحالة الدعوى للتحقيق ، ليثبت المدعى بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود ، أن السائق / ابراهيم محمد أحمد كيلانى قد تسبب بخطئه فى اصابة المرحومة / عزيزة محمود عينو ، أثناء قيادته السيارة رقم ٧٩٧٩ أجرة اسكندرية بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، وأن هذا الخطأ سبب ضررا نتج عنه وفاة المجنى عليها ، وأن هناك علاقة سببية بين الخطأ والضرر ، ومقدار التعويض الجابر لهذا الضرر . وصرحت للمدعى عليه النفى بذات الطرق . وحددت لبدء التحقيق بجلسة ١٩٨٥/١٢/٧ ، على أن ينتهى خلال سنة شهر من تاريخ بدئه ، وندبت لاجرائه السيد / عضو يسار الدائرة ، وللرئاسة ندب غيره عند الاقتضاء . وأبقت الفصل فى المصاريف . وصرحت للطرفين باعلان شهودهم أو احضارهم بتلك الجلسة ، وعلى قلم كتاب المحكمة اعلان الغائب من الخصوم بمنطوق هذا الحكم (٥) .

### - تطبيقات عملية خاصة بالحكم التمهيدى ودعوى التعويض :

- ١ - الحكم بندب خبير لتحقيق زيادة الاستهلاك فى دعوى تعويض عن زيادة الاستهلاك فى عين مؤجرة لا يعتبر منهيًا للخصومة ولا يجوز استئنافه على حدة :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« متى صدر حكم فى دعوى تعويض عن زيادة الاستهلاك فى عين مؤجرة ، بندب خبير لتحقيق هذا الاستهلاك ، وكان هذا الحكم قد علق قضاءه بمسائلة المستأجر عن هذا التعويض ، على مدى الاستهلاك الذى يثبتته الخبير . فانه لا يعتبر منهيًا للخصومة فى خصوص هذه المسألة ، ومن ثم

---

(٥) تناحس المدعى عن تنفيذ هذا الحكم التمهيدى سواء بأولى جلساته أو بالجلسات التالية ، حتى قررت المحكمة بجلسة ١٩٨٦/٥/٧ اعادة الدعوى للمرافعة .

لا يجوز استثنائه على حدة طبقا للمادة ٣٧٨ مرافعات ( قديم و ٢١٢ جديد ) (٦) .

٢ - عمل الخبير لا يعدو أن يكون عنصرا  
من عناصر الاثبات الواقعية في الدعوى  
يخضع لتقدير محكمة الموضوع .  
لا الزام على الخبير بأداء عمله على وجه محدد  
اذ بحسبه أن يقوم بما ندب له ،  
على النحو الذى يراه محققا للغاية من ندبه :  
وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه  
القصور فى التسبيب ، ذلك أنه أقام قضاءه بتقدير قيمة التعويض ، على  
تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى ... »

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى  
قضاء هذه المحكمة ، أن عمل الخبير لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر  
الاثبات الواقعية فى الدعوى ، يخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لها سلطة  
الأخذ بما انتهى اليه ، اذا رأت فيه ما يقنعها ويتفق وما ارتأت أنه وجه الحق  
فى الدعوى ، ما دام قائما على أسباب لها أصلها فى الأوراق وتؤدى الى  
ما انتهى اليه ، وأن فى أخذها بالتقرير محمولا على أسبابه ، ما يفيد أنها  
لم تجد فى المطاعن الموجهة اليه ما يستحق الرد على استقلال .

لما كان ذلك ، وكان لا الزام فى القانون على الخبير بأدائه عمله على  
وجه محدد ، اذا بحسبه أن يقوم بما ندب له ، على النحو الذى يراه محققا  
لغاية من ندبه ، ما دام عمله خاضعا لتقدير المحكمة ، التى يحق لها الاكتفاء  
بما أجراه ، ما دامت ترى فيه ما يكفى لجلاء وجه الحق فى الدعوى .

وكانت الطاعنة لم تنع على ما استخلصه الحكم المطعون فيه من عمل  
الخبير مخالفته لما يؤدى اليه ، فان النعى عليه بالقصور فى التسبيب يكون  
على غير أساس (٧) .

(٦) نقض ١٩٥٦/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٣٢٥ - ٢ .

(٧) نقض ١٩٨٤/١٢/٢٧ طعن ٥١/١١٤٨ ق - أشار اليه المستشار محمد سعد شعلة

على المرجع السابق ص ٧٠ .



## المبحث الثانى

### الحكم الابتدائى فى الدعوى

#### (١٠٤) تمهيد :

يقصد بالحكم الابتدائى (en premier ressort) الحكم الذى يصدر من محكمة الدرجة الأولى ، ويقبل الاستئناف . متى كانت قيمة الدعوى - فى واقع الأمر وطبقاً للضوابط التى وضعها المشرع - تزيد على انصباب الانتهاى للمحكمة ( المادة ٤٢ مرافعات ) (٨) .

وتكلم فى هذا المبحث عن الخطوة الثانية من المرحلة الرابعة وهى الحكم الابتدائى فى دعوى التعويض الحقيقية ١٩٨١/٦٢٥٥ مدنى كلى اسكندرية ، التى حررنا صحيفتها فى المبحث الخاص بتحرير صحيفة الدعوى (٩) ، وذلك لعرض أسباب ومنطوق الصادر فى الدعوى ، ثم التطبيقات العملية الخاصة بدعوى التعويض .

#### (١٠٥) الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى :

##### المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة .

حيث تخلص واقعة هذه الدعوى فيما أقامه المدعى ضد المدعى عليه بصفته ، بموجب صحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة فى ١٩٨١/١١/٢ ، وأعلنت للمدعى عليه بصفته اعلاناً قانونياً ، طلب فى ختامها الحكم بالزامه بأن يؤدى للمدعى مبلغ عشرة آلاف جنيه والمصروفات والأتعاب ، بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقال شرحاً لدعواه :

أنه بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ أثناء قيادة ابراهيم محمد أحمد كيلانى السيارة رقم ٧٩٧٩ اجرة اسكندرية ، تسبب بخطئه واهماله فى اصابة

(٨) الدكتور أحمد أبو الوفا فى المرجع السابق بند ١٧١ ص ٢٧٠ .

(٩) راجع المبحث الثانى من الفصل الأول البند ٣٦ ص ٧٨ .

السيدة / عزيزة محمود عينو وزوجها المدعى ووالدة القصر المشمولين بولايته .  
وكانت اصابته نتيجة للحادث جسيمة ، وقد أودت الاصابات بحياتها  
فيما بعد . وقدم السائق للمحاكمة الجنائية ، وقيدت ضده اللجنة رقم ٢٧٤٥/  
١٩٧٨ جنح سيدى جابر . وقضى بادانته عما أسند اليه وذلك بجلسة  
١٩٧٩/٣/٢٥ بحبسه ستة شهور مع الشغل . وقد سقط الحكم المذكور  
بمضى المدة فى ١٩٨٢/٣/٢٤ .

وحيث ان سقوط الحكم الجنائى بمضى المدة غير مانع للمدعى من اقامة  
دعواه المدنية ، بطلب التعويض عما لحقه من أضرار . والمستقر فى قضاء  
النقض أنه اذا كان الفعل الذى سبب الضرر ، الذى يستند اليه المضرور  
فى دعواه قبل المؤمن يكون جريمة ، ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها ،  
سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحدا ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن  
الحقوق المدنية عن فعلهم ، فان سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل  
المؤمن ، يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود الى  
السريان الا منذ صدور الحكم الجنائى أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر .  
لان رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعا قانونيا يتعذر معه على  
المضرور مطالبة المؤمن بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ مدنى وقف سريان  
التقادم ، ما دام المانع قائما ( نقض مدنى ١٠٤/٣٥ ق فى ١٩٦٩/٣/٢٧ ) .

وعلى هذا فان المحاكمة الجنائية بالنسبة للمتهم لم تنته بصودر الحكم  
الغيايى فى ١٩٧٩/٣/٢٥ ، وانما انتهت بسقوط الحكم المذكور بمرور ثلاث  
سنوات على تاريخ صدوره فى ١٩٨٢/٢/٢٤ ، ومنذ هذا التاريخ يبدأ حق  
المدعى فى اقامة دعواه المدنية الماثلة بالتعويض ، المستحق عن الأضرار  
المتربة على الفعل غير المشروع للسائق المذكور .

وحيث ان الثابت أن السيارة أداة الحادث ، مؤمن عليها فى تاريخ  
وقوعه ، لدى المدعى عليه بصفته ، ومن ثم يلتزم بقيمة ما يحكم به قضائيا  
من تعويض ، مهما بلغت قيمته ، عملا بنص المادة الخامسة من القانون  
رقم ١٩٥٥/٦٥٢ الخاص بالتأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة  
عن حوادث السيارات .

وحيث ان وفاة المجنى عليها قد إحق بالطالين ضررا أدبيا جسيما ،

بالإضافة الى التعويض الموروث المستحق ، ومن ثم يقدر لذلك مبلغ عشرة آلاف جنية ، يلتزم به المدعى عليه بصفته .

وحيث ان الدعوى تداولت بالجلسات حسب الثابت من محاضر جلساتها ، وفيها تم تصحيح شكل الدعوى بإدخال خصوم جدد فى الدعوى ، ثم توجيه دعوى ضمان فرعية ، وتقديم العديد من المستندات والمذكرات من الطرفين .

وبجلسة ١٩٨٥/١٢/١٨ أصدرت المحكمة - بهيئة سابقة - حكماً قضى بأحالة الدعوى للتحقيق ، ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود ، أن إبراهيم محمد أحمد كيلانى قد تسبب بخطئه فى إصابة المرحومة / عزيزة محمود عينو ، أثناء قيادة السيارة ٠٠٠ الى آخر ما جاء بمنطوق هذا الحكم . وقد قاعس المدعى عن تنفيذ ذلك الحكم انتهميدى ، حيث قررت المحكمة اعادة الدعوى للمرافعة لجلسة ١٩٨٦/٥/٧ ، وبذلك الجلسة قررت المحكمة الزام المدعى بتقديم شهادة رسمية تفيد أسباب وفاة المجنى عليها . وبجلسة ١٩٨٦/١٠/٨ قدم وكيل المدعى صورة من شهادة وفاة المجنى عليها ، ولم يبين فيها سبب الوفاة ، وهى صورة من الشهادات التى تستخرج للوفاة الطبيعية . وتقدم بعد ذلك المدعى عليهم بمذكرات طلبوا فيها رفض الدعوى ، والمحكمة قررت اصدار حكمها بجلسة ١٩٨٨/٣/١٦ ، ومد أجل الحكم لجلسة اليوم .

وحيث انه عن الموضوع ، فانه من المقرر وفقاً لنص المادة ١٦٣ من القانون المدنى « أن كل خطأ سبب ضرراً للغير ، يلزم من ارتكبه بالتعويض » .

ومن هذا يتضح أن التعويض يستحق للمدعى ، طالما ارتكب المدعى عليه خطأ سبب له ضرر ، وأن هناك علاقة سببية بين الخطأ والضرر . وفى تلك الواقعة مع افتراض حصول الخطأ والضرر الذى نتج عنه ( وفاة المجنى عليها ) . فان علاقة السببية كركن من أركان القتل الخطأ ، تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنه ، طالما كانت تتفق مع السير العادى للأمور ، بمعنى أن يكون الخطأ متصلاً بالقتيل اتصال السبب بالمسبب . والبين أن المجنى عليها قد توفيت الى رحمة الله تعالى بتاريخ ١٩٨٠/٢/٣ ، مع فعل وقع عليها بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ بواسطة المدعى عليه . وقد أمهلت المحكمة المدعى عدة آجال ليثبت بالتحقيق أن المدعى عليه ( السائق ) تسبب بخطئه فى احداث وفاة المجنى عليها ، ولكنه قاعس عن تنفيذ ذلك ، وبعد ذلك طلبت المحكمة من المدعى تقديم شهادة وفاة تفيد سبب وفاة المجنى عليها ، وأمهلته عدة آجال . ولكنه تقدم بشهادة وفاة

عمادية لا يبين فيها سبب الوفاة ، رغم التنبيه عليه أكثر من مرة بتقديم شهادة  
مبين فيها سبب الوفاة .

وقد قضت محكمة النقض بأن « استخلاص علاقة السببية بين الخطأ  
والضرر هو من مسائل الواقع ، التي يقدرها قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه  
في ذلك لمحكمة النقض ، الا بالقدر الذي يكون فيه استخلاصه غير سائغ »  
( جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ م نقض م ١٥١٩/٢٥ ) .

ولما كان ذلك كذلك ، وكان المدعى لم يقم باثبات علاقة السببية بين  
الخطأ والضرر ، الأمر الذي يتعين معه رفض الدعوى .

وحيث انه عن المصاريف شاملة أتعاب المحاماة ، فان المحكمة تلزم بها  
المدعى لحزانه الدعوى وفقا لنص المادة ١/١٨٤ مرافعات .

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ، والزام رافعها المصاريف وعشرة جنيهاً  
أتعابات للمحاماة (١٠) .

رئيس المحكمة

- تطبيقات عملية خاصة بالحكم التمهيدى ودعوى التعويض :

(١) تكييف دعوى التعويض :

١ - لمحكمة الموضوع تكييف دعوى التعويض بما تتبينه من وقائعها  
وأن تنزل عليها وصفها الصحيح فى القانون ،  
الا أنها مقيدة بالوقائع والطلبات المطروحة عليها ،  
فلا تملك التغير فى مضمون الطلبات أو استحداث طلبات جديدة  
لم يطرحها عليها الخصوم :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تكييف الدعوى بما تتبينه من  
وقائعها ، وأن تنزل عليها وصفها الصحيح فى القانون ، الا أنها مقيدة فى

---

(١٠) محكمة الاسكندرية الابتدائية بـ الدائرة ٩ مدنى كلى ( فى دعوى التعويض ٦٢٥٥ /

١٩٨١٠ مدنى كلى اسكندرية المرفوعة من /أحمد عبد الحميد محمد شعبان ضد شركة الشرق  
التأمين وآخر ، جلسة ١٩٨٨/٥/٣١ -

ذلك بالوقائع والطلبات المطروحة عليها . فلا تملك التغير في ديمون هذه  
الطلبات أو استحداث طلبات جيدة لم يطرحها عليها الخصوم .

ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الدعوى ، أن  
الجمعية الطاعنة أقامت دعواها بطلب تعويض ما نالها من أضرار ، نتيجة  
ما نسبته إلى المطعون ضدهم من أخطاء في إبرام الصفقة . ولم تقصر دعواها  
على أعضاء مجلس الإدارة ، وإنما وجهتها إلى الباعين ، وإلى أعضاء مجلس  
الرقابة بالجمعية ، طالبة الزامهم جميعاً متضامنين بتعويض ما نالها من ضرر  
على أساس المسؤولية التقصيرية .

فإن الحكم المطعون فيه إذ كيف الدعوى على أنها دعوى بطلان تصرفات  
أعضاء مجلس الإدارة ، استناداً لنص المادة ٦٤ من القانون المدني ،  
وهو طلب لم يطرحه عليه الخصوم ، وقضى بسقوطها على هذا الأساس ،  
يكون قد خرج بالدعوى عن نطاقها المطروح عليه ، وخالف قاعدة أصلية من  
قواعد المرافعات ، توجب على القاضي التقيد في حكمة بتحديد الطلبات المقدمة  
في الدعوى (١١) .

## ٢ - تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض

بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه  
هو من المسائل التي تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة النقض .  
إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية  
هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن تكييف الفعل المؤسس عليه  
طلب التعويض ، بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه ، هو من المسائل التي  
يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، إلا أن  
استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية ، هو مما يدخل في حدود السلطة  
التقديرية لمحكمة الموضوع ، ما دام هذا الاستخلاص سائلاً ومبنيّاً على  
عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى .

وإذا كان الحكم المطعون فيه أحال على أسباب حكم محكمة أول درجة ،  
والتي نفت الخطأ عن المصروع بمقولة أن ارتكابه على سائر الشرفاء تصرفات

**عادي ومألوف** ، اذ أنه ليس من القاطنين بالشقة التي سقطت شرفتها ، وانما يتردد عليها بحكم وظيفته ، فلا يستطيع أن يعلم بأن الشرفة خربة ، وأن المونة التي تتكون منها قد تحللت ، وهي أسباب سائغة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها ، مما يكون معه النعي جدلا موضوعيا لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ، (١٢) .

**٣ - لا يجوز للمحكمة تغيير أساس الدعوى من تلقاء نفسها**  
والا كان حكمها مشوبا بالقصور ومخالفا للقانون ،  
كان يقيم المدعى دعوى التعويض على أساس  
وجود حق ارتفاق بالرى لأرضه على أرض الطاعنين  
الذين قاموا بهدم المسقى مما أتلّف زراعته .  
فتحكم المحكمة بالتعويض على أساس أن للمطعون ضده  
الحق فى انشاء مجرى على أرض الطاعنين :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« الحق فى التعويض لا يترتب الا حيث يكون هناك اخلال بحق  
أو مصلحة مالية للمضرور . فاذا كان الثابت أن المطعون ضده قد أقام دعواه  
على أساس وجود حق ارتفاق بالرى لأرضه على أرض الطاعنين ، وذلك عن  
طريق مسقاة تمر فى أرضهم لدى أطيانه ، فقاموا بهدم هذه المسقى .  
مما ترتب عليه تلف زراعته ، وهو ما طالب بالتعويض عنه فى الدعوى .

وكان الطاعنون قد أنكروا على المطعون ضده حق الارتفاق الذى ادعاه ،  
فانه يتعين على محكمة الموضوع التحقق من وجود حق الارتفاق ، الذى ادعى  
المطعون ضده الاخلال به ، حتى يحق له طلب التعويض .

**فاذا اقامت المحكمة قضاءها على ما ذهب اليه فى الحكم المطعون فيه ،**  
**من أن للمطعون ضده الحق فى انشاء مجرى على أرض الطاعنين ، طبقا للمادة ٣٣**  
**من القانون المدنى الملغى ، والمادة التاسعة من لائحة الترع والجسور ،**  
**والمادة ٩٧٠ من القانون المدنى ، والمادة ١٦ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣**  
**فى شأن الرى والصرف ، وذلك رغم اختلاف هذا الحق عن حق الارتفاق ،**  
**الذى جعله المدعى أساسا لطلب التعويض ، وذلك من حيث طبيعتهما**  
**ومصدرهما وكيفية كسبهما ، فانها بذلك تكون قد غيرت أساس الدعوى من**  
**تلقاء نفسها ، وبذلك صار حكمها مشوبا بالقصور ومخالفا للقانون ، (١٣) .**

(١٢) نقض ١٩٨٠/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٢ - ١٩٧٨ - ٣٦٧ .

(١٣) نقض ١٩٦٥/١١/١١ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٣ - ١٠٤٣ - ١٦٢ .

٤ - تقدير التعويض يكون على أساس  
ما تعهد به المفاوض الأصلي ،  
لا على أساس ما تعهد به المفاوض البديل :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اتفاق صاحب عمل مع مفاوض على حفر مصارف ، وتحديد الأمتار  
المكعبة التي تحفر ، سحب رب العمل العملية ، واعطائها لمفاوض آخر ، تعهد  
يتنفيذها على أساس عدد أقل من الأمتار المكعبة . عدم جواز تحديد التعويض  
المستحق للمفاوض الأول ، على أساس الأمتار التي تعهد المفاوض الثاني بحفرها ،  
بل على ما تعهد به هو » (١٤) .

(٢) القواعد العامة في التعويض :

١ - الأصل هو التعويض العيني  
ولا يصار الى عوضه ( أى التعويض النقدي )  
الا اذا استحال التعويض عينا  
القضاء للمدعى بقيمة الأرض  
دون اعتبار باستعداد المدعى عليه برد الأرض  
ودون نفي استحالة الرد أو جدية الاستعداد  
يكون قد خالف القانون :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« التعويض العيني عن الفعل الضار هو الأصل ، ولا يصار الى عوضه  
نأى التعويض النقدي ، الا اذا استحال التعويض عينا . فاذا رفع المضرور  
دعواه مطالبا بتعويض نقدي ، وعرض المدعى عليه التعويض عينا - كرد الشيء -  
المغتصب - وجب قبول ما عرضه ، بل لا تكون المحكمة متجاوزة بسلطتها ،  
اذا هي أعملت موجب هذا العرض ، ولو لم يطلب المدعى ذلك ، أو أصر على  
ما يطلبه من تعويض نقدي .

وعلى ذلك اذا استولت جهة الادارة على عقار ، دون اتخاذ اجراءات نزع  
الملكية للمنافع العامة ، فقاضاها المالك مطالبا بقيمة العقار ، وأبدت الادارة  
لأثناء سير الدعوى استعدادها أن ترد الأرض المغتصبة ، وقضت المحكمة

للمدعى بقيمة الأرض ، دون أن تعتبر باستعداد المدعى عليه للرد ، ودون أن تنفى استحالة الرد أو جدية الاستعداد له ، فإن حكمها يكون قد خالف القانون ، (١٥) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مؤدى نص المادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٥ من القانون المدنى ، أن الأصل هو تنفيذ الالتزام عينيا ، ولا يصر الى عوضه - وهو التنفيذ بطريق التعريض - إلا اذا استحال التنفيذ العيني : وعود المدين عن تنفيذ التزامه الوارد بالعقد ، يعد في حد ذاته خطأ موجب للمسئولية » (١٦) .

## ٢ - الأصل هو التنفيذ العيني

العدول عنه الى التعويض النقدي

هو رخصة لقاضى الموضوع

كلما رأى فى التنفيذ العيني ارهاقا للمدين ،

على ألا يلحق ذلك بالدائن ضررا جسيما :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« جرى قضاء محكمة النقض فى ظل القانون المدنى السابق ، على أن التنفيذ العيني للالتزام هو الأصل ، والعدول عنه الى التعويض النقدي ، هو رخصة لقاضى الموضوع الأخذ بها كلما رأى فى التنفيذ العيني ارهاقا للمدين ، وعلى ألا يلحق ذلك بالدائن ضررا جسيما . »

ومتى كانت محكمة الموضوع قد رأت أن قيمة الاصلاحات التى اجراها الطاعن - المستأجر - فى العين المؤجرة لا تتناسب مع الأجرة التى يدفعها للمطعون ضده - المؤجر - إذ أنها توازى أجرة العين المؤجرة ، لمدة تقرب من ثمانى سنوات ، وانتهت الى قسمتها بينهما ، فلا تشريب عليها ، ولا يقدح فى ذلك ايرادها فى - أشياءها - تقريرات قانونية خاطئة ، طالما أنها انتهت فى حكمها الى تطبيق صحيح القانون ، (١٧) .

(١٥) نقض ١٢/١٤/١٩٤٨ ، مجموعة القواعد القانونية ١ - ٢٥٩ - ٢ .

(١٦) نقض ١٢/٢٠/١٩٨٧ طعن ٥٣/٢٦٠ ق ٤ .

نقض ١٠/٥/١٩٧٧ ، مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ١١٥٨ - ١٩٩ .

نقض ٢٠/٦/١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٢ - ٧٠٣ - ٣١٨ .

(١٧) نقض ٢/١٢/١٩٨١ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ٢ - ٢٢٠١ - ٤٠٠ .

نقض ٤/٦/١٩٨١ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ٢ - ١٧٢١ - ٣٠٨ .

نقض ١٤/٤/١٩٥٥ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٢٥٩ - ٤ .

٣. - لا يحق للمستأنفة أن تطلب من أول الأمر الحكم لها بقيمة المنقولات المطلوب استردادها أن تثبت ضياعها أو تعذر الحصول عليها :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« متى كان الحكم المطعون فيه ، قد قرر « ان من حق المستأنفة استرداد منقولاتها . فلها أن تستردها وأن تطالب بقيمتها اذا لم توجد . ولكنها لم تفعل هذا ، بل طالبت من أول الأمر الحكم لها بقيمتها ، دون أن تثبت ضياعها أو تعذر الحصول عليها . مع أنه كان ينبغي ان تطلب الحكم لها بتسليمها اليها عينا . فاذا تعذر ذلك ، حق لها المطالبة بقيمتها ، وهذا لا يمنعها من المطالبة من جديد بهذه المنقولات عينا اذا شاءت » .

فان هذا الذي قرره الحكم لا عيب فيه ، ذلك بأن ما جاء بصحيفة دعوى الطاعنة ، من تكليفها المطعون عليه بتسليمها هذه المنقولات ، لا يعدو أن يكون انذارا منها له بذلك . ثم يقترن بطب اخكم بتسليمها عينا « (١٨) » .

٤ - اكتفاء الحكم ببيان وصف ما بيع من البضاعة المحجوزة

بأن ما بيع هو جزء كبير مما حجز عليه

دون أن يحقق مقدار ما بيع

وما لحق الممول من خسائر من جراء هذا البيع

وقضائه بتعويض عن غلق المحل مدة أزيد من المطلوب

دون اثبات أن الغلق كان نتيجة مباشرة للحجز

فان الحكم يكون قاصر البيان ويتعين نقضه :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كان الممول قد طلب الحكم له بالتعويض ، عن خطأ مصلحة الضرائب في ربط ضريبة الأرباح الاستثنائية عليه ، وفيما تم بناء على ذلك من اجراءات الحجز على بضاعته وبيعها ، وغلق محله وضياع رأس ماله واسمه وشهرته ، بسبب تلك الاجراءات .

وكان الحكم قد قدر التعويض تقديرا جزافيا ، واكتفى ببيان وصف

ما بيع من البضاعة المحجوز عليها ، وبالقول بأن ما بيع هو جزء كبير مما حجز

عليه ، دون أن يحقق مقدار ما يبيع ، وما لحق المول من خسائر من جراء هذا البيع ، كما قضى بعد ذلك للممول بتعويض عن غلق المحل ، مقدرا بقيمة الأرباح التي ضاعت عليه عن سنوات أزيد مما طلبه ، دون أن يثبت أن هذا الإغلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الحجز ، فإن الحكم يكون قد جاء قاصر البيان ويتعين نقضه ، (١٩) .

#### ٥ - عدم جواز الجمع بين تعويضين يتضمن أحدهما الآخر :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان المطالبة بتعويض مقابل أجرة رى الأطيان محل الدعوى ، عن مدة معينة ، تتنافى بطبيعتها في المطالبة بتعويض مقابل أجرة هذه الأطيان ، عن نفس المدة ، لعدم زراعتها بسبب حرمانها من الرى .

ذلك أن هذا المقابل هو تعويض كامل عن الحرمان من الانتفاع بزراعة الأطيان ، فالجمع بين التعويضين غير جائز ، (٢٠) .

#### ٦ - تنفيذ بعض الأعمال والتخلف عن تنفيذ البعض الآخر يكون تقصيرا جزئيا . يبيح للقاضي خفض التعويض المتفق عليه الى الحد الذى يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقى :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كان الثابت من وقائع النزاع أن المدين - البائع - قد نفذ بعض الأعمال التى التزم بها ، وتخلف عن توريد باقى الأقطان المتفق عليها للمشتري ، فإن تقصيره فى هذا الشأن ، يكون تقصيرا جزئيا ، يبيح للقاضي - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يخفض التعويض المتفق عليه ، الى الحد الذى يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقى الذى لحق الدائن ، مما يدخل تقديره فى سلطان محكمة الموضوع ، (٢١) .

#### ٧ - اذا قدم طالب التعويض دليلا على أحد عناصر الضرر ورأى القاضي اطراح هذا الدليل

(١٩) نقض ١٩٥٧/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٢٣٥ - ٢ .

(٢٠) نقض ١٩٥٢/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٢٦٣ - ٢٤ .

(٢١) نقض ١٩٦٢/١٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض ١٣ - ٣ - ١٢٣٨ - ١٩٥٠ .

وتقدير التعويض على خلافه ،  
يتعين عليه أن يبين سبب عدم الأخذ به  
والا كان حكمه مشوباً بالقصور :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« انه وان كان تقدير التعويض عن الضرر ، هو مما يستقل به قاضي الموضوع ، الا انه اذا قدم له طالب التعويض دليلاً مقبولاً على أحد عناصر الضرر ، الذي يطالب بالتعويض عنه ، ورأى القاضي اطراح هذا الدليل ، وتقرير التعويض على خلافه ، فانه يتعين عليه أن يبين سبب عدم أخذه به ، والا كان حكمه مشوباً بالقصور » (٢٢) .

٨ - عدم استطاعة المحكمة الوصول بالتعويض  
الى ما يجعله مساوياً للضرر الحقيقي ،  
فانه يكتفى في تقديره بمبلغ رمزي مناسب :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة في تقدير التعويض ، مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع ، ما دام لا يوجد نص في القانون ، يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه .

واذ كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه ، أنه ما دامت المحكمة لم تستطع أن تصل بالتعويض الى ما يجعله مساوياً للضرر الحقيقي ، الذي أصاب المطعون ضده ، فانها تكتفى في تقديره بمبلغ رمزي مناسب ، وكان قصد المحكمة من ذلك واضحاً ، فان الحكم لا يكون مشوباً بالتناقض ولا مخالفة فيه للقانون » (٢٣) .

(٣) التعويض عن الضرر الأدبي :

١ - التعويض عن الضرر الأدبي يقتصر على الضرر  
ولا ينتقل للغير الا اذا تحدد بمقتضى  
اتفاق بين المضرور والمسئول  
او مطالبته به فعلاً أمام القضاء :

(٢٢) نقض ١٩٦٩/٤/٢٤ مجموعة أحكام النقض ٢٠ - ٢ - ٦٧٦ - ١٠٩ .

(٢٣) نقض ١٩٧٢/٤/٨ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ٢ - ٦٧ - ١٠٥ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد نص المادة ٢٢٢ من القانون المدني ، أن الحق في التعويض عن الضرر الأدبي مقصور على المضرور نفسه ، فلا ينتقل الى غيره الا أن يكون هناك اتفاق بين المضرور والمسبب له ، بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره ، أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلا أمام القضاء مطالباً بالتعويض » (٢٤)

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« التعويض عن الضرر الأدبي - عملاً بنص المادة ٢٢٢/١ من القانون المدني - لا ينتقل الى الغير ، الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء . فاذا كانت الطالبة لم تدع وجود اتفاق على تحديد هذا التعويض ، كما أن مورثها لم يطالب به أمام القضاء قبل وفاته ، فإنه لا ينتقل الى ورثته ، ومن ثم لا يجوز لهم المطالبة به » (٢٥)

## ٢ - تعويض الضرر الأدبي الذي يصيب ذوى المتوفى

لا يجوز الحكم به الا للأزواج والأقارب

حتى الدرجة الثانية لما يصيبهم من جراء موت المصاب :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الضرر الأدبي الذي يلحق بالزوج والأقارب هو ضرر شخصي مباقر قصد الشارع - وفقاً لنص المادة ٢٢٢/٢ مدني - الحق في التعويض عنه على الزوج والأقارب الى الدرجة الثانية ، لما يصيبهم من جراء موت المصاب » (٢٦)

## ٣ - الشرف لا يقوم بمال

واهانة الشرف لا تزول

والضرر الذي يحل بالمضرور يحل عن التعويض بالمال ،

(٢٤) نقض ١٩٨١/٤/١ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ١٠٢٣ - ١٨٩

- نقض ١٩٧٥/١١/٤ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ٢ - ١٣٥٩ - ٢٥٩

(٢٥) نقض ١٩٧٧/١٢/٢٢ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ٢ - ١١٣ - ٣٣

(٢٦) نقض ١٩٦٦/٣/٢٢ مجموعة أحكام النقض ١٧ - ٢ - ٦٣٦ - ٨٨

- نقض ١٩٧٥/١١/٤ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ٢ - ١٣٥٩ - ٢٥٩

- نقض ١٩٨١/٤/١ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ١٠٢٣ - ١٨٩

والمبلغ الذى يقضى به مهما كانت قيمته  
يظل رمزياً .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« لما كانت المادة ١٧ من القانون المدنى تنص على أنه « يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق بالمضرور ، طبقاً لأحكام المادتين ٢٢١ و٢٢٢ » مراعيًا فى ذلك الظروف الملائمة . . . »

وكانت المادة ٢٢١ منه تنص على أنه « إذا لم يكن التعويض مقدراً فى العقد أو بنص القانون ، فالقاضى هو الذى يقدره » ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما لحقه من كسب . . . »

كما تنص المادة ٢٢٢ منه على أنه « يشمل التعويض الضرر الأدبى أيضاً » .

وكان البين من هذه النصوص أن الأصل فى المساءلة المدنية ، أن التعويض عمومًا يقدر بمقدار الضرر المباشر الذى أحدثه الخطأ ، ويستوى فى ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى ، على أن يراعى القاضى فى تقدير التعويض الظروف الملائمة للمضرور — دون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبى — أن يكون مواسياً للمضرور ويكفل رد اعتباره ، وهو ما يتوافر بما يراه القاضى مناسباً فى هذا الصدد ، تبعاً لواقع الحال والظروف الملائمة ، وذلك دون غلو فى التقدير والإسراف ، ولو كان هذا التقدير ضئيلاً ، ما دام يرمز إلى الغاية منه ويحقق النتيجة المستهدفة به والآنفه البيان . . .

وإذا كان من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة فى تقدير التعويض ، مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع ، ما دام لا يوجد نص فى القانون يلزمه باتباع معايير معينة فى خصوصه ، وكان تقدير قيمة التعويض يستند فى تأييد تقدير محكمة الدرجة الأولى لمبلغ التعويض ، إلى أن الشرف لا يقوم بمال ، وأن أهانة الشرف لا تزول ، وأن مبلغ التعويض الذى يقضى به ، يعتبر رمزياً فان مفاد ذلك ، أن الحكم المطعون فيه وضع فى اعتباره ما نال الطاعن من ضرر يجعل عن التعويض بمال ، وأن حسابه وفقاً لما تقضى به المادة ١٧٠ من القانون المدنى ، ليس بالأمر اليسير ، فان كان لا مناص من تقديره بما يرمز إليه به ، فان المبلغ الذى يقضى به مهما كانت قيمته يظل رمزياً . . . وكان هذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه صحيحاً وسائغاً ، ويتفق

مع طبيعة التعويض عن الضرر الأدبي المطالب به ، وكن لا يعيب الحكم ما أورده بأسبابه من « ان اقرار القضاء بالحق في طلب التعويض يكفي لمحو الضرر الأدبي ، اذ أن هذا التقرير وأيا كان وجه الراى فيه ، لا يعدو أن يكون خطأ في الأسباب القانونية للحكم ، بما لا يعيبه أو ينال من سلامته ، طالما أنه لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهت اليها » .

لما كان ما تقدم ، فإن النعى يضحى في حقيقته منازعة في حق محكمة الموضوع في تقدير التعويض ، بما لا يجوز طرحه أمام محكمة النقض « (٢٧) » .

#### ٤ - تعويض الضرر الأدبي

بنشر الحكم في الصحف على نفقة المحكوم عليه

من سلطة قاضي الموضوع :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« تعويض الضرر الأدبي ، بنشر الحكم في الصحف على نفقة المحكوم عليه ، من سلطة قاضي الدعوى التقديرية والمطلقة ، بما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه » (٢٨) .

#### ٥ - رفع المورث دعوى التعويض عن الضرر الأدبي

الذي لحقه بوفاة ابنته

ثم وفاته أثناء سير الدعوى

انتقال الحق الى الورثة والقضاء بالتعويض للتركة

ثم اقتسامه بين الورثة حسب انصبتهم الشرعية

لا يكون مخالفا للقانون :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد

« اذا كان الثابت أن مورث المطعون عليها ، عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها ، قد أقام الدعوى يطالب بحقه في التعويض ، عن الضرر الأدبي الذي لحقه بوفاة ابنته ، ثم توفي أثناء سير الدعوى ، فإن هذا الحق ينتقل الى ورثته » .

(٢٧) نقض ١٩٨٥/١/٨ طعن ١٣٦٨/٥٠ ق .

(٢٨) نقض ١٩٦٧/٣/١٥ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ١ - ٦٣٦ - ١٠٠ .

واذ استأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المطعون عليها ، التي انتصبت خصما عن باقى الورثة ، طالبة الحكم للتركة بكل حقها . وقضى الحكم المطعون فيه بالتعويض للتركة ، على أن يقسم بين الورثة حسب أنصبتهم الشرعية ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ، (٢٩) .

#### (٤) التعويض الاجمالى عن الضرر المادى والأدبى :

- ١ - يجوز لمحكمة الموضوع أن تقضى بتعويض اجمالى عن جميع الأضرار التى حاقّت بالمضور . بشرط بيان عناصر الضرر ومناقشة كل عنصر على حدة ، وبيان احقية او عدم احقية طالب التعويض فيه :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد

« لئن كان يجوز لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقضى بتعويض اجمالى ، عن جميع الأضرار التى حاقّت بالمضور . الا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر ، الذى قضت من أجله بهذا التعويض ، وأن تناقش كل عنصر منها على حدة ، وتبين أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته ، (٣٠) .

- ٢ - لا يعيب الحكم تقدير التعويض جملة عن الضررين المادى والأدبى بغير تخصيص اذ ليس هذا التخصيص بلازم قانونا :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« المقرر أنه لا يعيب الحكم ، أن يقدر التعويض عن الضرر المادى والأدبى جملة بغير تخصيص لمقدار كل منهما ، اذ ليس هذا التخصيص بلازم قانونا ، (٣١) .

---

(٢٩) نقض ١٦٧٥/١١/٤ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ٢ - ١٣٥٩ - ٢٥٩ .

(٣٠) نقض ١٩٨٥/٣/٢١ طعن ٥١/٢٠٦٨ ق .

- نقض ١٩٤٩/٢/٣ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٢٦١ - ٢٢ .

- نقض ١٩٥١/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٢٦١ - ٢٣ .

- نقض ١٩٧٠/١١/٢٦ مجموعة أحكام النقض ٢١ - ٣ - ١١٨٩ - ١٩٤ .

- نقض ١٩٨٣/٣/٨ مجموعة أحكام النقض ٣٤ - ١ - ٦٥٢ - ١٣٧ .

(٣١) نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ طعن ٥٠/١٦٠٩ ق .

- نقض ١٩٥٩/١٢/٣ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٢٢٨ - ١٥ .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لكافة العناصر المكونة للضرر قانونا ، والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض ، ثم انتهى إلى تقدير ما يستحقه اطاعن من تعويض عن الضررين المادى والأدبى ، فلا يعيبه ادماجهما معا ، وتقدير التعويض عنهما جملة » (٣٢) :

#### (٥) تكملة التعويض :

١ - الحكم بالتعويض المؤقت متى حاز قوة الأمر المقضى يحيط بالمسئولية التقصيرية في مختلف عناصرها ، ويرسئ دين التعويض في أصله وحجته ،

وتستقر به المساءلة وتتأكد المديونية ايجابا وسلبا :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الحكم بالتعويض المؤقت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى حاز قوة الأمر المقضى ، وإن لم يحدد الضرر في مذاره ، أو التعويض في مقداره ، يحيط بالمسئولية التقصيرية في مختلف عناصرها ، ويرسئ دين التعويض في أصله ومبناه ، مما تقوم بين الخصوم حجته .

اذ بها تستقر المساءلة وتتأكد المديونية ايجابا وسلبا . ولا يسوغ في صحيح النظر أن يقصر الدين الذى أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزا له ودلالة عليه ، بل يمتد إلى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره ، ولو بدعوى لاحقة ، يرفعها المضرور بذات الدين استكمالاً له وتعيينا لمقداره . فهي بهذه المثابة فرع لأصل ، حاز قوة الأمر المقضى ، فبات عنوانا للحقيقة » (٣٣) .

٢ - المطالبة بتعويض مؤقت أمام محكمة الجنج مع حفظ الحق في المطالبة بالتعويض الكادل لا يمنع من المطالبة بتكملة التعويض :

(٣٢) نقض ١٩٧٦/١١/٢٧ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ٢ - ١٦٧٨ - ٣٠٩٠ .

(٣٣) نقض ١٩٨٤/٤/٢٩ طعن ٥٠/٥٢٨ ق .

- نقض ١٩٤٢/٣/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٢٦٤ - ٣٨ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذ دخل شخص مدعيا بحق مدني أمام محكمة الجنج ، طالبا أن يقضى له بمبلغ معين ، بصفة تعويض مؤقت ، عن الضرر الذي أصابه بفعل شخص آخر ، مع حفظ الحق له في المطالبة بالتعويض الكامل ، من المستول عنه بقضية على جده ، وقضى له بالتعويض المؤقت ، فذلك لا يمتنع من المطالبة بتكملة التعويض ، بعد أن تبين له مدى الأضرار ، التي لحقت به من الفعل الذي يتطلب التعويض بسببه » (٣٤) .

٣ - المطالبة - أمام محكمة الجنج - بتعويض كامل  
يمنع من المطالبة بتعويض آخر أمام المحكمة المدنية ،  
إلا إذا أثبت أن ضررا طارئا قد لحقه بعد الحكم الجنائي :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كانت محكمة الجنج قد قضت بالتعويض للمدعي بالحق المدني ، على أنه تعويض كامل عن الضرر الذي لحقه ، فليس له أن يطالب بتعويض آخر أمام المحكمة المدنية ، سواء كان قد طلب التعويض باعتبار أنه تعويض مؤقت أو باعتبار أنه تعويض كامل ، إلا اذا أثبت أن ضررا طارئا قد لحقه بعد الحكم الجنائي .

واذن فمتى كان الواقع أنه هو أن المدعي بالحق المدني ، قد طلت من محكمة الجنج ، الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيها تعويضا مؤقتا . فقررت هذه المحكمة بعد التثبت من مدى الضرر الذي أصابه ، أن التعويض المطاوب مبالغ فيه . وأن كل ما يستحقه عن هذا الضرر ، الذي استقر نهائيا هو مبلغ ٥١ جنيها . ولما رفع دعواه أمام المحكمة المدنية ، فطالبها بتكملة التعويض ، ولم يثبت أن ضررا طارئا قد لحقه بعد الحكم الجنائي ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، لا يكون قد خالف القانون » (٣٥) .

٤ - يشترط للحكم بالتعويض التكميلي بالإضافة للفوائد أمرين  
أولهما حدوث ضرر استثنائي غير مألوف ،

(٣٤) نقض ١٩٣٤/٦/٧ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٢٦٤ - ٣٧ .  
(٣٥) نقض ١٩٥٥/١١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٢٦٤ - ٤٠ .

### وثانيهما سوء نية المدين بتعمده عدم الوفاء بالتزامه :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد نص المادة ٢٣١ من القانون المدني ، أنه يشترط للحكم بالتعويض التكميلي بالإضافة الى الفوائد ، أن يقيم الدائن الدليل على توفر أمرين : أولهما : حدوث ضرر استثنائي به ، لا يكون هو الضرر المألوف الذي ينجم عادة عن مجرد التأخير في وفاء المدين بالتزامه . وثانيهما : سوء نية المدين ، بأن يكون قد تعمد عدم الوفاء بالتزامه ، وهو عالم بما يحدثه ذلك لدائنيه من الضرر » .

واذ كان الثابت أن الطاعنين لم يقدموا لمحكمة الموضوع ، الدليل على قيام هذين الأمرين ، كما لم يطلبوا سلوك طريق معين لاثبات توافرها ، فإن الحكم المطعون فيه ، اذ لم يقض لهما بالتعويض التكملي ، يكون صحيحاً في القانون ، (٣٦) .

### (٦) استحقاق الفوائد عن التعويض :

١ - مفاد المادة ٢٦ مدني والأعمال التحضيرية أن الفوائد تسرى من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ المعلومة المقدار وقت رفع الدعوى . المقصود بكونها معلومة المقدار أن يكون تحديد مقدارها قائماً على أسس ثابتة ، ولا يكون للقاضي سلطة واسعة في تقديرها . تعويض نزع الملكية للقاضي سلطة واسعة في تقديره ، تحديد المالك ما يطلبه بصحيفة الدعوى لا يجعله معلوم المقدار وإنما يصدق عليه هذا الوصف بعد الحكم النهائي :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، والأعمال التحضيرية لهذه المادة ، أن لا تسرى الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية ، الا على المبالغ التي تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى » .

**والمقصود بكون محل الالتزام معلوم المقدار ، أن يكون تحديد مقداره**

**قائما على أسس ثابتة ، لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير .**

ولما كان ما يستحقه المالك مقابل نزع ملكيته للمنفعة العامة ، يعتبر تعويضا عما ناله من الضرر ، بسبب حرمانه من ملكه جبرا عنه للمنفعة العامة . وهذا التعويض هو مما يكون للقاضي سلطة واسعة في تقديره ، فان تحديد المالك ما يطلبه في صحيفة دعواه ، لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذى يقصده القانون ، وانما يصدق عليه هذا الوصف بصدور الحكم النهائى فى الدعوى ، (٣٧) .

- ٢ - شرط سريان فوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية .  
ألا يكون التعويض خاضعا فى تحديده لمطلق تقدير القضاء .  
التزام شركات التأمين بالتعويض على أساس القيمة المؤمن بها .  
قضاء الحكم المطعون فيه بالفوائد من تاريخ الحكم  
استنادا الى أن التعويض  
غير خال من النزاع وغير محدد المقدار  
خطا فى تطبيق القانون :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« المقصود بكون المبلغ محل الالتزام معلوم المقدار وقت الطلب ، كشرط لسريان فوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية ، وفقا لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، هو ألا يكون المبلغ المطالب به ، تعويضا خاضعا فى تحديده لمطلق تقدير القضاء .

أما حيث يكون التعويض مستندا الى أسس ثابتة باتفاق الطرفين ، بحيث لا يكون للقضاء سلطة رجة فى التقدير ، فانه يكون معلوم المقدار وقت الطلب ، ولو نازع المدين فى مقداره . اذ ليس من شأن منازعة المدين اطلاق يد القضاء فى التقدير ، بل تظل سلطته التقديرية محدودة النطاق ، ومقصورة على حسم النزاع فى حدود الأسس المتفق عليها .

واذ كان عقد التأمين الذى استند اليه الطرفان ، قد تضمن التزام شركات التأمين بالتعويض ، على أساس القيمة المؤمن بها ، أو الأسعار الرسمية أو السوقية بجهة التصدير - اذا لم تكن هناك تسعيرة رسمية - أيهما أقل . وكان الحكمان الابتدائى والمطعون فيه قد التزما هذه الأسس ، كما التزمها

الحخير المنتدب في تقدير التعويض ، فقدره على أساس أقل الأسعار السوقية .  
فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بسريان الفوائد التأخرية من تاريخ الحكم ،  
استنادا الى أن التعويض المطالب به غير خال من النزاع مقدما ، وغير محدد  
المقدار ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، (٣٨) .

٣ - اذا كان المبلغ المطالب بالفوائد عنه تعويض اتفاقي  
يستحق عن التأخير في تسليم أية كمية من الأقطان ،  
دون تحديد سعر الفائدة أو مبدأ سريانها .  
القضاء بالفائدة القانونية عن هذا المبلغ بسعر ٤٪  
من تاريخ المطالبة القضائية هو اعمال للمادة ٢٢٦ مدني ،  
غير مخالف للقانون أو خارج عن نصوص العقد :  
وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كان المبلغ المطالب بالفوائد عنه ، هو تعويض اتفاقي ، نص في  
العقد على استحقاقه عند تأخير البائع ، في تسليم أية كمية من الأقطان المبيعة ،  
دون أن يحدد الاتفاق سعرا معيناً للفائدة عنه ، أو مبدأ لسريانها .

فان الحكم المطعون فيه ، اذ قضى بالفائدة القانونية عن هذا المبلغ  
بسعر ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية ، يكون قد أعمل نص المادة ٢٢٦ من  
القانون المدني ، ولم يخالف القانون أو يخرج عن نصوص العقد » (٣٩) .

٤ - القضاء في مادة تجارية بالزام انطاعة  
بالتعويض وفائده القانونية بواقع ٥٪ ،  
وتأييد هذا الحكم استئنافيا وعدم الطعن عليه بالنقض  
يمنع من المنازعة في تجارية المعاملة وسعر الفائدة :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« تحدد المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، سعر الفائدة القانونية في  
المسائل التجارية بواقع ٥٪ . واذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ،  
أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، قضى في مادة تجارية بالزام

(٣٨) نقض ١٩٧٦/٦/١٤ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ١٣٥٢ - ٢٥٧ .

- نقض ١٩٨١/١٢/٨ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ٢ - ٢٢٤٦ - ٤٠٩ .

(٣٩) نقض ١٩٦٢/١٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض ١٣ - ٤ - ١٢٤٦ - ١٩٦ .

الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده ، جزءاً من التعويض الذى يطلب به ، وفائدته القانونية بواقع ٥٪ وقد تأيد هذا الحكم استثنائياً ، وارتضته الطاعنة ، ولم تطعن فيه بطريق النقض .

فإن القضاء المشار اليه يكون قد حاز حجية بين الطرفين ، تمنع الطاعنة من المنازعة فى تجارية العاملة وسعر الفائدة المقررة عنها ، وذلك عند نظر المطالبة ببقى التعويض ، (٤٠) .

٥ . جواز القضاء بقيمة البضاعة التالفة .  
وما فات من ربح البضاعة بمبلغ معين ،  
يجوز جريانه مجرى الفوائد القانونية .  
القضاء بالفوائد التعويضية لا يصح النعى عليه .  
بأنه يتضمن القضاء بما لم يطلبه الخصوم .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذا استأجر شخص محلاً ، وكان مشروطاً عليه فى عقد الإيجار ، عدم التنازل عن اجارته لأحد ، أو التأجير من الباطن الا بإذن المؤجر ، وأشرك المستأجر شخصاً آخر معه فى التجارة ، وأودعا بضاعتها فى المحل ، ثم تهدم وتلفت البضاعة بفعل المالك وإهماله .

فانه يجوز القضاء لهما بقيمة التعويض المستحق عنها ، كما يجوز للمحكمة أن تقدر ما فاتهما من ربح فى البضاعة التالفة بمبلغ معين تقدره ، وتضيفه الى ما استقر عندها أنه هو الواجب الزام المؤجر به من التعويض . ويجوز لها أيضاً فى تقديره أن تجريه مجرى الفوائد القانونية ، اذ هذه مسألة شكل لا أهمية لها . وقضاؤها بهذه الفوائد التعويضية فى هذه الصورة لا يصح النعى عليه ، بأنه قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، (٤١) .

٦ - التعويض عن نزع الملكية  
لا يعتبر معلوم المقدار وقت طلبه ،  
مهما كان تحديد المالك له فى صحيفة دعواه  
ولا يستحق فوائد عنه الا بصدور الحكم النهائى :

(٤٠) نقض ١٦/٤/١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٢ - ١١٨ - ٢٠٧ .

(٤١) نقض ٢٤/١/١٩٣٥ مجموعة القواعد الثانوية ١ - ٢٦١ - ٢٤ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« طلب التعويض عن نزع الملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعتبر معلوم المقدار وقت الطلب ، بالمعنى الذى عنته المادة ٢٢٦ من القانون المدنى . اذ المقصود فى حكم هذه المادة ، أن يكون محل الالتزام معلوم المقدار ، وأن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة ، لا يكون معها للقضاء سلطة فى التقدير .

ولما كان ما يستحقه المالك مقابل نزع الملكية للمنفعة العامة ، يعتبر تعويضا له عن حرمانه من ملكيته جبرا عنه للمنفعة العامة ، وهو ما يكون للقاضى سلطة واسعة فى تقديره ، فلا يكون معلوم المقدار وقت طلبه ، مهما كان تحديد المالك له فى صحيفة دعواه ، ولا يصدق عليه هذا الوصف ، الا بصدر الحكم النهائى فى الدعوى .

ولا يغير من ذلك قيام الطاعنين - الجهة نازعة الملكية - بتقدير تعويض عن الأرض المنزوع ملكيتها ، وعرضه على المطعون عليهم - المالكين - ذلك أنهم لم يقبلوه ، ورفعوا الدعوى بطلب الحكم لهم بالتعويض الذى حددوه ، مما يجعل تقدير التعويض مؤجلا ، الى حين الفصل فى النزاع نهائيا ، ومن ثم فلا تستحق الفوائد من التعويض الا من تاريخ الحكم النهائى « (٤٥) » .

#### ٧ - المطالبة بمبالغ من النقود كتعويض

وهى معلومة المقدار وقت الطلب

ولم يجادل الطاعنون فى قدرها وقيمتها

الفوائد التأخرية تستحق من المطالبة الرسمية حتى السداد :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذ كان المطعون عليهم يطالبون الطاعنين بمبالغ من النقود ، التى أدتها اليهم ادارة الأشغال العسكرية ، تعويضا عن اتلاف الثمار ، وهى معلومة المقدار وقت الطلب ، ولا يجادل الطاعنون فى قدرها وقيمتها . ومن ثم فان الفوائد التأخرية تستحق من وقت المطالبة الرسمية وحتى السداد ، عملا بالمادة ٢٢٦ من القانون المدنى « (٤٣) » .

(٤٢) نقض ١٩٧٦/٦/٢٢ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ١٣٨٧ - ٢٦٤ .

- نقض ١٩٧٩/٤/١٦ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٢ - ١١٨ - ٢٠٧ .

(٤٣) نقض ١٩٨١/١٢/٨ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ٢ - ٢٢٤٦ - ٤٠٩ .

(٧) وقت تقدير التعويض :

١ - العبرة في تقدير قيمة الضرر  
هي بقيمته وقت الحكم بالتعويض ،  
وليست بقيمته وقت وقوعه :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« العبرة في تقدير قيمة الضرر ، هي بقيمته وقت الحكم بالتعويض . »  
وليست بقيمته وقت وقوعه .

اذ يلتزم المستول عن الخطأ بجبر الضرر كاملاً ، ولا يكون التعويض  
كافياً لجبره ، اذا لم يراع في تقديره قيمة الضرر وقت الحكم ، ما لم يكن  
المضرور قد أصلح الضرر بمال من عنده ، فلا يكون له عندئذ أن يرجع بغير  
ما دفعه فعلاً ، مهما تغيرت الأسعار وقت الحكم ، (٤٤) .

٢ - القضاء في النزاع الخاص بملكية الأرض المتزوعة  
انعدام سبب حبس التعويض الذي قدره الخبير  
القضاء بالفوائد من تاريخ التكاليف الرسمية لا خطأ فيه :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كان عمل الخبير الذي ندب لتقدير التعويض عن الأرض المتزوعة  
ملكيتها ، قد أصبح نهائياً ، وكان قد قضى في النزاع الخاص بملكيتها هذه  
الأرض ، فلا يقوم من القانون سبب حبس التعويض الذي قدره الخبير ،  
وبالتالي استحقاق الفوائد عنه قد أصبح حال الأداء . »

فاذا كان الحكم قد قضى بعد ذلك بالفوائد من تاريخ التكاليف الرسمية  
فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، (٤٦) .

٣ - تقدير ثمن العقار بقيمته وقت الاستيلاء  
دون قيمته وقت رفع الدعوى غير صحيح في القانون ،  
لأن النصب لا ينقل الملكية للغاصب  
ويظل صاحب العقار محتفظاً بملكيته .  
فاذا اختار المطالبة بالتعويض فيكون تقديره بالقيمة  
وقت النصب أو تفاقم الضرر بعد ذلك الى تاريخ الحكم .

(٤٤) نقض ١٩٨٦/١٢/٢٣ طعن ٥٦/٤٢٨ ق .

(٤٦) نقض ١٩٥٧/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٥٦٧ - ٤ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كانت الحكومة قد استولت على عقار نجبرا عن صاحبه ، بدون اتباع اجراءات قانون نزع الملكية رقم ٥، لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ (٧٤) ، ورفع صاحب العقار دعوى ، يطالب بقيمته وقت رفع الدعوى . فان الحكم بتقدير ثمن هذا العقار بقيمته وقت الاستيلاء دون وقت رفع الدعوى ، يكون غير صحيح . »

ذلك أن استيلاء الحكومة على العقار ، جبرا عن صاحبه ، دون اتخاذ الاجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية ، يعتبر بمثابة غصب ، يستوجب مسئوليتها عن التعويض ، وليس من شأنه أن ينقل بذاته ملكية العقار للغاصب - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ويستتبع هذا النظر أن صاحب العقار يظل محتفظا بملكيته رغم هذا الاستيلاء ، ويكون له الحق في استرداد هذه الملكية الى أن يصدر مرسوم بنزع ملكية العقار المذكور أو يستحيل رده اليه ، اذا اختار هو المطالبة بالتعويض عنه .

وفي الحالتين الأخيرتين يكون شأن المالك عند مطالبته بالتعويض ، شأن المضرور من أي عمل غير مشروع ، له أن يطالب بتعويض الضرر ، سواء في ذلك ما كان قائما وقت الغصب أو تفاقم من ضرر بعد ذلك الى تاريخ الحكم « (٤٨) » .

٤ - تخصيص الدولة العقار للمنفعة العامة بالفعل  
استحقاق ذوي الشأن تعويض يعادل قيمة العقار  
وقت نزع الملكية أو وقت تخصيصها فعلا .  
إيداع النموذج الخاص بالأرض مكتب الشهر العقاري وتسجيله .  
يفيد انتقال الحيازة منذ اتخاذ هذا الاجراء  
وهو المعول عليه في تقدير التعويض :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن تخصيص الدولة للعقار ، والمملوك لأحد الأفراد للمنفعة العامة بالفعل ، دون اتباع الاجراءات التي رسمها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة

(٤٧) القانون الحالي ١٩٥٤/٥٧٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين .

(٤٨) نقض ١٤/١١/١٩٥٧ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٢٣٧ - ١٠ .

العامّة ، وذلك باستيلائها عليه ، وثقل ، حيازته اليها وايجازته في المالك العام ، يتفق في غايته مع نزاع الملكية ، باتخاذ اجراءاته القانونية ، ومن ثم يستحق ذوى الشأن جميع ما يربيه ذلك القانون من حقوق ، بما في ذلك الحق في تعويض يعادل قيمة العقار وقت نزاع الملكية ، أو وقت تخصيصها ، فعلا لهذا الغرض .

وكانت أرض النزاع لم تتخذ بشأنها اجراءات نزاع الملكية ، على نحو ما يقرره القانون سنالف الذكر ، لسقوط القرار الوزاري المقرر للمنفعة العامة بالنسبة لها ، على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول ، وكان النموذج الخاص بأرض النزاع قد أودع مكتب الشهر العقاري في ١٩٧٨/٢/٢١ ، وسجل برقم ٢٧٢٢ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤ ، بما يفيد انتقال حيازتها اليها منذ اتخاذ هذا الاجراء ، وان لم تكن قد نفذت مشروعها فيها بعد ، فإن هذا التاريخ هو المعول عليه في تقدير التعويض المستحق للمطعون ضده حسب الحالة التي كانت عليها الأرض وقتها .

واذ خالف الحكم المطعون فيه بهذا النظر ، وجرى في قضائه على أن تقدير التعويض ، يكون وقت رفع الدعوى التي لم تودع صحيفتها الا في ١٩٧٩/١٠/١٨ ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ، (٤٩) .

#### (٨) العملة التي يقدر بها التعويض :

عدم اتفاق المتعاقدين على نوع التعويض أو بمقداره  
عند اخلال أحدهما بالتزاماته المترتبة على العقد  
تقدير الحكم فبلغ التعويض بالعملة المصرية  
لا بالدولار الأمريكي الذي اتفق على الوفاء  
بالثمن على أساسه ،  
لا يكون قد خالف القانون :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« يقدر التعويض بقدر الضرر والنوع ، الذي تراه محكمة الموضوع مناسباً لجبره ، طالما أنه لم يرد بالقانون أو بالاتفاق نص ، يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه . »

فاذا كان موضوع الدعوى هو المطالبة بتعويض عن فسخ العقد ، وكان المتعاقدان لم يتفقا على نوع التعويض أو مقداره ، عند اخلال أحدهما بالتزاماته المترتبة على العقد ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قدر مبلغ التعويض بالعملة المصرية ، لا بالدولار الأمريكى الذى اتفق على الوفاء بالثمن على أساسه ، لا يكون قد خالف القانون « (٥٠) » .

(٩) حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية عند بحث التعويض :

القضاء برفض التعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية  
لانتفاء المسؤولية التقصيرية

مانع من المطالبة بتعويض على ذات الأساس أمام المحكمة المدنية  
لأن هذا الحكم هو حكم قطعى حسم الخصومة فى الموضوع :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« الحكم برفض طلب التعويض المؤقت فى الادعاء المدنى أمام المحكمة الجنائية ، تأسيسا على عدم توافر شروط المسؤولية التقصيرية ، يحوز حجية تمتنع معها المطالبة بأى تعويض آخر على ذات الأساس ، لأن هذا الحكم هو حكم قطعى حسم الخصومة فى الموضوع » .

ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه ، أن الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها ، ادعت مدنيا أمام محكمة الجناح بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيها قبل المطعون عليها ، لأن المطعون عليه الثانى وهو تابع للمطعون عليه الأول ، تسبب خطأ فى قتل مورثها . وقضت محكمة الجناح ببراءته ورفض الادعاء المدنى ، بعد أن بحثت عناصر الدعوى من خطأ وضرر وعلاقة سببية . ولم تستأنف الطاعنة الثانية هذا الحكم ، وصار نهائيا بالنسبة لها . فانه يحوز حجية فى هذا الخصوص ، ولا يجوز لها إقامة دعوى جديدة بالتعويض على ذات الأساس .

ولما كانت الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها ، قد أقامت الدعوى الحالية ، بطلب الزام المطعون عليهما متضامنين ، بأن يدفعها لها مبلغ ١٠٠٠٠ جنية ، تعويضا عن قتل مورثها خطأ ، وأقام المطعون عليه الأول دعوى ضمان ضد المطعون عليه الثانى ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالغاء

الحكم المستأنف ، وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الادعاء المدني أمام محكمة الجنح ، فانه لا يكون قد خالف القانون ، وبالتالي يكون في محله الحكم برفض الاستئناف المرفوع من الطاعنين بتعديل مبلغ التعويض المقضى به «(٥١)» .

#### (١٠) سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض :

١ - تقدير التعويض يعد من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع متى بين العناصر المكونة له :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« تقدير التعويض يعد من المسائل الواقعية ، التي يستقل بها قاضي الموضوع ، متى بين العناصر المكونة له »(٥٢) .

« تعويض الضرر يشمل ما لحق المضرور من خسارة ، وما فاته من كسب ، بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية لحطأ المستول ، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية ، اذا لم يكن في الاستطاعة توقيه ببذل جهد معقول »(٥٣) .

« ان تقدير التعويض هو من مسائل الواقع ، التي يستقل بها قاضي الموضوع ، الا أن مناط ذلك أن يكون هذا التقدير قائما على أساس سائغ ، ومردودا الى عناصره الثابتة بالأوراق ، ومبرراته التي يتوازن بها أساس التعويض ، مع العلة من فرضه ، بحيث يبدو متكافأ مع الضرر غير زائد عليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه التزم هذا النظر ، وذلك بالنسبة لتقدير قيمة التعويض الأدبي المقضى به ، لكل من المطعون ضدهما الأول والثانية ، فإن النعي عليه بالمبالغة في التقدير في هذا الشق من الحكم يكون على غير أساس »(٥٤) .

---

(٥١) نقض ١٩٧٧/٦/٢٨ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ١٥٢٤ - ٢٦٥ .

(٥٢) نقض ١٩٦٨/٥/٢١ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٢ - ٩٦٧ - ١٤٤ .

(٥٣) نقض ١٩٦٦/١١/٨ مجموعة أحكام النقض ١٧ - ٣ - ١٦٢٩ - ٢٣٠ .

(٥٤) نقض ١٩٨٤/١١/٢٧ طعن ٥٤/١١١١ ق .

- نقض ١٩٥٦/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٢٣٨ - ١٨ .

- نقض ١٩٥٨/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٢٢٨ - ٢١ .

- نقض ١٩٥٨/١١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٢٣٨ - ٢٢ .

- نقض ١٩٥٩/٦/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٢٢٨ - ٢٢ .

٢ - تقدير التعويض حال عدم وجود نص ملزم  
... باتباع معايير معينة في خصوصه  
من سلطة قاضي الموضوع.

استهداء الحكم بفئات الايجار السنوى  
لا يصح النعى عليه بأنه لم يكن من أوراق الدعوى  
ولم يتمسك به أحد من الخصوم :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان تقدير التعويض متى قامت أسبابه ، ولم يكن في القانون نص  
ملزم باتباع معايير معينة في خصوصه ، هو من سلطة قاضي الموضوع .  
فاذا كان الحكم في تقديره التعويض الذي قضى به للمؤجر على مستأجر  
استمر في وضع يده على الأرض المؤجرة دون رضا المؤجر ، قد استهدى  
بفئات الايجار السنوية ، المقررة بقانون معلوم لكافة الناس لنشره في الجريدة  
الرسمية ، وبالعالم العام بارتفاع أجور الأطنان للحالة الاقتصادية ، السائدة  
في السنوات المعاصرة واللاحقة لعقد المستأجر ، وبقبول المستأجر لفئة الايجار  
بواقع كذا جنيها للفدان ، اذا ما استمر وضع يده على العين برضاء المؤجر .  
فلا يصح أن ينعى عليه ، أنه أخل بحق المستأجر في الدفاع ، اذ اعتبر  
ضمن ما اعتبر به في تقدير التعويض ، بفئات الايجار السنوى الواردة بذلك  
المرسوم بقانون ، الذي لم يكن بين أوراق الدعوى ، ولم يتمسك به أحد من  
الخصوم » (٥٥) .

- 
- نقض ١٩٦٣/٤/٢٤ مجموعة أحكام النقض ١٤ - ٢ - ٥٦٥ - ٨١ .
  - نقض ١٩٧٣/٦/١٤ مجموعة أحكام النقض ٢٤ - ٢ - ٩١٩ - ١٦٠ .
  - نقض ١٩٧٤/٢/٢١ مجموعة أحكام النقض ٢٥ - ٣٨١ - ٦٤ .
  - نقض ١٩٧٧/٢/٢١ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ٥٠٠ - ٩٥ .
  - نقض ١٩٨٤/٣/٢٢ طعن ١٣٦٢/٤٩ ق .
  - نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ طعن ١٦٠٩/٥٠ ق .
  - نقض ١٩٨٥/٦/٢ طعن ١٦٨٢/٥٢ ق .
  - نقض ١٩٨٧/٤/٥ طعن ٨١٤/٥٢ ق .
  - نقض ١٩٨٧/١٢/٣١ طعن ١٠٦٣/٥٤ ق .

- (٥٥) نقض ١٩٤٩/٢/١٥ مجموعة الأواعد القانونية ١ - ٢٦٢ - ٢٩ .
- نقض ١٩٦٥/٤/٢٩ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٢ - ٥٢٧ - ٨٦ .
- نقض ١٩٦٧/٢/١٦ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ١ - ٣٧٣ - ٥٧ .
- نقض ١٩٦٧/١٢/٢٨ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ٤ - ١٩٠٣ - ٢٩٣ .
- نقض ١٩٦٨/٣/٢٨ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ١ - ٦٥٥ - ٩٦ .
- نقض ١٩٧٥/٣/١٢ مجموعة أحكام النقض ٢٦ - ١ - ٥٦٨ - ١١٥ .
- (٥٦) حذف لأسباب فنية .

## المبحث الثالث

### الحكم الاستثنائي في الدعوى

#### (١٠٧) تمهيد :

يقصد بالحكم الاستثنائي عرض موضوع النزاع ، الذي فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى ( المحكمة الابتدائية ) على محكمة الدرجة الثانية ( محكمة الاستئناف ) للفصل في موضوع الدعوى من جديد ، عند عدم وجود موانع قانونية تحول دون الاستئناف ، كأن تكون قيمة الدعوى داخلة في حدود النصاب الانتهائي لمحكمة الدرجة الأولى ، أو غير ذلك من الأحوال .

ويلاحظ أنه من الخطأ الفني الجسيم استئناف الحكم الصادر في دعوى التعويض لمجرد طلب زيادة المبلغ المحكوم به . ولكن يجب أن تتضمن صحيفة الاستئناف الأسباب المبررة لطلب الزيادة حتى لا يعتبر طلبا جديدا غير جائز استئنافه على النحو الذي سوف نراه . فهذه الأسباب قد تكون في منتهى الدقة والشفافية في بعض الأحيان . فالتعويض عن موت الطفل الوحيد للأسرة في حادث سيارة ، يختلف عنه في حالة وجود خمسة أطفال آخرين . والتعويض عن موت الطفل الوحيد للأسرة مع عدم إمكان انجاب الأم لكبر السن أو لمرض أو لعملية جراحية ، يختلف عنه في حالة إمكان الانجاب . ففي كل هذه الصور يختلف تقدير محكمة الاستئناف لطلب الزيادة بين صورة وأخرى .

وكلامنا عن الحكم الاستثنائي في دعوى التعويض يشمل الآتي :  
- إجراءات رفع الاستئناف ، من حيث المحكمة المختصة بنظر الاستئناف ، ورسوم الاستئناف ، وميعاد الاستئناف .

- نموذج صحيفة الاستئناف ، وسوف نورد هنا صحيفة الاستئناف المرفوعة من المحكوم ضده في الدعوى ١٩٨١/٦٢٥٥ قطنى كلى اسكندرية .  
- الحكم الاستثنائي ، ويشمل بمراقعات الخصوم ، ثم بعض التطبيقات العملية الخاصة بدعوى التعويض .

## (١٠٨) المحكمة المختصة بنظر الاستئناف :

تنص المادة ٢٢٣ مرافعات على أنه :

« تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف ، وفقا لأحكام المواد من ٣٦ الى ٤١ ، ولا تحتسب في هذا التقدير الطلبات غير المتنازع عليها ، ولا المبالغ المعروضة عرضا فعليا » .

وتنص المادة ١/٤٢ مرافعات على أنه :

« تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتداءيا في الدعاوى المدنية والتجارية ، التي لا تتجاوز قيمتها خمسمائة جنيه . ويكون حكمها انتهايا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسين جنيها » .

وتنص المادة ٤٧ مرافعات على أنه :

« (١) تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتداءيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية ، التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ، ويكون حكمها انتهايا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسمائة جنيه » .

(٢) وتختص كذلك بالحكم في قضايا الاستئناف ، الذي يرفع اليها عن الأحكام الصادرة ابتداءيا من محكمة المواد الجزئية أو من قاضي الأمور المستعجلة .

(٣) كما تختص بالحكم في الطلبات الوقتية أو المستعجلة وسائر الطلبات العارضة . وكذلك في الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها » .

ويبين من هذه المواد أن المحكمة المختصة بنظر الاستئناف في دعوى التعويض تتحدد على النحو الآتي :

١ - تختص المحكمة الابتدائية ( منعقدة بهيئة استئنافية ) بنظر الاستئناف ، اذا كان الحكم في دعوى التعويض صادرا من المحكمة الجزئية ، وكانت قيمة الدعوى تتجاوز حدود النصاب الانتهايي للقاضي الجزئي ، وهو ٥٠٠ جنيها ( المادة ٤٢ مرافعات ) .

٢ - تختص محكمة الاستئناف العالي بنظر الاستئناف ، اذا كان الحكم في دعوى التعويض صادرا من المحكمة الابتدائية ، وكانت قيمة الدعوى تتجاوز حدود النصاب الانتهايي للمحكمة ، وهو ٥٠٠ جنيه ( المادة ١/٤٧

مرافعات المعدلة بالقانون ١٩٨٠/٩١ .

### (١٠٩) رسوم الاستئناف :

تنص المادة ١/١ من القانون ١٩٤٤/٩٠ بالرسوم القضائية في المواد المدنية على أنه :

« يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب الفئات الآتية :

- ٢٪ لغاية ٢٥٠ جنيها .
- ٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيها .
- ٤٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيها حتى ٤٠٠٠ جنيها .
- ٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيها .

وتنص المادة ٣ من ذات القانون على أنه :

« (١) يفرض على استئناف الأحكام ، الصادرة في الدعاوى معلومة القيمة ، رسم نسبي ، على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى ، ويراعى في تقدير الرسوم القيمة المرفوع بها الاستئناف .

(٢) . . . . .

(٣) ويخفض الرسم الى النصف في جميع الدعاوى ، اذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية . فاذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى ، استكمل الرسم المستحق عنه .

(٤) ويسوى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي ، باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق ، الذي رفع عنه الاستئناف .

وتنص المادة ٩ من ذات القانون على أنه :

« لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيها . فاذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك ، سوى الرسم على أساس ما حكم به . »

وتنص المادة ٢١ من ذات القانون على أنه :

« في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيها ، يسوى الرسم على أساس ألف جنيها في حالة الغاء الحكم أو تعديله ، ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ ، فيسوى الرسم على أساس ما حكم به . »

وتنص المادة ١ مكررا من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أنه :

« يفرض رسم خاص أمام المحاكم ومجلس الدولة »، يعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة في جميع الأحوال ، ويكون له حكمها . ويؤول حصيلته الى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ، (٥٧) .

ويبين من هذه المواد أن رسوم الاستئناف تحدد على النحو الآتي :

- ١ - إذا كانت دعوى التعويض معلومة القيمة ، مثل طلب الحكم بمبلغ معين يفرض رسم نسبي حسب الفئات الآتية :
  - ٢٪ لغاية ٢٥٠ جنيها .
  - ٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيه .
  - ٤٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ حتى ٤٠٠٠ جنيه .
  - ٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيه ، .

٢ - لا تحصل الرسوم النسبية مقدما الا على ما هو مستحق على الألف جنيه الأولى ؛ اذا كان الرسم الذي يستحقه قلم الكتاب يزيد على الألف جنيه . ثم اذا حكم في دعوى التعويض بأكثر من ذلك ، سوى الرسم على أساس ما حكم به ، ومعنى ذلك أن الرسم النسبي الذي يجب سداداه عند رفع الاستئناف لا يتجاوز مبلغ ثلاثين جنيها ( أي ٣٪ من مبلغ ال ١٠٠٠ ج = ٣٠ ج ) (٥٨) .

٣ - في جميع الأحوال يفرض رسم خاص بصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ، يعادل ٥٠٪ من الرسوم القضائية الأصلية المقررة على المنتهين دعوى التعويض .

٤ - يسوى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي ، باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق المرفوع عنه الاستئناف .

وقضى بأن « الرسم النسبي للاستئناف يسوى عند تأييد الحكم الابتدائي ، وعلى مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، باعتبار الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف ، مما يكون معه المناط في تقدير الرسم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو للحق موضوع الاستئناف ، الذي قضى به للمستأنف

(٥٧) - مضافة بالقانون ١٩٨٥/٧ الجريدة الرسمية العدد ٢٠ تابع في ١٦/٥/١٩٨٥ .

(٥٨) - نقض ١٩٧٧/٢/٣ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ٣٧٠ - ٧٢ .

أو تأييد القضاء به للمستأنف عليه . ولا مراء في أن ما يحكم به ابتدائيا للمستأنف لا يكون محلا لاستئنافه ، وما لا يكون محلا للاستئناف لا يكون محلا للرسم ، (٥٩) .

## (١١٠) : ميعاد الاستئناف :

تنص المادة ٢٢٧ مرافعات على أنه :

« (١) ميعاد الاستئناف أربعون يوما ، ما لم ينص القانون على غير ذلك .

(٢) ويكون الميعاد خمسة عشر يوما في المواد المستعجلة ، أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم .

(٣) ويكون ميعاد الاستئناف ستين يوما بالنسبة للنائب العام أو من يقوم مقامه ، .

ويبين من هذه المادة أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى التعويض أربعون يوما . وهذا الميعاد هو من المواعيد الناقصة ، بمعنى أنه ينتهى بانقضاء اليوم الأخير منه ( المادة ٢/١٥ مرافعات ) . ولذلك يجب رفع الاستئناف خلالها ، والا كان غير مقبول ( المادة ١١٥ مرافعات ) .

ويضاف الى ميعاد استئناف دعوى التعويض ، ميعاد مسافة (٦٠) ، بين موطن المستأنف ومقر المحكمة الاستئنافية ( المادة ١٦ مرافعات ) .

والأصل أن يبدأ ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى التعويض يوم صدوره ، عملا بالقاعدة العامة في قانون المرافعات ، الا اذا كان المحكوم ضده قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لتنظر الدعوى ، ولم يقدم مذكرة بدفاعه ، فلا يبدأ ميعاد استئنافه الا من تاريخ اعلانه بالحكم ( المادة ٢١٣ مرافعات ) .

والمقرر قانونا أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى التعويض متعلق بالنظام العام (٦١) .

- 
- (٥٩) نقض ١٩٧٨/١١/٢٢ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ٢ - ١٧٢٩ - ٣٣٣ .
  - نقض ١٩٧٢/١٢/١٤ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ٣ - ١٣٨٧ - ٣١٦ .
  - نقض ١٩٦٧/٥/٢٣ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ٣ - ١٠٧٣ - ١٥٩ .
  - (٦٠) نقض ١٩٨٠/٢/١٩ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ١ - ٥٤٨ - ١٠٧ .
  - (٦١) نقض ١٩٦٧/٢/١٤ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ١ - ٣٣٩ - ٥٣ .

واذا صادف آخر يوم من ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى التعويض عطلة رسمية ، امتد ميعاد الاستئناف الى أول يوم عمل بعد العطلة  
( المادة ١٨ مرافعات ) .

(١١١) تحرير صحيفة الاستئناف ٤٤/٣٩٤ ق اسكندرية :

(١١٢) مذكرة بدفاع شركة الشرق للتأمين  
( المستأنف ضدها الأولى ) :

(١١٣) مذكرة بدفاع مالك السيارة ( المستأنف ضده الثالث ) :

(١١٤) الحكم الاستئنافى الصادر فى الدعوى :

### صحيفة الاستئناف

الحكم الصادر فى الدعوى ١٩٨١/٦٢٥٥ مدنى كلى الاسكندرية

انه فى يوم . . . . . الموافق / / ١٩٨

بناء على طلب ورثة / عزيزة محمود عينو وهم : أحمد عبد الحميد  
محمد شعبان المقيم بغيطة العنب قسم كرموز ، ومحلة المختار مكتب الأستاذ  
السيد الصغير المحامى ٣ شارع السلامونى كرموز اسكندرية .

أنا . . . . . محضر محكمة . . . . . الجزئية قد انتقلت الى  
حيث اقامة :

١ - السيد/ الممثل القانونى لشركة الشرق للتأمين ، يعلن ٩ شارع  
صلاح سالم قسم العطارين بالاسكندرية ، مخاطبا مع . . . . .

٢ - السيد/ ابراهيم محمد أحمد كيلانى ، مقيم ٢٥ شارع الكامل  
فلمنج قسم الرمل بالاسكندرية ، مخاطبا مع . . . . .

٣ - السيد/ مجدى محمد ناصف ، مقيم ٢١ شارع شمبليون شقة ٣٣  
الأzarطة قسم باب شرقى بالاسكندرية ، مخاطبا مع . . . . .

### واعلنتهم بالآتى :

بموجب هذه الصحيفة يستأنف الطالب الحكم الصادر من محكمة  
اسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٦٢٥٥ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى بجلسة  
١٩٨٨/٥/٣١ ، المرفوعة منه ، والقاضى برفض الدعوى ، وألزم المدعى  
بالمصاريف وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

### الموضوع

بصحيفة مودعة قلم كتاب محكمة اسكندرية الابتدائية بتاريخ  
١٩٨١/١١/٢ ، وأعلنت قانونا للمعلن اليهم ، أقام الطالب الدعوى رقم ٦٢٥٥  
لسنة ١٩٨١ مدنى كلى ، بطلب الحكم بالزام المعلن اليهم بأن يؤدوا للمدعى  
مبلغ عشرة آلاف جنيه ، تعويضا موروثا عن الأضرار التى لحقت ، من جراء  
اصابة مورثة المدعى زوجته المرحومة/عزيزة محمود عينو بتاريخ  
١٩٧٨/١٠/٣٠ ، والتى ظلت متأثرة بجراحها نتيجة للاصابات التى أصابتها

نتيجة للحادث الى أن وافتها المنية بسبب هذه الاصابات ، وكان ذلك بسبب حادث السيارة رقم ٧٩٧٩ أجرة اسبندرية ، قيادة المعلن اليه الثانى/ابراهيم محمد أحمد كيلانى .

وقد تحرر عن ذلك المخضر رقم ٢٧٤٥ لسنة ١٩٧٨ جنح سيدى جابر ، والقاضى بادانة المتهم عما أسند اليه بحكم جنائى نهائى وبات .

ولما كان الطالب قد أصيب بأضرار موروثة جسيمة ، نتيجة للاصابات التى أصابت المجنى عليها ، والذي يقدره بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، فانه يلزم المعلن اليه الأول بصفته بأدائه ، بصفته المؤمن لديه على السيارة المتسببة فى الحادث وقت وقوعه .

وحيث انه بجللسة ١٩٨٨/٥/٣١ أصدرت محكمة أول درجة حكمها المبين منطوقه بصدر هذه الصحيفة . ولما كان هذا الحكم قد جاء على غير سند من الواقع والقانون ، فان الطالب يبادر الى الطعن بالاستئناف عليه للأسباب الآتية :

### اسباب الاستئناف

أولاً : خطأ حكم محكمة أول درجة قانوناً مما يتعين القضاء بإلغائه ، حيث ان الثابت من محضر التحقيقات والتقرير الطبى المرفق بالأوراق ، أن الاصابات التى لحقت المجنى عليها ، ما هى الا نتيجة للحادث الذى وقع من السيارة المتسببة فى الحادث . وهى عبارة عن كسر بالحوض وكسر الضلع الأيسر وكدمات بالوجه وبالعين اليسرى . وقد ظلت المجنى عليها تعاني من هذه الاصابات التى أصابتها بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، الى أن توفيت متأثرة بهذه الاصابات والأمراض بتاريخ ١٩٨٠/٢/٣ ، أى أنها ظلت تعاني من هذه الجروح والآلام أكثر من ثلاث سنوات ، تكبد فيها المدعى مصاريف العلاج والتردد على الأطباء طوال هذه الفترة ، الا أن القدر كان أسرع من كل هذا العلاج ، وتوفيت المجنى عليها متأثرة بجراحها .

ثانياً : أنه كان يتعين على محكمة أول درجة - عندما انتهت الى أن التقارير الطبية قاصرة جميعها عن وصف اصابات المجنى عليها وبيان سببها وصلتها بالوفاة ، وكذلك شهادة الوفاة المقدمة ، نوما اذا كانت وفاة موروثة المدعى التى حدثت هى نتيجة للحادث الحاصل بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ - حالة أوراق الدعوى الى مصلحة الطب الشرعى ، لبيان ما اذا كانت وفاة موروثة المستأنف هى نتيجة للحادث .

ومن المستقر فقها وقضاء أنه اذا تسببت وفاة المجنى عليه عن فعل مضار ، وقع من الغير ، لا يد وأن يسبق الموت ولو بأحظة مهما قصرت ، وفي هذه اللحظة يكون المجنى عليه ما زال أهلا لكسب الحقوق ، ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذى لحقه . وحسبما يتطور اليه هذا الضرر ويتفاقم . ومتى ثبت له هذا الحق من قبل وفاته ، فان ورثته يتلقون عنه هذا الحق فى تركته ، ويحق لهم بالتالى مطالبة المسئول عن الضرر المادى الذى أصابه ، لا عن الجروح والآلام التى أحدثتها ، وانما عن الموت وازهاق الروح التى أدت اليه هذه الجروح ، باعتبارها من مضاعفاتها ( نقض ١٣/١/١٩٦٦ ) .

وان كان الموت حقا على كل انسان ، الا أن التعجيل به لو حدث بفعل فاعل ، فانه يلحق بالمجنى عليه ضرر ايما ضرر ، اذ يترتب عليه فوق الآلام التى تصاحبه حرمان المجنى عليه من الحياة ، وهى أغلى ما يملكه الانسان ، باعتبارها مصدر لطاقاته وملكاته وتفكيره .

فلهذه الأسباب وللأسباب الأخرى التى سيبيدها المستأنف . . .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ، قد انتقلت الى محل اقامة المعلن اليهم ، وأعلنتهم بأصل هذه الصحيفة ، وسلمت كل منهم صورة منها ، وكلفتهم بالحضور أمام محكمة استئناف الاسكندرية ( الدائرة ٢٣ المدنية ) ، الكائنة بالمحكمة الحقانية ميدان التحرير قسم المنشية ، وذلك بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم . . . . الموافق ١٩/٦/١٩٨٨ من الساعة التاسعة صباحا وما بعدها ، لسماعهم الحكم :

أولا : بقبول هذا الاستئناف شكلا .

ثانيا : أصليا : إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به ، وإقضاء بالزام الشركة المستأنف ضدها وآخرين ، بأن يؤدوا للمستأنف مبلغ عشرة آلاف جنيه ، تعويضا موروثا والمصروفات والأتعاب عن الدرجتين .

واحتياطيا : إحالة أوراق الدعوى الى مصلحة الطب الشرعى ، لبيان سبب وفاة المجنى عليها ، وما اذا كانت نتيجة للحادث الحاصل بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٨ .

ولأجل العلم . . .

**محكمة استئناف اسكندرية  
( الدائرة ٢٣ المدنية )**

**مذكرة**

بدفاع شركة الشرق للتأمين . . . . . ( المستأنف ضدها الأولى )  
ضد ورثة المرحومة / عزيزة محمود عينو ( المستأنفون )  
فى الاستئناف ٣٩٤ / ٤٤ ق.س.ع - جلسة الحكم ١٩٨٩/٢/٢١

**الموضوع والدفاع**

عن الموضوع فهو مبين بالأوراق ، فلا نرى موجبا لاعادة سرده خشية التكرار ، ونقتصر على ابداء أوجه دفاعنا فى الآتى :

**- انتفاء مسئولية شركة الشرق للتأمين :**

مما لا شك فيه أن محكمة أول درجة قد أصابت صحيح الواقع والقانون ، بقضائها برفض الدعوى ، لانتفاء علاقة السببية بين خطأ المتسبب فى الحادث الواقع فى ٣٠/١٠/١٩٧٨ ، و وفاة المجنى عليها مورثة المستأنفين فى ٣/٢/١٩٨٠ .

ولا يقدح فى ذلك ، طلب المستأنفين احالة أوراق الدعوى الى مصلحة الطب الشرعى ، لبيان سبب وفاة مورثتهم - فلا جدال أن هذا مجرد لغو لا يمت بأية صلة الى الواقع أو القانون بأى حال من الأحوال ، ذلك أن محكمة أول درجة قد منحتهم الفرصة كاملة ، حينما أحالت الدعوى الى التحقيق ليثبتوا بكافة طرق الاثبات سبب وفاة مورثتهم ، وأنهم تقاعسوا عن اثبات السبب ، بعدم امتثالهم لتنفيذ الحكم التمهيدى . ولا شك فى أنه يفضح سيرتهم انتوائهم الاثراء بلا سبب مشروع وعلى حساب الغير ، ولن يغيب عن فطنة المحكمة مثل تلك الألاعيب المقصود اخفائها .

ولا يفوتنا التنويه الى أن الحادث موضوع الدعوى الماثلة ، أسفر عن اصابة المجنى عليها مورثة المدعين بمجرد اشتباه كسر بالساق اليسرى ، ولا يعقل أن يؤدى ذلك الى وفاتها ، بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على الحادث .

ومن ناحية أخرى ، فإنه لا يحق لمورثيها إقامة الدعوى بالمطالبة بالتعويض عن إصابتها ، ذلك أن المجنى عليها لم تباشر هذا الحق قبل وفاتها ، أعمالاً لقاعدة أن الحق في التقاضي لا يورث .

نخلص من كل ما تقدم ، إلى أن دعوى المستأنفين أقيمت بغير سند من الواقع أو القانون خليقة بالرفض .

### الطلبات

نلتمس من عدالة المحكمة القضاء برفض الاستئناف ، وتأييد الحكم المستأنف والزام رافعيه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

## محكمة استئناف الاسكندرية

( الدائرة ٢٣ المدنية )

### مذكرة

بدفاع السيد / مجدى محمد ناصف ( المستأنف ضده الثالث )  
ضد السيد / أحمد عبد الحميد محمد شعبان وآخرين ( المستأنفون )  
في الاستئناف ٤٤/٣٩٤ ق.س.ع - جلسة الحكم ١٩٨٩/٢/٢١

### الوقائع

نحيل اليها بعريضة الدعوى ، وما سطره الحكم المستأنف ، منعا من  
التكرار حرصا على وقت عدل المحكمة .

### الدفاع

اولا : رفض الاستئناف ، وتأييد الحكم المستأنف ، لسلامة الأسس  
التي بنى عليها :

اثبت الحكم المستأنف تقاعس المدعى عن تنفيذ الحكم الصادر بإحالة  
الدعوى للتحقيق ، ليثبت بكافة الطرق بما فيها شهادة الشهود ، أن إبراهيم  
أحمد كيلاى ، قد تسبب بخطئه فى إصابة المرحومة / عزيزه محمود عينو ،  
أثناء قيادة السيارة ، حيث قررت المحكمة باعادة الدعوى الى المرافعة لجلسة  
١٩٨٦/٥/٧ ، وبذلك الجلسة قررت المحكمة الزام المدعى بتقديم شهادة  
رسمية ، تفيد أسباب وفاة المجنى عليه . وبجلسة ١٩٨٦/١٠/٨ قدم وكيل  
المدعى صورة من شهادة وفاة المجنى عليها ، ولم يبين فيها سبب الوفاة ،  
وهى صورة من الشهادات التى تستخرج للوفاة الطبيعية .

وانتهت محكمة أول درجة فى حيثيات حكمها ، الى ان علاقة السببية  
كركن من أركان القتل الخطأ ، تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته  
عنه ، طالما كانت تتفق مع السير العادى للأخذ به ، بمعنى أن يكون الخطأ  
متصلا بالفعل اتصال السبب بالمسبب .

والبين أن المجنى عليها قد توفيت الى رحمة الله تعالى بتاريخ  
١٩٨٠/٢/٣ ، مع فعل وقع عليها بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، بواسطة المدعى

عليه . وقد أمهلت المحكمة المدعى عدة آجال ، ليثبت بالتحقيق أن المدعى غلثه ( السائق ) تسبب بخطئه في أحداث وفاة المجنى عليها . ولكنه تقاعس عن تنفيذ ذلك . ثم طلبت المحكمة من المدعى تقديم شهادة وفاة المجنى عليها ، وأمهلته عدة آجال ، ولكنه تقدم بشهادة وفاة عادية لا يبين منها سبب الوفاة ، رغم التنبيه عليه أكثر من مرة بتقديم شهادة مبين فيها سبب الوفاة .

وقد قضت محكمة النقض بأن « استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، هو من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، إلا بالقدر الذي يكون فيه استخلاصه غير سائغ » ( جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ م نقض م ٢٥ - ١٥٩٩ ) .

ولما كان ذلك ، وكان المدعى لم يقم باثبات علاقة السببية ، بين الخطأ والضرر ، الأمر الذي يتعين معه رفض الدعوى .

هذا ما انتهى اليه الحكم المستأنف انذى يتفق مع الواقع لسلامة الأسس التي بنى عليها ، بعد أن أثبت تقاعس المستأنف عن تقديم الدليل على الوفاة وسببها الحاصل في ١٩٨٠/٢/٣ ، بالفعل الواقع عليها في ١٩٧٨/١٠/٣٠ بكافة طرق الاثبات ، التي أتاحتها له محكمة أول درجة بهيئات مغايرة ، الأمر الذي نلتبس معه الحكم برفض الاستئناف ، وتأيد الحكم المستأنف ، مع الزام المستأنف بالمصروفات شاملة أتعاب المخامة هن الدرجتين .

**ثانياً : ثبوت صورية الدعوى ، وانعدام رابطة السببية بين الخطأ المنسوب لقائد السيارة وواقعة الوفاة سند الدعوى :**

أقام المستأنف - الذي أدخل آخرين بطريق الغش والتدليس بوصفهم ورثة المجنى عليها - الدعوى المستأنف حكمها ، حيث دفعنا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة في مذكرة دفاعنا المقدمة بجلسة ١٩٨٣/١٢/٧ (٦٢) ، واستنادا الى هذا الدفع الجوهري قام المستأنف بتصحيح شكل دعواه وقصرها عليه . ثم أتاحت له محكمة أول درجة العديد من الفرص ، لتقديم ما يثبت جدية دعواه بكافة طرق الاثبات ، بأن الوفاة كانت بفعل قائد السيارة ، ولكنه أخفق في ذلك ، وقدم شهادة وفاة عادية على

الوجه المتقدم ، حتى حكم برفض دعواه لعدم جديتها • وقد طعن عليه بالاستئناف المائل في محاولات يائسة ، طلب في ختامه الحكم بإحالة الدعوى الى مصلحة الطب الشرعى ، لبيان سبب وفاة المجنى عليها ، وما اذا كانت نتيجة للحادث الحاصل فى ١٩٧٨/١٠/٣٠ من عدمه ...

وحيث ان ما ذهب اليه المستأنف ، يدحضه ما هو ثابت بشهادة وفاة المجنى عليها ، التى توفيت الى رحمة الله تعالى فى ١٩٨٠/٢/٣ قضاء وقدرًا ، ولم يكن بسبب الخطأ المنسوب الى قائد السيارة ، ان كان هناك خطأ ، قد وقع فى ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، أى منذ عامين من تاريخ وقوعها وحتى تاريخ الوفاة ، حيث انه من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان القتل الخطأ ، تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنه ، طالما كانت تتفق مع السير العادى للأمور ، بمعنى أن يكون الخطأ متصلا بالفعل اتصال السبب بالمسبب ، بحيث لا يتصور وقوع الفعل بغير قيام هذا الخطأ ... الأمر الذى نلتمس معه الحكم برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف •

### الطلبات

نلتمس الحكم برفض الاستئناف ، وتأيد الحكم المستأنف لسلامة الأسس التى بنى عليها ، مع الزام المستأنف بالمصروفات والأتعاب عن الدرجتين •

عن المستأنف ضده الثالث

ماجده ناصف

المحامى

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المحكمة

أسباب ومنطوق الحكم الصادر في استئناف ٤٤/٣٩٤ ق. اسكندرية

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان واقعة الدعوى تتحصل في أن المستأنف أقام الدعوى رقم ١٩٨١/٦٢٥٥ ضد المستأنف ضدهم ، طالبا الحكم بالزامهم بأن يؤدوا له مبلغ عشرة آلاف جنيه والمصروفات والأتعاب . وقال شرحا لدعواه :

أنه بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٨ أثناء قيادة / ابراهيم محمد أحمد كيلاني للسيارة رقم ٧٩٧٦ اجرة اسكندرية ، تسبب بخطئه واهماله في اصابة السيدة/عزيزه محمود عينو زوجته ووالة اقصر المشمولين بولايته ، وكانت اصابتها نتيجة للحادث جسيمة ، وقد اودت الاصابات بحياتها فيما بعد . وقدم السائق للمحاكمة الجنائية ، وحكم ضده بالحبس ستة أشهر مع الشغل . وقد سقط الحكم المذكور بمضى المدة في ٢٤/٣/١٩٨٣ . وقد ثبت خطأ السائق المتمثل في قيادته للسيارة بسرعة واستهتار وحالة ينجم عنها الخطر ، الأمر الذي أدى الى وقوع الحادث ، والذي كان من نتيجته وقوع الحادث واصابة المجنى عليها باصابات جسيمة أدت الى ازهاق روحها فيما بعد .

ولما كان الثابت من الأوراق ، أن السيارة أداة الحادث مؤمن عليها في تاريخ وقوعه ، لدى المدعى عليه بصفته ، ومن ثم يلتزم بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، عملا بنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٥٥/٦٥٢ الخاص بالتأمين الاجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات .

ولما كانت وفاة المجنى عليها قد ألحقت بالطالين ضررا أدبيا جسيما ، بالاضافة الى التعويض الموروث ، ومن ثم يقدر لذلك مبلغ عشرة آلاف جنيه ، يلتزم به المدعى عليه بصفته .

وتداولت الدعوى بالجلسات على النحو انشأت بمحاضرها ، وقام المستأنف بتصحيح شكل الدعوى ، وأدخل خصوم جدد هم / مجدى محمد

ناصر ، وأنهى طلباته فى صحيفة التصحيح بالزام رئيس مجلس ادارة شركة الشرق للتأمين ومجلى محمد ناصر بالتضامن فيما بينهما ، بان يؤدى له مبلغ عشرة آلاف جنيه ، تعويضاً موروثاً عن فقد زوجته ، مع الزامهما بالمصروفات والآتاعب .

وقد أصدرت محكمة أول درجة حكماً بحالة الدعوى للتحقيق ، ليثبت المدعى بكافة طرق الاثبات القانونية ، بما فيها شهادة الشهود ، أن ابراهيم محمد أحمد كيلانى قد تسبب بخطئه فى اصابة المرحومة / عزيزه محمود عينو ، أثناء قيادة السيارة . ولم ينفذ حكم التحقيق . وقضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣١ برفض الدعوى ، وازام رافعها المصاريف وعشرة جنيهاً آتاعب المحاماة ، استناداً الى أن المدعى لم يقيم باثبات علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

لم يرتفع المستأنف ذلك الحكم ، فطعن عليه بالاستئناف المائل بصحيفة قدمت لقلم الكتاب بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٩ ، وأعلنت للمستأنف ضدهم ، طالباً الحكم بقبول الاستئناف شكلاً ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به ، والقضاء بالزام الشركة المستأنف ضدها وآخرين ، بأن يؤدوا للمستأنف مبلغ عشرة آلاف جنيه ، تعويضاً موروثاً والمصروفات والآتاعب عن الدرجتين . واحتياطياً احالة أوراق الدعوى الى مصلحة الطب الشرعى ، لبيان سبب وفاة المجنى عليها ، وما اذا كانت نتيجة للحادث الحاصل بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ لأسباب حاصلها : خطأ حكم محكمة أول درجة قانوناً مما يتعين الغاؤه ، حيث ان الثابت من هذه التحقيقات والتقرير الطبى المرفق بالأوراق ، أن الاصابات التى لحقت المجنى عليها ، ما هى الا نتيجة للحادث الذى وقع من السيارة المتسببة فى الحادث . وهذه الاصابات عبارة عن كسر بالحوض وكسر بالضلع الأيسر وكدمات بالوجه بالعين اليسرى ، التى ظلت المجنى عليها تعاني من هذه الاصابات التى أصابتها بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، الى أن توفيت متأثرة بهذه الاصابات والأمراض بتاريخ ١٩٨٠/٢/٣ ، وما تكبده المدعى من مصاريف العلاج والتردد على الأطباء فى كل هذه الفترة الى أن توفيت . وانه كان يتعين على المحكمة احالة أوراق الدعوى الى مصلحة الطب الشرعى لبيان ما اذا كانت وفاة المجنى عليها هى نتيجة للحادث من عدمه .

وقد تداولت الدعوى بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها ، وقررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم ، وصرحت بتقديم مذكرات فى أسبوع . فقدم وكيل المستأنف ضده الثالث مذكرة التمس فيها رفض الاستئناف

وتأييد الحكم المستأنف . كما قدمت الشركة المستأنف ضدها الأولى مذكرة التمسست فيها رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف والزام رافعيه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وحيث ان الاستئناف قد استوفى كافة أوضاعه المقررة قانونا ، ومن ثم يكون مقبولا شكلا .

وحيث ان المستأنف طلب الحكم له بتعويض موروث عن وفاة زوجته المجنى عليها / عزيزة محمود عينو .

وحيث ان المادة ١٦٣ مدني قد نصت على أن كل خطأ سبب ضرر للغير ، يلزم مرتكبه بالتعويض .

وحيث ان الثابت من الاطلاع على محضر اللجنة رقم ٢٧٤٥/١٩٧٨ جنح سيدى جابر المرفق صورته بالأوراق ، أن سائق السيارة / ابراهيم محمد كيلانى كان يقود السيارة بسرعة فائقة ، مما أدى الى اصطدامه بالمجنى عليها وأحدث بها اصاباتا الموضحة بالتقرير الطبى المرفق بالأوراق ، ولو كان يسير بسرعة معتدلة دون ما سرعة ، لما وقع الحادث ، الأمر الذى يشكل ركن الخطأ فى حق السائق المتهم .

وحيث ان الثابت من الأوراق أن المجنى عليها قد أصيبت باشتباه كسر بالساق اليسرى نتيجة للحادث ، وبالتالي تتوافر فى حق السائق أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة السببية بينهما ، وتستحق تعويضا عن هذا الضرر .

وحيث ان الثابت من مطالعة الأوراق ، أن السيارة مرتكبة الحادث مؤمن عليها لدى شركة الشرق للتأمين فى تاريخ وقوع الحادث ، وبالتالي وطبقا لأحكام القانون رقم ٦٥٢/١٩٥٥ ، فانها تلتزم بالتعويض .

وحيث ان محكمة أول درجة قضت برفض الدعوى ، الا أن حكمها قد جانبه التوفيق ، لانه من المقرر فى التعويض عن الضرر المادى ، انه اذا ما ثبت الحق فيه للمضرور ، فانه ينتقل الى خلفه ، فيستطيع وارث المضرور أن يطالب بالتعويض ، الذى كان لمورثه أن يطالب به لو بقى على قيد الحياة .

لما كان ذلك ، وقد خلت الأوراق من ثم دليل يؤكد أن وفاة المجنى عليها مورثة المستأنف ، كانت بسبب اصابتها فى الحادث موضوع اللجنة رقم ٢٧٤٥/١٩٧٨ جنح سيدى جابر ، الا أنه لما كان الثابت من التقرير الطبى المرفق باللجنة سالفة الذكر ، أن المجنى عليها قد لحقت بها اصابة

بسبب الحادث عبارة عن اشتباه كسر بالساق اليسرى . نانه يكون قد لحق بها ضرر مادي يتمثل في الاعتداء على سلامة جسمها ، وجعلها في وضع أسوأ مما كانت عليه قبل وقوع الحادث ، وبناء على ذلك ، فإنها كانت تستحق عن هذا الضرر تعويضا ، لو كانت قد بقيت على قيد الحياة ، ومن ثم ينتقل هذا الحق الى ورثتها ، ويكون لهم المطالبة بالتعويض الذى كان لمورثتهم لو بقيت على قيد الحياة . وترى المحكمة بعد أن أحاطت بكافة الظروف الملابسة للدعوى تقدير مبلغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضا ماديا يبقى فى تركتها . ويتلقاها عنها ورثتها بعد موتها وهو المستأنف .

لما كان ذلك ، واذا خالف الحكم المستأنف هذا النظر ، فإن المحكمة تقضى بالغاءه ، وبالزام المستأنف عليهما الأول والثانى شركة الشرق للتأمين وابراهيم محمد كيلانى بالتضام ، بأن يؤديا للمستأنف مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، ورفض الاستئناف فيما عدا ذلك .

وحيث انه عن المصروفات ، فتلزم المحكمة بها المستأنف ضدتهما بالناسب منها عن الدرجتين عملا بالمادتين ١٨٦ و ٢٤٠ مرافعات .

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ، والزام المستأنف ضدتهما شركة الشرق للتأمين وابراهيم محمد كيلانى بالتضام (٦٣) بينهما ، بأن يؤديا للمستأنف مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، وألزمتها بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين ، وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة (٦٤) .

(٦٣) يلاحظ الفرق الفنى بين اصطلاح التضامن والتضام . فالتضامن يكون فى حالة اتحاد الأساس القانونى لمسئولية المدعى عليهم فى دعوى التعويض ، وهو لا يفترض فلا بد من وجود نص قانونى يقرره أو اتفاق الطرفين عليه مقدما ( المادة ٢٧٩ مدنى ) . ومثاله قيام المسئولية على أساس الخطأ العقدى فى حق جميع المدعى عليهم ، أو قيامها على أساس الخطأ التقصيرى فى حق جميع المدعى عليهم . أما التضام فيكون فى حالة اختلاف الأساس القانونى لمسئولية المدعى عليهم فى دعوى التعويض ، ولا يوجد نص أو اتفاق عليه . ومثاله قيام المسئولية على أساس الخطأ العقدى فى حق بعض المدعى عليهم ، والخطأ التقصيرى فى حق البعض الآخر . وفى حوادث السيارات ، اذا رفعت دعوى التعويض على شركة التأمين (المؤمن) ومالك السيارة ( المؤمن له ) ، فمسئولية الأولى عقدية مستمدة من عقد التأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ( القانون ١٩٥٥/٦٥٢ ) ومسئولية الثانى تقصيرية مستمدة من مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . ( المادة ١٧٤ مدنى ) .

(٦٤) محكمة استئناف الاسكندرية ( الدائرة ٢٣ مدنى ) فى الاستئناف ٤٤/٣٩٤ ق .

اسكندرية جلسة ١٩٨٩/٢/٢١ .

## (١١٥) تطبيقات عملية خاصة بالحكم الاستثنائي ودعوى التعويض :

نقتصر هنا على ذكر المبادئ القانونية المستخلصة من الأحكام ، مسع  
الإشارة الى تواريتها في الهامش لامكان الرجوع إليها في مجموعات أحكام  
النقض ، دون إيراد منطوق هذه الأحكام نظرا لضيق المساحة المتاحة .

### (١) مواعيد الاستئناف :

ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة  
من المادة ٧٥ من قانون العمل ١٩٥٩/٩١  
( المادة ٦٦ من قانون العمل الجديد ١٩٨١/١٣٧ )  
عشرة أيام يسرى على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض  
التي ترفع بالتزام الأوضاع الواردة بهذه المادة (٦٥) :

### (٢) عدم جواز استئناف الأحكام التمهيدية :

١ - الحكم بئدب خبير لتحقيق زيادة الاستهلاك  
في دعوى تعويض عن زيادة الاستهلاك في عين مؤجرة  
لا يعتبر منهيًا للخصومة  
ولا يجوز استئنافه على حده ( المادة ٢١٢ ( مرافعات ) (٦٦) :

٢ - الحكم بفسخ عقد البيع ورد الثمن للبائع  
مع إحالة الدعوى لتحقيق لاثبات الضرر المطلوب تعويضه  
عدم جواز الطعن فيه استقلالاً  
لعدم انتهاء الخصومة (٦٧) :

٣ - الحكم الصادر بتقرير مبدأ استحقاق التعويض  
( من الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة )  
لا يكون قابلاً للاستئناف استقلالاً  
فاذا استؤنف مع الحكم المنهى للخصومة ،

---

(٦٥) نقض ١٩٧٩/١١/٢٥ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٣ - ٦٢ - ٣٤٩ .  
(٦٦) نقض ١٩٥٦/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٢٢٥ - ٢ .  
- نقض ١٩٧٩/٥/١٧ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٢ - ٢٦٩ - ٢٥٣ .  
(٦٧) نقض ١٩٧٧/١١/٨ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ٢ - ١٦٢٦ - ٢٨٠ .

- فإن استثنائه يكون في الميعاد . . . . .
- إذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الحق في الاستئناف؛  
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (٦٨) :
٤. - الحكم الصادر برفض الدفع المبدى من التأمينات،  
بسقوط دعوى المطعون عليه بالتقادم  
هو حكم لا تنتهى به الخصومة كلها ،  
ولا زال أمام محكمة الاستئناف الاستمرار . . .  
في نظر النزاع المطروح عليها في الاستئناف . . .  
عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بسقوط الدعوى  
بالتقادم (٦٩) :

### (٣) عدم جواز قبول طلبات جديدة في الاستئناف :

- ١ - مطالبة الطاعن أمام محكمة الدرجة الثانية  
بتعويض عن الضرر الذى لحقه  
لما نسبته اليه المطعون عليها من وقائع  
في دفاعها أمام أول درجة يكون طلبا جديدا  
لا يجوز لمحكمة الاستئناف قبوله (٧٠) :
- ٢ - طلب المطعون عليهم أمام أول درجة سد الفتحات  
ثم تعديل الطلبات أصليا بإقامة السور  
واحتياطيا بمبلغ ١٠٣٥ ج تكاليف انشائه  
رفض الدعوى ، ثم طلبهم بصحيفة الاستئناف إقامة السور  
وبمذكرتهم مبلغ ١٠٣٥ ج تكاليف انشائه  
فان طلبهم تنفيذ الالتزام بطريق التعويض العيني  
بإقامة السور لسد الفتحات  
ينطوى على طلب تكاليف إقامة هذا السور  
ولا يكون طلبا جديدا في الاستئناف (٧١) :
- ٣ - الحكم الابتدائي القاضى بالتعويض  
الذى لم يستأنفه سوى المحكوم له طالبا الزيادة

(٦٨) نقض ١٩٨٠/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٢ - ١٩٨٥ - ٣٦٨ .

(٦٩) نقض ١٩٧٧/٥/٢٤ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ١٢٦٧ - ٢١٨ .

(٧٠) نقض ١٩٧٦/٤/٢٢ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ١٩٨ - ١٩٠ .

هو حكم نهائي بالنسبة للمحكوم ضده  
حائز حجية الشيء المقضي فيه بشأن ثبوت أركان المسؤولية  
يتمتع على المحكوم ضده العودة الى التمسك  
بعدم أحقية المحكوم له للتعويض (٧٢) :

٤ - القاعدة لا يجوز لمحكمة الاستئناف التعرض للفصل في أمر  
لم يكن معروضا على محكمة أول درجة ،  
أو تسوى مركز المستأنف باستئنافه .  
طلب الطاعنين التعويض عما أصابهم بفقد مورثهم  
ثم استئنافهم الحكم بطلب الزيادة  
وطالب التعويض الموروث عما أصاب مورثهم .  
ولم يكن الطلب الثاني معروضا على أول درجة .  
الحكم الاستئنافي القاضي باعتبار المبلغ المحكوم به  
جابر للضررين  
يكون قد أساء الى مركز الطاعنين . باستئنافهم (٧٢) :

٥ - اذا رأت محكمة الاستئناف  
عدم توافر الضرر المادي وألغت الحكم الابتدائي  
فيما قضى به من تعويض عن هذا الضرر ،  
فلا تكون قد تعرضت للفصل في أمر غير معروض عليها (٧٤) :

٦ - لا يجوز للمضروور أن يطلب في الاستئناف  
الحكم له بتعويض عن ضرر  
لم يطلبه أمام محكمة أول درجة (٧٥) :

(٤) استئناف الدعوى الأصلية  
لا يطرح الدعوى الفرعية :  
استئناف الدعوى الأصلية وحدها

- 
- (٧١) نقض ١٩٧٧/٥/١٠ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ١١٥٨ - ١٩٩  
(٧٢) نقض ١٩٨١/٢/٢٢ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ٥٧٩ - ١١٢  
(٧٣) نقض ١٩٨٣/٤/٦ مجموعة أحكام النقض ٣٤ - ١ - ٩٠٤ - ١٨٣  
(٧٤) نقض ١٩٨٤/٣/٢٩ طعن ٥٠/٨٢٥ ق  
(٧٥) نقض ١٩٨٠/٥/٢٧ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٢ - ١٥١٤ - ٢٨٥  
- نقض ١٩٧٦/٤/٢٢ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ٩٩٨ - ١٩٠

لا يطرح على محكمة الاستئناف الدعوى الفرعية (٧٦) :

(٥) جواز استئناف شركة التأمين للحكم

رغم عدم استئنافه من المؤمن له :

يجوز لشركة التأمين استئناف الحكم

الصادر عليها والمؤمن له بالتعويض

رغم عدم استئنافه من المؤمن له (٧٧) :

(٦) التزام محكمة الاستئناف بالحقيقة القضائية :

١ - التزام الحكم الاستئنافي بالحقيقة القضائية

التي استقرت بالحكم الابتدائي الذي حسم النزاع

حول تكييف العلاقة بين طرفي الدعوى

وحاز قوة الأمر المقضي في هذا الخصوص

ما تثيره الطاعنة حول تكييف العلاقة بينهما

انما ينصب على الحكم الابتدائي

ولا يصادف محلا في قضاء الحكم الاستئنافي

وهو غير مقبول (٧٨) :

٢ - لا يجوز لمحكمة الاستئناف التعرض للفصل

في أمر غير مطروح عليها

أو أن تسوى مركز المستأنف باستئنافه .

انتهاء محكمة الاستئناف لعدم الأحقية في تعويض الضرر المادي

ثم قيامها بزيادة تعويض الضرر الأدبي

حتى تساوى مع قيمة تعويض الضررين

مخالف للقانون (٧٩) :

٣ - يجب على محكمة الاستئناف إذا رأت

عدم أحقية المضرور في أحد عنصري التعويض

أن تخصص ما يقابله من التعويض

دون أن تزيد العنصر الآخر

(٧٦) نقض ١٩٨٠/١٢/١٨ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٢ - ٢٠٦٤ - ٣٨٤ .

(٧٧) نقض ١٩٨٢/١٢/١٨ طعن ٥٢/٤٣٠ ق .

(٧٨) نقض ١٩٧٢/١٢/١٦ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ٣ - ١٤١٥ - ٢٢٠ .

(٧٩) نقض ١٩٧٨/٦/٢٧ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ١٥٧٤ - ٣٠٤ .

ألا إذا كان المضرور بدوره قد استأنف الحكم (٨٠) :

(٧) على محكمة الاستئناف ألا تفوت إحدى درجات التقاضي :

قضاء الحكم الابتدائي بعدم قبول الدعوى  
لرفعها بغير الطريق القانوني  
لوجوب الالتجاء للجنة الفصل في المعارضات •  
كان على محكمة الاستئناف التي ألغت الحكم  
أن تعيد الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها  
حتى لا تفوت إحدى درجات التقاضي (٨١) :

(٨) عدم تقييد محكمة الاستئناف بحدود المبلغ المحكوم به ابتدائيا :

١ - محكمة الاستئناف غير مقيدة بحدود المبلغ المحكوم به ابتدائيا  
حتى ولو اعتبرت الضرر نتج عن خطأ مشترك  
بين والد المصاب وتابع الطاعنة  
خلافًا لما ارتآه الحكم من مسئولية التابع وحده (٨٢) :

٢ - رؤية محكمة الاستئناف أن مبلغ التعويض المحكوم به  
لا يكفي في نظرها لجبر الأضرار  
فرفعت إلى مبلغ أكبر  
لما صرحت به في حكمها من أن هذا المبلغ هو ما تراه مناسبا  
فإن ما ذكرته يكفي لتعليل مخالفتها  
لمحكمة أول درجة في تقدير التعويض (٨٣) :

٣ - إذا رأت محكمة الاستئناف عدم الأحقية في التعويض  
بالنسبة لأحد عنصريه  
وجب أن تخصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض (٨٤) :

٤ - إذا استأنف محكوم ضده حكما  
قضى بالزامه بأداء تعويض عن أضرار مادية وأدبية

---

(٨٠) نقض ١٩٧٩/٥/١٠ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٢ - ٣١٨ - ٢٤٢ •  
(٨١) نقض ١٩٧٩/٣/١٣ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ١ - ٧٨٢ - ١٤٣ •  
(٨٢) نقض ١٩٦٣/٥/٩ مجموعة أحكام النقض ١٤ - ٢ - ٦٦٣ - ٩٤ •  
(٨٣) نقض ١٩٦٥/١٠/٢٨ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٣ - ٩٣٩ - ١٤٨ •  
(٨٤) نقض ١٩٧٩/٥/١٠ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ٢ - ٣١٨ - ٢٤٢ •

ولم يكن الحكم قد حدد مقدار ما يخص كل عنصر  
ورأت محكمة الاستئناف عدم الأحقية في التعويض لأحدهما:  
وجب خصم ما يقابل ذلك العنصر (٨٥) :

(٩) على محكمة الاستئناف ذكر أسباب الإلغاء أو التعديل :

- ١ - على محكمة الاستئناف عند إلغاء الحكم المستأنف  
أن تذكر الأسباب التي من أجلها قضت بإلغائه .  
وعند الحكم بالتعديل يعتبر الجزء الذي لم يعدل كأنه محكوم بتأييده  
وتبقى أسباب حكم محكمة أول درجة قائمة بالنسبة له (٨٦) :
- ٢ - اقتصار الحكم الاستئنافي على تعديل مبلغ التعويض  
لا يكون ملزماً إلا بذكر أسباب التعديل  
ما عداه يعتبر مؤيداً بأسباب الحكم الابتدائي (٨٧) :
- ٣ - إذا عدل الحكم الاستئنافي في مقدار التعويض  
فانه يتعين عليه تسبيب الجزء الذي شمله التعديل (٨٨) :

(١٠) التعويضات الجائر زيادتها في الاستئناف :

- استئناف الحكم للمطالبة بزيادة التعويض  
دون إيراد ما يبرر تلك الزيادة  
يعتبر طلباً جديداً غير جائز الاستئناف  
التعويضات التي أجازت المادة ٢٣٥/٢ مرافعات  
المطالبة بزيادتها استثناء أمام محكمة الاستئناف  
هي التعويضات التي طرأ عليها  
ما يبرر زيادتها بعد الطلبات الحتمية (٨٩) :
- (١١) فهم محكمة الاستئناف المدليل يتعلق بالواقع :  
إذا حصلت محكمة الاستئناف فهمها في انتفاء الضرر  
من عدم كفاية الدليل المستند إليه طالب التعويض  
ففهمها في ذلك متعلق بالواقع  
ولا تراقبها فيه محكمة النقض (٩٠) .

---

(٨٥) نقض ١٩٧٨/٦/٢٧ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ١٥٧٤ - ٣٠٤

(٨٦) نقض ١٩٧٩/١/١١ مجموعة أحكام النقض ٣٠ - ١ - ١٩٥ - ٤٧ .

(٨٧) نقض ١٩٨٥/٦/٢٣ طعن ١٤٢٤ و ٥١/١٤٨١ ق .

(٨٨) نقض ١٩٨٤/٥/٣١ طعن ٥٠/٥٤٩ ق .

- نقض ١٩٨٣/١٢/٢٨ طعن ٥٠/٨٠٢ ق .

(٨٩) نقض ١٩٨٠/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض ٣١ - ٢ - ١٩٨٥ - ٣٦٨ -

(٩٠) نقض ١٩٣٤/١١/١ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٢٦١ - ١٧ .

## المبحث الرابع مرحلة الطعن بالنقض

### (١١٦) تمهيد :

يقصد بمرحلة الطعن بالنقض عرض النزاع - الذى فصلت فيه محكمة الدرجة الثانية ( محكمة الاستئناف ) - على محكمة الدرجة الثالثة ( محكمة النقض ) ، لتفصل فى موضوع الدعوى من جديد ، عند توافر حالة من الحالات الجائز الطعن فيها بالنقض ، كأن يكون الحكم الاستئنافى مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، أو وقوع بطلان فى الحكم ، أو وقوع بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم ( المادة ٢٤٨ مرافعات ) .

وكلامنا عن مرحلة الطعن بالنقض يشمل التطبيقات العملية الخاصة بالطعن بالنقض ودعوى التعويض . وسوف نقتصر هنا على ذكر المبادئ القانونية المستخلصة من الأحكام ، مع الإشارة الى تواريخها فى الهامش . لا مكان الرجوع اليها فى مجموعات أحكام النقض ، دون ايراد منطوق هذه الأحكام نظرا لضيق المساحة المتاحة .

### (١١٧) تطبيقات عملية خاصة بمرحلة الطعن بالنقض ودعوى التعويض :

#### (١) طعون غير منتجة فى مرحلة الطعن بالنقض :

- ١ - لا يصح النعى على الحكم بأنه قضى بالتعويض دون تكليف رسمى لأنه فى المسئولية التقصيرية ( ٢٢٠ ب مدنى ) لا يلزم التكليف بالوفاء لاستحقاق التعويض (٩١) :

- ٢ - من غير المنتج النعى على الحكم بأنه وصف الضرر بأنه ضرر أدبى فحسب لضياع فرصة ذبوع شهرة المصور كممثل سينمائى ،

فى حين أن الطاعن يرى أن الوصف الحقيقى ضرر مادي  
طالما لم يقدم الدليل على أن ضررا آخر حاق به (٩٢) :

٣- قيدت التشريعات الاستثنائية نصوص القانون المدنى  
وجعلت عقود الايجار ممتدة تلقائيا  
القضاء برفض دعوى التعويض  
المقامة من مستأجر المكان المنزوع منكيته  
على أساس أن عقد ايجاره انتهت مدته  
مخالف للقانون بما يستوجب نقضه (٩٣) :

٤- اذا كان الحكم الاستثنائى بنسب خير لتصفية الحساب  
قد قطع فى أسبابه بالمتطوق بوقوع الخطأ  
واقصر الحكم بعد ذلك على تقدير مبلغ التعويض .  
الحكم الأول يكون قد فصل بصفة قطعية  
فى شق من النزاع لا يجوز إعادة النظر فيه ،  
ومن ثم يجوز الطعن فيه على استقلال .  
اذا لم يطعن فيه الا مع الحكم الأخير  
فان الحق فى الطعن فى الحكم الأول يكون قد سقط (٩٤) :

٥- المنازعة فى تقدير قيمة التعويض  
لا يجوز طرحها أمام محكمة النقض (٩٥) :

٦- لا يجوز للخصوم أن يبدوا أمام محكمة النقض  
دفاعا جديدا لاثبات أو نفى المسئولية (٩٦) :

(٢) عدم جواز الطعن فى الأحكام غير المنهية للخصومة كلها :

اذا كان موضوع الدعوى الأصلية فسخ العقد + انتعويض  
وكان الطلب العارض التعويض عن عدم تنفيذ العقد

- 
- ٩٢- نقض ١٠/١٢/١٩٥٣ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٢٦٣ - ٣٢ .  
٩٣- نقض ٢٥/٦/١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض ١٠ - ٢ - ٥١٤ - ٧٨ .  
٩٤- نقض ١٩/٤/١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٢ - ٥٢٧ - ٨٦ .  
٩٥- نقض ٨/١/١٩٨٥ طعن ١٣٦٨/٥٠ ق .  
٩٦- نقض ٢٧/١٢/١٩٨٣ طعن ١٣٤٨/٤٧ ق .  
- نقض ٢٥/٤/١٩٧٨ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ١٠٩٤ - ٢١٥ .

القضاء في الطلب الأصلي بالرفض  
مع قيام الطلب العارض لدى الخبير لتحقيق عناصره  
يجعل الحكم الصادر غير منه للخصومة كلها  
وغير جائز الطعن فيه استقلالا  
ويتعين على محكمة النقض القضاء بعدم جواز الطعن  
لتعلقه بالنظام العام (٩٧) :

(٣) جواز التمسك بمخالفة الاختصاص الولائي  
لأول مرة أمام محكمة النقض :

قواعد الاختصاص الولائي من النظام العام  
مجاوزه محكمة الموضوع اختصاصها الولائي  
بالفصل في تعويض نزاع الملكية بدعوى مبتدأة  
يكون للطاعنين التمسك بذلك لأول مرة أمام النقض (٩٨) :

(٤) استحقاق الفوائد عن التعويض :

نقض الحكم الاستثنائي الأول فيما قضى به  
من تعويض للطاعن عن فصله تعسفيا  
يزيل هذا الشرط من الحكم  
ويعود لمحكمة الإحالة حقها المطلق في تقدير التعويض  
الذي لا يكون معلوم المقدار في حكم المادة ٢٢٦ مدني  
الا يصدر الحكم القاضي به  
فاذا رفض الحكم الاستثنائي الجديد  
طلب الفوائد عن التعويض رغم استحقاقه  
فانه يكون قد أخطأ في تقدير التعويض (٩٩) :

(٥) أثر نقض الحكم نقضا كلياً على تقدير التعويض :

نقض الحكم نقضا كلياً  
لا ينحصر أثره فيما تناوله سبب من أسباب الطعن  
بل يمتد أثره الى ما ارتبط به  
أو تبعه من أجزاء الحكم الأخرى  
ولو لم يذكرها حكم النقض على وجه التخصيص (١٠٠) :

(٩٧) نقض ١٩٧٨/١/١٦ مجموعة أحكام النقض ٢٩ - ١ - ٢١٤ - ٤٦ .

(٩٨) نقض ١٩٦٩/٣/٢٧ مجموعة أحكام النقض ٢٠ - ١ - ٤٨٦ - ٧٩ .

(٩٩) نقض ١٩٧٦/٥/١ مجموعة أحكام النقض ٢٧ - ١ - ١٠٤١ - ١٩٩ .

(١٠٠) نقض ١٩٧٤/١٢/١٨ طعن ٣٨/٣٣١ ق .

# كتب وأبحاث للمؤلف

## ( أولا ) موسوعة الاسكان العملية

- ( ١ ) **الحياسة**  
دراسة تأصيلية للحياسة من الناحيتين المدنية والجنائية  
( الطبعة الثانية ١٩٨٥ ) .
- ( ٢ ) **عقد البيع الابتدائي**  
الآثار القانونية والعملية لعقد البيع غير المسجل  
( الطبعة الثانية ١٩٨٧ ) .
- ( ٣ ) **جرائم الاسكان**  
٢٩ جريمة ينص عليها قانون المساكن  
( الطبعة الأولى ١٩٨٦ ) .
- ( ٤ ) **جرائم المباني**  
١٨ جريمة ينص عليها قانون المباني  
( الطبعة الأولى ١٩٨٧ ) .
- ( ٥ ) **المرافق المشتركة في العقار**  
دراسة تأصيلية لِنازعات الإسكان العملية  
( الطبعة الأولى ١٩٨٨ ) .
- ( ٦ ) **الرخص التشريعية للمستأجر**  
٣٧ رخصة ينص عليها قانون المساكن  
( الطبعة الأولى ١٩٨٨ ) .
- ( ٧ ) **حقوق المالك على العين المؤجرة**  
في المساكن والمحلات التجارية والأراضي الزراعية  
( الطبعة الأولى ١٩٨٩ ) .
- ( ٨ ) **الامتداد القانوني لعقد الإيجار**  
في المساكن والمحلات التجارية والأراضي الزراعية  
( الطبعة الأولى ١٩٨٩ ) .

## ( ثانيا ) موسوعة الدعاوى العملية

- ( ٩ ) دعوى ثبوت الملكية .  
مراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن بالنقض  
( الطبعة الأولى ١٩٩٠ )
- ( ١٠ ) دعوى التعويض  
مراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن بالنقض  
( الطبعة الأولى ١٩٩٠ )

## ( ثالثا ) كتب وأبحاث أخرى

- ( ١١ ) الاختبار القضائي  
أحد تدابير الدفاع الاجتماعى  
( الطبعة الأولى ١٩٨٢ )
- ( ١٢ ) بحث فى التأمينات الاجتماعية  
فى مدى السريان الزمانى للقانون ١٩٦٩/٤ .  
بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية  
( الطبعة الأولى ١٩٦٩ )
- ( ١٣ ) بحث فى الولاية على المال  
فى مدى سلطة الولى الطبيعى فى الرجوع فى الهبة  
عند الرزق بمولود جديد  
( الطبعة الأولى ١٩٨٠ )

# دَعْوَى صَحْرَانِ الْعَاوِلِ وَالتَّوْقِعِ

مراحل الدعوى من تحرير الصحيفة إلى الطعن بالنقض

دكتور محمد المنجي  
المحامى بالنقض

تحت الطبع

توزيع // منشأة المعارف بالإسكندرية  
جلال حزى وشركاه

## تمهيد

البند	الصفحة
( ١ ) الأهمية النظرية والعملية لموضوع الكتاب . . . . .	٧
( ٢ ) تقسيم الكتاب . . . . .	٨

## الفصل الأول

### اجراءات رفع الدعوى

( ٣ ) تمهيد . . . . .	١١
المبحث الأول : تجهيز مستندات الدعوى	
( ٤ ) تمهيد . . . . .	١٣
أولا : مستندات اثبات التعويض من جانب المدعى	
( ٥ ) - ١ - اعذار المدين كشرط لاستحقاق التعويض . . . . .	١٣
( ٦ ) - ٢ - صحيفة دعوى الغاء البروتستات . . . . .	١٧
( ٧ ) - ٣ - صحيفة دعوى استرداد الأشياء المحبوزة . . . . .	١٩
( ٨ ) - ٤ - صحيفة الدعوى المستعجلة بإيقاف قرار الفصل . . . . .	٢٠
( ٩ ) - ٥ - قرار مجلس التأديب . . . . .	٢١
( ١٠ ) - ٦ - محضر جمع الاستدلالات فى المخالفات . . . . .	٢١
( ١١ ) - ٧ - محضر جمع الاستدلالات فى الجنع . . . . .	٢٥
( ١٢ ) - ٨ - المحاضر الادارية المحررة بمعرفة رجال الشرطة فى الجرائم المخالفة للقانون عموما ، أو رجال المرور فى الجرائم المخالفة لقانون المرور . . . . .	٢٦
( ١٣ ) - ٩ - الحكم الجنائى الصادر بالبراءة المبني على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون . . . . .	٣١
( ١٤ ) - ١٠ - الحكم الجنائى الصادر بالبراءة لانتفاء الخطأ من جانب المتهم . . . . .	٣٢
( ١٥ ) - ١١ - الحكم الجنائى الصادر برفض الدعوى المدنية لانتفاء الخطأ الشخصى من المتبوع . . . . .	٣٤
( ١٦ ) - ١٢ - الحكم الجنائى الذى لم يفصل فى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . . . . .	٣٥
( ١٧ ) - ١٣ - الحكم الجنائى الذى فصل فى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . . . . .	٣٦

الصفحة

البند

- ( ١٨ ) - ١٤ - الحكم الجنائي الذي قرر أو استبعد مساهمة المجنى عليه أو الغير في الضرر ، القاضي المدني يستطيع تأكيد نشوء الضرر من المتهم وحده
- ٣٩ وأن يلزمه بدفع كل التعويض للمجنى عليه .
- ( ١٩ ) - ١٥ - الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا أو الجزئية ( العادية والطوارئ ) . . . . ٤٠
- ( ٢٠ ) - ١٦ - الحكم الجنائي النهائي هو الحكم البات الذي استنفد طرق الطعن العادية وغير العادية وهي المعارضة والاستئناف والنقض . . . . ٤٢
- ( ٢١ ) - ١٧ - الحكم الجنائي الغيابي بانقضاء الدعوى الجنائية قبل صدور حكم نهائي لا يطالب المضرور فيه بتقديم نهائية الحكم الجنائي وإنما يطالب باثبات الخطأ أمام المحكمة المدنية . ٤٧
- ( ٢٢ ) - ١٨ - الحكم الجنائي باعتبار المعارضة الجزئية كأن لم تكن يصير حكماً نهائياً بفوات ميعاد استئنافه لا يطالب المضرور فيه بتقديم نهائية الحكم . . . ٥٠
- ( ٢٣ ) - ١٩ - الحكم الجنائي باعتبار المعارضة الاستئنافية كأن لم تكن يصير حكماً نهائياً عند هذا الحد المضرور غير مطالب بالانتظار تحت رحمة احتمال استئناف المتهم وتقديمه دليل عذره . . ٥٢
- ( ٢٤ ) - ٢٠ - انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم أو الطاعن بعد صدور حكم نهائي لا يؤثر على المضرور في الدعوى المدنية . . . ٥٣
- ( ٢٥ ) - ٢١ - صدور قرار النيابة العامة بانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة من تاريخ آخر اجراء صحيح فيها . . . . ٥٤
- ( ٢٦ ) - ٢٢ - الحكم الصادر من محكمة الأحداث . . . . ٥٥
- ( ٢٧ ) - ٢٣ - الحكم الصادر من المحاكم العسكرية ( بالجيش ) ٥٩
- ( ٢٨ ) - ٢٤ - الحكم الصادر من المحاكم العسكرية ( بالشرطة ) ٦٤

البند	الصفحة
( ٢٩ ) - ٢٥ - الأمر بحفظ الأوراق لعدم الأهمية ليس دليلاً على عدم صحة الواقعة ولا يمنع المضرور من اللجوء للمحكمة الجنائية أو المدنية	
للمطالبة بالتعويض بعد اثبات الخطأ . . . . . ٦٦	
( ٣٠ ) - ٢٦ - القرار بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لا يمنع المدعى بالحق المدني من اللجوء للمحكمة المدنية للمطالبة بالتعويض بعد اثبات الخطأ . . . . . ٦٨	
( ٣١ ) - ٢٧ - شهادة المرور . . . . . ٧١	
( ٣٢ ) - ٢٨ - شهادة الوفاة . . . . . ٧٣	
( ٣٣ ) - ٢٩ - اعلام الوراثة . . . . . ٧٤	
ثانياً : مستندات نفى التعويض من جانب المدعى عليه :	
( ٣٤ ) المخالصة بالنزول عن التعويض . . . . . ٧٥	
المبحث الثاني : تحرير صحيفة الدعوى	
( ٣٥ ) تمهيد . . . . . ٧٨	
( ٣٦ ) صحيفة دعوى تعويض عن قتل خطأ	
رقم ١٩٨١/٦٢٥٥ مدنى كلى اسكندرية . . . . . ٧٨	
( ٣٧ ) حافظة مستندات دعوى التعويض ١٩٨١/٦٢٥٥	
المقدمة من المدعين . . . . . ٨٣	
المبحث الثالث : المحكمة المختصة بنظر الدعوى	
( ٣٨ ) تمهيد . . . . . ٨٧	
( ٣٩ ) الاختصاص الولائى بنظر الدعوى . . . . . ٨٧	
( ٤٠ ) الاختصاص النوعى بنظر الدعوى . . . . . ٩٩	
( ٤١ ) الاختصاص المحلى بنظر الدعوى . . . . . ١٠٠	
( ٤٢ ) الاختصاص القيمى بنظر الدعوى . . . . . ١٠١	
المبحث الرابع : رسوم وميعاد رفع الدعوى	
( ٤٣ ) تمهيد . . . . . ١٠٣	
( ٤٤ ) رسوم دعوى التعويض . . . . . ١٠٣	
( ٤٥ ) ميعاد رفع دعوى التعويض . . . . . ١٠٨	
( ٤٦ ) تقادم دعوى التعويض . . . . . ١٠٩	
( ١ ) تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع باتقضاء ٣ سنوات من يوم العلم بالضرر والمستول عنه	

البند	الصفحة
أو ١٥ سنة على وقوع العمل غير المشروع . . . ١٠٩	
( ٢ ) تقادم دعوى التعويض عن عقد العمل	
بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . . . ١١٩	
( ٣ ) تقادم دعوى التعويض عن اصابات العمل	
بانقضاء خمس سنوات من تاريخ الاصابة . . . ١٢١	
( ٤ ) تقادم دعوى التعويض عن اصابة أو وفاة	
أفراد القوات المسلحة بسبب الخدمة أو العمليات الحربية	
بانقضاء ٣ سنوات من تاريخ استحقاقه . . . ١٢٣	
( ٥ ) تقادم دعوى التعويض عن التأمين الاجبارى	
على السيارات	
بانقضاء ٣ سنوات من وقت حدوث الواقعة . . . ١٢٤	
( ٦ ) تقادم دعوى التعويض عن نزاع الملكية	
بانقضاء ١٥ سنة من تاريخ الاستحقاق . . . ١٢٧	
( ٧ ) دعوى المطالبة بقيمة العقار المغتصب لا تتقادم	
ولكن يستطيع المغتصب دفعها بتملك العقار	
بالتقادم المكسب . . . . . ١٢٨	
( ٨ ) تقادم دعوى التعويض عن البيع الجبرى الخطأ	
بانقضاء ٣ سنوات باعتباره عملا غير مشروع . . . ١٢٩	
( ٩ ) تقادم دعوى التعويض عن مخالفة أمناء المخازن	
بانقضاء ١٥ سنة باعتباره اخلالا بالتزام قانونى . . . ١٢٩	
( ١٠ ) تقادم دعوى التعويض المرفوعة من الحكومة	
ضد موظفيها وعمالها لاخلالهم بواجباتهم الوظيفية	
بانقضاء ١٥ سنة باعتبارها اخلالا بالتزام قانونى . . . ١٣٠	
( ١١ ) تقادم دعوى التعويض المرفوعة من شركات القطاع	
العام ضد موظفيها وعمالها لاخلالهم بواجباتهم الوظيفية	
بانقضاء ١٥ سنة باعتبارها اخلالا بالتزام قانونى . . . ١٣٢	
( ١٢ ) تقادم دعوى التعويض عن القرارات الادارية الخاطئة	
بانقضاء ١٥ سنة باعتبارها تصرفات قانونية . . . ١٣٢	
( ٤٧ ) وقف تقادم دعوى التعويض . . . . . ١٣٣	
( ٤٨ ) انقطاع تقادم دعوى التعويض . . . . . ١٣٧	

## الفصل الثاني

### أنواع المسؤولية الموجبة للتعويض

( ٤٩ ) تمهيد . . . . . ١٤٩

#### المبحث الأول : المسؤولية العقدية

( ٥٠ ) تمهيد . . . . . ١٥١

( ٥١ ) شروط تحقق المسؤولية . . . . . ١٥٢

( ٥٢ ) أركان المسؤولية . . . . . ١٥٣

( ٥٣ ) تطبيقات عملية خاصة بالمسؤولية العقدية ودعوى التعويض ١٥٧

#### المبحث الثاني : المسؤولية التقصيرية

( ٥٤ ) تمهيد . . . . . ١٧٣

( ٥٥ ) شرط تحقق المسؤولية . . . . . ١٧٣

( ٥٦ ) الأساس القانوني للمسؤولية . . . . . ١٧٤

#### أولا : المسؤولية عن الأعمال الشخصية :

( ٥٧ ) تمهيد . . . . . ١٧٥

( ٥٨ ) أركان المسؤولية . . . . . ١٧٦

( ٥٩ ) تطبيقات عملية خاصة بالمسؤولية عن الأعمال الشخصية

ودعوى التعويض . . . . . ١٨٧

#### ثانيا : المسؤولية عن عمل الغير :

( ٦٠ ) تمهيد . . . . . ١٩٩

##### ١ - مسؤولية متولى الرقابة :

( ٦١ ) تمهيد . . . . . ١٩٩

( ٦٢ ) شروط تحقق المسؤولية . . . . . ٢٠٠

( ٦٣ ) الأساس القانوني للمسؤولية . . . . . ٢٠٢

( ٦٤ ) تطبيقات عملية خاصة بمسؤولية متولى الرقابة

ودعوى التعويض . . . . . ٢٠٤

##### ٢ - مسؤولية المتبوع :

( ٦٥ ) تمهيد . . . . . ٢١٥

( ٦٦ ) شروط تحقق المسؤولية . . . . . ٢١٦

( ٦٧ ) الأساس القانوني للمسؤولية . . . . . ٢١٩

( ٦٨ ) تطبيقات عملية خاصة بمسؤولية المتبوع ودعوى التعويض ٢٢٠

**البند** **الصفحة**

	<b>ثالثا : المسئولية عن الأشياء :</b>
٢٢٩	( ٦٩ ) تمهيد . . . . .
	١ - مسئولية حارس الحيوان :
٢٢٩	( ٧٠ ) تمهيد . . . . .
٢٣٠	( ٧١ ) شروط تحقق المسئولية . . . . .
٢٣١	( ٧٢ ) الأساس القانوني للمسئولية . . . . .
	( ٧٣ ) تطبيقات عملية خاصة بمسئولية حارس الحيوان
٢٣٢	ودعوى التعويض . . . . .
	٢ - مسئولية حارس البناء :
٢٣٤	( ٧٤ ) تمهيد . . . . .
٢٣٥	( ٧٥ ) شروط تحقق المسئولية . . . . .
٢٣٦	( ٧٦ ) الأساس القانوني للمسئولية . . . . .
	( ٧٧ ) تطبيقات عملية خاصة بمسئولية حارس البناء ودعوى
٢٣٧	التعويض . . . . .
	٣ - مسئولية حارس الشيء :
٢٤٢	( ٧٨ ) تمهيد وحالة . . . . .

**المبحث الثالث : الدور الهام للمسئولية الشيئية**

٢٤٣	( ٧٩ ) تمهيد . . . . .
٢٤٣	( ٨٠ ) النطاق الواسع للمسئولية الشيئية . . . . .
٢٤٥	( ٨١ ) الأساس القانوني للمسئولية الشيئية . . . . .
٢٤٧	( ٨٢ ) تطبيقات عملية خاصة بالمسئولية الشيئية ودعوى التعويض

**الفصل الثالث**

**اثبات ونفى عناصر المسئولية**

٢٦٥	( ٨٣ ) تمهيد . . . . .
-----	------------------------

**المبحث الأول : اثبات المسئولية من جانب المدعى**

٢٦٧	( ٨٤ ) تمهيد . . . . .
٢٦٨	( ٨٥ ) أولا : اثبات المسئولية بالأدلة الكتابية . . . . .
٢٦٩	١ - محاضر الشرطة . . . . .
٢٧٠	- تطبيقات عملية خاصة بمحاضر الشرطة ودعوى التعويض
٢٧١	٢ - التقرير الطبى . . . . .
٢٧٢	٣ - شهادة المرور - احالة . . . . .

**البشير :**

**الصفحة :**

٢٧٢	٤ - شهادة الوفاة - احالة . . . . .
٢٧٢	٥ - اعلام الوراثة - احالة . . . . .
٢٧٢	( ٨٦ ) ثانيا : اثبات المسئولية بشهادة الشهود . . . . .
٢٧٥	- تطبيقات عملية خاصة بشهادة الشهود ودعوى التعويض
٢٨٢	( ٨٧ ) ثالثا : اثبات المسئولية بالقرائن . . . . .
٢٨٨	( ٨٨ ) رابعا : اثبات المسئولية بالاقرار والاستجواب . . . . .
٢٨٩	( ٨٩ ) خامسا : اثبات المسئولية باليمين الحاسمة . . . . .
٢٩١	( ٩٠ ) سادسا : اثبات المسئولية بالخبرة . . . . .
٢٩٣	( ٩١ ) سابعا : حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية

**المبحث الثاني : نفى المسئولية من جانب المدعى عليه**

٢٩٧	( ٩٢ ) تمهيد . . . . .
٢٩٧	( ٩٣ ) أولا : انتفاء الخطأ . . . . .
٢٩٩	( ٩٤ ) ثانيا : انتفاء الضرر . . . . .
	( ٩٥ ) ثالثا : انتفاء علاقة السببية
٣٠١	بإثبات السبب الأجنبي . . . . .
	( ٩٦ ) - ١ و ٢ - القوة القاهرة والحادث الفجائي
٣٠٢	- تطبيقات عملية خاصة بدعوى التعويض . . . . .
	( ٩٧ ) - ٣ - خطأ المضرور . . . . .
٣٠٦	- تطبيقات عملية خاصة بدعوى التعويض . . . . .
	( ٩٨ ) - ٤ - خطأ الغير . . . . .
٣١٣	- تطبيقات عملية خاصة بدعوى التعويض . . . . .

**الفصل الرابع**

**الحكم بالتعويض وطرق الطعن فيه**

٣١٩	( ٩٩ ) تمهيد . . . . .
-----	------------------------

**المبحث الأول : الحكم التمهيدى فى الدعوى**

٣٢١	( ١٠٠ ) تمهيد . . . . .
	( ١٠١ ) رد شركة التأمين ( المدعى عليها )
٣٢٢	على عريضة دعوى التعويض ١٩٨١/٦٢٥٥ . . . . .
٣٢٤	( ١٠٢ ) دفاع مالك السيارة الخصم المدخل فى الدعوى . . . . .
٣٣٠	( ١٠٣ ) . منطوق الحكم التمهيدى بحالة الدعوى للتحقيق . . . . .

٣٣٠ - تطبيقات عملية خاصة بالحكم التمهيدى ودعوى التعويض

### المبحث الثانى : الحكم الابتدائى فى الدعوى

- (١٠٤) تمهيد . . . . . ٣٣٣
- (١٠٥) الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى ١٩٨١/٦٢٥٥ . . . ٣٣٣
- (١٠٦) تطبيقات عملية خاصة بالحكم الابتدائى ودعوى التعويض
- (١) تكييف دعوى التعويض . . . . . ٣٣٦
- (٢) القواعد العامة فى التعويض . . . . . ٣٣٩
- (٣) التعويض عن الضرر الأدبى . . . . . ٣٤٣
- (٤) التعويض الاجمالى عن الضرر المادى والأدبى . . . ٣٤٧
- (٥) تسكلة التعويض . . . . . ٣٤٨
- (٦) استحقاق الفوائد عن التعويض . . . . . ٣٥٠
- (٧) وقت تقدير التعويض . . . . . ٣٥٥
- (٨) العملة التى يقدر بها التعويض . . . . . ٣٥٧
- (٩) حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية
- عن بحث التعويض . . . . . ٣٥٨
- (١٠) سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التعويض . . . ٣٥٩

### المبحث الثالث : الحكم الاستثنائى فى الدعوى

- (١٠٧) تمهيد . . . . . ٣٦١
- (١٠٨) المحكمة المختصة بنظر الاستئناف . . . . . ٣٦٢
- (١٠٩) رسوم الاستئناف . . . . . ٣٦٣
- (١١٠) ميعاد الاستئناف . . . . . ٣٦٥
- (١١١) تحرير صحيفة الاستئناف ٤٤/٣٩٤ ق اسكندرية . . ٣٦٧
- (١١٢) مذكرة بدفاع شركة الشرق للتأمين (المستأنف ضدها الأولى) ٣٧٠
- (١١٣) مذكرة بدفاع مالك السيارة ( المستأنف ضده الثالث ) . ٣٧٢
- (١١٤) الحكم الاستثنائى الصادر فى الدعوى . . . . . ٣٧٥
- (١١٥) تطبيقات عملية خاصة بالحكم الاستثنائى ودعوى التعويض
- ( ١ ) مواعيد الاستئناف . . . . . ٣٧٩
- ( ٢ ) عدم جواز استئناف الأحكام التمهيدية . . . . ٣٧٩
- ( ٣ ) عدم جواز قبول طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف ٣٨٠
- ( ٤ ) استئناف الدعوى الأصلية لا يطرح الدعوى الفرعية ٣٨١
- ( ٥ ) جواز استئناف شركة التأمين للحكم
- رغم استئنائه من المؤمن له . . . . . ٣٨٢

الصفحة:

البند

- (٦) التزام محكمة الاستئناف بالحقيقة القضائية . . . ٣٨٢
- (٧) على محكمة الاستئناف ألا تفوت إحدى درجات التقاضى ٣٨٣
- (٨) عدم تقييد محكمة الاستئناف بحدود المبلغ المحكوم به ابتدائيا . . . . . ٣٨٣
- (٩) على محكمة الاستئناف ذكر أسباب الإلغاء أو التعديل ٣٨٤
- (١٠) التعويضات الجائز زيادتها فى الاستئناف . . . ٣٨٤
- (١١) فهم محكمة الاستئناف للدليل يتعلق بالواقع . . ٣٨٤
- المبحث الرابع : مرحلة الطعن بالنقض
- (١١٦) تمهيد . . . . . ٣٨٥
- (١١٧) تطبيقات عملية خاصة بمرحلة طعن بالنقض ودعوى التعويض ٣٨٥
- (١) طعون غير منتجة فى مرحلة الطعن بالنقض . . . ٣٨٥
- (٢) عدم جواز الطعن فى الأحكام غير المنهية للخصومة ٣٨٦
- (٣) جواز التمسك بمخالفة الاختصاص الولائى
- لأول مرة أمام محكمة النقض . . . . . ٣٨٧
- (٤) استحقاق الفوائد عن التعويض . . . . . ٣٨٧
- (٥) أثر نقض الحكم نقضا كليا على تقدير التعويض . . ٣٨٧
- كتب وأبحاث للمؤلف . . . . . ٣٨٨
- الفهرس . . . . . ٣٩١

رقم الايداع ١٩٩٠/٣٩٠٨  
الترقيم الدولى : ٧ - ٠٠٠٤ - ٠٣ - ٩٧٧

مطبعة اطلس  
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية  
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة







(٦) موسوعة الدعاوى العملية

# دعوى تعويض حوادث السيارات

الدعوى المدنية المباشرة للمضروور ضد شركة التأمين

- تجهيز المستندات وتحرير الصحيفة ورفع الدعوى .
- الركن الشرعى والمادى والمعنوى لجريمة السيارات .
- تعريف وتاريخ وطبيعة وخصوم الدعوى المباشرة .
- نطاق تطبيق قانون التأمين الإجبارى على السيارات .
- الحكم بالتعويض وطرق الطعن فيه وأحدث أحكام التقض .

دكتور محمد المنجى  
المحامى بالتقضى

(الطبعة الأولى ١٩٩٢)

توزيع // منشأة المعارف بالإسكندرية  
جلال حزى وشركاه



## مقدمة

### (١) الأهمية النظرية والعملية لموضوع الكتاب :

هذا هو الكتاب السادس في « موسوعة الدعاوى العملية » ، ويتناول هذا الكتاب دراسة تأصيلية لدعوى تعويض حوادث السيارات - الدعوى المدنية المباشرة للمضروب ضد شركة التأمين - فهو يمسك بيد المحامي ويسير معه خطوة خطوة في جميع مراحل الدعوى ، على النحو الذي نتبعه في هذا البرنامج من الدعاوى .

وتبدو الأهمية النظرية لموضوع الكتاب في أن فكرة التعويض (indemnité) أصبحت تتغلغل في جميع المجالات في حياة المجتمعات المتقدمة ، باعتبار أن الحرص على جبر الضرر الذي يصيب الفرد ، هو من صفات المجتمع المتحضر الذي يقوم مبادئ التكافل الاجتماعي والعندالة . ثم إن فكرة التعويض قابلة للتخصيص (attribution) بمعنى التخصيص والتقسيم (division) حسب الحاجات التي تفرض أهميتها في دنيا الناس ، مثل تعويض حوادث السيارات التي تجرى بالآلاف في كافة الطرق والشوارع ، وتهم كافة الناس : مالك السيارة وسائقها وراكبها والمار بجوارها والملتزم بالسير على الرصيف وحتى الجالس في منجله عندما تندفع السيارة إليه داخل المحل فتصيبه ، ثم شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة - ومثل تعويض انهيار العمارات التي تكاد تصبح ظاهرة العصر في بلادنا ، والتي يوقظ صوت الانهيار وأنين المدفونين تحت الأنقاض ضمير الأمة بين الحين والحين ، على بشاعة الحادث الذي يزوح ضحيته عشرات الأبرياء ، الذين يقف ورثتهم - من بعد - في طابور المطالبين بالتعويضات . - ومثل تعويض إرسالات البحرية المصدرة أو المستوردة التي يقدر ثمنها بملايين الجنيهات ، عندما يصيبها تلف أو ضرر من الأضرار التي تنشئ المسؤولية وتوجب التعويض . - ومثل التعويض عن التعذيب الذي يتعرض له بعض أبناء الوطن ، في فترة ظلام الدكتاتورية ، عندما يغلق الضباب السماء ، ويحجب شمس الحرية ، ويغمض القانون عينيه أو يأخذ أجازة ، فيرتع زبانية الحاكم بسوط التلفيق الذي يلهب ظهور الشرفاء وأصحاب الرأي الحر . وبعد أن تسقط الدكتاتورية

فى مزبلة التاريخ ، وتشرق شمس الحرية من جديد ، يكون من حق المعذبين التعويض عن تعذيبهم دون أن تسقط دعواهم بالتقادم .

واذا كان كتابنا السابق فى « دعوى التعويض » يشمل التعويض بصفة عامة ، فان كتابنا الحالى فى « دعوى تعويض حوادث السيارات » يشمل التعويض بصفة خاصة ، حيث تتميز فكرة التخصيص باتاحة الفرصة أمام المؤلف للتركيز على كل ما يتعلق بحوادث السيارات ، والتعرض لكل صغيرة وكبيرة فى تآن وروية ، من خلال « الدعوى المدنية المباشرة للمضروز ، ضد شركة التأمين » التى جرحنا على وضعها فى العنوان الثانى الرئيسى للكتاب (sous titre) ، تحت العنوان الأول الرئيسى للكتاب ، وذلك لتوضيح الموضوع ، وإظهار الحضور الأهم فى الدعوى على وجه الإطلاق المضروز وشركة التأمين .

وتبدو الأهمية العملية لموضوع الكتاب فى العدد المهول من السيارات المختلفة الأنواع والأحجام والاستعمالات ، التى تجرى فى طرق وشوارع كل محافظة من محافظات مصر ، بالإضافة الى صيرورة السيارة بصفة عامة الضرورة الخامسة من ضرورات الحياة اليومية لكل مواطن بعد المآكل والمشرب والملبس والسكن ، بل لعلها تحتل مرتبة أقرب فى حياة بعض الناس . فإذا افترضنا تعرض أو احتمال تعرض كل سيارة تجرى على الطريق لخطأ من الأخطاء الثلاثة : خطأ السائق أو خطأ المجنى عليه أو خطأ الغير أو القضاء والقدر مثل انفصال إحدى عجلات السيارة ، الأمر الذى يؤدي أو يحتمل أن يؤدي الى وقوع الحادث ، الذى يرتب الضرر ويوجب التعويض ، أدركنا على الفور مدى الأهمية العملية لموضوع الكتاب ، الذى كان موضوعا لرسائل دكتوراه فى الحقوق منذ مطلع القرن العشرين (١) .

وإذا كانت المكتبة القانونية لدى القضاة والمحامين والمشتغلين بالقانون تحتوى على بعض الكتب القانونية ، التى تتناول شرح موضوع تعويض حوادث السيارات بصفة عامة ، فان هذا الكتاب لعله الكتاب الأول الذى

---

(١) كولون فى « المسئولية عن حوادث السيارات » رسالة دكتوراه باريس ١٩٠٧ .

- جان لو فى « مسئولية الحوادث المترتبة عن السيارات » رسالة دكتوراه باريس

- ١٩٣٢ .

- دكتور صمد واصف فى « التأمين من المسئولية - دراسة فى عقد النقل البحرى » -

رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة ١٩٥٨ .

- دكتور ابراهيم الدسوقي فى « الاعفاء من المسئولية المدنية عن حوادث السيارات -

رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة ١٩٧٥ .

يتناول شرح موضوع دعوى تعويض حوادث السيارات بصفة خاصة ، ويحمل هذا العنوان « دعوى تعويض حوادث السيارات » - الدعوى المدنية المباشرة للمضروع ضد شركة التأمين ، وذلك من أول تحرير صحيفة الدعوى الى مرحلة الطعن بالنقض ، حيث يجمع المؤلف فيه بين التأصيل والتفصيل . التأصيل من حيث عرض مراحل الدعوى عرضاً علمياً وعملياً فريداً ، تتسلسل فيه الأفكار القانونية تسلسلاً منطقياً . والتفصيل من حيث محاولة تغطية جوانب الدعوى تغطية كاملة ترتبط بالواقع العمل الجارى على الطبيعة والممارسة الفعلية أمام المحكمة . فيأخذ المؤلف بيد المحامى ويسيران معا جنباً الى جنب ، وخطوة خطوة من أول تحرير صحيفة الدعوى الى مرحلة الطعن بالنقض .

## (٢) تقسيم موضوع الكتاب :

تقتضى الدراسة التأصيلية لدعوى تعويض حوادث السيارات تقسيم هذا الكتاب الى أربعة فصول . فيشمل الفصل الأول اجراءات رفع الدعوى من حيث تجهيز مستندات الدعوى ( محضر الجنحة - محضر المخالفة - الحكم الجنائى - شهادة بضرورة الحكم الجنائى نهائياً وباتاً - شهادة المرور بملكه السيارة - وثيقة التأمين الاجبارى على السيارة مرتكبة الحادث - وثيقة التأمين الشامل على السيارة مرتكبة الحادث - شهادة الوفاة - الاعلام الشرعى بورثة المجنى عليه - قرار الوصاية على قصر المجنى عليه ) ، ومن حيث تحرير صحيفة الدعوى ( الوقائع - الاسانيد القانونية - الطلبات ) ، ومن حيث المحكمة المختصة بنظر الدعوى ( نوعياً - قيمياً - محلياً ) ، ومن حيث رسوم وميعاد رفع الدعوى ( التقادم - الوقف - الانقطاع ) .

ويشمل الفصل الثانى اثبات ونفى المسؤولية الجنائية من حيث اثبات الضرور للمسئولية الجنائية للسائق ، ومن حيث نفي السائق للمسئولية الجنائية عن نفسه .

ويشمل الفصل الثالث التنظيم القانونى للدعوى من حيث تعريف وتاريخ وطبيعة وخصوم الدعوى ( المضروع - شركة التأمين ) ، ومن حيث الأساس القانونى لاختصاص شركة التأمين ( أو نطاق تطبيق قانون التأمين الاجبارى على السيارات ) ، ومن حيث الأساس القانونى لاثبات خطأ السائق ( أو فائدة ومضار الاستناد الى كل من المسئوليتين الشئئية والجنائية ) ، ومن حيث الصلح والتسوية الودية فى التعويض ، والتأمين الشامل على نلفيات السيارات .

ويشمل الفصل الرابع الحكم بالتعويض وطرق الطعن عليه من حيث الحكم التمهيدى ، ومن حيث الحكم الابتدائى فى الدعوى ، ومن حيث الحكم الاستئنافى ، ومن حيث مرحلة الطعن بالنقض .

وعلى ذلك نقسم هذا الكتاب الى أربعة فصول على النحو الآتى :

- الفصل الأول : اجراءات رفع الدعوى .
- الفصل الثانى : اثبات ونفى المسئولية الجنائية .
- الفصل الثالث : التنظيم القانونى للدعوى .
- الفصل الرابع : الحكم بالتعويض وطرق الطعن عليه .

الفصل الأول  
إجراءات رفع الدعوى



### (٣) تمهيد :

المرحلة الأولى من مراحل دعوى تعويض حوادث السيارات هي اجراءات رفع الدعوى • وتشمل هذه المرحلة أربع خطوات تتسلسل حسب منطق الأمور • تبدأ الخطوة الأولى بتجهيز مستندات الدعوى ، ثم تليها الخطوة الثانية تحرير صحيفة الدعوى ، والخطوة الثالثة هي تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى • أما الخطوة الرابعة فهي رسوم وميعاد رفع الدعوى •

وعلى ذلك نقسم هذا الفصل الى أربعة مباحث على النحو الآتى :

- المبحث الأول : تجهيز مستندات الدعوى •
- المبحث الثانى : تحرير صحيفة الدعوى •
- المبحث الثالث : المحكمة المختصة بنظر الدعوى •
- المبحث الرابع : رسوم وميعاد رفع الدعوى •

## المبحث الأول تجهيز مستندات الدعوى

### (٤) تمهيد :

قلنا ان المرحلة الأولى من مراحل دعوى تعويض حوادث السيارات هي اجراءات رفع الدعوى . ولا شك ان أول خطوة في هذه المرحلة هي تجهيز مستندات الدعوى . والواقع ان هذه المستندات كثيرة ومتعددة بحسب وقائع كل دعوى سواء كانت قتل خطأ أو اصابة خطأ أو تلفيات بإهمال ، وبحسب نوع المسؤولية التي يستند اليها المضرور من أنواع المسؤولية الموجبة للتعويض سواء كانت إستهوائية أو الشيعية أو المسؤولية الجنائية ، على النحو الذي سوف نراه في الفصل الثالث من هذا الكتاب . . .

ولذلك سوف نستعرض على التوالى المستندات المختلفة التى قلما تخلو من الاستناد اليها أى دعوى من دعاوى تعويض حوادث السيارات ، والتي يستند اليها المدعى فى اثبات عناصر المسؤولية وبالتالى ثبوت الحق فى التعويض ، أو التى يستند اليها المدعى عليه فى نفي عناصر المسؤولية وبالتالى انتفاء الحق فى التعويض .

**وتشمل مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات الواجب تجهيزها لرفع الدعوى المستندات الآتية :**

- ( ١ ) محضر الجنحة .
- ( ٢ ) محضر المخالفة .
- ( ٣ ) الحكم الجنائى .
- ( ٤ ) شهادة بصيرورة الحكم الجنائى نهائيا وباتا .
- ( ٥ ) شهادة المرور بملكية السيارة .
- ( ٦ ) وثيقة التأمين الاجبارى على السيارة مرتكبة الحادث .
- ( ٧ ) وثيقة التأمين الشامل على السيارة مرتكبة الحادث .
- ( ٨ ) شهادة الوفاة .
- ( ٩ ) الاعلام الشرعى لورثة المجنى عليه .
- ( ١٠ ) قرار الوصاية على قصر المجنى عليه .

## (٥) (١) محضر اللجنة :

**المستند الأول** من مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات الواجب تجهيزها لرفع الدعوى هو **محضر اللجنة المحرر عن الحادث** . ويشتمل محضر اللجنة على أربعة عناصر رئيسية هي : محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة ، التقرير الفني عن السيارة مرتكبة الحادث ، التقرير الطبي عن المجنى عليه ، محضر تحقيقات النيابة العامة .

وسوف نتكلم عن كل عنصر من هذه العناصر على التوالى ، مع بيان ماهية ومدى حجية هذا العنصر فى دعوى التعويض .

## (٦) - ١ - محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة :

تنص المادة ٢١ اجراءات جنائية على أن :

« يقوم مأمورو الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها ، وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى » .

وتنص المادة ٢٤ اجراءات جنائية على أنه :

« (١) يجب على مأمورى الضبط القضائى أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد اليهم بشأن الجرائم ، وأن يبعثوا بها فوراً الى النيابة العامة :

(٢) ويجب عليهم وعلى مرؤسيهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ، ويجروا المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم ، أو التى يعلنون بها بأية كيفية كانت . وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة .

(٣) ويجب أن تثبت جميع الاجراءات التى يقوم بها مأمورو الضبط القضائى فى محاضر موقع عليها منهم ، يبين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها . ويجب أن تشمل تلك المحاضر - زيادة على ما تقدم - توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا . وترسل المحاضر الى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضبوطة » .

وتنص المادة ٢٥ اجراءات جنائية على أنه :

« لكل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها

بغير شكوى أو طلب ، أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها ،

**وتنص المادة ٢٦ إجراءات جنائية على أنه :**

« يجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة - أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته - بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ، أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة ، أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي » .

ويبين من هذه المواد أن العنصر الأول من عناصر محضر الجنية هو محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة المحرر بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي الذين عدتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويشتمل هذا المحضر على ست نقاط هي : تلقي البلاغ وإجراء الاستدلالات وتحرير محضر الشرطة ، معاينة الشرطة لمكان الحادث ، رسم كروكي للحادث ، أخذ أقوال المجني عليه ، أخذ أقوال شهود الحادث ، أخذ أقوال المتهم .

وهذا وسوف نتناول الكلام بالتفصيل عن كل نقطة من هذه النقاط الست على التوالي :

## **(٧) • تلقي البلاغ وإجراء الاستدلالات وتحرير محضر الشرطة :**

النقطة الأولى من نقاط محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة ، هي تلقي البلاغ وإجراء الاستدلالات وتحرير محضر الشرطة . وقد فرض المشرع على مأموري الضبط القضائي في هذا الصدد ثلاثة واجبات على التفصيل الآتي :

**- تلقي البلاغ عن حادث السيارة :**

الواجب الأول من الواجبات التي فرضها المشرع على مأموري الضبط القضائي هو تلقي البلاغات بصفة عامة ، ومنها تلقي البلاغ عن حادث السيارة . فقد أوجب المشرع على كل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى العمومية عنها بغير شكوى أو طلب ، أن يبلغ - سواء شفها أو كتابيا - النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها ( المادة ٢٥ إجراءات ) . كما أوجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة - أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته - بوقوع

جريمة من الجرائم ، التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغیر شكوى أو طلب ، أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة ، أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ( المادة ٢٦ اجراءات ) .

وتطبيقاً لذلك ، اذا قدم بلاغ أو شكوى عن وقوع حادث من حوادث السيارات ، وجب على مأمور الضبط القضائي أن يقبله ، فلا يجوز له رفض تلقيه بأية حجة ، ورفضه يستوجب مسئوليته الادارية ( المادة ٤١ من القرار الجمهوري بالقانون ١٠٩/١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة ، المعدل بالقانون ١١٦/١٩٨١ ) . ولا يشترط أن يسفر البلاغ أو الشكوى عن جريمة فعلاً ، وإنما يكفي أن يتضمن أيهما مقاربة الجريمة . كذلك يجب على مأمور الضبط القضائي اخطار النيابة العامة بجرائم حوادث السيارات الهامة ( المادة ٢٤ اجراءات ) .

### - اجراء الاستدلالات عن حادث السيارة :-

**الواجب الثاني من الواجبات التي فرضها المشرع على مأموري الضبط القضائي هو اجراء الاستدلالات بصفة عامة ومنها اجراء الاستدلالات عن حادث السيارة .** فقد أوجب المشرع على مأمور الضبط القضائي في حالة علمه بالجريمة من أي طريق أن يقوم بالبحث عن الجرائم وبمركبيها ، وجمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق والدعوى .

وتطبيقاً لذلك ، اذا علم مأمور الضبط القضائي بأمر وقوع حادث من حوادث السيارات من أي طريق ، فيجب عليه اتخاذ كافة الاجراءات التي توصله الى معرفة مرتكبيها ، وهو في سبيل ذلك يجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى ( المادة ٢١ اجراءات ) .

### - تحرير محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة :

**الواجب الثالث من الواجبات التي فرضها المشرع على مأموري الضبط القضائي هو تحرير محضر جمع الاستدلالات بصفة عامة ، ومنها جمع الاستدلالات عن حادث السيارة ،** ويشتمل تحرير المحضر اثبات تلقي البلاغ عن حادث السيارة ، سواء كان تلقى هذا البلاغ بصفة مباشرة من أطراف الحادث أو من أحد المواطنين المشاهدين للحادث ، وسواء كان تلقى هذه البلاغات بصفة غير مباشرة عن طريق شرطة النجدة التي تكون قد تلقت البلاغات من أطراف الحادث أو من أحد المواطنين المشاهدين للحادث ، أو تكون قد خفت بالانتقال الى مكان الحادث فور ابلاغها به . - كذلك

يشمل تحرير المحضر إثبات إجراء الاستدلالات عن حوادث السيارات التي قد يتطلبها واقع الحال للحفاظ على أدلة الحادث مثل التقاط رقم السيارة مرتكبة الحادث ومتابعتها للقبض على السائق مرتكب الحادث في حالة محاولتها الهرب ...

ويعرف محضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات بأنه المحضر الذى يحضره أحد مأموري الضبط القضائي الذين عدتهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية في سبيل الاطمئنان الى ما قد تسفر عنه الاستدلالات التى يقوم بها ، وأنها اتخذت وفق ما يوجب القانون لاثبات جميع الاجراءات التى يقوم بها مأمور الضبط القضائي مثل ضبط حادث السيارة وما نتج عنه من قتل خطأ أو اصابة خطأ أو تلفيات باهمال (١) .

ولا يعد محضر جمع الاستدلالات من محاضر التحقيق ، بل هو من قبيل جمع المعلومات ليس أكثر ، لأن محاضر التحقيق تكون من اختصاص سلطة التحقيق وهي النيابة العامة وحدها ( المادة ١٩٩ اجراءات ) ، ومحاضر جمع الاستدلالات تكون من اختصاص مأموري الضبط القضائي ( المادة ٢٤ اجراءات ) .

وحتى اذا أحالت النيابة العامة الأوراق الى الشرطة للفحص ، فان هدم الاحالة لا تعد انتداباً منها لأحد مأموري الضبط القضائي لاجراء التحقيق . ولا يعد المحضر الذى يحضره المأمور عندئذ محضر تحقيق ، بل يحتفظ بطبيعته كمحضر جمع استدلالات ( المادة ١١٨ من التعليمات العامة للنيابات ) .

ونقص مشتملات محضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات ليس من شأنه اهدار قيمة المحضر الذى حرره مأمور الضبط القضائي لعنصر من عناصر الاثبات فى محضر جنحة حوادث السيارات ، وانما يخضع تقدير سلامة الاجراءات فيه لمحكمة الموضوع .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« عدم التزام مأمور الضبط القضائي ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية من اثبات كل اجراء يقوم به فى محضر يبين فيه

---

(١) الدكتور حسن المرصفاوى فى « اصول الاجراءات الجنائية » ط ١ من ١٩٨٢ ص ٢٦٧ .

اتخاذ الاجراء وتاريخه ومكان حصوله - ليس من شأنه اهدار قيمة المحضر الذى حرره كلة كعنصر من عناصر الاثبات ، وانما يتخضع تقدير سلامة الاجراءات فيه لمحكمة الموضوع ، (٢) .

« لا يترتب البطلان اذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما حرره فى الدعوى من استدلالات ، وما نص عليه القانون من ذلك لم يرد الا على سبيل التنظيم والارشاد » (٣) .

وخلو محضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات من اسم مأمور الضبط القضائي محرره لا يعيبه ، ذلك أن العادة تجرى على أن يفتح المحضر باثبات اليوم والتاريخ والساعة ، ورتبة واسم ووظيفة محرر المحضر .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« خلو محضر الضبط من اسم محرره لا يعيبه ، ومن حق محكمة الموضوع التعويل عليه ، ما دام الطاعنون لا ينازعون فى أن محرره هو رئيس مكتب المخدرات » (٤) .

واختلاف مكان تحرير محضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات ، عن مكان اتخاذ الاجراءات لا يؤدى الى بطلان المحضر ، لأن ما أوجبه القانون فى هذا الصدد هو واجب تنظيمي ، لم يرد الا على سبيل التنظيم والارشاد .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان القانون وان كان يوجب أن يحضر مأمور الضبط القضائي محضرا لكل ما يجريه من اجراءات ، مبينا فيه وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها ، الا أنه لم يوجب عليته أن يحرر المحضر فى مكان اتخاذ الاجراءات ذاتها . هذا فضلا عن أن ما نص عليه القانون فيما تقدم ، لم يرد الا على سبيل التنظيم والارشاد ، ولم يترتب على مخالفته البطلان » (٥) .

وعلى عدم تحرير محضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات بمعرفة كاتب لا يعيبه ، لأن القانون لم يتطلب تحرير المحضر بمعرفة كاتب ،

(٢) نقض جنائي ١٩٨١/١٢/١٠ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ٨٤٣ - ١٤٦ .

(٣) نقض جنائي ١٩٥٨/١١/٣ مجموعة محكمة النقض ٩ - ٢ - ٨٦٦ - ٢١٣ .

(٤) نقض جنائي ١٩٨١/١٢/٣ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ١٢٢٩ - ٢٢١ .

(٥) نقض جنائي ١٩٦٥/١/١١ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ١ - ٣٦ - ٩ .

فيجوز لمأمور الضبط أن يحرره بنفسه : وإذا جرر بمعرفة كاتب فإنه لا يكون باطلاً ، باعتباره محرراً في حضرة مأمور الضبط وتحت بصره وسمعه ، وإنما يجب على مأمور الضبط أن يوقع عليه اقراراً منه بصحته .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان القانون - على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة العامة وقاضي التحقيق - لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبط القضائي وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به ، كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر . ومؤدى ذلك أن مأمور الضبط القضائي هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحاضره ، ما دام هو يوقع عليها اقراراً منه بصحتها . فلا يهم بعد لك ان كان قد حرر المحضر بيده أو استعان في تحريره بغيره » (٦) .

وخلو محضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات من دواجيه النسائي المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود لا يترتب عليه البطلان . ولكن يجب أن يشتمل المحضر على توقيع شهود عيان الحادث والخبراء الذين سمعوا فيه . وإذا كان أحد شهود الحادث لا يستطيع التوقيع لجهل أو لعله بدنية أو لأي عذر آخر ، تؤخذ بصمة اصبع الابهام .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« من المقرر أن خلو محضر جمع الاستدلالات من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود لا يترتب عليه البطلان » (٧) .

أما عن حجية محضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات من الناحية المدنية كورقة رسمية محررة بمعرفة موظف عمومي هو أحد مأموري الضبط القضائي الذين عددهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية في حدود سلطته واختصاصه - فهي قاصرة على البيانات التي تتعلق بما قام به مأمور الضبط القضائي أو شاهده حضوره أمامه من ذوى الشأن

(٦) نقض جنائي ١٩٥٢/٣/٣ . مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٨٠٣ - ١٥ .

- نقض جنائي ١٩٣٩/٣/١٣ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٨٠٣ - ١٤ .

(٧) نقض جنائي ١٩٧٦/٣/١٤ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ٣٠٥ - ٦٤ .

- نقض جنائي ١٩٧٦/١/٥ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ٢٣ - ٤ .

الجاني والمجنى عليه . ومجال اهدار تلك الحجية في الاثبات انما يكون عند طريق الطعن بالتزوير . أما البيانات الأخرى التي يدونها المأمور نقلاً عن ذوى الشأن ، فمجال اهدار حجيتها في الاثبات ، انما يكون بكافة طرق الاثبات القانونية ، كان يثبت المأمور أية بيانات على لسان ذوى الشأن ، فهذه البيانات لا يكون لها الحجية المطلقة التي أسبغها القانون على الورقة الرسمية ، وانما تكون خاضعة في ذلك للمناقشة والتمحيص وقابلة لاثبات العكس بكافة الطرق دون حاجة لسلوك طريق الطعن بالتزوير (٨) .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مناط رسمية الورقة في معنى المادتين ٣٩٠ ، ٣٩١ من القانون المدني ( المقابلتين للمادتين ١٠ ، ١١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ) أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وهى حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره .

ومن ثم فإن محضر جمع الاستدلالات الذى حرره أحد رجال الشرطة بناء على شكوى قدمت اليه ، وأثبت فيها ما أدلى به ذوى الشأن من أقوال أمامه فيها ، يعتبر بهذه المثابة من المحررات الرسمية .

ولا محل للقول بوجوب أن يكون من يتولى تحرير الورقة الرسمية مختصاً فيما يدلى به ذوى الشأن من أقوال أمامه ، أو له دراية بفحوى هذه الأقوال ، اكتفاء بأن يكون الموظف العام مختصاً بكتابتها من حيث طبيعتها ، وأن يراعى الأوضاع القانونية المتطلبة في تحريرها ، (٩) .

وأما عن حجية محضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات من الناحية الجنائية كدليل كتابي لاثبات واقعة الجنحة ، فهى تخضع للقاعدة العامة في الاثبات الجنائي ، التى تقوم على أساس مبدأ حزية القاضى الجنائي فى الاقتناع ، دون التقييد بدليل معين (intime conviction) ، مما يدل على

---

(٨) كتابنا « دعوى التزوير الفرعية » فى المواد الجنائية من التقرير بالتزوير الى الطعن بالنقض ط ١ س ١٩٩٢ البند ٩ ص ٢٩ .

(٩) نقض مدنى ١٩٧٨/٥/٢٤ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ١ - ١٣١٥ - ٢٥٧ .

- نقض مدنى ١٩٧٨/١١/٨ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٢ - ١٦٩٩ - ٣٣٦ .

- نقض مدنى ١٩٧٢/٣/١٤ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ١ - ٤٠٧ - ٦٤ .

اعتراف المشرع المصري بحرية القاضي الجنائي في تكوين اقتناعه ببناء على الأدلة المطروحة عليه ببراءة أو بإدانة المتهم ، ولا يصح مطالبته بالإخذ بدليل دون دليل (١٠) .

وبمعنى آخر : فإن القاعدة في الإثبات الجنائي بالأدلة الكتابية هي عدم تمتع الأوراق الرسمية والأوراق العرفية بحجية خاصة ، وخضوعها لمطلق تقدير القاضى الجنائى ، والاستثناء هو تمتع بعض الأوراق بقوة خاصة في الإثبات مثل محاضر الجلسات والأحكام القضائية ومحاضر المخالفات الجنائية المحررة بمعرفة مأمورى الضبط القضائى الذين عدتهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على التفصيل الذى سوف نوضحه عند الكلام على محضر المخالفات (١١) .

وتطبيقا لذلك فإن حجية محضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات فى الجرح تخضع للقاعدة العامة فى الإثبات الجنائى السالفة ، وهى حرية القاضى الجنائى فى الاقتناع على التفصيل السالف ، فلا تتقيد المحكمة الجنائية بما هو مدون فى محاضر جمع الاستدلالات فى مواد الجرح ، وإنما يجوز لها أن تأخذ به على اعتبار أنه ورقة من أوراق الدعوى التى يتناولها الدفاع وتصور حولها المناقشة بالجلسة ، ذلك أن ما يحتويه المحضر ان هو الا عنصر من عناصر الإثبات ، يخضع فى جميع الأحوال لتقدير القاضى الجنائى ، ويحتمل الجدل والمناقشة كسائر أدلة الدعوى (١٢) .

وبمعنى آخر فإن المحكمة الجنائية لا تتقيد بما هو مدون فى محضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات المجرر بمعرفة مأمورى الضبط القضائى عملا بالمادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، الا اذا وجد نص فى القانون على خلاف ذلك ( المادة ٣٠٠ اجراءات ) ، لأن الأدلة المستمدة من هذه المحاضر ليست سوى عناصر إثبات ، تخضع فى تقديرها لمطلق تقدير القاضى الجنائى ، شأنها شأن أى دليل آخر تحمله ورقة رسمية أو عرفية ، ولهذا استقر قضاء النقض على أن الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية ، بمعنى

---

(١٠) الدكتور محمد زكى أبو عامر - استاذ القانون الجنائى بكلية حقوق الاسكندرية فى « الإثبات فى المواد الجنائية » ط ١ س ١٩٨٥ بند ٥٣ من ١٥٧ .

(١١) كتابنا فى دعوى التزوير القرعية ، فى المواد الجنائية البند ١٢٥ ص ٢٤٦ .

(١٢) كتابنا « دعوى التعويض » - بصفة عامة - تراخل الدعوى من تحرير الصحيفة

الى الطعن بالنقض ط ١ ص ١٩٩٠ البند ١١ من ٢٥ .

أن للمحكمة الجنائية أن تلتفت عن دليل ولو حملته أوراق رسمية بما دام يصح في العقل أن يكون غير متفق مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة الأخرى فى الدعوى (١٣) .

**وقضى بأن للمحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من عناصر الإثبات ، ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات التى يجمعها مأمورو الضبطية القضائية أو مساعدوهم ، ما دامت مطروحة للبحث أمامها بالجلسة (١٤) .**

**وقضى بأن دفاتر الأحوال هذه شأنها شأن محاضر جمع الاستدلالات التى يجريها مأمور الضبط القضائى ، وهى عناصر إثبات تخضع فى كل الأحوال لتقدير القاضى وتحتمل الجدل والمناقشة لسائر الأدلة (١٥) .**

**وقضى بأن العبرة فى المحكمة الجنائية هى اقتناع القاضى بناء على ما يجريه من تحقيق الدعوى ، ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ، فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر ، متى اقتنع القاضى من الأدلة المعروضة أمامه بالصورة التى ارتسمت فى وجدانه للواقعة ، وخلص الى ارتكاب المتهم إياها ، وجب عليه أن ينزل العقاب به طبقا للقانون . بمعنى أن يكون فى حل من الأخذ بدليل النفى - ولو تضمنته ورقة رسمية - ما دام هذا الدليل غير مقطوع بوضوحه ، ويصح فى العقل أن يكون مخالفا للحقيقة . أما ما جاء فى القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها ، فمحله الاجراءات المدنية التجازية فحسب ، حيث عينت الأدلة ووضعت لها الأحكام ، والزام القاضى بأن يجرى قضاءه على مفتضاها (١٦) .**

**وقضى بأنه لا يشترط فى مواد الجرح والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة . ويجوز للقاضى أن يأخذ بما هو مدون فى محضر جمع الاستدلالات ، على اعتبار أنه ورقة من أوراق الدعوى التى يتناولها الدفاع ، وتدور حولها المناقشة بالجلسة ، وذلك بغض النظر عما اذا كان محررها من مأمورى الضبطية القضائية أو لم يكن (١٧) .**

---

(١٣) كتابنا « دعوى التزوير الفرعية » فى المواد الجنائية البند ١٢٧ - ص ٢٥٣ .

(١٤) نقض جنائى ١٩٥٢/٢/١٩ مجموعة محكمة النقض ٣ - ١ - ٤٩٣ - ١٨٥ .

(١٥) نقض جنائى ١٩٦١/٣/١٣ مجموعة محكمة النقض ١٢ - ١ - ٣٣٦ - ٦٤ .

(١٦) نقض جنائى ١٩٧٠/٣/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ١ - ٤٣١ - ١٠٦ .

(١٧) نقض جنائى ١٩٧٢/١/١٠ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ١ - ٤٢ - ١٢ .

وقضى بأنه من المقرر أن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي وإطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل أو قرينة يرتاح إليها (١٨) .

وقضى بأنه من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من عناصر الإثبات ، ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها مأمورو الضبطية القضائية أو مساعدوهم ، ما دامت مطروحة للبحث أمامها بالجلسة (١٩) .

وتظل المحضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات حجته في الإثبات على النحو السالف ، حتى ولو كان مأمور الضبط القضائي قد حرره في غير وقت العمل الرسمي ، أي الوقت المخصص لراحته ، لأن ذلك لا يجرده من صفته ، بل تظل أهليته لمباشرة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة ، حتى ولو كان في إجازة أو عطلة رسمية ، ما لم يوقف عن عمله أو يمنح إجازة إجبارية .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« قيام الضابط بالقبض على المتهم ، وتحرير محضر ضبط الواقعة وفقا للقانون يكون صحيحا ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الضابط قد مارس عمله في الوقت المخصص لراحته ، طالما أن اختصاصه لم يكن معطلا بحكم القانون » (٢٠) .

وتظل المحضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات حجته في الإثبات على النحو السالف ، طالما كان تحريره في النطاق المكاني لاختصاص مأمور الضبط القضائي ، إلا إذا قامت ضرورة استلزام تجاوزه اختصاصه المكاني ، كأن تستوجب ظروف التفتيش ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة للقيام بالواجب المكلف به .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اختصاص مأموري الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون

---

(١٨) نقض جنائي ١٩٨٢/٢/٢٨ مجموعة أحكام النقض ٣٣ - ١٦٥ - ٣٣ .

(١٩) نقض جنائي ١٩٨٣/١/٩ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ٩٢ - ١٥ .

(٢٠) نقض جنائي ١٩٧٣/١١/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٣ - ١٠٢٣ - ٢١٣ .

- نقض جنائي ١٩٨٢/١١/٣٠ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ٩٣٧ - ١٩٤ .

فيها وظائفهم ، فإذا خرج المأمور عن دائرة اختصاصه ، لا تكون له سبلة ما ، وإنما يعتبر فردا عازيا . وهي القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية .

ولا يغير ذلك صدور انتداب من النيابة المختصة اليه في إجراء ذلك التفتيش ، إذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الأذن ، أن يكون من إجراء من مأموري الضبطية القضائية ، وهو لا يكون كذلك إذا ما خرج عن دائرة اختصاصه .

ألا إذا استوجبت ظروف التفتيش ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، أو كانت هناك ظروف اضطرارية مفاجئة أو حالة ضرورة دعت مأمور الضبط القضائي إلى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني للقيام بالواجب المكلف به ، فإن هذا الإجراء منه أو من يندبه له يكون صحيحا ، (٢١) .

## (٨) ● معاينة الشرطة لمكان الحادث :

النقطة الثانية من نقاط محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة ، المحرر بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي الذين عدتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية هي معاينة الشرطة لمكان الحادث ، حيث أوجب المشرع على مأموري الضبط القضائي أن يجرؤا المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم ( المادة ١/٢٤ إجراءات ) (٢٢) .

ويعرف محضر معاينة الشرطة لمكان الحادث في حوادث السيارات بأنه المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي ، والمرفق بمحضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات ، ويتضمن الوصف التاريخي والجغرافي والفني لمكان ومحتويات وآثار الحادث .

وتظهر أهمية معاينة الشرطة لمكان الحادث في أن رجل الشرطة هو أول مسئول رسمي يتلقى البلاغات عن حوادث السيارات ، وأول من يصل إلى مكان الحادث قبل أن يصله الغير ، وأول من تطو قدمه مسرح

(٢١) نقض جنائي ١٩٨٢/٦/١٥ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٧١٦ - ١٤٨ .

- نقض جنائي ١٩٨٢/٢/٢٤ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٢٥٨ - ٥٢ .

(٢٢) راجع البند ٧ ص ١٤ .

الحادث قبل أن تطؤه أقدام الغير ، وأول من تمس يده محتويات وآثار الحادث قبل أن تمسه أيدي الغير بالعبث أو التغيير أو التعديل أو التأثير من أى نوع كان ، الأمر الذى يكون له أهمية كبيرة فى إثبات أو نفي أركان الجريمة فى حوادث السيارات فى حالة القتل الخطأ والاصابة الخطأ والتلفيات باهمال . ويترتب على مراعاة اعتبارات الواجب والأمانة والضمير المحافظة على أرواح ودماء وحقوق المصابين والمضرورين ، والعكس يترتب على عدم مراعاة ذلك ضياع أرواح ودماء وحقوق المصابين والمضرورين فى حوادث السيارات .

وقضى بأنه لا يعيب الحكم أن يكون قد استند فيما استند اليه من أدلة الى المعاينة التى أجراها وكيل شيخ الحفراء ، فإن ذلك مما يخوله له نص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، باعتبار وكيل شيخ الحفراء من بين المرءوسين لماورى الضبط القضائي (٢٣) .

وتتضمن معاينة الشرطة الوصف التاريخي لمكان الحادث ، حيث أوجب المشرع على مامورى الضبط القضائي إثبات جميع الإجراءات التى يقومون بها فى محاضر موقع عليها منهم ، يبين بها وقت اتخاذ الإجراءات ( المادة ٢٤/٢ إجراءات ) . فيشمل الوصف التاريخي لمكان الحادث يوم وتاريخ وساعة إجراء المعاينة ، وحالة الجو بصفة عامة ، وحالة الضوء والرؤية لحظة وقوع الحادث بصفة خاصة ، وما اذا كان الحادث قد وقع نهارا أو ليلا ، حال وضوح الرؤية أو حال تعذرها بسبب وجود شايورة كنيقة أو خفيفة ، ومدى إمكانية كشف الطريق فى كل حالة ، وذلك نظرا للدور الهام الذى يلعبه وضوح أو تعذر الرؤية فى إثبات أو نفي وقوع الحادث بالكيفية الواردة بمحضر جمع الاستدلالات بالمقارنة بأقوال شهود وأطراف الحادث السائق أو المجنى عليهم أو الغير .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« لما كان الحكم قد أوضح أنه : « تبين من المعاينة التى أجريت فى وقت مماثل لوقت الضبط ، أن حالة الضوء فى مكان الضبط كانت تسمح بتمييز الأشخاص ونوع السيارة التى كان يستقلها المتهم قبل ضبطه » .

واذ كانت المعاينة المشار اليها - على ما يبين من المفردات - هى تلك التى أجرتها النيابة فى الساعة ١١ و ٤٠ دقيقة من مساء يوم ١٩٦٦/٧/٧

لإستجلاء مدى رؤية الشاهد للطاعن ، على ضوء المصاييح التي تضيء مكان الحادث وقت ضبطه .

وكان مفاد ما سطره الحكم فيما تقدم - وحسبما يستدل عليه من سياقه - هو أن المعاينة التي استدل بها قد أجريت في ظرف مشابه لوقت الضبط ، فأثبتت إمكان رؤية الطاعن على ضوء المصاييح التي تثير مكان الحادث - لا على ضوء الطبيعة - ومن ثم فإنه يستوى في ذلك ولا يؤثر في عقيدة المحكمة ، أن تكون تلك المعاينة قد أجريت في ظرف مشابه أو وقت مماثل .

ولا يجدى الطاعن من بعد التحدى باقتطاع هذه العبارة الأخيرة « وقت مماثل » من سياقها الذي وردت فيه ، وصرفها الى غير معناها الذي تصدى له الحكم بدعوى فساد التحصيل ، لما هو مقرر من أنه خطأ غير مؤثر في عقيدة المحكمة ، لا يتوافر به وجه الخطأ في الاسناد (٢٤) .

كذلك تتضمن معاينة الشرطة الوصف الجغرافي لمكان الحادث ، حيث أوجب المشرع على مأموري الضبط القضائي اثبات جميع الاجراءات التي يقومون بها في محاضر موقع عليها منهم ، تبين بها مكان حصولها ( المادة ٢٤/٢ اجراءات ) : فيحصل الوصف الجغرافي لمكان الحادث ... وصفه من الناحية الادارية . فيقال مثلا ان الحادث وقع على الطريق الزراعي أو الصحراوي القاهرة - الاسكندرية عند الكيلو كذا ... على مشارف مدينة كذا ... أو عند منفذ أو محطة تحصيل رسوم الطريق الصحراوي (station-tall) من جهة القاهرة أو من جهة الاسكندرية . - ووصفه من الناحية الطبيعية : بتحديد طول وعرض ومساحة مسرح الحادث ، وأنه مستوى أو غير مستوى ، مستقيم أو متعرج ، وأنه أسفلت أو ترابي . وأن الأسفلت خشن يساعد على سرعة وقوف السيارة عند الضغط على الفرامل ، أو أن الأسفلت ناعم أملس ومبتل يساعد على انقلاب السيارة عند استعمال الفرامل دفعة واحدة ، أو أن الطريق ترابي جاف يساعد على

(٢٤) نقض جنائي ١٥/٥/١٩٧٨ - مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٥٠٧ - ٩٤ .

- نقض جنائي ٨/٦/١٩٨٠ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٧٣١ - ١٤١ .

- نقض جنائي ١٠/١١/١٩٦٩ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٣ - ١٢٤٩ - ٢٥١ .

- نقض جنائي ١٩/١٢/١٩٥٨ مجموعة محكمة النقض ٩ - ٣ - ١١١٩ .

- نقض جنائي ١١/٢/١٩٥٧ مجموعة محكمة النقض ٨ - ١ - ١٤٠ - ٤٢ .

سرعة وقوف السيارة عند الضغط على الفرامل ، أو أن الطريق ترابي مغطى بالطين بفعل مياه المطر الغزير يساعد على تزلزل السيارة وانقلابها عند استعمال الفرامل دفعة واحدة . - ووصفه من الناحية المرورية : من حيث كثافة أو انسياب حركة المرور ، ومن حيث وجود أو عدم وجود أضواء كهربائية ومدى كفايتها ، ومن حيث وجود أو عدم وجود إشارات المرور الأرضية والجانبية ومدى كفايتها . . . .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« إذا كان الثابت من مطالعة المقررات المضمومة ، أن المعاينة أوضحت أن منزل المجنى عليها يفصله عن منزل الحفل شارع ومنزل آخر ، وأنه لا يتسنى لمن يطلق عبثاً نارية من داخل شرفة صاحب الحفل ، أن يصيب المجنى عليها وهي واقفة أمام مسكنها ، إلا إذا كان واقفاً بأقصى الناحية الغربية من الشرفة ، لوجود المنزل الفاصل بينهما . »

وكان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت دليل المعاينة ، كانت ملزمة به المأما شاملاً يهيئ لها أن تمنحه التمهين الكافي ، الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، مما لا تجد معه محكمة النقض مجالاً لتبين صحة الحكم من فساد ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه ، (٢٥) .

كذلك تتضمن معايينة الشرطة لكان الحادث الوصف الفني للمكان ومحتوياته وآثار الحادث ( المادة ٢٤/٢ إجراءات ) .

فيشمل الوصف الفني تحديد السيارة مرتكبة الحادث من حيث الرقم والمحافظة المرخصة بها والمباركة واللون ونوع الاستعمال والموقع والاتجاه للسيارة وغيرها من السيارات المشتركة في الحادث أو المتواجدة بالمكان ، والمسيافة القائمة بين كل منها ، التلفيات الموجودة بجسم أو صاج أو زجاج السيارة مرتكبة الحادث من الأمام أو الوسط أو الخلف ، وجود أو عدم وجود آثار للفرامل وطولها وقوتها أو ضعفها في مكان الحادث (٢٦) .

- 
- (٢٥) نقض جنائي ١٦/١٢/١٩٧٤ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٨٧٢ - ١٨٩
  - نقض جنائي ٢٠/١٢/١٩٧٩ - مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٩٦٢ - ٢٠٦
  - نقض جنائي ١٤/٦/١٩٧٠ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ٢٠ - ٨٦٢ - ٢٠٢
  - نقض جنائي ٣٠/١/١٩٦١ مجموعة محكمة النقض ١٢ - ١ - ١٥٦ - ٢٥
  - (٢٦) راجع التقرير الفني عن السيارة مرتكبة الحادث البند ١٣ ص ٤٠

ويشمل الوصف الفني حصر الأشخاص المجنى عليهم وعددهم وأسمائهم وجنسهم وأعمارهم ووظائفهم ، وما إذا كان السائق من بينهم أم كلهم من الركاب ، ووجود أو عدم وجود علاقة قرابة بينهم مثل زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه ( المادة ٧ من قانون التأمين الاجباري ١٩٥٥/٦٥٢ ) .

ويشمل الوصف الفني تحديد اصابات المجنى عليهم ، ووجود أو عدم وجود آثار للدماء وموقعها وامتدادها . وتسجيل محتويات مكان الحادث التي قد تفيد في تحقيق الواقعة وتحديد المسؤولية .

وتقول محكمة النقض بصدد الوصف الفني :

« متى كان الدفاع عن المتهمين قد قام على نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت جثة المجنى عليه فيه ، ودل على ذلك بشواهد منها ، ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء أو طلاقات في مكانها ، رغم أن المجنى عليه أصيب بأعيرة نارية ، وهو راقد على الأرض ، ولم تستقر المقذوفات النارية بجسمه .

وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك ، وهو - في صورة الدعوى - دفاع جوهري لما يتبنى عليه - لو صح - النيل من أقوال شاهد الاثبات ، مما كان يتعين على المحكمة أن تفتن اليه ، وتورده في حكمها ، وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه . أما وقد أغفلته جملة ، يكون معيبا بالقصور الذي يستوجب نقضه والاحالة » (٢٧) .

ونورد هنا نموذج عمل لمعاينة الشرطة لمكان حادث سيارة ، تمت على الطبيعة ، وذلك بالحرف الواحد ، ويقتصر تدخل المؤلف على مراعاة قواعد اللغة العربية (٢٨) .

---

(٢٧) نقض جنائي ١٩٧١/١١/١٥ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ٢ - ٦٥٠ - ١٥٧ .

(٢٨) راجع نموذج عمل لمعاينة الشرطة لمكان حادث سيارة على الصفحة التالية .

## نموذج عمل المعاينة الشرطة لمكان الحادث

مركز شرطة الزرقا

نقطة شرطة مصيف الدين

المحضر رقم ٩٧/٣٥ أحوال النقطة - ١٩٨٩/١٨٦٦ جنح الزرقا .  
بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٣ الساعة ٩:٤٥ ص .

بمعرفتنا نحن رائد/ ثروت الحضرى . . . أثبت الآتى :

حيث تبين للمركز الآن بوقوع حادث تصادم أمام قرية دقهلة ،  
وبالانتقال على الفور لمكان الحادث لاجراء المعاينة اللازمة . تبين لنا من المعاينة  
الآتى : . . . . .

١ - اطراف الحادث : السيارة رقم ١٩٤٤ أجرة دمياط اصطدمت  
بسيدين كانتا تعبران الطريق ، وأحدثت بهما إصابات ، ونقلتا الى  
مستشفى الزرقا المركزى عقب الحادث مباشرة ، كما قرر لنا الأهالى شفاهة .  
٢ - مكان الحادث : على الطريق السريع دمياط - المنصورة ، وأمام  
قرية دقهلة .

٣ - مكان تواجد السيارة وقت اجراء المعاينة : وجدنا السيارة  
رقم ١٩٤٤ أجرة دمياط تقف يمين الطريق تقريبا بالنسبة للقادم من اتجاه  
دمياط الى المنصورة ، ومقدمتها تشير الى اتجاه المنصورة ، ومؤخرتها تشير  
الى اتجاه دمياط . . . . .

٤ - وجدنا آثار دماء على الطريق ، وبمنتصف الطريق نقطة دماء  
كبيرة .

٥ - وجدنا آثار فرامل خلف السيارة مرتكبة الحادث بطول حوالى ٣٠  
ثلاثون مترا تقريبا . كما وجدنا زجاج متناثر على الطريق بمحل الحادث .

٦ - وجدنا تلفيات بالسيارة رقم ١٩٤٤ مرتكبة الحادث ، عبارة عن  
تهشم زجاج السيارة الأمامى ، وكذا تطبيق شديد بمقدمة السيارة ، وتطبيق  
خفيف بنمر السيارة التى تقع أسفل الاكصدام .

٧ - عرض الطريق بمكان الحادث حوالى أربعة عشر مترا تقريبا ،  
يحد من الجانبين طبان .

٨ - تم تسهيل حركة المرور بمكان الحادث .

٩ - قرر الأهالى بمكان الحادث بأن المصابين نقلتا الى مستشفى الزرقا  
المركزى عقب الحادث مباشرة .

## (٩) • رسم كروكي للحادث :

النقطة الثالثة من نقاط محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة ، المحرر بمعرفة أحبد مأموري الضبط القضائي الذين عددتهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية هي رسم كروكي للحادث ، حيث أوجب المشرع على مأموري الضبط القضائي أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة ( المادة ١/٢٤ اجراءات ) (٢٩) و (٣٠) .

١٠ - بالمناسبة على شهود الحادث بمكان الحادث ، لم يتقدم أحد للشهادة .

١١ - وجدنا قائد السيارة مرتكبة الحادث بجوار السيارة ، وتم نقله السيارة الى ديوان النقطة ، بعد اجراء المعاينة للتحفظ عليها .

١٢ - تم الاطلاع على وخص السيارة . وقد وجدنا بها رخصة تسير السيارة رقم ١٩٤٤ . أجرة دمياط تنتهي في تاريخ ١٠/١٠/١٩٨٩ . كما قدم لنا رخصة قيادة درجة ثانية باسم محمد فاضل ابراهيم صنادرة من قسم مرور دمياط تحمل رقم ١٤٢٩ تنتهي في تاريخ ١/٣/١٩٩١ .

١٣ - مرفق رسم كروكي لمكان الحادث .  
وهذا ما ظهر لنا من المعاينة ، ولم نجد أشياء أخرى تفيد المعاينة .  
واقفل المحضر عقب اثبات ما تقدم ، وباقي للاتمام .

رائد / ثروت الحضري

• ويعرف الرسم الكروكي للحادث بأنه المحضر المحرر بمعرفة مأموري الضبط القضائي ، والمرفق بمحضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات ، ويتضمن تحويل السرد الوارد بمحضر معاينة الشرطة لمكان الحادث الى لوحة مرسومة ، مبين بهنسا كافة المواقع لكافة المحتويات والآثار الموجودة بمكان الحادث . وبمعنى آخر فان الرسم الكروكي للحادث يتضمن تجسيد الوصف التاريخي والجغرافي والفني لمكان ومحتويات وآثار الحادث ، في لوحة مرسومة أو في صورة جغرافية للواقع المحسوس ، تحكي الحادث على الطبيعة كما وقع .

• وتظهر أهمية الرسم الكروكي للحادث في أن تجسيد الوصف

(٢٩) راجع البند ٧ ص ١٤ .

(٣٠) راجع البند ٨ ص ٢٣ .

التاريخي والجغرافي والفني لمكان ومحتويات وآثار الحادث في لوحة مرسومة يمكن القاضى من الالام السريع بوقائع القضية - ويجعله يعايش حادث السيارة - بمجرد القاء نظرة على تلك اللوحة المرسومة - كما لو كان حاضرا وقت وقوع الحادث على الطبيعة ، وذلك قبل أن تمسه يد الغير بالعبث أو التغيير أو التعديل أو التأثير من أى نوع كان ، الأمر الذى يكون له أهمية كبيرة فى إثبات أو نفي أركان الجريمة فى حوادث السيارات فى حالة القتل الخطأ والاصابة الخطأ والتلفيات بإهمال ، ويساعد القاضى على تكوين عقيدته بسرعة ويسر (٣١) .

### (١٠) • أخذ أقوال المجنى عليه :

النقطة الرابعة من نقاط محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة ، المحرر بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي الذين عددتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية هى أخذ أقوال المجنى عليه (٣٢) و (٣٣) و (٣٤) .

وتظهر أهمية أخذ أقوال المجنى عليه كنقطة من نقاط محضر جمع الاستدلالات المحرر بمعرفة الشرطة فى حوادث السيارات من وجهتين :

- 
- (٣١) يلاحظ أن عمل رسم كروكي للحادث ، وتجسيد الوصف التاريخي والجغرافي والفني لمكان ومحتويات وآثار حادث السيارة - المحرر عنه محضر معاينة الشرطة الورد ص ٢٨ و ٢٩ - فى لوحة مرسومة ، يعنى اجراء الرسم الكروكي للحادث على النحو الآتى :
- ١ - رسم سهم يشير الى جهة اليمين باتجاه مدينة المنصورة .
  - ٢ - رسم سهم يشير الى جهة اليسار باتجاه مدينة دمياط .
  - ٣ - رسم مسجد قرية دقهله ويجواره متهى بالجهة القبلية للطريق السريع المنصورة - دمياط .
  - ٤ - رسم ترعة الشرقاوية بالجهة الشرقية للطريق السريع المنصورة - دمياط ، ويساره كوبرى قرية دقهله .
  - ٥ - رسم هيكل السيارة ١٩٤٤ أجرة دمياط مرتكبة الحادث ، فى منتصف عرض الطريق تقريبا ، وجعل مقسمتها باتجاه المنصورة ، ومؤخرتها باتجاه دمياط .
  - ٦ - رسم بئمة دماء كبيرة قبل السيارة فى منتصف الطريق ، وكذلك آثار الزجاج الناجم عن تهشم زجاج السيارة الأمامى .
  - ٧ - رسم آثار عرامل السيارة بطول ٣٠ مترا تقريبا ابتداء من مؤخرتها .
- (٣٢) راجع البند ٧ ص ١٤ .
- (٣٣) راجع البند ٨ ص ٢٣ .
- (٣٤) راجع البند ٩ ص ٢٩ .

**الوجهة الأولى** أن مأمور الضبط القضائي هو أول مسئول يتلقى البلاغ عن حادث السيارة ، وأول من يضمن أن مكان الحادث قبيل أن يصله الغير ، وأول من تطفئ قدمه مسرح الحادث قبل أن يطرؤه أقدم الغير ، وأول من تمس يده محتويات وآثار الحادث قبل أن تمسه أيدي الغير بالعيب أو التغيير أو التأثير من أي نوع كان ، الأمر الذي يجعل التيكير بأخذ أقوال المجنى عليه معبرا عن الحقيقة الواقعية لحظة ميلاد الحادث ، دون أي تغيير أو تحريف .

**والوجهة الثانية** أن إصابة المجنى عليه قد تكون خطيرة ، واحتمال بقاءه على قيد الحياة قد يكون ضعيفا ، ولذلك فإن الإسراع بأخذ أقوال المجنى عليه في هذه الحالة قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة ، يجعلها معبرة عن الصدق والمطابقة للواقع ، الأمر الذي يساعد على تحقيق العدالة وحفظ حقوق المصابين والمضرورين في حوادث السيارات .

## (١١) • أخذ أقوال شهود الحادث :

**النقطة الخامسة** من نقاط محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة ، المحرر بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي الذين عندتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية هي أخذ أقوال شهود الحادث (٣٥) و (٣٦) و (٣٧) و (٣٨) .

وتظهر أهمية أخذ أقوال شهود الحادث كنقطة من نقاط محضر جمع الاستدلالات المحرر بمعرفة الشرطة في حوادث السيارات من ثلاث جهات :  
**الوجهة الأولى** ترجع الى الدور الهام للشهادة في الإثبات الجنائي ، باعتبارها أقدم الأدلة الجنائية من الناحية التاريخية ، وباعتبارها تنصب في العادة على حوادث تقع فجأة ولا يسبقها اتفاق أو تراص ، فالشاهد هو شخص تلعب الصدنة البحتة دورا كبيرا في اختياره لحظة وقوع الحادث ، باعتباره شاهدا عيانا على الحادث ، ولذلك فإن كثيرا من حوادث السيارات يتعلق اثبات جزئياتها وکلياتها بالرجوع الى ذاكرة الأشخاص الذين أوجدتهم الظروف على مسارحها وقت ارتكابها ، ومن هنا فإن أخذ أقوال شهود الحادث يمثل أهمية كبرى ، لأن شهادة الشهود هي من أدلة

(٣٥) راجع البند ٧ ص ١٤ .

(٣٦) راجع البند ٨ ص ٢٣ .

(٣٧) راجع البند ٩ ص ٢٩ .

(٣٨) راجع البند ١٠ ص ٢٩ .

الاثبات الهامة أمام المحكمة الجنائية من حيث الواقع ، ولأن الشهادة الصادقة قد تكون خير معين للمحكمة في تكوين عقيدتها وإصدار حكمها (٣٩) .

**الوجهة الثانية** هي أن إصابة المجنى عليه قد تكون خطيرة بحيث يشعذر عليه النطق ، ولا تسمح حالته بسماع أقواله لمدة طويلة . وقد تجهز عليه الصدمة ويلفظ أنفاسه الأخيرة عقب الحادث مباشرة وقبل وصول مأمور الضبط القضائي إلى مسرح الحادث ، عندئذ تكون شهادة شهود الحادث لما رأوه أو سمعوه أو أدركوه على وجه العموم بحواسهم هي التعبير الصادق الذي يعين المحكمة في تكوين عقيدتها وإصدار حكمها (٤٠) .

**الوجهة الثالثة** هي أن الإسراع بأخذ أقوال الشهود عقب الحادث مباشرة يحقق خدمة كبيرة للعدالة ، وذلك قبل أن يتصل الغير بالشهود الذي قد يؤثر عليهم بأي نوع كان ، وقبل أن ينفصل الشهود عن ضمايرهم فلا يقولون الحقيقة ، ثم قبل أن يحاول الشهود الابتعاد عن مسرح حادث السيارة للنأي بأنفسهم عن الارتباط به لما يلاقيه الشاهد في العادة من ضياع وقته وراحته .

ويلاحظ أن التكييف القانوني الصحيح لأقوال شهود الحادث ، هو أنها من قبيل الاستدلالات أو الدلائل ليس أكثر ، فهي لا تعتبر شهادة بالمعنى القانوني الدقيق ، لعدم تحليف الشاهد اليمين (٤١) . لأن اليمين من أهم الضمانات التي يتعين أن يتوافر لها لكي تكون دليلاً يستمد منه القاضي اقتناعه . وهي إجراء شكلي جوهرى يلفت انتباه الشاهد إلى أهمية ما يقوله ، ويوقظ ضميره إلى وجوب أدائها بصدق ، وتجعله حريصاً على قول الحق ، وتدفعه إلى التراجع عن الكذب خشية تائب الضمير . وهي قد شرعت لمصلحة المتهم ، لأن تذكير الشاهد بالله العظيم القائم على كل نفس وتحذيره من سخطه عليه أن هو قرر غير الحق ، يجعله يدلي بالأقوال الصادقة ، ويتجنب الأقوال الكاذبة التي هي في غير مصلحة المتهم (٤٢) .

---

(٣٩) الدكتور عبد الحليم صدقي في « الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية المصرية » ط ١ سن ١٩٨٦ ص ٢٢٦ .

(٤٠) الدكتور محمد زكي أبو عامر في « الاثبات في المواد الجنائية » المرجع السابق بند ٧٢ ص ٢١٣ .

(٤١) الدكتور محمد زكي أبو عامر في « الاثبات في المواد الجنائية » المرجع السابق ص ٢٠٠ .

(٤٢) الدكتور أبو العلا النمر في « الأدلة الجنائية » ط ١ ص ١٩٩١ ص ٢٨ .

وتقول محكمة النقض بصدد أهمية أخذ أقوال شهود الحادث :

« من المقرر أنه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة ، وإنما الغبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات • وكان الدفاع المبنى على التأخر في التبليغ وتعذر الرؤية بسبب الظلام وتلفيق الاتهام ، هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ، ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة ، استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها •

واذ كان يبين من المفردات ، أن ما أورده الحكم لدى تحصيله أقوال شهود الاثبات من وضوح الرؤية لوجود كهرباء بالقرية ، له سند في أقوال هؤلاء الشهود ، التي اطمأن اليها ، فان منعى الطاعنين على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل » (٤٣) •

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كان الحكم قد استند فيما استند اليه - من أدلة الثبوت الى شهادة الشاهدين ••• و ••• وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة والمفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ، أنه ليست للشاهدين المذكورين من أقوال سوى ما أثبتته محرر محضر ضبط الواقعة ، من أنه بسماع أقوالهما وجدها مطابقة لأقوال زميلهما •

وكان الحكم المذكور يقول يتطابق أقوالهما مع أقوال الشاهد ••• فبانه يكون قد أقام قضاءه على ما ليس له أصل في الأوراق ، وأنه انما اعتنق رأى محرر المحضر وسلم به تسليما ، بغير أن يستوثق من مدى صحته أو فساده لعدم وجود أقوال لهما ، حتى يتسنى اجراء المطابقة عليهما ، وهو ما لا يجوز ، لما هو مقرر من أن الحكم يجب أن يكون صادرا عن عقيدة للقاضي يحصلها بنفسه لا يشاركه فيها غيره » (٤٤) •

## (١٢) • أخذ أقوال المتهم :

النقطة السادسة من نقاط محضر جمع الاستدلالات عن حادث

(٤٣) نقض جنائي ٢٥/٥/١٩٨٢ الموسوعة الذهبية ملحق ٤ - ٥٦٧ - ٨٠٠ •

(٤٤) نقض جنائي ١٣/٥/١٩٨٢ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ٦٠٥ - ١٢٢ •

السيارة ، المحبرر بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي الذين عددهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية هي اخذ أقوال المتهم (٤٥) و (٤٦) و (٤٧) و (٤٨) و (٤٩) .

وتظهر أهمية اخذ أقوال المتهم كنقطة من نقاط محضر جمع الاستدلالات في جوادث السيارات من وجهتين :

**الوجهة الأولى** هي الاسراع بأخذ أقوال المتهم عقب الحادث مباشرة يجعلها أقرب الى الحقيقة ، اذ في هذه اللحظات يكون المتهم في حالة نفسية من شأنها أن تجري الحقيقة على لسانه قبل أن يتصل به الغير فيؤثر فيه أو يدفعه الى تغيير الحقيقة .

**والوجهة الثانية** هي أن المتهم نفسه قد يكون من بين المضامين في الحادث ، وقد تكون اصابته خطيرة ، واختمال بقاءه على قيد الحياة قد يكون ضعيفا ، ولذلك فانا الاسراع بأخذ أقوال المتهم في هذه الحالة قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة ، يجعلها معبرة عن الصدق والمطابقة للواقع ، الأمر الذي يساعد على تحقيق العدالة .

**وتقول محكمة النقض بصدد أهمية اخذ أقوال المتهم :**

« لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه ، وفي حق غيره ، وإن عدل عنها بعد ذلك ، ما دامت قد اطمأنت اليها . »

كما أن لها أن تأخذ بقول للمتهم في محضر الشرطة ، وتعرض عن قول آخر له أبداه في تحقيق النيابة ، وهي متى أخذت بأقوال متهم ، فانه ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، (٥٠) .

**كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :**

- 
- (٤٥) راجع البند ٧ ص ١٤ .
  - (٤٦) راجع البند ٨ ص ٢٣ .
  - (٤٧) راجع البند ٩ ص ٢٨ .
  - (٤٨) راجع البند ١٠ ص ٣٠ .
  - (٤٩) راجع البند ١١ ص ٣١ .

(٥٠) نقض جنائي ١٩٨٢/٢/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ٢٣٢ - ٤٧ .

« لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على  
متهم آخر ، ولو كانت واردة في محضر الشرطة ، متى اطمأنت الى صدقها  
ومطابقتها للواقع ، ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى . . . »

وكان لا يبين من مطالعة جلسة المحاكمة ، أن الطاعن أو المدافع عنه  
قد تمسك أى منهما بأن اعتراف المتهم الآخر كان وليد اكراه ، فليس له  
أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها ، وتنحل  
منازعته في سلامة استخلاص الحكم لأدلة الادانة في الدعوى الى جدل  
موضوعي حول تصوير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها  
في عقيدتها ، وهو ما لا تقبل اثارته لدى محكمة النقض ، (٥١) .

### (١٣) - ٢ - التقرير الفني عن السيارة مرتكبة الحادث :

قلنا أن المستند الأول من مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات  
الواجب تجهيزها لرفع الدعوى هو محضر اللجنة المحرر عن الحادث (٥٢) .

وقلنا أن العنصر الأول من عناصر محضر اللجنة المذكور هو محضر  
جمع الاستدلالات عن حادث السيارة المحرر بمعرفة أحد مأموري الضبط  
القضائي الذين عدلتهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بنقاطه السبب  
على التفصيل السانف (٥٣) .

والعنصر الثاني من عناصر محظة اللجنة هو التقرير الفني عن السيارة  
مرتكبة الحادث المحرر بمعرفة المهندس الفني بقسم المرور المختص ، ويقتضى  
الكلام عن هذا العنصر أن نعرض لنقاط ثلاث هي : قرار النيابة العامة بندب  
المهندس الفني ، نموذج التقرير الفني ، العوامل الهندسية والفنية المساهمة  
في حوادث السيارات .

### (١٤) • قرار النيابة العامة بندب المهندس الفني :

النقطة الأولى من نقاط التقرير الفني عن السيارة مرتكبة الحادث  
المحرر بمعرفة المهندس الفني بقسم المرور المختص هي قرار النيابة العامة

(٥١) نقض جنائي ١٩٨٤/٢/١٩ مجموعة محكمة النقض ٣٥ - ١٦٣ - ٢٢ .

(٥٢) راجع البند ٥ ص ١٣ .

(٥٣) راجع البند ٦ ص ١٣ .

**بندب المهندس الفنى .** ذلك أن الأمر يحتاج فى حوادث السيارات الى الاستعانة بتجربة المهندسين الفنيين بإدارات وأقسام وأقلام المرور ، للقيام بإجراء المعاينة الهندسية الفنية لحالة السيارة مرتكبة الحادث ( المادة ٢٧٩/٢ من التعليمات العامة للنيابات ) ، وذلك لبيان مدى صلاحيتها للاستعمال وعلى وجه الخصوص بيان مدى توافر شروط المتانة والأمن من عدمه ( المواد ١ و ٣ و ٤ و ٥/٧٥ و ٧٨ و ٧٩ من قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ المعدل ، ٤ و ١٣٢ من اللائحة ) .

ويتطلب الأمر صدور قرار من النيابة العامة بنذب المهندس الفنى بقسم المرور المختص لمعاينة وفحص السيارة مرتكبة الحادث ، وذلك ضمن قرارها العياني بالتصرف فى محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة . ويجرى العمل على إبلاغه فى صورة اشارة تليفونية صادرة من قسم أو مركز الشرطة المختص الى ادارة أو قسم أو قلم المرور المختص ، وذلك على النحو الآتى :

#### اشارة تليفونية

من قسم أو مركز شرطة ... الى ادارة أو قسم أو قلم مرور ...  
ورد بقرار النيابة العامة فى المحضر .../١٩٠٠ جنح ...  
بالبند ثالثا :

« نندب السيد/المهندس الفنى لمعاينة السيارة مرتكبة الحادث ، لبيان مدى صلاحيتها للاستعمال وتوافر شروط المتانة والأمن من عدمه ، وما بها من تلفيات ، على أن تسلم للملكها بالإيصال اللازم ، عقب معاينة المهندس الفنى » .

ملحوظة : السيارة محجوزة بقسم أو مركز شرطة ...

#### المأمور

وتظهر الأهمية القانونية للتقرير الفنى عن السيارة مرتكبة الحادث ، فى تجسيد مدى مسئولية سائق السيارة ، ومدى امتثاله لحكم القانون الذى يلزم كل قائد مركبة - قبل تحريكها - بالكشف عليها ، وعلى جميع أجهزتها ، والتأكد من سلامتها وصلاحيتها للسير بدون وجود خطر عليها من ذلك ، أو نشوء خطر منها على الغير . وهو مسئول عن استيفاء المركبة لكافة الشروط التى يتطلبها القانون واللوائح ، وعن توافر هذه الشروط فى الركاب والحمولة كذلك ( المادة ٤ من قرار وزارة الداخلية ١٩٧٤/٢٩١ باللائحة التنفيذية لقانون المرور ١٩٧٣/٦٦ ) .

ثم يحدد اللائحة التنفيذية شروط المتانة والأمن الواجب توافرها في المركبات بقولها : « (١) يجب أن تكون مصممة أو مصنعة حسب ما تقتضيه أصول الفن والصناعة ، وأن يكون جميع الأجزاء المكونة لها متينة وسليمة ومثبتة تثبيتاً تاماً . » (٢) كما يجب أن تكون المركبة في حالة صالحة للاستعمال . (٣) . ويعتبر من شروط المتانة والأمن كافة الشروط الواجب توافرها في الحمولة أو في المركبة أو أجزائها في أى نص آخر في هذه اللائحة ، ( المادة ١٣٢ من اللائحة ) (٥٤) .

### وتقول محكمة النقض بصدد أهمية التقرير الفني :

« لما كان قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ قد أوجب في مادته الرابعة على كل قائد مركبة - قبل تحريكها - الكشف عليها وعلى جميع أجهزتها ، والتأكد من سلامتها وصلاحياتها للسير ، بدون خطر عليه من ذلك ، أو نشوء خطر منها على الغير . وهو مسئول عن استيفاء المركبة لكافة الشروط التي يتطلبها القانون واللوائح ، وعن توافرها هذه الشروط في الركاب والحمولة . »

وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه ، هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، ما دام تقديرها سائغاً مستنداً الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . . . . .

واذ ما كان الحكم قد استخلص في تدليل سائغ من أقوال الشهود والمهندسين الفنيين ومن محضر المعاينة والتقارير الطبية ومن إقرار الطاعن ذاته بمحضر الجلسة ، من أنه قام السياره رغم نقص أحد مسامير الطنبور الخلفي ، مما يفيد أن سيرها غير مستوفاة بشروط الأمن والمتانة ، وقد استمر في السير بها ، بالرغم من كسر المسامير والطنبور ، ولم يسارع بوقف سيرها ، وقد كان في مكنته ذلك ، وفقاً لما شهد به المهندس الفني بمحضر الجلسة . وهو ما يوفر في حقه الخطأ الذي أدى الى وقوع الحادث .

ولا يجدي ما ذهب اليه عن مسئولية قسم الصيانة بالشركة عن صلاحية

(٥٤) راجع الوقائع المصرية العدد ٢٨ ( تايخ ) في ١٩٧٤/٢/٧

- راجع ملحق المحاماة العددين ٩ و ١٠ - ٧٠ - ٧٥ .

السيارة ، ذلك أن اشتراك الغير في الخطأ مع فرض ثبوته - لا يعفيه من المسؤولية ، فضلاً عن قرار وزير الداخلية سالف البيان - قد ألزم قائد السيارة أن يتحقق بنفسه من سلامتها وصلاحياتها قبل المسير بها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى ، مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ، (٥٥) .

وتقول محكمة النقض بصدد رفض طلب مناقشة المهندس الفني ،  
لوضوح الواقعة لديها ، وكون الطلب غير منتج :

« لما كان يبين من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب سماع شهادة المهندس الفني . وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوماً لأجرائه . ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع الشاهد أمام المحكمة الإستئنافية ، فإنه يعتبر بتنازلاً عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة .

وإذا كان الحكم المطعون فيه ، قد عرض لهذا الطلب وأطرحه ، لما ثبت لدى المحكمة من المعاينة من أن التلفيات قد حدثت بسيارة الطاعن ، بعد اصطدامها بالسيارة الأخرى ، وأن وقوفها بغض ذلك على يمين الطريق متصور مع طبائع الأمور .

وكان المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة . وهو ما أوضحت في حكمها ، بما يستقيم به أطراح ذلك الدفاع ، فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد ، (٥٦) .

(٥٥) نقض جنائي ١٩٧٨/٤/٢ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٣٣٣ - ٦٢ .

(٥٦) نقض جنائي ١٩٧٦/٢/١٥ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ٢١٥ - ٤٣ .

## (١٥) • نموذج التقرير الفني :

النقطة الثانية من نقاط التقرير الفني عن السيارة مرتبة الحادث المحرر بمعرفة المهندس الفني بقسم المرور المختص هي نموذج التقرير الفني (٥٧) .

ونورد هنا نموذج عمل لتقرير فني لمعينة فحص السيارة مرتبة الحادث على الطبيعة ، وذلك بالحرف الواحد ، ويقتصر تدخل المؤلف على مراعاة قواعد اللغة العربية (٥٨) .

---

(٥٧) راجع البند ١٤ من ٣٥ .  
(٥٨) راجع نموذج عمل لتقرير فني لمعينة فحص السيارة مرتبة الحادث على الطبيعة على الصفحة التالية .

## نموذج عملى لتقرير فنى لمعاينة وفحص السيارة مرتكبة الحادث

محافظة الاسماعيلية  
ادارة مرور الاسماعيلية  
قسم مرور القنطرة غرب  
القسم الفنى

### تقرير فنى

بالنسبة لاشارة مركز القنطرة غرب الحاص بانتدابنا لفحص ومعاينة  
السيارة رقم ٧٥١٦ نقل الاسماعيلية ، والمحور عنها المحضر رقم ٥٩٥ /  
١٩٨٧ جنح المركز .

بمعرفةى أنا مهندس/ محمد مصطفى شباره بقسم مرور القنطرة غرب ،  
انتقلت حيث السيارة موضوع التقرير . وبمعاينة السيارة رقم ٧٥١٦ نقل  
الاسماعيلية : الشكل بيك آب ماركة داتسون لونها ابيض عدد السلندرات  
اربعة الوقود بنزين .

### وبفحص السيارة فنيا تبين الآتى :

أجهزة القيادة : سليمة  
آلة التنبيه : سليمة  
فرملة القدم : سليمة  
فرملة اليد : سليمة  
الأنوار : تeshمت الأنوار الأمامية نتيجة الحادث حالة الكاوتشوك :  
سليمة .

مكان الحادث : تمت المعاينة بمكان الحادث بالكيلو ١٤ طريق المعاهدة  
الاسماعيلية - بورسعيد .  
وصف الطريق : طريق مستقيم - طريق منحنى - مطلع - منحدر  
تقاطع .

سطح الطريق : مرصوف - ترابى - جاف - مبتل .

حالة الطريق : ليست به عيوب - مطبات - ثقر - بسطح متموج .  
السيارة تلقت صدمة فى المنتصف ومن الأمام ، وكذلك صدمة من  
الجانب الأيسر نتيجة اصطدامها بالسيارة الأخرى ، نتج عنها التلفيات  
الآتية :

- ١ - كسر البربريز الأمامي . ٢ - كسر الفوانيس الأمامية وكذلك
- الإشارات . ٣ - تطبيق الاكصدام الأمامي . ٤ - كسر وتلف الشبكة
- الأمامية . ٥ - تطبيق شديد في الرفرف الأمامي الأيسر . ٦ - تطبيق
- الباب الأمامي الأيسر وكسر زجاجه . ٧ - تطبيق شديد في الرفرف
- الأمامي الأيمن . ٨ - تطبيق الجانب الأيسر لصندوق السيارة .
- ٩ - تلف الردياتور والمروحة . ١٠ - تلف في بعض أجزاء العفشة من
- الأمم . ١١ - تلف في بعض ملحقات الموتور . ١٢ - انحناء بسيط
- في فردة الشاسيه اليسرى من الأمم .

وأعد هذا تقريراً فنياً بعد الفحص والمعاينة .

مهندس فنى/محمد مصطفى شبارة

## (١٦) ● العوامل الهندسية والفنية المساهمة

### في حوادث السيارات :

النقطة الثالثة من نقاط التقرير الضنى عن السيارة مرتكبة الحادث المحرر بمعرفة المهندس الفنى بقسم المرور المختص هي **العوامل الهندسية والفنية المساهمة في حوادث السيارات** . وأهم هذه العوامل : حدوث خلل فى فرامل السيارة : وحدث انفجار فى اطارات السيارة (٥٩) .

### — حدوث خلل فى فرامل السيارة :

المعروف من الناحية الهندسية أن فرامل السيارة لها أثر كبير فى تجنب وقوع حوادث السيارات . ويقتضى الإلمام بهذه المعرفة أن نعرض لأحكام استعمال الفرامل ومظاهر الخلل فى الفرامل ، وعمل الفرامل ، وأخيرا سرعة السيارة بالكيلو متر عند معرفة طول الفرامل .

### أحكام استعمال الفرامل :

يبدأ عمل الفرامل عند الضغط بالقدم على بدال فرامل السيارة ، الذى يولد بدوره ضغطا كافيا على السائل الهيدروليكي الموجود فى اسطوانة محكمة ، تتفرع منها مسالك تصل الى كل عجلة من عجلات السيارة الامامية والخلفية . وعندما يصل هذا السائل الى العجلة يقوم بتشغيل طوق الفرامل المغطى بمادة خشنة تسمى « تيل الفرامل » . وينحصر عمل طوق الفرامل فى الضغط على السطح الداخلى المقابل لها فى العجلة ، وهذا السطح يسمى « طنبور الفرامل » ، فتبطل حركة العجلة شيئا فشيئا حين توقفها تماما حول محورها .

من الأخطاء الفنية التى يقع فيها سائق السيارة قليل الخبرة بأصول وفن القيادة ، الضغط دفعة واحدة بشدة على بدال الفرامل أثناء سير السيارة بسرعة ، فيضغط تيل الفرامل بدوره بشدة على طنبور الفرامل ، فتكف العجلة عن الدوران فجأة ، وفى هذه الحالة اما أن تتوقف السيارة بشدة ، واما أن تنزلق السيارة بفعل كمية أو قوة الحركة المختزنة فيها — بالرغم من أن العجلات تكون قد منعت من الدوران حول محورها — الأمر

الذى يؤدي الى فقدان السائق سيطرته على عجلة القيادة وفقدانه التحكم فيها ، ثم دورانها حول نفسها أو انقلابها وخسوف ما لا تحمد عقباه .

أما سائق السيارة الماهر الحبير بأصول وفن القيادة ، فعليه أن يمتص سرعة السيارة شيئاً فشيئاً وعلى مراحل ، فيبدأ بالضغط يخفه على تيل الفرامل ويرفع قدمه ، فيضغط تيل الفرامل بدوره بخفة على طنبور الفرامل ، ويمتص جزءاً من سرعة السيارة . ثم يعاود السائق مرة ثانية الضغط بخفة على تيل الفرامل ويرفع قدمه ، فيضغط تيل الفرامل بدوره بخفة على طنبور الفرامل ، ويمتص جزءاً آخر من سرعة السيارة . وهكذا حتى يمتص سرعة السيارة كلية وتتوقف بسلام .

ويستطيع المهندس الفنى بقسم المرور - عند اجراء الفحص الفنى للسيارة وكتابة التقرير الفنى - التفرقة بسهولة بين الحالتين السابقتين عن طريق الكشف على استعمال تيل الفرامل ، لأن تكرار ايقاف السيارة دفعة واحدة وبشدة يولد حرار شديدة بين تيل الفرامل وطنبور الفرامل ، وتظهر آثارها على هيئة بريق أو تاكل أو نحر أو ألوان حرارية فى تيل وطنبور الفرامل (٦٠) .

### مظاهر الخلل فى الفرامل :

تنحصر مظاهر الخلل فى فرامل السيارة فى مظهرين :

**المظهر الأول هو الأثر الاسفنجى ،** ويشعر به سائق السيارة عندما يضغط على بدال الفرامل فلا يجد مقاومة ، وكأنه يضغط على قطعة اسفنج . وإذا تم الضغط على بدال الفرامل بمسافة تقدر بحوالى بوصتين ، دون أن يكون للفرامل أثر فى ابطاء أو ايقاف العجلات عند الدوران ، أو كانت آثار الفرامل على العجلات الأربع غير منتظمة من حيث اللون ، كأن تكون الآثار المتخلفة على إحدى العجلتين الحلفتين قاتمة ، بينما الآثار المتخلفة على العجلة الأخرى فاتحة ، فإن ذلك يدل على عدم انتظام اندفاع السائل الهيدرولى الى الأسطوانة خلال الأنابيب الموصلة الى كل عجلة .

**والمظهر الثانى هو بلل تيل الفرامل ،** الذى يحدث نتيجة سير السيارة

---

(٦٠) المستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ٢٧١ .  
- المستشار معوض عبد التواب المرجع السابق ص ٢٧٨ .

أثناء المطر أو في بعض المستنقعات • ويجب على السائق أن يراعى هذه الحالة باستمرار ، لضمان سلامة الفرامل وقيامها بوظيفتها على الوجه الأكمل ، كما كانت قبل الليل •

ويفرض واجب الحيلة على سائق السيارة أن يتأكد من سلامة الفرامل وصلاخيتها للاستعمال • فإذا لاحظ وجود مظهر من مظاهر الخلل فيها ، فيجب عليه أن يعهد بالسيارة الى شخص فني لاصلاح الخلل ، لأنه لا يجوز اطلاقا السير بسيارة بدون فرامل مضبوطة أو غير صالحة للاستعمال ، والا دلت على اهماله وعدم احتياظه ، الأمر الذي يجعله مسئولا عن كافة النتائج والحوادث التي يمكن أن يتعرض لها •

### عمل الفرامل : تماسك اطارات العجلات مع الأرض :

قلنا ان عمل الفرامل يبدأ عند الضغط بالقدم على بدال الفرامل للسيارة (٦١) ، وهذا الضغط على بدال الفرامل يستتبع الضغط على تيل الفرامل ، وهذا الضغط على تيل الفرامل يستتبع الضغط على طنبور الفرامل المركب عليه اطارات العجلات ، التي تماسك مع الأرض ، فتبطل حركة العجلات تدريجيا الى أن تتوقف تماما عن الدوران وتستقر السيارة في مكانها ، أي أن الضغط ينتقل نزولا من بدال الفرامل الى تيل الفرامل الى طنبور الفرامل الى اطار العجلات التي تماسك مع الأرض • ويمكن تفسير عمل الفرامل بأن التماسك بين العجلات والأرض يولد قوة احتكاك تعمل في اتجاه مضاد لسير السيارة ، فتحد من سرعتها حتى تقف • وتتوقف كمية هذه القوة المضادة على عدة عوامل منها حالة الاطار ذاته وحالة الطريق •

ويلاحظ في الحياة العملية في حوادث السيارات أن آثار الفرامل على الطريق تشكل عنصرا هاما في المعاينات الفنية ، إذ أن مسافة الفرامل على الطريق من حيث القصر أو الطول ، تكون دائما من النقاط الرئيسية في الدفاع أمام المحاكم ••

### مدلول مسافة الفرامل في تحديد سرعة السيارة بالكيلو متر :

المعروف من الناحية الهندسية الفنية أن السيارة لن تتوقف تماما

عن السير ، بمجرد ضغط السائق على بدال الفرامل ، وذلك بسبب كمية الحركة المختزنة فيها ، والتي تعمل على دفع السيارة للأمام ، بالرغم من ضغط الفرامل على العجلات ومنعها من الدوران حول محورها . ويظهر أثر كمية الحركة بوضوح عندما تفقد الإطارات تماسكها مع الأرض الحشنة ، فتتزلق السيارة الى الأمام مسافة معينة يتوقف طولها على سرعة السيارة ووزنها . وهذه المسافة الجديدة يطلق عليها مسافة الفرامل .

ومسافة الفرامل غير ثابتة ، وإنما تتغير بتغير سرعة السيارة ، كما أنها تتأثر بحالة الاطارات والفرامل ووزن السيارة وحمولتها وحالة الطريق . لذلك قامت عدة مؤسسات علمية متخصصة في الخارج بعمل عدد كبير من التجارب لاستخلاص الأرقام الصحيحة لمسافة الفرامل عند السرعات المختلفة في حالة السير سواء على طريق جاف أو طريق مبتل .

ويبين الجدول التالي المعمول به في أقسام المرور لاجراء المعاينات في حوادث السيارات سرعة السيارة مرتكبة الحادث ؛ عن طريق قياس طول الفرامل المتخلفة عنها بالأرض (٦٢) .

سرعة السيارة مرتكبة الحادث بالكيلو متر في الساعة	طول الفرامل المتخلفة عن السيارة مرتكبة الحادث بالمتر في طريق مبتل	طول الفرامل المتخلفة عن السيارة مرتكبة الحادث بالمتر في طريق جاف
٣٠	١١ر٤	٨ر٥
٤٠	٢٠ر٥	١٠ر٥
٥٠	٣٢	١٦ر٥
٦٠	٤٨	٢٤ر٥
٧٠	٦٣	٣٢
٨٠	٨٢ر٥	٤٢
٩٠	١٠٤ر٥	٥٣
١٠٠	١٢٩	٦٥ر٦
١١٠	١٥٦ر٥	٧٩ر٥

(٦٢) راجع كتاب « التيادة السليمة » الصادر عن شركة النصر لصناعة السيارات - منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ط س ١٩٩١ .

## ١ - حدوث انفجار في اطارات السيارة :

قلنا ان من العوامل الهندسية والفنية المساهمة في حوادث السيارات :  
حدوث خلل في قراميل السيارة ، وحدث انفجار في اطارات السيارة .  
وتكلمنا عن العامل الأول (٦٣) ، وتكلم الآن عن العامل الثاني من حيث  
أسباب انفجار الاطارات وكيفية صيانة الاطارات .

## أسباب انفجار الاطارات :

١ - زيادة ضغط الهواء داخل الاطار عن الحد المقرر له ، الأمر الذي  
يسبب زيادة التوتر في الأنسجة المكونة للاطار الخارجى ، فتفقد جزءا من  
المرونة المطلوبة لمواجهة الصدمات الناجمة عن عدم استواء سطح الطريق.  
وبالتالى تكون أنسجة الاطارات اقلا تحملا للصدمات الفجائية التى تحدث  
عادة من النتوء والأحجار التى توجد عادة بالطريق ، مما قد يسبب تمزق  
بالأنسجة بعنف وحدث انفجار الاطارات .

٢ - الاحتكاك الزائد بين الاطارات والأرض يؤند حرارة شديدة ،  
تنتقل الى الهواء المضغوط فى الاطار الداخلى فيتمدد بدوره . ولما كانت  
أنسجة الاطار لا تتحمل هذه الزيادة من الهواء بسبب تمدده ، نظرا لأن  
الضغط الأصيل زائد عن الحد المقرر له ، فانه لا سبيل الا التمزق وحدث  
انفجار الاطارات .

٣ - تحميل السيارة بأكثر من الحمولة المقررة لها ، ذلك أن الهواء  
المضغوط داخل الاطارات هو الذى يحمل السيارة وحمولتها . فاذا زادت  
حمولة السيارة عن الحد المقرر لها بدرجة كبيرة ، فان الضغط على الاطارات  
سيكون أكثر من المعدل الذى تتحمله ، فاذا تعرضت السيارة لهزة عنيفة من  
مطب ، أدى ذلك الى حدوث انفجار الاطارات .

ويمتطيع المهندس الفنى بقسم المرور - عند اجراء الفحص الفنى  
للسيارة وكتابة التقرير الفنى - التفرقة بسهولة بين الأسباب الثلاثة عند  
معاينة الاطارات . ففي السببين الأولين يوجد تآكل شديد فى وسط  
سطح الاطار الملاصق للأرض ، أو تشقق نتيجة تشكل الاطار بطريقة تجعل  
مساحة التلامس بين الاطار والأرض مركزة فى المنطقة الوسطى ، من ضيق  
مساحة التآكل عن الوضع العادى ، نتيجة لشدة تقوس الاطار . وفي  
السبب الثالث يمكن وزن وتقدير حمولة السيارة .

### كيفية صيانة الاطارات :

تنحصر كيفية صيانة اطارات السيارات والمحافظة عليها في الآتى :

١ - المحافظة على ضغط الهواء فى الاطار الداخلى فى حدود المفسدل الموصى به حسب تعليمات المصنع المنتج للسيارة ، وذلك بالمداومة على مقياس الضغط فى فترات متقاربة .

٢ - تبديل اطارات السيارة بعضها مكان الآخر . ولما كانت الاطارات الخلفية تتآكل بدرجة أسرع من الاطارات الأمامية ، فيجب استبدالها بالأخيرة كلما قطعت السيارة أربعة أو خمسة آلاف ميل . ويتم الابدال بوضع الاطار الأيمن الخلفى مكان الأيسر الأمامى . ووضع الاطار الأيسر الخلفى مكان الأيمن الأمامى .

٣ - السير بالسيارة بسرعة عادية ، اذ أن الاطارات تتآكل عند السير بسرعة ٦٥ كيلو مترا فى الساعة أو أكثر ، بما يعادل ضعف تآكلها عند السير بسرعة تتراوح بين ٣٥ - ٤٠ كيلو مترا فى الساعة .

٤ - الكشف على الاطارات الخارجية للسيارة كل ستة شهور ، وذلك لمنزع الحصى أو قطع الزجاج المكسور أو المسامير الصغيرة التى قد تكون اخترقت الاطار الخارجى . ومن الضرورى تجنب لصق القطع الكبيرة من المطاط فى عمليات اصلاح الاطار الداخلى ، لأنها تؤثر فى اتزان السيارة وتشكل خطرا كبيرا خاصة أثناء القيادة بسرعة عالية .

٥ - بعد القيادة لمدة طويلة بدون توقف ، يجب التأكد من أن درجة حرارة الاطارات لم ترتفع أكثر من اللازم وذلك بلمسها باليد ، لأن احتكاك الاطار بالأرض يتولد عنه زيادة ملموسة فى درجة الحرارة .

٦ - عدم التردد فى تغيير اطارات السيارة ، اذا ما لوحظ زوال تضلعاتها وصيرورتها ملساء ، على أن يبدأ تغيير الاطارات الأمامية لاتصالها بعجلة القيادة (٦٤) .

### (١٧) - ٣ - التقرير الطبى عن المجنى عيله :

قلنا أن المستند الاول من مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات الواجب تجهيزها لرفع الدعوى هو محضر اللجنة المحرر عن الحادث (٦٥) .

(٦٤) المنشور على خليل المرجع السابق ص ٢٧٧ .

(٦٥) راجع البند ٥ ص ١٣ .

وقلنا أن **العنصر الأول** من عناصر محضر اللجنة المذكور هو محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة المحرر بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي الذين عدتهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بنقاطه الست على التفصيل السالف (٦٦) .

وقلنا ان **العنصر الثاني** من عناصر محضر اللجنة هو التقرير الفني عن السيارة مرتكبة الحادث المحرر بمعرفة المهندس الفني بقسم المرور المختص بنقاطه الثلاث على التفصيل السالف (٦٧) .

**والعنصر الثالث** من عناصر محضر اللجنة هو التقرير الطبي عن المجنى عليه المحرر بمعرفة المستشفى الأميري العام أو الطب الشرعي . ويقتضي الكلام عن هذا العنصر أن نعرض للنقاط الأربع الآتية : أهمية التقرير الطبي عن المجنى عليه ، التقرير الطبي الابتدائي ، التقرير الطبي الشرعي ، خضوع التقرير الطبي لتقدير المحكمة على التفصيل الآتي :

### (١٨) • أهمية التقرير الطبي عن المجنى عليه :

يعرف التقرير الطبي عن المجنى عليه بأنه عنصر من عناصر محضر اللجنة في دعوى تعويض حوادث السيارات . وهو يشمل نوعين من التقرير الطبي : النوع الأول : هو التقرير الطبي الابتدائي الذي يحضر بمعرفة المستشفى الأميري العام ، ويقدم خلال مرحلة جمع الاستدلالات ، ويعد من قبيل المعاينة التي يتولاها مأمور الضبط القضائي . النوع الثاني : هو التقرير الطبي الشرعي الذي يحضر بمعرفة الطب الشرعي ، ويقدم خلال مرحلة التحقيق والمحاكمة ، ويعد من قبيل أعمال الخبراء (٦٨) .

ذلك أن القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ هما من المسائل الفنية البحتة ، التي يجب أن تتأيد بالدليل الفني وهو التقرير الطبي . ويتعين على المحكمة

---

(٦٦) راجع البند ٦ ص ١٣ .

(٦٧) راجع البند ١٤ ص ٣٥ .

(٦٨) الدكتور أحمد فتحي سرور في « الوسيط في الاجراءات الجنائية » ط ٤ ص ١٩٨١ .

ص ٣٦٦ .

— الدكتور أمال عثمان في « الخبرة في المسائل الجنائية » دراسة قانونية مقارنة —

رسالة دكتوراه جامعة القاهرة سنة ١٩٦٤ ص ٦٤ .

— الأستاذ حسين عبد السلام جاير — عضو مجلس الدولة في « التقرير الطبي بإصابة

المجنى عليه » ط ١ ص ١٩٩١ بند ٨٦ ص ٧٧ .

أن تستند اليه في اثبات الركن الثاني من أركان الجريمة ( وهو القتل الخطأ والاصابة الخطأ أى النتيجة ) ، واثبات الركن الثالث من أركان الجريمة ( وهو قيام رابطة السببية بين الخطأ المنسوب للجاني وهذه النتيجة ) ، باعتبار أن هذه الأمور من المسائل الفنية البحتة ، التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لابتداء الرأى فيها دون الاستعانة بخبير فنى .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« متى كان الحكم قد أطرَح دفاع الطاعن من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الأصابات ، لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليه ، بمقولة أن أصابات الفادحة تدل على اصطدام السيارة به ، وأنه لا يتصور حصولها من سقوطه من فوق دابته الى الأرض ، دون أن يتبين سنده فى هذا القول من واقع التقرير الفنى وهو التقرير الطبى ، مع أن السبب فى هذا الأمر يتوقف على استطلاع رأى الخبير المختص ، باعتباره من المسائل الفنية البحتة ، التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لابتداء الرأى فيها ، دون الاستعانة بخبير فنى . فان الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه (٦٩) » .

(٦٩) نقض جنائى ١٩٦٤/١/٢٧ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ١ - ٩٢ - ١٩ .

- ينتقد بعض الفقه الأسراف فى تقدير أثر التقرير الطبى فى الإثبات ، الى درجة أدت بحكمة النقض المصرية الى تسميته دليلا فنيا ، أو الى تحديد علاقته بالأدلة بالقول أنه يكشف عن دليل فنى ، فى حين أن علاقة التقرير الطبى بغيره من أدلة الإثبات ووسائله فى الدعوى الجنائية ، تتحدد على أنه مجرد إجراء مساعد للقاضى فى تكوين عقيدته ، يكشف عن بعض الدلائل فى الدعوى ، ولا يرقى الى منزلة القرينة القضائية ، الأمر الذى يستخلص منه فساد ما ترددده محكمة النقض فى أحكامها بقولها أنه دليل فنى ، أو يكشف عن دليل فنى .

ويتساءل صاحب هذا الرأى أنه لو افترضنا أن التقرير الطبى متعلق بدليل كامل ، مما أوجب وصف هذا الدليل بأنه « فنى » ؟ . وإذا كان هذا الوصف صائبا ، فإنه يمكننا وصف أدلة الإثبات كلها بأنها « فنية » كذلك ! وإذا كان سبب وصفه بأنه « فنى » أن الكشف عنه يقتضى انتداب خبير متخصص فى فن الطب الشرعى - فإن للمحكمة أن تسمى الأدلة كلها « أدلة فنية » ، لأن الكشف عنها وتقدير أثرها يتطلب فن القانون الذى لا يدركه الا المتخصصون ؟

وإذا سلمنا بصحة مذهب محكمة النقض على هذا الوجه ، فإن معنى ذلك أن القاضى الجنائى قد قبل أثر هذا الدليل فى الإثبات بصورة تذكرنا بنظام الإثبات المقيّد ، لأن هذه الصفة تثير الظن بأن هذا الدليل « الفنى » متعلق بمسألة فنية أكبر من فقه المحكمة ، فيجب عليها الانصياع له والخضوع لأثره فى الإثبات . وهذا خلط للأمور ، فيصبح التقرير الطبى قيّدا على

وتظهر أهمية التقرير الطبي في ضرورة وصف الإصابة الخطأ التي نالت من جسم المجنى عليه و من أجسام المجنى عليهم في حوادث السيارات ، سواء كانت إصابة قاتلة أو إصابة جارحة . ويشمل وصف الإصابة الخطأ بيان نوعها وصلتها بالوفاة في حالة الإصابة القاتلة ، أي كيف نشأت الوفاة عن تلك الإصابة ، وذلك لتغاير جريمة القتل الخطأ ( المادة ٢٣٨ عقوبات ) عن جريمة الإصابة الخطأ ( المادة ٢٤٤ عقوبات ) ، وعدم اعتبار المجنى عليه في جريمة القتل الخطأ ، في حكم المصاب في جريمة الإصابة الخطأ ، لاستقلال كيان وعقوبة كل منهما . إذ أنهما وإن تماثلتا في الركن الأول ( وهو صدور خطأ غير عمدى من سائق السيارة ) ، والركن الثالث ( وهو قيام رابطة سببية بين الخطأ والنتيجة الضارة ) ، إلا أنهما يختلفان في الركن الثاني ( وهو النتيجة الضارة : فهي القتل الخطأ في الأولى ، والإصابة الخطأ في الثانية ) . - ولم يعتبر المشرع القتل ظرفاً مشدداً في جريمة الإصابة الخطأ ، بل ركناً في جريمة القتل الخطأ ، مما لا مجال معه لأعتبار المجنى عليه في جريمة القتل الخطأ ، في حكم المصاب في جريمة الإصابة الخطأ ، أو أن القتل الخطأ يتضمن على وجه اللزوم وصف الإصابة الخطأ - ومن ثم فإن القول بوجوب تطبيق المادة ٢٤٤/٣ عقوبات على جريمة القتل الخطأ التي أسفرت عن موت أكثر من ثلاثة أشخاص ( الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنين ) ، هذا القول يكون تقييداً لمطلق نص المادة ٢٣٨/١ عقوبات ( الحبس مدة لا تزيد على سنة ، وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ) وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« بين من المقارنة بين المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات ، ومن ورودهما على غير منوال واحد في التشريع ، أنهما وإن كانتا من طبيعة

المحكمة في الإثبات ، مثلما هو قيد عليها في تكوين عقيدتها ، في حدود ما ورد به من رأى في المسألة الفنية محل بحث الخير .

في حين أن أثر التقرير الطبي في الإثبات ، يختلف عن أثره في تكوين عقيدة القاضى الجنائى . وإذا كان هذا التقرير يعد قيدا على القاضى في تكوين عقيدته من حيث مدى تقييد القاضى بإستفتاء الخير ، ومدى التزامه بما ورد في التقرير الطبي من مسائل فنية ، إلا أنه لا يعد قيدا في الإثبات ، لأن أثره في الإثبات لا يتجاوز أثر بعض الدلائل التي يكشف عنها . هذه الدلائل التي لا يصح الاستناد اليها وحدها في إصدار حكم بالادانة ، وإنما يتحقق أثرها في الإثبات بمقدار اتصالها واتساقها مع غيرها من أدلة الدعوى ( الأستاذ حسين عبد السلام المرجع السابق بند ٢٣٣ ص ٢١٧ ) .

واحدة ، الا أنهما تعالجان جريمتين متغايرتين لكل منهما كيانهما الخاص .  
وقد ربط القانون لكل منهما عقوبات مستقلة . وهما وان تماثلتا في ركني  
الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة ، الا أن مناط التمييز بينهما  
هو النتيجة المادية الضارة . نهى القتل في الأولى والاصابة في الثانية .

ولم يعتبر الشارع القتل ظرفا مشددا في جريمة الاصابة الخطأ ،  
بل ركنا في جريمة القتل الخطأ ، مما لا محل معه لاعتبار المجنى عليهم  
في جريمة القتل الخطأ ، في حكم المصابين في جريمة الاصابة الخطأ ،  
أو أن القتل الخطأ يتضمن على وجه اللزوم وصف الاصابة الخطأ . ومن  
ثم فانا القول بوجوب تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون  
العقوبات ، على جريمة القتل الخطأ موضوع الدعوى ، التي أسفرت عن  
موت ثلاثة أشخاص واصابة آخر - يكون تقييدا لمطلق نص الفقرة الأولى  
من المادة ٢٣٨ وتخصيصا لعمومه بغير مخصص ، (٧٠) .

والمقرر قانونا أن خلو حكم الادانة في جنحة حوادث السيارات من  
وصف الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وعلاقتها بالوفاة ،  
أي كيف نشأت الوفاة عن تلك الاصابات من واقع الدليل الفني وهو التقرير  
الطبي يعد قصورا يوجب نقض الحكم .

وقضى بأنه اذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ ،  
لم يشر الى الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليه ، ولم يعن بوصف الاصابة  
التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة ، فانه يكون قاصر البيان متعينا  
نقضه (٧١) .

وقضى بأنه اذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة القتل الخطأ ،  
بناء على ما قالته من أنه ثبت لها من مناقشة الطبيب الذي كشف على المجنى  
عليها ومناقشة الدفاع له ، أن سبب الوفاة يرجع - كما جاء بالكشف  
الطبي المتوقع عليها - إلى إصابتها بكسر بأعلى عظم الفخذ الأيمن ، وأن  
هذه الاصابة تتفق مع ما شهد به شاهد الحادث . الخ . وكان الثابت  
بمحضر الجلسة على لسان الدفاع ، أن مناقشة الطبيب المشار اليه ،  
قد اقتصر على بيان سبب الاصابة التي شوهدت بالمجنى عليها ، ولم  
تتناول سبب وفاتها . وكانت المحكمة لم تذكر مضمون الكشف الطبي

(٧٠) نقض جنائي ١٩٦٨/٢/١٩ مجموعة محكمة النقض ١٩ - ١ - ٢٣٣ - ٤٢ .

(٧١) نقض جنائي ١٩٤٧/١٠/٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ١ .

الذى اشارت اليه فى الحكم ، فان ادانة المتهم على أساس أن الاصابة التى تسبب فى احداثها هى التى نشأت عنها الوفاة ، لا تكون قائمة على أساس كاف (٧٢) .

وقضى بأنه اذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ ، قد بين الواقعة بما يفيد أن الطاعن صدم المجنى عليه فسببت هذه الصدمة وفاته ، دون أن يذكر شيئاً عن بيان الاصابات التى أحدثها التصادم وتوعها ، وكيف انتهى الحكم الى أن هذه الاصابات هى التى سببت الوفاة ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه (٧٣) .

وقضى بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه حين دان المتهم بجريمة القتل الخطأ ، تأسيساً على أنه صدم المجنى عليها بالعربة التى كان يقودها ، لم يذكر شيئاً عن ماهية الاصابات التى قال أنها حدثت بالمجنى عليها وأودت بحياتها ، فإنه يكون قد خلا من بيان الصلة بين وفاة المجنى عليها وبين الحادث الذى قال أنه وقع بخطأ الطاعن ، ولذا فإنه يكون قد جاء قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التى دان بها الطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه (٧٤) .

وقضى بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ ، وبين الخطأ الذى وقع منه ، واتخذ من توفره دليلاً على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فى حقه ، دون أن يبين الاصابات التى حدثت بكل من المجنى عليهم وسبب وفاتهم ، ويشير الى التقارير الطبية الموضحة لها ولما أدت اليه . - فان ادانة المتهم على اعتبار أن وفاة المجنى عليهم قد حدثت نتيجة الخطأ الواقع منه ، لا تكون قائمة على أساس ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا البيان قاصراً متعيناً نقضه (٧٥) .

وقضى بأنه اذا كان الحكم اذ أثبت فى تحصيله لواقعة الدعوى ، أن المتهم صدم المجنى بسيارته ، لم يبين الاصابات التى لحقت بهذا الأخير من أثر الصدمة ، ولا كيف نشأت الوفاة عن تلك الاصابات ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه (٧٦) .

- 
- (٧٢) نقض جنائى ١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٢
  - (٧٣) نقض جنائى ١٩٥٣/٤/٢١ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٣
  - (٧٤) نقض جنائى ١٩٥٣/١٠/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٤
  - (٧٥) نقض جنائى ١٩٥٤/٦/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٥
  - (٧٦) نقض جنائى ١٩٥٥/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٦

وقضى بأنه إذا كان الحكم اذ انتهى الى ادانة المتهم ومعاقبته عن جريمتى القتل والاصابة الخطأ ، لم يذكر شيئاً عن بيان الاصابات التى أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الى أن هذه الاصابات هى التى سببت وفاة المجنى عليه الأول ، فانه يكون حكماً قاصراً متعيناً نقضه (٧٧) .

وقضى بأنه إذا كان الحكم الذى أدان المتهم بتجريمة القتل والاصابة الخطأ ، لم يبين الاصابات التى حدثت بكل من المجنى عليهم ، وجاء خالياً من الإشارة الى التقرير الطبى المثبت لها ولما أدت اليه ، فان هذه الادانة - على اعتبار أن الاصابات انما حدثت نتيجة الخطأ الواقع من المتهم - لا تكون قائمة على أساس ، ويكون الحكم قاصراً متعيناً نقضه (٧٨) .

وقضى بأنه متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائى قد خلا من بيان الاصابات التى وجدت بالمجنى عليهما ، والتى نشأت عنها وفاة أحدهما ، كما لم يبين سبب هذه الاصابات ، وهل نشأت عن المصادفة بالسيارة التى يقودها المتهم ، على الرغم مما تمسك به الدفاع عنه أمام المحكمة الاستثنائية من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الاصابات التى حدثت ، لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليهما ولم تمسهما بسوء ، ولكنهما أصيبا من سقوطهما على الأرض بسبب غزارة المطر وانزلاق قحدم أحدهما وهو يحمل الآخر ، وهو دفاع جوهرى لـ صـح لتغير وجه الرأى نـى الدعوى ، فان الحكم يكون مشوباً بالقصور (٧٩) .

وقضى بأنه متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ ، دون أن يذكر شيئاً عن الاصابات التى حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت الى وفاته ، فانه يكون معيباً لقصوره فى استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما أثبتته أوراق الدعوى (٨٠) .

وقضى بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان اصابات المجنى عليه التى نشأت عن الحادث ونوعها وكيف أنها أدت الى وفاة المجنى عليه من واقع التقرير الطبى ، فانه يكون مشوباً بالقصور فى استظهار رابطة السببية ، بما يستوجب نقضه (٨١) .

- 
- (٧٧) نقض جنائى ١٩٥٥/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٧ .  
(٧٨) نقض جنائى ١٩٥٢/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٨ .  
(٧٩) نقض جنائى ١٩٥٧/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٧٤٥ - ١١ .  
(٨٠) نقض جنائى ١٩٥٨/٦/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٧٤٥ - ١٣ .  
(٨١) نقض جنائى ١٩٦٩/١١/١٧ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٣ - ١٢٧٠ - ٢٥٧ .

وقضى بأنه لئن كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن السيارة قيادة الطاعن ، اصطدمت من الخلف بالسيارة التي كان المجنى عليه يقف على سلمها ، بحكم عمله « كحمال » ، أثناء وقوفها بالطريق . وأنه ترتب على ذلك وفاته ، إلا أنه فيما انتهى إليه من ادانة الطاعن ، لم يذكر شيئاً عن بيان الاصابات التي أحدثتها بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت الى وفاة أولهما ، وذلك من واقع الدليل الفني - وهو التقرير الطبي - مما يعيب الحكم بالقصور الذي يتسنع له وجه الطعن (٨٢) .

وقضى بأنه اذا كان الحكم ، وقد دان المتهم بجريمتي القتل والاصابة الخطأ ، ورتب على ذلك مسئولية متبوعة ( المستول عن الحقوق المدنية ) قد خلا من الإشارة الى بيان اصابات المجنى عليهم ، كما فاته أن يورد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم ، وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين اصابة أحدهم ووفاته ، استنادا الى دليل فني . فان الحكم يكون مشوباً بالقصور في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، مما يعيبه بما يوجب نقضه (٨٣) .

وقضى بأنه من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة القتل الخطأ ، أن يبين اصابات المجنى عليه ، ويورد مؤدى التقرير الطبي ، وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه ووفاته استنادا الى دليل فني (٨٤) .

وقضى بأنه لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة ، أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، ومؤدى تلك الأدلة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها .

وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية ، وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ .

(٨٢) نقض جنائي ١٩٧٢/١٢/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٣ - ١٤٦٤ - ٣٢٨ -

(٨٣) نقض جنائي ١٩٧٣/١١/٤ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٣ - ٩١٢ - ١٨٨ -

(٨٤) نقض جنائي ١٩٧٨/٣/١٣ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٢٨٣ - ٥٣ -

وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى اداة الطاعن استنادا الى أنه قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وأنه لم يتخذ الحيطة والحذر ولم يتبع القوانين واللوائح ، دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة ، وكيف أنه كان من شأن هذه الفسيادة تعريض الأشخاص والأموال للخطر ، وأوجه الحيطة والحذر التي قصر الطاعن في اتخاذها ، والقوانين واللوائح التي خالفها ووجه مخالفتها ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى أصل ثابت في الأوراق ، كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث ، وأثر ذلك على قيام رابطة السببية ، كما أغفل بيان إصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت الى وفاته من واقع تقرير فني باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحتة ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور (٨٥) .

**والمقرر قانونا أن خلو حكم البراءة في جنحة حوادث السيارات من الاطلاع على التقرير الطبي المثبت لقتل المجنى عليه نتيجة مصادمة سيارة لا يعيب الحكم .**

وقضى بأنه لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة . وأنه يكفي لسلامة الحكم الاستثنائي بالبراءة أن تتشكك المحكمة في جنحة اسناد التهمة الى المتهم ، وأن يتضمن ما يدل على عدم اقتناعها بالادانة التسابق القضاء بها ، وهي غير مازمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام ، لأن في اغفال التحدث عنها ما يفيد حتما أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى الحكم بالادانة .

ومن ثم فانه لا يعيب الحكم - وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى البدنية - عدم اطلاع المحكمة على التقرير الطبي المثبت لقتل المجنى عليه نتيجة مصادمته للسيارة ، ما دامت قد قطعت في أصل الواقعة ، وتشككت في جنحة اسناد التهمة الى المتهم ، لأن التقرير الطبي انما يلزم ايراد ما جاء به في الحكم الصادر بالادانة تصويرا للواقعة وإثباتا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر من أي شخص وقعا ، ولا شأن له بإثباتهما أو نفيهما عن متهم بذاته (٨٦) .

(٨٥) نقض جنائي ١٩٨١/١٢/١٥ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١٩٩ - ١٩٦ .  
(٨٦) نقض جنائي ١٩٦٩/٥/٥ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٢١ - ٦٤٨ - ١٩٣٠ .

## (١٩) • التقرير الطبى الابتدائى :

قلنا ان التقرير الطبى عن المجنى عليه هو عنصر من عناصر محضر اللجنة فى دعوى تعويض حوادث السيارات • وهو يشمل نوعين من التقرير الطبى : النوع الأول : التقرير الطبى الابتدائى أو الكشف الطبى الابتدائى ، أو الكشف الطبى الظاهرى ، الذى يحرر بمعرفة المستشفى الأميرى العام ، ويقدم خلال مرحلة جمع الاستدلالات ، ويعد من قبيل المعاينة التى يتولاها مأمور الضبط القضائى (٨٧) •

والتقرير الطبى الابتدائى هو عبارة عن شهادة طبية تتضمن توقيع الكشف الطبى الظاهرى على المجنى عليه فى حوادث السيارات ، وقد تكون هذه الشهادة رسمية أو عرفية •

والشهادة الطبية الرسمية هى ورقة يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ( الطبيب الحكومى بالمستشفى الأميرى العام أو مفتش الصحة حسب الأحوال ) قيامه بتوقيع الكشف الطبى الظاهرى على المجنى عليه فى حوادث السيارات ، أى ما شاهده من أضرار مادية على جسده المضرور ، أو ما لمس من أضرار معنوية بنفسية المضرور ، والسبب المحتمل لها والآلة المستعملة فى أحداثها ، والمدة اللازمة لعلاجها ، وذلك وفصلاً للأوضاع القانونية وفى حدود سلطته واختصاصه ( المادة ١٠ من قانون الإثبات ) • وتصدر هذه الشهادة فى العادة بناءً على طلب مأمور الضبط القضائى وترفق بمحضر جمع الاستدلالات (٨٨) •

والشهادة الطبية العرفية هى ورقة يثبت فيها أحد الأطباء غير الحكوميين ( طبيب خاص باحدى العيادات أو المستشفيات الخاصة ) قيامه بتوقيع الكشف الطبى الظاهرى على المجنى عليه فى حوادث السيارات ، أى ما شاهده من أضرار مادية على جسده المضرور ، أو ما لمس من أضرار معنوية بنفسية المضرور ، والسبب المحتمل لها والآلة المستعملة فى أحداثها

---

(٨٧) راجع البند ١٨ ص ٤٨ •

(٨٨) راجع كتابنا فى « دعوى التعويض » ( بصفة عامة ) ط ١ ص ١٩٩٠ البند ٨٥

ص ٢٧١ •

— الأستاذ حسن عبد السلام المرجع السابق بند ١٨٥ ص ١٦٠ •

— الدكتور يحيى الشريف ومحمد عبد العزيز سيف النصر ومحمد عدلى مشالى فى « الطب

الشرعى والبوليس الفنى الجنائى » ط ١ ص ١٩٨٥ ج ١ و ٢ ص ٢٦٩ •

والمدة اللازمة لعلاجها • ولا يشترط في كتابتها أى شرط خاص ، لا من حيث الصياغة ، ولا من حيث طريقة تدوينها ، وكل عبارة دالة على المعنى المقصود تصلح بعد توقيعها أن تكون دليلا كتابيا ( المادة ١٤ من قانون الاثبات ) وتصدر هذه الشهادة فى العادة بناء على طلب المجنى عليه لاثبات حالته الصحية ، وتترفق بمحضر جمع الاستدلالات (٨٩) •

والمقرر قانونا جواز اثبات سبب الوفاة نتيجة حادث سيارة عن طريق التقرير الطبى الابتدائى أى الكشف الطبى الظاهرى ، دون استلزام اثباتها عن طريق التقرير الطبى الشرعى أى بالصفة التشريحية •

وقضى بأنه لا يوجب القانون أن يكون اثبات سبب الوفاة نتيجة الصفة التشريحية ، دون الكشف الظاهرى حيث يغنى فى هذا المقام • ويعتبر مفتش الصحة من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الراى • ومن ثم فإن استناد الحكم الى تقريره بناء على الكشف الظاهرى فى اثبات سبب الوفاة ، دون الصفة التشريحية بمعرفة الطبيب الشرعى ، لا يقدح فى تدليله فى هذا الصدد (٩٠) •

وقضى بأنه لما كان الحكم قد عرض لأسباب وفاة المجنى عليها ، وخلص فى مدوناته الى أنها حدثت من الصدمة العصبية الناجمة عن الاصطدام بجسم صلب راض نتيجة الحادث • وكان ما حصله فى هذا الشأن ، له أصله الثابت فى تقرير طبية الوحدة ( الصحية بالقرية ) ، وفى محضر جلسة المحاكمة عند مناقشة الطبية • وكان القانون لا يوجب أن يكون اثبات سبب الوفاة نتيجة الصفة التشريحية دون الكشف الظاهرى حيث يغنى فى هذا المقام • فان استناد الحكم الى تقرير طبية الوحدة بناء على الكشف الظاهرى ، وما قرره بالجلسة فى اثبات سبب الوفاة دون اجراء الصفة التشريحية للمجنى عليها لا يعيب الحكم ، ولا يقدح فى تدليله على أن الوفاة نتيجة الحادث • ويكون معنى الطاعن فى هذا الصدد على غير أساس (٩١) •

## (٢٠) • التقرير الطبى الشرعى :

قلنا ان التقرير الطبى عن المجنى عليه هو عنصر من عناصر محضر

(٨٩) راجع كتابنا فى « دوى التعويض » المراجع السابق ص ٢٧٢ •

(٩٠) نقض جنائى ١٩٦٨/١/٢٢ مجموعة محكمة النقض ١٩ - ١ - ٩٤٠ - ١٧ •

(٩١) نقض جنائى ١٩٧٥/٦/٩ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ٥٠٨ - ١١٩ •

الجنة في دعوى تعويض حوادث السيارات . وهو يشمل نوعين من التقرير الطبي : النوع الأول : التقرير الطبي الابتدائي أو الكشف الطبي الابتدائي أو الكشف الطبي الظاهري الذي تكلمنا عنه في البند السابق . والنوع الثاني : التقرير الطبي الشرعي أو الكشف الطبي النهائي أو الكشف الطبي التشخيصي ، الذي يجرى بمعرفة الطب الشرعي ، ويقدم خلال مرحلة التحقيق والمحاكمة ويعد من قبيل أعمال الخبرة (٩٢) .

**والتقرير الطبي الشرعي** هو عبارة عن شهادة طبية رسمية يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلّف بخدمة عامة ( الطبيب الشرعي بمصلحة الطب الشرعي التابعة لوزارة العدل وفروعها بالمحافظات ) (٩٣) قيامه بتوقيع الكشف الطبي التشخيصي أي بالصفة التشريحية على المجنى عليه في حوادث السيارات ، أي ما شاهده من أضرار مادية على جسد المضرور ، سواء كانت إصابات راضية في صورة سحجات أو كدمات نتيجة للمصادمة والاحتكاك أو الانضغاط بجسم السيارة ، وسواء كانت جروح راضية في صورة تمزق بالجلد وما تحته من أنسجة نتيجة اصطدام الجزء المصاب بجسم السيارة ، وسواء كانت كسر بالعظام الطويلة في صورة كسر بعظام الأطراف والأضلاع ، وسواء كانت حالة وفاة ، والأسباب المؤدية إلى ذلك والآلات المستعملة في إحداثها ، والمدة اللازمة لعلاجها ، وذلك وفقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه ( المادة ١٠ من قانون الاثبات ) .  
وتصدر هذه الشهادة بناء على تدب الطبيب الشرعي من قبل سلطة التحقيق أو المحاكمة ، ويعد من قبيل أعمال الخبرة ، ويرفق بمحضر التحقيق أو المحاكمة (٩٤) .

وبهذه في صدد دعوى تعويض حوادث السيارات الأصابات والجروح الرضوية والتهتكية التي تحدث نتيجة الاصطدام بجسم السيارة ، وذلك في الصور الآتية :

### - صورة السحجات :

**السحجات أو التسلخات هي أبسط أنواع الإصابات الراضة .**

(٩٢) راجع البند ١٨ من ٤٨

(٩٣) الدكتوران صلاح الدين مكارم ومحمد محمدى العراقي في « الطب الشرعي في خدمة العدالة » - مطبوعات وزارة الثقافة - الهيئة العامة لقصور الثقافة الجماهيرية - مكتبة الشباب (٩٤) راجع ٨ في تاريخ الطب الشرعي

(٩٤) الدكتوران صلاح الدين مكارم ومحمد العراقي في المرجع السابق ص ٥٣ ن ٦٤ .

وتحدث في ثلاث حالات : نتيجة احتكاك أي جسم صلب راض خشن بالأدمة البشرية من الجلد أو الوقوع بالأرض الحشنة والحوائط ، أو نتيجة تكرار الاحتكاك بأجسام مرنة ، أو نتيجة الضغط بالأظافر أو بالألياف الحشنة كالحبال ، ويختلف شكل السحجات باختلاف الآلة المحدث لها على التفصيل الآتي :

**ففي الحالة الأولى :** تحدث السحجات نتيجة الصدمات بآلات صلبة زاضة ثقيلة متحركة كعجلات السيارات ، التي تدفع المجنى عليه بعيدا بهيئة قذف ، فيقع على أي جزء من جسمه مندفعاً ومحتكاً بالأرض . فتبدو السحجات على هيئة جلط بالأدمة البشرية في مساحات محددة شبه مستديرة أو مربعة مقابل الأجزاء الناتئة من العظام ، والتي تتعرض للاحتكاك عند الوقوع . فعند الوقوع على مقدم الجسم تكون السحجات موزعة بالجبهة وبروز الأنف ومقدمة الذقن أو على الوجنات ، وعلى زاحة اليدين . وقد تقع بأحد المرفقين أو على الحافة الانسية للساعد . وكذلك على مقدم الركبتين ومقدم الساقين . وقد تكون السحجات على شكل ضفائخ من الجلط الجلدي كبيرة ومجرورة بهيئة طويلة على أي وجه من وجوه الجسم بحيث تكون مساحاتها كبيرة .

**وفي الحالة الثانية** تحدث السحجات نتيجة تكرار الاحتكاك بأجسام مرنة ، مثل حاك الجلد بأي قماش خشن ، أو بالاحتكاك الخارجي في بعض حالات هتك العرض . ففي هاتين الحالتين تبدو السحجات على شكل احمرار سطحي بسيط ت زال فيه بعض طبقات الأدمة البشرية .

**وفي الحالة الثالثة** تحدث السحجات بسبب الضغط بالأظافر أو بالألياف الحشنة كالحبال ، ويختلف شكل السحجات باختلاف الآلة المحدث لها . فعند انغراس الأظافر بالجلد تكون السحجات على هيئة قوس هلالى الشكل بسبب تقوس أطراف أصابع اليدين ، أو تكون السحجات على هيئة مستطيلة بسبب الأظافر على البشرة ، أو تكون السحجات على هيئة مثلثة وشريحتها للخارج بسبب أظافر مديبة . وغنى عن التفاف حبل حول العنق أو بأي مكان ، فتكون السحجات على الجلد المقابل لموضع ضغط الحبل الملتف على هيئة مشابهة في شكلها لشكل الألياف المجدول منها الحبل الملتف .

وفي الساعات الأولى لحدوث السحجات تظهر بلون أحمر مدم أحيانا ، ولكن بعد يوم أو يومين تتكون فوق السحجات قشرة رقيقة ، وفي اليوم

الحامس أو السادس: تضير قشرة جافة (٩٥) .

### - صورة الكدمات :

الكدمات هي عبارة عن تجمع دموى تحت الجلد ، ناشئ عن نزيف منبثق من أوعية دموية تمزقت ، نتيجة لمصادمة الجلد بجسم صلب راض كما يحدث في حوادث السيارات . وتتميز الكدمات بأنها لا تصل إلى مستوى السحجات في التعرف على الآلة المحدث للاصابة بحسب شكلها . وقد تحدث المصادمة الراضية بجزء من الجسم ، ثم يشاهد التجمع الدموي الناشئ عنها على هيئة كدم . يمكن بعيد عن موضع المصادمة يبدو سطحه بلون مزرق ، وذلك يحدث عندما تكون الاصابة ومؤخرة الساق ثم يتضج الكدم بالكاحل . وعندما تكون الاصابة بأعلى الجبهة ، ثم يتضج الكدم حول الجفن العلوي للعين المباشرة لموضع الاصابة (٩٦) .

### - صورة الجروح الرضية :

الجروح الرضية هي عبارة عن تمزق بالجلد وما تحته من أنسجة ، نتيجة لمصادمة الجزء المصاب بجسم صلب راض كما يحدث في حوادث السيارات .

### وتتميز الجروح الرضية بالصفات الآتية :

- ١ - غير منتظمة الحوافي مع تسحج بهذه الحوافي وتكدم .
- ٢ - تبدو أنسجة قاع الجرح غير منتظمة ، مع وجود بعض الأنسجة متمتدة بين جوانب الجرح على هيئة كبارى .
- ٣ - يصاحب هذه الجروح نزيف خارجي بسيط .
- ٤ - تبدو الشعيرات المحيطة بالجرح مسبحوقة الأطراف .
- ٥ - أن تحدث الجروح نتيجة للمصادمة بأجسام هشة قابلة للكسر كالحجارة الخيرية أو الطوب ، فإن ذرات من هذه الأجسام تبقى عالقة بقاع الجروح .

### وأكثر الظروف ملائمة لحدوث الجروح الرضية هي :

- (٩٥) الدكتوران صلاح الدين مكارم ومحمد العراقي المرجع السابق ص ٥٥ .
- الأستاذ حسين عبد السلام المرجع السابق بند ١٧٠ ص ١٥١ .
- (٩٦) الدكتوران صلاح الدين مكارم ومحمد العراقي المرجع السابق ص ٥٩ .
- الأستاذ حسين عبد السلام المرجع السابق بند ١٧١ ص ١٥٣ .

١ - عندما تكون المصادمة بجسم صلب راض واقعة بجزء من سطح الجسم مدعوما من الخلف بدعامة قوية كالعظام أو الأنسجة الضامة ، فحينئذ يقع الجلد ما بين القوة الصادمة وبين الدعامة ، فيتسحق الجزء المصدوم وينغلق الجلد . ومثال ذلك : ما يحدث عند مصادمة فروة الرأس بجسم صلب راض ، فإن الفروة تنغلق انغلاقا يبدو في مظهره وكأنه ناشئ عن إصابة بجسم صلب حاد ، وخاصة إذا نظر الجرح بعين غير خبيزة وبعدسة مكبرة ، وكذلك عندما تحدث الجروح بمقدم الساق حيث يكون الجلد مدعوما بعظمة القصبة السميكة .

٢ - عندما تؤدي إصابة إلى كسر بالعظام الطويلة كعظام الأطراف والأضلاع ، وتندفع أطراف الكسر تجاه السطح ، فتحدث جرحا راضا بالجلد .

٣ - عندما يصطدم سطح الجلد بجسم مدبب الطرف نوعا ، وتحدث الصدمة والجسم مندفع بسرعة ، كان يحدث ذلك لشخص يجرى بسرعة وهو غير منتبه لما حوله ، فيصطدم سطح جسمه بنهاية مدببة كأكرة باب ، أو عندما تكون سيارة مسرعة بها بروز مدبب كأكرة أحد الأبواب أو شيء من هذا القبيل ، وينغرس الطرف بسطح جسم أحد المارة ، والجروح التي تحدث بهذه الوسيلة تسمى بالجروح الرضية المزعية .

ومن الممكن تحديد وقت حدوث الجروح على وجه التقريب تأسيسا على مدى التثام الجرح ، ما لم يكن الجرح قد تلوث ، أو أن يكون متسع السطح أو كثير العمق للداخل ، فحينئذ يتعذر إبداء الزاى عن وقت حدوثه (٩٧) .

### - صورة الجروح التهتكية :

الجروح التهتكية هي في حقيقتها جروح رضية ، ولكن درجة الرض بالأنسجة فيها قد تعدت الحد العادى إلى درجة أشد ، وهو ما يحدث نتيجة للمصادمة بأجسام ثقيلة مثل حوادث السيارات .

### وتتميز الجروح التهتكية بالصفات الآتية :

١ - طول الجرح التهتكى أكبر من عمقه ، أى مداه الطولى والعرضى أكبر وتكون مصحوبة بتفتت العظام المهروسة تحته . بل - يتعلق ذلك إلى وجود جروح صغيرة حول منطقتيه ، نتيجة بروز العظام المتفتتة من الداخل

• (٩٧) الدكتوران صلاح الدين مكارم ومحمد العراقى المرجع السابق ص ٦٣ .

- الأستاذ حسين عبد السلام جابر المرجع السابق بند ٤٧٣ ص ١٥٤ .

إلى الخارج . ويسمى هذا النوع من الجروح التمهكية بالجرح الهرسى (٩٨) .

### (٢١) • خضوع التقرير الطبي لتقدير المحكمة :

قلنا أن التقرير الطبي عن المجنى عليه هو عنصر من عناصر محضر اللجنة في دعوى تعويض حوادث السيارات . وهو يشمل نوعين من التقرير الطبي : النوع الأول : هو التقرير الطبي الابتدائي الذي يحرر بمعرفة المستشفى الأمري العام ، ويقدم خلال مرحلة جمع الاستدلالات ، ويعد من قبيل المعاينة التي يتولاها مأمور ضبط القضائي . والنوع الثاني : هو التقرير الطبي الشرعي الذي يحرر بمعرفة الطب الشرعي ، ويقدم خلال مرحلة التحقيق والمحاكمة ، ويعد من قبيل أعمال الخبراء (٩٩) .

● القاعدة هي خضوع التقرير الطبي بنوعيه لتقدير المحكمة سواء كان التقرير الطبي الابتدائي باعتبار إجراء من إجراءات الاستدلالات ، أو كان التقرير الطبي الشرعي باعتباره عملاً من أعمال الخبراء .

● ويتحدد مدى خضوع التقرير الطبي الابتدائي لتقدير المحكمة من خلال تحديد طبيعته القانونية ، فهو إجراء من إجراءات الاستدلالات ، والمعروف أن إجراءات الاستدلالات ليست من إجراءات التحقيق ، بل إنها ليست من إجراءات الدعوى الجنائية ، بل هي « مجرد إجراءات تحفظية تمهيدية » لضبط الجريمة والتحضير للتحقيق وافتتاح الدعوى الجنائية . وهي لا تستهدف جمع الأدلة حول الجريمة بركنيها المادي والمعنوي ونسبتها إلى المتهم - لأن تلك هي مهمة التحقيق الابتدائي ( الذي تجريه سلطات التحقيق ) والتحقيق النهائي ( الذي تجريه المحكمة ) - وإنما هي تستهدف جمع كافة العناصر والدلائل التي قد تفيد التحقيق . صحيح أن تلك المرحلة قد تتمخض عن أدلة كافية بطريقة تسمح للنيابة العامة برفع الدعوى الجنائية في دعوى حوادث السيارات سواء الأصابة الخطأ أو القتل الخطأ دون تحقيق ، لكن ذلك ليس من أغراض إجراءات الاستدلالات ، التي تتلخص في كشف الجريمة وتعقب الجناة والتحضير لافتتاح الدعوى الجنائية (١٠٠) .

(٩٨) الدكتوران صلاح الدين مكارم ومحمد العراقي المرجع السابق ص ٦٤ .

- الأستاذ حسين عبد السلام المرجع السابق بند ١٧٤ ص ١٥٥ .

(٩٩) راجع البند ١٨ ص ٤٨ .

(١٠٠) الدكتور محمد زكي أبو عامر - عميد كلية حقوق الاستكندرية في « الإجراءات

الجنائية » ط ٢ ص ١٩٩٠ بند ٢٩ ص ٩٤ .

والخلاصة أن للتقرير الطبي الابتدائي أثر محدود في الإثبات في دعوى حوادث السيارات أمام المحكمة ، التي يمكن أن تنظر إليه على سبيل الاستئناس ، وفي حدود اعتباره من الاستدلالات ، وأنه لم تراع فيه الإجراءات التي فرضها المشرع عند إعداد التقرير الطبي الشرعي ، وأنه لا يتجاوز الكشف عن بعض الدلائل في الإثبات ، وأنه لا يرقى إلى أعمال الخبرة في المسائل الجنائية (١:١) .

ذلك أن حكم الادانة يجب أن يبنى على دليل ، على الأقل تقتنع به المحكمة من حيث وقوع جريمة حوادث السيارات من شخص معين ، فلا يجوز أن تبنى الادانة على مجرد استدلال ، فالاستدلال يدعم الأدلة ، ولكنه لا يصلح وحده سنداً أو دليلاً للادانة (١:٢) فالاستدلالات لا ترقى إلى مرتبة الدليل ، وبالتالي لا يجوز الاستناد عليها وحدها في الادانة . وقد يقال إن الاستدلالات تستمد من الوقائع ، وإذا جاز أن يكذب الشاهد بالوقائع لا تكذب ، ويرد على هذا بأن الوقائع التي تستنتج منها الاستدلالات قد تكون وقائع ملفقة . كما أن ضعف هذه الاستدلالات يقوم في استنتاجها من وقائع لا تؤدي بالضرورة إليها (١:٣) . وبمعنى آخر فإن الإصابة التي قد يرد بيانها وتحديدتها بالتقرير الطبي الابتدائي قد تكون مفتعلة أو مصطنعة أو ناتجة من سلوك عمدي ، الأمر الذي يستخلص منه أن التقرير الطبي الابتدائي بإصابة المجنى عليه في حوادث السيارات يتعلق ببعض الاستدلالات ، وأن هذه الاستدلالات لا ترقى إلى القرينة القضائية (١:٤) و (١:٥) .

- 
- (١:١) الأستاذ حسين عبد السلام المرجع السابق بند ٢٢٨ من ٢١٢ .  
 (١:٢) الدكتور محمود محمود مصطفى في الإثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن الجزء الأول - النظرية العامة - ط ١ من ١٩٧٧ ص ٤٣ .  
 (١:٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٥٣ .  
 (١:٤) الأستاذ حسين عبد السلام المرجع السابق ص ٢١٣ .  
 (١:٥) يقترح المؤلف - علاجا لمسألة التلقيق والافتعال والاصطناع في التقرير الطبي الابتدائي - وضع ضوابط صارمة لتنظيم عملية الحصول على ذلك التقرير ، يشترك فيها مسئولون عن وزارات العدل والداخلية والصحة تتضمن الآتي :  
 ١ - أن يكون المستشفى الأميري العام بالمدينة أو الوحدة الصحية أو مفتش الصحة بالمركز أو القرية المصدرا الوحيد لاصدار التقرير الطبي الابتدائي دون غيره .  
 ٢ - أن يكون اصدار التقرير الطبي الابتدائي من اقدم الأطباء الاختصاصيين العاملين بالمراكز الطبية المذكورة .  
 ٣ - أن يكون اصدار التقرير الطبي الابتدائي بناء على طلب أحد قاضى الضبط القضائي

● ويتحدد مدى خضوع التقرير الطبي الشرعي لتقدير المحكمة من خلال تحديد طبيعته القانونية ، فهو عمل من أعمال الخبراء . والمقرر قانونا أن المحكمة غير ملزمة بالالتجاء الى أهل الخبرة الا في المسائل الفنية البحتة ، التي يتعذر عليها أن تشيق طريقها فيها (١٠٦) ، الأمر الذي يعنى أن معيار اعتبار الخبرة لازمة يتضمن شرطين : الأول : أن تكون المسألة من المسائل الفنية البحتة ، والثاني : أن يتعذر على المحكمة ادراك هذه المسألة بنفسها (١٠٧) ، ويترتب على ذلك أن استفتاء الخبير في المسائل الفنية إنما يمثل قيودا على القاضي في تكوين عقيدته في الدعوى الجنائية ، وتطبيقا لذلك فإن التقرير الطبي الذي يعده الطبيب الشرعي هو قيد على القاضي الجنائي في تكوين عقيدته .

وتقتضي المواءمة بين اعتبار التقرير الطبي الذي يعده الطبيب الشرعي قيودا على القاضي الجنائي في تكوين عقيدته ، وبين اعتبار القاضي الجنائي الخبير الأعلى في الدعوى الجنائية ، - القول بأن مهمة القاضي هي « الرقابة القانونية للرأى الفني » ، بمعنى أنه إذا كان القاضي الجنائي لا يملك سلطة تقديرية بالنسبة لقيمة ما يتمتع به الدليل العلمي من قوة استدلالية

الذين حددتهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المختص بتحرير محضر جمع الاستدلالات عن حوادث السيارات .

٤ - أن يكون لجوء المصاب الى المراكز الطبية المذكورة بصحبة شخص او مندوب من قسم أو مركز الشرطة المختص بتحرير المحضر .

ولا شك أن هذه الشروط من شأنها القضاء على الفوضى الموجودة حاليا في مسألة التقارير الطبية الابتدائية - ولا سيما في مجال الضرب - حيث يفعل بعض الادعاء إصابة نفسه ، ثم يلجأ أولا بمفرده الى مستشفى أميرى أو عيادة خاصة ويحصل منها على تقرير طبي باصابته ، يكون احتمال التحويل فيه قائما ، بعد ذلك يلجأ ثانيا الى قسم أو مركز الشرطة ، ويقدم تقرير الاصابة ، ويطلب تحرير المحضر ضد أى شخص يريد الكيد له أو الادعاء عليه بالباطل ، ويسير الادعاء والمحكمة ضد شخص يرى له لم ير المسمى اطلاقا في اليوم المختار لحصول الحادث فيه .

(١٠٦) نقض جنائي ١٩٨٠/٢/١١ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٢١٨ - ٤٤ .

- نقض جنائي ١٩٧٩/٤/٢ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٤٢٢ - ٨٩٠ .

- نقض جنائي ١٩٧٦/١/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١١٣ - ٢٤ .

- نقض جنائي ١٩٧٥/١/١٢ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ٢٣ - ٦ .

- نقض جنائي ١٩٧٢/١/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ١ - ٩٧ - ٢٦ .

- نقض جنائي ١٩٧٠/٢/١ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ١ - ٢٠٧ - ٥٠ .

(١٠٧) الدكتور أبو العلا النمر في « الأدلة الجنائية » ط ١ ص ١٩٩ ص ١٠٤ .

قد استقرت وتأكدت من الناحية العملية ، الا أنه يملك سلطة تقديرية بالنسبة للظروف والملابسات التي أحاطت بهذا الدليل . فهو الأقدر على تقديرها وفهمها وحملها على المحمل الصحيح والسليم في الدعوى الجنائي ، بحيث يكون في مقدوره أن يطرح مثل هذا الدليل - رغم قطعيته من الناحية العلمية - عندما يرى أن وجوده لا يتسق منطقيا مع ظروف وملابسات الواقعة . وتطبيقا لذلك فإن القاضي الجنائي عندما يوازن بين تقريرين مختلفين ، فإنه لا يوازن بينهما من الناحية العلمية ، وإنما يوازن بينهما من الناحية الواقعية ، أي أنه يرجع أحدهما على الآخر عندما يراه مؤيدا بوقائع الدعوى الجنائية (١٠٨) .

**وقضى** بأنه متى تعرضت المحكمة لرأي الخبير الفني في مسألة فنية بحتة ، فإنه يتعين عليها أن تستند في تفنيده الى أسباب فنية تحمله . وهي لا تستطيع في ذلك أن تحل محل الخبير فيها (١٠٩) .

**وقضى** بأنه اذا كان للمحكمة أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علميا ، الا أنه لا يجوز لها أن تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعي ، متى كان ذلك رأيا عبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال (١١٠) .

**وقضى** بأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له (١١١) .

**وقضى** بأن للمحكمة أن تفاضل بين تقارير الخبراء ، وتأخذ بما تراه

(١٠٨) الدكتور هلال عبد الله أحمد في « النظرية العامة للاثبات في المواد الجنائية » - دراسة مقارنة بين النظم الاجرائية اللاتينية والحرمانية والاشتراكية والانجلوسكونية والشرعية الاسلامية ط ١ ص ١٩٨٧ بند ٦٦٧ ص ١١٠٣ .

- الأستاذ حسين عبد السلام المرجع السابق بند ٢١٢ ص ١٩٢ .

(١٠٩) نقض جنائي ١٩٧٢/١/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ١ - ٩٧ - ٢٦ .

(١١٠) نقض جنائي ١٩٧٨/٤/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٤١٣ - ٧٩ .

(١١١) نقض جنائي ١٩٨٣/٤/١٤ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ٥٤٤ - ١٠٨ .

- نقض جنائي ١٩٨٢/٢/١٣ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ٤١٣ - ٨٤ .

- نقض جنائي ١٩٧٩/٦/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٧٠٠ - ١٤٨ .

- نقض جنائي ١٩٧٨/١٠/١٩ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٧٠٦ - ١٤٠ .

- نقض جنائي ١٩٧٦/١/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١٢٨ - ٢٥ .

- نقض جنائي ١٩٦٨/١٠/٢٨ مجموعة محكمة النقض ١٩ - ٣ - ٨٧٨ - ١٧٤ .

وتطرح ما عداه ، إذ أن الأمر يتعلق بسيطرتها في تقدير الدليل .<sup>١١٢</sup> وإذا أخذت المحكمة بتقرير الطبيب الشرعي في هذا الصدد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت التقرير الطبي الابتدائي ، دون أن تلزم بأن تعرض له في حكمها أو ترد عليه استقلالا (١١٢) .

## (٢٢) - ٤ - محضر تحقيقات النيابة العامة :

قلنا أن المستند الأول من مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات الواجب تجهيزها لرفع الدعوى هو محضر اللجنة المحرر عن الحادث (١١٣) .

وقلنا أن العنصر الأول من عناصر محضر اللجنة المذكور هو محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة المحرر بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي الذين عددتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات بنقاطه الست على التفصيل السالف (١١٤) .

وقلنا أن العنصر الثاني من عناصر محضر اللجنة هو التقرير الفني عن السيارة مرتكبة الحادث المحرر بمعرفة المهندس الفني بقسم المرور المختص بنقاطه الثلاث على التفصيل السالف (١١٥) .

وقلنا أن العنصر الثالث من عناصر محضر اللجنة هو التقرير الطبي عن المجنى عليه بالجرم بمعرفة المستشفى الأميري العظام أو الطب الشرعي بعناصره الأربع على التفصيل السالف (١١٦) .

والعنصر الرابع من عناصر محضر اللجنة هو محضر تحقيقات النيابة العامة . ويقتضى الكلام عن هذا العنصر أن نعرض للنقاط الأربع الآتية : معaine النيابة ، أقوال المجنى عليه ، أقوال شهود الحادث ، أقوال المتهم على التفصيل الآتي :

## (٢٣) • معaine النيابة :

النقطة الأولى من نقاط محضر تحقيقات النيابة العامة في حوادث

(١١٢) نقض جنائي ١٩٨٢/٣/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ٤١٣ - ٨٤ .

(١١٣) راجع البند ٥ ص ١٣ .

(١١٤) راجع البند ٦ ص ١٣ .

(١١٥) راجع البند ١٤ ص ٣٥ .

(١١٦) راجع البند ١٧ ص ٤٧ .

السيارات المحرر بمعرفة النيابة العامة المختصة هي معاينة النيابة لمكان الحادث ( المواد ٩٠ إجراءات و ١٣١/٢ و ٣٩٤ و ٣٠٩ التعليمات العامة للنيابات ) .

ويعرف محضر معاينة النيابة العامة لمكان حوادث السيارات بأنه المحضر المحرر بمعرفة النيابة العامة والمرفق بمحضر التحقيقات ، والذي يتضمن انتقال وكيل النيابة المحقق الى مكان الحادث لمعاينة موضوع الجريمة . وقد عبر عنه النص بأثبات الحالة ، أى بيان الوضع القائم للأمكنة والأشياء والأشخاص التى تتعلق بحدوث السارة الجارى التحقيق بشأنها . فهو يشمل الوصف التاريخي والجغرافي والفنى لمكان ومحتويات وآثار الحادث على التفصيل الذى رأيناه عند الكلام على معاينة الشرطة لمكان الحادث (١١٧) .

وتظهر أهمية معاينة النيابة العامة فى اثباتها لما تكشف عنه الماديات من حقائق ، فهى فى الغالب ذات أثر كبير فى الدعوى الجنائية ، اذ أنها أدعى إلى الاطمئنان من أقوال شهود يحتمل تغييرهم للحقيقة أو بعدهم عن الدقة ، ثملا تقدير السرعة التى كان يسير بها الجانى وقت الحادث فى جريمة حوادث السيارات قد تكون ذات أثر فى صحة نسبة الاتهام ، وتحديد مسافة الإفرامل على الطبيعة وبالتالي تحديد السرعة أدعى لليقين من تقدير شاهد لها (١١٨) .

وقضى بأنه من المقرر أن المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق ، يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم (١١٩) .

وقضى بأنه من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها ، هى تنمة للدفاع الشفوى المبدي بجلسة المرافعة ، أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها . ومن ثم يكون للمتهم أن يضمناها ما يشاء من أوجه الدفاع ، بل ان له اذا لم يسبقها دفاع شفوى ، أن يضمناها ما يغن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى والمتعلقة بها .

ولما كان الدفاع قد تعمد من طلب المعاينة أن تتحقق المحكمة من استحالة نسبة الخطأ الى الطاعن المتمثل فى عدم اعطاء اشارة للترام بالوقوف ليعد المسافة بين مكان التحويلة وبين محطة هذا الترام . وقد قدرتها النيابة

(١١٧) راجع البند ٨ ص ٢٣ .

(١١٨) الدكتور حسن المرصفاوى المراجع السابق بند ١٥٢ ص ٢٦٦ .

(١١٩) نقض جنائى ١٩٧٧/٤/٣ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٤٤١ - ٩١ .

في محضر المعاينة بتسعين خطوة . وكان هذا الطلب في خصوص الدعوى المطروحة منه هو من الطلبات الجوهرية لثقله باظهار الحقيقة فيها ، مما يوجب على المحكمة اجابته أو الرد عليه بما يفنسه . وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى أصلا ، فانه يكون مشويا بالقصور والاخلال بحق الدفاع الذى يعيبه (١٢٠) .

**وقضى بانه من المقرر أن المعاينة التى تجريها النيابة لمحل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم .** اذ أن تلك المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق ، يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم اذا هى رأت لذلك موجبا . وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة ، وهى على بينة من أمرها كما هو الشأن فى سائر الأدلة (١٢١) .

**وقضى بانه لا محل لما يثيره الطاعن من الاخلال بحقه فى الدفاع بسبب عدم حضور محاميه معه أثناء اجراء معاينة النيابة ،** ذلك أن المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية التى يتمسك بها خاصة باستجواب المتهم فى الحالات وبالشروط المبينة فيها (١٢٢) .

**وقضى بأن المعاينة من اجراءات التحقيق التى يترك أمر تقدير لزوم القيام بها الى السلطة التى تباشره (١٢٣) .**

## (٢٤) • أقوال المجنى عليه :

**النقطة الثانية من نقاط محضر تحقيقات النيابة العامة فى حوادث السيارات المجرر بمعرفة النيابة العامة هى أخذ أقوال المجنى عليه فى الحادث .** والجارى عليه العمل فى حوادث السيارات التفرقة بين نوعين من الحوادث : النوع الأول : حوادث القتل الخطأ والاصابة الخطأ والتلفيات البسيطة . والنوع الثانى : حوادث القتل الخطأ والاصابة الخطأ والتلفيات الجسيمة .

**ففى النوع الأول الخاص بالحوادث البسيطة ، تكتفى النيابة العامة**

(١٢٠) نقض جنائى ١٩٧١/١٢/١٩ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ٣ - ٧٧٣ - ١٨٥ .

(١٢١) نقض جنائى ١٩٦٤/٥/١١ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ٢ - ٣٦٢ - ٧١ .

(١٢٢) نقض جنائى ١٩٦٤/٥/١١ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ٢ - ٣٦٢ - ٧١ .

(١٢٣) نقض جنائى ١٩٥٨/٦/١٦ مجموعة محكمة النقض ٩ - ٢ - ٦٧٦ - ١٧١ .

عادة بأقوال المجنى عليه الواردة بمحضر جمع الاستدلالات المحرر بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي الذين عدلتهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، التي تتضمن روايته لكيفية حصول الحادث ، وبيان زمان ومكان حصوله ورقم السيارة مرتكبة الحادث ، وتحديد اصاباته واسم المتهم المتسبب في حدوثها . وبعد ذلك يقوم عضو النيابة المختص برقم المحضر ( بالرقم الفردي أو الرقم الزوجي ) بالتصرف في الأوراق بالتأشير عليها بالوصيف والقيد المنطابقين ، سواء قتل خطأ أو اصابة خطأ أو الاثنين مما ، ويقبله محضر الجنحة بدفتر خاص يسمى « دفتر جسر التحقيقات » وتحدد جلسة لنظرها أمام محكمة الجنح المختصة .

وفي النوع الثاني الخاص بالحوادث الجسيمة ، فتتضمن التعليمات العامة للنيابات على أنه يجب على أعضاء النيابة أن يحققوا بأنفسهم الحوادث الجسيمة من وقائع القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ ، وكذلك ما يكون له أهمية خاصة منها كالتي يتعدد فيها المتوفون أو المصابون ، وألا يتوانوا عن تحقيق تلك الوقائع كلما اقتضى الأمر ذلك ( المادة ١/١٣١ من التعليمات العامة للنيابات ) .

كذلك تنص التعليمات على أنه يجب على أعضاء النيابة ألا ينتقلوا الى المستشفيات الحكومية لسؤال مصابين موجودين بها ، الا بعد ورود اخطار كتابي أو اشارة تليفونية من المستشفى بإمكان سؤالهم . ويجوز لهم عند الضرورة ، اذا كانت حالة المصابين تندر بالخطر أو اقتضت مصلحة التحقيق سرعة سؤالهم أن ينتقلوا الى المستشفى بغير توان وفي أي وقت ، على أن يخطروا المستشفى في الوقت المناسب بانتقالهم كلما تيسر ذلك . وأن يتصلوا بمجرد وصولهم الى المستشفى بمديره أو طبيبه الأول أو من ينوب عنهما ان وجد ، ويستعلموا منه عن حالة المصابين ، ومقدرتهم على الاجابة بتعقل على الأسئلة التي توجههم اليهم ، وأن يثبتوا كل ذلك في المحضر ( المادة ٢٣٤ من التعليمات العامة للنيابات ) .

## (٢٥) • أقوال شهود الحادث :

النقطة الثالثة من نقاط محضر تحقيقات النيابة العامة في حوادث السيارات المحرر بمعرفة النيابة العامة هي أخذ أقوال شهود الحادث .

وعلى ذات المنوال في أخذ أقوال المجنى عليه في الحادث ، فإن الجاري عليه العمل في أخذ أقوال الشهود في حوادث السيارات التفرقة بين نوعين

من الجوادث : النوع الأول : حوادث القتل الخطأ والاصابة الخطأ والتلفيات  
المنسببة . والنوع الثاني : حوادث القتل الخطأ والاصابة الخطأ والتلفيات  
الجسيمة .

ففى النوع الأول الخاص بالحوادث البسيطة ، تكتفى النيابة العامة  
فى العادة بأقوال الشهود الواردة بمحضر جمع الاستدالات المحرز بمعرفة  
أحد مأمورى الضبط القضائى الذين عدتهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات  
الجنائية ، التى تتضمن روايتهم لكيفية رؤيتهم للحدث ، وبيان زمان ومكان  
خضوله وزقم السيارة مرتكبة الحادث ، وتحديد اصابات المجرى عليه واسم  
المتهم المتسبب فى حدوثها . وبعد ذلك يقوم عضو النيابة المختص بالتصرف  
فى الأوراق على النحو الذى رأيناه فى البند السابق .

وفى النوع الثانى الخاص بالحوادث الجسيمة التى يتعدد فيها المتوفون  
أو المصابون فى وقائع القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ ، فيجب ألا يتوانى  
عضو النيابة عن تحقيق تلك الوقائع وسماع أقوال شهود الحادث كلما  
اقتضى الأمر ذلك .

وتنص التعليمات العامة للنيابات على أنه « لا يجوز ابتداء الشاهد  
باسئلة معينة فى تفصيلات التحقيق ، بل يجب أن يترك الشاهد يبدى  
معلوماته أولا من غير أن يستوقفه المحقق ، الا اذا تبين له بوضوح عدم  
اتصال ما يقوله بموضوع التحقيق . ثم يأخذ فى مناقشته فيما أدلى به من  
أقوال ، ليجلوا ما يكون قد شابها من غموض ، وقيما بدا من تناقض  
أو تعارض بينها وبين أقوال من تقدموه ، أو فيما يرى أنها لا تتفق مع  
الواقع والمعقول أو غير ذلك مما يوجب المناقشة . ويراعى تسلسل التحقيق  
وترابطه . أما كثرة الأسئلة غير المجدية فلا يجنى المحقق منها الا ضياع  
الجهود لدى والبعد بالتحقيق عن مواطن الدقة ، ويجعله هدفا لمطاعن الدفاع  
لما قد يشوبه من اضطراب أو يشف عنه من ايحاء ومباغلة . ويجب على  
المحقق قدر الامكان أن يستوضح الشاهد زمان ومكان الحادث والفاعل له  
وكيفية وقوعه والباعث له . ولا يغيب عن فطنة المحقق أن الدقة والأناة  
والثابرة وسعة الصدر تعين كثيرا على الكشف عما دق أو غمض من أمور »  
( المادة ٢٣١ من التعليمات العامة للنيابات ) .

## (٢٦) • أقوال المتهم :

النقطة الرابعة من نقاط محضر تحقیقات النيابة العامة فى حوادث  
السيارات المحرر بمعرفة النيابة العامة هى أخذ أقوال المتهم .

وعلى ذات الميئاد في أخذ أقوال المجنى عليه في الحادث ، فإن الجارى عليه العمل في أخذ أقوال المتهم في حوادث السيارات المتفرقة بين ثولين من الحوادث : النوع الأول : حوادث القتل والاصابة الخطأ والتفريات البسيطة . والنوع الثانى : حوادث القتل الخطأ والاصابة الخطأ والتفريات الجسيمة .

ففى النوع الأول الخاص بالحوادث البسيطة ، تكفى النيابة العامة فى العادة بأقوال المتهم الواردة بحضور جمع الاستدلالات المحرز بمعرفة أحد مأمورى الضبط القضائى الذين عندتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، والننى تتضمن روايته للحادث ، وبيان زمان ومكان حصوله ورقم السيارة مرتكبة الحادث ، وتحديد اصابات المجنى عليه واسم المتسبب فى حدوثها . وبعد ذلك يقوم عضو النيابة المختص بالتصرف فى الأوراق على النحو الذى رآينه فى البند السابق (١٢٤) .

وفى النوع الثانى الخاص بالحوادث الجسيمة التى يتعدد فيها المتوفون أو المصابون فى وقائع القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ ، فيجب ألا يتواتر عضو النيابة المختص عن تحقيق تلك الوقائع وسماع أقوال المتهم فى الحادث كما اقتضى الأمر ذلك . وكذلك يجب سماع أقوال مأمورى الضبط القضائى الذى قام بضبط المتهم وسؤاله عن كيفية ضبطه أو كيفية علمه بارتكاب الجريمة كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك .

وتنص التعليمات العامة للنيابات على أنه : إذا اقتضى التحقيق عرض المتهم على المجنى عليه أو أخذ الشهود للتعرف عليه ، فيجب على عضو النيابة المحقق أن يتخذ الاحتياطات اللازمة حتى لا تتعرض عملية العرض لأى طعن ، ومن ذلك عدم تمكين المجنى عليه أو الشاهد من رؤية المتهم قبل عرضه عليه ، وتفادى صدور أى عبارة أو حركة أو إشارة قد تفسر التعرف عليه وإثبات أسماء بمن استجدهوا فى عملية العرض فى المحضر ، فلم يستان سن كل منهم ومحل إقامته وملابسه . ويجوز أن يكون هؤلاء فى غلب فى المتهم وشكله بقدر الإمكان ، يكما يجيب أن يئسدا المحقق يعرض بضعة أشخاص لا يكون المتهم من بينهم ، ثم ضمه بعد ذلك بين أشخاص آخرين ، ويعرضه على المجنى عليه أو الشاهد ، ويتبع ذلك فى كل عملية استجراف تجريها النيابة حتى تكون مجالا للثقة والاعتبار ( المادة ٢٣٥ من التعليمات العامة للنيابات ) .

كذلك تنص التعليمات العامة للنيابات على أن جميع التحقيقات التي تجريها النيابة تقيده حسب تاريخها في دفتر خاص يسمى « دفتر حصر التحقيقات » ، ويؤشر أمام كل منها بالتصرف النهائي في الأوراق بخط عضو النيابة المحقق مديلا بتوقيعه - مقرونا بتاريخ التصرف - وعلى العضو القائم بإدارة النيابة مراجعة هذا الدفتر في آخر كل شهر للتحقق من انتظامه وأن يوقع عليه بما يفيد ذلك . ولا يغنى القيد في هذا الدفتر عن قيد التحقيقات المذكورة في جداول النيابة الأخرى بوصفها جناية أو جنحة أو مخالفة أو شكوى إدارية أو عوارض على حسب الأحوال ، ( المادة ٢٤٥ من التعليمات العامة للنيابات ) .

## (٢٧) (٢) محضر المخالفة :

قلنا أن المستند الأول من مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات الواجب تجهيزها لرفع الدعوى هو محضر اللجنة المحرر عن الحادث ، يعنصره الأربعة وهي : محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة ، التقرير الفني عن السيارة مرتكبة الحادث ، التقرير الطبي عن المجنى عليه ، محضر تحقيقات النيابة العامة (١٢٥) .

والمستند الثاني من مستندات الدعوى هو محضر المخالفة المحرر عن الحادث . ويقتضى الكلام عن هذا المحضر أن نعرض للموضوعات الثلاثة الآتية : حجية محضر مخالفات السيارات ، مخالفات المرور ، مخالفات الاتلاف باهمال .

## (٢٨) - ١ - حجية محضر مخالفات السيارات :

المقرر قانونا أن محاضر المخالفات المحررة بمعرفة مأموري الضبط القضائي الذين عددهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية - ومنها مخالفات السيارات سواء مخالفات المرور أو مخالفات الاتلاف باهمال الناتجة عن حوادث السيارات - تعتبر حجة بالنسبة للوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون الى أن يثبت ما ينفيها ( المادة ٣٠١ اجراءات ) . ويكون اثبات النفي هنا بكافة طرق الاثبات القانونية ، دون اشتراط الطعن بالتزوير ،

كما هو الحال في مناصر الجلسات والأحكام (١٢٦) .

وتكون حجية مناصر المخالفات - ومنها مناصر مخالفات السيارات - قاصرة على « الوقائع المادية » المكونة للمخالفات ، ولا تستوعب الجرائم الأخرى مثل جنحة القتل الخطأ أو الإصابة بإهمال وتعتبر من الوقائع المتعلقة بالمخالفة اعتراف المتهم بارتكابها ، حيث تكون حجة على صدور الاعتراف ، لكن المنصر ذاته لا يكون حجة على صحة الاعتراف ، فذلك سلطان المحكمة (١٢٧) .

ويلاحظ أن حجية مناصر المخالفات ليست في حقيقتها إلا مجرد نقل لعبء الإثبات ، على نحو لا تلتزم فيه النيابة العامة بإثبات تلك الوقائع ، بل يكون على المتهم عبء إثبات عدم وقوعها . ويشترط في مناصر المخالفات لتتوافر لها تلك الحجية أن تكون مستوفية لشروط صحتها . فيلزم أن تكون صادرة من مأمور الضبط المختص ، وفيما رآه بنفسه لا نقلا عن الغير . وينحصر معنى هذه الحجية في إعطاء الحق للمحكمة للاعتداد بها ، دون أن تلتزم بإعادة تحقيق ما ورد فيها . لكن للمحكمة بطبيعة الحال أن تلتفت عنها ، وتجري التحقيق كما في الأحوال العادية (١٢٨) .

وقضى بأن الأصل في المحاكمات الجنائية أن العبء في ادانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه . فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، أو مطالبته بالركون إلى مناصر جمع الاستدلالات أو التحقيق ، ذلك بأن ما تحويه هذه المناصر من بيانات لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ، وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة . فللمخصوم أن يفندوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير . وللمحكمة بحسب ما ترى أن تأخذ بها أو تطرحها .

ولا يخرج من هذه القاعدة إلا من استثناه القانون وجعل له قوة إثبات خاصة ، بحيث يعتبر المنصر حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه ، تارة بالطعن بالتزوير كما هي الحال بالنسبة إلى مناصر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته ، وطورا بالطرق العادية كالمناصر المحررة في مواد المخالفات

(١٢٦) نقض جنائي ١٩٧٧/١٠/٢ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٨٠٣ - ١٦٨ .

- كتابنا « دعوى التزوير الفرعية في المواد الجنائية » البند ١٢٨ ص ٢٥٤ .

(١٢٧) كتابنا « دعوى التعويض » المرجع السابق البند ٦ ص ٢٢ .

(١٢٨) الدكتور محمد زكي . أبو عامر المرجع السابق بند ٨١ ص ٢٤٠ .

فيما تضمنته من الوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون إلى أن يثبت ما ينفيها .

على أن اعتبار هذه الأوراق حجة ، لا يعنى أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها . بل المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة . ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية ، فترفض الأخذ بها ، ولو لم يطعن فيها على الوجه الذي رسمه القانون (١٢٩) .

وقضى بأن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها بالتزوير محلله في الإجراءات المدنية والتجارية ، حيث عينت الأدلة ووضعت قواعدها التي يلتزم القاضي بأن يجرى في قضائه على مقتضاها - أما في المواد الجنائية فإن ما تحويه الأوراق أن هي إلا عناصر اثبات تخضع في جميع الأحوال لتقدير القاضي الجنائي وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة . وللخصوم أن يفندوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير .

ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناه القانون وجعل له قوة إثبات خاصة ، بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه ، تارة بالتزوير كما هي الحال في مجازر الجلسات والأحكام ، وطورا بالطرق العادية كمحاضر المخالفات بالنسبة إلى الوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون إلى أن يثبت ما ينفيها (١٣٠) .

## (٢٩) - ٢ - مخالفات المرور :

في سنة ١٩٨١ عدل المشرع قانون العقوبات العام بالفانون ١٩٨١/١٦٩ . فأصبحت الجنيح قاصرة على الجرائم المعاقب عليها بعقوبة الحبس من ٢٤ ساعة إلى ٣ سنوات ، والغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على ١٠٠ جنيه ( المادتان ١١ و ١٨ عقوبات ) . وأصبحت المخالفات قاصرة على الجرائم المعاقب عليها بعقوبة الغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على ١٠٠ جنيه ( المادة ١٢ عقوبات ) .

وقد ترتب على هذا التعديل أن أصبحت غالبية الجرائم المنصوص عليها

(١٢٩) نقض جنائي ١٩٦٣/٣/١٢ مجموعة محكمة النقض ١٣ - ١٠ - ٢٢٣ - ٥٨ .

(١٣٠) نقض جنائي ١٩٦٧/٦/١٢ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٢ - ٧٩٧ - ١٦١ .

في قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ (المعدل بالقوانين ١٩٧٦/٧٨ ، ١٩٨٠/٢١ ، ١٩٨٣/١٢٧ ، ١٩٨٣/٤٠) من المخالفات بحسب عقوبة الغرامة المقررة لها ، حيث لا يعاقب عليها بعقوبة الحبس ، وإنما بعقوبة الغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على ١٠٠٠ جنيه (١٣١) .

### ويمكن حصر مخالفات مرور السيارات على النحو الآتي :

- ١ - استعمال الأنوار العالية المبهرة أو المضايح الكاشفة على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها ( المادة ١/٧٤ ) .
- ٢ - وقوف السيارة ليلاً دون استعمال الأنوار الأمامية المقررة والأنوار الخلفية الحمراء ، أو عاكس الأنوار المقررة ، وذلك حتى ولو كان عدم استعمال الأنوار يرجع إلى عدم صلاحيتها أو عدم وجودها بالسيارة ( المادة ٢/٧٤ ) .
- ٣ - قيادة السيارة ليلاً بدون استعمال الأنوار الأمامية المقررة والأنوار الخلفية الحمراء أو عاكس الأنوار المقررة ، وذلك سواء كانت الأنوار غير مستعملة فعلاً أو غير صالحة للاستعمال أو غير موجودة ( المادة ٣/٧٤ ) .
- ٤ - سماح قائد السيارة بوجود ركاب على أي جزء خارجي من السيارة ( المادة ٤/٧٤ ) .
- ٥ - عدم التزام الجانب الأيمن من نهر الطريق المعد للسير في الاتجاهين ( المادة ٥/٧٤ ) .
- ٦ - ترك السيارة في الطريق العام بحالة ينجم عنها تعريض حياة الغير أو أمواله للخطر ، أو تعطيل حركة المرور واعاقته ( المادتان ٦٥ و ٦٦/٧٤ ) .
- ٧ - وقوع حادث من قائد سيارة نشأت عنه إصابات للأشخاص ، وعدم اهتمامه بأمر المصابين ، أو إبلاغ أقرب رجل مرور أو شرطة أو إسعاف بالحادث فور وقوعه ، أو نقل المصاب إلى أقرب مكان لإسعافه ( المادتان ٦٧ و ٦٨/٧٤ ) .
- ٨ - عدم إرشاد قائد السيارة أو حائزها أو المسئول عنها رجال الشرطة أو المرور عن اسم وعنوان من كان يقود السيارة في وقت معين ( المادتان ٦٨ و ٦٩/٧٤ ) .

- ٩٠ - تركيب أجهزة تنبيه أو مصباحيح بالسيارة بالمخالفة لأحكام القانون ، أو تركيب شريكة هوائية بالمخالفة لأحكام القانون ( المادتان ٦٩ و ٦/٧٤ ) .
- ١٠ - قبول سيارة أجرة ركابا زيادة عن العدد المقرر ( المادتان ٢/٧٠ و ٦/٧٤ ) .
- ١١ - عدم اتباع قائد السيارة لاشارات وعلامات المرور وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير ( المادة ٧/٧٤ ) .
- ١٢ - مخالفة سيارات النقل لشروط وزن الحمولة أو ارتفاعها أو عرضها أو طولها عن المقرر ( المادة ٨/٧٤ ) .
- ١٣ - استعمال أجهزة التنبيه على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها ( المادة ٩/٧٤ ) .
- ١٤ - قيادة سيارة بسرعة تقل عن الحد الأدنى للسرعة المقررة ، إذا ترتب عليها إعاقة حركة المرور بالطريق ( المادة ٧٤ مكررا (١) ) .
- ١٥ - استعمال قائد السيارة لها في غير الغرض المبين برخصتها ( المادة ٧٤ مكررا (٢) ) .
- ١٦ - تسير سيارة في الطريق العام تصدر منها أصوات مزعجة ، أو ينبعث منها دخان كثيف ، أو رائحة كريهة ، أو يتطاير من حمولتها أو يسيل منها مواد قابلة للاشتعال ، أو مضر بالصحة ، أو مؤثرة على صلاحية الطريق للمرور ، أو يتساقط من حمولتها أشياء تشكل خطرا على مستخدمي الطريق أو تؤذيهم ( المادة ٧٤ مكررا (٣) ) .
- ١٧ - عدم وضع اللوحات المعدنية في المكان المقرر لها ( المادة ٧٤ مكررا (٤) ) .
- ١٨ - عدم تزويد السيارة بأجهزة الإطفاء الصالحة للاستعمال ، أو عدم جعلها في متناول قائد السيارة والركاب ( المادة ٧٤ مكررا (٥) ) .
- ١٩ - عدم حمل سيارة النقل البطيء للوحة المعدنية المنصرفة لها ، أو استعمال لوحة معدنية لغير السيارة المنصرفة لها ، أو تغيير بيانات أو لون اللوحة المعدنية ( المادة ٧٤ مكررا (٦) ) (١٣٢) .

وحصر مخالفات مرور السيارات على النحو السالف ، يقتضي حصر جنح مرور السيارات بالتسالي ، حتى تتضح الرؤية أمام الباحث على النحو الآتي :

- ١ - قيادة السيارة بسرعة تجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة : ( المادة ١/٧٥ )
- ٢ - قيادة سيارة غير مرخص بها أو كانت رخصتها قد انتهت مدتها أو سحبت رخصتها أو لوجاتها المعدنية ( المادة ٢/٧٥ ) .
- ٣ - قيادة سيارة بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز قيادتها أو برخصة انتهت أجلها أو تقرر سحبها أو إيقاف سريانها ( المادة ٣/٧٥ ) .
- ٤ - عدم حمل سيارة النقل السريع للوحات المعدنية المنصرفة لها ، أو استعمال لوحات معدنية غير خاصة بها ( المادة ٤/٧٥ ) .
- ٥ - قيادة سيارة خالية من الفرامل بنوعيتها ، أو كانت جميع فراملها أو أحدها غير صالحة للاستعمال ( المادة ٥/٧٥ ) .
- ٦ - تعمد إثبات بيانات غير صحيحة في النماذج أو الطلبات المنصوص عليها في القانون ( المادة ٦/٧٥ ) .
- ٧ - تعمد تعطيل حركة المرور بالطرق العامة أو إعاقتها ( المادة ٧/٧٥ ) .
- ٨ - امتناع السيارة الأجرة بغير مبرر عن نقل الركاب أو تقاضى أجر أكثر من المقرر ( المادتان ١/٧٥ و ٨/٧٥ ) .
- ٩ - تغيير بيانات أو لون اللوحات المعدنية المقرر لسيارات النقل السريع ( المادة ٩/٧٥ ) .
- ١٠ - عدم استيفاء إجراءات الترخيص بإنشاء أو إدارة مدرسة لتعليم قيادة السيارات ( المادة ١٠/٧٥ ) ( ١٣٣ ) .

### ( ٣٠ ) - ٢ - مخالفات الاتلاف باهمال :

حتى أكتوبر ١٩٨١ كانت القاعدة في القانون المصرى هي أن القانون الجنائى لا يعرف جريمة اتلاف المنقول باهمال . وكانت جريمة الاتلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات هي جريمة عمدية . يتحقق القصد الجنائى فيها بتعمد الجانى واتجاه ارادته الى احداث الاتلاف بالصورة التى حددها القانون ( المادة ٣٦١ عقوبات ) .

وقضى بأن القانون الجنائى لا يعرف جريمة اتلاف المنقول باهمال . . . ذلك أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون - استثناء - رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة



الأفعال الآتية : (٦) من تسبب بإهماله في أتلان شيء من منقبولات الغير . . .

وعلى تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن القرار بالقانون ١٩٨١/١٦٩ هذا التحول في موقف القانون المصري من جريمة الاتلاف باهال بتحقيق الردع المطلوب للجنة الذين يستهترون في المحافظة على أموال الأفراد باهمال ، ومثال هذا الاستهتار قيادة سياراتهم بحالة ينجم عنها تعريض سيارات الغير للخطر والاتلاف باهمال ( المادتان ٦٥ و ٦٧/٧٤ من قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ المعدل ) ، فقال التقرير :

« وفيما يختص بالمادة (٣٧٨) فقد عدد القرار بقانون الحالات التي تفرض عليها عقوبة الغرامة ، التي لا تجاوز خمسين جنيها ، ليتحقق الردع المطلوب لمثل هؤلاء المستهترين بسلامة الأفراد والأمة بوجه عام ، (١٣٦) .

### (٣١) (٣) الحكم الجنائي :

قلنا أن المستند الأول من مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات الواجب تجهيزها لرفع الدعوى هو محضر اللجنة المحرر عن الحادث ، بعناصره الأربعة وهي : محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة ، التقرير الفني عن السيارة مرتكبة الحادث ، التقرير الطبي عن المئجنى عليه ، محضر تحقيقات النيابة العامة (١٣٧) .

وقلنا أن المستند الثاني من مستندات الدعوى هو محضر المخالفة المحرر عن الحادث ، بعناصره الثلاثة وهي : حجية محضر مخالفات السيارات ، مخالفات المرور ، مخالفات الاتلاف باهمال (١٣٨) .

والمستند الثالث من مستندات الدعوى هو الجنائي الجنائي ، ويقصد بالحكم الجنائي هنا الحكم الجنائي بالادانة في جنح السيارات مثل القتل الخطأ والأصنابة الخطأ ، أو الحكم الجنائي النهائي الصادر بالادانة في مخالفات السيارات مثل مخالفات المرور ، أو مخالفات الاتلاف باهمال .

(١٣٦) راجع الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكررا في ١٩٨١/١٦/٤ .

— راجع النشرة التشريعية ( العدد الحادى عشر ) نوفمبر سنة ١٩٨١ من ٥٥٣٦ ، ٥٥٣١ .

(١٣٧) راجع البنود ٤ ص ١٢ ، ٥ ص ١٣ ، ٦ ص ١٣ ، ١٣ ص ١٣ ، ١٧ ص ٤٧ ،

٢٢ ص ٦٦ .

(١٣٨) راجع البنود ٢٧ ص ٧٢ ، ٢٨ ص ٧٢ ، ٢٩ ص ٧٢ ، ٣٠ ص ٧٢ .

ويقتضى الكلام عن الحكم الجنائي النهائي بالادانة في جنح أو مخالفات السيارات أن تعرض لبعض الأحوال المختلفة للحكم الجنائي التي تظهر كثيرا في الحياة العملية بصدده دعوانا .

### (٣٢) الحكم الجنائي الصادر بالبراءة على أساس أن الفعل لا يعاقب عليه القانون لا تكون له حجية أمام المحاكم المدنية :

تنص المادة ٤٥٦ اجراءات على أنه :

« يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية ، بالبراءة أو بالادانة ، بقوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ، في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا ، فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة ، سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون » .

وتنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات ١٩٦٨/٢٥ على أنه :

« لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى ، الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله فيها ضروريا » .

وبين من هاتين المادتين أن القاعدة أن الحكم الجنائي لا تكون له حجية في الدعوى المدنية ، إلا اذا كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويتين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله .

وتطبيقا لهذه القاعدة فإن الحكم الجنائي الصادر بالبراءة في جنحة أو مخالفة حوادث السيارات ، اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون - سواء لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر - لا تكون له حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية التي تنظر دعوى تعويض حوادث السيارات . ولا يمنع المحكمة المدنية من البحث فيما اذا كان هذا الفعل - مع تجرده من صفة الجريمة - قد نشأ عنه ضرر يصح أن يكون أساسا للتعويض المدنى .

وقضى بأن مؤدى حكم المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ،

والمادة ٤٠٦ من القانون المدنى ( المطابقة للمادة ١٠٢ من قانون الاثبات ) ،  
ان الحكم الصادر فى المواد الجنائية لا تكون له حجية فى الدعوى المدنية أمام  
المحاكم المدنية ، الا اذا كان قد فصل فصلا لازما ، فى وقوع الفعل المكون  
للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . وفى الوصف القانونى  
لهذا الفعل ونسبته الى فاعله .

وأن الحكم الجنائى الصادر بالبراءة ، اذا كان مبنيا على أن الفعل  
لا يعاقب عليه القانون ، سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائى أو لسبب  
آخر ، فإنه لا تكون له حجية الشئ المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية ، وبالتالى  
فانه لا يمنع المحكمة من البحث فيما اذا كان هذا الفعل - مع تجرده من  
صفة الجريمة - قد نشأ عنه ضرر ، يصح أن يكون أساسا للتعويض (١٣٩) .

### (٣٣) الحكم الجنائى الصادر بالبراءة

لانتفاء الخطأ من جانب المتهم .

تطرقه الى الكلام عن خطأ المجنى عليه ،

أو سبب الحادث ، وأنه كان وليد القوة القاهرة ،

تزيد لا حجية له أمام المحاكم المدنية :

المقرر قانونا أن حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية مقصورة  
على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالادانة ، وعلى الأسباب القانونية  
المؤدية الى ذلك ، بخلاف الأسباب القانونية التى لم تكن ضرورية للحكم بهلاك  
البراءة أو تلك الادانة ، حيث لا حجية لها أمام المحاكم المدنية .

فاذا قضى الحكم الجنائى ببراءة المتهم تاسيسا على انتفاء الخطأ من جانبه ،  
فيكفى هذا السبب لحمل قضائه بالبراءة . فاذا تطرق الحكم بعد ذلك الى  
الكلام عن خطأ المجنى عليه ، فهذا التطرق تزيد لم يكن ضروريا فى قضائه ،  
وبالتالى فلا حجية له أمام المحاكم المدنية .

(١٣٩) نقض مدنى ١٩٧٤/٤/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٧٧٩ - ١٢٨ .

- نقض مدنى ١٩٦٦/٦/١٠ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ٢ - ٥٥٨ - ٧٦ .

- نقض مدنى ١٩٨٥/٥/٢٨ طعن ٥١/١٩٦٩ قى .

- أشار اليه المستشار مصطفى مجدى هرجه فى « قانون الاثبات فى المواد المدنية

والتجارية » ط ٢ ص ١٩٩١ ص ٥٣٠ .

وإذا قضى الحكم الجنائي ببراءة المتهم تأسيساً على خلو أوراق التحقيقات من الدليل القاطع على وقوع الخطأ من جانبه ، فيكفى هذا السبب لحمل قضائه بالبراءة ، فإذا تطرق الحكم بعد ذلك إلى الكلام عن سبب الحادث وأنه كان وليد القوة القاهرة ، فهذا التطرق تريد لم يكن ضرورياً في قضائه ، وبالتالي فلا حجية له أمام المحاكم المدنية .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة ، وعلى استنباطه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضع المحاكمة ، دون أن تلحق بالحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة .

وإذا بين من الحكم الصادر في قضية الجنحة ، أنه وقد قضى ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ ، لانتفاء الخطأ في جانبه ، فذلك حسبه ، ويكون ما تطرق إليه عن خطأ المجنى عليه تزييداً لم يكن ضرورياً في قضائه ، وبالتالي فلا حجية له أمام المحاكم المدنية » (١٤٠) .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الحكم الصادر في الدعوى الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية إتمام المحاكم المدنية ، كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويتين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل وتسميته إلى فاعله .

وإذا كان الثابت من الحكم الجنائي الصادر في القضية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٣ جنتح تاضر ، أنه قضى ببراءة السائقين المتهمين بخلو الأوراق من دليل قاطع على وقوع خطأ من أيهما ، وكانت هذه الأسباب كافية لحمل قضائه بالبراءة . فإن ما تزييد فيه من تقرير عن سبب الحادث ، وأنه كان وليد القوة القاهرة ، يكون غير لازم للفصل في الدعوى ، ولا يكتسب حجية أمام المحكمة المدنية » (١٤١) .

(١٤٠) نقض مدني ١٩٧٨/٤/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٥ - ١٠٩٤ - ٢١٥ .

(١٤١) نقض مدني ١٩٧٨/٥/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ١ - ١٣٥٩ - ٢٦٤ .

### (٣٤) الحكم الجنائي الصادر برفض الدعوى المدنية

#### لانتفاء الخطأ الشخصي \*

لا يمنع من مسئوليته أمام المحكمة المدنية  
عن الضرر الذي أحدثه التابع بعمله غير المشروع :

المقرر قانوناً أن مطالبة المضرور في حوادث السيارات بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية ، على أساس المسئولية عن الأعمال الشخصية للمتبوع طبقاً للمادة ١٦٣ مدني . هذا الأساس تنقيد به المحكمة الجنائية ، فإذا تبين لها انتفاؤه ، تعين عليها أن تقضي برفض الدعوى المدنية ، دون بحث طلب التعويض على أساس آخر . - ولكن هذا القضاء لا يمنع المضرور من العودة الى مطالبة المتبوع بالتعويض أمام المحكمة المدنية على أساس آخر ، هو مسئوليته عن الضرر الذي أحدثه التابع بعمله غير المشروع طبقاً للمادة ١٧٤ مدني .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« إذا كان الثابت من الأوراق ، أن مطالبة الطاعنة بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية ، كان تمينهاً المسئولية عن الأعمال الشخصية طبقاً للمادة ١٦٣ من القانون المدني . ولم تتناول المحكمة - وما كان لها أن تتناول - وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بحث طلب التعويض على أساس آخر ، فوقضت برفض الدعوى المدنية ، استناداً الى انتفاء ركن الخطأ في حق الطاعنة . »

فإن ذلك لا يخول دون مطالبتها أمام المحكمة المدنية ، باعتبارها مسئولة عن الضرر الذي أحدثه تابعها بعمله غير المشروع طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، لاختلاف السبب في كل من الطلبين .

وإذا لم يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس . ولا يغير من هذا النظر ، ما ورد بحكم المحكمة الجنائية من أن المتهم ... وحده هو الذي أخضر العمال وأشرف عليهم حين قيامهم بالعمل ، الذي تسبب في وقوع الحادث . إذ أن ذلك كان يصدد نفي مسئولية الطاعنة عن عملها الشخصي ، (١٤٢) .

### (٣٥) الحكم الجنائي الذي لم يفصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية لا حجية له أمام المحكمة المدنية :

المقرر قانوناً أنه إذا لم يقطع الحكم الجنائي بأن حادث السيارة قد وقع نتيجة خطأ المتهم ، فإنه لا يكون قد فصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . لأن قوام الدعوى الجنائية : خطأ جنائي واجب الإثبات ، في حين أن قوام الدعوى المدنية : خطأ مفترض . ومن ثم فإن هذا الحكم لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية ، ولا يمنع من البحث فيما إذا كان هذا الفعل - مع تجرده من صفة الجريمة - قد نشأ عنه ضرر يصح أن يكون أساساً للتعويض المدني في دعوى تعويض حوادث السيارات .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد نصوص المادتان ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الجنائي تكون له حجتيه في الدعوى المدنية ، كلما كان قد فصل فصلاً لازماً ، في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . »

فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور ، فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ، ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها ، لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق لها .

ولما كان الثابت من الحكم الصادر في قضية الجنيحة رقم ٤٢٤٥ سنة ١٩٧٠ قصر النيل ، أن الدعوى أقيمت ضد تابع الطاعنين ، لأنه تسبب بإهماله في قتل ولد المطعون عليهما ، بأن تركه يستعمل المصعد ، رغم ما به من خلل ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد حكمت محكمة الجناح ببراءته مما أسند إليه . فان مؤدى ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الحالية ، لأن قوام الأولى خطأ جنائي واجب الإثبات ومنسوب إلى التابع ، في حين أن قوام الثانية خطأ مفترض في حق الطاعنين باعتبارهم حراساً للمصعد ، فمستوليتهم تتحقق ولو لم يقع منهم أي خطأ ، لأنها مسئولية ناشئة عن الشيء ذاته وليست ناشئة عن الجريمة ، (١٤٣) .

## (٣٦) الحكم الجنائي الذي فصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية له حجية أمام المحكمة المدنية :

المقرر قانوناً أنه إذا قطع الحكم الجنائي بأن حادث السيارة قد وقع نتيجة خطأ المتهم ، فإنه يكون قد فصل فصلاً لازماً في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . ومن ثم فإن هذا الحكم يحوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية ، ويمتنع على المحكمة المدنية أن تعيد البحث في هذه الأمور ، بل يتعين عليها أن تعتبر هذا القضاء ، وأن تلتزمه في بحث الحقوق المدنية في نطاق دعوى تعويض حوادث السيارات .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات ، والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات ( المقابلة للمادة ٤٠٦ من القانون المدني الملغاة ) ، أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجته في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية ، كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية في هذه الأمور . فإنه يمتنع على المحاكم المدنية المتصلة بها أن تعيد بحثها ، ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها ، لكي لا يكون حكمها مغالفاً للحكم الجنائي السابق له . »

وإذا كان الثابت من الحكم الجنائي - الصادر في جنحة عسكرية بإدانة المتهم لارتكابه جريمة اصابة خطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر - أنه قطع في أن الحادث وقع نتيجة خطأ المطعون عليه الثاني - المتهم - فإنه يكون قد فصل فصلاً لازماً في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية . ولا يجوز للطاعن - المتبوع - بالتالي أن يتمسك بأن الحادث وقع نتيجة خطأ المضرور ، وأن هذا يدرأ المسؤولية عن المطعون عليه الثاني .

ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه ، أنه أثبت في مدوناته دفاع الطاعن ، من أن المجنى عليه ووالده قد شاركا بخطئهما في وقوع الحادث ، فإن قضاء المحكمة بتعويض قدره ٥٠٠ جنيهاً - بينما طالب المضرور بتعويض قدره ١٠٠٠ جنيهاً - مفاده أنها رأت من جانبها أن المبلغ الذي قدرته هو الذي يناسب الضرر الذي وقع نتيجة خطأ المطعون عليه الثاني ، وأنها

انقصت من مبلغ التعويض المتيقن للضرر، ما تحمله بسبب الخطأ الذي وقع منه ومن والده . ولما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب يكون في غير محله ، (١٤٤) .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية ، كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . »

فاذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور ، فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ، ويتعين عليها أن تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها ، لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له .

وإن كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى الجنائية ، أنها رفعت على حارس المزلقان بتهمة القتل الخطأ والتسبب في حصول حادث القطار . فقضت المحكمة بإدائته . وقد صار هذا الحكم انتهائياً بتأييده . ولما كان الفعل غير المشروع الذي رفعت الدعوى الجنائية على أساسه هو بذاته الذي نشأ عنه إتلاف السيارة - الذي يستند إليه الطاعن في دعواه المدنية الراجعة - فإن الحكم الجنائي المذكور اذ قضى بإدانة حارس المزلقان لثبوت الخطأ في جانبه ، يكون قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله - فيخوز في شأن هذه المسألة المشتركة حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية ، وتتقيد به هذه المحكمة ، ويمتنع عليها أن تعيد بحثه . »

وإذ لم يقتد الحكم المطعون فيه بحجية الحكم الجنائي في هذا الخصوص ، فقضى على خلافه برفض دعوى الطاعن بمقولة « ان خطأ قائد السيارة يستغرق خطأ حارس المزلقان ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، (١٤٥) .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

(١٤٤) نقض مدني ١٩٧٦/١٢/٧ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ٢ - ١٧١٦ - ٣١٦ .

(١٤٥) نقض مدني ١٩٧٩/١/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٣٣٣ - ٥٥ .

١٤٦ - إذا كان البين من مبررات الحكم الابتدائي - لتلويده بالحكم المطعون فيه - أن الاتهام في قضية الجنحة قد وجه الى معاون المستشفى عن واقعتي القتل والاصابة الخطأ ، بوصف أنهما كانتا ناشئتين عن اهماله وعدم احتياطه واخلاله اخلا جسيما بما تفرضه عليه واجبات وظيفته ، بأن لم يتم بوضع تحذير على باب المصعد ، بعدم استعماله ، رغم علمه بتعطله ، فاستقله المجنى عليهم وسقط بهم . . .

وهو اتهام يقوم على الأخلال بواجب من تصميم ما تقتضيه الحراسة على المصعد كآلة ميكانيكية ، من بذل عناية خاصة ، لا سييل لمساءلة الهيئة المطعون ضدها - هيئة التأمين الصحي - كشخص معنوي عنه ، إلا من خلال شخص طبيعي يمثلها في مباشرة الحراسة على المصعد المملوك لها . فان المسئولية عن حراسة المصعد تكون قد طرحت على المحكمة الجنائية ، فيما وجه لمعاون المستشفى من اتهام ، وفي الدعوى المدنية التي أقيمت عليه هو والهيئة المطعون ضدها تبعا للدعوى الجنائية .

اذ قضت تلك المحكمة برفضها قبلهما ، بعد أن ثبت لديها وجود السبب الأجنبي ، متمثلا في خطأ المتهم الآخر وهو المقاول الذي عهد اليه اصلاح المصعد ، فان حكمها يحوز قوة الأمر المقضي ، ويحول دون معاودة رفع الدعوى قبل الهيئة المطعون ضدها ، لمطالبتها بالتعويض . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون (١٤٦) .

(٣٧) الحكم الجنائي الذي قرر أو استبعد مساهمة المجنى عليه في الخطأ من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالادانة ، القاضي المدني يستطيع تأكيد نشوء الضرر من المتهم وحده وأن يلزمه بدفع كل التعويض للمجنى عليه .

المقرر قانونا أن حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية ، إنما تقتصر على المسائل التي كان الفصل فيها ضروريا لقيامه ، وهي خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر . ويترتب على ذلك ، أن تقرير أو استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه في الخطأ ، هو من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالادانة ، بحيث يستطيع القاضي المدني أن يؤكد نشوء الضرر عن

**فعل المتهم وحده ، وأن يلزمه بدفع كل التعويض للمجنى عليه ، حتى ولو كان الحكم الجنائي قد قرر بأن المجنى عليه أو الغير قد أسهم في أحداث الضرر .**

**وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :**

« مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات ، أن الحكم الجنائي تقتصر حجيته أمام المحاكم المدنية على المسائل التي كان الفصل فيها ضروريا لقيامه . وهي خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر . ومن ثم فإن استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه في الخطأ ، أو تقريره مساهمته فيه ، يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالإدانة .

ذلك أن تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجنى عليه أو نفيها ، لا يؤثر الا في تحديد العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى ، والقاضي غير ملزم ببيان الأسباب التي من أجلها قدر عقوبة معينة . طالما أن هذه العقوبة بين الحدين المنصوص عليهما في القانون .

اذ كان ذلك ، فإن القاضي المدني يستطيع أن يؤكد دائما ، أن الضرر نشأ عن فعل المتهم وحده دون غيره . وأن يلزمه بدفع كل التعويض المستحق للمجنى عليه ، حتى ولو كان الحكم الجنائي قد قرر أن المجنى عليه أو الغير قد ساهما في أحداث الضرر . كما أن له أن يقرر أن المجنى عليه أو الغير قد أسهم في أحداث الضرر ، رغم نفي الحكم الجنائي ثمة خطأ في جانبه . يراعى ذلك في تقدير التعويض اعمالا للمادة ٢١٦ من القانون المدني ، التي تنص على أنه « يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما ، اذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في أحداث الضرر » (١٤٧) .

### **(٣٨) الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا أو الجزئية ( العادية أو الطوارئ ) :**

المقرر قانونا أن الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا ( عادية ) هو الحكم الذي يصدر من محكمة أمن الدولة المنشأة في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف ( المادة الأولى من القانون ١٩٨٠/١٠٥ بإنشاء محاكم

(١٤٧) نقض مدني ١٩٧٧/١٢/١ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٢ - ١٧٣٨ - ٢٩٨ .

- نقض مدني ١٩٨٠/١٢/٤ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٢ - ١٩٩٦ - ٣٧١ .

أمن الدولة ) . وتشكل هذه المحكمة من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف ، على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف ، ويجوز أن يضم إلى عضوية المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاة بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل . ويصدر بتهيئتهما قرار من رئيس الجمهورية . ( المادة ٢ ) . وتختص هذه المحكمة دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهي الجنايات التي تمس نزاهة الوظيفة العامة والرشوة ( المواد ١٠٣ - ١١١ عقوبات ) ، وجنايات اختلاس المال العام والعنوان عليه والهدر ( المواد ١١٢ - ١١٩ جنابات ) ، وجنايات اتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية ( المواد ١٦٢ - ١٦٢ مكررا ) . جنابة عدم مراعاة الأصول الفنية في تنفيذ المباني ( المادة ٢٢ مكررا من قانون المباني ١٩٧٦/١٦٠ المعدل بالقانون ١٩٨٣/٣٠ ) ( المادة ١/٣ ) . والجنايات المنصوص عليها في البابين الثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ( المادة ٣ مكررا ) . وتنبعد هذه المحكمة في كل مدينة بها محكمة ابتدائية ، وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة اختصاص المحكمة الابتدائية ( المادة ٤ ) . وتكون أحكام هذه المحكمة نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر ( المادة ١/٨ ) .

أما الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة الجزئية ( عادية ) ، فهو الحكم الذي يصدر من محكمة أمن الدولة المنشأة في مقر كل محكمة جزئية ( المادة الأولى من القانون ١٩٨٠/١٠٥ بإنشاء محاكم أمن الدولة ) . وتختص هذه المحكمة دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الاسكان ١٩٧٧/٤٩ المعدل بالقانون ١٩٨١/١٣٦ ( المادة ٣/٣ ) . وتكون أحكام هذه المحكمة نهائية بعد الطعن عليها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنج المستأنفة . ويجوز الطعن في الأحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة النظر ( المادة ٢/٨ ) .

والمقرر قانونا أن الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) هو الحكم الذي يصدر من محكمة أمن الدولة المشكلة بدائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف . وتشكل من ثلاثة من المستشارين ، ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ومن ضابطين من الضباط القادة . وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الجنابة ، والجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أيا كانت العقوبة المقررة لها ( المادة ٢/٧ من القرار الجمهوري بالقانون

١٩٥٨/١٦٢ بشأن حالة الطوارئ ، المعدل بالقوانين ١٩٧٢/٣٧ و ١٩٨١/١٦٤ و ١٩٨٢/٥٠ . ويجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص ، أو بالنسبة لقضايا معينة ، أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المنصوص عليها في المادة السابقة من ثلاثة من الضباط القادة ( المادة ٨ ) . ويجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه أن يحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ( المادة ٩ ) . ولا يجوز الطعن في هذا الحكم بأي وجه من الوجوه . ولا يكون نهائياً إلا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية ( المادة ١٢ ) .

١٠ أما الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة الجزئية (طوارئ) ، فهو الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة المنشأة بدائرة كل محكمة ابتدائية . وتشكل من أحد قضاة المحكمة . ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل هذه المحكمة من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل . وتختص هذه المحكمة بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، والتي يعاقب عليها بالحبس والغرامة أو بأحدى هاتين العقوبتين ( المادة ٧ ) . ولا يجوز الطعن في هذا الحكم بأي وجه من الوجوه ، ولا يكون نهائياً إلا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية ( المادة ١٢ ) ( ١٤٨ ) .

### (٣٩) الحكم الجنائي الصادر من محكمة الأحداث اختصاصهم بقواعد خاصة في العقوبات والأحكام تتفق مع المراحل العمرية المختلفة :

عرف قانون الأحداث ١٩٧٤/٣١ الحدث بالالتحاق إلى معيار السن ، فالحدث هو من لم يتجاوز سنة ١٨ سنة ميلادية كاملة ، وقت ارتكاب الجريمة ، أو وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف ( المادتان ١ و ٢ من القانون ) .

وقد اختلف المشرع الأحداث في المراحل العمرية المختلفة بعقوبات وأحكام خاصة ، تتفق مع نفسياتهم ومدى الأمل المنشود في إصلاح أحوالهم ، وإبعادهم عن أحوال السجون المفسدة . واثمما لتحقيق هذه الغاية أورد

(١٤٨) الأستاذ يمين الشاذلي المعامي في « جرائم أمن الدولة وقانون الطوارئ والنشريات المرتبطة بهما » ، مع المذكرات التوضيحية واللوائح التنفيذية طبقاً لآخر التعديلات ، د. ١٩٨٧ .

المشروع قواعد خاصة سواء في شأن العقوبات أو الأحكام التي تصدر من محكمة الأحداث على النحو الآتي :

### - القواعد الخاصة في شأن العقوبات :

الحادث الذي لا يتجاوز ١٥ سنة ، ويرتكب جريمة • لا يجوز الحكم عليه بآية عقوبة مقيدة للحرية • وإنما يستبدل بها أحد تدابير الدفاع الاجتماعي على التوالي : التوبيخ ، التسليم ، إلحاق بالتدريب المهني ، الالتزام بواجبات معينة ، الاختبار القضائي ، الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، الإيداع في إحدى المستشفيات المتخصصة ( المادة ٧ ) .

أما الحادث الذي يتجاوز ١٥ سنة ولا يزيد على ١٨ سنة ، ويرتكب جريمة عقوبتها الإعدام أو تقييد الحرية ، فتستبدل بها عقوبات أقل درجة على النحو الآتي :

- ١ - من الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، إلى سجن لا يقل عن ١٠ سنوات •
- ٢ - من الأشغال الشاقة المؤقتة ، إلى سجن لا يقل عن ٣ سنوات •
- ٣ - من الأشغال الشاقة أو السجن ، إلى حبس لا يقل عن ٦ شهور •
- ٤ - من السجن ، إلى حبس لا يقل عن ٣ شهور •
- ٥ - من الحبس ، إلى الاختبار القضائي أو الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية •
- ٦ - وفي جميع الأحوال ، لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة •
- ٧ - ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم بإحدى هذه العقوبات ، أن تحكم بالإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة ( المادة ١٥ ) •

### - القواعد الخاصة في شأن الأحكام :

المقرر قانوناً أن الأحكام التي تصدر من محكمة الأحداث ليست ثابتة ، وإنما يجوز إعادة النظر فيها حسب الظروف ، لتكون متفقة مع حالة الحادث على النحو الآتي :

- ١ - إذا حكم على فرد باعتبار أنه حدث ، وأن سنه تجاوزت الخامسة عشرة ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها • ففي هذه الحالة يوقف

تنفيذ الحكم • ويجوز التحفظ على المحكوم عليه ( المادة ٢٦/١ ) • ويجب على رئيس النيابة رفع الأمر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لاعادة النظر فيه وفقا للقانون ( المادة ٤١/٣ ) •

٢ - واذا حكم على فرد باعتبار أنه حدث ، وأن سنه تجاوزت الثامنة عشرة ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها • ففي هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم • ويجوز التحفظ على المحكوم عليه ( المادة ٢٦/١ ) • ويجب على رئيس النيابة رفع الأمر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لاعادة النظر فيه ، والقضاء بإلغاء حكمها ، وإحالة الأوراق للنياية العامة للتصرف فيها ( المادة ٤١/٣ و٢ ) •

٣ - واذا حكم على فرد باعتبار أنه حدث ، وأن سنه لم تجاوز الثامنة عشرة ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه تجاوزها • ففي هذه الحالة يجوز لرئيس النيابة رفع الأمر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه على النحو السالف ( المادة ٤١/٤ ) •

ويلاحظ أن المشرع أوجب على رئيس النيابة رفع الأمر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه في الحالتين الأولى والثانية ، في حين أن المشرع جعل الأمر جوازيا في الحالة الثالثة • وتعليل ذلك أن العدالة تضار من توقيع عقوبة أو اجراء على الحدث من غير النوع المقرر له قانونا ، في حين أن العدالة لا تضار من توقيع عقوبة أو اجراء على غير الحدث من النوع المقرر قانونا للحدث (١٤٩) •

### (٤٠) الحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالجيش العليا والمركزية لها سلطة عليا والمركزية له حجية بعد التصديق عليه :

يبين من قانون الأحكام العسكرية ١٩٦٦/٢٥ المعدل بالقانون ١٩٦٨/٨٢ ، أن الحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالجيش هو الحكم الصادر من هذه المحاكم بأنواعها الثلاثة ، سواء المحكمة العسكرية العليا ، أو المحكمة المركزية لها سلطة عليا ، أو المحكمة العسكرية المركزية ( المادة ٤٣ ) • المشكلة على النحو المبين في القانون ( المواد ٤٤ - ٤٧ ) • وتختص بالجرائم المبينة في القانون ( المواد ٤٨ - ٥١ ) • ويخضع

لاختصاصها ضباط القوات المسلحة ، سواء الرئيسية أو الفرعية أو الاضافية وضباط الصف وجنود القوات المسلحة عموما ، وطليعة المدارس ومراكز التدريب المهني والمعاهد والكليات العسكرية ، وكل مدني يعمل في وزارة الدفاع أو خدمة القوات المسلحة على أي وجه كان ( المادة ٤ ) : ولا يقبل الادعاء بالحقوق المدنية أمام المحاكم العسكرية ، الا أنها تقضى بالرد والمصادرة وفقا لأحكام القانون ( المادة ٤٩ ) .

ولا يصبح الحكم الصادر من المحاكم العسكرية نهائيا ، ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه في دعوى تعويض حوادث السيارات ، إلا بعد التصديق عليه ( المادة ٨٤ ) . والأصل أن يصدر التصديق على هذا الحكم من رئيس الجمهورية أو من يفوضه . ويجوز للأخير أن يفوض من يرى من الضباط سلطة التصديق على الحكم ( المادة ٩٧ ) .

ويصدق رئيس الجمهورية على الأحكام العسكرية الصادرة بالاعدام ، والأحكام الصادرة على الضباط بالطرد من الخدمة عموما ، والأحكام الصادرة على الضباط العاملين بالطرد من القوات المسلحة ( المادة ٩٨ ) . ويكون للضابط المخول سلطة التصديق تخفيف العقوبات المحكوم بها أو ابدالها بعقوبة أقل منها ، أو الغاء كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية ، أو ايقاف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها ، أو الغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو الأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى بشرط أن يكون القرار الصادر في هذا الشأن منسبيا ( المادة ٩٩ ) . وإذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة ، وقضى بالبراءة ، يجب التصديق عليه في جميع الأحوال . وإذا قضى بالإدانة ، يجوز للضابط المصدق أن يخفف العقوبة أو يوقف تنفيذها أو يلغيها على النحو السالف ، كما يجوز له الغاء الحكم مع حفظ الدعوى ( المادة ١٠٠ ) .

أما عن حجية الحكم الصادر من المحاكم العسكرية ، فلا يجوز الطعن فيه بأي وجه من الوجوه ، أمام أية هيئة قانونية أو إدارية على خلاف القواعد السالفة ( المادة ١١٧ ) . ويكون لهذا الحكم القاضي بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المقضي طبقا للقانون ، بعد التصديق عليه على النحو السالف ( المادة ١١٨ ) . ولا يصبح الحكم الجنائي العسكري النهائي باتا إلا بعد استنفاد طرق الطعن فيه بالتماس إعادة النظر أو قوات مواعيده .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر بنص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون للحكم

الجناثى الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا ، فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى قاعها ... ولا تكون للحكم الجنائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية ، الا اذا كان باتا لا يقبل الطعن ، اما لاستنفاد طرق الطعن الجائزة فيه أو لفوات مواعييدها .

والنص في المادة ٨٤ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٦ ، المعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ على أنه : « لا تصبح الأحكام نهائية ، الا بعد التصديق عليها على الوجه المبين في هذا القانون » . وفي المادة ١١٢ منه على أنه : « بعد اتمام التصديق لا يجوز إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية ، الا بمعرفة السلطة الأعلى من الضابط المصدق ، وهي رئيس الجمهورية أو من يفوضه » . وفي المادة ١١٨ من ذات القانون على أنه « يكون للحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المقضي طبقا للقانون بعد التصديق عليه قانونا » ، فيدل على أن الأحكام العسكرية لا تصبح نهائية الا بعد التصديق عليها .

أما النص في المادة ١١٤ من ذات القانون على أن « يقدم التماس إعادة النظر كتابة في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان الحكم بعد التصديق ، أو تاريخ النطق بالحكم المصدق عليه قانونا » ، فيدل على أنه لا يصبح الحكم النهائي باتا ، الا بعد استنفاد طريق الطعن فيه بالتماس إعادة النظر أو فوات ميعاده » (١٥٠) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مؤدى نصوص المواد ١٠ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ١١٤ ، ١١٨ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ سنة ١٩٦٦ ، والمعدل بالقانون ٨٢ سنة ١٩٦٨ أن الحكم الغيابي الذي يصدر في جنحة من المحاكم العسكرية يصبح نهائيا بالتصديق عليه ، غير أنه يقبل الطعن فيه بالتماس إعادة النظر - الذي اتخذه ذلك القانون - ، وعلى ما أفصحته عنه مذكرته

(١٥٠) نقض مدني ١٩٨٦/١/٥ طعن ١٠٤٧/٥٢ ق .

- أشار إليه المستشار أحمد هبه - نائب رئيس هيئة قضايا الدولة - في موسوعة مبادئ النقض في المسؤولية المدنية - في خمسة وعشرين عاما من ١٩٦٦/١/١ حتى ١٩٩١/١/١ - الكتاب الثاني دعوى المسؤولية ط ١ س ١٩٩١ ص ٢١٧ .

الايضاحية ، بدلا عن الضمانات التي كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض في أحكام المحاكم العادية - ومن ثم لا يزول المانع الذي يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض أمام القضاء المدني ، بمجرد التصديق على ذلك الحكم ، إذ يشترط استنفاد الطعن فيه بهذا الطريق أو فوات ميعاده ، أو أن يتحقق أحد أسباب انقضاء الدعوى الجنائية الأخرى بعد التصديق على الحكم وقبل أن يصبح باتا ، ومنها مضي مدة تقادم الدعوى العسكرية ، وهي ثلاث سنوات في الجرح ، دون حصول أي إجراء قاطع للتقادم . . .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر في اللجنة العسكرية ١٩٧٥/٢٥٤ م المشار إليها ، قد صدق عليه في ١٩٧٦/٦/١٨ ، ولم يعلن للمحكوم عليه إلا في ١٩٨١/٦/١ ، بعد انقضاء الدعوى الجنائية في ١٩٧٩/٦/١٩ ، وهو التاريخ الذي يبدأ من اليوم التالي له سريان التقادم الثلاثي المنقطع لدعوى التعويض المدنية . وكانت هذه قد رفعت في ١٩٨٢/٨/١٨ بعد سقوط الحق في رفعها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا خالف هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه ، (١٥١) .

#### كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قوة الأمر المقضي ، لا تلحق الحكم الجنائي إلا إذا كان باتا ، لا يقبل الطعن عليه بطرق الطعن العادية ، لاستنفاد طرق الطعن فيه ، أو فوات مواعيدها . وأنا التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية وفقا لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، يعتبر بدلا عن الضمانات التي كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض في أحكام المحاكم العادية . بما لزمه أن الحكم الصادر من تلك المحاكم العسكرية لا يكون باتا ، إلا باستنفاد طرق الطعن عليه بالتماس إعادة النظر أو فوات ميعاده . . . »

وكان الحكم المطعون فيه قد زكّن في إثبات خطأ المطعون ضده الثاني ، إلى الحكم الصادر في اللجنة رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٨ عسكرية أسوان ، دون أن يبحث ما إذا كان هذا الحكم قد صار باتا بإعلانه له ، بعد التصديق عليه واستنفاد طرق الطعن عليه بالتماس إعادة النظر أو فوات ميعاده ، ورتب على ذلك قضائه بالتعويض ، فإنه يكون معيبا بالتقصير والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، (١٥٢) .

(١٥١) نقض مدني ١٩٨٦/١٢/١٦ طعن ٥٥/٢١٨٩ ق .

(١٥٢) نقض مدني ١٩٨٧/٣/٢٦ طعن ٥٢/١١٢٩ ق .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الضدد :

« مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات ، أن الحكم الجنائي تكون له حجته في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية ، كلما فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأسباب المشتركة بين الدعويين الجنائية والمدنية أو في الوصف القانوني لهذا الفعل ، ونسبته الى فاعله . ولا تكون للحكم الجنائي قسوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ، إلا اذا كان باتاً ، لا يقبل الطعن فيه ، اما لاستنفاد طرق الطعن الجائزة فيه أو لفوات مواعييدها . »

وأن مفاد نصوص المواد ٨٤ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٨ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، والمعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ ، أن الحكم الجنائي الذي يصدر من إحدى المحاكم العسكرية يصبح نهائياً بالتصديق عليه ، غير أنه يقبل الطعن فيه بالتماس إعادة النظر الذي اتخذته ذلك القانون - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - بديلاً عن الضمانات التي كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض في أحكام المحاكم العادية ، وهو يقدم كتابة في ظرف خمسة عشر يوماً ، من تاريخ اعلان الحكم بعد التصديق عليه ، أو تاريخ النطق بالحكم المصدق عليه قانوناً . بما يدل على أن الحكم النهائي لا يصبح باتاً ، إلا بعد استنفاد طريق الطعن فيه بالتماس إعادة النظر أو فوات ميعاده ، (١٥٣) .

### (٤.١) الحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالشرطة العليا أو التي لها سلطة عليا أو المركزية له حجة بعد التصديق عليه :

يبين من القرار الجمهوري ١٩٦٦/٤٥٦٧ بالتفويض في بعض أحكام قانون الأحكام العسكرية بالجيش ١٩٦٦/٢٥ ، وقرار وزارة الداخلية ١٩٦٧/٢ بتنظيم المحاكم العسكرية بالنسبة الى أفراد هيئته الشرطة وعساكر الدرجة الثانية ، وقرار وزارة الداخلية ١٩٦٧/٣ في شأن أوامر الاحالة الى المحاكم العسكرية والتصديق على أحكامها ، أن الحكم الصادر من

(١٥٣) نقض مدني ١٩٨٨/١١/٢٠ طعن ٥٨/٢٦ ق .

- نقض مدني ١٩٨١/١٨/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ٢ - ٢٠٤٥ - ٣٧٠ .

المحاكم العسكرية بالشرطة هو الحكم الصادر من هذه المحاكم بأنواعها الثلاثة ، سواء المحكمة العسكرية العليا ، أو المحكمة العسكرية لها سلطة عليا أو المحكمة العسكرية المركزية ، المشكلة على النحو المبين بقرار وزارة الداخلية ١٩٦٧/٢ ( المادتان ١ و ٢ ) . ويخضع لاختصاصها أعضاء وأفراد هيئة الشرطة المنظمة بالقرار الجمهوري بالقانون ١٩٧٨/١٠٩ ( المعدل بالقانونين ١٩٨١/١١٦ و ١٩٩١/٢١٨ ) (١٥٤) ، وتختص بالجرائم المبينة في قانون الأحكام العسكرية ١٩٦٦/٢٥ .

ولا يصبح الحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالشرطة نهائيا ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه في دعوى تعويض حوادث السيارات ، إلا بعد التصديقي عليه على النحو الذي رأيناه في الحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالجيش في البند السابق .

#### (٤٢) (٤) شهادة بنهائية الحكم الجنائي وصورته باتا :

قلنا أن المبتدئ الأول من مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات الواجب تجهيزها لرفع الدعوى هو محضر اللجنة المحرر عن الحادث بعناصره الأربعة وهي : محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة ، التقرير الفني عن السيارة مرتكبة الحادث ، التقرير الطبي عن المجنى عليه ، محضر تحقيقات النيابة العامة (١٥٥) .

وقلنا أن المستند الثاني من مستندات الدعوى هو محضر المخالفة المحرر عن الحادث ، بعناصره الثلاثة وهي : حجية محضر مخالفات السيارات مخالفات المرور ، مخالفات الاتلاف بإهمال (١٥٦) .

وقلنا أن المستند الثالث من مستندات الدعوى هو الحكم الجنائي بالإدانة ، سواء في جنح أو مخالفات السيارات بأحواله المختلفة (١٥٧) .

(١٥٤) راجع الجريدة الرسمية العدد ٤٩ تابع في ١٩٩١/١٢/٥ .

- راجع ملحق مجلة المحاماة تشريعات عام ١٩٩١ ص ١٩٤ .

(١٥٥) راجع البنود ٤ ص ١٢ ، ٥ ص ١٣ ، ٦ ص ١٤ ، ١٣ ص ٣٥ ، ١٧ ص ٤٧ ،

٢٤ ص ٦٦ .

(١٥٦) راجع البنود ٢٧ ص ٧٢ ، ٢٨ ص ٧٢ ، ٢٩ ص ٨٤ ، ٣٠ ص ٧٧ .

(١٥٧) راجع البنود ٣١ ص ٧٩ ، ٣٢ ص ٨٠ ، ٣٣ ص ٨١ ، ٣٤ ص ٨٣ ، ٣٥

ص ٨٤ ، ٣٦ ص ٨٥ ، ٣٧ ص ٨٧ ، ٣٨ ص ٨٨ ، ٣٩ ص ٩٠ ، ٤٠ ص ٩٢ ، ٤١ ص ٩٦ .

والمستند الرابع من مستندات الدعوى هو شهادة نهائية الحكم الجنائي وضرورته باتا ، بالمعنى الذى جرت عليه الدوائر الجنائية بمحكمة النقض فى قضائها . . . . .

ويقضى الكلام عن الحكم الجنائي النهائي الصادر بالادانة فى جنح أو مخالفة للسيارات أن يعرض للمقصود بنهائية الحكم الجنائي ، ثم بغض الأحوال المختلفة لمشكلة النهائية التى تظهر كثيرا فى الحياة العملية بصدور دعوانا .

### (٤٣) الحكم الجنائي النهائي هو الحكم البات الذى استنفذ طرق الطعن العادية وغير العادية وهى المعارضة والاستئناف والنقض :

يبين من المواد ٢٤٤ و ٢٥١ و ٢٨٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، والمواد ٤٤٨ و ٤٥٤ و ٤٦٠ و ٤٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن القاعدة العامة فى تنفيذ الأحكام سواء الأحكام المدنية أو الجنائية هى أن الحكم القابل للتنفيذ هو الحكم النهائي . ويكون الحكم نهائيا اذا استنفذ طرق الطعن العادية وهى المعارضة والاستئناف ، سواء كان صادرا من محكمة الدرجة الأولى فى حدود نصابها الانتهاي (١٥٨) ، أو صادرا من محكمة الدرجة الثانية ، وسواء كان قابلا للطعن فيه بطرق الطعن غير العادية وهى النقض وإعادة النظر ، أو كان قد طعن بذلك .

والدليل على ذلك أن الأحكام سواء كانت مدنية أو جنائية ، لا تنفذ الا اذا صارت نهائية ، وأن الطعن بالنقض أو إعادة النظر لا يوقف التنفيذ ، يصيرح بالنصوص المدنية والجنائية ، الا اذا طلبه الطاعن ، وأمرت المحكمة المطعون أمامها بذلك ( المادة ٢٥١ مرافعات ) . وأن الاستثناء الوحيد الوارد على هذه القاعدة هو الحكم الجنائي النهائي الصادر بالاعدام ، لا يكون قابلا للتنفيذ ، الا اذا صار باتا ، باستنفاد طرق الطعن غير العادية وهى النقض وإعادة النظر ( المادة ٤٦٩ اجراءات ) (١٥٩) .

(١٥٨) المواد ٤٢ و ٤٧ و ٢٧٧ و ٤٨٠ مرافعات مدلة بالقانون ١٩٩٢/٢٣ .

— الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكررا فى ١٩٩٢/٦/١ .

(١٥٩) الحكم الجنائي الابتدائي (Primaire) هو الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى (en premier ressort) . وهذا الحكم قد يكون غيابيا فيقبل الطعن بالمعارضة .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد:

« الأصل في الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها ، ولم يستثن الشارع في قانون الإجراءات الجنائية من هذا الأصل ، إلا ما نصت عليه المادة ٤٦٩ ، وما جاء في الباب السابع من الكتاب الرابع بشأن الأشكال في التنفيذ » (١٦٠) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى ، يدعوي أن يجد المحكوم عليه سبيلا للطعن بالبطلان ، مما يتحتم معه القول بأن الشارع قد قصد بغير شك ، أن يجعل لطرق الطعن - الممنوحة للمتبعين والمذكورة في القانون على سبيل الحصر - حدا يجب أن تقف عنده الأحكام ، ضمانا لحسن سير العدالة واستقرار الأوضاع النهائية التي انتهت إليها كلمة القضاء » (١٦١) .

وبناء على التأصيل السالف ، فإنه كان يكفي أن تتضمن مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات ، صورة الحكم النهائي الصادر من محكمة الجناح المستأنفة ، أي الذي استنفذ طرق الطعن العادية وهي المعارضة والاستئناف ، وبالتالي فإن المصروع لا يطالب بتقديم دليل ضرورة الحكم باتا ، إلا في الاستثناء الوحيد الوارد على القاعدة العامة في تنفيذ الأحكام الجنائية النهائية ، وهو حالة صدور الحكم بالإعدام ، فهذا الحكم لا يكون قابلا للتنفيذ إلا إذا صار باتا ، باستنفاد طرق الطعن غير العادية وهي النقض وإعادة النظر .

أو حضوريا فيقبل الطعن بالاستئناف .

١- الحكم الجنائي النهائي (ueumul) هو الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية (en dernier ressort) . وهذا الحكم قد يكون غائيا فيقبل الطعن بالمعارضة .

٢- الاستئنافية ، أو حضوريا ويستنفذ طريق الطعن بالاستئناف ، أو تركت مواعيله تنقضي فيعوز قوة الشيء المحكوم فيه (passé enforçé de la chose jugée) .

٣- الحكم الجنائي البات (irrévocable) هو الحكم النهائي الذي استنفذ طرق الطعن الغير عادية وهي النقض وإعادة النظر .

٤- الدكتور أحمد أبو الوفا في « إجراءات التنفيذ » ط ١٠ ص ١٩٩١ بند ٢١ ص ٤٣ .

٥- الدكتور محمود نجيب حسني في « شرح قانون الإجراءات الجنائية » ط ٢ ص ١٩٨٨

بمبند ١٠١١٩ ص ٨٩٥ وبمبند ١٣١٥ ص ١١٥٩ .

٦- (١٦٠) نقض جنائي ١٩٥٩/٥/١٨ مجموعة محكمة النقض ١٠ - ٢ - ٥٤٠ - ١١٩٠

٧- (١٦١) نقض جنائي ١٩٦٠/٤/٣٦ مجموعة محكمة النقض ١١ - ٢ - ٨٣٠ - ٧٧ .

ولكن الدوائر الجنائية بمحكمة النقض قد جرت في قضائها على أن الحكم الجنائي النهائي - الذي يجوز بقوة الشيء المحكوم فيه - هو الحكم البات ، الذي يستنفذ طرق الطعن العتادية وغير العادية ، أى المعارضة والاستئناف والنقض أو لفوات مواعيدها (١٦٢) ، ولذلك فلا مفر من مطالبة المضرور بتقديم دليل صيرورة الحكم الجنائي النهائي باتاً بالمعنى المذكور .

### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مؤدى نص المادة ٤٠٦ من القانون المدنى ( قبل الغائها بقانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ) ونص المادتين ٢٦٥ و ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، أنه لا يكون للحكم الجنائي قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية فيما لم تفصل فيه بعد ، الا فى الوقائع التى فصل فيها الحكم الجنائي ، وكان فصلا فيها ضروريا .

ولا يكون للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم فيه - وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية لهذه المحكمة - الا اذا كان باتا ، لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف والنقض . اما لاستنفاد طرق الطعن فيه أو لفوات مواعيده . وتعد قاعدة التنفيذ بقوة الأمر المقضى للأحكام الجنائية من النظام العام . وعلى المحاكم المدنية أن تراعيها من تلقاء نفسها ، فيما لو أخذت بقوة الأمر المقضى به جنائيا ، (١٦٣) .

### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أنه ولئن كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المراد بالعلم ببدء سريان التقادم الثلاثى المقرر بنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى ، هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وشخص المسئول عنه ، باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ، ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على المتعزم به دون ارادته ، مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، الا اذا كان التعويض مبنيا جريمة أقيمت بشأنها الدعوى الجنائية .

فقد نصت المادة ١٠٢ من قانون الاثبات بأن : « لا يرتبط القاضى

(١٦٢) المستشار عز الدين الدناصورى والدكتور عبد الحميد الشواربى فى « المسئولية

المدنية » ط ١ من ١٩٨٨ ص ٨٧١ .

(١٦٣) نقض مدنى ١٩٧٠/٤/٢١ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ٢ - ٦٦٢ - ١٠٦ .

المدنى بالحكم الجنائى ، الا فى الوقائع التى فصل فيها بهذا الحكم ، وكان فصله فيها ضرورياً .

وتقضى المادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية بأنه « اذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية ، يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً فى الدعوى الجنائية القائمة قبل رفعها أو فى أثناء السير فيها » .

وتقضى المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية بأن « يكون الحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحكمة المدنية فى الدعوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائياً ، فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها » .

فقد أفادت هذه النصوص مرتبطة ، أنه لا يكون للحكم الجنائى قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية ، فيما لم تفصل فيه بعد الا فى الوقائع التى فصل فيها الحكم الجنائى ، وكان فصله فيها ضرورياً ، ولا يكون للحكم الجنائى قوة الشيء المحكوم به ، الا اذا كان باتاً ، لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف أو بالنقض . اما لاستنفاد طرق الطعن فيه أو لفوات مواعيده . اذ تعد قاعدة التقيد بقوة الأمر المقضى للأحكام الجنائية من النظام العام ، وعلى المحاكم المدنية أن تراعيها من تلقاء نفسها ، فيما لو أخذت بقوة الأمر المقضى به جنائياً .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن محكمة جنابات قنا أصدرت حكماً بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٨ بإعدام المتهم ، الذى طعن عليه بطريق النقض . وعرضته النيابة العامة على هذه المحكمة ، التى أصدرت حكماً بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٥ برفض الطعن . وإذا احتسب الحكم المطعون فيه مدة التقادم المنصوص عليها فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى منذ هذا التاريخ الأخير ، بحسب أن مدة تقادم الدعوى المدنية تظل فوقوفة طوال مدة المحاكمة ، وإلى أن يصدر فيها حكماً باتاً ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس (١٦٤) .

(١٦٤) نقض جنائى ١٩٨٥/٦/٩ طعن ١٤٢٤ هـ ٥٢/١٤٨١ ق .

— نقض جنائى ١٩٨٥/٣/١٧ طعن ٥٠/١٩٦٢ ق .

— نقض جنائى ١٩٨٧/٢/٢٦ طعن ٥١/٢١٥٤ ق .

**(٤٤) الحكم الجنائي الغيابي بانقضاء الدعوى الجنائية  
لوفاة المتهم أو لمضي المدة  
لا يطالب المضرور فيه بتقديم نهائية الحكم الجنائي  
وإنما يطالب بإثبات الخطأ أمام المحكمة المدنية :**

المقرر قانوناً أن الدعوى الجنائية تنقضى بوفاة المتهم قبل المحاكمة أو أثناء المحاكمة . فقد تحدث وفاة المتهم قبل المحاكمة في أثناء وقوع حادث السّيارة . وقد تحدث وفاة المتهم أثناء المحاكمة سواء أمام محكمة أول درجة وقبل صدور أي حكم ، أو بعد صدور حكم ابتدائي غيابي وحصول المعارضة فيه أمام محكمة أول درجة ، أو بعد صدور حكم ابتدائي حضوري وحصول استئنافه أمام محكمة ثاني درجة ، أو بعد صدور حكم استئنافي غيابي وحصول معارضة استئنافية فيه أمام محكمة ثاني درجة .

ففي كل هذه الفروض تقضى المحكمة الجنائية بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم أو الطاعن قبل صدور حكم استئنافي نهائي ( المادة ١٤ إجراءات ) . وعندئذ لا يكون أمام المضرور في دعوى تعويض حوادث السيارات مستوى حكم جنائي غيابي بانقضاء الدعوى الجنائية ، وبالتالي لا يطالب بتقديم دليل نهائية الحكم الجنائي ، لأن هذا الأمر أصبح متعلداً عليه ، وإنما يطالب بإثبات الخطأ أمام المحكمة المدنية .

**وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :**

« ومن حيث أنه يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في الميعاد ، قد تولى المحكوم عليه المرحوم / ..... كالتأنيب من إفادة رئيس القلم الجنائي المرفقة والمؤرخة ١٩٨٠/١٢/٦ . ولما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى » . فانه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم » (١٦٥) .

**وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :**

« لما كان البين من ورقة تكليف الطاعن بالحضور لجلسة ١٩٨١/٢/٢٣ ،

ومن مذكرة التحريات المقدمة من وحدة مباحث دير مواس : أنه توفي إلى رحمة الله في غضون سنة ١٩٨٠ ، أي بعد التقرير بالطعن وايداع الاستئناف في الميعاد ، ومن ثم يتعين انقضاء الدعوى الجنائية: لوفاته عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية (١٦٦) .

كذلك المقرر قانوناً أن الدعوى الجنائية تنقضي بمضي المدة القانونية .  
فقد تحرك النيابة العامة الدعوى الجنائية ضد المتهم ، ثم يتبين للمحكمة التي تنظر الدعوى أن هذه الدعوى قد انقضت بمضي المدة . ففي هذا الفرض تقضي المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي عشر سنوات في الجنائية ، وثلاث سنوات في الجنحة ، وسنة واحدة في المخالفة ( المادة ١٥/١ اجراءات ) . وعندئذ لا يكون أمام المضرور في دعوى تعويض حوادث السيارات سوى حكم جنائي غيابي بانقضاء الدعوى الجنائية ، وبالتالي لا يطالب بتقديم دليل نهائية الحكم الغيابي ، لأن هذا الأمر أصبح متعلداً عليه ، وإنما يطالب بإثبات الخطأ أمام المحكمة المدنية .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الحكم بسقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة ، هو في الواقع وحقيقة الأمر ، حكم صادر في موضوع الدعوى . إذ معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليه . ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تتدخل عن نظر الموضوع ، وترد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى ، بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها » (١٦٧) .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« القاعدة العامة في سقوط الحق في اقامة الدعوى الغنومية ، هي أن يكون مبدأ هذا السقوط ، تاريخ وقوع الجريمة بالذات ، دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها » (١٦٨) .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« وقف السير في الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصبح الحكم

(١٦٦) نقض جنائي ١٩٨١/٥/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ٥٢٧ - ٩٤ .

(١٦٧) نقض جنائي ١٩٥٩/٣/٣٠ مجموعة محكمة النقض ١٠ - ١ - ٣٧٧ - ٨٥ .

(١٦٨) نقض جنائي ١٩٧٨/٤/٢٤ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٢٧٧ - ٨٥ .

الغيابي الصادر ضد أحد المحكوم عليهم ( باعتباره الفاعل الأصلي ) نهائيا ، ومضى مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ اعلان الأخير بالحكم الغيابي ، وحتى عرض الأوراق على محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن ، دون معارضة المحكوم عليه في هذا الحكم ، أو اتخاذ أي إجراء قاطع للتقدم بوجوب نقض الحكم ، والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة الطاعنين مما أسند اليهما » (١٦٩) .

### (٤٥) الحكم الجنائي باعتبار المعارضة الجزئية كأن لم تكن يصير حكما نهائيا بفوات ميغاد استئنافه لا يطالب المضرور فيه بتقديم نهائية الحكم :

المقرر قانونا أن الحكم الجنائي الغيابي الصادر في مخالقات وجنح السيارات يكون قابلا للمعارضة الجزئية أمام ذات المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم ، سواء من المتهم المحكوم عليه أو من المسئول عن الحقوق المدنية ، في خلال العشرة أيام التالية لتاريخ اعلانها بذلك الحكم ، وليس من تاريخ صدوره ( المادة ١١/٣٩٨ اجراءات ) .

فإذا حدثت المعارضة على هذا النحو ، ثم لم يحضر المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، وصدر الحكم باعتبار تلك المعارضة كأن لم تكن ، ففي هذه الحالة لا يكون أمام المتهم المحكوم عليه سوى طريق استئناف الحكم الغيابي ، بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته ، خلال العشرة أيام التالية لتاريخ صدور الحكم في المعارضة ، وليس من تاريخ اعلانه ( المادة ١/٤٠٦ اجراءات ) .

فإذا حدث أن فوت الاستئناف ميغاد الاستئناف على هذا النحو ، صار الحكم الغيابي نهائيا . ولا يطالب المضرور في حوادث السيارات بتقديم نهائية الحكم . ويكفيه في هذه الحالة تقديم شهادة من القلم الجنائي بالمحكمة التي أصدرته ، من واقع الجدول ، تفيد علم استئناف الحكم الغيابي - بعد ما قضى باعتبار المعارضة الجزئية فيه كأن لم تكن - وبالتالي صيرورته نهائيا .

ومن الأخطاء التي تحدث في الحياة العملية وتقع فيها بعض المحاكم

المرفوع أمامها دعوى تعويض حوادث السيارات ، التقليل من شأن الشهادة الصادرة من القلم الجنائي من واقع جدول المخالفات أو الجتخ بها يفيد عدم استئناف الحكم الغيابي ، ومطالبة المضرور بتقديم حكم استثنائي نهائي كدليل على النهائية . . . . . فاذا شرح المضرور لهذه المحكمة المراحل السالفة ، وهي أن الحكم الجنائي صدر غيابيا ، ثم عارض فيه ، ولم يحضر المعارض ، وقضى فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ثم قوت المتهم أو المحكوم عليه ميغاد الاستئناف ، وبالتالي انغلق أمامه طريق الاستئناف . وفي هذه الحالة لا يكون أمام المضرور سوى الارتكان الى شهادة الجدول كدليل على النهائية . . . . . عادت تلك المحكمة الى مطالبة المضرور بالتريث لعل المتهم يستأنف الحكم الغيابي بعد الميعاد الاستثنائي القانوني ، مع تقديم دليل عذره . . . . . اذ بذلك تكون قد حملت المضرور بأكثر مما يطيق ، لأنه ليس مطالبا بأن يظل تحت رحمة المتهم الذي أهمل في استئناف الحكم ، حتى يقدم دليل عذره ، قد تقبله أو لا تقبله المحكمة الاستئنافية .

### (٤٦) الحكم الجنائي باعتبار المعارضة الاستئنافية كأن لم تكن يصير حكما نهائيا عند هذا الحد ، المضرور غير مطالب بالانتظار تحت رحمة احتمال استئناف الحكم وتقديم دليل عذره :

يبين من المواد ١/٣٩٨ و ٤٠١ و ١/٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن الحكم الجنائي الغيابي الصادر في مخالفات وجنح حوادث السيارات يكون قابلا للمعارضة فيه أمام ذات المحكمة الجنائية التي أصدرت الحكم ، سواء من المتهم أو المحكوم عليه أو من المسئول عن الحقوق المدنية ، خلال العشرة أيام التالية لتاريخ اعلانها بذلك الحكم ، وليس من تاريخ صدوره ( المادة ١/٣٩٨ اجراءات ) .

فاذا حدثت المعارضة الجزئية على هذا النحو ، ثم لم يحضر المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، قضت المحكمة باعتبار تلك المعارضة كأن لم تكن .

في هذه الحالة لا يكون أمام المحكوم عليه سوى سلوك طريق استئناف الحكم الغيابي بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، خلال العشرة أيام التالية لتاريخ صدور الحكم في المعارضة ، وليس من تاريخ اعلانه .

فإذا حدث أن تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف ، قضيت محكمة الدرجة الثانية غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

ففي هذه الحالة يكون الحكم الاستئنافي الغيابي الصادر في المخالفات أو الجنح قابلا للمعارضة الاستئنافية أمام ذات المحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم ، وذلك من المستأنف سواء كان المتهم المحكوم عليه أو من المسئول عن الحقوق المدنية ، خلال العشرة أيام التالية لتاريخ صدور الحكم في الاستئناف وليس من تاريخ اعلانه . فإذا تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر المعارضة الاستئنافية ، وصدر الحكم باعتبار تلك المعارضة ثمان لم تكن ، صار الحكم الغيابي نهائيا عند هذا الحد ، ولا يطالب المضرور بالانتظار تحت رحمة احتمال استئناف المتهم وتقديمه دليل عذره . وبمعنى آخر لا يطالب المضرور بالتريث لعل المتهم يستأنف الحكم الغيابي الصادر في المعارضة الاستئنافية ، مع تقديم دليل عذره ، إذ بذلك نكون قد حملنا المضرور بأكثر مما يطيق ، لأنه ليس مطالبا بأن يظل تحت رحمة المتهم الذي أهمل في الحضور أمام المحكمة الاستئنافية ، حتى يقدم دليل عذر ، قد تقبله أو لا تقبله المحكمة الاستئنافية .

## (٤٧) انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم أو الطاعن

بعد صدور حكم نهائي ،

لا يؤثر على المضرور في الدعوى المدنية :

المقرر قانونا أن انقضاء الدعوى الجنائية بعد رفعها لوفاة المتهم ، أو لوفاة الطاعن بعد صدور حكم استئنافي نهائي طعن فيه بطريق النقض . هذه الوفاة لا تأثير لها بعد الحكم النهائي على دعوى تعويض حوادث السيارات . لأن حجية الحكم الجنائي الذي صار نهائيا في حق المحكوم عليه أثناء حياته ، لا يمكن أن يتأثر بوفاة .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا ، واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه ، بعدم تقريره بالطعن في الميعاد أو عدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد على الوجه الذي رسمه القانون ، لا يمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا ، لأن حجية الحكم الذي صار نهائيا في حق المحكوم عليه أثناء

حياته ، لا يمكن أن يتأثر بوفاته ، (١٧٠) .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه « وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها ، لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها » . ومفاد ذلك أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها ، كموت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية ، وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها .

لما كان ذلك ، وكانت وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها ، لا يمنع - على ما تقضى به المادة ١٣١ مرافعات - من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية . وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن ، وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني ، كما هو الحال في الطعن الحالي ، ومن ثم فلا محل لإعلان ورثة الطاعن ، (١٧١) .

### (٤٨) حق المضرور في الحصول على شهادة من النيابة العامة

بإنقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة ،

بسبب تراخي المسئولين عن اعلان الحكم الغيابي :

يجب في الحياة العملية أن تتضمن حافظة مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات - بدلا من الحكم الجنائي النهائي البات الصادر في مخالفات وجنح السيارات - صدور قرار النيابة العامة بإنقضاء الدعوى العمومية ضد المتهم لمضي المدة من تاريخ آخر إجراء صحيح فيها ( المادة ١٥ اجراءات ) .

وتتضمن هذه الصورة التي تحدث كثيرا في الحياة العملية مشكلة من أهم مشاكل نهائية الحكم الجنائي التي تصادف المحامي في العادة عند رفعه دعوى تعويض حوادث السيارات . فقد يحدث أن يحضر سائق سيارة نقل مثلا من محافظة أسوان ، ويرتكب حادث سيارة في محافظة الاسكندرية .

(١٧٠) نقض جنائي ١٩٧٧/٤/١٠ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٤٨١ - ١٠٠ .

(١٧١) نقض جنائي ١٩٨١/٥/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ٥٣٧ - ٩٤ .

وبعد عرضه على النيابة العامة تخلى سبيله بضمان مالي أو بغيره ، ويعود الى بلده .

ثم تحرك النيابة العامة الدعوى العمومية ، ويصدر حكم غيابي بالحبس مثلاً - اذا كانت الجريمة تكون جنحة قتل خطأ أو اصابة خطأ أو جنحة مزور - في هذه الحالة يشترط القانون اعلان الحكم الغيابي لشخص السائق المحكوم عليه المقيم بمحافضة أسوان ، عن طريق مكتب تنفيذ الأحكام بقسم الشرطة الواقع في دائرته الحادث بمحافضة الاسكندرية ( المادتان ٣٩٨ إجراءات و ١٤٢٨ التعليمات العامة للنيابات ) .

ويحدث في هذه الحالة أن يظل المضرور سنوات طويلة لا يعلم مداها الا الله ، لأن المفروض أن ينتقل رجال مباحث القسم المختص بالاسكندرية ، الى القسم المختص بأسوان ، لاعلان الحكم الجنائي الغيابي لشخص السائق المحكوم عليه ، حتى يتسنى حضوره الى الاسكندرية لاتخاذ اجراء المعارضة في الحكم الجنائي الغيابي في ظرف العشرة أيام التالية لاعلانه ( المادة ٣٩٨ اجراءات ) ، أو خضوره لاتخاذ اجراء الاستئناف في ظرف العشرة أيام التالية لفوات ميعاد المعارضة ( المادة ٤٠٦ مرافعات ) . وعملاً لن يتحرك أحد ، فلن ينتقل رجال المباحث بالاسكندرية ، ولن يعلن المحكوم عليه بالحكم الجنائي الغيابي بأسوان .

ويرى المؤلف أنه في هذه الحالة يكون من حق المضرور التقدم بطلب للنيابة العامة المختصة ، للحصول على شهادة بانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة ، أي بمضي مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء صحيح فيها ، وهو يوم صدور الحكم الجنائي الغيابي عملاً بالمادة ١٥ اجراءات ، مع حفظ الأوراق عند هذا الحد والتأشير بذلك في جدول الجرح بالنيابة حتى يتسنى للمضرور الحصول على شهادة من القلم الجنائي بالنيابة لتقديمها في دعوى تعويض حوادث السيارات . ولا يجوز للنيابة العامة أن تحجم عن منح هذه الشهادة ، حتى لا يظل المضرور معلقاً سنوات طويلة لا يعلم مداها الا الله ، بسبب وضع شاذ مناف للعدالة لا يد له فيه (١٧٢) .

**وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :**

« وان كانت مسئولية حارس الشيء - المقررة بنص المادة ١٧٨ من

القانون المدني - تقوم على خطأ مفترض من حارس الشيء ، افتراضا لا يقبل اثبات العكس ، الا أنها ترتفع اذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه - كقوة قاهرة أو خطأ المصاب أو خطأ الغير .

ولما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السيادة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وتقدير ما يقدم لها من أدلة ، ولا تنريب عليها فى الأخذ بأى دليل تكون قد اقتنعت به ، ما دام هذا الدليل من طرق الاثبات القانونية . وبحسبها أن تبين الحقيقة التى اقتنعت بها ، وأن تقيم قضائها على أسباب سائفة تكفى لحمله .

وكان الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى وما تضمنته تحقيقات اللجنة ٦٥ لسنة ١٩٧٣ : الساحل ، أن إصابة الطاعن حدثت نتيجة انحراف العريضة التى يقودها الطاعن الى اليسار فجأة ، للدخول الى جزيرة منتصف الطريق ، مما أدى الى اصطدام السيارة بها . وأن الضرر الذى لحق بالطاعن كان نتيجة لحطته هو وحده . واذ كان هذا الاستخلاص سائفا ، وله أصله الثابت بالأوراق ، وتنتفى به مسئولية قائد السيارة ، سواء على أساس من الخطأ واجب الاثبات أو الخطأ المفترض أو الخطأ المشترك .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الجنائى لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ، الا اذا كان باتا لا يقبل الطعن - اما لاستنفاذ طرق الجائزة فيه أو لفوات مواعيدها - وكانت مواعيد الطعن فى الحكم الجنائى الغيابى الصادر فى جنحة لا تنفتح الا باعلانه ، فاذا لم يعلن خلال السنوات الثلاث التالية لصدوره ، اعتبر آخر اجراء من اجراءات الدعوى الجنائية ، وخضع للمتقادم المسقط لها ، ولا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ، لعدم صيرورته حكما باتا .

لما كان ذلك ، وكانت الشهادة الصادرة من القلم الجنائى بنبابة الساحل بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٧ ، وان نصت على أنه : قضى غيابيا بتاريخ ٥/٥/١٩٧٤ بتغريم المتهم ، لتسببه فى إصابة الطاعن ، ولم يستدل على حصول معارضة أو استئناف ، وأصبح الحكم نهائيا ، الا أنها لا تدل على أنه تم اعلان المتهم بذلك الحكم ، وانفتحت مواعيد الطعن فيه بالمعارضة والاستئناف قبل انقضاء ثلاث سنوات على صدوره . وهو ما يترتب عليه سقوط الدعوى الجنائية ، وعدم اكتساب ذلك الحكم قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ، ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه اذ التفت

عنه « (١٧٣) » .

**(٤٩) الأمر بحفظ الأوراق لعدم الأهمية**  
**ليس دليلاً على عدم صحة الواقعة**  
**ولا يمنع المضرورة من اللجوء للمحكمة الجنائية والمدنية**  
**للمطالبة بالتعويض بعد اثبات الخطأ :**

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن حافظة مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات صورة الأمر بحفظ الأوراق لعدم الأهمية ، أي لعدم أهمية السير في الدعوى العمومية ( المادة ٦١ اجراءات ) .

ويعرف الأمر بحفظ الأوراق بأنه الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الواقعة الناتجة عن حادث السيارة ، بناء على محضر جمع الاستدلالات دون أن يسبقه تحقيق قضائي . فقد ترى النيابة العامة من مراجعة محضر جمع الاستدلالات أنه لا محل لطرح الواقعة على المحكمة ، وأنه من الأنسب حفظ الأوراق ، لأسباب تراها مناسبة لتلك النتيجة مثل عدم الأهمية (non importance) .

ويختلف الأمر بحفظ الأوراق عن القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، في أن القرار الأول يصدر من النيابة العامة بناء على محضر جمع الاستدلالات ، وبصفتها رئيسة الضبط القضائي . أما القرار الثاني فيصدر من النيابة العامة بناء على تحقيق تجريه ، وبصفتها سلطة تحقيق (١٧٤) . والعبرة في تحديد طبيعة أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة هي بحقيقة الواقع ، فأمر الحفظ الصادر منها بعد التحقيق ، هو أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى .

**وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :**

«من المقرر أنه وإن كانت النيابة العامة قد أمرت بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها ، إلا أن هذا الأمر منها هو في حقيقته - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى ، لأنه صدر بعدم

(١٧٣) نقض جنائي ١٩٨٧/٤/٢٨ طعن ٥٤/٣٢١ ق .

- نقض مدني ١٩٨٩/١١/٢٣ طعن ٥٧/٣٥٥ ق .

(١٧٤) الدكتور حسن المرصفاوي المرجع السابق بند ٤٤ - ٣٣٦ .

تحقيق أجرته ، في الواقعة بناء على بلاغ الطاعنة ، اذ العبرة في تجديد طبيعة الأمر الصادر بحفظ الشكوى هي بحقيقة الواقع ، لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به ، (١٧٥) .

والمقرر قانوناً أن الأمر بحفظ الأوراق لعظم الأهمية ، ليس دليلاً على عدم صحة الواقعة ، أي وقوع حادث السيارة ، ولا يمنع المصروع من اللجوء للمحكمة الجنائية أو المدنية للمطالبة بالتعويض بعد اثبات الخطأ ، وذلك تأسيساً على انعدام حجية أمر الحفظ ، سواء بالنسبة لمن أصدره ، أو لمن صدر ضده . فهو لا يكون ملزماً للنسبة العامة ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية ، وذلك قبل انتهاء المدة القانونية المقررة لسقوط الدعوى الجنائية ، وهي ثلاث سنوات في جنح القتل الخطأ والاصابة الخطأ والمرور ، وسنة واحدة في مخالفات الاتلاف والمرور ( المادة ١٥ اجراءات ) .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى اداليا ، الذي لم يسبقه تحقيق قضائي ، لا يكون ملزماً لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية ، وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية » (١٧٦) .

#### كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان كذب الوقائع المبلغ عنها ، ركناً من أركان جريمة البلاغ الكاذب ، بحيث يجب للحكم بالادانة أن يثبت كذب البلاغ . ولا يصح القول بأنه اذا عجز المبلغ عن الإثبات ، فإن بلاغه يعتبر كذباً ، اذ العبرة في كذب البلاغ أو حجيته هي بحقيقة الواقع .

وكان الأمر الذي تصدره الجهة الادارية بحفظ بلاغ قدم اليها ، أو بحفظ التحقيق الاداري الذي أجرته في شأنه ، لا ينهض دليلاً على عدم

- 
- (١٧٥) نقض جنائي ١٩٨٢/١/٢٤ مجموعة أحكام النقض ٣٣ - ٨٠ - ٦٤ .
  - (١٧٦) نقض جنائي ١٩٧٢/٣/٥ مجموعة أحكام النقض ٢٣ - ١ - ٢٦٢ - ٦٣ .
  - نقض جنائي ١٩٦٨/٤/٢٩ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٢ - ٤٩٠ - ٩٣ .
  - نقض جنائي ١٩٥٩/٦/٢٢ مجموعة أحكام النقض ١٠ - ٢ - ٦٥١ - ١٤٥ .

صحة الواقع الذى انطوى البلاغ عليه ، ولا يقيد المحكمة المطروحة أمامها بتهمة البلاغ الكاذب أو يخجيبها عن واجبها فى تمحيص الوقائع المبلغ عنها ، لتقدر بنفسها مدى صحتها أو كذبها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعتمد فى اثبات كذب الوقائع المبلغ عنها ، الا على أن الطاعن لم يقدم دليل صحتها ، وأن الجهة الادارية أمرت بحفظ البلاغ المقدم اليها فى شأنها ، فإنه يكون معيبا بالقصور المبطل له ، (١٧٧) .

### (٥٠) القرار بالآلا وجه لأقامة الدعوى الجنائية

لا يمنع المدعى بالحق المدنى

من اللجوء للمحكمة المدنية

للمطالبة بالتعويض بعد اثبات الخطأ :

يجدث فى الحياة العملية أن تتضمن حادثة مستندة دعوى تعويض حوادث السيارات صورة القرار بالآلا وجه لأقامة الدعوى الجنائية ، الذى تختلف حجيته بالنسبة لكل طرف من أطراف الدعوى الجنائية ( المواد ١/٢٠٩ و ١/٢١٠ و ٢١١ و ٢١٣ اجراءات ) .

فبالنسبة للنيابة العامة يقتصر أثر حجية القرار بالآلا وجه لأقامة الدعوى الجنائية عليها وحدها ، بمعنى أنه لا تجوز العودة الى التحقيق ، الا بتوافر حالة من الحالات المنصوص عليها فى المادتين ٢١١ و ٢١٣ اجراءات .

اما بالنسبة للمدعى بالحق المدنى فى الدعوى ، فان القرار بالآلا وجه لأقامة الدعوى الجنائية لا يمنعه من اللجوء للمحكمة المدنية ، للمطالبة بالتعويض بعد اثبات الخطأ . ذلك أنه وان كان لا يملك تحريك الدعوى الجنائية مباشرة - بعد أن أصدرت النيابة العامة قرارا بأن لا وجه لأقامة الدعوى - الا أنه يملك حق الطعن فى ذلك القرار أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة ، فان ارتضى الأمر ، أو أيده المحكمة بعد الطعن فيه ، فلن تضار حقوقه ، لأن القرار لا حجية له أمام المحكمة المدنية عند نظر دعوى تعويض حوادث السيارات .

وأما بالنسبة للمجنى عليه في الدعوى الجنائية فهو لا يعتبر خصمه في الدعوى ، ولينين من حقه التقدم بأية طلبات إلى جهة التحقيق ، لأنه في حقيقته لا يعدو أن يكون شاهداً في الدعوى ، فهو يسوق إلى المحقق المعلومات المتعلقة بالجريمة التي وقعت عليه ، أي حادث السيارة الذي تعرض له ، وعلى هذا الأساس متى انتفت فيه صفة الخصومة ، فلا حاجة للقرار الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى في مواجهته (١٧٨) .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« دل الشارع بما نص عليه في المواد ٧٦ ، ١٦٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ١/٢١٠ ، ٢١٣ ، ٣/٢٣٢ اجراءات جنائية على أن الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، له قوة الأمر المقضي ، بما يمتنع معه تحريك الدعوى الجنائية من بعد صدوره . وهذا الأصل حكم عام ينسحب فيه خطاب الشارع إلى كل أطراف الدعوى الجنائية » .

فيسرى حظر تحريك الدعوى المذكورة بعد صدور الأمر المشار إليه على النيابة العامة - ما لم تظهر أدلة جديدة - ، وعلى المدعى بالحقوق المدنية . كما يمتد بالضرورة ومن باب أولى إلى المجنى عليه الذي لم يدع بحقوق مدنية . وان كان الشارع قد اكتفى بالإشارة في المواد المتقدمة إلى المدعى بالحقوق المدنية ، دون المجنى عليه ، التي استبعد منها بالتعديل المسجل على قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . فما ذلك الا على اعتبار أن المجنى عليه قد قعد عن الادعاء بالحقوق المدنية أثناء التحقيق ، فلا تقوم له صفة الخصم في الدعوى ، ويمتنع عليه بالتالي ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق استئناف الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، ومن ثم لا يكون له تحريك الدعوى ابتداء من بعد صدور ذلك الأمر من سلطة التحقيق .

والقول بغير ذلك فيه اهدار لقوة الأمر ، من طرف لم يتخذ لنفسه صفة في الدعوى . وهو ما يتفق مع ما هدف إليه الشارع ، من احاطة الأمر بأن لا وجه - متى صار باتاً - بسياج من القوة يكفل له الاحترام ، ويمنع من معاودة طرح النزاع أمام القضاء .

ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ، أن المدافع

عن الطاعن ، دفع في أولى جلسات المحكمة بعدم قبول الدعوى لسابقة صدور قرار بأن لا وجه لاقامتها وعدم استئناف ذلك القرار ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بأدانة الطاعن من دون أن يعرض لبحث توافر شرائط الدفع في الواقع ، يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والأحالة (١٧٩) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن قرار النيابة العامة بحفظ التحقيق ، لا يكون له ثمة حجية أمام القضاء المدني ، أيا كانت فتوى هذا القرار والأسباب التي بنى عليها ، وأن محكمة الموضوع - وإن كانت تستقل بتقدير أقوال الشهود - إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها من نتائجها

وكان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - قد أقام قضاءه بنفي خطأ المطعون ضده ، على سند من قرار النيابة العامة بحفظ محضر العوارض المحرر عن الحادث ، رغم أنه لا يحوز حجية في نفي الخطأ عن تابع المطعون ضده ، وما استخلصة من أقوال الشهود من أن تابع المطعون ضده قد اتخذ كافة الاحتياطات الواجبة في مثل هذه الحالة ، دون أن يبين في أسبابه ماهية هذه الاحتياطات ومدى كفايتها ، وما اتبع للوقاية من وقوع مثل هذا الحادث ، فإن الحكم المطعون فيه - فضلا عن قصوره - يكون معيبا بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقي سبب النعي » (١٨٠) .

### (٥١) الحكم بالتعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية

هو حكم قطعي حسم الخصومة في هذا الأمر

يحوز حجية في هذا الخصوص

ويجيز تكملة التعويض أمام المحكمة المدنية :

يحدث في الحياة العملية أن تتضمن حافظة مسبتندات دعوى تعويض حوادث السيارات صورة حكم بالتعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت عما لحق المضرور من أضرار نتيجة

(١٧٩) نقض جنائي ١٩٦٧/١/٣٠ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ١ - ١١٧ - ٢١ .

(١٨٠) نقض مدني ١٩٨٧/١/٢٩ طعن ١٤٣٥/٥٣ ق .

موت مورثه خطأ • عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الحكم في نطاق دعوانا •

المقرر قانونا أن الحكم بالتعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية يبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت عما لحق المضرور من أضرار نتيجة موت مورثه خطأ ، هو حكم قطعي حسم الخصومة في هذا الأمر ، ويجوز حجية في هذا الخصوص ، يمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فيها في أية دعوى تالية ، تكون فيها هذه المسألة الأساس فيما يدعيه المضرور ، ومن ثم يجوز للمضرور المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية •

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لئن أباح القانون استثناء رفع الدعوى بالحق المدني الى المحكمة الجنائية ، متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، الا أن ذلك لا يغير من طبيعة تلك الدعوى المدنية • فيكون للحكم الصادر فيها - فيما فصل فيه من حقوق - حجية على من كان خصما فيها •

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أن المطعون ضدهما الأول والثالث ادعيا مدنيا أمام محكمة الجنايات قبل الطاعة والتهم الآخر ، بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، عما لحق بهما من أضرار نتيجة موت شقيقتهما ، ونتيجة الاعتداء الواقع عليهما • وقضى بذلك ضد المحكوم عليهما متضامنين ، وذلك أخذا بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ( الدائرة الجنائية ) من أن التضامن ليس معناه مساواة المتهمين في المسئولية فيما بينهم ، وإنما معناه مساواتهم في أن للمقضى له بالتعويض أن ينفذ على أيهم بجميع المحكوم به •

فان هذا القضاء بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن ، والذي أصبح باتا ، هو حكم قطعي حسم الخصومة في هذا الأمر ، ويجوز حجية في هذا الخصوص ، يمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فيها ، في أية دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة ، الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق ، على أن ذلك لا يحول بين المحكوم لهم وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية ، لأنهم لا يكونون قد استنفدوا كل ما لهم من حق أمام المحكمة الجنائية ، ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى ، بل هو تكملة له ، ( ١٨١ ) •

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الحكم بالتعويض المؤقت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى حاز قوة الأمر المقضى ، وإن لم يحدد الضرر في مداه ، أو التعويض في مقداره ، يحيط بالمسئولية التقصيرية في مختلف عناصرها ، ويرسب دين التعويض في أصله ومبناه ، مما تقوم بين الخصوم حجيته ، إذ بها تستقر المساءلة وتتأكد المديونية ايجاباً وسلباً .

ويسوغ في صحيح النظر أن يقتصر الدين الذي أرساه الحكم ، على ما جرى به المنطوق رمزا له ودلالة عليه ، بل يمتد الى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره ، ولو بدعوى لاحقة يرفعها المضرور بذات الدين ، استكمالا له وتعيينا لمقداره . فهو بهذه المثابة فرع لأصل حاز قوة الأمر المقضى ، فيات عنوانا للحقيقة ، (١٨٢) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الحكم برفض طلب التعويض المؤقت في الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية - تأسيسا على عدم توافر شروط المسئولية التقصيرية - يحوز حجية تمتنع معها المطالبة بتعويض آخر على ذات الأساس ، لأن هذا الحكم هو حكم قطعى حسم الخصومة في الموضوع ، (١٨٣) .

## (٥٢) (٥) شهادة المرور بملكية السيارة :

قلنا أن المستند الأول من مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات الواجب تجهيزها لرفع الدعوى هو محضر اللجنة المحرر عن الحادث ، بعناصره الأربعة وهي : محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة ، التقرير الفني عن السيارة مرتكبة الحادث ، التقرير الطبي عن المجنى عليه ، محضر تحقيقات النيابة العامة (١٨٤) .

وقلنا أن المستند الثاني من مستندات الدعوى هو محضر المخالفة المحرر عن الحادث ، بعناصره الثلاثة وهي : حجية محضر مخالفات السيارات ،

(١٨٢) نقض مدنى ١٩٨٤/٤/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٣٥ - ٢٠ - ١١٣٠ - ٢١٦ .

(١٨٣) نقض مدنى ١٩٧٧/٦/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ١٥٢٤ - ٢٦٥ .

(١٨٤) راجع البنود ٤ ص ١٢ ، ٥ ص ١٣ ، ٦ ص ١٣ ، ١٣ ص ٣٥ ، ١٧ ص ٤٧ ،

مخالفات المرور: مخالفات الاتلاف باهمال (١٨٥) .

وقلنا أن المستند الثالث من مستندات الدعوى هو الحكم الجنائي بالادانة سواء في جنح أو مخالفات السيارات بأحواله المختلفة (١٨٦) .

وقلنا أن المستند الرابع من مستندات الدعوى هو شهادة بنهائية الحكم الجنائي وصورته باتا ، مع الأحوال المختلفة لمشكلة النهائية (١٨٧) .

والمستند الخامس من مستندات الدعوى هو شهادة المرور بملكية السيارة مرتكبة الحادث كمستند هام لتحديد شخص المسئول عن الحقوق المدنية . ويقتضى الكلام عن هذه الشهادة التساؤل عن ماهية ومدى حجية الشهادة في نطاق دعوانا :

ويمكن تعريف شهادة المرور بملكية السيارة مرتكبة الحادث ، بأنها شهادة رسمية تصدر من إدارة المرور المرخصة للسيارة مرتكبة الحادث ، بناء على طلب صاحب الشأن ( المجنى عليه أو المضرور أو وكيليهما ) ، بقصد الحصول على شهادة رسمية موضعا بها بيانات السيارة في تاريخ ارتكاب الحادث . وتشمل بيانات السيارة الآتى : رقم اللوحة المعدنية ، نوع استعمال السيارة ملاكى أو نقل أو خلافة ، ماركة صنع السيارة ، وجود أو عدم وجود أو انتهاء التأمين عليها ، رقم وثيقة التأمين واسم الشركة المؤمن لديها ، اسم مالك السيارة المؤمن له وعنوانه (١٨٨) .

وقد أوجب قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ على المرخص له - في حالة نقل ملكية السيارة مرتكبة الحادث - إخطار قسم المرور المختص بذلك . ويرفق بإخطاره سندا مقبولا في اثبات نقل الملكية طبقا للمادة ١٠ من هذا القانون . وعلى المالك الجديد أن يطلب نقل القيد باسمه . وأن يتم الإخطار واستيفاء جميع اجراءات نقل القيد خلال ثلاثين يوما من اليوم التالى لتاريخ صيرورة السند الناقل للملكية مقبولا في حكم المادة ١٠ من هذا القانون ، والا اعتبرت الرخصة ملغاة من اليوم التالى لانتهاء هذه المدة . ولا يجوز نقل القيد الا بعد أداء الضرائب والرسوم المستحقة على السيارة . وكذلك

(١٨٥) راجع البنود ٢٧ - ٣٠ ص ٧٢ - ٧٩ .

(١٨٦) راجع البنود ٣١ - ٤١ ص ٧٩ - ٩٧ .

(١٨٧) راجع البنود ٤٢ - ٥١ ص ٩٧ - ١١٤ .

(١٨٨) كتابنا « دعوى التعويض » المرجع السابق البند ٣١ ص ٧١ .

- راجع نموذج شهادة المرور ص ١١٩ .

الوفاء بالغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام هذا القانون عن المدة من آخر ترخيص حتى تاريخ نقل القيد ( المادة ١٩/١ ) . ويظل المقيده باسمه السيارة مسئولاً بالتضامن مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون حتى تاريخ نقل الملكية أو الى أن ترد اللوحات المعدنية للسيارة الى قسم من أقسام المرور ( المادة ١٩/٢ ) . وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات نقل القيد والمستندات اللازمة لذلك ( المادة ١٩/٣ ) ( ١٨٩ ) .

وتقتصر حجية شهادة المرور على ما ورد بها من البيانات الخاصة بالسيارة المطلوب بياناتها في تاريخ الحادث ، باعتبارها ورقة رسمية أثبت فيها موظف عام ( ادارة المرور المختصة ) ، طبقاً للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه ما هو مدون بسجلات المرور بخصوص السيارة المذكورة ( المادتان ١٠ و ١١ من قانون الاثبات ) . ولا تمتد هذه الحجية الى البيانات الخارجة عن هذه الحدود ، سواء في اثبات وقوع أو عدم وقوع الحادث من هذه السيارة بالذات ، أو من هذا السائق بالذات ، لأن هذه الأمور يرجع في أمر صحتها أو عدم صحتها الى القواعد العامة في الاثبات ( ١٩٠ ) .

---

(١٨٩) الدكتور سعد واصف - محام أمام النقض - في « شرح قانون التأمين الاجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات » ط ٣ ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ص ٢٠٢ :  
(١٩٠) نقض مدني ١٩٧٧/٤/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٢٨٠ - ١ - ١٠٨٤ - ١٨٦ .

## نموذج شهادة المرور

محافظة الاسكندرية

ادارة المرور

السكرتارية

### شهادة رسمية

بالنسبة للطلب المقدم من السيد/الأستاذ . . . . . المحامي  
بصفته وكيلًا عن المدعى في دعوى التعويض ، بموجب التوكيل .....  
رسمى عام اسكندرية .

للحصول على شهادة رسمية موضحاً بها : بيانات السيارة رقم .....  
أجرة اسكندرية في تاريخ / / ١٩ ..

لتقديمها الى محكمة الاسكندرية الابتدائية .

قد فحص ملف السيارة المذكورة فتبين الآتى :

انه بالاطلاع على السجل رقم ..... مرور الخاص بقاء السيارات ،  
وبالاطلاع على الصحيفة الخاصة بالسيارة رقم ..... أجرة اسكندرية ، تبين  
أنها ماركة ..... وكان مؤمناً عليها تأميناً اجبارياً في تاريخ الحادث  
( / / ١٩ ) بالوثيقة رقم ... لدى شركة ... للتأمين ، واسم المؤمن  
له/ ..... وعنوانه ..... شارع .....  
قسم ..... محافظة الاسكندرية .

وقد تحررت هذه الشهادة بناء على طلب الطالب ، وتحت مسؤوليته  
بعد سداد الرسم المقرر ومقداره ... بالقسيمة رقم ... في / / ١٩ ،  
دون أدنى مسئولية على الحكومة بشئ ما لدى أى انسان كان ، فيما يتعلق  
بالوارد بها من بيانات أو بحقوق الغير .

تحريراً في / / ١٩

مدير ادارة مرور اسكندرية

### (٥٣) (٦) وثيقة التأمين الاجبارى على السيارة :

قلنا أن المستند الأول من مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات الواجب تجهيزها لرفع الدعوى هو محضر اللجنة المحرر عن الحادث بعناصره الأربعة وهى : محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة التقرير الفنى عن السيارة مرتكبة الحادث ، التقرير الطبى عن المجرى عليه محضر تحقيقات النيابة العامة (١٩١) .

وقلنا أن المستند الثانى من مستندات الدعوى هو محضر المخالفه المحرر عن الحادث ، بعناصره الثلاثة وهى : حجية محضر مخالفات السيارات مخالفات المرور ، مخالفات الاتلاف باهمال (١٩٢) .

وقلنا أن المستند الثالث من مستندات الدعوى هو الحكم الجنائى بالادانة ، سواء فى جنح أو مخالفات السيارات بأحواله المختلفة (١٩٣) .

وقلنا أن المستند الرابع من مستندات الدعوى هو شهادة بنهائية الحكم الجنائى وصيرورته باتا ، مع الأحوال المختلفة لمشكلة النهائية (١٩٤) .

وقلنا أن المستند الخامس من مستندات الدعوى هو شهادة المرور بملكية السيارة مرتكبة الحادث ، مع نموذج هذه الشهادة (١٩٥) .

والمستند السادس من مستندات الدعوى هو وثيقة التأمين الاجبارى على السيارة مرتكبة الحادث ، مع نموذج هذه الشهادة .

ويمكن تعريف وثيقة التأمين الاجبارى على السيارة مرتكبة الحادث بأنها شهادة صادرة من هيئة خاصة خاضعة لأحكام القانون ١٠ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر ( الذى حل محل القوانين ١٥٦/١٩٥٠ و ١٩٥٩/١٩٥ و ١١٩/١٩٧٥ ) ( شركة التأمين ) ، وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور ( الذى حل محل القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعده

---

(١٩١) راجع البنود ٤ ص ١٢ ، ٥ ص ١٣ ، ١٣ ص ١٣ ، ٣٥ ص ١٧ ، ٤٧ ص ٢٢ .

(١٩٢) راجع البنود ٢٧ - ٣٠ ص ٧٢ - ٧٩ .

(١٩٣) راجع البنود ٣١ - ٤١ ص ٧٩ - ٩٧ .

(١٩٤) راجع البنود ٤٢ - ٥١ ص ٩٧ - ١١٤ .

(١٩٥) راجع البند ٥٢ ص ١١٩ .

المروور ) ، وللقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات والقرارات الصادرة تنفيذا لهما . بموجبها تلتزم شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة مرتكبة الحادث ، بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، سواء كانت قتل خطأ أو اصابة خطأ تلحق أى شخص ، وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ١١ من قانون المرور ، ويتحدد التزام شركة التأمين بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، وتؤدى الشركة مبلغ التأمين الى صاحب الحق فيه ( المادة ٥ من القانون ٦٥٢/١٩٥٥ ) .

وقد صدر قرار وزارة المالية والاقتصاد ( حاليا وزير الدولة للاقتصاد ) ١٩٥٥/١٥٢ بتنفيذ المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، وتحديد نموذج وثيقة التأمين . ويبين من هذا النموذج انه يتضمن ثلاث مجموعات من البيانات : الأولى خاصة باسم المؤمن ( شركة التأمين ) ، والثانية خاصة برقم الوثيقة ، والثالثة خاصة ببيانات السيارة ورسوم التأمين (١٩٦) .

ويجب أن تحفظ أصل وثيقة التأمين الاجبارى بملف السيارة بقلم المرور المختص ، باعتبار أن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، هو أحد الشروط اللازمة للترخيص بتسيير السيارة ( المادة ٢/١١ من قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ ) . ولذلك أوجب المشرع حفظ وثيقة التأمين بقلم المرور فى الملف الخاص بالسيارة ، ولا يجوز نسخها ما دام الترخيص قائما . ولا تقبل شهادة التأمين أو صورة الوثيقة لاصدار الترخيص بتسيير السيارة . ويجوز للمؤمن أن يصدر شهادة بوجود التأمين أو صورة من الوثيقة ، على أن يثبت على الصورة بخط ظاهر أنها مجرد صورة ( المادة ١٢ من قانون التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مؤدى نص المادة ٢/١١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور ، والمادتين ٥ ، ١٢ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، أن المشرع جعل التأمين الاجبارى على السيارة أحد الشروط اللازمة للترخيص

بتسييرها ، وإوجب أن يحفظ بملف السيارة بقلم المرور أصل وثيقة هذا النوع من التأمين « (١٩٧) .

ومدة سريان وثيقة التأمين هي المدة المؤداة عنها الضريبة على السيارة .  
ويتمدد مفعولها خلال فترة سماح ، حتى نهاية الثلاثين يوما التالية لانتها المدة  
الأصلية ( المواد ٤ من قانون التأمين الاجباري ، ١١ و ١٢ من قانون المرور  
١٩٧٤/٦٦ ) .

وإذا تم تجديد التأمين لدى ذات شركة التأمين ، السابق التأمين  
لديها ، فإن مفعول الاخطار بتجديد الوثيقة يسرى من اليوم التالي لانتها  
مدة التأمين الأصلية + فترة السماح ، أي مدة الثلاثين يوما التالية لانتها  
المدة الأصلية . وبمعنى آخر فإذا صدرت رخصة تسيير السيارة لمدة سنة  
( أول يناير ١٩٩٢ - آخر ديسمبر ١٩٩٣ ) ، فإن مفعول وثيقة التأمين  
يسرى طوال هذه المدة + ٣٠ يوما من يناير ١٩٩٤ . فإذا جددت هذه  
الوثيقة فإن الاخطار بالتجديد يسرى من ٣١ يناير ١٩٩٤ حتى ٣٠ يناير  
سنة ١٩٩٥ .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور ، يقتضى أن  
تكون السيارة التي وقع منها الحادث ، مؤمنا عليها لديها وقت وقوعه ،  
بأن تكون وثيقة التأمين بسارية المفعول في هذا الوقت ، وأن تثبت مسئولية  
قائدها عن الضرر . »

وكلل الثابت من الأوراق ، أن الحادث الذي أودى بحياة نجل المطعون  
عليهما قد وقع من السيارة رقم ٠٠٠ أجرة ٠٠٠ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٠ .  
فإن الحكم المطعون فيه ، اذ سائر الحكم الابتدائي واعتبر أن الحادث وقع  
بتاريخ ١٦/٥/١٩٨١ ، معتدا بالشهادة المقدمة من المطعون عليهما ، الصادرة  
من ادارة مرور بنى سويف ، والتي تفيد بأن تلك السيارة مؤمن عليها لدى  
الشركة الطاعنة في هذا التاريخ - ورتب على ذلك قضاءه بمسئوليتهما عن  
التعويض عن الحادث ، وأغفل الرد على ما تمسكت به الطاعنة ، من أن التأمين  
لا يغطي الحادث وقت وقوعه ، وهو منها دفاع جوهرى ، ان صح قد يتغير به  
وجه الراى فى الدعوى ، يكون - فضلا عن مخالفته الثابت فى الأوراق -  
معيبا بالقصور مما يوجب نقضه « (١٩٨) .

(١٩٧) نقض مدنى ١٩٨٧/١١/٢٥ طعن ٥٤/١٦٢٢ ق

(١٩٨) نقض مدنى ١٩٨٨/٣/٣ طعن ٥٤/٢٠٣٤ ق

## نموذج وثيقة تأمين اجبارى على السيارات

اسم المؤمن ( شركة التأمين )

هيئة خاصة خاضعة لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١

ومقيمة بسجل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين تحت رقم . . .  
بتاريخ / / ١٩٩

هذه الوثيقة صادرة وفقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار  
قانون المرور ، والقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من  
المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات والقرارات الصادرة تنفيذا  
لهما .

اسم هيئة التأمين . . . . . اسم الفرع الذى أصدر الوثيقة .  
العنوان . . . . . العنوان . . . . .  
العنوان التلغرافى . . . . . العنوان التلغرافى . . . . .  
رقم تليفون المركز أو الفرع الرئيسى . . . . . رقم التليفون . . . . .

### رقم الوثيقة

تسرى عن المدة من / / ١٩٩ الى / / ١٩٩  
( تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوما التالية لانتهاء المدة المؤداة عنها الضريبة )  
اسم المؤمن له ( مالك السيارة ) . . . . . للموظيفة أو الصناعة . . . . .  
العنوان . . . . . رقم التليفون . . . . .

يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ، ويمتد مفعولها  
حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاء هذه المدة . وإذا كان تاريخ بدء  
سريان المدة المؤداة عنها الضريبة تاليا لتاريخ بدء سريان التأمين ، بمدة  
لا تتجاوز سبعة أيام ، امتد تاريخ انتهاء سريان التأمين بنفس المدة .

### بيانات السيارة

رقم اللوحات المعدنية ونوعها . . . . . الجهة المقيدة بها . . . . .  
ماركة السيارة . . . . . شكل السيارة . . . . .  
صنع السيارة . . . . . جديدة أو مستعملة . . . . .

رقم الشاسيه . . . . . رقم الموتور . . . . .  
عدد السلندرات . . . . . سبعة اسطوانات الماكينة بالتر . . . . .  
عدد الركاب . . . . . وزن السيارة بالكيلو جرام . . . . .  
نوع الوقود . . . . . الغرض من الترخيص . . . . .

مليم	جنيه	
•••	•••	قيمة القسط طبقا للبند . . . . . من التعريفة المقررة
•••	•••	قيمة ١/٢ دمنعة
•••	•••	قيمة ١/٢ دمنعة الاتساع
•••	•••	رسم الاشراف والرقابة
•••	•••	رسم الصندوق المركزى
•••	•••	جملة المبلغ
		التاريخ / / ١٩٩

توقيع المؤمن له

توقيع المؤمن

## شروط عامة (١٩٩)

١ - يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية ، تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع فى جمهورية مصر ، من السيارة المثبتة بياناتها فى هذه الوثيقة ، وذلك عن مدة سريانها .

ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ، ولصالح الركاب أيضا من حوادث السيارة الآتية :

- ( أ ) سيارات الأجرة ، وتحت الطلب ، ونقل الموتى .
- ( ب ) سيارات النقل العام للركاب والركبات المقطورة الملحقة بها .
- ( ج ) سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل تلاميذ المدارس أو نقل موظفى وعمال الشركات والهيئات والسيارات السياحية .
- ( د ) سيارات الاسعاف والمستشفيات .
- ( هـ ) سيارات النقل ، فيما يختص بالراكبين المصرح بركوبهما ، طبقا للفقرة ( هـ ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، مالم يشملهما التأمين المنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ .

ولا يغطى التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث ، إذا كانوا من غير ركابها أيا كانت السيارة ، أو كانوا من ركاب السيارات الواردة بالفقرة ( أ ) .

ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان فى داخل السيارة أو ضاعدا إليها أو نازلا منها .

ولا يشمل التأمين عمال السيارة المثبتة بياناتها فى هذه الوثيقة .

٢ - يلتزم المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض ، مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه .

---

(١٩٩) هذه الشروط العامة واردة بالقرار الوزارى ١٥٢/١٩٥٥ بتنفيذ المادة الثامنة من القانون ٦٥٢/١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات وتطبقها شركات التأمين - عادة - خلف وثيقة التأمين التى تصدرها .

وتخضع دعوى الضرر قبل المؤمن للتقديم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني .

ولا يجوز للمؤمن له تقديم أو قبول أي عرض ، فيما يختص بتعويض الضرر ، دون موافقة المؤمن كتابة . ولا تعتبر أية تسوية بين المؤمن له والمضرور حجة قبل المؤمن ، الا اذا تمت بموافقة .

٣ - لا يجوز للمؤمن ولا للمؤمن له أن يلغى وثيقة التأمين أثناء مدة سريانها ، ما دام الترخيص للسيارة قائما .

وفي حالة الغاء وثيقة التأمين قبل انتهاء مدة سريانها عند الغاء الترخيص ، أو تقديم وثيقة تأمين جديدة بسبب تغيير بيانات السيارة ، أو نقل قيد ملكيتها . يجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له جزءا من باقي القسط ، يتناسب والمدة المتبقية من فترة التأمين ، بشرط تقديم وثيقة التأمين ، مؤشرا عليها بما يفيد اعادتها الى المؤمن له ، وتصبح الوثيقة ملغاة من تاريخ التناشير . وللمؤمن أن يستنزل مصروفات اصدار الوثيقة بما لا يجاوز ٦٪ من القسط .

٤ - يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الاحتياطات المعقولة للمحافظة على السيارة في حالة صلاحة للاستعمال . ويجوز للمؤمن التحقق من ذلك بدون اعتراض المؤمن له .

وعلى المؤمن له اخطار المؤمن خلال ٧٢ ساعة من علمه ، أو علم من ينوب عنه ، عن حالات فقد السيارة أو وقوع حادث منها نشأت عنه وفاة أو اصابة بدنية ، أو مطالبتة بالتعويض الناشئ عن الوفاة أو الاصابة البدنية .

ويجب عليه أيضا أن يقدم للمؤمن جميع الخطايات والمطالبات والاذنات وإعلانات الدعاوى بمجرد تسلمها .

٥ - يجوز للمؤمن أن يرجع عن المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض في الحالات الآتية :

(أ) اذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على ادلاء المؤمن له ببيانات كاذبة ، أو اخفاء وقائع جوهرية تؤثر في حكم المؤمن على قبوله تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه .

(ب) استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها ، أو قبول

ركاب أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها ، أو استعمالها في السباق أو اختبارات السرعة .

(ج) إذا كان قائد السيارة ، سواء المؤمن له أو شخص آخر يقودها بموافقة ، غير حائز على رخصة قيادة لنوع السيارة .  
(د) إذا ثبت أن قائد السيارة سواء كان المؤمن له أو شخص آخر سمح له بقيادتها ، ارتكب الحادث وهو في غير حالته الطبيعية بسبب سكر أو تناول مخدرات .

٦ - لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام القانون ، والشروط الواردة بهذه الوثيقة ، أى مساس بحق الضرر قبله .

### (٥٤) (٧) وثيقة التأمين الشامل على السيارة :

قلنا أن المستند الأول من مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات الواجب تجهيزها لرفع الدعوى هو محضر اللجنة المحضر عن الحادث بعناصره الأربعة . وهى : محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة ، التقرير الفنى عن السيارة مرتكبة الحادث ، التقرير الطبى عن المجنى عليه ، محضر تحقيقات النياية العامة (٢٠٠) .

وقلنا أن المستند الثانى من مستندات الدعوى هو محضر المخالفة المحرر عن الحادث ، بعناصره الثلاثة . وهى : حجية محضر مخالفات السيارات مخالفات المرور ، مخالفات الاتلاف باهمال (٢٠١) .

وقلنا أن المستند الثالث من مستندات الدعوى هو الحكم الجنائى بالادانة ، سواء فى جنح أو مخالفات السيارات بأحواله المختلفة (٢٠٢) .

وقلنا أن المستند الرابع من مستندات الدعوى هو شهادة نهائية الحكم الجنائى وصيورته باتا ، مع الأحوال المختلفة لمشكلة النهائية (٢٠٣) .

وقلنا أن المستند الخامس من مستندات الدعوى هو شهادة المرور

---

(٢٠٠) راجع البنود ٤ ص ١٢ ، ٥ ص ١٣ ، ٦ ص ١٣ ، ١٣ ص ٣٤ ، ١٧ ص ٤٤ ،

٢٢ ص ٦٣ .

(٢٠١) راجع البنود ٢٧ - ٣٠ ص ٦٩ - ٧٤ .

(٢٠٢) راجع البنود ٣١ - ٤١ ص ٧٦ - ٩٣ .

(٢٠٣) راجع البنود ٤٢ - ٥١ ص ٩٣ - ١١٠ .

بملكية السيارة مرتكبة الحادث ، مع نموذج هذه الشهادة (٢٠٤) .

وقلنا أن المستند السادس من مستندات الدعوى هو وثيقة التأمين الإلجبارى على السيارة مرتكبة الحادث ، مع النموذج والشروط العامة لهذه الشهادة (٢٠٥) .

والمستند السابع من مستندات الدعوى هو وثيقة التأمين الشامل على السيارة مرتكبة الحادث .

ويمكن تعريف وثيقة التأمين الشامل على السيارة مرتكبة الحادث بأنها شهادة صادرة من هيئة خاصة خاضعة لأحكام القانون ١٠/١٩٨١ بإصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر ( الذى حل محل القوانين ١٥٦/١٩٥٠ و ١٩٥٩/١٩٥ و ١١٩/١٩٧٥ ) ( شركة التأمين ) ، وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور ( الذى حل محل القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ) ، وللقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن تأمين السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها ( المادة الأولى ) . بموجبها تلتزم شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة مرتكبة الحادث ، بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات المتعلقة باتلاف المنقول باهمال المنصوص عليها فى المادة ٦/٣٩٨ من عقوبات ، التى جرمها المشرع اعتبارا من أكتوبر سنة ١٩٨١ بموجب القانون ١٦٩/١٩٨١ ، حتى يتحقق الردع المطلوب لئلا هؤلاء المستهترين بسلامة أموال الغير بوجه عام (٢٠٦) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« دعوى انتعويض عن اتلاف السيارة بطريق الخطأ ، لا يجوز رفعها للمحكمة الجنائية ، لأن هذا الفعل غير مؤثم قانونا - وذلك قبل تعديل قانون العقوبات رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ،

كما أنها رفعت للمحكمة المدنية كان مصيرها الحتمى هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية المرفوعة عن جريمة الاصابة أو القتل الناشئة عن ذات الخطأ ، باعتباره مسألة مشتركة بين هذه الدعوى

(٢٠٤) راجع البند ٥٢ ص ١١٩ .

(٢٠٥) راجع البند ٥٣ ص ١٢٣ .

(٢٠٦) راجع البند ٣٠ ص ٧٧ .

والدعوى المدنية ، ولازما للفصل في كليهما • فيبتحن لذلك على المحكمة المدنية أن توقف الدعوى المطروحة عليها ، حتى يفصل في تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملا بما تقضى به المادة ٤٠٦ من القانون المدني المقابلة للمادة ١٠٢ من قانون الاثبات ، من وجوب تقييد القاضى المدنى بالحكم الجنائى فى الوقائع التى فصل فيها الحكم ، وكان فصله فيها ضروريا ، وما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، من أن ما يفصل فيه الحكم الجنائى نهائيا ، فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، تكون له قسوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية ، فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا » (٢٠٧) •

ومن الشروط العامة التى تطبقها شركات التأمين - عادة - خلف وثيقة التأمين الشامل ، التى تصدرها لتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات المتعلقة باتلاف المنقول بأعمال ، نذكر مجموعة الشروط الآتية :

١ - تتعهد الشركة بتعويض المؤمن له عن الهلاك أو التلف ، الذى يصيب السيارة المؤمن عليها وملحقاتها وقطع غيارها ، وذلك فى الحالات الآتية :

- (أ) اذا تسبب الهلاك أو التلف عن حادث تصادم أو انقلاب ، أو عن تصادم أو انقلاب حدث نتيجة لعطب ميكانيكى ، أو نتيجة لهلاك تسبب عن الاستعمال •
- (ب) اذا تسبب الهلاك أو التلف عن حريق أو انفجار خارجى ، أو الاستعمال الذاتى أو الصاعقة أو السطو أو السرقة •
- (ج) اذا تسبب الهلاك أو التلف عن فعل متعمد •
- (د) اذا حدث الهلاك أو التلف فى أثناء النقل البرى ، والنقل بسكك الحديد ، أو النقل النهري الداخلى ، أو النقل بالمصاعد ، أو الآلات الرافعة •
- (هـ) بما فى ذلك عمليات الشحن والتفريغ التابعة لأعمال النقل السالف ذكرها •

(٢٠٧) نقض مدنى ١٩٧٥/١/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ١ - ٢٣٣ - ٥٣ •

- نقض مدنى ١٩٨٧/١٢/٩ طعن ٥٤/٨٠٨ ق •

- أشار إليه الأستاذ بنعيد أحمد شعله - رئيس نيابة النقض - فى كتابه « قضاء

النقض المدنى - دعوى التعويض » ط ١ س ١٩٨٨ ص ٢٢٣ •

٢ - للشركة الخيار في أن تدفع قيمة الهلاك أو التلف نقداً ، أو تقوم بإصلاح أو استبدال السيارة أو أى جزء منها أو ملحقاتها أو قطع غيارها ، على ألا تتعدى مسئولية الشركة قيمة الأجزاء الهالكة ، أو التسالفة أو القيمة المعقولة لتركيب هذه الأجزاء . وأن القيمة المقررة بمعرفة المؤمن له للسيارة المؤمن عليها ، والواردة في الجدول الملحق بهذه الوثيقة ، هي أقصى ما يلتزم به الشركة بدفعه كتعويض عن أى هلاك أو تلف .

٣ - إذا أصبحت السيارة غير صالحة للاستعمال بسبب الهلاك أو التلف المؤمن عليهما بمقتضى هذه الوثيقة ، فإن الشركة تتحمل - في نطاق الشرط الخاص بتحديد المسئولية - بالمصاريف المعقولة اللازمة للمحافظة على السيارة المؤمن عليها ، ونقلها إلى أقرب ورشة تصليح ، ثم تقوم بتسليمها داخل البلد الذى وقع فيه الهلاك أو التلف .

٤ - للمؤمن له أن يتولى إجراء الإصلاحات اللازمة للسيارة المؤمن عليها ، نتيجة لحادث قد تسال عنه الشركة بمقتضى هذه الوثيقة ، وذلك بالشروط الآتية :

- (أ) أن القيمة المقدرة لهذه الإصلاحات ، لا تزيد عن الحد الأقصى المصرح به ، بموجب الشرط الخاص بقيمة الإصلاحات المصرح بها .
- (ب) أن يقدم للشركة فوراً بياناً تفصيلياً عن هذه المصاريف .

وجرت شركات التأمين على وضع استثناءات من الشروط العامة السالفة ، بموجبها تنتفى مسئوليتها المدنية الناشئة عن حوادث السيارات المتعلقة باتلاف المنقول باهمال ، وذلك على النحو الآتى :

لا تكون الشركة مسئولة :-

- (أ) عن الحسارة غير المباشرة التى تلحق بالمؤمن له ، أو النقص فى قيمة السيارة المترتب على استعمالها أو العطب أو الخلل أو انكسار الذى يصيب الأجهزة الميكانيكية أو الكهربائية .
- (ب) عن التلف الحاصل نتيجة زيادة الحمولة أو الضغط .
- (ج) عن التلف الحاصل نتيجة انفجار أى قزان يكون جزءاً من السيارة أو ملحقاتها أو مثبتاتها عليها .
- (د) عن التلف الذى يصيب الاطارات ، اذا لم يقع فى نفس الوقت

تخلف للسيارة المؤمن عليها (٢٠٨) .

## (٥٥) (٨) شهادة الوفاة :

المستند الثامن من مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات الواجب تجهيزها لرفع الدعوى هو شهادة الوفاة ، وذلك في حالة القتل الخطأ .  
عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذه الشهادة في نطاق دعوانا ؟

ويمكن تعريف شهادة الوفاة بأنها الشهادة الإدارية الصادرة عن مكتب السجل المدني الواقعة في دائرته الوفاة . وتتضمن تسجيل واقعة الوفاة على النموذج المعد لذلك ، خلال أربع وعشرين ساعة من وقت حصول الوفاة أو ثبوتها . وتشتمل الشهادة على البيانات الآتية : يوم الوفاة وتاريخها وساعتها ومكانها ، اسم المتوفى ولقبه ونوعه ( ذكر أو أنثى ) وجنسيته وديانته وصناعته ، سن المتوفى ومحل وتاريخ ولادته ومحل إقامته ، اسم ولقب والده ووالدته ان ذلك معروف للمبلغ ، محل قيد المتوفى ان كان معلوما للمبلغ ورقم بطاقته ان وجدت . وتسلم هذه الشهادة الى طالبها بعد التحقق من شخصيته بغير رسوم ( المواد ١/٢ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٣ من قانون الأحوال المدنية ١٩٦٠/٢٦٠ المعدل بالقانون ١٩٦٥/١١ ) (٢٠٩) .

وتقتصر حجية شهادة الوفاة على البيان الخاص بحصول الوفاة ، باعتبارها ورقة رسمية معدة أصلاً لإثبات ذلك . ولا تمتد هذه الحجية الى البيانات الأخرى الخاصة بالحالة الشخصية أو الاجتماعية ، مثل سن المتوفى ومحل ولادته ومحل إقامته وديانته وجنسيته وصناعته ، واسم ولقب والده ووالدته . فهذه البيانات يدونها الموظف المختص طبقاً لما يدل به ذوى الشأن . وبمعنى آخر فان حجية شهادة الوفاة بالنسبة لتلك البيانات تنحصر في مجرد صدورهما على لسان هؤلاء ، دون صحتها في ذاتها ، ومن ثم تجوز الإحالة الى التحقيق لإثبات ما يخالفها .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

(٢٠٨) هذه الشروط العامة والاستثناءات الواردة عليها مطبوعة خلف وثيقة تأمين شامل صادرة عن شركة الشرق للتأمين .

(٢٠٩) النشرة التشريعية العدد السابع يوليو سنة ١٩٦٠ ص ٢٤٨٩-٢٤٩٨ و ٢٥٠٠ .

- النشرة التشريعية العدد الثالث مارس سنة ١٩٦٥ ص ٥٢٨ و ٥٣٣ .

« شهادة الوفاة ورقة رسمية معدة لإثبات حصول الوفاة ، ومهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات تقتصر - وفقا لبص المادة ٢٩ وما بعدها من قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ - على التحقق من شخصية المتوفى قبل القيد ، اذا كان التبليغ اليه غير مصحوب بالبطاقة الشخصية ، أما البيانات الأخرى المتعلقة بسن المتوفى ومحل ولادته ووضاعته وكنسسته وذباتته ومحل اقامته واسم ولقب والده ووالدته ، فعلى الموظف المختص تدوينها طبقا لما يدل به ذوى الشأن . - ومن ثم فإن حجية شهادات الوفاة بالنسبة لتلك البيانات ، تنحصر فى مجرد صدورهما على لسان هؤلاء ، دون صحتها فى ذاتها ، وتجاوز الاحالة الى التحقيق لإثبات ما يخالفها ، (٢١٠) » .

### (٥٦) (٩) الإعلام الشرعى بورثة المتوفى :

المستند التاسع من مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات الواجب تجهيزها لرفع الدعوى هو الإعلام الشرعى بورثة المتوفى ، وذلك فى حالة القتل الخطأ واستحقاق التعويض الموروث . عندئذ يتعين التساؤل عن ماهية ومدى حجية هذا الإعلام فى نطاق دعوانا .

كذلك قد يثور التساؤل فى الحياة العملية عن وضع المسألة فى حالة وجود وصية واجبة ، طالما أن التعويض الموروث مستقل عن التعويض الذى يلحق المضرور الوارث شخصيا ، وطالما أن الحق فى التعويض تركة توزع حسب الفريضة الشرعية ؟

ويمكن تعريف إعلام الوراثة بأنه اشهاد بتحقيق وفاة المورث ، وتحديد أسماء ودرجة قرابة ورثته الشرعيين ، وأنصباهم الشرعية فى الميراث الذى خلفه ( المادة ٣٦١ من اللائحة اللائحة الشرعية المرسوم بالقانون ١٩٣١/٧٨ ، المعدلة بالقانون ١٩٥٠/٧٢ ) . كذلك يتضمن إعلام الوراثة تحديد أصحاب الوصية الواجبة المستحقين قانونا فى تركة المتوفى التى توزع حسب الفريضة الشرعية ( المادة ٧٦ من القانون ١٩٤٦/٧١ ) .

ويصدر إعلام الوراثة من قاضى المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها اعيان التركة كلها أو بعضها الأكبر قيمة ، أو الواقع فى دائرتها محل اقامة المدعى عليه ( المادتان ٢٥ و ٣٥٥ من اللائحة الشرعية ) ، وذلك بناء على

طالب من طالب الاعلان الشرعي يكون مستملا على تاريخ الوفاة، ومحتلى اقامة المتوفى وقتها، وللميراث الورثة الموصى اليهم وصية واحدة ان وجدوا ومحل اقليمتهم . ومحل أموال التركة ( المادة ٣٥٦ من اللائحة الشرعية ) . وعلى الطالب اعلان الورثة والموصى لهم وصية واحدة للخصوم باسم المحكمة في الميعاد الذي يحدد لذلك . ويحقق القاضي للطلب بشهادة من يثق به . وله ان يضيف اليها التحريات الادارية حسبما يراه . واذا انكر احد الورثة أو الموصى لهم وصية واحدة ، ورأى القاضي أن الإنكار حدي ، وجب على الطالب رفع دعواه بالطريق الشرعي ( المادة ٣٥٩ من اللائحة الشرعية ) . ويكتسب اعلان الورثة حجية في خصوم ضبط الوفاة والورثة والوصية الواجبة ان وجدت على النحو السابق ، ما لم يصدر حكم شرعي على خلاف التحقيق الذي اجراه القاضي الذي أصدر الاعلام ( المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية ) .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مؤدى المادة ٣٦١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أن المشرع أراد أن يضيف على إشهاد الوفاة والورثة حجية ، ما لم يصدر حكم على خلافه . ومن ثم أجاز لذوى الشأن ممن لهم مصلحة في الطعن على الاشهاد ، أن يطلبوا بطلانه ، سواء كان ذلك في صورة دعوى مبتدأة أو في صورة دفع ، ( ٢١١ ) .

#### كذلك نقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« البوارث الذي يطالب بحق للتركة ، ينتصب ممثلا لباقي الورثة فيما يقضى به لها . وأن حجية الحكم لا تلحق الا المنطوق وما ارتبط به من أسباب ارتباطا لا يقوم الحكم الا به . وأن مناط هذه الحجية هو وحدة الخصوم والمحل والسبب في الدعويين السابقة والتالية .

وكان الثابت أن الحكم السابق صادر في الدعوى التي أقامها فريق من الورثة للمطالبة بنصيبهم في التعويض الموروث ، وهو ما يطرح على المحكمة حتما ، طلب تقدير التعويض المستحق للتركة ، باعتباره مسألة أولية

( ٢١١ ) نقض مدني ١٩٦٤/٣/١١ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ١ - ٢٤٠ - ٥٨ .

- نقض مدني ١٩٦٦/٥/١١ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ٣ - ١٠٨٣ - ١٤٧ .

- نقض مدني ١٩٨١/٦/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ١٩١٢ - ٣٤٥ .

للفصل في هذا الطلب : فإن قضاء ذلك الحكم بتحديد اجمالي بما يستحقه  
التركة تعويضاً موروثاً . وان كان يحوز الحصة لباقي الورثة الطبايعين ،  
إلا أن قضاء لرافعها بانصبتهم وحدهم في ذلك التعويض . لا يحول دون  
نظر دعوى الطبايعين الماثلة - وهم باقي الورثة يطلب الحكم لهم بانصبتهم  
في التعويض المذكور ، (٢١٢) .

والمقرر قانوناً الحق في التعويض المحكوم به في دعوى حوادث  
السيارات يدخل في الدمة المالية للمتوفى ، ثم ينتقل معها ضمن تركته الى  
الورثة ، ويوزع حسب الفريضة الشرعية ، ومن ثم فإن التسوية في الأنصبة  
بين الورثة ، هو من الأمور المخالفة للقانون المتعلقة بالنظام العام .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الحق في التعويض عن الضرر المادي الناشئ عن اصابة المضرور  
- التي اودت بحياته - يدخل في ذمته المالية ، وينتقل معها ضمن تركته  
الى ورثته ، سواء كان المضرور قد طالب بهذا التعويض قبل وفاته أو لم  
يطالب ، وسواء كان التعويض قد تحدد من قبل الوفاة بحكم أو اتفاق  
أو لم يحدد ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى للمطعون ضدهم بتعويض موروث  
عن الضرر المادي الذي لحق بمورثهم واودى بحياته ، لا يكون قد خالف  
القانون أو أخطأ في تطبيقه » (٢١٣) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« قواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعاً بما في ذلك تحديد أنصبة  
الورثة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور المتعلقة بالنظام  
العام . واذ كان الطعن الماثم يشمل ما قضى به الحكم المطعون فيه من  
تعويض موروث ، وتوزيع قيمته بين المحكوم لهم . وكان الحكم المطعون فيه  
اذ ساوى بينهم في الأنصبة في مقدار التعويض الموروث ، يكون قد خالف  
القانون في أمر متعلق بالنظام العام » (٢١٤) .

## (٥٧) (١٠) قران الوصاية على قصر المجنى عليه :

المستند العاشر من مستندات دعوى تعويض حوادث السيارات الواجب

(٢١٢) نقض مدني ١٩٨٦/٤/٣ طعن ٥١/٣٥ ق .

(٢١٣) نقض مدني ١٩٨٧/٤/١٩ طعن ٥٤/٣٨٤ ق .

(٢١٤) نقض مدني ١٩٧٩/١٢/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٣ - ٣ - ٣٣٧ - ٤٠١ .

نجهيزها لرفع الدعوى هو قرار الوصاية على قصر المجنى عليه ، وذلك في حالة القتل الخطأ واستحقاق القصر لأنصبياتهم في التعويض بأنواعه المختلفة .

ويمكن تعريف قرار الوصاية على قصر المجنى عليه بأنه القرار الصادر من المحكمة الحسبية بتعيين وصي أو وصية على قصر المجنى عليه ، وذلك في حالة القتل الخطأ ، لكي يتولى رعاية حقوقهم والمحافظة على أموالهم بصفة عامة ، ولكن يتولى صرف أنصبياتهم في التعويض المحكوم به بأنواعه المختلفة من المستول عن الحقوق المالية في حوادث السيارات بصفة خاصة ( المادة ٣٩ من قانون الولاية على المال ١١٩/١٩٥٢ ) .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الوصاية نوع من أنواع النيابة القانونية ، تحل بها إرادة الوصي محل إرادة القاصر ، مع انصراف الأثر القانوني الى ذلك الأخير . ولئن كانت المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال قد تضمنت بياناً بالتصرفات التي لا يجوز أن يباشرها الوصي إلا بإذن من محكمة الأحوال الشخصية ، ومن بينها التحكيم الذي أنزلته الفقرة الثالثة منها منزلة أعمال التصرف ، اعتباراً بأنه ينطوي على التزامات متبادلة بالنزول على حكم المحكمين .

إلا أن استصدار هذا الاذن في الحالات التي يوجب فيها القانون ذلك ، ليس بشرط للتعاقد أو التصرف ، وإنما قصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الى رعاية ناقصي الأهلية والمحافظة على أموالهم بالنسبة لتصرفات معينة ارتأى المادع لحظورتها ألا يستقل الوصي بالرأى فيها . فنصب من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال رقيباً عليه في صددتها ، وهو بهذه المثابة يعد اجراء شرع لمصلحة القصر دون غيرهم » (٢١٥) .

---

(٢١٥) نقض مدني ١٩٧١/٢/١٦ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ١ - ١٧٩ - ٣١ .  
- نقض مدني ١٩٨١/٥/١٣ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ٥١٧ - ٩٣ .  
- نقض مدني ١٩٦٧/٥/١٨ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٣ - ١٠٥٤ - ١٥٦ .

## المبحث الثانى تحرير صحيفة الدعوى

### (٥٨) تمهيد :

قلنا أن المرحلة الأولى من مراحل دعوى تعويض حوادث السيارات هي اجراءات رفع الدعوى . وأن أول خطوة فى هذه المرحلة هي تجهيز مستندات الدعوى ، على النحو الذى رأيناه فى المبحث الأول .

أما ثانياً خطوة فى هذه المرحلة فهي تحرير صحيفة الدعوى . ولن نلجأ فى ذلك الى ملكة التأليف أو افتراض وقائع دعاوى تعويض حوادث السيارات ، وإنما سوف نستخرج من إرشيف محكمة الاسكندرية الابتدائية والاستئنافية وقائع دعاوى حقيقية نظرت بالفعل أمام أول وثانى درجة .

وعلى ذلك ، سوف نعرض نموذجاً حقيقياً لصحيفة دعوى تعويض حوادث السيارات سواء عن قتل خطأ ، أو اصابة خطأ ، أو اطلاق السيارة (٢١٦) ، مع بعض التصرف فى العرض لدواعى التنسيق . ثم نعرض حافظة المستندات المقدمة من الطرفين المدعى والمدعى عليهم فى الدعوى ، على النحو الذى سوف نراء فى هذا المبحث الثانى .

### (٥٩) (١) صحيفة دعوى تعويض عن قتل خطأ رقم ١٩٨١/٦٢٥٥ مدنى كلى اسكندرية :

---

(٢١٦) يلاحظ أن تحرير صحيفة دعوى « تعويض حوادث السيارات » يقتضى بيان السبب السند أو الأساس القانونى الذى يستند اليه المدعى من بين الأسباب أو الأسانيد أو الأسس القانونية الموجبة للتعويض ، سواء كانت المسئولية العقدية ( المواد ٢١٥ - ٢٢٢ مدنى ) أو المسئولية التقصيرية بأنواعها : عن الأعمال الشخصية ( المواد ١٦٣ - ١٧٢ مدنى ) ، عن فعل الغير ( مسئولية متولى الرقابة ١٧٣ - مسئولية المتبرع ١٧٤ و ١٧٥ ) ، عن الأشياء ( أى المسئولية الشيئية - حارس الحيوان ١٧٦ - حارس البناء ١٧٧ - حارس الكلى ١٧٨ مدنى ) ، الأمر الذى كان يوجب سبق عرض هذه الأسباب فى الفصل الأول من هذا الكتاب . ولكن التقسيم التقليدى للموضوع يقتضى تأخير عرض الأسباب المذكورة الى الفصل الثانى من الكتاب ، لذلك لزم التنويه .

## صحيفة دعوى تعويض عن قتل خطأ (٢١٧)

انه فى يوم . . . . . الموافق / / ١٩٩

بناء على طلب السيد/ أحمد عيسى الحميد محمد شعبان عن نفسه ،  
وبصفته الولي الشرعى على أولاده القصر/ أحمد ، منى ، هيام ، ومحملة  
المختار مكتب الأستاذ / . . . . . المحامى . . . . . شارع . . . . .  
. . . . . قسم . . . . . محافظة . . . . .

أنا . . . . . محضر محكمة . . . . . قد انتقلت الى حيث اقامة :

- ١ - السيد/ رئيس مجلس ادارة شركة الشرق للتأمين بصفته ،  
ويعلن ٩ شارع صلاح سالم قسم العطارين بالاسكندرية ، مخاطبا مع . . . . .
- ٢ - السيد/ ابراهيم محمد أحمد كيلانى (السائق) ،  
ويعلن ٢٥ شارع فلمنج قسم الرمل بالاسكندرية ، مخاطبا مع . . . . .
- ٣ - السيد/ مجدى محمد ناصف (المالك) ،  
ويعلن ٣٣ شارع شمبليون الأزاريطه قسم باب شرقى بالاسكندرية ،  
مخاطبا مع . . . . .

### واعلنتهم بالآتى

(١) بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ اثناء قيادة السائق/ ابراهيم محمد أحمد  
كيلانى للسيارة رقم ٧٩٧٩ اجرة اسكندرية ، تسبب بخطئه واهماله فى  
اصابة السيدة/ عزيزة محمود عينو ( زوجة الطالب ووالدة القصر المشمولين  
بولايته ) . وكانت اصابتها نتيجة الحادث جسيمة ، وقد اودت هذه الاصابة  
بحياتها فيما بعد .

(٢) وقد قدم السائق المذكور للمحاكمة الجنائية . وقيست الواقعة  
ضده بالجنحة رقم ١٩٧٨/٢٧٤٥ جنح سيدى جابر بالاسكندرية . وبجلسنة  
١٩٧٩/٣/٢٥ قضى بادانته عما أسند اليه ، وذلك بالحبس ستة شهور مع  
الشغل . وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٤ سقط الحكم الجنائى بمضى المدة ( حافطة

---

(٢١٧) تصلح هذه الصحيفة لدعوى التعويض عن الاصابة الخطأ ايضا . أما دعوى التعويض  
عن تلفيات السيارة فسوف توضع الأساس القانونى والطلبات فيها خلال الهوامش .

مستنديات الطالبين - المستندان ١ و ٢ (٢١٨) :

(٣) ان الأساس القانوني الذي يستند اليه الطالبين في دعواهم ، هو المسؤولية العقدية الناشئة عن عقد التأمين الاجباري من حوادث السيارات حيث يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات ، اذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ المعدل . ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته . ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه ( المادة ٥ من قانون التأمين الاجباري على السيارات ١٩٥٥/٦٥٣ ) ( المستند ٣ ) (٢١٩) (٢٢٠) . وكذلك فالمقرر قانونيا أن « كل خطأ سبب ضررا للغير ، يلزم من ارتكبه بالتعويض » ( المادة ١٦٣ مدنى ) (٢٢١) .

وان سقوط الحكم الجنائي بمضى المدة ، لا يمنع الطالبين من اقامة الدعوى المدنية ، لطلب التعويض عما لحقهم من أضرار .  
والمستقر عليه في قضاء النقض أنه اذا كان الفعل الذى سبب

(٢١٨) راجع البندين ٥ و ٤٢ ص ١٣ و ٧٦ .

(٢١٩) راجع البند ٥٣ ص ١٢٠ .

(٢٢٠) من أحكام محكمة النقض الحديثة :

— نقض مدنى ١٩٨١/٤/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ١٩٣٤ ١٢٢٧ .

— نقض مدنى ١٩٨٩/١/١٥ طعن ٥٦/٧١٦ ق .

— نقض مدنى ١٩٨٨/١١/٢٠ طعن ٥٦/٣٩٩ ق .

— نقض مدنى ١٩٨٩/٢/١٩ طعن ٥٦/٣٧٩ ق .

(٢٢١) في حالة دعوى التعويض عن تلفيات السيارة ، تجرى صياغة التأسيس القانوني

للدعوى على النحو الآتى :

ان الأساس القانوني الذى يستند اليه الطالب ، هو المسؤولية العقدية الناشئة عن وثيقة التأمين الشامل على السيارة مرتكبة الحادث ، وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور ( الذى حل محل القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ) ، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن تأمين السيارات وتأمينات المسؤوليات المتعلقة بها ( المادة الأولى ) . بموجبها يلتزم شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة مرتكبة الحادث ، بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات المتعلقة باتلاف المنقول بأعمال المنصوص عليها في المادة ٦/٣٧٨ عقوبات ، التى جرمها المشرع اعتبارا من اكتوبر سنة ١٩٨١ بموجب القانون ١٩٨١/١٦٩ ، حتى يتحقق الردع المطلوب لئيل هؤلاء المستهترين بسلامة أموال الغير بوجه عام .

إلضرار - الذي يستند اليه المضرور في دعواه قبل المؤمن - يكون جريمة ، ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها ، سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فان سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن ، يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، والا يعود الا منذ صدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر ، لأن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً يتعذر معه على المضرور مطالبة المؤمن بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ مدني وقف سريان التقادم ما دام المانع قائماً ( نقض مدني ١٩٦٩/٣/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٤٠ - ١ - ٥٠٠ - ٨١ ) ( ٢٢٢ ) .

وعلى هذا فان المحاكمة الجنائية بالنسبة للمتهم المذكور ، لم تنته بصدر الحكم الغيابي في ١٩٧٩/٣/٢٥ ، وانما انتهت بسقوط الحكم المذكور ، بمرور ثلاث سنوات على تاريخ صدوره في ١٩٨٢/٣/٢٤ ، ومنذ هذا التاريخ يبدأ حق الطالبين في إقامة دعواهم المدنية الماثلة ، بالتعويض المستحق عن الأضرار المترتبة على الفعل غير المشروع للسائق المذكور .

وحيث أن الثابت من الأوراق خطأ السائق المذكور ، المتمثل في قيادته للسيارة برعونة واستهتار وبحالة ينجم عنها الخطر ، الأمر الذي أدى الى وقوع الحادث ، والذي كان من نتيجته ، إصابة المجنى عليها بإصابات جسيمة ، أدت فيما بعد الى ازهاق روح زوجة الطالب .

وحيث أن الثابت أن السيارة أداة الحادث ، مؤمن عليها تأميناً إجبارياً في تاريخ وقوعه لدى المعان اليه الأول بصفتها ، ومن ثم يلتزم بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ، عملاً بنص المادة ٥ من القانون ١٩٥٥/٦٥٢ الخاص بالتأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات .

( ٢٢٢ ) من أحكام محكمة النقض الحديثة :

- نقض مدني ١٩٧٥/١/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ١ - ٢٣٢ - ٥٣ .
- نقض مدني ١٩٨١/٤/١ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ١ - ١٠٢٣ - ٢٨٩ .
- نقض مدني ١٩٨١/١١/١٧ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ٢ - ٢٠٤٤ - ٣٧٠ .
- نقض مدني ١٩٨١/١١/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ٢ - ٢١١١ - ٣٨٤ .
- نقض مدني ١٩٨٥/١١/١٩ طعن ٥١/٨٩١ ق .
- نقض مدني ١٩٨٦/١٢/٢٦ طعن ٥٥/٢١٨٩ ق .
- راجع البلد ٤٨ ص ١٠٣ .

والمستقر عليه في قضاء النقض : أن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للتضرر لا يشترط سوى أن تكون السيارة التي وقع منها الحادث مؤمنا عليها لديها ، وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر ، سواء كان تابعا للمؤمن له أو غير تابع ، صرح له بقيادتها أم لم يصرح ( نقض من مدني ٢٩/٦/١٩٧٨ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٢٠ - ١٦١٤ - ٣٩٤ ) ( ٢٢٣ ) .

٤- ان وفاة المجنى عليها قد ألحق بالطالين ضررا أدبيا جسيما ، بالإضافة الى التعويض الموروث المستحق ( ٢٢٤ ) ، وذلك على التفصيل الآتي :

#### ١ - التعويض الأدبي :

وتمثل فيما لحق بالطالين في شعورهم واحساسهم ، ومن حزن واسى ولوعة لفراق المجنى عليها ، وهو ضرر ثابت يحق لهم التعويض عنه ( المادة ٢/٢٢٢ مدني ) ( نقض مدني ٢٢/٣/١٩٦٦ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ١٠ - ٦٣٦ - ٨٨ ) .

والثابت ان نجاسة الحادث واحتمال التسبب فيه الجسيم ، كان سببا في زيادة آلام واحزان ولوعة الطالين ، ولا شك أن هذه النجاسة سوف يكون لها أثرها ، عند تقدير التعويض المستحق ، باعتبارها من الظروف الملائسة ( المادة ١٧٠ مدني ) .

( ٢٢٣ ) من أحكام محكمة النقض الحديثة :

- نقض مدني ٢٤/١١/١٩٨٣ طعن ٤٧/١٢٦٩ ق .

( ٢٢٤ ) في حالة ما اذا كان المتوفى يعمل ويتكسب ويتولى الانفاق والصرف على المدعين ،

فيكون هناك مجالا للمطالبة بتعويض مادي عن الضرر المادي الذي أصابهم بحرمانهم من نفقة عائلهم على النحو الآتي :

التعويض المادي :

وتمثل في أن المجنى عليه كان شابا في مقتبل العمر ، يحمل مؤهلا علميا عاليا ، ويشغل وظيفة كبيرة ، ويتقاضى مرتبا عاليا ، وأمامه مستقبل واسع باسم ملء بالأمل والحياة . ويتولى الانفاق والصرف على زوجته الشابة الصغيرة وأولاده القصر الذين ما زال أمامهم طريق طويل وشاق ، يحتاجون الى تعويض مادي يعينهم على شق طريقهم ويؤمنهم مستقبلهم في هذه الحياة . والمقرر شرعا أن نفقة الزوجة على زوجها ، ونفقة الصغير على أبيه ، ومن كان له حق النفقة من شخص توفي نتيجة لحادث منيارة ، كان له الحق في تعويض مادي عنه . ويقدر المدعون هذا الشق من التعويض المطلوب بمبلغ كذا . . . . . جنيه . . . . .

والمستقر على أنه في قضاء النقض أن الاعتداد بجسامة الخطأ في تقدير التعويض من الظروف الملائمة التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع ( نقض مدني ١٩٦٤/٤/٣٠ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ٢ - ٦٣١ - ٩٩ (٢٢٥) ) وإذا كانت المحكمة - وهي بسبيل تقدير التعويض المستحق عن هذا النوع من الضرر - لا تستطيع أن تفصل بين شعورها الشخصي وشعور المضرور تجاه المسئول ، فهي بذلك تدرك بما لها من إحساس مرهف ، مدى آلام وأحزان ولوعة الطالبين لفراق المجنى عليها ، بسبب إهمال ورعونة المتسبب بخطئه في وفاتها .

ولا شك أن التعويض عن الضرر الأدبي ، وإن كان لا يزول ولا يمحي بتعويض مادي ، إلا أن من أصيب في عاطفته وشعوره الشخصي ، إذا حصل على تعويض مناسب ، ساعد ذلك على مواساته وتخفيف شجته ، وسنوف ترى المحكمة في مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ( خمسة آلاف جنيه ) تعويضاً مناسباً عن هذا النوع من الضرر .

## ٢ - التعويض الموروث :

المقرر قانوناً أنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه إذا تسببت وفاة المضرور عن فعل ضار من الغير ، فإن هذا الفعل لابد أن يسبق الموت ولو بلحظة ، ويكون المضرور في هذه اللحظة أهلاً لكسب حقه في التعويض ، عن الضرر الذي لحقه ، وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفاهم . ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته ، فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ، ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول بجبر الضرر الذي سببه لمورثهم الموت ، الذي أدى إليه الفعل الضار ، باعتباره من مضاعفاته . وإذا كان الموت حقا على كل إنسان ، إلا أن التعجيل به بفعل الغير عن عمد أو خطأ ، يلحق المضرور ضرراً محققاً ، إذ يترتب عليه - علاوة على ما يصاحبه من آلام - حرمانه من الحياة في فترة كانت يمكن أن يعيشها ، لو لم يعجل المسئول عن الضرر بوفاته ( نقض مدني ١٩٧٤/٣/٧ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٦٠ - ١١ ) ( ٢٢٦ ) .

( ٢٢٥ ) ومن أحكام محكمة النقض الحديثة :

- نقض مدني ١٩٧٢/٦/٨ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٢ - ١٠٧٥ - ١٦٨ .

- نقض مدني ١٩٨٣/١/١٢ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ١ - ١٨٨ - ٤٧ .

- نقض مدني ١٩٨٥/٦/٢٣ طعن ١٤٢٤ و ١٤٨١ ق .

( ٢٢٦ ) من أحكام محكمة النقض الحديثة :

- نقض مدني ١٩٨٠/١/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ١ - ٢٥٥ - ٥٣ .

والثابت أن المجنى عليها قد عانت في اللحظات الأخيرة من عمرها ، من آلام مبرحة ، وإن الجاني قد أجهز عليها وعجل بوفاتها ، وحرمها من حق الحياة ، أغل ما أنعم الله به على الإنسان ، وهي أضرار استقر قضاء النقص على التعويض عنها على النحو السالف . والثابت كذلك أن الآلام الجسدية وسكرات الموت لا تفرق بين إنسان وآخر ، مهما علا شأن الأول وضعف حال الأخير ، ومن ثم يقدر لذلك مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ( خمسة آلاف جنيه ) (٢٢٧) .

#### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ، قد انتقلت الى منزل إقامة المعلن اليهم ، وأعلنتهم بأصل صحيفة هذه الدعوى ، وسلمت كل منهم صورة منها ، وكلفتهم بالحضور أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بمقرها الكائن بميدان التحرير بالاسكندرية ، بجلستها التي ستعقد علنا يوم الأربعاء الموافق ١٩٨١/١١/٢٥ ( الدائرة ٩ مدني كلي ) ابتداء من الساعة التاسعة صباحا ، لسمع المعلن اليهما الأول والثاني الحكم بالزامهما بالتضامن بأن يؤديا للطالبين مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ( عشرة آلاف جنيه ) وانصروفات والأنعاب ، مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .  
ولأجل العلم ...

(٢٢٧) في حالة دعوى التعويض عن تلفيات السيارة ، نجرى صياغة الطلبات في الدعوى على النحو الآتي :

وحيث أن التلفيات التي حدثت بالسيارة تتمثل في ( يذكر نوع التلفيات مثل : تلف الاكصدام الامامي - تطبيق شديد بمقدمة السيارة - نهشم البربريز الامامي - تطبيق الكابينة - تلف الباب الامامي اليمين - تلف الباب الامامي الشمال - تلف الردياتير - تلف التابلوه - تلف الدركسيون - تلف علية الدركسيون ) .

وحيث أن السيارة مرتكبة الحادث مؤمنا عليها تأميننا شاملا ، لدى شركة التأمين ، بالوثيقة رقم ٠٠٠ عن المدة من ٠٠٠ الى ٠٠٠ ، وطبقا للشروط العامة لتلك الوثيقة يلتزم شركة التأمين بتغطية التلفيات التي تلحق بالغير ، الأمر الذي حدا بالطالب الى اقامة هذه الدعوى بطلب الزام شركة التأمين بأن تؤدي اليه المبالغ الآتية :

- ١ - مبلغ ٠٠٠ جنيه قيمة التلفيات التي حدثت بالسيارة .
- ٢ - مبلغ ٠٠٠ جنيه قيمة النقص الذي حدث بالسيارة .
- ٣ - مبلغ ٠٠٠ جنيه قيمة مصروفات المواصلات التي تكبدها المدعي طوال فترة اصلاح السيارة ، أو الكسب الذي فات على المدعي فيما لو كانت السيارة تعمل وتغل دخلا .

## (٦٠) حافظة مستندات دعوى التعويض ١٩٨١/٦٢٥٥

### المقدمة من المدعين:

#### (١) محضر اللجنة (٢٢٨) :

صورة رسمية طبق الأصل من المحضر ١٩٧٨/٢٧٤٥ جنح سيدى جابر المحرر عن حادث السيارة بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ ويتضمن العناصر الآتية : تلقى البلاغ وأجراء الاستدلالات وتحرير محضر الشرطة ، معاينة الشرطة لمكان الحادث ، أخذ أقوال المجنى عليها ، أخذ أقوال مالك السيارة مرتكبة الحادث ، أخذ أقوال سائق السيارة المتهم ، وذلك على التفصيل الآتى :

● بمعرفة المساعد أول/ بهجت أحمد يونس بقسم سيدى جابر ، الذى أثبت ورود اشارة شرطة النجدة ، تفيد ابلاغ المواطن/ أحمد محمد السيد من تليفون رقم ٤٠٨٦٣ ، عن وجود مصادمة وبها مصابة بطريق الحرية أمام العمارة رقم ٤٢٨ ، وقد انتقل لمكان البلاغ ، وقام بتجراء المعاينة (٢٢٩) التى أسفرت عن الآتى :

— مكان البلاغ طريق الحرية أمام العقار ٤٣١ .  
— وجدت السيارة رقم ٧٩٧٩ أجرة A تقف على الرصيف الأيمن أمام العقار ٤٣١ وبها تلفيات ، عبارة عن كسر البربريز الأمامى للسيارة ، ولا يوجد قائدها .

— حضر عريف المرور/ محمود سناسى أحمد ، المعين بطريق الحرية ، وأرشد عن مكان الحادث ، حيث أنه قام بنقل السيارة الأجرة على الرصيف حتى لا تعوق حركة المرور ، وتبين أن السيارة كانت قادمة من جهة سيدى جابر فى اتجاه الرمل ، واصطدمت بالسيدة/ عزيزة محمود عينو ، التى كانت تعبر الطريق ، والتى نقلت الى مستشفى الحضرة الجامعى بالإسعاف رقم ٥٤٥ قيادة العامل/ عبدالرازق محمود .

— وجد عرض ذات الطريق حوالى ١٠ عشر خطوات ، والمسافة بين السيارة وخط المنتصف ثلاث خطوات ، وبين السيارة والرصيف خمس خطوات .

(٢٢٨) راجع البند ٥ - ٧ ص ١٣ - ٢٢ .

(٢٢٩) راجع البند ٨ ص ٢٣ .

- لا توجد آثار فرامل بمكان الحادث ، كما لم يوجد قائد السيارة  
الأجرة .

- حضر السيد/مصطفى محمود عينو صاحب محل بمكان الحادث .  
وقرر شافهة أنه شقيق المصابة ، وأنه لم يشاهد الحادث ، وأن شقيقته  
المذكورة كانت بطرفه بالمحل قبل الحادث ، وأنه لم يشاهد قائد السيارة .  
- لم يتقدم أحد للشهادة .

- جرى الاستعلام من مستشفى الحضرة الجامعي عن حالة المصابة ،  
والإفادة عندما يمكن استجوابها .

● وبسؤال المجنى عليها/عزيزة محمود عينو ( ٦٠ سنة ، زوجة ،  
مقيمة ٣٩ شارع الأشجار غيط العنبة قسم كرموز ، أفادت بأنها كانت  
عاوزة تعدى الشارع من اليمين الى اليسار ، وكان المرور واقف ، وجاءت  
السيارة الأجرة بسرعة وصدمتها ، ووقعت على الأرض ، وحدثت اصابتها ،  
ومشفتش نفسها الا في المستشفى . وأنها مصابة بكسر بالحوض ورجلها  
اليسرى وضلعها الأيسر ، وكدمات بالوجه بالعين اليسرى . وقد شاهد  
الحادث ولد شغال بأجزخانة رشدي يمكن الارشاد عنه . والسيارة كانت  
قادمة من البلد الى الرمل ، وحالة المرور كانت عادية بالطريق . وأنها  
فوجئت بالسيارة تصطدم بها مرة واحدة . ولا تعرف قائد السيارة من  
قبل (٢٣٠) .

● وبسؤال مالك السيارة/مجدى محمد ناصف ( ٢٩ سنة ، موظف  
بمؤسسة جون لاكسيس ، مقيم ٢١ شارع شمبليون شقة ٣٣ بالأزارطة  
قسم باب شرقي ، ، بطاقة شخصية ٣٦٧٨ الرمل ) عن سبب تسليمه  
السيارة للمدعو/إبراهيم محمد أحمد كيلاني لقيادتها بدون رخصة قيادة ،  
أفاد بان السائق المذكور عندما تسلم السيارة كان يحمل رخصة برقم ٥٦  
أجرة مطروح درجة ثالثة ، تنتهى فى ١٢/٥/١٩٧٨ ، وأنها فقدت فى  
الحادث (٢٣١) .

● وبسؤال سائق السيارة/إبراهيم محمد أحمد كيلاني ( ٣٨ سنة ،  
مقيم ٢٥ شارع الكامل بفلمنج قسم الرمل ، أفاد بأنه كان يقود سيارته

---

(٢٣٠) راجع البند ١٠ ص ٣٠

(٢٣١) راجع البند ١١ ص ٣١

٧٩٧٩ أجرة اسكندرية بطريق الحرية ، قادما من سيدى جابر الى الرمل ، وكانت الست المصابة تريد عبور الطريق • فضرب لها كلاكس ، فهي خافت وارتدت على السيارة فوق الكبود وكسرت البربريز الأمامى للسيارة ، وأنه كان يسير بسرعة خوالى ٣٠ كيلو فى الساعة لوجوء أطاره • وأن المسافة التى كانت بينه وبين المصابة قبل الحادث حوالى ٣ أمتار • وأنه استعمل الكلاكس والفراجل ، ولكن السيارة انزحلت بسبب وجود المياه بالطريق ، ولم يكن بإمكانه تفادى الحادث • وبتوجيه الاتهام اليه فى احداث اصابة المجنى عليها ، أجاب بحصوله غضب عنه ، وهى التى خافت ورمت نفسها على السيارة (٢٣٢) •

● وقد ورد بالتقرير الطبى الخاص بالمصابة ، وتضمن اشتباه كسر بالساق الأيسر ، ومدة العلاج تقدر فيما بعد (٢٣٣) •

(٢) شهادة من النيابة العامة بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة لفوات ٣ سنوات من تاريخ آخر اجراء صحيح فيها ، وهو صدور الحكم الجنائى الغيابى وعدم اعلانه للمحكوم عليه :

شهادة رسمية مؤرخة ١٩٨٢/٩/٦ ، صادرة من نيابة سيدى جابر بالاسكندرية ، من واقع جدول الجنج ، بناء على طلب وكيل المدعين ، تتضمن الآتى :

انه بالاطلاع على الجدول تبين أن القضية رقم ٢٧٤٥ لسنة ١٩٧٨ جنج سيدى جابر مقيدة ضد :

ابراهيم محمد أحمد كيلانى

لأنه فى يوم ١٩٧٨/١٠/٣٠ ٠٠٠٠٠٠ بدائرة قسم سيدى جابر

- تسبب خطأ فى اصابة/عزيزة محمود عينو ، وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعوثته ومخالفته القوانين والقرارات واللوائح ، بأن قاد سيارة بحالة ينشأ عنها تعريض الغير للخطر ، فصدم المجنى عليها وأصابها بالاصابات المبينة بالتقرير الطبى •

- قاد سيارة بحالة تعرض الغير للخطر •

- وقدمت لجلسة ١٩٧٩/١/١٤ •

- وبجلسة ١٩٧٩/٣/٢٥ حكمت المحكمة غيابيا بحبس المتهم.

سنة شهر : وكفالة ١٠٠ جنيه . وحفظ الحكم ينفذ المدة في  
١٦/٨/١٩٨٢ (٢٣٤).

### (٣) شهادة المرور بملكية السيارة مرتكبة الحادث :

شهادة مرور رسمية مؤرخة ١٨/١٢/١٩٨٢ ، صادرة من إدارة مرور  
الاسكندرية المرخصة للسيارة مرتكبة الحادث ، بناء على طلب وكيل المدعين ،  
تتضمن الآتي : الحصول على شهادة رسمية موضحاً بها بيانات السيارة  
فى تاريخ ارتكاب الحادث .

انه بالاطلاع على السجل ١١١ مرور الخاص بقيد السيارات ، وبالاطلاع  
على الصحيفة الخاصة بالسيارة رقم ٧٩٧٩ أجرة اسكندرية ، تبين أنها ماركه  
فيات ، وكان مؤمناً عليها تأميناً اجبارياً فى تاريخ الحادث (١٩٧٨/١٠/٣٠)  
بالوثيقة رقم ٢٣٦٧٧١ لدى شركة الشرق للتأمين . واسم المؤمن له/مجدى  
محمد ناصف ٢١ شارع شاميليون قسم باب شرقى (٢٣٥) .

### (٤) شهادة الوفاة :

شهادة وفاة المجنى عليها/عزيزة محمود عينو بتاريخ ١٩٨٠/٢/٣ ،  
صادرة من سجل واقعات مكتب سجل مدنى غيط العنب فى  
١٠/٢/١٩٨٠ (٢٣٦) .

### (٥) الاعلام الشرعى بورثة المتوفية :

اعلام وراثته عن وفاة المجنى عليها/عزيزة محمود عينو . صادر من  
محكمة كرموز للأحوال الشخصية ، فى مادة الوراثة ١٩٨٠/٧٢ وراثات ،  
يقيد تحقق وفاة المجنى عليها بتاريخ ١٩٨٠/٢/٣ ، وانحصار ميراثها الشرعى  
فى زوجها/أحمد عبدالحميد شعبان (المدعى) ، ويستحق ربع تركتها فرضاً ،  
وفى ابنتها/محمود محمد عبد الرحمن ، ويستحق باقى تركتها تعصيباً ،  
فقط من غير شريك ولا وارث سواهما ، ولم تترك وصية واجبة (٢٣٧) .

(٢٣٤) راجع البند ٤٨ ص ١٠٧ .

(٢٣٥) راجع البند ٥٢ ص ١١٦ .

(٢٣٦) راجع البند ٥٥ ص ١٣١ .

(٢٣٧) راجع البند ٥٦ ص ١٣٢ .

## المبحث الثالث المحكمة المختصة بنظر الدعوى

### (٦١) تمهيد :

قلنا أن المرحلة الأولى من مراحل دعوى تعويض حوادث السيارات هي اجراءات رفع الدعوى . وأن أول خطوة في هذه المرحلة هي تجهيز مستندات الدعوى ، على النحو الذي رأيناه في المبحث الأول .

وقلنا أن ثاني خطوة في هذه المرحلة هي تحرير صحيفة الدعوى . وقد استخرجنا من أرشيف محكمة الاسكندرية الابتدائية وقائع دعوى تقليدية للتعويض عن قتل خطأ ، نظرت بالفعل أمام القضاة ابتدائيا واستئنافيا ، على النحو الذي رأيناه في المبحث الثاني .

أما ثالث خطوة في هذه المرحلة فهي تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، سواء من حيث الاختصاص الولائي أو النوعي أو القيمي أو المحلي على النحو الذي سوف نراه في هذا المبحث .

### (٦٢) الاختصاص الولائي بنظر الدعوى :

يقصد باصطلاح الاختصاص - بصفة عامة - ولاية القضاء . وهو سلطة الحكم بمقتضى القانون في خصومة معينة . ويقابل الاختصاص عدم الاختصاص وهو فقدان هذه السلطة . واختصاص محكمة ما هو نصيبها من المنازعات التي يجوز لها الفصل فيها .

ويقصد بالاختصاص الولائي (la juridiction) نصيب كل جهة قضائية من ولاية القضاء ، سواء كانت جهة القضاء الإداري أو العادي . وتحدد قواعد الاختصاص الولائي جهة القضاء الواجب رفع النزاع أمامها (٢٣٨) . وتتعلق أحكامه بالنظام العام ، فتحكم المحكمة به من تلقاء نفسها ، مع إجابة الدعوى

(٢٣٨) الدكتور أحمد أبو الوفا في « المرافعات المدنية والتجارية » ط ١٥ من ١٩٩٠

بنسب ٢٢٩ من ٢٧٦ .

بحالتها الى المحكمة المختصة ( المادة ١١٠ مرافعات ) (٢٣٩) . ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض (٢٤٠) .

**والسؤال -** اندي قد يثور في ذهن البعض - هو ما هي المحكمة صاحبة الولاية بنظر دعوى التعويض عن حوادث السيارات الحكومية ؟ أى المملوكة للدولة بسلطاتها الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية ، ويدخل فى ذلك وحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وقطاع الأعمال وكذلك القوات المسلحة بفروعها الأربعة الجيش والطيران والدفاع الجوى والبحرية ؟

**الجواب هو أن المحكمة صاحبة الولاية بنظر دعوى التعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث السيارات الحكومية هي المحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة ، وذلك لسببين :**

١- **السبب الأول :** هو أن القاعدة هي أن مجلس الدولة يختص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالقرارات الادارية ، سواء بالانقضاء أو بالتعويض عن الأضرار الناشئة عنها ( المادتان ١٥٠ و ١٧٠ من قانون السلطة القضائية ١٩٧٢/٤٦ ، والمواد ١٠ و ١٣ و ١٤ من قانون مجلس الدولة ١٩٧٢/٤٧ ) .

٢- **والسبب الثانى :** أن طلب التعويض عن حوادث السيارات سواء القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ أو تلفيات السيارات ، هي أمور تخرج بطبيعتها ولفظها أو فحواها عن نطاق المنازعات المتعلقة بالقرارات الادارية ( المادة الأولى مدنى ) .

### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مؤدى البندين الحامس ، والعاشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالفانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، أن الاجتصاص بالنصل فى المنازعات المتعلقة بالقرارات الادارية الغاء وتعويضاً ، معقود كأصل عام لجهة القضاء الإدارى » (٢٤١)

- (٢٣٩) نقض مدنى ١٩٨٣/٢/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ١ - ٤٨٦ - ١٠٧ .
- نقض مدنى ١٩٨٢/١١/٢١ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ٢ - ١٠١٢ - ١٨٢ .
- (٢٤٠) نقض مدنى ١٩٧٦/٤/١٤ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ٩٣١ - ١٧٧ .
- نقض مدنى ١٩٧٥/٥/١٢ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ١ - ٩٦٣ - ١٨٥ .
- (٢٤١) نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٢٣ طعن ٥١/٤٣٧ ق .

### كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد البندين الثاني والعاشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، خروج القرارات الإدارية من اختصاص المحاكم ، أي كان الطلب أو النزاع المتعلق بالقرار الإداري ، سواء بالغائه أو بوقف تنفيذه أو بطلب التعويض عن الأضرار الناشئة عنه . . . . . »

فليس للمحاكم أي اختصاص بالطلبات المتعلقة بالقرارات الإدارية ، ولو عرض هذا النزاع بصفة تبعية لنزاع مما تختص به . كما لا يكون لها عند الفصل في المنازعات المدنية والتجارية البعثة التي تقع بين الأفراد والحكومة أو الهيئات العامة ، أو عند الفصل في المنازعات الأخرى ، التي خولها القانون حق النظر فيها - أن تؤول الأمر الإداري أو أن توقف تنفيذه أو تتجاهله ولا تلتزم آثاره » (٢٤٢) .

### كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« النص في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ( المقابلة للبند الثاني من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) على اختصاص مجلس الدولة بالفصل في « المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم » ، وفي المادة التاسعة ( المقابلة للبند عاشر من المادة العاشرة ) منه على أن « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المادة السابقة - فيما فيها الفقرة الثانية - إذا رفعت إليه بصفة أصلية أو تبعية » .

من مقتضاه أن اختصاص المجلس بنظر طلبات التعويض مقصور على القرارات المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، إذا كان الثابت في الدعوى اشتغالها على طلب تعويض ضرر ناتج عن إصابة أثناء العمل ومصروفات علاج ، وهو مما يخرج بطبيعته ولفظه عن نطاق القرارات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، يكون الاختصاص بنظرها للمحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة . وكان الحكم المطعون جرى في قضائه على أن « الدعوى لا تخرج عن كونها مطالبة بمكافأة مستحقة للمستأنف عليه نظير إصابته ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه » (٢٤٣) .

(٢٤٢) نقض مدني ١٩٨٧/١/١٨ طعن ٥١/٢٨٩ ق .

(٢٤٣) نقض مدني ١٩٦٧/١١/١٥ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ٤٠ - ١٦٨٤ - ٢٥٤٦ .

## (٦٣) الاختصاص النوعي بنظر الدعوى :

يقصد بالاختصاص النوعي (compétence attribution) الاختصاص الذي يرجع الى نوع الدعوى ، بغض النظر عن قيمتها .

والمقرر قانونا أن الاختصاص النوعي بنظر دعوى تعويض حوادث السيارات ، انما ينعقد للمحاكم المدنية ، وذلك أيا كان الأساس القانوني الذي أقيمت عليه الدعوى ، سواء كان المسؤولية العقدية الناشئة عن عقد التأمين الإجباري من حوادث السيارات فى حالتى القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ ( المادة ٥ من قانون التأمين الإجباري على السيارات ١٩٥٥/٦٥٢ ) ،

وسواء كان المسؤولية العقدية الناشئة عن وثيقة التأمين الشامل من حوادث السيارات فى حالة تلفيات السيارة باهمال ، المنصوص عليها فى المادة ٦/٣٧٨ عقوبات التى جرمها المشرع اعتبارا من أكتوبر ١٩٨١ بموجب القانون ١٩٨١/١٦٩ .

وسواء كان المسؤولية التقصيرية بصورها الثلاث وهى : المسؤولية عن الأعمال الشخصية ( المواد ١٦٣ - ١٧٢ مدنى ) ، أو المسؤولية عن عمل الغير ( المواد ١٧٣ - ١٧٥ مدنى ) ، أو المسؤولية عن الأشياء بحالاتها الثلاث وهى : المسؤولية عن حارس الحيوان ( المادة ١٧٦ مدنى ) ، أو المسؤولية عن حارس البناء ( المادة ١٧٧ مدنى ) ، أو المسؤولية عن حارس الشيء ( المادة ١٧٨ مدنى ) .

كذلك ينعقد الاختصاص النوعي بنظر دعوى تعويض حوادث السيارات للمحاكم العادية الجنائية - بصفة استثنائية - ذلك اذا كان الأساس القانوني الذى أقيمت عليه الدعوى ، هو الضرر الناشئ عن الجريمة فى حالات القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ أو تلفيات السيارة باهمال . أما اذا كان نتيجة لظرف خارج عن الجريمة ، فلا تجوز المطالبة بالتعويض عنه أمام تلك المحاكم ، سواء بطريق تدخل المجنى عليه مدعيا بالحق المدنى فى الدعوى العمومية المقامة من النيابة العامة ، أو بطريق رفع المجنى عليه دعوى الجنحة المباشرة ( المواد ٢٧ و ٢٨ و ٧٦ و ٢٢٠ و ٢٥٣ اجراءات ) .

والسؤال - الذى قد يثور فى ذهن البعض - هو هل يجوز تلمس ضرر ان يدعى بالحق المدنى قبل شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية أثناء نظر الدعوى العمومية المقامة ضد مرتكب الحادث ؟

الجواب ان هذه المسألة كانت مثار خلاف أمام المحاكم المصرية ، فقضت

البعض باختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المباشرة قبل شركة التأمين ، وقضت البعض الأخرى بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر تلك الدعوى (٢٤٤) . وفي سنة ١٩٦١ حسمت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض الخلاف بقولها :

« الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية . وإنما أباح القانون - استثناء - رفعها إلى المحكمة الجنائية ، متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الجاطىء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة . - فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة ، وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . ومتى تقرر أن هذه الإجازة مبناهما الاستثناء ، فقد نص أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القبايون ، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية » .

وقد أسست المحكمة هذا القضاء على النحو الآتى :

« المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على أنه يجوز رفع الدعوى المدنية أيضاً على المسئولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم ، واذا جاء بفقرتها الأخيرة :

« ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ، ولا أن يدخل فى الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسئولين عن الحقوق المدنية » .

فقد دلت على أنها قصدت بالمسئولين مدنياً ، الأشخاص المسئولين قانوناً عن عمل غيرهم ، كالذين تناولتهم المادتان ١٧٣ و ١٧٤ من القانون

---

• (٢٤٤) نقض جنائى ١٩٤٤/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٠٢ - ١٣ .

• نقض جنائى ١٩٤٤/٤/٣ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٠١ - ١٢ .

• نقض جنائى ١٩٤٤/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٠٢ - ١٤ .

• نقض جنائى ١٩٥٤/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٠٥ - ٣١ .

• نقض جنائى ١٩٥٥/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦١٢ - ٨١ .

• نقض جنائى ١٩٥٨/٦/١٠ مجموعة محكمة النقض ٩ - ٢ - ٦٤٤ - ١٦٤ .

• نقض جنائى ١٩٥٩/٣/٣١ مجموعة محكمة النقض ١٠ - ١ - ٣٩٧ - ٨٨ .

• الدكتور سعد واصف المرجع السابق ص ١٨٨ .

المدني . وأساس مسئولية هؤلاء ما افترضه القانون في حقهم من ضمان سوء اختيارهم لتابعيهم ، أو تقصيرهم في واجب الرقابة لهم أو لمن تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق ، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء .

ذلك بأن مسئوليتها تقوم على أساس آخر ، هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاقدين معها . أما الفعل الضار فهو لا يعتبر في هذه الصورة سببا مباشرا لمطالبة الشركة . فالمضروب لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الفعل الضار ، بل يطالبها بتنفيذ عقد التأمين . واذن فكل نزاع يقوم حول هذا العقد ، هو نزاع يتعلق بالمسئولية العقدية ، ومثله لا اختصاص للمحاكم الجنائية بنظره ، إذ أن محله المحاكم المدنية .

ولا يرد على ذلك ، بما أورده القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ( الذى حل محله القانون ١٩٧٣/٦٦ المعدل ) من وجوب تقديم وثيقة تأمين من مالك السيارة ، وصادرة من إحدى هيئات التأمين التى تزاوِل عمليات التأمين فى مصر عن مدة الترخيص - وما جاء به القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى ، من النص على حق المضروب قبل شركة التأمين ، فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا .

لأن ما أوردته هذه النصوص لم يغير من أساس المسئولية العقدية لشركة التأمين ، وهو لم يمس اختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة لدعاوى التعويض ، بل ظل هذا الاختصاص فى حدوده السابقة . وكل ما جد من أمر فى هذا الخصوص هو تخويل المضروب حق مقاضاة شركة التأمين مباشرة بالتعويض ، دون حاجة الى استعمال حق مدينه فى الرجوع عليها . على أن يكون رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة أصلا ، وهى المحكمة المدنية .

فإذا كان الحكم قد قضى باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على شركة التأمين ، باعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية على أساس من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكانت الدعوى على هذا الوجه

---

(٢٤٥) يذهب البعض الى أنه فى هذه الحالة ينبغى أن يحكم فى الدعوى المدنية بالرفض . لأنه يمتنع على المضروب أن يختار بين المسئولية التقصيرية والمسئولية العقدية . فإذا كان حقه يستند الى عقد ، فليس له أن يؤسس على الفعل الضار ، ذلك أن الفعل الضار والعقد كلاهما مصدر مختلف عن الآخر لالتزام الناقل . وتعاقب المضروب مع الناقل معناه اتفاق على الالتجاء الى قواعد المسئولية التعاقدية وحدهما عند الإخلال بالعقد ، وتنظيم لنطاق كل من المسئوليتين ( الدكتور سعد واصف المرجع السابق ص ١٨٩ هـ ١ ) .

محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ، ويتعين لذلك نقضه ، والقضاء بعدم اختصاص (٢٤٥) المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبل شركة التأمين ، (٢٤٦) .

### (٦٤) الاختصاص القيمي بنظر الدعوى :

تنص المادة ١/٤٢ مرافعات على أنه :

« تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائياً في الدعوى المدنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه . ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسمائة جنيه » (٢٤٧) .

وتنص المادة ٤٧ مرافعات على أنه :

« (١) تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائياً في جميع الدعوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية . ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه . »

(٢) وتختص كذلك بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها ، عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من محكمة المواد الجزئية أو من قاضي الأور المستعجلة .

(٣) كما تختص بالحكم في الطلبات الوقتية أو المستعجلة وسائر الطلبات العارضة ، وكذلك في الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها » (٢٤٨) .

ويبين من هاتين المادتين أن المحكمة الجزئية تختص بالحكم بصفة ابتدائية في دعوى تعويض حوادث السيارات ، إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ٥٠٠٠ جنيه ( خمسة آلاف جنيه ) . كما تختص بالحكم بصفة انتهائية إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه ( خمسمائة جنيه ) .

---

(٢٤٦) نقض جنائي ١٩٦١/٢/٢١ مجموعة محكمة النقض ١٢ - ١ - ٢٢٣ - ٤٧ .  
- المستشار جمال الدين جودو اللبان في « الدعوى المباشرة للضرور في حوادث السيارات قبل شركة التأمين » - مجلة قضايا الحكومة ١٨ (١٩٧٤) - ١ - ٢٢٣ .  
(٢٤٧) معدلة بالقانون ١٩٩٢/٢٣ الذي يعمل اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٩٢ .  
- راجع الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرراً في ١٩٩٢/٦/١ .  
(٢٤٨) معدلة بالقانون ١٩٩٢/٢٣ الذي يعمل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٩٢ .  
- راجع الجريدة الرسمية العدد ٢٣ مكرراً في ١٩٩٢/٦/١ .

وتختص المحكمة الابتدائية بالحكم بصفة ابتدائية في دعوى تعويض حوادث السيارات ، التي ليست من اختصاص المحكمة الجزئية • ويكون حكمها بصفة انتهائية ، اذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ( خمسة آلاف جنيه ) •

والمقرر قانونا أن الاختصاص القيمي من النظام العام ، ولذلك لا يجوز للخصوم الاتفاق على رفع دعوى تعويض حوادث السيارات أمام محكمة غير مختصة بها قيميا ، فمثل هذا الاتفاق يكون باطلا ، لأنه لا يجوز للأفراد تفويض الأغراض التي وضعت قواعد النظام لتحقيقها • ويجوز للمدعى وللمدعى عليه في الدعوى الدفع بعدم الاختصاص القيمي بنظر دعوى التعويض في أى حالة تكون عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف أو النقض • ويجب على المحكمة المرفوعة أمامها دعوى التعويض أن تتصدى للفصل في الاختصاص القيمي من تلقاء نفسها ولو أغفل الخصوم ذلك (٢٤٩) •

## (٦٥) الاختصاص المحلي بنظر الدعوى :

تنص المادة ٤٩ مرافعات على أنه :

- « (١) يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك •
- (٢) فإن لم يكن للمدعى عليه موطن في الجمهورية ، يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها محل اقامته •
- (٣) وإذا تعبد المدعى عليهم ، كان الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن أحدهم •

ويقصد بالاختصاص المحلي (compétence locale) الاختصاص الذي يتحدد تبعاً لمحل الإقامة أو الوطن ، أى السكن أو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة • ويجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن ( المادة ٤٠ مدنى ) • والموطن قد يكون موطناً قانونياً أو مختاراً ( المادة ٥١ مرافعات ) ، وقد يكون موطنياً علماً أو خاصاً يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة معينة ، فيكون المدعى بالخيار بين رفع الدعوى أمام محكمة الوطن

(٢٤٩) الدكتور أحمد أبو الوفا المرجع السابق بند ٣١٥ ص ٣٧٦ •

• نقض مدنى ١٩٧٦/٢/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ٤٢٢ - ٨٧ •

• نقض مدنى ١٩٧٥/١٢/٢٤ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ٢ - ١٦٧٣ - ٣١٢ •

العام أو الموطن الخاص بالتجسيرة أو الحرفة أو المهنة إذا كانت متعلقة بذلك  
( المادة ٤١ مدني ) .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة ، يعتبر موطننا فيما يتعلق بأعمال إدارة هذه التجارة أو الحرفة وفقا لنص المادة ٤١ من القانون المدني . وإذا كان الثابت بالأوراق أن الطاعن مهنته صاحب مكيب لسيارات النقل ، وأن المجنى عليه كان يعمل مساعدا ميكانيكي لديه ، وأن وفاته نتجت عن انقلاب سيارة نقل ، أثناء قطرها بسيارة أخرى . وأن السيارتين مملوكتان للطاعن . فان مناد ذلك أن الحادث نتج عن النشاط التجاري للطاعن ، ومن ثم يكون اعلانه في محله التجاري صحيحا في القانون ، ( ٢٥٠ ) .

**والقاعدة في الاختصاص المحلي أن المدعى في دعوى تعويض حوادث سيارات ، هو الذي يسعى إلى المدعى عليه في أقرب محكمة من موطنه** ( المادة ٤٩ مرافعات ) ، وبناء عليه ، فإذا اكتفى المدعى باختصاص شركة التأمين وحدها ، فإنه يتعين عليه أن يرفع دعواه أمام المحكمة التي يقع في دائرتها موطنها القانوني أو المختار . وإذا اختصم المدعى - إلى جانب شركة التأمين - مالك وسائل السيارة مرتكبة الحادث ، فإنه يتعين عليه أن يرفع دعواه أمام المحكمة التي يقع في دائرتها موطن أحدهم ، أي سواء موطن شركة التأمين أو مالك أو سائق السيارة .

والمقرر قانونا أن الاختصاص المحلي لا يتعلق بالنظام العام ، لأن الغاية المقصودة منه هي تيسير التقاضي على المواطنين ، ليصبح بقدر الامكان قريبا من موطن الخصوم أو النزاع . ومن هنا يرعى المشرع في الغالب مصلحة المدعى عليه ، ومن ثم لا تتعلق قواعد الاختصاص المحلي بالنظام العام ( ٢٥١ ) . ولذلك يجوز للخصوم الاتفاق على رفع دعوى التعويض عن حوادث السيارات أمام محكمة أخرى غير محكمة موطن المدعى عليه ، كأن تكون محكمة موطن المدعى . ويجب ابداء الدفع بعدم الاختصاص المحلي للمحكمة بنظر الدعوى ، قبل ابداء أي طلب أو دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيه . ولا يجوز ابداء الدفع بعدم الاختصاص المحلي بنظر الدعوى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف أو النقض . ولا يجوز للمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى أن تتصدي للاختصاص المحلي من تلقاء نفسها ، إذا أغفل الخصوم ذلك ( المادة ١٠٨ / ١ مرافعات ) .

( ٢٥٠ ) نقض مدني ١٩٧٨/٥/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ١ - ١٣٥٩ - ٢٦٤ .

( ٢٥١ ) الدكتور أحمد أبو الوفا المرجع السابق بند ٣٥٩ ص ٤٢٨ .

## المبحث الرابع رسوم وميعاد رفع الدعوى

### (٦٦) تمهيد :

قلنا أن المرحلة الأولى من مراحل دعوى تعويض حوادث السيارات هي إجراءات رفع الدعوى ، وأن أول خطوة في هذه المرحلة هي تجهيز مستندات الدعوى ، على النحو الذي رأيناه في المبحث الأول .

وقلنا أن ثاني خطوة في هذه المرحلة هي تحرير صحيفة الدعوى . وقد استخرجنا من أرشيف محكمة الاسكندرية الابتدائية وقائع دعوى تقليدية للتعويض عن قتل خطأ ، نظرت بالفعل أمام القضاء ابتدائيا واستئنافيا ، على النحو الذي رأيناه في المبحث الثاني .

وقلنا أن ثالث خطوة في هذه المرحلة هي تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، سواء من حيث الاختصاص الولائي أو النوعي أو القيمي أو المحلي على النحو الذي رأيناه في المبحث الثالث .

أما رابع خطوة في هذه المرحلة ، فهي رسوم وميعاد رفع الدعوى ، وفيها نقف على الرسوم القضائية المقررة على دعوى تعويض حوادث السيارات ، ثم نتساءل عن ميعاد رفع الدعوى ، على النحو الذي سوف نراه في هذا المبحث .

### (٦٧) رسوم دعوى التعويض :

يبين من المواد ١ ، ٩ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢٠ مكررا ، ٢٣ - ٢٦ ، ٧٥ (ثانيا) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية - المعدل بالقانونين ١٩٦٤/٦٦ و ١٩٩٢/٢٣ ، و ٣٨ من قانون المرافعات ، و ٩٣ من قانون المحاماة ١٩٨٣/١٧ ، أنها تتضمن الآتى :

١. - أنه يفرض رسم نسبي في دعاوى تعويض حوادث السيارات حسب الفئات الآتية :

٢٪ لغاية ٢٥٠ جنيه .

٣- فيما زاد على ٢٥٠ جنية حتى ٢٠٠٠ جنية .  
 ٤- فيما زاد على ٢٠٠٠ جنية حتى ٤٠٠٠ جنية .  
 ٥- فيما زاد على ٤٠٠٠ جنية ( المادة الأولى )

٢- أنه في جميع الأحوال يفرش رسم خاص بصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ، يتبادل ٥٪ من الرسوم القضائية الأصلية المقررة على دعوى تعويض حوادث السيارات ( المادة ٧٥ ثانياً ) ( ٢٥٢ )

٣- أنه جرى القبول على تخصيص الرسوم النسبية على دعوى تعويض حوادث السيارات على الألف جنية الأولى من جملة التعويض المطالب به في ضئيفة الدعوى . أما إذا حكم في الدعوى بأكثر من ألف جنية ، فيشوى الرشم على أساس ما حكم به . ومعنى ذلك أن رسوم دعوى التعويض التي يجب سدادها عند رفع الدعوى لا تتجاوز مبلغ ٤٥٠ جنيهاً على التفصيل الآتى :

٣ ٪ رسم نسبي على الـ ١٠٠٠ جنية الأولى = ٣٠ جنيهاً .  
 ٥٠ ٪ رسم خاص لصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية من قيمة الرسم النسبي المؤقت الى أن يحكم في الدعوى = ١٥ جنيهاً ( المادة ٩ )

٤- طلب المعافاة من رسوم دعوى تعويض حوادث السيارات ، والحصول على مساعدة مجانية من محام يعينه مجلس نقابة المحامين الفرعية ، يمكن الانتفاع بهما إذا كان المدعى فقيراً لا يمكنه سداد حتى الرسوم المؤقتة السالفة . فالمرر قانوناً أنه يعفى من الرسوم القضائية كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها . ويشترط في حالة الاعفاء احتمال كسب الدعوى ( المادة ٢٣ ) . ويقدم طلب الاعفاء من الرسوم حسب الأحوال الى لجنة المساعدة القضائية المؤلفة من قاض وعضو النيابة بالمحكمة الجزئية ، وقاضيين بالمحكمة الكلية واثنين من المستشارين بمحكمة الاستئناف أو النقض . ويجب على قلم كتاب المحكمة - عند تقديم طلب الاعفاء - اعلان الخصم الآخر باليوم المحدد للنظر في الطلب ( المادة ٢٤ ) . وتصدر اللجنة قرارها في طلب الاعفاء بعد سماع من يمثل قلم الكتاب والحاضر من الخصوم ( المادة ٢٥ ) . والاعفاء من

الرسوم شخصي لا يتعدى أثره إلى ورثة المفق أو من يحل محله ، بل يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالإعفاء ، إلا إذا رأت المحكمة استعراذ الإعفاء بالنسبة للورثة ( المادة ٢٦ ) ( المادة ٩٣ من قانون المحاماة ١٧/١٩٨٣ ) .

هـ - أنه على قلم كاتب المحكمة المختصة بنظر دعوى تعويض حوادث السيارات أن يرفض قبول صحيفة الدعوى ، إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق على النحو السالف ( المادة ١٣/١ ) .

ويجب على المحكمة المختصة أن تستبعد الدعوى من جدول الجلسة ، إذا تبين لها عدم أداء الرسم . ولكن يلاحظ أن عدم أداء الرسم المستحق على دعوى تعويض حوادث السيارات لا يترتب عليه البطلان ، وإنما الأمر للقانوني المترتب على ذلك ، هو رفض قبول صحيفة الدعوى من جانب قلم الكتاب . وإذا حدث قبولها على هذه الحالة ، فإنه يجب على المحكمة استدراك الموقف وتقرر استبعاد الدعوى من جدول الجلسة المنظورة أمامها ، دون الارتكان إلى أن عملية تحصيل الرسوم هي من اختصاص قلم كتاب المحكمة ( المادة ٢/١٣ ) .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« على المحكمة - طبقاً للمادة الثالثة عشر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية - أن تستبعد القضية من جدول الجلسة ، إذا لم تسدد الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها » (٢٥٣) .

#### كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه البطلان ، لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل ، لا يبنى عليها بطلان هذا العمل ، ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة » .

واذ تقضى المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ( المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ) بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة ، إذا تبين

لها عيبتم أداء الرسم ، ودون أن يرد بالنقض البطلان جزاء على عدم أداء الرسم . فإن الحكم المطعون فيه ، وقد انتهى إلى أن تخصيل الرسوم المستحقة من شأن قلم الكتاب ، لا يكون مغيباً بالبطلان ، (٢٥٤) .

٦ - أنه إذا تم التصالح بين المدعى والمدعى عليه في الجلسة الأولى لنظر دعوى تعويض حوادث السيارات ، وقبل بدء المرافعة أمام المحكمة المختصة ، فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المستحق ( المادة ٢٠ مكرراً المضافة بالقانون ١٩٦٤/٦٦ ) .

٧ - أنه إذا انتهى النزاع صلحاً بين الطرفين ، وأثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان في محضر الجلسة ، وأمرت بإحاقه بذلك المحضر طبقاً للمادة ١٠٣ مرافعات - قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية ، أو حكم تمهيدى في الموضوع - فلا يستحق على دعوى تعويض حوادث السيارات ، إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية . وتحسب الرسوم التيسيرية في هذه الحالة على قيمة الطلب ، ما لم يتجاوز المتصالح عليه بالكامل ، أي تحصل الرسوم على قيمة الطلب أو قيمة الطلب المتصالح عليه أيهما أكبر ( المادة ٢٠ ) .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية معادلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أي استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند انتهائها صلحاً ، مشروط بالألا يسبق إثبات المحكمة لهذا الصلح ، حكم قطعي فيها في مسألة فرعية ، أو حكم تمهيدى في الموضوع » (٢٥٥) .

### (٦٨) ميعاد رفع دعوى التعويض :

ميعاد رفع دعوى تعويض حوادث السيارات هو ثلاث سنوات ، من وقت حدوث الواقعة الموجهة للتعويض ، وإذا نشأ عن الواقعة جريمة ، يقف سريان هذه المدة طوال المخالفة الجنائية ، ثم تحسب الثلاث سنوات من وقت صيرورة الحكم الجنائي نهائياً وباتاً .

(٢٥٤) نقض مدنى ١٩٧٣/٢/٦ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ١ - ١٤٤ - ٢٧ .  
- نقض مدنى ١٩٧٣/١٢/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٣ - ١٣٨٨ - ٢٣٨ .  
(٢٥٥) نقض مدنى ١٩٦٧/٣/٧ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٢ - ٥٧١ - ٨٩ .

**القاعدة العامة** في ميعاد رفع الدعاوى أن المشرع لا يتدخل بتحديد فواغيد معينة لرفع الدعاوى ، وبالبتالي تظل هذه المواعيد مفتوحة أمام المدعين كبما يشاعون ، ما لم تسقط الحقوق ذاتها التي تحميها تلك الدعاوى .

**والاستثناء** الذي يرد على هذه القاعدة أن المشرع قد يتدخل بتحديد ميعاد معين لرفع دعوى معينة لاعتبارات معينة ، والا سقط الحق في رفعها .  
مثل دعوى الشفعة التي يشترط المشرع رفعها في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الشفيع ( طالب الشراء بالشفعة ) رغبته في أخذ الضمار بالشفعة ( المادتان ٩٤٢ و ٩٤٣ مدني ) . ومثل دعوى تعويض حوادث السيارات الناشئة عن التأمين الاجباري على السيارات ، التي يشترط المشرع رفعها خلال ثلاث سنوات ، من وقت حدوث الواقعة الموجبة للتعويض ، أي من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها الدعوى ، على التفصيل الآتي ...

تنص المادة ٥ من القانون ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أنه :

« (١) يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية ، الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية ، تلحق أي شخص من حوادث السيارات ، إذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٥ (٢٥٦) ، ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض ، مهما بلغت قيمته . ويؤدي المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه .

(٢) وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم ، المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ، »

وتنص المادة ٧٥٢ مدني على أنه :

« (١) تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، بانقضاء ثلاث سنوات ، من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى .  
(٢) ومع ذلك لا تسري هذه المادة ... »

(أ) في حالة إخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه ، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر ، الا من اليوم الذي علم فيه المؤمن بذلك .

(ب) في حالة وقوع الحادث المؤمن منه ، الا من اليوم الذي علم فيه ذوو الشأن بوقوعه . »

## وتنص المادة ١٧٢ مدني على أنه :

« (١) تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات ، من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر ، وبالشخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى - في كل حال - بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع .  
(٢) على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة ، فإن دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية . »

ويبين من هذه المواد الثلاث مجتمعة أن دعوى تعويض حوادث السيارات سواء عن القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ أو إتلاف السيارة باهمال انما يسرى عليها الاستثناء السائد الخاص بتدخل المشرع لتحديد ميعاد معين لرفع دعوى التعويض ، والاسقاط الحق في رفعها ، حتى لا يظل المؤمن الي ما لا نهاية مهددا باحتمال رفعها عليه ، ورعاية لمصلحة شركات التأمين وعملاً على الاستقرار الاقتصادي لها (٢٥٧) ، ولما كان المضرور يستمد حقه مباشرة من مصدرين : المصدر الأول هو نص القانون حيث تنبع الدعوى المدنية المباشرة من القانون باعتبارها وليدة ارادة المشرع ، وبالتالي فانها تتقادم بالتقادم العام الوارد في القانون ( المادة ٧٥٢ مدني ) .  
والمصدر الثاني هو العمل غير المشروع الذي نشأ عنه جريمة ، وسبب ضرراً نشأ عنه حق المضرور قبل المؤمن له ، وأباج رفع الدعوى الجنائية على مقارفتها سواء كان المؤمن له بنفسه أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، وبالتالي فان تقادم هذا الحق لا بد أن يتأثر بهذه الناحية الجنائية ( المادة ١٧٢ مدني ) .

وبناء على المواد الثلاث مجتمعة ، فإن دعوى تعويض حوادث السيارات سواء عن القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ أو إتلاف السيارة باهمال ، تتقادم بالتقادم العام الوارد في القانون وهو انقضاء ثلاث سنوات ، من وقت حدوث الواقعة الموجبة للتعويض ، الا أن سرعان هذه المدة يقف بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن ، طوال المدة التي تقوم فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود التقادم الى السريان الا بانقضاء الدعوى الجنائية بصدور الحكم الجنائي النهائي وصدورته باتاً (٢٥٨) ، أو بانقضاء الدعوى الجنائية لأي سبب آخر (٢٥٩) .

(٢٥٧) نقض مدني ١٩٩١/١/٢٧ طعن ٥٩/٩٩٧ ق .

(٢٥٨) راجع البند ٤٣ من ٩٨ .

(٢٥٩) راجع البند ٤٤ من ١٠٢ .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

وحيث أن مما تنعاه الطاعنتان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقضاء في الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقولان : أنه لما كان المعول عليه في بدء التقادم الثلاثي الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٧٥٢ من القانون المدني ، هو من اليوم الذي علم فيه ذوى الشأن بوقوع الحادث المؤمن منه ، وذلك متى كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة ، إذ أنه منذ هذا التاريخ لا يكون ثمة مانع قانوني يمنع صاحب الحق في التعويض من المطالبة به .

وإذ خالف الحكم هذا النظر ، وأقام قضاءه بسقوط حق الطاعنتين في مطالبة المطعون ضدهما الأولى ( شركة مصر للتأمين ) بالتعويض ، تأسيساً على انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الحادث في ١٩٧٦/٨/٢٨ وإقامتهما الدعوى في ١٩٨٩/١١/١٤ ، مغفلاً الاستثناء الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٧٥٢ ، والفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النقص سيديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان العمل الضار ، يستتبع قيام دعوى جنائية ، إلى جانب دعوى التعويض المدنية ، وانفصلت هذه الأخيرة عن الدعوى الجنائية ، بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض ، فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية . فإذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها ، فإنه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية لذاتها الأصلية ، على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً - في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني - يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض ، سواء أجاز للمضرور اختصاص الملتزم بالتعويض أمام المحاكم الجنائية أو لم يجز له القانون ذلك .

ومن ثم يسرى هذا المبدأ على دعوى المضرور المدنية بالتعويض قبل المؤمن لديه ، قبل صدور القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦ (٢٦٠) أو بعده

(٢٦٠) ينص القانون ١٩٧٦/٨٥ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، على إضافة ماد ٢٥٨ مكرراً بالنص الآتي :

« (١) يجوز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه ، لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة ،

مصدوره في ذلك أن نص المادة المستحدثة بهذا القانون قد سوى بين حق الضرر في إقامة دعواه بالتعويض أمام المحاكم الجنائية ، سواء قبل المتسبب في الضرر أو المستول عن الحقوق المدنية أو المؤمن لديه ، دون أن ينقض مبدأ وقف التقادم خلال مدة المحاكمة الجنائية ، إذا اختار الضرور الطريق أمام المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض .

وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، في قضائه بسقوط دعوى الطاعنين قبل المطعون ضدها الأولى بالتقادم ، على أساس انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ حدوث الواقعة ، وحتى إقامتهما الدعوى بالتعويض ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص ، (٢٦١) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كانت دعوى الضرور المباشرة قبل المؤمن ، التي أنشأها المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، تخضع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ، وهو التقادم الثلاثي المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين .

وإذا كان حتى الضرور قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث ، الذي ترتبت عليه مسؤولية المؤمن له ، مستقلاً عن حق المؤمن له قبل المؤمن ، إلا أن الضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانوني ، من نفس العمل غير المشروع الذي أنشأ حقه قبل المؤمن له ، وبذلك يستطيع الضرور أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذي سبب له الضرر ، مما يترتب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسري من هذا الوقت . وهي في هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، التي لا يبدأ سريان تقادمها إلا من وقت مطالبة الضرور للمؤمن له بالتعويض . »

إلا أنه لما كان التقادم المقرر لدعوى الضرور المباشرة ، تسري بشأنه

أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية .

(٢) وتسري على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في هذا القانون .

(٢٦١) نقض مدني ١٩٨٨/٢/٢١ طعن ٥٣/٦١٧ ق .

القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ، فإنه إذا كان الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر ، والذي يستند إليه المضرور في دعواه قبل المؤمن هو جريمة ، ورفعت الدعوى على مقارفتها سواء كان هو بذاته المؤمن له - أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التي توم فيها المحاكمة الجنائية . ولا يعود التقادم إلى السريان ، إلا بانقضاء الدعوى الجنائية بصدور الحكم الجنائي النهائي أو بانقضائها لسبب آخر .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن مدة تقادم دعوى الطاعنين المباشرة قبل المؤمن - المطعون ضدها الثانية - هي ثلاث سنوات ، ولم يحتسب في التقادم المدة التي ظلت فيها الدعوى الجنائية قائمة ، حتى صدور الحكم النهائي فيها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس ، (٢٦١) .

### (٦٩) استبدال التقادم الطويل بالتقادم القصير في حالة الحكم بالتعويض المؤقت :

القاعدة هي أن ميعاد رفع الدعوى المدنية المباشرة من المضرور ضد شركة التأمين للمطالبة بتعويض حوادث السيارات هو ثلاث سنوات ، من وقت حدوث الواقعة الموجبة للتعويض . وأنه إذا نشأ عن الواقعة جريمة ، يقف سريان هذه المدة طوال المحاكمة الجنائية ، ثم تحسب الثلاث سنوات من وقت صيرورة الحكم الجنائي نهائياً وباتاً ، على النحو الذي رأيناه في البند السابق .

ويحدث كثيراً في الحياة العملية أن يسلك المضرور الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض عن حوادث السيارات أمام المحاكم الجنائية ، التي تختص نوعياً بتنظر الدعوى إذا كان الأساس القانوني الذي أقيمت عليه الدعوى هو الضرر الناشئ عن الجريمة ، سواء بالتدخل مدعياً بالحق المدني في الدعوى العمومية المقامة من النيابة العامة ، وسواء رفع دعوى اللجنة المباشرة ( المواد ٢٧ و ٢٨ و ٧٦ و ٢٢٠ و ٢٥٣ إجراءات ) . وقد يهدف المضرور في هذه الحالة - لا المطالبة بالتعويض الكامل أي دفعة واحدة - وإنما مجرد تقرير مبدأ استحقاق التعويض ، عن طريق الادعاء مدنياً بمبلغ قرش صاغ واحد

أو مبلغ ٥٠١ جنيه ( حتى يفتح لنفسه طريق الاستئناف مستقبلا عملا بالمادتين ٤٠٣ إجراءات و ٤٢ مراعات المعدلة بالقانون ١٩٩٢/٢٣ الذي يبدأ سريانه أول أكتوبر ١٩٩٢ ) ، وذلك على سبيل التعويض المؤقت (٢٦٣) .

في هذه الحالة ، اذا صدر الحكم الجنائي بالتعويض المؤقت ، وكان المدعى قد اختصم فيه شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة مرتكبة الحادث ، فان مدة تقادم الدعوى المدنية المباشرة للمطالبة بالتعويض الكامل تتغير ، حيث يتم استبدال التقادم الطويل ومدته ١٥ سنة ، بالتقادم القصير ومدته ثلاث سنوات . أما اذا كان المدعى لم يختصم شركة التأمين أثناء المحاكمة الجنائية ، فان الحكم الصادر بالتعويض المؤقت يقتصر حججه على الرجوع عليها بمقدار التعويض المؤقت المقضى به ، دون أن يكون لها أن تنازع في ذلك المقدار . لكن من ناحية أخرى فان هذا الحكم لا يقطع التقادم ولا يستبدل مدته بالنسبة للدعوى قبل شركة التأمين طالما أنها لم تكن طرفا فيه .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد ، تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك تقول : أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي ، على سبب من أن الحكم بالتعويض المؤقت ، يجعل مدة تقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة لشركة التأمين خمس عشرة سنة بدلا من ثلاث سنوات ، ولو لم تكن الشركة طرفا فيه . - في حين أن هذا الأثر يقتصر على أطراف الدعوى ، التي صدر فيها الحكم بالتعويض المؤقت ولا يمتد الى الشركة الطاعنة ، التي لم تكن طرفا فيه ، وهو ما يغيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك أن المشرع أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، دعوى مباشرة بالمضور قبل المؤمن ، وأخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني - رعاية لمصلحة شركات التأمين ، وعملا على الاستقرار الاقتصادي لها - وقد أكدت المذكرة الايضاحية لذلك القانون أن هذا التقادم تسرى بشأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف التقادم وانقطاعها .

لما كان ذلك ، وكانت القاعدة في الاجراء القاطع للتقادم - وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها - من قطع التقادم واستبدال مدته - لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه . ولا يغير من ذلك أن نص المادة الخامسة المشار إليها ، ألزم شركة التأمين بأن تؤدي إلى الضرور ، مقدار ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته . مما مفاده أن الحكم بالتعويض يكون حجة على الشركة ، ولو لم تكن طرفا فيه .

ذلك أن حجته عندئذ إنما تكون مقصورة على اثبات تحقق الشرط المنصوص عليه بتلك المادة ، للرجوع عليها بمقدار التعويض ، دون أن يكون لها أن تنازع في ذلك المقدار ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بالتعويض لا يقطع التقادم ولا يستبدل مدته بالنسبة للدعوى قبل شركة التأمين ، ما لم تكن طرفا فيه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليها لم تختصم الطاعنة في الدعوى المدنية التي رفعتها تبعا للدعوى الجنائية ، فإن الحكم الصادر في تلك الدعوى بالزام مرتكب الفعل الضار بالتعويض المؤقت ، لا يجعل مدة تقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة للطاعنة خمس عشرة سنة بدلا من ثلاث سنوات ، طالما لم يصدر في مواجهتها . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون بما يوجب نقضه ، (٢٦٤) .

## (٧٠) وقف تقادم دعوى التعويض :

- ١ - إذا كان الفعل غير المشروع - الذي نشأ عنه اتلاف السيارة - والذي يستند إليه الضرور في دعوى التعويض - قد نشأ عنه جريمة قتل المورث بطريق الخطأ ، ورفضت منه الدعوى الجنائية ، فإن تقادم دعوى التعويض يقف ولا يعود إلا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر :

(٢٦٤) نقض مدني ١٩٩١/١/٢٧ طعن ٥٦/٩٩٧ ق .

- نقض مدني ١٩٨٨/٤/٢٦ طعن ٥٦/١٠٥٧ ق .

- نقض مدني ١٩٧٩/٢/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٦٤١ - ١٢٠ .

- نقض مدني ١٩٧٩/١/٣١ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٢٥٥ - ٨٧ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

«... متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه ، أن الفعل غير المشروع ، الذي نشأ عنه اتلاف السيارة ، والذي يستند إليه الطاعنان في دعوى التعويض الحالية ، قد نشأ عنه في ذاته جريمة قتل بمورثهما بطريق الخطأ ، ورفعت عنه الدعوى الجنائية على مقارفها ، تابع المطعون عليه ...»

فإن سريان التقادم بالنسبة للدعوى الحالية يقف ، طوال المدة التي تلوم فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود التقادم إلى السريان ، إلا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي ، أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر ، (٢٦٥) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مؤدى نص المادة ١٧٢ من القانون المدني ، أنه إذا كان العمل المضار ، يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ...»

فإذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية - بحكم القانون أو باختيار المضرور - فإن سريان التقادم بالنسبة للمضروب يقف طوال المدة التي تلوم فيها المحاكمة الجنائية . فإذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها بإدانة الجاني ، أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر .

فانه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية وهي ثلاث سنوات ، على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً ، في معنى المسادة ١/٣٨٢ من القانون المدني ، يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض ، (٢٦٦) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« النص في المادة ١٧٢ من القانون المدني على أنه : « ١ - تسقط

(٢٦٥) نقض مدني ١٩٧٥/١/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ١ - ٢٢٣ - ٥٣ .

- نقض ١٩٨١/١١/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ٢ - ٢١١١ - ٢٨٤ .

(٢٦٦) نقض مدني ١٩٨١/١١/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ٢ - ٢٠٤٤ - ٣٧٠ .

- نقض مدني ١٩٨١/٤/١ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ١٠٢٣ - ١٨٩ .

- نقض مدني ١٩٨٥/١١/١٩ طعن ٥١/٨٩١ ق .

- نقض مدني ١٩٨٦/١٢/١٦ طعن ٥٥/٢١٨٩ ق .

بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر ، وبالشخص المسئول عنه . ٢ - على أنه اذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المقررة فى الفقرة السابقة ، فان دعوى التعويض لا تسقط الا يسقط الدعوى الجنائية ، وفى الفقرة الأولى من المادة ٢٨٢ من ذات القانون على أنه « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع ، يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ، ولو كان المانع ادبيا ... » .

يدل على أنه اذا كان العمل غير المشروع ، يستتبع قيام دعوى جنائية ، الى جانب دعوى التعويض المدنية ، فان الدعوى المدنية لا تسقط الا يسقط الدعوى الجنائية - فاذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية ، فان سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التى تدوم فيها المجازمة الجنائية - فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائى فيها ، بإدانة الجانى ، أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر ، فانه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية ، وذلك على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة ، مانعا قانونيا فى معنى المادة ١/٢٨٢ سالفة البيان ، الذى يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه فى التعويض .

ولا يغير من ذلك ، قيام الدعوى المدنية على أساس المسئولية الشبيهة بالخطأ فيها مفترض ، ذلك أن حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية ، لا يقتصر على ركن الخطأ وحده ، وإنما تشمل - على مقتضى المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية و ١٠٢ من قانون الاثبات ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما فصل فيه الحكم فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين . وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله . وفى خصوص هذه الدعوى ، فان وفاة المورث نتيجة صدمه بسيارة الطاعنة ، هو أساس مشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، (٢٦٧) .

## (٧١) انقطاع تقادم دعوى التعويض :

١ - المطالبة القضائية بجزء من الحق تعتبر قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي هذا الحق ،

ما دامت المطالبة تدل بذاتها على قصد صاحب الحق ،  
وكان الحقان غير متغايران بل يجمعهما مصدر واحد ،  
مثال المطالبة بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ،  
تدل على قصد التمسك بكامل الحق في التعويض :  
وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المطالبة القضائية بجزء من الحق ، تعتبر قاطعة التقادم بالنسبة  
لساقى هذا الحق ، ما دام أن هذه المطالبة الجزئية ، تدل في ذاتها على قصد  
صاحب الحق في التمسك بكامل حقه . وكان الحقان غير متغايرين ، بل  
يجمعهما في ذلك مصدر واحد . »

وإذا كان المطعون ضدها الأولى ، قد أقامت الدعوى بطلب الزام  
المطعون ضده الثاني والطاعن متضامنين ، بأن يدفع لها مبلغ ٥١ جنيها ،  
على سبيل التعويض المؤقت ، وحكم لها بطلباتها ، فإن هذه المطالبة الجزئية  
- وقد دلت على قصد المطعون ضدها المذكورة في التمسك بكامل حقه في  
التعويض - يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة الى طلب التعويض  
الكامل ، ذلك أنه لا تغاير في الحقين لاتحاد مصدرهما ، (٢٦٨) .

٢ - رفع دعوى تعويض أولى ،  
والقضاء بوقفها حتى يصبح الحكم الجنائي نهائيا .  
رفع دعوى تعويض ثانية ، دون اشارة للأولى ،  
مدخل فيها خصمين جديدين وبمقدار تعويض مخالف ،  
لا تشريب على المحكمة اذا وصفت الثانية بأنها دعوى جديدة  
ولم ترتب أثرا على رفع الأولى ،  
بالنسبة لقطع التقادم الثلاثي في الثانية :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذ كان الثابت من مدونات الحكم ، أن المطعون ضده الأول ، بعد  
أن رفع الدعوى رقم ٠٠٠ مدنى كلى الاسكندرية . وقضى فيها بجلسة  
١٩٧٣/٣/٦ بوقفها ، حتى يصير الحكم الجنائي نهائيا .  
أقام الدعوى رقم ٠٠٠ مدنى كلى الاسكندرية بصحيفة جديدة ، لم

(٢٦٨) . نقض مدنى ١٩٧٧/٦/٨ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ١٤١٣ - ٢٤٣ .

- نقض مدنى ١٩٥٩/١٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٢٥٠ - ٣٠ .

يُشَرِّفُ فِيهَا إِلَى الدَّعْوَى الْأُولَى ، وَيَقْرَارُ مَعَاذَةَ مُسْتَقْبَلِهَا ، فَإِنَّهَا وَإِنْ اتَّفَقَتْ مَعَ الدَّعْوَى السَّابِقَةِ فِي مَوْضُوعِهَا - وَهُوَ التَّعْوِيزُ عَنْ قَتْلِ ابْنَتِهِ بِخَطَأِ الطَّاعِنَةِ النَّانِيَةِ ، الَّتِي قُضِيَ بِإِدَانَتِهَا عَنْهُ - إِلَّا أَنَّهُ إِذْ دَخَلَ فِي الدَّعْوَى الْآخِرَةِ خَصْمَيْنِ جَدِيدَيْنِ ، صَمَا الطَّاعِنَ الْأَوَّلَ وَالْمَطْعُونِ ضِدَّهَا الثَّانِيَةَ ، وَطَالِبَ التَّعْوِيزِ يَخَالَفُ فِي مَقْدَارِهِ التَّعْوِيزِ السَّابِقَ طَلِبَهُ فِي الدَّعْوَى الْأُولَى .

وَمِنْ ثَمَّ قَدْ تَرَيْنَا عَلَى الْحُكْمِ الْمَطْعُونِ فِيهِ ، أَنَّهُ هُوَ الَّذِي عَلَى الدَّعْوَى الْآخِرَةِ الْوَصْفِ الْقَانُونِيِّ الصَّحِيحِ ، بِأَنَّهَا دَعْوَى جَدِيدَةٌ ، وَلَيْسَتْ تَجْدِيدًا (٢٦٩) لِلدَّعْوَى الْأُولَى الْمَوْقُوفَةِ ، وَنَهَجَ فِي ذَلِكَ نَهَجًا مُغَايِرًا لِقَضَاءِ الْحُكْمِ الْمُسْتَنَافِ ، بِمَا لِمَحْكَمَةِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ سُلْطَةِ مُرَاقَبَةِ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ ، مِنْ حَيْثُ سَلَامَةُ التَّطْبِيقِ الْقَانُونِيِّ لَوَاقِعَةِ النِّزَاعِ الْمَطْرُوحَةِ عَلَيْهَا ، نَتِيجَةُ لِرَفْعِ الِاسْتِثْنَاءِ ، وَفَهْمِ الْوَاقِعِ فِي الدَّعْوَى وَاعْطَائِهَا تَكْنِيْفَهَا الْقَانُونِيَّ الصَّحِيحَ .

وَإِذَا لَمْ يَرْتَبِ الْحُكْمُ الْمَطْعُونُ فِيهِ ، إِثْرًا عَلَى رَفْعِ الدَّعْوَى الْأُولَى ، بِالنِّسْبَةِ لِقَطْعِ التَّقَادُمِ الثَّلَاثِيِّ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي الْمَادَّةِ ١٧٢ مِنْ الْقَانُونِ الْمَدْنِيِّ ، فِي دَعْوَى التَّعْوِيزِ الثَّانِيَةِ ، وَبِالتَّالِي فَلَمْ يَرِ مَحَلًّا لِلْفَصْلِ فِي دِفَاعِ الطَّاعِنِينَ - أَمَامَ مَحْكَمَةِ الِاسْتِثْنَاءِ - بِانْقِضَاءِ الْجُضُومَةِ فِي الدَّعْوَى الْأُولَى بِمَضَى الْمُدَّةِ أَعْمَالًا لِلْمَادَّةِ ١٤٠ مِنْ قَانُونِ الْمَرَاغِمَاتِ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ التَزَمَ صَحِيحُ الْقَانُونِ (٢٧٠) .

٣ - دَعْوَى التَّعْوِيزِ عَنِ الضَّرَرِ الشَّخْصِيِّ  
تُخْتَلَفُ عَنْ دَعْوَى التَّعْوِيزِ عَنِ الضَّرَرِ الْمَوْرُوثِ  
مَوْضُوعًا وَسَبَبًا ، وَإِنْ انْتَضَمَتَا مَعًا فِي دَعْوَى وَاحِدَةٍ ،  
لَا تَفْقَدُ كُلُّ مَنَّهُمَا اسْتِقْلَالَهَا .  
رَفْضُ التَّدْفِيعِ بِالسَّقُوطِ فِي الثَّانِيَةِ  
تَأْسِيسًا عَلَى أَنَّ الْأُولَى قَطَعَتْ التَّقَادُمَ خَطَأً ،  
لَاخْتِلَافِ الْأُولَى عَنِ الثَّانِيَةِ فِي الْمَوْضُوعِ وَالْأَطْرَافِ :  
وَتَقُولُ مَحْكَمَةُ النِّقْضِ فِي هَذَا الصَّدَدِ :

(٢٦٩) الْأَدَقُّ أَنْ يُقَالَ تَسْجِيلًا وَلَيْسَ تَجْدِيدًا ، لِأَنَّ التَّجْدِيدَ يَكُونُ فِي حَالَةِ الشُّطْبِ ( الْمَادَّةُ ٨٢ مَرَاغِمَاتٍ ) ، أَمَّا التَّجْدِيدُ فَيَكُونُ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ ( الْمَادَّةُ ١٢٨ مَرَاغِمَاتٍ ) .  
(٢٧٠) نَقْضٌ مَذْنِي ١٩٨١/١١/٢٦ مَجْمُوعَةُ مَحْكَمَةِ النِّقْضِ ٣٢ - ٢٠ - ٢١١١ - ٣٨٤ .

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات ، من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، عملاً بالمادة ١٧٢ مدني . وأن التقادم يوقف أثناء محاكمة المسئول جنائياً ، إلى أن يصدر في الدعوى الجنائية حكم نهائي في موضوعها .

ومن المقرر أيضاً - في قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم ، أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق المطالب به ، بحيث لا تعد صحيفة الدعوى بحق ما قاطعة للتقادم ، إلا في خصوص هذا الحق ، وبالنسبة لنفس الخصم ، ذلك أن الأصل في الاجراء القاطع للتقادم ، أن يكون متعلقاً بالحق المراد اقتضاؤه ، بحيث إذا تغير الحقان أو تغير مصدرهما ، فإن الطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً للتقادم بالنسبة إلى الحق الآخر .

كما أن الأصل في الآثار التي تترتب قانوناً على اجراءات التقاضي ، أنها نسبية بين أطراف بصفاتهم التي اتخذوها ، بحيث لا يتعدى الأثر المترتب على رفع الدعوى في قطع التقادم ، كلا من طرفيها أي من رفعها ومن رفعت عليه .

وكان من المقرر أيضاً ، أن الحق في التعويض يقبل التجزئة من حيث تحقيقه (٢٧١) ، وأن دعوى التعويض عن الضرر الشخصي المباشر (٢٧٢) ، تختلف عن دعوى التعويض عن الضرر الموروث موضوعاً وسبباً (٢٧٣) ، وأن انتظاماً معاً في دعوى واحدة ، لا تنفد كل منهما استقلالاً .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد أقام قضاءه برفض الدفع المبدي من الطاعنة بالسقوط ، على أن الدعوى رقم ٢٨١٣ سنة ١٩٧٥ مدني كلي اسكندرية المقامة من آخرين ٠٠٠ ضد الهيئة الطاعنة ، بطلب التعويض عن أضرار شخصية أصابتهما ، قد قطعت التقادم ، في حين أن هذه الدعوى ( عن الضرر الشخصي ) ، تختلف في موضوعها وأطرافها عن

(٢٧١) راجع رقم ١ من ١٦٢ .

(٢٧٢) الضرر الشخصي المباشر هو الذي يصيب الإنسان في شعوره وإحساسه من حزن وأسى ولوعة ، من جراء فقدان المجنى عليه .

(٢٧٣) الضرر الموروث هو الذي يصيب المجنى عليه في اللحظات الأخيرة من عمره ، من الآلام المبرحة نتيجة الاجهاز عليه والتعجيل بوفاته وحرمانه من حق الحياة أغلى ما أنعم الله به على الإنسان .

الدعوى الحالية ( عن الضرر الموروث ) ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى نقضه ، (٢٧٤) .

٤ - استعويض الموروث مستحق للمورث عن ضرر أصابه ،

ويتعلق الحق فيه بتركته ويؤول لورثته بوفاته .

والتعويض المادي والأدبي مستحق للورثة

عن ضرر حاق بأنفسهم ،

نتيجة فقدان مورثهم ويتعلق الحق فيه بأشخاصهم .

المطالبة بالتأني لا تقطع التقادم في الأولى .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن دعوى الضرر المباشرة قبل المؤمن ، في التأمين الاجباري عن حوادث السيارات ، تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه بالمادة ١٧٤ من القانون المدني . وأن مدة هذه الثلاث سنوات المقررة لهذا التقادم ، يبدأ سريانها من وقت الفعل المسبب للضرر .

وأن مدة هذا التقادم تقف وطال مدة المحاكمة الجنائية ؛ ويعود سريان هذه المدة بصدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة . فإذا انقضت الدعوى الجنائية بمدة الأصلية ، وهي ثلاث سنوات ؛ على أساس أن رفع الدعوى يكون على هذه الحالة مانعا قانونيا في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني ، يتعذر معه على المضرور المطالبة بالحق في التعويض .

وأنه يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه . ولا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة له ، إلا في خصوص هذا الحق وما التحقق به من توابعه ، مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه ؛ وأن تغاير الحقان أو اختلافهما في المصدر أو الحضور ، فبالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر .

وإذا كان التعويض الموروث ، إنما هو تعويض مستحق للمورث عن ضرر أصابه ، وتعلق الحق فيه بتركته ، وآل الى ورثته بوفاته . بينما التعويض المادي والأدبي ، هو ثمن ضرر حاق بالورثة أنفسهم ، نتيجة

فقدان مورثهم ، وتعلق الحق فيه بأشخاصهم ، فإن المطالبة به لا تقطع  
التقادم بالنسبة لذلك التعويض ، (٢٧٥) .

هـ - حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم ،  
للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر أحد أسباب الانقطاع ،  
إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام أسبابه :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« حسب المحكمة أن يدفع أمامها بالتقادم ، حتى يتعين عليها - وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة ،  
بما يعترضها من انقطاع . إذ أن حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة  
التقادم ، مما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع .

ومن ثم يكون للمحكمة - ولو من تلقاء نفسها - أن تقرر بانقطاع  
التقادم ، إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام أسبابه ، (٢٧٦) .

---

(٢٧٥) نقض مدني ١٩٨٧/٥/٢٠ طعن ٥٣/٨٤٧ ق .

(٢٧٦) نقض مدني ١٩٧٥/٦/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ١ - ١٢٢١ - ٢٢٢ .

- نقض مدني ١٩٦٤/١٢/٣ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ٣ - ١١٠٦ - ١٦٢ .



## الفصل الثاني إثبات ونفي المسؤولية الجنائية



## (٧٢) تمهيد :

قلنا ان المرحلة الأولى من مراحل دعوى تعويض حوادث السيارات هي اجراءات رفع الدعوى . وتشمل هذه المرحلة أربع خطوات تتسلسل حسب منطق الأمور ، وهي : تجهيز مستندات الدعوى ، تحرير صحيفة الدعوى ، المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، ورسوم وميعاد رفع الدعوى .

اما المرحلة الثانية من مراحل دعوى تعويض حوادث السيارات ، فهي اثبات ونفي المسؤولية الجنائية ، ذلك أنه يتعين لقيام الجريمة في حق السائق ، توافر ثلاثة أركان ، ثم من حق السائق نفي المسؤولية الجنائية عن نفسه . ولذلك تشمل هذه المرحلة أربع خطوات تتسلسل حسب منطق الأمور ، وهي : الركن الشرعى للجريمة ( صدور خطأ غير عمدى من السائق ) ، الركن المادى للجريمة ( القتل والاصابة الخطأ والتلفيات باهمال ) ، الركن المعنوى للجريمة ( قيام علاقة سببية بين الخطأ والنتيجة ) ، نفي السائق لأركان الجريمة .

ويلاحظ أنه من المفروض أن هذه المرحلة كانت تسبق المرحلة الأولى الخاصة بتجهيز مستندات الدعوى ، باعتبار أنها سوف تتبلور في النهاية عن أهم مستند من مستندات الدعوى وهو الحكم الجنائى النهائى البات . ولكن التنسيق بين فصول الدعوى هو الذى وضعها فى هذا الترتيب .

وعلى ذلك تقسم هذا الفصل الى المباحث الأربعة الآتية :

**المبحث الأول : الركن الشرعى للجريمة**

( صدور خطأ غير عمدى من السائق )

**المبحث الثانى : الركن المادى للجريمة**

( القتل والاصابة الخطأ والتلفيات باهمال )

**المبحث الثالث : الركن المعنوى للجريمة**

( علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة )

**المبحث الرابع : نفي السائق لأركان الجريمة .**

## المبحث الأول

### الركن الشرعي للجريمة

(مختلور خطأ غير عمدى من السائق)

#### (٧٣) تمهيد :

تكفل قانون العقوبات الخاص بموجب قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ (المعدل بالقوانين ١٩٧٦/٧٨ و ١٩٨٠/٢١٠ و ١٩٨٢/١٢٧ و ١٩٨٣/٢٠) ولائحته التنفيذية بتنظيم المرور في الطرق العامة ، وبيان قواعد المرور وآدابه وعلامات وإشارات المرور ، وشروط المتانة والأمن الواجب توافرها في السيارات ، ثم رتب عقوبة جنائية على مخالفة الأوامر والالتزامات الواردة به .

فإذا حدث أن نشأ أو ترتب على المخالفات التي تضمنها قانون المرور حادث ، وأسفر هذا الحادث عن جريمة قتل أو إصابة خطأ أو اتلاف السيارات قامت مسئولية قائد السيارة لإهماله ورعونته وعدم احترازه طبقا للمواد ٢٣٨ و ٢٤٤ و ٣٧٨/٦ من قانون العقوبات العنصر ، بالإضافة الى مسئوليته طبقا لمواد قانون العقوبات الخاص أى قانون المرور .

ويتمثل الركن الشرعي لجريمة حوادث السيارات في صدور خطأ غير عمدى من السائق ، يؤدي إلى جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أو اتلاف السيارات بإهمال . ويقضى الكلام عن الخطأ غير العمدى التعرض للموضوعات الآتية :

- (١) تعريف وعناصر وصور الخطأ غير العمدى .
- (٢) أنواع الخطأ غير العمدى .
- (٣) خصائص الخطأ غير العمدى .

#### (٧٤) (١) تعريف وعناصر وصور الخطأ غير العمدى :

يقضى الكلام عن هذا البند أن نعرض للنقاط الآتية : تعريف الخطأ غير العمدى ، عناصر الخطأ غير العمدى وكيفية تحققها ، صور الخطأ غير العمدى ، وذلك على التوالى :

## (٧٥) ١ - تعريف الخطأ غير العمدى :

لم يعرف المشرع المصرى فى قانون العقوبات العام ماهية الخطأ ( Faute ) باعتباره عنصرا من عناصر المسئولية الجنائية . ولكنه تكلم عن القدر اللازم منه فى كل جريمة من جرائم قانون العقوبات الخاص (١) . فنجده يعبر عنه فى جريمة القتل واصابة الخطأ بقوله : « بأن كان ذلك ناشئا عن اهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة » ( المادتان ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات ) (٢) .

والخطأ غير العمدى هو الركن المميز لجرائم القتل والاصابة باهمال . وهو يقابل القصد الجنائى فى جرائم القتل والضرب والجرح عمدا . فاذا لم يقع خطأ ولم تكن الجريمة عمدية كانت الحادثة عرضية لا مسئولية ولا عقاب عنها (٣) .

ويعرف الفقه الخطأ غير العمدى بأنه : « اخلال الجانى عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر الذى يفرضها القانون ، وعدم حيولته تبعا لذلك ، دون أن يفضى تصرفه الى حدوث النتيجة الاجرامية ، فى حين كان ذلك فى استطاعته ومن واجبه » .

ويبين من هذا التعريف أن جوهر الخطأ غير العمدى هو اخلال بالتزام عام يفرضه المشرع ، هو التزام بمراعاة واجب الحيطة والحذر والحرص على حقوق الآخرين والمصالح التى يحميها القانون . وهذا الالتزام ذو شقين : الأول : موضوعه اجتناب التصرفات الخطرة ، أو مباشرتها وفق أسلوب معين يكفل تجريدها من خطرهما ، أو حصره فى التطابق الذى يرخص به القانون . والثانى : موضوعه التبصير بآثار هذه التصرفات . فان كان منها ما يمس الحقوق والمصالح التى يحميها القانون ، تعين بذل الجهد للحيلولة دون هذا الأساس . ويفترض هذا الالتزام فى شقيه استطاعة الوفاء به . فلا التزام الا بمستطاع . فالقانون لا يفرض من أساليب الاحتياط الا ما كان مستطاعا ، ولا يفرض التبصر بآثار الفعل والحيلولة

---

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد فى « الأحكام العامة فى قانون العقوبات » ط ٤

س ١٩٦٢ ص ٢٨٥ .

(٢) الدكتور حسن المرصفاوى فى « قانون العقوبات الخاص » ط س ١٩٩١ ص ٢٥١ .

(٣) المستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ٢٢ .

دونها الا اذا كان ذلك فى وسع الفاعل (٤) :

ويعرف القضاء الخطأ غير العمدى بإبراز كونه الركن المميز فى الجرائم غير العمدية مثل جرائم حوادث السيارات. يقوله :  
« لما كان ذلك وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية ، وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ - حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٣٨ عقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم » (٥) .

« من المقرر أن الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم . ويجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ ، أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ ، وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت فى الأوراق » (٦) :

« ما ذكره الحكم - من أن تمايل ركاب السيارة لا يحدث الا عند السرعة التى لا تناسب السير فى المنعطف - لا يعدو أن يكون من المعلومات العامة التى يفترض فى الشخص المعتاد أن يكون فلما به . مما لا يلتزم المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه » ، فإن التفتى فى هذا الضدد يكون غير سديد » (٧) .

## (٧٦) ٢ - عناصر الخطأ غير العمدى وكيفية تحققها :

يتميز الخطأ غير العمدى بعنصرين أساسيين : الأول : هو الاخلال بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون . والثانى : هو توافر العلاقة النفسية بين ارادة الجانى والنتيجة الاجرامية ، على التفصيل الآتى :

### العنصر الأول : الاخلال بواجبات الحيطة والحذر :

لا يثير تحديد مصبندر واجبات الحيطة والحذر صعوبة ، اذا كانت قواعد القانون هى التى تفرض هذه الواجبات ، اذ لا يقوم شك فى الالتزام

(٤) الدكتور محمود نجيب حسنى فى « شرح قانون العقوبات القسم الخاص » ط ١٩٨٧  
بند ٥٤٧ ص ٤٠٢ .

(٥) نقض جنائى ١٩٩٠/٤/١٩ طعن ٥٩/١٢٦٩٠ ق .

- نقض جنائى ١٩٩٠/٤/٢٣ طعن ٥٩/١١٠٨٣ ق .

- نقض جنائى ١٩٩٠/٥/٧ طعن ٥٩/١٠٩٩٨ ق .

(٦) نقض جنائى ١٩٧٣/٢/١١ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ١ - ١٤٦ - ٣٢ .

(٧) نقض جنائى ١٩٨٥/١/١٦ مجموعة ضحكة النقض ٣٦ - ٨٢ - ٩ - ٣٠ .

بها . وفى هذه الحالة يتعين أن يفهم لفظ « القانون » بمعناه الواسع الذى يشمل كل قواعد السلوك الصادرة عن الدولة أيا كانت السلطة التى قررتها ، مثل القوانين بمعناها الضيق واللوائح والقرارات والأوامر الادارية .

ولكن المقرر قانونا أن تصدر واجبات الحيطة والحذر ليس القانون وحده . فالقانون يصرح بأنواع من السلوك الخطيرة فى ذاتها لما تحققه من فائدة للمجتمع ، مثل اجراء العمليات الجراحية وقيادة السيارات . . . . . وعلى الرغم من تصريح القانون بهذه الأنواع من السلوك ، فقد ينطوى استعمالها على اخلال بواجبات الحيطة والحذر ، عندئذ يبين أن مصدر هذه الواجبات ليس قواعد القانون ، فيثور التساؤل عن مصدرها (٨) .

يلذهب بعض الفقه الى القول بأن المصدر العام لواجبات الحيطة والحذر هو الخبرة الانسانية العامة . اذ تقرر هذه الخبرة مجموعة من القواعد ، تحدد النحو الصحيح الذى يتعين أن يباشر وفقا له نوع معين من السلوك ، وتساهم العلوم والفنون واعتبارات الملاءمة فى تكوين هذه الخبرة . فاذا اعترف القانون بجانب من هذه الواجبات ، قيل عنه أنه بمصدرها ، واذا لم يعترف القانون بالجانب الآخر من هذه الواجبات ، قيل عنه أن مصدره الخبرة الانسانية مباشرة (٩) .

والمعيار الذى يتحدد وفقا له ، ما اذا كان ثمة اخلال بواجبات الحيطة والحذر من عدمه ، هو معيار موضوعى قواه الشخص المعتاد ، أى الشخص الذى يلتزم فى تصرفاته قدرا متوسطا من الحيطة والحذر (١٠) . وبنتاء عليه اذا التزم الجانى فى تصرفه القدر من الحيطة والحذر الذى يلتزمه هذا الشخص المعتاد ، فلا ينسب اليه أى اخلال . أما اذا لم يلتزم الجانى فى تصرفه هذا القدر من الحيطة والحذر نسب اليه الاخلال .

ولا يطبق المعيار الموضوعى للشخص المعتاد فى صورة مطلقة . وانما يتعين أن تراعى فى تطبيقه الظروف التى صدر فيها التصرف . ويعنى ذلك افتراض أن الشخص المعتاد قد أحاطت به ذات الظروف التى أحاطت بالجانى حينما أتى تصرفه . ثم التساؤل عما اذا كان قد التزم فى ظروفه

(٨) المستشار معوض غيد التواب المرجع السابق ص ٢٣ .

(٩) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق بند ٥٤٩ ص ٤٠٣ .

(١٠) الدكتور محمود محمود مصطفى فى « شرح قانون العقوبات » - القسم الخاص ط

س ١٩٧٥ بند ٤٤ ص ٣٦٨ .

القدر من الحيطة والحذر الذي كان الشخص المعتاد يلتزمه في هذه الظروف؟  
فإن التزمه لا ينسب اليه أى اخلال . وإذا لم يلتزم في ظروفه القدر من  
الحيطة والحذر الذي كان الشخص المعتاد يلتزمه في هذه الظروف نسب اليه  
الاخلال . والعلة في هذا القيد هي أنه « لا الزام بمستحيل » ، فلا محل  
لأن تطالب من الناس التزام مسلك الشخص المعتاد ، إلا إذا كانت الظروف  
التي تقترن بتصرفاتهم تجعل هذا الالتزام في وسعهم (١١) .

### العنصر الثاني : العلاقة النفسية بين ارادة الجاني والنتيجة الاجرامية :

لا يقوم الخطأ بمجرد الاخلال بواجبات الحيطة والحذر ، اذ لا يعاقب  
القانون على سلوك معين في ذاته ، وإنما يعاقب على السلوك اذ أفضى الى  
نتيجة اجرامية معينة . ولذلك يتعين أن تتوافر صلة تجمع بين الارادة  
والنتيجة ، على نحو تكون فيه الارادة - بالنسبة لهذه النتيجة - محل لوم  
القانون . فيسوغ بذلك أن توصف بأنها « ارادة اجرامية » ، وبغير هذه  
الصلة لا يكون هناك محل لأن يسأل صاحب الارادة عن حدوث النتيجة .

وتوجد صورتان للعلاقة النفسية بين الارادة والنتيجة سواء في القتل  
أو الاصابة الخطأ . الصورة الأولى : لا يتوقع فيها الجاني حدوث النتيجة ،  
فلا يبذل جهدا للحيلولة دونها ، في حين كان ذلك في استطاعته ومن  
واجبه . والصورة الثانية : يتوقع فيها الجاني حدوث النتيجة ، ولكن  
لا تتجه ارادته الى ذلك ، بل يرغب عنها ويأمل في عدم حدوثها ، ويتوقع  
- معتمدا أو غير معتمد على اجتياط - أنها لن تحدث . ويطلق على الخطأ  
في الصورة الأولى تعبير « الخطأ بدون توقع » ، ويطلق على الصورة الثانية  
تعبير « الخطأ مع التوقع » (١٢) ، على التفصيل الآتي :

#### الصورة الأولى : عدم توقع النتيجة ( القتل أو الاصابة الخطأ ) :

في هذه الصورة لا يتوقع الجاني النتيجة أى القتل والاصابة الخطأ ،  
ولم تتجه ارادته اليها . ولكن ذلك لا يعنى انعدام الصلة بينهما . فهذه  
الصلة قائمة . وكان في استطاعة المتهم توقع النتيجة وكان يجب عليه  
ذلك . وكان في استطاعته أن يحول دون حدوثها وكان يجب عليه ذلك  
أيضا . ويعنى ذلك أن ثمة نوعا من التوقع وثمة اتجاهها لارادة لا يوافق  
عليهما القانون بالنظر الى النتيجة أى القتل أو الاصابة الخطأ .

(١١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق بند ٥٤٩ ص ٤٠٣ .

(١٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق بند ٥٥٠ ص ٤٠٤ .

ولتحقق هذه الصورة من العلاقة النفسية بين الإرادة والنتيجة  
فى القتل أو الاصابة الخطأ ، يتعين أن تكون النتيجة متوقعة فى ذاتها ،  
وأن يكون فى الاستطاعة الحيلولة دون حدوثها . وعلة ذلك أن المنطق يأبى  
أن يكلف شخص بتوقع ما ليس متوقعا ، أو بذره ما لا يستطيع دزؤه .

ولا تعد النتيجة ( القتل أو الاصابة الخطأ ) متوقعة ، إلا اذا كان  
حدوثها يدخل فى النطاق العادى للأمور ، أى كان التسلسل السببى الذى  
أدى الى أحداثها متفقا مع النجوى الذى تجرى به الأمور عادة . أما اذا كان  
حدوثها ثمرة عوامل شاذة ، لا يتفق تداخلها مع مألوف الأمور فهى غير  
متوقعة (١٣) . ومثال ذلك : اخلال السائق بواجبه فى خفض قرامل السيارة  
والتأكد من صلاحيتها للعمل قبل السير ، كما تقضى بذلك تعليمات المرور  
( المادة ٤ من اللائحة التنفيذية ) . فاذا تدخل شخص فى غيبته وتعبث  
بالفرامل ، وترتب على ذلك قيادته السيارة بدون فرامل وقتل أو اصابة  
أحد المشاة ، فإن خطأ السائق لا يعد منصرفا الى هذه النتيجة . . . . . فعلى  
الرغم من اخلاله بواجبات الحيطه والحذر المفروضة عليه ، فلم يكن فى وسعه  
توقع قتل أو اصابة المجنى عليه ، لأنها حدثت ثمرة لعوامل شاذة ،  
فلا ينسب اليه لهذه النتيجة خطأ ، وإن ساع أن ينسب اليه الخطأ بالنسبة  
لنتيجة أخرى كان فى وسعه توقعها ، هى الضرر الذى ترتب على عدم  
فحصه فرامل السيارة قبل السير .

### الصورة الثانية : توقع النتيجة ( القتل أو الاصابة الخطأ ) :

فى هذه الصورة يتوقع الجانى النتيجة ( القتل أو الاصابة الخطأ )  
ولكن لم تنجبه إرادته اليها . وهذه الصورة تجاوز مجال القصد الاحتمالى ،  
وتشترك معه فى توقع النتيجة الاجرامية كأثر ممكن للفعل ، وتفترق عنه  
فى عدم اتجاه الإرادة الى هذه النتيجة . ويمكن تحديد نطاق هذه الصورة  
بالقول أنها « تشمل كل حالات توقع الوفاة التى لا يعد القصد الاجتماعى  
متوافرا فيها » . واذا اعتبر القصد الاحتمالى متوافرا - حيث يتوقع الجانى  
النتيجة كأثر ممكن لفعله ، ثم يقبلها ويعتبرها غرضا ثانيا لفعله - فإن  
ذلك يستتبع اعتبار الخطأ مع التوقع متوافرا فى الحالتين التاليتين : حالة  
توقع الوفاة والاعتماد على احتياط غير كاف للحيلولة دون حدوثها ، اذا  
ثبت أنه كان فى وسع الجانى اتخاذ الاحتياط الكاف لذلك . وحالة توقع

الوفاء وعدم الاكتراث بها ، أى عدم اتخاذ احتياطات للحيلولة دون حدوثها ، مما يعنى أنه يستوى لديه حدوثها أو عدم حدوثها (١٤) .

ومثال الخطأ مع التوقع أن يقود شخص بسيارة بسرعة فى طريق مزدحم ، فيتوقع إصابة أحد المشاة ، ولكنه يعتمد على مهارته فى القيادة لتفادى ذلك ، أو يستوى لديه حدوث أو عدم حدوث الإصابة (١٥) .

ويلاحظ أنه إذا توقع السائق النتيجة ، فلم تنتج إرادته إليها ، ولم يكن فى وسعه اتخاذ الاحتياطات التى من شأنها أن تحول دون حدوثها ، فلا وجه لنسبة الخطأ إليه .

### (٧٧) ٣ - صور الخطأ غير العمدى :

تنص المادة ١/٢٣٨ عقوبات على أنه :

« من تسبب خطأ فى موت شخص آخر ، بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب ..... » .

وتنص المادة ١/٢٤٤ عقوبات على أنه :

« من تسبب خطأ فى جرح شخص أو إيدائه ، بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب ..... » .

ويبين من هاتين المادتين أن المشرع قد ذكر أربع صور للخطأ غير العمدى التى تقوم بها المسئولية الجنائية عن القتل أو الإصابة الخطأ وهى : الإهمال ، والرعونة ، وعدم الاحتراز ، وعدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة . وقد دفع المشرع الى ذكر هذه الصور الأربع أنها أهم وأكثر الصور تحققاً فى الحياة العملية ، وأنها تتميز بالاحاطة والشمول بحيث تيسر لكافة صور الخطأ غير العمدى . والرأى الراجح فى الفقه أنها لم ترد على سبيل الحصر بل جاءت على سبيل المثال (١٦) .

(١٤) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق بند ٥٥٢ ص ٤٠٥ .

(١٥) المستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ٢٦ .

(١٦) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق بند ٥٥٣ ص ٤٠٦ .

والمقرر قانوناً أنه يكفي أن تتوافر صورة واحدة من صور الخطأ الأربع التي عدها المشرع في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات ، لكن تقوم المسؤولية الجنائية في حق السائق في حوادث السيارات في حالتى القتل أو الإصابة الخطأ ، فلا يشترط اجتماع صورتين أو أكثر من صور الخطأ .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان من بين صور الخطأ التي خلص الحكم إلى توافرها في حق الطاعن ، قيادته السيارة بسرعة تجاوز مقتضى الحال ، وتغلبه عن استعمال فرامل السيارة وقت الحادث حين كان يمكنه ذلك ، وتغلبه عن عجلة القيادة . وكانت هذه الصور وحدها تكفي لحمل الحكم فيها انتهى إليه من ادانته عن الحادث . . . . . فانه لا مصلحة للطاعن فيما يتعاه على الحكم بشأن صور الخطأ الأخرى ، والتي تتمثل في قبوله ركاباً بالسيارة وهي غير معدة لذلك وبعده يفوق الحد المسموح به .

لما هو مقرر من أنه متى اطمانت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم ، وعددت صور هذا الخطأ ، وكانت صورة منها تكفي لترتيب مسؤوليته ، ولو لم يقع خطأ آخر ، فانه لا جدوى للمتهم من المجادلة في ياقى صور الخطأ التي أسندها الحكم إليه ، (١٧) .

#### كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه ، هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغیر معقب . ما دام تقديرها سائغاً ، مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . وكان

---

- الدكتور أحمد فتحي سرور في « الوسيط في شرح قانون العقوبات الخاص » ط ٤ ، ص ١٩٦١ بند ٣٨٥ ص ٦١٠ .  
- المستشار محمود ابراهيم اسماعيل في « شرح قانون العقوبات المصرى » ط ٣ ص ١٩٥٠ ص ١٣٣ .

- (١٧) نقض جنائي ١٩٧٩/١١/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٨٢١ - ١٧٦ .
- نقض جنائي ١٩٧٨/٦٠/١ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٦٤٥ - ١٢٥ .
- نقض جنائي ١٩٦٩/٢/٣ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ١ - ٢٠١ - ٤٤ .
- نقض جنائي ١٩٦٢/٥/٧ مجموعة محكمة النقض ١٣ - ٢ - ٤٥٢ - ١١٤ .
- نقض جنائي ١٩٦٠/٦/٢٨ مجموعة محكمة النقض ١١ - ٢ - ٦٣٨ - ١٢١ .
- نقض جنائي ١٩٥٤/٤/٦ مجموعة محكمة النقض ٥ - ٢ - ٤٧١ - ١٦١ .

الحكم أنه تخلص في منطق منافع وتدليل مقبول ، إلى أن الطاعن قائد السيارة  
بسرعة كبيرة تجاوز منتظي الحال ، مما أدى إلى اصطدامها بالسيارة الأخرى  
التي كانت تقف بالطريق ، وهو ما يوفر ركن الخطأ في جانبه .  
وكان البين من المفردات المضمومة ، أن استخلاص المحكمة لسرعة  
السيارة الأخرى له أصله الثابت في الأوراق ، من أقوال المجنى عليه قائد  
السيارة . وكانت صورة الخطأ هذه التي خلص إليها الحكم ، تكفى وحدها  
لحمل الحكم فيما انتهى إليه ، من ادانة الطاعن عن الحادث ، فانه لا مصلحة له  
فيما يتعاه على الحكم بشأن الصورة الخطأ الأخرى ، والتي تتمثل في عدم  
استعماله أنوار السيارة . لما هو مقرر من أنه متى اطمانت المحكمة إلى  
توافر الخطأ في حق المتهم ، وعددت صور هذا الخطأ ، وكانت كل صورة  
منها تكفى لتزكية مسؤوليته ولو لم يقع خطأ آخر : فانه لا جدوى لامتهم  
من المخادعة في باقي صور الخطأ التي أسندها الحكم إليه ، (١٨) .

## (٢٨) • صورة الإهمال :

• الصورة الأولى من صور الخطأ غير العمدى هي الإهمال . ويعرف الفقه  
الإهمال (négligence) بأنه يشمل الحالات التي يقف فيها الجاني موقفا  
سليبا ، فلا يتخذ الاحتياطات التي يدعو إليها الحذر ، والتي كان من شأنها  
أن تحول دون حدوث القتل أو الإصابة الخطأ أو اتلاف السيارة بإهمال .  
ولذلك تضم هذه الصورة حالات « الخطأ عن طريق الامتناع » (١٩) .

• ومن أمثلة صورة الإهمال في مجال دعوى تعويض حوادث السيارات :  
ترك المحصل الركاب على سلم الأتوبيس ، دون وجود سبب قهرى لم يكن  
في طاقته منعه بأى وسيلة من الوسائل . عدم تحقق السائق من دخول  
ركاب السلم الأمامى إلى داخل الأتوبيس ، قبل السير به ، مما أفضى إلى  
سقوط أجدهم ووفاته . عدم مبادرة حارس مزلقان السكة الحديد إلى تحذير  
المشاة والسيارات في الوقت المناسب ، وتنبيههم إلى قرب مرور القطار ،  
وتراخيه في إغلاق المزلقان من ضلفته . وعدم استعماله المصباح الأحمر  
في التحذير .

(١٨) - نقض جنائي ١٩٨٤/١٢/٢١ طعن ١٦٦٣٧/٥٣ ق .

- أشار إلى هذا الحكم المستشار السيد خلف المرجع السابق ص ١٢١ .

(١٩) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق بند ٥٥٤ ص ٤٠٦ .

وقضى بأنه ما دام القانون صريحا ، في النهى عن ترك الناس يركبون على سلاالم السيارات • وما دام المتهم ( وهو كمسارى ) لا يتمسك في دفاعه ، بأن تسيير البسيارة وعلى سلمها بعض الركاب • انما يرجع الى سبب قهرى ، لم يكن فى طاقته منعه بأى وسيلة عن الوسائل • فانه لا ينفى الجريمة عنه ، أن يكون قوام دفاعه عدم استجابة البوليس الى طلب الشركة صاحبة السيارة مساعدتها فى انزال الركاب الزائدين عن العدد المقرر ركوبه فيها (٢٠) •

وقضى بأنه تنص النقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ( المادة ٤/٧٤ من القانون ١٩٧٣/٦٦ المستبدلة بالقانون ١٩٨٠/٢١٠ ) فيما حددته من واجبات قائد السيارة الأتوبيس على أنه « يجب عليه أن لا يبدأ السير ، الا بناء على اشارة المحصل ، بعد التأكد من نزول وركوب الركاب » • كما تنص المادة ١٣ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون المذكور على أنه « يحظر على قائدى سيارات النقل العام للركاب التكلم مع أحد الركاب أو عمال السيارة ، أو السماح لأحد بالركوب أو بالوقوف بجوارهم أثناء السير » • والمستفاد من هذين النصين أن التحقق من تمام ركوب الركاب وبالذات من السلم الأمامى المجاور للسائق ، يقع الالتزام به أساسا على عاتقه ، وان اطلاق المحصل صفارته ، لا تغنى السائق من القيام بهذا الواجب ولا تجب التزامه به « (٢١) •

وقضى بأنه من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى • لما كان ذلك ، فانه متى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السانئة التى أوردتها ، أن الخطأ انما يقع فى جانب الطائعين ، اذ لم يبادر الى تحذير المارة فى الوقت المناسب وتنبيههم الى قرب مرور القطار ، وتراخى فى اغلاق المجاز ، ولم يستعمل المصباح الأحمر فى التحذير وفقا لما تفرضه التعليمات ، بل تركه مفتوحا أمام سيارة المجنى عليهم بغير مبرر ، مما يعد معه قائدها معذورا فى اعتقاده بخلو المجاز وعبوره ، وأن الحادث وقع نتيجة لهذا الخطأ ، فلا تقبل المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض •

(٢٠) نقض جنائى ١٩٤٣/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٧ - ٢٠ -

(٢١) نقض جنائى ١٩٧٠/٣/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ١ - ٤٤٣ - ١٠٧ -

ولا محل هنا للتجدي بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه ، أو التحدى بنصن -لائحة الشكك الحديدية ، على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية « المزلقانات » عمومية كانت أو خصوصية ، أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات أو عربات المصلحة .

لا محل لذلك ، متى كانت الواقعة - كما أثبتها الحكم - لا تفيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليهم ، قد حاول مرور المجاز مع علمه بالخطر . وقد يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك حارس معين لحراسة المجاز : ولا يغير من هذا النظر تغيب الحارس عن مقر حراسته أو وجوده به : ذلك أن مرد الأمر ليس بوجود الحارس في مقر عمله أو بغيبه عنه ، بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه ، وانتهى تواضع الناس على إدراكهم أياها ، وانتهى تتمثل في اقفال المجاز كما كان هناك خطر من اجتيازها ، وهو ما قصر الحارس في الدعوى المطروحة في القيام به ، كما دلل عليه الحكم تدليلا سائغا على ما سلف بيانه (٢٢) .

## (٧٩) • صورة الرعونة :

الصورة الثانية من صور الخطأ غير العمدى هي الرعونة . ويعرف الفقه الرعونة (maladresse) بأنه الطيش أو الخفة أو نقص المهارة أو الجهل بما يتعين العلم به (٢٣) . وتتوافر الرعونة عندما يقدم الشخص على عمل وهو غير مقدر خطورته ، أو غير مدرك ما يحتمل أن يترتب عليه من آثار ، كمن يقود سيارة وهو غير ملم بالقيادة فيقتل أو يصيب انسانا خطأ .

ومن أمثلة صورة الرعونة في مجال دعوى تعويض حوادث السيارات : قائد السيارة الذي يغير اتجاهه فجأة ، دون أن ينبه السيارات التي خلفه أو المشاة فيقتل أو يصيب انسانا خطأ . وقائد السيارة الذي يسير في شارع مزدحم بسرعة كبيرة دون أن ينبه المشاة . وقائد السيارة الذي يسير بسرعة رغم الإشارات الضوئية في الاتجاه المقابل .

(٢٢) نقض جنائي ١٩٧٥/٤/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ٣٣٥ - ٧٨ .  
- نقض جنائي ١٩٦١/١/٣٠ مجموعة محكمة النقض ١٢ - ١ - ١٣١ - ٢٢ .  
(٢٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق بند ٥٥٥ ص ٤٠٧ .  
- الدكتور إدوارد غالى النهي في « مشكلات القتل والإيذاء الخطأ » ط ١ ص ١٩٨٧  
بند ١٣ ص ٢٩ .

وقضى بأنه متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردها ، أن المتهم هو الذى صدم المجنى عليه بالسيارة التي يقودها . فتسبب في قتله من غير قصد ولا تعمد . بأن قام - بعد وقوفه أمام المنزل الذي كان يقصده - بحركة التفاف فجائية ، أن عرج بسيارته فجأة ، دون أن ينبه بزمارة المارة للجانب الأيسر من الطريق ، فصدم المجنى عليه ، وقد كان عن كذب من رصيف الطريق . وأنه كذلك عجل بالنزول من مقعده ، ورفع جثة المجنى عليه من تحت العجلات وأرقدتها بعيداً . فهذا فيه ما يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسببت عنه وفاة المجنى عليه ، مما يبرر ادانته في جريمة القتل الخطأ (٢٤) .

وقضى بأنه من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومدنياً ، وأن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ ، وهى التي تجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه - كلاهما مما يتعلق بموضوع الدعوى . - واذ ما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في تدليل سائغ من أقوال شهود الحادث ، وما دلت عليه المعاينة ، أن الطاعن كان يقود سيارته بسرعة شديدة ، وانحرف بها فجأة عن الطريق العادى الى الطريق الترابى ، مندفعاً الى البركة حيث كانت المجنى عليها ، دون أن يستطيع التحكم فى عجلة القيادة . فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل الى جدل فى تقدير أدلة الدعوى ، مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقبة عليها (٢٥) .

وقضى بأن قول الحكم أن الطاعن وهو يقود عربة كآرو خطأ ، اذ خرج بها فجأة من طريق جانبي ، وعبر بها الطريق الرئيسى ، دون أن يتحقق من خلوه من السيارات ، بما رتب اصطدام سيارة المجنى عليهم بها . سائغ (٢٦) .

وقضى بأنه اذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها ، أن المتهم هو الذى صدم المجنى عليها بالسيارة التي كان يقودها ، فتسبب في قتلها من غير قصد ولا تعمد ، بأن سار بسيارته - فى شارع مزدحم بالمارة والسيارات - بسرعة كبيرة ، دون أن ينبه المارة ، فصدم المجنى

(٢٤) نقض جنائى ١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٩ - ٢٩ .

(٢٥) نقض جنائى ١٩٧٥/٦/٩ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ٥٠٨ - ١١٩ .

(٢٦) نقض جنائى ١٩٧٩/٤/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٤٩٥ - ١٠٤ .

عليها زغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها ، لو أنه كان يسير بسرعة عادية . فهذا يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها ، والذي لولاه لما وقع الحادث ، مما يبرر ادانته في جريمة القتل الخطأ (٢٧) .

وقضي بأنه لما كان الحكم المطعون فيه ، قد دلل على توافر الخطأ في حق الطاعن بقوله : « انه يتمثل في قيادته السيارة الرئيس بحالة ينجم عنها الخطر ، اذ أخذ بأقوال الشاهدين شالفي الذكر ، وأقوال المتهم نفسه ، فانه كان يتعين على الأخير - عند مواجهته بسيارة أخرى تبادل الإشارات الضوئية ليلا - أن يضع في حسبان ظروف الطريق وملابساته من الجانب الذي يلتزمه ، ولو أدى الأمر الى أن يتوقف عن السير أو تهدئة السرعة الى الحد الذي يضمن معه الأمان ... أما وأنه ظل سائرا بذات السرعة - رغم الإشارات الضوئية العاكسة ، وما تسببه من إبهار لبصر للشخص العادي ، حالة كونه غليم بمثل هذه الظروف بحكم خبرته - فهذا هو الخطأ بعينه » . فإن هذا الذي أورده الحكم سيأتى في العقل والمنطق ويكفى لحمله (٢٨) .

#### (٨٠) • صورة عدم الاحتراز :

الصورة الثالثة من صور الخطأ غير العمدى هي عدم الاحتراز . ويعرف الفقه عدم الاحتراز (imprudence) بأنه عدم التبصر بالعواقب أو عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون تحقق النتيجة (٢٩) . ويتوافر عدم الاحتراز عندما يقدم الجاني على فعل خطير ، وهو مدرك خطورته ومنتوق بها احتمال أن يترتب عليه من آثار ، ولكنه لا يتخذ الاحتياطات التي من شأنها الحيلولة دون تحقق هذه الآثار (٣٠) .

ومن أمثلة صورة عدم الاحتراز في مجال دعوى تفويض حوادث السيارات : قائد السيارة الذي يسير بسرعة تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه . وقائد السيارة الذي يملك - بحكم وظيفته - الحق في الإسراع الزائد عن الحد المقرر أو عدم الالتزام

(٢٧) نقض جنائي ١٩٥٨/٦/١٠ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٧٤٥٦ - ١٢ .

(٢٨) نقض جنائي ١٩٧٣/٤/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٢ - ٥٥٢ - ١١٤ .

(٢٩) الدكتور إدوارد غالي الذهبي المرجع السابق بند ١٤ ص ٣٠ .

(٣٠) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق بند ٥٥٦ ص ٤٠٨ .

بالسفر على يمين الطريق لا يعنى من العقب على ما يقع من حوادث القتل أو الإصابة الخطأ بسببه عدم تهرجه . وقائد السيارة الذى يحرف إلى اليسار لئلا يتخطى سيارة . دون أن يتخذ الاحتياطات للجولة دون حدوث تصادم . يؤدي إلى قتل أو إصابة الإنسان خطأ . وقائد السيارة الذى يفطر بسيارة أخرى ثقيلة دون احتياط بتوفير المسافة الكافية بينها وعربة نقل تسير فى ذات اتجاه ، حتى اصطدمت بالمقطورة وأدت إلى قتل وإصابة آخرين . وقائد السيارة الذى يقودها دون تزويدها بمرآة عاكسة تمكنه من كشف الطريق . وقائد السيارة التى يقودها دون الاشتياق من خلو الطريق عند مفترق الطرق . وقائد السيارة التى يقودها دون التثبيت من خلو الطريق من القطارات . وقائد السيارة التى يقودها دون إطلاق جهاز التنبيه عند الحاجة اليه .

وقضى بأنه من المقرر أن السرعة التى تصلح أساساً للمساءلة الجنائية فى جرماتى الموت والإصابة الخطير ، هى التى تجاوز الحد الذى يقتضيه ملاساة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه . فيستب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح . وإذا ما كان الحكم قد استخلص فى دليل سائق ، أن سرعة السيارة قيادة الطاعن قد تجاوزت الحد الذى يقتضيه السير فى الطريق بسيارة محملة هى ومقطورتها بالإسمت ، فى ليل سابت فيه الأحوال الجوية وهطلت الأمطار ، وعلى مرأى منه وعلى بعد خمسين متراً على حد قوله - حادث تصادم آخر ، فلا تعقيب عليه (٣١) .

وقضى أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأنيده ، اقتصر على قوله « وحيث أن المحكمة قد استخلصت من واقع التحقيقات وظروف الحادث وملاساته أن التهمة ثابتة قبل المتهم ، متوافرة الأركان من خطأ واقع من المتهم لرعونته وعدم احترازه ، لئلا قيادته للسيارة مرتكبة الحادث ، ومن ضرر تمثل فى وفاة المجنى عليه بالإصابات الواردة بالكشف الطبى . وأن بما لحق بالمجنى عليه ما هو الا نتيجة مباشرة لخطأ المتهم ، الذى تخلصت اليه

(٣١) نقض جنائى ١٩٧٧/٢/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٣٢٠ - ٦٨ .

- نقض جنائى ١٩٦٧/٣/٦ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ١ - ٣٢٥ - ٦٦ .

- نقض جنائى ١٩٦٩/٥/١٩ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٢ - ٧٢٨ - ١٤٧ .

- نقض جنائى ١٩٧٧/٥/١٦ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٦١٤ - ١٣٠ .

- نقض جنائى ١٩٧٩/١٢/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٩٨٠ - ٢١١ .

- نقض جنائى ١٩٨١/١/٨ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٣٢ - ٢ .

المحكمة ، الأمر الذي تكون معه علاقة السببية قد توافرت بين الخطأ والضرر اتصال السبب بالنسب دون أن يورث بياناً للواقعة ، وما يدل على توافر عناصر الجريمة ، ومسلك الطاعن الذي وصفه بأنه رعونة وعدم احترازه ، وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها المحكمة قضاءها بالإدانة ، فإنه يكون قاصر البيان ، بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لمبحث الوجه الآخر للطعن (٣٢) .

وقضى بأن سائق السيارة - حتى ولو كان موظفاً له بحكم وظيفته ، الحق في الاسراع الزائد على الحد المرخص به في التراخيص ، أو في السير بالجانب الذي يختاره من الطريق بلا قيد ، حتى لو كان كذلك - لا يعفى من العقاب على ما يقع من الاصابات بسبب عدم احتياطه أو عدم تحريزه (٣٣) .

وقضى بأنه من المقرر أنه وإن جاز للقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار ، رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه ، فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها ، أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب ، كيلا يحدث من ورائه تصادم يؤدي بخياة شخص آخر . فإذا لم يأخذ القائد حذره ، كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤخذ عليه القانون ، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ( المادة ٣٩ من قرار وزير الداخلية ٢٩١ / ١٩٧٤ بتنفيذ أحكام قانون المرور الحالي ١٩٧٣ / ٦٦ ) ، إذ أوجبت على قائد السيارة إذا أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه ، أن يكون ذلك تدريجياً ومن يسارها ، وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك (٣٤) .

وقضى بأن تقدير توافر السببية بين الخطأ والاضابة ، أو عدم

(٣٢) نقض جنائي ١٩٨٨/١١/٢٤ طعن ٥٧/٥٣٧١ هـ .

(٣٣) نقض جنائي ١٩٢٩/١/١٧ - أشار إليه الدكتور ادوارد غالي الذهبي المرجع السابق

الموضع السابق .

- نقض جنائي ١٩٣١/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٧ - ١٩ .

(٣٤) نقض جنائي ١٩٧٢/٦/١٢ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٢ - ٩٢١ - ٢٠٦ .

- نقض جنائي ١٩٧٨/٣/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٣٢٢ - ٦٠ .

- نقض جنائي ١٩٧٠/٣/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ١ - ٤٢٧ - ١٠٥ .

- نقض جنائي ١٩٣٤/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٧ - ١٨ .

توافرها ، هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع وبغير معقب عليها ، ما دام تقديرها سائغا ، ومستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق . واذ كان ذلك ، وكان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول ، الى أن ركن الخطأ الذي نسب الى الطاعن يتمثل في عدم تحققه من سلامة المارين في الطريق العام ، حال قيادته لسيارة نقل تفطر سيارة أخرى ثقيلة ، دون اعتبار أو حيطة منه لتحركها ، فلم يوفر المسافة الكافية بينه وبين العربة النقل التي تسير في نفس اتجاهه ، عند اجتيازها لها ، فاصطدمت بها السيارة المقطورة ، مما أدى الى وقوع الحادث . وهو ما يوفر قيام ركن الخطأ في جانبه (٣٥) .

وقضى بأنه من المقرر - وفق قواعد المرور - أن قائد السيارة هو المسؤول عن قيادتها مسئولية مباشرة ، ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ، ومفروض عليه تزويدها بمראה عاكسة متحركة ، تمكنت من كشف الطريق خلفه . لما كان ذلك فإن السير بالسيارة على افريز الطريق أو الى الحلف ، يوجب على القائد الاحتراز والتبصر للاستيثاق من خلو الطريق مستعينا بالمראה العاكسة . ومن ثم ليس يرفع عنه ذلك الواجب استعافته بآخر . لما كان ذلك ، وكان الجمال الذي عول عليه المطعون ضده : انما كان أمام السيارة والى يمينها ، في حين كان الطاعن يرتد الى الحلف واليسار ، فإن الحكم المطعون فيه اد لم يستظهر ذلك ، الذي أسفرت عنه المفردات المضمومة ، من أن شاهد الرؤية قرر أن المطعون ضده كان يقود السيارة فوق الافريز بارشاد حمال السيارة : وأنها رجعت الى الحلف أكثر من اللازم ، في الوقت الذي خرج فيه المجنى عليه من مصنع بمكان الحادث ، فانحصر بين خائطة والسيارة . كما قرر الشاهد : أنه شاهد المجنى عليه منحصرا بين الحائط والسيارة ، وهي تقف على قيد عشرة سنتيمترات من الحائط . كما أبانت المعاينة أن السيارة كانت تسير فوق الاقريز وعلى مسافة ٢٠ سم من حائط المصنع ، حيث وجد كسر الباب الذي يقع يمين المصنع . وسلوك المطعون ضده أثناء قيادته للسيارة للحلف فوق الاقريز ، وما اذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بذلك ، ليتين مدى الحيطة الكافية التي كان عليه اتخاذها ، ومبى العناية والحذر اللذين كان عليه بذلها لتلافى الحادث ، وأثر ذلك على قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ، فإن الحكم المطعون فيه

يكون مشنوباً بالقصور (٣٦) .

وقضى بأنه لما كان المقرر وفق قواعد المرور ، أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ، ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأرواح للخطر ، ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة متحركة ، لتكمنه من كشف الطريق خلفه . - وكان الحدم المطعون فيه قد خلص في منطق السائق وتدليل مقبول ، الى ثبوت ركن الخطأ في حق الطاعن ، من أنه لم يلتزم الحيطة والحذر ، ولم يتخذ الحرص والعناية اللتين كان عليه بذلتهما لتلافى الحادث عند السير بالسيارة بدون مفترق الطرق ، للاستيثاق من خلو الطريق أمامه ، مستعيناً بالمرآة العاكسة في عدم ارتباط السيارة بأى من جانبيها ، ولم يستعمل آلة التنبيه فصدى المجنى عليه (٣٧) .

وقضى بأنه إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين (سائق سيارة وسائق قطار) هي أنهما تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل أحد ركاب السيارة وإصابة الباقيين ، بأن قاد الأول سيارة بسرعة يتجم عنها الخطر ، ولم يتنبه لمرور القطار ، ولم يمثل لإشارة جندي المرور ، وقاد الثاني قطار الدلتا بسرعة دون أن ينبه المارة بالصفارة ، فتصادمت السيارة مع القطار وتسبب عن ذلك القتل والإصابة .

ثم برأت المحكمة الأول وأدانت الثاني ، وكان كل ما جاء بحكمها من أسباب لتبرئته ، هو ما استخلصته من أنه لم يكن مسرعاً السرعة الخطرة ، وأنه بفرض إمكانه رؤية القطار قادماً ، فهذا ما كان ليمنعه من متابعة السير ، طالما أن علامة التحذير عند التلاقى لم تكن ظاهرة له ، وتحرك القطار خافياً عليه . وأنه وإن كان رأى جندي المرور يشير إليه ، فإنه ما كان عليه أن يفهم من ذلك أكثر من وجوب وقوفه عند كشك المرور للتفتيش عليه . فإذا هو كان قد تابع سيره ، على نية أن يقف كما قال عند الكشك الواقع بعد المزلقان للتفتيش عليه تلبية للأمر كما فهمه ، فإنه لا يعتبر مخالفاً لإشارة المرور .

فهذا الحكم يكون خاطئاً ، لأن كل ما ذكره من ذلك لا ينهض سبباً

(٣٦) نقض جنائي ١٩٧٥/٢/٢٤ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ١٨٤ - ٤١ .

(٣٧) نقض جنائي ١٩٨٢/٣/٣٠ طعن ٥٢/٤٤٥٦ ق .

- أشار اليه المستشار السيد خلف المرجع السابق ص ١٣٧ .

ينبرأة بل هو تلزم عنه الادانة لما يحتمله في طياته من الدليل على الخطأ ،  
الذى يقوم على عدم الانتباه والاهمال . فان المقام هنا ليس مقام خطأ  
متعمد حتى يصح الاستدلال بالمنطق الذى سار عليه الحكم ، من ان المتهم  
لم ير بالفعل ، ولم يدرك بالفعل ، ولم يفهم بالفعل ، بل هو مقام عدم  
احتياط وتحذر وعدم انتباه وترو وعدم مراعاة اللوائح ، يكفى فيه كما هو  
مقتضى القانون فى هذا الصدد ، أن يكون المتهم فى الظروف التى كان  
فيها ، قد وقع منه خطأ ما ، كان له أثره فى الحادث . فرؤيته مثلاً  
السكة الحديدية - وهو لا يقبل منه أن يقول أنه لم يرها - معترضة طريقه ،  
كانت توجب عليه ألا يقدم على عبور المزلقان قبل أن يمد بصره ذات اليمين  
وذات الشمال على طريق السكة الحديد ، ويثبت من خلوها من القطارات .  
فاذا كان قد شاهد عليها بالفعل قطارا - والحكم لم ينف ذلك عنه -  
فلا يحق له أن يفترض أن هذا القطار لم يكن نى حالة تحرك ، وأنه ما دام  
لم ينبه الى أن القطار كان آتيا نحوه ، يجرى على عجل فى الطريق المتعد له ،  
وأن الخطأ ليس خطأه ، لا يحق له ذلك ، وخصوصاً اذا لوحظ أن القانون  
- كما هو مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة الحديد الصادر بها قرار وزير  
المواصلات فى ٤ مارس سنة ١٩٢٦ - قد جعل للقطارات حق الأسبقية فى  
المروء ، وفرض على كل من يريد أن يعبر السكة الحديدية أو المزلقات أن  
يتثبت أولاً من خلو الطريق الذى يعترضه ، والا عد مرتكباً لمخالفة معاقبا  
عليها (٣٨) .

وقضى بأنه متى كان مفاد الحكم أن اضطدام السيارة التى كان  
يقودها المتهم بالمجنى عليه ، لم يكن الا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم احتياط  
وتحذر ، لتفادى المجنى عليه ، وعدم اطلاق جهاز التنبيه لتنبيهه ، فانه  
يكون قد دل على توفر ركن الخطأ ، واستظهر رابطة السببية (٣٩) .

## (٨١) • صورة عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة :

الصورة الرابعة من صور الخطأ غير العمدى هى عدم مراعاة القوانين  
والقرارات واللوائح والأنظمة . (inobservation des régléments)

(٣٨) نقض جنائى ١٩٤٥/١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ١٢٨ - ٢٤ .

(٣٩) نقض جنائى ١٩٥٦/٦/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٧٤٥ - ٥ .

ويعرف الفقه هذه الصورة بعدم مطابقة سلوك الجاني قواعد السلوك الآمرة الصادرة عن الدولة ، وعلى وجه الخصوص عدم مطابقة سلوك الجاني القواعد التي تستهدف توقي النتائج الاجرامية . وقد استعمل المشرع عبارة « القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة » لكي يحيط بجميع النصوص التي تقرر القواعد العامة للسلوك ، وعلى ذلك فان مخالفة أى قاعدة صادرة من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية يتحقق بها الخطأ ، حتى ولو لم تتوافر صورة من صور الخطأ الثلاث السابقة . كذلك تنسخ هذه العبارة للوائح في مدلولها الإداري ، وتشمل القرارات والتعليمات الإدارية على اختلاف أنواعها (٤٠) .

ويميز الفقه بين هذه الصورة الخاصة بمخالفة اللوائح ، والصورة الثلاث الأخرى من الخطأ غير العمدى ، بإطلاق تعبير « الخطأ الخاص » على هذه الصورة ، بينما يطلق تعبير « الخطأ العام » على الصور الأخرى . ولكن ذلك لا يعنى ان مجرد مخالفة اللوائح كاف لمسائلة الجاني عن القتل أو الاصابة الخطأ التي أفضى اليها سلوكه ، وانما يتعين أن تتحقق عناصر الخطأ . وكذلك يتعين أن تتوافر سائر أركان جريمة القتل أو الاصابة غير العمدية ، ومن أهمها علاقة السببية بين فعل الجاني وموت أو اصابة المجنى عليه . ذلك أن صورة مخالفة اللوائح لا تعدو أن تكون صورة للخطأ أى مجرد مثال له ، وهى لا تغنى عن توافر عناصره .

فيلاحظ أن اثبات الجاني أنه لم يخالف اللائحة ، غير كاف لنفى الخطأ عنه ، فقد تتوافر إحدى صور الخطأ الأخرى ، فالقاعدة أن « انتفاء الخطأ الخاص لا يعنى بالضرورة انتفاء الخطأ العام » .

وقضى بأن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة ، وإن أمكن اعتباره خطأً مستقلاً بذاته فى جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث ، بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلت بأسباب سائغة على أن خطأ المطعون ضده فى مخالفة قرار وزير الداخلية فى شأن سرعة السيارات داخل المدن ، لم يكن فى حد ذاته سبباً فى قتل المجنى عليه ، فان رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة تكون غير متوافرة ، ويكون الحكم

صحيحها فيما انتهى اليه في هذا الخصوص ، والنبى عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير مبدى (٤١) .

ومن امثلة صورة عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة في مجال دعوى تعويض حوادث السيارات : عدم تنبيه المارة أثناء السير في طريق مزدحم ( المادة ١٢ من قرار وزير الداخلية ١٩٧٢/٢٩١ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور ١٩٧٣/٦٦ ) ، القيادة على الجانب الأيسر من نهر الطريق المعتمد للسير في الاتجاهين والواجب أخلاؤه لمن يكون قادما من الطريق العكسي ( المادة ٢٦ ) عدم التزام قائد السيارة قواعد التخطي من اليسار ( المادة ٣٩ ) ، مجاوزة قائد السيارة الحد الأقصى للسرعة المسموح به ( المادة ٤٨ ) ، قيادة سيارة نقل بحمولة يزيد وزنها عن المقرر خطأ قائم بذاته ( المادة ٨٥ ) .

وقضى بأنه اذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها ، أن المتهم هو الذي صدم المجنى عليها بالسيارة التي يقودها ، فتسبب في قتلها من غير قصد ولا تعمد ، بأن سار بسيارته في شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة ، دون أن ينبه المارة ، فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها ، لو أنه كان يسير بسرعة عادية . فهذا يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها ، والذي لولاها لما وقع الحادث ، مما يبرر ادانته في جريمة القتل الخطأ (٤٢) .

وقضى بأنه من المقرر أنه يجب قانونا لصيغة الحكم في جريمة القتل الخطأ ، أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم ، وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعا وعدم استعماله آلة التنبيه ، وعدم إيقاف السيارة الا بعد وقوع الحادث ،

- 
- (٤١) نقض جنائي ١٩٦٦/٤/٢٥ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ٢ - ٤٧٥ - ٩٠٠ .
  - نقض جنائي ١٩٧٣/١٢/٩ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٣ - ١١٦٢ - ٢٣٧ .
  - نقض جنائي ١٩٧٢/١٢/٣١ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٣ - ١٤٨٠ - ٢٣٢ .
  - نقض جنائي ١٩٦٣/٦/١١ مجموعة محكمة النقض ١٤ - ٢ - ٥٣٠ - ١٠٢٠ .
  - نقض جنائي ١٩٤٤/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٦ - ١٠ .
  - (٤٢) نقض جنائي ١٩٥٨/٦/١٠ مجموعة محكمة النقض ٩ - ٢ - ٦٥٥ - ١٦٦ .

فما يؤثّر في غنصر الخطأ في جانبه ، دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه السير بسرعة معينة واستعمال آلة التنبيه وجهاز إيقاف السيارة يقاديا بوقوع الحادث ، وكيف كان عدم استعماله لهما مع القيادة السريعة خميبا في وقوعه . كما أغفل بحث موقف المجنى عليها وكيفية سلوكها ، ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة المحكوم عليه - في الظروف التي وقع فيها الحادث ، على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطه السببية ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه (٤٣) .

وقضى بأنه لا جدوى من القول بأنه لا توجد لوائح تقضى بأن يلتزم سائق السيارة السير على اليمين في اجتياز الميادين والدوران حولها ، فإن العرف جرى على أن يلتزم سائقوا السيارات الجانب الأيمن من الطرق دائما . ومخالفة هذا العرف تتمحق به مخالفة لائحة السيارات ، إذ هذه اللائحة تنص على أنه لا يجوز سبق السيارات بسرعة ، أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته (٤٤) .

وقضى بأنه من المقرر أنه وإن جاز لقائد عربة خلفية ، أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه ، فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها ، أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب ، كيلا يحدث ، من ورائه تصادم يؤدي بحياة شخص آخر . فإذا لم يأخذ القائد حذره ، كان تصرفه مشوبا بخطأ من نوع ما يؤخذ عليه القانون . وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ( المادة ٣٩ من قرار وزير الداخلية ١٩٧٤/٢٩١ بتنفيذ أحكام القانون ١٩٧٣/٦٦ ) بشأن السيارات وقواعد المرور ، إذ أوجبت على قائد السيارة أن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه ، أن يكون ذلك تدريجيا ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك (٤٥) .

(٤٣) نقض جنائي ١٩٩٠/٦/١١ طعن ٥٨/٨٣٩٥ ق .

(٤٤) نقض جنائي ١٩٤٨/٤/٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٧ - ٢١ .

- نقض جنائي ١٩٣١/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٧ - ٢٩ .

(٤٥) نقض جنائي ١٩٧٢/٦/١٢ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٢ - ٩٢١ - ٢٠٦ .

- نقض جنائي ١٩٦٨/١٢/٩ مجموعة محكمة النقض ١٩ - ٣ - ١٠٦٩ - ٢١٨ .

- نقض جنائي ١٩٣٤/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٧ - ١٨ .

وقضى بأنه لما كانت المادة الثامنة والأربعون من اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، الصادر بها قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ ، وهي توجب على قائد المركبة ألا يجاوز بمركبته السرعة التي يظل في حدودها مسيطراً على المركبة . وأن يلتزم في سرعته ما تقتضيه حالة المرور بالطريق وامكانه الرؤية والظروف الجوية القائمة وحالته الشخصية ، وحالة المركبة والحمولة والطريق وبسائر الظروف المحيطة به . وأن تكون سرعته بما لا يجاوز القدر الذي يمكنه من وقف المركبة في حدود الجزء المرئي من الطريق . ولم تفرق في إيجاب ما تقدم بين نوع من السيارات ونوع آخر ، فتسرى أحكامها على قائدي السيارات عامة كانت أم خاصة . فان دفاع الطاعن بعلم سريان النص المذكور على سيارة النقل العام للركاب قيادته ، يعد دفاعاً قانونياً ظاهراً البطلان بعيداً عن محجة الصواب ، فلا على الحكم - ان هو لم يعرض له - بفرض أن الطاعن اثاره في دفاعه (٤٦) .

وقضى بأنه لما كان القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ١٦/هـ منه على أن يوضح في الرخصة التي تصرف لسيارة النقل - وهي المعدة لنقل البضائع والمهمات - أقصى وزن حمولتها \* وفرض في المادة ٨٤/د منه عقوبة لمخالفة مالكها وقائدها لشرط المتانة والأمن من حيث وزن الحمولة .

كما أوجب قرار وزير الداخلية - الصادر بتنفيذ أحكام هذا القانون - في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ منه ألا يزيد الوزن لأي قاطرة ( جرار أو سيارة ) مع مقطورتها بكامل حمولتها عن عشرة أطنان . وأجاز في الفقرة الأولى من المادة ٥٩ منه الترخيص للسيارات التي تزيد أوزانها بكامل حمولتها على ما هو منصوص عليه بالمادة السابقة كل بحسب تصميمها ، بشرط الحصول على موافقة وزارتي المواصلات والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه ، على أن تحدد الطرق والكباري التي لا تسمح حالتها بسير هذه السيارات عليها . ومؤدى هذه النصوص أن وزن الحمولة انما هو من شروط المتانة والأمن ، والعبرة في تحديد أقصاه بما يوضح في رخصة سيارة النقل .

(٤٦) نقض جنائي ١٩٨٥/١/١٦ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ٨٢ - ١٠٥٠ - ١٠٠٠

- نقض جنائي ١٩٥١/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٧ - ٢٢ .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اذ عدت صور الخطأ ، قد اعتبرت عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ قائما بذاته ، تترتب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أى خطأ آخر .

وكان الثابت من مدونات كلا الحكيم الابتدائي والمطعون فيه ، أن وزن السيارة مع مقطورتها بكامل حمولتها يوم الحادث يفوق قرينه الموضح فى التصريح المؤقت المشار اليه فى الحكم الابتدائي ، اذ بلغ الوزن الأول ٣٦٧٨٤ طنا ، بينما الوزن الآخر المصرح به هو ٢٠ طنا فقط . فان وزن الحمولة فى ذلك اليوم بعد - فى حدود اسناد الحكم الى ذلك التصريح - زائدا قانونا ، كما يعتبر خطأ قائما بذاته ، بغض النظر عن الوزن المحدد بمنعفة المنتج للسيارة والمقطورة أو المسموح بجزءه من المنتج لجهاز الربط . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، مستندا فى ذلك الى كتاب الشركة المنتجة لجهاز الربط ، قولا منه ان الوزن الوارد بالكتالوج هو الأصل الذى تستقيم معه حدود المسئولية ، ورتب على ذلك نفي الخطأ عن المطعون ضده بنفيه زيادة وزن الحمولة ، وعلى الرغم مما أثبتته فى حقه من أنه جهمز السيارة لنقل الزيت ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه (٤٧) .

## (٨٢) (٢) أنواع الخطأ غير العمدى :

يقتضى الكلام عن هذا البند أن نعرض للنقاط الآتية : الخطأ الجسيم والخطأ اليسير ، الخطأ الجنائي والخطأ المدني ، الخطأ المادى والخطأ المهني ، وذلك على التوالى :

## (٨٣) ١ - الخطأ الجسيم والخطأ اليسير :

يعرف الفقه الخطأ الجسيم (faute lourde) بأنه الخطأ الذى يكون فى امكان كل شخص أن يتوقع نتيجته غير المشروعة .

ويعرف الفقه الخطأ اليسير (faute légère) بأنه الخطأ الذى يكون فى امكان الشخص العادى أن يتوقع نتيجته غير المشروعة (٤٨) .

وعلى ذلك يحدد الفقه فكرة الخطأ الجسمي بأنه ذلك الخطأ الذي يتمثل في فعل أو ترك ارادي غير مشروع ، يقترون بتوقع احتمال الضرر لدى الفاعل بمعيار الرجل المعتاد ، بما لا يقل عن المعيار الذاتي ، وحسب مضمون الالتزام . ففي مجال دعوى تعويض حوادث السيارات ، تكون قيادة سيارة بسرعة كبيرة في شارع مزدحم بالمارة أو بالسيارات عملاً ارادياً ، يزيد من توقع الضرر لدى السائق ، مما يعد خطأ جسيماً .

ولقياس توقع حدوث الضرر ، يتحتم أن يكون الفعل أو الترك ارادياً ، أي وقع بقبول أو بسيطرة من ارادة محدث الضرر . وليس معنى ذلك أنه يجب أن يكون الفعل أو الترك عمدياً ، بل يكفي ألا يكون قد أفلت من سيطرة ارادة الفاعل . . . ففي مجال دعوى تعويض حوادث السيارات ، إذا حاول السائق تهدئة سرعة السيارة بالضغط على الفرامل ، فوضع قدمه في غير موضعها الصحيح على دواسة البنزين ، فزادت سرعة السيارة بدلاً من بطئها ، فتسبب في حادث ، فإن هذا الفعل يكون غير رادى ، مما ينتفى معه توقع الضرر . فاحتمال وقوع الضرر عامل ذاتي وشخصي . وهو وإن كان يقاس بمقياس الرجل المعتاد ، إلا أن تطبيقه على محدث الضرر يتطلب قدراً معيناً من الاحساس النفسى أو الساخلى بالخطر والضرر الذى يمكن أن يترتب على هذا الفعل أو الترك .

هذا الاحساس النفسى بتوقع الضرر - حتى وإن كان يفترض في الفاعل حسب معيار الرجل المعتاد - يجب أن يكون سابقاً أو معاصراً للفعل أو الترك . مما يستوجب تدخل الارادة والتفكير فيه ولو للحظة واحدة . أما الضرر الناتج عن فعل أو ترك مفاجئ ، بطريقة أفلت بها من سيطرة ارادة الفاعل ، فإنه لا يسمع للارادة للحظة واحدة باحتمال الخطر والضرر .

ووصف الخطأ بأنه جسيم هو من المسائل الموضوعية التى لا تخضع لرقابة محكمة النقض ، متى كان هذا الخطأ يترتب عليه أثر قانونى معين (٤٩) .

---

(٤٨) الدكتور فوزية عهد السبتار في « النظرية العامة للخطأ غير العمدى » المرجع السابق ص ١١٠ .

- الدكتور ادوار غالى الذهبى المرجع السابق بند ١٧ من ٣٥ .  
(٤٩) الدكتور محمود ابراهيم الدسوقي في « تقدير التعويض » ص ٣٩٧ وما بعدها .

وقد اعتد المشرع المصري بجسامة الخطأ ، واعتبرها ظرفاً مشدداً في بعض الجرائم ، يترتب عليه تعيق العقوبة المقررة للجريمة .

وفي مجال دعوى تعويض حوادث السيارات ، نص المشرع على اعتبار الخطأ الجنيم ظرفاً مشدداً في جريمة القتل الخطأ بقوله :

« من تسبب خطأ نى موت شخص آخر ، بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعيته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ( المادة ١/٢٣٨ عقوبات ) .

« وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين ، وغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتجاوز خمسمائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته ، أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث ، أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة ، أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك ، ( المادة ٢/٢٣٨ عقوبات ) .

كذلك في مجال دعوى تعويض حوادث السيارات ، نص المشرع على اعتبار الخطأ الجنيم ظرفاً مشدداً في جريمة الإصابة الخطأ ، بقوله :

« من تسبب خطأ فى جرح شخص أو إيقاعه ، بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعيته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ( المادة ١/٢٤٤ عقوبات ) .

« وتكون العقوبة بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ، وغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين ، إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة ، أو إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته ، أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث ، أو كان عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة ، أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك ، ( المادة ٢/٢٤٤ عقوبات ) .

وقضى بأنه يعتبر خطأ تقصيرا جسيما عدم وضع المجلس البلدي الجيش المقطرون والبلدك حول مواسير المياه الخاصة بمنزل المشترك عند تركيبها لحمايتها من التآكل ، والخطأ في تقدير هذه الاحتمالات ، مما ترتب عليه تآكل الماسورة وتسرب المياه الى منزل المدعى في دعوى التعويض (٥٠) .

وقضى بأن إهمال شركة الطيران في وضع خطة موحدة لطيارها للهبوط في المطارات ، في حالة تبذر الرؤية مع احتمال وقوع حوادث للطائرة من جراء هذا القصور يعد خطأ جسيما (٥١) .

وقضى بأنه اذا كانت مصلحة التليفونات قد كلفت احد عمالها بالصعود فوق المبنى لاصلاح أسلاك التليفونات ، رغم ما به من خلل ، فيسقط المبنى وأدى الى وفاته ، وكان يتعين على الهيئة اصلاح المبنى ، قبل ان تكلف عمالها بالصعود اليه لأداء عملهم ، فان ذلك يعد خطأ جسيما يستوجب اعمال القواعد العامة للمسئولية ، بدلا من التعويض الجزائي المحدد في قانون اصابات العمل رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٠ (٥٢) .

وقضى - في نطاق مسئولية صاحب العمل عن الخطأ الجسيم - بأنه تطلبت المادة ٤٧ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لامكان رجوع العامل على صاحب العمل بالتعويض ، فيما يتعلق باصابات العمل ، ان يكون خطؤه جسيما . وقد وردت هذه العبارة في هذا النص بصيغة عامة مطلقة ، بما يجعلها شاملة لكل فعل خاطئ سواء اكان مكونا لجريمة يعاقب عليها ام أنه لا يقع تحت طائلة العقاب ، طالما أنه خطأ جسيم . واذا كان ما يقوله الطاعن بسبب النعي ، من أن الخطأ الجسيم لا يتوافر الا ان يكون مكونا لجريمة جنائية - ينطوي على تخصيص لعدم النص بغير مخصص - وهو ما لا يجوز ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض على أساس الخطأ الجسيم من جانب رب العمل وتابعه ، مستندا في ذلك الى قواعد المسئولية التقصيرية المقررة في القانون المدني ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور (٥٣) .

وقضى - في نطاق الأموال والوظائف العامة - ببيان الإهمال الجسيم

- 
- (٥٠) نقض مدني ١٩٥٦/١٠/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٧ - ٣ - ٨٥٧ - ١٢٢ .
  - (٥١) نقض مدني ١٩٦٤/٦/٢٥ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ٢ - ٨٦٨ - ١٣٥ .
  - (٥٢) نقض مدني ١٩٦٦/١١/٢٩ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ٤ - ١٧٤٧ - ٢٥١ .
  - (٥٣) نقض مدني ١٩٧٣/١٢/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٣ - ١٣٨٨ - ٢٣٨ .

هو صورة من صور الخطأ الفاحش ، يلبي عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادى فى مثل ظروفه . وقوامه تصرف ارادى خاطئ يؤدى الى نتيجة ضاره توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ، ولكنه لم يقبل احداثها ولم يقبل وقوعها . والسلوك المعقول العادى للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس فى أعمالهم وطبيعتهم مهنتهم وظروفها ، فإن قعد عن بذل التقدير الذى يبذله أكثر الناس لها فى أمور نفسه ، كان تصرفه خطأ جسيما ، وتقدير ذلك الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو ما يتعلق بموضوع الدعوى (٥٤) .

## (٨٤) ٢ - الخطأ الجنائى والخطأ المدنى :

ثار الجدل فى الفقه والقضاء حول مسألة ازدواج أو وحدة الخطاين الجنائى والمدنى . وتظهر أهمية التمييز بين الخطأ الجنائى والخطأ المدنى فى مجالين :

أولا : فى مجال حجية الأحكام : يترتب على الرأى القائل بازدواج الخطأ أن الحكم الجنائى اذا قضى ببراءة المتهم لانتفاء المسئولية ، فإن القاضى المدنى يستطيع - رغم هذا القضاء - أن يقضى بوجود الخطأ المدنى كأساس للتعويض . بينما يترتب على الرأى القائل بوحدة الخطأ أن الحكم الجنائى اذا قضى ببراءة المتهم لانتفاء المسئولية ، فإن القاضى المدنى لا يستطيع - أمام هذا القضاء - أن يقضى بالتعويض ، الأمر الذى ينتهى بالضرورة الى رفض الدعوى المرفوعة بالتعويض عن الضرر ، وذلك تأسيسا على أن الخطأ الجنائى هو ذات الخطأ المدنى .

ثانيا : فيما يتعلق بالتقادم : يترتب على مبدأ ازدواج الخطأ أن الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة ، لا تسقط الا بالتقادم المقرر فى القانون المدنى . - بينما يترتب على مبدأ وحدة الخطأ أن الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة ، تتقادم بذات مدة التقادم المقررة لسقوط الدعوى الجنائية (٥٥) .

### - نظرية ازدواج الخطأ :

يذهب أنصار هذه النظرية الى أن الخطأ الجنائى أشد جسامه من

(٥٤) نقض جنائى ١٩٧٤/٣/١٠ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٢٣٦ - ٥٤ .

(٥٥) الدكتور فوزية عبد الستار المرجع السابق ص ١١٦ .

الخطأ المدني ، لأن الخطأ الجنائي الذي تقوم به المسؤولية الجنائية هو خطأ على قدر من الجسامة ، بينما القانون المدني لا يفرق في المسؤولية بين درجات الخطأ فهي متعادلة ، فمسئال المخطئ مهما كان خطؤه يسيراً - ولو أراد المشرع أن يوحد بين الخطأ الجنائي والخطأ المدني ، لاكتفى باستعمال عبارة « كل خطأ » في قانون العقوبات ( في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ مثلاً ) ، كما استعملها في القانون المدني ( في المادة ١٦٣ مثلاً ) ، ولكن الملاحظ غير ذلك - إذ أن المشرع قد عدد في قانون العقوبات صور الخطأ التي تستوجب المساءلة الجنائية ، وذلك على تفصيل ليس مجاله في هذا الكتاب العمل (٥٦) .

### - نظرية وحدة الخطأ :

يذهب أنصار هذه النظرية الى أن الخطأ الجنائي لا يختلف في أي عنصر من عناصره عن الخطأ المدني ، فأى خطأ يرتب المسؤولية المدنية ، يرتب - في ذات الوقت - المسؤولية الجنائية ، وليس في التشريع الجنائي ما يشير - صراحة أو ضمناً - الى استلزام درجة معينة من الخطأ (٥٧) . فالقانون الجنائي وإن كان غالباً ما يحرص على تحديد صور الخطأ الجنائي فيوردها على سبيل الحصر ( المادتان ٢٣٨ و ٢٢٤ مثلاً ) ، بينما القانون المدني يستغنى نصاً عاماً ( المادة ١٦٣ ) ، إلا أن ذلك لا ينهض دليلاً على ازدواج الخطأين . ذلك أن ملاحظة الصور التي أوردتها المشرع الجنائي تدل على أنه قد ضمنها كل درجات وحالات الخطأ ، مما يعنى أن الخطأ في كلا القانونين واحد ، وأن الخلاف بينهما شكلي بحث ، وذلك على تفصيل ليس مجاله في هذا الكتاب العمل (٥٨) .

وقد أخذت محكمة النقض المصرية بمبدأ وحدة الخطأ ابتداءً من سنة ١٩٣٩ ، وذلك في أحكام الصادرة من الدوائر المدنية والجنائية .

فقضى بأنه من حيث أن أساس الدعوى الحالية هو ما تنسبه الطاعنة الى المجنى عليه ، من تقديمه الى النجار قطعة خشب قديمة ، لم تتحمل الضغط حتى سقطت بالمدعية وسببت الحادثة . كما أنها تسند اليه خطأ

---

(٥٦) الدكتور سليمان مرقص في « بحوث وتعليقات على الأحكام في المسؤولية المدنية »

ص ١١١ .

(٥٧) الدكتور ادوار غالى الدهبي المرجع السابق بند ٢٢ ص ٤١ .

(٥٨) الدكتور فوزية عبد الستار المرجع السابق ص ١١٩ .

آخر هو سوء اختياره لذلك النجار : ولذلك فقد اعتبرته مسببولا  
بالمادة ١٥١ مدني (قديم) عن الخطأ الأول ، وبالمادة ١٥٢ عن سوء اختياره  
للنجار . . .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع الى الحكم الجنائي . . أن الخطأ الذي  
تنسبه الطاعنة الى المطعون ضده ، هو نفس الأساس الذي قامت عليه  
الدعوى الجنائية . وقد عرض الحكم الجنائي لهذا الخطأ فنفاه نفيًا باتًا عن  
المطعون ضده . فاذا لوحظ أن المادة القانونية التي كانت النيابة تطلب  
تطبيقها ، هي المادة ٢٠٨ عقوبات (قديم) ، وأن نص هذه المادة عام يشمل  
الخطأ أيا كان نوعه . فإن الحكم الجنائي يجب احترامه أمام القضاء المدني ،  
ويتعين اذن عدم الالتفات الى هذا الشق من وجه الطعن (٥٩) .

وقضى بأنه اذا كان البين من الحكم الصادر من محكمة جنايات المنيا  
بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٢ - المرفق صورته الرسمية بالأوراق - في قضية  
النيابة العامة رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٦٧ مغاغة ( ٨٣ لسنة ١٩٦٧ كلى ) ، أنه  
قضى ببراءة الطاعن من تهمة التزوير المسندة اليه ، وبرفض دعوى المطعون  
عليه المدنية بطلب التعويض . وأسست قضاها في ذلك على ثبوت قيام  
وكالة من المطعون عليه للطاعن في ادارة أرضه الزراعية نيابة عنه ،  
واستمرار هذه الوكالة الى سنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فإن فصل الحكم الجنائي  
في هذه المسألة على النحو السالف البيان لازم لقضائه بالبراءة ، فتكون له  
قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية . واذا خالف الحكم المطعون فيه  
هذا النظر ، وقضى بالزام الطاعن بالمبلغ المحكوم به ، على أساس أنه كان  
مغتصبا لأرض المطعون عليه الزراعية عن المدة من سنة ١٩٦٢ الى ١٩٦٤ ،  
فانه يكون قد خالف حجية الحكم الجنائي السابق وأخطأ في تطبيق  
القانون (٦٠) .

وقضى بأن القانون قد نص في المادة ٢٢٤ عقوبات على عقاب « كل من

(٥٩) نقض مدني ١٩٣٩/١٢/١٤ الحاماة ٢٠ - ٧٦١ - ٢٩٤ .

(٦٠) نقض مدني ١٩٨٢/٤/١٤ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ١ - ٤٠٩ - ٧٣ .

- نقض مدني ١٩٨٢/١/١٤ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ١ - ١١٨ - ٢٣ .

- نقض مدني ١٩٨٩/٤/١٨ طعن ٥٦/٢٤٤٤ ق .

- نقض مدني ١٩٨٩/٤/١٩ طعن ٥٧/٩٠٥ ق .

- نقض مدني ١٩٨٩/٦/١٤ طعن ٥٧/١٤٢٨ ق .

تسبب في جرح أحد ، من غير قصد ولا تعمد ، بأن كان ذلك ناشئا عن  
رعونته أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن احمال أو عدم انتباه أو عن عدم  
مراعاة اللوائح . . . ، وهذا النص ولو أنه ظاهر في أنه معني الحصر  
والتخصيص ، إلا أنه في الحقيقة والواقع نص عام تشمل عبارته الخطأ  
بجميع صورته ودرجاته . فكل خطأ مهما كانت نجسامته يدخل في متناولها .  
ومتى كان هذا مقورا ، فإن الخطأ الذي يستوجب المسألة بمقتضى المادة ٢٤٤  
المذكورة لا يختلف في أي عنصر من عناصره ، عن الخطأ الذي يستوجب  
المسألة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني ، فمهما كان هذا  
الخطأ يسيرا يكفي قانونا لتحقيق كل من المسئوليتين : وإذا كان الخطأ في ذاته  
هو الأساس في الحالتين ، فإن براءة المتهم في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت  
الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه ، تستلزم الحكم - متى نفى الخطأ عن المتهم ،  
وقضى له بالبراءة للأسباب التي بينها - يكون في ذات الوقت قد نفى  
الأساس المقامة عليه الدعوى المدنية ، ولا تكون المحكمة في حاجة لأن  
تتحدث في حكمها عن هذه الدعوى وتورد فيه أسبابا خاصة بها (٦١) .

وقضى بأنه لما كان الحكم المطعون فيه ، أقام قضاءه ببراءة المطعون  
ضده من جريمة الشروع في التهريب الجمركي ، على أساس أن التهمة غير  
ثابتة في حقه . واذ كان هذا القضاء إنما ينطوي ضمنا على الفصل في  
الدعوى المدنية المقامة من الطاعن بما يؤدي الى رفضها ، لأن القضاء بالبراءة  
في صدد الدعوى الجنائية وقد أقيم على عدم ثبوت التهمة على المطعون ضده ،  
إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ، ولو لم ينص على ذلك في  
منطوق الحكم (٦٢) .

وقضى بأنه لما كانت محكمة الموضوع - بما لها من سلطة تقدير الخطأ  
المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا - قد قررت أن الطاعن قد أخطأ  
بتصديده لعلاج حالة الفتق الاربي الأيمن المختنق جراحيا في عيادته الخاصة ،  
مع عدم قدرته على مجابهة ما صاحب الحالة من غرغرينا بالأمعاء الدقيقة  
والخضية ، رغم علمه مسبقا قبل تدخله جراحيا ، بأن وجود الغرغرينا  
أمر متوقع ، الأمر الذي انتهى الى وفاة المريض . فإن هذا القدر الثابت من  
الخطأ يكفي وحده لحمل مسؤولية الطاعن جنائيا ومدنيا (٦٣) .

(٦١) نقض جنائي ١٩٤٣/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٩ .

(٦٢) نقض جنائي ١٩٨١/١٢/١٩ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١١٤٤ - ٢٠٥ .

(٦٣) نقض جنائي ١٩٨٤/١/١١ مجموعة محكمة النقض ٣٥ - ٣٤ - ٥ .

- نقض جنائي ١٩٦٤/٢/٣ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ١ - ١١٠ - ٢٣ .

### (٨٥) ٣ - الخطأ المادى والخطأ المهني :

يعرف الفقه الخطأ المادى (faute materielle) أو الخطأ الخارج عن نطاق المهنة (faute extra professionnelle) بأنه الإخلال بالالتزام المفروض على أنفاس كافة باتخاذ واجب الحيلة والحذر عند القيام بسلوك معين ، لتجنب ما قد يؤدي إليه هذا السلوك من نتيجة غير مشروعة . ومن هؤلاء الناس أصحاب المهن أنفسهم باعتبارهم يلتزمون بهذا الواجب العام .

ويعرف الفقه الخطأ المهني بأنه الخطأ الذى يصدر من المشتغلين بأعمال فنية ، فيخلون بالقواعد العلمية والفنية التى تحدد الأصول العامة لمباشرة مهنتهم . وقد يرجع هذا الخطأ الى الجهل بهذه الأصول أو سوء تقديرها أو تطبيقها على وجه غير صحيح ، كأمطبيب والصيدلى والمهندس والمحامى وغيرهم (٦٤) .

### - المسئولية عن الخطأ المهني الجسيم :

يذهب بعض الفقه الى قصر المسئولية عن الخطأ الفنى الجسيم بقوله : ان مسئولية المشتغلين بالأعمال الفنية لا تتحقق ، الا فى حالة الخطأ الفنى الجسيم . أما الخطأ اليسير فينبغى التجاوز عنه . والحجة فى ذلك هى أن التطور العلمى يتطلب قدرا من حرية البحث ، وهو لا يتوافر الا اذا تقرر اعفاء ذوى الأعمال الفنية من المسئولية عن أخطائهم اليسيرة . ويكون الخطأ الفنى جسيما بمخالفة الأصول الفنية السليمة ، مخالفة تتم عن جهل بين أو إهمال واضح . أما الخطأ الفنى اليسير فهو ما يختلف حوله ذوو الأعمال الفنية نتيجة آرائهم المتباينة ، اذ من حقهم أن يمارسوا أعمالهم فى هذا المجال دون خشية الوقوع تحت طائلة المسئولية (٦٥) .

### - المسئولية عن كل خطأ :

ويذهب بعض الفقه الآخر الى تقرير المسئولية عن كل خطأ بقوله : أنه لا محل للفرقة بين الخطأ الفنى - سواء كان جسيما أو يسيرا - وبين

---

(٦٤) الدكتور فوزية عبد الستار المرجع السابق ص ١٢٦ .

- الدكتور ادوار غالى الذهبى المرجع السابق بند ٢٥ ص ٤٥ .

(٦٥) الدكتور روف عبيد فى « جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال » ط ٧ ص ١٩٧٨

الخطأ المادى . فيجب تطبيق القواعد العامة التى تحدد عناصر الخطأ على جميع المشتغلين بالأعمال الفنية ، شأنهم فى ذلك شأن كافة الناس على تفصيل ليس مجاله فى هذا الكتاب العمل (٦٦) .

### - المشرع لم يميز ذوى الفن بأحكام خاصة :

الملاحظ أن المشرع لم يضمن نصوص قانون العقوبات ما يفيد تمييز ذوى الفن بأحكام خاصة ، تخرجهم عن نطاق القواعد العامة للمسئولية الجنائية ، بل انه قد شدد العقاب فى جريمتى القتل والاصابة الخطأ ، اذا وقعت أيهما نتيجة اخلال الجانى اخلافا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته ( المادتان ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات ) . ويعنى ذلك - بمفهوم المخالفة - أنه فى حالات الخطأ غير الجسيم ، فإن الجانى يعاقب بالعقوبة العادية (٦٧) .

### - القضاء لم يميز خطأ ذوى الفن بأحكام خاصة :

استقر قضاء النقض على عدم تمييز أخطاء ذوى الفن بأحكام خاصة ، بل أخضعها لذات المعيار الذى يخضع له الخطأ المسند الى كافة الناس ، وهو معيار « الشخص المعتاد » .

وقضى بأن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا ، مما يتعلق بموضوع الدعوى . فاذ استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة أن المتهم أخطأ ، أو خالف ما تواضع عليه الناس أثناء المرور فى الطرقات ، بأن سار بسيارته مسرعا فوق شريط الترام ، قوقع منه الحادث الذى سئل عنه ، فلا يقبل منه أن يجادل فى ذلك لدى محكمة النقض (٦٨) .

وقضى بأن السرعة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى جريمة القتل خطأ ، ليست لها حدود ثابتة . وإنما هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت . وتقدير ما اذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة ، تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد ، مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها

---

(٦٦) الدكتور ادوار غالى التهمي المرجع السابق بند ٢٨ ص ٤٨ .

(٦٧) الدكتور فوزية عبد الستار المرجع السابق بند ٧٨ ص ١٢١ .

(٦٨) نقض جنائي ١٩٥٣/٥/٣ . مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٢٨ - ٢٥ .

لمحكمة الموضوع وخدما (٦٩) .

وقضى بأنه من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا في جريمتي القتل والاصابة الخطأ ، وكذا تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عييب توافرها ، من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوعة بغير معقب ، ما دام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق (٧٠)

### (٨٦) (٣) خصائص الخطأ غير العمدى :

يحدد الفقه أربع خصائص رئيسية للخطأ غير العمدى هي : انعدام القصد الجنائي ، بمعنى أن القصد الجنائي فيه يكون معدوما ، شخصية الخطأ بمعنى أنه يجب أن يكون الخطأ مستندا الى الجاني شخصيا دون غيره ، كفاية أى قدر منه ، بمعنى أنه يكفي أى قدر منه مهما كان ضئيلا ، خضوعه لمعيار موضوعي ، بمعنى أن الخطأ يخضع لمعيار موضوعي قوامه الشخص المعتاد ، وذلك كله على التفصيل الآتى :

### (٨٧) ١ - انعدام القصد الجنائي في الخطأ غير العمدى :

الخاصية الأولى من خصائص الخطأ غير العمدى هي انعدام القصد الجنائي فيه ، بمعنى أن القصد الجنائي فيه يكون معدوما . ذلك أن القتل أو الاصابة الخطأ جريمة غير عمدية ، ينتفى فيها القصد الجنائي المطلوب في الجرائم العمدية ، أى اتجاه ارادة الجاني الى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها المطلوبة قانونا . نفى هبذه الجريمة تتجه ارادة الجاني الى مجرد ارتكاب الفعل المادى ، دون قصد تحقيق نتيجة اجرامية أو ترتيب أى ضرر مما يحظره القانون ويعاقب عليه . فالجاني ههنا يريد ارتكاب الفعل دون النتيجة ، فى حين أنه فى الجرائم العمدية يريد ارتكاب الفعل وتحقيق نتيجته المخطورة أيضا (٧١)

وبعبارة أخرى ، فإن الركن المعنوي في الجريمة غير العمدية هو ارادة

(٦٩) نقض جنائي ١٩٦٩/٥/١٩ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٢ - ٧٢٨ - ١٤٧ .

(٧٠) نقض جنائي ١٩٨٥/٣/٣١ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ٥٠٨ - ٨٥ .

- نقض جنائي ١٩٨٥/٥/١١ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ٥٥٨ - ٩٦ .

(٧١) الدكتور رهوف عبيد المرجع السابق ص ١٦٧ .

ارتكاب الفعل أو الترك الخاطئ ، مجردة عن أي قصد جنائي خاص أو عام .  
وبالتالي إذا انعدم قصد القتل أو الإصابة الخطأ ، كانت الواقعة تقتل أو إصابة خطأ ، بشرط توافر عنصر الخطأ غير العمدى ، لأنه إذا انعدم القصد الجنائي الخاص أو العام وكذلك انعدم الخطأ غير العمدى ، كانت الواقعة قضاء وقدر لا مسئولية فيها على أحد . ومثال ذلك : أن تنفصل فجأة عجلة سيارة أثناء سيرها في حدود السرعة المقررة قانونا ، ويترتب على ذلك انحراف السيارة إلى الاتجاه العكسي ، وحدث قتل أو إصابة الغير :

فينبغي عدم الخلط بين انعدام القصد وانعدام الإرادة . فالإرادة الآتمة شرط المسئولية الجنائية في جميع الجرائم سواء العمدية أو غير العمدية ، ويترتب على انعدامها امتناع المسئولية في النوعين معا ، مثل انتفاء الاختيار الناجم عن حالة الضرورة ، عندما يضطر السائق إلى الانحراف بسيارته إلى جهة معينة فيصيب أحد المشاة ، بدلا من الانحراف إلى الجهة الأخرى وإصابة مجموعة من المشاة ( المادة ٦١ عقوبات ) (٧٢) .

وينبنى على انعدام القصد الجنائي في الجرائم غير العمدية ثلاث نتائج هي :

## (٨٨) • انتفاء الشروع في الخطأ غير العمدى :

المقرر قانونا أن الشروع يتطلب توافر قصد اتمام الجريمة بكافة أركانها ، لا مجرد إرادة الفعل أو الترك . وما دام هذا القصد ينبغي أن يكون منتفيا في الجريمة غير العمدية حتى ولو كانت تامة ، فهو كذلك أيضا ومن باب أولى في الشروع . فالخطأ ولو كان واضحا ، وأوقف أو خاب أثره في أحداث القتل أو الإصابة لأسباب لا دخل لإرادة المخطئ فيها ، لا يمكن اعتباره مع ذلك شروعا في هذا القتل أو الإصابة ، هذا من ناحية الركن المعنوي للجريمة غير العمدية .

ومن ناحية الركن المادي للجريمة غير العمدية يمكن الوصول إلى ذات النتيجة . ذلك أنه إما أن يترتب على الخطأ العمدى قتل أو إصابة المجنى عليه ، وحينئذ تقع الجريمة تامة ، وإما لا يترتب عليه أي قتل أو إصابة وحينئذ فلا جريمة مهما كان الخطأ جسيما .

على أنه يلاحظ أن الخطأ الملقى لا يصح وصفه بشروبا في جريمة غير عمدية - مثل جريمة القتل أو الإصابة الخطأ في نطاق دعوى تعويض حوادث السيارات - . يمكن أن يكون جريمة مستقلة ، قد تكون عمدية مثل مخالفة لوائح المرور ، أو غير عمدية مثل اتلاف السيارة باهمال ( المادة ٣٧٨/٦ عقوبات ) .

## (٨٩) • انتفاء الاشتراك في الجرائم غير العمدية :

المقرر قانونا أن الاشتراك في الجرائم غير العمدية منتفى ، ذلك أن الاشتراك في أية جريمة يتطلب توافر قصد معاونة الفاعل الأصلي على اتمام الجريمة . فإذا انعدم ذلك القصد لدى الفاعل الأصلي في الجرائم غير العمدية - كجريمة القتل أو الإصابة الخطأ في دعوى تعويض حوادث السيارات - فهو معدوم من باب أولى لدى الشريك .

وبناء على ذلك فإن المساهمة في أي فعل أو ترك خاطيء ، كفيلة بجعل صاحبها فاعلا أصليا ، إذا ترتب على تلك المساهمة النتيجة التي يعاقب عليها القانون . فالفعل أو الترك الخاطيء قد يتخذ إحدى صور الاشتراك كالتهريض أو الاتفاق أو المساعدة في خطأ صادر من إنسان آخر ، مثال ذلك راكب السيارة الذي يأمر سائقها بتجاوز السرعة المقررة قانونا ، فلما يفعل يقتل أو يصيب أحد المشاة . ففي هذا المثال الإثنان يعتبران فاعلين أصليين في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ ، دون وجه للمفاضلة بين الأخطاء أو المقارنة بين درجاتها (٧٣) .

## (٩٠) • انتفاء الظروف المشددة المتصلة بالقصد :

المقرر قانونا انتفاء الظروف المشددة المتصلة بالقصد الجنائي ، في الجرائم غير العمدية ، لأنه طالما انعدم القصد الجنائي كلية في جرائم القتل أو الإصابة الخطأ ، فلا يتصور قيام ظروف مشددة تتصل بهذا القصد أو تفترض وجوده كالإصرار السابق أو التردد أو التأهب لارتكاب جريمة

(٧٣) الدكتور دوف عبيد المرجع السابق ص ١٦٩ .

- المستشار جندى عبد الملك في « الموسوعة الجنائية » ج ٥ ط ١ بند ٣٩٠ ص ٨٥٤ .

- نقض جنائي ١٩١٧/٦/٩ أشار إليه جندى عبد الملك ص ٨٥٥ .

- نقض جنائي ١٩٥٢/١١/١٧ أشار إليه الدكتور دوف عبيد ص ١٧٠ .

أخرى . ولكن من المتصور وجود ظروف مشددة تتصل بمدى جسامته الخطأ ، أو بمدى جسامته النتائج التي تترتب على هذا الخطأ (٧٤) .

## (٩١) ٢ - شخصية الخطأ غير العمدى :

الخاصية الثانية من خصائص الخطأ غير العمدى هي لشخصية الخطأ غير العمدى ، بمعنى أنه يجب أن يكون الخطأ مستمدا إلى الجاني شخصيا دون غيره .

ففي مجال المسؤولية المدنية يعرف القانون المدني صورا شتى للمسؤولية عن عمل الغير ، مثل مسؤولية متولى الرقابة عن من هم في رقابته بسبب الصغر أو الحالة العقلية أو الجسمية ، والتزامه بتعويض الضرر الذي يحدثونه بعملهم غير المشروع ( المادة ١٧٣ مدنى ) ، ومثل مسؤولية المتبوع عن تابعيه ق والتزامه بتعويض الضرر الذي يحدثونه بعملهم غير المشروع ، متى كان واقعا منهم فى حالة تادية وظيفتهم أو بسببها ( المادة ١٧٤ مدنى ) .

كذلك يعرف القانون المدني صورا شتى للمسؤولية عن حراسة الأشياء ، مثل مسؤولية حارس الحيوان - ولو لم يكن مالكا له - عما يحدثه الحيوان من ضرر ( المادة ١٧٦ مدنى ) ، ومثل مسؤولية حارس البناء عما يحدثه انهدامه من ضرر ( المادة ١٧٧ مدنى ) ، ومثل مسؤولية حارس الشيء عما يحدثه من ضرر ( المادة ١٧٨ مدنى ) .

ففى هذه الصور من المسؤولية المدنية يقيم القانون المدني قرائن قانونية على اهمال المسئول مدنيا ، وتستوجب مساءلته على هذا الأساس . وهذه القرائن على نوعين ، نوع قاطع لا يقبل اثبات العكس ، كما هو الحال فى مسؤولية المتبوع ( المادة ١٧٤ مدنى ) ، ومسؤولية حارس الحيوان ( المادة ١٧٦ مدنى ) ، ومسؤولية حارس الشيء ( المادة ١٧٨ مدنى ) ، ونوع غير قاطع يقبل اثبات العكس ، كما هو الحال فى مسؤولية متولى الرقابة ( المادة ١٧٣ مدنى ) ، ومسؤولية حارس البناء ( المادة ١٧٧ مدنى ) .

أما فى مجال المسؤولية الجنائية فلا يعرف القانون الجنائي خطأ مقترضا

من أى نوع كان ، سواء كان قاطعاً أو غير قاطع . والمبدأ هو أن على من يدعى صدور خطأ من الجانى أن يثبت ، أى يثبت صدور خطأ شخصى من الجانى شخصياً ، وأن هذا الخطأ الشخصى تسبب عنه قتل أو إصابة المجنى عليه . وفى النهاية يكون للمحكمة الجنائية مطلق الحرية فى تقدير الدليل ، وفى قبوله أو رفضه (٧٥) .

ولكن هذا المبدأ لا يحول دون أن يسأل شخص عن وفاة أو إصابة المجنى عليه ، انتهى ترتبت على فعل غيره ، إذا ثبت ارتكاب المتهم فعلاً شابه خطأ ، وارتبط بالقتل أو الإصابة برابطة السببية . فإذا عبث الابن القاصر بمفاتيح سيارة أبيه ، فانطلقت السيارة وقتلت أو أصابت شخصاً ، فإن الأب يسأل عن القتل أو الإصابة الخطأ ، إذا ثبت أن وصول المفاتيح إلى يد الابن وعيخته بها راجع إلى خطأ الأب ، بإهماله المحافظة على المفاتيح ووضعها بعيداً عن عبث ابنه .

### (٩٢) ٣ - كفاية أى قدر من الخطأ غير العمدى :

الخاصية الثالثة من خصائص الخطأ غير العمدى هي كفاية أى قدر من الخطأ غير العمدى ، بمعنى أنه يكفي أى قدر منه مهما كان ضئيلاً .

ففى مجال المسؤولية المدنية ، جاء القانون المدنى بحكم عام للخطأ ، حيث ألزم كل من يرتكب خطأ ينشأ عنه ضرر للغير ، بتعويض هذا الضرر ( المادة ١٦٣ مدنى ) .

أما فى مجال المسؤولية الجنائية ، فقد أورد القانون الجنائى صوراً للخطأ على سبيل المثال ، وليس على سبيل الحصر ، وهى تتسع لكل حالات الخطأ التى ترد فى الحياة العملية ( المادتان ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات ) .

وقد قلنا أنه ثار الجدل فى الفقه والقضاء حول مسألة ازدواج أو وحدة الخطأين الجنائى والمدنى . وأن أهمية هذا الجدل تظهر فى أثر حكم البراءة الذى يصدر من المحكمة الجنائية . فإذا حكمت المحكمة الجنائية نهائياً ببراءة متهم على أساس عدم توافر ركن الخطأ . فعلى الرأى القائل بازدواج الخطأ : فإن القاضى المدنى يستطيع - رغم هذا القضاء - أن يقضى بوجود

الخطأ المدني كأساس للتعويض . وعلى الرأى القائل بوحدة الخطأ لا يستطيع القاضي المدني - أمام هذا القضاء - أن يقضى بالتعويض ، الأمر الذى ينتهى بالضرورة الى رفض الدعوى المرفوعة بالتعويض عن الضرر ، وذلك تأسيساً على أن الخطأ الجنائي هو ذات الخطأ المدني .

وقد انتهينا الى الخطأ الذى يستوجب المساءلة الجنائية بمقتضى المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات ، لا يختلف فى أى عنصر من عناصره ، عن الخطأ الذى يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٦٣ مدني ، فمهما كان هذا الخطأ يسيراً يكفى قانوناً التحقق من كل من المسببطين ، على التفصيل السالف (٧٦) .

#### (٩٣) ٤ - خضوع الخطأ غير العمدى لمعيار موضوعي :

الخاصية الرابعة من خصائص الخطأ غير العمدى هي خضوع الخطأ غير العمدى لمعيار موضوعي ، بمعنى أن الخطأ يخضع لمعيار موضوعي قوامه الشخص المعتاد . ذلك أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية الجاني جنائياً أو مدنياً فى جريمة القتل أو الاصابة الخطأ ، وكذلك تقدير أو عدم تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر فى دعوى تعويض حوادث السيارات هي من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض ، ما دام تقديرها فى هذين الأمرين سائفاً ومستنداً الى أدلة مقبولة ولها أصل فى الأوراق .

ويلاحظ فى ذات الوقت أن الأخذ بهذا المعيار الموضوعي فى تقدير قيام الخطأ فى جريمة القتل والاصابة الخطأ ، لا يتعارض مع إمكان النظر الى اعتبارات الشخصية البحتة عند تقدير العقوبة . ولكن بعد أن يكون مبدأ مسئولية الجاني قد تقرر على أساس المعيار الموضوعي (٧٧) .

وقضى بأنه من المقرر أن تقدر الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً فى جريمة القتل والاصابة الخطأ ، وكذا تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، ما دام تقديرها سائفاً ومستنداً الى

(٧٦) راجع البند ٨٤ ص ٢٠٤ .

(٧٧) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ١٧٩ .

أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق (٧٨) .

وقضى بأنه من حيث أن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل والإصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة ساقطة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . وكان الحكم الابتدائي قد استظهر خطأ الطاعن في قوله :

وحيث أن الثابت من أقوال ... و ... و ... بتحقيقات النيابة ، أن المتهم الثالث اصطدمت سيارته التي كان يقودها ، بالسيارة التي كانت تقف يمين الطريق ، كما قرر المتهم الثالث بذلك أيضا - واذ جاء بتقرير المهندس الفني أن فرامل القدم للسيارة قيادة المتهم الثالث غير صالحة ، بسبب عدم وجود البنز الواصل بين بنز دواسة الفرامل والبنز الرئيسي للفرامل . وهذا البنز لا يسقط إلا بعد نزع تيلة الأمان الخاصة به ، الأمر الذي تستظهر المحكمة منه أن المتهم كان يقود السيارة رقم ... . نقل القاهرة ، وهي غير صالحة فنيا - عدم صلاحية فرامل القدم - وأنه لم يهدى من سرعته ، وترك مسافة بينه وبين السيارة التي أمامه تمكنه من السيطرة على السيارة ، بما يعد خطأ منه تسبب في وقوع الحادث ووفاة المجنى عليهما وإصابة الباقيين . وهذا الخطأ منه هو السبب الوحيد والمباشر في وقوع الحادث .

وأضاف الحكم المطعون فيه - في مقام التدليل على توافر ركن الخطأ في جانب الطاعن - ما مؤداه أن حالة الطريق أمام الطاعن وفي الاتجاه المضاد ، لم تكن تسمح له بالمرور بسيارته في هذين الاتجاهين لأزدحامهما بالسيارات ، وبالسريعة التي كان يسير عليها ، وعدم صلاحية فرامل القدم . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكمين - الابتدائي والمطعون فيه - على السياق المتقدم ، يعد كافيا وسائغا في استظهار ركن الخطأ في جانب الطاعن (٧٩) .

وقضى بأنه لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو

---

(٧٨) نقض جنائي ١٩٨٥/٣/٣١ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ٥٠٨ - ٨٥ .

(٧٩) نقض جنائي ١٩٩٠/١/١٧ طعن ٥٩/٨٥٥٦ ق .

- نقض جنائي ١٩٩٠/٢/٢٢ طعن ٥٨/٧١١٦ ق .

- نقض جنائي ١٩٩٠/٤/١٩ طعن ٥٩/١٢٦٩٠ ق .

الركن المميز لهذه الجرائم ، فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة  
الاصابة الخطأ ، ان يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى  
ثبوت الواقعة - - عنصر الخطأ المرتكب ، وأن يورد الدليل عليه مرتقودا الى  
أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

ولما كان ما أورده الحكم فى دوائمه لا يبين منه عناصر الخطأ الذى  
وقع من الطاعن ، اذ لم يستظهر سبب انحرافه بسيارته على النحو الذى  
أشار اليه ، والعناصر التى استخلص منها هذا الانحراف . كما أن الحكم  
- من جهة أخرى - لم يبين موقف المجنى عليهم وسلوكهم وقت الحادث ،  
ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلاقي  
اصابتهم (٨٠) .

---

(٨٠) نقض جنائى ١٩٩٠/٦/١٠ طعن ٨٠/٨٠١٠ ق .

- نقض جنائى ١٩٩٠/٥/٢٩ طعن ٨٠/٦٥٢٨ ق .

نقض جنائى ١٩٩٠/٥/٢٨ طعن ٨٠/٧٣١٨ ق .

## المبحث الثانى الركن المادى للجريمة

( القتل والاصابة الخطأ والتلفيات باهمال )

### (٩٤) تمهيد :

تكلّمنا فى المبحث الأول عن الركن الشرعى لجريمة حوادث السيارات، الذى يتمثل فى صدور خطأ غير عمدى من السائق ، يؤدى الى جريمة القتل أو الاصابة الخطأ أو اتلاف السيارة باهمال . وقد افترض الكلام عن هذا الركن التعرض لثلاثة موضوعات هى : تعريف وعناصر وصور الخطأ غير العمدى ، أنواع الخطأ غير العمدى ، خصائص الخطأ غير العمدى ، على التفصيل السالف .

ونتكلّم فى المبحث الثانى عن الركن المادى لجريمة حوادث السيارات، التى تتمثل فى حدوث النتيجة الاجرامية ، أى فعل القتل أو الاصابة الخطأ أو اتلاف السيارة باهمال . ويقتضى الكلام عن هذا الركن التعرض لثلاثة موضوعات هى : المقصود بالقتل الخطأ ، والمقصود بالاصابة الخطأ ، والمقصود بالتلفيات باهمال على التفصيل التالى .

### (٩٥) المقصود بالقتل الخطأ :

تنص المادة ٢٣٨/١ عقوبات على انه :

« من تسبب خطأ فى موت شخص آخر ، بأن كان ذلك ناشئاً عن اهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين » .

ويبين من هذه الفقرة أنه :

لا بد لوقوع القتل الخطأ فى جريمة حوادث السيارات من حدوث نتيجة اجرامية هى فعل القتل الخطأ . فإذا لم تحدث هذه النتيجة فلا يتوافر

الركن المادي للجريمة ، مهما توافر الخطأ غير العمدى فى . مسلك سائق السيارة ، سواء كان فى صورة الإهمال أو الرعونة أو عدم الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة ، بل مهما كان الخطأ جسيماً ، لأنه لا عقاب على الشروع فى الحالتين ، إذ لا يتصور الشروع فى جريمة ترتكب بغير عمد على النحو الذى رأيناه (٨١) .

ويقع فعل القتل خطأ على الإنسان الحى . وتبدأ حياة الإنسان ببداية عملية الولادة لا بانتهائها أو بلحظة متوسطة بين بدايتها ونهايتها . وعلّة هذا التحديد أن المولود يحتاج فى خلال الفترة التى تستغرقها الولادة - ويكون أثنائها فى متناول يد غيره وخاصة المولد - إلى حماية القانون إزاء الأفعال غير العمدية التى تمس حياته ، والأنعال العمدية وغير العمدية التى تؤذيه فى سلامة بدنه (٨٢) .

وتنتهى حياة الإنسان فى جريمة حوادث السيارات بفعل القتل الخطأ أى بازهاق الروح ، وتحويله من إنسان حى إلى إنسان ميت . والعلامات التى يعتمد عليها فى تشخيص حدوث الوفاة هى على التفصيل الآتى :

١ - توقف الجهاز النسموى عن العمل ، ويستدل على ذلك : بعدم الاحساس بالنبض ، وعدم الاستماع إلى دقات القلب باستعمال السماعة الطبية .

٢ - توقف الجهاز التنفسى عن العمل ، ويستدل على ذلك : بعدم الاستماع لأصوات التنفس باستعمال السماعة الطبية ، عدم تحرك قطعة القطن أو الورقة الصغيرة عند وضعها أمام فتحات الأنف والفم حيث يشير ذلك إلى عدم دخول الهواء خلال هذه الفتحات وبالتالى عدم التنفس وعدم الوجود على قيد الحياة ، عدم حدوث عتامة بسطح جسم لامع كالمرآة عند وضعها أمام فتحات الأنف والفم حيث يشير حدوثها إلى أن المبنى عليه ما زال يتنفس وأن هذه العتامة نتيجة تراكم ذرات ماء مختلطة بهواء الزفير .

٣ - عتامة بالعينين بسبب حدوث الوفاة .

٤ - انخفاض درجة الحرارة بالجسم بعد الوفاة .

(٨١) راجع البند ٨٨ من ٢١١ .

(٨٢) الدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - بند ٤٤٠ من ٣٢٣ .

- الدكتور حسنى المرصفاوى فى « قانون العقوبات الخاص » ط ١٩٩١ من ١٥٦ .

٥ - حدوث وخلاوة عضلات الجسم ، نتيجة لوجود المجنى عليه في حالة صدمة ، مما يعوق مراكز الحركة بالمنح عن قيامها بعملها في التحكم في حركات العضلات عن الوجه الأكمل .

وبلاحظ أن هذه العلامات لا تعتبر علامات أكيدة لحدوث الوفاة ، ولذلك يتحفظ بعدم نقل الجثة الى حجرة الموتى الا بعد انقضاء ساعتين على حدوث الوفاة .

لما العلامات الأكيدة لحدوث الوفاة فهي : التغيرات الرمية التي تتضح بالجثة بعد فترات معينة من حدوث الوفاة . وهذه العلامات هي على التفصيل الآتي :

١ - حدوث الرسوب الدموي الرمي نتيجة توقف القلب عن العمل ، حيث تؤدي الجاذبية الأرضية الى هبوط الدماء الى الأوعية الدموية أي الشرايين أو الأوردة والشعيرات الواقعة بأسفل الجسم حسب وضع جسم المجنى عليه بعد الحادث ، لذلك يشاهد تلون بسطح الجلد بلون الدماء الموجودة بهذه الأوعية ، وهو ما يسمى بالرسوب الدموي الرمي أو الزرقة الرمية . ويتضح الرسوب الدموي بعد حدوث الوفاة بفترة تتراوح بين نصف ساعة وساعة .

٢ - التيبس الرمي وهو الصلابة التي تطرأ على العضلات بعد انقضاء نحو ساعتين على حدوث الوفاة . وتتضح أولى معالمه بعضلات جفني العينين وعضلات الوجه . وهذه الظاهرة معروفة للجميع حيث يسارع المحيطون بكل الشبان في لحظة وفاته الى اسدال جفني العينين قبل أن يطرأ التيبس الرمي على عضلات الجفون ويتعذر اسدالها . ويستمر التيبس الرمي في ثقلته شاملا عضلاته العنق ثم عضلات الطرفين العلويين ثم عضلات الجذع وأخيرا تشمل عضلات الطرفين السفليين . وحينما يشمل التيبس عضلات كل هذه الأجزاء من الجسم يكون قد قضى على حدوث الوفاة اثنتا عشرة ساعة .

٣ - التعفن الرمي والتحلل الرمي ويحدث نتيجة للتكاثر المذهل للبكتريا الداخلية . والبكتريا هي عبارة عن كائنات حية دقيقة لا تشاهد بالعين المجردة . وتوجد البكتريا أصلا بداخل جسم الانسان وتقوم بوظائف هامة حيث تساعد في عمليات الهضم والتنفس . وهي تتكاثر تكاثرا محدودا يكفي بالكاد لقيام بعملها المفيد في الظروف العادية ، وما أن تحدث الوفاة حتى يفلت زمام هذه البكتريا وتتكاثر تكاثرا خياليا حيث تجد في جسم

المتوفى خير غداء (٨٣) .

### تطبيقات قضائية بخصوص فعل القتل الخطأ :

- تغاير جريمة القتل الخطأ عن جريمة الاصابة الخطأ .
- لا محل لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ ،
- في حكم المصابين في جريمة الاصابة الخطأ :

وقضى بأنه يبين من المقارنة بين المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات ، ومن ورودهما على غير فنوال واحد في التشريع ، انهما وان كانتا من طبيعة واحدة ، الا انهما تعالجان جريمتين متغايرتين لكل منهما كيانها الخاص . وقد ربط القانون لكل منهما عقوبات مستقلة . وهما وان تماثلتا في ركني الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة ، الا أن مناط التمييز بينهما هو النتيجة الضارة ، فهي القتل في الأولى والاصابة في الثانية . - ولم يعتبر الشارع القتل ظرفاً مشدداً في جريمة الاصابة الخطأ ، بل ركناً في جريمة القتل الخطأ ، مما لا محل معه لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الاصابة الخطأ ، أو ان القتل الخطأ يتضمن على وجه اللزوم وصف الاصابة الخطأ . - ومن ثم فان القول بوجوب تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات على جريمة القتل الخطأ موضوع الدعوى التي أسفرت عن موت ثلاثة أشخاص واصابة آخر ، يكون تقييداً لمطلق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ ، وتخصيصاً لعمومه بغير تخصص (٨٤) .

- اغفال حكم الادانة بيان الاصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليهما ، ونوعها ، وكيف أدت الى وفاة أحدهما ،
- من واقع الدليل الفني . قصور :

وقضى بأنه لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة ، أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة ، والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت

(٨٣) الدكتوران صلاح الدين مكارم ومحمد مجدى العراقي المرجع السابق ص ٢١

وما بعدها .

(٨٤) نقض جنائي ١٩٦٨/٢/١٩ مجموعة محكمة النقض ١٩٠ - ١ - ٢٣٣ - ٤٢ .

وقوعها من المتهم ، ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها .

وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية ، وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معروفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ، ورابطة السببية بين الخطأ والقتل ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ .

وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن ، استنادا الى أنه قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وأنه لم يتخذ الحيطة والحذر ولم يتبع القوانين واللوائح ، دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث ، وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة ، وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعريض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وأوجه الحيطة والحذر التي قصر الطاعن في اتخاذها ، والقوانين واللوائح التي خالفها ووجه مخالفتها ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى أصل ثابت في الأوراق .

كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية ، كما أغفل بيان إصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت الى وفاته من واقع تقرير فني باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحتة ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور (٨٥) .

- خلو حكم الادانة من الإشارة الى التقرير الطبي - قصور -

وقضى بأنه اذا كان الحكم الذي أدان المتهم بجريمة القتل والاصابة

- 
- (٨٥) نقض جنائي ١٩٨١/١٢/١٥ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ١٠٦٦ - ١٩٦
  - نقض جنائي ١٩٧٨/٣/١٣ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٢٨٣ - ٥٣
  - نقض جنائي ١٩٧٣/١١/٤ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٣ - ٩١٢ - ١٨٨
  - نقض جنائي ١٩٧٢/١٢/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٣ - ١٤٦٤ - ٣٢٨
  - نقض جنائي ١٩٥٥/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٧
  - نقض جنائي ١٩٥٥/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٦
  - نقض جنائي ١٩٥٣/١٠/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٤
  - نقض جنائي ١٩٥٣/٤/٢١ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٣
  - نقض جنائي ١٩٤٧/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٢
  - نقض جنائي ١٩٤٧/١٠/٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ١

الخطأ ، لم يبين الاصابات التي بكل من المجنى عليهم • وجاء خاليا من الاشارة الى التقرير الطبي المثبت لها ، ولما أدت اليه • فإن هذه الادانة - على اعتبار أن الاصابات انما حدثت نتيجة الخطأ الواقع من المتهم - لا تكون قائمة على أساس ، ويكون الحكم قاصرا متعينا نقضه (٨٦) •

- لا ضرورة للاطلاع على التقرير الطبي المثبت لقتل المجنى عليه ، نتيجة مصادمة سيارة ، اذا انتهى الحكم الى القضاء بالبراءة •

وقضى بأنه لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ان يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ، رانه يكفي لسلامة الحكم الاستئنافي بالبراءة أن تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم • وأن يتضمن ما يدل على عدم اقتناعها بالادانة السابق القضاء بها • وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لان في اغفال التحدث عنه ، ما يفيد حتما أنها أطرحتها ، ولم تر فيها ما تطمئن معه الى الحكم بالادانة • ومن ثم فانه لا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة ، وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم اضطلاع المحكمة على التقرير الطبي المثبت لقتل المجنى عليه نتيجة مصادمته السيارة ، ما دامت قد قطعت في أصل الواقعة ، وتشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم ، لأن التقرير الطبي انما يلزم أيراد ما جاء به في الحكم الصادر بالادانة تصويرا للواقعة واثباتا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر من أي شخص وقعا ، ولا شأن له باثباتهما أو نفيهما عن متهم بذاته (٨٧) •

- جواز اثبات سبب الوفاة نتيجة الكشف الظاهري على الجثة • لا موجب لاثباتها بالصفة التشريعية •

وقضى بأنه لما كان الحكم قد عرض لأسباب وفاة المجنى عليها ، وخلص في مدوناته الى أنها حدثت من الصدمة العصبية الناجمة عن المصادمة بجسم صلب راض نتيجة الحادث • وكان ما حصله في هذا الشأن له أصله الثابت في تقرير طبية الوحدة وفي محضر جلسة المحكمة عند مناقشة

(٨٦) نقض جنائي ١٦٥٢/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٨ •

- نقض جنائي ١٩٥٤/٦/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٣٥ - ٥ •

- نقض جنائي ١٩٦٩/١١/١٧ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٣ - ١٢٧٠ - ٢٥٧ •

(٨٧) نقض جنائي ١٩٦٩/٥/٥ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٢ - ٦٣٨ - ١٣٠ •

الطبية . وكان القانون لا يوجب أن يكون اثبات سبب الوفاة نتيجة الصفة التشريحية دون الكشف الظاهري حيث يغنى في هذا المقام . فان استناد الحكم الى تقرير طبية الوحدة بناء على الكشف الظاهري ، وما قررته بالجلسة في اثبات سبب الوفاة ، دون اجراء الصفة التشريحية للمجنى عليها ، لا يعيب الحكم ولا يقدر في تدليله على أن الوفاة نتيجة الحادث ، ويكون منبى الطاعن في هذا الصدد على غير أساس (٨٨) .

### - المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها ،

على المحكمة الاستعانة في ابداء الراى فيها بخير فنى :

وقضى بأنه متى كان الحكم قد أطرّح دفاع الطاعن من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الاصابات ، لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى بالمجنى عليه ، بمقولة ان اصاباته الفادحة تدل على اصطدام السيارة به ، وأنه لا يتصور حصولها من سقوطه من فوق دابته الى الأرض ، دون أن يبين سنده في هذا القول من واقع التقرير الفنى ، وهو التقرير الطبى ، مع أن السبب في هذا الأمر يتوقف على استطلاع رأى الخبير المختص ، باعتباره من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لأبداء الراى فيها دون الاستعانة بخير فنى ، فان الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه (٨٩) .

### (٩٦) المقصود بالاصابة الخطأ :

تنص المادة ١/٢٤٤ عقوبات على أنه :

« من تسبب خطأ في جرح شخص أو ايذائه ، بأن كان ذلك ناشئا عن اهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين » .

(٨٨) نقض جنائى ١٩٧٥/٦/٩ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ٥٠٨ - ١١٩ .

- نقض جنائى ١٩٦٨/١/٢٢ مجموعة محكمة النقض ١٩ - ١ - ٩٤ - ٦٧ - ٦٨ .

(٨٩) نقض جنائى ١٩٦٤/١/٢٧ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ١ - ٩٢ - ١٩ .

- نقض جنائى ١٩٧٩/٦/٤ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٢٢ - ١٣٢ .

- نقض جنائى ١٩٧٩/٤/٢ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٤٢٢ - ٨٩ .

- نقض جنائى ١٩٧٨/٤/١٩ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٣٨٨ - ٧٤ .

ويبين من هذه الفقرة أنه لا بد لتوقع الإصابة الخطأ في جريمة حوادث السيارات من حدوث نتيجة إجرامية هي فعل الإصابة الخطأ - أي الجرح - وهو كل ما يترك أثراً بجسم المجنى عليه المصاب سواء كان ظاهرياً أو باطنياً، مثل قطع الأنسجة أو وخذ أو تسليخ أو سحق أو كدم أو شريح أو كسر في العظام .

ويقع فعل الإصابة الخطأ أو الجرح على الانسبان الحي ، الذي تبدأ حياته ببداية عملية الولادة لا بانتهائها أو بلحظة متوسطة بين بدايتها ونهايتها على النحو الذي رأيناه عند الكلام عن المقصود بالقتل الخطأ (٩٠) .

ويفرق المشرع في العقاب بين ما إذا كانت النتيجة الإجرامية هي الوفاة أو الإصابة الخطأ . ففي حالة الوفاة الخطأ يعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور أي من ٦ شهور إلى ٣ سنوات ، وبغرامة من ١٠٠ قرشاً إلى ٢٠٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ( المواد ١٨ و ٢٢ و ٢٣٨ عقوبات ) . وفي حالة الإصابة الخطأ يعاقب الجاني بالحبس مدة لا تزيد على سنة أي من ٢٤ ساعة إلى سنة ، وبغرامة من ١٠٠٠ قرشاً إلى ٢٠٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ( المواد ١٨ و ٢٢ و ٢٤٤/١ عقوبات ) .

كذلك يفرق المشرع في العقاب في الإصابة الخطأ تبعاً لجسامة الإصابة والظروف المشددة التي تترتب عليها . ففي حالة الإصابة الخطأ وتشنوء عاقبة مستديمة أو إخلال الجاني أخلاقاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرافته ، أو وقوعها نتيجة تغاطيه مسكراً أو مخدراً ، أو النكول وقت الحادث عن مساعدة المجنى عليه يعاقب الجاني بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أي من ٢٤ ساعة إلى سنتين ، وبغرامة من ١٠٠٠ قرشاً إلى ٣٠٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ( المواد ١٨ و ٢٢ و ٢٤٤/٢ عقوبات ) وإذا زاد عدد الضحايا المصابين إلى أكثر من ٣ أشخاص وتوافرت ظروف من الظروف المشددة السالفة يعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنين ( المادة ٢٤٤/٣ عقوبات ) .

لكن لا يختلف وصف الواقعة تبعاً لجسامة الإصابة الخطأ ، بل يستوى تشنوء العاقبة المستديمة أو المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية لمدة تقل أو تزيد على عشرين يوماً ( على عكس الحالة التي تنص عليها المادة ٢٤٦

عقوبات الخاصة بالضرب ٢ ، فالوصف القانوني الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة واحد لا يتغير ما دام أن المجنى عليه قد نجا من الموت (٩١) .

ويلاحظ أن المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات وإن كانتا من طبيعة واحدة ، إلا أنهما تعالجان جريمتين متغايرتين لكل منهما كيانها الخاص .  
فالمادة الأولى تعالج جريمة القتل الخطأ ، والمادة الثانية تعالج جريمة الإصابة الخطأ . فهما تماثلان في الركنين الأول والثالث أي الشرعي والمعنوي أي الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة الإجرامية . ولكنهما يختلفان في الركن الثاني أي المادي أي النتيجة الإجرامية ، فهي في الأولى القتل ، وهي في الثالثة الإصابة .

وتطبقا لذلك لا يعتبر المشرع القتل ظرفا مشددا في جريمة الإصابة الخطأ ، بل ركنا في جريمة القتل الخطأ . وبالمقابل لا يعتبر المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ ، في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ .  
وقد انتهت محكمة النقض من ذلك إلى نتيجة هامة في شأن عدم جواز التداخل بين الجريمتين ، وهي أن القتل الخطأ لا يتضمن على وجه اللزوم وصف الإصابة الخطأ .

وقضى بأنه يبين من المقارنة بين المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات ، من ورودهما على غير منوال واحد في التشريع ، أنهما وإن كانتا من طبيعة واحدة ، إلا أنهما تعالجان جريمتين متغايرتين لكل منهما كيانها الخاص . وقد ربط القانون لكل منهما عقوبات مستقلة . وهما وإن تماثلتا في ركني الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة ، إلا أن مناط التمييز بينهما هو النتيجة الضارة ، فهي القتل في الأولى والإصابة في الثانية . -  
ولم يعتبر المشرع القتل ظرفا مشددا في جريمة الإصابة الخطأ ، بل ركنا في جريمة القتل الخطأ ، مما لا محل معه لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ ، أو أن القتل الخطأ يتضمن على وجه اللزوم وصف الإصابة الخطأ . - ومن ثم فإن القول بوجود تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات على جريمة القتل الخطأ موضوع الدعوى التي أسفرت عن موت ثلاثة أشخاص وإصابة آخر ، يكون تقييدا لمطلق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ ، وتخصيصا لعمومه بغير مخصص (٩٢) .

(٩١) المستشار معرض عبد التواب المرجع السابق ص ٢٦ .

(٩٢) نقض جنائي ١٩٦٨/٢/١٩ مجموعة محكمة النقض ١٩ - ١ - ٢٣٣ - ٤٢ .

## (٩٧) المقصود بالتلفيات باهمال :

تنص المادة ٣٧٨/٦ عقوبات على أنه :

« يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية : (٦) من تسبب بإهماله في اتلاف شيء من منقولات الغير » .

ويبين من هذه الفقرة أنه لا بد لوقوع التلفيات بإهمال في جريمة حوادث انسيارات من حدوث نتيجة إجرامية هي فعل الاتلاف بإهمال .

وقد قلنا إنه حتى أكتوبر ١٩٨١ كانت القاعدة في القانون المصري هي أن القانون الجنائي لا يعرف جريمة اتلاف المنقول بإهمال . وكانت جريمة الاتلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات هي جريمة عمدية ، يتحقق القصد الجنائي فيها بتعمد الجاني واتجاه إرادته إلى إحداث الاتلاف بالصورة التي حددها القانون ( المادة ٣٦١ عقوبات ) (٩٢) .

وقضي بأن القانون الجنائي لا يعرف جريمة اتلاف المنقول بإهمال . . . ذلك أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية . وإنما أباح القانون - استثناء - رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أي أن يكون طلب التعويض ناشئا عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة . فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة ، وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . ومتى تقرر أن هذه الإباحة منهاها الاستثناء ، فقد وجب أن تكون متمارستها في الحدود التي رسمها القسانون ، ويكون توزيع الاختصاص على هذا الشق من النظام العام لتعلقه بالولاية .

واذن فمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم الأول بتهمة الإصابة الخطأ وقيادة سيارة بكيفية تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . فتدخل الطاعن مدعيا بحق مدنى للمطالبة - ضمن ما سطلب - بقيمة التلف الذى أصاب سيارته . وكان الضرر الذى أسس عليه دعواه في هذا الشق من الدعوى المدنية ، لم ينشأ مباشرة عن أى من الجريمتين موضوع الدعوى الجنائية ، وإنما نشأ عن اتلاف السيارة ، وهى واقعة لم ترفع بها الدعوى الجنائية ، وما كانت لترفع بها ، لأن القانون الجنائي لا يعرف جريمة اتلاف

المنقول باهمال • اذ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت بالسيارة ، فانها تكون قد أصابت صحيح القانون ، (٩٤) .

وقضى بأن جريمة الاتلاف المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات هي جريمة عمدية ، يتحقق القصد الجنائي فيها من تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي حددها القانون ، واتجاه ارادته الى احداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحلث بغير حق (٩٥) .

وفي نوفمبر ١٩٨١ أصبحت القاعدة في القانون المصري هي أن القانون الجنائي يعرف جريمة اتلاف المنقول باهمال ، بعد أن استبدل المشرع المادة ٣٧٨ عقوبات بأخرى بموجب القانون ١٦٩/١٩٨١ ، فتضمنت الفقرة ٦ النص على مخالفة الاتلاف باهمال بقولها :

« يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية : (٦) من تسبب باهماله في اتلاف شيء من منقولات الغير . . . » .

وعلى تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن القرار بالقانون ١٦٩/١٩٨١ هذا التحول في موقف القانون المصري من جريمة الاتلاف باهمال يتحقق الردع المطلوب للجنة الذين يستهترون في المحافظة على أموال الأفراد ، ومثال هذا الاستهتار قيادة سيارتهم بحالة ينجم عنها تعريض سيارات الغير للخطر والاتلاف باهمال ( المادتان ٦٥ و ٦٧/٧٤ من قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ المعدل ) ، فقال التقرير :

« وفيما يختص بالمادة (٣٧٨) فقد عدد القرار بقانون الحالات التي تفرض عليها عقوبة الغرامة ، التي لا تجاوز خمسين جنيها ، ليتحقق الردع المطلوب لمثل هؤلاء المستهترين بسلامة الأفراد والأمة بوجه عام » (٩٦) .

(٩٤) - نقض جنائي ١٩٦٥/١٢/٢٧ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ٣ - ١٦٨ - ١٨٤ .

- نقض جنائي ١٩٨٤/١/٢٣ الموسوعة الذهبية ملحق ٣ - ٦ - ٤ .

(٩٥) - نقض جنائي ١٩٧٣/١١/١١ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٣ - ٦٣٥ - ١٩٣ .

- نقض جنائي ١٩٨٤/٤/٥ الموسوعة الذهبية ملحق ٣ - ٦ - ٤ .

(٩٦) راجع الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكرراً في ١٩٨١/١١/٤ .

- راجع النشرة التشريعية ( العدد الحادي عشر ) نوفمبر سنة ١٩٨١ ص ٥٥٣١ -

## المبحث الثالث الركن المعنوي للجريمة ( علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة )

### (٩٨) تمهيد :

تكلّمنا في المبحث الأول عن الركن الشرعي لجريمة حوادث السيارات ، الذي يتمثل في صدور خطأ غير عمدى من السائق ، يؤدي الى جريمة القتل أو الاصابة الخطأ أو اتلاف السيارة باهمال . وقد اقتضى الكلام عن هذا الركن التعرض لثلاثة موضوعات هي : تعريف وعناصر وصور الخطأ غير العمدى ، أنواع الخطأ غير العمدى ، خصائص الخطأ غير العمدى على التفصيل السالف .

وتكلّمنا في المبحث الثاني عن الركن المادي لجريمة حوادث السيارات ، الذي يتمثل في حدوث النتيجة الاجرامية ، أى فعل القتل أو الاصابة الخطأ أو اتلاف السيارة باهمال ، أو الضرر . وقد اقتضى الكلام عن هذا الركن التعرض لثلاثة موضوعات هي : المقصود بالقتل الخطأ ، والمقصود بالاصابة الخطأ ، والمقصود بالتلفيات باهمال على التفصيل السالف .

ونتكلم في المبحث الثالث عن الركن المعنوي لجريمة حوادث السيارات ، الذي يتمثل في قيام علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة الاجرامية . ويقتضى الكلام عن هذا الركن التعرض لثلاثة موضوعات هي : معيار علاقة السببية ، والعوامل التي لا تقطع علاقة السببية ، واستظهار الحكم لعلاقة السببية على التفصيل التالى :

### (٩٩) (١) معيار علاقة السببية :

تتطلب المسؤولية الجنائية - في مجال دعوى تعويض حوادث السيارات - توافر ثلاثة أركان هي : الركن الشرعي للجريمة ( أى أساس المسؤولية ، أى فعل السيارة ، وهو صدور خطأ غير عمدى من السائق ) ، والركن المادي للجريمة ( أى النتيجة الاجرامية أى الضرر وهو القتل أو الاصابة الخطأ أو التلفيات باهمال ) ، والركن المعنوي للجريمة ( وهو علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة ) .

ذلك أنه لا يكفي في مجال المسؤولية عن حوادث السيارات توافر الركن الشرعي للجريمة بالمعنى المذكور ، وتوافر الركن المادى للجريمة بالمعنى المذكور . . . . . بل يشترط أيضا توافر الركن المعنوى للجريمة ، بمعنى وجود علاقة سببية بين فعل السيارة والضرر المطالب بالتعويض عنه . فلا يكفي مجرد تدخل السيارة في الحادث ، وإنما يجب أن يكون هذا التدخل هو الذى أحدث الضرر ، أى أن تكون السيارة هى التى أحدثت الضرر ، هى السبب الحقيقى فيه . وهذا يستلزم بالضرورة وجود علاقة سببية بين فعل السيارة المتمثل في التدخل في الحادث ، وبين الضرر الذى نتج عن هذا الحادث .

وقد تناولت تحديد معيار علاقة السببية عدة نظريات فقهية مثل : نظرية تغادل الأسباب (theorie de l'équivalence des conditions) ، وللغقيه الألماني (Von Burs) ، ونظرية السببية الفعالة أو السبب الكافى أو المفعال (causalité adéquate) للغقيه الألماني (Von Kries) ، ونظرية النسبية مطلقا ما لم يكن السبب الدخيل كافيا بذاته ، ونظرية التوقع بحسب المجري العادى للأمور (٩٧) . ويتطلب شرح هذه النظريات الفقهية الخروج عن الهدف التقليدى لموسوعة الدعاوى العملية وهو تجنب الخوض فى الخلافات الفقهية والعناية بالناحية العملية . ولذلك سوف نكتفى بعرض موقف القضاء المصرى بشأن معيار علاقة السببية .

#### - موقف القضاء المصرى بشأن معيار علاقة السببية :

أقامت محكمة النقض معيار علاقة السببية لجرائم القتل والإصابة الخطأ على عنصرين : عنصر مادى وعنصر معنوى :

وقوام العنصر المادى هو العلاقة المادية التى تصل ما بين الفعل والنتيجة . وبخصوص جريمة القتل والإصابة الخطأ ، تقرر أن فعل الجانى ( وهو صدور خطأ غير عمدى من السائق ) كان أحد العوامل التى أسهمت فى أحداث النتيجة ( وهى القتل أو الإصابة الخطأ ) ، أى أن النتيجة ما كانت لتحدث لو أن الفعل لم يرتكب .

وقوام العنصر المعنوى - فى جريمة القتل والإصابة الخطأ - هو « خروج

(٩٧) الدكتور ابراهيم دسوقي فى « الاعفاء من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات »

لج ١ س ١٩٧٥ بند ٣٢٨ وما بعده ص ٤٩٢ وما بعدها .

الجاني فيما يرتكبه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصور من أن يلحق عمله ضرراً بالغير » . وواضح من هذه العبارة أن العنصر المعنوي يفترض أن النتيجة قد حدثت بمسلك يتصف بالخطأ ، أي أنه يجب أن تتوافر علاقة ذهنية بين الجاني والنتيجة ، يكون من شأنها إسباغ وصف الخطأ على طريقة أحداث هذه النتيجة ، وتحديد العنصر المعنوي على هذا النحو مستخلص من عباراته محكمة النقص ، إذ جعلت توافر هذا العنصر مرهوناً بخروج الجاني عن « دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه » ، والتصور من أن يلحق عمله ضرراً بالغير » . فهذه العبارة تعني إخلال الجاني بواجب الحيطة والحذر المفروض عليه قانوناً . ومن ناحية فإن هذا العنصر لا يتوافر إلا بالنسبة للعواقب العادية للسلوك الإجرامي ، أي النتائج المألوفة للفعل دون النتائج الشاذة أو غير المألوفة ، وهذا واضح من عبارة خروج الجاني بخطئه عن « دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه » .

وبعبارة أخرى فإن هذا العنصر المعنوي يقوم على أساسين هما : إخلال الجاني بواجب التبصر بالعواقب والتصور منها ، وأن ينصرف ذلك إلى العواقب العادية لسلوكه دون غيرها من العواقب الأخرى غير العادية . وإذا كانت العواقب العادية لسلوك الجاني ، فمؤدى ذلك أن في استطاعته ومن واجبه توقعها . ولعل ذلك هو ما دعا جمهور الشراح إلى القول بأن القضاء يأخذ - في جملته - بمتيار السبب الكافي أو الفعال لأحداث النتيجة ، بمعنى أن علاقة السببية لا تنقطع بسبب تدخل عوامل أخرى في أحداث النتيجة ، ما دامت هذه العوامل مألوفة ومتوقعة وفقاً للمجرى العادي للأمور . أما إذا كانت هذه العوامل شاذة وغير مألوفة ولا تقع عادة إلا في النادر ، فإن علاقة السببية بين الفعل والنتيجة تكون منتفية (٩٨) .

وقضى بأنه لا يكفي للدنة في جريمة القتل الخطأ ، أن يثبت وقوع القتل ، وحصول خطأ من المحكوم عليه ، بل يجب أيضاً أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمتسبب ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغنى وجود هذا الخطأ . وينبثق على ذلك أنه إذا انعدمت رابطة السببية ، وأمكن تصور حدوث القتل - ولو لم يقع خطأ - أبعيدت الجريمة معها ، لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها .

فاذا كان الحكم قد اعتبر الظاعن مسئولاً جنائياً عن جنحة القتل الخطأ ،

لأنه ترك سيارته في الطريق العام مع شخص آخر يعمل معه ، وأن هيندا الشخص الآخر دفع العربى بقوة جسيمة الى الخلف بغير احتياط فقتل المجنى عليه . فانه لا يكون قد أخطأ في ذلك ، لانعدام رابطة السببية بين عمل المتهم وبين قتل المجنى عليه ، لأن ترك المتهم سيارته في الطريق العام يجرئها تابع له ، ليس له أية علاقة أو صلة بالخطأ الذى تسبب عنه القتل ، والفنى وقع من التابع وحده .

على أن اخلاء المتهم (صاحب السيارة) من المسؤولية الجنائية ، لا يخلو من المسؤولية المدنية ، بل إن مسؤوليته مدنيا تتوافر بجميع عناصرها القانونية ، متى أثبت الحكم أن التابع كان يعمل عند الطاعن ولحسابه وقت أن تسبب بخطئه في قتل المجنى عليه (٩٩) .

وقضى بأنه لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فانه يجب تسلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ ، أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها في ثبوت الواقعة - عناصر الخطأ المرتكب ، وأن يورد الدليل عليه ، مردودا الى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته ، لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ، اذ لم يستظهر سبب انحرافه بسيارته على النحو الذى أشار اليه ، والعناصر التى استخلص منها هذا الانحراف . كما أن الحكم - من جهة أخبرى - لم يبين موقف المجنى عليهم وسلوكهم وقت الحادث ، ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافي اصابتهم ، واثّر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انتفائها . هذا وقد أغفل

- 
- (٩٩) - لفظ جنائي ١٩٣٨/٥/٣٤ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٣ - ٦١ .  
 - لفظ جنائي ١٩٣٨/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٤ - ٦٦ .  
 - لفظ جنائي ١٩٤٣/١١/١ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٤ - ٦٧ .  
 - لفظ جنائي ١٩٤٤/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٤ - ٦٨ .  
 - لفظ جنائي ١٩٤٥/١٠/٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٣ - ٦٣ .  
 - لفظ جنائي ١٩٤٦/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٣ - ٦٣ .  
 - لفظ جنائي ١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٤ - ٦٩ .  
 - لفظ جنائي ١٩٥٢/١١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٤ - ٧٠ .  
 - لفظ جنائي ١٩٥٥/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٤ - ٦٥ .  
 - لفظ جنائي ١٩٥٦/٦/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٧٤٥ - ٥ .

الحكم كلية الاشارة الى التقاير الطبية ولم يورد مؤداها . وبهذا خلا من  
أى بيان عن الاصابات التى شوهدت بالمجنى عليهم ، وكيف أنها لحقت بهم  
من جراء التصادم . واذا دانت المحكمة الطاعن منع كل ذلك ، فان حكمها يكون  
قاصر البيان واجبا نقضه والاعادة بغیر حاجة الى بحث باقى أوجه  
الطعن (١٠٠) .

وقضى بأن رابطة السببية — تركز فى جريمتى القتل والاصابة الخطأ —  
تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالقتل أو الاصابة ، اتصال السبب بالسبب ،  
بحيث لا يتصور وقوع القتل أو الاصابة بغير قيام الخطأ .

وكان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يبين منه فى وضوح ، كيفية وقوع  
الحادث ، وكنه الخطأ المنسوب الى الطاعن ارتكابه ، وكيف كان هذا الخطأ  
سببا فى وقوع الحادث . كما أغفل الحكم بيان مؤدى أقوال المجنى عليه ،  
وما ورد بالتقرير الطبى ، ولم يدل على قيام رابطة السببية بين الخطأ فى ذاته  
والاصابات التى حدثت بالمجنى عليه من واقع دليل قننى ، فان الحكم المطعون  
فيه يكون قاصر البيان متعينا نقضه والاحالة ، دون حاجة لبحث باقى أوجه  
الطعن (١٠١) .

- 
- (١٠٠) نقض جنائى ١٩٩٠/٦/١٠ طعن ٥٨/٨١٠ ق .
  - (١٠١) نقض جنائى ١٩٩٠/٩/١٢ طعن ٥٩/١٥٦١٦ ق .
  - نقض جنائى ١٩٩٠/٥/٣٠ طعن ٥٨/٨٣٤٢ ق .
  - نقض جنائى ١٩٩٠/١/٣١ طعن ٥٨/٧٩١ ق .
  - نقض جنائى ١٩٩٠/١/١٧ طعن ٥٩/٨٥٥٦ ق .
  - نقض جنائى ١٩٨٩/٥/٢١ طعن ٥٦/٦٢٨٦ ق .
  - نقض جنائى ١٩٨٨/١١/١٥ طعن ٥٦/٢٩٦ ق .
  - نقض جنائى ١٩٨٨/٦/١٢ طعن ٥٦/٢٣٢٢ ق .
  - نقض جنائى ١٩٨٥/٥/٨ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ٦٢٢ - ١١٠ .
  - نقض جنائى ١٩٨٥/٣/٣١ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ٥٠٨ - ٨٥ .
  - نقض جنائى ١٩٨٥/٢/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ١١٤ - ١٥ .
  - نقض جنائى ١٩٨٣/٢/٨ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ٢٠٩ - ٣٩ .
  - نقض جنائى ١٩٨٠/١/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١٠٥ - ٢٠ .
  - نقض جنائى ١٩٧٨/٥/٧ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٤٧٩ - ٨٩ .
  - نقض جنائى ١٩٧٨/١١/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٨٣٦ - ١٧٢ .
  - نقض جنائى ١٩٧٧/١٠/١٧ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٨٦٥ - ١٧٩ .
  - نقض جنائى ١٩٧٥/٤/١٣ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ٢٢٣ - ٧٦ .
  - نقض جنائى ١٩٧٠/١١/٨ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ٣ - ١٠٦٩ - ٢٥٧ .

## (١٠٠) (٢) العوامل التي لا تقطع علاقة السببية :

رأينا أن محكمة النقض قد خلصت في تحديد معيار علاقة السببية إلى القول بأن علاقة السببية - كركن في جريمة القتل والاصابة - تقتضي أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل أو الاصابة اتصال السبب بالمسبب ، بحيث لا يتصور وقوع القتل أو الاصابة بغير قيام الخطأ (١٠٢) .

ويحدث في الحياة العملية أن تتعرض علاقة السببية بين الخطأ الحاصل من الجاني ، والنتيجة الاجرامية الحاصلة على المجنى عليه لنوعين من العوامل ، الأولى تقطع علاقة السببية ، والثانية لا تقطعها . وسوف نرجى الكلام عن العوامل الأولى للمبحث الرابع الخاص بنفى السائق لأركان الجريمة ، ونتكلم هنا عن العوامل الثانية .

فيشمل الكلام عن العوامل التي لا تقطع علاقة السببية الآتي :

- ١ - أثر مضي فترة من الزمن بين الفعل والنتيجة .
- ٢ - أثر الحالة الصحية للمجنى عليه على علاقة السببية .
- ٣ - أثر وجود حساسية خاصة بجسم المجنى عليه .
- ٤ - خطأ الغير المساهم في الضرر .

## (١٠١) ١ - أثر مضي فترة من الزمن بين الفعل والنتيجة :

القاعدة هي أن مضي فترة من الزمن بين الفعل ( أي فعل السيارة أو صدور خطأ غير عمدى من السائق ) وبين النتيجة ( أي النتيجة الاجرامية أو الضرر أو القتل أو الاصابة الخطأ ) ، لا تقطع علاقة السببية - كركن في جريمة القتل والاصابة الخطأ - ولا اثر له في قيام المسؤولية الجنائية في حق الجاني .

وقضى بأن مضي زمن بين الحادثة والوفاة ، لا يزحزح المسؤولية الجنائية عن متهم ، متى ثبت أن وفاة المجنى عليه كانت نتيجة الاصابة الواقعة منه (١٠٣) .

---

- نقض جنائي ١٩٦٩/١١/١٧ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٣ - ١٢٧٠ - ٢٥٧ .

- نقض جنائي ١٩٦٦/٥/١٣ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ٢ - ٨٠٢ - ١٥١ .

(١٠٢) راجع البنود ٩٥ - ٩٧ ص ٢٢١ - ٢٢٣ .

(١٠٣) نقض جنائي ١٩٢٩/١/٣ - أشار اليه الدكتور محمود نجيب حسنى في « علاقة

وقضى بأنه ما دام الثابت من تقرير الصفة التشريحية ، أن الوفاة نشأت عن الإصابة التي أحدثتها المتهم بالمجنى عليه ، فإنه يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها ، ولو كانت عن طريق غير مباشر ، كالتراحي في العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يثبت أن المجنى عليه كان مريضاً تجسيم المسؤولية (١٠٤) .

## (١٠٢) ٢ - أثر الحالة الصحية للمجنى عليه على علاقة السببية :

القاعدة هي أن الحالة الصحية للمجنى عليه وقت الإصابة لا تقطع علاقة السببية - كركن في جريمة القتل والإصابة الخطأ - ولا أثر لها في قيام المسؤولية الجنائية في حق الجاني .

ذلك أن المجنى عليه وقت إصابته ، قد يكون ضعيف المقاومة لأسباب سابقة على حادث السيارة ، مثل ضعف البنية الطبيعية ، أو التقدم في السن ، أو الإصابة بأمراض قديمة كالسكر أو ضعف القلب أو الأنيميا أو البسل أو ارتفاع ضغط الدم ، الأمر الذي قد يكون له أثره في استفحال الإصابة وتفاقم أخطارها ، وقد ينتهي - مع الإصابة اللاحقة - إلى الوفاة . في هذه الحالة استقرت محكمة النقض على اعتبار علاقة السببية - مع ذلك - لا تزال قائمة بين الفعل الحاصل من الجاني والوفاة الحاصلة للمجنى عليه ، فتظل الواقعة قتلًا خطأ لا مجرد إصابة خطأ .

وقضى بأنه إذا كان الإلتهاب الذي سبب الوفاة ، قد نتج عن الإصابة التي أحدثتها المتهم بالمجنى عليه ، فمسألة المتهم عن الوفاة واجبة . ولا يرفع مسئوليته أن المجنى عليه أو ذويه رفضوا أن تبت ساقه ، وأن هذا البتر كان يحتمل معه نجاته . إذ لا يجوز له - وهو المحدث للإصابة - أن يتذرع بأحجام المجنى عليه عن تحمل بتر ساقه ، وهي عملية جراحية عظيمة الخطر ، فضلاً عما تسببه من الآلام المبرحة (١٠٥) .

وقضى بأنه من المقرر أن مرض المجنى عليه هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية ، بين فعل المتهم والنتيجة التي انتهت إليها أمر المجنى

السببية في قانون العقوبات ، ط ١٩٨٤ من ٣٠١ .

- نقض جنائي ١٩٥٧/٧/٦ مجموعة محكمة النقض ٧ - ٢ - ٤٤٨ - ١٢٤ .

(١٠٤) نقض جنائي ١٩٥٦/٣/١٩ مجموعة محكمة النقض ٦ - ١ - ٣٨٢ .

(١٠٥) نقض جنائي ١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٤ - ٦٩ .

عليه بسبب إصابته . - ولما كان ما أثاره الطاعن ، من أن استئصال الطحال كان مرجعه حالة مرضية بالمجنى عليه ، وليس الاعتداء الواقع عليه ، مردودا بأنه لا يبدو قولا سيق مرسلا بدون دليل ، بل إن الثابت من التقرير الطبي أن الطحال المستأصل لم يلاحظ عليه أية إصابة مرضية ، هذا فضلا عن أنه - لو صبح - ما قاته الطاعن عن مرض المجنى عليه ، فإنه لا يقطع رابطة السببية (١٠٦) .

وقضى بأنه لما كان الطاعن لا ينازع ، في أن ما أورده الحكم - نقلا عن تقرير الصفة التشريحية - له معينه الصحيح من هذا التقرير . وكان مؤداه أن إصابة المجنى عليها - على بساطتها - وما صاحبها أثناء الشجار من انفجار نفسي ومجهود جسماني ، كل ذلك قد أدى إلى تنبيه الفصيص السميتاوي ، مما ألقى عبئا جسيما على جائة القلب والنبوة الدموية ، والتي كانت أصلا بحالة مرضية متقدمة بالقلب ، مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب السريع التي انتهت بالوفاة .

وإن الشجار - وما صاحبه من إصابة على بساطتها - لا يمكن إخلاء مسئوليته من المساهمة في التعجيل بحدوث النوبة القلبية التي انتهت بوفاة المجنى عليها ، فإن في ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند إلى الطاعن وبين الوفاة ، ويحقق بالتالي مسئوليته عن هذه النتيجة ، التي كان من واجبه أن يتوقع حصولها . لما هو مقرر من أن الجاني في جريمة الضرب أو أحداث جرح عنيدا ، يكون مسئوليا عن جميع النتائج المحتملة حصولها ، نتيجة سلوكه الإجرامي ، ولو كانت عن طريق غير مباشر كتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومن أن مرض المجنى عليه إنما هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون غير سديد (١٠٧) .

### (١٠٣) ٣ - أثر وجود حساسية خاصة بجسم المجنى عليه :

القاعدة هي أن وجود حساسية خاصة بجسم المجنى عليه - حتى لو أسهمت مع فعل الجاني في أحداث النتيجة الإجرامية - لا تقطع علاقة

(١٠٦) نقض جنائي ١٩٧٤/٤/٨ مجموعة محكمة النقض ٣٥ - ٣٩٥ - ٨٥ .

(١٠٧) نقض جنائي ١٩٧٨/٣/١٢ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٢٦٠٠ - ٤٨ .

- نقض جنائي ١٩٧٣/٣/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ١ - ٤٠٨ - ٨٥ .

**السببية - كركن في جريمتي القتل والإصابة الخطأ - ولا أثر لها في قيام المسؤولية الجنائية في حق الجاني \***

ذلك أن وجود حساسية ذاتية لدى المجنى عليه في حوادث السيارات - كافية بذاتها لحدوث الموت ، ولو أعطى مخدر له بالنسبة القانونية - هذه الحساسية لا تنفي علاقة السببية ، بين إعطاء المخدر على نحو مخالف للأصول الطبية وتبين الوفاة .

وقضى بأنه إذا كان تقرير الصفة التشريحية - كما نقل عنه الحكم - قد أثبت في نتيجته ، أن استعمال المخدر بالنسبة التي حضر بها ، وبالقدر الذي استعمل في تخدير المجنى عليها ، جاء مخالفاً لتعاليم الطبية . وقد أدى إلى حصول وفاة المريضة ، بعد فترة دقائق من حقنها بالحقول ، نتيجة الأثر السام « لبونتوكاين » بالتركيز وبالكمية التي حقنت بها .

فإن ما ورد بنتيجة هذا التقرير صريح كل الصراحة ، في أن الوفاة نتيجة التسمم ، وقد حدثت بعد دقائق من حقن المجنى عليها بهذا المحلول ، وهو ما اعتمد عليه الحكم بصفة أصلية في إثبات توافر علاقة السببية .

أما ما ورد بالحكم من « أنه لا محل لمناقشة وجود الحساسية لدى المجنى عليها من عدمه ، طالما أن الوفاة كانت متوقعة » ، فإنه - فضلاً عن وروده في معرض الرد على دفاع المتهم ، وما جاء بأقوال الأطباء الذين رجح بعضهم وجود تلك الحساسية ، واعتقد البعض الآخر وجودها ، ولم يمنع فريق ثالث حدوث الوفاة حتى مع وجودها - ليس فيما قاله الحكم من ذلك بشأن الحساسية ، مما ينقض أو يتعارض مع ما أفصحته عنه المحكمة بصورة قطعية ، في بيان واقعة الدعوى وعند سرد أدلتها ، وإخذت فيه بما جاء بتقرير الصفة التشريحية ، من أن الوفاة نشأت مباشرة عن التسمم بمادة « البونتوكاين » (١٠٨) .

#### **(١٠٤) ٤ - خطأ الغير المساهم في الضرر :**

القاعدة هي أن خطأ الغير المساهم في الضرر ، أي المساهم في أحداث النتيجة الإجرامية لا يقطع علاقة السببية - كركن في جريمتي القتل والإصابة الخطأ - ولا أثر له في قيام المسؤولية الجنائية في حق الجاني \*

وقضى بأن القانون لا يشترط لقيام جرائم الاصابات غير العمدية ، الا أن يكون الضرر ناشئاً عن خطأ يرتكب ، ويكون هو السبب فيه ، ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه . فإذا كان الظاهر مما أوردته الحكم أن رابطة السببية بين خطيأ سائق السيارة وبين الحادث متوافرة ، إذ هو قد سار بسيارته غير محتاط ولا متحيز ، وبمخالفة اللوائح بسيره الى اليسار أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارة ، فوقع الحادث ، فلا ينفي مسؤوليته ، أن يكون المجنى عليه قد ساعد على ذلك أيضاً ، بأن اندفع الى جهة السيارة فسقط بالقرب من ذواليها (١٠٩) .

وقضى بأنه من المقرر - وفق قواعد المرور ، بأن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ، ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ، ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة لتمكنه من كشف الطريق خلفه . ومن المقرر كذلك أن الخطأ المشترك في مجال المسؤولية الجنائية - بفرض قيامه في جانب المجنى عليه أو الغير - لا يمنع من مسؤولية المتهم ، ما دام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة .

لما كان ذلك ، فإن الرجوع بالسيارة الى الخلف ، يوجب على القائد الاحتراز والتبصر والاستيثاق من خلو الطريق ، مستعيناً بالمرآة العاكسة ، ومن ثم فلا يرفع عنه ذلك الواجب استعانتاً بآخر .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام الحجة قبل الطاعن ، على أنه عند رجوعه بسيارته الى الخلف في طريق متسع ، لم يستعمل آلة التنبيه ، ولم يتخذ أي قدر من الحيطة ، لمن عساه يكون خلف السيارة من المارة ، فصدم المجنى عليه فأحدث به الاصابات التي أودت بحياته . فإنه لا يجدى الطاعن من بعد ما يثيره ، من أنه قد اعتمد في تراجعته على توجيه شخص آخر لم يستطيع الارشاد عنه ، على ما يبين من المفردات المنضمة تحقيقاً لوجه

- 
- (١٠٩) نقض جنائي ١٩٤٤/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٢ - ٥٩ .  
 - نقض جنائي ١٩٥٠/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٢ - ٥٥ .  
 - نقض جنائي ١٩٥٤/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٢ - ٥٦ .  
 - نقض جنائي ١٩٥٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٢ - ٥٧ .  
 - نقض جنائي ١٩٥٥/٦/١٣ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٢ - ٥٨ .  
 - نقض جنائي ١٩٥٥/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٢ - ٥٤ .

الطعن (١١٠) .

وقضى بأنه من المقرر أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث ، توجب مساءلة كل من أسهم فيها ، أيا كان قدر الخطأ المنسوب اليه . . يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله (١١١) .

### (١٠٥) (٣) استظهار الحكم لعلاقة السببية :

القاعدة هي وجوب استظهار الحكم الجنائي في جرائم حوادث السيارات لعلاقة السببية ، ذلك أن علاقة السببية الواجب أن تتوافر في جرائم القتل والإصابة الخطأ ، بين الخطأ غير العمدى الصادر من السائق ، وبين النتيجة الإجرامية أو الضرر ، هي علاقة السبب بالسبب ، بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر من غير وقوع الخطأ .

فاذا نفى الحكم الجنائي وجود علاقة السببية بين خطأ الجاني سائق السيارة ، وبين التصادم الذى حدث ، دون أن يبين كيفية امكان تصور وقوع الحادث ، بدون ارتكاب الجاني لمخالفة المرور المنسوبة اليه ، فان هذا الحكم يكون قاصرا ومعيبا يعيب جوهرى يبطله .

وقضى بأن رابطة السببية الواجب توافرها نى جريمة احداث الجرح بدون عمد ، بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع ، هي علاقة السبب بالسبب ، بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر من غير وقوع الخطأ . وإذا نفى الحكم وجود رابطة السببية بين خطأ إلتهم ( وهو سائق سيارة ) ، والتصادم الذى وقع دون أن يبين كيفية امكان تصور وقوع الحادث ، بدون ارتكاب التهم لمخالفة المرور المنسوبة اليه ، فان هذا يكون قصور يعيب الحكم عيبا جوهريا مبطلا له (١١٢) .

- 
- (١١٠) نقض جنائي ١٩٧٩/٦/٧ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٦٤٥ - ١٣٨ .
  - نقض جنائي ١٩٧٥/٤/١٣ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ٣٢٣ - ٧٦ .
  - (١١١) نقض جنائي ١٩٨٠/١/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٨٨ - ١٨ .
  - (١١٢) نقض جنائي ١٩٣٨/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٤ - ٧١ .
  - نقض ١٩٤٣/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٥ - ٧٢ .
  - نقض جنائي ١٩٤٣/١١/١ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٥ - ٧٤ .
  - نقض جنائي ١٩٥٠/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٥ - ٧٥ .
  - نقض جنائي ١٩٥٠/٥/١٥ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٥ - ٧٦ .

وقضى بأنه اذا كان يبين من الحكم المطعون فيه ، أنه اذا دان المتهم بجريمة قتل المجنى عليه خطأ ، ورتب على ذلك مسؤولية متبوعة ، قد فاته ان يبين اصابات المجنى عليه التي حقت ، بسبب اصطدام السيارة به ، وان يدلل على قيام رابطة السببية ، بين هذه الاصابات وبين وفاة المجنى عليه ، استنادا الى دليل فني ، فانه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه (١١٣) .

وقضى بأنه اذا كان ما أورده الحكم في مدوناته ، لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاغن ، وكان مجرد الانحراف من جهة الى جهة أخرى بالسيارة ، ووجود آثار فزاعها ، لا يعتبر دليلا على الخطأ ، الا اذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك ، وهو ما لم يوضحه الحكم . فضلا عن أن الأسباب التي استند اليها الحكم المطعون فيه ، خللت من بيان رابطة السببية ، بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليها ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه (١١٤) .

- 
- نقض جنائي ١٩٥٠/٥/١٥ مجموعة القواعد الانونية ٢ - ٩٤٥ - ٧٧ .
  - نقض جنائي ١٩٥٠/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٥ - ٧٨ .
  - نقض جنائي ١٩٥١/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٥ - ٧٣ .
  - نقض جنائي ١٩٥١/١٠/٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٥ - ٧٩ .
  - نقض جنائي ١٩٥٤/٦/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٦ - ٨٠ .
  - نقض جنائي ١٩٥٧/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٧٤٥ - ١٠ .
  - نقض جنائي ١٩٥٨/٦/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٧٤٥ - ١٣ .
  - نقض جنائي ١٩٦١/١١/١٤ مجموعة محكمة النقض ١٢ - ٩٠٨ - ١٨٣ .
  - نقض جنائي ١٩٦٢/١١/١٢ مجموعة محكمة النقض ١٣ - ٧٢٩ - ١٧٨ .
  - نقض جنائي ١٩٦٣/٦/١١ مجموعة محكمة النقض ١٤ - ٥٣٠ - ١٠٢ .
  - نقض جنائي ١٩٦٤/١٠/١٢ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ٥٦٨ - ١١١ .
  - نقض جنائي ١٩٦٧/١٠/١٦ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٩٨٣ - ١٩٩ .
  - نقض جنائي ١٩٦٩/٢/٣ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ١٩١ - ٤٢ .
  - نقض جنائي ١٩٧٠/٣/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ٤٢٧ - ١٠٥ .
  - نقض جنائي ١٩٧٠/٤/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ٦٢٦ - ١٤٨ .
  - نقض جنائي ١٩٧٠/١١/٨ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ١٠٦٩ - ٢٥٧ .
  - نقض جنائي ١٩٧٢/٥/١٥ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٧٣٤ - ١٦٤ .
  - نقض جنائي ١٩٧٢/٦/١٢ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٩٢١ - ٢٠٦ .
  - نقض جنائي ١٩٧٢/١٢/٣١ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ١٤٨٠ - ٣٣٢ .
  - نقض جنائي ١٩٧٣/٥/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٦٥٧ - ١٣٥ .

وقضى بأنه متى كانت المحكمة قد خلصت من أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها ، أن قائد السيارة ( الطاعن ) لم يكن يقظا ، ولم يتخذ الحيطة الكافية لمفاداة الحادث ، كما فعل من سبقه من قائدى السيارات . ورتبت المحكمة على ذلك ، أنه كان يسير بسرعة غير عادية ، والا كان فى مكنته التحكم فى قيادة السيارة وإيقافها فى الوقت المناسب ، مما أدى الى اضطلاله بالمجنى عليهم واصابتهم بالاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية ، والتي اودت بحياة بعضهم ، نتيجة خطأ المتهم وعدم تبصره ، بما تتوافر به اركان المسؤولية الجنائية فى حقه من الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما (١١٥) .

وقضى بأنه وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله :

« وحيث ان وقائع الدعوى توجز فيما أبلغ به وقرره المجنى عليهم ، من قيام المتهم باحداث ما بهم من إصابات ، بسبب قيادته للسيارة بحالة

- 
- نقض جنائى ١٩٧٤/١١/٣ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٧٠٨ - ١٥٣ .
  - نقض جنائى ١٩٧٥/١٢/٨ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ٧٢٩ - ١٨٢ .
  - نقض جنائى ١٩٧٧/٤/١٧ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٥٠٠ - ١٠٦ .
  - نقض جنائى ١٩٧٨/١٠/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٧٤٦ - ١٥٠ .
  - نقض جنائى ١٩٧٨/١١/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٨٣٦ - ١٧٢ .
  - (١١٥) نقض جنائى ١٩٨٠/٢/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٢٧٨ - ٥٤ .
  - نقض جنائى ١٩٨٣/٢/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ٢٠٩ - ٣٩ .
  - نقض جنائى ١٩٨٤/٤/٢٤ مجموعة محكمة النقض ٣٥ - ٤٧٥ - ١٠٤ .
  - نقض جنائى ١٩٨٤/١٢/٣ مجموعة محكمة النقض ٣٥ - ٨٥٢ - ١٩٠ .
  - نقض جنائى ١٩٨٥/٣/٣١ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ٥٠٨ - ٨٥ .
  - نقض جنائى ١٩٨٥/٥/٨ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ٦٢٢ - ١١٠ .
  - نقض جنائى ١٩٨٥/١٠/٣ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ٨١٠ - ١٤٣ .
  - نقض جنائى ١٩٨٧/١٢/٩ طعن ٥٨/٣٨٤٣ ق .
  - نقض جنائى ١٩٨٨/١٠/١٧ طعن ٥٧/٢٩٦٩ ق .
  - نقض جنائى ١٩٨٨/١١/٢٤ طعن ٥٧/٥٥٨٣ ق .
  - نقض جنائى ١٩٨٩/١/٥ طعن ٥٨/٥٧٣٩ ق .
  - نقض جنائى ١٩٨٩/٢/٢٨ طعن ٥٨/١٦٨٧ ق .
  - نقض جنائى ١٩٨٩/٤/١١ طعن ٥٩/٤٣٢ ق .
  - نقض جنائى ١٩٨٩/٤/٣٠ طعن ٥٨/١٧٧٢ ق .
  - نقض جنائى ١٩٨٩/٥/٢١ طعن ٥٩/٦٦١ ق .
  - نقض جنائى ١٩٨٩/٦/١١ طعن ٥٨/٣٤٨٨ ق .

يتجمل عنها الخطر وبسرعة قصوى ، وحيث أن الأوراق جاءت خلوا من ثمة دليل يؤيد دفاع المتهم من نسبة الخطأ الى قائد آخر . . . .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب قانونا ، لصحة الحكم في جريمة القتل والأصابة الخطأ ، أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله ، وكيفية الخطأ المنسوب الى المتهم ، وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث ، وكانت رابطة السببية — كركن من أركان هذه الجريمة — تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته ، طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور . كما أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني ، وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها ، في ثبوت عنصر هذا الخطأ ، الذي لا يوفره مجرد قيادة السيارة بحالة خطرة أو بسرعة ، دون استظهار ظروف الواقعة ، وموقف المجنى عليهم حين وقوع الحادث ، واثّر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورباطة السببية . فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حدوثها ، بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها ، على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشتبها بالقصور ، بما يوجب نقضه والاحالة ، بغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن (١١٦) .

**وقضى بأن جريمة القتل الخطأ — حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات — تقتضى لإدانة المتهم بها ، أن يبين الحكم وقائع الحادث وكيفية حصوله ، والخطأ الذي قارفه ، ورباطة السببية بين الخطأ وبين**

- 
- (١١٦) نقض جنائي ١٩٩٠/١/٤ طعن ١٩٨٤٢/٥٩ ق
  - نقض جنائي ١٩٩٠/١/١٧ طعن ١٩٨٥٦/٥٩ ق
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٢/٢٢ طعن ٧١١٦/٥٨ ق
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٤/١٧ طعن ١٩٣٠/٥٩ ق
  - نقض ١٩٩٠/٤/١٩ طعن ١٢٦٩٠/٥٩ ق
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٤/٢٣ طعن ١١٠٨٣/٥٩ ق
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٥/٧ طعن ١٠٩٩٨/٥٩ ق
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٥/٢٨ طعن ٧٣١٨/٥٩ ق
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٥/٢٩ طعن ٦٤٧٠/٥٨ ق
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٥/٣٠ طعن ٨٣٤٢/٥٨ ق
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٥/٣٠ طعن ٨٣٤٥/٥٨ ق

القتل ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ . وكان الحكم الابتدائي قد خلا كلية من بيان وقائع الحادث وكيفية حدوثه ، ولم يبين أوجه الخطأ التي نسبت الى الطاعن ، كما تشابه قصور في استظهار رابطة السببية ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة ، بغير حاجة لبحث باقى أوجه النعى (١١٧) .

- 
- (١١٧) نقض جنائي ١٩٩٠/١١/٦ طعن ١٥١٦٣/٥٩ ز .
- نقض جنائي ١٩٩٠/٥/٣٠ طعن ٨/٨٣٩٢ ق .
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٥/٣١ طعن ٨/٦٩٢٠ ق .
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٥/٣١ طعن ٨/٨٢٨٩ ق .
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٦/٤ طعن ٦٠/١٣ ق .
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٦/١٠ طعن ٨/٨٠٦٠ ق .
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٦/١٣ طعن ٨/٨٣٩٥ ق .
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٦/١٤ طعن ٨/٨٧٠١ ق .
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٦/١٢ طعن ٥٩/٥٦١٦ ق .
  - نقض جنائي ١٩٩٠/٦/١٩ طعن ٥٩/١٥٦٣٧ ق .

## المبحث الرابع نفي السائق لأركان الجريمة ( العوامل التي تقطع علاقة السببية )

### (١٠٦) تمهيد :

تكلّمنا في المبحث الأول عن الركن الشرعي لجريمة حوادث السيارات ، الذي يتمثل في صدور خطأ غير عمدى من السائق ، يؤدي الى جريمة القتل أو الاصابة الخطأ أو اتلاف السيارة باهمال . وقد اقتضى الكلام عن هذا الركن التعرض لثلاثة موضوعات هي : تعريف وعناصر وصور الخطأ غير العمدى ، أنواع الخطأ غير العمدى ، خصائص الخطأ غير العمدى على التفصيل السالف .

وتكلّمنا في المبحث الثاني عن الركن المادى لجريمة حوادث السيارات ، الذي يتمثل في حدوث النتيجة الاجرامية ، أى فعل القتل أو الاصابة الخطأ أو تلاف لسيارة باهمال ، أو الضرر . وقد اقتضى الكلام عن هذا الركن التعرض لثلاثة موضوعات هي : المقصود بالقتل الخطأ ، والمقصود بالاصابة الخطأ ، والمقصود بالتلفيات باهمال على التفصيل السالف .

وتكلّمنا في المبحث الثالث عن الركن المعنوى لجريمة حوادث السيارات ، الذي يتمثل في قيام علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة الاجرامية . وقد اقتضى الكلام عن هذا الركن التعرض لثلاثة موضوعات هي : معيار علاقة السببية ، والعوامل التي لا تقطع علاقة السببية ، واستظهار الحكم لعلاقة السببية على التفصيل السالف .

ونتكلّم في المبحث الرابع عن نفي السائق لأركان الجريمة ، وعلى الأخص العوامل التي تقطع علاقة السببية . ويقتضى الكلام في هذا المبحث التعرض لثلاثة موضوعات هي : خطأ المجنى عليه ، والخطأ المشترك بين متهمين أو أكثر ، والقوة القاهرة والحادث الفجائي على التفصيل التالى .

### (١٠٧) (١) خطأ المجنى عليه وشروطه :

أعامل الأول من العوامل التي تقطع علاقة السببية بين الخطأ غير

**القصدى الحاصل من الجاني ، والضرر الحاصل على المجنى عليه ، ففي جريمة حوادث السيارات هو خطأ المجنى عليه .**

والقاعدة هي ان خطأ المجنى عليه بذاته لا يتفق خطأ الجاني ، لأن المتصور أن يكون القتل أو الإصابة الخطأ أو التلقيات باهمال في حوادث السيارات راجعا الى عوامل متعددة ، يتمثل أحدها في سلوك الجاني ، وثانيها في سلوك المجنى عليه ، ويكون كل منهما مشوبا بالخطأ ، لذلك استقر الفقه والقضاء على أن خطأ المجنى عليه لا ينفي أو يقطع علاقة النسبية ، إلا إذا استغرق خطأ الجاني ، وهو لا يستغرق خطأ الجاني إلا إذا كان غير مألوف وغير متوقع . أما إذا اشترك خطأ الجاني مع خطأ المجنى عليه في أحداث النتيجة الإجرامية ، فإنه يصح أن يضع القاضي في اعتباره هذا الخطأ المشترك عند تقدير العقوبة (١١٨) . ويجب على المحكمة الجنائية وهي تفضل في دعوى تعويض حوادث السيارات ، أن تنقص من مقدار التعويض ما يجب أن يتحمله المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه .

**وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئا عن خطأين : خطؤه وخطأ غيره ، يقتضي توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما ، وبناء على عملية تشبيهية عملية المقاصة . ولا يكون الغير ملزما إلا بمقدار التعويض عن كل الضرر ، منقوصا منه ما يجب أن يتحمله المضرور ، بسبب الخطأ الذي وقع منه . - واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، والتفت عن استظهار ما قرره في أسبابه من خطأ المجنى عليه ، وبيان أثره في مقدار التعويض ، وقضى بالزام المستول المدني به كاملا ، دون أن ينقص منه ما يوازي نصيب المجنى عليه في هذا الخطأ ، فإنه يكون - فضلا عن قصوره - قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية (١١٩) .**

---

(١١٨) الدكتور محمود نجيب حسنى في « شرح قانون العقوبات » القسم الخاص المرجع المرجع السابق بند ٥٥٩ ص ٤١٠ .

- الدكتور ابراهيم الدسوقي المرجع السابق بند ١٦٣ ص ٢٢٧ .
- الدكتور ادوار غالى الدهنى المرجع السابق بند ٣٤ ص ٥٨ .
- الدكتور ابو اليزيد المتيت المرجع السابق ص ١٣٥ .
- المستشار معوض عبد امتواب المرجع السابق ص ١٣٠ .
- المستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ٣٤ .
- (١١٩) نقض جنائي ١٩٦٩/٢/١١ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ١ - ٢٤٨ - ٥٤ .

ويشترط الفقه في خطأ المجنى عليه الذي يقطع علاقة السببية توافق شرطان (١٢٠) .

- الأول : أن يكون خطأ المجنى عليه جسيما أو شاذا .
- والثاني : أن يتمتع المجنى عليه بحرية الاختيار والادراك .

### (١٠٨) ١ - أن يكون خطأ المجنى عليه جسيما أو شاذا :

الشرط الأول الواجب توافره في خطأ المجنى عليه الذي يقطع علاقة السببية هو أن يكون جسيما أو شاذا . فيجب أن يكون خطأ المجنى عليه جسيما أو فاجشا على نحو يكون كافيا بذاته في إحداث النتيجة الإجرامية ، كذلك يجب أن يكون خطأ المجنى عليه شاذا أو غريبا على نحو لا يستطیع معه الجاني توقعه ، مما يجعل النتيجة الإجرامية غير متوقعة بدورها . ويمكن في هذه الحالات القول بأن خطأ لمجنى عليه قد استغرق خطأ الجاني ، وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة الإجرامية ، أون القتل أو الإصابة الخطأ أو اتلاف السيارة ترجع إلى خطئه وحده .

ومن التطبيقات القضائية لخطأ المجنى عليه الذي يتصف بالجسامة والفحش والتشذوذ والغرابة في مجال دعوى تعويض حوادث السيارات : ظهوره فجأة أمام السيارة التي يقودها المتهم وعلى مسافة تقل عن متر ، وجلوسه في مكان غير مأمون ارتضاه لنفسه مما أدى إلى اختلال توازنه وسقوطه من فوق السيارة المحملة بالزلط ، وعبوره الطريق فجأة دون أن يتبصر ويؤكد من خلو الطريق . فارتطم بالباب الأيمن الخلفي للسيارة .

وقضي بأن رابطة السببية - كركن من أركان جريمة القتل الخطأ - تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها ، طالما كانت تتفق والسير الذي للأمر . كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية ، متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه - وإن أثبت توافر الخطأ في حق الطاعن - قد أغفل التصدي إلى موقف المجنى عليه ، وكيفية سلوكه ، وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفاؤها . وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم ، أن الطاعن دّفع بانقطاع رابطة السببية بين الخطأ وما لحق المجنى

عليه من ضرر ، وبأن الحادث انما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده ، بظهوره فجأة أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر . وهو دفاع جوهرى قد يترتب صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية . وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه ، وأن تبين كيف كان فى استطاعة الطاعن فى الظروف التى رفع فيها الحادث وعلى هذه المسانة تلافى اصابة المجنى عليه . أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب (١٢١) .

وقضى بأنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه ، أنه اقام قضاءه بإدانة الطاعن ، على أنه استعمل فراكل قوية نى إيقاف السيارة النقل قيادته المحملة بالزلط ، مما أدى لسقوط المجنى عليه تحت العجلات الخلفية للسيارة ، دون أن يعرض البتة لدفاع الطاعن ، القائم على أن خطأ المجنى عليه بجلوسته فى مكان غير مأمون ارتضاه لنفسه ، هو الذى أدى الى اختلال توازنه وسقوطه من فوق السيارة ابدن وقوفها ، وذلك على نحو يكشف عن أنه قد أطرحه ، وهوى على بينة من أمره ، مع أنه يعد - فى صورة الدعوى الماثلة - دفاعا جوهريا ، كان لزاما على الحكم أن يحصه ويزد عليه بما يفنده ، لما ينبنى على ثبوت صحته من تغير وجه الرأى فى الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بقصور فى التسبيب يوجب نقضه (١٢٢) .

وقضى بأنه وحيث انه من المقرر ان رابطة السببية - كركن من أركان جريمة القتل الخطأ - تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها - طالما كانت تتفق مع السير العادى للأمر . وأن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية ، متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة لا تطمئن الى أقوال الشاهد . . . من أن المتهم صدم المجنى عليه بمقدمة السيارة فارتطم بزجاجها الأمامى ، وذلك لتناقض أقواله مع الثابت بمعاينة الشرطة للسيارة يوم الحادث ، من كسر الزجاج بالباب الأيمن الخلفى . كما أن المحكمة تطمئن الى دفاع المتهم وأقوال الشاهدين . . . و . . . فيما انتهوا إليه من أن الحادث وقع نتيجة محاولة المجنى عليه عبور الطريق فجأة ، دون أن يتبصر ويتأكد من خلو الطريق ، ورغم تحذير الشاهد الأخير له بالإشارة . وإذا

(١٢١) نقض جنائى ١٢/١٠/١٩٦٤ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ٣ - ٥٦٨ - ١١١ .

(١٢٢) نقض جنائى ١٨/٤/١٩٧١ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ٤٤٠٠ - ٩٥ .

كان هذا السلوك من المجنى عليه غير متوقع ولا يتفق مع السير العادي للأموال ، ولولاه لما وقع الحادث ؛ فإن الخطأ كله يكون قد وقع في جانب المجنى عليه وحده . ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبإراءة المتهم مما أسند اليه عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ورفض الدعوى المدنية قبله ، مع الزام رافعها عن نفسه وبصفته بمصروفاتها شاملة أتعاب المحاماة (١٢٣) .

### (١٠٩) ٢ - أن يتمتع المجنى عليه بحرية الاختيار والادراك :

... الشرط الثاني الواجب توافره في خطأ المجنى عليه الذي يقطع علاقة السببية هو أن يتمتع المجنى عليه بحرية الاختيار والادراك ؛ فإذا انعدمت حرية الاختيار والادراك لدى المجنى عليه بسبب الضرورة أو الإكراه (المادتان ٦١ و ٦٢ عقوبات) ، تعذر القول بأن هناك خطأ يعتد به من جانب المضطر أو المكره في حساب النتيجة الإجرامية في جريمة حوادث السيارات .

فيشترط أن يكون المجنى عليه متمتعاً بإدراكه ، لأن انعدام الإدراك لدى المصاب في قتل أو إصابة خطأ ، ليس من شأنه أن يحملة النتيجة الإجرامية دون خطأ الجاني ، حتى لو أمكن وصف خطأ المجنى عليه بأنه شاذ أو غير متوقع إذا صدر من عاقل . وبمعنى آخر نأن ما يمكن اعتباره خطأ جنسياً أو فاحشاً أو شاذاً أو غريباً غير متوقع إذا صدر من شخص عاقل متمتع بالادراك ، لا يمكن اعتباره كذلك إذا صدر من شخص مجنون أو سكران ، بل يصبح عندئذ مألوفاً عادياً لمجرد صدوره منه ، ولا يحول دون مسؤولية الجاني جنائياً ومدنياً عن قتله أو إصابته خطأ .

ولكن يشترط أن يكون الجاني عالماً بأن المجنى عليه مجنون أو سكران ، لأنه إذا كان يجهل ذلك ، فإنه يتعذر القول بإهدار خطأ المجنون أو السكران من الحساب كلية . فإذا صدم سائق سيارة مخطئاً خطأ يسيراً شخصاً مجنوناً نزل فجأة أمام السيارة بسبب جنونه ، مما أدى إلى وفاته أو إصابته ، يمكن القول بأن خطأ المجنون أو السكران لفرط جسامته وعدم توقعه من السائق ، قد يجب خطأ السائق متى كان يسيراً هيناً (١٢٤) .

(١٢٣) - نقض جنائي ١٩٨٨/١١/١٥ طعن ٥٦/٢٩٦ ق .

(١٢٤) - المستشار معوض عبد التواب المرجع السابق ص ١٣١ .

## (١١٠) (٢) الخطأ المشترك بين متهمين أو أكثر :

العامل الثاني من العوامل التي تقطع علاقة السببية بين الخطأ غير العمدى الحاصل من الجاني ، والضرر الحاصل على المجنى عليه ، في جريمة حوادث السيارات هو الخطأ المشترك بين متهمين أو أكثر .

والفائدة أن الخطأ المشترك بين متهمين أو أكثر يخضع لذات حكم خطأ المجنى عليه . فإذا كان القتل أو الإصابة الخطأ يرجع الى فعلين صادرين من متهمين مختلفين ، وكان بمسلك كل منهما مشوباً بالخطأ . فإن كان الفعل الصادر عن أحد المتهمين متوقفاً من المتهم الآخر ، بحيث كان في استطاعته ومن واجبه توقعه ، فهو لا ينفي خطأه ، وبالتالي لا يقطع علاقة السببية . أما إذا كان الفعل الصادر عن أحد المتهمين غير متوقع من المتهم الآخر بالنظر الى الظروف التي صدر فيها ، بحيث لم يكن في استطاعته ومن واجبه توقعه ، فهو ينفي خطأه ، وبالتالي يقطع علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، وتختصر المسؤولية فيمن ظلت عناصر الخطأ متوافرة في حقه (١٢٥) .

ومن التطبيقات القضائية للخطأ المشترك بين متهمين أو أكثر في مجال حوادث السيارات : مجرد ترك السائق سيارته مضطراً اثر انفجار إطاراتها ، وفي حيازة الحمال ، في الطريق العام المرصوف ، في وقت يدخل فيه الليل ، ودون اضاءة النور الخلفي للمقطورة عند تركها ، مسبوقة لا يدفعها قول الحكم بأن اتخاذ الاحتياط كان لازماً على الحمال . - رجوع السائق بسيارته الى الخلف في طريق متسع ، دون استعمال آلة التنبيه ، أو اتخاذ أي قدر من الحيطة لمن عساه يكون خلف السيارة من المارة ، فصدم المجنى عليه فأحدث به الإصابات التي أودت بحياته ، يوجب مساءلته ، دون أن يجدي اعتماده على توجيه شخص آخر لم يستطع الارشاد عنه .

وقضى بأنه لا يجدي المتهم في جريمة لقتل الخطأ ، محاولته اشراك متهم آخر ، في الخطأ الذي انبنى عليه وقوع الحادث . اذ الخطأ المشترك بغرض قيامه لا يخلو الطاعن من المسؤولية (١٢٦) .

(١٢٥) الدكتور محمود نجيب حبيبي المرجع السابق بند ٥٦٠ ص ٤١٢ .

- الدكتور ادوار غالي - الدمين المرجع السابق بند ٤٠ ص ٧٢ .

(١٢٦) نقض جنائي ١٩٥٤/٦/٢١ بمجموعة القواعد القانونية ٢ - ٩٤٢ - ٥٦٠ .

وقضى بأنه يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطأ ، بناء على خطئين من شخصين مختلفين . ولا يسوغ القول بأن أحد الخطئين ينفي المسؤولية عن مرتكب الخطأ الآخر (١٢٧) .

وقضى بأن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث ، يوجب مساءلة كل من أسهم فيها ، أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون شتبا مباشرا أو غير مباشر في حصولة (١٢٨) .

وقضى بأنه يصح في القانون وقوع خطأ من شخصين أو خطأ مشترك . كما أن خطأ المضرور يفرض ثبوته لا يرفع مسؤولية غيره ، الذي يقع خطأ في جانبه ، وإنما قد يخففها . إلا إذا تبين من ظروف الحادث ، أن خطأ المضرور كان العامل الأول في أحداث الضرر الذي أصابه ، وأنه أبلغ درجة من الجسامة بحيث يستغرق خطأ غيره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفي مسؤولية المطعون ضده ، لمجرد تركه سيارته مضطرا أثر انفجار إطاراتها ، وفي حيازة الجمال ، ولم يناقش بالثبوت عناصر مسؤوليته في ترك السيارة بالطريق العام المرصوف ، في وقت يدخل فيه الليل ، ودون إضاءة الثور الخلفي للمقطورة عند تركها ، وهي مسؤولية لا يدفعها حالة الحكم بأن اتخاذ الاحتياطات كان لزاما على الجمال ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور وبالفستاد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والإحالة (١٢٩) .

وقضى بأنه من المقرر وفق قواعد المرور ، أن قائدة السيارة هو المسئول عن قيادتها مسؤولية مباشرة ، ومختار عليها قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ، ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة متحركة لتمكنه من كشف الطريق خلفه . ومن المقرر كذلك أن الخطأ المشترك في مجال المسؤولية الجنائية ، يفرض قيامه في جانب المجنى عليه

- (١٢٧) نقض جنائي ١٩٥٧/١/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٨ - ٨٨ - ٢٦ .  
 (١٢٨) نقض جنائي ١٩٦٩/٢/٣ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ١ - ١٩٢ - ٤٢ .  
 - نقض جنائي ١٩٧٠/٤/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ٢ - ٦٢٦ - ١٤٨ .  
 - نقض جنائي ١٩٧٨/١٢/٧ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٨٧١ - ١٨١ .  
 - نقض جنائي ١٩٨٠/١/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٨٨ - ١٨ .  
 - نقض جنائي ١٩٨٥/١/١٦ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ٨٢ - ٩ .  
 (١٢٩) نقض جنائي ١٩٧٤/٥/١٩ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٤٨٦ - ١٠٤ .

أو الغير ، لا يمتنع من مسئولية التهم ، ما دام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة . لما كان ذلك ، فإن الرجوع بالسيارة إلى الخلف يوجب على القائد الاحتراز والتبصر والاستيقاظ من خلو الطريق ، مستعينا بالمرآة العاكسة . ومن ثم فلا يرفع عنه ذلك الواجب استعانتها بآخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام الحجة بقيل الطاعن على أنه عند رجوعه بسيارته إلى الخلف في طريق متسع ، لم يستعمل آلة التنبيه ولم يتخذ أي قدر من الحيطة لمن عساه يكون خلف السيارة من المارة ، فصدم المجنى عليه فأحدث به الإصابات التي أودت بحياته . فانه لا يجنى الطاعن من بعد ما يشهده من أنه قد اعتمد في تراجعه على توجيه شخص آخر لم يستطع الارشاد عنه على ما يبين من المفردات المنضمة تحقيقاً لوجه الطعن (١٣٠) .

### (١١١) (٣) القوة القاهرة والحادث الفجائي .

العامل الثالث من العوال التي تقطع علامة السببية بين الخطأ غير العمدى الحاصل من الجاني ، والضرر الحاصل على المجنى عليه في جريمة حوادث السيارات ، هو القوة القاهرة والحادث الفجائي .

والفرقة بين القوة القاهرة والحادث الفجائي هي تفرقة فقهية بحتة .

فالقوة القاهرة تستخدم السلوك الإنساني كأداة لحثوث النتيجة ، فهي قوة خارجية لا يملك لها دفاعاً (١٣١) ، وبمعنى آخر فإن القوة القاهرة تتوافر عند الضغط على إرادة المتهم إلى حد اعدامها (١٣٢) . ومن الأمثلة التقليدية على القوة القاهرة أهبوب عاصفة تقطع إحدى الأشجار ، وتلقى بها على سيارة فتقتل أحد ركابها ، وانهيار جسر فجأة فيؤدي إلى انقلاب سيارة .

والحادث الفجائي يقتون بالسلوك الإنساني مؤدياً به إلى نتيجة لم تكن لتقع بدون هذا الحادث (١٣٣) . وبمعنى آخر فهو يتحقق عندما يستحيل على

(١٣٠) نقض جنائي ١٩٧٩/٦/٧ مجوعة محكمة النقض ٣٠ - ٦٤٥ - ١٢٨ .

(١٣١) الدكتور رمسيس بهنام في « النظرية العامة للقانون الجنائي » ص ٩٧٨ .

- الدكتور فوزية عبد الستار المرجع السابق ص ٥٢ .

(١٣٢) الدكتور محمود نجيب حسني المرجع السابق بند ٥٦١ ص ٤١٣ .

(١٣٣) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق الموضوع السابق .

- الدكتور فوزية عبد الستار المرجع السابق الموضوع السابق .

المتهم توقع النتيجة (١٣٤) . ومن الأمثلة التقليدية على الحادث الفجائي إصابة قائد السيارة باغماء مفاجئ فيفقد السيطرة على عجلة القيادة ويصيب انسياً ، وانفجار أحد اطارات السيارة أثناء سيرها بسرعة معقولة فلا يستطيع قائدها التحكم فيها ويقتل أو يصيب إنساناً .

وتتفق القوة القاهرة مع الحادث الفجائي من حيث أنهما يستبعدان المسؤولية الجنائية . ويختلفان من حيث أن القوة القاهرة تضغط على إرادة الفاعل إلى حد اعدامها ، وعندئذ لا توصف بأنها غير آتمة ، وإنما توصف بأنها غير موجودة . أما الحادث الفجائي فهو لا يمحو الإرادة ولكنه يجردها من الخطأ .

وقضى بأنه من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى . ولما كان الحكم - بعد أن دلل على خطأ الطاعن المتمثل في محاولة اجتياز سيارة أمامية ، بانحرافه إلى حافة الجسر أقصى اليسار ، وفي طريق ضيق سبق أن مر منه ، ولا يسمح بمرور سيارتين بغير حذر بالغ ، مما أدى إلى انقلاب السيارة - استظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حدثت ، ورد على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي بما يفنده . وكان ما أورده الحكم من تدليل سائغ على ثبوت نسبية الخطأ إلى الطاعن ، وحصول الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، ينتفى به في حد ذاته القول بحوث الحادث نتيجة حادث قهري وهو انهيار جزء من الجسر فجأة ، ذلك أنه اشترط لتوافر هذه الحالة ألا يكون للجاني يد في حصول العذر أو في قدرته منه . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن ، لا يعدو أن يكون خدلاً موضوعياً حول واقعة الدعوى والتصوير الذي اطمأنت المحكمة إليه ، ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ اقتناع المحكمة بها ، مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض (١٣٥) .

وقضى بأنه لما كان الحكم الابتدائي قد استظهر خطأ الطاعن في قوله ، بما مؤذاه أنه كان يتعين على المتهم - وقد استشعر الخطر ولم يتأكد

(١٣٤) ٢ الدكتور محمود نجيب حسني المرجع السابق الموضوع المناق .

(١٣٥) نقض جنائي ١٩٦٥/١/٤ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ١ - ٤ - ٢٠ .

- نقض جنائي ١٩٥٩/٤/٢٠ مجموعة محكمة النقض ١٠ - ٢ - ٤٥١ - ٩٩٠ .

- نقض جنائي ١٩٦٩/٦/٣٠ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٢ - ٩٩٣ - ١٩٤٠ .

- نقض جنائي ١٩٧٤/٢/٣ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ٨٠ - ١٩ .

من حالة الطريق إمامه نتيجة عدم وضوح الرؤية ، بسبب استعمال السيارة النقل القادمة في مواجهته للنور المبهر - أن يهدى من سرعة سيارته .  
واذ لم يفعل ذلك ، وفوجئ بعربة النقل أمامه واصطدم بها ، فإن ذلك مما يوفر الخطأ في جانبه . ثم أضاف الحكم المطعون فيه - رداً على ما دفع به الطاعن من توفر القوة القاهرة - قوله « أن الثابت من التحقيقات ومن المعاينة ، عدم وجود آثار فرامل للسيارة على الطريق ، مما يقطع بأن المتهم لم يتخذ أى إجراء لتفادى الاصطدام بعربة الكارو . ولا يعفيه من ذلك قوله أن هذه العربة لم تكن تعمل مصباحاً خلفياً ، إذ أن أنوار السيارة التي يقودها كغيلة برفية العربة الكارو ، على مسافة بعيدة يستطيع معها السيطرة على سيارته ، كما أن الطريق يسمح بمرور سيارتين في اتجاهين متضادين رغم وجود عربة كارو . . . » . ما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ، في هذا الشأن كاف وسائغ في استظهار ركن الخطأ في جانب الطاعن . وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ، ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه . فاذا اطمأنت المحكمة الى توافر الخطأ في حق الطاعن ، وأوردت صورة الخطأ الذى وقع منه ، ورتبت عليه مسئوليته ، فإن فى ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى (١٣٦) .

وقضى بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه ، قد قام قضاءه برفض دعوى الطاعنة ، على أن الضرر قد نشأ عن قوة القاهرة أو عن خطأ قائد سيارة النقل . حاله أنه يشترط لاغتيال الحادث قوة القاهرة ، عدم امكان توقعه واستحالة رفعه أو التخرز منه . ولما كان سقوط الأمطار وأثرها على الطريق الترابى فى الظروف والملابسات التي أدت الى وقوع الحادث فى الدعوى الماثلة ، من الأمور المألوفة التي يمكن توقعها ولا يستحيل على قائد السيارة المتبصر التحرز منها . وكان الخطأ المنسوب لقائد سيارة النقل قد انتفى بحكم جنائى قضى ببراءته ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعوى الطاعنة - المضرورة - بمقولة أن الحادث وقع بسبب أجنبى لا يد لقائد الأتوبيس فيه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون (١٣٧) .

(١٣٦) نقض جنائى ١٩٧٧/٢/١٣ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٢٣٧ - ٥٣ .  
- نقض جنائى ١٩٧٨/٣/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٣٢٢ - ٦٠ .  
- نقض جنائى ١٩٧٧/١١/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٨٢١ - ١٧٦ .  
(١٣٧) نقض مدنى ١٩٨٠/٥/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٢ - ١٥٥١ - ٢٩٠ .

وقضى بأنه من حيث أن الحكم الابتدائي التوحيدي بالحكم المطعون فيه - بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلة الاتهام - خلص إلى القضاء ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية في قوله بـ "وحيث أن المحكمة تطمئن إلى النتيجة التي انتهى إليها المهندس الفني بتقريره المودع"، لا يبتناها على أسس فنية سليمة تأخذ بها هذه المحكمة، وهي بصدد الفصل في هذه الدعوى لسلامتها. ولما كان الثابت بذلك التقرير أن سبب الحادث هو انفجار إطارات العجلة الأمامية اليسرى للسيارة قيادة المتهم فجأة، مما أدى إلى فقدان السيطرة على أجهزة التحكم بالسيارة وانحرافها يساراً لعدم الاتزان، نتيجة القوى المؤثرة على السيارة قيادة المتهم، فمن ثم وبالبناء على ما تقدم يكون الحادث الذي ترتب عليه إصابات المجنى عليهم، التي أودت بحياتهم جميعاً عن المجنى عليه الأخير، سببه الوحيد هو الحادث الفجائي والقوى القاهرة، الأمر الذي تنعدم معه علاقة السببية ولا تتحقق به المسؤولية، متفقين مع الحكم ببراءة المتهم مما أسند إليه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية (١٣٨).

وقضى بأنه وحيث أن مما ينحاه على الحكم المطعون فيه، أنه إذ دانه بجريمتي القتل والإصابة الخطأ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال، ذلك أنه قد أثار دفاعاً مؤداه: أن الحادث مرده الانفجار الفجائي للإطار الأمامي الأيسر للسيارة قيادته، وهو ما يعتبر قوة القاهرة تنقسم بها رابطة السببية، غير أن الحكم أطرح هذا الدفاع، يقال أن انفجار الإطار يرجع إلى ضغط الاصطدام أثناء الحادث، دون أن يستند في ذلك إلى دليل فني، وعلى خلاف ما أورده التقرير الفني، من أن انفجار الإطار مرده إلى عيب في المادة التي صنع منها الإطار، والضغط الداخلي وسوء حالة الطريق، كما اتخذ من تراخي الادعاء بهذا الدفاع إلى تحقيقات النيابة دليلاً على علم جديته.

ومن حيث أنه يبين من مطابقة الحكم المطعون فيه - أنه بعد أن بين واقعة الدعوى، وحصل أقوال شهودها، ومؤدى التقارير الطبية والمعاينة

- نقض جنائي ١٧/١٠/١٩٨٨ طعن ٥٧/٢٩٦٩ ق

- نقض جنائي ١/١٢/١٩٨٨ طعن ٥٨/٦٠٥٤ ق

- نقض جنائي ١/٣/١٩٨٩ طعن ٥٧/٣٥١٦ ق

(١٣٨) نقض جنائي ١٣/٣/١٩٨٥ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ٣٩١ - ٦٦

التي أجرتها النيابة العامة - عرض لدفاع الطاعن القائم على أن : سبب الحادث مرده الى قوة قاهرة ، وأطرحه تأسيسا على أن المتهم لم يذكر عند سؤاله بمحضر الشرطة ، أن سبب الحادث هو انفجار اطار السيارة ، إذ أنه لم يذكر واقعة انفجار الاطار الا بتحقيقات النيابة العامة ، وأنه استقر في يفن المحكمة ان انفجار الاطار ناتج من ضغط الاصطدام أثناء الحادث .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية يحته ، أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها ، بلوغا الى غاية الأمر فيها . وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد رأت أن انفجار الاطار نتج من ضغط الاصطدام أثناء الحادث ، وكان الثابت من المفردات المضمومة ، أن تقرير المهندس الفني قد تضمن أن انفجار الاطار يرجع الى عيب في المادة المصنعة للاطار ، والضغط الداخلي وسوء حالة الطريق ، ومن ثم فإن المحكمة تبصرت لهذه المسألة الفنية التي قد يختلف الرأي فيها ، دون تحقيقها عن طريق المختص فنيا ، فان حكمها يكون مشروبا بالاخلاق بحق الدفاع .

هذا بالاضافة الى أن الحكم المطعون فيه ، قد صادر دفاع الطاعن في هذا الصدد بدعوى عدمه جديته ، لانه تأخر في الادلاء به ، ذلك أنه من المقرر أن التأخير في الاداء بالدفاع ، لا يدل حتما على عدم جديته ، ما دام منتجا من شأنه أن تدفع به التهمة ، أو يتغير به وجه الرأي في الدعوى . كما أن استعمال المتهم حقه في الدفاع في مجلس القضاء ، لا يصح البتة أن ينتجت بعدم الجدية ، ولا أن يوصف بأنه خائن متأخرا ، لان المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل منهم حقه في أن يدلي بما يعن له من اوجه الدفاع ، وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ، للوقوف على جلية الأمر فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة ، بغير حاجة لبحث بقية اوجه الطعن (١٣٩) .

وقضى بأنه ومن حيث انه مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتي القتل والاصابة الخطا ، قد شابه قصور في التسبب ، ذلك أنه قد أثار دفاعا مؤداه انقطاع رابطة السببية بين فعله والنتيجة ، لأن الحادث انما وقع نتيجة حادث فجائي هو انفجار الاطار الأمامي الأيسر للسيارة ، الا أن الحكم أطرح هذا الدفاع بما لا يسوغه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه

بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى الأدلة القائمة فيها - عرضي للتدليل على توافر الخطأ في جانب الطاعن ، وأطرح دفاعه بقوله ان المتهم قد تخطى الجزيرة الترابية للطريق بالشريع مضرباً - اسكندرية الزراعي بالسيارة قيادته ، مما نتج عنه اصطدام السيارة القادمة من القاهرة المتجهة الى قليب ، - بالسيارة قيادته ، وحدثت الاصابات الواردة بالتقارير الطبية للمجنى عليهم ، والتي أدت الى وفاة المجنى عليها . . . ولا ينال من ذلك قول المتهم بانفجار الاطار الأمامي الأيسر ، اذ لم يتأكد من سلامة مركبته قبل السير ، مما يكون قيد وقر في يقين المحكمة من ثبوت التهمة قبل المتهم ، متعيناً القضاء بإدانة طبقاً لمواد الإتهام .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى وجست القوة القاهرة وتوافرت شرائطها في القسانون ، كانت النتيجة محمولة عليها ، وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ ، امتنعت المسئولية عن المتهم - الا اذا كون خطؤه بذاته جريمة ، أو أن تلجأني يدعى حصول الضرر أو في قدرته منعه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد انحراف الطاعن بسيارته الى الاتجاه المضاد ، دليلاً على خطئه ، وكان ما أورده الحكم رداً على دفاعه ، القائم على أن سبب الحادث يرجع الى حادث فجائي على النحو السالف ايراده ، لا يستقيم به اطراح هذا الدفاع ، اذ لم يبين الحكم كيف أنه كان يمكن الطاعن أن يتوقع انفجار الاطار أو يتداركه ، استناداً الى دليل فني ثابت بالأوراق ، ومن ثم فإنه يكون معيباً بالقصور المبطل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد غفل عن بيان اصابات المجنى عليهم ، كيف أنها أدت الى وفاة أحدهم من واقع تقرير فني ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في استظهار رابطة السببية - وهو ما يتسع لأوجه الطعن - - - - -  
والاحالة (١٤٠)

## الفصل الثالث التنظيم القانوني للدعوى



## (١١٢) تمهيد :

قلنا ان المرحلة الأولى من مراحل دعوى تعويض حوادث السيارات هي اجراءات رفع الدعوى . وتشمل هذه المرحلة أربع خطوات تتسلسل حسب منطق الأمور ، وهي : تجهيز مستندات الدعوى ، تحرير صحيفة الدعوى ، المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، ورسوم وميعاد رفع الدعوى .

وقلنا ان المرحلة الثانية من مراحل دعوى تعويض حوادث السيارات هي اثبات ونفى المسؤولية الجنائية . وتشمل هذه المرحلة أربع خطوات تتسلسل حسب منطق الأمور ، وهي : الركن الشرعى للجريمة ، الركن المادى للجريمة ، الركن المعنوى للجريمة ، وأخيرا نفي السائق لأركان الجريمة .

أما المرحلة الثالثة من مراحل دعوى تعويض حوادث السيارات فهي التنظيم القانونى للدعوى . وتشمل هذه المرحلة أربع خطوات تتسلسل حسب منطق الأمور ، هي : تعريف وتاريخ وطبيعة وخصوم الدعوى ( الدعوى المدنية المباشرة للمضروب ضد شركة التأمين ) ، الأساس القانونى لاختصاص شركة التأمين ( أو التأمين الاجبارى على السيارات ) ، الصلح بالتسوية الودية فى التعويض والتأمين الشامل عن تلفيات السيارة .

وعلى تقسيم هذا الفصل الى المباحث الأربعة الآتية :

**المبحث الأول :** تعريف وتاريخ وطبيعة وخصوم وشروط الدعوى ( الدعوى المدنية المباشرة للمضروب ضد شركة التأمين )

**المبحث الثانى :** الأساس القانونى لاختصاص شركة التأمين ( نطاق تطبيق قانون التأمين الاجبارى على السيارات )

**المبحث الثالث :** الصلح والتسوية الودية فى التعويض والتأمين الشامل عن تلفيات السيارات

## المبحث الأول

### تعريف وتاريخ وطبيعة وخصوم وشروط الدعوى

( الدعوى المدنية المباشرة للمضروب ضد شركة التأمين )

#### ( ١١٣ ) تمهيد :

يتطلب الكلام عن التنظيم القسائوني للدعوى ، أى الدعوى المدنية المباشرة للمضروب ضد شركة التأمين ، أن تبدأ أولاً بتقديم الدعوى ، ويقتضى الكلام عن تقديم الدعوى العرض الخمسة موضوعات هى : تعريف الدعوى ، تاريخ الدعوى وفيه نستعرض العطور التاريخى لاختصاص شركة التأمين فجسب ، طبيعة الدعوى وفيه نتسابل عن ماهيتها وهل هى تابعة أو احتياطية أو مستقلة ؟ ، خصوم الدعوى ، وشروط الدعوى على التفصيل التالى :

#### ( ١١٤ ) تعريف الدعوى :

تعرف الدعوى المباشرة للمضروب ضد شركة التأمين ، بأنها دعوى مدنية عادية أنشأها المشرع للمضروب قبل المؤمن أى شركة التأمين ، منذ وقت قريب لا يتجاوز مدة سبعة وثلاثون عاماً ، وذلك بموجب المادة الخامسة من القانون ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات : وتختص هذه الدعوى للتقدم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ، والذي تبدأ مدته من وقت وقوع الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر ، أى القتل أو الاصابة الخطا حسب الأحوال .

وتنص المادة ٥ من القانون ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على أنه :

« (١) يلتزم المؤمن ( شركة التأمين ) بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات ، اذا وقعت فى جمهورية مصر ، وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ( المادة ١١ من القانون ١٩٧٣/٦٦ .

حاليا ) ، ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدي المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه .  
(٢) وتخضع دعوى الضرر قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ،

ويلاحظ أنه اذا كان الفعل غير المشروع الذي يستند اليه الضرر في الدعوى المدنية المباشرة ضد شركة التأمين يكون جريمة جنائية ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الجاني ، سواء كان هو المؤمن له ( مالك السيارة ) او كان غيره ممن يعتبر مسئولا عن الحقوق المدنية المترتبة على فعلهم ( سائق السيارة ) ، فان سريان مدة التقادم الثلاثي بالنسبة للضرر قبل شركة التأمين ، يقف طوال المدة التي تستغرقها المحاكمة الجنائية . ولا يعود سريان مدة التقادم الثلاثي الا منذ صدور الحكم الجنائي او انتهاء المحاكمة الجنائية لسبب آخر ، وذلك على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا يتعذر معه على الضرر مطالبة شركة التأمين بحقه ( المادة ٣٨٢ مدني ) .

كذلك يلاحظ أنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بمبلغ التعويض ، مستوى أن يكون محكوما به بحكم قضائي نهائي . واذا كان المبلغ الذي حكم به للضرر هو تعويض صدر به حكم نهائي من محكمة الجناح المستأنفة ، فانه يتحقق بذلك شرط تطبيق المادة ٥ من القانون ١٩٥٥/٦٥٢ . ولا تثار مشكلة نسبية الأحكام على أساس أن شركة التأمين لم تكن ممثلة في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي ، لأن التزام شركة التأمين بتغطية مبلغ التعويض ليس مصدره المادة ١٠١ من قانون الاثبات المتعلقة بحجية الأحكام ، وانما مصدره المادة ٥ من قانون التأمين ١٩٥٥/٦٥٢ التي تحقق الشرط الذي نصت عليه .

كذلك يلاحظ أن التزام شركة التأمين يكون بقيمة التعويض المحكوم به قضائيا مهما بلغت قيمته ، وليس للشركة أن تنازع في مقداره ، لأن مؤدى ذلك أن تحدد مسئوليتها بما يحكم به عليها ، وقد يقل عما حكم به ضد المؤمن له ( مالك السيارة ) ، وفي ذلك مخالفة صريحة للمادة ٥ من قانون التأمين ١٩٥٥/٦٥٢ التي تنص على أن « يكون التزام المؤمن ( شركة التأمين ) بقيمة ما يحكم به قضائيا مهما بلغت قيمته » (١) .

---

(١) المستشار جمال الدين جوده اللبان - بهيئة قضايا الدولة في « الدعوى المباشرة

## (١١٥) تاريخ الدعوى :

يبلغ التطور التاريخي والتشريعي للدعوى المدنية المباشرة للمضرور ضد شركة التأمين في مصر حوالى نصف القرن ، أما في العالم الخارجى فيبلغ من العمر حوالى ثلاثة قرون .

ففى سنة ١٦٨١ ظهرت فكرة التأمين من المسئولية فى العالم الخارجى لأول مرة ، وذلك فى مجال التأمين البحرى بالنسبة الى الخطأ الشخصى . وقد تعرض التأمين للهجوم ، حيث اعتبره خصومه مخالفا للنظام العام والآداب ، وأنه بمثابة « دعوة لاقتراف الخطأ » ، اذ ليس أسهل على المؤمن له من أن يرتكب الخطأ ، أو على الأقل لا يفعل ما يجب عليه أن يفعله ليتجنب الوقوع فيه ، لأنه اذا حلت المسئولية فان غيره وهو المؤمن يدفع التعويض . أما بالنسبة للمسئولية عن خطأ الآخرين ( التابعين أو من يسأل عنهم المسئول ) ، فقد تجاوز خصوم التأمين عنه ، باعتبار أن الدافع الشخصى على الخطأ غير موجود بالنسبة للمتعاقد فى هذه الحالة .

ولكن هذه الانتقادات لم تلبث أن تكسرت أمام الاعتبارات العملية ، التى قللت من أهمية هذا الانتقاد النظرى ، ذلك أن مجرد تحمل الغير الأعباء المالية للمسئولية لا يدفع بالإنسان الى الخطأ ، لأن هناك - بجانب المسئولية المدنية - مسئولية جنائية فى كثير من الحالات وهذه لا يغطيها التأمين . وكذلك هناك المسئولية الأخلاقية . وبهذا تغلب التأمين من المسئولية على العقوبات النظرية التى وضعها خصومه فى طريقه ، وأثبت وجوده كنظام مشروع فى كثير من الدول (٢) .

وفى مصر بدأ التفكير فى التأمين من المسئولية لأول مرة سنة ١٩٣٦ ، بمناسبة مشروع تنقيح القانون المدنى القديم الصادر سنة ١٨٨٣ (Projet de Code Civil Révisé) تفرده له فصلا ، ضمنه المواد من ١٠٣٤ الى ١١٣٢ . ولما استبدل وضع مشروع تمهيدى كامل للقانون المدنى سنة ١٩٤٢ بمشروع التنقيح ، تضمن المشروع الكامل المادة ١١٣٢ التى

---

للمضرور فى حوادث السيارات قبل شركة التأمين « - تعليق الحكم الصادر من محكمة النقض رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق بجلسة ٨ يناير سنة ١٩٧٠ - مجلة هيئة قضايا الدولة ١٨ - ١ ( يناير مارس ١٩٧٤ ) - ٢٢٣ .

(٢) الدكتور سعد واصف المرجع السابق ص ١٧ .

كانت تنص على الحق المباشر للمضرور قبل شركة التأمين على النحو الآتي :

« لا يجوز للمؤمن ( شركة التأمين ) أن يدفع لغير المصاب (المضرور) مبلغ التأمين المتفق عليه كله أو بعضه ، ما دام المصاب لم يعرض بما لا يجاوز هذا المبلغ ، عن الأضرار التي نشأت عنها مسئولية المؤمن عليه ( مالك السيارة ) » .

#### وجاء بمذكرة المشروع التمهيدى :

« هذا النص يتفق فى أساسه ، مع المادة ٥٣ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى ، التى تلزم المؤمن ( شركة التأمين ) بأن يدفع مبلغ التعويض للغير . أما قانون سنة ١٩٠٨ الألمانى ( مادة ١٥٦ ) فانه يجيز للمؤمن دفع التعويض للغير ، ولكنه لا يلزمه بذلك . - والحكم الوارد بالنص يؤيد ضمنا ما انتهى اليه قضاء محكمة الاستئناف المختلطة ، بعد خلاف فى رأى فى وجود أو عدم وجود دعوى مباشرة للمصاب قبل شركة التأمين . . . » .

وقد وافق مجلس النواب على المادة ١١٢٢ دون تعديل تحت رقم ٨٣١ ، إلا أن لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ رأت حذفها ، لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة (٣) .

وفى ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ صدر القانون ١٩٥٠/٨٩ بشأن اصابات العمل ، فقضى بأنه إذا كان صاحب العمل مؤمنا من مسئوليته عن حوادث العمل ، جاز للعامل أن يطالب بحقوقه رب العمل وشركة التأمين متضامنين .

وفى ٩ أغسطس سنة ١٩٥٠ صدر القانون ١٩٥٠/٢١٧ بشأن التعويض عن أمراض المهنة ، فألحق هذه الأمراض باصابات العمل ، من حيث الزام صاحب العمل بتعويض جزافى عن هذه الأمراض ، كما فرض التأمين الاجبارى على أصحاب الأعمال .

وفى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون ١٩٥٥/٤٤٩ بشأن السيارات وقواعد المرور ، ونص فى المادة السادسة على أنه :

« (١) اذا أثبت الفحص الفنى صلاحية السيارة ، فعلى الطالب أن

يقدم وثيقة تأمين من حوادث السيارات ، عن مدة الترخيص ، ضماناً من  
إحدى هيئات التأمين التي تؤول عمليات التأمين بمصر .  
(٢) ويجب أن يغطي التأمين المسئولية المدنية عن الإصابات ، التي  
تقع للأشخاص . وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة .  
(٣) ويكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح  
الغير دون الركاب ، ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب  
دون عمالها .

(٤) ويصدر وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية  
القرارات المنظمة لعمليات التأمين ، والمبين بها الشروط والأوضاع الخاصة  
بتنفيذها ، وكذا اللائحة للإشراف والرقابة عليها من النواحي المالية والإدارية  
والإحصائية ، وتغطية الحوادث التي يتعذر فيها دفع التعويض ، (٥)

هذا ورغم أن المادة ٤/٦ من القانون ١٩٥٥/٤٤٩ نصت على أن  
يصدر وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية القرارات المنظمة  
لعمليات التأمين ، إلا أنه رغبة في ضمان القدر الأدنى من الحماية والتنظيم  
لصالح المضررين والمؤمنين والمؤمن لهم ، وما تستلزمه هذه الحماية من تنظيم  
دقيق ، تدعمه العقوبات التي تكفل عدم الخروج عليه ، فقد روي أن يكون هذا  
التنظيم بقانون (٥)

وفي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين  
الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، ونص في المادة  
الخامسة على أنه :

« (١) يلتزم المؤمن ( شركة التأمين ) بتغطية المسئولية المدنية الناشئة  
عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات ،  
إذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦  
من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ( المادة ٦١ من القانون ١٩٧٣/٦٦  
جاليا ) . ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما  
بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه .

(٤) الموقائع المصرية العدد ٧١ مكرراً (ج) في ١٧/١/١٩٥٥ .

- المشرع التشريعية ( العدد التاسع - سبتمبر ١٩٥٥ ) ص ٢٢٦٧ و ٢٢٧٠ .

(٥) المذكرة الايضاحية للقانون ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الإجباري من المسئولية المدنية

الناشئة عن حوادث السيارات .

(٢) وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني (٦).

وبموجب هذا النص قطع التطور التاريخي والتشريعي للدعوى آخر مراجعته ، بعد أن أنشأ المشرع دعوى مدنية مباشرة للمضرور في حوادث السيارات قبل شركة التأمين (٧) .

### (١١٦) طبيعة الدعوى :

يقتضي الكلام عن طبيعة الدعوى طرح السؤال الآتي : هل الدعوى المباشرة هي دعوى تابعة لدعوى أخرى ، أم هي دعوى احتياطية تسير إلى جانب دعوى أخرى ، أم هي دعوى مستقلة قائمة بذاتها ؟

ذلك أنه إذا وقع حادث من حوادث السيارات ، فإنه يتخلف أو يتولد عن هذا الحادث أربعة حقوق ، تحميها أربع دعاوى :

- ١ - دعوى المضرور ضد المسئول ، وأساسها القانوني القفل الضار أو عقد النقل طبقاً للمادتين ٨٩ و ١٦٣ مدني .
- ٢ - الدعوى المباشرة التي للمضرور ضد المؤمن ، وأساسها القانوني المادة ٥ من قانون التأمين الاجباري ١٩٥٥/٦٥٢ .
- ٣ - دعوى المؤمن له ضد المؤمن ، وأساسها القانوني عقد التأمين .
- ٤ - دعوى المؤمن ضد المؤمن له ، إذا دفع التعويض للمضرور ، وكان له حق الرجوع على المؤمن له ، وأساسها القانوني المادتين ١٦ و ١٧ من قانون التأمين الاجباري ١٩٥٥/٦٥٢ .

---

(٦) الوقائع المصرية العدد ١٠١ مكررا في ١٢/٣١/١٩٥٥

(٧) يلاحظ أن التشريع المصري لم يتضمن نصا عاما يقرر للمضرور حق الرجوع المباشر على شركة التأمين ، في جميع أنواع التأمين من المسئولية ، في الوقت الذي نجد فيه أن تشريعات بعض الدول العربية - للأسف قد تقدمت على التشريع المصري - وتضمنت هذا النص العام .

فالمادة ٧٧٩ من القانون المدني الليبي تنص على أنه : « يجوز للمؤمن - بعد إخطار المؤمن له - أن يؤدي التعويض رأسا للشخص الثالث المتضرر ، غير أن المؤمن ملزم بدفع التعويض رأسا ، إذا طلب إليه المؤمن له ذلك » .

والمادة ١٠٠٦ من القانون المدني العراقي تنص على أنه : « لا يجوز للمؤمن أن يدفع لغير المتضرر مبلغ التأمين المتفق عليه كله أو بعضه ، ما دام المتضرر لم يعرض عن الضرر الذي أصابه » .

ومعنى ذلك أن للمضروب دعويان : الأولى ضد المؤمن له ، والثانية ضد المؤمن . فإذا وقع الحادث اوجب للمسئولية ، هل يستطيع المضروب أن يبادر برفع الدعوى المباشرة ضد المؤمن ، أم ينبغي عليه أن يتربص بالمؤمن حتى يحكم في دعواه ضد المؤمن له ، ثم يعود برفع الدعوى المباشرة ضد المؤمن ، أم أنه يستطيع أن يختصم كلا من المؤمن والمؤمن له في دعوى واحدة ؟

وبمعنى آخر هل دعوى المضروب المباشرة هي دعوى تابعة لدعواه ضد المؤمن له ، أم دعوى احتياطية تأتي بعد دعواه على المؤمن له ولا داعي لها إذا أدخل المؤمن له المؤمن في الدعوى ، أم هي دعوى مستقلة قائمة بذاتها ؟ ذهب الفقه والقضاء الفرنسي في الإجابة على هذه الأسئلة ثلاثة مذاهب .

#### المذهب الأول : دعوى المضروب المباشرة دعوى تابعة :

يرى هذا المذهب أن دعوى المضروب المباشرة هي دعوى تابعة لدعواه ضد المؤمن له ، بمعنى أن المضروب لا يستطيع أن يمارس دعواه المباشرة ضد المؤمن ، إلا بعد أن يكون قد حصل على حكم بالتعويض ضد المؤمن له . يستوي أن تقرّر مسؤولية المؤمن له أمام المحكمة المدنية التي تحكم عليه بالتعويض ، أو أمام المحكمة الجنائية التي تحكم عليه بعقوبة جنائية . وخلاصة هذا المذهب هي وجوب تقرير مسؤولية المؤمن له أولاً (la responsabilité de l'assuré avoir été établie au préalable)

وينتقد الدكتور سعد واصف هذا المذهب بقوله انه شديد المغالاة ، ويعطل المضروب بعض الوقت من الوصول الى حقه ، ويضع في سبيله شرطا ليس له سند من القانون ، ذلك هو ضرورة الحصول على حكم نهائي على المؤمن له . وهذا تعقيد لا مبرر له وتأباه روح التأمين ، وإن كان ليس هناك ما يمنع من الناحية العملية أن يسلك المضروب هذا المسلك (٨) .

#### المذهب الثاني : دعوى المضروب المباشرة دعوى احتياطية :

يرى هذا المذهب أن دعوى المضروب المباشرة هي دعوى احتياطية تأتي بعد دعواه على المؤمن له ، ولا داعي لها إذا أدخل المؤمن له المؤمن في الدعوى . وبمعنى آخر يكفي أن يختصم المضروب المؤمن له في دعوى واحدة . وخلاصة

(٨) الدكتور سعد واصف المرجع السابق ص ١٧٤ .

هذا المذهب هي ضرورة مخاصمة المؤمن له مع مخاصمة المؤمن .  
(la mise en cause d'assuré est indispensable)

ويرى الدكتور سعد واصف أن هذا المذهب أقل مغالاة من المذهب الأول ، فهو لا يتطلب أن ترفع الدعوى المباشرة عقب الحكم بمسئولية المؤمن له ، بل يكفي بأن يخاصم المضرور المؤمن والمؤمن له في دعوى واحدة ، ليصدر فيها حكم واحد على المؤمن والمؤمن له معا (٩) .

### المذهب الثالث : دعوى المضرور المباشرة دعوى مستقلة :

يرى هذا المذهب أن دعوى المضرور المباشرة هي دعوى مستقلة قائمة بذاتها ، وليس من الضروري سبق مخاصمة المؤمن له . وبمعنى آخر ان المضرور يستطيع أن يوجهها الى المؤمن وحده ، دون حاجة الى سبق اختصاص المؤمن له ، أو الحصول على حكم عليه ، فهي ليست تابعة أو احتياطية لغيرها . وخلاصة هذا المذهب أنه لا ضرورة لمخاصمة المؤمن له مع المؤمن أو قبله (la mise en cause de l'assuré n'est pas indispensable)

ويرى الدكتور سعد واصف أن هذا المذهب لا يمكن الميل اليه لتطرفه ولمخالفاته لطبيعة التأمين ، ذلك أن الخطر الذي يغطيه المؤمن ، هو المطالبة الودية أو القضائية التي يوجهها المضرور للمؤمن له ، فوجود هذه المطالبة لازم لمطالبة المؤمن (١٠) و (١١) .

### تقدير المذهب الثالث :

يرى المؤلف تقدير المذهب الثالث الذي يحدد طبيعة الدعوى المباشرة للمضرور ضد المؤمن ( شركة التأمين ) بأنها دعوى مستقلة بذاتها وليس من الضروري سبق مخاصمة المؤمن له ( مالك السيارة ) لثلاثة أسباب : الأول : ان هذه الدعوى مستقلة في مصدرها ( القانون أو العقد ) ، فالمرجع هو الذي أنشأها بموجب قانون التأمين الاجباري من المسئولية المدنية الناشئة

(٩) الدكتور سعد واصف المرجع السابق ص ١٧٢ .

(١٠) الدكتور سعد واصف المرجع السابق ص ١٧٥ .

(١١) راجع في تفصيل هذه المذاهب والقضاء والاحكام التي تؤيدها - رسالة الدكتور

سعد واصف في « التأمين من المسئولية » ص ٤٧٠ - ٤٨٠ .

عن حوادث السيارات ١٩٥٥/٦٥٢ : والثاني : أن هذا المذهب يتفق مع الإعتبارات العملية ، التي تقضى بوجوب توفير الوقت والجهد المبذول في اختصاص المؤمن له وإعلانه وإعذاره ، عملاً على سرعة إنجاز هذه الدعاوى ، ولا سيما إذا كان الفعل الضار سبب دعوى التعويض يكون جريمة حوادث السيارات ، وتم الفصل في نسبتها إلى السائق ومستوليته عنها ، بموجب الحكم الجنائي النهائي البات : والثالث : أن هذا المذهب لا يتعارض مع تفسير عبارة المادة ٥ من قانون التأمين الإجباري ١٩٥٥/٦٥٢ التي تقضى بأن « يكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً » ، لأنها عبارة غير مفهومة وجانب المشرع التوفيق في صياغتها .

## (١١٧) خصوم الدعوى :

تنص المادة ٦٣ مرافعات على أنه :

« ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى ، بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ، ما لم ينص القانون على غير ذلك . »

ويجب أن تشمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية :

(١) اسم المدعى ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وصنعتة وموطنه .

(٢) اسم المدعى عليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه ، فإن لم يكن موطنه معلوماً فأخر موطن كان له ، ، ، ، .

وتنص المادة ٦٨/٣ مرافعات على أنه :

« ولا تعتبر الخصومة منعقدة في الدعوى ، إلا بإعلان صحيفة المدعى عليه ، ما لم يحضر بالجلسة » (١٢) .

وينبغي من هاتين المادتين أن الخصمين الأصليين في الدعوى المدنية المباشرة للمضروب ضد شركة التأمين هما : المضروب وشركة التأمين على التفصيل التالي :

---

(١٢) هذه الفقرة تستحدث بمضافة للمادة ٦٨ مرافعات بموجب القانون ١٩٩٢/٢٣ ، ويعمل بها اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٩٢ .

## (١١٨) (١) المدعى فى الدعوى (المضرور بصفاته المتعددة) :

يتعدد المضرور كمدعى فى الدعوى المدنية المباشرة ضد شركة التأمين بتعدد صفاته حسب ظروف كل دعوى ، وذلك على التفصيل الآتى :

### ١ - المضرور :

المضرور هو الشخص الذى لحقه ضرر شخصى بسبب حادث السيارة ، وهو المصاب فى حالة ما اذا اقتصر الضرر الذى لحقه على مجرد الاصابة الخطأ . ويتولد له الحق فى طلب نوعين من التعويض : التعويض المادى عن الضرر المادى الذى أصابه نتيجة حرمانه من دخله هو وأفراد أسرته طوال مدة علاجه من الاصابة . والتعويض الأدبى عن الضرر الأدبى الذى أصابه من جراء تحمله آلام الاصابة والعلاج . عندئذ يكمن هذا المضرور هو المدعى الأصل فى دعوى حوادث السيارات ، أى الدعوى المدنية المباشرة ضد شركة التأمين .

### ٢ - ورثة المضرور بصفاتهم مضرورين أصليين :

اذا لم يقتصر الضرر الشخصى الذى لحق المضرور على مجرد الاصابة الخطأ ، وتعدى ذلك الى القتل الخطأ ، وتوفى المضرور نتيجة لحادث السيارة ، جاء دور الورثة بصفاتهم مضرورين أصليين ، اذ أصابهم ضرر مباشر نتيجة وفاة مورثهم فى حادث السيارة . ويتولد لهم فى هذه الحالة نوعين من التعويض : التعويض المادى عن الضرر المادى الذى أصابهم نتيجة حرمانهم من دخل المورث الذى كان ينفقه عليهم . والتعويض الأدبى عن الضرر الأدبى الذى أصابهم فى شغورهم واحساسهم الشخصى من حزن وأسى ولوعة لفراق المورث . عندئذ يكون هؤلاء الورثة بهذه الصفة هم المدعون الأصليون فى دعوى تعويض حوادث السيارات ، أى الدعوى المدنية المباشرة ضد شركة التأمين .

### ٣ - ورثة المضرور بصفاتهم ورثة المتوفى :

اذا لم يقتصر الضرر الشخصى الذى لحق المضرور على مجرد الاصابة الخطأ ، وتعدى ذلك الى القتل الخطأ ، وتوفى المضرور نتيجة لحادث السيارة ، جاء دور الورثة بصفاتهم ورثة ، انتقل اليهم الحق فى التعويض الموروث عن الموروث وهو نوعين :

النوع الأول من التعويض الموروث هو التعويض المادى عما أصابه من الجروح التى أدت الى وفاته ، ومن الموت الذى أدت اليه هذه الجروح باعتباره من مضاعفاتها .

وقضى بأنه اذا تسببت وفاة المجنى عليه عن فعل ضار ، فان هذا الفعل لابد ان يسبق الموت ولو بلحظة مهما قصرت ، كما يسبق كل سبب نتيجته . وفي هذه اللحظة يكون المجنى عليه ما زال أهلاً لكسب الحقوق ، ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه ، وحسبما يتطور اليه هذا الضرر ويتفاقم . ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته ، فان ورثته يتلقونه عنه في تركته ، ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم ، لا من الجروح التي أحدثها به فجسب ، وإنما أيضا من الموت الذي أدت اليه هذه الجروح باعتباره من مضاعفاتها . ولئن كان الموت حقا على كل إنسان ، الا أن التعجيل به اذا حصل بفعل فاعل يلحق بالمجنى عليه ضررا ماديا محققا ، اذ يترتب عليه - فوق الآلام الجسيمة التي تصاحبه - حرمان المجنى عليه من الحياة وهي أغلى ما يمتلكه الإنسان ، باعتبارها مصدر طاقاته وتفكيره . والقول بامتناع الحق في التعويض على المجنى عليه الذي يموت عقب الإصابة مباشرة ، وتجوز هذا الحق لمن يبقى حيا مدة بعد الإصابة ، يؤدي الى نتيجة يابها العقل والقانون ، هي جعل الجاني الذي يقسو في اعتدائه حتى يجهز على ضحيته في مركز ، يفضل الجاني الذي يقل عنه قسوة واجراما ، فيصيب المجنى عليه بأذى دون الموت ، وفي ذلك تحريض للجنة على أن يجهزوا على المجنى عليه ، حتى يكونوا بمنجاة من مطالبته لهم بالتعويض (١٣) .

أما النوع الثاني من التعويض الموروث فهو التعويض الأدبي عما لحق المورث من الضرر الأدبي في شرفه مثلا ، هذا التعويض لا ينتقل للورثة ( الأزواج والآقارب الى الدرجة الثانية مثل الأخوة والأخوات ) بصفة تلقائية ، لأنه ضرر بشخصي محض يفترض أن المضرور قد تنازل عن حقه فيه قبل الوفاة ، الا اذا كان هذا التعويض قد تحدد بمقتضى اتفاق ، أو طالب به المضرور أمام القضاء ( المادة ٢٢٢ مدني ) .

وقضى بأنه من المقرر أن التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى

- 
- (١٣) نقض مدني ١٩٦٦/٢/١٧ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ١ - ٢٣٧ - ٤٧ -  
 - نقض مدني ١٩٧٩/١٢/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٣ - ٣٢٣ - ٤٠٠ -  
 - نقض مدني ١٩٨٠/١/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ٢٥٠ - ٥٢ -  
 - نقض مدني ١٩٨٣/٣/١٣ طعن ١٤٩٢/٥٢ ق .  
 - نقض مدني ١٩٨٤/١١/٢٧ طعن ١١١١/٥٤ ق .  
 - نقض مدني ١٩٨٧/١٢/١٧ طعن ٨٢٨/٥٤ ق .  
 - نقض مدني ١٩٨٧/٤/١٩ طعن ٣٨٤/٥٤ ق .

عليه ، نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه شخصي ، مقصور على الضرر نفسه لا يتعداه الى سواء . كما أنه لا ينتقل منه الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني ، الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق ، أو طالب الدائن به أمام القضاء .  
 مما لم يقل الحكم بتحقيق شيء منه في الدعوى المطروحة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أن مورث المجنى عليه قد ناله ضرر أدبي تلقاه عن المجنى عليه ، وانتقل بدوره الى ورثته المدعين بالحقوق المدنية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . واذ كان لا يعرف مدى الأثر الذي ترتب على هذا التقرير القانوني الخاطئ الذي تردت فيه المحكمة في تقديرها لمبلغ التعويض الذي قضت به ، فإن حكمها يكون معيبا ، بما يتعين معه نقضه والاحالة في خصوص الدعوى المدنية (١٤) .

#### ٤ - المحال له بقيمة التعويض :

المقرر قانونا أنه يجوز للدائن أن يحول حقه الى شخص آخر ، الا اذا حال دون ذلك نص القانون أو اتفاق المتعاقدين أو طبيعة الالتزام ، وتتم الحوالة دون حاجة الى رضا المدين ( المادة ٣٠٣ مدني ) .

ذلك أن المصاب في حوادث السيارات قد ينزل عن حقه في التعويض للغير ، عن طريق حوالة الحق وتلاحظ هذه الصورة في الحياة العملية عند حوالة الحق في التعويض من الضرر الى الجمعيات الخيرية أو الاجتماعية أو الصليب الأحمر أو النوادي الرياضية . عندئذ يكون المحال له بقيمة التعويض في هذه الحالة هو المدعي في الدعوى المدنية المباشرة ضد شركة التأمين .

وقضى بأن الأصل طبقا لما تقضي به المادة ٣٠٣ من القانون المدني ، أن الحق الشخصي أيا كان محله قابل للحوالة ، الا اذا حال دون ذلك نص القانون أو اتفاق المتعاقدين أو طبيعة الالتزام . يستوى في ذلك أن يكون الحق

- 
- (١٤) نقض مدني ١٩٧٤/١/١٥ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٣٦ - ٨ .
  - نقض مدني ١٩٦٦/٣/٢٢ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ٢ - ٦٣٦ - ٨٨ .
  - نقض مدني ١٩٦٤/٤/٣٠ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ٢ - ٦٣١ - ٩٩ .
  - نقض جنائي ١٩٦٩/١/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ١ - ١٦٨ - ٣٦ .
  - نقض جنائي ١٩٦٧/٤/٩ مجموعة محكمة النقض ١٩ - ٢ - ٤٢٠ - ٨٠ .
  - نقض جنائي ١٩٥٨/١/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٩ - ١ - ٥١ - ١١ .
  - نقض جنائي ١٩٥٠/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٧ - ٢٤٦ .
  - نقض جنائي ١٩٥٠/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٧ - ٢٤٧ .

منجزاً ، أو معلقاً على شرط أو مقترناً بأجل أو أن يكون حقاً مستقبلاً (١٥) .  
ولا تنور أية مشكلة إذا رفع الحال له بقيمة التعويض الدعوى المدنية  
المباشرة ضد شركة التأمين أمام القضاء المدني . ولكن المشكلة تنور إذا أراد  
الالتجاء الى القضاء الجنائي ، لأن المدعى في الدعوى المدنية التي تطرح على  
المحكمة الجنائية هو من أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة ، وبانتفاء هذا  
الشرط في الحال له بقيمة التعويض تكون دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية  
غير مقبولة ، لأنه لا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن يدخل في الدعوى غير المدعى  
عليهم بالحقوق المدنية والمستول عن الحقوق المدنية والمؤمن لديه ( المادة  
٢٥٣/٤ ج ١ ) (١٦) .

وقضى بأن القانون اذ أجاز للمدعى بالحق المدني أن يطالب بتعويض ما  
لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ، اما عن طريق تدخله في دعوى جنائية  
أقيمت فعلاً على المتهم ، أو بالتجاء مباشرة الى المحكمة المذكورة مطالباً  
بالتعويض وتحركاً للدعوى الجنائية . فان هذه الاجازة انما هي استثناء من  
أصلين مقررين . حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق ، انما تكون أمام  
المحاكم المدنية . ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية انما هو حق  
تمارسه النيابة العامة وحدها . ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء  
المذكور ، وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن  
يجعل الالتجاء اليه فيها منوطاً بتوافره ، وهو أن يكون المدعى بالحق المدني  
هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة ، والا كان من شأن  
اجازة هذا الحق لم يحل محل المدعى بالحق المدني ، أن يدخل استعماله في  
نطاق المساومات الفردية ، بما لا يتفق والنظام العام (١٧) .

##### ٥ - من حل محل المصاب :

يحدث في الحياة العملية أن يكون المصاب قد أمن على نفسه ، من  
الاصابة التي قد تلحق به من جراء حوادث السيارات . فاذا حدثت الاصابة  
بالفعل ، يكون من حقه الرجوع على شركة التأمين التي تعاقد معها . بعد ذلك  
تحل هذه الشركة محله في الرجوع على المستول عن الحادث ، وعلى شركة

(١٥) نقض مدني ١٩٧٧/٣/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٧٢٢ - ١٣٣ .

(١٦) الدكتور حسن المرصفاوي في « اصول الاجراءات الجنائية » ط ١٩٨٢ بند ٨٣

ص ١٩١ .

(١٧) نقض جنائي ١٩٥٥/٢/١ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٠٦ - ٢٣ .

التأمين الأخرى المؤمن لديها على السيادة مرتكبة الحادث . عندئذ تكون شركة التأمين الأولى التي حلت محل المصاب في هذه الحالة هي المدعية في الدعوى المدنية المباشرة ضد شركة التأمين الأخرى .

**وقضي بأنه إذا كان الثابت أن الطاعنة - وهي شركة التأمين - أقامت هذه الدعوى ، طالبة الزم المطعون عليها الأولى ( بوصفها مسئولة عن الضرر المؤمن منه ) بما دفعته الشركة المستأنفة . واستندت في مطالبتها الى شرط الحلول الوارد في وثيقة التأمين .** وأذ كان هذا الشرط في حقيقته حواله حق احتمالي مشروط بتحقيق الخطر المؤمن منه . فإنه يكون خاضعاً لأحكام حواله الحق في القانون المدني . وهي لا تستوجب لانعقاد الحواله رضا المدين ، وترتب عليها - بالنسبة للحقوق الشخصية - انتقال الحق الحال به من المحيل الى المحال له بمجرد انعقاد العقد . ولما كانت الحواله الثابتة في وثيقة التأمين قد تمت بمجرد اتفاق طرفيها عليها ، وكان الخطر المؤمن منه . . . قد وقع فعلاً ، فقد زال عن الحق الحال صفته الاحتمالية ، وأضحى وجوده محققاً ، وانتقل من ثم الى شركة التأمين الطاعنة . وأذ كان مؤدى ما سلف أن الحق في الرجوع على المسئول عن الضرر ، قد انتقل الى الطاعنة بمقتضى الحواله الثابتة في وثيقة التأمين ، وكان انتقال هذا الحق - على ما سلف القول - غير معلق على الوفاء بالتعويض ، فإن الدعوى تكون قد أقيمت من ذى صفة . ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانتهى الى أن الطاعنة حين رفعت دعواها لم يكن لها ثمة حق في رفعها ، بسبب وفائها اللاحق بالتعويض ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١٨) .

#### ٦ - مضمون المصالح الذي التزم بأداء معاش أو مكافأة اليه نتيجة الحادث :

يحدث في الحياة العملية ن يلتزم مخدم المصالح ( أى رب العمل ) بأداء معاش أو مكافأة اليه نتيجة الإصابة التي قد تلحق به من جراء حوادث السيارات . فإذا حدثت الإصابة بالفعل ، وقام المخدم بأداء المعاش أو المكافأة التي التزم بها نتيجة الحادث . فإنه يكون من حقه الرجوع على المستأمن وعلى شركة التأمين بطلب التعويض عن الضرر الذي أصابه ، ويتمثل في قيمة المعاش أو المكافأة التي دفعها لحادمه المصالح . عندئذ يكون مخدم المصالح في هذه الحالة هو المدعى في الدعوى المدنية المباشرة ضد شركة التأمين (١٩) .

(١٨) نقض مدني ١٩٧٤/٥/١٢ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٨٥٩ - ١٣٩ .

(١٩) المستشار جمال الدين جوده اللبان في التعليق السابق ص ٢٥٢ .

## (١١٩) (٢) المدعى عليها في الدعوى ( شركة التأمين ) :

قلنا ان الحصين الأصليين في الدعوى المدنية المباشرة للمضروب ضد شركة التأمين هما : المضروب وشركة التأمين . واستعرضنا المضروب بصفاته المتعددة كمدعى في الدعوى وأنواع التعويض التي تتولد له حسب كل صفة من صفاته على النحو السالف .

أما المدعى عليها في الدعوى ، فالمقرر قانوناً أن للمضارب في حوادث السيارات مدينان بالتعويض المستحق له : المدين الأول هو الجاني مرتكب الفعل ، وهو المستأمن أي المؤمن له . والمدين الثاني هو شركة التأمين ، وهي الأكثر أهمية في الحياة العملية في نطاق دعوانا على التفصيل التالي :

### ١ - شركة التأمين :

تمثل شركة التأمين المدعى عليها الأكثر أهمية في الحياة العملية في نطاق الدعوى المدنية المباشرة للمضروب للحصول على حقه في التعويض نتيجة حوادث السيارات . وقد راعى المشرع هذه الأهمية وأنشأ الحق للمضروب في رفع الدعوى المدنية المباشرة ضد شركة التأمين بمفردها ، دون اختصاص مالك السيارة مرتكبة الحادث ، وذلك توفيراً للوقت والجهد المبذول في اختصاصه وإعلانه وإعداده ، وعملاً على سرعة انجاز هذه الدعوى (٢٠) .

وقد قرر المشرع مسئولية شركة التأمين كمدعى عليها أكثر أهمية وفاعلية في نطاق الدعوى المدنية المباشرة للمضروب للحصول على حقه في التعويض نتيجة حوادث السيارات ، وذلك بموجب المادة ٥ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات التي تنص على أنه :

« يلتزم المؤمن ( شركة التأمين ) بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أي شخص من حوادث السيارات ، إذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ( المادة ١١ من القانون ١٩٧٣/٦٦ حالياً ) . ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدي المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه » .

(٢٠) الأستاذ مصطفى عبد العزيز الحامى في « دعوى التعويض بين التأمين الإجباري

والتأمين الشامل » ط ٢ ص ١٩٩١ ص ٣ .

## ٢ - المؤمن له :

إذا كان المضرور في حوادث السيارات قد سلك طريق المسؤولية الجنائية ، باعتبار أن النحل الضار سبب دعوى التعويض يكون جريمة ، وتقرر نسبتها الى المؤمن له ومسئوليته عنها ، بموجب حكم جنائي نهائي بات على النحو الذي رأيناه في المبحث الخاص بتجهيز مستندات الدعوى (٢١) في هذه الحالة يكفي اختصاص شركة التأمين بمفردها عند رفع الدعوى المدنية المباشرة للمطالبة بتعويض الضرر الذي أصاب المضرور ، دون اختصاص سائق أو مالك السيارة مرتكبة الحادث ، إذ ليس ثمة ما يوجب اختصاصهما في الدعوى ، لأنه لا يوجد نص في قانون التأمين الإجباري ١٩٥٥/٦٥٢ يستوجب تلك الاختصاص ، لأن الحكم الجنائي يكون قد قرر مسؤولية المستأمن عن الحادث وهو حجة على الكافة وعلى شركة التأمين .

أما إذا كان المضرور في حوادث السيارات قد سلك طريق المسؤولية المدنية ، استنادا الى القواعد العامة في المسؤولية عن الفعل الضار ، سواء في ذلك المسؤولية عن الأعمال الشخصية طبقا للمواد ١٦٣ - ١٧٢ مدني أو المسؤولية الشيعية طبقا للمادة ١٧٨ مدني ، الأمر الذي يعنى أن مبدأ المسؤولية أو مقدار التعويض لم يبت فيه قضائيا أو اتفاقيا باقرار المؤمن (٢٢) . في هذه الحالة لا مناص من ادخال المؤمن له خصما في الدعوى المباشرة ، حتى يبت في مواجهته في مبدأ المسؤولية وفي مقدار التعويض .

## (١٢٠) شروط الدعوى :

تنص المادة ١/٥ من قانون التأمين الإجباري ١٩٥٥/٦٥٢ على أنه :

« يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات ، اذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ( المادة ١١ من القانون ١٩٧٣/٦٦ حاليا ) . ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته . ويؤدي المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه » .

ويبين من هذه الفقرة أن المشرع خول للمضرور الحق في اقامة الدعوى

(٢١) راجع البند ٤٣ ص ٩٨ .

(٢٢) المستشار السيد خلف المرجع السابق ص ٢٥٩ .

المدنية المباشرة ضد شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة مرتكبة الحادث ، وذلك للمطالبة بالتعويض عن الإقتل أو الإصابة الخطأ ، دون اختصاص مالك أو سائق السيارة . ويشترط لإقامة هذه الدعوى شرطان : الأول : التأمين على السيارة إجباريا وقت الحادث . والثاني : ثبوت مسئولية سائق السيارة بحكم جنائي نهائي وبات على التفصيل التالى :

### الشرط الأول : التأمين على السيارة إجباريا وقت الحادث :

الشرط الأول لإقامة الدعوى المدنية المباشرة للمضروع ضد شركة التأمين للمطالبة بالتعويض عن القتل أو الإصابة الخطأ ، هو أن تكون السيارة أداة الحادث مؤمنا عليها تأمينا إجباريا ، لدى إحدى شركات التأمين بمصر ، وقت وقوع الحادث .

ويتم التأمين الإجباري على السيارة بموجب وثيقة تأمين ، صادرة من إحدى شركات التأمين العاملة بمصر ، في مجال التأمين على السيارات ( المادة الأولى ) ، تحمل عنوان « وثيقة تأمين إجباري على السيارات » ، ويستهل صدرها بعبارة تفيد صدورهما وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، والقانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات والقرارات الصادرة تنفيذا لهما . ويحمل ظهرها شروطا عامة موحدة بالنسبة لكل شركات التأمين ، بحيث لا تختلف كل وثيقة عن أخرى ، وتكون الوثيقة مطابقة للنموذج الموحد الصادر بشأنه قرار وزارة المالية والاقتصاد ١٩٥٥/١٥٢ باللائحة التنفيذية لقانون التأمين الإجباري ( المادة ٢ ) . ويتصدر شروطها العامة التزام المؤمن ( شركة التأمين ) بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات التى تقع فى جمهورية مصر ، من السيارة المثبت بياناتها فى هذه الوثيقة ، وذلك عن مئة سريانها . ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ، ولصالح الركاب أيضا من حوادث السيارات التى عددها الشرط الأول (٢٣) .

ويجب أن تكون السيارة أداة الحادث أو مرتكبة الحادث مؤمنا عليها تأمينا إجباريا على النحو السالف ، فى وقت وقوع الحادث ، لأن هذا الوقت هو الذى يحدد نطاق التزام شركة التأمين بتغطية المسئولية المدنية الناشئة

عن القتل أو الإصابة الخطأ التي تلحق المضرور من حوادث السيارات ،  
ثم التزامها بقيمة التعويض المحكوم به قضائياً مهما بلغت قيمته ، وبالتالي  
التزامها بأداء مبلغ التعويض إلى المضرور صاحب الحق فيه .

أما إذا كانت السيارة أداة الحادث أو مرتكبة الحادث غير مؤمن عليها  
أصلاً تأميناً إجبارياً على النحو السالف ، أو كانت مؤمناً عليها في وقت  
سابق وانتهت مدة التأمين قبل تاريخ وقوع الحادث . نفى هذه الحالة ينتفى  
التزام شركة التأمين بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن القتل أو الإصابة  
الخطأ التي تلحق المضرور من حوادث السيارات ، ولا يكون أمامه سوى  
الرجوع على سائق ومالك السيارة للمطالبة بتعويض الضرر الذي لحق به  
نتيجة الحادث .

وقضى بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة  
الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من  
المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق بأي شخص  
من حوادث السيارات ، أن الشارع أوجب الزام المؤمن بتغطية المسؤولية  
المدنية الناشئة الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق بأي شخص من حوادث  
السيارات . ولا يستلزم القانون لانقضاء المسؤولية سوى أن تكون السيارة  
التي وقع منها الحادث ، مؤمناً عليها لديها ، وأن تثبت مسؤولية قائدها عن  
الضرر ، سواء كان تابعاً للمؤمن له أو غير تابع .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر بنص المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون  
الاجراءات الجنائية ، أن الدعوى الجنائية في مواد الجرح تنقضى بمضى ثلاث  
سنوات من يوم وقوع الجريمة ، وتنقطع المدة بالمحاكمة . كما تبدأ مدة  
التقادم في الأحكام الغيابية من تاريخ صدور الحكم . ويرتب القانون على  
انقضاء مدة التقادم المقررة للجريمة ، انقضاء الدعوى العمومية وسقوط  
مسؤولية المتهم الجنائية .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الجنائي الذي صدر غيابياً ضد السائق ،  
قد سقط بالتقادم لعدم اعلانه للمتهم منذ ١٩٧٨/١٠/٣١ ، ومن ثم تسقط  
مسؤولية السائق الجنائية ، فلا تصلح سنداً للحكم بالتعويض . لما كان  
ذلك ، وكان التمسك بأحكام المسؤولية الشيعية لا يتأتى إلا باختصاص المؤمن  
له أو تابعه ، تمكيناً له من مبدأ المواجهة القضائية لدرء مسؤوليته ،  
وهو ما لم يتم في الدعوى - محل هذا الطعن - وكان الحكم قد انتهى

صحيحاً بقضائه بعدم قبول الدعوى ضد المطعون ضده ، فان النعي عليه  
بأسباب الطعن يكون على غير أساس (٢٤) .

**الشرط الثانى : ثبوت مسئولية سائق السيارة بحكم جنائى  
نهائى وبات :**

الشرط الثانى لاقامة الدعوى المدنية المباشرة ضد شركة التأمين  
للمطالبة بالتعويض عن القتل أو الاصابة الخطأ ، هو أن تثبت مسئولية  
سائق السيارة بحكم جنائى نهائى بات على النحو الذى رأيناه فى المبحث  
الخاص بتجهيز مستندات الدعوى (٢٥) .

ومتى تحققت مسئولية سائق السيارة على النحو السالف ،  
فلا يشترط لرجوع المضرور على شركة التأمين أن يستصدر حكماً آخر  
بتقرير مسئولية مالك السيارة المؤمن عليها ، أو أن يختصمه فى الدعوى  
المدنية المباشرة للمطالبة بالتعويض عن القتل أو الاصابة الخطأ ، لأن هذا  
الشرط لا سند له فى قانون التأمين الاجبارى على السيارات ١٩٥٥/٦٥٢ ،  
الذى صدرت وفق أحكامه وثيقة التأمين من المسئولية عن الحوادث التى تقع  
من السيارات ، على النحو الذى رأيناه عند الكلام عن الحالة التى يتعين فيها  
اختصاص المؤمن له كخصم مدعى عليه فى الدعوى (٢٦) .

**وقد قررت محكمة النقض فى هذا الصدد المبادئ الآتية :**

١ - يبين من نص المادة ٧٤٧ من القانون المدنى ، أن من صور التأمين  
ما لا يرتبط بمسئولية المتعاقد مع المؤمن ، وانما يرتبط بوقوع حادث  
معين ، بتحقيقه يقوم التزام المؤمن بأداء العوض المالى الى المؤمن له أو الى  
المستفيد . ومن ثم يجوز أن يكون التأمين من المسئولية غير مقتصر على  
مسئولية المتعاقد مع المؤمن وحده ، وانما يجوز أن يشمل مسئولية أى  
شخص يقع منه الحادث المبين فى العقد ، ولو لم يكن المتعاقد مع المؤمن  
مسئولاً عن عمله . وفى هذه الحالة يلزم المؤمن بتغطية المسئولية المترتبة

(٢٤) نقض مدنى ١٩٨٩/١/٢٥ طعن ٥٥/٨٣١ ق .

• - نقض مدنى ١٩٨٦/٤/٦ طعن ٥٢/١٧٤٩ ق .

• - نقض مدنى ١٩٨٣/٦/٣٠ طعن ٥٠/٤٩٠ ق .

(٢٥) راجع البنود ٤٢ - ٥١ ص ٩٧ - ١١٤ .

(٢٦) راجع البند ١١٩ ص ٢٧٤ .

على الحادث - فى الحدود التى وردت فى العقد أو نص عليها القانون -  
ولو انتفت مسئولية المتعاقد معه .

٢ - التأمين الذى يعقده مالك السيارة - اعمالا لحكم المادة السادسة  
من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - ليس  
تأمينا اختياريا يعقده المالك بقصد تأمين نفسه من المسئولية عن حوادث  
سيارته الناشئة عن خطئه أو خطأ من يسأل عن عملهم . ولكنه تأمين  
اجبارى فرضه المشرع بموجب تلك المادة على كل من يطلب ترخيصا لسيارة ،  
واستهدف به حماية المضرور وضمان حصوله على حقه فى التعويض الجابر  
للضرر ، الذى وقع عليه مهما بلغت قيمة هذا التعويض .

٣ - الاستفادة من نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩  
لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، ونصوص المواد ١ ، ٦ ،  
٨ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ،  
ومن الحكمة التى استهدفها المشرع باصدار القانونين المشار اليهما ، أن  
نطاق المسئولية التى يلتزم المؤمن بتغطيتها ، لا تقتصر على مسئولية مالك  
السيارة وحده أو من يسأل عن عملهم ، وانما تمتد الى تغطية مسئولية  
أى شخص يقع منه حادث السيارة ، متى ثبت خطؤه ، ولو انتفت مسئولية  
مالكها .

٤ - للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة ، صدرت بشأنها وثيقة  
تأمين ، أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن  
الضرر ، الذى أصابه من الحادث ، متى تحققت مسئولية مرتكب الحادث ،  
لا يشترط - لقبول هذه الدعوى قبل المؤمن - أن يكون مالك السيارة  
مختصما فيها ، ولا أن يستصدر المضرور أولا حكما بتقرير مسئولية مالكها  
عن الضرر (٢٧) .

---

(٢٧) نقض مدنى ١٩٨٠/٦/٣ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١٦٥١ - ٣٠٧ .

- نقض مدنى ١٩٨٣/١١/٢٤ طعن ٤٧/١٢٦٩ ق .

- نقض مدنى ١٩٨٨/٥/٢٦ طعن ٥٥/١١ ق .

## المبحث الثانى

### الأساس القانونى لاختصاص شركة التأمين

( نطاق تطبيق قانون التأمين الإجبارى على السيارات )

#### (١٢١) تمهيد :

يتطلب الكلام عن الأساس القانونى لاختصاص شركة التأمين ، عرض النظريات الفقهية المختلفة التى اجتهدت فى تحديد الأساس القانونى للدعوى المدنية المباشرة للمضروب ضد شركة التأمين ، وذلك بإيجاز شديد حتى لا نخرج عن منهج موسوعة الدعاوى العملية ، الذى يترك الفقه لكتب الفقه ويهتم بالناحية العملية .

ثم نعرض لنطاق تطبيق قانون التأمين الإجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات ، وذلك بالقدر الذى يتناسب مع موضوع الكتاب ، من خلال البنود التالية :

- ١ - التأمين الإجبارى من حيث نوع السيارة .
- ٢ - التأمين الإجبارى من حيث الأشخاص الملزمين به .
- ٣ - التأمين الإجبارى من حيث الأشخاص المستفيدين منه .
- ٤ - التأمين الإجبارى من حيث الأشخاص غير المستفيدين منه .
- ٥ - التأمين الإجبارى من حيث تغطية المسؤولية المدنية دون الجنائية .
- ٦ - التأمين الإجبارى من حيث تغطية المسؤولية المدنية مهما بلغت .
- ٧ - التأمين الإجبارى من حيث نوع الخطر الذى يغطيه التأمين .

#### (١٢٢) الأساس القانونى لاختصاص شركة التأمين :

اختلفت الفقه فى تحديد الأساس القانونى للدعوى المدنية المباشرة للمضروب ضد شركة التأمين ، وهو الحق المباشر المخول للمضروب قبل شركة التأمين ، وذلك من خلال عدة نظريات فقهية هى :

نظرية الاشتراط لمصلحة الغير ، التى تقيم حق المضروب المباشر قبل شركة التأمين على أساس من الاشتراط لمصلحة الغير ، فيكون المستأمن وقت

التعاقد مع شركة التأمين ، قد اشترط عليها أن تدفع مبلغ التأمين للمضروب (٢٨) . - هذه النظرية منتقدة لأن المشتامين حين تعاقدت مع شركة التأمين ، إنما تعاقدت لمصلحته - هو لا لمصلحة المضروب - يقصد تأمين مسئوليته من مطالبة المصاب له بالتعويض .

ونظرية الأمانة ، التي تقم حق المضروب المباشر قبل شركة التأمين على أساس الأمانة الناقصة ، حيث يقوم المشتامن بدور المنيب ، وشركة التأمين بدور المناب ، والمصاب بدور المناب لديه . - هذه النظرية منتقدة لأنه لا يوجد نص قانوني يساندها ، فهي ليست امانة قانونية أو اتفاقية .

**نظرية الباعث العيني والتعويض :** التي تقوم على أن التأمين من المسئولية ينطوي على باعث عيني وليس باعثاً شخصياً ، بمعنى أن المصلحة المؤمن عليها هي مصلحة مادية وليست مصلحة شخصية . فالمؤمن لا يهدف إلى تحقيق مصلحة شخصية ، ولكن يهدف إلى تحقيق مصلحة مجردة . فإذا جمعت فكرة عينية التأمين وفكرة أنه تأمين تعويض يهدف إلى تعويض المضروب ، فإن المضروب يكون هو صاحب المصلحة الوحيد ، وهذه المصلحة تهى له دعوى مباشرة قبل المؤمن (٢٩) .

**نظرية لاييه أو نظرية الامتياز :** التي تقوم على لبوت حق امتياز للدائن على حق مدينه في ذمة مدين المدين ، اذا كان هذا الحق قد ثبت للمدين ، مقابل غنم جناح المدين من الدائن ، كما في حالة الايجار من الباطن ، حيث يرجع المؤجر مباشرة على المستأجر من الباطن . أو مقابل غرم تحميله الدائن بفعل المدين ، كما في التأمين من المسئولية ورجوع المضروب مباشرة على شركة التأمين . - هذه النظرية منتقدة لأن الامتياز لا يكون الا ينص .

**نظرية العدالة :** التي تقوم على أنه ليس من العدل أن يضارب المضروب ، ثم تحول القواعد العامة في القانون بينه وبين الوصول إلى التعويض ، خصوصاً اذا دخل في التقدير أنه متأهم بحاله في تكوين هذا التعويض . فيكفي إذن استظهار هذه الفكرة العدالة للكف عن البحث في أي سند قانوني للدعوى المباشرة غير العدالة ، لأن القاعدة العدالة غرضية وتحقق أهداف التأمين وتوازن بين الذمم (٣٠) .

— JOSSERAND (Louis) : 21eme V. n. 1380 p. 750

(٢٨)

— WINS : these, Paris, 1947, p. 218.

(٢٩)

(٣٠) الدكتور سعد واصف الرسالة ص ٤٢٧ .

ويرى المؤلف أن الأساس القانوني للدعوى المدنية المباشرة للمضروب ضد شركة التأمين هو نص القانون ، لأن المشرع خول المضروب حقاً مباشراً قبل شركة التأمين ، بموجب النص التشريعي الذي تضمنه قانون التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات ، وبذلك أصبح التزام شركة التأمين بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن القتل أو الاصابة الخطا بمصدرها نص المادة ٥ من قانون التأمين الاجباري على السيارات ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، التي تنص على أنه :

« (١) يلتزم المؤمن ( شركة التأمين ) بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات ، اذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدي المؤمن ( شركة التأمين ) مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه .  
(٢) وتخضع دعوى المضروب قبل المؤمن ( شركة التأمين ) للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ، »

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« أفصحت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على أنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بمبلغ التعويض ، سوى أن يكون محكوماً به بحكم قضائي نهائي . واذ كان المبلغ الذي حكم به للمطعون عليه ، هو تعويض صدر به حكم نهائي من محكمة الجناح المستأنفة ، فإنه يتحقق بذلك موجب تطبيق تلك المادة . ولا يدخل هذا المبحث في نسبية الأحكام ، وفي أن شركة التأمين لم تكن ممثلة في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي ، لأن التزامها بتغطية مبلغ التعويض ليس مصدره المادة ٤٠٥ من القانون المدني ( المادة ١٠١ من قانون الاثبات حالياً ) المتعلقة بحجية الأحكام ، وإنما مصدره المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . ويتحقق الشرط الذي نصت عليه (٣١) . »

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان مفاد نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥

( المادة ١١ من القانون ١٩٧٣/٦٦ حاليا ) بشأن السيارات وقواعد المرور ، ونص الفقرة الأولى من المادة الخامسة والمواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن للمضروور من الحادث الذى يقع من سيارة ، صير بشأنها وثيقة تأمين ، أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة ، لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث ، مستمدا حقه فى ذلك من نصوص القانون المشار إليها آنفا ، (٣٢) .

### نطاق تطبيق قانون التأمين الاجبارى على السيارات :

#### (١٢٣) (١) التأمين الاجبارى من حيث نوع السيارة :

يتحدد نطاق تطبيق قانون التأمين الاجبارى من حيث نوع السيارة بمركبات النقل السريع ، التى يشترط للترخيص بتسييرها التأمين من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبة مدة الترخيص طبقا للقانون التأمين الاجبارى ١٩٥٥/٦٥٢ . ويعرف قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ مركبات النقل السريع بأنها السيارات والجرارات والمقطورات ونصف المقطورات والدراجات البخارية (الموتوسيكل) والآلية وغير ذلك من الآلات المعدة للسير على الطرق العامة ( المادة ٣ ) على التفصيل الآتى :

- (١) سيارة خاصة (ملاكى) : وهى المعدة للاستعمال الشخصى .
- (٢) سيارة اجرة (تاكسى) : وهى المعدة لنقل الركاب بالأجر .
- (٣) سيارة نقل الركاب : وهى المعدة لنقل عدد من الركاب لا يقل عن ثمانية وأنواعها :

(٣٢) نقض مدنى ١٩٨٧/٢/٢٥ طعن ١٤٤٨/٥٣ ق .

- نقض مدنى ١٩٨٣/١٢/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ٢ - ١٩٢٤ - ٢٧٨ .  
- نقض مدنى ١٩٨٣/٥/٥ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ٢ - ١١٢٧ - ٢٢٨ .  
- نقض مدنى ١٩٨١/٥/٢١ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ٤ - ١٥٦٢ - ٢٨٢ .  
- نقض مدنى ١٩٨٠/٦/٣ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٢ - ١٦٥١ - ٣٠٧ .  
- نقض مدنى ١٩٧٨/٦/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٢ - ١٦١٢ - ٣١١ .  
- نقض مدنى ١٩٧٧/٣/٧ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ٦٣٠ - ١١٥ .  
- نقض مدنى ١٩٧٢/٤/٤ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٢ - ٦٣٥ - ٩٩ .  
- نقض مدنى ١٩٦٩/٣/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ١ - ٥٠٠ - ٨١ .

(٣) سيارة نقل عام للركاب (أتوبيس أو ترولي باس) : وهي المعدة لنقل الركاب بأجر محدد عن كل راكب ، ويعمل بطريقة منتظمة في حدود معينة طبقا لخط بنير معين .

(ب) سيارة نقل خاص للركاب (أتوبيس مدارس أو أتوبيس خاص) : وهي المعدة لنقل الطلبة أو نقل العاملين وعائلاتهم في حدود دائرة معينة .

(ج) أتوبيس سياحي : وهو سيارة معدة للسياحة ، ويجوز أيضا استعمالها لنقل عمال ، المرخص له طبقا للأحكام والشروط التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

(د) أتوبيس رحلات : وهو سيارة معدة للرحلات ، ويجوز أيضا استعمالها لنقل عمال ، المرخص له طبقا للأحكام والشروط التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

(٤) سيارة نقل مشترك : وهي المعدة لنقل الأشخاص والأشياء معا ، وفي حدود المناطق التي يحددها وزير الداخلية بقراره .

(٥) سيارة نقل : وهي المعدة لنقل الحيوانات أو البضائع وغيرها من الأشياء .

(٦) سيارة نقل خفيف : وهي المعدة لنقل البضائع وغيرها من الأشياء الخفيفة ، التي لا تزيد حمولتها الصافية على ٢٠٠ كيلو جرام ، طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الداخلية ( المادة ٤ ) .

(٧) الجرار : مركبة ذات محرك آلي تسير بواسطته ، ولا يسمح تصميمها بوضع أية حمولة عليها ، أو استعمالها في نقل الأشخاص ، ويقتصر استعمالها على جر المقطورات والآلات وغيرها ( المادة ٥ ) .

(٨) المقطورة : مركبة بدون محرك ، يجرها جرار أو سيارة أو أية آلة أخرى .

(٩) نصف المقطورة : مركبة بدون محرك ، يرتكز جزء منها أثناء السير على القاطرة ( المادة ٦ ) .

(١٠) الدراجة البخارية (موتوسيكل) : مركبة ذات محرك آلي تسير به ، ولها عجلتان أو ثلاثة ، ولا يمكن تصميمها على شكل السيارة ، ومعدة لنقل الأشخاص أو الأشياء ، وقد يلحق بها صندوق .

(١١) الدراجة الآلية (مكب) : دراجة معدة لنقل الأشخاص فقط ، ومزودة بمحرك لا يزيد الحد الأقصى لسعة اسطواناته عن خمسين سنتيمترا مكعبا ( المادة ٧ ) .

- (١٢) السيارة تحت الطلب (رئيس) : وهي التي توضع تحت الطلب لدى شركات متخصصة ، لنقل الركاب بأجر لمدة محدودة .
- (١٣) سيارات الاسعاف والمستشفيات ( المادة ١٦٥ من اللائحة التنفيذية )
- (١٤) سيارات نقل الموتى ( المادة ١٦٦ من اللائحة التنفيذية )

ويخرج من نطاق تطبيق قانون التأمين الاجبارى المركبات الآتية :

- (١) دراجات الركوب : وهي تدار بالقدم وتسير بقوة دفع ركبها .
- (٢) عربات اليد : وهي التي يجرها الانسان أو الحيوان ( المادة ٢ ) .
- (٣) المركبات التي تسير على الخطوط الحديدية : عربات الترام والمترو وقطارات السكك الحديدية ( المادة ٣ ) .
- (٤) المركبات التابعة لوزارة الدفاع والداخلية ، حيث تلتزم هاتين الوزارتين بكفالة مركباتهما بما يتمشى مع أحكام التأمين المقررة (٣٣) .

## (١٢٤) (٢) التأمين الاجبارى من حيث الأشخاص الملزمين به :

### ١ - مالك السيارة :

تنص المادة ١٠ من قانون المرور ١٩٧٣/٦٦ على أنه :

- « (١) يقدم طلب الترخيص من مالك المركبة أو نائبه ، الى قسم المرور المختص ، مرفقا به المستندات المثبتة لشخصيته وصفته وملكية المركبة .
- (٢) ويصدر بتحديد هذه المستندات وشروط قبولها قرار من وزير الداخلية ،

وتنص المادة ١٩ من ذات القانون على أنه :

- « (١) على المرخص له فى حالة نقل ملكية المركبة ، اخطار قسم المرور المختص بذلك . يرفق باخطاره سنداً مقبولا فى اثبات نقل الملكية طبقا

---

(٣٣) راجع قرار وزارة الداخلية ١٩٨٧/٤ بنظام الترخيص بتسيير المركبات المنفوعة للحكومة وللجامعات ولوحدات الحكم المحلى ( الوقائع المصرية العدد ٢٤ فى ١٩٨٧/١/٢٨ - ملحق المحاماة قانون المرور ولائحته التنفيذية والقرارات المكملة له ٧٠ - العدين ٩ و ١٠ -

المادة ١٠ من هذا القانون . وعلى المالك الجديد أن يطلب نقل القيد باسمه . وأن يتم الاخطار واستيفاء جميع اجراءات نقل القيد ، خلال ثلاثين يوما ، من اليوم التالى لتاريخ صيرورة السند الناقل للملكية مقبولا فى حكم المادة ١٠ من هذا القانون ، والا اعتبرت الرخصة ملغاة من اليوم التالى لانتهاه هذه المدة . ولا يجوز نقل القيد الا بعد أداء الضرائب والرسوم المستحقة عن المركبة ، وكذلك الوفاء بالقرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام هذا القانون عن المدة من آخر ترخيص حتى تاريخ نقل القيد .

(٢) ويظل المقيمة باسمه المركبة مسئولا بالتضامن مع المالك الجديد ، عن تنفيذ أحكام هذا القانون حتى تاريخ نقل الملكية ، أو الى أن ترد اللوحات المعدنية للمركبة الى قسم من أقسام المرور .

(٣) وتجلىد اللائحة التنفيذية اجراءات نقل القيد والمستندات اللازمة لذلك .

وتنص المادة ١٠ من قانون التأمين الاجبارى على أنه :

« (١) فى تطبيق المادة ١٢ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ( المادة ١٩ من القانون ١٩٧٣/٦٦ ) ، يجب على المتنازل اليه أن يشفع بطلب نقل قيد الرخصة ، عقد نقل ملكية السيارة والرخصة ووثيقة تأمين جديدة تتفق مدتها وأحكام المادة ٤ المتقدمة الذكر .

(٢) وعلى قلم المرور أن يرد فى هذه الحالة للمؤمن له الوثيقة السابقة ، مؤشرا عليها بما يفيد اعادتها اليه وتاريخ التأشير بالاعادة » .

وبين من هذه المواد أن مالك السيارة أو نائبه الذى ينوب عنه قانونا ( المادة ١٠٥ مدنى ) هما من اول الأشخاص الملزمين بالقيام بالترخيص عن السيارة طبقا لقانون المرور ١٩٧٣/٦٦ وقانون التأمين الاجبارى ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، بعد تقديم المستندات المثبتة للشخصية والصفة والملكية ( المواد ٢٢٣ - ٢٢٧ من اللائحة ) .

كذلك يلتزم مالك السيارة أو نائبه باخطار قسم المرور المختص فى حالة نقل ملكية السيارة ، ويرفق بالاخطار السند المثبت لنقل الملكية . ثم على المالك الجديد التقدم بطلب نقل القيد باسمه . على أن يتم الاخطار واستيفاء جميع اجراءات نقل القيد خلال ثلاثين يوما ، والا اعتبرت الرخصة ملغاة من اليوم التالى لانتهاه هذه المدة ( المواد ٢٣٦ - ٢٣٩ من اللائحة ) .

## ٢ - المنتفع والمستأجر والمرتهن رهن حيازي للسيارة :

المقرر قانونا في مناط المسؤولية التقصيرية - المسؤولية عن الأشياء أو المسؤولية الشيعية ، أن مالك السيارة هو الحارس ، الذي يتولى حراستها بما تتطلبه من عناية خاصة ، وبالتالي يكون مسئولا عما تحدثه من ضرر ( المادة ١٧٨ مدنى ) . فإذا انتقلت حراسة السيارة من المالك الى غيره برضائه ، كالمنتفع أو المستأجر أو المرتهن رهن حيازي ، وأصبحت لكل منهم السيطرة الفعلية على السيارة قصدا واستقلالاً (٣٤) ، فإن مسؤولية المالك تنقضى اذا ارتكب من انتقلت اليه الحراسة حادثا من حوادث السيارات .

ولم ينص قانون المرور على وجوب تأمين المنتفع أو المستأجر أو المرتهن رهن حيازي من المسؤولية المدنية الناشئة عن القتل أو الاصابة الخطأ التي تلحق أى شخص من حوادث السيارات ، كما فعل بالنسبة للمتنازل اليه أو المالك الجديد للسيارة ( المادة ١٩ من القانون ١٩٧٣/٦٦ ) .

في هذه الحالة اذا ارتكب واحد من هؤلاء حادثا من حوادث السيارات ، وثبتت مسؤوليته ، فإن التأمين يغطي المسؤولية ، تأسيسا على أن التأمين الاجبارى هو تأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، وليس تأمينا من مسؤولية مالك السيارة .

والشرط في هذه الحالة هو أن يكون المنتفع أو المستأجر أو المرتهن رهن حيازي حائزا على رخصة قيادة . فإن لم يكن حائزا على رخصة القيادة وارتكب حادثا من حوادث السيارات ، كان للمؤمن ( شركة التأمين ) أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما دفعة للمضرور من تعويض . ومناطق ذلك أنهم انما يقودون السيارة بموافقة المالك ( المادة ٥/ج من الوثيقة النموذجية - قرار وزارة المالية والاقتصاد ١٩٥٥/١٥٢ - باللائحة التنفيذية لقانون التأمين الاجبارى ١٩٥٥/٦٥٢ ) (٣٥) .

## ٣ - السارق والمغتصب وواضع اليد بقصد التملك :

اذا انتقلت حراسة السيارة من المالك الى غيره بغير رضائه ، كالسارق والمغتصب وواضع اليد بقصد التملك ، وأصبحت لكل منهم السيطرة

(٣٤) الدكتور السنهورى فى الوسيط ج ٢ ص ٢ من ١٩٨١ بشد ٧٢٦ ص ١٥٢٥ .

(٣٥) الدكتور سعد واصف المرجع السابق ص ٣٣ .

الفعلية على السيارة قصيرا واكراها دون أن تستند الى حق مشروع . . فهؤلاء لا يقودون السيارة بموافقة المالك ، وانما يجوزونها جبرا عنه ، وبغير موافقته .

في هذه الحالة اذا ارتكب واحد من هؤلاء حادثا من حوادث السيارات وثبتت مسئولية ، فإن التأمين يغطي المسئولية ، تأسيسا على أن التأمين الإلجباري هو تأمين من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، وليس تأمينا من مسئولية خائز السيارة ، سواء استندت هذه الحيازة الى حق مشروع أو غير مشروع . . .

ولكن دون حق المؤمن ( شركة التأمين ) في الرجوع على المؤمن له ( مالك السيارة ) ، بما اذام للمضربور ، وانما مع حقته في الرجوع على المسئول منهم ( المادة ١٨ من قانون التأمين الإلجباري ١٩٥٥/٦٥٢ ) . . ولا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقا لأحكام القانون أي مساس بحق المضربور قبله ( المادة ٦ من الوثيقة النموذجية ) (٣٦) . .

#### ٤ - الصناع والتجار والمستوردون والمختصون بصالح السيارات :

تنص المادة ٢٥ من قانون المروز ١٩٧٣/٦٦ على أنه :

« (١) يجوز منح رخص ولوحات معدنية تجارية لمن يزاولون صناعة المركبات أو الإتجار فيها أو استيرادها أو اصلاحها ، متى كان الطالب مقيدا بهذه العتبة في السجل التجاري . . وكذلك الأشخاص الاعتبارية العامة التي تقضى حاجة العمل بها ممارسة إحدى هئته العمليات ، وذلك بعد أداء الضرائب والرسوم المقررة . . وتحدد اللائحة التنفيذية شروط منح هذه الرخص . »

(٢) ويكون استعمال هذه الرخص في الأغراض التالية :

١ - انتقال المركبة من مكان الوصول أو الصنع الى المحل التجاري .

٢ - تجربة المركبة أمام المشتري .

٣ - تجربة المركبة بعد اصلاحها .

٤ - الأغراض الأخرى المشابهة التي تنفذها اللائحة التنفيذية .

(٣) وعند مخالفة شروط منح الرخصة أو استعمال المركبة في غير

الأغراض المذكورة ، تسحب اللوحات اداريا ، وتعتبر المركبة مسيرة بدون ترخيص ، (٣٧) .

ويبين من هذه المادة أن المشرع أوجب على اصحاب الصناعة والتجارة والاستيراد واصلاح السيارات المتصلة صناعتهم وتجارتهم ونشاطهم وحرفهم بهذه السيارات ، ويعرفهم استعمالها للاضرار بالآخرين ، أن يقدموا وثيقة تأمين من حوادث السيارات طبقا للمادة ١١ من قانون المرور ، حتى يمكن إعطائهم الترخيص التجاري بمزاولة أنشطتهم .

وفي هذه الحالة إذا ارتكب واحد من هؤلاء حادثا من حوادث السيارات ، أثناء انتقال السيارة من المصنع الى المحل التجاري ، أو انتقال السيارة الى قسم المرور للترخيص ، أو تجربة السيارة أمام المشتري أو تجربة السيارة بعد اصلاحها ، وثبتت مسؤوليته ، فإن التأمين يغطي المسؤولية ، تأسيسا على أن التأمين الاجباري هو تأمين من المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات ، وليس تأمينا من مسؤولية أى من هؤلاء (٣٨) .

### (١٢٥) (٣) التأمين الاجباري من حيث الأشخاص المستفيدين منه:

#### ١ - الغير في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص :

تنص المادة ٣/٦ من قانون السيارات والمرور ١٩٥٥/٤٤٩ على أنه :  
« ويكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ، ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب ، دون عمالها » .

وتنص المادة ١٣ من قانون التأمين الاجباري ١٩٥٥/٦٥٢ على أنه :

« (١) في تطبيق المادة ٦ من القانون رقم ١٩٥٥/٤٤٩ لا يعتبر الشخص من الركاب المشار اليهم في تلك المادة ، الا اذا كان راكبا في سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لاحكام القانون المذكور .  
(٢) ويعتبر الشخص راكبا سواء آكان في داخل السيارة أو ضاعدا اليها أو نازلا منها » .

ويبين من المادة الأولى أن المجموعة الأولى من الأشخاص المستفيدين من

(٣٧) راجع المواد ٢٤٥ - ٢٤٧ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور .

(٣٨) الدكتور سعد واصف المرجع السابق ص ٣٦ .

التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن القتل أو الاصابة الخطا نتيجة حوادث السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص هم الغير ، وبمعنى آخر فإن أول الأشخاص الضرورين الذين يغطى التأمين الأضرار التي تلحق بهم ويلتزم بشركة التأمين بتعويضهم هم الغير .

ويقصد بالغير فى هذا المجال كل من لا يعتبر راكبا ، طبقا للتعريف الذى أوردته القانون ، وهو بصدد تعريف الراكب فى سيارات نقل الركاب ، أى كل من لم يكن فى داخل السيارة أو ضاعدا إليها أو نازلا منها ( المادة ١٢ ) ، إذ فى هذه الحالة يشمل التأمين بكل شخص من الغير يمكن أن يحدث له ضرر من السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص .

## ٢ - الغير والركاب لباقي أنواع السيارات :

تنص المادة ٢/١ من الشروط العامة لوثيقة التأمين النموذجية على أنه : « ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ، ولصالح الركاب أيضا من حوادث السيارات الآتية :

- (أ) سيارات الأجرة ، وتحت الطلب ، ونقل الموتى .
- (ب) سيارات النقل العام للركاب والمركبات المقطورة الملحق بها .
- (ج) سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل تلاميذ المدارس أو لنقل موظفى وعمل الشركات والهيئات والسيارات السياحية .
- (د) سيارات الاسعاف والمستشفيات .
- (هـ) سيارات النقل ، فيما يختص بالراكبين المصطحب بركبهما ، طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ (المادة ٢٩ من قانون المرور الحالى ١٩٧٣/٦٦ و ٢٣٣ من اللائحة التنفيذية ) ، ما لم يشملهما التأمين المنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ .

وبين من العبارة الثانية للفقرة الثانية أن المجموعة الثانية من الأشخاص المستفيدين من التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن القتل أو الاصابة الخطا نتيجة حوادث السيارات هم : الغير والركاب من حوادث السيارات المذكورة بالنص .

ويقصد بالغير فى هذا المجال الغير بالمعنى السالف . . .

ويقصد بالركاب فى هذا المجال ركاب السيارات التى عددها النص على سبيل الحصر وهى : (١) سيارات الأجرة (٢) السيارات تحت الطلب

(٣) سيارات نقل الموتى (٤) سيارات النقل العام (٥) اتوبيسات النقل العام (٦) سيارات النقل الخاص المخصصة لنقل تلاميذ المدارس (٧) اتوبيسات المدارس (٨) سيارات النقل الخاص المخصصة لنقل موظفي وعمال الشركات والهيئات (٩) اتوبيسات الموظفين والعمال (١٠) سيارات السيارات السياحية (١١) سيارات النقل فيما يخص بالراكبين المصرح بركوبهما .

### المسئلة الخاصة بالراكبين المصرح بركوبهما بجوار قائد السيارة :

أثار موضوع الراكبين المصرح بركوبهما بجوار قائد السيارة النقل ، كثيرا من الخلاف في الحياة العملية ، سواء فيما يتعلق بالعبء او بمكان الجلوس . وقد استقر قضاء النقض على ان وثيقة التأمين الاجباري لا تغطي سوى راكبين اثنين فقط ، اينما كانا في الكابينة او في الصندوق او في المقطورة .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« نص الشرط الأول من وثيقة التأمين موضوع الدعوى الحالية ، المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، قد جاء مطابقا لما نص عليه في قانون التأمين الاجباري ، بأن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق أي شخص من الحوادث التي تقع من السيارات المؤمن عليها . ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ، سواء لصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يتعلق بالراكبين المصرح بركوبهما ، طبقا للمفكرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ما لم يشملهما التأمين المنصوص عليه في القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٦ لسنة ١٩٥٠ ، ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ . ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة أو أبويه أو أبنائه . ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان داخل سيارة أو صاعدا عليها أو نازلا منها . ولا يشمل التأمين عمال السيارة . »

فان مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التأمين من المسؤولية المدنية على سيارة النقل يفيد منه الراكبان المصرح بركوبهما طبقا للمفكرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أينما كانا

في داخل السيارة في كابينتها أو في صندوقها ، صاعدين إليها أو نازلين منها ، دون تخصيص بأن يكونا من أصحاب الهضاعة المحمولة على السيارة أو النائبين عنهم ، ما دام لفظ « الركاب » قد ورد في النص عاماً ، ولم يعم الدليل على تخصيصه ، فيتعين حملته على عمومته « (٣٩) » .

## (١٢٦) (٤) التأمين الاجباري من حيث الأشخاص غير المستفيدين منه :

تنص المادة ٣/٦ من قانون السيارات والمرور ١٩٥٥/٤٤٩ على أنه :  
« ويكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ، وللباقى أنواع السيارات لصالح الغير والركاب دون عمالها » .

ويبين من هذه الفقرة أنه لا يستفيد من التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن القتل والاصابة الخطأ نتيجة حوادث السيارات الأشخاص التاليين : المؤمن له ، قائد السيارة ، زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث ، ركاب السيارة الملاكى والموتوسيكل الخاص ، عمال باقى أنواع السيارات على تفصيل :  
١ - المؤمن له :

لا يستفيد المؤمن له من التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن القتل أو الإصابة الخطأ نتيجة حوادث السيارات ، لأن التأمين يغطي المسؤولية المدنية قبل الغير في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص ،

- (٣٩) نقض مدني ١٩٨٧/١/٢١ طعن ٥٣/٨٩٣ ق .
- نقض مدني ١٩٨٦/١٢/١٠ طعن ٥٥/٧٧٤ ق .
- نقض مدني ١٩٨٤/٤/٤ مجموعة محكمة النقض ٣٥ - ١ - ٩٠٥ - ١٧١ .
- نقض مدني ١٩٨٣/٥/١٨ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ٢ - ١٢٣٨ - ٢٤٨ .
- نقض مدني ١٩٨٣/٥/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ٢ - ١٢١٠ - ٢٤٤ .
- نقض مدني ١٩٨٢/١٢/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ٢ - ١٢٥٠ - ٢٢٦ .
- نقض مدني ١٩٨١/٤/١٥ طعن ٤٥/٤٤٤ ق .
- نقض مدني ١٩٨١/٢/١٢ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ٤٨١ - ٩٣ .
- نقض مدني ١٩٨٠/٢/٦ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ٤٢٣ - ٨١ .
- نقض مدني ١٩٧٨/١٢/٤ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٢ - ١٨٢٧ - ٣٥٤ .

والمؤمن له لا يعتبر من الغير بالنسبة الى نفسه ، وبالتالي لا يغطي التأمين الأضرار التي تلحق بالمؤمن له ، لأنه لا يعتبر مسئولاً أمام نفسه (l'assuré n'est pas responsable envers soi-même)

كذلك لا يستفيد المؤمن له من التأمين الاجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن القتل أو الاصابة الخطأ نتيجة حوادث السيارات ، بالنسبة لباقي أنواع السيارات ، حين يكون التأمين لصالح الغير والركاب معاً ، لأن التأمين لا يغطي الأضرار التي تلحق بالمؤمن له ، حتى ولو كان راكباً ، على الأساس السالف وهو أنه لا يعتبر مسئولاً أمام نفسه .

وقد نص القانون الفرنسي في هذا الصدد على أن التأمين الاجباري لا يغطي الأضرار التي تحدث ، ليس لمالك السيارة وحده اذا كان شخصاً طبيعياً ، وإنما أيضاً للممثلين القانونيين للشخص المعنوي مالك السيارة ، اذا كان نقلهم جارياً في السيارة ( المادة ٨ من دكريتو ٧ من يناير سنة ١٩٥٩ ) (٤٠) .

## ٢ - قائد السيارة :

اذا كان قائد السيارة هو المؤمن له شخصياً ، فيسري الحكم السالف . أما اذا لم يكن قائد السيارة هو المؤمن له شخصياً ، فنفرق بين فرضين :

**الفرض الأول :** بالنسبة للسيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لا يعتبر القائد أثناء قيادته راكباً بالمعنى الضيق للراكب ، وإنما يعتبر من الغير بالمعنى الواسع للغير ، الذين يفيدون من التأمين ، الا اذا كان هو المسئول عن الحادث .

**الفرض الثاني :** بالنسبة لجميع أنواع السيارات الأخرى ، لا يستفيد قائد السيارة من التأمين الاجباري ، وذلك باعتباره من العمال المستثنين طبقاً للمادة ٣/٦ من قانون السيارات والمرور ١٩٥٥/٤٤٩ (٤١) .

## ٣ - زوج قائد السيارة وابنيه وابنته :

تنص المادة ٧ من قانون التأمين الاجباري ١٩٥٥/٦٥٢ على أنه :

- 
- (٤٠) الدكتور سعد واصف المرجع السابق ص ٤٢ .
  - (٤١) الدكتور سعد واصف المرجع السابق ص ٤١ .
  - - المستشار معرض عهد التواب المرجع السابق ص ٤٩٩ .

« لا يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث ، إذا كانوا من غير ركبائها أيا كانت السيارة ، أو كانوا من الركاب في حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب » .

### وتقول المذكرة الإيضاحية للقانون في هذا الصدد :

« ونصت المادة السابعة على عدم التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن أية وفاة أو إصابة تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث . وغني عن البيان أن كلمة « الأبناء » تشمل بنات قائد السيارة أيضا ، وذلك إذا كانوا من غير الركاب أيا كان نوع السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب ، دون باقي السيارات الأخرى المعدة لنقل الركاب والمتنصوص عليها في المادة ٢ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ » .

ويبين من هذه المادة أنه يجب التفرقة بين فرضين :

**الفرض الأول :** يشترط فيه أن يكون زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث من الغير ، أي لا يكون واحد منهم رابعا للسيارة أيا كان نوع السيارة . فإن كان رابعا فإن شركة التأمين تلتزم بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو الإصابة البدنية التي تلحق بأي منهم .

**الفرض الثاني :** يشترط بالنسبة للسيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب ، أن يكون زوج قائد السيارة أو أبويه أو أبنائه من الركاب حتى لا تلتزم شركة التأمين بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو الإصابة . فإن كانوا من الغير ، أي لم يكونوا ركبانا التزمت شركة التأمين بتغطية المسؤولية الناشئة عن الأضرار التي تلحق بهم (٤٢) .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« وحيث أن الطاعنة تنعى بالنسب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك تقول :

انه لما كان الحكم قد قضي بالتعويض لكل من ورثة زوجة قائد السيارة/المرحومة . . . وورثة بنتيه . . . و . . . حالة أنهم من طيقة

الأقارب الذين لا تسأل الطنماعنة عن تعويضهم عن الأضرار الناشئة عن الحادث الذي وقع بخطأ مودتهم ، عملاً بنص المادة السابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى سديد ، ذلك أن مؤدى نص المادة السابعة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ، أن المؤمن لا يلتزم بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث ، إذا كانوا من غير ركبائها أيا كانت السيارة ، أو كانوا من الركاب فى حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب .

لما كان ذلك ، وكان الواقع فى الدعوى - كما جاء بمدونات الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن - أن السيارة اتى وقع بهما الحادث ، هى السيارة الأجرة رقم ١٤٣٥ أسيوط ، وأنه كان من بين ركبائها وقت الحادث زوجة قائدها/المرحومة . . . . . وبنتيه . . . . . ومن ثم فلا تلزم الطنماعنة بتعويض ورثتهم عن الأضرار التى لحقت بهم من جراء وفاتهم فى الحادث . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى لورثة هؤلاء بالتعويض ، فإنه يكون قد خالف لقانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص . ولا يغير من ذلك ، أنه لم يسبق للطاعنة التمسك بهذا السبب أمام محكمة الموضوع ، ذلك أنه سبب قانونى يصدره قانون التأمين الاجبارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكانت عناصره الموضوعية مطروجة على محكمة الموضوع بما يجوز إثباته أمام هذه المحكمة لأول مرة (٤٣) .

#### ٤ - ركاب السيارة الملاكى والموتوسيكل الخاص :

تنص المادة ٣/٦ من قانون السيارات والمرور ١٩٥٥/٤٤٩ على أنه :  
« ويكون التأمين فى السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ، ولباقى أنواع السيارات لصالح الغير والركاب دون عمالها » .

وبين من العبارة الأولى من هذه الفقرة أنه لا يستفيد من التأمين

الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن القتل والاصابة الخطأ نتيجة حوادث السيارات: ركاب السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص ، وذلك بعد أن نصت العبارة المذكورة على أن يكون التأمين فى السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« وحيث ان الطعن اقيم على خمسة أسباب ، ينحى الطاعنون بالسبب الخامس منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه طبق حكم المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، فيما نص عليه من أن التأمين الاجبارى على السيارات الخاصة لا يشمل ركابها ، فى حين أن الحادث وقع بعد إلغاء هذا القانون ، وسريان القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ الذى خلت نصوصه من مثل هذا القيد .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه ، بالإحالة الى بيان محدد بعينه فى قانون آخر ، فإنه يكون قد ألحق هذا البيان ضمن أحكامه هو ، فيضحي جزءا منه ، يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الآخر ، الذى ورد به ذلك البيان أصلا .

وكانت المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات قد حددت أن يشملهم ذلك التأمين ، بالإحالة الى الأحوال المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، فاضت هذه الأحوال جزءا من المادة الخامسة المشار اليها ، تسرى بسريانها دون توقف على بقاء القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

وكان مؤدى ذلك أن إلغاء هذا القانون الأخير ، لا يؤثر على اعتبار البيان الوارد بالمادة السادسة منه جزءا من المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، لأن التأمين الاجبارى على السيارات الخاصة يكون لم يزول قائما لصالح الغير دون ركابها . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس » (٤٤) .

(٤٤) نقض مدنى ١٩٨٨/٤/٢٦ طعن ٥٤/٩٦٠ ق .

- نقض مدنى ١٩٨٨/١٢/٢١ طعن ٥٥/٤٦٠ ق .

### كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد

« مفاد نص المواد الثانية والسادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، والخامسة والثالثة عشرة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات مترابطة ، أن التأمين الاجبارى على السيارة الخاصة « الملاكى » لا يشمل الأضرار التى تحدث لركابها ، ولا يغطى التأمين فى هذه الحالة المسؤولية المدنية عن الاصابات التى تقع لهؤلاء الركاب . »

ولا عبء بما يقال من انه كان ملحوظا وقت التأمين ، أن السيارة المؤمن عليها مملوكة لشركة مقاولات ، ومعدة لنقل عمالها ، طالما أن الثابت من الوثيقة ، أن تلك السيارة هى سيارة خاصة « ملاكى » ، إذ أن هذا الوصف بمجرده كاف ، لأن يكون التأمين قاصرا على الأضرار التى تحدث للغير ، دون ركاب السيارة طبقا للقانون ، (٤٥) .

### كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد ، ننعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، وفى بيان ذلك تقول :  
أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بانتفاء مسئوليتها عن التعويض ، استنادا الى أن مورث المطعون ضدهم الثمانية الأول ، كان ضمن ركاب السيارة أداة الحادث ، وهى سيارة خاصة « ملاكى » فلا يشمله التأمين . -  
غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع ، تأسيسا على أن المورث المذكور يعد من الغير الذى يشمله التأمين ، لأنه ليس من ملاك تلك السيارة ، فى حين أن التأمين الاجبارى على السيارة الخاصة « الملاكى » ، لا يشمل الأضرار التى تحدث لركابها سواء كانوا ملاكا أو غير ملاك ، ولا يغطى

- 
- نقض مدنى ١٩٨٨/٣/٣١ طعن ٥٤/١٠٤٣ ق .
  - نقض مدنى ١٩٨٨/١/٢٠ طعن ٥٤/٢٢٤٨ ق .
  - نقض مدنى ١٩٨٧/٦/٩ طعن ٥٣/١٩٩٧ ق .
  - نقض مدنى ١٩٨٤/٦/١٠ مجموعة محكمة النقض ٣٥ - ٢ - ١٥٨٢ - ٣٠٣ .
  - نقض مدنى ١٩٨٣/٤/١٧ طعن ٤٩/١٧٠٧ ق .
  - نقض مدنى ١٩٨٢/٣/١٨ طعن ٥١/١٥٧٧ ق .
  - نقض مدنى ١٩٨٠/٥/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٢ - ١٥٩٨ - ٢٩٨ .
  - (٤٥) نقض مدنى ١٩٧٢/٢/١٥ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ١ - ١٦٨ - ٢٦ .

المسئولية المدنية والاصابات الى شئ لهُؤلاء الركاب - ومن ثم يكون الحكم  
معييا بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا التعي سديد ، ذلك بأن المقرر - في قضاء هذه  
المحكمة - أن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه ، بالإحالة الى بيان  
محدد في قانون آخر ، فإنه بذلك يكون قد ألحق هذا البيان ضمن أحكامه  
هو ، فيضحي جزءا منه يسرى بسريانه ، دون توقف على سريان القانون  
الآخر الذي ورد به البيان أصلا .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢  
لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري على السيارات تنص على : « يلتزم  
المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية  
تلقح أى شخص من حوادث السيارات ، اذا وقعت في جمهورية مصر ،  
وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩  
لسنة ١٩٥٥ ، ومن ثم يكون قانون التأمين الاجباري على السيارات سالف  
الذكر ، قد ألحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة السادسة  
من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، بصدد تحديد المستفيدين من  
التأمين ، فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور بالقانون  
رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

ولما كانت الفقرة الثالثة من المادة السادسة المشار اليها ، تنص على  
أن : « يكون التأمين على السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير  
دون الركاب ، ولباقي أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب ، -  
ومفاد ذلك بقاء الوضع على ما كان عليه من أن التأمين الاجباري على السيارة  
الخاصة « الملاكى » لا يشمل الأضرار التى تحدث لركابها ، ولا يغطى التأمين  
فى هذه الحالة المسؤولية المدنية عن الاصابات التى تقع لهُؤلاء الركاب ،  
سواء كانوا من ملاكها أم من غيرهم .

لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى ، أن هورث  
المطعون ضدهم الثمانية الأول كان يرافق قائد السيارة التى وقعت الحادث ،  
والمؤمن عليها لدى الشركة الطاعنة ، وأنها سيارة خاصة « ملاكى » ،  
ومن ثم يعد من ركبها ، ولا يغطى التأمين الاجباري على السيارة فى هذه  
الحالة المسؤولية المدنية عن الاصابات التى وقعت له . واذا خالف الحكم  
المطعون فيه هذا النظر ، وأقام قضاءه على التفرقة بين راكب السيارة الخاصة  
من غير مالكيها وبين ركبها المالكين لها ، وجعل التأمين الاجباري شاملا

للفئة الأولى دون الثانية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وفي تأويله بما يوجب نقضه « (٤٦) » .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« إذ تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات على أن : « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات ، اذ وقعت في جمهورية مصر » ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ » .

ومن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد ألحق بحكم المادة الخامسة منه ، ذات البيان الوارد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، بصدد تحديد المستفيدين من التأمين ، فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور ، بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، المتخذ اعتباراً من ١٩٧٤/٢/٢٣ ، والذي وقع الحادث فى ظله ، وبالتالى يظل الوضع كما كان عليه قبل صدوره .

لما كان ذلك ، وكانت المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - التى أدمجت فى المادة الخامسة من قانون التأمين الإجبارى على ما سبق القول - تنص على أن : « التأمين على السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص يكون لصالح الغير دون الركاب » ، فإن التأمين الإجبارى على الموتوسيكل الخاص لا يشمل الأضرار التى تحدث لركابه ، ولا يغطى التأمين فى هذه الحالة المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع لهؤلاء الركاب ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن الموتوسيكل الخاص الذى كان مورث الطعون ضدهما الأولين يستقله خلف قائمه ( المطعون ضده الثالث ) ، مؤمن عليه تأميناً إجبارياً طبقاً لقانون التأمين الإجبارى ، فإن التأمين لا يشمل الأضرار التى تحدث لركابه ، ولا يغطى المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاة هذا المورث « (٤٧) » .

(٤٦) نقض مدنى ١٩٩١/٣/٢٨ طعن ٥٨/٣٠٢٤ ق .

- نقض مدنى ١٩٨٩/٦/٢٥ طعن ٥٨/٢٦٨٢ ق .

(٤٧) نقض مدنى ١٩٨٤/٦/٢٦ طعن ٥٣/١٧٥١ ق .

#### هـ - عمال باقى أنواع السيارات :

تنص المادة ٦/٣ من قانون السيارات والمرور ١٩٥٥/٤٤٩ على أنه :  
« ويكون التأمين فى السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ، ولباقى أنواع السيارات لصالح الغير والركاب دون عمالها » .

وبين من العبارة الأخيرة من هذه الفقرة أنه لا يستفيد من التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن القتل والاصابة الخطأ نتيجة حوادث السيارات ، عمال باقى أنواع السيارات - ما عدا السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص - وذلك بعد أن نصت العبارة المذكورة على أن يكون التأمين ... لباقى أنواع السيارات لصالح الغير والركاب دون عمالها .

ويعتبر من عمال السيارات - ما عدا السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص - كل من يعمل على السيارة وتربطه علاقة عمل بصاحبها ، حتى ولو كان يؤدى عملاً عرضياً مؤقتاً ، لأنه يعتبر عاملاً ، وتسرى عليه أحكام قانون عقد العمل الفردى الواردة بالقانون ١٩٨١/١٣٧ ، وأحكام قانون التأمين الاجتماعى ١٩٧٥/٧٩ .

#### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان التأمين من المسؤولية المدنية - حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل - لا يفيد منه الا الراكبان المصرح بركوبهما ، طبقاً للفقرة (هـ) من المادة السادسة عشر من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ما لم يشملهما التأمين المنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا يشمل عمال السيارة أخذاً بصريح نص المادة السادسة فقرة ٣ من القانون سالف البيان .

واذ ورد به عبارة « عمال السيارة » عامة مطلقة ، فانها تشمل كل من يعمل على السيارة ، وتربطه علاقة عمل بصاحبها ، حتى ولو كان يؤدى عملاً عرضياً مؤقتاً ، لأنه يعتبر عاملاً ، وتسرى عليه أحكام عقد العمل الفردى الواردة فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ما عدا التأمين ضد البطالة . ولا ينفى عن عمال السيارة هذا الوصف ، مخالفته قانون المرور بعدم حصوله على رخصة لمزاولة عمله .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وقضى

بعدم مسئولية شركة التأمين ، عن الأضرار التي حدثت عن وفاة مورث الطاعنة عن نفسها وبصفتها ، لأنه ثبت من الأوراق أنه أحد عمال السيارة التي توفى في حادثها ، فلا يشمل التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث تلك السيارة ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، (٤٨) .

### (١٢٧) (٥) التأمين الاجبارى من حيث تغطية المسئولية المدنية دون الجنائية :

تنص المادة ٢/٦ من قانون السيارات والمرور ١٩٥٥/٤٤٩ على أنه :  
« ويجب أن يغطى التأمين المسئولية المدنية عن الاصابات التي تقع للأشخاص ، وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة » .

وتنص المادة ٢/١١ من قانون المرور الحالى ١٩٧٣/٦٦ على أنه :  
« يشترط للترخيص بتسيير المركبة ما يأتى :

(١) . . . . .

(٢) التأمين من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث المركبة مدة الترخيص ، طبقاً للقانون الخاص بذلك » .

وتنص المادة ١/٥ من قانون التأمين الاجبارى ١٩٥٥/٦٥٢ على أنه :  
« يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن ا وفاة او عن أية اصابة بدنة تلحق أى شخص من حوادث السيارات ، اذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه » .

ويبين من هذه المواد أن نطاق تطبيق قانون التأمين الاجبارى من حيث نوع المسئولية المغطاة ، يتحدد بتغطية المسئولية المدنية وحدها دون المسئولية الجنائية ، ذلك أنه من المبادئ المسلم بها أنه لا يجوز الاتفاق على الاعفاء من المسئولية الجنائية ، أو التنصل منها أو القاء عبئها على آخرين يقبلون

أن يتحملوا وقبضها عن الجاني ، وذلك لإتصال المسؤولية الجنائية بالنظام العام ، ولأن مبدأ شخصية العقوبة يحول دون الاتفاق على أن يتحمل أحد الأشخاص وزير شخص آخر . . . ومن أجل ذلك فإن العقوبات الجنائية ، سواء كانت فقيذة للخرية ، أو مالية كالغرامات والمصادرة تخرج بطبيعتها عن أن تكون محلا للتأمين (٤٩) .

وتطبيقا لذلك ، يخرج من نطاق تطبيق قانون التأمين الإلجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ نتيجة حوادث السيارات ، الغرامات الآتية :

١ - الغرامات الجنائية المالية المنصوص عليها فى لباب السادس من قانون المرور ١٩١٣/٦٦ ، المواد ٧٤ مكررا - (٨ مكررا) ، بالإضافة الى المادة ٧٤ منه .

٢ - الغرامات التى يجوز الصلح فيها .

٣ - الغرامات المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو القوانين المكملة له ، سواء كانت تلك الغرامة أصلية أو اضافية .

كذلك يخرج من نطاق تطبيق قانون التأمين الإلجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ نتيجة حوادث السيارات ، الغرامات المدنية المالية ، وهى ليست جزاءا على مخالفة قاعدة من قانون العقوبات أو القوانين المكملة له ، ولا تلبس ثوب الغرامة الجنائية ، وإنما يوقعها القاضى الجنائى أو المدنى كجزاء مدنى تهديدى يؤول الى الخزانة العامة ، على من يتخلف من العاملين بالمحكمة أو من الخضوم عن ايداع المستندات أو عن القيام بأى اجراء من اجراءات المرافعات فى الميعاد الذى حددته له المحكمة . . . وللقاضى أن يقبل المحكوم عليه من الغرامة كلها أو بعضها اذا أبدى عنرا مقبولا ( المادة ١/٩٩ مرافعات ، معدلة بالقانون ١٩٩٢/٢٣ ) . هذه الغرامات تخرج عن أن تكون محلا للتأمين منها طبقا لقانون التأمين الإلجبارى على السيارات ، ولكن يصح أن تكون محلا للتأمين منها طبقا للقواعد العامة ( المادة ٧٤٧ مدنى ) (٥٠) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

» نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن

(٤٩) الدكتور سعد واصف المرجع السابق ص ٤٣ .

(٥٠) الدكتور سعد واصف المرجع السابق ص ٤٥ .

التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، مفاده ان نطاق التأمين من المسؤولية فى ظل العمل بأحكام هذا القانون ، أصبح لا يقتصر على تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدهما ، وإنما يمتد التزام المؤمن الى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له ، ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها \* وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير ، الذى تولت المسؤولية عن فعله ، ليسترد منه قيمة ما آداه من التعويض للمضرور .

ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - المنطبق على واقعة الدعوى - بقولها : « ويجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الاصابات التى تقع للأشخاص ، وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة » ، بما يفهم من عموم هذا النص واطلاقه امتداد تغطية المسؤولية الى أفعال المؤمن له ، ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص على حد سواء ، ولو كان هذا الغير قد استولى على السيارة فى غفلة منهم ، وترتيباً على ذلك ، فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور سوى أن تكون السيارة مؤمناً عليها . لديها ، وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر » (٥١) .

### (١٢٨) (٦) التأمين الاجبارى من حيث تغطية المسؤولية المدنية مهما بلغت :

تنص المادة ٢/٦ من قانون السيارات والمرور ١٩٥٥/٤٤٩ على أنه : « يجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الاصابات التى تقع للأشخاص ، وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة » . وتنص المادة ١/٥ من قانون التأمين الاجبارى ١٩٥٥/٦٥٢ على أنه : « ويلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة تلحق أى شخص من حوادث السيارات ، اذا وقعت فى جمهورية مصر ، وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ .

(٥١) نقض مدنى ١٩٧٨/٢/٩ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ١ - ٤٣٧ - ٨٦ .

- نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/١٨ طعن ٤٧/١٤١١ ق .

لسنة ١٩٥٥ • ويكون الزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه •

ويبين من هاتين المادتين أن شركة التأمين تلتزم بتغطية المسؤولية المدنية عن القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ التي تلحق أى شخص من حوادث السيارات مهما بلغت قيمة التعويض المحكوم به ، وبمعنى آخر فإن شركة التأمين تغطى المؤمن له تغطية كاملة ، وبقيمة غير محدودة ، وتدفع هذه القيمة لصاحب الحق فيها ، أى للمضرور عند رفع الدعوى المدنية المباشرة على الشركة ، أو للمؤمن له إذا كان المؤمن له قد دفع قيمة التعويض للمضرور •

ولا تتحدد قيمة التأمين ( أى قيمة التعويض الذى تدفعه الشركة للمضرور ) فى عقد التأمين ( أى فى وثيقة التأمين الإجبارى على السيارة ) ، لأنه لا يمكن معرفة قيمة التعويض بالكامل قبل وقوع الحادث ، وإنما يتحدد بحكم بعد وقوع الحادث ، أو باتفاق الأطراف الثلاثة : شركة التأمين والمؤمن له والمضرور ، وذلك بعد وقوع الحادث (٥٢) •

وتتضمن قيمة التأمين أو قيمة التعويض ثلاثة عناصر هى : التعويض ، الفوائد التأخيرية ، الرسوم والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة •

#### ١ - التعويض :

قلنا ان شركة التأمين تلتزم بقيمة ما يحكم به من تعويض مهما بلغت قيمته ، وعليها أن تؤدى مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه أى المضرور • ويعرف الفقه التعويض بأنه الحصيلة النقدية التى يحصل عليها المضرور ، كنتيجة للدعوى المدنية المباشرة التى للمضرور ضد شركة التأمين ، ويجد فيها جبرا لما لحق به من ضرر (٥٣) •

ويشمل التعويض تغطية الضرر المادى ، الذى يكون تقديره بما لحق المضرور من خسارة ، وما فاته من كسب ، بشرط أن تكون الخسارة أو الكسب الفائت نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو التأخر فى الوفاء به • ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية اذا لم يكن فى استطاعة المضرور

(٥٢) الدكتور مسعد واصف المرجع السابق ص ٦٢ •

(٥٣) الدكتور مسعد واصف المرجع السابق ص ٦٤ •

أن يتوقاه ببذل جهد معقول . ومفهوم ذلك أن يكون التعويض عن الأضرار المباشرة المتوقعة وغير المتوقعة ( المادة ١/٢٢١ مدنى ) .

واستثناء من هذا الحكم أنه فى المسئولية التعاقدية ، اذا كان خطأ المدين لا يرتفع الى درجة الغش أو الخطأ الجسيم ، فانه لا يسأل الا عن الضرر المباشر المتوقع عادة وقت التعاقد ( المادة ٢/٢٢١ مدنى ) ، ومفهوم المخالفة أنه فى حالة الغش أو الخطأ الجسيم يسأل المتعاقد عن الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع ، أى يكون التعويض عن الأضرار المباشرة المتوقعة وغير المتوقعة .

كذلك يشمل التعويض تغطية الضرر الأدبى ، سواء كان ذلك بالنسبة للمضرور نفسه أو بالنسبة الى الغير . ولا يجوز أن ينتقل التعويض الأدبى الى الغير ، الا اذا كان قد تحدد بموجب اتفاق قبل انتقاله ، أو طالب المضرور به أمام القضاء ( المادة ٢٢٢ مدنى ) .

ولا يجوز التعويض الأدبى بالنسبة للأقارب ، الا للأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية كالأخوة والأخوات ، عما يصيبهم من ألم من جراء موت المجنى عليه فى جريمة حوادث السيارات .

وتدخل مجموعة من العناصر فى تقدير التعويض بنوعيه المادى والأدبى ، حيث يسترشد بها القاضى ويبنى عليها تقديره للتعويض ، فى حدود الضرر المتوقع أو غير المتوقع ، سواء كان الضرر نتيجة حادث السيارة هو القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ البسيطة أو الإصابة الخطأ التى يتخلف عنها عاهة . ومن العناصر التى تدخل فى تقدير القاضى للتعويض نذكر الآتى :

١ - المركز الاجتماعى للمضرور ، حيث يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور مراعيًا فى ذلك الظروف الملائمة . وقد تفسر الظروف الملائمة بأنها الظروف الشخصية الخاصة بالمضرور ، فلا يتساوى الوزير مع الخفير ( المواد ١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ مدنى ) (٥٤) .

---

(٥٤) نقض مدنى ١٩٦٤/٤/٣٠ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ٢ - ٦٣١ - ٩٩ .

- نقض مدنى ١٩٥٩/١٢/٣ مجموعة محكمة النقض ١٠ - ٣ - ٧٥٠ .

- نقض مدنى ١٩٥٩/٦/٢٥ مجموعة محكمة النقض ١٠ - ٢ - ٥٠٥ - ٧٧ .

- نقض جنائى ١٩٧٤/٢/٣ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٨٠ - ١٩ .

٢ - **الكسب أو الدخّل أو الفائدة المادي للمضروب** ، ولا بأس من الاسترشاد في ذلك بما يدفعه من ضرائب ، من واقع اقراراته أو من واقع الربط الفعلي عليها ، إذا كان قد انتقص من قوته على الكسب ، بسبب حادث السيارة ، فلا يتساوى كسر ساق لاعب كرة ميجترف ، مع كسر ساق فرد عادي ، في انتقاص قوة الأول على الكسب المادي . ولا يتساوى فقد أحد أصابع عازف بيانو محترف ، مع فقد أحد أصابع فرد عادي ، في انتقاص قوة الأول على الكسب المادي ، وما كان يمكن أن يجنيه لو أنه لم يصب بما أصابه (٥٥) .

٣ - **مصرفات العلاج** ، وما قد يتكبده المضروب من مصروفات باهظة سواء للعلاج في داخل أو خارج البلاد ، أو اجراء العمليات وشراء الأدوية .

٤ - **قدر الضرر حسبما تقدره محكمة الموضوع** ، سواء كان قدر الضرر نتيجة حادث السيارة هو القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ البسيطة أو الإصابة الخطأ التي يتخلف عنها عاهة . وقضاؤها هنا قضاء موضوعي ، لا رقابة لمحكمة النقض عليه بشرط أن تبين حيثيات الحكم الحدود التي التزمها في تقدير التعويض ، من أنه عن الضرر المباشر المتوقع ، أو غير المتوقع طبقا للقانون .

**وقضى بأنه إذا كانت المحكمة - بعد أن قدرت التعويض الذي تحكم به على المتهم للمجنى عليه - قد أنهت حكمها بقولها : انها ترى أخذ المتهمين بالشدة هي توقيع العقوبة زجرا لهم وعظة لغيرهم ، والحكم للمدعى المدني بجميع طلباته . فالنعي على هذا الحكم بأنه قد راعى الزجر في القضاء للمدعى المدني بجميع طلباته ، في حين أن التعويض يجب ألا يكون مؤسسا الا على ما لحق المدعى من ضرر ، وأن يكون متناسبا مع الضرر - ذلك لا يكون له محل ، إذ أن حديث الزجر لم يجرى إلا منصبا على تقدير العقوبة (٥٦) .**

**وقضى بأن تعديل مبلغ التعويض بالزيادة فيه ، بناء على استئناف المدعى بالحق المدني ، لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم من محكمة أول درجة ، إذ العبرة في تقدير التعويض هي بمقدار الضرر**

(٥٥) الدكتور السنهوري المرجع السابق بند ٦٤٨ ص ١٣٦٣ هـ (١) .

(٥٦) نقض جنائي ١٠/١٠/١٩٥٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٥ - ٢٣٧٠ .

الذي وقع ، وهذا لا يحول دون استعمال البرأفة مع المتهم<sup>(٥٧)</sup> .

٥ - **تفاقم الضرر حتى ولو لم يحتفظ بالضرر به** ، ذلك أنه إذا حكم لقاضي بتعويض الضرر الجالى المائل أمامه ، ثم ازداد الضرر بعيد ذلك وتفاقم ، فإن للقاضي أن يعود ويحجر الضرر الزائد إذا رفع إليه الأمر مرة ثانية ، دون أن يحتج على المضرور بحجية الشيء المقضى به ، ذلك لأن ما سيطرح على القضاء فيما بعد ، سيكون مختلفا عما سبق أن طرح عليه من ناحية الموضوع . ويتولد هذا الحق للمضرور ولو لم يحتفظ به ، طالما أنه لم يقرر بالنزول عنه صراحة . وبشرط أن يكون الضرر المتفاقم امتدادا للضرر المباشر الأول ، وألا تكون المحكمة قد قررت فى حيثيات الحكم الأول أن التعويض المحكوم به يمثل الضرر حالا ومستقبلا ( المادة ١٧٠ مدنى ) .

#### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى بها الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك نقول :

ان الحكم أدخل فى حسابه - عند تقدير التعويض - مدى الضرر المترتب على التأخير ، باعتبار أن الحق فى التعويض ينشأ من وقت وقوع الضرر . فى حين أن المطعون عليهم لم يطلبوا تعويضا عن هذا الضرر . فضلا عن أن شركة التأمين لا تلتزم بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عنه ، خاصة وأنه لا يقع من جانب الشركة ثمة خطأ يكون قد أدى الى هذا الضرر .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أن المحكمة الموضوع سلطة تقدير التعويض الجابر للضرر ، حسبما تتبينه من ظروف كل دعوى ، ما دام لا يوجد فى القانون نص يلزمها باتباع معايير معينة فى خصوصه . وهذه السلطة التقديرية تغزو المحكمة أن تدخل فى حسابها جميع عناصر الضرر ، ليس كما كان عندها وقع ، بل كما صار إليه وقت الحكم ، بحسب ما إذا كان قد تفاقم أو تناقص ، ومهما طال أمد التقاضى فى شأنه .

وكان مفاد نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥

(٥٧) نقض جنائى ١٩٥٣/٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٦ - ٢٤٠ .

- نقض جنائى ١٩٥٤/٥/١٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٣ - ٢٢٣ .

- نقض جنائى ١٩٥٠/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٣ - ٢٢١ .

- نقض جنائى ١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٥ - ٢٣٤ .

بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، أن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات . ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وأدخل في تقديره للتعويض كآفة عناصر الضرر ، ومنها ما آل اليه طوال فترة التقاضى وحتى الحكم فى الدعوى ، ورتب على ذلك الزام الشركة الطاعنة به ، فانه يكون قد وافق صحيح القانون ، ويكون النعى عليه على غير أساس (٥٨) .

٦ - نوع العاهة كلية أو جزئية ، ونسبتها الى القدرة العامة . ويجوز للمحكمة أن تسترشد بأهل الخبرة فى تقدير نوع ودرجة العاهة ، ولكن لا يتحتم عليها أن تستعين بخبير فى كل الأحوال ، اذ هى لم تر الاستعانة به . وتقديرها فى هذا الخصوص موضوعى لا شأن لمحكمة النقض به .

وقضى بأنه متى أثبتت المحكمة وقوع الضرر ، جاز لها أن تقدر التعويض الذى تراه بنفسها ، ولا يتحتم عليها أن تستعين بخبير فى كل الأحوال ، اذ هى لم تر الاستعانة به . وتقديرها هذا موضوعى لا شأن لمحكمة النقض به (٥٩) .

ولا تدخل مجموعة أخرى من العناصر فى تقدير التعويض بنوعيه المادى والأدبى ، مثل جسامة الخطأ الذى ارتكبه المتهم ، ولا شدة العقوبة التى حكمت بها المحكمة ، وإنما يقدر التعويض بقدر الضرر حسبما تقدره محكمة الموضوع (٦٠) .

## ٢ - الفوائد التأخيرية :

تنص المادة ٢٢٦ مدنى على أنه :

(٥٨) نقض مدنى ١٩٨٩/٢/١٩ طعن ٥٦/٣٧٩ ق .

- نقض مدنى ١٩٨٩/١/١٥ طعن ٥٦/٧١٦ ق .

- نقض مدنى ١٩٨٨/١١/٢٠ طعن ٥٦/٣٩٩ ق .

(٥٩) نقض جنائى ١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٥ - ٢٣٤ .

(٦٠) نقض جنائى ١٩٥٣/٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٦ - ٢٤٠ .

- نقض جنائى ١٩٥٠/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٥ - ٢٣٧ .

« اذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزماً بأن يدفع للدائن - على سبيل التعويض عن التأخير - فوائد قدرها أربعة نى المائة فى المسائل المدنية ، وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، ان لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخاً آخر لسريانها ، وعذا كنه ما لم ينص القانون على غيره . »

ويبين من مفهوم صريح نص هذه المادة أن شرط الحكم بالفوائد التأخيرية من تاريخ المطالبة القضائية بها ، هو أن يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود ، ومعلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين فى الوفاء به .

كذلك يبين من مفهوم مخالفة نص هذه المادة أنه اذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ، غير معلوم المقدار وقت الطلب ، فإن سريان الفوائد التأخيرية عنه يكون من تاريخ صدور الحكم النهائى ، اذا تلكا المدين بعد ذلك فى تنفيذ الحكم . ويقصد بوقت الطلب ، وقت تنفيذ الحكم النهائى ، لا وقت رفع الدعوى .

وتطبيقاً لذلك اذا رفع المضرور الدعوى المدنية المباشرة ضد شركة التأمين ، فمن حقه أن يشمل طلباته الحكم بالتعويض والفوائد التأخيرية من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً الى تاريخ التنفيذ . كذلك اذا كان قد حكم على المؤمن له بالتعويض ، وطالب المضرور شركة التأمين بأن تدفع له التعويض المحكوم به على المؤمن له ، فلم تفعل ، فحينئذ يكون للمضرور أن يرفع الدعوى على الشركة بالتعويض المحكوم به ، وله أيضاً أن يطالبها بالفوائد التأخيرية من يوم المطالبة الرسمية (٦١) .

#### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، حين ألزم الطاعن بالفوائد مؤيداً بذلك حكم محكمة أول درجة ، الأمر المخالف لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الذى يجرى نصها على أن يكون مبلغ النقود محل الالتزام « معلوم المقدار وقت الطلب » . ولما كان مبلغ التعويض المحكوم به غير معلوم المقدار ، أى وقت رفع الدعوى

ومن ثم فلا يلتزم الطاعن بالفوائد - واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المادة ٢٢٦ من القانون المدني تشترط لسريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية ، أن يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود ، معلوم المقدار وقت الطلب . والمقصود بكون الالتزام معلوم المقدار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة ، لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير .

واذا كان التعويض المطلوب هو مما يخضع لسلطة التقديرية للمحكمة ، فإن تحديده في صحيفة الدعوى لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب ، بالمعنى الذى قصده القانون ، وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصور الحكم النهائي فى الدعوى ، ولا تسرى الفائدة عليه الا من تاريخ صدور الحكم النهائي . - لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه ، قد قضى بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده تعويضاً مقداره ثلاثة آلاف جنيه ، وفائدة تأخيرية بواقع ٤٪ فى السنة ، من وقت صيرورة الحكم نهائياً ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب لا أساس له ، (٦٢) .

كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذا كانت الفوائد التأخيرية تفترض حلول أجل الوفاء بالدين ، وترصد على تعويض الضرر الناشئ عن التأخير فى هذا الوفاء . وكان المشرع قد نص فى المادة ٢٢٨ من التقنين المدنى على أنه لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير - قانونية كانت أو اتفاقية - أن يثبت الدائن ضرراً لحقه من هذا التأخير ، بما مفاده أنه يفترض وقوع الضرر بمجرد التأخير فى الوفاء ، الا أن ذلك لا ينفى وجوب توافر ركن الخطأ فى جانب المدين ، حتى تتحقق مسئوليته .

واذا كان تأخر المدين فى الوفاء بدينه فى الأجل المحدد له ، يعتبر خطأ فى حد ذاته ، الا أنه اذا ثبت أن هذا التأخير يرجع الى سبب أجنبى لا يد له فيه ، انتفت مسئوليته .

لما كان ذلك ، وكان فرض الحراسة الادارية على أموال شخص ،

بمقتضى الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، يوجب - بمجرد صدور الأمر به - نل يد ذلك الشخص عن إدارة أمواله ، وأخصها سداد التزاماته واقتضاء حقوقه . فانه يترتب على فرض هذه الحراسة وقف سريان الفوائد التأخيرية - قانونية كانت أو اتفاقية - على الديون التى حل أجل الوفاء بها ، بعد صدور قرار فرض الحراسة ، (٦٣) .

### ٣ - الرسوم والمصروفات وأتعاب المحاماة :

تنص المادة ١/٥ من قانون التأمين الإجبارى على أنه :

« يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات ، اذا وقعت فى جمهورية مصر ، وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته . ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه ، »  
ويبين من هذه الفقرة أن التأمين الإجبارى يغطى التعويض المحكوم به فقط ، ولا يغطى الرسوم والمصروفات وأتعاب المحاماة ، وبمعنى آخر فان شركة التأمين لا تلزم الا بدفع التعويض فقط ، دون الرسوم والمصروفات وأتعاب المحاماة .

ومن باب أولى لا يغطى التأمين الإجبارى الرسوم والمصروفات والأتعاب التى يتكبدها المؤمن له وهو يدفع دعوى خائبة للمضور تنتهى بالحكم برفضها .

ففى حالة نجاح دعوى المضور ، يكون الأساس القانونى لالتزام شركة التأمين بدفع الرسوم والمصروفات وأتعاب المحاماة - ليس هو قانون التأمين الإجبارى - وانما هو ارتضاء الشركة ذلك باتفاق بينها وبين المؤمن له . ومثل هذا الاتفاق صحيح ، لأن القاعدة الواردة بالمادة ٥ من قانون التأمين الإجبارى تمثل الحد الأدنى لحقوق المؤمن له والمضور . ويجوز الاتفاق على اضافة التزامات جديدة على عاتق المؤمن (الشركة) لمصلحة المؤمن له والمضور .

وفى حالة فشل دعوى المضور ، فان المصروفات التى ينفقها المؤمن له وهو يدفع دعوى المضور الخاسرة ، يكون الأساس القانونى لالتزام شركة التأمين بدفعها - ليس هو قانون التأمين الإجبارى - وانما هو ارتضاء الشركة

فك باتفاق بينها وبين المؤمن له . ومثل هذا الاتفاق ظاهري المصلحة بالنسبة للمؤمن له ، ولكنه يحقق مصلحة أكيدة بالنسبة لشركة التأمين ، إذ أن هذا الاتفاق سيدفع المؤمن له الى عدم الإهمال في الدفاع عن نفسه ، حتى اذا نجح في رد دعوى المضرور ، وجنب شركة التأمين عبء دفع التعويض ، كانت المصروفات التي أنفقتها في هذا السبيل ، محسوبة له وليست محسوبة عليه (٦٤) .

وفي حالة امتناع شركة التأمين عن دفع التعويض المحكوم به للمضرور ضد المؤمن له . ورفع المضرور الدعوى المدنية المباشرة ضدها . فان للمحكمة أن تحكم بالزام الشركة بدفع التعويض والرسوم والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ويكون الأساس القانوني لالتزام شركة التأمين بدفع الرسوم والمصروفات وأتعاب المحاماة - ليس هو قانون التأمين الإجباري ، وليس هو الاتفاق بين الشركة والمؤمن له - وإنما هو قانون المرافعات الذي يلزم المدعى عليه (الشركة) الذي يخسر الدعوى بدفع رسومها ومصروفاتها وأتعاب محاميها للخضم (المضرور) ( المادة ١٨٤ مرافعات ) (٦٥) .

## (١٢٩) (٧) التأمين الإجباري من حيث نوع الخطر الذي يغطيه التأمين :

### ١ - الأضرار التي تلحق بالأشخاص :

تنص المادة ١/٥ من قانون التأمين الإجباري ١٩٥٥/٦٥٢ على أنه :

« يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية ، تلحق أي شخص من حوادث السيارات . . . » .

وتنص المادة ٢/٦ من قانون السيارات والمرور ١٩٥٥/٤٤٩ على أنه :

---

(٦٤) تنص المادة ٣/٢ من قانون التأمين الإجباري على أنه : يجب أن تكون الوثيقة - وثيقة التأمين المنصوص عليها في المادتين ٦ ، ١٣ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، مطابقة للنموذج الذي يعتمده وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية . وبموجب هذا النموذج تلتزم شركة التأمين بدفع التعويض الذي يحكم به على المؤمن له مهما بلغت قيمته . ويؤدي المؤمن هذا التعويض الى صاحب الحق فيه . ومع ذلك ليس هناك ما يمنع من أن تلتزم شركة التأمين بالتزامات اضافية خارج هذه الوثيقة ، وبوثيقة تكميلية طالما كان فيها تحقيقا لمصلحة المؤمن له والمضرور .

(٦٥) الدكتور سعد وأصف المرجع السابق ص ٧٣ .

« ويجب أن يغطي التأمين المسئولية المدنية الناشئة عن الإصابات التي تقع للأشخاص ... » .

ويبين من هاتين الفقرتين أن نوع التأمين الذي يغطيه قانون التأمين الإجباري يتحدد بالقتل الخطأ أو الإصابة الخطأ ، أي أية إصابة بدنية تصيب الأشخاص ، على التفصيل الذي رأيناه عند الكلام عن نطاق تطبيق قانون التأمين الإجباري من حيث الأشخاص المستفيدين منه (٦٦) .

وبمفهوم مخالفة هاتين الفقرتين يخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمين الإجباري من حيث نوع الخطر الذي يغطيه التأمين : الأضرار التي تقع نتيجة حوادث السيارات ، وتصيب أموال الركاب أو أموال الغير ، فتؤدي إلى هلاكها هلاكاً كلياً أو جزئياً .

ويقصد بلفظ الأموال هنا كل ما عدا الأشخاص : سواء الجماد أو الحيوان أو النبات . ومثال ذلك : التلفيات التي تحدث للسيارة المؤمن من حوادثها نفسها ، أو التلفيات التي تحدث لسيارات الغير ، أو هدم الأسوار ، أو قتل المواشي والكلاب ، أو إتلاف الأشجار والمزروعات (٦٧) .

## ٢ - الأخطار التي تحدث أثناء سير السيارة :

اشترط قانون المرور سواء الحالي ١٩٧٣/٦٦ ( المادة ١١ ) ، أو الملغى ١٩٥٥/٤٤٩ ( المادة ٦ ) للترخيص بتسيير السيارة ، وجوب التأمين عليها من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات .

كذلك نص قانون التأمين الإجباري ١٩٥٥/٦٥٢ على التزام شركة التأمين بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ التي تلحق أى شخص من حوادث السيارات ( المادة ٥ ) .

ويبين من هذه القوانين أن عبارة « حوادث السيارات » قد وردت عامة ومطلقة من أى قيد يقيد بها أو يقصرها على حالات معينة دون أخرى ، ومن ثم فلا محل للتخصيص عند الإطلاق ( Quand la loi ne distingue pas, nous aussi ne devons pas distinguer ) وبالتالي يتعين تفسيرها

(٦٦) راجع البند ١٢٥ ص ٢٨٩ .

(٦٧) ما لم تكن السيارة مؤمناً عليها تأميناً شاملاً ضد إتلاف المنقول بأعمال ، بموجب

وثيقة التأمين الشامل - راجع البنود ٣٠ ص ٧٧ ، ٥٤ ص ١٢٧ ، ٩٧ ص ٢٢٧ .

تفسيراً واضحاً لتشمل كل ما يتصور حدوثه في الحياة الفعلية من حوادث السيارات التي تصيب الأشخاص في أرواحهم أو أبدانهم ، سواء كان الضرر الذي لحق بالضرور قد وقع أثناء تحرك السيارة ، أو سيرها ، أو وقوفها في الطريق ، أو وقوف سيارة نقل الركاب في المحطات المعدة لذلك ، أو أثناء نزول الركاب ، أو صعودهم ، أو أثناء عمليات شحن السيارة النقل أو تفريغ حمولتها ، أو إصلاح السيارة ، أو تزويدها بالوقود ، أو بسبب انفجار أحد إطارات السيارة ، أو نشوب حريق بمحركها ، أو في حمولتها ، أو تصادمها مع سيارة أخرى ، أو اصطدامها بشجرة ، أو بسور حجري ، أو بسور حديدي ، أو شقوتها في نهر ، أو في ترعة ، أو في بالوعة الصرف الصحي ، أو انقلابها في عرض الطريق أو على الطبان الترابي ٠٠٠ الخ . ففي كل هذه الحالات الواردة على سبيل المثال ، تأخذ الواقعة وصف إحدى حوادث السيارات ، وتدخل في نطاق الخطر الذي يغطيه التأمين الإلجباري (٦٨) .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« أن النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإلجباري على السيارات على أن : « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاء أو أية إصابة بدنية تلحق أي شخص من حوادث السيارات ، إذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ » ، يدل على أن عبارة « حوادث السيارات » وردت في النص عامة مطلقة . واذ خلا القانون من دليل على تخصيصها ، فقد وجب حملها على عمومها .

ومؤدى ذلك ، أن عقد التأمين الإلجباري يغطي المسؤولية المدنية الناشئة عن وفيات الأشخاص وإصاباتهم من كافة حوادث السيارات ، التي تقع من أي جزء منها ، أو ملحق متصل بها ، وسواء وقعت هذه الحوادث أثناء وقوف السيارات أو أثناء تشغيلها على أية صورة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وإقام قضاها على أن وفاة مورت الطاعنين بسبب تشغيل خلاط السيارة بواسطة

٦٨) الدكتور سعد واصف المرجع السابق من ٥٦ .

- المستشار السيد خلف المرجع السابق من ٣٢٤ .

محركها ، أثناء وقوفها في موقع العمل ، لا يعد من الحوادث التي يشملها التأمين الاجباري ، تأسيسا على ما ذهب اليه ، من أن ذلك التشغيل مجرد السيارة عندئذ من وصف المركبة الآلية المعلقة للسير على الطرق العامة ، ويجعلها مجرد أداة لإدارة آلة ميكانيكية ، فانه يكون قد خصص عموم النص بغير مفصلي ، وجبب نفسه بذلك عن بحث صفة مورت الطاعنين ، وما اذا كان من عمال السيارة الذين لا يشملهم التأمين الاجباري ، وفقا لنص المادة السادسة المشار اليها - وهو ما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى - فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وبشابه قبضه في التسبيب بما يجب نقضه ، (٦٩) .

(٦٩) لقطى مئذنى ١٩٨٩/٥/٣٠ ظم ١٨٠٧/٥٦ ق .

- البتود ١٣٠ - ١٣٤ ملغاة لأسباب فنية .  
- الهوامش ٧٠ - ٨٥ ملغاة لأسباب فنية .

### المبحث الثالث الصلح والتسوية الودية في التعويض والتأمين الشامل عن تلفيات السيارة

#### (١٣٥) تمهيد :

نتكلم في هذا المبحث عن ثلاثة موضوعات في نطاق التأمين على السيارات . الموضوع الأول : هو الصلح على التعويض بين المضرور والمستول عن الحقوق المالية ، ومدى جوازه قانونا ، ونطاقه أو حالات ، ووقت اجرائه ، وحجيته في مواجهة شركة التأمين .

والموضوع الثاني : هو التسوية الودية على التعويض بين المضرور وشركة التأمين ، وشروطه ، ومستنداته ، ومزاياه .

والموضوع الثالث : هو التأمين التكميلي أو التأمين الشامل عن تلفيات السيارة ، وحالاته وشروطه على التفصيل التالي ...

#### (١٣٦) الصلح في التعويض بين المضرور والمستول :

تنص المادة ١/٥٥١ مدني على أنه :

« لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام . ولكن يجوز الصلح على المضالح التي تترتب على الحالة الشخصية ، أو التي تنشأ عن ارتكاب إحدى الجرائم » .

وبين من هذه الفقرة أن القاعدة العامة في الصلح تقتضي التفرقة بين نوعين من المسائل . المسائل الأولى : لا يجوز فيها الصلح ، وهي المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية مثل الأهلية ( المادة ٤٨ مدني ) والحرية الشخصية ( المادة ٤٩ مدني ) والزوجية والأبوة والبنوة . وكذلك المسائل المتعلقة بالنظام العام مثل الصلح في الجرائم وأحكام الولاية والميراث ( المادة ٨٧٥ مدني ) . ففي هذه المسائل يكون محل وسبب الصلح غير مشروع وبالتالي باطلا .

والمسائل الثانية : يجوز فيها الصلح ، وهي المسائل التي تتعلق بالمصالح المالية التي تترتب على الحالة الشخصية مثل نفقة الزوجة والصغار ، والتي تنشأ عن ارتكاب الجرائم مثل التعويض (٨٦) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد الفقرة الرابعة من المادة ٥٠١ من قانون المرافعات ، والمادة ٥٥١ من القانون المدني ، أنه لا يجوز التحكيم بصدد تحديد مسئولية الجاني عن الجريمة الجنائية ، والا عد باطلا لمخالفته للنظام العام . واذ كانت المسألة التي انصب عليها التحكيم ، وبالتالي كانت سببا للالتزام في السند ، إنما تتناول الجريمة ذاتها ، وتستهدف تحديد المسئول عنها ، وهي من المسائل المتعلقة بالنظام العام ، فلا يجوز أن يرد الصلح عليها ، وبالتالي لا يصح أن تكون موضوعا لتحكيم ، وهو ما يستتبع أن يكون الالتزام المثبت في السند باطلا لعدم مشروعية سببه » (٨٧) .

وبتطبيق القاعدة العامة للصلح على الصلح في التعويض بين المضرور والمسئول عن الحقوق المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، نجد أن هذا الصلح هو من المسائل التي تتعلق بالمصالح المالية التي تنشأ عن ارتكاب الجرائم ، وبالتالي فإنه يكون جائزا في القانون ، على التفصيل الوارد في الحالات الآتية :

الحالة الأولى : أن يتم الاتفاق بين المضرور والمسئول عن الحقوق المدنية ، دون الالتجاء إلى القضاء أو رفع الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض عن حادث السيارة . في هذه الحالة يجوز الاتفاق على الصلح وتقدير قيمة التعويض الجابر للضرر الذي أصاب المضرور ، سواء تمثل الضرر في القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ . ولا يكون هذا الصلح حجة على شركة التأمين ، إلا إذا أقرته ووافقت عليه ( المادة ٦ من قانون التأمين الإجباري على السيارات ١٩٥٥/٦٥٢ ) .

الحالة الثانية : أن يتم الاتفاق بين المضرور والمسئول عن الحقوق

---

(٨٦) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني ج ٤ ص ٤٤٣ .

(٨٧) نقض مدني ١٩٨٠/١٢/٢ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٢ - ١٩٨٩ - ٣٦٩ .

- نقض مدني ١٩٨٥/١٢/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ٢ - ١٢٢٩ - ٢٥٤ .

- نقض مدني ١٩٧٣/١/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ١ - ١١٤ - ٢٢ .

- نقض مدني ١٩٦٢/١٢/٢٧ مجموعة محكمة النقض ١٣ - ٣ - ١٢١٤ - ١٩١ .

**المدنية ، بعد الالتجاء إلى القضاء أو رفع الدعوى ، وقبل صدور الحكم فيها .**  
 في هذه الحالة إذا قدم عقد الصلح أمام المحكمة ، فيجب على القاضي إجازة هذا الصلح ، أيا ما كان الأساس الذي رفعت به الدعوى ، سواء رفعت الدعوى على أساس من المسؤولية التقصيرية ( خطأ و ضرر وعلاقة سببية وثبوت الخطأ بحكم جنائي نهائي ( المادة ١٦٣ مدني ) ، وسواء رفعت الدعوى على أساس المسؤولية الشيعية ( قرينة قاطعة لا تقبل إثبات العكس على افتراض وقوع الخطأ من بحاروش السيارة ( المادة ١٧٨ مدني ) ، عندئذ يصدق القاضي على عقد الصلح إذا كان قد تم الاتفاق على قيمة التعويض (٨٨) ، أو يتولى هو تقدير قيمة التعويض ، إذا لم يتضمن عقد الصلح قيمته .

ويرجع تضييق القاضي على عقد الصلح إلى أن حكم التفويض المدني يصدره القاضي ليس هو مصدر الحق في التعويض ، وإنما هو حكم مقرر له ، وأن الحق في التعويض نشأ منذ وقت وقوع حادث السيارة ، الذي ترتب عليه الضرر . وبالتالي إذا رفع المضرور الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض أمام المحكمة المدنية ، وقدم عقد صلح أمامها ، يحل بينه وبين المسئول عن الحقوق المدنية ، فيجب على القاضي إجازة هذا الصلح ، حتى مع اختلاف الأساس القانوني الذي رفعت به الدعوى (٨٩) .

**الحالة الثالثة : أن يتم الاتفاق بين المضرور والمسئول عن الحقوق المدنية على الاعفاء أو التخفيف من المسؤولية المدنية الناشئة عن العمل غير المشروع ، وذلك قبل تحقيق المسؤولية ، مثل القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ نتيجة حوادث السيارات . هذا الاتفاق يكون باطلا بقوة القانون ، الذي يقضى بأنه يقع باطلا كل شرط يقضى بالأعفاء من المسؤولية المترتبة على العمل غير المشروع ( المادة ٢١٧/٣ مدني ) .**

أما بعد تحقق المسؤولية ، فإنه يجوز الاتفاق بين المضرور والمسئول عن الحقوق المدنية على التخفيف من المسؤولية ، مثل انقاص مبلغ التعويض ، فلا يعرض المضرور إلا عن جزء فقط دون الآخر ، ومثل تحديد حد أقصى للتعويض . وترجع هذه الإجازة إلى أن هذا الاتفاق يعتبر بمثابة صلح ، وبالتالي فهو جائز ، طالما ليس فيه ما يخالف النظام العام ( المادة ٥٤٩ مدني ) .

(٨٨) نقض مدني ١٩٨٥/٤/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ١ - ٦٦٨ - ١٣٩ .  
 (٨٩) الأستاذ مصطفى عبد العزيز المحامي في « دعوى التعويض » بين التأمين الإجباري والتأمين الشامل ط ٢ ص ١٩٩١ ص ٢٩ .

الحالة الرابعة : أن يتم الاتفاق بين المضرور والمسئول عن الحقوق المدنية على التشديد من المسؤولية المدنية الناشئة عن العمل غير المشروع ، وذلك بتقرير مبدأ وجوب التعويض عن القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ نتيجة حوادث السيارات ، حتى انقطعت علاقة السببية بين الخطأ والمضرور لوجود سبب أجنبي لا يد للجاني فيه ، مثل الحادث المفاجئ والقوة القاهرة . فرغم انعدام مسؤولية المسئول عن الحقوق المدنية في هذه الحالة ، إلا أنه يلتزم بتعويض الضرر لا على أساس المسؤولية وإنما على أساس تحمل التبعة ، حيث يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعة الحادث المفاجئ والقوة القاهرة ( المادة ١/٢١٧ مدني ) (٩٠) .

### (١٣٧) التسوية الودية على التعويض بين المضرور وشركة التأمين :

يعرف الفقه التسوية الودية على التعويض بين المضرور وشركة التأمين بأنها نظام تتبعه بعض شركات التأمين في تسوية التعويضات عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات ، سواء القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ ، مع المضرورين نتيجة هذه الحوادث ، وذلك دون اللجوء إلى القضاء . وهو نظام معمول به في بعض شركات التأمين ، وغالباً ما يكون موضع اهتمام وثقة ، لما يحتويه من سرعة انجاز التسوية بين المضرورين وشركة التأمين (٩١) .

وشروط التسوية الودية على التعويض بين المضرور وشركة التأمين تتلخص في أن يتقدم المضرورون أو وكيلهم بطلب التسوية إلى شركة التأمين يوضح به تاريخ الحادث ، ووصف الواقعة سواء كانت قتل خطأ أو إصابة خطأ من واقع محضر ضبط الواقعة ، واسم المجنى عليه ، وأسماء المضرورين وصفاتهم بموجب اعلام الوراثة الخاص بهم ، ومهية الأضرار التي أصابتهم .

والمستندات المطلوبة في التسوية الودية على التعويض بين المضرور وشركة التأمين هي ذات المستندات المطلوبة أمام القضاء وهي :

١ - محضر اللجنة المحرر عن الحادث ، بعناصره الأربعة وهي : محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة ، والتقارير الفنية عن السيارة مرتكبة

(٩٠) الدكتور السنهوري في الوسيط ج ١ ص ٢ سنة ١٩٨١ بند ٦٦٠ ص ١٤٦٩ .

(٩١) الأستاذ مصطفى عبد العزيز المرجع السابق: ص ٥٨ .

الحادث ، والتقرير الطبي عن المجنى عليه ، ومحضر تحقيقات النيابة العامة (٩٢) .

٢ - محضر المخالفة المحرر عن الحادث اذا كان وصف الواقعة المتسببة في الحادث مخالفة مرور أو مخالفة اتلاف السيارة بأعمال (٩٣) .

٣ - شهادة بنهائية الحكم الجنائي وصيرورته باتا (٩٤) .

٤ - شهادة المرور ببيانات السيارة مرتكبة الحادث (٩٥) .

٥ - الاعلام الشرعى بورثة المتوفى (٩٦) .

٦ - الفواتير الخاصة بمصاريف العلاج نى حالة الاصابة الخطأ .

**ومزايا نظام التسوية الودية على التعويض بين المضرور وشركة التأمين**  
**تتلخص فى الآتى :**

١ - أنه نظام سريع ومنجز وخاصة فى حالات الاصابة الخطأ ، لأن سرعة الفصل فى طلب التعويض ، وحصول المضرور على التعويض الجابر للضرر الذى أصابه فى أقرب وقت ، من شأنه أن يخفف من معاناته ، ولا سيما فى ظروف البطالة التالية لحدوث الاصابة الخطأ .

٢ - أنه يخفف من معاناة المتقاضين ويوفر الوقت والجهد والمصاريف وطول الانتظار ، ولا سيما فى قضايا الاصابة الخطأ التى تحال الى الطب الشرعى .

٣ - أنه يخفف من معاناة القضاة والخبراء والطب الشرعى ، عن طريق التقليل بعض الشئ من عدد القضايا التى كان يتعين الفصل فيها ، عند مراعاة أنه من الممكن اللجوء الى نظام التسوية الودية على التعويض بين المضرور وشركة التأمين فى حالات كثيرة : قبل الالتجاء الى القضاء ورفع الدعوى المدنية المباشرة التى للمضرور ضد شركة التأمين ، أو حتى بعد رفع دعوى التعويض وفى أثناء نظرها ، أو حتى بعد صدور حكم محكمة أول درجة .

٤ - يراعى فى الحالة الأخيرة أن التسوية الودية قد تكون أقل من قيمة الحكم المقضى به أو أكثر ، فليس من الضرورة أن تسوى شركة التأمين

(٩٢) راجع البنود ٥ - ٣٦ ص ١٣ - ٧٠ .

(٩٣) راجع البنود ٢٧ - ٣٠ ص ٧٢ - ٧٧ .

(٩٤) راجع البنود ٤٢ - ٥١ ص ٩٧ - ١٤٠ .

(٩٥) راجع البند ٥٢ ص ١١٦ .

(٩٦) راجع البند ٥٦ ص ١٣٢ .

تعويض الحادث ، بذات قيمة الحكم المقضى به ، والصنادير من محكمة أول درجة ، نظراً لأن هناك درجة أخرى من درجات التقاضي وهي الاستئناف - وفي هذه الحالة يتعين تقديم طلب التسوية قبيل قفل باب المرافعة في الاستئناف . أما إذا حُجِزَت الدعوى للحكم في الاستئناف ، فغالباً ما يلجأ الطرفان سواء كانا المضرورين أو شركة التأمين إلى قبول الحكم الصادر في الاستئناف (٩٧) .

### (١٣٨) التأمين الشامل عن تلفيات اسيارة :

يعرف الفقه التعويض عن التلفيات أو التأمين التكميلي أو التأمين الشامل بأنه التأمين الذي يغطي التلفيات التي تلحق بالسيارات المؤمن عليها ، والتي تنتج عن أى حادث من حوادث السيارات أو حريق أو سرقة بحيث لا تتعدى مسؤولية شركة التأمين مبلغ التأمين المحدد في الوثيقة .

ذلك أنه في حالة حصول حادث من حوادث السيارات ، ينتج عنه تلفيات بالسيارة المؤمن عليها وسيارة الغير . فبالنسبة للمؤمن له (العميل) فإن شركة التأمين تغطيه في جميع الأحوال ، سواء كان الخطأ من جانبه أو من جانب الغير ، مع مراعاة الاستثناءات التالية . أما بالنسبة للغير ، فإن الأمر يختلف حسب وقوع الخطأ من جانبه من عدمه . فإذا كان الخطأ من جانبه فلا يحق له الرجوع على شركة التأمين . أما إذا كان الخطأ ليس من جانبه ، وإنما من جانب المؤمن له (العميل) فإنه يحق له الرجوع على شركة التأمين مباشرة لتعويضه عن التلفيات التي لحقت بسيارته . ويكون التعويض في هذه الحالة طبقاً للحدود والنسب المعنية لدى شركة التأمين .

ويختلف التأمين الاجباري عن التأمين الشامل ، في أن الأول يغطي المسؤولية المدنية الناشئة عن القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ التي تلحق أى شخص من حوادث السيارات ، مهما بلغت قيمة التعويض ( المادة ١/٥ من القانون ١٩٥٥/٦٥٢ ) ، أما الثاني فيغطي التلفيات بالاهمال التي تصيب السيارة المؤمن عليها ، نتيجة أى حادث من حوادث السيارات أو حريق أو سرقة ، كذلك يغطي الأضرار المادية التي تلحق بممتلكات الغير . مسؤولية المؤمن له المدنية قبل الغير ، وذلك مقابل قسط يدفعه المؤمن له سنوياً . وتكون مسؤولية شركة التأمين في حدود المبلغ المحدد في وثيقة التأمين ، بحيث

لأثتعداه فى حالة اعتبار السيارة مفقودة نقدا كاملا(٩٨) .

- والحالات التى يجوز فيها للمؤمن له الرجوع على شركة التأمين لتعويضه عن الهلاك أو التلف الذى يصيب السيارة باهمال :

١ - تتعهد الشركة بتعويض المؤمن له عن الهلاك أو التلف الذى يصيب السيارة المؤمن عليها وملحقاتها وقطع غيارها ، وذلك فى الحالات الآتية :

(أ) إذا تسبب الهلاك أو التلف عن حادث تصادم أو انقلاب ، حدث نتيجة لعطب ميكانيكى ، أو نتيجة لهلاك تسبب عن الاستعمال .

(ب) إذا تسبب الهلاك أو التلف عن حريق أو انفجار خارجى أو الاشتعال الذاتى أو الصاعقة أو السطو أو السرقة .

(ج) إذا تسبب الهلاك أو التلف عن فعل متعمد .

(د) إذا حدث الهلاك أو التلف فى أثناء النقل البرى والنقل بسكك الحديد ، أو النقل النهري الداخلى ، أو النقل بالمصاعد أو الآلات الرافعة (بما فى ذلك عمليات الشحن والتفريغ التابعة لأعمال النقل السالف ذكرها) .

٢ - للشركة الخيار فى أن تدفع قيمة الهلاك أو التلف نقدا ، أو أن تقوم بإصلاح أو استبدال السيارة أو أى جزء منها أو ملحقاتها أو قطع غيارها ، على ألا تتعدى مسئولية الشركة قيمة الأجزاء الهالكة أو التالفة ، والقيمة المعقولة لتركيب هذه الأجزاء . وأن القيمة المقدرة بمعرفة المؤمن له للسيارة المؤمن عليها ، والواردة فى الجدول الملحق بهذه الوثيقة ، هى أقصى ما تلتزم الشركة بدفعه كتعويض عن أى هلاك أو تلف .

٣ - إذا أصبحت السيارة غير صالحة للاستعمال ، بسبب الهلاك أو التلف المؤمن عليها بمقتضى هذه الوثيقة ، فإن الشركة تتحمل - فى نطاق الشرط الخاص بتحديد المسئولية - بالمصاريف المعقولة اللازمة للمحافظة على السيارة المؤمن عليها ، ونقلها الى أقرب ورشة تصليح ، ثم تقوم بتسليمها داخل البلد الذى وقع فيه الهلاك والتلف .

٤ - للمؤمن له أن يتولى اجراء الاصلاحات اللازمة للسيارة المؤمن عليها ، نتيجة لحادث قد تسأل عنه الشركة ، بمقتضى هذه الوثيقة ، وذلك بشرط :

- (أ) أن القيمة المقدرة لهذه الاصلاحات ، لا تزيد عن الحد الأقصى المصرح به ، بموجب الشرط الخاص بقيمة الاصلاح المصرح بها .  
(ب) أن يقدم للشركة فوراً بياناً تفصيلياً عن هذه المصاريف .

### - الحالات المستثناة من احكام الهلاك أو التلف :

لا تكون الشركة مسئولة :

- (أ) عن الحسارة غير المباشرة التي تلحق بالمؤمن له ، أو النقص في قيمة السيارة المترتب على استعمالها ، أو العطب أو الخلل أو الكسر الذي يصيب الأجهزة الميكانيكية أو الكهربائية .  
(ب) عن التلف الحاصل نتيجة زيادة الحمولة أو الضغط .  
(ج) عن التلف الحاصل نتيجة انفجار أى قزان ، يكون جزءاً من السيارة أو ملحقاتها أو مثبتاً عليها .  
(د) عن التلف الذي يصيب الاطارات ، اذا لم يقع في نفس الوقت تلف للسيارة المؤمن عليها .

### - احكام المسؤولية المدنية :

- ١ - تتعهد الشركة في حالة حصول حادث ، نتج أو ترتب عن استعمال السيارة المؤمن عليها ، أو بمناسبة شحنها أو تفريغها ، بتعويض المؤمن له - في نطاق الشرط الخاص بتحديد المسؤولية - عن كافة المبالغ التي يلزم المؤمن له قانوناً بدفعها ، بما في ذلك المصاريف القضائية والأتعاب ، وذلك بصفة تعويض :  
(أ) عن وفاة أو إصابة أى شخص .  
(ب) عن التلف الذي يصيب الأشياء .

- ٢ - يمتد التأمين المنصوص عليه في هذا الفصل - في حدود الأحكام والقيود والشروط الواردة فيه - الى مسؤولية كل سائق مرخص له بالقيادة ، أثناء قيامه بقيادة السيارة المؤمن عليها ، بشرط :  
(أ) أن يكون هذا السائق قد التزم ونفذ شروط هذه الوثيقة ، وخضع لها بالقدر الذي تسرى به عليه ، وذلك كما لو كان هو المؤمن له ذاته .

- (ب) ألا يكون هذا السائق مستحقاً لتعويض ، بموجب وثيقة تأمين أخرى .

- ٣ - في حالة وفاة أى شخص يمتد اليه التأمين من المسؤولية ، طبقاً

لأحكام هذا الفصل ، تتعهد الشركة بدفع مبلغ التعويض المستحق ، عن المسؤولية التي وقع فيها هذا الشخص الى ورثته ، وفقاً للشروط والقيود الواردة في هذا الفصل ، بشرط أن هؤلاء الورثة يتفقدون ويلتزمون شروط هذه الوثيقة ، ويخضعون لها كما لو كانوا هم المؤمن له ذاته .

٤ - تتعهد الشركة بدفع كافة المصاريف والأتعاب ، التي تكون قد وافقت كتابة على اتفاقها .

٥ - في حالة وقوع حادث يترتب عليه دفع تعويض - وفقاً لأحكام هذا الفصل - لأكثر من شخص واحد ، فإن شرط تحديد المسؤولية ، يسرى على مجموع التعويضات المستحقة لجميع الأشخاص المنتفعين بالتأمين ، على أن تكون الأولوية في استحقاق التعويض للمؤمن له .

٦ - يجوز للشركة اذا شئت :

(أ) أن تتولى تمثيل المؤمن له في أي تحقيق أو تحريات خاصة باي حادث ، قد يترتب عليه دفع تعويض طبقاً لنصوص هذا الفصل .  
(ب) أن تتولى الدفاع عنه أمام أية محكمة في أية دعوى خاصة بحادث قد يترتب عليه دفع تعويض طبقاً لنصوص هذا الفصل .

- حالات.مستثناة من احكام المسؤولية المدنية :

لا تُسأل الشركة عن :

١ - الوفاة أو الاصابة أو التلف الذي يحصل أو يترتب خارج حدود الطرق بمناسبة استحضار الحمولة ، لشحنها على السيارة المؤمن عليها ، أو بمناسبة نقل الحمولة من السيارة بعد تفريغها منها .

٢ - وفاة أو اصابة أي شخص يعمل لدى المؤمن له ، اذا حصلت الوفاة أو الاصابة بسبب العمل أو في أثنائه .

٣ - وفاة أو اصابة أي شخص يكون راكبا للسيارة المؤمن عليها أو فوقها أو داخلها ، أو نازلاً منها ، في وقت حصول الحادث الذي نشأت عنه المطالبة بالتعويض .

٤ - التلف الذي يحصل لأشياء المملوكة أو المودعة أو الموجودة في عهدة أو تحت رقابة المؤمن له ، أو أحد أفراد عائلته المقيمين معه ، أو تكون منقولة بالسيارة المؤمن عليها .

٥ - التلف الحاصل لأي جسر أو قنطرة أو كوبرى أو طريق

وما تحتها ، نتيجة اهتزاز السيارة المؤمن عليها أو نقلها أو نقل الحمولة المشحونة عليها .

٦ - التلف الحاصل للأشياء نتيجة الشرز أو الرماد المنبعث من السيارة المؤمن عليها ، اذا كانت ذات محرك بخارى .

٧ - التلف الحاصل للأشياء ، والذي يترتب أو ينتج عن انفجار قزان ، يكون جزءا من السيارة ، أو يكون من ملحقاتها أو مثبتا عليها .

٨ - الوفاة أو الإصابة الجسمية ، اذ حصلت أو تترتب عن انفجار قزان ، يعد جزءا من السيارة ، أو يكون ملحقا بها أو مثبتا عليها .

#### - حالات مستثناة بصفة خاصة من أحكام المسؤولية المدنية :

لا تسأل الشركة عن أى حادث أو مطالبة بالقدر الذى يقع به هذا الحادث أو تلك المطالبة ، تحت حكم القانونين رقم ٤٤٩ و ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وذلك حتى لو لم يعقد التأمين المنصوص عليه بهذين القانونين ، أو لم يكن ساريا وقت الحادث .



الفصل الرابع

الحكم بالتقويض وطرق الطعن فيه



## (١٣٩) تمهيد :

يتضمن الفصل الرابع المرحلة الرابعة من مراحل دعوى تعويض حوادث السيارات ، وهي مرحلة الحكم بالتعويض وطرق الطعن فيه . والأحكام المتصور صدورها في هذه المرحلة بقصد اثبات الدعوى المدنية المباشرة للمضور ضد شركة التأمين ، والسير نحو الفصل فيها هي : الحكم التمهيدى فى الدعوى ، والحكم الابتدائى فى الدعوى ، والحكم الاستثنائى فى الدعوى ، ومرحلة الطعن بالنقض .

وسوف نتكلم عن كل حكم من هذه الأحكام فى مبحث مستقل ، يشمل التطبيقات العملية الخاصة بكل حكم ، ثم العودة الى دعوى التعويض الحقيقية التى جردنا صحتها فى المبحث الثانى من الفصل الأول الخاص بإجراءات رفع الدعوى ( ١٩٨١/٦٢٥٢ مدنى كلى اسكندرية ) ، وذلك لمتابع معا سير هذه الدعوى فى مرحلة الحكم كنموذج عملى حتى يعيدا عن الافتراض أو الخيال .

وعلى ذلك نقسم هذا الفصل الى المباحث الأربعة الآتية :

- المبحث الأول : الحكم التمهيدى فى الدعوى
- المبحث الثانى : الحكم الابتدائى فى الدعوى
- المبحث الثالث : الحكم الاستثنائى فى الدعوى
- المبحث الرابع : مرحلة الطعن بالنقض

## المبحث الأول الحكم التمهيدى فى الدعوى

### (١٤٠) تمهيد :

يقصد بالحكم التمهيدى تحقيق الواقع فى الدعوى ، عن طريق التقاط صورة جغرافية للواقع المحسوس ، بغرض ائارة الطريق أمام محكمة الموضوع على ضوء أقوال الخصوم المتعارضة (١) ، وتجلية الرأى فى المسائل الفنية التى يصعب على القاضى استقصائها بنفسه (٢) .

وتملك محكمة الموضوع تحقيق الواقع فى دعوى التعويض بكافة طرق الاثبات القانونية التى نظمها المشرع فى قانون الاثبات ، وأجاز الاستناد اليها فى الدعوى ، سواء بالأدلة الكتابية أو بشهادة الشهود أو بالقرائن أو بالاقرار والاستجواب أو اليمين الحاسمة أو الخبرة على النحو الذى رأيناه فى الفصل الثانى الخاص باثبات ونفى المسئولية الجنائية .

ونتكلم فى هذا المبحث عن الخطوة الأولى من المرحلة الرابعة وهى الحكم التمهيدى فى دعوى التعويض الحقيقية ١٩٨١/٦٢٥٥ مدنى كلى اسكندرية ، التى حررنا معا صحيفتها فى المبحث الخاص بتحرير صحيفة الدعوى (٣) ، وذلك لنقف على دفاع شركة التأمين المدعى بغيرها وردّها على ما جاء بصحيفة الدعوى ، ودفاع مالك السيارة الخصم المدخل فى الدعوى ، ونختتم هذا المبحث بالحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى ، ثم التطبيقات العملية الخاصة بدعوى التعويض .

### (١٤١) رد شركة التأمين ( المدعى عليها فى الدعوى ) على صحيفة دعوى التعويض ١٩٨١/٦٢٥٥ :

### (١٤٢) دفاع مالك السيارة ( الخصم المدخل فى الدعوى ) :

(١) الدكتور أحمد أبو الوفا « نظرية الاحكام فى قانون المرافعات » ط ٦ س ١٩٨٩  
بند ٣٧٥ ص ٥٤٨ .

(٢) نقض مدنى ١٩٨١/٤/٧ مجموعة أحكام النقض ٣٢ - ١ - ١٠٧٣ - ٢٠٠ .

(٣) راجع المبحث الثانى من الفصل الاول البند ٥٩ ص ١٣٦ .

محكمة الاسكندرية الابتدائية  
( الدائرة ٩ المدنية )

ملذكرة

بدفاع شركة الشرق للتأمين . . . . . ( المدعى عليها )  
ضد أحمد عبد الحميد محمد شعبان . . . . . ( المدعى )  
في الدعوى ١٩٨١/٦٢٥٥ مدنى كلى اسكندرية - جلسة الأربعاء ١٩٨٣/١٢/٧

(اولا) - الدفاع

ليس من شك في أن المدعى قد فاته التوفيق في اقامة دعواه بطلب التعويض عن وفاة زوجته المرحومة/عزيز محمود عينو ، اذ أن وفاتها لم تكن نتيجة للحادث الواقع بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠ ، اذ الثابت من الأوراق وظروف الحادث وقيد ووصف الاتهام الموجه الى المتهم ، ومن الحكم الجنائي الذي يتقيد به القاضى المدنى ، أن المجنى عليها قد أصيبت في الحادث بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، وأن الحكم الجنائي صدر بادانة السائق المتسبب في اصابة المجنى عليها مورثة المدعى ، وليس في موتها .

كما أنه ثابت بيقين أن الوفاة حدثت بعد مرور أكثر من سنتين من وقت الحادث ، اذ أنها توفيت بتاريخ ١٩٨٠/٢/٣ ولم يقدم المدعى ما يفيد أن الوفاة كانت نتيجة هذا الحادث ، ذلك لأن باب دفاعهم موصد أمامهم ، لأنه من غير المعقول أن تكون اصابتها بمجرد اشتباه بكسر في الساق اليسرى ، هي التي أدت الى وفاتها . ومن ناحية أخرى فان المجنى عليها رحمها الله ، لم تدع مدنيا أثناء نظر الدعوى الجنائية ، كما أنها لم ترفع الدعوى المدنية ، مما يؤكد نزولها عن حقها في التعويض عن الأضرار الأدبية التي لحقتها من جراء هذا الحادث ، لأنه من المؤكد أنه لم يتخلف لديها أى عاهة أو نسبة عجز يكون قد أثبتتها الطبيب الشرعى المختص . لذلك فانه لا يجوز للورثة المطالبة بتسلك الأضرار الأدبية التي لحقت مورثتهم نتيجة اصابتها ( وليس موتها ) ، طالما أنها لم تطالب بالتعويض عن الأضرار حال حياتها ، والتي استمرت أكثر من عامين بعد وقوع الحادث ، وهذا ما انتهت اليه محكمتنا العليا .

وصفوة القول هو انتفاء رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، مما يستوجب القضاء برفض الدعوى .

### (ثانياً) - الطلبات

نلتمس من عدالة المحكمة القضاء برفض الدعوى والزام رافعها بالمصروفات ومقابل المحاماة .

محكمة الاسكندرية الابتدائية :

( الدائرة ٩ مدنى كلى )

ملذكرة

بدفاع مجدى محمد ناصف . . . . ( : الخصم المدخل فى الدعوى )  
ضد أحمد عبد الحميد محمد شعبان وآخر . . . . ( : مدعى )  
فى الدعوى ١٩٨١/٦٢٥٥ مدنى كلى اسكندرية - جلسة الأربعاء ١٩٨٣/١٢/٧

(أولا) - الوقائع

نحيل بشأنها الى ما جاء بعريضة الدعوى الأصلية والدعوى الفرعية  
منعاً من التكرار ، حرصاً على وقت عدل المحكمة الموقرة .

(ثانيا) - الدفاع

أولا : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة  
بالنسبة للقصر/أحمد ومنى وهيام الشمولين بولاية المدعى :

الثابت بعريضة الدعوى الأصلية أن المدعى/أحمد عبد الحميد محمد  
شعبان قد أقامها عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر/أحمد  
ومنى وهيام ، على زعم أنهم أولاد المرحومة/عزيز محمود عينو .

ولكن بالرجوع الى مادة الوراثة المقدمة ضمن حافظة مستندات المدعى  
بجلسة ١٩٨٢/١١/٢٤ ( المستند ٢ ) ، يتضح منها انحصار ميراث المتوفاة  
فى زوجها المدعى/ويستحق ربع تركتها فرضاً ، وفى ابنتها البالغ/محمود  
محمد عبد الرحمن ويستحق باقى تركتها تعصيباً ، من غير شريك ولا وارت  
سواهما ، ولم تترك من يستحق وصية واجبة .

وتأسيساً على ذلك تكون الدعوى قد اقيمت من غير ذى صفة بالنسبة  
للأولاد القصر ، الذين ليسوا أولاداً للمورثة المتوفاة ، حسبما هو ثابت  
بالاعلام الشرعى سالف البيان ، ولا يكون للمدعى حقاً مترتباً على ميراثه  
الشرعى من زوجته المتوفاة الا فى حدود التركة ، الأمر الذى نلتبس معه  
الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة بالنسبة للأولاد القصر .

**ثانيا : انعدام رابطة السببية بين الخطأ المنسوب لقائد السيارة  
مرتكبة الحادث موضوع الدعوى وواقعة الوفاة  
التي تمت بقضاء الله وقدره .**  
حيث خلت الأوراق من وجود دليل مادي واحد ،  
ليثبت أن الوفاة كانت نتيجة مباشرة للخطأ المنسوب لقائد السيارة  
ان كان هناك خطأ ، وهو ما لم نسلم به :

المقرر قانونا أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ  
أو الإصابة الخطأ ، تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ، ومساءلته عنه ،  
طالما كانت تتفق مع السير العادي للأمور ، بمعنى أن يكون الخطأ متصلا  
بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب ، بحيث لا يتصور وقوع الجرح  
أو القتل بغير قيام هذا الخطأ .

وبالرجوع الى الواقعة موضوع الدعوى الماثلة نجد أن المدعى قد استند  
في دعواه الى واقعة وفاة المجنى عليها ، على سند من القول أنها ألحقت به  
ضررا أدبيا جسيما ، بالإضافة الى التعويض الموروث المستحق ، حيث يقدر  
ذلك بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، شارحا أن الضرر الأدبي يتمثل فيما لحقه من  
حزن وأسى ولوعة لفراق المجنى عليها ، وأن التعويض الموروث يتمثل في أن  
المجنى عليها قد عانت في اللحظات الأخيرة من عمرها من آلام مبرحة ، وأن  
الجاني عجل بوفاتها وحرمها من حق الحياة .

فاذا كان ذلك ، وكانت الواقعة موضوع الدعوى الماثلة قد حدثت في  
١٩٧٨/١٠/٣٠ ، حسبما هو ثابت بالمحضر رقم ٢٧٤٥ لسنة ١٩٧٨ جنح  
سيدي جابر ( مستند ٢ من حافظة المدعى المقدمة بجلسة ١٩٨١/١١/٢٥ ) .

**وبالرجوع الى التقرير الطبي الذي اطلع عليه محرر المحضر بمناسبة  
انتقاله الى مستشفى ناريمان لسؤال المجنى عليها ، يتضح أنه ورد به  
اشتباه كسر بالساق الأيسر .**

**وبالرجوع الى الصورة الرسمية من الحكم الصادر في الجئحة ( والمقدم  
بالمستند رقم ٣ من ذات الحافظة ) وهو غيابي لم يعلن به المتهم قائد السيارة  
حتى الآن ، يتضح أنه قد جاء بأسبابه ، أن المتهم قد تسبب خطأ في إصابة  
عزيزة محمود عينو ، ولم يثبت بالحكم أن المنسوب الى المتهم هو قتل  
خطأ .**

وبالرجوع الى الاعلام الشرعى ( المقدم ضمن حافظة مستندات المدعى )  
يتضح أن وفاة المجنى عليها كانت بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٣ ، فتكون رابطة

السببية منتفية بينها وبين الخطأ المنسوب للمتهم في ١٩٧٨/١٠/٣٠ .  
ولا يرجع بأى منطق أن تكون الفترة الزمنية بين الواقعة المنسوبة لقائد  
السيارة ، وبين واقعة الوفاة ، صالحة لأن تكون ركيزة تربط بين الخطأ  
ورابطة السببية في واقعة الوفاة ، حيث أنه - وكما سبق البيان - أن  
رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ ، تتطلب اسناد النتيجة  
الى خطأ الجاني ، بحيث يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب .  
وفي الواقعة الماثلة لا يتصور وقوع الوفاة بسبب الخطأ المنسوب لقائد  
السيارة ، والذي تحدد في حينه باصابة اشتباه كسر في الساق اليسرى  
للمجنى عليها ، وكان ذلك في ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، فلا يجوز للمدعى أن يزعم  
أن واقعة الوفاة التي تمت في ١٩٨٠/٢/٣ هي سبب مباشر للحادث ،  
الذي مر عليه عامان ، الأمر الذي نلتبس معه الحكم برفض الدعوى لانتفاء  
رابطة السببية ، بين الخطأ المنسوب لقائد السيارة وواقعة الوفاة سند  
المدعى في دعواه .

ثالثاً : عدم قبول الدعوى الأصلية المقامة من المدعى  
ضد المؤمن ( شركة الشرق للتأمين )

لعدم توافر الشروط المنصوص عليها بالقانون ١٩٥٥/٦٥٢  
فيما يتعلق باصابة الخطأ المنسوبة لقائد السيارة  
وليست القتل الخطأ :

الثابت بعريضة الدعوى أنها أقيمت على سند من المادة ٥ من القانون  
رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، التي تقرر حق الضرر في الرجوع على المؤمن  
بالدعوى المباشرة ، في شأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة  
عن حوادث السيارات . ذلك أن المشرع رغبة منه في حماية الضرر ، رتب  
له حقاً مباشراً في مطالبة المؤمن بالتعويض المستحق له في ذمة المؤمن له ،  
مما يقتضاه أن مسؤولية المؤمن قبل الضرر ، لا تقوم الا اذا تحققت  
مسؤولية المؤمن له ، بحيث اذا حكم بعدم مسؤولية هذا الأخير ، انتفت  
بالتالي مسؤولية المؤمن ولا يستطيع الضرر بعد ذلك أن يرجع عليه بالدعوى  
المباشرة .

وتشترط المادة ٥ من القانون المذكور لالزام شركة التأمين بمبلغ  
التعويض ، أن يكون محكوماً به بحكم قضائي نهائي ، دون اعمال قاعدة  
نسبية الأحكام ، باعتبار أن شركة التأمين لم تكن ممثلة في الدعوى التي  
صدر فيها الحكم الجنائي ، لأن التزامها بتغطية مبلغ التعويض ، ليس مصدره  
حجية الأحكام ، وانما مصدره المادة السالفة .

ومن الشروط المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة السالفة ، أن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة مدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات ، إذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون المذكور ، ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدي المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه ، وبذلك تكون المادة السالفة قد أفصحت عن أنه لا يشترط لإلزام شركة التأمين ، سوى أن تكون السيارة مؤمنا عليها لديها ، وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر يحكم قضائي نهائي .

وحيث أن الثابت بالأوراق ، أن الحكم الصادر ضد قائد السيارة فيما يتعلق بالاضابة الخطأ - كما جاء بعريضة الدعوى - أنه قضى غنائيا ضد قائد السيارة بجلسة ١٩٧٩/٣/٢٥ ٠٠٠ وتبعاً لنص المادة ٢/٥٢٨ اجراءات فانه تسقط العقوبة المحكوم بها في الجنحة بمضى خمس سنوات ، وبذلك يكون الحكم الغنائي هو حكم غير حائز لحجية الأمر المقضى فيه ، ولا يجوز أن يكون سنداً وأساساً يبرم به حكم أو ينفذ له قضاء بالنسبة لركن الخطأ . ولا ينال من ذلك الشهادة المقدمة من المدعى ( بالمستند رقم ١ من حافظة مستنداتها بجلسة ١٩٨٢/١١/٢٤ ) ، ذلك أن العبرة بالنص الأمر ، الذي لا يجوز مخالفته .

وحيث أن الشهادة المقدمة من المدعى ، قد تم تحريرها في ١٩٨٢/٩/٦ وقيدت الدعوى المائلة بجدول المحكمة في ١٩٨١/١٠/١٩ ، أى قبل صيرورة الحكم الجنائي نهائيا غير حائز لقوة الأمر المقضى فيه ، فتكون الدعوى المباشرة المقامة على شركة التأمين غير مقبولة ، لعدم توافر الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ الأمر الذي نلتبس معه الحكم بعدم قبول الدعوى الأصلية .

**رابعا : اخراج الخصم المدخل في دعوى التعويض  
( المدعى عليه في الدعوى الفرعية )**

**لعدم توافر شروط قانون التأمين الاجبارى**

**عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات :**

مؤدى نص المادتين ١٦ و ٣/٢ من القانون رقم ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الاجبارى عن المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات ، والبند الخامس فقرة (ج) من الشروط العامة الملحقه بنموذج وثيقة التأمين الصادر به قرار وزارة المالية والاقتصاد ١٩٥٥/١٥٢ الخاص بتنفيذ حكم المادة الثانية

من القانون المذكور أن لشركة التأمين أن ترجع علي مالك السيارة المؤمن له ، لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضرور في حوادث السيارات ، في حالة ما اذا كان قائد السيارة مرتكبة الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة تسيير قيادتها .

وحيث أن الثابت بالاستند رقم ١٩٨٣/١٢/٧ المقدم من الخصم المدخل ( المدعى عليه في الدعوى الفرعية ) بجلسة ١٩٨٣/١٢/٧ أنه لم يسمح لقائد السيارة بقيادتها إلا بعد أن أكد له أنه يحمل رخصة قيادة تحت رقم ٥٦ مطروح درجة ثالثة تنتهي في ١٩٧٨/١٢/٥ ، حيث تحصل منه علي اقرار يقر بموجبه أن تسلم السيارة بحالة جيدة وصالحة للعمل من ١٩٧٨/١٠/٣ وأنه مسئول مسئولية كاملة عما يحدث لها من تلفيات وخلافه .

وقد قرر الخصم المدخل بذلك بمناسبة سؤاله بمحضر جمع الاستدلال وقدم الاقرار السالف الذي تأشر عليه بالنظر والارفاق . وهو ما أقر به قائد السيارة نفسه بذات المحضر ، من أنه يحمل رخصة تحت رقم ٥٦ أجرة مطروح درجة ثالثة ، سارية المفعول حتى ١٩٧٨/١٢/٥ ، وأنه تركها بالسيارة مرتكبة الحادث .

وتأسيسا على ذلك ، فلا يكون لشركة التأمين حق الرجوع على المؤمن له مالك السيارة ، فيما عسى أن يحكم به عليها ، الأمر الذي نلتزم معه الحكم برفض الدعوى الفرعية واخراج المدعي عليه فيها من الدعوى بلا مصاريف .

### (ثالثا) - الطلبات

أولا : الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة بالنسبة للقصر ، تأسيسا على ما هو ثابت بالاعلام الشرعي الذي لم يرد به أنهم ضمن ورثتها .

ثانيا : الحكم بعدم قبول الدعوى لانعدام السببية ، بين الخطأ المنسوب الى قائد السيارة ، وواقعة الوفاة التي استند اليها المدعي في دعواه .

ثالثا : الحكم بعدم قبول الدعوى فيما يتعلق بالتعويض عن الاصابة الخطأ ، لعدم توافر أهم الشروط الواردة بالمادة ١/٥ من القانون رقم ٦٥٢

لسنة ١٩٥٥ ، وهو عدم صدور حكم نهائي يثبت توافر ركن الخطأ في حق قائد السيارة .

وأبعا : الحكم برفض الدعوى وإخراج المدعى عليه فيها من الدعوى بلا مصاريق ، لعدم توافر شروط إقامتها بالنسبة للشركة المؤمنة ، ولعدم ثبوت تصريح مالك السيارة بقيادتها بدون ترخيص ، على النحو الثابت بالمستند المقدم بجلسة ١٩٨٣/١٢/٧ .

وفي جميع الأحوال تلتزم الزام المدعى بالمصروفات شاملة أتعاب المحاماة (٤) .

### (١٤٣) منطوق الحكم التمهيدى بأحالة الدعوى للتحقيق :

#### الحكمة

بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٨ أصدرت محكمة الاسكندرية الابتدائية ( الدائرة ٩ مدنى كلى ) حكما تمهيديا - قبل الفصل فى الموضوع - بأحالة الدعوى للتحقيق ، ليثبت المدعى بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود ، أن السائق/إبراهيم محمد أحمد كيلانى قد تسبب بخطئه فى إصابة المرحومة/عزيزة محمود عينو ، أثناء قيادته السيارة رقم ٧٩٧٩ أجرة اسكندرية بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ . وأن هذا الخطأ سبب ضررا نتج عنه وفاة المجنى عليها ، وأن هناك علاقة سببية بين الخطأ والضرر ، ومقدار التعويض الجابر لهذا الضرر . وصرحت للمدعى عليه النفى بذات الطرق ، وحددت لبدء التحقيق جلسة ١٩٨٥/١٢/٧ ، على أن ينتهى خلال ستة شهور من تاريخ بدئه ، وندبت لأجرائه السيد/عضو يسار الدائرة ، وللرئاسة ندب غيره عند الاقتضاء . وأبقت الفصل فى المصاريق . وصرحت للطرفين بإعلان شهودهم أو إخبارهم بتلك الجلسة ، وعلى قلم كتاب المحكمة إعلان الغائب من الخصوم بمنطوق هذا الحكم (٥) .

(٤) قدم مالك السيارة/عجوى محمد ناصف ( الخصم المختل فى الدعوى ) مذكرة ثانية بدفاعه بجلسة ١٩٨٤/٥/١٦ تمسك فيها بدفاعه السابق ، ثم أكد على الطلبين ( ثانيا ) و ( ثالثا ) بمذكرته الأولى بجلسة ١٩٨٣/١٢/٧ .

(٥) تقاضى المدعى عن تنفيذ هذا الحكم التمهيدى سواء بأولى جلساته أو بالجلسات التالية ، حتى قررت المحكمة بجلسة ١٩٨٦/٥/٧ إعادة الدعوى للمرافعة .

- البند ١٤٤ ملغى لأسباب فنية .

- الهوامش ٦ - ١٠ ملغاة لأسباب فنية .

## المبحث الثاني الحكم الابتدائي في الدعوى

### (١٤٥) تمهيد :

يقصد بالحكم الابتدائي (en premier ressort) الحكم الذي يصدر من محكمة الدرجة الأولى ، ويقبل الاستئناف ، متى كانت قيمة الدعوى - في واقع الأمر وطبقا للضوابط التي وضعها المشرع - تزيد على النصاب الانتهائي للمحكمة ( المادة ٤٢ مرافعات ، المعدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ) (١١) .

ونتكلم في هذا المبحث عن أربعة موضوعات هي : أنواع التعويض في حوادث السيارات ( المادي - الأدبي - الموروث - المحتمل - المؤقت - تكملة التعويض - تعويض اتلاف السيارة ) ، تقدير التعويض في حوادث السيارات ، تسبيب الأحكام في حوادث السيارات ، ثم نختم هذا المبحث بالحكم الابتدائي الصادر في دعوى التعويض الحقيقية ١٩٨١/٦٢٥٥ مدني كلي اسكندرية ، التي حررنا صحيفتها في المبحث الخاص بتحرير صحيفة الدعوى (١٢) .

### (١٤٦) ( أولا ) أنواع التعويض في حوادث السيارات :

يتنوع التعويض عن ضرر الجريمة في حوادث السيارات الى عدة أنواع هي : تعويض مادي وتعويض أدبي في حالتى القتل الخطأ والاصابة الخطأ ، يضاف اليهما تعويض موروث في حالة القتل الخطأ .

كذلك نتكلم عن التعويض المحتمل والتعويض المؤقت وتكملة التعويض وتعويض اتلاف السيارة وذلك على التوالي :

### (١٤٧) ١ - التعويض المادي :

- تعريف التعويض المادي :

يمكن تعريف التعويض المادي بأنه التعويض المقرر لجبر الضرر المادي

(١١) الدكتور أحمد أبو الوفا المرجع السابق بند ١٧١ ص ٣٧٠ .

(١٢) راجع المبحث الثاني من الفصل الاول بند ٥٩ ص ١٣٦ .

الذى يصيب المضرور نتيجة حوادث السيارات • والضرر المادى هو كل اخلال بحق ثابت يكلفه القانون أو بمصلحة مالية للمضرور • ويتمثل الاخلال بالحق الثابت المنقضى يكفله القانون فى الاعتداء على حق الانسان فى الحياة وسلامة جسده ، الذى حرم القانون التعدى عليه • ويتمثل الاخلال بالمصلحة المالية للمضرور فى عجز المضرور عن أداء عمله الذى يتكسب منه رزقه هو وأسرته أو تحميله نفقات العلاج • ويترتب على هذا الاخلال أو الاعتداء قيام الضرر المادى ، الذى يتولد عنه الحق فى التعويض المادى •

مثال الاعتداء على حق الانسان فى الحياة القتل الخطأ فى حوادث السيارات الأمر الذى يترتب عليه القضاء كلية على الكسب المادى ، الذى كان يتكسبه أو يتقاضاه أو يحققه أو يغله العائل ، والاخلال بمصلحة مالية محققة ومباشرة للأسرة بثبوت فقد الإعالة على نحو مستمر ودائم ، وبالتالي يتحقق الضرر المادى الذى يتولد عنه الحق فى التعويض المادى •

ومثال الاعتداء على حق الانسان فى سلامة جسده الإصابة الخطأ فى حوادث السيارات ، الأمر الذى يترتب عليه انتقاص الكسب المادى ، الذى كان يتكسبه أو يتقاضاه أو يحققه أو يغله المصاب ، والاخلال بمصلحة مالية محققة ومباشرة بثبوت عجز قدراته على نحو مستمر ودائم ، وبالتالي يتحقق الضرر المادى الذى يتولد عنه الحق فى التعويض المادى (١٣) •

#### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« الضرر المادى الذى يجوز التعويض عنه - وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية - يتحقق إما بالاخلال بحق ثابت للمضرور يكفله القانون ، أو الاخلال بمصلحة مالية له ، ولا ريب أن حق الانسان فى سلامة جسده ، يعد من الحقوق التى كفها القانون وحرم التعدى عليه • فأتلاف عضو أو أحداث جرح أو إصابة الجسم بأذى آخر ، من شأنه الاخلال بهذا الحق • ويتحقق بمجرد قيام الضرر المادى • فإذا ما ترتب على الاعتداء عجز المضرور عن القيام بعمل يرزق منه ، أو تأثير على قدرته فى أداء ما يتكسب منه رزقه ، أو تحميله نفقات علاج ، فذلك كله يعتبر اخلالاً بمصلحة مالية للمضرور ، يتحقق به كذلك قيام الضرر المادى » (١٤) •

(١٣) راجع البند ٥٩ ص ١٣٦ •

(١٤) نقض مدنى ١٤/٦/١٩٩٠ ط ١٩٩٤/٥٦ ق •

« شرط توافر الضرر المادى هو - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - الاخلال بحق أو مصلحة للمضرور . واعتداء الجانى على المجنى عليه والقضاء على حياته ، اخلال جسيم بحقه فى سلامة جسمه وضوئ حياته . وإذا كان الاعتداء يسبق بدهشة الموت بلحظة ، فإن المجنى عليه يكون خلالها - مهما قصرت - أهلا لكسب الحقوق ، ومن بينها الحق فى التعويض عن الضرر الذى لحقه ، ومهما يتطور اليه هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى ثبت له ذلك الحق قبل الموت ، فإنه ينتقل من بعده الى ورثته . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى لمطعون ضدهما بالتعويض عن الضرر الذى لحق مورثهما بسبب وفاته ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون » (١٥) .

#### - شروط استحقاق التعويض المادى :

يشترط لاستحقاق التعويض عن الضرر المادى شرطان :

##### ١ - أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية مباشرة للمضرور :

الشرط الأول من شروط استحقاق التعويض المادى هو أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية مباشرة للمضرور .

ويقصد بالاخلال بالمصلحة المالية الاعتداء على المصلحة المالية المرتبطة بالذمة المالية للمضرور ، سواء تمثلت فى فقد العائل كلية كما فى حالة القتل الخطأ ، أو تمثلت فى انتقاص كسبه كما فى حالة الإصابة الخطأ ، على النحو الذى رأيناه .

ويقصد بالاخلال بالمصلحة المباشرة أو الضرر المباشر أن يكون الضرر قد أصاب المضرور مباشرة وليس بالتبعية . فإذا كان الضرر قد أصاب المضرور مباشرة وليس بالتبعية . فإذا كان الضرر قد أصاب شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر ، فلا بد أن يتوافر للشخص الثانى حق أو مصلحة مالية مشروعة ، يعتبر الإخلال بها ضررا أصابه .

#### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى ، الاخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون الضرر محققا ، بأن يكون قد وقع بالفعل ،

أو يكون وقوعه في المستقبل جتيميا • فإن أصاب الضرر شخصا بالتبعية ، عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر ، فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة ، يعتبر الإخلال بها ضررا أصابه ، (١٦) •

« يشمل التعويض في المسؤولية التقصيرية كل ضرر مباشر • متوقعا كان هذا الضرر أو غير متوقع • ويقوم الضرر المباشر وفقا للمادة ١/٢٢٨ من القانون المدني على عنصرين أساسيين هما الخسارة التي لحقت المضرور والكسب الذي فاته ، (١٧) •

٢ - أن يكون الضرر محقق الوقوع في الحال ،

أو يكون وقوعه في المستقبل جتيميا •

أما الضرر المحتمل فلا يصلح أساسا لطلب التعويض :

الشرط الثاني من شروط استحقاق التعويض المادي هو أن يكون الضرر محقق الوقوع في الحال ، أو يكون وقوعه في المستقبل جتيميا • أما الضرر المحتمل فلا يصلح أساسا لطلب التعويض •

ويقصد بالضرر المحقق الوقوع في الحال ، الذي وقع بالفعل • فالسببية بين حادث السيارة والضرر هي شرط أساسي للمطالبة بالتعويض المادي ، بحيث يعتبر انتفاء الضرر أو نشوئه عن جريمة أخرى قاطعا لهذه السببية • فثبتت أن المجنى عليه كان يعول المضرر فعلا وقت وفاته ، على نحو مستمر ودائم ، وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة ، هي دليل على قيام الضرر المحقق • أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل ، فلا يكفي للمطالبة بالتعويض المادي ، كما لو كان المجنى عليه طفلا صغيرا (١٨) •

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي ، الإخلال بمصلحة مالية للمضرور • وأن يكون الضرر محققا ، بأن يكون قد وقع بالفعل ، أو يكون وقوعه في المستقبل جتيميا • والعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه ، نتيجة وفاة آخر ، هو ثبوت

(١٦) نقض مدني ١٩٧٩/٣/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٩٤١ - ١٧٥ •

(١٧) نقض مدني ١٩٧٤/١١/١١ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ١٢١٠ - ٢٠٤ •

(١٨) الأستاذ مصطفى عبد العزيز المرجع السابق ص ٣٢ •

أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته ، على نحو مستمر ودائم ، وإن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة ، وعندئذ يقرر القاضي ما ضاع على المنزور من فرصة بفقد عائلته . ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس . أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل ، فلا يكفي للحكم بالتعويض (١٩) .

« إذ كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه ، أنه اقتصر على تقدير نفقات العلاج الفعلية ، وهي التي قدمت عنها المستندات - كما قرر الحكم - دون أن يتحدث بشيء عن الأضرار المستقبلية التي طالب الطاعن نفسه بالتعويض عنها ، نتيجة الحادث الذي أصيبت فيه ابنته ، وأدخلها الحكم الابتدائي في تقدير التعويض ، وأشار إليها بقوله « وما ينتظر أن يتكبده - الطاعن عن نفسه - من مصاريف علاجية وعمليات جراحية وتجميلية للمجنى عليها » .

لا يغير من ذلك ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ، من أنه يقدر مبلغ ١٥٠٠ جنيه تعويضا لكافة الأضرار التي لحقت بالطاعن عن نفسه وبصفته - ولها على ابنته - . ذلك أن الحكم خلص إلى هذه النتيجة ، بعد أن قصر التعويض المستحق للطاعن عن نفسه ، على نفقات العلاج الفعلية وقدرها بمبلغ ١٠٠ جنيه . يؤكد ذلك أن الحكم حدد الأضرار التي قضى بالتعويض عنها مستقبلا بصيغة الماضي ، فقرر بأنها هي تلك الأضرار التي حاقبت بالطاعن عن نفسه وبصفته . مما يقتضاه أن الحكم المطعون فيه ، لم يدخل عنصر الضرر المستقبلي في تقدير التعويض عن الحادث ، ولم يناقشه في أسبابه . وإذا يجوز للمضور أن يطالب بالتعويض عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوقوع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور ، (٢٠) .

(١٩) نقض مدني ١٩٩٠/٣/٢٩ طعن ٥٨/٢٤٣٦ ق .

- نقض مدني ١٩٩٠/١/٢٨ طعن ٥٦/٥٢٤ ق .

- نقض مدني ١٩٨٨/١٢/١٠ طعن ٥٥/٢٤٨٦ ق .

- نقض مدني ١٩٨٤/٤/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٣٥ - ١ - ١١٣٠ - ٢١٦ .

- نقض مدني ١٩٨٤/٣/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٣٥ - ١ - ٨٧٨ - ١٦٧ .

- نقض مدني ١٩٨٤/١/١١ طعن ٥٠/٨٩٠ ق .

- نقض مدني ١٩٨٠/١/١٦ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ١٧٩ - ٣٨ .

- نقض مدني ١٩٧٦/٣/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ٦٤٦ - ١٢٩ .

(٢٠) نقض مدني ١٩٧٧/٢/٨ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ٣٩٥ - ٧٧ .

- نقض مدني ١٩٩٠/٢/٢١ طعن ٥٦/٥٢٤ ق .

تطبيقات عملية خاصة بالتعويض المادي :

١ - ثبوت الضرر المادي الموجب للتعويض عن الوفاة  
مشروط بثبوت أعالة المتوفى للمضروب  
على نحو مستمر ودائم وفرصة استمراره محققة :

ويقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« طلب التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مشروط بثبوت أن المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلا وقت وفاته ، على نحو مستمر ودائم ، وأن فرصة الاستمرار كانت محققة (٢١) » .

« المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي ، الاخلال بمصلحة مالية للمضروب ، وأن يكون الضرر محققا ، بأن يكون قد وقع بالفعل ، أو يكون وقوعه في المستقبل جتميا . والعبرة

- 
- ب. نقض مدني ١٩٨٨/١٢/٨ طعن ٥٦/٢٤٣٠ ق .
  - ب. نقض مدني ١٩٨٨/٤/١٧ طعن ٥٤/٢٢١٧ ق .
  - ب. نقض مدني ١٩٨٨/١/٢٠ طعن ٥٤/١١٩٢ ق .
  - ب. نقض مدني ١٩٨٧/١١/٨ طعن ٥٤/١١٧٣ ق .
  - ب. نقض مدني ١٩٨٧/١٠/٢٩ طعن ٥٥/٦٤٠ ق .
  - ب. نقض مدني ١٩٨٧/٥/٢٠ طعن ٥٦/٢١٨٩ ق .
  - ب. نقض مدني ١٩٨٦/١١/١٢ طعن ٥٤/٢٠٦ ق .
  - ب. نقض مدني ١٩٨٤/١١/٢٧ طعن ٥٤/١١١١ ق .
  - ب. نقض مدني ١٩٨٤/١/١٩ طعن ٥٠/١٣٢٣ ق .
  - ب. نقض مدني ١٩٨٢/٦/١٠ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ٢ - ٧١٦ - ١٢٨ .
  - ب. نقض مدني ١٩٨١/٣/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ٨٤٥ - ١٥٥ .
  - ب. نقض مدني ١٩٧٩/٥/١٦ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٢ - ٣٦١ - ٢٥١ .
  - ب. نقض مدني ١٩٧٩/٣/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٩٤١ - ١٧٥ .
  - ب. نقض مدني ١٩٧٨/٥/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ١ - ١٣٠١ - ٢٥٤ .
  - ب. نقض مدني ١٩٧٨/٤/٦ طعن ٤٥/٦٠٢ ق .
  - (٢١) نقض مدني ١٩٩٠/٣/٢٥ طعن ٥٦/٢٠٢٠ ق .
  - ب. نقض مدني ١٩٨٧/١١/٨ طعن ٥٤/١٧١٣ ق .
  - ب. نقض مدني ١٩٨٦/١١/١٢ طعن ٥٤/٢٠٦ ق .
  - ب. نقض مدني ١٩٨٤/١/١١ طعن ٥٠/٨٩٠ ق .
  - ب. نقض مدني ١٩٨٠/٣/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ٩٣٧ - ١٨٤ .

في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر ، هو ثبوت أن المجنى عليه كان يعوله وقت وفاته ، على نحو مستمر ودائم ، وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة . وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله ، ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس . أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل ، فلا يكفي للحكم بالتعويض (٢٢) .

## ٢ - ثبوت الضرر المادي الموجب للتعويض عن الوفاة يتحقق بالنسبة للزوجة والصغار بثبوت الإعالة لأن نفقتهم واجبة عليه بموجب القانون :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة : - أن العبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر ، هي ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته ، على نحو مستمر ودائم ، وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة . عندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله . ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما احتمال وقوع الضرر في المستقبل ، فلا يكفي للحكم بالتعويض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها زوجة للمجنى عليه ، ومن ثم فإن نفقتها تكون واجبة عليه طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة . وتكون إعالته لها ثابتة قانونا ، ويتحقق بذلك الضرر المادي الموجب للتعويض ، (٢٣) . »

- 
- (٢٢) نقض مدني ١٩٩٠/٣/٢٩ طعن ٥٨/٢٤٣٦ ق .  
 - نقض مدني ١٩٩٠/٢/٢١ طعن ٥٢٤ / ٥ ق .  
 - نقض مدني ١٩٨٧/١٠/٢٩ طعن ٥٣/٦٤٠ ق .  
 - نقض مدني ١٩٨٧/٥/٢٠ طعن ٥٦/١٢٨٩ ق .  
 - نقض مدني ١٩٨٤/٤/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٢٥٠ - ١ - ١١٣٠ - ٢١٦ .  
 - نقض مدني ١٩٨٢/٦/١٠ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ١ - ٧١٦ - ١٢٨ .  
 - نقض مدني ١٩٨١/٣/١٧ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ١ - ٨٤٥ - ١٥٥ .  
 - نقض مدني ١٩٧٩/٣/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٩٤١ - ١٧٥ .  
 - نقض مدني ١٩٧٨/٥/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ١ - ١٣٠١ - ٢٥٤ .  
 (٢٣) نقض مدني ١٩٩٠/٢/٦ طعن ٥٦/١١٦٢ ق .  
 - نقض مدني ١٩٧٩/٣/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٩٤٢ - ١٧٥ .

٣ - ثبوت الضرر المادي الموجب للتعويض عن الوفاة  
يتحقق بالنسبة للوالدين بثبوت مساعدة ابنهما لهما فعلا  
او كان الأمل في المساعدة محققا في المستقبل :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الرعاية المرجوة من الابن لأبويه أمر احتمالي . الأمل في هذه  
الرعاية أمر محقق . وجوب تعويضهما عن الكسب الفائت يفقد ابنهما » (٢٤) .

« لا يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ، ما كان للمضروب من  
رجحان كسب ، فوته عليه العمل غير المشروع ، ذلك أنه اذا كانت الفرصة  
أملا محتملا ، فإن تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه » (٢٥) .

« ان كانت الفرصة أمرا محتملا ، فإن تفويتها أمر محقق . ولا يمنع  
القانون من أن يحسب في الكسب الفائت ، ما كان المضروب يأمل الحصول  
عليه من كسب ، ما دام لهذا الأمل أسبابا مقبولة . لما كان ذلك ، وكان  
الحكم المطلق فيه قد أقام قضاؤه بالتعويض عن الضرر المادي على قوله :

« وحيث أن التعويض عن الضرر المادي للغير ، يتحقق في إحدى  
ضورتين : الأولى : ثبوت أن المجنى عليه المتوفى ، كان يعول المضروب وقت  
الوفاة ، على نحو مستمر ودائم ، وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت  
محقة . والثانية : تفويت الفرصة على الغير ، مما كان يأمل الحصول عليه  
من كسب ، لو استمر المجنى عليه على قيد الحياة . فلا يمنع القانون من أن  
يحسب في الكسب الفائت ، ما كان يأمل الحصول عليه من كسب ، ما دام  
لهذا الأمل أسبابا مقبولة . والثابت من شهادة الشاهدين اللذين سمعت  
أقوالهما محكمة أول درجة ، أن المجنى عليه المتوفى اثر الحادث يبلغ من العمر  
حوالي التاسعة عشر عاما ، وكان يعمل . وذكر أولهما أنه كان يعول والديه  
وأخوته . وذكر الثاني أنه كان يساعد والده . فهذا يقطع بأنه كان يعول  
الأسرة . هذا بالإضافة الى أن وفاته في تلك السن ، وله أبوين كبيرين  
وأخوة صغار ، قد منيت آمالهم في أن يستظلوا برعايته ، لو كان قد استمر  
على قيد الحياة . الأمر الذي يتحقق به معنى الضرر في صورتيه سالف  
الإشارة إليهما » .

(٢٤) نقض مدني ١٩٨٧/٤/٥ طعن ٥٢/٨١٤ ق .

(٢٥) نقض مدني ١٩٨١/١١/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ٢ - ٢٠٤٤ - ٣٧٠ .

- نقض مدني ١٩٧٧/٣/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ٧٣٢ - ١٣٣ .

ويبين مما أورده الحكم أنه قد بين عناصر الضرر المادى ، الذى قضى بالتعويض عنه ، واستخلص نتائجاً من أقوال الشهود ، وبما يتفق من أقوالهم ، الى أن المتوفى كان يعول والديه وأخوته الصغار ، ولم يخطئ الحكم عندما أدخل فى عناصر التعويض ، ما كان يأمل أبويه وأخوته فى أن يستظلا برعايته . واذا فقدوه فأتت فرصتهم بضياع أملهم فى ذلك . لما كان ما تقدم ، وكانت الأسباب التى أوردها المحكمة فى هذا الصدد كافية لتحمل قضاءها ، فإن ما ينصه الطاعن على الحكم فى شأن قصصاته بالتعويض عن الضرر المادى ، لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، (٢٦) .

٤ - انتفاء الضرر المادى الموجب للتعويض عن الوفاة  
إذا كان الأمل فى المساعدة غير محقق فى المستقبل  
مثال : خسارة السن تجعل الفرصة ضعيفة الاحتمال :  
وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« من المقرر أنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً ، فإن تفويتها أمر محقق ، يجيز للمضرور أن يطالب بالتعويض عنها . ولا يمنع القانون من أن يدخل فى عناصر التعويض ما كان المضرور يأمل الحاصل عليه من كسب ، من وراء تحقق هذه الفرصة ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الأمل قائماً على أسباب مقبولة ، من شأنها طبقاً للمجرى الطبيعى للأمور ترجيح كسب ، فوته عليه الفعل الضار غير المشروع . »

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ، أن المجنى عليه - وله المطعون ضدهما الأول والثانية - كان حديث السن ، لم يجاوز عمره اثنتى عشرة سنة وقت وقوع الحادث ، الذى أدى الى وفاته ، وأن والديه هما اللذان كانا يعولانه ، حيث ما زال بمراحل التعليم الأولى . ولم يثبت أنه كان يزاول عملاً يتكسب منه ما يساعدهما به ، وبالتالي فإن فرصتهما فى أن تلحقهما رعايته المادية والأدبية عند بلوغه السن ، التى تؤهله الى ذلك ضعيفة الاحتمال ، ومن ثم فإن تفويتها ليس من شأنه أن يحقق ضرراً مادياً لهما » (٢٧) .

(٢٦) نقض مدنى ١٩٩٠/٣/٢٥ طعن ٥٦/٢٠٢٠ ق .

- نقض مدنى ١٩٨٤/١/١٢ طعن ٥٠/٨٩٠ ق .

(٢٧) نقض مدنى ١٩٩٠/٣/٢٩ طعن ٥٨/٢٤٣٦ ق .

- نقض مدنى ١٩٨٤/١/١١ طعن ٥٠/٨٩٠ ق .

١٤٨ - مناط التعويض عن الضرر المادي : النباشي عن تقويت الفرصة ، إن تكون هذه الفرضية قائمة ، وأن يكون الأمل في الافادة منها له ما يبرره .  
ويمكن للحكم المطعون فيه ، قد أقام قضاءه بالتعويض عن الضرر المادي ، على  
بما أوردته من أن الوفاة فوتت على المطعون ضدهما فرصة الأمل في تساعده  
ولدهما المتوفى ، بالتالي أنهى دراسته ، وأصبح قادرا على الكسب ، دون أن  
يعنى يبحث ما أثاره الطاعن ، من أن المتوفى لم يكن لديه مالا ، وأن المطعون  
ضده الأول كان ينفق عليه ، وأن والديه المطعون ضدهما لم يكونا في حاجة  
إلى مساعده . لو صبح لجاز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه  
يكون معيبا بالقصور ، مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا في خصوص قضائه  
بالتعويض عن الضرر المادي ، (٢٨)

١٤٩ - لما كان من المقرر في قضايا هذه المحكمة - إن العبرة في تحقق  
الضرر المادي ، للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر ، بهي ثبوت أن المتوفى  
كان يعوله فعلا وقت وفاته ، على نحو مستمر ودائم ، وأن فرصة الاستمرار  
في ذلك كانت محققة . وكان المقرر أيضا أنه وإن كان يجوز لمحكمة الموضوع  
أن تقضي بالتعويض الجمالي عن جميع الأضرار التي خافت بالمضور ، إلا أن  
ذلك بشرط ، بأن تتبين بحضر الضرر المادي . قضت من أجله بهذا  
التعويض ، وأن تناقش كل عنصر منها على حدة .

١٥٠ - لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المجنى عليه كان طالبا باحد المعاهد  
التعليمية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الضرر المادي متحققا ، دون أن  
يستظهر اعالة المجنى عليه للمطعون ضدها الأولى . كما أغفل بيان عناصر  
كل ضرر من الأضرار التي تقضى بالتعويض عنها اجمالا ، يكون معيبا  
بالقصور ، مما يستوجب نقضه ، (٢٩)

## (١٤٨) - التعويض الأدبي :

### - تعريف التعويض الأدبي :

يمكن تعريف التعويض الأدبي بأنه التعويض المقرر لجبر الضرر الأدبي  
الذي يصيب المضور نتيجة حوادث السيارات . والضرر الأدبي هو الذي  
يؤذي الانسان في شرفه واعتباره ومركزه الاجتماعي في دنيا الناس .

(٢٨) نقض مدني ١٩٨٣/٤/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ١ - ١٠٩٦ - ٢٢٠ .

(٢٩) نقض جنائي ١٩٨٨/١١/١٢ طعن ٥٤/٢٠٦٥ ق .

وهو الذى يصيب المضرور فى نفسه وشعوره وأحاسيسه ، نتيجة الحزن والأسى واللوعة لفراق المجنى عليه . وهو الذى يستتبع أزعاجاً وترويعاً للمجنى عليه فى خواتمه إلى شئنا وإبغائه وهو لا يمثل خسارة مالية ، والتعويض عنه لا يسجى الضرر من الوجود ، ولكن المضرور يستحدث لنفسه بديلاً عما أصابه ، فبالخسارة لا تزول ولكن يقوم إلى جانبها كسب ما أدى بعرض عنها . ويساعده على مواصلة الحياة بالصواب وتخفيف أشيائها (٣٠).

### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد

« ليس هناك من معيار لحصر أحوال التعويض عن الضرر الأدبى ، إذ كل ضرر يؤذى الإنسان فى شرفه واعتباره أو يصيب عاطفته واحساسه ومشاعره ، يصلح أن يكون محلاً للتعويض » (٣١).

« تعويض الوالد عن فقد ابنه ، لا يعتبر تعويضاً عن ضرر محتمل الحصول فى المستقبل ، إذ مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الولد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد فى أى حال » (٣٢).

« ما دامت المحكمة قد قدرت أن الحادث قد تسبب عنه ضرر أدبى للمجنى عليه ، ولو أنه لم يصيب من العيار المادى ، فإنها لا تكون قد أخطأت فى قضائها له بالتعويض المدنى ، لما تحدثت هيئة الجريمة من أزعاج وترويع للمجنى عليه » (٣٣).

« مفاد نص المواد ١٦٣ ، ١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ من القانون المدنى أن الضرر ركن من أركان المسئولية ، وثبوته شرط لازم لقيامها بالتعويض تبعاً لذلك ، يستوى فى إيجاب التعويض عن الضرر ، أن يكون هذا الضرر مادياً أو أدبياً . ولا يقصد بالتعويض عن الضرر الأدبى - وهو لا يمثل خسارة مالية - محو هذا الضرر وإزالته من الوجود ، إذ هو نوع من الضرر لا يمحو ولا يزال بتعويض مادى . ولكن يقصد بالتعويض أن يستحدث المضرور لنفسه بديلاً عما أصابه من الضرر الأدبى . فبالخسارة لا تزول ولكن يقوم إلى جانبها كسب يعوض عنها » (٣٤).

(٣٠) راجع للبحث الثانى من الفصل الأول بند ٥٩ ص ١٢٦ .

(٣١) نقض مدنى ١٥/٣/١٩٩٠ طعن ٥٨/٧٠٤ ق .

(٣٢) نقض جنائى ٧/١١/١٩٦١ مجموعة محكمة النقض ١٢ - ٣ - ٨٩٩ - ١٨٠ .

(٣٣) نقض جنائى ٧/٥/١٩٥٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٣ - ٢٢٢ .

(٣٤) نقض مدنى ١٥/٣/١٩٩٠ طعن ٥٨/٧٠٤ ق .

### - شروط استحقاق التعويض الأدبي :

يشترط القانون لاستحقاق التعويض عن الضرر الأدبي وجود علاقة زوجية أو قرابة حتى الدرجة الثانية بين المجنى عليه والمضرور في حوادث السيارات . فيقضى به للزوج - الزوجة - الأب - الأم - الجد - الجدة - الابن - البنت - ابن الابن - ابن البنت - بنت الابن - بنت البنت - الأخ - الأخت - العم - العمة - الجد لأب - الجد لأم ( المادة ٢٢٢ / ١ مدني ) .

### - وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان الشارع قد قصر بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٢ من القانون المدني ، الحق في التعويض عن الضرر الأدبي ، على الزوج والأقارب الى الدرجة الثانية ، لما يصيبهم من جراء وفاة المصاب ، مما لا زمة توافر رابطة الزوجية أو صلة القرابة حتى هذه الدرجة الثانية بالمتوفى ، فيمن يطالب بهذا التعويض كشرط لقبول دعواه » (٣٥) .

« لما كان الضرر الأدبي السببي يلحق الزوج والأقارب ، هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ضرر شخصي مباشر ، قصر الشارع وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٢ من القانون المدني الحق في التعويض عنه على الزوج والأقارب الى الدرجة الثانية . ويجب على المطعون عليهم أن يقدموا الدليل عليها ، حتى يجوز للمحكمة أن تقضى لهم بالتعويض ، عما أصابهم من ألم من جراء موته ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض له ويرد عليه ، رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فيكون مشوباً بالقصور في التسبيب مما يستوجب نقضه » (٣٦) .

« اذا نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدني صراحة ، على أنه يجوز الحكم بالتعويض للأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية ، عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب . وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية ، بالنسبة لأختها القتيلة ، فإن هبذه القرابة تتحقق بها المصلحة في رفع

(٣٥) نقض مدني ١٩٩٠/٦/٧ طعن ٥٨/١٠٣٦ ق .

- نقض مدني ١٩٨٧/٥/٧ طعن ٥٣/٧٠٨ ق .

(٣٦) نقض مدني ١٩٨٧/٢/٤ طعن ٥٣/٤٧٢ ق .

- نقض مدني ١٩٨٧/٢/٤ طعن ٥٣/٤١٢ ق .

- نقض مدني ١٩٧٥/١١/٤ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ٢ - ١٣٥٩ - ٢٥٩ .

- نقض مدني ١٩٦٦/٣/٢٢ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ٢ - ٦٣٦ - ٨٨ .

الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها وارثة للمجنى عليها أم لا . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه ، اذ قضى لأخت المجنى عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الأدبي ، الذى أصابها من جراء فقد أختها لم يخطئ فى تطبيق القانون ، (٣٧) .

### - انتقال التعويض الأدبي :

يبين من تعريف الضرر الأدبي أنه ضرر شخصي ، الأصل فيه أنه مقصور على المضرور نفسه ، إلا أنه يجوز أن ينتقل الى الغير . ويشترط القانون فى هذه الحالة أن يكون مبدا ومقدار هذا التعويض قد تحدد بمقتضى اتفاق بين المضرور والمستول عن الحقوق المدنية ، أو يكون المضرور قد طالب به أمام القضاء ، أى يكون المضرور قد رفع الدعوى للمطالبة به أمام المحكمة قبل وفاته ( المادة ٢٢٢ / ١ مدنى ) .

### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مفاد النص فى المادة ٢٢٢ من القانون المدنى ، أن الحق عن التعويض عن الضرر الأدبي ، مقصور على المضرور نفسه ، فلا ينتقل الى غيره ، إلا أن كان هناك اتفاق بين المضرور والمستول ، من حيث مبدئه ومقداره ، أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلا أمام القضاء مطالبا بالتعويض . أما الضرر الأدبي الذى أصاب ذوى المتوفى فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه ، إلا للأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية » (٣٨) .

« اذا كان الثابت أن مورث المطعون عليها - عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها - قد أقام الدعوى ، يطالب بحقه فى التعويض عن الضرر الأدبي ، الذى لحقه بوفاة ابنته . ثم توفى أثناء سير الدعوى . فإن هذا الحق ينتقل الى ورثته . واذا استأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المطعون عليها ، التى نصبت خصما عن باقى الورثة ، طالبة الحكم للتركة بكل حقها . وقضى الحكم المطعون فيه بالتعويض ، على أن يقسم بين الورثة

---

(٣٧) نقض جنائى ١٩٦٩/١/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ١ - ١٦٨ - ٣٦ .

- نقض جنائى ١٩٨٠/٣/٦ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٢٢٨ - ٦٢ .

- نقض جنائى ١٩٨٢/١٢/١٥ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ١٠٠٤ - ٢٠٨ .

(٣٨) نقض مدنى ١٩٨١/٤/١ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ١٠٢٣ .

بحسب أنصبتهم الشرعية فإن الحكيم المطعون فيه لا يبتكون قد خالف القانون (٣٩).

### (١٤٩) ٣ - التعويض الموروث :

#### - تعريف التعويض الموروث :

يمكن تعريف التعويض الموروث بأنه التعويض عن ضرر الموت ، وما يشعر به المجنى عليه من آلام جسدية نتيجة الإخلال بحقه في سلامة جسمه أثناء وقوع حوادث السيارات ، وما يشعر به من آلام نفسية نتيجة الإخلال بحقه في بطون حياته ، وحرمانه من الحياة أغلى ما أنعم الله به على الإنسان ، باعتبارها مصدر طاقته وتفكيره وإبداعه وتقديم الحضارة على امتداد عصور التاريخ القديم والحديث (٤٠) .

ولم ينص القانون على التعويض الموروث صراحة ، كما فعل في التعويض المادي والأدبي ( المادتان ٢٢١ و ٢٢٢ مدني ) ، وإنما يجد هذا النوع من التعويض سنده القانوني في التطبيقات القضائية من خلال أحكام محكمة النقض المصرية (٤١) .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« إذا تسببت وفاة المجنى عليه عن فعل ضار من الغير ، فإن هذا الفعل لابد أن يسبق الموت ولو بلحظة مهما قصرت ، كما يسبق كل سبب نتيجته . وفي هذه الحالة يكون المجنى عليه أهلاً لكسب الحقوق ، ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه ، وحسيناً يتطور إليه هذا الضرر ويتفاقم . ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته ، فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ، ويحقق لهم بالتالي مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم - لا من الجروح التي أحدثها به فيجب - وإنما أيضاً من الموت الذي أدت إليه هذه الجروح باعتبارها من مضاعفاتها . »

(٣٩) نقض مدني ١٩٧٥/١١/٤ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ٢ - ١٣٥٩ - ٢٤٩ .

- نقض مدني ١٩٧٧/١٢/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ١١٣ - ٣٣ .

- نقض جنائي ١٩٦٠/٢/٢ مجموعة محكمة النقض ١١ - ١ - ١٤٢ - ٢٩ .

- نقض جنائي ١٩٥٨/١/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٩ - ١ - ٥١ - ١١ .

(٤٠) راجع البند ٥٩ ص ١٣٦ .

(٤١) الأستاذ مصطفى عبد العزیز المرجع السابق ص ٣٩ .

ولئن كان الموت حقا على كل إنسان ، إلا أن التعجيل به إذا حصل يفعل قاعلا يلحق بالمجنى عليه ضررا ماديا محققا ، إذ يترتب عليه فوق الآلام الجسمية التي تصاحبه ؛ حرمان المجنى عليه من الحياة ، وهي أغلى ما يمتلكه الإنسان باعتبارها مصدر طاقاته وتفكيره ، والقول بامتناع الحق في التعويض على المجنى عليه الذي يموت عقب الإصابة مباشرة ، وتجويز هذا الحق لمن يبقى حيا مدة بعد الإصابة ، يؤدي الى نتيجة يابأها العقل والقانون ، هي جعل الجاني الذي يقسو في اعتدائه حتى يجهز على صحته فوراً ، في مركز يفضل مركز الجاني الذي يقل عنه قسوة واجراما ، فيصيب المجنى عليه بأذى دون الموت ، وفي ذلك تحريض للجنة على أن يجهزوا على المجنى عليه حتى يكوئوا بمنجاة من مطالبته لهم بالتعويض ، (٤٢) .

#### - سبب استحقاق التعويض الموروث :

والمقرر قانونا أن سبب استحقاق التعويض الموروث هو الاخلال بحق ثابت يكلفه القانون ، هو حق الإنسان في سلامة جسده والحفاظة على حياته ، الذي حرم القانون التعدي عليه ، ذلك أن نى الاعتداء الحاصل على المجنى عليه في حوادث السيارات - الذي يترتب عليه القضاء على حياته - اخلال جسيم بحقه في سلامة جسده وصون حياته ، الأمر الذي يترتب عليه ثبوت حقه في التعويض عن هذا الاخلال أو الاعتداء ، الذي ينتقل من بعده الى ورثته في صورة تعويض موروث .

ويترتب على هذا التأصيل لسبب استحقاق التعويض الموروث ، أنه لا يجوز أن يكون سبب المطالبة به الحسارة التي أصابت المجتمع بفقدانه ، تأسيسا على أن المجنى عليه كان شابا في مقتبل العمر خريج إحدى الجامعات المصرية ، وكان ينتظره مستقبل باهر ، وكان يمكن أن يؤدي رسالته في المجتمع ، في الوقت الذي نحن في حاجة الى مثل هؤلاء الشباب الناجحين ... ذلك أن كل هذه الأسباب تمثل ضررا غير مباشر لا يخص المضرور ، ثم ان المستقبل الباهر الذي كان ينتظره هو أمر احتمالي لا يصلح أن يكون أساسا للتعويض .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

- 
- (٤٢) نقض مدنى ١٧/٢/١٩٦٦ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ١ - ٣٣٧ - ٤٧ .
  - نقض مدنى ٧/٣/١٩٧٤ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٦٠ - ١١ .
  - نقض مدنى ٢٣/١/١٩٨٠ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ٢٥٥ - ٥٣ .

... شرط الضرر للنادى هو - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - الإخلال بحق أو مصلحة للمضروب - واعتداء الجاني على المجنى عليه والقضاء على هيئاته ، إخلال جسيم بحقه في سلامة جسمه وصون حياته ، وإذا كان الاعتداء ينشئ بداهة الموت بلحظة ، فإن المجنى عليه يكون بخلافها - مهتما قصرت - أهلا لكسب الحقوق - ومن بينها الحق في التعويض عن الضرر الذى لحقه - ومهما يتطور اليه هذا الضرر ويتفاقم - ومضى أثبت له ذلك الحق قبل الموت ، فإنه ينتقل من بعده الى ورثته ، (٤٣) .

كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« الثابت من مديونات الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أنه بنى تقديره لتعويض الضرر الذى لحق المجنى عليه على قوله :

« ان خطأ المجنى عليه الأول ( المطعون ضده الأخير ) التابع للمدعى تخليهما الثانى والثالث (الطاعنان) تسبب فى اصابة المجنى عليه بالاصابات التى لحقت به وأودت بحياته ، وهو شاب فى مقتبل العمر ، خريج إحدى الجامعات المصيرية ، كان ينتظره مستقبل باهر ، وكان يمكن أن يؤدى رسالته فى المجتمع ، فى الوقت الذى نحن فى حاجة الى مثل هؤلاء الشباب الناجحين ، والذى حصل على البكالوريوس فى الزراعة بتقدير جيد جدا ، فإن المحكمة تقدر التعويض له بمبلغ عشرين ألف جنيه ، وينتقل هذا الحق فى التعويض لورثته الشرعيين » .

فإنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أدخل فى تقديره للتعويض ، عناصر لا تصلح أن تكون سببا له ، إذ جعل من بينها الخسارة التى أصابت المجتمع بفقدانه ، وهو ضرر غير مباشر لا يخص الضرر ، فضلا عن أن ما أورده الحكم - عما كان ينتظر المجنى عليه من مستقبل باهر - هو أمر احتمالى ، لا يصلح بدوره أن يكون أساسا للتعويض » (٤٤) .

- دخوله فى التركة وتوزيعه حسب القريضة الشرعية :

يخص التعويض الموروث المجنى عليه المتوفى شخصيا ، ولا يخص

(٤٣) نقض مدنى ١٩٨٧/١٢/١٧ طعن ٥٤/٢٥٨ ق .

- نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/١٧ طعن ٥٤/٦٥١ ق .

- نقض مدنى ١٩٨١/٤/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ١٢٢٨ - ٢٤٢ .

(٤٤) نقض مدنى ١٩٨٤/١١/٢٧ طعن ٥٤/١١١١ ق .

المضروزين . ولذلك فتتحدد طبيعته القانونية بأنه عنصر من العناصر التي تدخل في التركة المخلقة عن المورث ، وبالتالي يأخذ حكم الميراث الشرعي ، ويتم توزيعه حسب الفريضة الشرعية ، فكل من له حق الارث في تركة المجنى عليه ، يكون له الحق في التعويض الموروث (٤٥) .

#### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان الحق في التعويض عن الضرر المادي الناشئ عن اصابة المضروب ، التي أودت بحياته ، يدخل في ذمته المالية ، وينتقل معها ضمن تركته الى ورثته ، سواء كان المضروب قد طالب بهذا التعويض قبل وفاته أو لم يطالب ، وسواء كان التعويض قد تحدد من قبل الوفاة بحكم أو اتفاق أو لم يحدد . فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى للمطعون ضدهم بتعويض موروث عن الضرر المادي الذي لحق بمورثهم وأودى بحياته ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه » (٤٦) .

#### كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« قواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا ، بما في ذلك تحديد الأنصبة الورثة هي - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور المتعلقة بالنظام العام . واذ كان الطعن المائل يشمل ما قضى به الحكم المطعون فيه من تعويض موروث ، وتوزيع قيمته بين المحكوم لهم . وكان المحكوم لهم أما وأخوة للمورث ، ولا تتساوى أنصبتهم الشرعية في الميراث . فإن الحكم المطعون فيه اذ ساوى بينهم في الأنصبة في مقدار التعويض الموروث ، يكون قد خالف القانون في أمر متعلق بالنظام العام » (٤٧) .

.. (٤٥) يجب على ورثة المجنى عليه في جريمة حوادث السيارات تقديم شهادة من مراقبة ضرائب الشركات ، بالافراج عن التعويض الموروث ، باعتباره تركة تخص المجنى عليه شخصيا . وتنص المادة ١٨ من قانون ضريبة الابلولة ١٩٨٩/٢٢٨ على أنه :

« يعفى من الضريبة »

( أ ) ٣٠٠٠٠ جنيه من نصيب كل وارث أو مستحق من الفروع والأزواج والآب والأم ،  
( ب ) ١٥٠٠٠ جنيه من نصيب كل وارث أو مستحق من الاخوة والباخوات والاصول ،  
عدا الآب والأم .

ويزاد حد الاعفاء بمقدار المثل ، اذا كان أحد الورثة أو المستحقين المشار اليهم في البندين السابقين وقت الوفاة فاقد الأهلية أو ناقصا أو كان عاجزا كلياً أو عاجزا جزئياً . يمنعه عن العمل » ( النشرة التشريعية - العدد السابع - يولية سنة ١٩٨٩ ص ٩٣٣ و ١٤١ ) .

(٤٦) نقض مدني ١٩٨٧/٤/١٩ طعن ٥٤/٢٨٤ ق .

(٤٧) نقض مدني ١٩٧٩/١٢/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٣ - ١٢٧ - ٤٠١ .

- تطبيقات عملية خاصة بالتعويض الموروث :

١ - طلب التعويض عن الضرر الموروث مستقل

عن غيره من أنواع التعويض الأخرى :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان الثابت من صحيفة الاستئناف المقدمة من الطاعنة ، أنها جددت بها التعويض المطلوب ، بأنه يمثل ما استحقه المورث من تعويض ، عن الأضرار التي لحقت به بسبب ما أصيب به من إصابات ، نتيجة خطأ تابع المطعون ضده في ١٩٧٠/٩/٢٠ حتى وفاته في ١٩٧٠/٩/٢١ ، والذي آل إليها هي وابنتها المشمول بوصايتها بطريق الإرث . والتعويض المستحق لها هي وابنتها عن الأضرار الأدبية والمادية التي لحقت بهما بسبب وفاة مورثهما .

وكان التعويض الموروث المطالب به ، يعتبر طلباً مستقلاً ، عن التعويض عن الأضرار التي لحقت الطاعنة وابنتها . وكان الحكم المطعون فيه - على ما هو ثابت بمعلوماته - قد خلا من أية إشارة سواء في أسبابه أو في منطوقه إلى طلب التعويض الموروث ، فإنه يكون قد أغفل الفصل في هذا الطلب ، (٤٨) »

٢ - مطالبة بعض الورثة بأنصبتهم في التعويض الموروث

لا يحول دون نظر دعوى باقي الورثة :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الإرث الذي يطالب بحق ليرثه ، ينتصب ممثلاً لباقي الورثة ، فيما يقضي به لها . وأن حجية الحكم لا تلحق إلا المنطوق ، وما ارتبط به من أسباب ، ارتباطاً لا يقوم الحكم إلا به . وأن مناط هذه الحجية هو وحدة الخصوم والمجل والسبب في الدعوى السابقة والتالية .

وكان الثابت أن الحكم السابق ، صادر في الدعوى التي أقامها فريق

(٤٨) نقض مدني ١٩٧٩/١٢/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٣ - ٣٣٣ - ٤٠٠ .

- نقض مدني ١٩٨٧/٤/١٩ طعن ٥٤/٣٨٤ ق .

- نقض مدني ١٩٨٣/٣/١٣ طعن ٥٢/١٤٩٢ ق .

من الورثة ، للمطالبة بنصيبهم في التعويض الموروث ، وهو ما يطرح على المحكمة حتما ، طلب تقدير التعويض المستحق للتركة ، باعتباره مسألة أولية للفصل في هذا الطلب . فان قضاء ذلك الحكم بتحديد اجمالي ما تستحقه التركة تعويضا موروثا ، وان كان يحوز حجية لباقي الورثة الطاعنين ، إلا أن قضاها لرافعيها بأنصبتهم وحدهم في ذلك التعويض ، لا يحول دون نظر دعوى الطاعنين المائلة - وهم باقي الورثة - بطلب الحكم بأنصبتهم في التعويض المذكور ، (٤٩) .

#### (١٥٠) ٤ - التعويض المحتمل :

احالة الى كلامنا عن الشرط الثاني من شروط استحقاق التعويض المادي (٥٠) .

#### (١٥١) ٥ - التعويض المؤقت :

احالة الى كلامنا عن الحكم بالتعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية (٥١) .

#### (١٥٢) ٦ - تكملة التعويض :

احالة الى كلامنا عن الحكم بالتعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية (٥٢) .

#### (١٥٣) ٧ - التعويض التكميلي :

احالة الى كلامنا عن التأمين الشامل عن تلفيات السيارة (٥٣) .

#### (١٥٤) ٨ - التعويض الشامل :

احالة الى كلامنا عن التأمين الشامل عن تلفيات السيارة (٥٤) .

---

(٤٩) نقض مدني ١٩٨٦/٤/٣ طعن ٥١/٣٥ ق .

(٥٠) راجع البند ١٤٧ ص ٣٥٧ .

(٥١) راجع البند ٥١ ص ١١٤ .

(٥٢) راجع البند ٥١ ص ١١٤ .

(٥٣) راجع البند ١٣٨ ص ٣٣١ .

(٥٤) راجع البند ١٣٨ ص ٣٣١ .

## (١٥٥) ٩ - تعويض اتلاف السيارة :

إحالة إلى كلامنا عن التأمين الشامل عن تلفيات السيارة (٥٥)

## (١٥٦) (ثانياً) تقدير التعويض في حوادث السيارات :

- تقدير التعويض من مسائل الواقع :

المقرر قانوناً أن تقدير قيمة التعويض الجابر للضرر أياً كان نوعه ، سواء كان الضرر مادياً أو أدبياً أو مروحياً ، هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، ما دام لا يوجد نص في القانون يلزمه باتباع معايير معينة في خصوص تقديره . ومناط هذا الاستقلال أن يكون تقدير التعويض قائماً على أساس سائغ ، ومردوداً إلى عناصر ثابتة في الأوراق ، وتوازن مبرراته مع الغاية من فرضه ، بحيث يبدو متكافئاً مع الضرر لا زائداً عليه .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« تقدير التعويض الجابر للضرر ، هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، ما دام لا يوجد نص في القانون يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه ، مما يكون معه البعى بهذا الشق جديلاً موضوعياً » (٥٦) .

« المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير قيمة التعويض ، هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، إلا أن مناط ذلك أن يكون هذا التقدير قائماً على أساس سائغ ، ومردوداً إلى عناصره الثابتة بالأوراق ، ومبرراته التي يتوازن بها أساس التعويض ، مع الغاية من فرضه ، بحيث يبدو متكافئاً مع الضرر غير زائد عليه » (٥٧) .

(٥٥) راجع البند ١٣٨ ص ٣٣١ .

(٥٦) نقض مدني ١٩٨٧/٤/١٩ طعن ٥٤/٣٨٤ ق .

- نقض مدني ١٩٨٦/١٢/١٤ طعن ٥٣/٥٢٠ ق .

(٥٧) نقض مدني ١٩٩٠/٦/٧ طعن ٥٨/١٠٢٦ ق .

- نقض مدني ١٩٨٦/١/٢٣ طعن ٥٠/٧٠١ ق .

- نقض مدني ١٩٨٤/١١/٢٧ طعن ٥٤/١١١١ ق .

- نقض مدني ١٩٨٤/٢/٦ مجموعة محكمة النقض ٣٥ - ١ - ٣٨٩ - ٧٧ .

- نقض مدني ١٩٧٥/٣/١٢ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ١ - ٥٦٨ - ١١٥ .

## ١- تقدير التعويض عن اطلاقات محكمة الموضوع :-

كذلك المقرر قانونا أن تقدير التعويض الجابر للضرر إيا كان نوعه ، سواء كان الضرر ماديا أو أدبيا أو موريا ، هو من اطلاقات محكمة الموضوع ، بحسب ما تراه مناسبا ، مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملايسات في الدعوى ومناط هذا الاطلاق أن يبين الحكم عناصر الضرر الذي يقدر التعويض عنه .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر أن تقدير التعويض هو من اطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسبا ، مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملايسات في الدعوى . فلا عليها أن هي قدرت التعويض الذي رآته مناسبا ، دون أن تبين أو ترد على ما أثاره الطاعن من ظروف . وأنه إذا لم يكن التعويض مقبلا بالاتفاق أو ينص في القانون ، فإن لمحة الموضوع السلطة التباينة في تقديره ، دون رقابة عليها من محكمة النقض . وبحسب الحكم أن يكون قد بين عناصر الضرر الذي يقدر التعويض عنه . وأنه لا يعيب الحكم - متى عرض لكافة العناصر المكونة للضرر قانونا والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض - أن ينتهي إلى تقدير ما يستحقه المضرور من تعويض عنها ، (٥٨) .

« لم يخطئ الحكم المطعون فيه ، إذا أدخل في تقديره للتعويض ، أن التقاضي قد استتال بالمطعون ضده أمدًا طويلا ، حتى أدركه سن التقاعد ، ذلك أن سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض ، تخولها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ، ومنها ما يصيب المضرور بسبب طول أمد التقاضي ، (٥٩) .

- 
- نقض مدني ١٩٦٨/٣/٢٨ مجموعة محكمة النقض ١٩ - ١ - ٦٥٥ - ٩٦ .
  - نقض مدني ١٩٦٧/١٢/٢٨ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٤ - ١٩٤٣ - ٢٩٣ .
  - نقض مدني ١٩٦٧/٢/١٦ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ١ - ٢٧٣ - ٥٧ .
  - (٥٨) نقض مدني ١٩٨٧/١٢/٣١ طعن ٥٤/١٠٦٣ ق .
  - نقض مدني ١٩٨٣/٣/٨ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ١ - ٩٥٢ - ١٣٧ .
  - نقض مدني ١٩٧٥/٣/١٢ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ١ - ٥٦٨ - ١١٥٨ .
  - (٥٩) نقض مدني ١٩٦٧/٢/١٦ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ١ - ٣٧٣ - ٥٧ .
  - نقض مدني ١٩٩٠/٢/٢٨ طعن ٥٨/٣٢٤٩٠ ق .
  - نقض مدني ١٩٨٣/٢/١٣ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ١ - ١٨٨ - ٥٧٨ .
  - نقض مدني ١٩٨١/٢/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ٥٧٩ - ١١٣ .

### - سلطة قاضي الموضوع في تقدير وتوزيع التعويض الأدبي بأى طريقة :

المقرر قانوناً أن لقاضى الموضوع السلطة التقديرية فى تقدير وتوزيع التعويض الأدبى بأى طريقة يراها ، ما دام لا يوجد نص فى القانون يلزمه باتباع معايير معينة فى خصوص ذلك ، فيملك المفاضلة بين المضرورين ، فيختص البعض بمقدار أكبر مما يخص به البعض الآخر ، كذلك يملك التسوية بين المضرورين ، فيوزعه عليهم بالسوية بينهم ، والمجادلة فى كل ذلك هى مجادلة موضوعية تخرج عن رقابة محكمة النقض .

### وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« للقاضى أن يقدر التعويض الجائر للضرر الأدبى ، ويتولى توزيعه على المضرورين ، ويفاضل بينهم ، فيختص البعض بمقدار أكبر مما يخص به البعض الآخر . كما أن له أن يقسمه بالسوية بينهم . وهو فى هذا وذاك ، إنما يباشر سلطة تقديرية لقاضى الموضوع ، بلا معقب عليه فى ذلك من محكمة النقض ، ما دام لا يوجد فى القانون نص يلزمه باتباع معايير معينة فى خصوصه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن قدر التعويض عن الضرر الأدبى الذى أصاب المطعون ضدهم - أجرى توزيعه عليهم بالشوية بينهم ، فإن النعى عليه بهذا الوجه ، ينحل إلى جدل فى سلطة محكمة الموضوع ، تنحصر عنه رقابة هذه المحكمة ، (٦٠) .

### - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير تعويض اجمالى ،

عن كل الأضرار ، بعد بيان أنواعها وعناصرها :

المقرر قانوناً أن لقاضى الموضوع السلطة التقديرية فى تقدير تعويض اجمالى عن كل الأضرار التى أصابت المضرورين ، سواء كان الضرر مادياً أو أدبياً أو موروثاً . ومناط هذه السلطة هو بيان أنواعها وعناصرها ،

- نقض مدنى ١٩٧٦/٥/٢٤ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ٢ - ١١٥٣ - ٢١٩ .

- نقض مدنى ١٩٧٤/٢/٢١ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٣٨٩ - ٦٤ .

- نقض مدنى ١٩٧٣/٦/١٤ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٤ - ٩١٩ - ١٦٠ .

- نقض مدنى ١٩٧٢/٤/٨ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٢ - ٦٧٠ - ١٠٥ .

- نقض مدنى ١٩٦٦/٥/١٩ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ٣ - ١٢٠١ - ١٦٥ .

(٦٠) نقض مدنى ١٩٨٨/٦/٣٠ طعن ٥٥/٨٨٠ ق .

دون الزام عليه بتخصيص مبلغ معين لكل عنصر أو نوع من الضرر والظعن عليه في ذلك ، هو طعن موضوعي يخرج عن رقابة محكمة النقض . . . . .

### وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« تقدير التعويض الجائر للضرر هو من إطلاقات محكمة الموضوع ، بحسب ما تراه مناسبا ، مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملايسات في الدعوى . وكان لا يبطل الحكم قضاءه بتعويض إجمالي عن عدة أمور ، فإن ما ينجاه الطاعن بالسبب الثاني للطعن ، من أن عدم وجود دخل ثابت للمطعون ضده ، يوجب تخصيص مقدار التعويض ، لا يعدو أن يكون بدوره جدلا غير مقبول » (٦١) . . . . .

و لنا كانت المادة ٢٧٠ من القانون المدني تنص على أنه : « يقدر القاضي مدى التعويض ، عن الضرر الذي لحق المضرور ، طبقا لاحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعيًا في ذلك الظروف الملايسة » . - وتنص المادة ٢٢١ منه على أنه : « اذا لم يكن التعويض مقدرا في العقد أو بنص القانون فالقاضي يقدره . ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب » . - كما تنص المادة ٢٢٢ منه على أنه : « يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضا . . . . . » .

لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق ، أن الضرر المادي الذي أصاب المستأنف نتيجة خطأ تابعي المستأنف ضده ، مائل فيما لحق به من عاهة مستديمة أفقدته الابصار ، وأسلمته الى العجز والقهر والظلام . وهو بعد في أوج فتوته وشبابه يقف متأهبا لاقتحام معترك الحياة ، بما ينتظره من مستقبل مشرق وآمال طموحة . وكان أن دهمه خطأ تابعي المستأنف عليه بتسلك الكارثة ، لتعصف بمستقبله وآماله ، وتخلفه حطاما عاجزا عن انكسب محروما من كل الفرص ، وتلك آية الضرر المادي .

هذا فضلا عن الضرر الأدبي الذي حاق بالمستأنف من جراء كل ذلك ، وهو مائل بدوره فيما عاناه - وسيظل يعانيه - من الآلام الحسية والنفسية فضلا عن مشاعر الحزن والأسى التي أصبحت سمة لحياته وصنوا لمعاشه .

وترى المحكمة ازاء كل ما تقدم ، تقدير المبلغ اثني عشر ألف جنيها

كنفويض مناصب لجبر تلك الإضرار بتوعيتها ، وهو ما يتعين من أجله تعديل الحكم المستأنف » (١٥٩) .

## ( ١٥٧ ) ( ثالثا ) تسبيب الأحكام فى حوادث السيارات :

يعرف الفقه تسبيب الأحكام أو أسباب الحكم بأنها مجموعة الحجج الواقعية والقانونية التى استخلص منها الحكم منطوقه (١٦٣) ، وهى الأسانيد الواقعية والمنطقية والقانونية التى استندت إليها المحكمة لتصل إلى ما انتهت إليه فى منطوقها ، لأن الحكم نتيجة تستخلصها المحكمة من مقدمات تتناول الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وتعد أسبابا للحكم (١٦٤) . وهى أهم ضمانة لحسن سير العدالة ثمخضت عنها الحضارة القانونية للبشر ، ذلك لأن الحكم دون إبداء لسبب هو والهوى شئ واحد (١٦٥) .

وتعرف محكمة النقض تسبيب الأحكام أو أسباب الحكم بقولها :  
« المراد بالتسبيب الاعتبار تحديد الأسانيد والحجج المبني هو عليها ، والمنتجة هى له - سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون - ولكى يتحقق الغرض منه ، يجب أن يكون بى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به . أما إفراغ الحكم فى عبارات عامة معماة ، أو وضعه فى صورة مجملة ، فلا يتحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم » (١٦٦) .

## ( ١٦٠ ) الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى :

- 
- (١٦٢) نقض مدنى ١٩٨٣/١٢/٢٠ طعن ٥٠/٩٠ ق .  
(١٦٣) الدكتور محمود نجيب المرجع السابق: بند ١٠٥٣ ص ٩٢٤ .  
(١٦٤) الدكتور حسن المرصفاوى المرجع السابق بند ٣٠٥ ص ٧٠٦ .  
(١٦٥) الدكتور رمسيس بهنام فى « الاجراءات الجنائية تأصيلا وتحليلا » ط ١٩٨٤ بند ٢٤٣ ص ٧١١ .  
(١٦٦) نقض جنائى ١٩٧٣/١/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ١ - ١١٤ - ٢٧ .  
- البندان ١٥٨ - ١٥٩ ملفيان لأسباب فنية .  
- الهوامش ٦٧ - ٨١ ملغاة لأسباب فنية .

## محكمة الاسكندرية الابتدائية

### المحكمة

#### بعدة سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة .

حيث تخلص واقعة هذه الدعوى فيما أقامه المدعى ضد المدعى عليه بصفته ، بموجب صحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٩٨١/١١/٢ ، وأعلنت للمدعى عليه بصفته اعلانا قانونيا ، طلب في ختامها الحكم بالزامه بأن يؤدي للمدعى مبلغ عشرة آلاف جنيه والمصروفات والأتعاب ، بحكم مشمول بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة . وقال شرحا لدعواه :

انه بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ أثناء قيادة ابراهيم محمد أحمد كيلاني السيارة رقم ٧٩٧٩ أجرة اسكندرية ، تسبب بخطئه واهماله في اصابة السيدة/عزيزة محمود عينو زوجة المدعى والدة القصر المشمولين بولايته . وكانت اصابتهما نتيجة للحادث جسيمة ، وقد أودت الاصابات بحياتها فيما بعد . وقدم السائق للمحاكمة الجنائية ، وقيدت ضده اللجنة رقم ١٩٧٨/٢٧٤٥ جناح سيدى جابر . وقضى بادانته عما أسند اليه وذلك بجلسة ١٩٧٩/٣/٢٥ بحبسه ستة شهور مع الشغل . وقد سقط الحكم المذكور بمضى المدة في ١٩٨٢/٣/٢٤ .

وحيث أن سقوط الحكم الجنائي بمضى المدة غير مانع للمدعى من اقامة دعواه المدنية ، بطلب التعويض عما لحقه من أضرار . والمستقر في قضاء النقض أنه اذا كان الفعل الذى سبب الضرر ، الذى يستند اليه المضرور في دعواه قبل المؤمن يكون جريمة ، ورنعت الدعوى الجنائية على مقارفها ، سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحدا ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فان سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن ، يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود الى السريان الا منذ صدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر . لأن رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعا قانونيا يتعذر معه على المضرور مطالبة المؤمن بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ مدني وقف سريان التقادم ، ما دام المانع قائما ( نقض مدني ١٠٤/٣٥ ق في ١٩٦٩/٣/٢٧ ) .

وعلى هذا فان المحاكمة الجنائية بالنسبة لمتهم لم تنته بصيورها الحكم

الغيايبي في ١٩٧٩/٣/٢٥ ، وإنما انتهت بسقوط الحكم المذكور بمرور ثلاث سنوات على تاريخ صدوره في ١٩٨٢/٢/٢٤ ، ومنذ هذا التاريخ يبدأ حق المدعى في إقامة دعواه المدنية المسائلة بالتعويض ، المستحق عن الأضرار المترتبة على الفعل غير المشروع للسائق المذكور .

وحيث أن الثابت أن انسيارة أداة الحادث ، مؤمن عليها في تاريخ وقوعه ، لدى المدعى عليه بصفته ، ومن ثم يلتزم بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض ، مهما بلغت قيمته ، عملا بنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٥٥/٦٥٢ الخاص بالتأمين الاجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات .

وحيث أن وفاة المجنى عليها قد ألحق بالطالين ضرا أديا جسيما ، بالإضافة الى التعويض الموزون المستحق ، ومن ثم يقدر لذلك بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، يلتزم به المدعى عليه بصفته .

وحيث أن الدعوى تداولت بالجلسات حسب الثابت من محاضر جلساتها ، وفيها تم تصحيح شكل الدعوى بإدخال خصوم جدد في الدعوى ، ثم توجيه دعوى ضمان فرعية ، وتقديم العبيد من المستندات والمذكرات من الطرفين .

وبجلسة ١٩٨٥/١٢/١٨ أصدرت المحكمة - بهيئة سابقة - حكما قضى بإحالة الدعوى للتحقيق ، ليثبت المدعى بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود ، أن ابراهيم محمد أحمد كيلاي قد تسبب بخطئه في إصابة المرحومة/عزيزة محمود عينو ، أثناء قيادة السيارة . . . الى آخر ما جاء بمنطوق هذا الحكم ؛ وقد تقاضى المدعى عن تنفيذ ذلك اليكم التمهيدى ، حيث قررت المحكمة اعانة الدعوى للمرافعة لجلسة ١٩٨٦/٥/٧ ، وبذلك الجلسة قررت المحكمة الزام المدعى بتقديم شهادة رسمية تفيد أسباب وفاة المجنى عليها . وبجلسة ١٩٨٦/١٠/٨ قدم وكيل المدعى صورة من شهادة وفاة المجنى عليها ، ولم يبين فيها سبب الوفاة ، وهي صورة من الشهادات التى تستخرج للوفاة الطبيعية . وتقدم بعد ذلك المدعى عليهم بمذكرات طلبوا فيها رفض الدعوى ، والمحكمة قررت اصدار حكمها بجلسة ١٩٨٨/٣/١٦ ، ومد أجل الحكم لجلسة اليوم .

وحيث أنه عن الموضوع ، فإنه من المقرر وفقا لنص المادة ١٦٣ من القانون المدنى « ان كل خطأ سبب ضرا للغير ، يلزم من ارتكبه بالتعويض » .

ومن هنا يتضح أن التعويض يستحق للمدعى ، طالما ارتكب المدعى عليه خطأ سبب له ضرراً ، وأن هناك علاقة سببية بين الخطأ والضرر . وفى تلك الواقعة مع افتراض حصول الخطأ والضرر الذى نتج عنه ( وفاة المجنى عليها ) ، فإن علاقة السببية كركن من أركان القتل الخطأ ، تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنه ، طالما كانت تتفق مع السير العادى للأمور ، بمعنى أن يكون الخطأ متصلاً بالقتيل اتصال السبب بالمسبب . والبين أن المجنى عليها قد توفيت الى رحمة الله تعالى بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣ ، من فعل وقع عايتها بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ بواسطة المدعى عليه . وقد أمهلت المحكمة المدعى عدة آجال ليثبت بالتحقيق أن المدعى عليه (السائق) تسبب بخطئه فى أحداث وفاة المجنى عليها ، ولكنه تقاعس عن تنفيذ ذلك ، وبعد ذلك طلبت المحكمة من المدعى تقديم شهادة وفاة تفيد سبب وفاة المجنى عليها ، وأمهلته عدة آجال . ولكنه تقدم بشهادة وفاة عادية لا يبين فيها سبب الوفاة ، رغم التنبيه عليه أكثر من مرة بتقديم شهادة مبين فيها سبب الوفاة .

وقد قضت محكمة النقض بأن « استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع ، التى يقدرها قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض ، الا بالقدر الذى يكون فيه استخلاصه غير سائغ » ( جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ م نقض م ١٥١٩/٢٥ ) .

ولما كان ذلك كذلك ، وكان المدعى لم يقم بأثبات علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، الأمر الذى يتعين معه رفض الدعوى .

وحيث ، أنه عن المصاريف شاملة أتعاب المحاماة ، فإن المحكمة تلزم بها المدعى لحصرانه الدعوى وفقاً لنص المادة ١/١٨٤ مرافعات .

### ولهذه الأسباب :

حكمت المحكمة برفض الدعوى ، والزام رافعها المصاريف وعشرة جنيهاً أتعاباً للمحاماة (٨٢) .

---

(٨٢) محكمة الاسكندرية الابتدائية ( الدائرة ٩ مدنى كلى ) فى دعوى التعويض ٦٢٥٥ / ١٩٨١ مدنى كلى اسكندرية المرفوعة من /احمد عبد الحميد محمد شعبان ضد شركة الشرق للتأمين وآخر ، جلسة ١٩٨٨/٥/٣١ .

## المبحث الثالث الحكم الاستثنائي في الدعوى

### (١٦١) تمهيد :

يقصد بالحكم الاستثنائي عرض موضوع النزاع ، الذي فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى ( المحكمة الابتدائية ) على محكمة الدرجة الثانية ( محكمة الاستئناف ) للفصل في موضوع الدعوى من جديد ، عند عدم وجود موانع قانونية تحول دون الاستئناف ، كان تكون قيمة الدعوى داخلية في حدود النصاب النهائي لمحكمة الدرجة الأولى ، أو غير ذلك من الأحوال .

ويلاحظ أنه من الخطأ الفنى الجسيم استئناف الحكم الصادر في دعوى التعويض لمجرد طلب زيادة المبلغ المحكوم به . ولكن يجب أن تتضمن صحيفة الاستئناف الأسباب المبررة لطلب الزيادة حتى لا يعتبر طلبا جديدا غير جائز استئنائه على النحو الذى سوف نراه . هذه الأسباب قد تكون فى منتهى الدقة والشفافية فى بعض الأحيان . فالتعويض عن موت الطفل الوحيد للأسرة فى حادث سيارة ، يختلف عنه فى حالة وجود خمسة أطفال آخرين . والتعويض عن موت الطفل الوحيد للأسرة مع عدم إمكان انجاب الأم لكبر السن أو لمرض أو لعملية جراحية ، يختلف عنه فى حالة إمكان الانجاب . وفى كل هذه الضور يختلف تقدير محكمة الاستئناف لطلب الزيادة. بين صورة وأخرى .

وكلامنا عن الحكم الاستثنائي فى دعوى التعويض يشمل الآتى :

- اجراءات رفع الاستئناف ، من حيث المحكمة المختصة بنظر الاستئناف ، ورسوم الاستئناف ، وميعاد الاستئناف .
- نموذج صحيفة الاستئناف ، وسوف نورد هنا صحيفة الاستئناف المرفوعة من المحكوم ضده فى الدعوى ١٩٨١/٦٢٥٥ مدنى كلى اسكندرية .
- الحكم الاستثنائي ، ويشمل مرافعات الخصوم ، ثم بعض التطبيقات العملية الخاصة بدعوى التعويض .

### (١٦٢) المحكمة المختصة بنظر الاستئناف :

تنص المادة ٢٢٣ مرافعات على أنه :

• تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف موفقا لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ ، ولا تحتسب في هذا التقدير الطلبات غير المتنازع عليها ، ولا المبالغ المعروضة عرضا فعليا .

وتنص المادة ١/٤٢ مرافعات على أنه :

• تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتداءيا في الدعاوى المدنية والتجارية ، التي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه . ويكون حكمها انتهايا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

وتنص المادة ٤٧ مرافعات على أنه :

• (١) تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتداءيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية ، التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية . ويكون حكمها انتهايا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه .  
(٢) وتختص كذلك بالحكم في قضايا الاستئناف ، الذي يرفع اليها عن الأحكام الصادرة ابتداءيا من محكمة المواد الجزئية أو من قاضي الأمور المستعجلة .

(٣) كما تختص بالحكم في الطلبات الوقفية أو المستعجلة ومنازعات الطلبات العارضة . وكذلك في الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها .

وبين من هذه المواد أن المحكمة المختصة بنظر الاستئناف في دعوى التعويض تتحدد على النحو الآتي :

١ - تختص المحكمة الابتدائية ( منعقدة بهيئة استئنافية ) بنظر الاستئناف ، اذا كان الحكم في دعوى التعويض صادرا من المحكمة الجزئية ، وكانت قيمة الدعوى تتجاوز حدود النصاب الانتهايي للقاضي الجزئي ، وهو خمسمائة جنيه ( المادة ٤٢ مرافعات المعدلة بالقانون ١٩٩٢/٢٣ ) .

٢ - تختص محكمة الاستئناف العالي بنظر الاستئناف ، اذا كان الحكم في دعوى التعويض صادرا من المحكمة الابتدائية ، وكانت قيمة الدعوى تتجاوز حدود النصاب الانتهايي للمحكمة ، وهو خمسة آلاف جنيه ( المادة ١/٤٧ مرافعات المعدلة بالقانون ١٩٩٢/٢٣ ) .

(١٦٣) رسوم الاستئناف :

تنص المادة ١/١ من القانون ١٩٤٤/٩٠ بالرسوم القضائية في المواد

المدنية على أنه

« يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب الفئات الآتية :

- ٢٪ لغاية ٢٥٠ جنيها .
- ٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيها .
- ٤٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيها حتى ٤٠٠٠ جنيها .
- ٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيها .

وتنص المادة ٣ من ذات القانون على أنه :

« (١) يفرض على استئناف الأحكام ، الصادرة في الدعاوى معلومة القيمة ، رسم نسبي ، على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى ، ويراعى في تقدير الرسوم القيمة المرفوع بها الاستئناف .

(٢)

(٣) ويخفض الرسم إلى النصف في جميع الدعاوى ، إذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية . فإذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى ، استكمل الرسم المستحق عنه .

(٤) ويسوى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي ، باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق ، الذي رفع عنه الاستئناف .

وتنص المادة ٩ من ذات القانون على أنه :

« لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيها . فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك ، سوى الرسم على أساس ما حكم به . »

وتنص المادة ٢١ من ذات القانون على أنه :

« في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيها ، يسوى الرسم على أساس ألف جنيها في حالة الغاء الحكم أو تعديله ، ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ ، فيسوى الرسم على أساس ما حكم به . »

وتنص المادة ١ مكررا من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أنه :

« يفرض رسم خاص أمام المحاكم ومجلس الدولة ، يعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة في جميع الأحوال ، ويكون له حكمها . ويؤول حصيلته إلى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات

القضائية، (٨٣) .

ويبين من هذه المواد أن رسوم الاستئناف تحدّد على النحو الآتي :

١ - إذا كانت دعوى التعويض معلومة لقيمة ، مثل طلب الحكم بمبلغ معين يفرض رسم نسبي حسب الفئات الآتية :

٢ - /٪ لغاية ٢٥٠ جنيها .

٣ - /٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيها

٤ - /٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيها حتى ٤٠٠٠ جنيها

٥ - /٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيها .

٢ - تحصل رسوم الاستئناف مقدما على الألف جنيها الأولى . وإذا

كان الرسم الذي يستحقه قلم الكتاب يزيد على الألف جنيها . ثم إذا حكم في دعوى التعويض بأكثر من ذلك ، سوى الرسم على أساس ما حكم به ، ومعنى ذلك أن الرسم النسبي الذي يجب سدادَه عند رفع الاستئناف لا يتجاوز مئتين جنيها ( أى ٢٠٠ /٪ من مبلغ الـ ١٠٠٠ جنيها = ٢٠٠ جنيها ) (٨٤) .

٣ - في جميع الأحوال يفرض رسم خاص بصندوق الخدمات انصحيه والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ، يعادل ٥٠٪ من الرسوم القضائية الأصلية المقررة على استئناف دعوى التعويض .

٤ - يسوى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي ، باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق المرفوع عنه الاستئناف . وقضى بأن « الرسم النسبي للاستئناف يسوى عند تأييد الحكم الابتدائي ، وعلى مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٤ ، باعتبار الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رُفع عنه الاستئناف ، مما يكون معه المناط في تقدير الرسم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو للحق موضوع الاستئناف ، الذي قضى به للمستأنف أو تأييد القضاء به للمستأنف عليه . ولا مراء في أن ما يحكم به ابتدائيا للمستأنف لا يكون محلا لاستئنافه ، وما لا يكون محلا للاستئناف لا يكون محلا للرسم » (٨٥) .

(٨٣) مضافة بالقانون ١٩٨٥/٧ الجريدة الرسمية العدد ٢٠ تابع في ١٦/٥/١٩٨٥ .

(٨٤) نقض مدني ١٩٧٧/٢/٣ مجموعة أحكام النقض ٢٨ - ١ - ٢٧٠ - ٧٢ .

(٨٥) نقض مدني ١٩٧٨/١١/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٢ - ١٧٢٩ - ٣٣٣ .

- نقض مدني ١٩٧٢/١٢/١٤ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ٣ - ١٣٨٧ - ٣١٦ .

- نقض مدني ١٩٦٧/٥/٢٣ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٣ - ١٠٧٣ - ١٥٩ .

## (١٦٤) ميعاد الاستئناف :

تنص المادة ٢٢٧ مرفعات على أنه :

١) ميعاد الاستئناف أربعون يوما ، ما لم ينص القانون على غير ذلك .

٢) ويكون الميعاد خمسة عشر يوما في المواد المستعجلة ، أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم .

٣) ويكون ميعاد الاستئناف ستين يوما بالنسبة للنائب العام أو من يقوم مقامه .

ويبين من هذه المادة أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى التعويض أربعون يوما . وهذا الميعاد هو من المواعيد الناقصة ، بمعنى أنه ينتهي بانقضاء اليوم الأخير منه ( المادة ١٥/٢ مرفعات ) ولذلك يجب رفع الاستئناف خلالها ، وإلا كان غير مقبول ( المادة ١١٥ مرفعات ) .

ويضاف الى ميعاد استئناف دعوى التعويض ، ميعاد مسافة (٨٦) ، بين موطن المستأنف ومقر المحكمة الاستئنافية ( المادة ١٦ مرفعات ) .

والأصل أن يبدأ ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى التعويض يوم صدوره ، عملاً بالقاعدة العامة في قانون المرافعات ، إلا إذا كان المحكوم ضده قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ، ولم يقدم مذكرة بدفاعه ، فلا يبدأ ميعاد استئنافه إلا من تاريخ اعلانه بالحكم ( المادة ٢١٣ مرفعات ) .

والمقرر قانوناً أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى التعويض متعلق بالنظام العام (٨٧) .

وإذا صادف آخر يوم من ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى التعويض عطلة رسمية ، امتد ميعاد الاستئناف الى أول يوم عمل بعد العطلة ( المادة ١٨ مرفعات ) .

(٨٦) نقض مدني ١٩٨٠/٢/١٩ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ٥٤٨ - ١٠٧ .

(٨٧) نقض مدني ١٩٦٧/٢/١٤ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ١ - ٣٣٩ - ٥٣ .

(١٦٥) تحرير صحيفة الاستئناف ٤٤/٣٩٤ ق اسكندرية :

(١٦٦) مذكرة بدفاع شركة الشقق للتأمين  
( المستأنف ضدها الأولى ) :

(١٦٧) مذكرة بدفاع مالك السيارة ( المستأنف ضده الثالث ) :

(١٦٨) الحكم الاستئنافي الصادر في الدعوى :

### صحيفة الاستئناف

الحكم الصادر في الدعوى ٦٢٥٥/١٩٨١ مدنى كلى الاسكندرية

انه في يوم . . . . . الموافق . . . . . / . . . . . / ١٩٨١  
بناء على طلب ورثة/عزيزة محمود عينو وهم : أحمد قبيد الحميد محمد  
شعبان المقيم بغيطة العنب قسم كرموز ، ومحلله المختار مكتب الأستاذ السيد  
الصغير المحامى ٣ شارع السلامونى كرموز اسكندرية . . . . .  
أنا . . . . . محضر محكمة . . . . . الجزئية قد انتقلت الى  
حيث اقامة :

- ١ - السيد/الممثل القانونى لشركة الشرق للتأمين ، ويعلم ٩ شارع  
صلاح سالم قسم العطارين بالاسكندرية ، مخاطبا مع . . . . .
- ٢ - السيد/ابراهيم محمد أحمد كيلانى ، مقيم ٢٥ شارع الكامل  
فلمنج قسم الرمل بالاسكندرية ، مخاطبا مع . . . . .
- ٣ - السيد/مجدى محمد ناصف ، مقيم ٢١ شارع شمبليون شقة ٣٣  
الازارطة قسم باب شرقى بالاسكندرية ، مخاطبا مع . . . . .

### وأعلنتهم بالآتى :

بموجب هذه الصحيفة يستأنف الطالب الحكم الصادر من محكمة  
اسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٦٢٥٥ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى بجلسة  
١٩٨٨/٥/٣١ ، المرفوعة منه ، والقاضى برفض الدعوى ، وألزمت المدعى  
بالمصاريف وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

### الموضوع

بصحيفة مودعة قلم كتاب محكمة اسكندرية الابتدائية بتاريخ  
١٩٨١/١١/٢ ، وأعلنت قانونا للمعلن اليهم ، أقام الطالب الدعوى  
رقم ٦٢٥٥ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى ، بطلب الحكم بالزام المعلن اليهم بأن  
يؤدوا للمدعى مبلغ عشرة آلاف جنيه ، تعويضا موروثا عن الأضرار التى  
لحقته ، من جراء اصابة مورثة المدعى زوجته المرحومة/عزيزة محمود عينو  
بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، والتى ظلت متأثرة بجراحها نتيجة للاصابات التى

اصابتها نتيجة للحادث الى أن وانتها المنية بسبب هذه الإصابات ، وكان ذلك بسبب حادث السيارة رقم ٧٩٧٩ أجرة اسكندرية ، قيادة المعلن إليه المانى/ابراهيم محمد أحمد كيلانى .

وقد تحرر عن ذلك المحضر رقم ٢٧٤٥ لسنة ١٩٧٨ جنح سيدي جابر والقاضى بادانة المتهم عما أسند اليه بحكم جنائى نهائى وبات ...  
ولما كان الطالب قد أصيب بأضرار موروثة جسيمة ، نتيجة للإصابات التى أصابت المجنى عليها ، والذي يقدره بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، فانه يلزم المعلن اليه الأول بصفته بأدائه ، بصفته المؤمن لديه على السيارة المتسببه فى الحادث وقت وقوعه .

وحيث أنه بجلسة ١٩٨٨/٥/٣١ أصدرت محكمة أول درجة حكمها المبين منطوقه بصدر هذه الصحيفة . ولما كان هذا الحكم قد جاء على غير سند من الواقع والقانون ، فان الطالب يبادر الى الطعن بالاستئناف عليه للأسباب الآتية :

### أسباب الاستئناف

اولا : أخطأ حكم محكمة أول درجة قانونا مما يتعين القضاء بإلغائه ، حيث ان الثابت من محضر التحقيقات والتقرير الطبي المرفق بالأوراق ، ان الإصابات التى لحقت المجنى عليها ، ما هى الا نتيجة للحادث الذى وقع من السيارة المتسببة فى الحادث . وهى عبارة عن كسر بالحوض وكسر الضلع الأيسر وكدمات بالوجه وبالعين اليسرى . وقد ظلت المجنى عليها تعاني من هذه الإصابات التى أصابتها بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، الى أن توفيت متأثرة بهذه الإصابات والأمراض بتاريخ ١٩٨٠/٢/٣ ، أى أنها ظلت تعاني من هذه الجروح والآلام أكثر من ثلاث سنوات ، تكبد فيها المدعى مصاريف العلاج والتردد على الأطباء طوال هذه الفترة ، الا أن القدر كان أسرع من كل هذا العلاج ، وتوفيت المجنى عليها متأثرة بجراحها .

ثانيا : انه كان يتعين على محكمة أول درجة - عندما انتهت الى أن التقارير الطبية قاصرة جميعها عن وصف إصابات المجنى عليها وبيان سببها وصلتها بالوفاة ، وكذلك شهادة الوفاة المقدمة ، وما اذا كانت وفاة موروثة المدعى التى حدثت هى نتيجة للحادث الحاصل بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ -  
احالة أوراق الدعوى الى مصلحة الطب الشرعى ، لبيان ما اذا كانت وفاة موروثة المستأنف هى نتيجة للحادث .

ومن المستقر فقها وقضاء أنه اذا تسببت وفاة المجنى عليه عن فعل ضار ، وقع من الغير ، لا بد وأن يسبق الموت ولو بلحظة مهما قصرت ، وفي هذه اللحظة يكون المجنى عليه ما زال أهلا لكسب الحقوق ، ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه . وحسبما يتطور اليه هذا الضرر ويتفاقم . ومتى ثبت له هذا الحق من قبل وفاته ، فإن ورثته يتلقون عنه هذا الحق في تركته ، ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول عن الضرر المادي الذي أصابه ، لا عن الجروح والآلام التي أحدثتها ، وإنما عن الموت وازهاق الروح التي أدت إليه هذه الجروح ، باعتبارها من مضاعفاتها ( نقض ١٣/١/١٩٦٦ ) .

وأن كان الموت حقا على كل انسان ، الا أن التعجيل به لو حدث بفعل فاعل ، فإنه يلحق بالمجنى عليه ضرر أيما ضرر ، اذ يترتب عليه فوق الآلام التي تصاحبه حرمان المجنى عليه من الحياة ، وهي أغلى ما يملكه الانسان ، باعتبارها مصدرا لطاقاته وملكاته وتفكيره .

ففي هذه الأسباب وللأسباب الأخرى التي سيبيدها المستأنف . . .

### بناء عليه

أنا المحضر سبالف الذكر ، قد انتقلت الى محل إقامة المعلن اليهم ، وأعلستهم بأصل هذه الصحيفة ، وسلمت كل منهم صورة منها ، وكلفتهم بالحضور أمام محكمة استئناف الاسكندرية ( الدائرة ٢٣ المدنية ) ، الكائنة بالمحكمة الحقانية ميدان التحرير قسم المنشية ، وذلك بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم . . . . . الموافق ١٩/٦/١٩٨٨ من الساعة التاسعة صباحا وما بعدها ، لسماعهم الحكم .

أولا : بقبول هذا الاستئناف شكلا .

ثانيا : أصليا : إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به . والقضاء بالزام الشركة المستأنف ضدها وآخرين ، بأن يؤدوا للمستأنف مبلغ عشرة آلاف جنيه ، تعويضا موروثا والمصروفات والأتعاب عن الدرجتين .

واحتياطيا : إحالة أوراق الدعوى الى مصلحة الطب الشرعي ، لبيان سبب وفاة المجنى عليها ، وما اذا كانت نتيجة للحادث الحاصل بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٨ .

ولأجل العلم . . .

محكمة استئناف اسكندرية  
(الدائرة ٢٣ المدنية)

ملزمة

بدفاع شركة الشرق للتأمين . . . . . ( المستأنف ضدها الأولى )  
ضد ورثة المرحومة/عزيزة محمود عينو . . . . . ( المستأنفون )  
فى الاستئناف ٤٤/٣٩٤ ق . س . ع - جلسة . . . . . ١٩٨٩/٢/٢١

الموضوع والدفاع

عن الموضوع فهو مبين بالأوراق ، فلا ترى موجبا لاعادة سرده نخشية  
التكرار ، ونقتصر على ابداء أوجه دفاعنا فى الآتى :

- انتفاء مسئولية شركة الشرق للتأمين :

مما لا شك فيه ان محكمة اول درجة قد أصابت صحيح الواقع  
والقانون ، بقضائها برفض الدعوى ، لانتفاء علاقة السببية بين خطأ المتسبب  
فى الحادث الواقع فى ٣٠/١٠/١٩٧٨ ، و وفاة المجنى عليها مورثة المستأنفين  
فى ٣/٢/١٩٨٠ .

ولا يقدح فى ذلك ، طلب المستأنفين احالة أوراق الدعوى الى مصلحة  
الطب الشرعى ، لبيان سبب وفاة مورثتهم - فلا جدال أن هذا مجرد لغو  
لا يمت بأية صلة الى الواقع أو القانون بأى حال من الأحوال ، ذلك أن  
محكمة اول درجة قد منحتهم الفرصة كاملة ، حينما أحالت الدعوى الى  
التحقيق ليثبتوا بكافة طرق الاثبات سبب وفاة مورثتهم ، وأنهم تقاعسوا  
عن اثبات السبب ، بعدم امتثالهم لتنفيذ الحكم التمهيدى . ولا شك فى أنه  
يفضح سيرتهم انتواؤهم الاثراء بلا سبب مشروع وعلى حساب الغير ، ولن  
يغيب عن فطنة المحكمة مثل تلك الألاعيب المقصود اخفاءها .

ولا يفوتنا التنويه الى أن الحادث موضوع الدعوى الماثلة ، أسفر عن  
اصابة المجنى عليها مورثة المدعين بمجرد اشتباه كسر بالساق اليسرى ،  
ولا يعقل أن يؤدى ذلك الى وفاتها ، بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على  
الحادث .

ومن ناحية أخرى ، فإنه لا يحق لمورثيها إقامة الدعوى بالمطالبة بالتعويض عن إصابتها ، ذلك أن المجنى عليها لم تباشر هذا الحق قبل وفاتها ، أعمالاً لقاعدة أن الحق في التقاضي لا يورث .

نخلص من كل ما تقدم ، إلى أن دعوى المستأنفين أقيمت بغير سند من الواقع أو القانون خليقة بالرفض .

### الطلبات

١٠٠\* للتميش من عدلة المحكمة القضاء برفض الاستئناف ، وتأييد الحكم المستأنف والزام رافعيه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

محكمة استئناف الإسكندرية  
( الدائرة ٢٣ المدنية )

ملزمة

بدفاع السيد/مجدى محمد ناصف . . . . ( المستأنف فيه، الثالث )  
ضد السيد/أحمد عبد الحميد محمد شعبان وآخرين . . . ( المستأنفون )  
في الاستئناف ٤٤/٣٩٤ ق. من ع - جلسة الحكم . . . ١٩٨٩/٢/٢١

الوقائع

نحيل اليها بعريضة الدعوى ، وما سطره الحكم المستأنف ، منعا من  
التكرار حرصا على وقت عدل المحكمة .

الدفاع

أولا : رفض لاستئنافى ، وتأييد الحكم المستأنف ، لسلامة الأسس  
التي بنى عليها :

أثبت الحكم المستأنف تقاعس المدعى عن تنفيذ الحكم الصادر بإجاعة  
الدعوى للتحقيق ، ليثبت بكافة الطرق بما فيها شهادة الشهود ، أن إبراهيم  
أحمد كيلانى ، قد نسب بخطئه فى إصابة المرحومة/عزيزة محمود عينو ،  
أثناء قيادة السيارة ، حيث قررت المحكمة بإعادة الدعوى إلى المرافعة لجلسه  
١٩٨٦/٥/٧ ، وبذلك الجلسة قررت المحكمة إلزام المدعى بتقديم شهادة  
رسمية ، تفيد أسباب وفاة المجنى عليه . وبجلسة ١٩٨٦/١٠/٨ ، قدم وكيل  
المدعى صورة من شهادة وفاة المجنى عليها ، ولم يبين فيها سبب الوفاة ،  
وهى صورة من الشهادات التي تستخرج للوفاة الطبيعية .

وانتهت محكمة أول درجة فى حيثيات حكمها ، الى أن علاقة السببية  
مركن من أركان القتل الخطأ ، تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته  
عنه ، طالما كانت تتفق مع السير العادى للأخذ به ، بمعنى أن يكون الخطأ  
متصلا بالفعل اتصال السبب بالسبب .

والبين أن المجنى عليها قد توفيت الى رحمة الله تعالى بتاريخ  
١٩٨٠/٢/٣ ، مع نعل وقع عليها بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٠ ، بواسطة المدعى

عليه . وقد أمهلت المحكمة المدعى عدة آجال ، ليثبت بالتحقيق أن المدعى عليه (السائق) تسبب بخطئه في أحداث وفاة المجنى عليها . ولكنه تقاعس عن تنفيذ ذلك . ثم طلبت المحكمة من المدعى تقديم شهادة وفاة المجنى عليها ، وأمهلته عدة آجال ، ولكنه تقدم بشهادة وفاة عادية لا يبين منها سبب الوفاة ، رغم التنبيه عليه أكثر من مرة بتقديم شهادة مبين فيها سبب الوفاة .

وقد قضت محكمة النقض بأن : « استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، فهو من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، إلا بالقدر الذي يكون فيه استخلاصه غير سائغ » ( جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ م نقض م ١٥٩٩/٢٥ ) .

ولما كان ذلك ، وكان المدعى لم يقم باثبات علاقة السببية ، بين الخطأ والضرر ، الأمر الذي يتعين معه رفض الدعوى .

هذا ما انتهى اليه الحكم المستأنف الذي يتفق مع الواقع لسلامه الأسس التي بنى عليها ، بعد أن أثبت تقاعس المستأنف عن تقديم الدليل على الوفاة وسببها الحاصل في ١٩٨٠/٢/٣ ، بالفعل الواقع عليها في ١٩٧٨/١٠/٣٠ بكافة طرق الاثبات ، التي أتاحها له محكمة أول درجة بهيئات مغايرة ، الأمر الذي نلتبس معه الحكم برفض الاستئناف ، وتأييد الحكم المستأنف ، مع إلزام المستأنف بالمصروفات شاملة أتعاب المحاماة عن الدرجتين .

**ثانياً : ثبوت صورية الدعوى ، وانعدام رابطة السببية بين الخطأ المنسوب لقائد السيارة ووقعة الوفاة سند الدعوى :**

أقام المستأنف في الدعوى ادخل آخرين بطريق الغش والتدليس بوصفهم ورثة المجنى عليها في الدعوى المستأنف حكمها ، حيث دفعنا بعدم قبول الدعوى لرفعها من شخص في صفة في مذكرة دفاعنا المقدمة بجلسته ١٩٨٣/١٢/٧ (٨٨) . واستناداً إلى هذا الدفع الجوهري قام المستأنف بتصحيح شكل دعواه وقصرها عليه . ثم أتاح له محكمة أول درجة العديد من الفرضيات لتقديم ما يثبت جدية دعواه بكافة طرق الاثبات ، بأن الوفاة كانت بفعل قائد السيارة ، ولكنه أخفق في ذلك ، وقدم شهادة وفاة عادية

على الوجه المتقدم ، حتى حكم برفض دعواه لعدم جديتها • وقد طعن عليه بالاستئناف المائل في محاولات يائسة ، طلب في ختامه الحكم بإحالة الدعوى الى مصلحة الطب الشرعى ، لبيان سبب وفاة المجنى عليها ، وما اذا كانت نتيجة للحادث الحاصل فى ١٩٧٨/١٠/٣٠ من عدمه .....

وحيث أن ما ذهب اليه المستأنف ، يدحضه ما هو ثابت بشهادة وفاة المجنى عليها ، التى توفيت الى رحمة الله تعالى فى ١٩٨٠/٢/٣ قضاء وقبرا ، ولم يكن بسبب الخطأ المنسوب الى قائد السيارة ، ان كان هناك خطأ ، قد وقع فى ١٩٧٨/١٠/٣٠ أى منذ عامين من تاريخ وقوعها وحتى تاريخ الوفاة ، حيث أنه من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان القتل الخطأ ، تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنه ، طالما كانت تتفق مع السير العادى للأمور ، بمعنى أن يكون الخطأ متصلا بالفعل اتصال السبب بالمسبب ، بحيث لا يتصور وقوع الفعل بغير قيام هذا الخطأ ... الأمر الذى نلتزم معه الحكم برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف •

### الطلبات

نلتزمس الحكم برفض الاستئناف ، وتأييد الحكم المستأنف لسلامة الأسس التى بنى عليها ، مع الزام المستأنف بالمصروفات والأتعاب عن الدرجتين •

عن المستأنف ضده الثالث

ماجدة ناصف

المحامية

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المحكمة

اسباب ومنطوق الحكم الصادر في استئناف ٢٤/٣٩٤ ق. اسكندرية

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن واقعة الدعوى تتحصل في أن المستأنف أقام الدعوى رقم ١٩٨١/٦٢٥٥ ضد المستأنف ضدهم ، طالبا الحكم بالتزامهم بأن يؤدوا له مبلغ عشرة آلاف جنيه والمصروفات والأتعاب . وقال شرحا لدعواه :

انه بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧٨ أثناء قيادة/ابراهيم محمد أحمد كيلانى للسيارة رقم ٧٩٧٩ أجرة اسكندرية ، تسبب بخطئه وإهماله فى اصابة السيدة/عزيزة محمود عينو زوجته ووالدة انقصر المشمولين بولايته ، وكانت اصابته نتيجة للحادث جسيمة وقد أودت الاصابات بحياتها فيما بعد وقدم السائق للمحكمة الجنائية وحكم ضده بالحبس ستة أشهر مع الشغل . وقد سقط الحكم المذكور بمضى المدة فى ٢٤/٣/١٩٨٣ . وقد ثبت خطأ السائق المتمثل فى قيادته للسيارة بسرعة واستهتار وحالة ينجم عنها الخطر ، الأمر الذى أدى الى وقوع الحادث ، والذى كان من نتيجته وقوع الحادث واصابة المجنى عليها باصابات جسيمة أدت الى ازهاق روحها فيما بعد .

ولما كان الثابت من الأوراق ، أن السيارة أداة الحادث مؤمن عليها فى تاريخ وقوعه ، لدى المدعى عليه بصفته ، ومن ثم يلتزم بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، عملا بنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٥٥/٦٥٢ الخاص بالتأمين الاجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات .

ولما كانت وفاة المجنى عليها قد ألحقت بالطالبيين ضررا أدبيا جسيما ، بالإضافة الى التعويض الموروث ، ومن ثم يقدر لذلك مبلغ عشرة آلاف جنيه يلتزم به المدعى عليه بصفته .

وتداولت الدعوى بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها ، وقام المستأنف بتصحيح شكل الدعوى ، وأدخل خصوم جدد هم/مجدى محمد

ناصر ، وأنهى طلباته فى صحيفة التصحيح بالزام رئيس مجلس ادارة شركة الشرق للتأمين ومجدى محمد ناصر بالتضامن فيما بينهما ، بأن يؤدى له مبلغ عشرة آلاف جنيه ، تعويضا موروثا عن فقد زوجته ، مع الزامهما بالمصروفات والأتعاب .

وقد أصدرت محكمة أول درجة حكما بإحالة الدعوى للتحقيق ، ليثبت المدعى بكافة طرق الاثبات القانونية ، بما فيها شهادة لشهود ، أن ابراهيم محمد أحمد كيلانى قد تسبب بخطئه فى اصابة المرحومة/عزيزة محمود عينو ، أثناء قيادة السيارة . ولم ينفذ حكم التحقيق . وقضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣١ برفض الدعوى ، والزام رافعها المصاريف وعشرة جنيهاً أتعاب المحاماة ، استنادا الى أن المدعى لم يقم بإثبات علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

لم يرفض المستأنف ذلك الحكم ، فطعن عليه بالاستئناف المائل بصحيفة قدمت لقلم الكتاب بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٩ ، وأعلنت للمستأنف ضدهم ، طالبا الحكم بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به ، والقضاء بالزام الشركة المستأنف ضدها وآخرين ، بأن يؤدوا للمستأنف مبلغ عشرة آلاف جنيه ، تعويضا موروثا والمصروفات والأتعاب عن الدرجتين . واحتياطيا إحالة أوراق الدعوى الى مصلحة الطب الشرعى ، لبيان سبب وفاة المجنى عليها ، وما اذا كانت نتيجة للحادث الحاصل بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ لأسباب حاصلها : خطأ حكم محكمة أول درجة قانونا مما يتعين الغاؤه ، حيث أن الثابت من هذه التحقيقات والتقرير الطبى المرفق بالأوراق ، أن الاصابات التى لحقت المجنى عليها ، ما هى الا نتيجة للحادث الذى وقع من السيارة المتسببة فى الحادث . وهذه الاصابات عبارة عن كسر بالحوض وكسر بالضلع الأيسر وكدمات بالوجه وبالعين اليسرى ، والتى ظلت المجنى عليها تعاني من هذه الاصابات التى أصابتها بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، الى أن توفيت متأثرة بهذه الاصابات والأمراض بتاريخ ١٩٨٠/٤/٣ ، وما تكبده المدعى من مصاريف العلاج والتردد على الأطباء فى كل هذه الفترة الى أن توفيت . وأنه كان يتعين على المحكمة إحالة أوراق الدعوى الى مصلحة الطب الشرعى لبيان ما اذا كانت وفاة المجنى عليها هى نتيجة للحادث من عدمه .

وقد تناولت الدعوى بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها ، وقررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم ، وصرحت بتقديم مذكرات فى أسبوع . فقدم وكيل المستأنف ضده الثالث مذكرة التمس فيها برفض الاستئناف

وتأييد الحكم المستأنف . كما قدمت الشركة المستأنفت ضدّها - الأولى - مذكرة التمسّت فيها رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف والزام رافعيه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وحيث أن الاستئناف قد استوفى كانه أوضاعه المقررة قانونا ، ومن ثم يكون مقبولا شكلا .

وحيث أن المستأنف طلب الحكم له بتعويض موروث عن وفاة زوجته المجنى عليها/عزيز محمود عينو .

وحيث أن المادة ١٦٣ مدني قد نصت على أن كل خطأ سبب ضررا للغير ، يلزم مرتكبه بالتعويض .

وحيث أن الثابت من الاطلاع على محضر اللجنة رقم ١٩٧٨/٢٧٤٥ جنح سيدي جابر المرفق صورته بالأوراق ، أن سائق السيارة/ابراهيم محمد كيلاني كان يقود السيارة بسرعة فائقة ، مما أدى الى اصطدامه بالمجنى عليها وأخذت بها اصاباتها الموضحة بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق ، ولو كان يسير بسرعة معتدلة دون تلك السرعة ، لما وقع الحادث ، الأمر الذي يشكل ركن الخطأ في حق السائق المتهم .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المجنى عليها قد أصيبت بأشياء كسر بالساق اليسرى نتيجة للحادث ، وبالتالي تتوافر في حق السائق أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة السببية بينهما ، وتستحق تعويضا عن هذا الضرر .

وحيث أن الثابت من مطالعة الأوراق ، أن السيارة مرتكبة الحادث مؤمن عليها لدى شركة الشرق للتأمين في تاريخ وقوع الحادث ، وبالتالي وطبقا لأحكام القانون رقم ١٩٥٥/٦٥٢ ، فإنها تلتزم بالتعويض .

وحيث أن محكمة أول درجة قضت برفض الدعوى ، إلا أن حكمها قد جازبه التوفيق ، لأنه من المقرر في التعويض عن الضرر المادي ، أنه إذا ما ثبت الحق فيه للمضرور ، فإنه ينتقل الى خلفه ، فيستطيع وارث المضرور أن يطالب بالتعويض ، الذي كان لمورثه أن يطالب به لو بقي على قيد الحياة .

لما كان ذلك ، وقد خلت الأوراق من ثم دليل يؤكد أن وفاة المجنى عليها مورثة المستأنف ، كانت بسبب اصابتها في الحادث موضوع اللجنة رقم ١٩٧٨/٢٧٤٥ جنح سيدي جابر ، الا أنه لما كان الثابت من التقرير الطبي المرفق باللجنة مخالفة الذكر ، أن المجنى عليها قد لحقت بها اصابة ،

بسبب الحادث عبارة عن اشتباه كسر بالساق اليسرى ، فإنه يكون قد لحق بها ضرر مادي يتمثل في الاعتداء على سلامة جسمها ، وجعلها في وضع أسوأ مما كانت عليه قبل وقوع الحادث ، وبناء على ذلك ، فإنها كانت تستحق عن هذا الضرر تعويضا ، لو كانت قد بقيت على قيد الحياة ، ومن ثم ينتقل هذا الحق الى ورثتها ، ويكون لهم المطالبة بالتعويض الذي كان لورثتهم لو بقيت على قيد الحياة . وترى المحكمة بعد أن أحاطت بكافة الظروف الملائمة للدعوى تقدير مبلغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضا ماديا يبقى في تركتها . ويتلقاه عنها ورثتها بعد موتها وهو المستأنف .

لما كان ذلك ، واذا خالف الحكم المستأنف هذا النظر ، فإن المحكمة نفى بالغائه ، وبإلزام المستأنف عليهما الأول والثاني شركة الشرق للتأمين وإبراهيم محمد كيلاني بالتضام ، بأن يؤديا للمستأنف مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، ورفض الاستئناف فيما عدا ذلك .

وحيث أنه عن المصروفات ، فتلزم المحكمة بهما المستأنف ضدهما بالناسب منها عن الدرجتين عملا بالمادتين ١٨٦ و ٢٤٠ مرافعات .

### فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ، وإلزام المستأنف ضدهما شركة الشرق للتأمين وإبراهيم محمد كيلاني بالتضام (٨٩) و (٩٠) بينهما ، بأن يؤديا للمستأنف مبلغ ثلاثة آلاف

(٨٩) يلاحظ الفرق الفنى بين اصطلاح التضامن والتضام . فالتضامن يكون فى حالة اتحاد الأساس القانونى لمسئولية المدعى عليهم فى دعوى التعويض ، وهو لا يفترض فلا بد من وجود نص قانونى يقرره أو اتفاق الطرفين عليه مقدما ( المادة ٢٧٩ مدنى ) . ومثاله قيام المسئولية على أساس الخطأ العقدى فى حق جميع المدعى عليهم ، أو قيامها على أساس الخطأ التقصىرى فى حق جميع المدعى عليهم . أما التضام فممكن فى حالة اختلاف الأساس القانونى لمسئولية المدعى عليهم فى دعوى التعويض ، ولا يوجد نص أو اتفاق عليه ، ومثاله قيام المسئولية على أساس الخطأ العقدى فى حق بعض المدعى عليهم ، والخطأ التقصىرى فى حق البعض الآخر . وفى حوادث السيارات ، اذا رفضت دعوى التعويض على شركة التأمين ( المؤمن ) ومالك السيارة ( المؤمن له ) ، فمسئولية الاولى عتدية مستمدة من عقد التأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ( القانون ٦٥٢/١٩٥٥ ) . ومسئولية الثانى بصيرية مستمدة من مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . ( المادة ١٧٤ مدنى ) .

(٩٠) تقول محكمة النقض فى هذا الصدد : « إذا تعدد المسئولون عن عمل

» النص فى المادة ١٦٩ من القانون المدنى على أنه : « إذا تعدد المسئولون عن عمل

بجنيته ، وألزمتهما بالتعويض المناسب عن الدرجتين ، وأمرت بالمقاصة بين  
تأنيب المخامة (٩١) و . . . . .

---

بضارب ، صاروا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ٠٠٠ ، يدل على أنه يلزم للحكم  
بالتضامن بين المسئولين عن التعويض ، اتحاد مصدر الزام كل منهم بتعويض الضرر ، سواء  
كان خطأ ثابتاً أو خطأ مفترضاً .

• أما إذا تعود مصدر الالتزام بالتعويض ، بأن كان أحد الخطأين عقدياً والآخر تقصيرياً ،  
فإنهما يكونان ملتزمين بدين واحد له مصدران مختلفان ، ومن ثم تتضام ذمتهما في هذا الدين  
بحون أن تتضامن ، إذ الالتزام التضامني يقتضى وحدة المصدر « ( نقض مدني ١٦٩٠/٣/٢٥  
ظعن ٥٦/٢٠٢٠ ق ٢ ) » .

(٩١) محكمة استئناف الاسكندرية ( الدائرة ٢٣ مدني ) في الاستئناف ٤٤/٣٩٤ ق .  
اسكندرية جلسة ١٩٨٩/٢/٢١

## المبحث الرابع مرحلة الطعن بالنقض

### (١٦٩) تمهيد :

يقصد بمرحلة الطعن بالنقض عرض النزاع - الذي فصلت فيه محكمة الدرجة الثانية ( محكمة الاستئناف ) - على محكمة القانون ( محكمة النقض ) ، لتصحيح الخطأ القانوني في الحكم ، عند توافر حالة من الحالات الجائز الطعن فيها بالنقض ، كأن يكون الحكم الاستثنائي مبنيًا على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، أو وقوع بطلان في الحكم ، أو وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ( المادة ٢٤٨ مرافعات ) .

وكلامنا عن مرحلة الطعن بالنقض يشمل التطبيقات العملية الخاصة بالطعن بالنقض ودعوى التعويض . وسوف تقتصر هنا على ذكر المبادئ القانونية المستحصلة من الأحكام ، مع الإشارة إلى تواريخها في الهامش . لا يمكن الرجوع إليها في مجموعات أحكام النقض ؛ دون إيراد منطوق هذه الأحكام نظراً لضيق المساحة المتاحة .

### (١٧٠) تطبيقات عملية خاصة بمرحلة الطعن بالنقض ودعوى التعويض :

#### (١) طعون غير منتجة في مرحلة الطعن بالنقض :

- ١ - لا يصح النعي على الحكم بأنه قضى بالتعويض دون تكليف رسمي لأنه في المسؤولية التصديرية (٢٢٠/ب مدني) لا يلزم التكليف بالوفاء لاستحقاق التعويض (٩٢) .

- ٢ - من غير المنتج النعي على الحكم بأنه وصف الضرر بأنه ضرر أدبي ، فحسب لضياع فرصة ذبوع شهرة المضرور كممثل سينمائي .

في حين أن الطاعن يرى أن الوصف الحقيقي ضرر مادي طالما لم يقدم الدليل على أن ضررا آخر حاق به (٩٣) .

٣ - قيدت التشريعات الاستثنائية نصوص القانون المدني وجعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائيا

القضاء برفض دعوى التعويض  
المقامة من مستأجر المكان المنزوع ملكيته  
على أساس أن عقد إيجاره انتهت مدته  
مخالف للقانون بما يستوجب نقضه (٩٤) .

٤ - إذا كان الحكم الاستثنائي بنسب خبير لتصفية الحساب

قد قطع في أسبابه بالمنطوق بوقوع الخطأ  
واقصر الحكم بعد ذلك على تقدير مبلغ التعويض .  
الحكم الأول يكون قد فصل بصفة قطعية  
في شق من النزاع لا يجوز إعادة النظر فيه ،  
ومن ثم يجوز الطعن فيه على استقلال  
إذا لم يطعن فيه إلا مع الحكم الأخير .  
فإن الحق في الطعن في الحكم الأول يكون قد سقط (٩٥) .

٥ - المنازعة في تقدير قيمة التعويض  
لا يجوز طرحها أمام محكمة النقض (٩٦) .

٦ - لا يجوز للخصوم أن يبدوا أمام محكمة النقض  
دفاعا جديدا لاثبات أو نفي المسؤولية (٩٧) .

(٢) عدم جواز الطعن في الأحكام غير المنهية للخصومة كلها :

إذا كان موضوع الدعوى الأصلية يسبب العقد + التعويض  
وكان الطلب المعارض التعويض عن عدم تنفيذ العقد

\_\_\_\_\_

(٩٣) نقض مدني ١٠/١٢/١٩٥٣ مجموعة التواعد القانونية ١ - ٢٦٣ - ٢٢٢ .

(٩٤) نقض مدني ٢٥/٦/١٩٥٦ مجموعة محكمة النقض ١ - ٢ - ٥١٤ - ٧٨ .

(٩٥) نقض مدني ١٩/٤/١٩٦٥ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ٢ - ٥٢٧ - ٨٦ .

(٩٦) نقض مدني ٨/١/١٩٨٥ طعن ١٣٦٨/٥٠ ق .

(٩٧) نقض مدني ٢٧/١٢/١٩٨٣ طعن ١٣٤٨/٤٧ ق .

- نقض مدني ٢٥/٤/١٩٧٨ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ٢ - ١٠٩٤ - ٢١٥ - ٧٠

القضاء في اطلب الأصلي بالرفض  
مع قيام الطلب العارض لدى الخبير لتحقيق عناصره  
يجعل الحكم الصائر غير ممتنع للتصومة كلياً  
وغير جائز الطعن فيه استقلالا  
ويتعين على محكمة النقض القضاء بعدم جواز الطعن  
لتعلقه بالنظام العام (٩٨)

**(٣) جواز ائتمسك بمخالفة الاختصاص الولائي  
لأول مرة أمام محكمة النقض :**

قواعد الاختصاص الولائي من النظام العام  
مجاورة محكمة الموضوع اختصاصها الولائي  
بالفصل في تعويض نزع الملكية بدعوى مبدأة  
يكون للطاعنين التمسك بذلك لأول مرة أمام النقض (٩٩)

**(٤) استحقاق الفوائد عن التعويض :**

نقض الحكم الاستثنائي فيما قضى به  
من تعويض للطاعن عن فصله تعسفيا  
يزيل هذا الشرط من الحكم  
ويعود لمحكمة الاحالة حقها المطلق في تقدير التعويض  
الذي لا يكون معلوم المقدار في حكم المادة ٢٢٦ مدني  
الا بصدور الحكم القاضي به  
فاذا رفض الحكم الاستثنائي الجديد  
طلب الفوائد عن التعويض رغم استحقاقه  
فانه يكون قد أخطأ في تقدير التعويض (١٠٠)

**(٥) أثر نقض الحكم نقضا كلياً على تقدير التعويض :**  
نقض الحكم نقضا كلياً

لا ينحصر أثره فيما تناوله سبب من أسباب الطعن  
بل يمتد أثره الى ما ارتبط به  
أو تبعه من أجزاء الحكم الأخرى  
ولو لم يذكرها حكم النقض على وجه التخصيص (١٠١)

---

(٩٨) نقض مدني ١٩٧٨/١/١٦ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ١ - ٢١٩ - ٤٦  
(٩٩) نقض مدني ١٩٦٩/٣/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ١ - ٤٨٦ - ٧٩  
(١٠٠) نقض مدني ١٩٧٦/٥/١ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ١٠٤١ - ١٩٩  
(١٠١) نقض مدني ١٩٧٤/١٢/١٨ طعن ٢٨/٣٣١ ق

# كتب وأبحاث للمؤلف

## ( أولا ) موسوعة الاسكان العملية

- ( ١ ) الحيازة  
دراسة تأصيلية للحيازة من الناحيتين المدنية والجنائية  
( الطبعة الثانية ١٩٨٥ )
- ( ٢ ) عقد البيع الابتدائي  
الآثار القانونية والعملية لعقد البيع غير المسجل  
( الطبعة الثانية ١٩٨٧ )
- ( ٣ ) جرائم الاسكان  
٢٩ جريمة ينص عليها قانون المساكن  
( الطبعة الأولى ١٩٨٦ )
- ( ٤ ) جرائم المباني  
١٨ جريمة ينص عليها قانون المباني  
( الطبعة الأولى ١٩٨٧ )
- ( ٥ ) المرافق المشتركة في العقار  
دراسة تأصيلية منازعات الاسكان العملية  
( الطبعة الأولى ١٩٨٨ )
- ( ٦ ) الرخص التشريعية للمستأجر  
٣٧ رخصة ينص عليها قانون المساكن  
( الطبعة الأولى ١٩٨٨ )
- ( ٧ ) حقوق المالك على العين المؤجرة  
في المساكن والمجالات التجارية والأراضي الزراعية  
( الطبعة الأولى ١٩٨٩ )
- ( ٨ ) الأمتداد القانوني لعقد الإيجار  
في المساكن والمجالات التجارية والأراضي الزراعية  
( الطبعة الأولى ١٩٨٩ )

## ( ثانيا ) موسوعة الدعاوى العملية

- (٩) دعوى ثبوت الملكية  
مراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن بالنقض  
( الطبعة الأولى ١٩٩٠ ) .
- (١٠) دعوى التعويض  
مراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن بالنقض  
( الطبعة الأولى ١٩٩٠ ) .
- (١١) دعوى صحة التعاقد  
مراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن بالنقض  
( الطبعة الأولى ١٩٩١ ) .
- (١٢) دعوى التزوير الفرعية  
في المواد المدنية من التقرير بالتزوير الى الطعن بالنقض  
( الطبعة الأولى ١٩٩٢ )
- (١٣) دعوى التزوير الفرعية  
في المواد الجنائية من التقرير بالتزوير الى الطعن بالنقض  
( الطبعة الأولى ١٩٩٢ )
- (١٤) دعوى تعويض حوادث السيارات  
الدعوى المدنية المباشرة للمضور ضد شركة التأمين  
( الطبعة الأولى ١٩٩٣ )

## ( ثالثا ) كتب وأبحاث أخرى

- (١٥) الاختبار القضائي  
أحد تدابير الدفاع الاجتماعي  
( الطبعة الأولى ١٩٨٢ ) .
- (١٦) بحث في التأمينات الاجتماعية  
في مدى السريان الزمني للقانون ١٩٦٩/٤  
بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية  
( الطبعة الأولى ١٩٦٩ ) .

(١٢) بحث في الولاية على المال  
في مدى سلطة الولي الطبيعي في الرجوع في الهبة  
عنه الرزق بمولود جديد  
( الطبعة الأولى ١٩٨٠ )

### ( رابعا ) تحت الطبع

- الحيازة  
منازعات الحيازة الوقتية طبقا للقانون ١٩٩٢/٢٣  
( الطبعة الثالثة ١٩٩٣ )

# فهرس

رقم البند	الموضوع	الصفحة
	مقدمة	
( ١ )	الأهمية النظرية والعملية لموضوع الكتاب	٥
( ٢ )	تقسيم موضوع الكتاب	٧
	الفصل الأول	
	إجراءات رفع الدعوى	
( ٣ )	تمهيد	١١
	المبحث الأول : تجهيز مستندات الدعوى	
( ٤ )	تمهيد	١٢
( ٥ )	(١) محضر اللجنة	١٣
( ٦ )	١ - محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة	١٣
( ٧ )	● تلقى البلاغ وإجراءات الاستدلالات وتحرير محضر الشرطة	١٤
( ٨ )	● معاينة الشرطة لمكان الحادث	٢٣
( ٩ )	● رسم كروكي للحادث	٢٩
( ١٠ )	● أخذ أقوال المجنى عليه	٣٠
( ١١ )	● أخذ أقوال شهود الحادث	٣١
( ١٢ )	● أخذ أقوال المتهم	٣٣
( ١٣ )	٢ - التقرير الفني عن السيارة مرتكبة الحادث	٣٥
( ١٤ )	● قرار النيابة العامة بتدب المهندس الفني	٣٥
( ١٥ )	● نموذج التقرير الفني	٣٩
( ١٦ )	● العوامل الهندسية والفنية المساهمة في حوادث السيارات	٤٢
( ١٧ )	٣ - التقرير الطبي عن المجنى عليه	٤٧
( ١٨ )	● أهمية التقرير الطبي عن المجنى عليه	٤٨

رقم البند	الموضوع	الصفحة
( ١٩ )	● التقرير الطبي الابتدائي	٥٦
( ٢٠ )	● التقرير الطبي الشرعى	٥٧
( ٢١ )	● خضوع التقرير الطبى لتقدير المحكمة	٦٢
( ٢٢ )	٤ - محصر بحقيقات انيابة اعمامه	٦٦
( ٢٣ )	● معاينه انيابه	٦٦
( ٢٤ )	● اقوان المجنى عليه	٦٨
( ٢٥ )	● افوال شهود الحادث	٦٩
( ٢٦ )	● اقوان المتهم	٧٠
( ٢٧ )	(٢) محضر المحامه	٧٢
( ٢٨ )	١ - حجية محضر مخالقات السيارات	٧٢
( ٢٩ )	٢ - مخالقات المرور	٧٤
( ٣٠ )	٣ - مخالفات الاتلاف باهمال	٧٧
( ٣١ )	(٣) الحكم الجنائى	٧٩
( ٣٢ )	الحكم الجنائى الصادر بالبراءة على أساس أن الفعل لا يعاقب عليه القانون لا يكون له حجية أمام المحاكم المدنية	٨٠
( ٣٣ )	الحكم الجنائى الصادر بالبراءة لانتفاء الخطأ من جانب المتهم تطرقه الى الكلام عن خطأ المجنى عليه او سبب الحادث وأنه كان وليد القوة القاهرة تزيد لا حجية له أمام المحاكم المدنية	٨١
( ٣٤ )	الحكم الجنائى الصادر برفض الدعوى المدنية لانتفاء الخطأ الشخصى لا يمنع من مسئوليته أمام المحكمة المدنية عن الضرر الذى أحدثته التابع بعمله غير المشروع	٨٣
( ٣٥ )	الحكم الجنائى الذى لم يفصل فى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية	
( ٣٦ )	لا حجية له أمام المحكمة المدنية الحكم الجنائى الذى فصل فى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية له حجية أمام المحكمة المدنية	٨٤
		٨٥

الصفحة	الموضوع	رقم البند
	الحكم الجنائي الذي قرر أو امتنع مساهمة المجنى عليه في الخطأ من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالإدانة القاضي المدني يستطيع تأكيد نشوء الضرر من المتهم وحده وأن يلزمه بدفع كل التعويض للمجنى عليه . . . . .	( ٣٧ )
٨٧	الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة	( ٣٨ )
٨٨	العليا أو الجزئية ( العنادية والطوارئ ) . . . . .	( ٣٩ )
	الحكم الجنائي الصادر من محكمة الأحداث اختصاصهم بقواعد خاصة في العقوبات والأحكام تتفق مع المراحل العمرية المختلفة . . . . .	( ٤٠ )
	الحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالجيش العليا والمركزية لها سلطة عليا والمركزية له حجية بعد التصديق عليه . . . . .	( ٤١ )
٩٢	الحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالشرطة له حجية بعد التصديق عليه . . . . .	( ٤٢ )
٩٦	(٤) شهادة بنهائية الحكم الجنائي - وضرورته بإثبات . . . . .	( ٤٣ )
٩٧	الحكم الجنائي النهائي هو الحكم البات الذي استنفذ طرق الطعن العادية وغير العادية وهي المعارضة والاستئناف والنقض . . . . .	( ٤٤ )
٩٨	الحكم الجنائي الغيائي يانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم أو لمضي المدة لا يطالب المضرورة فيه بتقديم نهائية الحكم الجنائي وإنما يطالب بإثبات الخطأ أمام المحكمة المدنية . . . . .	( ٤٥ )
١٠٢	الحكم الجنائي باعتبار المعارضة الجزئية كأن لم تكن يصير حكما نهائيا بفوات تميعاد استئناف لا يطالب المضرورة فيه بإثبات نهائية الحكم . . . . .	( ٤٦ )
١٠٤	الحكم الجنائي باعتبار المعارضة الاستئنافية كأن لم تكن يصير حكما نهائيا عند هذا الحد ، المضرورة غير مطالب بالانتظار تحت رحمة احتمال استئناف الحكم وتقديم دليل عبثه . . . . .	( ٤٧ )
١٠٥	انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم أو الطاعن بعد صدور حكم نهائي	

رقم البند	الموضوع	الصفحة
( ٤٨ )	لا يؤثر على الضرور في الدعوى المدنية . . . . . حق الضرور في الحصول على شهادة من النيابة العامة بانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة . . . . .	١٠٦
( ٤٩ )	بسبب تراخي المسئولين عن اعلان الحكم الغيابي . . . . . الأمر بحفظ الأوراق لعدم الأهمية . . . . . ليس دليلا على عدم صحة الواقعة . . . . .	١٠٧
( ٥٠ )	ولا يمنع الضرور من اللجوء للمحكمة الجنائية أو المدنية للمطالبة بالتعويض بعد اثبات الخطأ . . . . . القرار بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لا يمنع المدعي بالحق المدني من اللجوء للمحكمة المدنية . . . . .	١١٠
( ٥١ )	للمطالبة بالتعويض بعد اثبات الخطأ . . . . . الحكم بالتعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية هو حكم قطعي حسم الخصومة في هذا الأمر يحوز حجية في هذا الخصوص . . . . .	١١٢
( ٥٢ )	ويجيز تكملة التعويض أمام المحكمة المدنية . . . . .	١١٤
( ٥٣ )	(٥) شهادة المرور بملكية السيارة . . . . . (٦) وثيقة التأمين الاجباري على السيارة . . . . .	١١٦
( ٥٤ )	(٧) وثيقة التأمين الشامل على السيارة . . . . .	١٢٠
( ٥٥ )	(٨) شهادة الوفاة . . . . .	١٢٧
( ٥٦ )	(٩) الاعلام الشرعي بورثة المتوفى . . . . .	١٣١
( ٥٧ )	(١٠) قرار الوصاية على قضر المجنى عليه . . . . .	١٣٢
	<b>المبحث الثاني : تحرير صحيفة الدعوى</b>	
( ٥٨ )	تمهيد . . . . .	١٣٤
( ٥٩ )	(١) صحيفة دعوى تعويض عن قتل خطأ . . . . .	١٣٦
( ٦٠ )	رقم ١٩٨١/٦٢٥٥ مدني كلي اسكندرية . . . . . حافطة مستندات دعوى التعويض المقدمة من المدعين . . . . .	١٤٣
	<b>المبحث الثالث : المحكمة المختصة بنظر الدعوى</b>	
( ٦١ )	تمهيد . . . . .	١٤٧

الصفحة	الموضوع	رقم البند
١٤٧	الاختصاص الولائي بنظر الدعوى	( ٦٢ )
١٥٠	الاختصاص النوعي بنظر الدعوى	( ٦٣ )
١٥٣	الاختصاص القيمي بنظر الدعوى	( ٦٤ )
١٥٤	الاختصاص المجلي بنظر الدعوى	( ٦٥ )

### المبحث الرابع : رسوم وميعاد رفع الدعوى

١٥٦	تمهيد	( ٦٦ )
١٥٦	رسوم دعوى التعويض	( ٦٧ )
١٥٩	ميعاد رفع دعوى التعويض هو ثلاث سنوات	( ٦٨ )
	استبدال التقادم الطويل بالتقادم القصير	( ٦٩ )
١٦٤	في حالة الحكم بالتعويض المؤقت	
١٦٦	وقف تقادم دعوى التعويض	( ٧٠ )
١٦٨	انقطاع تقادم دعوى التعويض	( ٧١ )

### الفصل الثاني

#### اثبات ونفي المسؤولية الجنائية

١٧٧	تمهيد	( ٧٢ )
-----	-------	--------

#### المبحث الأول : الركن الشرعي للجريمة ( صدور خطأ غير عمدى من السائق )

١٧٨	تمهيد	( ٧٣ )
١٧٨	(١) تعريف وعناصر وصور الخطأ غير العمدى	( ٧٤ )
١٧٩	١ - تعريف الخطأ غير العمدى	( ٧٥ )
١٨٠	٢ - عناصر الخطأ غير العمدى وكيفية تحققها	( ٧٦ )
١٨٤	٣ - صور الخطأ غير العمدى	( ٧٧ )
١٨٦	● صور الإهمال	( ٧٨ )
١٨٩	● صورة الرعونة	( ٧٩ )
١٩٠	● صورة عديم الاحتراز	( ٨٠ )
١٩٥	● صورة عديم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة	( ٨١ )
٢٠٠	(٢) أنواع الخطأ غير العمدى	( ٨٢ )
٢٠٠	١ - الخطأ الجسيم والخطأ اليسير	( ٨٣ )

رقم البحث الموضوع الموضوع الصفحة

- ( ٨٤ ) ٢٠ - الخطأ الجنائي والخطأ المدني ٢٠٤  
 ( ٨٥ ) ٣٠ - الخطأ المادي والخطأ المهني ٢٠٨  
 ( ٨٦ ) (٣) خصائص الخطأ غير العمدى ٢١٠  
 ( ٨٧ ) ١ - انعدام القصد الجنائي فى الخطأ غير العمدى ٢١٠  
 ( ٨٨ ) ● انتفاء الشروع فى الجرائم غير العمدية ٢١١  
 ( ٨٩ ) ● انتفاء الاشتراك فى الجرائم غير العمدية ٢١٢  
 ( ٩٠ ) ● انتفاء الظروف المشددة المتصلة بالقصد ٢١٢  
 ( ٩١ ) ٢ - شخصية الخطأ غير العمدى ٢١٣  
 ( ٩٢ ) ٣ - كفاية أى قدر من الخطأ غير العمدى ٢١٤  
 ( ٩٣ ) ٤ - خضوع الخطأ غير العمدى لمعيار موضوعى ٢١٥

المبحث الثانى : الركن المادى للجريمة  
 ( القتل والاصابة الخطأ والتلفيات باهمال )

- ( ٩٤ ) تمهيد ٢١٨  
 ( ٩٥ ) المقصود بالقتل الخطأ ٢١٨  
 ( ٩٦ ) المقصود بالاصابة الخطأ ٢٢٤  
 ( ٩٧ ) المقصود بالتلفيات باهمال ٢٢٧

المبحث الثالث : الركن المعنوى للجريمة  
 ( علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة )

- ( ٩٨ ) تمهيد ٢٢٩  
 ( ٩٩ ) (١) معيار علاقة السببية ٢٢٩  
 ( ١٠٠ ) (٢) العوامل التى لا تقطع علاقة السببية ٢٣٤  
 ( ١٠١ ) ١ - أثر مضي فترة من الزمن بين الفعل والنتيجة ٢٣٤  
 ( ١٠٢ ) ٢ - أثر الحالة الصحية للمجنى عليه على علاقة السببية ٢٣٥  
 ( ١٠٣ ) ٣ - أثر وجود حساسية خاصة بجسم المجنى عليه ٢٣٦  
 ( ١٠٤ ) ٤ - خطأ الغير المساهم فى الضرر ٢٣٧  
 ( ١٠٥ ) (٣) استظهار الحكم لعلاقة السببية ٢٣٩

المبحث الرابع : نفي السابق لأركان الجريمة  
 ( العوامل التى تقطع علاقة السببية )

- ( ١٠٦ ) تمهيد ٢٤٤

رقم البند	الموضوع	الصفحة
(١٠٧)	(١) خطأ المجنى عليه وشروطه . . . . .	٢٤٤
(١٠٨)	١ - أن يكون خطأ المجنى عليه جسيماً أو شاذاً . . . . .	٢٤٦
(١٠٩)	٢ - أن يتمتع المجنى عليه بحرية الاختيار والادراك . . . . .	٢٤٨
(١١٠)	(٢) الخط المشترك بين متهمين أو أكثر . . . . .	٢٤٩
(١١١)	(٣) القوة القاهرة والحادث الفجائي . . . . .	٢٥١
<b>الفصل الثالث</b>		
<b>التنظيم القانوني للدعوى</b>		
(١١٢)	تمهيد . . . . .	٢٥٩
<b>المبحث الأول : تعريف وتاريخ وطبيعة وخصوم الدعوى</b>		
<b>( الدعوى المدنية المباشرة للمضروب ضد شركة التأمين )</b>		
(١١٣)	تمهيد . . . . .	٢٦٠
(١١٤)	تعريف الدعوى . . . . .	٢٦٠
(١١٥)	تاريخ الدعوى . . . . .	٢٦٢
(١١٦)	طبيعة الدعوى . . . . .	٢٦٥
(١١٧)	خصوم الدعوى . . . . .	٢٦٨
(١١٨)	(١) المدعى في الدعوى ( المضروب بصفاته المتعددة ) . . . . .	٢٦٩
(١١٩)	(٢) المدعى عليها في الدعوى ( شركة التأمين ) . . . . .	٢٧٤
(١٢٠)	شروط الدعوى . . . . .	٢٧٥
<b>المبحث الثاني : الأساس القانوني لاختصاص شركة التأمين</b>		
<b>( نطاق تطبيق قانون التأمين الاجبارى على السيارات )</b>		
(١٢١)	تمهيد . . . . .	٢٨٠
(١٢٢)	الأساس القانوني لاختصاص شركة التأمين . . . . .	٢٨٠
<b>نطاق تطبيق التأمين الاجبارى على السيارات</b>		
(١٢٣)	(١) التأمين الاجبارى من حيث نوع السيارة . . . . .	٢٨٣
(١٢٤)	(٢) التأمين الاجبارى من حيث الأشخاص الملزمين به . . . . .	٢٨٥
(١٢٥)	(٣) التأمين الاجبارى من حيث الأشخاص المستفيدين منه . . . . .	٢٨٩
(١٢٦)	(٤) التأمين الاجبارى من حيث الأشخاص غير المستفيدين . . . . .	٢٩٢

رقم البحث	الموضوع	الصفحة
(١٢٧)	(٥) التأمين الاجبارى من حيث تغطية المسئولية المدنية : دون الجنائية	٣٠١
(١٢٨)	(٦) التأمين الاجبارى من حيث تغطية المسئولية المدنية مهما بلغت	٢٠٣
(١٢٩)	(٧) التأمين الاجبارى من حيث نوع الخطر الذى يغطيه التأمين	٣١٢

### المبحث الثالث : الصلح والتسوية الودية فى التعويض والتأمين الشامل عن تلفيات السيارة

(١٣٥)	تمهيد	٣١٦
(١٣٦)	الصلح فى التعويض بين المضرور والمستول	٣١٦
(١٣٧)	التسوية الودية بين المضرور وشركة التأمين	٣١٩
(١٣٨)	التأمين الشامل عن تلفيات السيارة	٣٢١

### الفصل الرابع

#### الحكم بالتعويض وطرق الطعن عليه

(١٣٩)	تمهيد	٣٣٠
-------	-------	-----

#### المبحث الأول : الحكم التمهيدى فى الدعوى

(١٤٠)	تمهيد	٣٣٠
(١٤١)	رد شركة التأمين ( المدعى عليه فى الدعوى )	
	على صحيفة دعوى التعويض ١٩٨١/٦٢٥٥	٣٣٠
(١٤٢)	دفاع مالك السيارة ( الخضم المدخل فى الدعوى )	٣٣٣
(١٤٣)	منطوق الحكم التمهيدى باحالة الدعوى للتحقيق	٣٣٨

#### المبحث الثانى : الحكم الابتدائى فى الدعوى

(١٤٥)	تمهيد	٣٣٩
(١٤٦)	( أولا ) أنواع التعويض فى حوادث السيارات	٣٣٩
(١٤٧)	١ - التعويض المبادى	٣٣٩
(١٤٨)	٢ - التعويض الأدبى	٣٤٨
(١٤٩)	٣ - التعويض الموزون	٣٥٢
(١٥٠)	٤ - التعويض المحتمل	٣٥٧

رقم البند	الموضوع	الصفحة
(١٥١)	٥ - التعويض المؤقت	٣٥٧
(١٥٢)	٦ - تكمله التعويض	٣٥٧
(١٥٣)	٧ - التعويض الدميلى	٣٥٧
(١٥٤)	٨ - التعويض الشامل	٣٥٧
(١٥٥)	٩ - تعويض اضرار السيارة	٣٥٨
(١٥٦)	( ثانيا ) تقدير التعويض فى حوادث السيارات	٣٥٨
(١٥٧)	( ثالثا ) لسبب الأحكام فى حوادث السيارات	٣٦٢
(١٦٠)	الحكم الابتدائى فى الدعوى	٣٦٣

#### المبحث الثالث : الحكم الاستثنائى فى الدعوى

(١٦١)	تمهيد	٣٦٦
(١٦٢)	المحكمة المختصة بنظر الاستئناف	٣٦٦
(١٦٣)	رسوم الاستئناف	٣٦٧
(١٦٤)	ميعاد الاستئناف	٣٧٠
(١٦٥)	تحرير صحيفة الاستئناف ٤٤/٢٩٤ ق اسكندرية	١٧٢
(١٦٦)	مذكرة ب دفاع شركة الشرق لتأمين ( المستأنف ضدها الأولى )	٣٧٥
(١٦٧)	مذكرة ب دفاع مالك السيارة ( المستأنف ضده الثالث )	٣٧٧
(١٦٨)	الحكم الاستثنائى الصادر فى الدعوى	٣٨٠

#### المبحث الرابع : مرحلة الطعن بالنقض

(١٦٩)	تمهيد	٣٨٥
(١٧٠)	تطبيقات عملية خاصة بمرحلة الطعن بالنقض	
	ودعوى التعويض	٣٨٥
-	كتب وأبحاث للمؤلف	٣٨٨
-	الفهرس	٣٩١

رقم الإيداع ١٠٦٨/١٩٢

I. S. B. N.

977 - 03 - 0111 - 6

مطبعة أطلس

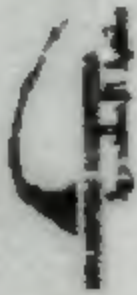
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية

تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة









Bibliotheca Alexandrina



0647979